

رَفَعَ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الدكتور عصا طه زهير
أستاذ الشريعة الإسلامية ورئيس القسم
بجامعة القاهرة وبيروت العربية

النسخ في القرآن الكريم

دراسة تشريعية تاريخية نقدية

المجلد الأول

صلى الله عليه وسلم
طبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الطبعة الثالثة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

مكتبة دار الفقه والعلوم الشرعية - بيروت - لبنان

الترجمة : شارع البحر امام كلية الطب . ت : ٣١٧٤٢٣
الطابع : شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب - عمارة فضاء
ت : ٣٤٢٧٢١ - ص.ب. ٢٣٠ - تلخس . DWFAUN ٢٤٠٠٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

مقدمة

عبد الرحمن النجدي

أستاذ التربية الفكرية

(١)

توجه صلي موضوع هذه الرسالة إلى عشر سنوات مضت ...
كنت حينذاك مشغولاً بتفسير (سورة الأنفال) ورأيت أن أكتب بين
يدي هذه السورة تمهيداً أعالج فيه بعض ما يتصل بها، ومنه الناسخ والمنسوخ
فيها ...

ورجعت إلى بعض كتب الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، فإذا في
سورة الأنفال ست من دعاوى النسخ ، على ست من آياتها التي لا تتجاوز
خمساً وسبعين !...

وهالني الأمر ! فلما فسترت تلك الآيات ، وفهمت حقيقة ما أريد بها
تبين أن خمساً من الدعاوى الست متهافنة واهية ، لا تقوم على أساس من المنقول
أو المعقول ، وأن الآيات الناسخة لها في زعمهم لا تعارضها إطلاقاً !...
وأحسست أني أمام مشكلة شائكة تحتاج إلى الحل ، وأن الوصول إلى
هذا الحل يحتاج إلى كثير من الأناة ، والهدوء ، والعمق ، كما يحتاج إلى النية
المخلصة ، والجهد الدائب ، والصبر الكثير ...

ودعوت الله أن يرزقني هذا كله ، وأن يعينني على أن أحسم المشكلة ،
مهما كلفني ذلك من جهد ووقت ...

وهكذا اخترت النسخ موضوعاً لهذا الكتاب ، ولم أتغني به شيئاً قط إلا
أن يحل مشكلة النسخ في القرآن ، أو يسهم - على الأقل - في حل هذه
المشكلة !...

(٢)

وعندما أقدمت على هذه الدراسة لموضوع النسخ ، كنت آمل أن أحصل

مشكلته في الشريعة الإسلامية كلها ، لا في القرآن الكريم وحده . ومن ثم كان العنوان الذي اخترته له هو (النسخ في الشريعة الإسلامية) . لكنني لم أكد أقطع في كتابته شوطاً ، حتى أيقنت أن النسخ في القرآن الكريم وحده ، لا يمكن أن يدرس أقل من ألف ومئتين وخمسة وتسعين فقرة ، تملأ نحو ألف صفحة ، وأن النسخ في السنة النبوية لا تتسنى دراسته في أقل من هذا ، فضلاً عما في دراسته من مشاكل مصدرها اختلاف درجة الثبوت باختلاف الأسانيد قوة وضعفاً . وكثرة وجوه الترتيج بين الحديثين المتعارضين حتى بلغت في عدد الأمدي مائة وجه وثمانية عشر وجهاً . وصعوبة تحديد التاريخ الذي قيل فيه كل من الحديثين غالباً ؛ لتبين السابق من اللاحق . ووفرة عدد الأحاديث المروية وتوزعها بين الصحاح والمسانيد وغيرها من كتب السنة الأخرى ...

ومن هذا كله ، آثرت أن أقصر دراستي هذه على (النسخ في القرآن الكريم) ، على أن يخصص للنسخ في السنة النبوية كتاب ثل إن شاء الله .

وهنا ، أجد واجباً عليّ أن أقرر أن الباب الأول في هذا الكتاب (ومجال البحث فيه هو النسخ عند الأصوليين) وقد كتب عن النسخ في القرآن وفي السنة جميعاً ، من وجهة النظر الأصولية ، ومن ثم استمدت بعض الأمثلة التي فيه للنسخ من وقائع النسخ في السنة ، وروعي في فصوله جميعاً أن يكون الحديث عن النسخ في الشريعة كلها ، لا في القرآن وحده . وبهذا الاعتبار يمكن اتخاذه أساساً للدراسة في الكتاب الثاني أيضاً إن شاء الله !

(٣)

وكان واضحاً لي من أول الأمر أن مشكلة النسخ لم تتمعد بسبب قلة الذين كتبوا فيها ، ولكن بسبب كثرتهم ، واختلاف مناهجهم حسب المواد التي عالجوها على أنه بعض مادتها . فقد تناوله المؤلفون في علوم القرآن ، فأفردوا

له في كتبهم باباً . وتناوله الأصوليون على أنه ظاهرة من الظواهر التي تطرأ على بعض المصادر التشريعية ، فأفردوا له كذلك في كتبهم باباً . وعالج دعاويه جمهور المفسرين في تفسير كل منهم لآيات القرآن الكريم . ثم استند إلى بعض هذه الدعاوي بعض الفقهاء ، في قليل من أحكام الفروع ...

ولم يكن بد أن يعكف بعض الدارسين لعلوم القرآن ، على جمع ما تناقله الرواة من آثار في النسخ ، ليودعوها كتباً ألفوها ، وأطلقوا عليها اسماً هو (الناسخ والمنسوخ) أو ما يدور في فلكه . وحتى هذه الكتب - وقد ألفها خلائق لا يحصون كما يقول السيوطي - لم يسلم ما وصل إلينا منها على قلته من خلاف - في المذهب ، وفي طريقة تناول الموضوع - زاد المشكلة تعقيداً . وسنعرض لهذا بالشرح في فصل خاص إن شاء الله !..

(٤)

كان هذا كله واضحاً لي من أول الأمر !..

وكان واضحاً لي كذلك أن هذه الكتب المستقلة ، وتلك الأبواب في غيرها من الكتب - هي الشنايع الأولى لموضوعي ، وهي المصادر التي لا غنى لي عن الاستقاء منها ...

ولكنها جميعاً لم تكن عندي بحيث ألتقي دعاوي النسخ عن مؤلفيها ، دون سند صحيح متصل إلى من يملك الحق في النسخ ، وهو الشارع الحكيم !.. ولم تكن عندي كذلك بحيث أرفض جميع دعاوي النسخ التي أوردتها على الآيات ، دون أن أناقش هذه الدعاوي ، وأبين بطلان ما هو باطل منها ، وصحة ما هو صحيح !..

كذلك لم أجد كثيراً مما ذكره الأصوليون وعلماء القرآن موضع اتفاق بينهم ولا بين أكثرهم ، فلم يكن لي بد من عرضه على ميزان النقد ، وترجيح مذهب منه على مذهب ، في كثير من المسائل التي تناولوها بالبحث في الموضوع : من تشریف النسخ ، إلى الفروق بينه وبين ما قد يختلط به من التخصيص والتقييد ،

والتفسير والتفصيل ، إلى الشروط التي يجب أن تتوافر ليتحقق النسخ ، إلى أنواع النسخ وما يقبل منها وما يرفض !! .. وهكذا كان غني الموضوع بالمصادر التي عاجلته ، سبباً من أسباب جعلت البحث فيه شائكاً ، دقيقاً ، كثير المخاطر ..!

(٥)

وكان هنالك سبب ثان ، هو دقة الموضوع وشدة حساسيته ؛ لأن مادته هي آيات القرآن الكريم التي تشرع أحكاماً ، وهل بقيت الأحكام التي شرعها أو رفعت ؟ .. وهل يوقف العمل بها أو يستمر ؟ ..

وإن هذا الجانب في الموضوع لنتبين خطورته إذا نحن ذكرنا أن عصر النسخ هو عصر الرسالة فصعب ، وأن الحكم بالنسخ لا ينبغي أن يصدر بناء على اجتهاد ، وإنما يجب أن يتلقى عن صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام . فكل دعوى نسخ لم تؤثر عن عصر الرسالة ، بسند صحيح — هي دعوى لا دليل عليها ، ولا يجوز أن تقبل بحال . وكل قول بالنسخ لم يسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إلى صحابته حكاية عنه ، بطريق صحيح متصل — هو قول لم يعتمد على دليل ، فلا يصح أن يقبل كذلك ! ..

ومن هنا ، تشدد الصحابة والتابعون رضي الله عنهم ، في اشتراط العلم بالناسخ والمنسوخ ، في كل من ينصب نفسه للفتوى أو الرعظ ، وأثرت عنهم أقوال في الحث على تعلم الناسخ والمنسوخ ، والإنكار على من يفتى أو يعظ دون أن يعلمها ^(١) !

(٦)

أما السبب الثالث ، فهو أن الموضوع لم يدرس دراسة منهجية شاملة حتى اليوم ، بالرغم من أنه قد كُتبت فيه رسالتان ، وحصل بهاتين الرسالتين صاحباهما

(١) ارجع على سبيل المثال الى ف ٥٣٧ فيما يأتي .

على درجة الأستاذية في الفقه والأصول ، من كلية الشريعة في الجامع الأزهر ؛ فإن كتبها لم تتعرض لدعائوي النسخ إلا على نحو ما تعرض لها السيوطي في الإقتان ، وكتباها في الدراسة الأصولية للنسخ - وهي مادتها - لا يكاد منهجها يختلف عن منهج الأمدى فيما كتبه عن النسخ في (الإحكام) ، ولم تتعرض كتبها للجانبيين التاريخي والنقدي في دراسة الموضوع ، ثم لم تتجاوز مراجع كل منها عشرين مرجعاً^(١) ..!

وهكذا وجدتني مضطراً لبحث الموضوع من ثوابه الثلاثة : التشريعية ، والتاريخية ، والنقدية ؛ فإني أعتقد أن هذا البحث لن يضيف إلى المكتبة الإسلامية جديداً مفيداً ، إلا إذا اعتمد على هذه الركائز الثلاثة وتقيابها ، والحكم الفصل فيها... وإني لأرجو أن أكون قد وفقت إلى تحقيق هذه الغاية بالخطوة التي اتبعتها فيه ..!

(٧)

وهذه الخطوة تقوم على دراسة المشكلة في تمهيد ، وأربعة أبواب ، وخاتمة . أما التمهيد فهو يدور حول فكرة النسخ ، والنسخ عند اليهود ، وعند

(١) أما أول هاتين الرسالتين فعنوانها (رسالة في مباحث النسخ) ، قدمها (المرحوم) محمد السيد يوسف أبو طه سنة ١٣٥٩ هـ (١٩٤١ م) ، وعدد صفحاتها ١١٢ صفحة . وهي تنتهي بخاتمة في الطريق المعروف للناسخ والمنسوخ . ولا تمت إلى المنهج العلمي الحديث بصلة . وقد توفي صاحبها رحمه الله منذ ثلاثة أعوام ، وكان ضريباً يزاول التدريس بكلية الشريعة .

وأما الرسالة الثانية فعنوانها (النسخ : بحث وتحليل) ، قدمها الشيخ عثمان أحمد مريزق عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة في الجامع الأزهر ، عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) ، وعدد صفحاتها ٨٩ صفحة . وتنتهي كالرسالة الأخرى بطريق معرفة الناسخ والمنسوخ . ولا تقدم على منهج علمي حديث كآستها ، وإن كانت خيراً منها قليلاً .

وفي كلتا الرسالتين ظاهرة تحالف المرفع العلمي ؛ فقد أوردت كتبها قائمة المصادر بعد فهرس الموضوعات ، وهذا غريب غير مأروف . وكتبها لم تناقش دعائوي النسخ في الآيات ، ولم تعرف بل لم ترجع لكتب الناسخ والمنسوخ ، إلا أن صاحب الرسالة الثانية ذكر كتاب هبة الله بن سلامة ضمن مراجعه . وقد خلت صفحات الرسالة الأولى تماماً من ذكر المراجع في الهامش ، وذكرت في هامش الرسالة الثانية مراجع لبعض صفحاتها بقلة ؛ ودون عناية ١.

النصارى ، ثم إجمال موقفنا نحن المسلمين منه . وقد انتهى إلى إثبات جواز النسخ عقلاً وشرعاً ، وإلى إثبات وقوعه في أحكام التوراة ، وفي شريعة عيسى التي جاءت مكحلة لشريعة موسى ، فأبطل ما ذهب إليه اليهود ومتأخرو النصارى من إنكاره ، وقند ما أثاره بعض اليهود على جوازه ، من شبه عقلية لم تلبث أن انكشف زيفها أمام البحث ، كما أبطل الربط بين النسخ والبداء ، وما رتبته الرافضة على جواز النسخ من الحكم يحوز البداء على الله ؛ نظراً لتلازمها عندهم !..

(٨)

وأما الباب الأول فقد خصصته للدراسة التشريعية وآثرت أن يكون عنوانه هو (النسخ عند الأصوليين) ، ثم بحثت جوانبه المتعددة في أربعة فصول . في الفصل الاول منها درست معنى النسخ لغة ، وبينت بالأدلة حقيقته وبجازه ، ثم تتبعت تعريفه في اصطلاح الأصوليين منذ بدأوا يعرفونه ، ووازنت بين المدارس المختلفة في هذا للتعريف ، مع نسبة كل مدرسة إلى منشئها ، وعدت طائفة من أعلامها ملاحظاً للترتيب الزمني في هذا كله . وقد خلصت من هذا العرض إلى اختيار تعريف على سواه ؛ لأنني وجدته أكثر اتفاقاً مع المعنى الحقيقي للنسخ لغة ، ومع استعمال القرآن لمادته في آيتي النسخ والتبديل ، ثم لأنه هو الذي يعبر عن فعل الشارع حين ينسخ ، ولأنه استوفى كل سمات الحد عند المناطقه ، فهو التعريف الجامع المانع كما يصفونه .

(٩)

وفي الفصل الثاني تناول البحث التفرقة بين النسخ وبعض أساليب البيان التي قد تختلط به ، وهي التخصيص بنوعيه : المستقل وغير المستقل ، والتقييد والتفسير ، والتفصيل . وقد استلزمت هذه التفرقة الإلمام بحقيقة كل من العام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجهول والمفسر ، والمجهول والمفصل ؛ ليتمكن على ضوء هذه

الحقيقة بيان كل من التخصيص ، والتقييد ، والتفسير ، والتفصيل ، فتتسنى التفرقة بين النسخ وكل منها .. أما الذي دعا إلى هذا الفصل فهو خلط المتقدمين بين هذه المصطلحات ذات الحقائق المتغايرة ، واعتبار النسخ شاملاً لجميعها ؛ إذ لم يكونوا يعرفون من هذه المصطلحات غيره . ثم اتباع بعض المتأخرين لهم مع الأسف ، رغم وضع المصطلحات ، وتميز مدلولاتها ..!

(٩٠)

وفي الفصل الثالث بحثت شروط النسخ : ما اتفق عليه منها ، وما اختلف فيه . وقد درست تلك الشروط على ضوء وقائع النسخ التي صحت ، وحسمت القول في كل الشروط المختلف فيها ، ثم تحدثت عن الطرق المعروفة للناسخ والمنسوخ ؛ لأنها وثيقة الصلة بالشروط .

(٩١)

وفي الفصل الرابع والأخير ، بينت حكم النسخ ، وأدلته من القرآن ، والسنة ، والإجماع ... وقد فسرت آية النسخ في سورة البقرة وبينت أنها تدل على جوازه ، وآية التبديل في سورة النحل وبينت أنها تدل على وقوعه ، ثم أشرت إلى الإجماع الذي لم يشذ عنه إلا أبو مسلم الأصفهاني ، وعرفت بأبي مسلم وشرحت مذهبه في إنكار النسخ ، ثم أبطلت ما استدل به لهذا المذهب .

(٩٢)

وكان لا بد من بيان حكمة النسخ بعد إثبات وقوعه ، فأوجزت القول فيها . كذلك لم يكن بد من بحث أنواع المنسوخ من القرآن ، وقد أثبتنا بالدليل أنه لم تنسخ تلاوة آية مع بقاء حكمها . أما العكس فهو الذي وقع ، ولبحثه وضعنا هذا الكتاب . وأما المنسوخ تلاوة وحكماً فلم ننكر جوازه ولا وقوعه ، غير أننا لم نطل الوقوف عنده ؛ إذ نحن إنما نبحث في القرآن كما تلقيناه ، وأما المنسوخ تلاوة وحكماً -- وهو الذي أنساه الله رسوله -- فلم نكلف شيئاً بشأنه ، ومن ثم لا نرى حاجة ولا فائدة للبحث فيه ..!

وبعد الباب الأول يجيء الباب الثاني ؛ ليعرض التأليف في المشكلة عرضاً تاريخياً . ويتنظم هذا الباب فصلين .

الفصل الأول منها - وعنوانه المصنفون في النسخ - يصحب المشكلة في رحلة طويلة ، تبدأ بعهد الصحابة والتابعين ، وتمتد حتى قرب نهاية القرن الثاني عشر ... وفي هذه الرحلة نرى كيف بدأ الناسخ والمسنوخ دعاوي يتناقلها التابعون عن بعض الصحابة ، ويتناقلها عن التابعين من بعدهم ، وهكذا حتى يبدأ المسلمون التأليف في القرن الثاني للهجرة ، فيأخذ هذا الجانب من الدراسة القرآنية مكانته في طليعة ما ألف لذلك العهد . ثم يتتابع المؤلفون فيه ، ويكثرون في كل قرن . ويتجمع لنا منهم عدد بعد التنقيب في كتب علوم القرآن ، وكتب الطبقات وبخاصة المفسرون والقراء والنحاة ، فنترجمهم في تسلسل زمني ، ترجمة فيها تجميع وتعديل ..

والفصل الثاني - وعنوانه الكتب المصنفة في النسخ - يتناول ما عثر عليه من هذه الكتب بالتعريف والنقد ، ثم يوازن بين كل منها وغيره ، من حيث منهجه في عرض دعاوى النسخ ، وفي حكمه عليها ، وفي إيراد الأدلة التي تستند إليها . وقد بلغ ما تحدث عنه من هذه الكتب أحد عشر كتاباً ، معظمها ما زال مخطوطاً ، وقليل منها هو الذي طبع ...

أما الباب الثالث فقد خصصته لعرض ومناقشة (دعاوى النسخ التي لم تصح) ، وهو يتنظم سبعة فصول :

الفصل الأول منها - وعنوانه إحصاء وتصنيف - يبدأ بتمهيد لإحصاء دعاوى النسخ ، يشرح طريقتنا في هذا الإحصاء ، وفي الجدولين اللذين وضعناهما له . ثم يصنف الآيات المدعى عليها النسخ وليست مذكورة إلى مجموعات ، تربط

آيات كل مجموعة منها صفة تتفق فيها جميعاً ...

والفصل الثاني موضوعه دعاوي النسخ في الآيات الإخبارية ، وهو يعرض ويناقش خمسة وسبعين دعوى ، فتنتهي به المناقشة إلى إثبات بطلانها ...

والفصل الثالث موضوعه دعاوي النسخ في آيات الرعييد ، وهو يعرض ويناقش ثمانين دعوى ، فتنتهي به المناقشة إلى إثبات بطلانها كذلك .
والفصل الرابع موضوعه دعاوي النسخ بآية السيف ، وهو يبدأ بدراسة لهذه الآية تبين المراد بها ، ثم يتبع الآيات التي ادعي أنها منسوخة بها - بحسب ترتيب المصحف كما في الفصلين السابقين - فيناقش دعاوي النسخ عليها بالآية ، وينتهي إلى إبطالها بالدليل ، وهي ثلاث وستون دعوى على ثلاث وستين آية .

في الفصل الخامس - بعد هذا - عرض ومناقشة لدعاوي النسخ في الآيات التي ليس فيها إلا التخصيص ، أو التقييد ، أو التفسير ، أو التفصيل .
وعدة هذه الآيات ثمان وأربعون آية ...

وفي الفصل السادس عرض ومناقشة لدعاوي النسخ في آيات ليس بينها وبين نواسخها تعارض حقيقي ، وهذه الآيات عدتها ثلاث وستون ...

أما الفصل السابع - وهو الفصل الأخير في الباب الثالث - فيناقش ستاً من دعاوي النسخ ، في آيات اشتهرت لدى الأصوليين والمفسرين بأنها منسوخة وليست كذلك ...

وقد أغفلنا عن قصد مناقشة ثلاثاً من دعاوي النسخ ؛ لأننا لم نرتض الأساس الذي انبنت عليه ، فلم نشأ أن نرد مناقشته أسطراً في هذا الكتاب .

(١٥)

ولم أسرد آيات كل مجموعة سرّداً ، ولم أغفل ما قاله شيخو أهل التأويل في تفسيرها ، عندما تعرضت لمناقشة دعاوي النسخ عليها .

وقد أفدت الكثير في هذا من كتب التفسير التي اهتمت بالآثار ، ومن

كتابي أبي جعفر النحاس وابن الجوزي ، دون سائر المؤلفين في النسخ والمنسوخ . ثم لم أجد بداً من تخريج كثير من الأسانيد ، والتعريف ببعض الشيوخ ، ممن لهم في تفسير بعض الآيات أو نسخها رأي متميز ، أو راجع . ومن أجل أن يستوعب الباب هذا كله - طال كثيراً حتى بلغ وحده نصف الكتاب أو كاد . غير أنه لم يكن بد من هذا كله ، ما دام الأمر في النسخ لا ينبغي على الاجتهاد ، وما دمننا بصدد إبطال أكثر من مائتين وثمانين من دعاوي النسخ : تزعم الكثير من كتب التفسير ، ويذكر بعضها في كتب أصول الفقه ، وكتب علوم القرآن ، وتفرد لها كتب خاصة بعضها مطبوع مقروء ، وفي معظمها سرد لدعاوي النسخ دون تعقيب ولا مناقشة ، مع رواية معظم هذه الدعاوي عن سلف يحله المسلمون !.

(١٦)

وفي الباب الرابع والأخير عرض واستدلال لوقائع النسخ . وقد بحثنا في هذا الباب :

ما صح من دعاوي النسخ على بعض الآيات ، وهي وقائع النسخ التي توافرت فيها شروطه ، وقام الدليل على النسخ فيها .

وما صح من دعاوي النسخ ببعض الآيات ، لأحكام شرعت بالسنة وربما بدا هذا غريباً عن موضوع الرسالة ، ولهذا لم نذكره على سبيل الاستقصاء ، وإنما قصدنا به إكمال لوقائع النسخ في موضوعه .

وفي عرضنا لوقائع النسخ في القرآن رأينا أن نرتبها ترتيباً فقهيّاً موضوعياً ؛ لأن هذا الترتيب يعين على دراسة الآيات المنسوخة والآيات الناسخة ، من حيث الأحكام التي شرعتها الآيات الناسخة ؛ لتحل محل الأحكام التي رفع العمل بها ، وكانت مشروعة بالآيات المنسوخة .

وبعد أن أئمننا بالآثار الفقهية لكل واقعة نسخ - وهي وقائع لم تنسخ فيها

إلا ست آيات - سجلنا نتائج هذا الباب من حيث الناسخ والنسوخ ، وهل يجب في ناسخ القرآن أن يكون قرآناً ، وفي ناسخ السنة أن يكون سنة ، كما يرى الشافعي وأحمد بن حنبل ومن تابعهما ؟ . وقدمنا الدليل من وقائع النسخ على ما سجلناه ! ..

(١٧)

وأخيراً تجيء الخاتمة ، فتوجز أهم نتائج البحث لكل باب من أبوابه الأربعة ، وتقدم المقترحات التي هدى إليها ، وهي التي نرى أن في تنفيذها إضافة جديد آخر إلى العلم ، نافع إن شاء الله !

(١٨)

وبعد ، فهذا تعريف موجز بخطة البحث في هذا الكتاب

الكتاب الذي كتبته وأنا أعلم أن المشكلة التي يعالجها قد امتد عليها الزمن أكثر من ثلاثة عشر قرناً ونصف القرن ، ومع ذلك ظلت مشكلة تنتظر الحل حقوقي وفقني الله إلى درسها ، وأرجو أن يكون قد وفقني إلى حلها !

والكتاب الذي اخترته أو اخترت المشكلة التي تعالج فيه - وأنا أعلم أن من المسلمين من ينكر وقوع النسخ وإن كان يميزه ، وهو أبر مسلم الأصقها في وسعه ، وأنه يتخذ هذا مذهباً له يتبسه فيه بعض الغافلين من المعاصرين ! ومن يميز النسخ ويقرر وقوعه فعلاً ، ولكن بإسراف في عد دعاويه لا يسفه عقل ولا منطق ، ولا يرضى عنه الله ورسوله (فيما نعتقد) .

ومن يميز وينسخ ويقرر وقوعه من غير إسراف في عد دعاويه ، لكن في إيجاز لا يعدو كلمة عابرة يلقى بها ، دون إبطال للدعاوي التي لم تصح ، ودون حصر للوقائع التي صحت . وقد يحاول التمثيل لهذه الوقائع ، فإذا المثال بآية لا تقبل النسخ ! ..

والكتاب الذي اخترت مشكلته وأنا أعلم وأذكر أنني بين خافتين : فإما أغضبت الجامعة إن لم أصنف بما انتهى إليه فيه جديداً إلى العلم، وإما أغضبت بعض رجال الأزهر إن خالفت فيه القديم كما يفهمون القديم، وكما يتصورون مخالفته ! لكنني نشدت من أول الأمر أن أتقرب إلى الله بهذا الكتاب الذي أردت به الدفاع عن القرآن ، وعن الحق ، وإنصاف الحقيقة من ظالمها . ومن كانت غايته رضا الله لم يبال سخط المخلوق أو رضا في كثير أو قليل .

وهكذا ولد هذا الكتاب فكرة حدث إليها أمنية عزيزة . وإني لأرجو أن يكون عالم الكتب قد استقبل منه مولوداً كاملاً ، أو قريباً من الكمال ، إن شاء الله ،

(١٩)

ولا أحب أن أضع القلم قبل أن أذكر بالخير ما أنا مدين به لهذا الكتاب ، فقد أمد مكتبي بعدد من المخطوطات لا بأس به ، بعضها صور لحسابي في (ميكروفيلم) عن المكتبة الأهلية بباريس ثم قمت بإخراج صورة لي منه هنا ، وبعضها عن (ميكروفيلم) بمعهد المخطوطات العربية . وبعضها عن مخطوطات بدار الكتب المصرية ... وتجد أسماءها جميعاً مع بيانات عنها في أماكنها من هوامش الصفحات ، بهذا الكتاب ، ثم في ثبت المراجع في آخره ! ..

وقد ألحقت به فهرساً لسور القرآن ، وأماكن آياتها في البحث . وفهرساً للأسانيد التي خرجتها فيه ؛ ليتيسر الرجوع إليها . وفهرساً للأعلام أشرت فيه إلى المسالك الذي ترجمت صاحب العلم فيه . ثم فهرساً وابعاً مفصلاً للموضوعات ...

(٢٠)

وفي ختام هذه المقدمة أحب أن أذكر بكلمتين لإمامين جليلين :
أما أحدهما فهو الإمام الظاهري أبو محمد بن حزم ، وكلمته : (لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ، أن يقول في شيء من القرآن والسنة : هذا منسوخ ،

إلا بيقين ؛ لأن الله عز وجل يقول : « وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله » ، وقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم » . فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن ، أو على لسان نبيه - ففرض اتباعه . فمن قال في شيء من ذلك إنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر ، وأسقط لزوم اتباعه ، وهذه معصية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله ، وإلا فهو مغتر مبطل . ومن استجاز خلاف ما قلنا فقله يؤول إلى إبطال الشريعة كلها ؛ لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما أو حديث ما ، وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر ، فعلى هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة ، وهذا خروج على الإسلام . وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون ^(١) .

وأما الثاني فهو القاضي ابن العربي المالكي ، وقد حكى في تفسير قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » قولاً هو : (اليوم أكملت لكم الفرائض وانقطع النسخ ^(٢)) .

* * *

أسأل الله جل ثناؤه أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن ، وأن ينفع به ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

مصطفى الصبيح بدر زيد
أستاذ الشريعة الإسلامية ورئيس القسم
بجامعة القاهرة وبيروت العربية

بيروت في ٧ من رمضان سنة ١٣٩١ هـ
٢٦ من تشرين أول سنة ١٩٧١ م

(١) الإحكام له : ٨٤/٤ . وقد نقلنا هذا النص في الفصل الثالث من الباب الأول ، وهو الفصل الذي عالجنا فيه شروط النسخ .

(٢) أحكام القرآن له : ٥٥٠ . وهي في القسم الثاني منه . وقد روى الطبري في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما : (أخبر الله نبيه صلى الله عليه وسلم المؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان ، فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً ، وقد أتاه الله عز ذكره فلا ينقصه أبداً ، وقد رضي الله فلا يستبدل أبداً) . وهو يندر أصلاً لما حكاه ابن العربي : تفسير الطبري : ١٨/٩ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تمهيد

- ❶ فكرة النسخ
- ❷ النسخ عند اليهود
- ❸ النسخ عند النصارى
- ❹ النسخ عندنا ، وهو موضوعنا

١ - عندما تضع إحدى الدول قانوناً لتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين فيها ، وبين بعض المحكومين وبعضهم الآخر ، ثم ترى بعد تطبيقه مدة من الزمان - طويلة أو قصيرة - أنه لا يحقق ما وضع من أجله ، ولا يكفل ما جدد من مصالح لشعبها ، فتضع قانوناً آخر ليحل محله ، وليكفل ما عجز القانون الأول عن كفالاته من الحقوق والواجبات - يمكن أن يقال إن هذا القانون المتأخر قد نسخ القانون المتقدم ، وأصبح هو القانون بدلاً منه .

٢ - وعندما ترى هذه الدولة أن مادة معينة في قانونها لم تعد محقة للمصلحة التي نطقت بها: مصلحة الشعب الذي وضع القانون لحمايته ، فتستبدل بهذه المادة مادة أخرى ترى أنها أقدر على تحقيق المصلحة ، ثم تشر على الشعب برسائلها أن تلك المادة في ذلك القانون قد ألغيت ، وحلت محلها مادة أخرى تقول كذا - يمكن أن يقال إن مادة قد نسخت مادة ، أي حلت محلها بعد أن ألغتها ، دون أن يكون لذلك أثر في صلاح القانون ، وفي قيامه ووجوب الاحتكام إليه كلما دعت الحال .

٣ - هذا النوعان للنسخ بين القوانين الوضعية المختلفة ، وبين مواد كل منها - وقما بين الشرائع السبوية ، وفي كل شريعة منها على حدة .

وكما نتقبل النسخ ولا نستنكره حين يقع بين القوانين الوضعية ، يجب أن نتقبله ولا نستنكره ، عندما ينقل إلينا أنه قد وقع بين الشرائع السبوية ، وفيها .

٤ - نعم يجب أن نتقبله إلى فارق بين القوانين الوضعية والنسخ في الشرائع السبوية؛ فإننا حين نضع القوانين التي مصيرها إلى النسخ لا محالة - لا نستطيع أن نعرف مدة العمل بهذه القوانين ، ولا ما سيحل محلها حين تُلغى ، ولا حقيقة الفرق بين المتقدم المنسوخ منها والمتأخر المنسوخ. أما حين يشرع الله

عز وجل لقوم من خلقه ؛ أو لهم جميعاً - فإنه يعلم يقيناً وهو يشرع ما سيبقى من الأحكام وما سيُنسخ ، ويعلم الحكم الذي سيحل محل المنسوخ حين يرفع ، ويعلم الوقت الذي سيتم فيه هذا كله . فإذا كانت الشريعة مؤقتة علم وهو يشرعها متى تنسخ كلها بالشريعة اللاحقة . وعلم حقيقة هذه الشريعة الناسخة وأحكامها : الكلية والجزئية . وعلم ما بين الشريعتين من اختلاف في الأحكام الفرعية العملية - وهي التي تقبل النسخ دون غيرها - ومن اتفاق كامل أو يكاد في الكليات ، والأصول ، والأخلاق ، ومبادئ العقيدة وأحكامها .

٥ - ومعنى هذا أن الله عز وجل حين ينسخ شريعة ، أو حكماً في شريعة ، إنما يكشف لنا بهذا النسخ عن شيء من علمه السابق ، ومن ثم يعتبر النسخ نوعاً من أنواع البيان ، ولا يعنى ، بأي حال ، وصف الله - سبحانه - بالبذاء .

ولكن ، ما معنى البذاء ؟

ولماذا تنزه الله تعالى عن أن يوصف به ؟

إن اللغة العربية تعرف البذاء بمعنيين :

أولهما هو الظهور بعد الخفاء ، كما يقول المسافرون : بدت لنا مآذن المدينة ، يعنون أنها ظهرت لهم فرأوها ، بعد أن كانوا لا يرونها . ومن الآيات التي استعمل فيها القرآن الكريم البذاء بهذا المعنى قول الله عز وجل :

﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾^(١)

وثانيهما هو نشأة رأي جديد لم يكن ، كما تقول : لقد أطلت التفكير في مشكلة النسخ ، فبدأ لي أن المنهج التاريخي هو خير منهج تعالج به . وقد استعمل القرآن الكريم هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُوبُهُ حَتَّىٰ يَخِيزُوا﴾^(٢)

(١) ٤٧ : الزمر .

(٢) ٣٥ : يوسف ، وانظر في هذا المعنى الثاني للبذاء : أساس البلاغة للزمخشري (١/٣٧) ، فقيه : (وفعل كذا ثم بدأه ، وفي هذا الأمر بداء) ، والمصباح للفيومي فقيه (٥٥) : (وبدأه =

وواضح أن البداء - بمعنييه - يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم ، وكلاهما محال على الله عز وجل ، كما يشهد العقل والنقل :

٦ - أما العقل فهو يقرر - نتيجة للنظر الصحيح في هذا العالم - أن الله عز وجل متصف أزلاً وأبدًا بالعلم الواسع ، المحيط بكل شيء : ما كان ، وما هو كائن ، وما سيكون . وأنه قديم لا يمكن أن يكون حادثاً ، ولا محلاً للحوادث ؛ إذ الجاهل عاجز عن أن يخلق هذا العالم بهذا النظام المعجز ، ومثله في عجزه الحادث . وقد ثبت أن الله جلت قدرته هو الخالق المبدع للكون كله ، بمن فيه ، فيستحيل إذن عليه الجهل أو الحدوث . وكلاهما يستلزمه البداء ، فالعقل يحكم إذن باستحالة الله على الله .

٧ - وأما النقل فهو يلتقي مع العقل في الحكم باستحالة الجهل والحدوث على الله عز وجل : ذلك حيث تصفه النصوص الثابتة يقيناً بالعلم الواسع المحيط ، وبالقدم الذي لا يسبقه شيء ، وبأنه هو الخالق ، لا خالق سواه . وحسبنا في الدلالة على كل صفة من هذه الصفات آية واحدة ، من آيات كثيرة تقررهما في القرآن الكريم .

فمن آيات العلم قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الْنَّهْرِ وَالْبَحْرِ ، وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ، وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (١) .

ومن آيات الخلق قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ (٢) وهذه الآية تدل على وصف الله عز وجل بالقدم

= في الأمر : ظهر له ما لم يظهر أولاً ، والاسم : البداء ، مثل سلام) ويبدو أن السري في اقتصار كل منهما على هذا المعنى الثاني هو أنه مجاز عن المعنى الأول الحقيقي ، وهو معروف .

(١) ٥٩ : الأنعام .

(٢) ٦٢ : الزمر .

أيضاً؛ لأن خالق كل شيء كان قبل أن يكون شيء ، فهو قديم وليس حادثاً .
 ٨ - من أجل هذا ، نزه الله عز وجل عن أن يوصف بالبداء ؛ لأن البداء ينافي إحاطة علم الله تعالى بكل شيء : ما كان ، وما سيكون .. ولم يتنزه عن النسخ ؛ لأن النسخ لا يعدو أن يكون بياناً لمدة الحكم الأول ، على نحو ما سبق في علم الله تعالى ، وإن كان رفعاً لهذا الحكم بالنسبة لنا .
 فلا علاقة بين النسخ والبداء إذن ؛ لأن الأول ليس فيه تغيير لعلم الله تعالى ، والثاني يفترض وقوع هذا التغيير . وفرق كبير بين ما يقوم عليه البداء من تغيير في العلم ، وما يقوم عليه النسخ من تغيير في المعلوم ، مع ثبات العلم نفسه على ما كان منذ الأزل .

٩ - ولنا ندري ، مع هذا ، كيف استساغ الرافضة - أخزاهم الله - أن يربطوا بين النسخ والبداء ؛ ليتخذوا من جواز النسخ ووقوعه ذريعة إلى وصف الله سبحانه وتعالى بالبداء (١) ! .

كذلك لا ندري كيف ساغ لليهود - لعنهم الله - أن يربطوا بين النسخ والبداء ، كما فعلت الرافضة ؛ ولكن ليتخذوا من استحالة البداء على الله عز وجل ذريعة إلى الحكم بمنع النسخ : عقلاً وسمعاً عند فريق منهم ، وسمعاً فقط عند فريق آخر (٢) !

أما الذي ندرية - ولا يماري فيه منصف - فهو أن كلا من الرافضة واليهود مخطئون ، بل مسرفون في الخطأ ، وأن ما تعلقوا به وسموه حججاً إنما هو "شبه" وأوهام وأباطيل ...

(١) انظر الملل والنحل للشمسستاني : ١٤٧ من القسم الأول ، بتخريج الشيخ محمد بن فتح الله بدران . ط ٢ .

(٢) راجع البرهان لإمام الحرمين الجويني : ورقة ٣٩٣ - ٣٩٤ من النسخة المصورة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٧١٤ أصول الفقه ، وأصول السرخسي : ٢/٥٥ من النسخة المطبوعة بدار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢ هـ ، وفوائد الرجوحات على مسلم الثبوت : ٢/٥٦ من النسخة المطبوعة ذيلاً للمستصفي ، بالطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ ، وتفسير القرطبي : ٢/٦٤ ط دار الكتب المصرية ، والإشارات الإلهية للطوفي : ورقة ١٧ مخطوطة دار الكتب ٦٨٢ تفسير ، والملل والنحل للشمسستاني : ١٩٣ من القسم الأول .

١٠ - ونبدأ بالرافضة فنجد أنهم قد تعلقوا بشبهتين ، لعل من المجيب أن أولاهما هي فهمهم للآية الكريمة التي تقول ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ وعند أم الكتاب (١١) . فأما شبهتهم الثانية فهي كلمات نسبوها إلى أئمة آل البيت (رضى الله عنهم) ، وهي كلمات تنسب البداء صراحة إلى الله سبحانه .

١١ - وهم يقررون شبهتهم الأولى - التي أسلفنا أنها تقوم على فهمهم لقوله تعالى : ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ ، وعند أم الكتاب ﴿الْكِتَابُ﴾ - فيقولون : إن مجال المحو والإثبات فيها هو صفة العلم ذاتها ، وإن علم الله تعالى يتعدل ؛ نتيجة لما يبدو له ، أي لما يظهر له بعد أن كان خافياً عليه .

فالنسخ عندهم إذن مظهر لتبدل علم الله تعالى : يشرع الله عز وجل الحكم الأول ؛ بناء على ما علمه ، ثم يحذف وينظر على علمه ما يقتضي حكماً آخر في المسألة ، فيشرعه ليحل محل الحكم الأول ؛ إذ هما - عادة - متعارضان لا يجتمعان في شيء واحد ، في وقت واحد ، وإنما يتناوبان الفعل ؛ ليكون أحدهما هو الحكم بعد أن يرفع الآخر : السابق له في التشريع . والآية بهذا الفهم دليل لهم على جواز البداء على الله عز وجل ، والنسخ مظهر من مظاهر البداء عندهم ، فالآية عندهم دليل عليه أيضاً .

١٢ - وقد فات الرافضة وهم يفسرون الآية هذا التفسير الغريب - أن المراد بأم الكتاب التي قررت الآية أنها عند الله هو اللوح المحفوظ ، وأنه قد سجل في هذا اللوح كل ما علم الله عز وجل أنه سيقع ، كما توحى تسميته في الآية بأم الكتاب ، أي أصله . فلو كان ما فهموه من الآية هو ما أريد تقريره بها - لكان المناسب أن تقول : يمحو الله ما يشاء ويثبت في أم الكتاب . لكنها جاءت بأسلوب آخر ؛ لتقرر أن مجال المحو والإثبات لا يمكن أن يكون هو علم الله ؛ إذ هي صريحة في أن المحو والإثبات يقعان مطابقين لهذا العلم ،

وهذا العلم هو ما في أم الكتاب ، التي قررت الآية أنها عند الله حين يحو
وحيث ثبت [، وإنما هو شيء آخر ...

١٣ - وهذا الشيء الآخر (الذي هو مجال الحو والإثبات في الآية) -
هو معجزات الرسل عليهم الصلاة والسلام ، أو الشرائع السماوية التي جاءوا بها .
وكلا المنين يصلح سياق الآية للدلالة عليه ، بل يكاد هذا السياق يحتمه ، إذ
المنين - في الواقع - يلتقيان عند حقيقة واحدة ، هي اختلاف معجزات
الرسل وشرائعهم ، حسب حاجة من أرسلوا إليهم ، دون أن يكون لهذا
الاختلاف - في المعجزات أو في الشرائع - تأثير ما على صدقهم ، ووجوب
العمل بشرائعهم .

١٤ - إن الآيات التي قبل آية الحو والإثبات تقول : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنَ
الْكِتَابِ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ
بَعْضَهُ﴾^(١) . وتقول : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَخَعَلْنَا
لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ، وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ
اللَّهِ﴾^(٢) ، فهي تتحدث إذن عن موقف أهل الكتاب من القرآن الكريم ،
والشريعة التي جاء بها ... ثم تتحدث عن الرسل قبل محمد (صلى الله عليه
وسلم) ، والمعجزات التي أثبتت صدق دعوتهم إلى الحق ؛ لتقرر أن الله عز
وجل هو الذي يدعو شريعة رسول ، ليحل محلها شريعة رسول آخر ، وهو
الذي يختار لكل رسول المعجزة التي تصلح لإقناع قومه ، فهو يحو معجزة
رسول ليؤيد رسولا آخر بمعجزة أخرى يثبتها . وهو في هذا الحو والإثبات -
يحقق ما سبق في علمه الأزلي ، وسطر في أم الكتاب ، لم يتبدل شيء من

(١) ٣٦ : الرد .

(٢) ٣٨ : الرد . وانظر في تفسير هذه الآيات - على سبيل المثال - الإشارات الإلهية
للطوفي : ورقة ١١٢ : من مخطوطة دار الكتب رقم ٦٨٧ تفسير (وإن كان الطوفي يرى أن
الآية تشمل نوعي النسخ : التكميلي كنسخ إباحة الخمر بتحريمها . والتكويني كنسخ الإمامة
بالإحياء وعكسه ، ونقص العمر وزيادته ، باعتبار ما في اللوح المحفوظ ، ويستقر الواقع على
مطابقة العلم الأزلي القائم بالذات المشار إليه بأم الكتاب) ، ومحاضرات في علم التوحيد لأستاذنا
الجليل علي حسب الله : ص ٥٧ ، ط ٥ سنة ١٣٧٢ هـ .

علمه ، ولم يبد له شيء كان - في زعم الرافضة - خفياً عليه !

١٥ - على أن الرافضة أثاروا شبهة ثانية ، هي - كما أسلفنا - دليلهم الثاني على مذهبهم في جواز البداء على الله ، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً .

وهذه الشبهة الثانية تقوم على ادعاء أن أئمة آل البيت (رضي الله عنهم) كانوا يصفون الله عز وجل بالبداء ، وأنهم قد أثرت عنهم كلمات تؤكد هذا . من هذه الكلمات - فيما يزعمون - قول الإمام علي (كرم الله وجهه) :
لولا البداء لحدثنكم بما هو كائن إلى يوم القيامة ، وقول الإمام جعفر الصادق (رضي الله عنه) : ما بدا الله تعالى شيء كما بدا له في إسماعيل ، وقول موسى ابن جعفر (رضي الله تعالى عنها) : البداء ديننا ودين آبائنا في الجاهلية .

١٦ - ويتضح بطلان هذه الشبهة ، إذا نحن ذكرنا أنها بنيت على مفترقات ، وأنه لم يُعرف شيء من الكلمات التي نسبت لآل البيت فيها إلا عن طريق الكذاب الثقفي^(١) وأشياعه بعد ذلك ، فهذا الضال المضل إذن هو الذي اخترعها ، ثم تابعه فيها أشياعه من بعده . وقد كان في حاجة ملحة إلى

(١) ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سيكون في ثقيف كذاب ومير » ، أما المير فهو الحجاج بن يوسف ، وأما الكذاب فهو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي ، أبو إسحاق ، كان من أهل الطائف ، وانتقل مع أبيه إلى المدينة في زمن عمر (رضي الله عنه) ، وفيها اتقطع إلى بني هاشم ، وتزوج عبدالله بن عمر أخته صفية . ثم كان مع علي بال عراق ، وسكن البصرة بعده . ولما قُتل الحسين سنة ٦١ تخوف عن ابن زياد أمير البصرة حينذاك ، فقبض عليه هذا رجله وحجبه ، ثم نفاه بشفاعته ابن عمر إلى الطائف . ولما طُلب عبدالله بن الزبير في المدينة بالخلافة بعد موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤ هـ ذهب إليه المختار وعلمه ، وشهد معه بداية حرب الحصين بن نمير ، ثم استأذنه في التوجه إلى الكوفة ليدعو الناس إلى طاعته ، فوثق به وأرسله ووصى عليه ، غير أنه كان أكبر همه منذ دخل الكوفة أن يقتل من قاتلوا الحسين وقتلوه . فدعا إلى إمامة محمد بن الحنفية ، ولكن هذا تيراً منه . ومع ذلك فإنه زهد سبعة عشر ألف رجل سرّاً . وقد خرج بهم إلى الكوفة ، فغظم شأنه بعد أن استولى عليها وعلى الموصل ، وتوسع قتلة الحسين ، فقتل منهم شمر بن ذي الجوشن الذي بشر قتل الحسين ، وغولي بن يزيد الذي سار برأسه إلى الكوفة ، وعمر بن سعد بن أبي وقاص أمير الجيش الذي حاربه ، وأرسل إبراهيم بن الأشتر في عسكر كثيف إلى عبيد الله بن زياد الذي يهزم الجيش =

أن يخرعها ؛ ليستربها كذبه ، وينقذ حياته ؛ ذلك أنه كان يرغم لنفسه العصمة وعلم الغيب ، وكانت الأحداث تكذبه وتفضح ما خفي من أمره ، فكان يلجأ إلى البداء ويقول : إن الله وعده ذلك ، غير أنه بدا له . ثم كان يوجس في نفسه خيفة من أن يعاقبه المسلمون على كفره الشنيع ، بنسبته البداء إلى الله سبحانه ، فيعمد إلى كلمات كالتي أسلفناها : يخرعها وينسبها إلى الأئمة الأظهر من آل البيت ، وبهذا كان يجد شيئاً من الأمان ، وإن كان قد عالج دأبه بداء آخر ، واستدل على افتراءه بافتراء جديد ، وزاد كفره شاعة وشناعة وقبحاً . وصدق الله العظيم حيث يقول ﴿ فَمَادَا تَكْفُرُ إِلَّا الضَّلالُ ؟ ۝ ١٢ ﴾ .

اليهود والنسخ :

١٧ - ونندع الرافضة إلى اليهود ؛ لنرى ماذا كان موقفهم من النسخ ،

= لقتال الحسين فقتله ، وقتل كثيراً ممن كان لهم صلح في تلك الجريمة . غير أنه انحرف بعد ذلك فادعى أنه يوحى إليه . وقال يجوز البداء على الله سبحانه ، ثم كانت نهاية أمره أن قاتله مصعب ابن الزبير أمير البصرة من قبل أخيه . حتى حصره في قصر الكوفة ، وقتله ومن كان معه ، بعد أن أقام نفسه أميراً عليها ستة عشر شهراً . (انظر في سيرته أخبار المختار لأبي عنتاب كوفطير يحيى الأزدي ، وهو مطبوع ، وفي ترجمته : الإصابه ترجمه ٨٥٣٩ والفرو بين الفرق ٣١ - ٣٧ ، وابن الأثير ٨٢/٤ - ١٠٨ ، والطبري ١٤٦/٧ ، والجور المبر ١٨٢ وغار القلوب : ٧٠ ، و فرق الشيعة : ٢٣ ، والمراتب في معجم الشعراء : ٥٨ ، والأخبار الطوال : ٢٨٢ - ٣٠٠ ، والذريعة : ٣٤٨/١ - ٣٤٩ ، ومنتخبات في أخبار اليمن : ٣٣ ، والفاطميون في مصر : ٣٤ - ٣٨ وفيه بحث عن علاقة المختار بالكيسانية ، والملل والنحل ١٣٢ - ١٣٣ في القسم الأول ، والأعلام للزركلي ٧٠/٧ - ٧١ ، الطبعة الثانية) .
ووضح أن الكتاب الشقي لم يفتر إلا على الإمام علي . من بين هؤلاء الأئمة الثلاثة ، أما جعفر بن جعفر وابنه موسى - فإن الذين افتروا عليها هم أتباعه الذين عاصروهما ذلك أن الإمام جعفر لم يولد إلا عام ٨٠ للهجرة ، مع أن الكتاب توفي سنة ٦٦ فكيف موسى وهو ابن جعفر ؟ أما أن هذه الكلمات مفتراة ، ومنسوبة زوراً إلى آل البيت . فحسبنا في إثبات هذا أمر الله تعالى لتبيينه (صلى الله عليه وسلم) بأن يقول . « ولو كنت أعمد الشيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء » (١٨٨ الأعراف . وانظر الملل والنحل ١٤٧ - ١٠٨ ، وهذه الآيه مع الدليل القلي كفايان شافيان
(١) ٣٢ . يونس .

بعد أن نزهوا الله عز وجل عن البداء .

لقد أشرنا من قبل ^(١) إلى أنهم ربطوا بين النسخ والبداء ؛ ليتخذوا من استحالة البداء على الله ذريعة للحكم باستحالة النسخ عليه .. ولكن هل اتفقوا فيما بينهم على هذا ؟ وهل ما درج عليه المؤلفون هنا من القول بأن اليهود يربطون بين النسخ والبداء صحيح على إطلاقه ؟

١٨ - إنهم يتفقون على شيء واحد : هو أن الشريعة الإسلامية لم تنسخ شريعتهم ، ولكنهم يفترون فيما عدا هذه القضية ثلاث فرق ، لكل منها موقفا الخاص من النسخ :

الفرقة الأولى (وتشتهر باسم الشمعونية ؛ نسبة إلى شمعون بن يعقوب ^(٢)) تقرر أن النسخ لا يجوز عقلاً ، ولم يقع ممماً .

والفرقة الثانية (وتشتهر باسم الغنانية ؛ نسبة إلى غنان بن داود ^(٣)) ترى أنه لا بأس بالنسخ في حكم العقل ، لكنه لم يقع .

والفرقة الثالثة (وتعرف باسم الميسوية ، نسبة إلى أبي عيسى إسماعيل بن يعقوب الأصفاني ^(٤)) تذهب إلى أن النسخ جائز في حكم العقل ، وأنه قد وقع

(١) انظر الفقرة التاسعة في هذا الكتاب .

(٢) لم أعتز بعد طول البحث على ترجمة لهذا الرجل ، فلعله صاحب فرقة من الفرق الصغيرة التي لم تشتهر .

(٣) هو رأس الجالوت . يخالف فرقته سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد ، وينبجون الحيوان على القفا ، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواظبه وإشاراته ، ويقولون إنه لم يخالف التوراة البتة ، بل قررها ودعا الناس إليها . وهو من بني إسرائيل المتبدين بالتوراة ، ومن المستجيبين لموسى عليه السلام ، إلا أنهم لا يقولون بنبوته ورسالته (انظر الملل والنحل : ١٩٦ من القسم الأول) .

(٤) قيل إن اسمه عوفيد الإهم ، أي عابد الله . كان في زمن التصور . وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية : مروان بن محمد . فاتبعه بشر كثير من اليهود ، وادعوا له آيات ومعجزات ، وزعموا أنه لما حورب خط على أصحابه خطأ بعدد آس ، وقال : أقيموا في هذا الخط ، فليس ينالك عدو بسلاح . فكان الأعداء يحملون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجعوا عنهم ؛ خوفاً من طلسم ، أو عزيمة ربما وضعها . ثم إن أبا عيسى خرج من الخط وحده على =

فعلًا. لكنها تمنع أن تكون شريعة محمد ناسخة لشريعة موسى (عليها السلام)؛ لأن رسالة محمد كانت خاصة بالعرب ، ولم تكن عامة لجميع الناس !

١٩ - وهكذا يتضح أن اليهود لم يتفقوا فيما بينهم على الربط بين النسخ والبداء ، وأن ما درج عليه المؤلفون في تقرير هذه القضية ليس صحيحاً على إطلاقه ؛ فقد رأينا كيف تجيزه العناية عقلاً ، وكيف لا ينكر العيسوية وقوعه . ولو أن بينه وبين البداء عندهم تلازماً - كما يقال في تصوير موقفهم منه - ما أجازوه فريقان من فرقهم الثلاث عقلاً ، وقرر فريق من هذين الفريقين أنه قد وقع !.

٢٠ - فلنقرر الحقيقة التي حاول اليهود - يجمع فرقهم - أن يموهوها على عاداتهم إذن ، ولنكشف القناع عن وجه هذه الحقيقة ؛ ليتضح الهدف الذي رموا إليه بمذاهبهم في النسخ ، على ما بينها من خلاف ..

إن إنكار النسخ ليس غاية عندهم ، ولكنه وسيلة فحسب . أما الغاية فهي إنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، على الإطلاق ، فإن أعجزهم إدراك هذه الغاية - فلا أقل من إنكار أنهم مطالبون بتصديقه ، واتباعه فيما جاء به .. وقد كان الشعونية أشدهم غلواً في هذا ، فراحوا يثيرون الشبه على جواز النسخ عقلاً ، ليحكموا باستحالة وقوعه . وهؤلاء هم الذين ربطوا بينه وبين البداء ، واعتبروهما متلازمين .

ثم كان العناية مغالطين ، منكرين للواقع ، حين حكموا بأن النسخ لم يقع وإن كان العقل لا يرى استحالة . وهؤلاء - كما هو واضح - يذهبون إلى

= فرسه ، فقاتل ، وقتل من المسلمين كثيراً ، وذعب إلى أصحاب موسى بن عمران الذين هم وراء النهر الرملي؛ ليسمعهم كلام الله. وقيل إنه لما حارب أصحاب المنصور بالري قتل وقتل أصحابه. وقد كان يزعم أنه نبي ، وأنه رسول المسيح المنتظر ، وأنه واحد من خمسة يأتون قبل عيسى واحداً بعد واحد ، وأن الله تعالى كلمه وكلفه أن يخلص بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملك الظالمين . كما زعم أن المسيح أفضل ولد آدم ، وأنه أعلى منزلة من الأنبياء الماضين . وإد هو رسوله ، فهو أفضل الكل أيضاً . وكما خالف اليهود في هذا - خالفهم في كثير من أحكام التوراة (انظر الملل والنحل : ١٩٦/١ - ١٩٧) .

ما ذهب إليه الشمعونية ، من استلزام النسخ للبداء ..

أما العيسوية فلم يرتبوا على وقوع النسخ مستحياً عقلياً ، ولم ينكروا وقوعه . لكنهم لم ينسوا الهدف المشترك ، فقرروا أن شريعة الإسلام لم تنسخ شريعتهم ؛ لسبب غير هذا كله ، هو أن محمداً (صلى الله عليه وسلم) لم يرسل إليهم ، بل أرسل إلى العرب ، وشريعته إنما أنزلت ليعمل بها العرب ، لا ليعملوا هم بها .. وهؤلاء لا يربطون بين البداء والنسخ ، من قريب أو من بعيد ، كما يتبين من حكمهم بجواز النسخ ووقوعه ، مع تنزيههم الله عز وجل عن البداء كسائر اليهود .

٢١ - ويقتضينا المنطق ونحن بصدد الرد على اليهود - أن نبداً بمناقشة الشمعونية ؛ ذلك أنهم يرون استحالة النسخ عقلاً ويحكمون بأنه لم يقع ، فإذا نحن أبطلنا ما أثاروه من شبه على الجواز العقلي ، وأثبتنا بوقائع لا ينكرونها أنه قد وقع في شريعتهم ، وفي الشرائع السابقة لها - فرغنا بذلك من أمرهم ، ومن أمر العناية أيضاً ؛ لأن إثبات وقوع النسخ إبطال لمذهبهم الذي يقوم على إنكار وقوعه .

أما العيسوية فيجزي الرد عليهم بعد هؤلاء وأولئك ، وسنرى كيف يبطل الدليل الذي استدلوا به من التوراة على أن شريعة موسى مؤبدة ، وكيف يقوم دليلنا قوياً على عموم شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ودوامها ، وعلى أنها تنسخ كل شريعة سبقتها ولا تنسخها شريعة أخرى ؛ لأنها خاتمة الشرائع ، ونبيها صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .

٢٢ - وأول ما أثاره الشمعونية من الشبه ، ورتبوا عليه حكمهم الخطير باستحالة النسخ عقلاً - هو ما زعموه من استلزام النسخ للبداء أو العيب .

قالوا : لو جاز النسخ على الله عز وجل - لكان إما لحكمة ظهرت له بعد أن لم تكن ظاهرة ، أو لتغير الحكمة ، وكلا الأمرين باطل ؛ لأن الأول بداء ،

والثاني عبث ، والبداء والمبث لا يحوزان على الله سبحانه ؛ إذ كل منهما نقص يتنزه الله عن أن يوصف به .

ونقول : إنهم لم يستوفوا جميع الاحتمالات بترديدهم هذا ، ولو أنهم أرادوا أن يستوفوها لوجب أن يقولوا : النسخ إما أن يكون لحكمة ظهرت لله كانت خافية عليه ، أو لحكمة كانت معلومة لله ولم تكن خافية عليه ، أو تغير حكمة . وإذن ، لو جدوا في الاحتمال الثاني مساعدا للنسخ ، دون أن يستلزم بداء أو عبثاً .

٢٢ - وبيان هذا أنه ما دام قد أمكن بناء النسخ على احتمال لا يأباه العقل - فمن الخطأ الحكم باستحالته عقلاً . وما في النسخ من جديد - على هذا - إنما يعتبر جديداً بالنسبة لنا نحن ، أما بالنسبة لله عز وجل - فقد سبق به علمه ، ثم جاء النسخ تحقيقاً لهذا العلم ، لا اعتراضاً عليه .

ولو أنه تعالى حين شرع الحكم الأول حدد مدة العمل به ، وشرع معه الحكم الذي سينسخه حين يجيء أو أن النسخ - لاستقبل الناس هذا دون أن يثير في نفوسهم تساؤلاً أو استنكاراً . فلماذا التساؤل والاستنكار حين يتحقق عنا التناسخ حتى يجيء أو أنه ؟ وهل النسخ إلا هذا ؟ وهل تنكزه شيء إلا لأنه يشرع لنا حكماً جديداً علينا ؟ ..

٢٣ - على أننا نلاحظ هذا الجديد كل يوم في جميع شئون الحياة ، ولا نجد فيه دليلاً ولا شبه دليل على أن الله تعالى يمكن أن يوصف بالبداء أو بالمبث .

فالصحيح الجسم قد يتتابه المرض ، ومن يعاني مرضاً قد يسبح الله عليه ثوب العافية ، ولم يقل أحد إن الله عز وجل قد تغير علمه ، أو إنه قد بدا له ، فابتلى الصحيح بالمرض ، وأنسم على المريض بالصحة .

والغنى والفقر يتعاوران الناس ، فالغني يصيب بالفقر ، والفقر يبتلى بالغنى ، ولم يفهم أحد أن علم الله تعالى قد تبدل ، أو أنه عز وجل قد بدا له ، فبدل الغني بفتنه فقراً ، وبدل الفقير غنى بفقره ..

وكل حي فخصمه إلى الموت لا محالة ، طال عمره أو قصر ، ولم يزعم أحد حين مات إنسان أن موته تغشيه في علم الله ، أو أنه تعالى قد بدا له فأماته .. أفيقال إن النسخ يستلزم البداء أو العيب مع أنه لا جديد فيه بالنسبة لله عز وجل ، ومع أن كلا من الحكيم الأول والثاني قد شرع لحكمة ، فكانت هو الصواب ، وهو المحقق للمصلحة في وقته ؟ ..

٢٥ - ونحن يعالج الطبيب مريضاً ، فيرى أن المرحلة التي يحتاجها من مراحل مرضه يصلح لها دواء معين ، فيصف له هذا الدواء وهو يعلم المدة التي سيتناوله في أثنائها ، وأنه لا يصلح له بعد هذه المدة ، ثم يصف له في المرحلة التالية الدواء الذي كان يعلم من أول الأمر أنه يصلح له في هذه المرحلة - لا يوصف عادة بأن علمه قد تغير ، أو أنه قد بدله . فهل يدع أن نصف الله عز وجل بالبداء ، لا شيء إلا لأنه - وهو طبيبٌ للنفوس من أدوائها - قد شرع في كل وقت ما يحقق المصلحة ، وهو يعلم كل شيء قبل أن يقع ؟ . وهل يمكن أن يوصف بالعبث حكم لم يشرع إلا حين اقتضته الحكمة ، وإن سبق في علم الله تعالى ألا أنه سيشرع ؛ ليحل محل حكم آخر قد رفع ؟ . سبحانه ، وله المثل الأعلى ! ..

٢٦ - والشبهة الثانية التي أثارها الشيعونية هي قولهم : إما أن يكون الحكم الأول حسناً فالنهي عنه (أو رفعه بالنسخ) قبيح ، وإما أن يكون قبيحاً فابتداء شرعه أقبح !

وهم يبنون هذه الشبهة - كما هو واضح - على اعتبار الحسن والقبح صفتين ذاتيتين للأفعال ، فإذا اتصف الفعل بواحد منهما - لم يسع أن يتصف بالآخر بعد ذلك . وليس النسخ في حقيقته إلا الحكم بتقييح فعل كان حسناً ، وتحسين فعل آخر كان قبيحاً ، فهو يستلزم اجتماع الضدين ؛ نتيجة للأمر المقتضى تحسين الأمور به ، ثم للنهي عنه المقتضى تقييحه ، وبين الحسن والقبح - وهما صفتان

ذاتيتان - تضاداً يستوجب ألا يوصف بها شيء واحد ، لا في وقت واحد فحسب ، ولكن في وقتين مختلفين أيضاً .

٢٧ - وقد فأت الشعمونية (وهم يقررون هذه الشبهة) - أن مجال النسخ هو أوامر الشرع ونواهيه ، لا أوامر العقل ونواهيه . وأن الشارع جل وعلا حين يأمر بفعل هو الذي يحكم بحسنه ، وحين ينهي عن فعل آخر هو الذي يحكم بقبهه ، فهو إذن مصدر التحسين والتقييح ، لا العقل . والحسن في نظره ما حسنه هو ، والتقييح ما قبحه .

ومعنى هذا أن العقل لا يوصف بالحسن قبل أن يأمر به الشارع ؛ ولا يوصف بالقبح قبل أن ينهي الشارع عنه ، فهو يأمر بالشيء حين يكون فضله حكمة وصواباً ، فيوصف هذا الشيء بالحسن ، وينهي عن الشيء نفسه حين يكون فعله منافياً للحكمة والصواب ، فيوصف حينئذ بالقبح .

وهكذا ، نتيجة لموقف الشارع - تناوب الحسن والقبح شيئاً واحداً ، فاعتبر هذا الشيء حسناً وأمر به حين كان فعله محققاً للصلحة . واعتبر مثل هذا الشيء قبيحاً ونهى عنه حين كان فعله مجافياً للصلحة .

وهذا بطل ما قاله الشعمونية ، تطبيقاً لنظرية التحسين والتقييح العقلين ؛ إذ الحقيقة أن سلطة الحكم بالحسن أو بالقبح إنما يملكها الشارع ؛ لأنه هو الذي يعرف المصالح ، وأين تكون ، وما يكفلها من الأحكام .

٢٨ - نعم يرى بعض المعتزلة أن الحسن والقبح عقليان ، ولكنهم يخالفون الشعمونية في وصفها بالذاتية ، فيقررون أنها يختلفان باختلاف الأشخاص ، والأوقات ، والأحوال . ومن ثم يقولون يجوز النسخ عقلاً ، ما دام الحكم الناسخ يحمل محل الحكم المنسوخ ، فيعتبر بديلاً له ولا يجمع معه .

وإذا كان هذا هو الفرق بين المعتزلة واليهود في المسألة - فإن الفرق بينهم وبين سائر المسلمين هو أنهم يصفون الشيء بالحسن أو بالقبح ، قبل أن يحكم

عليه الشارع بأحدهما ، نتيجة لتحسين العقل وتقييده .
فالعقل عندهم يملك سلطة الحكم على الأشياء بالحسن والقبح كما يملكها الشارع ،
فيستقل وحده بالحكم أحياناً ، ويتفق مع الشارع ولا يخالفه حين يحكم
الشارع أيضاً .

وعند الشيعونية من اليهود يملك العقل السلطة وحده دون الشارع .
وعند جمهور المسلمين يملك هذه السلطة الشارع وحده دون العقل .
وكما لم يقبل جمهور المسلمين مذهب المعتزلة في التحسين والتقييد العقليين ،
مع أنه لا يستلزم امتناع النسخ عقلاً — لم يقبلوا مذهب الشيعونية فيها . بل
هذا أولى أن يُرفض ؛ لأنه يحمل كل السلطة في التحسين والتقييد للعقل دون
الشرع ، ولأنه — نتيجة لهذا — لا يرى في مخالفة الشارع حرجاً ، فهو يحسن
ما قبح ، ويقبح ما حسن . ثم لأنه يحكم باستحالة النسخ عقلاً ، فيخالف
بهذا حكم الشارع ، وينكر الواقع !

٢٩ — وثالثة الشبه التي يثيرها الشيعونية — هي زعمهم أن النسخ يستلزم
أحد باطلين : إما جهله سبحانه وتعالى ، وإما تحصيل الحاصل . يعنون أنه
تعالى حين شرع الحكم الأول إما أن يكون قد علمه على أنه مؤبد ، وإما أن
يكون قد علمه على أنه مؤقت . فإن كان قد علمه على أنه مستمر الى الأبد ثم
نسخه وصيره غير مستمر — انقلب علمه جهلاً ، والجهل محال عليه تعالى .
وإن كان قد علمه على أنه مؤقت مؤقت معين ، ثم نسخَه عند ذلك الوقت —
كان ذلك منه تحصيلاً للحاصل ؛ لأن المؤقت ينتهي فور انتهاء وقته ، دون
حاجة الى نسخ ، وتحصيل الحاصل — هو أيضاً — محال عليه تعالى !

٣٠ — لكن هذه الشبهة ليست واردة على النسخ ؛ إذ لا يترتب على
النسخ أحد الباطلين اللذين ذكروهما :

أما الجهل ، فلأنه تعالى لا يمكن أن يعلم الحكم الأول على أنه مؤبد ثم
ينسخه . فالحكم المنسوخ علمه الله تعالى على أنه مؤقت إذن .

وأما تحصيل الحاصل ، فلأنه تعالى حين علم الحكم الأول على أنه موقت - علم كذلك أن توقيته يورود الناسخ لا بغيره ، وهذا لا يمنع النسخ بل يوجب ؛ لأن شرع الحكم الناسخ يحقق لما سبق في علمه تعالى ، وليس مخالفاً له .

٣١ - وللمعمونة شبهة رابعة على جواز النسخ عقلاً هي قولهم : كل حكم منسوخ إما أن يكون دليلاً قد غيأه بغاية ينتهي عندها ، أو يكون قد أبدته نصاً . والأول لا سبيل إلى إنجائه بالنسخ ؛ لأنه ينتهي بمجرد تحقق الغاية التي غيأه دليلاً بها ، فنسخه تحصيل حاصل . أما الثاني - وهو الذي أبدته دليلاً نصاً - فيلزم على زعم نسخه التناقض بين ما يقتضيه التأيد من دوام الحكم ، وما يقتضيه النسخ من رفعه . والتناقض محال .

٣٢ - وهذه الشبهة لا تنهض هي أيضاً - دليلاً على استحالة النسخ عقلاً : أما أولاً ، فلأن ما بنيت عليه من حصر الحكم المنسوخ في الوجهين اللذين ذكرهما مثبوتاً - ليس صحيحاً ؛ فقد يكون هذا الحكم مطلقاً بمن التوقيت والتأيد كليهما ، فيدل بهذا على الاستمرار من حيث الظاهر ، ويمكن أن ينسخ دون أن يترتب عليه محال مما ذكرناه .

وأما ثانياً ، فلأن الحكم الذي غيأه دليلاً بغاية - لا يعتبر انتهاؤه لتحقيق غايته نسخاً في نظر المحققين ؛ ذلك أنه لا يدل على الاستمرار ولو بحسب الظاهر ، وإنما يقبل النسخ من الأحكام ما يصلح للاستمرار لو لم يرد ما ينسخه .

يتضح لنا هذا إذا نحن تأملنا حكماً معيناً ، كالأمر بقتال أهل الكتاب حق يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون . فهل يعتبر ناسخاً لهذا الحكم أمر الحاكم المسلم بالكف عن قتالهم حين يسلمون أو يدفعون الجزية ؟ اللهم لا . فالحكم المتيقن لا ينتهي بالنسخ إذن ، ومن ثم فليس في الأمر تحصيل حاصل .

٣٣ - على أن ما ادعوه من استلزام النسخ للتناقض ليس أيضاً صحيحاً : أما في الأحكام التي تقبل النسخ وهي المطلقة عن التأيد والتوقيت

كليهما - فلأن بقاءها مقيد من أول الأمر بالألا يطرأ عليها تاسخ ، كما قيد استمرار التكليف بها بالألا يطرأ على المكلف جنون ، ولا غفلة ، ولا موت .
وأما في الأحكام التي أبدتها دليلها نصاً - فلأنها لا تقبل النسخ عندنا ؛ إذ لا يؤيد الشارع حكماً وهو يعلم أنه سينسخه بعد مدة منها طالت .

ومن هنا لا يسوغ القول بأن النسخ يلزم على جوازه عقلاً أحد باطلين :
إما تحصيل الحاصل ، وإما التناقض .

٤٣٤ - وهكذا تبطل شبه الشعمونية كلها ، ويثبت جواز النسخ عقلاً ،
ما دام قد ثبت أن وقوعه لا يترتب عليه في نظر العقل محال .

وكيف يستلزم وقوعه محالاً مع أنه قد وقع فعلاً ؟ !

إن مذهبهم يقوم على إنكار وقوع النسخ سمعاً ، كما يقوم على إنكار جوازه عقلاً ؛ فعلى الرغم من الشبه التي أثاروها على الجواز العقلي ، وكفايتها بدهاة لإنكار وقوعه - لو كانت جذيرة بأن تقبل - نراهم يصرحون بأن عدم وقوعه سمعاً أحد شطرين . يقوم عليها مذهبهم ، ثم يعضون في ادعاء عدم وقوعه ، إلى الحد الذي يتجاهلون فيه وقائع النسخ التي اعترفوا هم أنفسهم بها ، والتي ثبتت باعترافهم ، أو بورودها في توراتهم .

وقد كنا جديرين ألا نلتفت إلى إنكارهم هذا ، لولا أن الحجة التي أبطلنا بها شبههم إنما تثبت جواز النسخ عقلاً ، وهذا لا يستلزم وقوعه فعلاً . ثم إن في إثباتنا لوقوع النسخ إبطالاً لشبههم على جوازه العقلي بطريق آخر . وفوق هذا وذلك يمكن أن تعتبر الوقائع التي ثبتت فيها النسخ ، ردّاً على مذهب الغمانيّة من اليهود ، وهو المذهب الذي يقوم - كما أسلفنا - على إنكار وقوع النسخ سمعاً ، مع التسليم بجوازه عقلاً .

٤٣٥ - ولا بد أن نسجل بين يدي وقائع النسخ التي تردّ على منكوبيه من اليهود - أن مصدرها هو التوراة ، كتابهم الذي يقدسونه ؛ ذلك أنهم إما

مؤمنون بأنها هي التوراة التي أنزلها الله عز وجل على موسى عليه السلام .
وعليهم في هذه الحال أن يصدقوا كل ما جاءت به من أحكام ، ومن بينها ما
ورد فيها من ناسخ ومنسوخ . وإما معترفون بأنه قد وقع فيها تغيير وتبديل ،
وأنتهم قد حرقوا الكلم عن مواضعه ، ونسوا حظاً مما ذكروا به - كما
وصفهم القرآن الكريم بحق - وعليهم حينئذ أن يرفضوها كلها ، وأن يعترفوا
بأن القرآن الكريم قد نسخها . والنتيجة على الفرضين - ولا بد من أحدهما -
هي تسليمهم بوقوع النسخ ، وبطلان مذهبي الشيعونية والعنانية في إنكار وقوعه !
٣٣٦ - وأولى الوقائع التي تثبت النسخ هي واقعة زواج آدم عليه السلام
من حواء ، وحل استمتاعه بها نتيجة لهذا الزواج ، مع أنها جزء منه ، فقد
حرمت الشرائع التالية لشريعة آدم - ومنها اليهودية - أن يستمتع الإنسان
بجزئه (١) .

والواقعة الثانية من وقائع النسخ في الشرائع السابقة - كانت هي أيضاً
في شريعة آدم ، وهي زواج أبنائه من بناته ، وحل استمتاعهم بهن ، مع
إجماع الشرائع بعد ذلك على تحريم زواج الأخ من أخته : شقيقة ، أو لأب ،
أو لأم . توأمة لأخيه الآخر أولاً (٢) .

والواقعة الثالثة هي قصة الذبيح - وإن اختلفوا معنا في تعيينه - فقد
أمر الله عز وجل إبراهيم عليه السلام بأن يذبح ابنه (اسحاق في زعمهم) ،
واستجاب نبي الله لأمره ، فأعد ابنه للذبيح ، وكاد الذبيح يتم فعلاً ، لولا أن
الله عز وجل نسخ الأمر به ، وفدى الغلام المستسلم لأمر الله بذبح عظيم (٣) .
والواقعة الرابعة هي تحريمهم العمل الديني - ومنه الاصطياد - في يوم

(١) انظر سفر التكوين ، الأصحاح ٤ ، الآية الأولى .

(٢) انظر الآية ٣ في الأصحاح ٤ ، من سفر التكوين . وفي فوائذ الرحموت : (في التفسير:
ورى الطبراني عن ابن مسعود وابن عباس (كان لا يولد لأدم غلام إلا ولدت معه جارية ، فكان
يزوج توأمة هذا للآخر ، وتوأمته الآخر لهذا) ٢/٥٥ .

(٣) انظر سفر التكوين أيضاً ، الأصحاح ٢٢ ، الآيتين ١ ، ٢ وسفر الخروج ، الأصحاح
٣٢ ، الآيات ٢٩ - ٣١ .

السبب ، مع اعترافهم بأن هذا التحريم لم يرد إلا في شريعتهم . أما قبلهم ، فقد كان هذا اليوم كغيره من أيام الأسبوع : يجوز فيه العمل الدنيوي ، ولا يحرم فيه إلا ما يحرم في سائر الأيام من أعمال (١) .

٣٧ - وإذا كان اليهود قد اعترفوا بهذه الوقائع الأربع ، ولم ينكروا ما فيها من نسخ لبعض الأحكام التي كانت مقررة في الشرائع السابقة ، ثم جاءت التوراة بما يخالفها - فهم يعترفون كذلك بالأحكام التي نسخت من شريعتهم ، وكان الناسخ لها أحكاماً أخرى جاءت بها هذه الشريعة نفسها .

من هذه الأحكام أمر الله عز وجلهم بأن يُعملوا السيف فيمن عبد المعجل منهم ، ثم أمره تعالى برفع السيف عنهم وعدم قتلهم . فكلما الحكيم - في هذه الواقعة الواحدة - وردا في التوراة ، وانتسخ أولها بثانيها واقسع لا ينكره اليهود ، ولا يمارون فيه (٢) .

ومن هذه الأحكام أيضاً ما جاء في التوراة : من أن الله تعالى قال لنوح عليه السلام عند خروجه من الفلك : ﴿ إِنِّي جَعَلْتُ كُلَّ دَابَّةٍ حَيَّةٍ مَا كَلَّا لَكَ وَلِذُرِّيَّتِكَ ، وَأَطْلَقْتُ ذَلِكَ لِكُمُ كِتَابَاتِ الْعَشْبِ ، مَا خَلَا الدَّمُ فَلَا تَأْكُلُوهُ ﴾ ، ومن أنه تبارك وتعالى حرّم على موسى أنواعاً معينة من الحيوانات . فإطلاق التحليل ثم تحريم أنواع معينة مما كان حلالاً - حكاية متعارضان نسخ أولهما

(١) انظر سفر الخروج : الاصحاح ١٦ ، الآيتين : ٢٥ ، ٢٦ . والاصحاح ٢٠ . الآيات ١٢ - ١٤ . والاصحاح ٢٣ ، الآية ١٢ . والاصحاح ٣١ ، الآيتين ١٦ ، ١٧ . والاصحاح ٣٥ . الآيات ١ - ٣ . وسفر اللاويين : الاصحاح ٢٣ ، الآيات ١ - ٣ . وسفر التثنية : الاصحاح ٥ ، الآيات ١٢ - ١٥ .

ثم انظر إنجيل مرقس : الاصحاح ٢ ، الآيات ٢٣ - ٢٨ . وإنجيل لوقا : الاصحاح ٦ ، الآيات ١ - ١١ . وإنجيل يوحنا : الاصحاح ٥ ، الآيات ١٠ - ١٨ .

(٢) راجع سفر الخروج ، الاصحاح ٣٢ ، الآيات ٢١ - ٢٩ ، ثم اقرأ قوله تعالى : (ولما قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذ المعجل فتوبوا إلى بارئكم فافتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم) ٥٤ / البقرة .

بثانيتها ، واليهود لا ينكرون ورودها في التوراة (١) .

٣٨ - وهنالك أحكام في شريعة موسى جاءت شريعة عيسى (عليها السلام) بأحكام ناسخة لها ، كما نسخت بعض أحكام التوراة أحكاماً جاءت بها الشرائع السابقة لها ، وكما نسخت بعض الأحكام فيها بعضها الآخر .. من بين هذه الأحكام أن اليهود كانوا يوجبون الختان : قيل في يوم الولادة ، وقيل في اليوم الثامن . وقد نُسِخَ هذا الحكم (وهو الوجوب) في شريعة عيسى ، فعاد الختان إلى الإباحة كما كان قبل أن تجيء شريعتهم (٢) .

ومن بين هذه الأحكام كذلك أن الطلاق كان مباحاً في شريعتهم ، ثم جاءت الشريعة العيسوية فحرمته ، إلا إذا ثبت الزنى على الزوجة (٣) . ومن بين هذه الأحكام أيضاً أن أكل لحم الخنزير كان محرماً في شريعتهم حتى جاءت الشريعة العيسوية فأباحته ، وروت أناجيلها قصة إباحته ، وكيف حدثت (٤) .

٣٩ - وقد ينكر اليهود ما جاءت به شريعة عيسى (صلوات الله وسلامه عليه) ناسخاً لبعض ما جاءت به شريعتهم ، فيرون أن لحم الخنزير ما زال يحرم أكله ، وأن الطلاق ما فُتِيَ مباحاً دون اضطرار إلى إثبات الزنى على الزوجة ، وأن الختان ما انفك واجباً لم يرتفع وجوبه بشيء ، ولكن .. ماذا عسى أن

(١) انظر سفر اللاويين : الاصحاح ١١ ، وسفر التثنية : الاصحاح ١٤ ، الآيات ٣-٨ . واقرأ قوله تعالى : (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ، ومن البقر والغنم حرمنا عليها شحومها إلا ما حملت ظهورها ، أو الحوايا ، أو ما اختلط بعظم ، ذلك جزيناهم ببغيهم ، ولما لصادقون) ١٤٦ : الأنعام .

(٢) انظر سفر التكوين ، الاصحاح ٢١ ، الآية ٤ . وسفر اللاويين ، الاصحاح ١٢ ، الآية ٣ . وسفر يسوع ، الاصحاح ٥ ، الآيات ٢-٩ . ثم انظر سفر الأعمال ، الاصحاح ١٢ ، الآيات ١-٣ ، ٢٤ .

(٣) انظر سفر التثنية ، الاصحاح ٢٤ ، الآيات ١-٣ . ثم انظر إنجيل متى ، الاصحاح ٥ ، الآيتين ٣١-٣٢ .

(٤) انظر لفقرة (٤٩) في هذا الكتاب ، ومراجعتها هناك .

يقولوا في الأحكام المنسوخة إذا كان نسخها من شريعتهم ؟ وبماذا يفسرون
تخريمهم العمل الدنيوي في يوم السبت بعد إباحته ، والأمر برفع السيف عن
عبدة العجل منهم بعد الأمر بقتلهم ، وتحریم أكل أنواع من الحيوان عليهم
بعد أن كانت كل دابة حية مأكلاً لنوح وذريته ، وللأمم من بعدهم ، كنبات
المشب ؟

وماذا تراهم قائلين في تلك الأحكام العامة التي لا يستطيع إنكارها :
كحبل استمتاع آدم بحواء وهي جزء منه ، ثم تحريم الاستمتاع بالجزء من
بعده ؟ وحل استمتاع أبناء آدم ببنااته ، ثم تحريم نظائره بعد ذلك ؟ وقصة
الذبيح وما فيها من أمر بالذبح ثم نسخ له بالفداء ؟

٥ - إنهم كعادتهم في المكابرة لم يعدموا ما يقولونه ، فادّعوا أن
الأحكام السابقة على شريعتهم لم تثبت بشريعة ما ، وإنما ثبتت بالبراءة
الأصلية ، ومن ثم لا يسمى رفعها نسخاً لها ، فلا يعترض بها على إنكار وقوع
النسخ (١) .

لكنهم غفلوا - وهم يقررون هذا - عن أشياء كثيرة ؛ فإن جوابهم هذا
لا يصدق في ظاهره إلا على ما كان مباح الأصل ، ثم طرأ عليه الوجوب أو
التحريم . فأما قصة الذبيح وما فيها من أمر بالذبح ثم نسخ له ، وأما الأمر
بقتل عبدة العجل ثم نسخه برفع السيف عنهم - فلا يمكن أن يقال إن الحكم
السابق في كل منهما إباحة ثبتت بالبراءة الأصلية . ومن ثم لا يصح بأي حال
إنكار كون ما ورد في كليهما نسخاً بالمفهوم الشرعي للنسخ .

كذلك يتجاهل جوابهم هذا بعض المباحات التي نسخ التحريم أو الإيجاب
إباحتها ، ونقصد بها تلك المباحات التي تثبت إباحتها بشريعة سابقة ، ومنها :
زواج الإنسان بجزئه ، وزواجه بأخته ، وكلاهما كان في شريعة آدم ، ثم
حرّمته الشرائع التالية . ومنها كذلك الجمع بين الأختين - وقد فعله جدّهم

(١) انظر فواتح الرحموت ٢/٥٦ .

يعقوب عليه السلام ^(١) وأفعال الأنبياء تشريع - وقد جرّمته الشرائع التي بعده .

٤١ - على أننا لو سلمنا لهم جدلاً أن تلك الإباحات لم ترد بها شريعة سابقة - فستتولى الرد عليهم حقيقة غفلوا عنها ، وهي أن تلك الإباحات قد تقررّت في الشرائع السابقة ، وعملت بها الأمة دون إنكار من الرسل الذين بعثوا إليها ، وبهذا صارت من أحكام تلك الشرائع ، واعتبر رفع كل منها رفعاً لحكم شرعي ، وهذا هو للنسخ ^(٢) .

ولعل هذا المعنى هو الذي عناه كثير من المحققين بإنكارهم الإباحة الأصلية واعتبارها إباحة شرعية ، مستندين الى قوله تعالى : ﴿ اَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ ؟ فإنه لا يتفق وهذه الآية أن يعفى من التكليف إنسان ، في فترة من الزمان مهما قصرت ، ومن ثم كان في كل عصر نبيٌ كلف الناس اتباعه ، وتوعدت جميع الأفعال بين الواجبات والمحرمات والمباحات شرعاً ، واعتبر القول بالإباحة المطلقة باطلاً إلا بمعنى عدم المؤاخذه؛ لاندراس الشرائع زمان الفترة ، وجعل الجهل فيه عذراً ^(٣) .

٤٢ - وندع كلاً من الشيعونية والعنانية ، بعد أن ثبت لنا بطلان ما ذهبوا جميعاً إليه ؛ لنناقش العيسوية ، في مذهبهم الذي يقوم على إنكار نسخ شريعة محمد لشريعة موسى ، بالرغم من جواز النسخ عقلاً ووقوعه سمعاً ^(٤) .

(١) راجع سفر التكوين ، الاصحاح ٢٩ ، الآيات ١٥ - ٣٠ ، واسم الزوجتين : ليثا وراحيل بنتا لابان .

(٢) راجع في هذا فواتح الرحوت ، وما نقله عن فخر الإسلام في ٢/٥٦ من إنكار الإباحة الأصلية ، واستدلّاه لهذا الإنكار بالآية المذكورة في نفس الفقرة (٣٦ : سورة القيامة) .

(٣) انظر فواتح الرحوت ، في ٢/٥٦ .

(٤) يبدو أن ما حكته كتب الأصول عن هذه الطائفة خاص بنسخ شريعة محمد لشريعة موسى ، وإلا فقد زعم أبو عيسى لنفسه النبوة ، وخالف الكثير من أحكام شريعة موسى الواردة في التوراة . وانظر الخامس (٣) في الفقرة (١٨) ومرجعه ص ٢٧ فيما سبق .

ولا بد لنا - قبل أن نناقش هذا المذهب - أن نعرف الأساس الذي قام عليه عند القائلين به :

إنهم يستندون إلى ما جاء في التوراة، مما ينسبونه إلى موسى عليه السلام. وهو قوله بأن شريعته مؤبدة ما دامت السموات والأرض^(١) .. فهذا الخبر يقتضي أنه لا ناسخ لشريعة اليهود ، وأن أحد الأمرين لازم لا محالة : إما كذب خبر موسى . وإما بطلان الشرع من بعده .

٤٣ - وقد ردت هذا الدليل بأن الخبر الذي نقل عن موسى لا يصلح حجة ، لأنه من وضع ابن الراوندي^(٢) ، دسه على التوراة ليضل به اليهود عن نسخ

(١) لم أقف على هذه العبارة منسوبة إلى موسى عليه السلام في العهد القديم ، بطبعتيه : الكاثوليكية والبروتستانتية ، مما يرجح أنها ما دسه ابن الراوندي على موسى عليه السلام . وانظر فيما يأتي كلام الباقلاني في إنكارها (٣ هـ ف ٢٦٣ : الفصل الثالث من الباب الأول) .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق ، أبو الحسين الراوندي بن الراوندي ، من سكان بغداد . وهو ينسب إلى راوند من قرى أصفهان : فيلسوف جاهر بالألحاد ، بعد أن كان من متكلمي المعتزلة . وكان غاية في الذكاء ، طلبه السلطان فهرج ، وولجأ إلى ابن لاري اليهودي بالأهواز ، وصف له في مدة مقامه عنده كتابه الذي أسماه (الدافع للقرآن) ، وهو واحد من اثني عشر كتاباً وضعها في الطعن على الإسلام . ومن بينها كتاب وضعه في قدم العالم ونفي الصانع وتصحيح مذهب الدهر ، والزهد عن مذهب أهل التوحيد . وكتاب في الطعن على محمد صلى الله عليه وسلم . وقد وصفه بالزندقة : ابن خلكان ، وابن كثير ، وابن حجر ، وابن الجوزي ، والمصري في رسالة الفهران ، وابن تفردي بردي ، والجبائي ، وابن الحياط ، وغيرهم من العلماء والمؤرخين . ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ، إذ نعت بالقطب الراوندي . ولجاعة من العلماء ودود عليه ، لم ينتشر منها إلا الانتصار لابن الحياط المعتزلي . ومع أنه لم يعيش سوى ٣٦ عاماً - فقد ذكر مترجموه أنه ألف ١١٤ كتاباً . وقد اختلف في تاريخ وفاته ، كما اختلفوا في المكان الذي مات فيه . فقيل إنه مات برحبة مالك بن طوق بين الرقة وبغداد ، وقيل صلب أحد السلاطين ببغداد . ومن فرق المعتزلة (الراوندية) نسبة إليه .

(انظر وفيات الأعيان : ٢٧/١ ، وتاريخ ابن الوردي ٢٤٨/١ ، ومروج الذهب للسعودي : ٢٣٧/٧ ط باريس ، والبداية والنهاية : ١١٢/١١ ، والملل والنحل : ٨١/١ - ٩٦ ط محمود توفيق ، ولسان الميزان : ٣٢٣/١ ، وشرح نهج البلاغة : ٤١/٣ ، ومعاهد التصحيح : ١٥٥/١ ، والتنظيم : ٩٩/٦ ، وشذرات الذهب : ٢٣٥/٢ ، ورسالة الفهران ط دار المسارف : ٤١ ، ٤١٢ ، ٤٤٢ ، والنجوم الزاهرة : ١٧٥/٣ ، وطبقات الأطباء : ١٢١/١ ثم ٩٧/٢ ، ١٣٩ ، وكشف الظنون : ١٢٧٤ ، والاسماع والمؤانسة : ٧٨/٢ ، وخطط المقرئ : ٣٥٣/٢ ، والأعلام : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣) .

القرآن للتوراة ؛ كيداً للإسلام والمسلمين . وإلا ، فإن كان هذا الخبر ، بل أين كانت هذه التوراة - التي يتحدثون عنها بأنها متواترة ، وأنها هي التي أنزلت على موسى - عندما كان محمد صلى الله عليه وسلم يدعو إلى الإسلام ؟

أهي تلك التي تضطرب نسخها في تحديد عمر الدنيا ^(١) ؟
أهي تلك التي تحكي عن الله عز وجل وملائكته ورسله أموراً يُجْهأ الطبع ويتأذى السمع منها : كزعمها أن لوطاً شرب الخمر حتى ثل وزني ^(٢) ، بابنتيه ، وقولها إن هرون هو الذي اتخذ العجل لبني إسرائيل ثم دعاهم إلى عبادته من دون الله ^(٣) ، وكادعائها - أخزى الله المابئين فيها - أن الله سبحانه ندم على إرسال الطوفان إلى العالم ، ثم بكى حتى رمدت عيناه ، وأن يعقوب صارعه حتى صرعه ^(٤) . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

أم التوراة هي تلك التي تزعم - في بعض نسخها - ما يفيد أن نوحاً أدرك جميع آبائه إلى آدم ، وأنه أدرك من عهد آدم نحواً من مائتي سنة ، ثم تزعم - في بعض نسخها الأخرى - ما يفيد أن إبراهيم أدرك من عهده ستين سنة ، مع أن التاريخ يؤكد بطلان هذا كله ^(٥) ؟ .

لقد ذهبت تلك التوراة الصحيحة ، فلم تتواتر ولم تحفظ .. ثم ارتدت عنها

(١) انظر الطبعات المختلفة للتوراة .

(٢) راجع سفر التكوين : الاصحاح ١٩ ، الآيات ٣٠ - ٣٨ .

(٣) سفر الخروج : الاصحاح ٣٢ ، الآيات ١ - ٦ .

(٤) انظر في دعوى اتخاذ هرون للعجل سفر التكوين : الاصحاح ٦ ، والآيات ٥ - ٨ ،

وفي قتال يعقوب للرب - انظر سفر التكوين : الاصحاح ٣٢ ، الآيات ٢٢ - ٣٢ ، والاصحاح

٣٥ ، الآيتين ٩ ، ١٠ .

(٥) تبلغ المدة بين خلق آدم وولادة نوح ١٠٥٦ سنة . وقد حددت التوراة عمر آدم عندما توفي بـ ٩٣٠ عاماً ، فقد توفي آدم إذن قبل أن يولد نوح بـ ١٢٦ عاماً (ص ٣٠ قصص الأنبياء ، للمرحوم الأستاذ الشيخ عبد الوهاب النجار) . أما إبراهيم فقد عاش نحواً ستين سنة بحساب التوراة . وأعتقد مع الأستاذ الشيخ النجار أن (اليهود في العصور الأولى دونوا ما كانوا يسمعون من الحكايات بدون ضبط ولا مراعاة للأزمان) المصدر السابق ص ٧٣ .

حلتها وحفاظها مرات كثيرة، فضوا يقتلون أنبياءهم ثم تقتيل، ثم يكفون على الأصنام يعبدونها من دون الله (١) !.

٤٤ - لا دليل إذن فيما ذكرته التوراة خاصاً بدوام شريعة موسى ، وأنها مؤبدة ما دامت السموات والأرض ؛ لأن النسخ التي بأيدي اليهود من التوراة لم تسلم من التحريف ، وإنما يحتج بالنص الذي تأكدت صحته ، وثبت بيقين أنه خال من التحريف .

على أن هذه النسخ لم تتواتر ، على فرض أنها لم تحرف ؛ فإن (بختنصر) لما فتح بيت المقدس أحرق التوراة ، وأفنى اليهود قتلاً ، إلا عدداً قليلاً منهم لا يحصل التواتر بخبره . وأخبار الآحاد التي من بينها خبر دوام الشريعة اليهودية لا تقبل في العقليات ، فلا دليل بهذا الاعتبار أيضاً على أن شريعة موسى لا تقبل النسخ ، ما دام الخبر الذي يحتج به أصحابها على هذه الدعوى لم يثبت بطريق متواتر (٢) .

وثمة وجه ثالث لبطلان الاستدلال بهذا الخبر ، هو أن في التوراة نصوصاً كثيرة وردت مؤبدة ، ثم تبين أن المراد بها التوكيد لمدة مقدرة . ومنها : إذا خربت (صور) لا تممر أبداً . ثم إنها عمرت بعد خمسين سنة . وقوله : إذا خدع المبد سبع سنين أعتق ، فإن لم يقبل العتق استخدم أبداً . ثم أمر بعتقه بعد مدة معينة : سبعين سنة أو غيرها .

ومن هذه النصوص نصوص نسخت باعتراف اليهود أنفسهم ؛ فقد جاء في البقرة التي أمروا بدبحها : (هذه سنة لكم أبداً) ، ثم نسخ هذا الحكم رغم تأييده . كذلك جاء في القربان : (قربوا كل يوم خروفين قرباناً دائماً) ، وقد نسخ هذا الحكم أيضاً ، بالرغم من التأييد الصريح الذي فيه .

(١) يسجل هذا تاريخ اليهود حتى في حياة موسى . أليسوا قد عبدوا المجل ؟ وتبع تاريخهم في القرآن تأكيد لك أنهم كانوا يقتلون أنبياءهم بغير حق ، وأنهم قد قالوا إن عزيزاً ابن الله . (٢) راجع الاشارات الإلهية للطوفي ، ورقة ١٧ من مخطوطة دار الكتب ٦٨٧ تفسير .

٤٥ - هذه ثلاثة أوجه يكفي كل منها لإبطال دليل العيسوية :

أولها : أن الخبر الذي ساقوه للدلالة على تأييد شريعة موسى ليس مقطوعاً بسلامته من التحريف .

وثانيها : أنه - على فرض سلامته من التحريف - لم يثبت وصوله إلينا بطريق متواتر .

وثالثها : أنه - على فرض صحته وتواتره - لا يدل بطريق قطعي على التأييد .

٤٦ - على أن قبولهم لرسالة محمد (صلى الله عليه وسلم) الى العرب خاصة إبطال لمذهبهم ، وإلزام لهم بأن يقرروا أنه قد أرسل إليهم أيضاً ، وأن عليهم الإيمان به واتباعه . وإلا فكيف يقبلون منه دعوى النبوة ، ثم يكذبونه فيما يبلّغهم من عموم من أرسل إليهم ؟ كيف يوافقونه على أنه نبي مرسل ، ثم يخالفونه ولا يصدقونه حين يقول إنه مرسل إليهم أيضاً ؟ وهل نسوا حين قبلوا منه دعوى النبوة أن الأنبياء لا يجوز عليهم الكذب ، ولا يُتصور وقوع خيانة منهم فيما يبلّغون عن ربهم ؟

النصارى والنسخ :

٤٧ - وندع اليهود الى النصارى ؛ لنرى ماذا كان موقفهم من النسخ ، بعد أن عرفنا مذاهب اليهود بفرقهم فيه ، ورأينا كيف بطلت شبههم أمام نور الحق .

والذي يترجح عندنا أن بعض الأحكام في النصرانية هي - في حقيقتها - إبطال لأحكام الشريعة اليهودية في موضوعات كثيرة ، مع أن الأناجيل (أو كتب العهد الجديد) هي باعتراف النصارى إكمال للتوراة (أو العهد القديم) ، وليست ناسخة لها . ولكننا مع هذا نرى نصارى هذا العصر ينكرون جواز النسخ عقلاً ، كما ينكرون وقوعه ؛ ليصلوا من هذا الإنكار الى غاية حرصوا

على تحقيقها ، وهي بقاء دينهم الى جانب الإسلام ، بحجة أن شريعة لا تُنسخ بشريعة ، وأن حكماً في شريعة لا ينسخ بحكم في شريعة بعدها .

٤٨ - وحسبنا أن نذكر هنا ما جاء في الإصحاح الخامس عشر من سفر الأعمال ، بعد بيان خلاف التلاميذ بشأن الحتان ، واجتماعهم لأجل الفصل في شأنه :

(حينئذ رأى الرسل والمشايع - مع كل الكنيسة - أن يختاروا رجلين منهم ، فيرسلوها الى أنطاكية ، (مع بولس وبرنابا) : هوذا الملقب برسابا ، وسيلاً ؛ رجلين متقدمين في الأخوة ، وكتبوا بأيديهم هكذا : الرسل والمشايع يهدون سلاماً إلى الإخوة الذين هم من الأمم ، في أنطاكية وسورية ، وكليكية ؛ إذ قد سمعنا أن أناساً خارجين من عندنا أزعموكم بأقوال ، مقلبين أنفسكم ، وقائلين أن تحتتنوا وتحفظوا الناموس ، الذين نحن لم نأمرهم . رأينا وقد صرنا بنفس واحدة أن نختار رجلين ، ونرسلهما إليكم ، مع حبيبينا برنابا وبولس : رجلين قد بذلا أنفسهما لأجل اسم ربنا يسوع المسيح ، فقد أرسلنا يهوذا وسيلاً ، وهما مخبرانكم بنفس الأمور شفاهاً ؛ لأنه قد رأى الروح القدس ، ونحن لا نضع عليكم ثقلاً أكثر ، غير هذه الأشياء الواجبة : أن تمتنعوا عما ذبح للأصنام ، وعن الدم ، والخنوق ، والزنى ، التي إن حفظتم أنفسكم منها فنعماً تفعلون . كونوا معافين^(١)) .

- ذلك أنه بمقتضى هذا النص ، لا يحرم على النصارى إلا الأشياء الأربعة التي ذكرها ، وهي أكل ما ذبح للأصنام ، والدم ، والخنوق ، والزنى . وليس لدينا شك في أن قصر المحرمات على هذه الأربع يخالف ما جاءت به التوراة^(٢) . فماذا يكون هذا إن لم يكن نسخاً ؟

(١) الآيات ٢٢ - ٢٩ في هذا الإصحاح . وانظر أيضاً إنجيل مرقس : الإصحاح ٧ ، الآيات ١٤ - ٢٣ ، ومحاضرات في النصرانية لأستاذة الجليل الشيخ محمد أبو زهرة : ١١٨ - ١١٩ .
(٢) انظر الفرقين (٣٧ ، ٣٨) ومراجعتهما في هذا البحث ؛ لترى كيف حرمت التوراة أكل لحم الخنزير ، وأكل لحم أنواع معينة من الطيران .

٤٩ - على أن هذا العمل إذا كان من أعمال التلاميذ - فقد كان بعد اثنتي عشرة سنة من ترك المسيح عليه الصلاة والسلام لهم . ثم إنه صدر عنه نفسه ما يعتبر نسخاً لبعض أحكام التوراة . يدل لذلك نص ما جاء في الإصحاح التاسع عشر من إنجيل متى ، وهو :

(جاء إليه الفريسيون ليجربوه قائلين : هل يحل للرجل أن يطلق امرأته لكل سبب ؟ فأجاب وقال : أما قرأتم أن الذي خلق من البدء خلقها ذكراً وأنثى ، وقال من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ، ويلتصق بامرأته ، ويكونان جسد واحد ، إذن ليس بعد اثنين ، بل جسد واحد ، فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان . قالوا : فلماذا أوصى موسى أن يعطي كتاب طلاق فنطلق ؟ قال لهم : إن موسى من أجل قساوة قلوبكم - أذن لكم أن تطلقوا نساءكم ، ولكن من البدء لم يكن هذا ، وأقول لكم : إن من طلق امرأته إلا بسبب الزنى ، وتزوج بأخرى - يزني ، والذي يتزوج بمطلقة يزني^(١) .

٥٠ - هذا حكمان نسخ كل منهما حكماً في التوراة ، وأحدهما ورد التنسخ فيه عن عيسى ، والثاني ورد فيه عن التلاميذ ، بعد اثنتي عشرة سنة فقط من ترك عيسى لهم .

الأول : هو تحريم الطلاق بعد أن كان مباحاً .

والثاني : هو إباحتها ترك الحتان بعد أن كان الحتان واجباً .

وإذا كان وجوب الحتان قد نسخ بإباحته ، من أجل أنه شق على بعض من دُعوا إلى النصرانية - فإن هنالك حكماً يشبهه في أنه قد 'ترُخص فيه' ، وهو تحريم أكل لحم الخنزير ، وقد كان ذلك في عهد قسطنطين ؛ فقد روى

(١) انظر إنجيل متى : الإصحاح ٥ ، الآيتين ٣١ ، ٣٢ ، وقارنه بما في سفر التثنية : الإصحاح ٢٤ ، الآيات ١ - ٣ . ثم انظر محاضرات في النصرانية لأستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة : ١١٦ - ١١٧ .

ابن البطريق أن اليهود لما دخلوا في النصرانية ؛ نتيجة لاضطهاد قسطنطين لهم بعد تنصره - تشكك النصارى في إيمانهم ، فأشار بطريق القسطنطينية على قسطنطين أن يختبرهم ، بمجملهم على أكل لحم الخنزير ، وقال له : (إن الخنزير في التوراة حرام ، واليهود لا يأكلونه ، فتأمر أن تذبح الخنازير ، وتطبخ لحومها ، ويطعموا منها هذه الطائفة ، فمن لم يأكل علمت أنه مقيم على اليهودية) .

عندئذ آمن قسطنطين بتحريم الخنزير ، إذ نصت على التحريم التوراة المقدسة في نظر النصارى ، كما هي مقدسة في نظر اليهود ، قال : (إن كان الخنزير في التوراة محرماً - فكيف يجوز لنا أن نأكل لحمه ونطعمه للناس ؟) ، ولكن البطريق ما زال به حتى حمله على الاعتقاد بأنه حلال ؛ فقد قال له : (إن سيدنا المسيح قد أبطل سائر ما في التوراة ، وجاء بتوراة جديدة هي الإنجيل ، وقال في إنجيله المقدس إن كل ما يدخل الفم ليس ينجس الإنسان . إنما ينجس الإنسان كل ما يخرج منه من فيه ، (يعني السفه والكفر) وغير ذلك مما يجري مجراه ، ثم يَفْصُ (البطريق) قصة عن بولس رسولهم ، بأن بطرس رأى رؤيا تقيد التحليل . وبذلك يخلون الخنزير ^(١)) .

٥١ - ومع أن نصارى هذا العصر يخالفون ما ورد في التوراة عن الطلاق ، فيحكمون بتحريمه إلا إذا ثبت الزنى أو اختلف الدين . ومع أنهم لا يرون وجوب الختان ، بالرغم من أنه هو حكمه الثابت في التوراة ، ويستبيحون أكل لحم الخنزير مع أن التوراة صريحة في تحريمه .

ومع أنهم يقولون بطريق القسطنطينية على ما ادعاه بقوله : (إن سيدنا المسيح قد أبطل سائر ما في التوراة وجاء بتوراة جديدة هي الإنجيل) ، والإبطال هو النسخ كما هو مقرر ..

(١) انظر سفر أعمال الرسل : الإصحاح ١٥ ، الآية ٢٩ . ومغاضرات في النصرانية :

نقول : مع هذا كله - يقررون أن النسخ ليس بجائز عقلاً ، ولا واقع سمعاً ؛ لأن المسيح عليه السلام قال في زعمهم : (لا تظنوا أنني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء ، ما جئت لأنقض بل لأكمل ، فإني - الحق أقول لكم - إلى أن تروا السماء والأرض ، لا يزول حرف واحد من الناموس ، حتى يكون الكل ^(١)) . وهذا يدل على امتناع النسخ سمعاً .

٥٢ - لكن شبهتهم هذه داحضة ، مردودة عليهم من عدة أوجه :
الوجه الأول : أن الكتاب الذي وردت فيه هذه الكلمة ليس هو الإنجيل الذي أتله الله على عيسى ؛ لأنه لا يعدو أن يكون قصة تاريخية ، من وضع بعض المسيحيين ، بدليل أنها تتحدث عن صلب المسيح ، وتؤرخ لحياته قبل سادس الصلب المزعوم .

ولقد أثبت تاريخ المسيحية أن الأناجيل لم تكتب إلا بعد المسيح ، وأن تلاميذه هم الذين قاموا بكتابتها ، ولذلك يعرف كل من الأناجيل الأربعة - التي اختارها مجمع نيقية سنة ٣٢٥ ^(٢) للميلاد - باسم كاتبه ، ولا ينسب واحد منها إلى المسيح نفسه ^(٣) .

على أن مجملهم هذا عجز عن إقامة الدليل على صحة هذه الأناجيل ، وعدالة كتابها وضبطهم ، واتصال السند الذي رواها ، وسلامته من الشذوذ والعلّة ^(٤) .

٥٣ - والوجه الثاني : أن سياق هذه الكلمة في الكتاب الذي وردت فيه - يبين أن المراد بها هو تأييد تنبؤات عيسى ، وتأكيدها أنها ستقع ، وهو معنى لا يدل - بحال - على امتناع أن 'تنسخ' شريعته بغيرها . وهكذا فهم

(١) انظر إنجيل متى : الاصحاح ٥ ، الآيتين ١٧ ، ١٨ .

(٢) انظر الإنجيل والصلب لعبد الأحد دارد ، ص ١٤ وما بعدها . ومحاضرات في التصرفية (مصادر المسيحية بعد عيسى) : ص ٣٨ وما بعدها .

(٣) انظر المصدرين السابقين .

(٤) انظر المصدرين السابقين .

شرح الأنجيل ، بل ذهبوا إلى أكثر من الشرح ، حيث قالوا إن فهمها على عموماً يتفق وتصريح المسيح بأحكام ، ثم تصريحه بما يخالفها .
ففي إنجيل متى : (إلى طريق أمم لا تقصوا ، ومدينة للسامريين لا تدخلوا ، بل اذهبوا بالجرى إلى خراف بيت إسرائيل الضالة) (١) . وهو اعتراف بخصوص رسالته لبني إسرائيل ، يناقض ما جاء فيه وفي إنجيل مرقس من قوله فيما زعموا : (اذهبوا إلى العالم أجمع ، واكرزوا بالإنجيل للخليقة) (٢) .

٥٤ - والوجه الثالث : أنه على فرض التسليم لهم بصحة هذه الجملة ، وصحة روايتها ، وصحة الكتاب الذي أوردها - فإنها لا تنهض دليلاً لهم على ما رعبوه ، ذلك أن قصارى ما تدل عليه هو امتناع أن تُنسخ شريعة عيسى أو شيء منها ، وهم يدعون استحالة النسخ عقلاً ، وامتناع وقوعه بإطلاق . فهل يعني عدم قبول شريعة عيسى وأحكامها للنسخ أن ننكر جوازه ووقوعه بإطلاق ؟ وهل يقبل المنطق السليم هذا إن كانوا يقولون به ..؟

٥٥ - إن المنطق السليم يقرر جواز النسخ عقلاً ؛ لأنه لا يترتب على وقوعه محال . والجواز العقلي يكفيه هذا ، فهو حسبه من دليل .
والواقع التاريخي يؤكد وقوع النسخ سمحاً ، فقد شهد أمثلة على نوعيه : نسخ حكم الحكم في الشريعة الواحدة ، ونسخ شريعة للشريعة السابقة لها . وليس أصدق من التاريخ شاهداً حين يقرر الواقع .

ومن هذا وذاك ، قلنا نحن المسلمين يجوز النسخ ووقوعه .
فقد قرر القرآن أنه كتاب الله ودعوته إلى الناس جميعاً ، وأن على كل إنسان أن يؤمن به ، ويتبع ما جاء فيه . وهذا هو النسخ بمعناه العام : نسخ شريعة لشريعة سابقة .

(١) الاصحاح ١٥ ، الآية ٣٤ .

(٢) انظر الاصحاح ٣ ، الآية ١٠ في إنجيل مرقس ، والاصحاح ٢٢ ، الآيات ١ - ١٤

في إنجيل متى .

وسجل تاريخ الشريعة الإسلامية أحكاماً نست أحكاماً سابقة عليها ،
فأضاف الى النسخ بمفناه العام - ذلك النوع الآخر من النسخ ، ونعني به نسخ
حكم لحكم في للشريعة الواحدة .

٥٦ - ومضى المسلمون منذ عهد النبوة على هذا ، فلم يشك أي منهم في
أن الإسلام هو دين بني الإنسان ، منذ دعا إليه محمد صلوات الله وسلامه عليه ،
حتى يرث الله الأرض ومن عليها . وهذا هو الذي يتفق وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ
يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ ، وهو في الآخرة من
الخاسرين ﴿ ^(١) كما يتفق وقوله عز وجل : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ
رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ ، وكان الله بكل
شيء عليماً ﴿ ^(٢) .

٥٧ - كذلك لم يشك مسلم في أن بعض الأحكام الجزئية العملية التي
شرعها الإسلام - قد نسختها أحكام أخرى في موضوعها ، وكان كل من
الحكمين المنسوخ ثم الناسخ هو الحق في زمانه ، وبشرعه نيظت مصلحة أو
مصالح تحققت بالعمل به ، طالما كان قائماً ..

٥٨ - ولكن عالماً من علماء المفسرين في القرن الرابع الهجري اشتهر
عنه أنه ينكر النسخ ، وكان له تفسير للقرآن الكريم ، حرص فيه على تنفيذ
كل دعاوي النسخ آيات الذكر الحكيم ، وذلك بتأويلها وإبطال شبهة التعارض
بينها وبين الآيات المدعى أنها ناسخة لها .

هذا العالم المفسر هو أبو مسلم الأصفهاني ، محمد بن بجر ، المتوفي سنة ٣٢٢هـ .
وقد اضطرب الباحثون في تبين حقيقة ما ذهب إليه في النسخ ، لاضطراب
القل عنه . ولكن الأشبه بإسلامه - فضلاً عن علمه - أنه لم ينكر نسخ الإسلام
لجميع الشرائع السابقة ، ولم ينكر وقوع النسخ في الأحكام التي تقبله إذا كانت

(١) ٨٥ : آل عمران .

(٢) ٤٠ : الأحزاب .

مشروعيتها في الإسلام قد ثبتت بالسنة. وإنما أنكر أن يكون في القرآن آيات منسوخة ، واستدل لهذا الإنكار بآية رأى أنها تعضده وتدعمه ^(١) .

٥٩ - وهذه الآية هي قوله تعالى في وصف القرآن الكريم :

﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ ^(٢) .

فإنها تقرر أن أحكام القرآن لا تبطل أبداً ، والنسخ إبطال ، فهو لا يرد على هذه الأحكام .

٦٠ - هكذا يرى أبو مسلم ، فهل هذا المعنى هو الذي تقرره الآية حقيقة ؟ إنها تقرر أن عقائد القرآن موافقة للعقل ، وأحكامه مسيرة للحكمة ، وأخباره مطابقة للواقع ، وألفاظه محفوظة من التفسير والتبديل . كما تقرر أنه لم يتقدمه من كتب الله ما يبطله ، ولا يأتي بعده أيضاً ما يبطله ^(٣) .

لماذا ؟ لأن الله عز وجل يقول : ﴿ وَالْحَقُّ أَتَزَلْنَاهُ وَلَا الْحَقُّ تَزَلُ ﴾ ^(٤) . ويقول : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(٥) .

(١) انظر ص ٩ - ١٠ في : (ملتقط جامع التأويل ، لحكم التنزيل) للشيخ سعيد الأنصاري ؛ فقد جمع فيه الآيات التي تأولها أبو مسلم لينفي أنها منسوخة ، وضمنه تفسير أبي مسلم لقوله تعالى : (ما نسخ من آية أو نسخنا نأت بخير منها أو مثلها - ١٠٦ : البقرة) . ثم انظر في ص ٦٥ منه تفسيره لقوله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما آتت مفتر ، يسأل أكثرهم لا يعلمون - ١٠١ : النحل) ؛ وقد نقلها عن التفسير الكبير للفخر الرازي ، ومن ثم سماه : الملتقط . وانظر مناقشتنا لتفسيره هاتين الآيتين في الفصل الرابع من السبب الأول : ف ٣٢٨ وما بعدهما ، ثم ف ٣٥٠ وما بعدهما .

والشيخ سعيد الأنصاري عالم من علماء الهند ، درس في الأزهر . وهو أحد رفقاء دار المصنفين في مدينة أعظم كده . وقد طبع كتابه هذا بمدينة كلكتا في مطبعة البلاغ ، سنة ١٣٣٠ هـ .

(٢) ٤٢ : فصلت .

(٣) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي : ٢٥٦ - ٣ .

(٤) ١٠٥ : الإسراء .

(٥) ٩ : الحجر .

وإذا كان الباطل هو ما خالف الحق - وإنه كذلك - فإن النسخ حق ليس من الباطل في شيء . لقد أضافه الله عز وجل الى نفسه في قوله : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » ، ولا ينسب الله الى نفسه باطلا .

٦١ - هذا رد على أبي مسلم .

والرد الثاني أن الآية التي استدل بها - على فرض التسليم له بفهمه فيها - لا تنفي منسوخ الحكم والتلاوة ، وإنما تصدق على منسوخ الحكم دون التلاوة ، ونفيه لا يستلزم نفي النوع الآخر من نوعي النسخ ، كما هو واضح .

٦٢ - وسنعرض بالبيان إن شاء الله لرأي أبي مسلم وأدلته ، عند حديثنا عن حكم النسخ ، وعند الأدلة التي احتج بها الجمهور لمذهبهم فيه . فحسبنا هنا هذه الإشارة العابرة الى مذهبهم ، ولنتحدث الآن عن النسخ ، في الأبواب الأربعة التي رأينا أن طبيعة الموضوع تقضي بتقسيمه إليها ، آخذين في الاعتبار الجانب التاريخي للمشكلة ، سائلين الله عز وجل أن يمنحنا من عونه وتوفيقه ما يحببنا مواطن الزلل ، وينير أماننا الطريق الى كلمة الحق .

الباب الأول

النسخ عند الأصوليين

٦٣ - يتناول البحث في هذا الباب : النسخ عند
الأصوليين ، فيدرسه في أربعة فصول :

يقصر الحديث في الفصل الأول منها على بيان معناه
لغة ، وما تواضع عليه الأصوليون في تعريفه ، مع العناية
بتوضيح ما عرأ هذا التعريف من تطور ، وما كان لهذا
التطور من أثر في كثرة قضايا النسخ وقلتها ، منذ عصر
النبوّة حتى الآن ..

ويتحدث الفصل الثاني عن بعض أساليب البيان
التي قد تختلط بالنسخ : كال تخصيص ، والتقييد ؛ لبيان
الفرق بين كل منها والنسخ ..

ويعرض الفصل الثالث شروط النسخ : ما اشترق
عليه منها ، وما اختلف فيه ، وموقفنا من الشروط
المختلف فيها . كما يبين الطرق المعروفة للنسخ ..

أما الفصل الرابع فيدور الحديث فيه حول حكم
النسخ ، وأدلة مع الكتاب والسنة والواقع التاريخي ،
مع التمثيل له ببعض الوقائع المتفق على وقوعه فيها ، ومع
العناية ببيان الحكمة فيه ، وبيان أنواعه .

الفصل الأول

ما هو النسخ ؟ ..

- النسخ لغة وشرعا ...
- تطور تعريفه ...
- آثار هذا التطور ...

٣٤ - يذكر اللغويون لمادة (النسخ) عدة معان تدور بين النقل ، والإبطال ، والإزالة . فيقولون : نسخ زيد الكتاب إذا نقله عن معارضة^(١) ، ونسخ النحل إذا نقله من خلية إلى أخرى . ويقولون : نسخ الشيب الشباب إذا أزاله وحل محله . ويقولون : نسخت الريح آثار القوم إذا أبطلتها وعفت عليها .

وأمام هذه المعاني المتعددة للمادة - نراهم يختلفون في أيها هو المعنى الحقيقي ، وأيها مجاز له . ثم يتجاوز هذا اختلاف دوائرهم إلى الأصوليين والمؤلفين في النسخ والنسخ ، حين ينقلون عنهم ..

٣٥ - هذا صاحب (العين) - وهو أول من وضع معجماً للغة العربية - يقول في الأصل (خ س ن) مسادة نسخ : (والنسخ والانتساخ : اكتتابك في كتاب عن معارضة . والنسخ : إزالتك أمراً كان يعمل به ثم تنسخه بمحدث غيره ، كالأية في أمر ثم يخفف فتسخها بأخرى ، فالأولى منسوخة . وتناسخ الورثة : موت ورثة بعد ورثة والميراث لم يقسم . وتناسخ الأزمنة : القرن بعد القرن) (٢) .

(١) أي عن مقابلة - في المصباح : وعارضت الشيء بالشيء : قابلته به .

(٢) انظر المادة في معجم العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠ هـ على أصح الروايات . وقد رتب معجمه هذا على مخارج الحروف . وتبعه في هذا الترتيب الأزهر في =

٦٦ - وهذا صاحب (مقاييس اللغة) وهو من أقدم أصحاب المعاجم - يقول : (التون والسين والحاء أصل واحد ، إلا أنهختلف في قياسية . قال قوم : قياسية رفع شيء وإثبات غيره مكانه . وقال آخرون : قياسية تحويل شيء إلى شيء) (١) .

٦٧ - وهذا صاحب (أساس البلاغة) يقول : (نسخت كتابي من كتاب فلان : نقلته ... ومن المجاز نسخت الشمس الظل ، والشيب الشباب) (٢) .

٦٨ - وهذا صاحب (لسان العرب) ينقل عن ابن الأعرابي - بعد أن يفسر النسخ بالنقل ، وبالإزالة - (النسخ : تبديل الشيء من الشيء ، وهو غيره .. والنسخ نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو) ، ثم يحكي عن الفراء وأبي سعيد : (مسخه الله قرداً ونسخه قرداً بمعنى واحد) ثم يقول : (والعرب تقول : نسخت الشمس الظل وانتسخته : أزالته ، والمعنى أذهبت الظل وحلّت محله . قال المعجاج :

إذا الأعادي حسبونا بنخبخوا بالجدّ والقبص الذي لا يُنسَخُ
أي لا يحول . ونسخت الريح آثار الديار : غيّرتها) (٣) .

== (التهذيب) ، وابن سبّه في (المحكم) ، وانظر : مراتب النحويين الزبيدي (بصفة التصغير) : محمد بن الحسن بن أبي بكر ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . والنسخة التي رجعنا إليها من (العين) هي النسخة المخطوطة التي في مكتبة كلية دار العلوم ، برقم (٦٣١٣) ، وهي مصورة عن مخطوطة بالراق .

(١) ارجع إلى هذا المعجم لأحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ . وقد وردت مادة النسخ في الجزء الخامس منه : ٤٢٤ - ٤٢٥ ، في النسخة التي حققها الأستاذان عبد السلام هارون ، وعبد القفور عطار .

(٢) انظر الجزء الثاني منه : ص ٤٣٨ ، وهو للزخشي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ . وقد طبعته دار الكتب المصرية سنة ١٣٢٣ هـ في جزأين .

(٣) ارجع إلى المادة في لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور ، المتوفى سنة ٧١١ هـ ، وقد أوردتها في باب الحاء فصل النون ، في الجزء الرابع ، من النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٥٠ هـ . وقد حرف بيت المعجاج فيها ، فجاء هكذا :

٦٩ - فإذا نحن تركنا اللغويين ^(١) إلى الأصوليين والمؤلفين في الناسخ والمنسوخ - وجدنا أبا جعفر النجاشي يقرر أن اشتقاق النسخ من شيئين ، أحدهما يقال : نسخت الشمس الظل إذا أزالته وحلت محله ، ونظير هذا ﴿ كَيْدَ نَسَخَ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ﴾ . والآخر من نسخت الكتاب إذا نقلته من نسخته ، وعلى هذا (الناسخ والمنسوخ) ^(٢) .

٧٠ - ثم وجدنا أبا محمد مكي بن أبي طالب القرطبي - صاحب الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه - ينكر على أبي جعفر إجازة أن يكون النسخ في القرآن بمعنى النقل ، ويقول محتجاً لإنكاره هذا : (إن الناسخ في القرآن لا

= إذا الأعادي حسبوا نخنخوا بالحدود والقبض الذي يدسخ والصواب بنسخوا بمعنى قالوا بنسخ ، وبالحد (لا بالحدود) ومعناه الحظ أو الغنى ، والقبض (لا القبض) ومعناه العدد الكثير . والجسد بفتح الجيم ، والقبض بكسر القاف . والبيت من قصيدة يفتخر فيها العجاج ، وقد رجعنا في تصحيحه إلى البصافة الفاضل الأستاذ محمود محمد شاكر مد الله في عمره .

وفي عبارة صاحب اللسان نقول عن بعض أئمة اللغة القدامى ، فلتعرف بهم هنا في إيجاز (نقلاً عن مراتب النحويين) :
الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد ، أخذ عنه الكسائي ، وكان معاً رأس مدرسة الكوفة ، وقد توفي سنة ٢٠٧ هـ .

وأبو سعيد : هو عبد الملك بن قريب الأصمعي : وكان أعلم الناس بالشعر والشراء ، وكان ينتحل الشعر وينسب للجاهليين . وقد توفي سنة ٢١٦ هـ .
وابن الأعرابي : هو محمد بن زياد ، أخذ العلم عن الفضل الضبي ، وكان من أحفظ الكوفيين للغة ، وقد توفي سنة ٢٣١ هـ .

(١) رجعنا في معنى النسخ لغة إلى معاجم أخرى غير التي ذكرناها ، من بينها القاموس المحيط للفيروز آبادي المتوفي سنة ٨١٦ ، وناج العروس للزبيدي المتوفي سنة ١٢٠٥ ، والمصباح المنير للفيومي المتوفي سنة ٧٧٠ ، كما رجعنا إلى المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني المتوفي سنة ٥٠٢ ، وإلى النهاية في غريب الحديث لابن الأثير المتوفي سنة ٦٠٦ ، وإلى التريفات للسيد الشريف الجرجاني المتوفي سنة ٨١٦ ، وإلى التكميات لأبي البقاء المتوفي سنة ١٠٩٥ .
وقد وجدنا أن ما قالوه جميعاً منقول في جملة من نقلنا عنهم ، فلم نر داعياً لإثبات عباراتهم هنا .

(٢) أرجع إلى كتابه : الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم : ص ٧ من طبعة الحاشي بمطبعة السمادة .

يأتي بلفظ المنسوخ ، وإنما يأتي بلفظ آخر وحكم آخر) . وهو مأخذ لا يمنع من وروده على أبي جعفر ما اعتذر به عنه ابن هلال حين قال : (إن مادة النسخ قد استعملها القرآن الكريم بمعنى النقل ، في قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنَخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾) ، وإن القرآن قد نسخ كله من أم الكتاب ، فهو كله منسوخ بمعنى أنه منقول الخط والهجاء منها) ؛ ذلك أن قول أبي جعفر (وعلى هذا الناسخ والمنسوخ) صريح في أنه يريد المعنى الذي اصطلاح عليه الأصوليون ، ولا يريد ما اعتذره عنه ابن هلال ^(١) .

٧١ - وعلى حين نجد ابن سلامة يقتصر على معنى واحد للنسخ فيقول : (اعلم أن النسخ في كلام العرب هو الرفع للشيء ، وجاء الشرع بما تعرف العرب ، إذ كان الناسخ يرفع حكم المنسوخ) ^(٢) - نجد الحازمي يذكر جميع معاني النسخ فيقول (.. أما أصله فالنسخ في اللغة عبارة عن إبطال شيء

(١) انظر الإيجاز في معرفة ما في القرآن من ناسخ ومنسوخ ورقة : ٢٦ من مخطوطة دار الكتب رقم ١٠٨٥ تفسير ، ويرجع تاريخ نسخها الى عام ٨٦٥ هـ ، وهي ضمن مجموعة ، تبدأ فيها بصفحة ١٧ وفي الدار نسخة أخرى منه تحت رقم ٨٤٤ تفسير ، وهو لأبي عبد الله محمد بن بركات بن هلال بن عبد الواحد السعدي النحوي اللغوي الصوفي ، ورواية أبي القاسم هبة الله بن علي بن مسعود بن ثابت بن هاشم بن غالب الأنصاري الخزرجي المعروف بالبوصيري . وقد ذكر السيوطي في البنية ص (٢٤) أنه ألفه للأفضل بن أمير الجيوش ، وهو من أقوى وزراء الفاطميين . وقد توفي ابن هلال سنة ٨٥٢٠ هـ .

وأبو محمد مكي الذي تعقب أبا جعفر النعمان بنقد بنائيه للذبح الشرعي على النسخ بمعنى النقل - وحكى ابن هلال اعتراضه - هو صاحب الإيضاح للناسخ القرآن ومنسوخه في ثلاثة أجزاء ، والإيجاز في جزء . وقد توفي سنة ٨٤٣٧ هـ . وفي مكتبة التورين بفلس مخطوطة من الإيضاح برقم ٢١٠ ، وفي مكتبة شهيد علي بالآستانة نسخة أخرى منه برقم ٣٠٥ . وفي صنعاء نسخة ثالثة برقم ٥٨ . وهي تقع في ٤٨٠ صفحة (وانظر بروكلمان ، وجزايات الزميل الأستاذ الدكتور يوسف اللعن ، أستاذ التاريخ الإسلامي ، بكلية الشريعة في جامعة دمشق) .

(٢) ورقة ٩١ من كتابه الناسخ والمنسوخ ، الذخيرة المخطوطة المعنوية خطأ بالناسخ والمنسوخ من الحديث ، وهي ضمن مجموعة تحت رقم ٧٦ مجاميع بدار الكتب . وتبدأ في هذه المجموعة بورقة ٩٠ ، فهذا النص إذن في الصفحة الثانية منها . وقد توفي ابن سلامة سنة ٨٤١٠ هـ .

وإقامة آخر مقامه . وقال أبو حاتم : الأصل فيه النسخ وهو أن يحول ما في
الخطية من العسل والنحل في أخرى ، ومنه نسخ الكتاب . وفي الحديث :
﴿ مَا مِنْ نَبْوَةٍ إِلَّا وَتَنَاسَخَتْهَا قَتَرَةٌ ﴾ . ثم إن النسخ في اللغة
موضوع بإزاء معنيين : أحدهما الزوال على جهة الانعدام ، والثاني على جهة
الانتقال . أما النسخ بمعنى الإزالة فهو أيضاً على نوعين : نسخ إلى بدل ، نحو
قولهم نسخ الشيب الشباب ، ونسخت الشمس الظل ، أي أذهبته وحلّت
محلّه . ونسخ إلى غير بدل إنما هو رفع الحكم وإبطاله من غير أن يقيم له بدلاً ،
يقال : نسخت الربح الآثار أي أبطلتها وأزالتها . وأما النسخ بمعنى النقل
فهو نحو قولك : نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه ، وليس المراد به إعدام
ما فيه . ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنَخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ،
يريد نقله إلى الصحف ، ومن الصحف إلى غيرها . غير أن المعروف من النسخ
في القرآن هو إبطال الحكم مع إثبات الخط . وكذلك هو في السنة (١) .

٧٦ - أما برهان الدين الجعبري - صاحب رسوخ الأخبار في منسوخ
الأخبار - فيذكر للنسخ خمسة معانٍ حيث يقول : (جاء النسخ في اللغة
لخمسة معانٍ : نسخت الشمس الظل : أزالته وخلفته ، والربيعُ الأثر : أذهبته ،
والفريضة الفريضة : نقلت حكمها إليها ، والكتاب : [نقل] صورة مثله ،
والليل النهار : بيّن انتهاءه وعقبه ، وهذا أنسب) (٢) .

٧٧ - وهكذا يمضي المؤلفون في الناسخ والمنسوخ حين يفسرون النسخ
لغة ، ليردوا المصطلح الشرعي إلى أصله ، فهم يذكرون جميع معاني النسخ

(١) ص ٥ من الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار ، من النسخة المطبوعة بجيدر آباد
الدكن سنة ١٣١٩ هـ . وقد توفي الجازمي سنة ٥٨٤ هـ .

(٢) ورقة ٣ من مخطوطة الحزانة التيمورية بدار الكتب رقم ١٥٣ حديث ، وقد نقلت
لمكتبي نسخة منها . وتوفي الجعبري سنة ٧٣٢ هـ .

دون أن يُعْتَبَرُوا - عادة - بيان حقيقتها ومجازيتها ، أو يقتصرون من هذه المعاني على ما يرون أنه الأصل للمصطلح الأصولي ، كما فعل ابن سلامة ...

أما الأصوليون فيُعْتَبَرُونَ غالباً ببيان المعنى الحقيقي للكلمة ، وقد يُعْجِزُهُم الوقوف على هذا المعنى فيحكمون بأن جميع معانيها حقيقية ، وأنها من المشترك . أو يحكمون بأن جميع معانيها مجازية ، وأنها كلمة شرعية عبّر القرآن عن المراد منها بمادة أخرى هي التبديل ، فهذه المادة هي أوجهٌ ما تفسّر به إذن .

٧٤ - ولا نطيل بتعمّش كل من هذين الفريقين ، فإن الذي يُمْنِنَا هو تسجيل الاتجاهين ، لا تعداد الذين ذهبوا إلى كل منها . وقد يصلح رأي السرخسي عنواناً على الاتجاه إلى المجاز ، ورأي الغزالي والآمدّي عنواناً على الاتجاه إلى الحقيقة .

٧٥ - أما السرخسي فهو يقول في تصوير ما ذهب إليه - بعد أن يذكر من معاني النسخ : النقل ، والإبطال ، والإزالة - : (وكل ذلك مجاز لا حقيقة ؛ فإن حقيقة النقل أن تحول عين الشيء من موضع إلى آخر ، ونسخ الكتاب لا يكون بهذه الصفة ؛ إذ لا يتصور نقل عين المكتوب من موضع إلى آخر ، وإنما يتصور إثبات مثله في محل الآخر . وكذلك الأحكام ، فإنه لا يتصور نقل الحكم الذي هو منسوخ إلى ناسخه ، وإنما المراد إثبات مثله مشروعاً في المستقبل ، أو نقل المتعبد من الحكم الأول إلى الحكم الثاني .

(وكذلك معنى الإزالة ؛ فإن إزالة الحجر عن مكانه لا تتمم عنه ، ولكن عنه باق في المكان الثاني ، وبعد النسخ لا يبقى الحكم الأول ، ولو كان حقيقة النسخ الإزالة لكان يطلق هذا الاسم على كل ما توجد فيه الإزالة ، وأحد لا يقول بذلك .

(وكذلك لفظ الإبطال ، فإن بالنص لا تبطل الآية . وكيف تكون

حقيقة النسخ الإبطال وقد أطلق الله تعالى ذلك في الإنبات بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنَخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(ففرغنا أن الاسم شرعي ، عرفناه بقوله تعالى : ﴿ مَا نَسْنَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ وأوجه ما قيل فيه أنه عبارة عن التبديل ، من قول القائل : 'نسخت الرسوم' ، أي 'بدلت برسوم أخرى' (١) .

٧٦ - وأما الغزالي فهو يصور الاتجاه الى الحقيقة في كل من الإزالة والنقل ، ويقرر أن مادة النسخ مشتركة بينها ، حيث يقول : (النسخ عبارة عن الرفع والإزالة في وضع اللسان . يقال نسخت الشمس الظل ، ونسخت الريح الآثار إذا أزالتها . وقد يطلق لإرادة نسخ الكتاب ، فهو مشترك ، ومقصودنا النسخ الذي هو بمعنى الرفع والإزالة) (٢) .

٧٧ - لكن الأمدبي لا يقطع باعتبار النسخ من المشترك كما فعل الغزالي . فهو يحكي اختلاف الأصوليين حول حقيقته ومجازه إلى ثلاث فرق :
فرقة ترى أنه مشترك بين الإزالة والنقل ، ويمثلها القاضي ومن تابعه كالغزالي ..

وفرقة تذهب إلى أنه حقيقة في الإزالة مجاز في النقل ، ويمثلها أبو الحسين البصري ومن تابعه ..

وفرقة ترى أنه حقيقة في النقل والتحويل مجاز في الإزالة ، ويمثلها القفال من أصحاب الشافعي ..

وبعد أن يعرض حجج كل فرقة وما اعترض به عليها - يقول :

(١) ص ٥٣ - ٥٤ ج ٢ من أصول السرخسي المتوفي سنة ٤٩٠ هـ . وقد نشرته لأول مرة لجنة إحياء المعارف التيمانية بميدور آباد الدكن بالهند ، في جزأين ، وطبعته دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ .

(٢) ص ١٠٧ ج ١ من المستقصى ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٧٢ هـ ، وقصد توفي الغزالي سنة ٥٠٥ هـ .

(وإذا تعذر ترجيح أحد الأمرين ، مع صحة الإطلاق فيها - كان القول بالاشتراك أشبه . اللهم إلا أن يوجد في حقيقة النقل خصوص تبدل الصفة الوجودية بصفة وجودية ، فيكون النقل أخص . ومع هذا كله ، فالنزاع في هذا لفظي لا معنوي) (١) .

٧٨ - ونحن مع الأمدي في أن إطلاق النسخ على كلا المعنيين صحيح ، لكننا نخالفه في أن ترجيح أحد الأمرين متعذر ، كما ذهب هو إلى ذلك ورجحه . لقد وضعت مادة النسخ لتدل على معنى الإزالة ، فالإزالة - إذن - هي المعنى الحقيقي لها كما يقول أبو الحسين البصري . وقد عزا هذا الرأي إلى الأكثرين الصفي الهندي ، ورجحه الإمام الرازي (بأن النقل أخص من الزوال) ؛ فإن النقل إعدام صفة وإحداث أخرى ، والزوال مطلق الإعدام . وكون اللفظ حقيقة في العام مجازاً في الخاص أولى من العكس ؛ لتكثير الفائدة (٢) .

(١) انظر ص ١٤٦ - ١٥٠ من الإحكام في أصول الأحكام له ، طبعة المعارف بشارع الفجالة بالقاهرة - سنة ١٣٣٢ هـ ١٩١٤ م . وقد توفي الأمدي سنة ٦٣١ هـ .

(٢) الإمام جمال الدين الأسنوي المتوفي سنة ٧٧٢ هـ ، في : ٢٣ - ٢٤ من نهاية السؤل ، النسخة المطبوعة على هامش التقرير والتحبير لابن أمير الحاج المتوفي سنة ٨٧٩ هـ ، على التحرير للكمال بن الهمام المتوفي سنة ٨٦٦ هـ . ومعروف أن نهاية السؤل هو شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول ، للقاضي البيضاوي المتوفي سنة ٦٨٥ هـ . وكل من الإمامين : القاضي البيضاوي والكمال بن الهمام يذهب منسوب الإمام الرازي في أن دلالة النسخ على الإزالة حقيقية ، وعلى النقل مجازية ، والنص الذي ذكرناه في ترجيح هذا المذهب نسبته للأسنوي إلى الرازي ، وقوله ابن أمير الحاج عنه دون أن يذكر أنه نص عبارة الرازي . وهو الذي ذكر أن الصفي الهندي عزاه إلى الأكثرين (انظر : ٤٠ - ٣٠ من شرحه للتحرير) .

وقد رجعنا إلى المصنوع للإمام الرازي (ورقة ٤٢ وما بعدها من النسخة التي صورت لنا عن مخطوطة المكتبة الأملية بباريس ، برقم ٧٩٠) ، فلم نجد فيه هذا النص ، لكننا وجدناه يقول : (.. ويلزم من تحديد النسخ بما ذكرناه استعمال لفظ النسخ في غير موضعه : الرفع ، ومفسدته يسيرة ؛ لأن أكثر الألفاظ المستعملة في الشرع مستعملة في غير الوضع) .

ثم رجعنا إلى تفسيره الكبير في تفسير آية البقرة (ما ننسخ من آية ..) فوجدناه يحكي خلاف المفسرين في تفسيره بالإزالة والنقل ، ثم يدافع عن معنى الإزالة ، وينقل عن المفسرين وجهاً أربعة في تفسير الآية عليه . أما على الثاني فينقل عنهم تفسيرهم له بالنسخ عن الرفع المحفوظ (راجع ٢٥٦ - ٢٥٧ منه) . وينبغي ألا ننسى أن له في الأصول كتباً أخرى لم نقل إلينا من بينها المنتخب . (وانظر مقدمة نهاية السؤل للأسنوي) .

٧٩ - على أن في وسعنا أن نستأنس لهذا الترجيح بثلاث ظواهر ، إن لم تكف كل واحدة منها على حدة لدعمه - ففي مجموعها ما يدعمه ويميزه .

وأولى هذه الظواهر أن الكلمة وردت في أربعة مواضع من العهد القديم باللغة العبرية ، ودلت في هذه المواضع الأربعة على الإزالة ، بصورها المختلفة .

ونحن نسجل هذه المواضع هنا ، كما ترجمت إلى اللغة العربية ، عن الأصل العبري القديم الذي كتبت به التوراة ، للكلمة التي تترادف كلمة النسخ تمامًا في اللغة العربية وهي : **סָחַח** (وتنطق هناك : ناسح) .

الموضع الأول : (الرب يقلع بيت المتكبرين ، ويوطد تخم الأرملة) ، بمعنى : يهدمه من أصله ويمحوه . وقد ورد هذا النص في : (الأمثال ، إصحاح ١٥ ، آية ٢٥) .

والموضع الثاني : (وكما فرح الرب لكم ليحسن إليكم ويكثركم - كذلك يفرح الرب لكم ليفنيكم ويهلككم ، فقتستأصلون من الأرض) ، ومعنى الكلمة فيه واضح . وقد ورد في : (التثنية ، إصحاح ٢٨ آية ٦٣) .

والموضع الثالث : (يهديك الله إلى الأبد ، ويخطفك ويقطعك من مكانك ، ويستأصلك من أرض الأحياء) ، والمعنى فيه هو اقتلاع شخص ، أو طرده ، أو محوه من بيته . وقد ورد في : (المزمير ، إصحاح ٥٢ ، آية ٧ وهي في الترجمة العربية برقم ٥) .

والموضع الرابع : (أما الأشرار فينقرضون من الأرض ، والغادرون يستأصلون منها) . وهو بمعنى يبيد ويزيل ويستأصل . وقد ورد في : (الأمثال ، إصحاح ٢ ، آية ٢٢) .

٨٠ - وتكملة لهذه الظاهرة ، يجب أن ننبه هنا على أمرين : أولهما : أن الكلمة لم ترد في العهد القديم إلا في النصوص الأربعة التي

نقلنا ترجمتها في الفقرة السابقة ، بدليل أن القاموس الكبير ^(١) - ومكانه من التوراة مكان المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم من القرآن - لم يذكر غيرها . وأن ما ذكرته القواميس العبرية من معان أخرى متفرعة عن معنى الإزالة بصورها المختلفة - هو من ملاحظة أصحاب هذه القواميس ، لإمكان استimal اللفظ في اللغة : كالطرد ، والقلع ، والتمزيق ^(٢) ؛ فإنها جميعاً معان فرعية لم يرد لها شاهد في العهد القديم قطعاً .

وثانيهما : أن مادة النسخ في اللغة العربية (بمعنى نقل صورة من كتاب) ليست من بين معاني المادة السابقة في اللغة العبرية ، وإنما يعبر عن النقل في هذه اللغة بمادة أخرى هي : **לא רש** ، وهي تقابل الأحرف العبرية : (ع ت ق) ^(٣) .

٨١ - وثانية الظواهر التي نستأنس بها ونحن نرجح أن الإزالة هي المعنى الحقيقي للنسخ - هي الأصل الأم لمادة النسخ في اللغة العربية ، ونحن نعتي به هنا تلك الكلمات التي تشترك مع أصل النسخ - وقد قرر الخليل بن أحمد أنه الحاء والسين والنون - في الحرفين الأول والثاني منه ؛ فقد رجع لدينا أنه وُضع للدلالة على الإزالة ، كما في : خساً ، وخمر ، وخسف ^(٤) .
فإن نحن صرفنا النظر عن هذا الأصل الأول ، وتبعنا الأصل الأم لهذه الكلمة على أنه هو النون والسين والحاء كما نستخدمها - تبين لنا أن المعنى المشترك بين كلماتها - أيضاً - هو الإزالة بصورها المختلفة ، كما في : نسا ،

(١) Hebrew and English Lexicon of the Old Testament
based on the Lexicon of beilliam Gesenius Oxford 1906.

(٢) Hebrew and Chaldee Lexicon by Gesenius and Furst. (٢)

(٣) انظر المرجع السابق نفسه . وقد أمدني بهذه النصوص العبرية ومراجعتها الزميل الدكتور محمد سالم الجرح .

(٤) يقال : خساً السكب طرده ، فضاً (الأساس) . ومن معاني خسر هلك (المصباح)
وخسف القمر ذهب ضوؤه ، وخسفت الأرض ساخت بما عليها (الأساس والمصباح) .

ونسر ، ونس ، ونف ، ونسك ، ونسل ونسى ^(١) .

٨٣ - والظاهرة الثالثة هي استعمال القرآن الكريم لمادة النسخ .
ونحن نلاحظ أنه - مع استعماله للمادة في معنى النقل أيضاً - يكاد يحكم
بأن الإزالة هي معناها الحقيقي .

بيان ذلك أنه عبّر عن جواز النسخ في ثلاث آيات ، فاستعمل مادته في
أولاهها ، واستعمل في الثانية مادة الهو والإثبات ، وفي الثالثة مادة التبديل ،
وكل ذلك حيث يقول :

﴿ مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ^(٢)
﴿ يَنْسَخُ اللَّهُ مَا يَبْتَغِ الْوَيْثُوتِ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ^(٣)
﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ - قَالُوا إِنَّمَا
أَنْتَ مُفْتَرٍ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) .

والذي يبدو لنا أن التعبير عن النسخ بالهو والإثبات في آية ، وبالتبديل
في آية أخرى - (وهو يستلزم إزالة المبدل منه وإحلال البديل مكانه ، ضرورة
أنهما لا يحتمعان) - يوحي بأنه مثلها في إفادة معنى الإزالة . فالإزالة هي
معناه الحقيقي إذن .

أما استعماله المادة لإفادة معنى النقل - في موضعين منه ^(٥) - فهو في

(١) نسا الإبل عن الحوض : أبعدما (الأساس) . ونسر البازي يفسره إذا نتف لحه ينقاره
(الأساس) . وقتف اللحم حتى نس إذا ذهب طعمه وبلاه (الأساس) ونسقوا البناء قلبوه من
أصله (الأساس) . ونسك لله يفسر ذبح لوجهه فسكاً ومنسكاً (الأساس) . ونسل الوبر
والريش نسولاً سقط (المصباح) . ونسيت الشيء أنساه نسياناً : ترك الشيء على ذمول أو على
تعمد (المصباح) .

(٢) ١٠٦ : سورة البقرة .

(٣) ٣٩ : سورة الرعد ، ويشترط لإرادة النسخ بالهو والإثبات في هذه الآية أن يساعد
سياقها على ذلك ، كما سنرى عند تفسيرها في الفصل الرابع من هذا الباب الأول .

(٤) ١٠١ : سورة التعل .

(٥) هما قوله تعالى : (ولما سككت عن موسى الفضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى =

رأينا لا يتعقب ما رجحناه بالإبطال أو التوهين ؛ إذ مطلق الاستعمال في معنى لا ينهض دليلاً على أن هذا المعنى حقيقة لا مجاز ، ثم إنه لم يزعم أحد أن كل ما ورد في القرآن من معان هو المعاني الحقيقية للكلمات التي دلت عليها ، وأنه ليس فيه شيء من المجاز .

وقد يميز هذه الظواهر الثلاث ما رآه علماء فقه اللغة العربية ، من أنها تعتمد في أصلها على الأمور المادية الطبيعية ؛ فإن النسخ بناءً على هذه النظرية وضع بمعنى الإزالة ، كما في نسخ الريح للآثار ، والشيب للشباب ، وهذا هو أصله . أما النسخ بمعنى نقل الكتاب مثلاً فقد جاء بعد ذلك ؛ لأنه - وإن كان مادياً - ليس من الأمور الطبيعية .

٨٣ - من هنا نستطيع أن نرجح أن ابن سلامة كان على حق ، عندما اقتصر من معاني النسخ على معنى واحد هو الرفع والإزالة ، وأن أبا الحسين البصري قد أصاب عندما ذهب إلى أن النسخ حقيقة في الإزالة مجاز في النقل . أما الزخسري عندما صرح - في أساس البلاغة - بأن النسخ حقيقة في النقل مجاز في الإزالة .. والسرخسي عندما صرح بأنه مجاز في الإزالة ، وفي الإبطال ، وفي النقل جميعاً .. والقفال عندما قال بأنه مجاز في الإزالة - فقد جانبهم التوفيق . ولعلهم لم يتسن لهم الاطلاع على أصله في العبرية ، ولم يلاحظوا أن الإزالة هي المعنى الذي تشترك في أدائه مجموعة الكلمات التي تلتقي مع النسخ في أصله الأم في العربية . ولعلهم لم يقفوا طويلاً عند المواد التي عبر بها القرآن الكريم عنه ، في الآيات الثلاث التي قرر فيها جوازه ..

٨٤ - كذلك جانب التوفيق ، فيما يبدو لنا ، أولئك الذين لم يستطيعوا أن يبينوا حقيقة النسخ من مجاز ، فقرروا أنه مشترك بين الإزالة والنقل ؛

== روحه لثنتين لم لربهم يردون (١٥٤ : سورة الأعراف . وقوله تعالى : (هذا كتابنا ينطق بحليم بالحق ، إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون) ٢٩ : سورة الجاثية .

إذ يعني هذا أنه حقيقة في كل منها ، وأنه وضع للدلالة على كل منها وضعاً مستقلاً ، مع أنه إنما وضع (فياً ترى) ليدل على معنى الإزالة. ونعني بهذا : القاضي أبا بكر الباقلاني ، والإمام الغزالي ، والآمدي ، ومن تابعهم^(١) ..

٨٥ - وأخيراً ، لعل فيما استأنسنا به لترجيح أن الإزالة هي المعنى الذي يدل عليه النسخ بأصل وضعه - ما يحسم ذلك الخلاف الذي حكاه ابن فارس في مقاييس اللغة ؛ فقد وضع منه أن قياس النسخ رفع شيء وإثبات غيره مكانه . أما نقل شيء إلى شيء فهو مجاز عنه^(٢) .

٨٦ - ونودع المعنى اللغوي للنسخ بعد أن تبيننا حقيقة ومجازه ؛ لنرى كيف فسرت حقيقته الشرعية في المصوّر المختلفة ، وكيف قامت هذه الحقيقة على حقيقته اللغوية حيناً ، وعلى مجازه حيناً آخر ، وبعدت عن كليهما عند بعض الذين تصدّوا لبيانها في بعض الأحيان ..

ولا بد لنا قبل عرض تعريفات الأصوليين - من الرجوع إلى عصر الرسالة ثم عصر الصحابة والتابعين ، للوقوف على المدلول الشرعي للنسخ عندهم ؛ إذ هو الأساس السليم الذي ينبغي أن يقوم عليه كل ما جاء بعده ..

٨٧ - وكان من الطبيعي ألا نجد تعريفاً للنسخ في ذلك العهد ، مع أنه قد رويت فيه عن الصحابة والتابعين قضايا نسخ كثيرة ؛ فقد كان للنسخ عندهم مدلول لا يجهله المسلمون وهم حديثو عهد بنزول القرآن الكريم ، وببيان الرسول (صلى الله عليه وسلم) له . ثم كان الواقع الذي لم يجدوا بداً من النزول على حكمه - أن التأليف على منهج المناطق لم يكن قد بدأ حتى عندهم ، فلم يكن ممكناً أن تعرف المصطلحات العلمية بمحدود منطقية ..

٨٨ - ومن ثم ، نرى ضرورة الاعتماد على قضايا النسخ التي صححت روايتها عنهم ، في تبين المدلول الشرعي للنسخ كما تلقوه عن رسول الله صلى

(١) انظر الفقرة / ٧٩ في هذا الكتاب .

(٢) انظر الفقرة / ٦٨ في هذا الكتاب ، فستجد فيها نص ابن فارس في مقاييس اللغة .

الله عليه وسلم ، وكما أدامهم إليه اجتهدهم فيما تلقَّوه عنه ..

٨٩ - وقد روى البخاري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٤) .

(حدثنا محمد ، حدثنا النفيلى ، حدثنا مسكين ، عن شعبة ، عن خالد الحذاء ، عن مروان الأصفر ، عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ابن عمر أنها قد نسخت ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ﴾ .. الآية) .

وإذا كانت هذه الرواية لم تميّن النسخ - فقد عيَّنته رواية أخرى عن ابن عمر يتفق رواها عنه مع الرواة في الرواية الأولى ، عندما يصلون إلى شعبة ، أما الذين قبله فيها فهم إسحق عن روح . وفي هذه الرواية يقول مروان الأصفر :

(عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال: أحسب ابن عمر) : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ﴾ . قال: - يعني ابن عمر فيما يحسب - نسختها الآية التي بعدها) (٥) .

وإذا عرفنا أن المراد بالآية الناسخة هنا قوله تعالى : ﴿ لَا يَكْتَفِرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٦) - تبيّن لنا أنها تخصص ما في الآية الأولى من عموم ، ولا ترفع حكمها . فقد كان مدلول النسخ عند الصحابة يشمل تخصيص العام إذن .

٩٠ - كذلك روى البخاري ، وهو بصدد تفسير قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَا يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ، ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِينَ يُعْمِلُونَ الصِّغَارَ لِلْإِنْسَانِ ﴾ (٧) .

(١) الآية : ٢٨٤ في سورة البقرة .

(٢) كتاب التفسير ، باب وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ، وباب آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه : ص ١٠٩ ج ٣ الطبعة السابقة .

(٣) الآية : ٢٨٦ في سورة البقرة ، وهي الآية الأخيرة فيها .

مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴿١﴾ قال :

(حدثنا عبيد بن اسماعيل ، عن أبي أسامة ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : لما توفي عبد الله جاء ابنه عبيد الله بن عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه ، فأعطاه . ثم سأله أن يصلي عليه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي ، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، تصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه ؟ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنما خيرني الله فقال : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴿ ﴾ ، وسأزيد على السبعين) قال : إنه منافق . قال : فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله : ﴿ وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ ﴿٢﴾ .

ثم روى وهو بصدد تفسير قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ ﴿٣﴾ :

(حدثنا علي ، حدثنا سفيان ، قال عمر : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال : كنا في غزاة (قال سفيان مرة في جيش) ، فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار ، فقال الأنصاري : يا للأنصار ، وقال المهاجري : يا للمهاجرين . فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (ما بال دعوى جاهلية ؟) قالوا : يا رسول الله كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار .

(١) الآية : ٨٠ سورة التوبة .

(٢) الآية : ٨٤ سورة التوبة . وتجده هذه الرواية في : كتاب التفسير ، باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، وباب ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره : ١٣٧ ج ٣ من الطيبة نفسها . وفي النفس منها شيء ؛ فإن ما لا يقبل بحال أن يخطىء الرسول صلى الله عليه وسلم في فهم الآية ، وهو العربي الذي أوتي جوامع الكلم وأعلم الناس بتأويل القرآن الكريم . ومن ثم نرفض مطمئنين هذه الرواية من حيث المتن ، وإن صح سندها !

(٣) الآية : ٦ سورة المنافقون .

فقال : (دعوها فإنها منتنة) ، فسمع بذلك عبد الله بن أبيّ فقال : فعلوها ، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجنَّ الأعزَّ منها الأذلَّ .. ﴿ ١١ ﴾ .
ومع أنه لم يعقد بين الآيتين صلة ، ولا تحالف إحداهما الأخرى فيما قرراه
مما : من أن المنافقين لن ينالوا مغفرة الله — فقد روى جبير عن الضحاك عن
ابن عباس أن آية سورة المنافقين نسخت آية سورة التوبة (١٢) .

كذلك وجدنا من يعتمد على الآثار التي رواها البخاري في قصة صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن أبيّ ، فيزعم أن قوله تعالى :
﴿ ولا تصلّ على أحدٍ منهم مات أبدا ﴾ ناسخ لقوله : ﴿ استغفر لهم أو لا
تستغفر لهم ﴾ . ووجدنا من يزعم أنها لم تنسخ الآية ، ولكنها نسخت فعله
صلى الله عليه وسلم (١٣) .

٩٩ — ويورد الشاطبي في الموافقات بضعا وعشرين قضية نسخ ، رويت
عن الصحابة والتابعين ؛ ليستدل بها على أن مدلول النسخ عند الصحابة كان
أوسع منه عند الأصوليين ، بعد أن بيّن أن مدلوله عند هؤلاء هو : رفع
الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر . ونحن ننقل عنه هنا بعض هذه القضايا ،
ونعقب على كل منها برأي جمهور الأصوليين فيها :

٩٢ — وأولى هذه القضايا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه
قال في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ
لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ : إنه ناسخ لقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا
نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ (١٤) . والأصوليون يرون أن الآيتين لا تعارض بينهما ، وأن

(١) كتاب التفسير باب سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم . وباقى النص هو :
(... فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام محمّداً فقال : يا رسول الله ، دعني أضرب عنق هذا
النافق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (دعه ، لا يتحدث الناس أن محمّداً يقتل أصحابه)
وكانت الأنصار أكثر من المهاجرين حين قدموا المدينة ، ثم إن المهاجرين كلّوا بعد) ص ٢٠٣
بج ٣ من الطبعة نفسها .

(٢) النسخ والنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس ص ١٧٤ .

(٣) المرجع السابق نفسه : ص ١٧٥ .

(٤) الآية الأولى هي الآية ١٨ في سورة الإسراء ، والآية الثانية هي الآية ٢٠ في سورة الشورى .

ما في الآية المدعى أنها ناسخة من قيد المشيئة - إنما هو تقييد لما في الآية الأخرى من إطلاق . على أنه قيد يجب أن يفهم ولو لم يذكر ، إذ لا يؤتي الله أحداً من حرث الدنيا ما لم يرد ذلك ، ضرورة ما هو مقرر من أنه لا يقع في ملك الله إلا ما يريد ، فكيف إذا كان هو فاعله ؟ .

٩٣ - والقضية الثانية - وهي أيضاً مروية عن ابن عباس - هي أن قوله تعالى : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَمِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ - منسوخ بقوله تعالى بعد هذا : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ، وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا ﴾ (١) .

ويرى الأصوليون أن العلاقة هنا هي علاقة المستثنى بالمستثنى منه ، ولكل منها حكمه الذي يقتضيه عموم المستثنى منه وخصوص المستثنى ، وهو شمول الحكم الأول لمن عدا المستثنى ، أو تخصيص عمومه بطريق الاستثناء . وليس هذا من النسخ في شيء .

٩٤ - والقضية الثالثة - وهي كسابقتها مروية عن ابن عباس - هي أن قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ - منسوخ بقوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (٢) .

والأصوليون يرون أن العلاقة بين الآيتين هي علاقة الفصل بالمجمل إن فسرت الأنفال بالغنائم . فإن فسرت بأنها ما يحمله الإسماء لبعض المقاتلين من سلب قتالهم - فالآيتان في موضوعين مختلفين . وعلى كلا التفسيرين ليس بين الآيتين تعارض يسوّغ نسخ الثانية منها للأولى .

(١) الآيات المدعى أنها منسوخة هي الآيات ٢٢٤ - ٢٢٦ : في سورة الشعراء ، والآية ٢٢٧ في السورة نفسها هي المدعى أنها ناسخة .

(٢) الآيتان هما الآية الأولى في سورة الأنفال ، والآية ٤١ في السورة نفسها .

٩٥ - والقضية الرابعة - وهي مروية عن وهب بن منبه - أن قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ - منسوخ بقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١).

والآيتان خبران لا تكليف فيها بفعل أو ترك ، فلا يمكن قبول دعوى النسخ فيها ؛ لأن نسخ الأخبار تكذيب للخبر ، والله عز وجل منزّه عن كل نقص ، ومنه الكذب .

٩٦ - والقضية الخامسة - وهي مروية عن أبي عبيد وغيره - أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَتْلِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ - منسوخ بقوله عز وجل من بعده: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾^(٢). وواضح أن الناسخ هنا (في زعمهم) إنما هو قيد في حل نكاح الإمام المؤمنات ، وليس مزيلاً لحكمه .

٩٧ - والقضية السادسة - وهي مروية عن عبد الملك بن حبيب - أن قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ ، وقوله: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ - منسوخان بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

ويرى الأصوليون أن الآيات الثلاث إنما جاءت في معرض الوعيد والتهديد ، وهو معنى لا يقبل النسخ ؛ إذ ليس فيه حكم تكليفي ، وفي نسخه تكذيب لامتوعده تعالى الله أن يوصف بالكذب .

(١) الآيتان هما بترتيب ذكرهما : ٥ في سورة الشورى ، ٣ في سورة غافر .

(٢) الآية ٢٥ في سورة النساء .

(٣) الآية الأولى هي : ٤٠ في سورة فصلت ، والآية الثانية هي : ٢٨ في سورة التكوير ، والآية الثالثة هي : ٢٩ في سورة التكوير .

وتجد أمثلة الشاطبي - التي أنشأنا إليها في الفقرة «١٦» ثم نقلنا منها هذه الأمثلة الستة - في : ص ٦٥ - ٦٩ / ٣ من الموافقات . وروايتها جميعاً موثوقون : =

٩٨ - وهكذا كان الصحابة (رضوان الله عليهم) ، والتابعون من بعدهم - يرون أن النسخ هو مطلق التفسير الذي يطرأ على بعض الأحكام ، فيرفعها ليحل غيرها محلها ، أو يخص ما فيها من عموم ، أو يقيد ما فيها من إطلاق . سواء أكان النص الناسخ عندهم متصلاً بالنص المنسوخ ، كما في الاستثناء ، والتقييد ، أم كان منفصلاً عنه متأخراً في النزول كما في رفع الحكم السابق كاملاً (وهو النسخ عند جميع الفقهاء والأصوليين) ، وكما في رفع الحكم عن بعض ما يشمله العام إذا تأخر نزول المخصص (وهو النسخ الجزئي عند الحنفية) .

فهم ذلك الشاطبي ، وعبر عنه حين قال :

(الذي يظهر من كلام المتقدمين - أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين ؛ فقد كانوا يطلقون على تقييد المطلق نسخاً ، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً ، وعلى بيان المبهم والجمل نسخاً - كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً ؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد ، وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف ، وإنما المراد ما جيء به آخر ، فالأول غير معمول به والثاني معمول به .

(وهذا المعنى جار في تقييد المطلق ، فإن المطلق متروك الظاهر مع

أما وهب بن منبه (البجلي الصنعاني) فهو تابعي ثقة . وثقة أبو زرعة والشافعي وأبن حبان ، وقد روى عن جماعة من الصحابة . كانت وفاته في سنة ١١٠ هـ .
وأما عبد الملك بن حبيب (الأزدي) فقد روى عن التابعين ، ورأى عمران بن حصين من الصحابة ، وقد روى له الجماعة ، وتوفي سنة ١٢٨ هـ .
وأما أبو عبيد فهو القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ . وقد كان صاحب نحو وعربية وطلب الحديث والفقه ، وكان من الثقات . وسنترجمه ونبين مواضع ترجمته في الباب الثاني ، عندما نتحدث عن المؤلفين في النسخ والنسخ فهو أحدم .

مقيّده فلا إعمال له في إطلاقه ، بل المُمثّل هو المقيّد ، فكان المطلق لم يقد مع مقبده شيئاً ، فصار مثل الناسخ والمنسوخ .

وكذلك العام مع الخاص ؛ إذ كان ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يقتضيه اللفظ ، فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار ، فأشبه الناسخ والمنسوخ ، إلا أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة ، وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص ، وبقي السائر على الحكم الأول .

(والمبيّن مع المبهّم ، كالقيد مع المطلق .

(قلما كان كذلك استسهل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني ؛

لرجوعها إلى شيء واحد ..) (١) .

٩٩ - ويجب أن يكون مفهوماً أن الشاطبي يريد (في كلامه هذا) بالمتقدمين - من سبقوا الإمام الشافعي رضي الله عنه ، فعلى الرغم من أن هذا الإمام الجليل هو أول من ألف في علم الأصول ، حتى ليصير هو واضعه - نجد أنه في رسالته (قد حرر معنى النسخ فيما ساق من أدلة وأمثلة ، فبيّنه عن تقييد المطلق ، وتخصيص العام ، وجعلها من نوع البيان) ... وأنه (يميزه من بين تلك الإطلاقات الواسعة التي كان يادماجها فيه غير متميز ، وجعل التخصيص والتقييد من باب بيان المراد بالنص ، وأما النسخ فهو رفع حكم النص بعد أن يكون ثابتاً . ولا شك أن ذلك سبق للشافعي يذكر له ، وهو يتفق مع عقله العلمي ، ونظراته للسائل نظرة علمية دقيقة ، تنبّه إلى تمييز الكليات وتخصيصها) (٢) .

١٠٠ - وهذا الحكم على الشافعي بأنه قدر حرر معنى النسخ ، ويميزه

(١) ٦٥/٢ الموافقات للشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ ، وقد عقب على هذا الكلام في كتابه قائلا : ولا بد من ضرب أمثلة ... ثم أورد بضعة وعشرين مثالا ، اكتفينا نحن منها بما ذكرناه في الفقرات الست السابقة .

(٢) أستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة ، في كتابه : الشافعي : ٢٤٩ - ٢٥٠ الطبعة الثانية بمطبعة خيبر .

من تلك الإطلاقات الواسعة التي كان يادماجها فيه غير متميِّز هو لأستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة، وهو مستقى من أمثلة النسخ التي ذكرها الشافعي في رسالته، كما كان حكم الشاطبي على مدلول النسخ عند الصحابة مستقى من قضايا النسخ التي صح عنده أن الصحابة هم أصحابها ... وإلا فإن الرسالة خالية - دون أدنى شك لدينا - حتى من محاولة تعريف للنسخ، على طريقة الأصوليين!..

١٠٩ - نعم، نجد في الرسالة كلمتين متفرقتين، يفهم منها مدلول النسخ عند الشافعي، بغير طريقة الأصوليين في التعريف. وهاتان الكلمتان هما قوله: (ومعنى نسخ: ترك فرضه^(١))، ثم قوله: (وليس ينسخ فرض أبداً إلا أثبت مكانه فرض، كما نسخت قبلة بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة. وكل منسوخ في كتاب وسنة هكذا)^(٢)....

ذلك أنه فسر النسخ بالترك، ثم قرر لازمه وهو أنه لم ينسخ فرض أبداً إلا أثبت مكانه فرض، فأفاد بمجموع الكلمتين أن النسخ رفع يلزمه إثبات، وهو المعنى العام الذي يفهم بوضوح من استعمال الشافعي للكلمة في رسالته، مع تعدد المواضع التي استعملها فيها وكثرتها. فإذا نحن ضمنا إليه حديثه عن التخصيص بعد ذلك، واختياره المثال الذي ضربه له من المخصص المنفصل، وهو آيات اللعان بعد آية حد القذف^(٣) - أدر كنا عن يقين أن النسخ عنده إنما يراد به رفع الحكم الأول كله، وهذا عنده يقتضي إثبات غيره مكانه. أما رفع بعض الحكم الأول فهو عنده تخصيص للعام، ولو انفصل عنه.

(١) الرسالة للإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، بتحقيق وشرح (المرحوم) الشيخ أحمد محمد شاكر: ف: ٣٦١، ١٢٢، من الطبعة الأولى بطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة: ١٣٥٨ هـ، ١٩٤٠ م.

(٢) المصدر السابق: ف: ٣٢٨، ص ١٠٩/١١٠.

(٣) المصدر السابق: ف: ٤٢١ - ٤٣١، ص ١٤٧/١٥٠.

١٠٢ - ونكتفي هنا بتقديم مثالين ، من الأمثلة التي بيّن الشافعي النسخ فيها : أحدهما لنسخ القرآن بالقرآن ، والثاني لنسخ السنة بالسنة : أما المثال الأول فهذا هو ، بعبارة الشافعي :

١٠٣ - قال الله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ، إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (١) .

١٠٤ - ثم أبان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة ، وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين ، فقال : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٢) .

١٠٥ - أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس قال : (لما نزلت هذه الآية : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ - كتب عليهم ألا يفرّ المشركون من المائتين ، فأنزل الله : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ إلى ﴿ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ، فكتب ألا يفرّ المائة من المائتين) .

١٠٦ - قال : وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله ، وقد بيّن الله هذا في الآية ، وليست تحتاج إلى تفسير (٣) .

وقد فسر هذه العبارة الأخيرة قوله في الأم : (وهذا كما قال ابن عباس إن

(١) الآية ٦٥ : سورة الأنفال .

(٢) الآية ٦٦ : سورة الأنفال .

(٣) تجد قضية النسخ هذه في الرسالة : ف ٣٧١ - ٣٧٤ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

شاء الله تعالى ، مستغنى فيه بالتزويل عن التأويل (١) .

١٠٧ - وأما المثال الثاني فهذا هو ، بمباراة الشافعي أيضاً :
أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك : أن النبي ركب
فرساً فصرع عنه ، فبحش شقه الأيمن ، فصلى صلاة من الصلوات وهو
قاعد ، وصلينا وراءه قعوداً . فلما انصرف قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم
به ، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ،
وإذا قال : سمع الله لمن حمده - فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإذا صلى
جالساً فصلوا جالساً أجمعون » (٢) .

١٠٨ - وبعد أن يروي الشافعي عن عائشة مثل حديث أنس -
يروى السنة الناسخة ، فيقول :

أخبرنا مالك عن هشام بن عروة ، عن أبيه : (أن رسول الله خرج في
مرضه ، فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس ، فاستأخر أبو بكر ، فأشار
إليه رسول الله : أن كما أنت ، فجلس رسول الله إلى جنب أبي بكر ، فكان
أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ، وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر (٣) .

١٠٩ - ومرة ثانية يروي عن عائشة معنى حديث عروة . ثم يعود
إلى قضية النسخ ليشتمها بقوله :

(فلما كانت صلاة النبي في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه
قياماً - استدللنا على أن أمره الناس بالجلوس في سقطته عن الفرس : قبل
مرضه الذي مات فيه ، فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس

(١) المصدر السابق : ف ٣٧٤ ، ص ١٢٨ (هامش رقم ٥ في الصفحة المذكورة ، مصدر
بر : قال الشافعي في الأم) وقد كتبه المحقق رحمه الله .

(٢) المصدر السابق : ف ٦٩٦ ص ٢٥١ - ٢٦٢ ومعنى صرع عن الدابة : سقط عن
ظهرها . ومعنى جشش شقه : جرح .

(٣) المصدر السابق : ف ٦٩٩ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

خلفه قياماً - ناسخه لأن يجلس الناس يجلس الإمام (١).

١١٠ - في هذين المثالين يقرر الشافعي أن حكماً في آية قد نسخ حكماً آخر في موضوعه ، قررته آية سابقة ، وأن حكماً ثانياً شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نسخ بحكم آخر في موضوعه ، شرعه الرسول أيضاً .
الحكم الأول (وهو وجوب ثبات المؤمن الواحد في القتال لعشرة من الكفار) - نسخه وجوب ثبات المؤمن لاثنتين من الكفار فقط . وبينت السنة هذا النسخ ؛ إذ لا بد منها لبيان الناسخ والمنسوخ .

والحكم الثاني - (وهو صلاة المأمومين قموداً بصلاة الإمام قاعداً ؛ لعجزه عن القيام) - نسخه وجوب القيام في الصلاة على كل من يقدر عليه ، ولو كان مأموماً يصلي إمامه من جلوس . والحكمان كلاهما ثابت بالسنة ، والناسخ منها شرعه الرسول في مرضه الذي مات فيه ، فهو متأخر عن الأول حتماً .
وفي كلا المثالين رفع حكم وفرض بدلاً منه حكم آخر ، فلا مفهوم للنسخ عند الشافعي إلا هذا . أما التقييد ، والتخصيص ، والاستثناء ، وأمثالها - فإليست في حقيقتها من النسخ في شيء .

١١١ - والآن ، ونحن نودع الشافعي إلى لقاء ، يلح علينا سؤال هو :
كيف كان مفهوم النسخ بعد الشافعي ؟..؟

ومع أن الشافعي قد توفي أوائل القرن الثالث للهجرة (٢) - نجد أن نحو قرن من الزمان يمضي ، دون أن يقدم لنا تعريفاً للنسخ . حتى إذا جاء الطبري فكتب تفسيره (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) - أشار في هذا التفسير إلى كتاب له باسم (لطيف البيان عن أصول الأحكام) ، وأخبر أنه دلتل فيه (بمسا أغنى عن تكريره في هذا الموضع) (٣) - (على أن لا ناسخ من آي

(١) المصدر السابق : ف ٧٠٢ ص ٢٥٤ .

(٢) أطلقنا أنه مات سنة ٢٠٤ هـ .

(٣) عند تفسيره للآية ١١٥ في سورة البقرة ، وهي التي تقول : (والله الشرق والمغرب فأبينا قولاً فم وجه الله ، إن الله واسع عليم) وقد رد على دعوى النسخ فيها وأبطلها .

القرآن وأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما نفى حكماً ثابتاً ألزم العباد فرضه ، غير محتمل بظاهره وباطنه غير ذلك . فأما إذا احتل غير ذلك - من أن يكون بمعنى الاستثناء ، أو الخصوص والعموم ، أو الجمل والمفسر - فمن الناسخ والمنسوخ بمنزل... ولا منسوخ إلا الحكم الذي قد كان ثبت حكمه وفرضه (١١) .

١١٢ - وهذا الكلام الذي ساقه الطبري على أنه قضية دلت عليها - يصلح بياناً للناسخ والمنسوخ عنده ، لكنه ليس تعريفاً للنسخ في اصطلاح علماء الأصول .

وحقيقة يلتقي الطبري مع الشافعي في تمييز النسخ عن الاستثناء والتخصيص ، وعن التقييد (ولو أنه لم يذكره نصاً) ، وعن تفسير الجمل ... وحقيقة يمكن أن يفهم من تحديده للناسخ والمنسوخ مدلول النسخ عنده بوضوح ، من حيث هو رفع حكم شرعي بحكم شرعي متأخر . لكنه مع ذلك لم يعترفه ، ونحسب أن ذلك لم يكن من هم ، ما دام قد سلم له مفهومه محمراً بذكر هذا القيد (غير محتمل بظاهره وباطنه غير ذلك) ، وما دام قد دلت على هذا في كتابه الذي أشار إليه ، والذي نرجح أنه قد فقد ...!

١١٣ - وبعد الطبري نجد محدثاً أندلسياً هو أبو عبد الله محمد بن حزم ، يعرف النسخ في كتابه (معرفة الناسخ والمنسوخ) ، فيقول بعد أن يبين معانيه اللغوية : (وأما حسده فمنهم من قال إنه بيان انتهاء مدة العبادة . وقيل : انقضاء العبادة التي ظاهرها الدوام . وقال بعضهم إنه رفع الحكم بعد ثبوته) (١٢) .

(١) ٤٣٥ ج ٢ من جامع البيان ، بتحقيق البعثة الأستاذ محمود محمد شاكر ، وتوزيع (المرحوم) الشيخ أحمد محمد شاكر . ط : دار المعارف . وفي النص تحريفان أقرنا على وجهه نظرنا في تصحيحهما المحقق الفاضل ، فقد زيدت فيه وأر بين (ثابتاً) ، (ألزم العباد فرضه) ، وذكرته فيه (المفسر) بعد (أو) تحريفاً عن الراو . وقد مات الطبري سنة ٤٣١ هـ .

(٢) ص ١٥٢ - ١٥٣ ج ٢ من هامش تفسير الجلالين ، وقد طبع ابن حزم حين أربعة كتب على هامش هذا الكتاب ، وجميعه في الجزء الثاني منه ، ويبدأ من ص ١٤٩ ويشغل هامش الصفحات إلى ص ٢٠٥ في هذه النسخة ، وهي مطبوعة بمطبعة عيسى البابي الحلبي سنة =

ومن هذه التعريفات الثلاثة التي ذكرها ، ومن تعريف الطبري الذي صاغ عبارته في أسلوب ليس هو أسلوب التعريفات كما يعرفها علماء المنطق - نستطيع أن نقرر أن النسخ كانت له في بداية القرن الرابع تعريفات ، وأن حقيقته كانت قد تميزت تماماً عند المفسرين والمحدثين !..

١١٤ - وبعد أبي عبد الله بن حزم ، نجد نحوياً مصرياً مصنفًا عرف باسم (أبي جعفر النحاس) ^(١) ، يضع كتاباً موضوعه : الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، ويتصدى فيه لبيان النسخ لفظة تحت عنوان (باب أصل النسخ واشتقاقه) ^(٢) ، ثم لا يتصدى فيه لتعريفه عند الأصوليين ، مع أنه هو موضوع كتابه .

وقد أسلفنا في بيان النسخ لفظة ^(٣) أنه يرى النقل هو أصل معناه الشرعي ، إذ يقول بعد أن يبين إفادة النسخ لمعنى النقل : (وعلى هذا الناسخ والمنسوخ) ، ونستطيع أن نضيف إلى هذه الكلمة قوله : (وأكثر النسخ في كتاب الله تعالى أن يزال الحكم بنقل العباد عنه ، مشتق من نسخت الكتاب ويبقى المنسوخ متلوًا) ؛ فإنه يقرر ذلك إذ يقول إنه مشتق من نسخت الكتاب .

١١٥ - على أنه يتجاوز المعنى اللغوي إلى المعنى الشرعي ، إذ يبدأ كلمته السابقة بقوله : (وأكثر النسخ في كتاب الله تعالى أن يزال الحكم بنقل العباد عنه...) ، وأنه ليقرر أن النسخ إزالة ونقل معاً ، غير أن الإزالة تنصب

= ١٣٤٢ هـ . هذا وقد توفي أبو عبد الله محمد بن حزم هذا قريباً من السنة ٣٢٠ هـ ، كما يقول الحميدي في جذرة المقتبس (ص ٣٧ ترجمة رقم ٨) ولم نصّر على ترجمة له في غير هذا الكتاب .
(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار ، المرادي . توفي سنة ٣٣٨ هـ ، وسنمود إلى التعريف به في الباب الثاني .

(٢) ص ٧ من كتابه ، طبعة الخانجي ، مطبعة السعادة : أولى سنة ١٣٢٣ هـ .

(٣) انظر الفقرة ٦٩ من هذا الكتاب . ونجد النص الشافعي تحت عنوان (باب النسخ على كم يكون من ضرب) ، في الصفحة نفسها من كتابه .

على الحكم ، والنقل ينصبّ على المباد ، والأمران متلازمان كما نرى ، فلا اضطراب في أن يجمع تعريفه للنسخ بينها ..

ولكن أبا جعفر يقرر أن أكثر النسخ هكذا ، فماذا يعني بالأكثر ؟ وهل هناك نسخ لا يزال فيه الحكم بنقل المباد عنه ؟

إن له كلمتين في النسخ غير هذه الكلمة ، يقرر في أولهما أن النسخ تبديل للحكم ، ويقرر في الثانية أنه تحويل للمباد عن الحكم الذي يُبدّل ..

أما الكلمة الأولى فهي قوله : (وأصله أن يكون الشيء حلالاً إلى مدة ، ثم يُنسخ فيجعل حراماً ، أو يكون حراماً فيجعل حلالاً ، أو يكون محظوراً فيجعل مباحاً ، أو مباحاً فيجعل محظوراً) (١) .

وأما الكلمة الثانية فهي : (النسخ : تحويل المباد من شيء قد كان حلالاً فيحرم ، أو كان حراماً فيحلّ ، أو كان مطلقاً فيُحظر ، أو محظوراً فيُطْلَق ، أو كان مباحاً فيُمنع ، أو ممنوعاً فيباح ؛ إرادة الإصلاح للمباد) (٢) .

وبإنه ابن الميسور أن تَتَبَيَّنَ المدلول الشرعي للنسخ عند أبي جعفر النحاس ، إذا نحن ذكرنا أن إحلال حكم محل حكم آخر هو بعض مدلوله عنده ، في الكلمات الثلاث التي نقلناها عنه ، وأن هذا هو مدلول النسخ في جميع قضاياها ، لا في الأكثر كما توهم أولى عباراته الثلاث .

١١٦ - ويحيى الجصاص ، بعد النحاس ، فيعرف النسخ إذ يقول : (هو في إطلاق الشرع بيان مدة الحكم والتلاوة) (٣) .

ولسنا ندري كيف اعتبر هذا تعريفاً للنسخ في إطلاق الشرع ، مع أنه

(١) ص ٧ من كتابه : النسخ والمفسوخ في القرآن الكريم .

(٢) ص ٩ من المصدر السابق نفسه .

(٣) توفي الجصاص سنة ٣٧٠ هـ . وقد جاء تعريفه هذا للنسخ في كتابه أحكام القرآن : ٥٩

ج ١ ط مطبعة الأوقاف الإسلامية في دار الخلافة العلية سنة ١٣٢٥ هـ .

لا يكشف عن كنه هذه الحقيقة الشرعية ، ولا يحدد سماتها وخصائصها ! .
نعم ، يعتبر النسخ نوعاً من البيان ، ولكنه ليس كل بيان نوعاً من النسخ .
فإذا كان الجصاص يعتبر بيان مدة الحكم والتلاوة هو النسخ — فهل يستطيع
أن يصف بالنسخ حكماً أنزل من أول الأمر ومعه بيان مدة العمل به ؟ وهل
يستطيع أن يحكم بأن آية من الآيات منسوخة ، لو أنها أنزلت ومعه من القرائن
ما يشعر بأنها ستبقى مدة معينة ، ثم ترفع ولا تتلى بعد هذه المدة ؟

وإذا كنا (ونحن تستعرض أنواع البيان) نعتبر النسخ بياناً في حق الشارع
وتبدلاً بالإضافة لنا — فهل يعني هذا أن هذه هي حقيقة النسخ التي يُحدِّدُ
بها ؟ وما الأساس اللغوي لهذه الحقيقة إن نحن قبلناها (مع الجصاص) أساساً
للتعريف ؟ وما شأن هذه الواو التي تعطف التلاوة على الحكم هنا ، وهي تفيد
الاشتراك ؟ ..

لعله ، من أجل ما توهمه هذه الواو ، اضطر الجصاص أن يقول عقب هذا
التعريف كالتكملة له : (والنسخ قد يكون في التلاوة مع بقاء الحكم ، ويكون
في الحكم مع بقاء التلاوة ، دون غيره) . ولكن هل يشفع له هذا ؟ وهل
يمكن تبين الناسخ من المنسوخ ، في ظل تعريفه ؟ .

١١٧ — ومع ذلك ، فإن هذا التعريف كان نواة لتعريفات ستة طوال
خمس قرون ؛ فقد عرفه عبد القاهر البغدادى بأنه (انتهاء مدة التعمد) (١) .
ثم عرفه الإمام ابن حزم بأنه (بيان انتهاء زمان الأمر الاول فيما لا يتكرر) (٢) .
وبعد أكثر من قرنين من الزمان — عرفه شهاب الدين القرافي بأنه (بيان

(١) ورقة ٣ من الناسخ والمنسوخ في القرآن ، وهي مصورة لحسابنا عن مخطوطة بمعهد
المخطوطات القبطية في الجامعة العربية . وقد قرئ في عبد القاهر سنة ٤٢٩ هـ .
وفي كتاب أصول الدين له أيضاً ، عرفه بقوله : (ومضى النسخ عندما بيان انتهاء مدة العبادة)
وانظر ص ٢٢٦ من هذا الكتاب ، ط : مطبعة الدولة باستانبول سنة ١٣٤٦ هـ ، ١٩٥٨ م .
(٢) ص ٥٩ من الإسكام في أصول الأحكام . وقد قرئ في الإمام أبو محمد علي بن حزم الأندلسي
الطاهري سنة ٤٥٦ هـ ، وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الطاهري .

لانتهاه مدة الحكم^(١) ، والقاضي البيضاوي - وكان معاصراً للقراني - بأنه
(بيان انتهاء حكم شرعي ، متراخ عنه)^(٢) .

ثم يجيء القرن الثامن ؛ ليقدم لنا في الثلث الأول منه تعريفاً للنسخ على
الأساس نفسه ، وهذا التعريف لبرهان الدين الجعبري وفيه يقول : (المختار
- يقصد في تعريف النسخ - أنه بيان انتهاء الحكم الشرعي بدليل متأخر^(٣) .
ولا يكاد ينتهي القرن التاسع حتى نجد المرداوي يفاجمنا بتعريف للنسخ
أنبتته تلك النواة البعيدة ، ولكنه ينسبه إلى الأستاذ والقاضي أبي المعالي
وجع ، فيشعر بأنه ليس تعريفه . وهذا التعريف يقول بأن النسخ هو :
(بيان انتهاء مدة الحكم الشرعي ، مع التأخر عن زمنه)^(٤) .

١١٨ - ونقف عند هذه المجموعة المتشابهة من تعريفات النسخ ؛ لنرى
ماذا أجد عليها الزمن منذ توفي الجصاص عام ٣٧٠ هـ ، حتى توفي المرداوي
عام ٨٨٥ هـ ؟

وأول ما نلاحظه أنهم جميعاً حرصوا على تعريفه بأنه بيان انتهاء ، ولم يقل
واحد منهم إنه بيان مدة ، وذلك أن بيان المدة يشمل نوعين هما بيان نهايتها ،
وبيان انتهائها ، وثانيها فقط هو الذي يسمى نسخاً . أما الأول (بيان النهاية)

(١) توفي القراني سنة ٦٨٤ هـ ، وقد جاء تعريفه للنسخ في كتابه : تنقيح الفصول في الأصول :

ص ١٠٩ ج ٢ .

(٢) توفي القاضي البيضاوي سنة ٦٨٥ هـ (بعد القراني بعام واحد) . وقد عرف النسخ في
مختصره المسمى : منهاج الوصول الى علم الأصول ، الذي شرحه الأنوني في نهاية السؤل ، وهو
مطبوع على هامش التقرير والتحرير ، ط المطبعة الأميرية ببولاق ، سنة ١٣١٧ هـ في ثلاثة أجزاء .
وانظر تعريفه هذا في ص ٢٣ ج ٢ من هذا الكتاب له ولشارحه . ومتراخ فيه صفة لبيان .

(٣) ورقة ٤ من رسخ الأخبار في النسخ والنسخ من الأخبار ، له : مخطوطة دار الكتب
تحت رقم ١٥٣ حديث التيمورية ، وفي مكتبتني نسخة منه . وقد توفي الجعبري سنة ٧٣٧ هـ .

(٤) لمر وجه الورقة ٤٧ من كتابه : تحرير المنقول ، وتهذيب علم الأصول ، وهو مخطوطة
بدار الكتب تحت رقم ٣٠٢ : أصول الفقه . وقد نسخ لحسابي باب النسخ منه . وتوفي المرداوي
سنة ٨٨٥ هـ .

فهو مدلول الحكم المؤقت ، وهذا لا يقبل النسخ ، ولا يمكن أن يوصف ما فيه من توقيت بأنه نسخ له .

وتعريف الجصاص يشمل النوعين كما أسلفنا ، فهو 'يدخل في النسخ ما ليس منه' (١) ..

١١٩ - وثاني ما نلاحظه أن بعضهم استعمل كلمة الانتهاء ، وهم : البغدادي والقرافي ، والمرداوي ، والأستاذ ، والقاضي ، وأبو المعالي ، وجمع ، حيث قالوا : هو بيان انتهاء مدة ... وبعضهم (وهو الإمام ابن حزم) استعمل كلمة الزمان بدلاً منها ... والباقيون استغنوا عن الكلمة وما يؤدي معناها ككلمة الزمان ، فسلطوا الانتهاء على الحكم الشرعي ، اكتفاء بما تفيد كلمة الانتهاء نفسها من معنى المدة أو الزمان . وكل هذا لا بأس به ، ولا ضير فيه ..

١٢٠ - والأمر الثالث الذي نلاحظه على هذه التعريفات ، أنها تختلف في درجة تعريفها للنسخ :

فتعريف أبي محمد بن حزم ينفرد من بينها بهذا القيد (فيما لا يتكرر) ، وهو قيد في المنسوخ قصد به - فيما يبدو لنا - إخراج أحكام الصلاة والزكاة والصوم ونحوها من دائرة ما يقبل النسخ ، لأنها تتكرر ، فانتفاء زمان أداؤها مرة لا يُعتبر نسخاً . وكون النسخ إلى بدل أشعر به هذا التعريف حين وصف الحكم المنسوخ بأنه (الأمر الأول) (٢) .

(١) يقول عبد القاهر في كتابه (أصول الدين ٢٢٦ في الطبعة السابقة) : فإن ورد الأمر بالعبادة مؤقتاً فذلك بيان نهاية ، وليس بيان انتهاء . ويقول في النسخ والمنسوخ : والفرق بين النهاية والانتفاء واضح .

(٢) يقول ابن حزم عقب تعريفه : (وأما إذا علق بوقت ما ، فإذا خرج ذلك الوقت أو أدى ذلك الفعل ، سقط الأمر به - فليس هذا نسخاً ، ولو كان هذا نسخاً - لكانت الصلاة منسوخة إذا خرج وقتها ، والصيام منسوخاً إذا ورد الليل ، والوطء منسوخاً بالإحرام والحيض والنفاس ، والحج منسوخاً بانقضاء أشهره ، وهذا مما لا يقوله أحد ، فالإجماع المتيقن المقطوع به على أن هذا لا يسمى نسخاً ، يكفي عن الإطالة فيه) ٥٩ ج ٤ : الإحكام في أصول الأحكام ، له .

وتعريفات البيضاوي ، والجعبري ، والمرداوي — وتقصد الذين نسب
المرداوي التعريف إليهم — تقيّد البيان (أي بيان الانتهاء) بأنه : بطريق
شرعي متراخ عن الحكم المنسوخ ، أو : بدليل متأخر ، أو بأنه : مع التأخر
عن زمنه . وأصرحها في بيان القيد تعريف البيضاوي الذي يقول : بطريق
شرعي متراخ عنه ، وبليته تعريف الجعبري لأنه يقول : بدليل متأخر ، مع
أنه ليس كل دليل شرعياً . أما التعريف الأخير فإن القيد فيه لا يكاد يفي
بالفرض منه ؛ إذ التعبير عنه بقوله : (مع التأخر عن زمنه) لا يخرج إلا
الحكم المؤقت ، وبيان الانتهاء يخرج هذا النوع من الأحكام ؛ لأن ما فيها هو
بيان نهايتها . فلا بد أن يكون مراد أصحابه به — اشتراط نزول الناسخ بعد
المنسوخ بمدة يمكن فيها العمل بالمنسوخ ، وهذا شرط يجب ألا يخلو منه
التعريف . لكنه لا يفيد أن الناسخ هو الشارع ، وهو قيد آخر كان يجب أن
ينص عليه التعريف ؛ لأن التعريفات لا يكتفى فيها بالمفهوم .

١٣١ — ولا بد من وقفة أخرى ، عند تعريف كل من عبد القاهر
والقرافي ، وكلاهما لا يفترق عن تعريف الجصاص إلا فيما سجلناه لجميع التعريفات
السابقة ، في ملاحظتنا الأولى عليها .

أما سر هذه الوقفة ، فهو أن هذين المؤلفين — برغم الفارق الزمني بينها ،
وامتداده أكثر من قرنين ونصف القرن ^(١) — تجمع بينهما ظاهرتان تشتركان
في كل منهما :

الظاهرة الأولى هي أن كلا منهما قد عرض بالنقد لعدد من تعريفات النسخ
قبل أن يختار التعريف الذي عرّفه به ، فهو يؤثر بهذا التعريف إذن عن
دراسة وبعد موازنة ^(٢) .

(١) أسلفنا أن عبد القاهر توفي سنة ٥٤٢٩ هـ ، وأن القرافي توفي سنة ٦٨٤ هـ .

(٢) انظر الورقة ٣ من الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر . وص ١٠٨ — ١٠٩ ج ٢ من تنقيح
الفصول للقرافي .

والظاهرة الثانية أن كلا منها ينسب تعريفه المختار للنسخ إلى غيره معه ،
فعمد القاهر يقدمه بقوله : قال أصحابنا ، والقرافي يقدمه بقوله : وقال
الإمام والأستاذ وجماعة ^(١) ..

وإذا كان عبد القاهر قد ناقش ثلاثة تعريفات - غير تعريفه - ثم قال :
(وفي فساد هذه الأقوال الثلاثة دليل على صحة القول الرابع ، وهو أن النسخ
بيان انتهاء مدة التميد) ^(٢) - فقد عقب القرافي على التعريف الذي حكاه
عن الإمام والأستاذ وجماعة ، قائلا : (وهو الحق ؛ لأنه لو كان دائما في
نفس الأمر لعلمه الله تعالى دائما في نفس الأمر ، فكان يستحيل نسخه ؛ لاستحالة
انقلاب العلم جهلا . وكذلك الكلام القديم الذي هو خبر عنه) ^(٣) ..

١٢٢ - وثمة وقفة ثالثة لا بد منها ، عند تلك التعريفات الثلاثة التي
حكاها أبو عبد الله محمد بن حزم ، وأحد هذه التعريفات يمثل هذه المدرسة بعد
أن خلصت تعريفاتها مما كان يشوبها ^(٤) ، فهل صحت عنه تلك النقول لهذه
المجموعة من التعريفات ؟ وهل كان من بين العلماء قبل أن يتوفى أبو عبد الله
قريبا من عام ٣٢٠ من قال بهذا التعريف ؟ وأين إذن كان الجصاص وبين
وفاة أبي عبد الله ووفاته نصف قرن من الزمان . أو نحوه ؟
لندع التحقق من نسبة كتاب أبي عبد الله إليه ، حتى يحيط به مكان الحديث
عنه في الباب الثاني ، ولنمض الآن فيما كنا فيه من تتبع لمسند المدرسة في
تعريفها للنسخ .

١٢٣ - ولنسأل أنفسنا : هل نستطيع أن نضم إلى هذه المجموعة من
التعريفات - تعريف إمام الحرمين الجويني ؟ ^(٥) .

(١) انظر المصدرين السابقين .

(٢) ورقة ٣ من النسخ والنسوخ له ، النسخة نفسها .

(٣) ص ، ١٠٩ ج ٢ من تنقيح النصول ، للترافى .

(٤) انظر فيما سبق : ف ١١٣ ومرجمها .

(٥) توفي سنة ٤٧٨ هـ . وقد جاء تعريفه للنسخ في كتابه « البرهان في أصول الفقه » =

إنه يعرف النسخ فيقول :

(هو) ١ - ظ الدال على ظهور انتفاء شرط دوام الحكم الأول^(١) ، وبدمي أن اللفظ الدال - كما قيد دلالاته - هو بيان لانتفاء الحكم الأول ، وإن لم يكن هو كل أنواع البيان . ولكن ، ألم يقل القرافي في تعريفه إنه (بيان لانتفاء الحكم الأول) ؟ فلنأخذ على القرافي إذن ما نأخذه هنا على الجويني : أن تعريفه لا يشمل النسخ بفعل الرسول^(٢) . ولنختص الجويني - فيما نأخذه على تعريفه - بما اختص به هذا التعريف : أنه عقده ، بحيث لا موسوغ للتقديم ، بتلك السلسلة من الإضافات التي قدّم فيها عبارته ..

أما عرض هذا التعريف على ميزان النقد - فله مكانه بعد عرض جميع التعريفات ، حيث نعقد بينها جميعاً موازنة نرجو أن تنتهي منها إلى اختيار أصلها ، وأكثرها وفاء بفكرته ، وتحريراً لحقيقته ، إن شاء الله تعالى .

١٢٤ - ونعود إلى متابعة التطور الذي عرنا تعريف النسخ ، فنجد القاضي الباقلاني^(٣) يتجه به اتجاهاً آخر - حين يقول :

(هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً ، مع تراخيه عنه)^(٤) . وبهذا يتزعم مدرسة في تعريف

= وهي نسخة مصورة بدار الكتب تحت رقم ٧١٤ أصول الفقه ، وقد نسخ لمسابنا منها « كتاب النسخ » وهو يشغل الورقات : ٣٩٠ - ٣٩٨ .

(١) ورقة ٣٩٢ من الصدر السابق .

(٢) أما الإجماع فلا يمتحن به عليها ؛ لأنها لا يريان النسخ به ، وانظر كتاب النسخ في البرهان الجويني ، وباب النسخ في التفتيح للقرافي .

(٣) هو القاضي أبو بكر الباقلاني صاحب إعجاز القرآن ، وهو مؤلف في علم الأصول ، عدّت له الكتب التي ترجمت حياته ستة كتب في أصول الفقه بين مطول ومختصر ، ولم نأثر له مع الأسف على واحد منها . وقد توفي عام ٤٠٣ هـ .

(٤) نسب هذا التعريف إلى الباقلاني - كأول قائل له - معظم الذين كتبوا في الأمور كالمنازعة في الاعتبار ، وقرر أنه أطبق المتأخرون عليه . والأصدي في الإسكمان وناقشه ثم تفحصه والقرافي في تنقيح الفصول ، وشرحه ، وتقدمه ، ثم عدل عنه . والمرداوي في تحرير المنقول ونسبها الباقلاني إلى الغزالي وابن عقيل . أما الغزالي فأورده بنسخه في المستقصى تعريفاً للنسخ دون =

النسخ ، من أظهر الذين تابعوه فيها: الفزالي ، وابن عقيل ، والحازمي في القرن السادس^(١) . والرازي ، والآمدي في القرن السابع^(٢) . بل نجد الحازمي يقرر أنه قد أطبق عليه المتأخرون^(٣) ، ونجد المرداوي ينسبه - خطأ - إلى المعتزلة أيضاً !^(٤) ..

١٢٥ - ولا بد لنا من تتبع ما دخل هذا التعريف - بعد الباقلائي - من تنقيح ؛ لنقف على الصورة التي انتهى إليها ..
وينحصر هذا التنقيح في الرازي والآمدي كما يبدو لنا ، إذ تقبّلت كل من الفزالي وابن عقيل والحازمي^(٥) كما هو ..

ومن عجب أن يلتقي التعريف كما نقحه الرازي مع تعريف المعتزلة ، في أنه تعريف للناسخ وليس تعريفاً للنسخ ، وإن اختلفت العبارة التي قدمت المعتزلة بها تعريفها عن عبارة الرازي في تعريفه ..

إنه يقول : (اعلم أن الناسخ في اصطلاح العلماء عبارة عن طريق شرعي يدل على أن الحكم الذي كان ثابتاً بطريق شرعي لا يوجد بعد ذلك ، مع

= أن ينسب إلى القاضي ، ثم حكموا الاعتراضات عليه وردها ، وكذلك فعل ابن الحاحب في شرحه المختصره ، فقد نسب إلى الفزالي . وأما الجويني ففسب إلى القاضي تعريفاً آخر حيث قال : « وقال القاضي أبو بكر بن الطيب : النسخ رفع الحكم بعد ثبوته » ثم ناقشه ووصف ما ذكره بأنه تشغيب غير مستند إلى مأخذ من القطع ... وقد ذكرنا مراجع بعض هؤلاء ، وسنذكر سائرهما إن شاء الله ، في الهوامش التالية .

(١) توفي الفزالي سنة ٥٥٥ هـ ، وابن عقيل سنة ٥١٥ هـ ، والحازمي سنة ٥٨٤ هـ .

(٢) توفي الرازي سنة ٦٠٦ هـ ، والآمدي سنة ٦٣١ هـ .

(٣) انظر ص ٦ من الاعتبار في الناسخ والنسخ من الآثار ، له . وهو مطبوع بجيدر آباد الدكن ، في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية سنة ١٣١٩ هـ .

(٤) وجه الورقة ٤٧ من مخطوطته : تحرير المنقول ، وقد عرفنا بها فيما سبق .

(٥) انظر ص ١٠٧ - ١٠٨ من المستقصى ، ط المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ ، وهي النسخة المطبوع بنسخها فواتح الرحموت ، ثم انظر ص ٦ من الاعتبار للحازمي ، أما ابن عقيل فلم نطفر - بعد البحث - مرجع من تأليفه ، وقد أسلفنا أن المرداوي هو الذي نسب هذا التعريف إليه ، وحكاها عنه بعبارة القاضي كما نقلها الفزالي .

تراخيه عنه ، على وجه لولاه لكان ثابتاً (١١) .

أما المعتزلة فتقول : (الناسخ هو قول صادر عن الله تعالى أو عن رسوله ، أو فعل منقول عن رسوله يفيد إزالة مثل الحكم الثابت ، بنص صادر عن الله تعالى ، أو نص أو فعل منقول عن رسوله ، مع تراخيه عنه ، على وجه لولاه لكان ثابتاً) (١٢) .

١٢٦ - كذلك يبدو عجيباً أن يقدم الأمدي هذا التعريف بعد تنقيحه في قوله :

(النسخ عبارة عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق) ، مع أنه قد (١٣) بين أن الناسخ يطلق على الله تعالى ، وعلى الآية حين تنسخ غيرها من الآيات ، وكذلك على كل طريق يُعرف به نسخ الحكم : من خبر الرسول ، وفعله ، وتقريره ، وإجماع الأمة . وعلى الحكم المتأخر في النزول إذا نسخ به حكم آخر . وعلى المعتقد لنسخ الحكم . فكيف اختار تعريفه هذا وهو يحد النسخ ، مع أنه - في حقيقته - تعريف للناسخ؟ .

١٢٧ - حقيقة حكى الإجماع على أن إطلاق اسم الناسخ على الحكم الثاني وعلى المعتقد للنسخ - مجاز . ثم حصر الخلاف بيننا وبين المعتزلة في أنه حقيقة في الله تعالى عندنا ، وفي الطريق المعروف لارتفاع الحكم عندهم ، لكنه قرر أن حاصل النزاع في ذلك آيل إلى اللفظ ..

(١) نسب تعريف الناسخ هذا إلى الإمام الرازي شهاب الدين القرافي ، في تنقيح الفصول ١٠٨ ج ٢ . أما تعريف النسخ عند الرازي فهو كما ذكره في المحصول له : « النسخ عبارة عن الخطاب البين لمدة حكم الخطاب الأول ، مع ثبوت الأول قطعاً ، وتراخيه عنه » ثم قال : (وهذا أولى عندنا ؛ لأنه أليق بكلام الفقهاء ، ونحن التزمنا في هذا الكتاب تقرير كلام الفقهاء) وانظر ورقة ٥٢ من النسخة المصورة لحايتنا عن المكتبة الألمانية بباريس : مخطوطة رقم ٧٩٠ هناك ، وهي ضمن مكتبتنا .

(٢) حكى هذا التعريف عن المعتزلة الأمدي في الإحكام : ١٥٦ ج ٣ .

(٣) المصدر السابق : ١٥٥ - ١٥٦ ج ٣ .

فأي مسوخ إذن لقوله في تصوير مذهبنا - نحن أهل السنة - في الناسخ :
 (وأما نحن فمعتقدنا أن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ، وأن خطابه الدال
 على ارتفاع الحكم هو النسخ ، وإن سمي ناسخاً فيجاز) (١) .
 وهل يلزم من كون الناسخ هو الله تعالى أن يكون النسخ هو الخطاب ؟
 ثم ... ما المنسوخ في هذه الحالة ؟

إن المقول هو مقابلة الناسخ بالمنسوخ ، فإذا كان الناسخ هو الله ، والنسخ
 هو خطابه الثاني ، فهل المنسوخ عنده هو الخطاب الأول ؟ وماذا يسمى أثر
 النسخ حينئذ ؟

وإذا اعتبرنا النسخ هو الخطاب - كما بقرر هو في إصرار - فما معنى
 المنع من استمرار حكم الخطاب الشرعي السابق ، وهو وصف أصيل للخطاب
 في تعريفه ؟

١٢٨ - لكننا لا نريد أن نتمرسل في مناقشته ، قبل أن نفرغ من
 متابعة التطور الذي عرا مدلول النسخ حتى نهايته .. فلو تجلّ إذن مناقشتنا
 لهذه المدرسة كلها فيما عرفت به النسخ إلى حين ، ولتعد إلى ما عسى أن
 يكون من مدارس أخرى ، في بيان مدلول النسخ شرعاً ..

ولا بد من وقفة قصيرة ، قبل أن ننتهي إلى المدرسة الأخيرة من هذه
 المدارس ؛ لنعرض تعريفين نعتقد أن كلا منهما يبدو أشبه بمدرسة وحيدة ؛
 فإن أحداً لم يتابع صاحبه فيه إلا شارح كتابه ..

وأول هذين التعريفين هو تعريف صدر التريسة ، وهو : (أن يريد دليل
 شرعي مقراضاً عن دليل شرعي ، مقتضياً خلافاً حكمه) (٢) . وقد شرح
 كتابه الإمام سعد الدين التفتازاني ، فوافقه عليه ، لكنه ذكر بعد شرحه له
 عدة حقائق لها قيمتها العلمية ، ونحسب أننا سنحتاج إلى هذه الحقائق في

(١) المصدر السابق : ١٥٦ ج ٣ .

(٢) ص ٣٠٥ ج ٢ من التوضيح على التتقيج ، وكلاماً له . وقد توفي عام ٧٤٧ هـ .

أثناء مناقشتنا لبعض التعريفات الأخرى (١) ..

والتعريف الثاني هو للكالم بن الهمام في التحرير ، وهو : (رفع تملق مطلق بحكم شرعي ابتداء) (٢) ، وقد تابعه عليه شارح كتابه : ابن أمير الحاج ، واستحسن أن يوصف الحكم بالتراخي ، ثم قرر أنه لا يخرج المحص المنفصل المتأخر ، وشفع هذا بأنه لا يعيبه ؛ لأن هذا النوع من التخصيص نسخ في مذهب ابن الهمام (٣) .

١٢٩ - ونعتقد أنه قد آن الأوان لمرض تعريفات المدرسة الأخيرة ، فما هذه التعريفات ؟ وما الأساس الذي تقوم عليه ؟ ومتى بدأت ؟ ..

١٣٠ - إننا نعتقد أننا لا نعلم الواقع التاريخي ولا كفتات عليه ، حين نقرر أن واضع الأساس لهذه المدرسة هو الإمام الشافعي ، وإن كان لم يعرف النسخ على طريقة الأصوليين كما أسلفنا .

ذلك أن الأساس الذي يقوم عليه تعريف هذه المدرسة للنسخ - بجميع العبارات التي صور فيها - هو رفع حكم شرعي بحكم شرعي متأخر عنه في النزول ، وقد أسلفنا أن هذا المدلول يفهم بوضوح من أمثلة الشافعي التي ساقها للنسخ : من الكتاب ، ومن السنة . ثم هو - كما رأينا - يكاد يصرح به في العبارتين اللتين نقلناهما عنه (٤) ؛ إذ يفسر النسخ بالتارك ، ويحتم أن يكون إلى بدل .

١٣١ - ونستطيع أن نعتبر الطبري هو الشخص الثاني - بعد الشافعي -

(١) الصفحة نفسها من التلويح السعد ، والصفحة التالية لها . وقد توفي السعد عام ٧٩١ هـ .
(٢) ص ٤١ ج ٣ من التحرير للكالم بن الهمام ، بشرح ابن أمير الحاج المسمى التقرير والتحرير . وقد عرفنا على الترتيب عام ٨٦١ هـ ، وعام ٨٧٩ هـ .
(٣) المصدر نفسه . وقد أرفع الرفع على التعلق لا على نفس الحكم ؛ ليتخلص من الاعتراض بأن الحكم لا يرفع . وأضاف إلى مطلق ليخرج المقيد بتأيد أو نأقبت ، إذ لا ينسخ كلامه . ووصف الحكم بالشرعي ليخرج ما عداه من أحكام . وقد الرفع بكونه بحكم شرعي ابتداء ليخرج المرفوع بعارض كالقوت والجنون .
(٤) انظر الفقرة ١٠٤ في هذا الكتاب ومرجعها هناك .

في هذه المدرسة ، إذا نحن تأملنا تجديده للناسخ والمنسوخ ، في الكلمة التي نقلناها عنه . بل نحن لا نملك إلا أن نعتبره هذا الشخص ؛ لأن كلمته صريحة في الاتجاه نفسه ^(١) ..

أما الشخص الثالث في هذه المدرسة فهو ابن هلال ، لكنه يفتقر عن الشافعي والطبري بأنه قد عرّف النسخ . ويبدو أنه لم يكن بد من أن يعرفه وهو يدرس الناسخ والمنسوخ في القرآن ، في كتابه الذي سماه (الإيجاز)؛ فقد عاش في القرنين الخامس والسادس ^(٢) ، بعد أن تحدت المصطلحات العلمية ، وقطع المؤلفون شوطاً بعيداً في تعريفها .

ومع ذلك فقد جاء تعريفه مضطرباً تبدو فيه محاولة الجمع بين أكثر من اتجاه ، لكنها محاولة لم يصادفها التوفيق . وهذا التعريف يقول : (هو إزالة حكم المنسوخ كله ببدل من حكم آخر ، أو بغير بدل . فهو بيان انقضاء الزمن الذي انتهى به العمل بذلك الفرض الأول) ^(٣) . ومع أنه يجمع بين اتجاهين في تعريف للنسخ — كما هو واضح — فإن صاحبه لا يكاد يبدأ كلامه عن الفرق بين النسخ والبداء في الفصل الذي عقده لذلك ، حتى يعرفه تعريفاً ثانياً يتابع فيه أبا جعفر النحاس ، في اتجاه يتميز عن كل من الاتجاهين اللذين تضمنتهما تعريفه الأول . ^(٤) .

(١) انظر نص كلمته في الفقرة ١١٤ من هذا البحث ، ومرجعها هناك .

(٢) توفي ابن هلال عام ٥٢٠ هـ . وكتابه « الإيجاز » منه نسخة بمكتبتنا ، منسوخة لحسابنا من مخطوطة دار الكتب رقم ١٠٨٥ تفسير ، وقد راجعناها على مخطوطة أخرى بالدار تحت رقم ٨٤٤ تفسير . وسنعرف ابن هلال وكتابه في الباب الثاني إن شاء الله .

(٣) ورقة / ٤٠ من المخطوطة / ١٠٨٥ تفسير دار الكتب ، وقد ذكره بمناسبة الفرق بين النسخ والتخصيص والاستثناء . و « من حكم » فيه بيان لقوله قبلها : « يبدل » .

(٤) ذلك حيث يقول : (النسخ هو تحوّل المبدأ من شيء قد كان محلاً إلى محرم أو محرماً إلى حلال ، أو مباحاً إلى محظور ، أو محظوراً إلى مباح ، أو من خفيف إلى ثقیل ، أو من ثقیل إلى خفيف ، وكل ذلك لما يعلم الله تعالى بما فيه من المصلحة لمبادءه) ورقة ٤٤ - ٤٥ . وارجع الى ما قاله أبو جعفر النحاس في تعريف النسخ « ف : ١١٦ - ١١٧ في هذا الكتاب » .

١٣٣ - وأما الشخص الرابع فهو ابن الجوزي ^(١) . وقد كان واضحاً في تعريفه للنسخ حين قال :

(هو : رفع الحكم الذي ثبت تكليفه للعباد ، إما بإسقاطه إلى غير بدل ، أو إلى بدل) ^(٢) .

١٣٣ - ثم كان الشخص الخامس هو ابن الحاجب ، فقد قال في تعريف النسخ : (وفي الاصطلاح : رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر) . فيخرج المباح بحكم الأصل ، فإن رفعه بدليل شرعي ليس بنسخ . ويخرج الرفع بالموت والنوم والغفلة والجنون ؛ لأن هذه العوارض ليست بدليل شرعي . ويخرج نحو " صل " إلى آخر الشهر ؛ لأن الرفع ليس بمتأخر . قال : ونعني بالحكم ما يحصل على المكلف بعد أن لم يكن ؛ فإن الوجوب المشروط بالعقل لم يكن عند انتفائه قطعاً ، فلا يرد (الحكم قديم فلا يرتفع) لأننا لم ننه . ثم إننا نعلم قطعاً أنه إذا ثبت تحريم شيء بعد وجوبه فقد انتفى الوجوب ؛ وهذا هو الذي نمنيه بالرفع . وإذا تصورنا الحكم والرفع كذلك - كان إمكان رفعه ضرورياً ، وكذا تأخره ^(٣) .

١٣٤ - والشخص السادس هو الشاطبي ؛ فقد عبر عنه في كلامه الذي نقلناه هنا بما يُعتَبَرُ تعريفاً له عنده ، حين قال وهو يصور مفهوم النسخ عند الصحابة والتابعين : (... فقد كانوا يطلقون على تقييد المطلق نسخاً ، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً ، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً ،

(١) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المتوفي سنة ٥٩٧ هـ . وسنعرّف به ويكتابه في الباب الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله .

(٢) ورقة ٦ من نسخة المصورة عن ميكرو فيلم مخطوطة بمكتبة مدينة برقم ١٨٢ « ١ » باسم نواسخ القرآن . وتبدأ المخطوطة في الميكرو فيلم من رقم ٩١٥ . وعدد أوراقها ١٥١ ورقة والميكرو فيلم ضمن مكتبة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

(٣) انظر ص ٣٢٤ - ٣٢٦ من شرح القضاة عضد الملة والدين على مختصر المنتهى لابن الحاجب ، ط - حسن حلمي الريزوي سنة ١٣٠٧ هـ . وقد توفي ابن الحاجب سنة ٦٤٦ هـ ، وتوفي عضد الملة والدين الإيجي سنة ٧٥٦ هـ .

كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً^(١) .
 وواضح أنه يريد بالفقرة الأخيرة النسخ في مصطلح المتأخرين من الأصوليين ،
 بدليل أنه لم يعطفه على الأنواع التي قبله ، وإنما خصه بهذا التعبير (كما يطلقون) ،
 مما يشعر أنه هو النسخ عنده ، ونعني به : رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي
 متأخر .

١٣٥ - وقد كان الشخص السابع في هذه المدرسة هو المرداوي ، فقد
 بدأ تعريفه للنسخ بقوله : (... وشرعاً : رفع حكم شرعي متأخر) ثم بدأ يعرض
 ما جدد على هذا التعريف من قيود وتطور بقوله : (زاد أبو الخطاب : رفع مثل
 الحكم ... ابن حندان : منع استمرار حكم خطاب شرعي بخطاب شرعي
 متأخر ... القاضي : إخراج ما لم يرد باللفظ العام في الأزمان ، مع تراخيه) .
 وقد أسلفنا حكايته لتعريف الباقلاني وابن عُقَيْل والغزالي (هكذا
 رتبهم) ، وحكايته لتعريف الأستاذ والقاضي أيضاً (يعني الباقلاني) وأبي المعالي
 وجمع ، ونسبته تعريف هؤلاء - مع فارق يسير - إلى المقابلة ، مع أنه
 تعريف النسخ عندهم^(٢) .

أما هذا التعريف الذي حكيناه عنه هنا ، والذي يعتبر بمقتضاه من هذه
 المدرسة الأصولية - فهو التعريف الذي ارقضاه ، بدليل أنه بدأ به ولم ينسبه
 إلى أحد . وبدليل أن شارحه الفتوحى قد حكى بعد شرحه له أنه قول
 الأكثر كما سنرى في الفقرة التالية ..

١٣٦ - وفي النصف الثاني من القرن العاشر ، يعرف الفتوحى النسخ
 فيقول : (والنسخ شرعاً : رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر) ثم قال :
 (ذكر معنى ذلك ابن الحاجب وغيره ، وهو قول الأكثر) ..^(٣) ولم نعتبره

(١) ص ٧٥ ج ٣ من الموافقات له . وانظر فيما سبق ما نقلناه عنه . في تصديره مفهوم
 النسخ عند الصحابة والتابعين ، وفيما ساق عليه من أمثلة : ف ٩٤ - ١٠١ .

(٢) ذكر المرداوي هذا كله في تحرير المنقول ، وجه الورقة ٢٧ من المخطوطة رقم ٣٠٢
 أصول الفقه ، بدار الكتب .

(٣) توفي الفتوحى عام ٩٧٩ هـ ، وشرحه لتحرير المنقول هو المسمى بشرح الكركب =

الشخص الثامن في هذه المدرسة؛ لأنه في هذا التعريف تابع لشيخه المرادوي،
إذ ذكره في شرحه على كتابه .

١٣٧ - وهنا تحسب أننا بهذا العرض السريع للمدارس الأصولية في
تعريف النسخ - قد بيننا جميع الاتجاهات في تعريفه ، أو أهمها على الأقل .
إذ كانت الإحاطة المستوعبة لكل ما قيل في تعريفه لم 'تنبأ' وسائلها لنا ..
وقد كنا حذرين أن نبدأ الآن مناقشة هذه المدارس ، لولا أن ظاهرة
استرعت انتباهنا ، فرأينا أن نسجلها قبل أن نشغل عنها بالمناقشة ..
وهذه الظاهرة هي أن بعض المؤلفين في الأصول ، وفي النسخ والمنسوخ -
ومن بينهم أئمة ذوو مكانة - لم يعنوا في كتبهم بتحديد النسخ على طريقة
الأصوليين ؛ اعتماداً منهم - فيما نرجحه - على وضوح مدلوله الشرعي ، وضوحاً
لا يحتاج معه إلى التعريف ..

ومن بين هؤلاء الإمام المفسر الضرير هبة الله بن سلامة في كتابه : النسخ
والمنسوخ في القرآن ، فإنه اقتصر على تقرير أن معنى النسخ لغة الرفع والإزالة ،
ثم قال : (وجاء الشرع بما تعرف العرب ؛ إذ كان النسخ يرفع حكم المنسوخ)^(١) .
ومن بينهم إمامان جليلان في فقه أبي حنيفة ، مؤلفان في أصول مذهبه ،
وهما فخر الإسلام البزدوي ، وشمس الأئمة السرخسي ، مع أن كليهما لم يتوف
إلا في أواخر القرن الخامس ، ومع أن جميع المدارس الأصولية التي تحدثنا
عنها كانت قد تناولت النسخ بالتعريف حينذاك^(٢) ..

= المنبر ، وقد طبعت مطبعة السنة المحمدية عام ١٣٧٢ هـ ١٩٥٣ م بتحقيق المرحوم الشيخ محمد
حامد الفقي . وتجدر كلمة هذا في ص ٢٥٤ منه .

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن له ، ورقة ٩١ من النسخة المخطوطة ضمن مجموعة رقم ٧٦
بمجمع . وهي تبدأ في هذه المجموعة بورقة ٩٠ ، وقد كتبت هناك خطأ باسم النسخ والمنسوخ
في الحديث .

(٢) انظر باب النسخ في أصول البزدوي ص ١٥٤ وما بعدها ج ٣ ، وباب النسخ في أصول
السرخسي : ص ٥٣ وما بعدها ج ٢ من النسخة المطبوعة . مطبعة دار الكتاب العربي بمصر =

١٣٨ - والآن فلننشد إلى المدارس الأصولية في تعريف النسخ ؛
لنناقش تعريفاتها واحداً واحداً ، ونتعرف على البيانات التي تكونت فيها ،
فلعل وراء كل تعريف بيئة* أملت ، أو ساعدت على نشأته وحددت اتجاهه ..
ومن أجل أن تكون هذه المناقشة بناءة - نحب أن نقرر بين يديها عدة
حقائق :

الحقيقة الأولى : أن الخطاب يسمى نسخاً ، من باب التجوز عندما ومن
باب الحقيقة عند المتأخرين ، ولا يسمى نسخاً لا حقيقة ولا مجازاً . وإذا كان
الأمدي قد اعتبره حقيقة في الدلالة على النسخ ، مجازاً في الدلالة على النسخ -
فإن هذا يناقض وصفه للخطاب بأنه دال على ارتفاع الحكم . وإلا فكيف
يكون هو النسخ وهو الدال عليه (١) ؟

والحقيقة الثانية : أننا حين نعرف النسخ إنما نقصد النسخ الذي هو فعل
الشارع ، وفعل الشارع (حين نسخ) هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي
متأخر . وقد أجاب الإمام سعد الدين التفتازاني عما اعترض به عليه : (من
أن ما ثبت في الماضي لا يتصور بطلانه لتحقيقه قطعاً . وما في المستقبل لم
يثبت بعد فكيف يبطل ؟ . وما في الحاضر لا يرفع ؛ لأن إعدام الشيء حال
وجوده محال) ، وجواب السعد ينفي ذلك كله ، إذ يقول : (ليس المراد
بالرفع البطلان ، بل زوال ما يُظن من التعلق بالمستقبل ، بمعنى أنه لولا النسخ
لكان في عقولنا ظن التعلق في المستقبل ، فبالنسخ زال ذلك التعلق المظنون) (٢) .

والحقيقة الثالثة : أن أول مدلول للنسخ - حتى قبل عصر التأليف - كان
هو الرفع ؛ فقد عبر القرآن الكريم عن هذا المدلول في آية البقرة . وقرر أنه

= سنة ١٣٧٢ هـ ، بتحقيق أبو الوفاء الأصفهاني . وقد توفي البزدي عام ٤٨٣ هـ ، وتوفي
السرخسي عام ٤٩٠ هـ في أصح الروايات .
(١) انظر ما سبق ، في الفقرة ١٢٧ .
(٢) انظر ص ٢٠٦ ج ٢ من التلويح على التوضيح .

لا يمكن أن يكون هو الخطاب حين أوقع فعله على (آية) في هذه الآية ، ثم أوقع مرادفه وهو التبديل على آية سورة النحل ^(١) . وفهمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرره في المثال الذي نقلناه من البخاري في آيتي الأنفال (يأيا النبي حرض المؤمنين على القتال .. الآن خفف الله عنكم) ^(٢) . وفهمه الصحابة حين عبروا به فيما صحت روايته عنهم ، وإن كانوا قد توسموا في مدلوله ، فجعلوا المرفوع هو العموم في التخصيص والاستثناء ، والإطلاق في التقييد ، والإيهام والإجمال في المفسر ، والحكم كله في النسخ كما حدده جمهور الأصوليين . ثم فهمه الإمام الشافعي فيما ساق من أمثله وأدلت في رسالته . وكان الطبري واضحاً في التعبير عنه عندما حد الناسخ بأنه هو الثاني للحكم كله ، والمنسوخ بأنه هو المنفي كله .

١٣٩ - ومع ذلك ، نجد من الأصوليين من يعرفه بأنه بيان انتهاء مدة التعبد ، مع التراخي ، ومن يعرفه بأنه الخطاب التال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم . ومن يعرفه بأنه اللفظ الدال على ظهور انتفاء شرط دوام الحكم الأول . ومن يعرفه فيقول : هو أن يرد دليل شرعي متraxياً عن دليل شرعي مقتضياً خلاف حكمه . ومن يذهب في تعريفه إلى أنه رفع تعلق مطلق بحكم شرعي ابتداءً . ومن يضطرب فيحاول الجمع بين عدة اتجاهات في تعريفه . ومن يستوحي القرآن والسنة وكلام المتقدمين فيعرفه بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر .

١٤٠ - وقد وازننا (ونحن نعرض تعريفات المدرسة القائلة بالبيان) بين العبارات التي عرف بها النسخ على أساس منها ، وهي تمتد من الجصاص إلى المرادوي ، وتشمل عدداً من العلماء من بينهم عبد القاهر ، والإمام ابن حزم ،

(١) تجد هذه الآيات في الفقرة ٨٤ من هذا الكتاب .

(٢) انظر الفقرات ١٠٣ - ١٠٦ في هذا الكتاب .

والقرافي ، والبيضاوي ، والأستاذ والقاضي وأبو المصالي وجمع كما حكى
المرداوي ، فأثبتنا أن أدقها هو تعريف الإمام ابن حزم ، وتعريف القاضي
البيضاوي . لكننا نتساءل هنا عن النسخ كما يريده الشارع : أهو انتهاء زمان
الحكم الأول أم هو بيان ذلك ؟

إن الذي نفهمه أن النسخ هو الانتهاء . ومن ثم نرى أن هذه المدرسة قد
عرفت ما يقتضيه النسخ ، ولم تعرف النسخ الذي هو فعل الشارع ، والذي
نعنى في هذا الكتاب ببعثه .

١٤٩ - على أنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن أبا بكر الجصاص - واضع
الأساس لهذه المدرسة - قد تنقل بين الأهواز ونيسابور وبغداد ، وأمضى
حياته كلها في هذه المنطقة التي يكثر فيها اليهود ^(١) ، وأنه قد عرف النسخ
هذا التعريف في كتابه (أحكام القرآن) كما قررنا ونحن نبين مصدره ، وأنه
فوق هذا وذاك من فقهاء المذهب الحنفي ، وهو المذهب الذي يعتبر النسخ نوعاً
من البيان هو بيان التبديل .. فمن أجل هذا كله - فيما يبدو لنا - كانت
تعريفه للنسخ بأنه بيان مدة الحكم والتلاوة؛ ليقرر من أول الأمر أنه بيان ،
وليس بدءاً كما يقول اليهود . وليوفق بينه وبين تفسيره لمادته في قوله تعالى :
(ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) ؛ فقد ورد تعريفه هذا
للسنخ في سياق تفسيرهما . وأخيراً ؛ ليكون على وفاق مع شيوخ مذهبه
الحنفي ، في تصويرهم النسخ على أنه بيان ، وإن خصّوه باسم التبديل ، وعرفه
هو بأنه بيان مدة الحكم والتلاوة ..

أما الذين تابعوا الجصاص في هذا التعريف بعد تنقيحه إلى : بيان
انتهاء مدة التعبد - فلم يلتفتوا فيما نمتد إلى البيئة التي نشأ فيها التعريف ،

(١) ارجع إلى حضارة الإسلام في القرن الرابع الهجري لجون آدمز ، ترجمة الأستاذ محمد
عبد الهادي أبو ريدة : الفصل الرابع في اليهود والنصارى ، ص ٥٥ وما بعدها في الجزء الأول ،
طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٠ هـ .

والبواعث التي أملت. ولعلمهم من هنا عنوا بتنقيحها ولم ينقصوه من أساسه ،
ثم كان من بينهم بعض الشافعية كإمام الحرمين الجويني والقاضي البيضاوي ،
وبعض المالكية كالقرافي ..

١٤٢ - وننتقل إلى المدرسة الشافعية - وهي التي تعرف بالنسخ بالخطاب -
فترى أنها تبدأ بالقاضي أبي بكر الباقلاني ، في النصف الثاني من القرن الرابع
وأوائل القرن الخامس ، ثم تمتد إلى ما بعد الأمدي المتوفي في الثلث الأول من
القرن السابع . وتشمل الإمام الغزالي ، والفقيه الحنبلي ابن عقيل ، والحافظ
أبا بكر الحازمي ، وسيف الدين الأمدي . قالوا : والفخر الرازي - هو
أيضاً - من رجالها .

ونبدأ حديثنا عن هذه المدرسة هنا بتقرير أن الرازي ليس من بين الذين
ذهبوا لمذهبها في تعريف النسخ ، إذ يرى أن (الخطاب الدال على ارتفاع
الحكم الثابت بالخطاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً ، مع تراخيه عنه)
- ليس تعريفاً للنسخ ، ولكنه تعريف للناسخ ، بشرط أن يستبدل بكلمة
الخطاب فيه هذا التعبير (طريق شرعي) ، ليؤدي ما قصر الخطاب عن
أدائه . أما النسخ - عنده - (فهو الخطاب المبين لمدة حكم الخطاب الأول ،
مع ثبوت الأول قطعاً ، وتراخيه عنه) . وسنناقش هذا التعريف بعد أن
نتقد المدرسة ، ونبطل الأساس الذي بنت عليه تعريفها للنسخ ..

١٤٣ - وأول ما نأخذه على تعريفها للنسخ بالخطاب - أن الخطاب
يمكن أن يتجاوز فيه فيسمى نسخاً ، ولكنه لا يمكن أن يسمى نسخاً . وإلا
فماذا يسمى رفع الحكم المنسوخ ؟ وكيف يتصور على تعريفهم أن يقول الله
عز وجل ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ ،
وأن يقول : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ - ﴾
فقالوا إنمّا أنتَ مُفْتَرٍ ﴿ ، فيوقع النسخ على الآية ، ويوقع مرادفه وهو
التبديل عليها ؟ .

والمعجب أن يورد الأمدي هذا المأخذ ، وأن يبين المعاني التي تدل عليها

كلمة الناسخ حقيقة ومجازاً، وأن يقرر أن الناسخ حقيقة هو الله، أما الخطاب، والآية، وخبر الرسول وفعله وتقريره، وإجماع الأمة، من كل طريق يعرف به نسخ الحكم - فكل ذلك مجاز .. ثم لا يعدل بعد كل هذا عن التعريف من حيث هو الخطاب، وإن نقّحه وغيّر بعض ألفاظه ...!

١٤٤ - والأمر الثاني الذي نأخذه على هذا التعريف أنه ليس جامعاً لكل أنواع النسخ؛ فإن النسخ كما يكون بالخطاب يكون بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم، وتقريره، ويمكن بإجماع الأمة - كما يقول الآمدي - واعتبار الخطاب هو النسخ دون غيره مما ذكرنا قصور في التعريف، يخرج من المعرف بعض ما يشمله. وهذا عيب في التعريف في نظر المناطقة، لكن هذه المدرسة وقعت فيه، على الرغم من أن لجميع علمائها - فيما نرى - باعاً واسعاً في الجدل، والمنطق، والفلسفة ..

١٤٥ - وقد أسلفنا أن الرازي شدّ عن هذه المدرسة، حين قرر أن الخطاب هو الناسخ وليس نسخاً .. لكنه حين عرّف النسخ بطريقته وقع فيما فرّ منه، عرّفه بالخطاب .. ووصّفه الخطاب بأنه (المبين لمدة حكم الخطاب الأول، مع ثبوت الأول قطعاً، وتراخيه عنه) لا يخرج به من نطاق هذه المدرسة، وإن جمع هو به بين تعريفها وتعريف مدرسة البيان .. ونعتقد أنه من الميسور بعد هذا نقض تعريفه، فإنه يرد عليه ما ورد على تعريف مدرسة البيان، وتعريف مدرسة الخطاب كليتها. وقد رأينا كيف بطل كل منها على حدة، فبطلان تعريفه الجامع بينهما أولى !.

١٤٦ - وبعد، فقد نقدنا تعريف هذه المدرسة دون أن نربطه بالبيئة التي ظهر فيها لأول مرة، وبالإمام الذي كان أول من قال به، وبالغاية التي نعتقد أنه وجد ليحققها .. فلننظر في هذا كله، عسى أن ينتهي بنا النظر إلى جديد يتكفل هو وحده بإبطاله ..

١٤٧ - ولعلنا ما زلنا نذكر أن إمام هذه المدرسة هو القاضي أبو بكر الباقلاني ، وقد عاش هذا الإمام معظم عمره في القرن الرابع الهجري ، لأنه توفي سنة ٤٠٣ . ومع أنه بصري المولد والأسرة والنشأة الأولى - فقد ارتحل الى بغداد ، وتعلم وعلم فيها ، ثم كانت له في أحد مساجدها حلقة عظيمة . وما زال شأنه يعظم ، حتى إذا عاد إلى البصرة كان - على شبابه - أحد اثنين في مكانته العلمية ، أما الثاني فهو شيخه أبو الحسن الباهلي ، وهو ابن مجاهد كما تذكر بعض الروايات .

وقد كان الباقلاني من متكلمي الأشاعرة ، ومن رؤساء المذهب المالكي في الفقه . يجمع المؤرخون على علو كعبه في علم الكلام والنظر ، فهو عندهم : (أعرف الناس به) ، و (فارس) ميدانه ، و (إمام متكلمي أهل الحق) وقد قال فيه ابن تيمية - كما يحكي عنه ابن العباد - إنه (أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ، ليس فيهم مثله قبله ولا بعده) ، وهو يعتبر بمجده الدين على رأس المائة الرابعة ، على الصحيح . أما المجددون الذين سبقوه فهم على الترتيب : عمر بن عبد العزيز ، والشافعي ، وأبو الحسن الأشعري^(١) .

١٤٨ - أما القرن الذي عاش فيه الباقلاني ، فقد كانت للمعتزلة فيه مكانة تضاءلت إلى جانبها مكانة أهل السنة ، وبخاصة في بلاد فارس ، حتى لقد كان قاضي القضاة عند عضد الدولة البويهية في شيراز معتزلياً . وقد كان عضد الدولة محباً للعلم والعلماء ، يجلس كل جمعة لمناظرتهم ، فافتقد علماء أهل السنة في أحد مجالسه ، وسأل : كيف لا يوجد في المجلس أحد منهم مع انتشار مذاهبهم ؟ وانتهر بشر بن الحسن - قاضي القضاة - هذه الفرصة للتشنيع

(١) ارجع الى التمهيد للباقلاني ، ومقدمته ومراجعها ، وترجمة القاضي عياض له (ومي ملحقة به) : بتحقيق وتقديم وضبط الأستاذين المرحوم محمود محمد الحصري ، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة ، ط مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٣٦٦ هـ .

على أهل السنة ، والقول بأنهم (عامة رعايا ، أصحاب تقليد وأخبار وروايات : يروون الخبر وضده ويعتقدونها جميعاً ، وأحدهما ناسخ للأول أو متأول) ، وأنه لا يعرف من أهل السنة من يستطيع نصرته مذهبه ... ثم أخذ يمدح المعتزلة .

لكن السلطان المستنير الواسع العقل لم يقبل من القاضي هذا الاعاء ، فأمره بأن يبحث عن مناظر عن مذهب أهل السنة ، ليعرض المجلس ويدافع عن مذهبه . واضطر القاضي إزاء إصرار السلطان أن يقول له أخيراً إنه قد بلغه أن بالبصرة رجلين من أهل السنة أحدهما شيخ ذو الباهلي ، والثاني شاب هو الباقلاني . وكتب السلطان إلى عامله بالبصرة أن يحضرهما ، فرفض الباهلي ، واستجاب الباقلاني .

وفي مجلس عضد الدولة بشيراز - ناظر الباقلاني الأحمد بن رئيس معتزلة في بغداد ، حول تكليف ما لا يطائق ، فظهر عليه . ثم ناقش أبا إسحق النصيبيني رئيس معتزلة البصرة حول رؤية الله ، فظهر عليه أيضاً... وهكذا انتصر وحده لمذهب أهل السنة ، وأوقع الهزيمة برؤساء المعتزلة^(١) .

١٤٩ - ولا نطيل فنصحب الناقلاني في رحلته - أو بعثته العلمية - إلى ملك الروم موفداً من قبل عضد الدولة ، بعد أن عجب من فطنته ، ووقعت له الهيبة في نفسه ، حيث انتصر على البطارقة بمشهد من الملك وفي مجلسه ، وألزمهم الحجة بدفاعه عن الإسلام ونبيه^(٢) .. فحسبنا أن تبين مذهب الكلامي ، وقوة منطقته في الدفاع عنه وفي نصرته : على المعتزلة من المسلمين ، وعلى رؤساء الكنيسة المسيحية في زمانه ؛ لنصل من هذا إلى أن الرجل - في تعريفه للنسخ - كان يقصد إلى الرد على المعتزلة ، بتقرير أن

(١) ارجع إلى المصدر السابق . واقرأ إن شئت قصة مناظراته في ترجمة القاضي عياض له في المدارك ، وهي مطبوعة ذيلاً للتمهيد .

(٢) تستطيع أن تقرأ تفصيلات هذه المناظرة في ترجمة القاضي عياض له في المدارك ، من نفس المصدر السابق .

الخطاب هو النسخ ، وليس الناسخ كما زعموا ، فإنما يملك سلطة النسخ الشارع وحده ...

١٥٠ - في هذه البيئة ، إذن ، نشأ تعريف النسخ بأنه هو الخطاب ، فلا عجب أن نرى في أعلام المدرسة التي قالت بهذا التعريف الاتجاه نفسه : فالغزالي متكلم وفيلسوف ، وابن عقيل - على أنه حنبلي المذهب - له كتاب موضوعه واسمه (الجدل في الأصول) ، والرازي فيلسوف جدل حتى في تفسيره للقرآن الكريم ، والآمدي لا يكاد يذكر في كتابه الإحكام مسألة إلا اعترض عليها وأبطل اعتراضاته ، ثم عاد يعترض على ردوده حتى يتعب هو ، ويتعب قارئه معه ...

١٥١ - وبهذا الاعتبار ، نستطيع أن نقرر أن هذا التعريف كان كلامي النشأة ، ثم استمر كلامياً من بعد . والذين قالوا به من غير الكلاميين لم ينتهوا إلى الباعث عليه ، ولا إلى الظروف التي أملت ، فاعتبروه تعريفاً أصولياً للنسخ ، في أنه لا يعالج النسخ ولا يحده بوصفه فعل الشارع ، وإنما يعنى بإبطال مذهب المعتزلة في أن الناسخ حقيقة هو الخطاب ، وليس الله ورسوله ...

وما نحسب أن هذا هدف ينبغي أن يتفياه تعريف النسخ ؛ لأن النسخ يجب أن يعرف بوصفه ظاهرة تشريعية لا صلة لها بعلم الكلام . على أنه - كما أسلفنا - يعرف النسخ بدليله لا بحقيقته ، ويعتبر من النسخ قول العدل (هذا الحكم منسوخ) مع أنه ليس نسخاً ، ولا يشمل النسخ بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع ثبوته شرعاً .

١٥٢ - وقبل أن تنتقل إلى المدرسة الثالثة - وهي التي تعرف النسخ بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر - نرى أن نقف قليلاً عند تعريف صدر الشريعة ، وعند تعريف الكمال بن الهمام ؛ لنناقش كلا منهما في إيجاز . أما صدر الشريعة فهو يحدد النسخ بقوله : (هو أن يرد دليل شرعي ، متراخياً عن دليل شرعي ، مقتضياً خلاف حكمه) ولكننا نشك في أنه قد

وفق في إثارة التعبير بدليل شرعي عن النسخ، ثم عن المنسوخ؛ فإن الدليل الشرعي يشمل فعل الرسول ، والإجماع عند من يرى النسخ به . وتراخي النسخ عن المنسوخ ، واقتضاؤه خلاف ما يقتضيه - شرطان لا بد منها لقبول دعوى النسخ . ولكن : هل النسخ في حقيقته هو ورود النسخ ، أو هو أثره ونتيجته ؟ وبعبارة أخرى : هل ورود الدليل الشرعي المتراخي هو النسخ ، أو ملازمه ؟ وهل يكفي في التعريف بذكر الملزوم ، أو لابد من النص على اللازم ؟

من هنا ترفض هذا التعريف ؛ لأنه لم يعرف النسخ بحقيقته ، ولكنه عرفه بدليله .

١٣٥ - وأما الكال بن المهام فهو يعرف النسخ إذ يقول : (هو رفع تعلق مطلق بحكم شرعي ابتداء) . وإننا لنسجل له أنه استخدم كلمة الرفع ، وأنه أوقع الرفع على التعلق لا على الحكم ، وأنه قيد التعلق بالمطلق حين أضافه إليه ، فأخرج المؤقت والمقيماً من دائرة الأحكام التي تقبل النسخ ، كما أخرج المؤبد . وأنه جعل الرفع بحكم شرعي لا غير ، فأخرج المرفوع بحكم العقل ، وأنه جعله مرفوعاً بحكم شرعي من الابتداء ، فأخرج المرفوع بعارض من جنون أو موت .

ولكننا لا نملك إلا أن نسجل عليه أنه لا يخرج المخصص المنفصل إذا تأخر نزوله عن العام ، وهو تخصيص وليس نسخاً عند جمهور الأصوليين ، وإن اعتبره الحنفية نسخاً ، وخصوه باسم النسخ الجزئي ، ومثلوا له بآيات اللعان بعد آيتي حد القذف ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لهلal بن أمية عندما رمى زوجته بالزنى دون بينة ولا اعتراف منها : «البينة وإلا حد في ظهرك» . لكننا مع الجمهور في اعتباره تخصيصاً ؛ لبقاء آية حد القذف معمولاً بها في غير قذف الزوج لزوجته .

وإذا كان الكال قد عرف النسخ كما يراه هو ، بوصفه فقياً حنفياً - فنحن نريد أن نعرف النسخ كما يفهمه جمهور الأصوليين ، وكما هو في حقيقته

التي لا يشترك معه غيره فيها . ومن ثم نرفض تعريف الكمال ، ولا نرتضيه تعريفاً للنسخ .

١٥٤ - بقيت المدرسة الأخيرة من المدارس التي عرضنا تعريفها للنسخ ، ونعني بها مدرسة الرفع (رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر) ، فلنأخذ في مناقشتها بعد أن فرغنا لها ، ولنعرضها بعد ذلك على ميزان النقد ؛ لتبين ما لها وما عليها .

١٥٥ - وأول ما نلاحظه في تعريف هذه المدرسة للنسخ - وهو أول معنى فهم منه قبل أن توضع الحدود والتعريفات - أنه واضح بسيط لا غموض فيه ، ولا تعقيد ، وأنه يعود بالنسخ إلى مدلوله الأول ، فيربط بينه وبين معناه اللغوي برباط وثيق ، ويستمد القرآن الكريم والسنة المطهرة ولغة الصحابة والتابعين حقيقته الشرعية ..

١٥٦ - وثاني ما نلاحظه فيه أنه يعرفه على أنه هو فعل الشارع ، وهذه هي حقيقته ، والشارع وحده هو الذي يملك سلطة تقريره والقول به فيما شاء من أحكامه .. فهو لم يعرفه بدليله إذن كما فعلت مدرسة البيان ، ولا بالناسخ مجازاً - أو بدليل النسخ - أو الطريق الشرعي ، أو اللفظ المبين كما فعلت مدرسة الخطاب .

١٥٧ - والظاهرة الثالثة التي نلاحظها في هذا التعريف هي أنه جامع مانع ، فهو لا يهمل نوعاً من النسخ ، ولا يسمح بدخول ما ليس بنسخ في نطاق النسخ كما حدث ؛ فقد صرح بشرط تأخر الناسخ عن المنسوخ في النزول ، وفسح المجال لكل ناسخ حين آثر عبارة بدليل شرعي على الخطاب أو اللفظ ، واتسع لنوعي النسخ من حيث البديل وعدمه حين عبّر عن الناسخ بالدليل ولم يعبّر عنه بالحكم ، وأخرج رفع الحكم بدليل عقلي حين وصف الحكم بأنه شرعي كذلك ، وأخرج بنفس الوصف الإباحة الثابتة بالبراءة الأصلية ..

١٥٨ - وما اعترض به على الرفع مردود بما ذكرناه. للسعد التفتازاني^(١) وخلاصته أنه لا يراد به البطلان، وإنما يراد به رفع التعلق بالمستقبل في ظننا، لو لم يرد النسخ.

١٥٩ - والظاهرة الرابعة أنه يميز النسخ عن كل ما يشبهه في الظاهر، فيخرج منه التخصيص : متصلاً ومنفصلاً عند الجمهور : بأداة كما في الاستثناء وبدون أداة ، كما يخرج منه التقييد بعد الإطلاق ، والمفياً ، والمؤقت ؛ لأن هذه كلها ليس فيها رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر .

١٦٠ - والظاهرة الخامسة أنه يخرج الأخبار البحتة من نطاق ما يقبل النسخ ، كما يخرج آيات الوعد والوعيد ؛ لأن هذه وتلك لا تشرع حكماً ، وإنما يرفع بمقتضى هذا التعريف الحكم لا غيره .

١٦١ - وقبل أن نختم هذا الفصل - نرى لزماً علينا أن نقرر عدة حقائق جديرة بالتسجيل :

الحقيقة الأولى : أن قبولنا لهذا التعريف في معرض الموازنة بين المدارس الأصولية في تعريف النسخ - لا يعني بأي حال رفضاً لما صححت روايته عن الصحابة والتابعين من قضايا النسخ ، وإنما يعني أنه لا يحق لنا الاستدلال بهذه القضايا - وفيها تقرير النسخ بدلوله الواسع عندهم^(٢) - على دعاوي النسخ

(١) ارجع الى الفقرة ١٣٩ في هذا الكتاب .

(٢) يبرز ما نقلناه عن الشاطبي في هذا المعنى « في الفقرة ١٠١ » ما قاله ابن قيم الجوزية في إعلام الموقعين (٢٨ - ٢٩ ج ١ ط منبر الدمشقي) ، وما قاله ولي الله الدهلوي في الفوز الكبير ، ونقله عنه الشيخ جمال الدين القاسمي في تفسيره : بحسن التأويل (٢٣ ج ١) . ونحن نسجل الكلمتين هنا ؛ لأنها تدعمان الحقيقة التي سجلناها ، وتلتقيان مع ما نقلناه عن الشاطبي ، وتقروان واقعاً لا بد من التنبيه عليه : إنصافاً للصحابة والتابعين ، وللحقيقة العلمية . وهذه هي كلمة ابن القيم :

(عن ابن سيرين ، قال : قال حذيفة : إنما يفتي الناس أجد ثلاثة : من يعلم ما نسخ من القرآن ، أو أمير لا يحيد بدا ، أو أحق متكلف . قلت - ابن القيم - : مراده ومراد عامة السلف بالنسخ والنسوخ رفع الحكم بمطلقة تارة - وهو اصطلاح ==

بدلوله كما اصططحنا عليه ؛ فإن هذا يناقض حقيقة بدهية من الواجب رعابتها في مثل هذا الموقف ، وهي اتفاق الطرفين في كل قضية على تحرير المراد - أو موضع النزاع - قبل مناقشتها ، ونحب ، بل تستيقن ، أنه ليس من الأمانة العلمية في شيء أن نورد عن ابن عباس - أو غيره - خبراً يقرر فيه نسخ آية لآية أخرى ، مع أنه ليس بين الآيتين إلا علاقة المستثنى بالمستثنى منه ؛ نستدل بهذا الخبر على أن إحدى الآيتين منسوخة بالأخرى ، على ما اصططحنا نحن عليه في تحديد مدلول النسخ أخيراً (١) ...

والحقيقة الثانية : أن قصرنا للنسخ على رفع الحكم كله ، يمد أن كان الصحابة يفهمون منه إلى جانب هذا المعنى ما نسميه نحن الآن تخصيصاً ، واستثناء ، وتقييداً ، وتفسيراً ، ووعداً ووعداً ونحوها - ليس مخالفة منا للصحابة ، وليس خروجاً على قواعدهم في التشريع ، وإنما هي سنة التطور ،

= المتأخرين - ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها ثارة ، لما بتخصيص أو تقييد مطلق وحده على القيد وتفسيره وتبيينه . حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً ، لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد . فالنسخ ، عندهم وفي لسانهم ، هو يثبت المراد بغير ذلك اللفظ ، بل بأثر خارج عنه ، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى ، وزال عنه به اشكالات أرجبها محل كلامهم على الاصطلاح الحادث التأخر (١) .

أما كلمة ولي الله الدهلوي ، فهذه هي :

(من المواضع الصعبة في فن التفسير التي ساحتها واسعة جداً ، والاختلاف فيها كثير - معرفة الناسخ والمنسوخ . وأقوى الوجوه الصعبة اختلاف اصطلاح المتقدمين والمتأخرين ؛ وما علم في هذا الباب ، من استعراء كلام الصحابة والتابعين ، أنهم كانوا يستعملون النسخ بإزاء المعنى القفري الذي هو إزالة شيء بشيء ، لا بإزاء مصطلح الأصوليين . فمضى النسخ عندهم إزالة بعض الأوصاف من الآية بإية أخرى ، إما بإنهاء مدة العمل ، أو بصرف الكلام عن المعنى المتبادر إلى غير المتبادر ، أو ببيان كون قيد من القيد اتفاقاً ، أو بتخصيص عام ، أو ببيان الفساروق بين النصوص وما يقين عليه ظاهراً ، أو بإزالة عادة الجاهلية ، أو الشريعة السابقة . فأتبع باب النسخ عندهم ، وكثير جولان العقل هناك ، واتسعت دائرة الاختلاف . ولهذا بلغ عدد الآيات المنسوخة خمسمائة . وإن تأملت متعمقاً فهي غير محصورة ، والمنسوخ باصطلاح المتأخرين عدد قليل ، لا سيما بحسب ما استقره من التوجيه . ٥١ .

(١) ارجع إلى الفقرة ٩٦ في هذا الكتاب .

قضت بتحديد المصطلحات العلمية ، ثم تكفلت بوضع كل مجموعة من القضايا تحت كل منها ، ما دامت تقوم على حقيقة واحدة هي التي وضع لها ذلك المصطلح. وهذا التطور لن يغير شيئاً من الأحكام الشرعية كما قررها الصحابة ، ما دما نعرف الحقائق التي كانوا يطلقون عليها اسم النسخ ، ونستطيع أن نتبين ما يسمى من بينها نسخاً في اصطلاحنا ، وما خصه اصطلاحنا المتأخر عن زمانهم باسم آخر ..

والحقيقة الثالثة : أن بعض المدارس الأصولية التي عرفت النسخ كانت كلامية النشأة ، فاصطبغت تعريفاتها بصيغة هي الى مذاهب علماء الكلام والفلسفة أقرب منها الى مذاهب الأصوليين . وهذا الاتجاه قد يكون له ما يبرره . وأظهر مثال لهذا تعريف القاضي الباقلاني للنسخ بأنه (هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتاً ، مع تراخيه عنه) فإن الخطاب — في حقيقته — دليل النسخ ، وليس هو النسخ . لكن المعارضة كانوا يرون أنه الناسخ حقيقة ، فكان تعريف الباقلاني — وهو خصمهم العنيد — يقصد إلى الرد عليهم ، وربما كان هذا حسناً في ذلك العصر ، ولكن ... أكانت هناك ضرورة لبقائه بعد ذلك مع أنه لا يعرف النسخ ، وليس جامعاً ولا مانعاً ؟ !

والحقيقة الرابعة : أن بعض المدارس الأصولية الأخرى كانت تهدف بتعريفها للنسخ إلى الرد على اليهود ، وكانت لهم شوكة أيام قامت هذه المدارس ، كما رأينا في تعريف الجصاص للنسخ بأنه بيان مدة الحكم والتلاوة ؛ ليرد به على اليهود الذين كانوا ينكرون النسخ ، بحجة أنه بداء لا يجوز على الله . وقد يشفع هذا لتعريف الجصاص مع ضعفه الظاهر عن الرفاء بحقيقة النسخ ، وعن منع غيره من الدخول فيه .. ولكن ما الذي يشفع بمد الجصاص لاستمرار هذا التعريف ؟ !

والحقيقة الخاصة : أنه ليس لأحد غير الشارع أن يقرر أن حكماً شرعياً قد نسخ ؛ وبعبارة أخرى ليس لغير الشارع أن ينسخ حكماً شرعياً ؛ لأن النسخ معناه 'طرح' الحكم وعدم العمل به ، وقد يكون ثابتاً محكماً لم يلحقه النسخ . كما أنه ليس لأحد أن ينكر على الشارع أو يرفض قوله حين يقرر أن حكماً من الأحكام قد نسخ ، فإنما يعبد الله بالحكم الثابت من الأحكام ، لا بالنسخ . وله الاختيار المطلق فيما يعبد به .

ومن هنا كان حرصنا الشديد على أن نثبت حقيقة النسخ من التعريفات التي وضعت لتجديدها ، فعلى أساس هذه الحقيقة ينبغي الشطر الأكبر من هذا الكتاب ، حين نتقدم لمناقشة قضايا النسخ في سندها ومتمنها ؛ لنتبين صحتها من باطلها ، ونفصل بين الثابت المقبول منها وغيره . مستعينين الله ، معتمدين عليه وحده .

والله ولي التوفيق ، يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . فنسأله أن يمن علينا بتوفيقه وهدايته ، وأن يحنننا غثرات الطريق ، ويأخذ بيدنا إلى الحق ..

الفصل الثاني

النسخ وأساليب البيان

- الفرق بين النسخ والتخصيص . . .
- الفرق بينه وبين التقييد . . .
- الفرق بينه وبين سائر أساليب البيان . . .

١٦٢ - رأينا كيف كان الضحابة والتابعون وتابعوهم يستعملون النسخ بإزاء المعنى اللغوي ، الذي هو إزالة شيء بشيء ، لا بإزاء مصطلح الأصوليين . وكيف كانوا يريدون به في القرآن الكريم إزالة بعض الأوصاف من الآية بآية أخرى ، وفي السنة النبوية المطهرة إزالة بعض الأوصاف من الحديث بمحدث آخر ، فالتقييد عندهم ناسخ للإطلاق ؛ لأن المطلق متروك الظاهر مع التقييد . والتخصيص عندهم ناسخ للعموم ؛ لأن العام أهمل منه ما دل عليه الخاص . والتفسير عندهم ناسخ للإجمال ؛ لأن الجمل يحمل مع التفصيل .. وهكذا ^(١) .

١٦٣ - ورأينا كذلك كيف حرّر الإمام الشافعي (رضي الله عنه) معنى النسخ حين ميزه عن تخصيص العام وتقييد المطلق ، واعتبرهما من أنواع البيان ^(٢) . ثم كيف مضى الأصوليون والمؤلفون في النسخ والمنسوخ على نهج الشافعي ، فعني معظمهم ببيان الفروق بين النسخ وكل من التخصيص والتقييد والتفسير والتفصيل ^(٣) ولم يفت أصولياً (فيما رأينا) أن يعقد لكل من هذه

(١) أرجع فيما سبق إلى كلام ابن القيم ، والشاطبي ، والذهلبي (شاء ولي الله ، أحمد بن عبد الرحمن النصاروقي الهندي ، المتوفى سنة ١١٧٦ هـ أو ١١٧٩ هـ ، صاحب الفوز الكبير في أصول التفسير ، وحجة الله البالغة ، وغيرها من الكتب القيمة) : ف ١٠١ ، وهامش ف ١٦٤ .
(٢) راجع تفصيل ذلك إن شئت فيما سبق (ف ١٠٢ - ١١٣) .
(٣) سفين ذلك بتوسّع في الباب الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله .

المصطلحات باباً يبين فيه حقيقته، وحكمه، وشروطه؛ لتوضح الفروق بين كل مصطلحين منها، ثم بين النسخ وكل من التخصيص، والتقيد، والبيان بمعناه العام..

١٣٤ - من أجل هذا نعقد هذا الفصل هنا.

وقد انتهى البحث في الفصل السابق إلى تعريف النسخ بأنه (رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر) ، وهو تعريف المدرسة الثالثة^(١). فلننظر الآن في تعريف كل من التخصيص والتقيد..

١٣٥ - ولما كان من البدهي أن التخصيص إنما يرد على عام، والتقيد إنما يرد على مطلق - فإنه لا بد من التفرقة أولاً بين العام والمطلق، وثانياً بين الخاص والمقيد؛ ليتمكن تعريف كل من التخصيص والتقيد، ثم بيان الفروق بين النسخ وكل منها...

١٣٦ - فأما العام فهو لفظ وضع للدلالة على أفراد غير محصورين، على سبيل الاستقراق والشمول. كانت دلالاته على ذلك بلفظه ومعناه، بأن كان بصيغة الجمع: كالمسلمين والمسلمات، والرجال والنساء، أو كذلت بمعناه فقط كالرهب، والقوم، والجن، والإنس، ومن، وما..

وأما المطلق فهو ما دل على فرد شائع، غير مقيد لفظاً بأي قيد: كحيوان، وطائر، وتلميذ، وكتاب، فإنها ألفاظ وضع كل منها للدلالة على فرد واحد شائع في جنسه^(٢)..

العموم (أو الشمول والاستقراق) هو المعنى المراد باللفظ العام إذن،

(١) تجد عرضاً لهذه المدرسة من مدارس تعريف النسخ في الفقرات ١٣٣ - ١٣٩، وتجد مناقشة لتعريف النسخ عندها في الفقرات ١٥٧ - ١٦٣، من هذا الكتاب.

(٢) مسلم الثبوت، ص ٣٦٠ ج ١ وأصول التشريع الإسلامي لأستاذنا الجليل علي حسب الله: ص ١٨٦، ١٨٧ من الطبعة الثانية بدار المعارف. والمدخل إلى علم أصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد معروف الدواليبي: ص ١٩٥ من الطبعة الثالثة بطبعة جامعة دمشق.

ومن ثم كان قابلاً للتخصيص . والإطلاق - أو الشيوع غير المحدود - هو المعنى المراد باللفظ المطلق ، ومن ثم كان قابلاً للتقييد ^(١) .

١٦٧ - وندع العام إلى الخاص ، والمطلق إلى المقيد ، فنجد أن الخاص لفظ وضع للدلالة على فرد واحد ، أو أفراد محصورين . ثم نجد أن المقيد هو ما دل على فرد مقيد لفظاً بقيد ما ^(٢) .

وهكذا نجد أن الخاص يشمل المطلق والمقيد ، وهذا فرق آخر بين المطلق والعام ... فالأمثلة التي قدّمناها للمطلق (وهي حيوان ، وطائر ، وتلميذ ، وكتاب) يصبح كل منها مقيداً إذا وصف أو أضيف ، فقيـل : حيوان عاقل ، وطائر أبيض ، وتلميذ عربي ، وكتاب أدب . وهي في كلتا الحالتين من الخاص ، لأنها لا تقيد الاستغراق .

١٦٨ - وقد ذكرنا في تعريف العام أنه لفظ وضع للدلالة على أفراد غير محصورين ، على سبيل الاستغراق . ونضيف هنا : أن وضع صيغ العام للاستغراق هو رأي من ثلاثة آراء ، لكنه أرجحها وأقواها أدلة ، ثم هو رأي الجمهور ^(٣) .

(١) يقول برهان الدين الجعفري في رسوخ الأحبار (ورقة ٩ - ١٠) ، مبيناً الفرق بين العام والمطلق : (ويلتبس العام بالمطلق ، فالدال على الحقيقة من حيث هي لا باعتبار قيد ذاتي - مطلق . وعليها باعتبار تعددها - عام) .

(٢) ارجع الى المراجع التي اعتمدنا عليها في تعريف المطلق : الموضع نفسه .

(٣) استدل الجمهور لرأيهم هذا بثلاثة أدلة :

١ - أن التبادر من صيغ العموم هو الشمول ، والتبادر دليل الوضع الحقيقي .
٢ - ما جرى عليه القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : (وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ، قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس ؟ - ٩١ : الأنعام) ، فإولا العموم والشمول في كلمتي (بشر) و (شيء) ما صلح أن يكون إنزال الكتاب على موسى رداً عليهم ، وقضاً لكلامهم .

٣ - ما أجمع عليه الصحابة وعلماء اللغة من إجراء ألفاظ الكتاب والسنة على عمومها حتى يقوم دليل على الخصوص ، فطلبوا الدليل على الخصوص لا على العموم ، ولذلك استدلوا على فاطمة رضي الله عنها بقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم ...) حق فنقل إليهم أبو بكر (رضي الله عنه) قوله صلى الله عليه وسلم : (نحن معشر الأنبياء لا نورث . ما تركناه صدقة) ... =

على أنه ينبغي أن يلاحظ في إفادة العام للاستفراق قيد ضروري ، هو
الآ- يدل دليل على التجوز بصيغته عن وضعها . وهذا الدليل هو التخصص ،
والنتيجة المحتملة له هي التخصص .

فالتخصص هو - إذن - قصر العام على بعض أفرادها (أو آحاده أو
مسمياته) بديل .

١٦٩ - والمخصصات إما أن تكون كلاماً مستقلاً (منفصلاً ، أو
متصلاً) ، وإما أن تكون كلاماً غير مستقل ، وإما أن تكون أمراً آخر
غير الكلام هو العقل ، والحس الواقعي ، والعادة والعرف ، ونقص المعنى في
بعض الأفراد ، وزيادته في بعض الأفراد (١) .

وما دمنا نبحث التخصص هنا لتبين الفروق بينه وبين النسخ - فنستقص
حديثنا هنا على التخصصات الكلامية دون غيرها ...

وهذه التخصصات كما رأينا قد تكون كلاماً غير مستقل ، أي غير تام
بنفسه ، وهي منحصرة في خمسة :

= أما الآراء الآخرون فأولها أن صيغة العموم موضوعة لأقل الجمع ، والثاني أنها مشتركة بين
الاستفراق وأقل الجمع وما بينهما ، غير أن دخول الجمع فيها ضروري لصديق الكلام .
وانظر في هذا كله أصول التشريع الإسلامي لأستاذنا الجليل علي حسب الله (ع) ١٨٨ - ١٩٠)
(١) مثال ما خصص بالعقل قوله تعالى : (الله خالق كل شيء - ٦٢ : الزمر -) ؛ فإن
العقل يخرج منه ذاته تعالى . ومثال ما خصص بالحس الواقعي قوله تعالى في حكاية ما قال المهدد
عن ملكة سبا : (وأوتيت من كل شيء) ؛ فالواقع الحس أنها لم تعط شيئاً مما كان في يد سليمان
من الأشياء . ومثال ما خصصته العادة والعرف : من حلف لا يأكل رأساً ، فإنه ينصرف إلى ما
تعرف إطلاق الرأس عليه دون غيره . ومثال ما خصصه نقص المعنى في بعض الأفراد : كل
مملوك لي حر ؛ فإنه لا يدخل فيه المكاتب ؛ لنقصان الملك فيه ؛ لأنه مملوك رغبة لا يداً ، ولذلك
كان أحق بكسبه . ومثال ما خصصته زيادة المعنى في بعض الأفراد : من حلف لا يأكل فاكهة ،
ولم ينر فاكهة معينة ، فإنه لا يبحث بأكل العنب والرطب والرمان عند أبي حنيفة ؛ لما في هذه
الأنواع من التغذي ، وهو معنى زائد على التفكه (أي التلذذ والتتعم) ، لكن هذا غير ظاهر ؛
فإن ما فيها من التغذي لا يمنع ما فيها من التفكه . وانظر المصدر السابق (ص ١٩٥) .

أولها : الاستثناء المتصل ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ - إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ، وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا - فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) ...

وثانيها : بدل البعض ، كقوله تعالى : ﴿ وَشِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٢) ...

وثالثها : الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَعِمَاً مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نَسَبَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٣) ..

ورابعها : الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ لَيَسِّرَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَخْرَجًا فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ، ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسِنُوا ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٤) .
 وخامسها : الغاية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ .. ﴾ (٥) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (٦) ، وقوله تباركت أممؤه : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ - مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٧) ...

١٧٠ - وإنما تعتبر هذه الأنواع الخمسة من الكلام غير المستقل مخصصات عند المالكية والشافعية والحنابلة . أما الحنفية فهم لا يعتبرونها من المخصصات ؛

(٥) الآية ١٨٧ : البقرة .

(٦) الآية ١٥ : النساء .

(٧) الآية ٢٩ : التوبة .

(١) الآية ١٠٦ : النحل .

(٢) الآية ٩٧ : آل عمران .

(٣) الآية ٢٥ : النساء .

(٤) الآية ٩٣ : المائدة .

بد هي أجزاء من الكلام متصلة به ، فلا غنى لها عنه ، ولا استقلال لها بدونه .
 فالاستثناء إخراج بعض ما شمله المستثنى منه ، بأداة . وقولنا : سافر
 عشرة من الطلاب إلا ثلاثة لا يعدو أن يكون أسلوباً آخر للتعبير عن سفر
 سبعة من الطلاب ، فإخراج الثلاثة مراد من أول الأمر ، ثم هو - بوصفه
 استثناء - كلام لا تمام له بنفسه ، فلا يعد مخصصاً ؛ لأن من شروط المخصص
 عند الأحناف أن يكون مستقلاً^(١) .

وبدل البعض - في هذا - بالاستثناء ، لا يمكن أن يكون كلاماً مستقلاً ،
 فلا يعتبر مخصصاً عند الحنفية .

وكذلك الصفة ، والشرط ، والغاية معلومة ومجهولة^(٢) ، فإنها جميعاً أجزاء
 مما قبلها : لا تمام لها بنفسها ، فلا يمكن اعتبارها مخصصة لصيغ المصوم عند
 الحنفية ؛ لأنهم يشترطون في المخصصات الاستقلال عن العام ، أي تمامها بنفسها .

١٧١ - أما حين تكون المخصصات كلاماً مستقلاً - فقد أشرنا إلى أنه
 قد يكون متصلاً بالعام ، وقد يكون منفصلاً عنه ، وقد يكون - عند
 الشافعية - مقارناً للعام في النزول ، وقد يكون غير مقارن . أما الحنفية
 فيريدون به المقارن في النزول دون غيره .

(١) ذلك أن الاستثناء بمنزلة الوصف القائم في الجزء الأول من الكلام ؛ لعدم انفصاله عنه ،
 وعدم استقلاله بنفسه . ألا ترى أن الاستثناء وحده لا يستقيم به الكلام دون الكلام الأول ؛
 لأن قول القائل (إلا ثلاثة) من غير ربطه بالأول - لا يفيد شيئاً . (وانظر المدخل إلى علم
 أصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد معروف الدواليبي ، ص ١٨٣ من الطبعة الثالثة ، وكشف
 الأسرار على أصول البزدوي ٣١٠ ج ١) .

(٢) لا خلاف عند غير الحنفية في اعتبار الغاية مطلقاً مخصصة للعام الذي قبلها ، ولكن
 الخلاف في مبين الغاية المجهولة : أخصص هو أم ناسخ ؟ وفي حكاية هذا الخلاف يقول المرادوي :
 (أكثر أصحابنا والأكثر : بيان الغاية المجهولة كحقي يتوفاهن الموت أو يجعل الله لمن سبيل
 ليس بنسخ . وابن عقيل وغيره : بلى ، فالتناسخ : الزانية والزاني ... الآية . وللقاضي القولان .
) انظر ورقة ٤٧ من تحرير المنقول ، له) . وسنعالج إن شاء الله هذه المسألة في الفصل التالي ،
 حين نتحدث عن شروط النسخ .

الأول (وهو المتصل) يتفق الأصوليون من جميع المذاهب على أنه تخصيص وليس نسخاً ؛ إذ ليس فيه رفع حكم بعد ثبوته ، وإنما هو بيان لحكم العام بقصره على بعض أفراده : ووفق هذا البيان شرع الحكم من أول الأمر ، فهو عام أريد به خاص .

والثاني (وهو المنفصل) يخالف فيه الأحناف جمهور الأصوليين ، فيعتبرونه نسخاً جزئياً ، ولا يرون أن ما فيه بيان تخصيص . ذلك أنه — في نظرهم — رفع الحكم العام عن بعض أفراده ، بعد أن كانوا داخلين في عمومه . وانفصال النص الخاص عن النص العام فيه (أي عدم مقارنته له في النزول) لا معنى له عندهم إلا نسخ الثاني لعموم حكم الأول. أما عند غيرهم فهو ما زال تخصيصاً للعام على الرغم من تأخره عنه في النزول ؛ إذ الفسخ عندهم لا يتحقق إلا برفع الحكم الثاني للحكم الأول كله ، ثم إن العام المخصص قد أريد به من أول الأمر بعض آحاده ، وهو ما عدا الخصاص الذي قصره على هذا البعض (١) .

١٧٢ - مثال الأول قوله تعالى : ﴿ قَمَنَ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهَرُ فَلْيَبْصُرْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٢) . فقد دل قوله تعالى : ﴿ قَمَنَ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهَرُ فَلْيَبْصُرْهُ ﴾ — على وجوب صيام رمضان على كل من شهد الهلال ، ثم اتصل به كلام مستقل يخرج المريض والمسافر

(١) يقول أستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة : (والتخصيص ليس إخراجاً لبعض آحاد العام من الحكم بعد دخولها في عمومه ، وإنما هو بيان إرادة الشارع الحصص من أول الأمر ، وأن الأحاد التي لا يشملها لفظ العام لم تدخل ضمن الدلالة من أول الأمر) ثم ينقل عن المستصفي ما يبين هذه الحقيقة ، ونصه — كما يقول — : (أن تسمية الأدلة مخصصة تجوز . والدليل يعرف بإرادة التكميل ، وأنه أراد باللفظ الموضوع للمعنى خاصاً . والتخصيص على التحقيق : بيان خروج الصيغة عن وضعها من العموم إلى الخصوص ، وهو نظير القرينة التي تساق لبيان أن اللفظ خرج من الحقيقة إلى المجاز) .

وقد رجعنا إلى المستصفي فوجدناه قد أورد صدر هذه العبارة فقط في ص ١٠٠ - ١٠١ ج ٢ ، ولم يورد الجزء الأخير منها ، وهو الذي يبين فيه التخصيص على التحقيق . (٢) الآية ١٨٥ : سورة البقرة .

من عموم (من شهد ، ويبيح لها أن يفطرا في رمضان ويطهرا بعده) (١).

١٧٣ - ومثال الثاني (وهو المنفصل) : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ
يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ
أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَامِسَةُ أَنَّ
لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ
أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ
أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ، فقد أنزلت هذه
الآيات عند ما قذف هلال بن أمية امرأته - عند النبي صلى الله عليه وسلم -
بشريك بن سحاء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : (البينة أو حدٌ في
ظهرك) ، فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق
يلتمس البينة ؟! فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول : البينة والإحد في
ظهرك . فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، فليزلن الله ما يبريء
ظهوري من الحد ، فزول جبريل ، وأنزل على النبي الآيات ، إلى آخر القصة كما
رواها البخاري (٢) ..

وكان قد نزل قبل هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ .
إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣)،
وفيه بيان لحد القذف ، ولوجوب إقامته على كل من يقذف محصنة ، زوجته
كانت أو أجنبية عنه .

(١) أستاذنا الجليل الأستاذ علي حسب الله في أصول التشريع الإسلامي (ص ١٩٤) :

(٢) كتاب التفسير ، سورة النور ، باب (ويدرأ عنها العذاب أن تشهد ... الآية) ص ١٦٢

ج ٣ . وآيات اللعان هي الآيات (٦ - ٩) في سورة النور . ورواي القصة هو ابن عباس رضي
الله عنها .

(٣) (الباقين) ٤ - ٥ : سورة النور .

وتفتيداً شرعيةً لحد التي قررته آيته - طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية عندما قذف زوجته بالبينة ، مؤكداً له أنه ما لم يقيمها فسيقام عليه الحد . فلما نزلت آيات اللعان استبدل اللعان بالحد ، ونجى هلال من إقامة الحد عليه .

ومكذا اعتبر الأحناف آيات اللعان ناسخة لآية حد القذف ، ولكن بالنسبة للزوج دون سائر القاذفين . وبعبارة أخرى : اعتبر الأحناف حكم الخاص هنا (وهو اللعان بين الزوجين إذا قذف الزوج امرأته بالزنا) ناسخاً لحكم العام في التلاعنين ، فلكل من الخاص والعام حكمه ، وتراخي الخاص عن العام في النزول معناه نسخ حكم العام عن الخاص ، بعد أن كان داخل فيه ^(١) .

أما سائر الأصوليين فهم يرون أن آية الحد خصص عمومها بآيات اللعان ، فالحد واجب على كل قاذف لمحضنة ما لم يقم البينة على صحة دعواه ، وما لم يكن زوجاً قذف زوجته . وتأخر النزول لا يعني النسخ في كل الأحوال ؛ فإن حكم العام لم يرفع كله ، وما زال رغم تخصيصه حجة في الباقي بعد الخاص . وليس كذلك الحكم المنسوخ .

١٧٤ - وكيفما سمينا الخاص المنفصل عن العام ، فإن هذا لن يغير من حقيقته شيئاً . وهل حقيقته هذه إلا معارضته لسائر أفراد العام في الحكم ، واعتباره يقتضي هذه المعارضة ناسخاً لحكم العام عن الخاص ، أو مخصصاً لمعوم هذا العام في الحكم وقاصراً له على بعض أفراداه ؟..

إنه على أي حال بيان للعام ، لكنه بيان تفسير عند الشافعية ، وبيان تبديل عند الحنفية .

وكما أنه لا تأثير لهذا الخلاف (في التسمية) على علاقة الخلاص المتراسي بالعام - فإنه لا تأثير له أيضاً على التشريع ، بعد عصر التشريع ^(٢) .

(١) للحنفية هنا وجهة نظر سليمة ، هي أن حكم الزوج إذا رمى زوجته كان قبل نزول آيات اللعان حكم غيره من القاذفين ، ثم بدل هذا الحكم حكم آخر هو اللعان ، وهذا هو معنى النسخ الجزئي عندهم .

(٢) انظر أصول التشريع الإسلامي « هامش ٢ ص ١٩٧ » .

فلندعه إذن إلى ما هو أهم ، ولنبحث مع الأئمة في دلالة العام على العموم قبل تخصيصه ، أي في حجية : «أقطعية هي أم ظنية ؟»

١٧٥ - والذي يقرره أكثر الحنفية (ويوافقهم عليه الشاطبي من المالكية - أن العام قبل أن يخص حجة قطعية فيما وضع للدلالة عليه . وهو حجة قطعية - عند الحنفية فقط - إذا خصص بكلام غير مستقل كاستثناه ، أو بالعقل ، أو نسخ بعضه بخاص متأخر عنه في النزول - وهو المخصص المنفصل عند غيرهم ، ونوع من نوعيه عند الشافعية ؛ إذ هو عندهم يمكن أن يكون مقارناً للعام - لكنه ليس في هذه الحالات حجة قطعية فيما وضع للدلالة عليه ، بل فيما بقي بعد المخصص أو التامع (١) .

١٧٦ - أما المالكية ، والشافعية ، والحنابلة - فحجية العام عندهم ظنية ، بمعنى أن في شمول العام لكل أفراد شبهة ، منشؤها أن أكثر ما ورد من ألفاظ العموم أريد به بعض أفرادها ، حتى شاع بين العلماء (ما من عام إلا خصص) ، بل هذه القضية أيضاً خصصت بمثل قوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ ﴾ . وهكذا رجب على المجتهد - إذا عرض له لفظ عام - أن يطيل البحث والتحري ؛ حتى لا يفوته التخصيص مع وجود المخصص (٢) .

(١) انظر كشف الأسرار عن أصول البزوري ص ٢٩١ ج ١ ، والرافعات للشاطبي ، ص ١٤٩ وما بعدها ج ٣ .

(٢) انظر أصول التشريع الإسلامي ص ١٩٦ ، وأحمد بن حنبل لأستاذة الجليل الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢١٧ ط : مطبعة الاعتماد . ثم ارجع إن شئت إلى : الرسالة للإمام الشافعي (ف ١٧٣) ، ففيها يقول :

(فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها ، وكان كما تعرف من معانيها اتساع لسانها ، وأن فطرته أن يخاطب بالشئ منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر ، ويستغني بأول هذا منه عن آخره . وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص ، فيستدل على هذا ببعض ما خاطب به فيه . وعاماً ظاهراً يراد به الخاص . وظاهراً يدرف في سياقه أنه يراد به غير الظاهر . فكل هذا موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره) ، فقد وصف العمام في جميع الأنواع بأنه ظاهر ، ودلالة الظاهر ظنية كما هو معروف .

١٧٧ - فأما العام بعد تخصيصه بأي شخص عند جمهور الفقهاء ،
وبعد تخصيصه بخاص مستقل متصل^(١) عند الحنفية ومن تابعهم من غيرهم -
فلا خلاف في أن حجته فيها بقي بعد الخاص ظنية ، وليست قطعية .

١٧٨ - نحن إذن أسما إجماعين في علاقة الخاص بالعام : اتجهاء يقوم
على أساس أن الخاص مبين للعام ؛ بتقرير أن المراد به بعض أفراد ، سواء
كان البيان متصلاً بالمبيّن أو منفصلاً عنه ؛ إذ لا تأثير لأحد هذين الوصفين على
نوع البيان ، فالعام مقصور بالخاص على بعض أفراد ... واتجهاء يقيد
التخصيص بحالة واحدة ، فلا يعتبر العام مقصوراً بالخاص على بعض أفراد
إلا حين تتأثر حجته ، فتصبح ظنية بمد أن كانت قطعية ، وإنما يتحقق هذا
عند الحنفية في التخصيص بالخاص المستقل المتصل ، وقد ألحق به بعضهم
التخصيص بالخاص والمادة ، وبالنقص والزيادة . أما فيما عدا هذه الحالة فالعام
ما زال بعد تخصيصه حجة قطعية كما كان قبله ، ومن ثم لا يعتبر الكلام غير
المستقل من التخصيص أصلاً ؛ إذ هو جزء مما قبله ، لا تمام له بنفسه ، ولا
تأثير له على حجة العام من حيث القطعية الثابتة لها ، ولا يعتبر الكلام
المستقل المنفصل ، ولا العقل ، خصوصاً ؛ إذ لا تأثير لكتبتها على قطعية حجة
العام ، فما زالت كما كانت من قبل ...

١٧٩ - وحين ينظر فقهاء الحنفية إلى الخاص المنفصل هذه النظرة ،
فيسمونه تاسخاً لبعض ما دل عليه العام .. وحين يقيمون هذا على أساسين
كلاهما موضع اتفاق عندهم ، وهما أن البيان لا يتأخر عن وقت الحاجة إليه ،
وأن المخرج بالخاص المنفصل كالتدخل داخل ضمن العام ، فقد أخرج

= كذلك أرجع إن شئت إلى مختصر المنتهى لابن الحاجب بشرح الإيجي ، ص ٢١٧ وما
بعدها ، وإلى شرح القنبرجي على مختصر الراداري (شرح الكوكب المنير) : ص ١٢٩ وما بعدهما .
(١) انظر كشف الأسرار على أصول البزدوي : ص ٣١٠ ج ١ وما بعدهما .

بعد أن كان داخلاً ، فبدل بحكم العام حكماً آخر ، في حين أن الخارج من العام بالتخصيص لم يدخل فيه ابتداءً - نقول : حين يذهب فقهاء الحنفية هذا المذهب ، فهم يرتبون عليه حكماً (أو قاعدة) ، وهذا الحكم هو وجوب أن يكون الخاص المنفصل قطعياً كالعام ؛ لأن القطعي لا ينسخه إلا قطعي مثله ، وأن يكون الخاص المتصل قطعياً هو أيضاً ، إذ لا يخصص القطعي إلا قطعي . أما بعد أن يخصص العام بمستقل متصل فتصبح حجته ظنية - فإن من الجائز حينئذ أن يخصص بخبر الآحاد ، وبالقياص ، وبغيرهما مما هو ظني ^(١) ..

١٨٠ - أما جمهور الفقهاء ، وهم القائلون بأن العام قبل تخصيصه حجة ظنية - فقد رأوا أن العلاقة بين كل عام وخاص هي علاقة تخصيص ، وأن كل تخصيص هو بيان تفسير ، سواء أكان الخاص مستقلاً عن العام أم كانت جزءاً منه كالاستثناء والصفة ، وسواء أكان الخاص المستقل متصلاً بالعام أم كان منفصلاً عنه ، وسواء أكان الخاص المستقل المنفصل متأخراً عن العام في النزول أم كان متقدماً عليه ^(٢) ..

ومن ثم أجاز الشافعي وأحمد رضي الله عنهما تخصيص عام الكتاب بخبر الآحاد مطلقاً ؛ إذ السنة عندهما مبينة للكتاب ، حاكمة عليه . أما مالك رضي الله عنه ، فقد قيد خبر الآحاد بأن يعضده قياس ، أو عمل أهل المدينة ، وأجاز كذلك تخصيص عام الكتاب بالقياس وحده ، كما أجازة الحنفية بعد تخصيصه بمخصص آخر ، أي بعد أن صارت حجته ظنية .. وكما أجازة

(١) انظر البرهان للجويني ، ورقة ٣٩٧ ، وأبو حنيفة لأستاذنا الجليل أبو زهرة في الموضوع : ص ٢٤٥ وما بعدها ، وأصول التشريع الإسلامي في الموضوع أيضاً ، وبخاصة هامش (٢) في ص ١٩٧ ، وغيرهما من كتب الأصول عند الحنفية وغيرهم .

(٢) ارجع الى كتب : مالك ، والشافعي ، وابن حنبل ، لأستاذنا الجليل أبو زهرة ، في الموضوع . وراجع أيضاً : المستصفى للقرافي ، والتنقيح للقرافي ، وشرح الكوكب المنير للقرنبي ، في حجية دلالة العام قبل تخصيصه .

الشافعية إن كانت علته ثابتة بنص أو إجماع (١) ..

١٨١ - ونكتفي بهذا القدر اليسير من إجمال أحكام التخصيص ،
لتوازن بينه وبين النسخ ، بعد أن وضع لنا أنها يشتركان في البيان ، وفي أن
الأصل عندهما ؛ استصحاباً للحقيقة (٢) .

ولكن هل يتفق النسخ والتخصيص في شيء غير هذين ؟ ..

١٨٢ - إن أول ما نلاحظه - على ضوء تعريف كل منهما - أن في النسخ
إزالة الحكم المنسوخ ، وفي التخصيص قصر الحكم العام على ما بقي من أفراد
بعد الخاص . فالنسخ المنسوخ لم يعد حجة بمد ورود النسخ ، والنسخ العام
الخاص ما زال حجة بعد تخصيصه (٣) .

١٨٣ - وثاني ما نلاحظه من الفروق بين النسخ والتخصيص أن النسخ
قد يرد على الأمر بما مور به واحد ، كما يرد على العام .. والتخصيص لا يرد
إلا على عام ، ضرورة أنه - في حقيقته - ليس إلا قصراً للعام على بعض
أفراده ، وهذا واضح (٤) .

(١) انظر ص ٢١٦ وما بعدها في أحمد بن حنبل ، لأستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة .
وقد ذكر شهاب الدين القرافي أن المحصصات عند مالك خمسة عشر نوعاً ، من بينها القياس الجلي ،
والخفي ، وخبر الآحاد ، والإجماع ، والاستقحام ، والحس ، ومفهوم المخالفة . وذكر الغزالي أن
المحصصات عشرة من بينها الحس ، والإجماع ، والمفهوم بالفحوى ، والنسخ الخاص (بطلاق) ،
ومنعب الصحابي . وذكر محب الله بن عبد الشكور أن المحصصات عند الأحناف خمسة عشر نوعاً
من بينها المعروف العملي ، والإجماع ، والقياس بشرط أن يكون العام خصصاً قبل ذلك بغيره ،
وخبر الواحد بالشرط نفسه .

وانظر تنقيح الفصول للقرافي : ص ٢٩ - ٥٥ ج ٢ ، والمستصفى للغزالي ص ٩٩ ١١٤
ج ٢ ، ومسلم الثبوت لابن عبد الشكور : ص ٣٤٥ - ٣٦٠ ج ١ . ثم انظر نهاية السؤل
ص ٢٢٦ - ٣٣٢ ج ١ ، والإحكام للآمدي ولم يقيد ص ٤٧٢ - ٤٧٧ ج ٢ .

(٢) انظر رسوخ الأخبار للبصبري ، ورقة ٩ ..

(٣) انظر الاعتبار للحازمي ص ٢٣ والإحكام للآمدي (الفرق السابع - ص ١٦٢ ج ٣)
و (الفرق الخامس - في نفس الصفحة والجزء) ، والبرهان للجويني (ورقة ٣٩٨ ، فيها رأي
القاضي وهو الذي يقرر فيه هذا الفرق) .

(٤) انظر الاعتبار ص ٢٢ - ٢٣ ، والإحكام (الفرق الثاني ، والفرق الخامس =

١٨٤ - والفرق الثالث أن الناسخ يجب أن يكون متأخراً عن المنسوخ في النزول، فلا يجوز أن يسبقه ، ولا أن يقترن به.. أما التخصيص فاشتراط فيه الخفية أن يقترن الخاص والعام في النزول ، وأجاز غيرهم سبق الخاص للعام ، وتأخره عنه ، إلى جانب الأصل فيه وهو الاقتران (أو الاتصال)^(١) .

١٨٥ - والفرق الرابع أن المنسوخ يعمل به قبل أن ينزل الناسخ ، حتى

= ص ١٦١ ١٦٢ ج ٣) ، ورسوخ الأحبار ورقة ١٠ . ومثل الأمر بأمور واحد في هذا الحكم - انتهى لنهي عنه واحد . هذا ولا بد هنا من ذكر بعض صيغ العموم ، حتى لا يختلط التخصيص بالتقييد . وهذه هي :

١ - المرفوع بالإضافة أو بالجنسية من الجوع وأسمائها ، كقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم) ، (إن المسلمين والمسلمات ...)
٢ - المرفوع بالجنسية ، كما في قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (مطل الغنى ظم) .

٣ - أسماء الشرط كمن وما وأي وأين ، ومن أمثلتها قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ، (وما تتفقوا من خير يوف إليكم) ، (أيأما تدعوا فله الأسماء الحسنی) ، (أينأما تكونوا يدرككم الموت) .

٤ - أسماء الاستهتام ، كمن وماذا ومتى وأين ، ومن أمثلتها قوله تعالى (من فعل هذا بأهنتنا؟) ، (ماذا أراد الله بهذا مثلاً ؟) ، (متى نصر الله ؟) ، (أين ما كنتم تدعون من دون الله؟) .
٥ - الأسماء الموصولة ، كقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن) ، (وأحل لكم ما وراء ذلكم) .

٦ - النكرة في سياق النفي أو التثبيط ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (لا وصية لوارث) ، وقوله تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) ، وقوله : (وإن يروا آية يعرضوا ..) .

(٧) النكرة الموصوفة بوصف عام ، كقوله تعالى : (ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) ، (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) .

٨ - ما أضيف إليه كل وجميع ، كقوله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) ، وقوله : نجح في هذا الامتحان جميع من ركب قبله . وقد أجمل ابن الحاجب هذه الأنواع عندما قرر أنه (لا يستقيم تخصيص إلا قياً يستقيم توكيده بكل) . وانظر ص ١٨٧ - ١٨٨ من أصول التشرع الإسلامي ، ص ٢٤٨ من شرح مختصر المنتهى للإيجي .

(١) سبق تقرير هذا الفرق في تعريف النسخ ، وفي أنواع المخصص من حيث الاتصال والاتصال ، وانظره أيضاً في الاعتبار ص ٢٢ ، وفي الإحكام للأمدني ص ١٦٢ ج ٣ ، وفي رسوخ الأحبار ورقة ٩ .

ينزل. بل اشترط بعض الأصوليين لجواز النسخ وجوب العمل بالحكم المنسوخ.
أما العام التخصيص فقد قالوا أنه لا يتأتى العمل به قبل تخصيصه ؛ لأن تأخير
البيان عن وقت الحاجة إليه لا يجوز (١) .

١٨٦ - والفرق الخامس أن النسخ يقع على حكم العام كله حتى لا
يبقى منه شيء ، كما يقع على حكم الخاص .. أما التخصيص فلا يمكن أن يقع
على جميع أفراد العام ، بل لا بد بعده من بقاء جمع ، واشترط بعضهم في
هذا الجمع أن يقارب الأصل ، واكتفى بعضهم بأقل الجمع (٢) .

١٨٧ - والفرق السادس أن النسخ لا يملكه إلا الشارع ، بخطاب منه
أو بسنة فعلية أو تقريرية .. أما التخصيص فقد يكون بالعقل ، وبالعرف ، كما
يكون بخطاب الشارع ، بل أجازوه بعض الفقهاء بالقياس أيضاً (٣) ..

١٨٨ - والفرق السابع أن ما ثبت بالدليل ينسخ ولو لم يتناوله اللفظ ،
كما نسخ التوجه إلى بيت المقدس في الصلاة ، بالتوجه إلى الكعبة : بيت الله
الحرام ، وكان التوجه إلى المسجد الأقصى معلوماً من السنة العملية فحسب ...
أما التخصيص فهو لا يرد. إلا على عام ملفوظ (٤) .

١٨٩ - والفرق الثامن أن الشريعة تنسخ بالشريعة ، ولا تخصص بها .
وإنما يكون ذلك في الأحكام العملية الفرعية ، لا في القواعد السكينة ، ولا في
المقائيد الدينية (٥) ..

(١) انظر رسوخ الأخبار ورقة ١٠ ، وتنقيح الفصول للقرافي ص ٧٣ ج ٢ .

(٢) انظر الإحكام للآمدي ص ١٦٢ ج ٣ ، وكشف الأسرار على أصول البزدوي ص ٣٠٧
ج ١ وشرح مسلم الثبوت ص ٣٠٦ ج ١ .

(٣) انظر الاعتبار ، ص ٢٢ ، ورسوخ الأخبار ورقة ١٠ ، والإحكام للآمدي ص ١٦٢
ج ٣ ، وفي ص ٢٨٧ من التقرير والتجدير أن التخصيص بالقياس جاز عند جميع الأئمة الأربعة .
فانظره إن شئت .

(٤) انظر تنقيح الفصول ص ٧٢ ج ٢ ، ورسوخ الأخبار ، ورقة ٩ .

(٥) انظر المصدرين السابقين ، والإحكام للآمدي ص ١٦٢ ج ٣ .

١٩٠ - والفرق التاسع (وهو خاص بالنسخ الجزئي عند الحنفية) :
أن الخارج من العام بالتخصيص لم يدخل فيه ابتداءً ، والخارج منه بالنسخ كان
داخلاً فيه ثم أخرج ^(١) .

١٩١ - والفرق العاشر أن النسخ لا يكون في الأخبار ، أما التخصيص
فيكون فيها . وبعبارة أخرى : إنما يقبل النسخ الأحكام الشرعية التي تتمثل في
الأمر والنهي ، على حين يقبل العام التخصيص ولو كان خبراً لا حكم فيه ^(٢) .

١٩٢ - وبدهي ، على ضوء هذه الفروق ، ألا يلتبس بالنسخ تخصيص
بغير مستقل : وهو الاستثناء ، وبدل البعض ، والشرط ، والصفة ، والغاية ؛
ذلك أن كل ما يخرج بواحد من هذه المخصصات ، هو في حقيقته جزء من
الكلام السابق عليه ، فلا يمكن إلا أن يكون متصلًا بالعام اتصال الجزء
بالكل ، ومثله لا يتصور إزاله متراخياً عما قبله ، فلا يصلح ناسخاً .

على أن هناك فرقاً آخر يباعد بين النسخ وكل من هذه المخصصات ، وهذا
الفرق هو أن النصّ المنسوخ لا يصلح بعد أن يُنسخ دليلاً شرعياً .. فهل
كذلك العام إذا استثنى منه ، أو وصف ، أو قصر حكمه على بعضه بطريق
البدل ، أو ضيقه بظايفه بشروط ما ، أو حُدّ زمانه بغاية ؟ .

لنقدم مثلاً للنسوخ ، ومثلاً لكل واحد من هذه المخصصات الخمسة ،
فستكفل الأمثلة بتقرير هذا الفرق ، تقريراً لا مجال بعده للالتباس ، ولا عذر
معه لمن يخلط ..

١٩٣ - أما مثال النسخ فقولُه صلى الله عليه وسلم : ﴿ هَيْبَتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ

(١) انظر أصول التشريع الإسلامي (هامش ٢ ص ١٩٦) ، وأبو حنيفة ومالك والشافعي
ص ٢٥٦ وما بعدهما من الأول ، ص ٢٦٨ وما بعدهما من الثاني ، ص ٢٠١ من الثالث ، والمندخل
إلى علم أصول الفقه : ص ١٨٧ ، وكشف الأسرار على أصول البزدي ص ٢٩٨ ، ٣٠٦ - ١٠١ .
(٢) انظر الإيجاز لابن ملال ، ورقة ٤١ .

القبور، غزوروها. ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم . ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ، ولا تشربوا مسكراً) وفي رواية أخرى : (كنت نهيتكم ...) (١) .

١٩٤ - فالأول نسخ النهي عن زيارة القبور بالإذن في زيارتها ، وقد جاء هذا الإذن بأسلوب الأمر ، فدلّ على أن زيارة القبور مرغوب فيها للتذكير بالموت ، والعظة للمؤمن ؛ حتى لا تشغله دنياه عن الاستعداد لما بعد الموت . وقد نص الحديث على المنسوخ والناسخ كليهما ، وعلى أن ثانيهما المتأخر تشريعاً قد حل محل الأول السابق ، وهذا بين شديد الموضح في الرواية الثانية (كنت نهيتكم) ، ولكنه ليس خفياً في الرواية الأولى .

١٩٥ - والمثال الثاني هو نسخ النهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام بإباحة هذا الادخار ، دون قيد زمني . وقد جاء في حديث آخر أن هذا النهي كان له حين صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما يسوّغه ، وأن هذا المنسوخ كان قد زال عندما أذن في الادخار بعد ثلاث . فهل يعود النهي إذا عادت علته بعد زوالها ؟ وكيف يعتبر منسوخاً مع أنه مرتبط بطلته ، بحيث يعود إذا عادت (٢) ؟ !

(١) أخرج هذا الحديث ، بهذا اللفظ ، مسلم في : كتاب الأضاحي ، باب (بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام ، وبيان نسخه وإباحته الى متى شاء) ص ١٥٦٣ - ١٥٦٤ من صحيح مسلم . وهو في الجزء الثالث من طبعة عيسى البستاني الحلبي وشركاه ، بتحقيق وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، وراوي الحديث هو عبدالله بن بريدة ، عن أبيه . وقد تعددت الطرق عن عبدالله في روايته ، وكلها صحيحة . والرواية الأخرى التي تقول (كنت نهيتكم) هي أيضاً عن بريدة ، ولكن بطريق آخر . وفي الموضوع أحاديث أخرى تبدأ بالفعل كنت ، وبعضها يبدأ بقوله : إني كنت ، ولكن ألفاظها تختلف عن ألفاظ روايتنا ، تبعاً للرواة ولما سمعه كل راو منهم .

(٢) تختلف الروايات في تصوير هذه العلة ، كما سنرى ، لكنها جميعاً تتفق على أن النهي عن الادخار حين صدر كان منوطاً بها . ومع أن الروايات تسكت ، أو تكاد تسكت ، عن علة الإذن بعد النهي ، أو الإباحة بعد الحظر الذي استبعد من النهي - فإن التصريح بعلة النهي ، وكون هذه العلة هي الدافة ، أو الجهد ، يوحيان بأن هذا النهي قد جساء على خلاف الأصل =

١٩٦ - لقد روي عن علي (رضي الله عنه) أنه صلى بالناس يوم العيد، ثم خطب الناس فقال : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث ليال ، فلا تأكلوا) ، فذكر النهي ولم يذكر الإذن بعده في الأكل والادخار فوق ثلاث .

كذلك روي عن ابن عمر (من ثلاث طرق) أنه كان لا يأكل من لحم أضحيت فوق ثلاثة أيام .

لكن هذا وذاك لا يتفيان ما قرره حديثنا من الإذن بعد النهي ، وبخاصة أن مسلماً - راوي هذه الأحاديث كلها - قد روى القصة كاملة ، بقوله :

(حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا روح ، حدثنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الله بن واقد . قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث . قال عبد الله بن أبي بكر : فذكرت ذلك لعمرة . فقالت : صدق ، سمعت عائشة تقول : دفأ أهل بيات من أهل البادية حضرة عيد الأضحى ، زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ادخروا ثلاثاً) ، ثم تصدقوا بما بقي) . فلما كان بعد ذلك قالوا : يا رسول الله ، إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ، ويحملون منها الودك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وما ذاك ؟) قالوا : نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، فقال : (إنما نهيتكم من أجل الدافقة التي دفت ، فكلوا ، وادخروا ، وتصدقوا) (١) .

المسند، ١٠، ١٠٠

== هذه اللمعة - وإذن - فليست بإساحة الادخار بعد النهي عنه إلا رجوعاً للأصل ، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته كما يقول الأصوليون .

(١) أما الرواية عن علي كرم الله وجهه فتجدها في صحيح مسلم، ص ١٥٦٠ والذي رواها هو أبو عبيد مولى ابن أزمهر ، وفيها أنه شهد العيد مع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : ثم صليت مع علي بن أبي طالب ، قال : فصلى لنا قبل الخطبة ، ثم خطب الناس فقال ... وأما الرواية عن ابن عمر بطرقها الثلاث (واثنتان منها تنتهيان إلى تأفح ، عن ابن عمر ، ==

١٩٧ - وفي الروايات الأخرى التي أوردتها مسلم - رواية عن جابر بن عبد الله - يقول : (كنا لا نأكل من لحوم بُدُننا فوق ثلاث منى ، فأرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : كلوا وتزودوا)^(١) . كذلك أورد مسلم رواية عن سلمة بن الأكوع ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من ضحى منكم فلا يصبحن في بيته بعد ثلاثة شئاً) ، فلما كان في العام المقبل قالوا : يا رسول الله ، نفعل كما فعلنا عام أول ؟ فقال : (لا . إن ذاك عام كان الناس فيه يجحد ، فأردت أن يفشو فيهم)^(٢) . وتلتقي مع هذه الرواية عن سلمة - تلك الرواية التي أوردتها أبو حفص بن شاهين ، وفيها يعمل صلى الله عليه وسلم لما كان من نيه عن الادخار فوق ثلاث ، حيث يقول : (إنما نهيتكم عن الادخار فوق ثلاث ليوسع غنيكم على فقيركم . ألا فكلوا وادخروا ما بدا لكم)^(٣) .

= والثالثة الى سالم عنه - فتجدنا في الصفحة ١٥٦٠ والتي تليها ، في المرجع السابق نفسه.. والقصة الكاملة كما رواها عبد الله بن واقد ، وأكدت عمرة لعبد الله بن أبي بكر سماعها من عائشة ، وردت في ص ١٥٦١ من المصدر نفسه . والدافة : هي الجماعة التي تقبل من بلد إلى بلد (١) ص ١٥٦٢ في الصحيح . ورواها عن جابر هو عطاء ، ورواها عن عطاء هو ابن جريح . وقد جاء تعقيباً عليها في الصحيح (قلت لعطاء : قال جابر : حتى جئنا المدينة ؟ قال : نعم) . وهو يحتمل تفسيرين أحدهما أنهم ظلموا يأكلون من لحوم بدنهم حتى وصلوا الى المدينة ، فلم يقيد الإذن بوقت محدد . وثانيهما - وهو أرجح في نظرنا - أن هذا الإذن قد استمر حتى بعد أن استقروا بالمدينة ، بمعنى أنه لم يكن في ذلك العام فقط .

(٢) ص ١٥٦٢ من المصدر نفسه . وقد ضبطت فيه كلمة (يصبحن) بسكون الصاد . وهي تبدو - إن صح هذا الضبط - مضمنة معنى يقين (بضم أوله) ، وإلا فلو أعلت عمل كل من على الأصل فيها لوجب رفع (شئاً) ، إذ هو اسمها . وقد جاء هذا الحديث مروياً عن سلمة نفسه ، وفيه جملة النهي هكذا : (فلا يصبحن بعد ثلاثة وفي بيته منسه شيء) ، فقلله روي هكذا عن سلمة ، وبخاصة أن الشوكاني - وهو الذي أووده بهذا النص - ذكر بعده أنه (متفق عليه) . وانظر ص ١٢٦ - ١٢٧ ج ٥ من نيل الأوطار ، باب الأكل والإطعام من الأضحية وجواز ادخار لحمها ونسخ النهي عنه . والطبعة التي لدينا من هذا الكتاب هي طبعة عثمان خليفة ، المطبعة العثمانية المصرية سنة ١٣٥٧ هـ .

(٣) انظر الوجه « ا » من الورقة رقم ٤٤ في النسخ والنسوخ من الحديث ، لأبي حفص =

أما رواية جابر فهي لا تذكر النهي عن الإدخار ، لكنها تقرر أثره ونتيجته . ثم هي تعبر عن إباحة الأكل والتزود من لحوم البُدنِ فوق ثلاث متى ، بالفعل (أرخص) . أو هي تسمي هذه الإباحة رخصة ، قبل أن تورد نص الحديث عن الرسول ، وهو (كلوا وتزودوا) .

١٩٨ - وبشرح الشافعي - رضي الله عنه - في (الرسالة) : ما ترتب على دَفِّ الدَّافَةِ من نهْي عن الإدخار فوق ثلاث ، ثم ما كان بعد عام الدافاة ، من ترخيص بالأكل والتزود والإطعام والإدخار جميعاً ، وذلك حيث يقول بعد إيراد الآثار ، وعمل كل من الصحابة بما تلقاه من بينها :

(... فالرخصة بعدها [أي الدافاة] في الإمساك والأكل والصدقة من لحوم الضحايا - إنما هي لواحد من معنيين ؛ لاختلاف الحالين :

(فإذا دفت الدافاة ثبت النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث . وإذا لم تدف الدافاة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والإدخار والصدقة . ويحتمل أن يكون النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث - منسوخاً في كل حال . فيمسك الإنسان من ضحيته ما شاء ، ويتصدق بما شاء ^(١) .

= ابن شامين (عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد . البغدادي ، الواعظ ، المتوفي ببغداد ٥٣٨ هـ ...) وكتابه هذا مخطوطة بالكتابة الأملية في باريس تحت رقم ٧١٨ ، وقد أخذنا عنها (ميكرو فيلم) تحتفظ به ، وعنه حصلنا على نسخة من المخطوطة هي الآن ضمن مخطوطات مكتبتنا .

وقد جاء في رسوخ الأخبار في النسخ والمنسوخ من الأخبار للجمعي (ورقة ١٣٧ - ١٣٨) من النسخة المخطوطة بالكتابة التيمورية تحت رقم ١٥٣ حديث ، في عام ٧١٣ هـ جاء في آخرها (أي قبل وفاة مؤلفها بتسعة عشر عاماً) - جاء فيه نقلاً عن مسلم برواية أبي سعيد الحذري (... فشكلوا إليه - أي الرسول - : إن لنا عيالاً وحشماً وخدماً . فقال : كلوا وأطعموا واحبسوا أو ادخروا) وانظر ص ١٩٦٢ من صحيح مسلم . وقد عقب الجمعي بقوله : (نعب قوم إلى أن السنة لو عادت ، عادت الحرمة ، والصراب عموم النسخ) . وانظر ورقة ١٣٨ - ١٣٩ منه .

وكذلك قرر الطحاوي النسخ . وانظر ص ٣٠٦ وما بعدها في مسانئ الآثار .

(١) فقرة ٦٧١ - ٦٧٣ ، وقد عالج الشافعي هذه القضية في الفقرات : ٦٥٨ - ٦٧٣ فهذه الفقرات إذن هي آخر ما قاله فيها ، في الرسالة ، وانظر ص ٢٣٥ - ٢٤٠ منها .

وإذا كان قد ردد النهي هنا بين احتمالين هما ارتباطه بعلته ، أو نسخه في كل حال - فإنه في (اختلاف الحديث) قد تردد ، ولم يردد ، ذلك أنه ذهب مرة إلى النسخ ، ثم ذهب في موضع آخر إلى أن النهي اختيار لا فرض ، وفي مكان ثالث قرر أن النهي لمعنى . فإذا وجد هذا المعنى ثبت النهي ^(١) ...

١٩٩ - ولنا ندرى السر في تردد هذا الإمام الجليل ، لحكم النهي عن الادخار ، بين أن يكون محكماً أو منسوخاً ، ما دام احتمال الإحكام سائفاً دون تأويل متكلف ، بل دون تأويل أصلاً ؟

إن من الشروط التي يجب أن تتوافر لقبول دعوى النسخ : أن يتعذر التوفيق بين النصين المتعارضين ، وإعمالهما معاً ^(٢) ... والشافعي يقرر

(١) الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله - في تعليقه على ما نقله عن كتاب اختلاف الحديث ، في موضعين منه . ويمثل تردد الشافعي فيما نقله عن اختلاف الحديث قول الشافعي في الموضوع الأول (ص ١٣٦ - ١٣٧) : ... يجب على من علم الأمرين معاً أن يقول : نهى النبي عنه لمعنى ، فإذا كان مثله فهو منهي عنه ، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهيّاً عنه . أو يقول : نهى النبي عنه في وقت ، ثم أرخص فيه بعسده . والآخر من أمره ناسخ للأول) ثم قوله في الموضوع الآخر ص ٢٤٧ - ٢٤٨ : (فينبغي أن يكون إنفاً نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث إذا كانت الدافّة - على معنى الاختيار لا على معنى الفرض) .. ثم قوله بعد نحو عشرة أسطر : (وأحب إن كانت في الناس منحة ألا يدخروا أحد من أضياعه ولا من مديده أكثر من ثلاث : لأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الدافّة) .

وقد وجع الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله - بعد هذا : (أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم لمعنى دف الدافّة - إنفاً كان تصرفاً منه) على سبيل تصرف الإمام والحاكم ، فيما ينظر فيه لمصلحة الناس وليس على سبيل التشريع في الأمر العام) . لكنه جعله بعد هذا أصلاً وقاس عليه ، فجعل للحاكم أن يأمر وينهي في مثل هذا ، ويكون أمره واجب الطاعة لا يسع أحداً مخالفته ، ثم قرر أن الأمر فيه على سبيل الفرض ، لا على الاختيار . ونحن لا نرى لهذا الترجيح وجهاً على ضوء ما قلناه في شرحه . مع أن المصلحة أصل تبنى عليه الأحكام عند جميع الأئمة ، كما اثبتنا ذلك في كتابنا : (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي) ، وتجدد ذلك في التمهيد (ص ٣٩ - ٦١) .

(٢) يقول ابن حزم (ص ٨٤ ج ٤ من الإحكام في أصول الأحكام) ... فإن وجدنا الأمرين لا يمكن استعمالهما معاً ، ووجدنا أحدهما كان بعد الآخر ، أو وجدنا نصاً جلياً على أنه منسوخ ... فقد أبقنا بالنسخ ، وجميع الأصوليين متفقون على أن النسخ إنفاً يصار إليه ، إذا تعذر التوفيق بين النصين المتعارضين ؛ لأن من القواعد المقررة التي لا خلاف فيها إن إعمال النصين أولى من إعمال أحدهما وإلغاء الآخر ، وقد أسلفنا أن النسخ وقع حكم شرعي بحكم شرعي متأخر .

في الرسالة أنه (إذا دفت الدافة ثبت النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وإذا لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة) ، فهو إذن يرى أنه إذا دفت الدافة بعد الرخصة في الادخار ، عاد النهي ثانية ولم تجز الرخصة . ومعنى هذا - كما قال في اختلاف الحديث - أن النهي لمعنى ، فإذا وجد ثبت النهي . أليس المعنى الذي اقتضى النهي هو العلة ، كما يسميها المتأخرون من الأصوليين ؟ أو ليس ثبوت النهي إذا وجدت العلة هو ما يعنيه هؤلاء بقولهم : إن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ؟ وأخيراً ، ألم يقرر هذا كله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عندما قال : (إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت) ، (إن ذلك عام كان الناس فيه يجهد) ، (إنما نهيتكم عن الادخار فوق ثلاث ليوسع غنيكم على فقيركم) .

٣٠٠ - من أجل هذا كله ، نجزم بأن الإذن بالادخار بعد النهي عنه لم يكن نسخاً للنهي . فلندع إذن هذه القضية إلى القضية الثالثة في الحديث ، فإن فيها المثال الثاني للنسخ .

وهذا المثال يصوره قوله صلى الله عليه وسلم : (... ونهيتكم عن النبذ إلا في سقاء ، فاشربوا في الأسقية كلها ، ولا تشربوا مسكراً) .

وفي معنى النهي المنسوخ هنا ، وردت روايات كثيرة عن أنس بن مالك ، وأبي هريرة ، والإمام علي ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم (رضي الله عنهم جميعاً) ، وجميعها تنهي عن الانتباز في الأوعية التي كانوا يشربون فيها الخمر قبل تحريمها ^(١) .

(١) أخرج مسلم جميع هذه الروايات في : كتاب الأنسبية ، باب النهي عن الانتباز في المزفت والدلاء والحفم والتقيير ، وبيان أنه منسوخ ، وأنه اليوم حلال ما لم يصير مسكراً . ص ١٥٧٧ - ١٥٨٥ وقد زادت عدة الأحاديث التي أوردها فيه على ثلاثين حديثاً . ويبدو أن أصح هذه الروايات متناً هي الرواية التي تقول : (ونهيتكم عن الانتباز في الأسقية كلها فانقبذوا في كل سقاء ، ولا تشربوا مسكراً) وانظر ف : ٣٠٨ فيما يأتي .

وقد جاء في مسلم ما يعين هذه الأوعية ويفسرها منسوباً إلى ابن عمر - رضي الله عنها - ؛ ذلك حيث يروى عن عبيد الله بن معاذ ، عن أبيه ، عن شعبة عن عمرو بن مرة ، عن زاذان ، قال : قلت لابن عمر : حدثني بما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من الأشربة بلغتك ، وفسره لي بلغتنا ؛ فإن لكم لغة سوى لغتنا ، فقال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الختم ، وهي الجرة . وعن الدباء ، وهي القرعة . وعن المزفت ، وهي المقير . وعن النقيز ، وهي النخلة تنسج نسجاً ، وتقرر تقرأ . وأمر أن يتبذ في الأسقية)^(١) .

٢٠١ - فقد حرم النبي صلى الله عليه وسلم إذن على المسلمين استعمال أوعية الخمر ، في الأشربة المباحة ، ثم رفع عنهم هذا التحريم (أو الحظر) ، فأباح لهم استعمال تلك الأوعية ، ما داموا لا يشربون مسكراً . والحازمي ينقل عن أكثر أهل العلم (أن الحظر كان في مبدأ الأمر ، ثم رفع الحظر وصار منسوخاً ، وتسكوا في ذلك بأحاديث ثابتة صحيحة تصرح بالنسخ ، وأكثرها نصوص)^(٢) .

ونحن نكتفي هنا بحديث سلسل الحازمي إسناده ، عن شيخه الذي أخبره به حتى بريدة ، وفيه يقول صلى الله عليه وسلم : (إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فقد أذن محمد في زيارة قبر أمه ، فزوروها ؛ فإنها تذكركم الآخرة . وكنت نهيتكم عن لحوم الأصاحي فوق ثلاث ؛ ليتسع ذوو الطول على من لا طول له ، فكلوا ما بدا لكم ، وأطعموا ، وادخروا . ونهيتكم عن الظروف ، وإن الظروف لا تحرم شيئاً ولا تحله ، وكل مسكر حرام)^(٣) .

(١) صحيح مسلم : ص ١٥٨٣ .

(٢) انظر الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار ، له ، وقد عالج قضية النسخ هذه في ص ٢٣٠ - ٢٣٢ منه . ويجد النص الذي نقلناه عنه في ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) ص ٢٣١ من الاعتبار : المصدر السابق . وقد روي عن عبدالله بن عمرو - بعد هذا - أنه قال : (لا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التبيذ في الأوعية - قالوا : ليس كل الناس يجد ، فأرخص لهم في الجر غير المزفت) ...

٢٠٢ - وقد تكفل هذا الحديث الذي رواه الحازمي - كما نرى -
ببيان السر في النسخ ، وأنه كان تدرجاً في التشريع :

ففي المثال الأول (وهو نسخ النهي عن زيارة القبور بالترغيب في زيارتها)
لحظ في النهي أن المسلمين كانوا حديثي عهد بالإسلام ، بعد أن كانوا يعبدون
الأصنام والأوثان من دون الله ، فاقتضت المصلحة أن يحظر عليهم زيارة
القبور ، من أجل صيانة العقيدة عن الانحراف . ثم تمكنت العقيدة السليمة من
القلوب ، فأصبحت المصلحة في أن تزار القبور ؛ لأنها تذكر بالآخرة ، ومن ثم
نسخ الحظر بالترغيب في الزيارة .

وفي المثال الثالث (وهو نسخ النهي عن الشرب في أوعية الخمر بالأذن في
شرب غير المسكر ولو كان فيها) - لحظ في النهي أن المسلمين كانوا حديثي
عهد بشرب الخمر دون حرج ، يعبون منها كما يشاؤون ، ثم حرمت الخمر عليهم ،
فكان استعمالهم لأوعيتها - ولو في شرب الماء - يذكرهم بها ، وقد يجرمهم
إلى معاودة شربها . كما كان من المظنون أن التنبذ حين يوضع فيها سيتأثر بما
تشربته من رواسب الخمر فيصير مسكراً . ومن ثم كانت المصلحة تقضي بحظر
استعمالهم لتلك الأوعية . فلما اعتاد المسلمون بمرور الأيام أن يحتنبوا الخمر ولا
يحنوا إلى معاودة شربها ، ولما تخلصت تلك الأوعية على مر الأيام أيضاً من

= وكان الحازمي قد حكى أن بعض أهل العلم قد ذهب إلى أن الحظر باق ، وكرهوا أن
ينفذ في هذه الأوعية ، وإليه ذهب مالك وأحمد وإسحق . قال الخطابي : وقد يروى ذلك عن
ابن عمر وابن عباس ، وأن أكثرهم ذهب إلى النسخ كما نقلنا عنه ، قبل الحديث الذي نكتب هذا
التعليق عليه .

وبعد أن انتهى من مناقشة الفريقين ، قال : (ويحتمل معنى آخر ، وهو أنا نقول : دلت
الأحاديث الثابتة على أن النهي كان مطلقاً عن الظروف كلها ، ودل بعضها أيضاً على السبب الذي
لأجله رخص فيها ، وهو أنهم شكوا إليه الحاجة إليها ، فرخص لهم في ظروف الأدم لا غير .
ثم إنهم شكوا إليه أن ليس كل أحد يجد سقاء ، فرخص لهم في الظروف كلها ؛ ليكون جمعاً بين
الأحاديث كلها ؛ ، ولا سيما بين حديث بريدة من الوجه الذي سقناه ، وبين حديث عبدالله بن
عمر . والله أعلم بالصواب .

آثار الحرق ، فلم يبق لها تأثيرها السابق على ما يوضع فيها من نبيذ وغيره -
لم يعد بأس في الإذن باستعمالها في مشروباتهم ، وهذا الإذن هو الناسخ .

أما المثال الثاني (وهو الخاص بلحوم الضحايا) - فقد أسلفنا رأينا فيه ،
وقررنا أنه ليس من النسخ ؛ إذ النهي عن الادخار فيه مرتبط بعلّة هي الدافّة
- أو الحاجة حين تفشو فتشتد على الناس - وإذن فهو يدور معها وجوداً
وعدماً ، ويعود بعد الإباحة إذا عادت .

٢٠٣ - ونخلص من هذه المناقشة إلى تقرير سمات النسخ ، كما وضحت
لنا في كل من القضيتين ؛ فقد رفع حكم في كل منها وسئل محله حكم آخر .
وشرع الحكم المنسوخ قبل الحكم الناسخ ، فلم يتصل دليلهما ولم يقتربا . وعمل
بالحكم المنسوخ مدة قبل أن ينسخ . وكان الحكم المنسوخ في المثالين ثابتاً بالسنة
حتى نسخته سنة أخرى . وكلاهما حكم شرعي عملي ، فليس خبراً . وكان الناسخ
هو الشارع بخطابه الصريح في النسخ ، فليس هو العقل ، أو العرف والعادة مثلاً .
٥٠٤ - ... وأما أمثلة التخصيص - فما نحن أولاء نقدمها هنا ،
وسنعرّض على أن نقدم لكل تخصص مثلاً واحداً ، وعلى أن نشرح كل مثال
نقدمه ؛ لنبرز سمات التخصيص فيه ، عند من يرون أنه تخصص :

ونبدأ بالاستثناء فنختار له المثال من قوله تعالى : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ
الْغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ .
إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا
ظَلَمُوا ، وَسِيعِلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ (١) ؛ إذ الشعراء عام
(لأن جمع معرف بالجنسية) ، وقد حكمت الآية عليهم بأنهم يتبعهم الغاوون ،
وبأنهم يهيمون في كل واد ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون . لكنها استثنت منهم
المؤمنين ، العابدين ، الذاكرين الله كثيراً ، الذين التزموا في شعريهم أن ينتصروا

(١) الآيات الأخيرة في سورة الشعراء (٢٢٤-٢٢٧) .

به لأنفسهم ، من ظلم وقبح عليهم ، فخرج هؤلاء بقتضى الاستثناء من المحكوم عليهم بالإضلال وما معه ، وقصر هذا العام على من عداهم ..
 فالحكم الذي أصدرته الآية على الشعراء لم يرفع إذن . وما زال الشعراء كما وصفهم الآية مضلين ، هائمين ، يقولون ولا يفعلون . غير أن من هدام الله للإيمان منهم ، وللعمل الصالح بعد الإيمان ، ولذكر الله كثيراً ، وكانوا في شعورهم مع كل هذا منتصرين لأنفسهم ولدينهم بعد ظلم حل بهم أو به - هؤلاء ليسوا كسائر الشعراء ، فقد خصص بهم عموم الشعراء ، والحكم الذي صدر عليهم .

٢٠٥ - وواضح أن الاستثناء لا استقلال له بنفسه ، ولا غنى له عما قبله ، فهو جزء من الكلام إذن .

وواضح كذلك أنه أنزل مع العام في وقت واحد ، وأنه لم يرفع حكم العام ولم يزله ، لكنه ضيق دائرته فقط ، وأنه جاء في كلام إخباري ولم يشرع حكماً علمياً لكنه مع كل هذا اعتبر نسخاً عند المتقدمين (١) !

٢٠٦ - وبديل البعض للاستثناء ، في كل ما أسلفنا . ومثاله قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ غَبِيرٌ﴾ (٢) . واستطاع إليه سيلاً (٣) . والعام هنا هو الناس كما عبرت الآية . وإذا كان المراد بهم فيها هم المكلفين من المسلمين - فإن هؤلاء أيضاً عام ، لأنهم جمع معرف بالجنسية . أما الخاص (أو بديل

(١) انظر الفقرة ٩٦ من هذا البحث . فتجد أن دعوى النسخ هنا مروية عن ابن عباس رضي الله عنهما . وقد رجعنا في هذا إلى المواقفات للشاطبي ، كما أسلفنا .

ولكن العجيب أن بعد هذه الآيات من المنسوخ بعض التأخرين كابن خزيمة (انظر ص ٢٦٩ من الموجز في النسخ والمنسوخ له) وابن سلامة (٢٥٠-٢٥٢ من كتابه ، النسخة المطبوعة على هامش أسباب النزول للواحدي) ، وابن هلال (انظر الإيجاز في النسخ والمنسوخ : ورقة ٨٣) ، وابن حزم (في معرفة النسخ والمنسوخ : ص ١٨٨-١٨٩ هامش تفسير الجلالين ج ٢) .

وإنما نعجب لهذه الظاهرة ، لأن مدلول النسخ كان قد حور ، وتميز عن التخصيص وغيره فيما عسى أن يلتبس به ، ولأن بعض هؤلاء فعلاً قرروا في مقدمات كتبهم أن الاستثناء ليس من النسخ في شيء .

(٢) الآية ٩٧ : في سورة آل عمران .

البعض المخصص للعام هنا على مذهب الجمهور (فهو : من استطاع إليه سبيلاً ، وهو خاص بالإضافة إلى الناس ، عام في مدلوله . ومن أنه خاص بالنسبة للناس - اعتبر بدل بعض منه ، وخصه .

والحكم التشريعي الذي قررتة الآية - هو أن الحج فريضة على كل مسلم يستطيع السبيل إليه . وقد استفيد هذا الحكم من الآية كلها ، إذ البدل محل محل البدل عنه . وكل ما أفاده هنا هو قصر الوجوب على مستطيع السبيل ، وإعفاء غيره من أن يكلف أدائه . وكلا الحكمين : الإيجاب والإعفاء صدرا في وقت واحد ، وبعبارة واحدة ، فليس فيها ناسخ ولا منسوخ إذن .

٢٠٧ - وبالرغم من وضوح هذا كله وضوحاً كاملاً ، زعم السدي أن بدل البعض في الآية ناسخ لما قبله منها ، وهذا كلامه كما حكاه عنه ابن الجوزي بلفظ قال السدي :

(هذا الكلام تضمن وجوب الحج على جميع الخلق : الغني والفقير ، والقادر والعاجز ، ثم نسخ في حق عادم الاستطاعة بقوله : من استطاع إليه سبيلاً) . وابن الجوزي يعقب على كلام السدي فيقول :

(قلت : وهذا قول قبيح ، وإقدام بالرأي الذي لا يستند إلى معجزة باللغة العربية التي نزل بها القرآن . وإنما الصحيح ما قاله النحويون كافة في هذه الآية ، فإنهم قالوا : (من) بدل من (الناس) ، وهذا بدل البعض ، كما تقول : ضربت زيداً رأسه . فيصير تقدير الآية : والله على من استطاع من الناس الحج - أن يحج ^(١) اهـ .

(١) فسر الطبري السبيل في الآية بالطريق ، كما هو في كلام العرب ، ثم قال : فمن كان واجداً طريقاً إلى الحج ، لا مانع له منه : من زمانة ، أو عجز ، أو عذر ، أو قلة ماء في طريقه ، أو زاد ، أو ضعف عن المشي - فعليه فرض الحج لا يحزبه إلا أدائه) . وقد رد الأخبار التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن السبيل هو الزاد والراحلة ، وقرر أنها ، أنصار في آسانيتها نظراً ، فلا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين) .
ومن المؤلفين في النسخ والمنسوخ من شايع السدي في زعم النسخ هنا ، كابن سلامة في النسخ والمنسوخ ، وابن خزيمة في الموجز .

٢٠٨ - والنوع الثالث هو الشرط . ومثاله قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ ^(١) فهو شرط في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ - فَصِمًا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَتْلَاتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(٢) ، أريد به تخصيص حل نكاح الإماء (بمعنى الزواج منهن) ، وقصره على من خشي الوقوع في الزنى إن لم يتزوج .

وهذا المخصص لم يرفع حكم العام كما هو واضح ، بل قصره على من توافر فيه شرط هو خوف الوقوع في الزنى ^(٣) . فكل رجل عجز عن مهر الحرة المؤمنة - يباح له أن يتزوج من الإماء المؤمنات ، ولكن على شرط أن يخاف الوقوع في الفاحشة لو لم يتزوج . ومقتضى اشتراط هذا الشرط أن نكاح الأمة المؤمنة لا يحل عند عدمه ، لمن عجز عن صداق الحرة المؤمنة ، كما لا يحل التزوج من الأمة المؤمنة لمن استطاع نكاح الحرة المؤمنة ، ولو خشي العنت !.

٢٠٩ - ولعلنا لم ننس ما أسلفنا ، نقلاً عن الشاطبي ، من القول بأن هذا التخصيص بالشرط نسخ لبعض مدلول العام قبله ، من حيث إن صدر الآية يبيح لكل من عجز من المسلمين عن مهر الحرة المسلمة - أن يتزوج من الأمة المسلمة ، فإن (من) شرطية كانت أو موصولة قد وضعت للدلالة على العموم ، وفي آخر الآية شرط يقتضي رفع هذه الإباحة عن من لم يتوافر فيه وهو المسلم الذي لا يجد مهر الحرة المسلمة ، ولا يخشى العنت إن هو لم يتزوج .

= ويلاحظ أن ابن سلامة اختار تفسير السبيل بالزاد والراحة ، وأنه نقل عبارة السدي بلفظ : (هذا على العموم ، ثم استثنى الله عز وجل ما بعدها ، فصار ناسخاً ...) والتعبير بالاستثناء عن بدل البعض ليس دقيقاً ، فإن الاستثناء إخراج لما بعد أداته ، وبدل البعض محل المبدل منه ، فهو داخل لا يتم المعنى إلا بدخوله . (انظر : الطبري ص ٤٥ ج ٧ ، والناسخ والمنسوخ : ص ١٠٥-١٠٦ ، والرجز - وهو ملحق بالناسخ والمنسوخ للتحاس - ص ٢٧٠ ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي : الورقتين ٦٣ و ٦٤) .

(٢) الآية ٢٥ : سورة النساء .

(٣) في المصباح : العنت : الخطأ ... والعنت : الشقة ... قال ابن فارس : والعنت في قوله تعالى : (ذلك لمن خشي العنت منكم) : الزنى .

ومع أنه لا فرق بين اعتبار هذا الشرط مخصصاً واعتباره ناسخاً، من حيث المعنى ، والحكم المترتب عليه - فنحن نرفض اعتباره ناسخاً ، بل نرفض مجرد تسميته ناسخاً ؛ ذلك أنه جزء من الكلام الذي قبله ، وهو جزء لا استقلال له بنفسه ، ولا يستغنى عما قبله ، أي عن الحكم المنسوخ به في زعمهم ، فكيف يعتبر ناسخاً له وقد أنزل معه ؟ وكيف ينسخه مع أنه لا معنى له بدونه ؟ .. إن النسخ شيء ، والتخصيص شيء آخر ...

٣٩٠ - والنوع الرابع من المخصصات غير المستقلة هو الصفة ، ومثاله قوله تعالى في الآية التي اخترناها مثلاً للتخصيص بالشرط : (... فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) : فقد وصف العام هنا وهو فتياتكم - بصفة هي الإيمان ، وهذا قصر لمعومه على بعض آحاده ؛ إذ ليست كل أمة يملكها المسلم بمسلة ، فهو يملك الكافرات كما يملك المؤمنات ، وإنما يحل له التزوج - حين لا يجد مهر الحرة المؤمنة - بالأمة المؤمنة ، دون الكافرة ... وواضح أن هذا الأسلوب من أساليب التخصيص لم يرفع حكم العام عن كل أفرادها ، وإنما قصر هذا الحكم على بعض الأفراد دون بعضهم الآخر. ومن ثم لا يعتبر نسخاً . على أنه وثيق الصلة بالعام لا يتصور نزوله متراخياً عنه ولا متعارضاً معه بل لا يتصور وجوده مستقلاً بنفسه ، فهل يصلح ناسخاً له مع أن الناسخ يجب أن يكون مستقلاً عن المنسوخ ، متراخياً عنه في النزول ، متعارضاً معه في الحكم !؟

٣٩١ - بقي من المخصصات غير المستقلة الغاية المجهولة. ومثالها هو قوله تعالى ﴿ فَاعْبُدُوا وَاصْطَبِحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ، فهي كالغاية المعلومه من حيث إنها قصرت، الحكم الذي قبلها على فترة زمنية خاصة ، لكنها لم تعين. ولو أن هذه الغاية لم تذكر في الآية ، لكان الظاهر استمرار الحكم الذي قبلها. (وهو وجوب السجود والصفحة عن أهل الكتاب) ، ولكان من الممكن أن يعتبر شرع القتال بدل العفو والصفح ناسخاً لها، لكن ذكر الغاية نفي الاستمرار الذي كان هو ظاهر المضي لولاها ، ومن ثم لم يعتبر شرع القتال ليحل

محل العفو ناسخاً لوجوب العفو ، وإن كان مُنْهياً له ؛ إذ الآية مؤقتة من أول الأمر ، وإن لم يعين الوقت الذي ينتهي فيه العمل بها ...

٢١٢ - ومع أنه لا يقبل النسخ من الأحكام إلا ما ظاهره الاستمرار ، لإطلاقه من قيدي التأييد والتأقيت - فقد ادعى بعض الأصوليين أن بيان الغاية المجهولة لنسخ الحكم المنفيا ، ومن ثم اعتبروا شرع حد الزنى ناسخاً للحبس في قوله تعالى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ﴾ ، فإنَّ شَهِدُوا قَامُوكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ التَّمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ^(١) ، مع أن آية النور التي شرعت هذا الحدتين الغاية المجهولة في الآية ، ولا تنسخ حكمها ^(٢) ... وهكذا اعتبروا بيان كل غاية مجهولة ناسخاً للحكم المنفيا بها ...

(١) الآية ١٥ : سورة النساء .

(٢) الآية ٢ : سورة النور . وإنه ليسرعي الانتباه أن يقول ابن الجوزي - بمسند إيراد آية النساء والتي تليها .

(أما الآية الأولى فإنها دلت على أن حد الزانية كان في أول الإسلام الحبس إلى أن تموت أو يجعل الله لها سبيلاً ، وهو عام في البكر والثيب . والآية الثانية اقتضت أن حد الزانين الأذى ، فظهر من الآيتين أن حد المرأة كان الحبس والأذى جميعاً ، وحد الرجل كان الأذى فقط لأنَّ الحبس ورد خاصاً في النساء ، والأذى ورد عاماً في الرجل والمرأة . وإنما خص النساء في الآية الأولى بالذكر ؛ لأنهن ينفردن بالحبس دون الرجال ، وجمع بينهما في الآية الثانية لأنها يشتركان في الأذى . (ولا يختلف العلماء في نسخ هذين الحكمين عن الزانين - أعني الحبس والأذى ، وإنما اختلفوا بماذا نسخا ؟ ...) ثم يحكي الخلاف في الناسخ : أهو آية النور أم هو الحديث المروي آحاداً ، وهو معروف . (انظر ورقة ٦٧ ، ٦٨ من نواصخ القرآن ، له) .

والذي يسرعي الانتباه في هذا الكلام أمران . أولهما : نفي اختلاف العلماء في النسخ هنا ، مع أن هذا الخلاف قائم فعلاً كما سئرى . والثاني صدور هذا الحكم بالإجماع على نسخ الآية من ابن الجوزي ، مع أنه فيما رأينا حريص على القول بالإحكام ، كلما وجد سبيلاً إليه . (انظر الورقة ٦٧ والتي بعدها في نواصخ القرآن) .

أما عبد القاهر ، فقد ذكر الآية الأولى من آيتي النساء ضمن الآيات التي اتفقوا على نسخها ، واختلفوا في ناسخها ، حيث نسب إلى ابن عباس أن ناسخها هو آية الرجم وإن لم تكن مثبتة في المصنف ، وإلى أهل الدار (ولعله يعني أهل دار الهجرة) أنه هو السنة . وكان قد ذكر =

ونكتفي هنا بمناقشة دعوى النسخ في الآية الأولى، فنجد أن هذه الدعوى مروية عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي العالية ، وقتادة ، وغيرهم من الصحابة والتابعين . على أنه لا غرابة في هذا بعد ما أسلفناه في بيان مفهوم النسخ عندهم ^(١) . ولكن الغريب أن يعتبره نسخاً مفسر جليل كالطبري ، مع تحفظه الظاهر في قبول دعوى النسخ ، وتصديه لها كلما عرضت بالتنفيذ والإبطال ^(٢) . وأن يقول مؤلف باحث في النسخ والنسوخ هو أبو جعفر النحاس ، وهو يعلل لاعتبار بيان هذه الغاية نسخاً : (وإنما قلنا إن منها

= الآية الثانية من الآيتين ضمن الآيات المتفق على نسخها وناسخها ، ونسب إلى ابن عباس القول بأن ناسخها هو آية النور : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ..) ، انظر الورقة ٧٤ ، ثم الورقة ١٩ - ٢٠ في النسخ والنسوخ له ، ويبدو أن الذي حمله على الفصل بين الآيتين ، واعتبار اولاهما منسوخة بالسنة على قول - هو أن الحديث الذي نسخها على هذا القول يبدأ بقوله صلى الله عليه وسلم : « قد جعل الله لمن سبيلًا ... » ، وهي نفس عبارة الغاية في الآية ، وإلا فالآيتان في الموضوعين من المتفق على نسخه عنده ، ولا أثر للغاية المجهولة عنده هنا ، كما قرر أنه لا أثر للغاية المجهولة في آية البقرة .

ولعله ليس بأبلغ في الرد على عبد القاهر وابن الجوزي من حكاية ما قاله المرداوي في الموضوع وهو : (أكثر أصحابنا والأكثر : بيان الغاية المجهولة كحتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لمن سبيلًا - ليس بنسخ . وابن عقيل وغيره : بلى ، فالناسخ : الزانية والزاني ، وللقاضي القولان) ورقة (١٤٧)

وأوجه ما قيل في التعليل للنسخ (في هذا الموضع خاصة) - أن هذه الغاية مشروطة في حكم مطلق ، لأن غاية كل حكم إلى الموت (موت المكلف) ، أو إلى النسخ . وربما كان هذا المعنى في هذه الغاية بخصوصها ، هو السر في قبول ابن الجوزي لدعوى النسخ هنا ، وحكايته - هو وعبد القاهر - الاتفاق عليه . على أنه - كما هو واضح - لا يعني أن بيان كل غاية مجهولة ناسخ للحكم المنبأ بها (انظر شرح الكوكب المنير للفتوحى : ٢٥٧) . وقد عددنا هذه الآية ضمن الآيات المنسوخة لهذا الاعتبار . فهي في نظرنا من وقائع النسخ الثابتة ، إذ لا غاية في الحقيقة . وانظر أيضاً تفسير ابن كثير ، فستجد أنه ينسب القول بنسخ آيتي سورة النساء إلى ابن عباس ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وعطاء الخراساني ، وأبي صالح ، وقتادة ، وزيد بن أسلم ، والضحاك ، ثم يقول : (وهو أمر متفق عليه) ص ٤٦٢ ج ١ .

(١) انظر ما قاله ابن القيم والشاطبي والدهلوي فيما سبق ، وانظر الفقرة الأولى من هذا الفصل (١٦٢) .

(٢) انظر تفسير الآية ، في : ٥٠٣ - ٥٩٤ ج ١ من تفسيره .

[أي الآية] منسوخاً وهو : فاعفوا واصفحوا ؛ لأن المؤمنين كانوا بمكة يؤذون ويضربون ، فأمروا بالعمو والصفح حتى يأتي الله بأمره ، ونسخ ذلك (١) . كما أن من الغريب أن يقبل دعوى النسخ فيها : هبة الله بن سلامة وابن حزم ، وابن خزيمة ، وابن هلال ، والاسفراييني ، وهم جميعاً مؤلفون في النسخ والنسوخ من القرآن الكريم (٢) . وإذا كان هؤلاء لم يحكوا الخلاف في نسخها فقد حكاها عبد القاهر البغدادي في كتابه . وقد نسب القول بالنسخ إلى ابن عباس وأبي بن كعب ، والواقدي والزهري ، ثم قال : (وقال آخرون إن ذلك ليس بنسخ ، لأنه ورد معلقاً بغاية ، كقوله : ثم أتوا الصيام إلى الليل) ، لكنه صحح القول بالنسخ بعد هذا . وعلل له بأن الغاية مجهولة ، وكأن معنى (حتى يأتي الله بأمره) عنده هو : حتى أنسخه عنكم ، بل هو قد صرح بهذا (٣) ..

٢١٣ - ولكن هناك مؤلفاً في نواسخ القرآن هو ابن الجوزي ، حكى عن المفسرين القول بالنسخ ، وأورد روايات عن بعض الصحابة والتابعين في القول به ، ثم عقد فصلاً قال فيه : (واعلم أن تحقيق الكلام دون التحريف فيه أن يقال : إن هذه الآية ليست بمنسوخة ؛ لأنه لم يأمر بالعمو مطلقاً ، وإنما أمر به إلى غاية ، وبين الغاية بقوله حتى يأتي الله بأمره ، وما بعد الغاية يكون حكمه مخالفاً لما قبلها . وما هذا سبيله لا يكون أحدهما ناسخاً للآخر ، بل يكون الأول قد انقضت مدته بغايته ، والآخر محتاجاً إلى حكم آخر . وقد ذهب إلى ما قلته جماعة من فقهاء المفسرين ، وهو الصحيح (٤) .

(١) انظر النسخ والنسوخ في القرآن الكريم له ، ص ٢٥ . وعجيب أن يدعي أن هذه الآية من سورة البقرة مكية النزول ، مع أن السورة كلها مدنية بالإجماع .

(٢) انظر : ص ٣٥ - ٣٦ من النسخ والنسوخ لابن سلامة ، في النسخة المطبوعة . ص ١٢٤ : من معرفة النسخ والنسوخ لابن حزم ، ص ٢٦٤ : من الموجز في النسخ والنسوخ لابن خزيمة ، ورقة ٥٥ من الإيجاز في النسخ والنسوخ لابن هلال ، ص ١٥٢ من النسخ والنسخ للأسفراييني . وسنذكر هذه الكتب وأصحابها في الباب الثاني ، إن شاء الله .

(٣) انظر ورقة ٤٨ في كتابه ، الآية الثالثة من الآيات المختلف في نسخها عنده .

(٤) انظر ورقة ١٧ - ١٨ من نواسخ القرآن له ، وتجد النص الذي نقلناه عنه في الثانية

٢١٤ - وننتهي من هذه المناقشة إلى تقرير أنه لا فرق بين نوعي الغاية من حيث إن الحكم المقيد بها - أو العام المخصص - لا ينسخ؛ لأنه حكم مؤقت من أول الأمر ، لا يمكن استمراره ولو في الظاهر . وإنما يقبل النسخ من الأحكام الحكم المطلق عن قبدي التأييد والتوقيت ، لأنه - بحسب الظاهر - مستمر ما لم يرد ناسخ .

أما اتفاق العلماء على أن الآيتين اللتين تتحدثان عن عقوبة الزواني والزناة في سورة النساء قد نسختا بآية حد الزنى في سورة النور ، أو بآية الرجم المنسوخة تلاوتها (عند من يقول بهذا) ، أو بالحديث (مع أنه خبر آحاد لا ينسخ بمثله القرآن) - نقول : أما الاتفاق على نسخ الآيتين ، مع أن أولهما مقياة بقوله تعالى : (حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا) - فالذي نرجحه أنهم قد بنوه على أن هذه الغاية مشروطة في حكم المطلق؛ لأن غاية كل حكم إلى

= من هاتين الورقتين ، وقد ذكر بعده وجهين في تفسير الآية لا يمكن القول عليها بأن الآية منسوخة .

أما أولهما فها كبر عنه : (قال الحسن : هذا فيما بينكم وبينهم دون ترك حق الله تعالى حتى يأتي الله بالقيامة) .

وأما الثاني فيتفق مع سابقه في بيان ما فيه المفسر والصفح ويختلف في تفسير الغاية . وقد عبر عنه بقوله : (وقال غيره : بالمقوبة) ، أي حتى يأتي الله بها .

هذا - وقد أورد الفخر الرازي الرد بمثل ما رد به ابن الجوزي على دعوى النسخ هنا ، لكنه اعترض على هذا الرد بأن الغاية التي يعلق بها الأمر لا تخرجه من النسخ إذا كانت لا تسلم إلا شرعاً ، وكان الله يقول هنا : فاعضوا واصفحوا إلى أن أنسخه عنكم .

ونحن نرى أن هذا الاعتراض لا يرد علينا ونحن نقرر أن الآية الغاية بغاية مجهولة لا يعتبر بيان غايتها ناسخاً لها ، لعدة أسباب :

أولها أن الأصوليين حين قرروا أن الحكم المؤقت لا يقبل النسخ - لم يشترطوا أن تكون مدته معلومة لنا .

وثانيها أن مثل هذا الحكم غير صالح للبقاء بعد أن تنتهي مدته ، ولو لم نعلمها نحن إلا عندما تنتهي ، فكيف يعتبر انتهاء مدته نسخاً له ؟

وثالثها أن بيان الغاية المجهولة ليس موكولاً إلينا ، حتى يكون لعلنا بعد الحكم المفسى (أي بغايته) أثر في هذا أو قيمة .. (انظر ص ٢٧٢ ج ٣ من التفسير الكبير ، وانظر كذلك ص ٥٢ ج ١ من أنوار التنزيل ، للبيضاوي) .

موت المكلف، أو إلى النسخ، لا على أن الفاية المجهولة يعتبر بيانها نسخاً لها^(١).

٢١٥ - والآن، وقد فرغنا من أمثلة التخصيص بالتخصيصات غير المستقلة - نرى أن كتابنا تمثيلنا لأنواع المخصصات، فنقدم لكل نوع من نوعي التخصيصات المستقلة مثلاً؛ لتبين على ضوء مناقشتنا له ما بين النسخ وبينه من فرق.

وقد أسلفنا أن التخصيصات المستقلة إما أن تكون متصلة، وإما أن تكون منفصلة. فأما التخصيص المستقل المنفصل فمثاله الذي أسلفناه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. والعام فيه يوجب صيام شهر رمضان على كل من شهد هلال رمضان، صحيحاً كان أو مريضاً، مقيماً كان أو مسافراً. والخاص فيه يبيح للمريض والمسافر الفطر في نهار رمضان، على أن يقضيا بعده. وذكر الخاص بعد العام في الآية يقصر هذا العام على بعض أفرادهم، وهم من شهدوا الشهر مقيمين أصحاء دون غيرهم^(٢).

فالحكم الذي صدر على العام لم يرفع إذن، والخاص الذي حكم عليه بحكم مخالف لم يبلغ ذلك العام، ولم يزل حكمه الخالف لحكمه. وكل ما حدث نتيجة لتواردهما على موضوع واحد هو حكم صيام شهر رمضان - أن الخاص قصر حكم العام (وهو وجوب الصيام على كل من شهد الشهر) على المقيمين الأصحاء دون المسافرين والمرضى، فإن لم أن يفطروا أيام مرضهم أو سفرهم في رمضان، ولكن على أن يصوموا بدلاً منها أياماً أخرى، في شهر غير شهر رمضان، قضاء لما فاتهم من الصوم فيه..

(١) سبق أن حكينا اتفاق العلماء عن: عبد القاهر، وابن الجوزي، والحاظ. ابن كثير. وقد أشرنا هناك إلى ما قيل في هذه الفاية بخصوصها، وإلى أنه لا يؤثر على القاعدة. (وارجع إن شئت إلى هامش رقم (٢) في الفقرة: ٢١٢ ص ١٣٩ - ١٤٠).

(٢) أما الآية فهي: ١٨٥ في سورة البقرة. وأما الموضع الذي ذكرنا فيها قبل هذا الموضع فهو الفقرة: ١٧٢.

وواضح أنه لا احتمال للنسخ هنا ، مع اتصال الخاص بالعام ، واقتراحه به في النزول ، وعدم رفعه لحكمه ..

٢١٦ - وأما التخصيص المنفصل وهو (لا يكون إلا مستقلاً) - فقد أسلفنا أن مثاله من القرآن هو آيات اللعان ، بعد آية حد القذف ، وشرحنا العلاقة بين العام والخاص فيه : باعتبارها نسخاً جزئياً عند الحنفية ، وتخصيصاً عند الجمهور^(١) . ونرى أن نضيف هنا إلى ما قلناه هناك : أن هذا الخلاف لا أثر له بعد عصر التشريع . فسواء أكان الخاص قد قارن العام في النزول أم تأخر عنه - فقد ضمها القرآن والسنة ، وأصبحتا نصين من النصوص التشريعية . وهذه النصوص هي بالنسبة لنا قانون واحد ، يخص النص الخاص فيه النص العام ، ويقيد المقيّد المطلق ، ويبين المفسر الحفي ، والمفصل الجمل ثم ينسخ نص فيه نصاً آخر تعارض معه تعارضاً كاملاً ، إذا لم يمكن التوفيق بينهما بوجه من الوجوه ، ولا ترجيح أحدهما على الآخر من حيث درجة الثبوت أو قوة الدلالة ، وعلى أن يعلم المتقدم منها نزولاً لينسخ بالمتأخر .. وأن يكون النسخ للحكم كله ، لا للعموم في العلم ، ولا للإطلاق في المطلق .. وما أشبه هذا . وذلك ، بما لا يحل فيه حكم محل حكم آخر يخالف لناسخه من جميع جهاته - وهي حقيقة النسخ الشرعي - ، ولكن يقع فيه بعض التغير أو التفسير أو التفصيل للحكم الأول ، يقتضي نص آخر ..

* * *

٢١٧ - لعله قد آن الأوان لبيان الفروق بين النسخ والتقييد ، بعد أن بينا ما بينه وبين التخصيص من فروق .

وقد أسلفنا في أول هذا الفصل تعريف كل من المطلق والمقيد ، وبيننا أن

(١) أما آيات حد القذف واللعان فهي الآيات (٥-٩) في سورة النور . وتجدر وأينما في العلاقة بين آيات حد القذف وآيات اللعان في الفقرة : ١٧٣ .

كليه نوعان من أنواع الخاص^(١) . أما الآن فعلينا أن نبين التقييد ، ومتى يكون ..

وحقيقة التقييد (كما تستخلص من تعريف المطلق والمقيد) هي أن يتبع الخاص بلفظ يقتل شيعه ، بمعنى أنه - بعد ورود المقيد - لا يعمل به مطلقاً كما كان ، وإنما يعمل به على النحو الذي ورد به المقيد ، دون غيره .

٢١٨ - ولكنه ليس كل مطلق في القرآن أو في السنة يحمل على المقيد ، فإن العلاقة بين المطلق والمقيد تنتظم خمس حالات ؛ إذ قد يتحد الموضوع والحكم في النصين ، وقد يختلفان ، وقد يتعد أحدهما ويختلف الآخر ..
فإن اتحد الموضوع والحكم ، ودخل الإطلاق والتقييد على الحكم ، لأعلى سبه - فهي الحالة الأولى .

وإن اتحد ودخل الإطلاق والتقييد على سبب الحكم لا عليه - فهي الحالة الثانية .

وإن اتحد الموضوع واختلف الحكم - فهي الحالة الثالثة .
وإن اختلف الموضوع واتحد الحكم - فهي الحالة الرابعة .
وإن اختلف الموضوع والحكم جميعاً - فهي الحالة الخامسة^(٢) .

٢١٩ - وقد اتفق الأصوليون على وجوب حمل المطلق على المقيد في الحالة الأولى ، وعلى عدم الحمل في الحالة الخامسة أو الأخيرة .

أما مثال الحالة الأولى فهو هذان الحديثان ، وكلاهما برواية أبي هريرة :
وأول هذين الحديثين يقول فيه أبو هريرة (رضي الله عنه) : وقع رجل بامرأته في رمضان - أو واقع امرأته : اختلاف في نسخ صحيح مسلم - فاستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال (هل تجد رقبة ؟) قال : لا . قال :

(١) انظر فيما سبق (ف ١٦٦ - ١٦٧) .

(٢) راجع أصول التشريع الإسلامي (١٧٩ - ١٨٥) ومراجعته : ص ٦٤ ج ١ من التوضيح ، ٢٨٧ ج ٢ من كشف الأسرار .

(ومل تستطيع صيام شهرين؟) قال: لا. قال: (فأطعم ستين مسكيناً)^(١).

والحديث الثاني يقول فيه أبو هريرة: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ملكت يا رسول الله! قال: وما أهلكك؟ قال: وقعت على امرأتي في رمضان. قال: هل تجد ما تعق رقبة؟ قال: لا. قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا. قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا. قال: [أبو هريرة]: ثم جلس. فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثمر، فقال: تصدق بهذا، قال: أفقتَرِ منّا؟ فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منّا. فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه، ثم قال: اذهب فأطعمه أهلك^(٢).

٢٢٠ - وفي كل من الحديثين أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضوع الإنظار العمد في نهار رمضان، بالجماع، وهو موضوع واحد وإن تعددت الحادثة والمستفتي. وكانت الفتوى - أو كان الحكم - هو وجوب الكفارة على هذا المنظر: بعق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً..

ولكن صيام الشهرين - وهو حكم يتفق فيه الحديثان كما رأينا - ورد في الحديث الأول مطلقاً، وورد في الحديث الثاني مقيداً بالتتابع، فوجب حمل المطلق على المقيد هنا؛ لاتحاد الموضوع والحكم فيها، ودخول كل من الإطلاق

(١) أخرج هذا الحديث مسلم في صحيحه: ص ٧٨٢، وهي في ج ٢ من طبعة الخليلي، ورقم الحديث في كتاب الصوم: (٨٢)، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم.. (٢) أخرج هذا الحديث أيضاً مسلم، وهو أول أحاديث الباب السابق، ورقه (٨١) وقد أورده الإمام ابن تيمية في منتهى الأخبار، وقال: (وراء الجماعة). وذكر الشوكاني وهو بشرحه في نيل الأوطار أنه جاء في رواية بدل (وقعت على امرأتي) - (إن رجلاً). أفطر في رمضان). وأن المالكية أخذوا بها فأوجبوا الكفارة على من أفطر في نهار رمضان عمداً بجماع أو غيره. خلافاً للجمهور. (أفطر ص ٢١٤ - ٢١٥ - ٤ منه) وطريق الروايتين عن أبي هريرة واحد، في هذا الحديث والذي قبله.

والتقييد على الحكم لا على سببه ، وهي الحالة الأولى ..

٢٢١- وأما مثال الحالة الخامسة (وهي الأخيرة) فقوله تعالى في كفارة القتل خطأ : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ (١) ، وقوله في كفارة اليمين : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ (٢) إذا لم نأخذ بالرواية في قراءة ابن مسعود: قيد الصيام في الآية الأولى بالتتابع ، وأطلقه في الآية الثانية فلم يقيد ، ولم يحمل المطلق على المقيد مع هذا ؛ لأن الآيتين في موضوعين مختلفين ، ولأن الحكيم اللذين شرعا فيها مختلفان أيضاً.. أما الموضوعان فهما : القتل خطأ ، والحنث في اليمين . وأما الحكمان فهما : وجوب صيام شهرين متتابعين في القتل الخطأ على القاتل الذي عجز عن العتق ، وجوب صيام ثلاثة أيام ، تكفيراً عن الحنث في اليمين ، إذا عجز الحالف عما عدا الصيام (وهو إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة) (٣) .

وكما يختلف القتل الخطأ عن الحنث في اليمين ، يختلف صيام شهرين عن صيام ثلاثة أيام . فتقييد صيام الشهرين بالتتابع - لا يمكن أن يحمل عليه إطلاق الصيام في الثلاثة الأيام عن هذا القيد ؛ إذ ليس بين المطلق والمقيد هنا صلة تسوِّغ الربط بينهما . ومن ثم اتفق الأصوليون على عدم الحمل في هذه الحالة (٤) .

(١) الآية : ٩٢ في سورة النساء . ونصها : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ - فتحرير رقبة مؤمنة ، ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا . فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة . وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحريم رقبة مؤمنة . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله . وكان الله عليماً حكيماً) . (٢) الآية ٨٩ في سورة المائدة . ونصها : (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم . ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم . كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) وقراءة ابن مسعود : (فصيام ثلاثة أيام متتابعات...) . (٣) راجع الآيتين ، في الهامشين السابقين .

(٤) راجع أصول التشريع الإسلامي : ص ١٨٥ .

٢٢٢ - وبين الحالتين الأولى والأخيرة ، أي بين اتحاد الموضوع والحكم جميعاً ، واختلاف الموضوع والحكم جميعاً - نجد الحالتين الثالثة والرابعة ، حيث يتحد الموضوع ويختلف الحكم في حالة ، ويختلف الموضوع ويتحد الحكم في حالة أخرى .

٢٢٣ - فإذا اتحد الموضوع واختلف الحكم ، لم يحز حمل المطلق على المقيد إلا بدليل . وقد اتفق الأصوليون على هذا ، فلم يخالف فيه إلا نفر قليل من الشافعية .

مثاله قول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ، وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً - فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ (١) ؛ فقد بين الله لنا كيف نتطهر بالماء [أو نتوضأ] ، وأمرنا - فيما أمرنا به - أن نغسل أيدينا إلى المرافق . ثم بين كيف نتطهر بالتراب [أو تيمم] ، وأمرنا - فيما أمرنا به - أن نمسح أيدينا ، بدون تحديد المقدار الذي يجب مسحه منها ...

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام موضوع واحد هو التطهر أو رفع الحدث ، لكن هذا الموضوع الواحد يختلف الحكم في التيمم عنه في الوضوء ، فهو في التيمم مسح اليدين ، وفي الوضوء غسلها . وقد أطلق في التيمم فلم يقيد ، وقيد في الوضوء بكونه إلى المرافق .. فهل يحمل المطلق على المقيد ، فتمسح اليدين في التيمم إلى المرفقين كما تنسلان في الوضوء إلى المرفقين ، أو يظل على إطلاقه ، فتمسح اليدين في التيمم إلى الكوعين فقط ؟ ..

(١) الآية ٦ : في سورة المائدة .

٢٢٤ - لقد أشرنا في صدر الفقرة السابقة إلى أن المطلق لا يجوز حمله على المقيد في هذه الحالة إلا بدليل ، وأن هذا متفق عليه بين الأصوليين إذا استثنينا نفراً قليلاً من الشافعية .

وفي هذا المثال نجد أن الشافعية ، والحنفية في ظاهر الرواية - يوجبون حل المطلق على المقيد ، ومسح اليدين - في التيمم - إلى المرفقين ، لما روى أبو أمامة وابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال : (التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين)^(١) . ثم نجد المالكية والحنابلة يبقون

(١) رجعنا إلى نيل الأوطار في صفة التيمم ، فوجدناه يروي عن عمار هذا الحديث : عن عمار قال : أجنبت فم أصب الماء . فتمسكت في الصميد (أي نظيت . وفي رواية : فتمرغت) ، وصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : (إنما كان يكفك هكذا) ، وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ، ونفخ فيها ، ثم مسح بها وجهه وكفيه . متفق عليه . وفي لفظ : (إنما كان يكفك أن تضرب بكفك في التراب ، ثم تنفخ فيها ، ثم تسخ بها وجهك وكفك إلى الرصغين) . رواه الدارقطني . والريضا (بالصاد والسين) : مفصلاً الكتفين . ثم يقول الشوكاني - بعد أن يورد حديث ابن عمر انرفوع بلفظ : ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين - : (قال الحافظ في الفتح - وما أحسن ما قال - : إن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي الجهم وعمار ، وما عداهما ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه ، والراجح عدم رفعه . أما حديث أبي الجهم فورد بذكر اليدين مجملًا . وأما حديث عمار فورد بذكر الكتفين في الصحيحين ، وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية : إلى نصف الذراع ، وفي رواية إلى الأباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيها مقال . وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم - فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ثابت له ، وإن كان وقع بغير أمره فالجاء فيها أمر به . وما يقوي رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكتفين - كون عمار يفتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وراوي الحديث أعرف به من غيره ، ولا سيما الصحابي الجليل)^(٢) .

وبعقب الشوكاني على كلام الحافظ قائلا : (فالحق مع أهل المذهب الأول - وكان قد ذكر) (نقلًا عن شرح مسلم) أنهم عطاء ، ومكحول ، والأرزاعي ، وأحمد وإسحق ، وابن المنذر ، وعامة أصحاب الحديث - حق يقدم دليل يجب المصير إليه . ولا شك أن الأحاديث المشتبهة على الزيادة أولى بالقبول . ولكن إذا كانت صالحة للاحتجاج بها ، وليس في الباب شيء من ذلك) . نقول : وأما ما يروي عن عمر من الإنكار على عمار ، فليس مما نحن فيه ؛ إذا كان مصدر =

المطلق على إطلاقه فيوجبون مسح اليدين - في التيمم - إلى الكوعين فقط ؛ لعدم صحة الحديث عندهم ، حتى قال الإمام أحمد : من قال إن التيمم إلى المرفقين - فإنما هو شيء زاده من عنده ^(١) .

٢٢٥ - وإذا اختلف الموضوع واتحد الحكم ، لم يجر حمل المطلق على المقيد إلا بدليل ، كما في الحالة السابقة ، وهو مذهب الحنفية وفريق من الشافعية . أما الفريق الآخر منهم فأوجب الحمل دون حاجة إلى دليل ، بناء على اتحاد الحكم والظاهر أن هذا الفريق هو نفس الفريق الذي لم يشترط الدليل في الحالة السابقة .

ومثال هذه الحالة قوله تعالى في كفارة القتل خطأ : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ^(٢) ، وقوله في كفارة الظهار : ﴿ ... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ ﴾ ^(٣) ؛ ذلك أن هنا موضوعين هما القتل خطأ في الآية الأولى ، والرجوع في الظهار في الآية الثانية . لكن الحكم في الموضوعين واحد هو تحرير رقبة ، وقد قيدت الرقبة بالإيمان في النص الأول ، وأطلقت في النص الثاني فلم تقيد ..

ومن حيث إنه لا دليل هنا يقتضي حمل المطلق على المقيد - ذهب الحنفية وفريق من الشافعية إلى عدم حمل المطلق على المقيد ، وإعمال كل منهما كما هو . وعللوا لهذا (بأن مجرد الاتفاق في الحكم لا يقتضي الاتفاق في الإطلاق والتقيد ؛ فإن اختلاف الموضوع يمنع التماثل ، وقد يكون باعشاً على الإطلاق في أحد الحكمين وعلى التقيد في الآخر كما هنا ، فإن المناسب لكفارة

= هذا الإنكار أجزاء التيمم للجنب حين لا يجد الماء . والروايات صريحة في هذا . (ارجع إلى صحيح مسلم : كتاب الحيض : باب التيمم ص ٢٧٩ - ٢٨١ ج ١ ، وإلى قيل الأوطار : باب صفة التيمم : ص ٢٦٣ - ٢٦٥ ج ١) .

(١) ابن قتيب الجوزية في زاد المعاد : ص ٥٠ - ٥١ ج ١ .

(٢) هي الآية ؛ ٩٢ في سورة النساء ، وقد ذكرنا نصها كاملاً في الهامش الأول للفقرة ٢٢١ فارجع إليه إن شئت .

(٣) الآية : ٣ في سورة المجادلة ، ونص الآية كاملاً هو : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتناسأ ، ذلكم تعظون به ، والله بما تعملون خبير) .

القتل التعميد ، وهو يكون بالتقييد . والمناسب لكفارة الظهار - عند الرغبة في العود إلى الزوجة - التخفيف ، حرصاً على بقاء الزوجية ، وهو يكون بالإطلاق . ولهذا وقفت كفارة القتل عند صيام شهرين ، ونزلت كفارة الظهار إلى إطعام ستين مسكيناً ، فيجب إبقاء كل منها على حاله^(١) .

٢٢٦ - أما حين يوجد الدليل ، فلا خلاف في حمل المطلق على المقيد . ومن ذلك قوله تعالى في البيع : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَّيْتُمْ ﴾^(٢) ، وقوله في مراجعة الزوجة : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾^(٣) ، فقد اختلف الموضوع واتحد الحكم ، وقيدت الشهادة بالعدالة في الثاني دون الأول . وحمل المطلق على المقيد هنا بدليل دل على اعتبار العدالة في الموضوعين . وهذا الدليل هو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ... ﴾^(٤) .

٢٢٧ - وثمة حالة لم يختلف فيها الموضوع ، ولا الحكم ، بل اتحد كلاهما فيها ، وهي مع ذلك تشترك مع الحالتين السابقتين - اللتين يختلفن في إحداهما الموضوع مع اتحاد الحكم ، ويختلفن في الثانية الحكم مع اتحاد الموضوع - في أنها لا يحمل فيها المطلق على المقيد إلا بدليل ، عند جمهور الحنفية . هذه الحالة هي الحالة التي يتحد فيها الموضوع والحكم ، ولكن الإطلاق والتقييد لا يدخلان فيها على الحكم كما في الحالة الأولى . بل يدخلان على سببه^(٥) . وبناء على أن اتحاد الموضوع والحكم يستلزم التعارض ، وهو المقترض في الحقيقة لحمل المطلق على المقيد - ذهب الشافعية وفريق من الحنفية إلى الحمل هنا ،

(١) أصول التشريع الإسلامي : ص ١٨٤ .

(٢) الآية : ٢٨٢ في سورة البقرة .

(٣) الآية الثانية في سورة الطلاق .

(٤) الآية السادسة في سورة الحجرات ، وتكلفتها هي : (... أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) .

(٥) ارجع إلى الحالة الثانية في أصول التشريع الإسلامي : ص ١٨١ - ١٨٢ .

إذا تعادل التصان في القوة ، بالرغم من دخول الإطلاق والتقييد على سبب الحكم ، لا على الحكم نفسه ^(١) .

غير أن جمهور الحنفية ينظرون إلى المسألة نظرة أخرى ، فيقولون : ما دام الإطلاق والتقييد قد دخلا على السبب ، فليس هناك ما يقتضي الحل ؛ ذلك أنه لا تنافي بين الأسباب ، بدليل أن الأمر الواحد يصح أن يكون مسبباً لعدة أسباب . ولكنه إذا وجد دليل على أن التقييد هو المراد ، وأن الحكم منوط به - وجب الحل حيثئذ ، عملاً بالدليل ، لا بناء على الاتحاد وحده ^(٢) .

٢٢٨ - ويبدو أثر كل من المذهبين على الحكم في هذا المثال :

روي عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، على كل عبد أو حر ، صغير أو كبير . وفي رواية أخرى عنه : على كل عبد أو حر ، ذكر أو أنثى من المسلمين . فقد اتحد موضوع التصيين وهو زكاة الفطر ، واتحد الحكم كذلك وهو الوجوب ، ودخل الإطلاق والتقييد على السبب الذي يتعلق به وجوب الزكاة ، وهو إنسان يمونه المكلف وبلي أمره ^(٣) .

(١) وأرجع أصول التشريع الإسلامي ، ص ١٨٢ ، وقد رجع في هذا المذهب إلى المذهب ص ١٦٣ ج ١ ، وفي أدلته إلى كشف الأسرار : ص ٣٨٨ ج ٢ .

(٢) أوجع إلى المصدر الأول في الهامش السابق ، ص : ١٨١ - ١٨٢ .

(٣) المصدر السابق في نفس المكان . وقد رجعنا إلى منتقى الأخبار فلم نجد في الموضوع إلا الرواية الثانية ، وقد قرر الإمام ابن تيمية أن الحديث - بهذه الرواية عن ابن عمر - رواه الجماعة . ثم وجعنا إلى صحيح مسلم فوجدناه يبدأ برواية ابن عمر هذه ، في باب رأى أن يكون عنوانه : لب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، ونصها هو : (... عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس : صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير . على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى : من المسلمين) ثم يروي بعدها الرواية الأولى عن ابن عمر . ثم يورد فيروي عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان ، على كل نفس من المسلمين ، حر أو عبد ، أو رجل أو امرأة ، صغير أو كبير ... صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) ، ولكنه يروي بعد ذلك عن أبي سعيد الخدري : (كنا نخرج ==

أما الشافعية ومن وافقهم من الحنفية فقد رأوا حمل المطلق على المقيد في هذا المثال ؛ تطبيقاً لقاعدتهم التي أسلفنا الإشارة إليها ، وعلينا لها . ولهذا لم يوجبوا على المسلم زكاة الفطر عن يمينه ، إلا إذا كان (من المسلمين) ..

وأما جمهور الحنفية فقد رأوا أنه لا تعارض بين النصين هنا ، ولا تنافي ؛ إذ يمكن إعمالهما معاً بإخراج الزكاة عن يمينهم المسلم جميعاً ؛ فإن كانوا مسلمين فقد دخلوا بمقتضى النصين ، وإن كانوا كفاراً فقد دخلوا بمقتضى الإطلاق في النص الأول ...

والذي نميل إليه هنا هو حمل المطلق على المقيد ، دون حاجة إلى دليل كما في الحالة الأولى ، وهو مذهب الشافعية وبعض الحنفية كما أسلفنا ؛ لوجود التنافي بين النصين . أما مذهب جمهور الحنفية فهو يقوم على تجاهل التنافي بين النصين . ووجه ما أخذناه أن الزكاة بمقتضى النص المقيد لا تجب عن يمينه المسلم إلا إذا كان مسلماً ، على حين يوجبها النص المطلق عن جميع من يؤمنهم ولو كفاراً ، وحسبنا هنا دليلاً على التنافي بين النصين أن المسلم مطالب على أحدهما بإخراج زكاة الفطر عن الكافر إذا كان يمينه ، وليس مطالباً على النص الآخر بإخراج هذه الزكاة عنه ...

٢٢٩ - وواضح أنه حين يقوم الدليل على إرادة القيد - لا مجال للخلاف في حمل المطلق على المقيد من الأسباب ، ما دام الموضوع والحكم متحدين . وفقهاء الحنفية يثابرون لهذا يوجب الزكاة في الإبل والبقر ، وهل يشترط له أن

== - إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر عن كل صغير وكبير ، حر أو مملوك ...) ...

ومكنا نتردد الروايات بين الإطلاق والتقييد في السبب ، مع اتحاد الموضوع والحكم . ومن هنا كان الخلاف .

(وارجع إلى صحيح مسلم : ص ٦٧٧ - ٦٧٩ ، كتاب الزكاة ، الباب الذي ذكرناه ، ونجد ذلك في الجزء الثاني الذي تبدأ صفحاته برقم ٥٧٩ . ثم ارجع الى نيل الأوطار : ص ١٧٩ - ١٨٣ ج ٤) .

تكون سائفة ؟ .. ذلك أنهم يوردون في كتبهم قوله صلى الله عليه وسلم : « في خمس من الإبل زكاة » . وقوله : « في خمس من الإبل السائفة زكاة » . ويقررون أن النص الأول منها محمول على النص الثاني ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس في الحوامل ولا في البقرة المثيرة صدقة » ؛ فقد نص على عدم وجوب الزكاة في الحوامل والحوامل ؛ لأنها فقدت شرط السوم ^(١) .

وما ذهب إليه الامام مالك رضي الله عنه من عدم اشتراط السوم في الماشية - ليس مصدره عدم حمل المطلق على المقيد هنا ، ولكن مصدره أن الحديث المقيد لم يصح عنده ، ولم يصح عنده - كذلك - الحديث الذي اعتبره الحنفية دليلاً على أن المطلق هنا محمول على المقيد .

ولعل خلو الموطأ من الحديثين يشهد لهذا الفهم لمذهب مالك في المسألة . على أننا بحثنا عنها في الصحيحين ، وسن ابن ماجه ، ونيل الأوطار على منتقى الأخبار - فلم نجدها ^(٢) . ثم وجدنا في نصب الراية نقلاً عن بعض السنن ما يعضد مذهب الحنفية .

٢٢٣٠ - وإنا لنجد في تحريم تناول الدم آيتين في القرآن الكريم نقول أولاهما: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ نَجِيسَتُ الدِّمِ وَالْخَمْرُ وَالْخَنَازِيرُ ... ﴾ ^(٣) ،

(١) انظر المبسوط للسرخسي ص ١٦٥ ج ٢ ، ط مطبعة السعادة سنة ١٣٢٤ هـ . واخذاية لفرغيناني: ص ٧٢ ج ١ ، وقد رجعنا إلى نصب الراية فوجدناه قد نقل عن أبي داود والترمذي وابن ماجه (واللفظ للترمذي) بالسند المتصل إلى عبد الله بن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة ، وعمل به أبو بكر وعمر ، وكان فيه : (في خمس من الإبل شاة) : ص ٣٢٨ ج ٢ . ثم وجدناه قد نقل عن النسائي في الديات ، وعن أبي داود في مراسيله ، من كتاب عمرو بن حزم : (وفي كل خمس من الإبل سائفة شاة) ص ٣٤٠ نفس الجزء .

كذلك وجدنا إلى مختصر سنن أبي داود للحافظ النذري ، فوجدناه يروي عن زهير بن معاوية أنه قال : أحسب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ... وساق حديثاً ذكر فيه (وليس على الحوامل شيء) ص ١٨٨ - ١٩٠ ج ٢ .

(٢) وراجع إن شئت كتاب الزكاة في جميع هذه الكتب ، يتأكد لك ما قرأناه .

(٣) الآية الثالثة في سورة المائدة .

وتقول الثانية : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْهُ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ ﴾ (١) ، وقد أطلق الدم في الآية الأولى ، وقيد في الثانية ، فدخل الاطلاق والتقييد على سبب الحكم لا على الحكم نفسه . ومع ذلك اتفق الفقهاء من جميع المذاهب على حمل المطلق على المقيّد هنا ، دون دليل ظاهر (٢) ...

ولعل الحنفية الذين اشتروا الدليل لحمل المطلق على المقيّد ، فيما عدا حالة اتحاد الموضوع والحكم ودخول الاطلاق والتقييد على الحكم - لعلمهم قد لاحظوا هنا أن تعلق الحرمة بما في اللحم والعروق من الدم فيه حرج شديد ، والحرج مرفوع عن هذه الأمة (٣) ، حتى ليعتبر رفع الحرج أحد الأسس التي قام عليها التشريع الاسلامي .

٢٣٩ - والآن ، بعد هذه الدراسة الموجزة لحقيقة التقييد ، ومتى يكون . هل نستطيع أن نستخلص ما بينه وبين النسخ من اتفاق في المدلول أو اختلاف ؟ لقد رأينا كيف كان التقييد في نظر المتقدمين نسخاً (٤) ، وأعمل ما أسلفناه من شروط الأئمة للتقييد بين منشأ هذا الاتجاه ، وإن كان لا يقر المتقدمين عليه ؛ فقد وضع لنا من شرط الاتحاد بين المطلق والمقيّد - في الموضوع والحكم ، أو في أحدهما مع الدليل - أن الأساس الذي يقوم عليه التقييد هو التعارض بين نصين ، وهو في ظاهر الأمر نفس الأساس الذي يقوم عليه النسخ . لكن الذي لا يمكن تجاهله هنا - وهو سر عدول المتأخرين عن اعتبار التقييد نسخاً - أن التعارض الذي قام عليه التقييد لا يعد تعارضاً إذا قيس بالتعارض الذي قام عليه النسخ ، إنما هو شيوخ في النص المطلق ، يضيّق دائرته القيد الذي جاء في النص المقيّد . والحكم - بعد - باق لم يرفع ،

(١) الآية ١٤٥ : في سورة الأنعام .

(٢) • (٣) انظر أصول التشريع الإسلامي : ص ١٨٢ .

(٤) انظر الفصل السابق في أماكن متفرقة .

ولم ينته العمل به ، وما زال النص المطلق دليلاً على هذا الحكم ، ولكن مع ملاحظة للقيّد الذي جاء في النص المقيد !..

٢٣٣ - ونوضح هذا الفرق الجوهرى بمثال لكل من النسخ والتقييد :
فأما مثال النسخ فنختار له من السنة هذين النصين ، وقد ذكرناهما في شرحنا لمذلول النسخ عند الشافعي ، نقلًا عن رسالته :

النص الأول - وهو المنسوخ - هو كما يرويه الشافعي : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصُرِعَ عنه ، ففَجَحِشَ يَثْقُثُ الْإِيمَنُ ، فصلّى صلاة من الصلوات وهو قاعد ، وصلينا وراءه قعوداً . فلما انصرف قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّي قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً ، وَإِذَا رُكِعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ - فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا صَلَّي جَالِئاً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ » .

والنص الثاني - وهو الناسخ - هو برواية الشافعي أيضاً - : أخبرنا مالك ، عن هشام ابن عروة ، عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه ، فأَتَى أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ يَصَلِّي بِالنَّاسِ ، فاستأخر أبو بكر ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن كما أنت ، فجلس رسول الله الى جنب أبي بكر ، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر (١) .

٢٣٣ - وإنما اعتبر النص الثاني هنا ناسخاً للنص الأول ؛ لأن بينهما تعارضاً في الحكم لا يخرج منه إلا بالنسخ ؛ ذلك أن النص الأول يأمر فيه الرسول المسلمين بأن يصلوا جلوساً إذا صلى إمامهم من جلوس ، بسبب عجزه عن القيام لمرضه . والنص الثاني يقرر حكماً آخر في الموضوع ، بسننه الفعلية وهو في مرضه الأخير ؛ فقد أمّ الناس جالساً بسبب مرضه ، وصلى وراءه الناس قياماً .

(١) انظر فيما سبق : ف ١٠٧ - ١٠٩ (المثال الثاني للنسخ عند الشافعي) ، وقد بينا هناك أن معنى صرع عن الدابة : وقع من على ظهرها ، ومعنى جحش شقه : جرح .

ولو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرع جلوس المأمومين بجلوس إمامهم على أنه رخصة — لقلنا إن ما قرره بسنته الفعلية في مرضه الأخير ، لم ينسخ ما شرعه قبل ذلك ، حين أمر المأمومين بالجلوس ، فإن الرخصة ليست واجبة التنفيذ عند جمهور الأئمة والفقهاء . لكنه صلى الله عليه وسلم أمر بالجلوس — في النص الأول — حين يجلس الإمام ، كما أمر بالقيام حين يقوم ، وبالركوع حين يركع ، وبالرفع حين يرفع ، وبني هذا كله على قاعدة قررها في صدر الحديث بقوله : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . فلم يشرع الجلوس للمأمومين بجلوس إمامهم — حين شرع — على أنه رخصة إذن ، بدليل أنه صلى الله عليه وسلم قد اعتبره من متابعة المأمومين لإمامهم ، وهي واجبة . وبدليل أنه جعله كالقيام حين يقوم الإمام في صلاته ، وكالركوع والرفع منه حين يركع الإمام وحين يرفع ، وكل هذه واجبات أصلية في الصلاة . وبدليل أنه صلى الله عليه وسلم قد أكد عموم الأمر بالجلوس ، وشموله لكل مقتدي في هذه الحال ، إذ قال : « ... فصلوا جلوساً أجمعون » .

٢٣٥ — نحن ، إذن ، أمام نصين صحيحين ، يوجب أولهما على المأمومين جميعاً أن يصلوا من جلوس . إذا صلى إمامهم جالساً لم يجزه عن القيام ، بمقتضى ما يجب عليهم من متابعته ، ودون التفات إلى قدرتهم على الصلاة من قيام . ويوجب الثاني — وهو خبر ثابت عن سنة فعلية — أن يصلي المأمومون قياماً إذا صلى إمامهم من جلوس لم يجزه عن القيام ، ما داموا هم يستطيعون القيام في الصلاة . فبين السنتين تعارض لا يمكن بسببه إعاهاها معاً ، وليس في إحداها ما يرجعها على الأخرى سنداً أو متنّاً ، حتى نقدم العمل بها على العمل بالأخرى المرجوحة ، فلم يبق إلا أن تنسخ المتأخرة منها في التشريع — المقدمة . وقد تكفل الخبر الثاني بهذا ، حين ذكر أن السنة التي تقررت به شرعت في مرض الرسول صلى الله عليه وسلم ، والرواة يعنون به دائماً مرضه الذي توفي فيه ، فهو — إذن — آخر السنتين صدوراً عن الرسول ، وبهذا كان هو الناسخ . .

٢٣٥ - هذا مثال للتعارض الذي ينبغي عليه النسخ ، فأين منه التعارض الذي يستلزم التقييد ؟ .

لقد قدمنا مثالا للتقييد عدّه ابن عباس رضي الله عنها من النسخ ، وذلك حين رويّا عنه (نقلا عن الشاطبي) أنه قال في قوله تعالى من سورة الإسراء : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ إنه ناسخ لقوله في سورة الشورى : ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ... ﴾ (١)

ولعله كان يقصد - إن صححت الرواية عنه - ما نقصده نحن الآن بتقييد المطلق ؛ فإنه ليس بين الآيتين تعارض إلا من حيث إن أولاهما - وهي التي اعتبرها ناسخة - مقيدة بمشيئة الله وإرادته ، فهو لا يعطي من طلاب الدنيا إلا من يريد إعطائه ، ولا يعطيه إلا القدر أو الشيء الذي أراده . . والآية الثانية - وهي التي اعتبرها منسوخة - تقرر أن من طلب الدنيا أعطاه الله منها ، دون قيد . .

ومع أن الآيتين خبران ، والأخبار لا تقبل النسخ ؛ لأن النسخ إنما يكون في الأحكام الشرعية العملية . . .

ومع أن التعارض كما رأينا يمكن التخلص منه بحمل المطلق على المقيّد ، فضلا عن أن القيد الذي في النص المقيّد يجب أن يفهم من النص المطلق ، دون حاجة إلى حمل على المقيّد ؛ إذ لا يقع في ملك الله إلا ما يريد ، فكيف إذا كان هو الفاعل كما في الآيتين هنا ؟ . .

نقول : مع هذا كله قال ابن عباس بالنسخ هنا كما رأينا ، ولا نشك نحن في أنه كان يقصد التقييد . .

٢٣٦ - وهذا المثال نفسه ، يبين لنا فرقا آخر بين النسخ والتقييد ، وهذا الفرق هو قبول الأخبار للتقييد ، وعدم قبولها للنسخ ، فقد رأينا كيف

(١) أما الآيتان فهما : ١٨ في سورة الإسراء ، و ٢٠ في سورة الشورى . وانظر فيما سبق : ف ٩٢ .

قيدت آية الإبراء آية الشورى مع أنها خيران . وكيف نسخت السنة الفعلية
أمر الرسول صلى الله عليه وسلم للمؤمنين بالجلوس ، حين يصلي إمامهم من
جلوس . وهكذا كل نص ينسخ ، فإنه يجب أن يكون أمراً أو نهياً .. أما
التقييد فهو يكون في الأخبار كما رأينا هنا ، ويكون في غيرها (ربما يدخله
النسخ) كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا قُتِلْتُمْ ﴾ ، فقد حمل على قوله :
﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ، فاشتطت العدالة في الشهود على البيع ،
كما اشتطت في الشهود عند مراجعة الزوجة ، أو تطليقها .

٢٣٧ - وثمة فرق ثالث نستطيع استخلاصه من المثال السابق أيضاً ،
فتعني نلاحظ أن الآيتين ليس فيها حكم تشريعي قررته الآية الأولى أمراً أو
نهياً - ولو ضمناً - ثم أُلغته الثانية ، ولكن فيها وعداً من الله عز وجل
لمن يريد الدنيا أن يعطيه منها ، إن أراد الله عز وجل ذلك . ومثل هذا
الوعد ليس حكماً تشريعياً يفرض على المسلمين شيئاً ، أو ينهاهم عن شيء ،
فلا يلغى ؛ لأن نسخ الوعد خلف له ، ووعده الله تعالى لا يتخلف .

أما مثال النسخ السابق - فهو تشريع في مسألة ؛ نسخ تشريعاً آخر
سابقاً فيها . وقد ترتب على النسخ حكم مخالف للحكم الأول ، فأصبح بعد
شرعه هو الحكم في المسألة ، وزال الحكم السابق كلية . . .

٢٣٨ - والفرق الرابع بين التقييد والنسخ يوضحه مثالنا هذا أيضاً ،
فقد أُمِرنا إلى أن النص المقيّد في هذا المثال أُنزل قبل النص المطلق ، ولم يمنع
سبقه في النزول من حمل هذا عليه .

وأشرنا - ونحن نوجز أنواع العلاقة بين المطلق والمقيّد - إلى أن آية
الرضوع قُيِّدَتْ (في ظاهر الرواية عند الحنفية وفي مذهب الشافعية) بإطلاق
مسح الأيدي في التيمم ، مع أن التيمم شرع بها نفسها ، وقد أنزلت مرة
واحدة وفيها المقيّد والمطلق .

كذلك أسلفنا أن آية الاشارة في مراجعة الزوجة قيدت آية الاشارة عند البيع ، وآية المراجعة في سورة الطلاق ، وهي متأخرة في النزول عن سورة البقرة التي فيها آية البيع ، فقد قيدت المتأخرة نزولاً السابقة عليها في النزول ..
فالتقيد يقع بالسابق ، والمقارن ، واللاحق إذن . أما النسخ فلا يكون إلا باللاحق ، أي المتأخر نزولاً عن المنسوخ . ومذهب الحنفية في التقيد بالتأخر كمنهجهم في التخصيص بالتأخر ، فإنهم يعتبرون كلها نسخاً .

٢٣٩ - والفرق الخامس أن النص المقيد يقرر نفس الحكم الذي يقرره النص المطلق ، حين يكون تشريعياً ، ونفس المعنى - أو الخبر الذي يقرره المطلق حين يكون خبرياً - وإن كان يقلل من شيوع المطلق ، ويضيّق دائرته أما النص الناسخ فهو يأتي بحكم جديد ، يخالف للحكم الذي نسخ به ، من جميع جهاته . ففي مثال التقيد الذي شرحناه هنا - يقرر النص المطلق أن من طلب الدنيا فسيؤتيه الله منها ، ويقرر النص المقيد هذا المعنى نفسه ، لكنه يقيد بشرط هو مشيئة الله وإرادته . أما في مثال النسخ فقد شرع بالنص المنسوخ بحكم ، هو جلوس المأمومين يجلس إمامهم العاجز عن القيام ، ثم شرع بالسنة الناسخة حكم يخالف لهذا الحكم تماماً ، وهو وجوب القيام على المأمومين متى استطاعوه ، ولو كان إمامهم يصلي من جلوس . والتعارض بين وجوب الجلوس وجوب القيام يتبن شديد الوضوح لا يحتاج إلى شرح ..

٢٤٠ - وهكذا يفترق التقيد عن النسخ ، بطبيعة التعارض الذي بين المطلق والمقيد . وبوقوعه في الأخبار كما يقع في غيرها . وفي الوعد والوعيد ونحوهما لا يقرر حكماً تشريعياً ، كما يقع في النصوص التشريعية . وفي النص السابق واللاحق ، كما يقع في المقارن . وباجتماع النصين فيه على نفس الحكم أو المعنى مع ملاحظة القيد ... على حين يحل الحكم الناسخ محل الحكم المنسوخ ، فلا يجتمع معه . ولا يكون إلا متأخراً في نزوله عن الحكم المنسوخ . ولا يقع نسخ إلا في النصوص التشريعية التي تشرع أحكاماً عملية

فرعية ، ولا تقبله الأخبار لأنه تكذيب لها ، ولا تقبل دعواه إلا حين يكون
التعارض بين النصين حقيقياً وثاماً ، بحيث لا يمكن إعمالهما معاً ، ولا ترجيح
أحدهما على الآخر بأحد وجوه الترجيح .

* * *

٢٤١ - وبعد ، فإن في القرآن الكريم والسنة الشريفة نصوصاً مبهمة
تحتاج إلى التفسير ، ونصوصاً مجمة تحتاج إلى التفصيل ، وفيها - إلى جانب
هذه النصوص - نصوص أخرى تكفلت بالتفسير ، والتفصيل ... فهل يعتبر
المفسر ناسخاً للمبهم ، والمفصل ناسخاً للمجمل ...؟
لندع الجواب للأمثلة ، فهي أقدر عليه ..

٢٤٢ - قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ
تَقَاتِهِ ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) فلم يبين الصحابة عند
نزول هذا الأمر بالتقوى - ما يريده الله عز وجل بقوله : (حق تقاته) ،
ومن ثم اجتهدوا في تفسيرها :

ففسرها ابن مسعود رضي الله عنه - فيما روي عنه بطريق صحيح لكنه
موقوف - إذ قال : (اتقوا الله حق تقاته : أن يطاع فلا يعصى ، وأن
يذكر فلا ينسى ، وأن يشكر فلا يكفر) ، وكذلك فسرها عدد من
الصحابة والتابعين .

وفسرها أنس رضي الله عنه حين قال : (لا يتقي الله العبد حق تقاته حتى
يخزن لسانه) .

وفسرها ابن عباس رضي الله عنه - فيما روي عنه علي بن أبي طلحة -
بقوله : (... حق تقاته أن يحامدوا في سبيله حق جهاده ، ولا تأخذهم في
الله لومة لائم ؛ ويقوموا بالقسط ولو على أنفسهم وآبائهم وأبنائهم) ^(٢) .

(١) الآية : ١٠٢ في سورة آل عمران .

(٢) أنظر تفسير ابن كثير : ٣٨٧ - ٣٨٨ ج ١ . وفيه : ولا تأخذه ، وقد صوّبناه بما
يقضيه السياق .

وهذه التفسيرات لهذا الأمر المبهم - تتفق جميعها في أنها مستمدة من القرآن والسنة ؛ فإن القرآن يأمر بطاعة الله وينهى عن عصيانه . ويأمر بذكره وينهى عن نسيانه ، ويوجب الشكر على كل مسلم ويعتبر التقصير فيه كفرانا وجحوداً للنعم^(١) . وفي السنة الكريمة : (أمسك عليك لسانك..)^(٢) . وفي القرآن الحكيم : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾^(٣) ، ﴿ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴾^(٤) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾^(٥) .

٢٤٣ - بل نحن نجد في القرآن الكريم أمراً آخر بالتقوى ، يعتبر تفسيراً لهذا الأمر المبهم ، فقد قال تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَاسْمَعُوا ، وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا - خَيْرٌ لَّأَنْفُسِكُمْ ، وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(٦) ؛ ذلك أنه قيد المأمور به هنا من التقوى بالاستطاعة ، ففسر بهذا (حق تقاته) في الآية الأخرى ، ولم يغير منه شيئاً . وكان الصحابة رضى الله عنهم حين أخذوا أنفسهم من الطاعة بما اشتدت مشقته عليهم - كما جاء في رواية - وجن فزعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكون إليه ما فهموه من هذا الأمر ، ويطلبون منه البيان - كأنهم حين فعلوا هذا أو ذاك أو كليهما ، كانوا قد نسوا أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، وأن دينهم الخفيف قد قام على أسس سليمة من بينها رفع الحرج ، واستحالة تكليف ما لا يطاق . فنزلت هذه الآية تقيد

(١) تقرر هذه المعاني ، وتؤكد آيات كثيرة في القرآن الكريم . وارجع إن شئت إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم في موادها .
(٢) برواه عقبة بن عامر ، وأخرجه الترمذي ، وإسناده حسن . وفي معناه أحاديث كثيرة روتها الصحاح عن أبي هريرة وغيره .

(٣) الآية ٧٨ « وهي الأخيرة » في سورة الحج .

(٤) الآية ٥٤ : في سورة المائدة .

(٥) الآية ١٣٥ : في سورة النساء .

(٦) الآية ١٦ : في سورة التين .

التقوى الواجبة بالاستطاعة ، وتفسر الآية بهذا تفسيراً لا مجال بعده لإيهام في معناها ، ولا لتعارض بينها وبين الآية التي فسرت بها ...

٢٤٤ - ومع هذا كله ، قيل بنسخ الآية المفسرة للآية المبهمة . لكننا لا نعجب لصدور هذا القول من المتقدمين ، بعد أن عرفنا اتباع مدلول النسخ عندهم . وإنما نعجب لأن المؤلفين في الناسخ والمنسوخ تشبثوا به ، بعد أن حددوا مدلول النسخ تحديداً لا ينطبق عليه ، ومن هؤلاء : ابن سلامة ، وابن هلال ، والإسفراييني ، وابن حزم ، وابن خزيمة (١) .

أما أبو جعفر النحاس فقد قال فيها : (معنى قول الأولين : نسخت هذه الآية أي نزلت الأخرى بنسختها ، وهما واحد ، وإلا فهذا لا يجوز أن ينسخ ؛ لأن الناسخ هو المخالف للمنسوخ من جميع جهاته ، الرافع له ، المزيل حكمه) (٢) . وأما ابن الجوزي فقد نقل عن أبي جعفر النحاس كلمته السابقة ، ثم قال : (وقال ابن عقيل : ليست منسوخة ؛ لأنه قوله ﴿ ما استطعتم ﴾ بيان ﴿ حق ﴾ تقاته ، وأنه بحسب الطاقة . فمن سمي بيان القرآن نسخاً فقد أخطأ) . وهذا في تحقيق الفقهاء يسمى تفسير مجمل أو بيان مشكل ، وذلك أن القوم ظنوا أن ذلك تكليف ما لا يطاق ، فأزال الله إشكالهم . فلو قال : لا تتقوه حق تقاته كان نسخاً ، وإنما بيّن : إني لم أرد بحق التقاة ما ليس في الطاقة (٣) .

٢٤٥ - ونكتفي بهذا المثال لتفسير المبهم . وإن بيان الفرق بينه وبين النسخ لواضح كل الوضوح ، من تواردهما - نعني النص المبهم والنص المفسر - على معنى واحد ، فلا تعارض بينهما ولا منافاة ، وإنما يشرع أحدهما الحكم

(١) انظر : ص ١٠٦ - ١٠٧ في الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ، وورقة ٦٧ من الإيجاز لابن هلال ، ص ١٥٩ من الناسخ والمنسوخ للإسفراييني ، ١٦٧ - ١٦٨ ج ٢ من معرفة الناسخ والمنسوخ لابن حزم ، ٢٧٠ من الموجز لابن خزيمة .

(٢) ص ١٢ من الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، له .

(٣) ورقة ٦٤ - ٦٥ من نواسخ القرآن له . وقد ذكر هذا بعد أن حكى جميع الروايات ، أو معظمها ، عن القائلين بنسخها ، والقائلين بإحكامها .

وفيه شيء من الخفاء أو الإبهام ، فيأتي الآخر ليزيل هذا الإبهام ، بشرعه الحكم نفسه مفسراً واضحاً لاخفاء فيه . وهل يتعارض النص المفسر مع النص المبهم الذي يفسر به؟. فحسبنا هذا الفرق إذن ، وإن كانت هناك فروق أخرى^(١).

٢٤٦ - أما تفصيل الجمل فمثاله قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ : لِلذَّكَرِ مِثْلُ النِّسَاءِ﴾ ، فإن كُنْ نِسَاءً فَوْقَ انْتِسَيْنَ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ... الآيةين ، والآية الأخيرة في السورة^(٢)؛ ذلك أن هذه الآيات الثلاث تين بالتفصيل نصيب كل وارث ، ذكرًا كان أو أنثى ، بعد أن قرر مبدأ الإرث للذكور والإناث - بمقتضى اشتراكهما في سبب الإرث وهو القرابة النسبية ، فيما عدا الزوجين ، وحالات الإرث بالولاء - في قوله تعالى : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(٣).

والذي لا يشك فيه عاقل ، أن بيان نصيب كل وارث بتفصيل ، في الآيات الثلاث التي تكفلت بهذا البيان - لا ينافي تقرير مبدأ الإرث للجنسين ، وهو ما تكفلت به الآية الأخرى في إجمال . فأبي مسوغ - إذن - لاعتبار هذا البيان نسخاً مع التقاء النص الذي زعموه ناسخاً ، والنص الذي زعموه منسوخاً ، عند مبدأ واحد ، هو استحقاق الجنسين لإرث الوالدين والأقربين ، أي استحقاقهم لخلافتهم فيما تركوا من مال...؟

ومع ذلك نجد من يقول بأن الآيات التي فصلت أنصباء الورثة ناسخة للآية التي قررت مبدأ الإرث للجنسين^(٤) . وحسبنا في الرد على هؤلاء ما قاله أحد أحرارهم وهو ابن الجوزي ، قال :

(١) من بين هذه الفروق في نظرنا أن البيان يكون في الأخبار كما يكون في آيات الأحكام ، وأنه لا تناقض فيه إطلاقاً بين النصين ، وأنه يجب ألا يتأخر عن وقت الحاجة .

(٢) هي الآيات ١١ ، ١٢ ، ١٧٦ : في سورة النساء .

(٣) الآية ٧ : في سورة النساء .

(٤) انظر ص ١١٢ - ١١٣ من ابن سلامة ، ٦٨ من الإيجاز لابن هلال ، وغيرهما مما سبق.

(قد زعم من قل علمه، وعزب فهمه ، من المتكلمين في الناسخ والمنسوخ، أن هذه الآية نزلت في إثبات نصيب النساء مطلقاً من غير تحديد ؛ لأنهم كانوا لا يورثون النساء ، ثم نسخ ذلك بآية الموارث . وهذا قول مردود في الفاية، وإنما أثبتت هذه الآية ميراث النساء في الجملة ، وثبتت آية الموارث مقداره ، ولا وجه للنسخ بحال) (١).

٢٤٧ - وفي ختام هذا الفصل ، نحب أن نقول كلمة هادئة .

لقد أطيننا عن قصد في تسجيل الفروق بين النسخ وكل من التخصيص ، والتقييد ، والبيان ، وفي التمثيل للنسخ ولكل واحد منها . لكن هذا الجهد الذي بذلناه في هذا السبيل — ما زال في رأينا دون ما ينبغي له، والسر هو تلك الدعاوى التي أسرف فيها المتأخرون حتى أثقلوا على أنفسهم، وعلى قرائهم وعلى الباحثين عن حقيقة المنسوخ فيما زعموا به كتبهم ؛ فسيكتبن عند درس مؤلفاتهم وتصنيف دعاوى النسخ فيها — أن معظم ما اعتبروه منسوخاً لا يعدو ما فيه أن يكون تخصيصاً ، أو تقييداً، أو بياناً لمبهم، أو تفصيلاً لمجمل ... وإنا نرجو أن يكون فيما بيننا من الفروق بين النسخ وبينها بعض ما يعيننا على ما نحن بسبيله ، إن شاء الله .

(١) ورقة : ٦١ من فواسخ القرآن ، له .

الفصل الثالث

شروط النسخ

- الشروط المتفق عليها ...
- الشروط المختلف فيها ...
- رأينا في هذه الشروط ...

٢٤٨ - في الفصل الأول من هذا الباب ، بينا مدلول النسخ ، وتعقبناه في تطوره ، حتى انتهى بنا المطاف الى تعريف ارتضيانه له ؛ لأننا وجدناه أدق التعريفات في تصوير حقيقته ، وفي بيان خصائصه ...

وفي الفصل الثاني بينا الفروق بين النسخ والتخصيص ، ثم بينه وبين التقييد ، ثم بينه وبين تفسير المبهم وتفصيل الجمل ؛ لتزداد حقيقته وضوحاً ، فلا يقع التباس بينه وبين أي منها ...

ولم يكن بدءاً - ونحن نعرف النسخ - من الإمام ببعض ما يشترط لقبول دعواه ؛ إذ الحقيقة التي لا مناص من تقريرها ، أن هذه الشروط في مجموعها هي التي ترمم خصائصه ، وتحدد سماته ...

كذلك لم يكن بدءاً - ونحن نبين الفروق بين النسخ وغيره مما أسلفناه - أن نعرض لبعض شروطه ، وأن نحاول توضيح هذه الشروط بما قدمنا له من أمثلة ...

غير أن هذا الإمام السريع ببعض شروط النسخ في كل من الفصلين لا يفي عن تخصيص فصل لدرس هذه الشروط ، والاستدلال لها ؛ فإن هذه الشروط هي قانوننا الذي سنحتكم إليه ، عندما نستعرض في البابين الثالث والرابع

— إن شاء الله — ما حُفِلَ به كتب النسخ والمنسوخ في القرآن ، وما زُحِرَتْ به كتب التفسير — : من دعاوى النسخ التي يعتبر معظمها إساءة فهم للكتاب والسنة ، بإهدار حقيقة النسخ حيناً ، وبالخلط بينه وبين التخصيص والتقييد والبيان أحياناً أخرى ، وبإهمال شروطه التي لا بد من توافرها له — في جميع الأحيان !... .

٣٤٩ — ولعلنا ما زلنا نذكر ما قررناه ونحن نبين الفروق بين النسخ والتخصيص ، من أن السبب في الخلط بين النسخ والتخصيص ، ثم بينه وبين التقييد — إنما هو التعارض بين نصين ... فالتعارض بين نصين في موضوع واحد — أساس لا بد منه لقيام دعوى النسخ إذن .

ولكن ، هل وقع تعارض بين نصين تشريعيين ، مع أن أحكام الشريعة الواحدة الصادرة عن المصوم لا تقبل التناقض ؟ وإذا افترضنا أنه قد وقع ، فهل يقبله كل نص تشريعي ؟ وهل يكفي — حين يقع — مسوغاً لنسخ أحد النصين المتعارضين للآخر ؟.. .

٣٥٠ — أما أنه يوجد في نصوص الشريعة الإسلامية بعد تمامها تعارض حقيقي فلا ، وإنما هو تعارض ظاهري بحسب أفهامنا ومداركنا . ولتأكد هذه الحقيقة ، نرى أن نمرّف التعارض هنا ، وأن نذكر شروطه . وستبين من هذه الشروط أن نفي التعارض الحقيقي بين نصوص الشريعة الإسلامية — لا يستلزم نفي وقوع النسخ لبغض هذه النصوص .

والأصوليون يعرفون التعارض بأنه هو : أنه يقتضي أحد الدليلين المتساويين في القوة نقيض ما يقتضيه الآخر . ولا بد لتحقيقه عندهم من توافر شروط ثلاثة وهي :

الشرع الأول : أن يتأمل الدليلان في القطعية أو الظنية ، من جهة ورود ومن جهة الدلالة .

والثاني : أن يتساويا في قوة دلالتها على الحكم ، بأن تتماثل درجة الدلالة فيها ، فبدلاً مما على الحكم بطريق المباشرة أو بطريق الإشارة . بالنص أو بالظاهر . وهكذا ..

والثالث : أن تتحد الواقعة التي يدل الدليلان على حكمين متناقضين فيها ، ويتحد زمن الحكمين أيضاً ^(١) .

٢٥١ - فلا بد إذن من تماثل بين النصين في القطعية أو الظنية ، ووروداً ودلالة . ولا بد من اتحاد في درجة الدلالة على الحكمين : عبارة أو إشارة ، نصاً أو ظاهراً .. ولا بد من اتحاد الموضوع المحكوم فيه بالحكمين المتخالفين ،

(١) قال أزرعكي في البحر : (اعلم أن الله لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة ، بل جعلها ظنية ، قصداً للتوسيع على المكلفين ، كيلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام الدليل القاطع عليه . وإذا ثبت أن المتبر في الأحكام الشرعية - الأدلة الظنية ، فقد تتعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها ، فوجب الترجيح بينها ، والعمل بالأقوى . والدليل على تعيين الأقوى أنه إذا تعارض دليلان أو أمارتان - فلما أن يعمل جديماً ، أو يعمل بالمرجوح ، أو الراجح وهذا متعين . ثم قال :

أما حقيقته (يعني التعارض) فهو تفاعل من الدرض (بضم العين) ، وهو الناحية والجهة ، كأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عرض بعض ، أي ناحيته وجهته ، فيمنعه من النفوذ إلى حيث وجهه . وفي الاصطلاح : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة . وللتعارض شروط :
الأول : التساوي في الثبوت ، فلا تعارض بين الكتاب وخبر الواحد إلا من حيث الدلالة .
الثاني : التساوي في القوة ، فلا تعارض بين المتواتر والآحاد ، بل يقدم المتواتر بالاتفاق ، كما نقله إمام الحرمين .

الثالث : اتفاقها في الحكم ، مع اتحاد الوقت والمحل والجهة ، فلا تعارض بين النهي عن البيع مثلاً في وقت النداء (يقصد أصلاً الجمعة) مع الإذن به في غيره .
وحكى إمام الحرمين في تعارض الظاهرين من الكتاب والسنة مذاهب :
أحدها : يقدم الكتاب لخبر معاذ .
ثانيها : تقدم السنة لأنها المفسرة للكتاب ، والمبينة له .
وثالثها : التعارض . وصرحه واحتج عليه بالاتفاق . وزيف الثاني بأنه ليس الخلاف في السنة المفسرة للكتاب ، بل المعارضة له .
(انظر إرشاد الفحول للشوكاني ، ص ٢٥٤ ، من طبعة الخانجي بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٧هـ .)

واتحاد الزمن الذي صدر الحكمان فيه . فهل وقع في نصوص القرآن والسنة تعارض توافرت فيه هذه الشروط ؟ .

إننا نقطع في حسم بأن مثل هذا التعارض لم يقع بين نصين في القرآن أو في السنة ، ولا بين نصين أحدهما في القرآن والآخر في السنة كما أسلفنا ، ومستندنا في هذا الحكم هو الاستقراء التام ؛ فقد أثبت - هذا الاستقراء - بيقين ، أن التعارض - كما حدده الأصوليون وشرطوا فيه - لم يقع بين نصين شرعيين .

٢٥٢ - وهنا يبدو النسخ كأنه اعتراض على هذه الحقيقة ، فإننا نقطع بوقوع النسخ بين النصوص التشريعية ، في الوقت الذي نقطع فيه باستحالة التعارض بينها . وما دام التعارض مستحيل الوقوع - فكيف وقع النسخ مع أنه إنما ينبني على التعارض ؟

لقد أسلفنا أنه وقع تعارض ظاهري بين النصوص ، وأننا نعني بهذا التعارض الظاهري ما يبدو لأفهامنا أنه تعارض ، مع أنه ليس تعارضاً في الحقيقة^(١) . فهذا الذي نسميه تعارضاً ، تجوزاً ، هو مبنيّ النسخ ، وترتب النسخ على وقوعه دليل على أنه لم يبق بين النصين تعارض حقيقي ، من حيث إن الحكيم المنسوخ أحدهما بالآخر يجب أن يختلف زمن العمل بهما . فاختلاف الزمن في الحكيم - وهو شرط لتحقيق التعارض - مانع من النسخ . واختلاف الزمن فيها - وهو شرط لوقوع النسخ - مانع من التعارض^(٢) .

٢٥٣ - هيكذا تسلم لنا الحقيقة التي قررناها ، عندما قلنا إن التعارض بين نصين في موضوع واحد - أساس لا بد منه لقيام دعوى النسخ ، مع أن

(١) لسنا نعني بهذا أن بين الحكيم المنسوخ والناسخ اتفاقاً ، لكننا نعني أن التعارض كما صوره الأصوليون ليس متوافراً فيه ، لاختلاف زمان العمل بالحكم الأول ، وزمان العمل بالحكم الثاني ، وهو ما لا بد منه لتحقيق نسخ الثاني للأول . ومعه لا يتم التعارض .

(٢) لا ينقض هذا أن الحكم هو التوقف ، أو التصيير ، حين لا نستطيع أن نلبين المتقدم من النصين نزولاً - وقد زعم الأصوليون هذا - ؛ فإن هذا الحكم لا يعني بأية حال أن النصين قد نزلا معاً ، وإنما يعني المعجز عن تمييز السابق من اللاحق ، وهذا لا شيء فيه .

أحكام الشريعة الواحدة الصادرة عن المصنوع لا تقبل التناقض، ومع أن النسخ في بعض أحكام الشريعة الإسلامية واقع لا يمكن إنكاره، ولا يجدي تجاهله. وقد تساؤلنا من قبل: هل يقبل كل نص تشريعي التعارض المصوغ للنسخ؟ ونجيب هنا بأن النصوص التي تشرع أحكاماً كلية، وتحديد مبادئ التشريع ومقاصده - لا تقبل التعارض، فلا يقع النسخ فيها، وإن أمكن عقلاً. والشاطي يقرر هذا، ويستدل عليه إذ يقول: (ويدل على ذلك الاستقراء التام، وأن الشريعة مبنية على حفظ الضروريات والحاجيات والتحسينات، وجميع ذلك لم ينسخ منه شيء.. وإذا كان كذلك لم يثبت نسخ لكلي البتة، ومن استقرى كتب النسخ والمنسوخ تحقق هذا المعنى، فإنما يكون النسخ في الجزئيات..)^(١). وإنه لطبيعي ومعقول ألا يقع النسخ في مثل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢). ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣)، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَمْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^(٤)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٥)، ﴿فَاقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ﴾^(٦)، ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٧)..

كذلك من الطبيعي والمعقول ألا يقع النسخ في مثل قوله صلى الله عليه

(١) ص ٦٣ ج ٣ من الموافقات، بتصرف يسير. ويبقى هذا الكلام هناك هو قلة المنسوخ من الأحكام بمكة، وبيان السرفيه، ومنه ما نقلناه عنه.

(٢) الآية الأخيرة: ٢٨٦ في سورة البقرة.

(٣) الآية الأخيرة (٧٨) في سورة الحج.

(٤) الآية ٥٨: في سورة النساء.

(٥) الآية ٥٩: في سورة النساء.

(٦) الآية الأخيرة: ٧٨ في سورة الحج.

(٧) الآية ١٠٤: في سورة آل عمران.

وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) ^(١) ، (إن الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ^(٢) ، (من احتكر حكرة يريد أن يغلب بها على المسلمين فهو خاطئ) ^(٣) ، (لا يجل لأمرىء أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه) ^(٤) ، (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) . وفي رواية : (من النسب) ^(٥) ، (تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ،

(١) هو الحديث الثاني والثلاثون في الأربعين النووية ، ورواه هو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، وهو (حديث حسن رواه ابن ماجه ، والدارقطني وغيرهما مسنداً . ورواه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، فأسقط أبو سعيد . وله طرق يقوى بعضها ببعض) . وقد استند إليه نجم الدين الطوفي (وهو يشرح الأربعين النووية) ، فاعتبر المصلحة أصلاً تشريعياً يقدم على كل ما عداه عند التعارض . وقنا نحن بتحقيق كلام الطوفي في شرحه ، ثم بمناقشة مذهبه وإبطاله . وانظر ذلك بتفصيل في كتابنا (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي) ، وقد ألفتنا به شرح الطوفي للحديث .

(٢) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير : ١٨٠٩ ، والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس : ص ١٩٨ ج ٣ ، وصححه ووافقه الحفاظ الذهبي في تلخيصه وتصحيحه .

(٣) أخرجه أحمد ، برواية أبي هريرة ، في مسنده . وفي معناه روايات أخرجهما مسلم وابن ماجه ، وأبو داود . وقد خصوه باحتكار القوت . انظر مسند أبي هريرة ، في مسند أحمد ، وصحيح مسلم في باب تحريم الاحتكار في الأوقات ، من كتاب المساقاة : ص ١٢٢٧ - ١٢٢٨ وهو في ج ٣ من طبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، وسنن ابن ماجه : باب الحكرة والجلب ، من كتاب التجارات : الأحاديث ٢١٥٣ - ٢١٥٥ . ثم انظر في نيل الأوطار : باب ما جاء في الاحتكار ، وهي أربعة أحاديث تجدها في ص ٢٢٠ وما بعدها ج ٥ . ومعنى خاطئ : عاصي أمم .

(٤) الحديث برواية أبي حميد الساعدي رضي الله عنه ، وقد أخرجه البيهقي وابن خبار والحاكم في صحيحيهما ، وقال فيه البيهقي إنه أصبح ما في الباب . وقد صرح القرآن الكريم بمعناه في قوله عز وجل : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) : سورة البقرة الآية ١٨٨ ، وقوله : (يأيا الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) : ٢٩ سورة النساء . وانظر نيل الأوطار : ص ٣١٦ - ٣١٧ ج ٥ .

(٥) هذا الحديث برواية عائشة رضي الله عنها ، وهو متفق عليه . والزواية التي ذكرت (من النسب) بدل : (من الولادة) هي رواية ابن ماجه في السنن . وفي معناه حديث متفق عليه أيضاً ، برواية ابن عباس رضي الله عنهما . وحديث برواية الإمام علي كرم الله وجهه ، وقد رواه الترمذي وصححه . وانظر ص ٣١٧ - ٣١٨ ج ٦ من نيل الأوطار ، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

وتصل الرحم (١) ، (لا تيانا من الرزق ما تهزرت رؤوسكم) ، فأت
 الإنسان ثلثة أمه أحمر ليس عليه قشر . ثم يوزقه الله عز وجل (٢) ،
 (لا طلاق فيما لا يملك) (٣) . (لا نذر في مصيبة ، ولا نذر فيما لا يملك) (٤) .

٢٥٤ - وكان لنا بعد ذلك التساؤل تساؤل آخر ، هو : هل يكفي
 التعارض - حين يقع - مسوغاً لنسخ أحد التصيين المتعارضين للآخر ؟

وقبل أن نجيب - نرى أن نذكر بحقيقة لا بد من التذكير بها هنا ،
 وهذه الحقيقة هي أنه ليس هناك تعارض تام بين العام والخاص ، ولا بين
 المطلق والمقيد ، ولا بين المبهم والمفسر ، ولا بين المجهل والمفصل . ونعني
 بالتعارض التام ذلك الذي يمنع معه العمل بكلا التصيين ؛ فإن حكم الخاص
 لا يبطل حكم العام ، لكنه يقصره على بعض آخاذه بعد أن كان شاملاً لجميعهم .
 وحكم المقيد لا يبطل حكم المطلق ، لكنه يقلل شيعه . وحكم المفسر لم يرفع
 حكم المبهم ، وإن أزال عنه خفاءه وغوضه . وحكم المفصل لم يعد بالإبطال
 على حكم المجهل ، بل وضعه وقضاه ...

(١) روى هذا الحديث أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، وقد أخرجه الشيخان . والخطاب
 فيه لرجل اعترض ثقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال له : يا رسول الله ، أخبرني بعمل
 يدخلني الجنة . وتجد شرحاً مسهباً لهذا الحديث في كتابنا (من هدي النسبة) : ص ١١٧ -
 ١٣١ من الطبعة الثانية .

(٢) روى هذا الحديث حبة وسواء ، ابننا خالد ، وعبارتها كما أوردها ابن ماجه في السنن
 (ج : ١٦٥) هي : (دخلنا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسالج - يصلح - شيئاً ،
 فأعنته عليه ، فقال ...) وتهزرت رؤوسكم : تحركت ، كناية عن الحياطة . وفي الزوائد :
 إسناده صحيح . - انظر ص ١٣٦٤ دهي في ج ٢ من سنن ابن ماجه . -

(٣) الحديث برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وقد أخرجه ابن ماجه في السنن ؛
 (ج : ٢٠٤٣ ص ٦٦٠) وهو في الجزء الأول . وفي معناه أسانيد كثيرة . وانظر باب من
 علن الطلاق قبل الشكاح في نيل الأوطار : ص ٢٤٠ ج ٦ .

(٤) هذا الحديث رواه عمران بن الحصين ، وقد أخرجه ابن ماجه في السنن : (ج : ٢١٢٤
 ص ٦٨٦ وهو في الجزء الأول ، تحت عنوان : باب النذر في المصيبة . وفي معناه أسانيد ،
 ووردت في الصفحة نفسها من الجزء نفسه .

حقيقة يقوم كل من التخصيص والتقييد والتفسير والتفصيل على ورود نصين في موضوع واحد ، كما يقوم النسخ . لكن النصين في النسخ يتناقضان ، ويتقابلان تقابل الضدين ، فلا يجتمعان معاً ، بل يحل النسخ منها حين يرد محل المنسوخ . أما أساليب التفسير والتفصيل - فإن النصين في كل منها يتعاونان على تقرير حكم واحد ، بعد إزالة خفاؤه ، أو تفصيل ما فيه من إجمال ، وعلى تثبيت هذا الحكم . وأما أساليب التخصيص والتقييد فإن غايتها هي قصر عمومه ، أو تقليل شيعه ...

ليس كل تعارض إذن بسوغ للنسخ ، إن نحن نظرنا إلى التعارض بمعناه العام ؛ لأن من بين ما يشمله هذا المعنى - علاقة العام بالخاص ، والمطلق بالقيّد ، والمبهم بالمفسر ، والمجمل بالمفصل ، وقد رأينا أن هذه الملاقة - بما تنظمه من أنواع - ليست علاقة تضاد ، أو تناقض ، والتعارض إنما يقتضي النسخ حين يكون متضمناً تقابلاً وتضاداً ، وهو إنما يكون كذلك حين يستحيل اجتماع النصين على حكم واحد .

فإن نحن نظرنا إلى التعارض بدلوله الخاص ، فأردنا به التضاد الذي يستحيل معه إعمال النصين ، ويجب للتخلص منه إحلال المتأخر منها محل المتقدم بعد رقبه - وجدنا أنه مسوغ للنسخ حين يكون الحكم المنسوخ عملياً جزئياً ، وحين يتأخر النص الناسخ ويتراخى في النزول عن النص المنسوخ^(١) .

٢٥٥ - ولكن ... أكل تناقض بين حكيمين عمليين جزئيين يقتضي نسخ المتأخر منها للمتقدم ؟.

نستطيع أن نبادر بإجواب ، فننفي هذا العموم . لكننا نؤثر أن نثريث قليلاً لتبيين الزمن الذي يسوغ فيه وقوع النسخ ، ونبين من له الحق في النسخ :

(١) يمكن تصوير هذه القاعدة بأسلوب آخر هو : هل هناك حكم اتسع الزمن للميل به ، ثم رفع بنص قال ؟ إذا تحقق هذا كان النسخ ، وإلا فلا .

ثم لنبين الأسلوب الذي يتحقق به النسخ ، وهل يجب أن يكون هو أسلوب الخطاب خاصة ؟ .

٢٥٦ - أما الزمن الذي يسوغ فيه نسخ النصوص فهو عصر الرسالة ، دون ما بعده . ومن ثم يجب أن ترفض كل دعوى نسخ لم تؤثر عن هذا العصر وإنما حدثت بعد مضيه ؛ إذ لا ينبغي أن ينسخ نص تشريعي تركه الرسول صلى الله عليه وسلم حكماً ..

ويزداد هذا وضوحاً إذا نحن تركنا الزمن الذي يسوغ فيه النسخ ، إلى من له الحق في النسخ ، فقد بينه الله عز وجل بقوله : ﴿ وَإِذَا تَنَلَّسَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا اانْتِ بِفُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ : مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءٍ نَفْسِي ، إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ، إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ ﴾ (١) .

كذلك بينه الله تعالى عندما أسند فعله إلى ذاته المقدسة ، في قوله : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۝ ﴾ وقوله ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْصِتُ ۝ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا نُنْزِلُ ۚ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝ ﴾ (٢) .

وإنها لبديهية مقررة في كل شريعة ، وكل قانون : أن الذي يملك سلطة التشريع ، له وحده الحق في نسخ ما كان قد شرعه .

وإنما يكون النسخ بخطاب منه ، كما كان التشريع بخطاب . فكما يجب أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ، ثبت بقرآن أو سنة - يجب أن يكون الناسخ أيضاً حكماً شرعياً ، وأن يثبت بقرآن أو سنة (٣) .

(١) الآية ١٥ : سورة يونس .

(٢) الآيات الثلاث بالترتيب هي : ١٠٥ : سورة البقرة ، ٣٩ : سورة الرعد ، ١٠١ : سورة النحل . وسنعالج في الفصل التالي إن شاء الله تفسيرها وسياقها ، باعتبارها هي أدلة النسخ التي في القرآن الكريم . ولنا في الاستدلال بالثانية رأي سنبيته هناك .

(٣) ذكر هذا الشرط أصحاب الشافعي ، كما يحكي عبد القاهر في الناسخ والمنسوخ (ورقة =

٢٥٧ - ومن أجل أن وقائع النسخ لا تعرف إلا باللقبي عن صاحب الشرع نفسه ، حتى لقد اشترط الشافعي أن يكون ناسخ القرآن قرآناً ، وأن يكون ناسخ السنة سنة ..

ومن أجل أنها لا تقبل إلا إذا أثرت عن عصر النسخ ، ونعني به عصر الرسالة ، وكانت صحيحة ثابتة منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى الصحابة بشرط تعيين الناسخ ..

ومن أجل أن النسخ الذي يدعى وقوعه في كل منها لا يقبل إلا إذا كان بخطاب ، ثبت الحكم المتأخر بيقين ، كما كان الحكم المنسوخ ثابتاً بيقين .. من أجل هذا كله ، يقول الإمام أبو محمد علي بن حزم :

(لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا بيقين ؛ لأن الله عز وجل يقول : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ وقال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن ، أو على لسان نبيه - ففرض اتباعه ، فمن قال في شيء من ذلك إنه منسوخ ، فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر وأسقط لزوم اتباعه . وهذه معصية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله ، وإلا فهو مفتر مبطل . ومن استجاز خلاف ما قلنا - فقله يؤول إلى إبطال الشريعة كلها ؛ لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما أو حديث ما ، وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر ، فعلى هذا لا يصح شيء من القرآن

= رقم ٥) ، ومن بينهم الفزالي (ص ١٢١ - ١٢٢ ج ١ من المستصفى) ، والحازمي (ص ٦ من الاعتبار) ، ومن الحنابلة ابن الجوزي (ورقة ٦٩ في مخطوطته) الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم ، وهو مختصر عن الراشح ، نسخه في مجموعة برقم ١٤٨ تفسير التيمورية ، بدار الكتب المصرية ، وهو يفهم من كلام جمهور الأصوليين ، وكان من أغفل ذكره منهم إنسا ترك اشتراطه لبدايته عنده ، بدليل أنهم يقولون : يتنزل في الخطاب الناسخ أن يكون متأخراً .

والسنة ، وهذا خروج عن الإسلام . وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون ، ولا يجوز لنا أن نستقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله ، إلا بيقين نسخ لا شك فيه .. (١١) .

٢٥٨ - ومن أجل هذا كله أيضاً ، يقول الإمام أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي :

(إن الأحكام إذا ثبتت على المكلف - فادعاء النسخ فيها لا يكون إلا بأمر محقق ؛ لأن ثبوتها على المكلف أولاً محقق ، فرفعها بعد العلم بثبوتها لا يكون إلا بمعلوم محقق . ولذلك أجمع المحققون على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن ولا الخبر المتواتر ؛ لأنه رفع للمقطوع به بالظنون . فاقضى هذا أن ما كان من الأحكام المكينة يدعى نسخه - لا ينبغي قبول تلك الدعوى فيه إلا مع قاطع بالنسخ ، بحيث لا يمكن الجمع بين الدليلين ، ولا دعوى الإحكام فيها . وهكذا يقال في سائر الأحكام مكينة كانت أو مدنية .. (١٢) .

وبعد أن يقرر أن (غالب ما ادعى فيه النسخ إذا تؤمل وجد متنازعاً فيه ، ومحملاً ، وقريباً من التأويل بالجمع بين الدليلين ، على وجه من كون الثاني بياناً لجمل أو تخصيصاً لمعوم .. إلخ) ، وبعد أن يذكر أن ابن العربي قد أسقط من الناسخ والمنسوخ كثيراً بهذه الطريقة - نراه ينقل عن الطبري حكاية الإجماع عن أهل العلم على أن زكاة الفطر فرضت ، ثم اختلفوا في نسخها ، ليقول عقب هذا : قال النحاس : فلما ثبتت بالإجماع ، وبالأحاديث الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم - لم يجوز أن تزال إلا بالإجماع ، أو حديث يزيلها ويبين نسخها . ولم يأت من ذلك شيء (١٣) .

(١) ص ٨٣ - ٨٤ ج ٤ من الإحكام في أصول الأحكام ، له .

(٢) ص ٦٤ ج ٣ من الموافقات في أصول الأحكام ، له .

(٣) نفس الوضع من الموافقات ، وقد ورد فيه اسم أبي جعفر النحاس على أنه : ابن النحاس ، وتجد كلام أبي جعفر النحاس هذا في ص ٢٥٥ من الناسخ والمنسوخ له .

٢٥٩ - هكذا قال النحاس وهو يرد دعوى النسخ هنا ، لكنه فيما يبدو قد جانبه التوفيق حين اعتبر الحديث وحده كافياً لنسخ حكم ثبت به وبالإجماع ، واعتبر الإجماع وحده كافياً كذلك ، مع أن الناسخ يجب أن يكون في قوة المنسوخ أو أقوى ، فقد كان ينبغي أن تكون عبارته إذن : (لم يحز أن تزال إلا بالإجماع وحديث يزيلها ..) .

على أنه كان يكفي لرد دعوى النسخ هنا أن يثبت أبو جعفر أن فرضية زكاة الفطر موضع إجماع من المسلمين ؛ لأن هذا الإجماع - إذا تحقق وقوعه - دليل يقيني ، على أن فرضيتها كانت قائمة حتى انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، وليس يحاذر أن ينسخ بعد عصر الرسالة حكم كان ثابتاً حتى نهاية ذلك العصر .

٢٦٠ - أما أن حكماً ثبت بالحديث ، ثم نسخ بمحدث آخر لا يقل في قوته عن الأول - فنعم . وأما أن حكماً ثبت بالإجماع يقبل النسخ بمحدث أو إجماع - فلا . ذلك أن الإجماع لا مجال له في عصر الرسالة ، ولا حاجة إليه ، ما دام الوحي يتنزل بمحدث من الأحكام ، لكل ما يجحد من الأحداث والوقائع . ومن ثم لا يعقل أن ينسخ الاجماع بنص ؛ لأن الاجماع إنما يتعقد ويعتبر مصدراً للتشريع بعد زمن الوحي ، أي بعد الزمن الذي لا يتصور ورود النص للناسخ إلا فيه . ومن شروط النسخ - كما أشرنا من قبل في أكثر من موضع - أن يكون متأخراً عن المنسوخ ، وأن يكون مع تأخره متراجحاً ...

كذلك لا يعقل أن ينسخ الاجماع بإجماع بعده ، فإن الاجماع الثاني إما أن يكون مبنياً على دليل رافع لحكم الاجماع الأول أو لا . فإن لم يكن مبنياً على دليل فهو خطأ ، والأمة مصنونة عنه . وإن كان مبنياً على دليل - فإن كان هذا الدليل نصاً لزم منه خطأ الاجماع الأول ؛ لأنه قد انبنى على خلاف النص ، ومحال أن يقع هذا الخطأ من الأمة . وإن كان قياساً لزم منه التسلسل أو الدور ، وكلاهما محال .

وبيانه أن القياس لا بد له من أصل ، والحكم في ذلك الأصل إما أن يكون بدليل جدد بعد الإجماع الأول ، أو بدليل سابق عليه .

والدليل الجديد يجب أن يكون إجماعاً أو قياساً ؛ لاستحالة تجديد النص . فإن كان إجماعاً فلا بد له من دليل ، وهذا الدليل لا بد أن يكون نصاً أو قياساً على أصل آخر ، فإن كان دليل الإجماع قياساً على أصل آخر - فالكلام في هذا الأصل كالكلام في ذلك الأصل : إما أن يتسلسل أو ينتهي إلى أصل ثابت بالنص . والتسلسل محال ، والثاني يلزم منه أن يكون النص على أصل القياس سابقاً على الإجماع الأول . وعند ذلك تكون صحة القياس عليه مشروطة بعدم الإجماع الأول على مناقضته ، ونسخ الإجماع الأول به متوقف على صحته ، وهو دور ممتنع .

أما الدليل السابق على الإجماع الأول - فإن عدول أهل الإجماع عنه دليل على عدم صحة القياس عليه ، وإلا كان إجماعهم خطأ ، وهو محال (١) ..

(١) هكذا صور الأُمدي المسألة ، تمثيلاً مع الجمهور ، (انظر ص ٢٢٦ - ٢٣١ ج ٣ في الأحكام .

وقد خالف الجمهور في هذا أبو عبدالله الحسين البصري ، فرأى أن الإجماع يجوز أن ينسخه إجماع آخر . قال الرازي : وهو الأول ، وقال الصفي الهندي : مأخذ أبي عبدالله قوي . وقد عرض لهذه المسألة بالتفصيل أستاذنا الجليل الأستاذ محمد الزفزاف ، في محاضراته التي ألقاها على طلبة معهد الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق في جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٨ هـ ثم تناولها بالتفصيل في صفحات ٦٣ - ٦٤ من المذكرات التي سجلت خلاصة هذه المحاضرات .

وقد وجه رأي أبي عبدالله البصري ومن تبعه من المتقدمين والمتأخرين ، ثم رجحه ، حيث يقول : (وحجة هذا الرأي أنه لا مانع من أن يظهر المتأخرين من الأدلة ما يوجب الحكم بغير الحكم السابق ؛ لأن الأولين لم يكن ظهر لهم هذا الدليل . وكون الإجماع الأول حجة لا يقتضي امتناع حصول إجماع آخر مخالف له ؛ لأنه يمكن أن يتصور أن الإجماع الأول يكون حجة إلى غاية معينة هي حصول إجماع آخر . فيكون الأول منقياً عند حصول الثاني ، وحينئذ لا يكون هناك تصادم بين إجماعين .

(وهذا للرأي كما ترى هو الراجح ؛ لأن غاية ما هناك أنه نسخ إجماعاً سابقاً ، والنسخ =

٢٦١ - وكما لا يعقل أن ينسخ الإجماع بإجماع بعده ، لا يعقل أن ينسخ
قياس ؛ إذ القياس ليس صالحاً لأن يكون ناسخاً على الإطلاق :

فهو لا ينسخ قياساً آخر ؛ لأن كلا القياسين مبني على أصل ، وهذا
الأصل - حين يقع النسخ - هو الناسخ .

وهو لا ينسخ إجماعاً ؛ لأن الإجماع لا يقبل النسخ بأي دليل : أما النص
فلأنه لا يتصور تجده بعد الإجماع . وافترضه سابقاً على الإجماع يلزمه إجماع
الامة على خطأ ، وهي مصنوعة عنه . وأما الإجماع فلما يلزمه من بطلان أحد
الإجماعين : الثاني إن كان النص هو دليل الأول ، والأول إن كان النص
يدل للثاني ، ومحال أن تجمع الأمة على باطل . وأما القياس حين يخالف
الإجماع - فإن كان أصله ثابتاً بنص لم يتصور الإجماع على خلافه ، وكذلك
إن ثبت بإجماع ، وفي الحالين لا ينسخ به الإجماع .

كذلك لا ينسخ القياس نصاً ؛ لأنه إنما يقع عادة بعد زمن الرسالة ، أي
بعد زمن النسخ . وما يقال من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاس -

= بعد انقطاع الوحي جائز فيما ثبت بالاجتهاد . والإجماع على غير ما علم من الدين بالضرورة
أساس الاجتهاد حتى لو اعتمد على دليل من كتاب أو سنة ؛ لأنه لا بد له من فهم للنص واستنباط -
منه ؛ وهذا بلا شك أمر اجتهادي ، وسواء أقلنا بأن هناك تعارضاً بين إجماعين كما قال الجمهور ،
أم قلنا بأنه لا تعارض لموت الإجماع الأول بظهور الإجماع الثاني - كما قال غيرهم - فإن ذلك
لا تأثير له ؛ إذ القول بالتعارض وعدمه أمر اعتباري . والأمور الاعتبارية تتكيف بتكيف
الباحثين . على أن التمسك بالإجماع السابق وإن ظهر الدليل على خلاف ما اجتمع عليه بما لا يرضاه
التفكير المستقيم ؛ لأن الحججة أولاً للكتاب والسنة في الأحكام الشرعية ؛ فلو أجمع على حكم ، أو
استنبط بالقياس حكم ، ثم ظهر الدليل الصحيح الذي ينتج خلافه من كتاب أو سنة صحيحة ،
فالواجب الرجوع إليه ، وهو الذي عرف عن الأئمة المجتهدين جميعاً ، فقد روى عن كل منهم :
(إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وقوله : إذا جاءكم الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط) .

وبغض نشارك أستاذنا الجليل في هذا الترجيح ، ونرى أنه يزداد وضوحاً حين يكون سند
الإجماع هو المصلحة ، إذ هي التي تتغير بتغير البيئات والأزمنة وأعراف الناس . فإذا تغيرت
المصلحة التي أنبنى عليها الإجماع الأول - فما الذي يمنع من إجماع جديد على ما يحقق المصلحة
التي جدت ؟ وبهذا التصور لمسألة لا يقال أن الأمة أجمعت على خطأ ، ولا يقال أن الإجماع
نسخ بالنص ... إلى غير هذا مما قاله الجمهور .

فإن المسائل التي قاس فيها (على فرض وقوع القياس منه) قد صارت سنة ، بإقراره على أحكامها .

٢٦٢ - وندع الحكم في هذه الأدلة من الإجماع والقياس لوقائع النسخ نفسها ، كما تلقيناها عن المؤلفين في الناسخ والمنسوخ ، وعن المفسرين وشراح الحديث ، وكما تلقاها هؤلاء جميعاً عن الصحابة رضوان الله عليهم . وستقرر لنا هذه الوقائع ما كان من نسخها ، أو لها ، إن كان شيء من ذلك قد روي بطريق ثابت . وإننا لنعتقد أن هذه الوقائع هي وحدها التي تستطيع الحكم في هذا الموضوع ، وأن من الخير الاعتماد على حكمها وحده ، ما دمتنا إنما نتحدث عن شروط النسخ الذي كان . ونحن على يقين من أننا لا نضع قانوناً لنطبقه مستقبلاً ، لكننا نضعه للريعة تم أمرها واستقر ، منذ قرابة أربعة عشر قرناً من الزمان . فعلى أساس من هذا كله ينبغي أن نعالج شروط النسخ هنا .

٢٦٣ - وقد أسلفنا من هذه الشروط قدراً نرى أن نوجزه هنا ، ليتسنى لنا أن نجتمع شروط كل ركن من أركان النسخ معاً .

وأركان النسخ هي المنسوخ ، والمنسوخ به ، والمنسوخ عنه ، والناسخ . على أن هناك شروطاً في النسخ نفسه ، وفي زمانه الذي لا يقع إلا فيه . فأما الركن الأول - وهو المنسوخ - فقد أسلفنا من شروطه أنه يجب أن يكون حكماً شرعياً عملياً ، ثابتاً بالنص ، غير مؤقت ولا مؤبد نصاً ، متقدماً في النزول عن الناسخ ، وليس كلياً ^(١) .

ونتيجة لهذه الشروط في المنسوخ - لا يجوز نسخ الأخبار المحضة ، ولا نسخ آيات الوعد والوعيد ؛ لأنها لا تتضمن أحكاماً عملية من أحكام العبادات أو

(١) انظر الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر: ورقة ٤ - ٥ ، والمستقصى للفتاوي: ص ١٢١ - ١٢٢ ج ١ ، والإيجاز لابن هلال: ورقة ٤٣ - ٤٤ ، والاعتبار للحازمي: ص ٦ - ٧ ، والإحكام للآمدي: ص ١٦٤ ج ٣ ، ورسوخ الأخبار للحميري: ورقة ٦ ، والموافقات للشاطي: ص ٦٢ وما بعدها ج ٣ . وانظر سائر كتب الناسخ والمنسوخ ، وكتب الأصول .

المعاملات ، أو الحدود ، وإنما هي أخبار تحتل الصدق والكذب لذاتها ،
ففسخها تكذيب للمخبر بها ، والشارع منزه عن الكذب ..

ولا يجوز نسخ الأحكام الشرعية الاعتقادية ؛ لأن أحكام العقيدة لا يتصور
فيها توارد الأمر والنهي على مسألة واحدة ؛ إذ هي ثابتة في جميع الشرائع
الإلهية ، وسبب للنسخ لا يعقل فيها : سواء أكان هو التدرج في التشريع ،
أم كان هو اختلاف المصالح واقتضاءها أحكاماً جديدة ..

ولا يجوز نسخ الأحكام الكلية ؛ إذ الكليات ثابتة عادة ، وإنما تتغير
الفروع . وقد ثبت هذا بالاستقراء .

ولا يجوز نسخ الأحكام التي دليلها من القياس ؛ لأن نسخ الحكم الثابت
بالقياس لا يتصور مع بقاء أصله ، فإذا نسخ أصله فهو نسخ الحكم ثابت بالنص .

ولا يجوز نسخ الحكم المؤقت - ومنه المغيى - لأنه ينتهي بانتهاء وقته ،
دون حاجة إلى النسخ . وبيان الغاية المجهولة لا يعتبر نسخاً للحكم الذي وقَّت
إليها عندنا ، إذ هو لا يناقضه ^(١) .

كذلك لا يجوز عندنا نسخ الحكم المؤبد بالنص ، لما أسلفناه في التمهيد ^(٢) .
ونتيجة لهذه الشروط كذلك - لا ينسخ الحكم الشرعي بحكم شرع معه ،

(١) يختلف الأصوليون في بيان الغاية المجهولة ، وهل يعتبر نسخاً للحكم الذي غيى بها ؟
فمبد القاهر يرى أنه نسخ ، ومثله ابن عقيل وبعض الحنابلة . وحكى ابن مفلح أن الأظهر النفي ،
وقد أوجز المرادوي بيان مذاهب الأصوليين هنا حين قال : (أكثر أصحابنا والأكثر : بيان الغاية
المجهولة كحتمى يتوفاهن الموت أو يحصل الله لهن سبيلاً - ليس بنسخ . وابن عقيل وغيره : بلى ،
فالناسخ ، الزانية والزاني ... الآية . وللقاضى القولان) انظر الناسخ والنسخ لعبد القاهر ، ورقة
٣ ، وتحرير المنقول المرادوي ، ورقة ٤٧ ، وشرح الكوكب المنير للفتوحى ص ٢٥٧ .

وإنما رجعنا اعتباره غير نسخ ، لأن الحكم المغيى بغاية مجهولة كالحكم المغيى بغاية معارضة ،
ليس مستمرّاً في الظاهر ، ولا يقبل النسخ من الأحكام إلا ما كان مطلقاً ؛ لأنه الحكم الذي كان
يمكن أن يستمر لولا مجيء الناسخ .

(٢) انظر فيما سبق : ف ٣١ - ٣٣ . ونحن نخالف جمهور الأصوليين في الحكم المؤبد =

ومن باب أولي: لا ينسخ بحكم شرع قبله ؛ فإن المنسوخ يجب أن يكون متقدماً في نزوله على الناسخ ؛ ليتمكن أن ينسخ به .

٢٦٤ - ولعله قد وضح من اشتراط شرعية الحكم - أن الحكم العقلي لا يقبل للنسخ ، وأن رفع البراءة الأصلية عند من يقولون بها ^(١) لا يعتبر نسخاً ؛ لأنه ليس فيه رفع لحكم شرعي .

أما التمكن من الفعل بدخول وقته - فقد اختلف الأصوليون في اشتراطه لجواز النسخ : فذهب الأشاعرة وأكثر أصحاب الشافعي وأكثر الفقهاء إلى عدم اشتراطه ، وذهب إلى اشتراطه المعتزلة ، وأكثر الحنفية ، وأبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي ، وبعض أصحاب الإمام أحمد ^(٢) .

ولما كنا نستقي شروط النسخ من وقائعه ، في زمنه الذي فات ، ولا

= لأنهم يرون أنه يقبل للنسخ . ومع أن الأمدي يقرر أن الجمهور قد اتفق على أنه يجوز نسخه ، ثم يدافع عن هذا المذهب بنطقه النظري الجدلي البحث - نراه لا يقدم له واقعة واحدة . وبرغم أنه يحكي اتفاق الجمهور على قبوله للنسخ نجد المرداوي يقطع بعدم قبوله له ، ونجد القاضي أبا بكر الباقلاني يميل إلى عدمه ، حيث يقول في الرد على اليهود : (ويقال لهم : قد زعم أكثر اليهود ، ومن يعتمد عليه في المناظرة والمرافعة ، أن الذي نقل عن موسى عليه السلام في هذا الباب - هو أنه قال : إن أطيعوني فيما أمرتكم به ونهيتكم عنه ثبت ملككم كما ثبتت السموات والأرض . وما ذكر للنسخ ، ولا أن الشريعة لا تنسخ ، ولا أنه لا نبي بعده ينسخها ، ولا أنها مؤبدة عليكم ولازمة لكم ما دامت السموات ، ولا شيئاً من هذه الألفاظ . وكل ما يدعونه من هذا أباطيل ...) ثم حيث يقول : (وما يدل أيضاً على تحريمهم في هذه الألفاظ عن موسى عليه السلام - علفنا أنه عزائي اللسان ، وأن ما نقلوه عنه بصورة ما يوردونه علينا من قولهم : إن الشريعة مؤبدة . وإنه لا نسخ لها . وإن العمل بها واجب ما دامت السموات والأرض ، وأمثال ذلك ، وإنما ينقلون كلام موسى ، ويترجمونه وينقلونه من لغة إلى لغة ، ويفسروه ، والفاظ والتحريف يدخل في النقل كثيراً ، فلم تجب الضرورة بصحة ما نقلوه وفسروه) .

وأنظر : ص ١٩٢ - ١٩٤ ج ٣ من الإحكام للأمدي ، ورقة ٤٧ من تحرير المنقول للمرداوي ، ص ١٤٣ - ١٤٣ من التمهيد للباقلاني .

(١) أسلفنا أن كثيراً من المحققين ينكرون الإبادة الأصلية ويعتبرونها إبادة شرعية ، وانظر : ف ٤١ فبا سبق .

(٢) انظر : ص ١٧٩ - ١٩٢ ج ٣ في الإحكام للأمدي ، ورقة ٣٩٤ - ٣٩٥ من البرهان للجويني ، ص ٤٩ - ٥٣ ج ٣ من التقرير والتحجير شرح التحرير .

نضمها لنحتكم إليها في قضايا يحتمل وقوعها من بعد - فنحن نؤثر أن ندع الفصل في هذا الخلاف، للوقائع التي استدلت بها القائلون بعدم اشتراط التمكن من الفعل قبل النسخ ...

٢٦٥ - وأولى هذه الوقائع هي آية الصدقة بين يدي مناجاة الرسول؛ فقد أمر الله عز وجل المؤمنين فيها بالصدقة إذا ناجوا الرسول، حيث قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْهِ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ثم نسخ تعالى هذا الأمر بقوله: ﴿أَسْأَلُكُمْ أَنْ تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَآتُوا الزَّكَاةَ، وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١)، وقد وقع هذا النسخ قبل التمكن من فعل الأمور به المنسوخ، وهو وجوب الصدقة بين يدي نجوى الرسول عليه الصلاة والسلام.

هكذا يقول المجيزون للنسخ قبل التمكن من الفعل، فهل تلتقي هذه الدعوى مع الواقع التاريخي؟ ..

إن الروايات -فما رأينا- مجمعة على أن علياً كرم الله وجهه، قد عمل بالآية المنسوخة، قبل أن تنسخ. وبعض الروايات لا تقتصر على هذا، فتذكر أنه: (كان المسلمون يقدمون بين يدي النجوى صدقة، فلما نزلت الزكاة نسخ هذا). وتذكر: (أن المسلمين أكثروا المسائل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى شقوا عليه، فأراد الله أن يخفف عن نبيه عليه السلام، فلما قال هذا - يعني الآية التي تأمر بالصدقة بين يدي النجوى - جبن كثير من المسلمين، وكفوا عن المسألة، فأنزل الله بعد هذا: ﴿أَسْأَلُكُمْ.. الآية﴾، فهل يصح مع هذه الروايات القول بأن النسخ كان قبل التمكن من الفعل؟^(٢) ..

(١) الآيتان ١٢، ١٣: في سورة المجادلة.

(٢) تجد هذه الرواية في نواصخ القرآن لابن الجوزي: ورقة ١٢٦ - ١٢٨، وفي الناصح =

على أن ظاهر الآية الثانية يشهد لصحة هذه الروايات ، وبطلان القول بأن النسخ كان قبل التمكن من فعل المنسوخ ، ذلك أنها تعتب على المؤمنين إشفاقهم من تقديم الصدقة المأمور بها ، ثم تقرر أنهم لم يفعلوا وأن الله قد تاب عليهم . فهل كان هذا وذلك ليسوغ لو كان النسخ قد وقع قبل أن يتمكنوا من الفعل^(١) ؟ من أجل هذا وذلك ، نرى أن هذه الواقعة لا تشهد لجواز النسخ قبل التمكن من الفعل ، خلافاً للجمهور .

٢٦٦ - والواقعة الثانية التي استدلوا بها على جواز النسخ قبل التمكن من الفعل - هي قصة الذبيح ، وما فيها من نسخ للذبيح بالفداء . وقد حكى الله عز وجل هذه الواقعة بقوله : ﴿ .. فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ عَظِيمٍ . فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ، قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ، سَتَجِدُنِي إِن سَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ . فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكُ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ . إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ . وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾^(٢) .

قالوا : لقد أمر الله عز وجل إبراهيم بأن يذبح ابنه (إسماعيل على الأصح)^(٣) ، ثم نسخ هذا الأمر بالفداء قبل التمكن من فعله ، فالقصة - بما فيها من أمر بالذبح لم ينفذ قطعاً - دليل إذن على جواز وقوع النسخ قبل التمكن من فعل الحكم المنسوخ ..

ولكن ، ماذا يعني إذن قوله عز وجل في إبراهيم وابنه : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ... ﴾ ؟ وإذا لم يكن قبول الأمر بالذبح في رضا ،

= والمنسوخ في القرآآن الكريم لأبي جعفر النحاس ، ص ٢٣١ ، وفي تفسير ابن كثير : ص ٣٢٦ - ٣٢٧ ج ٤ . وتجذب بعضها في سنن الترمذي كما يذكر ابن كثير .

(١) انظر الإحكام للأمدي : ص ١٨٥ ج ٣ .

(٢) الآيات : ١٠١ - ١٠٧ في سورة الصافات .

(٣) انظر الأمانة على ذلك في تفسير ابن كثير : ص ١٧ - ١٩ ج ٤ .

والاستعداد لأدائه إلى حد ربط الغلام بالجبال ، وطرحه على الأرض ، وإضجاعه للذبح - إذا لم يكن هذا كله تمكناً من الامتثال للأمر بالذبح قبل نسخه - فما عسى أن يكون التمكن ؟ (١) ..

من أجل هذا ، نرى أن هذه الواقعة لا تشهد هي أيضاً لمذهب الجمهور .

٢٦٧ - أما الواقعة الثالثة فهي ما كان في صلح الحديبية ، من قبول النبي عليه الصلاة والسلام ، لشرط رد من هاجر إلى المدينة من مشركي مكة ، ثم نسخ ذلك قبل الرد بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِالْإِيمَانِ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ... ﴾ (٢) .

هكذا قالوا . لكنه لا دليل على أن هذا النسخ قد وقع قبل مضي وقت تمكن المهاجرة فيه ، ويمكن الرد . وبدون هذا الدليل لا تعتبر الواقعة حجة لجواز النسخ قبل التمكن من الامتثال (٣) .

٢٦٨ - وأما الواقعة الرابعة فهي قوله صلى الله عليه وسلم : (أحلت لي مكة ساعة من نهار) (٤) ، فقد نسخ هذا الإحلال قبل دخول وقت الفعل ،

(١) انظر الأمدي : ص ١٨٤ ج ٣ .

(٢) الآية ١٠ في سورة المتحنة .

(٣) انظر الأمدي : ص ١٨٦ ج ٣ .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم - واللفظ لمسلم - عن أبي شريح العدري أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : ليدن لي أيها الأمير أن أحذرك قولاً قيام به رسول الله صلى الله عليه وسلم القد من يوم الفتح ، وسمعت أذناي ، ووعاه قلبي ، وأبصرته عيناي ، حين تكلم به ، إنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال : (إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفسك بها دماً ، أو يعضد بها شجرة . فإن أحد تزاحم بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا له : إن الله أذن لتبنيه ولم يأذن لکم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فليبلغ الشاهد الغائب) ، فقيل لأبي شريح : ما قال لك ؟ قال أبو شريح : قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح . إن الحرم لا يعضد عصياً ، ولا فاراً بخربة (يعني بسبب السرقة) .

حيث منع صلى الله عليه وسلم من القتال فيها .
غير أنه لا دليل يدل على وقوع النسخ قبل دخول الوقت ، بل لا دليل على
أن الذي أحل ساعة من نهار بمكة كان هو القتال ، فلعله صلى الله عليه وسلم
أراد إباحة قتل أناس معينين ، كابن خطل ونحوه . والنهي عن القتال لا ينسخ
إباحة القتل ، لاختلاف الموضوع ^(١) .

فهذه الواقعة إذن لا تصلح - هي أيضاً - حجة لجواز النسخ قبل التمكن
من الامتثال .

٣٦٩ - وثمة واقعة خامسة يستدلون بها ، هي الإجماع على أن الله تعالى
لو أمرنا بالصوم عاماً ، جاز أن ينسخه عنا بعد شهر واحد ، وذلك نسخ
للصوم في باقي العام قبل دخول وقته .

هكذا قالوا ، ولكنهم غفلوا عن أن النسخ وقع على بعض ما تناوله اللفظ ،
فهو بيان لأن مراده من العام كان هو بعضه لا كله . وهذا تخصيص سموه
نسخاً لما رأوا متعلقه هو الأزمان ، دون الأعيان . على أنه لو اعتبر نسخاً
فهو ليس نسخاً قبل التمكن من الامتثال ، بدليل أن المأمور به قد أدى فعلاً ،
مدة من الزمان ^(٢) .

٣٧٠ - بقيت واقعة وحيدة يرون فيها أقوى أدلتهم ، وهي نسخ
الصلوات الخمس المكتوبات للخمسين التي فرضت ليلة المعراج ، على ما هو مشهور
في الأحاديث الصحاح التي ذكرت قصة المعراج ، وما كان فيها من لقاء محمد
لموسى (عليهما الصلاة والسلام) ، وما استتبعه هذا اللقاء من تكرار التوجه
إلى الله بطلب التخفيف ، حتى أصبحت خمساً وكانت خمسين ؛ فقد وقع

= انظر في البخاري : كتاب العلم ، باب يبلغ العلم الشاهد الغائب ، حديث ٨٩ . وانظر
في مسلم : كتاب الحج ، حديث ٤٤٦ .

(١) انظر الآمدي في الإحكام : ص ١٨٥ - ١٨٦ ج ٣ .

(٢) انظر المصدر السابق نفسه .

هذا النسخ قبل أن تؤمر أمة محمد بالحكم المنسوخ ، فلم يكن من المعقول سبق الامتثال لوقوع النسخ .

ولكننا لا نعقل - برغم قبولنا لقصة المعراج والحديث فرض الصلاة - أن يراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه ، مع خيائه منه ، تسع مرات في موضوع واحد ، فلماذا لا نتقبل قصة المراجعة هذه على أنها تمثيل لتخفيف الله ورحمته بنا ، إذ لم يطالبنا إلا بخمس صلوات ، وجعل أجرهن مع ذلك أجر خمسين ؟ إننا نميل إلى هذا ، ونرى في قصة المراجعة هنا - أو النسخ تسع مرات - لونا من الأسلوب التمثيلي ، أريد به بيان الأجر العظيم الذي أعبد للمصلي . وإنه لما يساعد على هذا الفهم ، أن الحديث يروي عن الله عز وجل - بعد النسخ إلى خمس - أنه قال : (هي خمس ، وهي خمسون . لا يبدل القول لدي) .

٢٧١ - وهكذا يتضح لنا أنه ليس صحيحاً ما ذهب إليه الجمهور من عدم اشتراط التمكن من الامتثال قبل النسخ ، فإن كل واقعة ساقوها دليلاً لمذهبهم - هي واقعة تم فيها الامتثال فعلاً ، أو كان ممكناً أن يتم . ثم إنه ليس من المعقول ولا من المقبول أن يشرع حكم ، ثم ينسخ قبل أن يتمكن المخاطبون به من فعله . وقد أثبت الاستقراء أن هذا النوع من النسخ لم يقع ، وأثبتت المناقشة أن الوقائع التي حسبوها منه هي في حقيقتها أبعد ما تكون عنه .. فقيم الخلاف بعد هذا ؟ ولماذا لا نضيف هذا الشرط إلى ما اشترطناه في المنسوخ ؟

وهكذا تصبح شروط المنسوخ عندنا : أن يكون حكماً ، شرعياً ، عملياً ، جزئياً ، ثبت بالقرآن أو السنة ولو بالفحوى ، مطلقاً عن القيد (تأقيتاً أو غاية أو تأبيداً) ، متقدماً في النزول على الناسخ ، ممكناً أن يُتمثل قبل نسخه .

* * *

٢٧٢ - فإذا نحن تركنا المنسوخ إلى المنسوخ به - وجدنا أنه يشترط فيه : أن يكون خطاباً ، وبمقتضى هذا الشرط يجب ألا يتجاوز عصر النسخ

عصر الرسالة ؛ لأنه العصر الذي ينزل فيه الوحي ، وتتلقى فيه عن الرسول السنة ، وهما كل ما يصدق عليه خطاب الشارع . وبمقتضى هذا الشرط أيضاً يجب ألا يُنسخ سلطة النسخ إنسان - مهما بلغ علمه - إلا إنساناً واحداً هو الذي أنزل عليه القرآن ليلغيه للناس ، وليبينه لهم ، وهو وحده الذي يمكن أن يوصف بأنه الشارع ؛ لأنه هو الذي تلقى شريعة الله ودعا الناس إليها ، وبين أحكامها العملية ، ووجبت علينا طاعته باعتباره رسول الله والداعي إلى عبادته ..

وبمقتضى هذا الشرط كذلك لا يكون الإجماع ناسخاً ومثله القياس . وما يقال في تسويغ النسخ بالإجماع من أن النسخ ليس به ولكنه بدله - لا يشفع في اعتقادنا لقضايا النسخ التي ادعى أن النسخ فيها بالإجماع ، ولا يحملنا على قبولها ؛ ذلك أن الخطاب الناسخ يجب أن يكون معادلاً للنسخ في قوة ثبوته ودلالته ، أو أعلى ، وفي إيجاب العمل كذلك^(١) . وما دام المنسوخ معلوماً لنا فواجب أن يعلم المنسوخ به ، ولا يكفي أن يقال أن الإجماع قد دل عليه^(٢) ..

(١) ذهب عبد القاهر إلى أنه (إن كان المنسوخ موجباً للعلم دون العمل - جاز نسخه بما يوجب للعمل وحده من النصوص والظواهر ، وكان نسخه بما يوجب العلم والعمل أولى بالجواز) ورقة هـ : من الناسخ والمنسوخ له . وقد قررنا في شروط المنسوخ أن يكون حكماً شرعياً علمياً ، فالدليل الموجب للعلم دون العمل لا يجوز نسخه ، خلافاً لعبد القاهر .

(٢) قال الشافعي في الرسالة ف ٣٢٧ - ٣٢٨ - : (فإن قال [قائل] : أفيعتدل أن تكون له سنة مأثورة قد نسخت ، ولا تؤثر السنة التي نسختها ؟ - فلا يحتمل هذا . وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ، ويترك ما يلزم فرضه ؟ ولو جاز هذا خرجت عامنة السنن من أيدي الناس ، بأن يقولوا : لعلها منسوخة) .

ونرى أن هذا الكلام من الشافعي يدل لما قررناه من ضرورة معرفة النص المنسوخ به ، وعدم الاكتفاء بدلالة الإجماع على وجوده ، وإلا فما الذي يمنع المجمعين على النسخ استناداً إلى نص ناسخ - من أن يعرفوا الأمة بهذا النص ؟ . على أننا نجزم بأن النسخ بالإجماع لم يقع قط . وبأن دلالة الإجماع على النسخ إنما وقعت في نسخ نص لص يعرف المسلمون كليهما . وإلا فكيف يؤثر النص فيفسخ ولا يؤثر ناسخه ، مع أن الذي يجب العمل به منها إنما هو الناسخ الذي لم يؤثر ؟

فهذا شرط ثان في المنسوخ به .

والشرط الثالث أن يتراخى عن المنسوخ ، فلا ينسخ حكم شرعي بخطاب أنزل قبله ، ولا بخطاب صدر معه ، ولا بمتأخر عنه في النزول دون فاصل زمني يمكن فيه العمل بالمنسوخ وامثاله .

والشرط الرابع أن يكون الحكم الذي شرع به متضاداً مع الحكم المنسوخ ومناقضاً له ، بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معاً ، بوجه من الوجوه ^(١) .

٢٧٣ - ولكن ... أكل منسوخ به يجب أن يشرع حكماً ؟ وبعبارة الأصوليين : هل يشترط (أو يجب) أن يكون النسخ إلى بدل ؟

لقد ذكرنا فيما سبق قول الشافعي : (وليس ينسخ فرض أبداً إلا أثبت مكانه فرض ، كما نسخت قبله بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة . وكل منسوخ في كتاب وسنة هكذا) ^(٢) ، وهو واضح في اشتراط أن يكون النسخ إلى بدل . ولكننا نجد الآمدي يقرر أن (مذهب الجميع جواز نسخ حكم الخطاب لا إلى بدل ، خلافاً لبعض الشذوذ ...) ^(٣) ثم يستدل للجواز العقلي ، وللجواز الشرعي .

ولما كان من البدهي أن الجواز العقلي لا يستلزم الوقوع - فإن ما ساقه الآمدي من أدلة عليه لا يعيننا في كثير أو قليل ، وإنما يعيننا أن نناقش الوقائع التي ساقها ، وزعم أن النسخ فيها وقع إلى غير بدل ؛ ليصل بها إلى الاستدلال للجواز الشرعي ، بأدلة من الواقع ..

(١) انظر في هذه الشروط ؛ الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر (ورقة ٢) ، والمستصفي للغزالي (ص ١٢٢ ج ١) ، والاعتبار للحازمي (ص ٦٠ ٧) ورسالة في النسخ لابن الجوزي ضمن مجموعة رسائل بدار الكتب تحت رقم (١٤٨ تفسير التيمورية) ورقة ٦٩ ، والإحكام للآمدي (ص ١٦٤ ج ٣) ، ورسوخ الأخبار للجميري (ورقة ٦) ، والمواقفات للشاطبي (ص ٦٢ ج ٣) وقد ذكروها جميعهم ضمن الشروط انتفق عليها .
(٢) ف ٣٢٨ في الرسالة ، وانظر فيما سبق : ف ١٠٤ .
(٣) ص ١٩٥ ج ٣ من الإحكام .

لكننا قبل أن نناقش هذه الوقائع — نحب أن نقرر أن البديل بمعناه العام — وهو الذي يشمل الرد إلى ما كان قبل شرع الحكم المنسوخ — لا ينبغي الخلاف بشأنه ؛ إذ هو في حقيقته مفهوم النسخ ، فالذي يعتبر الرد إلى ما كان قبل شرع الحكم بدلا لهذا الحكم — يشترط البديل ، والذي يقصر البديل على شرع حكم ليحل محل الحكم المنسوخ لا يشترطه ؛ إذ ليس في كل واقعة نسخ حكم جديد حل محل الحكم الذي نسخ . وهكذا نجد أن الخلاف خلاف في مفهوم البديل ، لا في اشتراطه .

وإنما نناقش الآمدي فيما حكاه عن الجميع من عدم اشتراط البديل ؛ لأنه لم يرض اشتراط البديل ، ولم يحدده بما يجعل رد الموضوع إلى ما كان عليه قبل شرع الحكم المنسوخ غير داخل في مفهومه ، كما سيحيي^(١) .

٢٧٤ — وأولى الوقائع التي استدلل بها هي نسخ الأمر بتقديم الصدقة بين يدي نجوى الرسول ، فقد زعم أن هذا الأمر نسخ إلى غير بدل . ويبدو أنه لا يعتد بالرواية التي سقناها من قبل ، والتي تقول : (كان المسلمون يقدمون بين يدي التجوى صدقة ، فلما نزلت الزكاة نسخ هذا)^(٢) ، غير أن عدم اعتداده بها ، قد يكون منشؤه أنها لم تقع له ، ثم هو — على أي حال — لا ينفي وجودها . فإن نحن صرفنا النظر عنها — وجدنا أن في الآية الأولى طلباً لنسخ بالتخير في الآية الثانية . وقد قال الأصوليون إن كلا من التخير والطلب يمكن أن يكون ناسخاً للآخر ، كما ينسخ المضيق بالموسع ، وكما ينسخ الحكم بمقابلة^(٣) . فالنسخ في هذه الواقعة نسخ إلى بدل إذن ..

(١) انظر فيما يأتي : ف ٢٨١ .

(٢) انظر فيما سبق : ف ٢٣٥ ، ومراجعتها ، وينبغي ألا يفهم من هذه الرواية أن نزول الزكاة كان هو الناسخ ؛ إذ المعنى المقصود هو رفع وجوب الصدقة بين يدي نجوى الرسول ، والاكتفاء بما سبق أن أوجبه عليهم .

(٣) ذكر ذلك الفزالي ، والجمعري ، وغيرهم . (انظر فيه مراجعهم السابقة ، في المواضع نفسها) . بل ذكره الآمدي أيضاً ، وانظر ص ١٦٤ ج ٤ من الإحكام .

٢٧٥ - والواقعة الثانية عند الأمدي هي نسخ اعتداد المتوفي عنها زوجها بحول كامل: زعم الأمدي أنه نسخ لا إلى بدل، مع أن الآية ليس فيها نسخ عند التحقيق، كما سنبين بعد إن شاء الله تعالى. ولو أننا سلمنا له أن الاعتداد بحول قد نسخ فعلا - فإن هذا النسخ قد وقع إلى بدل، هو اعتدادها بأربعة أشهر وعشر، وهو ما تنص عليه الآية المنسوخ بها، عند القائلين بالنسخ هنا^(١).

٢٧٦ - وثالثة الوقائع التي استدلت بها الأمدي على أن النسخ جائز إلى غير بدل - هي نسخ وجوب ثبات الرجل الواحد من المؤمنين لعشرة من الكفار. وهذه الواقعة عنها ذكرها الشافعي مثلاً للنسخ في القرآن، مع أنه لا يبيح النسخ إلا إلى بدل. فما هو البديل عنده فيها؟ وكيف صور النسخ في الواقعة كلها؟

إنه يقول:

(قال الله: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ، إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾.) ثم أبان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة، وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين، فقال: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مَائَتَيْنِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

(أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتَيْنِ﴾ - كتب عليهم ألا

(١) لا ندري كيف ساغ للأمدي أن يعتبر اعتداد المتوفي عنها زوجها بحول - حكماً منسوخاً إلى غير بدل، مع وضوح البطل في الآية التي توجب اعتدادها بأربعة أشهر وعشر؟ وقد أثرنا إلى أن نسخ الآية ليس متفقاً عليه، فإن بعض الأصوليين يرى أنها تقرر حقاً للمرأة هو السكينة في منزل الزوج إلى الحول، وأن الآية التي زعموها ناسخة توجب عليها المدة وتبينها، ومتى اختلف الموضوع فلا نسخ، وهو ما اختلفناه بعد.

يفرّ العشرون من المائتين ، فأُزيل الله : ﴿ الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً .. الآية ﴾ ، فكتب ألا يفر المائة من المائتين .

(قال : وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى ، مستغنى فيه بالتنزيل عن التأويل) (١) .

٢٧٧ - هكذا صور الشافعي هذه الواقعة من وقائع النسخ . فهل تبيّنا البديل فيها من خلال هذا الكلام ؟ إنه في عبارته هذه يقرر أن قيام الواحد من المؤمنين بقتال عشرة من الكفار قد وضع عنهم ، وأنه قد أثبت عليهم - بدلا منه بالضرورة - أن يقوم الواحد بقتال اثنين . وفي الخبر الذي رواه عن ابن عباس - بطريق سفيان عن عمرو بن دينار - ينقل قول ابن عباس في تصوير الحكم الأول : (كتب عليهم ألا يفر العشرون من المائتين) ، ثم قوله في تصوير الحكم الثاني - وهو المنسوخ به أو البديل - : (فكتب ألا يفرّ المائة من المائتين) .

فالنسخ في هذه الواقعة إلى بدل إذن ، وهذا البديل مستغنى فيه بالتنزيل عن التأويل ، كما يقول الشافعي .

٢٧٨ - وندع هذه الواقعة فلا نناقش دعوى النسخ فيها هنا ؛ لأن لهذه المناقشة مكانها في الباب الرابع من هذه الرسالة إن شاء الله تعالى ، ولأن حسبنا هنا إثبات البديل على فرض النسخ ، وقد قام الشافعي بهذا العبء منذ قرابة اثني عشر قرناً من الزمان ، وبذلك بطل استدلال الأحمدي بها على جواز النسخ لا إلى بدل ...

فأما الواقعة الرابعة - فهي نسخ وجوب الإمساك بعد الفطر متى نام أو وجبت العشاء الآخرة ، حتى مغرب اليوم التالي (٢) . والآية المنسوخ بها هنا

(١) الرسالة : ف ٣٧١ - ٣٧٤ ، وانظر فيما سبق ف ١٠٦ - ١٠٩ .

(٢) انظر الإحكام للأحمدي : ٣/١٦٤ .

هي قوله تعالى : ﴿ أَجِلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ،
 مِنْ لِبَاسٍ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنْتَكُمْ كُنْتُمْ
 تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ، فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَالْآنَ
 بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى
 يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ،
 ثُمَّ أَتِمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ .. ﴾ (١) .

ولا ندري كيف فات الأمدي ما توميء إليه هذه العبارات في الآية : أحل
 لكم ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ، فالآن باشروهن... إلى : من الفجر ،
 مع أنها جميعاً تؤكد أن وجوب الإمساك في الليل كان هو الحكم ، وأنه قد
 نسخ بجل الأكل والشرب والجماع إلى أن يبرز الفجر ، وهذا الحل بعد التحريم
 هو البديل . فكيف يقال إن النسخ في هذه الواقعة إلى غير بدل (٢) ؟ .
 فالواقعة الرابعة - أيضاً - لا تنبض دليلاً لجواز النسخ لا إلى بدل ، كما
 زعم الأمدي .

٢٧٩ - والواقعة الخامسة التي ذكرها الأمدي - وقد اختارها من

(١) الآية : ١٨٧ في سورة البقرة .

(٢) يؤكد سبب نزول هذه الآية ما ذكرناه من أنها قد نسخت الحظر الذي كان هو الحكم
 قبلها ، فقد روى البراء بن عازب ، قال : (كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل
 صائماً فنام قبل أن يفطر - لم يأكل إلى مثلها . وأن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً وكان
 يرمه ذلك بعمل في أرضه ، فلما حضر الإفطار أتى امرأته ، فقال : هل عندك طعام ؟ قالت :
 لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك . فقبلته عنيته فنام . وجاءت امرأته ، فلما رأتها قائماً قالت : خيبة
 لك . أتت ؟ فلما انتصف النهار غشي عليه ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت هذه
 الآية : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث... إلى من الفجر) . وروى هشام بن حصين عن عبد الرحمن
 عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : (قام عمر بن الخطاب ، فقال : يا رسول الله إني أردت أهلي
 البارحة على ما يريد الرجل أهله ، فقالت : إنها قد نامت ، فظننتها تمعل فواقمتها ، ففزل في عمر :
 (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك) . وهناك روايات أخرى تذكر عن كعب بن مالك
 أنه كان منه مع أهله مثل ما كان من عمر مع أهله ...

وانظر هذه الروايات وغيرها في تفسير ابن جرير الطبري (٤٩٣ - ٣/٥٠٤) ، وتفسير
 الحافظ ابن كثير (٢٢٠ - ١/٢٢١) .

السنة - هي نسخ تحريم ادخار لحوم الأضاحي، بعد النهي عنه فوق ثلاث .. وقد ناقشنا هذه الواقعة من قبل، وبيننا أنه لا نسخ فيها ^(١) فإن أبي الأمدي إلا النسخ - أجيب بأنه إلى بدل . هو حل الإدخار بعد تحريمه ، أو السماح به بعد النهي عنه .. وهي على الحالين لا تصلح دليلاً للنسخ إلى غير بدل !

٢٨٠ - ليس صحيحاً - إذن - ما قرره الأمدي على أنه مذهب الجميع ، خلافاً لبعض الشذوذ : من جواز النسخ لا إلى بدل ؛ فقد رأينا أن الوقائع التي ساقها للاستدلال بها على هذا المذهب لا تصلح أدلة له ؛ لأنه لا نسخ في بعضها ، ولأن بعضها الذي صحت فيه دعوى النسخ - وقع النسخ فيه إلى بدل .

على أن ظاهر القرآن يشهد لضرورة البدل في النسخ ، في الآيات الثلاث التي تفيد جواز النسخ شرعاً ؛ ففي آية البقرة يقول الله جل ذكره : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ... ﴾ ، وفي آية الرعد : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ ، وفي آية النحل : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، وإنه ليشهد لتفسير (الآية) في هذه الآية بالآية القرآنية خاصة قوله عز وجل بعدها : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) .

وإنما قلنا إن ظاهر هذه الآيات يشهد لاشتراط البدل في النسخ ، لأن آتي البقرة والنحل شرطيتان ، وجواب الشرط في الأولى : (نأت بخير منها أو مثلاً) ، وهو صريح في البدل ؛ إذ الخيرية لا تتحقق إلا فيه ^(٣) . أما الثانية فالشرط نفسه فيها يفيد البدلية بمادته ؛ لأنها تقول : (وإذا بدلنا آية مكان

(١) انظر فيما سبق : ف ١٩٥ - ٢٠٠ .

(٢) ١٠٢ : في سورة النحل .

(٣) ما لا شك فيه أن القرآن لا تتفاضل آياته من حيث درجتها في البلاغة ، أو الإعجاز ، وإنما يفضل بعض الأحكام التي تشرعها على بعضها الآخر ، من حيث كونه أخف ، أو أعظم وفاء بالصلحة ، أو أجزل ثواباً . وما دام النسخ خيراً من المنسوخ أو مثله - فلا بد أنه يشرع حكماً ، وهذا الحكم هو البدل .

آية ..) ، وليس من المعقول في كثير ولا قليل أن تستبدل آية لا حكم فيها بآية تقرر حكماً^(١) . ولأن الآية في سورة الرعد - على فرض دلالتها على النسخ - تستعمل مادتين هما المحو والإثبات للنسخ به . وما دام النسخ مقصوراً على الأحكام كما أسلفنا في شروط النسخ - فليس من اقبول أن ينسخ حكم شرعي إلى غير بدل ، أي دون حكم شرعي آخر يحل محل الأول .

فالبديل إذن ضرورة لا غنى للنسخ عنها ، بل لانتماء له بدونها ، فلا مجال للخلاف في اشتراطه ، وإنما ينبغي أن يقصر الخلاف على بيان المراد به .

٣٨١ - والغريب من أمر الأمدي أنه عد - مع ذلك - من بين الشروط المختلف فيها (أن يكون الناسخ مقابلاً للنسخ مقابلة الأمر بالنهي ، والمضيق بالموسع) ، وقرر بشأن هذا الشرط ما قرره بشأن اشتراط البديل وغيره حيث قال : (والحق أن هذه الأمور غير معتبرة)^(٢) ... ووجه الغرابة في هذا الموقف من الأمدي - أنه لم يشترط في الناسخ أن يكون مقابلاً للنسخ على النحو الذي بيئناه ، فجعله بهذا شاملاً لكل خطاب رافع لحكم شرعي ، سواء أكان هذا الرفع بحكم جديد ، أم كان برد الموضوع إلى ما كان عليه حكمه قبل شرع الحكم المنسوخ . وفي كلتا الحالتين ثبت حكم شرعي بديل للنسخ في الجملة ، ولم يكن بد من هذا في النسخ ؛ حتى لا يترك الناس هملاً بلا حكم في ذلك المنسوخ بالكلية ؛ إذ ما في الشريعة من منسوخ إلا قد انتقل عنه إلى أمر آخر ، ولو كان هذا الأمر الآخر هو ما كان عليه قبل ذلك ...

٣٨٢ - ومنذ أكثر من عشرة قرون شرح كلمة الشافعي في لزوم البديل

(١) ما معنا قد اشترطنا في المنسوخ أن يكون حكماً ، فلا بد أن يكون المنسوخ إل بديل ، ذلك أنه لا يتصور بدون رفع الحكم الأول ، وهذا الرفع يتضمن بالضرورة حكماً يصلح بديلاً ، إذا فرض خلو الناسخ من حكم جديد .
(٢) ص ١٦٤/٣ من الإحكام .

للنسخ متكلم فقيه على مذهبه ، هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي (١) -
وقد وصفه أبو بكر القفال (٢) بأنه (كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي)
- ؛ فقد عرض بالشرح لكلمة الشافعي السابقة : (وليس ينسخ فرض أبداً
إلا ثبت مكانه فرض ، كما نسخت قبله بيت المقدس ، فأثبت مكانها الكعبة .
وكل منسوخ في كتاب وسنة هكذا) ، فقال :

(مراده أن ينقل من حظر إلى إباحة ، أو من إباحة إلى حظر أو تخيير ،
على حسب أحوال المقروض . قال : كنسخ المناجاة ؛ فإنه تعالى لما فرض
تقديم الصدقة - أزال ذلك بردهم إلى ما كانوا عليه ، فإن شاءوا تقرّبوا إلى
الله تعالى بالصدقة ، وإن شاءوا ناجوه من غير صدقة . قال : فهذا معنى
قول الشافعي : « فرض مكان فرض » ، فتفهّمه . اهـ) (٣) .

ويصحب الفتوحى على هذا الكلام بقوله :

(فظهر أن مراد الشافعي بالبدل أعم من حكم آخر ضد المنسوخ كالقبلة ،
أو الرد لا كانوا عليه قبل شرع المنسوخ كالمناجاة ، فالمدار على ثبوت حكم
شرعي بدلاً من المنسوخ في الجملة ..) (٤)

(١) هو أحد التكلمين الفقهاء من الشافعية ، من أهل بغداد . وله كتب منها (البيان ودلائل
الإعلام على أصول الأحكام) ، وكتاب الفرائض . وقد توفي سنة ٣٣٠ هـ (انظر وفيات الأعيان :
١/٤٥٨ ، والوافي بالوفيات : ٣/٣٤٦ ، وطبقات الشافعية : ٢/١٦٩ ، ومفتاح السعادة :
٢/١٧٨) .

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل الشافعي ، القفال الكبير ، أبو بكر : من أكابر علماء عصره
بالفقه والحديث واللغة والأدب . وأول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء ، وعنه انتشر مذهب
الشافعي في بلاده (ما وراء النهر ، فقد ولد وتوفي في الشاش : ما وراء سيحون ، لكنه رحل إلى
خراسان والتمراق والحباز والشام) . وقد توفي سنة ٣٦٥ هـ ومن كتبه : أصول الفقه ، وهو
مطبوع . ومحاسن الشريعة . انظر : وفيات الأعيان : ١/٤٥٨ ، وتهذيب الأسماء واللغات :
٢/٢٨٢ ، وطبقات الشافعية : ٢/١٧٦ . ومفتاح السعادة : ١/٢٥٢ ، ٢/١٧٨ (وفيه أن
وفاته كانت سنة ٣٣٥ هـ ، أو ٣٣٦ هـ ، وقيل ٣٦٥ هـ) .

(٣) ص ٢٦٠ شرح الكوكب المنير ، نقل عن شرح القفال لرسالة الشافعي .

(٤) ص ٢٦٠ - ٢٦١ : شرح الكوكب المنير .

٢٨٣ - وكأني بالصيرفي يحاول بهذا الكلام أن يقرب ما بين الشافعي ومخالفيه ، وإنما لمحاولة كان ممكناً أن تنجح ، لولا أن جمهور المخالفين للشافعي ومن معه في اشتراط البدل - قد وسّموا مدلوله ، فجعلوه شاملاً للقبائل ، وللحظر بعد الإباحة ، وللإباحة بعد الحظر ، وللخطاب الذي يردُّ الناس إلى ما كانوا عليه قبل شرع المنسوخ ، ثم لم يشترطوه بعد هذا كله ، فهل يمكن التوفيق بينهم وبين الشافعي ، بحمل الفرض الجديد على مطلق الحكم ، مع أنهم يريدون بالبدل - وهم يمنعون اشتراطه - نفس المعنى ؟ .

ثم ما معنى النسخ عند الشافعي ، على تفسير الصيرفي لكلمته هذه ؟ أكان الصيرفي يتصور النسخ عنده شيئاً آخر غير رفع الحكم السابق بحكم لاحق ، حق يشترط فيه البدل بهذا المعنى ؟ وهل يتصور هذا من الشافعي أو يعقل ؟ ؟

٢٨٤ - الواقع أن في المسألة مذهبين : مذهب الجميع كما يسميهم الأمدى وهو لا يشترط البدل ، وقد رأينا أنه لا يقوم على أساس سليم ، بعد أن ناقشنا الوقائع التي ساقوها أدلة له ، ورأينا أن ظاهر الآيات التي تدل على جواز النسخ في القرآن الكريم يبدو كأنه اعتراض عليه . ثم بينا التناقض (١) الذي وقع فيه القائلون به ، عندما رأوا أن الناسخ لا يشترط فيه أن يكون مقابلاً للمنسوخ مقابلة الأظهر بالنهي ، والمضيق بالموسع ، فدخل فيه بهذا الاعتبار الردُّ لما كان قبل شرع الحكم المنسوخ ، وهو الأمر الذي لا يخلو منه النسخ الذي لم يشرع فيه حكم جديد ! ...

والمذهب الثاني - وهو الذي يشترط البدل - هو مذهب الشافعي ، وبعض الفقهاء ، وجماهير المهتزة . ونحن نختار هذا المذهب ما دام البدل يشمل الحظر بعد الإباحة ، والإباحة بعد الحظر ، والرد لما كانوا عليه قبل شرع الحكم المنسوخ ، كما يشمل المقابل . ومما دامت ظواهر الآيات القرآنية تشهد له ، وجميع

(١) انظر فيما سبق : ف ٢٨١ .

وقائع النسخ - فيما رأينا - تقوم عليه ٤ حقي التي اعتبرها أصحاب المذهب الأول أدلتهم على جواز النسخ دون بدل !

وما قيل من أن ظواهر الآيات القرآنية إنما هي في اللفظ ، والخلاف في الحكم لا في اللفظ - فجوابه أن الأفضلية المستفادة من قوله تعالى : ﴿ نأت بخير منها ﴾ لا تتصور في اللفظ ، ولكن في الحكم الذي قد يتفاضل بقدر ما فيه من التخفيف والتيسير ، أو الثواب والأجر . وأن المنسوخ يجب أن يكون حكماً باتفاق الجميع ، فعلى فرض أن الخطاب الناسخ لم يأت بحكم جديد - فإن الحكم المنسوخ إن كان حظراً فقد حلت الإباحة بدلاً منه ، وإن كان إباحة فقد رفعت وحل بدلاً منها الحظر .. وهكذا يوجد البديل بمعناه العام حتى في الخطاب المنسوخ به إذا تصور خلوه من حكم ؛ فإن المنسوخ على أي حال حكم شرعي ، ونسخه تبديل حكم آخر به ، وهذا الحكم هو البديل ، فوجوده ضرورة لامتناع منها لتام النسخ ا .. (١)

٢٨٥ - ولكن ، هل وقع النسخ بالمساوي أو الأثقل ؟ أو كان دائماً بالأخف ؟

لقد اتفقوا على جواز النسخ بالمساوي كما وقع بالأخف ، لكنهم اختلفوا في الأثقل : فذهب الجمهور إلى جوازه ، وزعم أهل الظاهر منعه كما يقول عبد القاهر البغدادي (٢) ...

وقد استدلل الجمهور بوقوعه ؛ فقد كان الكف عن الكفار واجباً بقوله تعالى : ﴿ ودع أذاهم ﴾ (٣) ، ثم نسخ بإيجاب القتال وهو أثقل ، أي أكثر

(١) انظر الآمدي : ٣/١٩٦ في الأحكام . وفي رأينا أن الفروض التي انتهت به إلى الجواز العقلي لا تدل لما أرادها أن تدل عليه . ولنا نكر الجواز العقلي ، لكننا لا نرتب عليه لزوم الجواز الشرعي .

(٢) انظر ورقة « ه » في الناسخ والمنسوخ ، له .

(٣) الآية : ٨ ، في سررة الأحزاب ، وضمير الناشئين للكافرين والمنافقين ..

مشقة . ونسخ الحبس في البيوت للنساء والإيذاء للرجال في الزنى بالحد وهو أثقل ؛ لأنه الرجم للمحصنين والمحصات ، والجلد لغيرهم وغيرهن (١) ..
أما أهل الظاهر - فإن عبد القاهر لم يكن دقيقاً في تصوير مذهبهم ؛
ذلك أن معاصره (٢) الإمام الظاهري أبو محمد بن حزم يقول :

(قال قوم من أصحابنا ومن غيرهم لا يجوز نسخ الأخف بالأثقل .. وقد
أخطأ هؤلاء القائلون ، وجائز نسخ الأخف بالأثقل ، والأثقل بالأخف ،
والشيء بمثله . ويفعل الله ما يشاء ، ولا يسأل عما يفعل . وإن احتج محتج
بقول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ،
ويقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمُ ﴾ ، وخلق الإنسان
ضعيفاً ، ويقول تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ،
ويقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا
أَوْ مِثْلَهَا ﴾ - فلا حجة لهم في شيء من ذلك ... (٣) .

وبعد أن بين بطلان استدلالهم بالآيات لما ذهبوا إليه ، من منع نسخ
الأخف بالأثقل - قال :

(وقد جاء في الأثر : حفت الجنة بالمكاره ؛ فبطل بهذا الحديث نصاً
قول من قال : إن الله تعالى لا ينسخ الأخف بالأثقل ، وصح أن الله تعالى
يفعل ما يشاء ، فينسخ الأخف بالأثقل ، والأثقل بالأخف ، والشيء بمثله ،
بإسقاطه جملة ، ويزيدنا شريعة من غير أن يخفف عنا أخرى . لا معقب لحكمه ،

(١) شرع الحبس بالنسبة للزواني مثلاً ، فهل يعتبر شرع الحد نسخاً له مع هذا ؟ .. تجد رأينا
في الآية بعد مناقشتها إن شاء الله ، في الباب الرابع .

(٢) بينا في الفصل الأول أن ابن حزم توفي سنة ٤٥٦ هـ ، وأن عبد القاهر كانت وفاته في
سنة ٤٣٩ هـ .

(٣) الآيات هي بترتيب ورودها في كلام ابن حزم ١٨٥ : البقرة ، ٢٨ : النساء ، الآية
الآخيرة في سورة الحج ، ١٠٦ : البقرة . وتجد هذا النص لابن حزم في : ٩٣ - ٩٤ / من
الإحكام ، له .

ولا يسأل عما يفعل (١١) .

٢٦٧ - وقد أورد أبو محمد وقائع لنسخ الأخف بالأثقل ، من بينها نسخه تعالى صيام يوم عاشوراء ، بصيام شهر رمضان (١) . ونسخ سقوط الفصل عن المولج العائد للذاكر لطهارته بإيجاب الفصل عليه (٢) . ونسخ إباحة الكلام للفصلي بتحريمه بعد أن كان مباحاً (٣) . ونسخ إحلال شرب الخمر وبيعها بمقتضى قوله تعالى : ﴿ فِيهَا - أَيِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ - إِنْكُمْ كَبِيرٌ وَمَنْافِعُ لِلنَّاسِ ، وَإِنْهُمْ هُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ - بتحريم شربها وبيعها بمقتضى قوله تعالى : ﴿ إِنْهَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٤) ، عدا واقعتي فرض القتال ، وشرع حد الزنى ، وقد أسلفناهما .

٢٨٧ - وأما نحن ، فلنا نشك في أن بعض الأحكام قد نسخت بأحكام أثقل منها ، وإن لم نسلم بدعوى النسخ أصلاً في واقعة صوم رمضان على التخيير أولاً ، ثم نسخه بالإلزام إلا لعذر ؛ فإن قوله تعالى : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ دليل على أن النسخ قد يكون إلى أثقل ؛ إذ هو الأفضل من حيث إن ثوابه أعظم . وقد يكون إلى أخف ، وأفضلته في هذه الحال من حيث إنه أيسر من المنسوخ ، وقد يكون إلى مثل وهو المساوى بصريح قوله تعالى ﴿ .. أَوْ مِثْلَهَا ﴾ .

(١) ٤/٩٦ من الإحكام ، له .

(٢) جله في صحيح البخاري : ٣/١٩٢ عن عائشة رضي الله عنها : (كان عاشوراء يصام قبل رمضان ، فلما نزل رمضان قال (تقصد النبي صلى الله عليه وسلم) : من شاء صام ومن شاء أفطر) يخير بين صوم عاشوراء والإفطار فيه . ومع ذلك ذهب عبد القاهر إلى أن إيجاب صيام عاشوراء نسخ بإيجاب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ثم نسخ هذا بإيجاب صوم رمضان (انظر آخر ورقة ٩ وأول ورقة ١٠ من النسخ والمنسوخ ، له .

(٣) انظر ص ٢٨ - ٢٩ من الاعتبار للحازمي .

(٤) انظر ص ٧١ - ٧٢ من الاعتبار أيضاً .

(٥) الآية الأولى يعني ٣١٩ : البقرة ، والثانية هي ٩٠ : المائدة . وقد أورد ابن حزم هذه

الوقائع جميعها في : ٩٦ - ٩٧/٤ من الإحكام .

وحسبنا دليلاً على جوازه شرعاً وقوعه ، وقد أسلفنا أمثلة له من النسخ في الكتاب ، والنسخ في السنة ، وفي جميعها يتجلى أن الناسخ أصعب من المنسوخ وأثقل . فلا معنى إذن لاشتراط أن يكون الناسخ أخف من المنسوخ ، أو مساوياً له ، لا أثقل .

٢٨٨ - وهذا الحكم المنسوخ به ، أخف كان أو أثقل أو مماثلاً - وهو مدلول الخطاب - هل يشترط أن يكون ثابتاً بالنص ، أو يكفي أن يثبت بلحن القول ، أو يثبت بظاهره ؟ وهل يشترط أن يكون منقولاً بلفظ مثل لفظ المنسوخ ، أو يكفي ثبوته بأي طريق ؟ وهل يجب أن يكون نصاً قاطعاً ، أو يكفي النص الظني إذا كان المنسوخ في مثل درجته ؟ وهل يلزم أن يكون قرآناً إذا كان الحكم المنسوخ ثابتاً بالقرآن ، وسنة إذا كان أول الحكمين قد ثبت بالسنة ، أو يكفي أن يكون في مثل قوة المنسوخ ثبوتاً ودلالة ، فينسخ القرآن بالسنة المتواترة ، كما تنسخ بها السنة المتواترة وخبر الآحاد ، وكما تنسخ كل أنواع السنة بالقرآن إلا أن تكون آية ظنية الدلالة ، والحديث الذي يعارضها متواتر الثبوت والدلالة . غير أنا لا ندري حتى الآن : أهذا مجرد فرض عقلي ، أم هناك من وقائع النسخ ما يؤيده ؟.

٢٨٩ - وقبل أن نجيب ، نرى أن نذكر بقاعدة في النسخ أسلفنا الإشارة إليها في أكثر من موضع ، وهذه القاعدة هي أن الأضعف لا يفسخ الأقوى ، فلا بد أن يكون الناسخ - بمقتضى هذه القاعدة - في مثل قوة المنسوخ أو أقوى ، ولا يجوز بأي حال أن يكون أضعف .. وبتطبيق هذه القاعدة على المسائل التي أثارناها في الفقرة السابقة - وهي جميعها موضع خلاف بين الأصوليين - نحصل على جواب كل سؤال ، بطريقة لا تسمح باستمرار الخلاف ..

فالحكم المنسوخ به يمكن أن يكون ثابتاً بلحن القول أو ظاهره^(١) - إذا

(١) لحن القول (أو فحواه) هو المفهوم المرافق . ودلالة الظاهر هي دلالة اللفظ على =

كان الحكم المنسوخ قد ثبت (مثله) باللحن ، أو الظاهر . فأما إذا ثبت بالنص فلا بد حينئذ من أن يثبت الحكم المنسوخ بالنص كذلك . ولا معنى ولا مسوغ للاعتراض على النسخ باللحن والظاهر — إذا كان المنسوخ قد ثبت بالطرق نفسها ؛ فإن كفايتها لإثبات الحكم هي التي تمنحها الكفاية لإبدال غيره به ، أي لرفعه وإثبات حكم آخر في موضعه ، أي للنسخ . وكما ثبت بها الحكم الأول يثبت بها الحكم الثاني ؛ إذ لا فرق ، وما دام الحكمان متضادين فلا بد من نسخ أولهما بالثاني .

٢٩٠ — كذلك يمكن أن يكون الحكم المنسوخ به منقولاً بلفظ مثل لفظ المنسوخ ، ويمكن أن يثبت بأي طريق آخر ما دام خطاباً . فليس بلام أن يكون اللفظ الذي شرع به الحكم المنسوخ به — مثل اللفظ الذي شرع به الحكم المنسوخ من قبل ، ما دام اللفظان اللذان يشرعان الحكمين ثابتين ، بطريق قطعية ، أو بطريق ظنية ، ودالّين بدرجة واحدة .. فإن لم يكن بد من أن يكون أحدهما أقوى — فليكن المنسوخ به هو الأقوى .

لكننا لا نجد هنا بدءاً من الاحتراز ؛ فإننا لو اكتفينا بثبوت النسخ ، بأي طريق — احتل أن يكون هناك نسخ بالقياس ، وهذا لا يقبل ، كما أسلفنا (١) ؛ لأن النسخ يجب أن يكون خطاباً ..

فتحن إننا نبحت إذن في دائرة النصوص الشرعية — أو الخطاب ، كما هو الشرط في المنسوخ به — وهل يشترط أن يكون الحكم المنسوخ به قد نقل إلينا بمثل لفظ المنسوخ ؟ وقد بينا أن هذا ليس بشرط ؛ فإنه لا يلزم أن يكون النسخ للأمر بالصبر على أذى المشرّكين ، قد جاء بأسلوب النبي عن الصبر .

= معنى متبادر منه ، وليس مقصوداً بسوق الكلام أصالة ، مع احتمال التفسير والتأويل ، وقبوله للنسخ في عصر الرسالة ، والفرق بينها وبين دلالة النص أن المعنى المدلول عليه بالنص مقصود بسوق الكلام أصالة ، والمدلول عليه بالظاهر ليس كذلك .

(١) انظر فيما سبق : ف ٢٦١ .

ولا يلزم أن يردّ الناسخ لإباحة الكلام في الصلاة بلفظ (يحرم الكلام في الصلاة) ، أو بمثل (لا تتكلموا في الصلاة) . وهكذا رأينا أن الناسخ للصبر على أذى المشركين كان هو الأمر بقتالهم ^(١) ، عند القائلين بالنسخ هنا . وأن الناسخ لإباحة الكلام في الصلاة كان هو قوله تعالى : ﴿ وَقَرُّمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٢) ، وقد بينت السنة هذا النسخ بما رواه أبو عمرو الشيباني ، حيث قال : (قال لي زيد بن أرقم : إن كنا لتكلم في الصلاة ، يكلم أحدنا صاحبه بحاجة ، حتى نزلت : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ التَّوَسُّطَى ، وَتَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ، فأمرنا بالسكوت ^(٣) . . وهكذا تجيء نواسخ كثيرة بلفظ غير لفظ المنسوخ ، ولا يحول هذا بينها وبين النسخ .

٢٩١ - أما الظنية أو القطعية فلا تشترط أي منها في النص لذاته ، ولكن يمكن أن يرفع به حكم المنسوخ :

فإن كان الحكم المنسوخ قطعياً وجب أن يكون ناسخه مثله في قطعيته ، ولم يحز بأي حال أن يكون ظنياً .

وإن كان المنسوخ ظنياً جاز أن يكون ناسخه مثله في الظنية ، وأن يكون قطعياً ؛ لأن الأقوى ينسخ الأضعف ، ولا عكس .

ويشترط الإمامان الشافعي وأحمد ، وبعض الأصوليين لجواز النسخ شرعاً أن يتحد المنسوخ والناسخ في جنس الخطاب ، فيكون ناسخ القرآن قرآناً ،

(١) بآية الحج : (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير) ٣٩ ، أو بآية البقرة : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين) ١٩٠ . على الخلاف في أول آيات القتال نزولاً .

(٢) الآية : ٢٣٩ البقرة .

(٣) ص ١٠٧/٣ في صحيح البخاري (كتاب التفسير : سورة البقرة) ، ص ٣٨٣ ج ١ في صحيح مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة ونقض ما كان من إباحته : ح ٣٥) وفي لفظ مسلم بعد فأمرنا بالسكوت : (ونهينا عن الكلام) .

وناسخ السنة سنة ؛ فإن نسخ القرآن سنة وجب أن يُصحب الناسخ من القرآن بسنة تبيّن النسخ . لكن جمهور الأصوليين لم يمنع نسخ القرآن بالسنة بشرط التواتر فيها ، ولا السنة بالقرآن دون سنة مبيّنة للنسخ ، مستدلين لهذا وذلك بوقائع زعموا أنها تدعم ما ذهبوا إليه .

وسنعالج هذا الموضوع بشيء من التفصيل ، في مكانه من هذه الرسالة ، إن شاء الله . فمعيننا هذه الإشارة هنا .

٢٩٢ - والآن ، كيف يجب أن يكون الناسخ (أو المنسوخ به) ؟

إنه يجب أن يكون خطاباً من الشارع .. معادلاً للمنسوخ في درجة ثبوته ودلالته ، وفي إيجاب العمل بمقتضاه ، أو أقوى منه .. متراحياً في النزول عن المنسوخ .. مضاداً له ومتناقضاً معه .. متحداً مع المنسوخ في الجنس عند الشافعي وأحمد ومن تابعهما ، بمعنى ألا ينسخ القرآن إلا قرآن مثله ، ولا ينسخ السنة إلا سنة مثلاً ..

فإذا توافرت للخطاب المنسوخ به هذه الشروط - جاز أن يكون الحكم الذي شرع به أثقل من الحكم المنسوخ ، كما جاز أن يكون أخف ، وأن يكون مساوياً . ولم يضره أن يحى بلفظ غير لفظ المنسوخ ، كما يحى بلفظ مثل لفظه . وأمكن أن يكون ظنياً في ثبوته أو في دلالة أو في كليهما ، ما دام الحكم المنسوخ ثابتاً بطريق الظن ، أو مدلولاً عليه بدلالة ظنية .

* * *

٢٩٣ - وأخيراً ، فقد أسلفنا أن النسخ رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر . وكنا نقصد بإيثار هذا التمريف للنسخ على التمريفات الأخرى - إلى بيان حقيقة بوصفه فعلاً من أفعال الشارع ، ثم إلى ضرورة توافر هذه الحقيقة لهذا النوع من أفعال الشارع حتى يُعتبر نسخاً .. فما هي هذه الحقيقة ؟

٣٩٤ - إنها الرفع ، بمعنى المحو والإزالة .

وإن رفع الحكم الشرعي لشرط أساسي للنسخ ، بل هو حقيقته التي لا يتصور بدونها ، كما أسلفناها ، فأين من هذه الحقيقة قصر العام على بعض آحاده بالتخصيص - إذا لم يتأخر نزول الخاص عند الحنفية - ؟ وأين منها تقليل شيوع المطلق بحمله على المقيد - إذا لم يتأخر نزول المقيد عندهم أيضاً - ؟ وأين منها بيان المبهم وتفصيل المجمل مع أنه لا رفع فيها ؟ ..

٣٩٥ - بل أين من هذه الحقيقة رفع الخبر المحض ؟ وأين منها رفع الحكم العقلي ؟ ..

إن الخبر المحض لا يقبل النسخ ؛ لأن نسخه تكذيب للخبر ، والشارع الحكيم مזה عن الكذب ، سبحانه .

والحكم العقلي لا يمكن رفعه ، فإن افترض إمكان رفعه لم يعتبر رفعه نسخاً له ؛ إذ هو لم يثبت بطريق شرعي . وإنما ينسخ الشارع من الأحكام ما شرعه هو ، لا ما ثبت بالعقل .

٣٩٦ - على أنه ليس كل حكم شرعي بقابل للنسخ ؛ فإن من شروط الحكم المنسوخ أن يكون 'جزئياً' لا كلياً ، وأن يكون عملياً لا عقدياً . فمن الخطأ إذن أن يزعم زاعم أن حكماً من الأحكام الكلية في الشريعة منسوخ ، ومثله أحكام العقيدة ، وأحكام الأخلاق ..

لقد شرعت الأحكام المقدية لتستمر لا لتنسخ ؛ إذ هي لا تتطور ، ولا تختلف باختلاف المصالح ..

وشرعت أحكام الأخلاق لتسمو بالإنسان - في سلوكه وصلاحه بالناس - على هواه ، وعلى شهواته ، ولتتمده بالقوة في صراعه من أجل مثله العليا ، فهي كالأحكام العقدية شرعت لتستمر ، لا لتنسخ ..
وشرعت الأحكام الكلية لتفرع عليها أحكام الجزئيات ، فهي أصول

تستمد منها الفروع ، وكليات تنبني عليها الجزئيات ، وقواعد تطبق على ما يندرج تحتها من مسائل .. وما كانت الأصول لتتسخ مع أنها هي الأساس للفروع ! ..

٢٩٧ - وإنما ينسخ الحكم الجزئي العملي بعد أن يتمكن من العمل به ، أما قبل التمكن فلا يجوز نسخه . وسواء أكان السبب في عدم التمكن هو أن وقته لم يدخل ، أم كان هو ضيق الوقت - بعد دخوله - عن التنفيذ ، أم كان السبب هو أن المكلفين لم يحاطبوا به ؛ لأنه نسخ - في زعم القائلين بنسخه - فور خطاب الرسول به ، في السماء ، وقبل أن يعلم عنه المكلفون شيئاً - فإن النتيجة التي قررناها لن تختلف ؛ لأن الحكم الأول لم يتمكن من الممسل به ، وعندنا أنه لا يجوز أن ينسخ بدون هذا الشرط ، كما أثبت استقرار وقائع النسخ .

٢٩٨ - أما الناسخ ، فلا خلاف في أنه هو الشارع الحكيم . ذلك حقه لا يشاركه فيه أحد . وهو إنما ينسخ بخطاب منه ، كما شرع الحكم الأول بخطاب . وقد يكون هذا الخطاب قرآناً ، وقد يكون سنة ؛ إذ النبي صلى الله عليه وسلم مبلغ عن ربه ، فهو كما وصفه مرسله تعالى ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (١) .

وهذا الخطاب المنسوخ به - يجب ألا يكون في ثبوته ودلالته أضعف من الحكم المنسوخ ، وأن يكون مدلوله مناقضاً لهذا الحكم مضاداً له ، وأن يتأخر ويتراخى ووروده عن ثبوت الحكم المنسوخ ..
كذلك يجب في المنسوخ عنه أن يكون أهلاً للتكليف ، حتى يرد الخطاب المنسوخ به فيرفع الحكم .

٢٩٩ - ولا نعيد هنا ما أسلفناه عن الاجماع والقياس ، من حيث

إنها لا ينسخان ، ولا ينسخ بها غيرها^(١) ؛ فإن اشتراط الخطاب في المنسوخ به تكفل بإخراجها من النواسخ ، واشتراط الثبوت بنص شرعي في الحكم المنسوخ تكفل بإخراجها من المنسوخات .

على أن الإجماع ينفرد عن القياس بأنه لم يحتج إليه ، ولم يكن دليلاً شرعياً إلا بعد عصر الرسالة ، والنسخ لم يقع -- ولا يجوز أن يقع -- إلا في هذا العصر . والقياس ينفرد عن الإجماع بأنه -- مع جواز وقوعه في عصر الرسالة -- لا ينسخ ما دام أصله باقياً ، ونسخ أصله -- وهو يستتبع نسخه -- نسخ لنص لا لقياس ، وهذا واضح .

٣٠٠ - بقي أن ندرس الطرق المعرفة للنسخ ، فإنها -- فيما نرى -- مكحلة لشروطه .

وقد حصر الإمام الظاهري أبو محمد علي بن حزم هذه الطرق في أربعة ، حين قال :

(فإذا اجتمعت علماء الأمة كلهم -- بلا خلاف من واحد منهم -- على نسخ آية أو حديث ، فقد صح النسخ حينئذ . فإن اختلفوا نظرتا :
(فإن وجدنا الأمرين لا يمكن استعمالهما معاً ، ووجدنا أحدهما كان بعد الآخر بلا شك . أو وجدنا نصاً جلياً على أنه منسوخ . أو وجدنا نصاً في ذلك من نهي بعد أمر ، أو أمر بعد نهي ، أو نقل من مرتبة إلى مرتبة -- فقد أيقننا بالنسخ ...)^(٢) .

وإنه ليشرح هذه الطرق ، ويقدم أمثلة لها ، ثم يمود فيوجزها مؤكداً الحصر فيها ، حيث يقول :

(فهذه الوجوه الأربعة لا سبيل إلى أن يعلم نسخ آية أو حديث بغيرها أبداً :

(١) انظر قياً سبق : ف ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) هي ٨٤/٤ من الإحكام .

إما إجماع متيقن ،

وإما تاريخ بتأخر أحد الأمرين عن الآخر ، مع عدم القوة على استعمال الأمرين ،

وإما نص بأن هذا الأمر ناسخ للأول ، وأمر بتركه ،

وإما يقين لنقل حال ما ، فهو نقل لكل ما وافق تلك الحال أبداً بلا شك .

فن ادعي نسخاً بوجه غير هذه الوجوه الأربعة - فقد افترى إنما عظيماً ، وعصى عصياناً ظاهراً (١) .

١٠٣ - وقبل أن نغل لكل من هذه الطرق ، يجب أن ننبه إلى حقيقتين هامتين :

الحقيقة الأولى : أن هذا الإمام الظاهري يرى النسخ بالإجماع ، لا لأن يخالف جمهور الأصوليين والعلماء في منعهم النسخ بالإجماع ، ولكن لأن الإجماع عنده (أصله التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم : إما بنص قرآن ، أو برهان قائم من أي مجموعة منه . أو بنص سنة ، أو برهان قائم منها كذلك . أو بفعل منه عليه السلام . أو بإقرار منه عليه السلام لشيء علمه ^{عليه}) فهو خلاف في مفهوم الإجماع إذن ، كان لا بد أن يتبعه خلاف في جواز النسخ به . وإنه لطبيعي أن يقرر ابن حزم جواز النسخ به ، بعد أن قرر أنه يعني به الإجماع على نص . لكنه - مع هذا - يعني بالإجماع هنا : الإجماع على أن نصاً قد نسخ نصاً آخر ، بدليل أمثله التي سنوردها بعد .

والحقيقة الثانية : أنه يعني بالنقل من مرتبة إلى مرتبة ، أو باليقين لنقل حال ما ، واستزاهه نقل كل ما وافق تلك الحال أبداً بلا شك - : (أن نجد حالاً قد أيقنا بإبطالها وارتقاعها ، وحالاً أخرى قد أيقنا بنزولها ووجوبها ،

(١) ص ٨٨ من المصدر السابق نفسه .

(٢) ٤/١٢٠ من الأحكام .

ورفعها للحال الأولى ، ثم جاء نص من قرآن أو حديث موافق للحال المرفوعة التي قد سقطت بيقين ، إلا أننا لا نذري : هل جاء هذا النص — الموافق لتلك الحال المرفوعة — قبل مجيء الحال الراقمة أو بعدها . فإذا كان مثل هذا ففرض ألا نترك ما قد أيقنا بوجوبه علينا ، وصح عندنا لزومه لنا ، وحرام علينا أن نرجع إلى حال قد أيقنا بارتفاعها عنا ، وصح عندنا بطلانها ، إلا بنص جلي راد لنا إلى الحالة الأولى ، ورافع عنا الحال الثانية . ومن تعدى هذا فقد قفا ما لا علم له به ، وتحرك الحق واليقين ، واستعمل الشك والظنون ، وذلك ما لا يحل أصلاً (١) ..

٣٠٢ - بعد هذا التنبيه الذي اقتضاه مذهب الرجل في الإجماع ، وتصويره بالنقل من مرتبة إلى مرتبة (ونعتقد أنه لم يسبق به) - نذكر هنا بعض وقائع النسخ التي ساقها ، تمثيلاً لهذه الطرق :

فما عرف بالنص أنه منسوخ - ما تضمنه قوله عليه الصلاة والسلام : (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، ألا فزوروها .. ونهيتكم عن الانتباز في الأسقية فانتبذوا في كل سقاء ، ولا تشربوا مسكراً) . وقد شرحنا النسخ في كل من هاتين الواقعتين ، في الفصل الثاني (٢) :

ومما عرف أنه منسوخ بالنص على تأخر مشروعيته ، مع عدم القدرة على استيصال الأمرين - ما تضمنه قول جابر رضى الله عنه : (كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار) (٣) .

ومما عرف أنه منسوخ بالإجماع المتيقن - نسخ النهي عن الرطه في ليل رمضان ، بقوله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ وَابْتَغُوا مِمَّا كَتَبَ اللَّهُ

(١) ص ٨٤ - ٨٥ من الإحكام .

(٢) انظر ص ٨٤ من المصدر السابق ، وانظر أيضاً فيما سبق : ف ١٩٣ - ٢٠٢ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، وانظر الاعتبار : ص ٤٨ - ٥١ ، ونسخ الأحبار : ورقة

لَكُمْ ﴿١﴾ ؛ وتبديل حكم قيام الليل - بالنص المنقول بإجماع - من فرض إلى نَدْب (١) .

ومن أمثلة معرفة النسخ باليقين لنقل حال ما ، واستلزام ذلك نقل كل ما وافق تلك الحال (أننا قد أيقننا أنه قد كان في صدر الإسلام : إذا نام الرجل في ليل رمضان - حرم عليه الوطء والأكل والشرب ، ثم نسخ ذلك . وجاء حديث أبي هريرة عن الفضل بن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : بأن من أدركه الفجر وهو جنب فقد أفطر . فكان هذا الحديث موافقاً لتلك الحال المنسوخة ، وقد أيقننا برفعها وإباحة الوطء إلى طلوع الفجر ، فلا سبيل إلى الرجوع إلى حظر الوطء إلا ببيان جلي) (٢) .

٣٠٣ - وإذا كان ابن حزم قد شدد النكير على من يدعى نسخ حكم ، دون أن يستند إلى واحدة أو أكثر من هذه الطرق المعرفة للنسخ - فإن الأصوليين عامة لا يقولون عنه في هذا ، وإن بدت عباراتهم أهدأ من عبارته . هذا عبد القاهر البغدادي - وهو معاصر لابن حزم - يعرض للموضوع في آخر كتابه ، على عادة الأصوليين ، فيقول :
(الدلالة المميزة بين النامخ والمنسوخ تكون من وجهين : لفظ ، ومعنى . فاللفظ على أقسام :

(أحدهما : أن يرد النص بأن أحدهما ناسخ للآخر ، كقول عائشة إن الرضعات العشر نسخت بخمس .

(ومنها : أن يقترب بها لفظ دليل يدل على أنه ناسخ للأول ، كقول الله تعالى (الآن خفف الله عنكم) ، وقوله : (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب

(١) المصدر السابق نفسه : ص ٨٨ . وهو يعني بالنص الآية الأخيرة في سورة الزمل ، ففيها يقول الله عز وجل : (علم أن لن تحصروه فتاب عليكم ، فافروا ما تيسر من القرآن . علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يفانلون في سبيل الله ، فافروا ما تيسر منه ...) .
(٢) المصدر السابق نفسه : ص ٨٦ .

عليكم) ، وقوله : (فإذا لم تفعلوا وثاب الله عليكم) (١) .

(ومنها : أن نعلم نسخ الشيء بإيجاب ما يصاده ولا يصح اجتماعه معه .

(ومنها : أن يرد الشرع بأن أحدهما ناسخ للآخر ، مع إمكان الجمع بينهما ؛ لورود الخبر بأن آية الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية موارثتهم .

(ومتى لم يمكن الجمع بينهما وعرف تاريخها فالآخر منها ناسخ للأول . وإذا تعارض خبران لا يعرف تاريخهما ، واحتيج إلى نسخ أحدهما بالآخر ، وكان راوي أحدهما أقدم صحبة من راوي الآخر - كانت رواية المتأخر صحبة ناسخة لرواية المتقدم في الصحبة ، كخبر أبي هريرة في إيجاب الوضوء من مسّ الفرج : ناسخ لخبر طلق بن علي في سقوطه (٢) .

(وإذا كان أحد الخبرين شرعياً وحكم الآخر موافقاً للعادة - كان الشرعي ناسخاً لما يوافق العادة .

(وإذا تعارضت الآيتان والخبران ولم يمكن الجمع بينهما - فالظاهر أن المدني ناسخ للمكي (٣) .

(وإذا تعارضا وتاريخ أحدهما معلوم وتاريخ الآخر مجهول - فإن كان المعلوم تاريخه في آخر أيام النبي صلى الله عليه وسلم فهو الناسخ للمجهول تاريخه ، كنسخ قول النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً) بصلاة أصحابه قياماً خلفه وهو يصلي قاعداً في مرضه الذي قبض فيه . وإذا تعارضا وعملت الأمة بأحدهما دون الآخر - فالمعمول به ناسخ

(١) هذه الآيات هي بترتيب ذكره لها : ٦٦ : الأنفال ، ١٨٧ : البقرة ، ٢٣ : المجادلة .

(٢) قال الحازمي (... : لأن حديث طلق كان في أول الهجرة ، زمن كانت النبي صلى الله عليه وسلم يبنى المسجد ، وحديث بسرة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو كان بعد ذلك ، لتأخرهم في الإسلام) ، وانظر في ٢٩ - ٤٥ من الاعتبار : باب ما جاز في من الذكر .

(٣) إنما يعتبر هذا صحيحاً بإطلاق على المذهب المشهور في المدني والمكي ، وهو الذي يجعل الهجرة فاصلاً بينهما ، فكل ما أنزل قبلها مكي ، وكل ما أنزل بعدها مدني .

٣٠٤ - هذان إمامان جليلان ، أولهما ظاهري أندلسي ، والثاني سني بغداداي ، يلتقيان على الرغم من بعد المسافة المادية والمذهبية بينهما ، عند ضرورة الاحتياط للقول بالنسخ ، فيضع كل منهما - على طريقته - قانوناً يجب الاحتكام إليه ، عند الإقدام على هذه الدعوى الخطيرة ...

ولم يكن ابن حزم ولا عبد القاهر بدعا في الأصوليين ، عندما اشتد كلاهما في الاحتياط لقبول دعوى النسخ ، فإن للجويني والغزالي والحازمي والآمدي والقرافي والبيضاوي والمرداوي (٢) - وغيرهم ، من الذين كتبوا في الأصول أو في الناسخ والمنسوخ - كلاماً يقصد إلى الغاية نفسها ، ولا يكاد يختلف عن كلام ابن حزم وعبد القاهر في جوهره ، وإن اختلف التعبير بين مؤلف ومؤلف : إطناباً وإيجازاً ، وضوحاً وغموضاً ، دقة وتساهلاً ..

وقد أوجز من بينهم شهاب الدين القرافي ، فحصر الطرق في اثنتين : النص ومعرفة التاريخ. ثم أوجز مرة أخرى وهو يشرح كلا منهما ، فقال : (يعرف النسخ بالنص : على الرفع ، أو على ثبوت النقيض أو الضد . ويعلم التاريخ بالنص على التأخير ، أو السنة ، أو الغزوة ، أو الهجرة . ويعلم بنسبة ذلك إلى زمان الحكم ، أو برواية من مات قبل رواية الحكم الأخير) (٣) .

وهكذا يتشددون جميعاً في الاحتياط للقول بالنسخ كما أسلفنا ، وذلك حتى لا يفتري على ادعاء النسخ من لا علم له ، ولا يحكم به عن اجتهادٍ من يجهل أنه لا مجال للاجتهاد فيه !

(١) ورقة ٧٥ - ٧٦ من النسخ والمنسوخ له ، الباب الثامن .

(٢) انظر البرهان ورقة ٣٩٧ ، والمستصفى ١/٢٨ ، والاعتبار ٧ - ٨ ، والإحكام ٢٥٨ - ٢٦١ ج ٣ ، وتنقيح الفصول ١١٩/٢ ، ومنهاج الوصول ٥٠ - ٥١/٢ ، وشرح الكوكب المنير ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وهو للفتوحى على مختصر المرادوي .

(٣) ص ١١٩ ج ٢ في التنقيح .

٣٠٥ - وعلى حين يبلغ الاحتياط للقول بالنسخ هذا المبلغ - يحىء فقيه حنفي (من طبقة عالية بين أصحاب أبي حنيفة ، ومن المجتهدين القادرين على حل المسائل التي لا نص فيها ، على حسب أصوله ومقتضى قواعده)^(١) هو الإمام أبو الحسن الكرخي^(٢) - فيقول في رسالته التي ألفها ، في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية :

(الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ ، أو على الترجيح . والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق)^(٣) .
ثم يقول :

(الأصل أن كل خبر يحىء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النسخ . أو على أنه معارض بمثله ثم صار إلى دليل آخر ، أو ترجيح فيه بما يحتج به أصحابنا من وجوه الترجيح . أو يحمل على التوفيق . وإنما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل ، فإن قامت دلالة النسخ يحمل عليه ، وإن قامت الدلالة على غيره صرنا إليه)^(٤) .

ويمضي قرنان من الزمان أو يكاد ، ثم يظهر فقيه حنفي آخر هو الإمام أبو حفص النسفي^(٥) ، فيتولى تقديم الأمثلة والنظائر لأصول الكرخي ، ومن بينها هذا الأصلان ...

(١) هكذا ورد في ترجمته الملخصة من كتابي أعلام الأخيار ، وتاج التراجم . وقد سقت هذا الترجمة بين يدي أصوله .

(٢) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم الكرخي ، من كرخ ، انتبهت إليه رئاسة الحنفية بعد القاضي أبي حازم ، والقاضي أبي سعيد البردعي . وهو شيخ الجصاص وعدد كبير غيره من شيوخ مذهب الحنفية . وقد توفي سنة ٣٤٠ هـ .

(٣) ص ٨٤ من أصوله . وقد طبعت ملحقاً بكتاب تأسيس النظر للدبوسي .

(٤) ص ٨٤ - ٨٥ من المصدر السابق .

(٥) هو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن اسماعيل النسفي . ولد بنفس (بقشتين) اسم بلد فيها وراه النهر . وتوفي سنة ٣٧٧ هـ .

٣٠٦ - أما الأصل الأول (وهو الخاص بتعارض الآية مع قول أصحابه) فهو يمثل له قائلا :

(من مسائله أن من تحرى عند الاشتباه ، واستدبر الكعبة - جاز عندنا ؛ لأن تأويل قوله تعالى : ﴿ قَوْلُوا وَجْهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ^(١) : إذا علمتم به ، وإلى حيث وقع تحريك عند الاشتباه .

(أو يحمل على النسخ كقوله تعالى : ﴿ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾ ^(٢) في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في الغنيمة . ونحن نقول : انتسخ ذلك بإجماع الصحابة رضي الله عنهم .

(أو على الترجيح كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ ^(٣) : ظاهره يقتضي أن الحامل المتوفى عنها لا تنقض عدها بوضع الحمل ، قبل مضي أربعة أشهر وعشرة أيام ؛ لأن الآية عامة في كل متوفى عنها زوجها : حاملا ، أو غيرها . وقوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٤) : يقتضي انقضاء العدة بوضع الحمل قبل مضي الأشهر ؛ لأنها عامة في المتوفى عنها زوجها وغيرها ، لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضي الله عنها : إنها نزلت بعد نزول تلك الآية ، ففسختها . وعلي رضي الله عنه جمع بين الأجلين احتياطاً لاشتباه التاريخ) ^(٥) .

٣٠٧ - وأما الأصل الثاني (وهو الخاص بتعارض الخبر مع قول أصحابه) فهو يمثل له بقوله :

(من ذلك أن الشافعي يقول يجوز أداء سنة الفجر بعد أداء فريضة الفجر قبل طلوع الشمس ؛ لما روي عن عيسى : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سورة البقرة . ١٤٥ : (٢) سورة الأنفال .

(٣) سورة البقرة . ٢٣٤ : (٤) سورة الطلاق .

(٥) ص ٨٤ من أصول الكرخي ، الطبعة المشار إليها فيما سبق .

أصلي ركعتين بعد الفجر ، فقال : ما هما ؟ فقلت : ركعتا الفجر ، كنت لم أركعهما . فسكت . قلت : هذا منسوخ بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس » .

(وأما المعارضة فكحديث أنس رضي الله عنه ، أنه كان يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، فهو معارض برواية عن أنس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه ، فإذا تعارض روايتاه تساقطتا . فبقي لنا حديث ابن مسعود رضي الله عنه وغيره ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرين يدعو على أحياء من العرب ، ثم تركه .

(وأما التأويل ، فهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ، وهذا دلالة الجمع بين الذكرين ، من الإمام وغيره . ثم روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده - فقولوا : ربنا لك الحمد ، . قَسَمَ ، والقسمه تقطع الشك . فنوفى بينها فنقول : الجمع للمنفرد ، والإفراد للإمام والمقتدي . وعن أبي حنيفة أنه يقول : الجمع للمتنفّل ، والإفراد للمفترض (١) .

٣٠٨ - وعجيب من الكرخي أنه يعتبر قول أصحابه أصلاً يحكم - أو يهين - على الآية ، وعلى الخبر ، حتى ليبحث عن مخرج من هذا التعارض ، فلا يحاول إخضاع قول أصحابه للآية أو للخبر ، بل يقرر أن الآية - ومثلها الخبر - تحمل على النسخ ، أو على الترجيح ، أو تؤول ؛ ليوفق بينها وبين قول أصحابه !..

ونحن لا تنجنى عليه ؛ فإنه يقول في الأصل الأول : (.. كل آية تخالف قول أصحابنا ..) ، وفي الأصل الثاني : (.. كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا ..) !..

(١) ص ٨٤ - ٨٥ من المصدر السابق .

فإن قال قائل في توجيه أصليه إنه لم يقصد إلى هذا ، وإنما قصد إلى تقرير أن قول أصحابه طريقة يعرف بها النسخ ، كغيره من الطرق التي ذكرها الأصوليون - قيل له : وهل يعتبر قول الحنفية (على فرض إجماعهم عليه) إجماعاً من علماء الأمة كافة ، دون خلاف من واحد منهم ؟ وهل يسمح هو لغير الحنفية بمثل ما سمح به لهم ؟

إنه إن لم يفعل كان متحكماً ، وإن فعل فقد فتح للنسخ باباً لا يسهل إغلاقه ، وأغلب الظن أن معظم آيات الأحكام سيتسرب إليها النسخ عن طريقه ... وسيكون النسخ نفسه موضع اجتهاد ، وقد يبلغ الاختلاف فيه بين المجتهدين مبلغ الاختلاف في الأحكام بين كل مذهب وآخر ، فتكون الآية محكمة معمولاً بها على مذهب ، وتكون هي نفسها منسوخة على مذهب ثان . ومن يدري ، فقد تكون مؤولة ليقوى بينها وبين آية أخرى على مذهب ثالث ، وقد ترجح هي أو يرجح غيرها عليها في مذهب رابع !..

وهل يسوغ شيء من كل هذا دون دليل قاطع ؟!

٣٠٩ - لندع الجواب لابن حزم ؛ فإنه يقول :

(.. قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) . وقوله تعالى : ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ ^(٣) - شواهد قاطعة بأنه لا يجوز ألبة أن يكون الله تعالى تركنا في عماية وضلالة ، لا ندري معها أبداً : هل هذا الحكم منسوخ أو غير منسوخ . هذا أمر قد أمننا وقوعه أبداً ؛ إذ لو كان ذلك لكان الدين قد بطل أكثره ، ولكننا في شك متصل لا ندري : أنمحل بالبساطل في نصوص كثيرة من القرآن والسنة ، أم نعمل بالحق ؟ وهل نحن في طاعات كثيرة لله تعالى ولرسوله

(٢) : سورة البقرة .

(١) : سورة الحجر .

(٣) : سورة المائدة .

صلى الله عليه وسلم على ضلال أم على هدى ؟ حاشا لله من هذا ..) (١١) .

٣١ - ومن هنا قال الغزالي : (.. ولا يتصور التعارض في القطعيات السمية ، إلا بأن يكون أحدهما ناسخاً) ، ثم قال : (اعلم أن الترجيح إنما يجري بين ظنين ؛ لأن الظنون تتفاوت في القوة . ولا يتصور ذلك في معلومين ؛ إذ ليس بعض المعلوم أقوى وأغلب من بعض ، وإن كان بعضها أجلى ، وأقرب حصولاً ، وأشد استقناء عن التأمل . بل بعضها يستغني عن التأمل وهو البديهي ، وبعضها غير بديهي يحتاج إلى تأمل ، لكنه بعد الحصول يحقق يقيني لا يتفاوت في كونه محققاً . فلا ترجيح لعلم على علم) (١٢) .

وهذه الحقيقة - وهي استلزام التعارض في القطعيات السمية للنسخ ، وانحصار الترجيح في الظنيات - يستدل لها الأمدى نحو آخر من الاستدلال إذ يقول :

(أما القطعي فلا ترجيح فيه ؛ لأن الترجيح لا بد أن يكون موجباً لتقوية أحد الطريقتين المتعارضتين على الآخر ، والمعلوم المقطوع به غير قابل للزيادة والنقصان ، فلا يطلب فيه الترجيح . ولأن الترجيح إنما يكون بين متعارضين ، وذلك غير متصور في القطعي ، لأنه إما أن يمارضه قطعي أو ظني :

(الأول محال ؛ لأنه يلزم منه إما العمل بها وهو جمع بين النقيضين في الإثبات . أو امتناع العمل بها ، وهو جمع بين النقيضين في النفي . أو العمل بأحدهما دون الآخر ، ولا أولوية مع التساوي .

(والثاني أيضاً محال ؛ لامتناع ترجيح الظني على القطعي ، وامتناع طلب الترجيح في القطعي . كيف وإن الدليل القاطع لا يكون في مقابلته دليل صحيح ؟ فلم يبق سوى الطرق الظنية) (١٣) .

(١) ص ٨٥ / ٤ من الأحكام . (٢) ص ٣٩٢ - ٣٩٣ / ٢ من المستقصى .

(٣) ص ٢٢٣ / ٤ من الإحكام للأمدى .

وينبغي أن يكون معلوماً أنه لم يخالف الغزالي؛ حين قرر أن التعارض غير متصور في القطعي، دون أن يستثنى حالة النسخ؛ فإن دليله إنما ينفي تصور قيام قطعيين متعارضين معاً. أما حلول أحدهما محل الآخر بعد النسخ - فهو يعني قيام دليل قطعي واحد وإعماله، وهذا - على الرغم من كونه واقعاً - لم يجد الأمدي له مكاناً في كلامه الذي نقلناه عنه؛ لأنه ساقه ليبين به انحصار الترجيح في الظنيات، وعدم تصوره في القطعيات. ومتى نسخ أحد المتعارضين لم يبق مجال لترجيح أحدهما على الآخر.

٣١١ - والآن، لعله قد وضع أنه لا مجال لمحاولة الترجيح إلا حيث لم يعلم النسخ، بإحدى الطرق التي شرحناها، كما أنه لا مجال للنسخ إلا حيث كان كل من الدليلين المتعارضين نقيضاً للآخر لا يمكن أن يوجد معه، أو حيث نص الشارع على أن أحدهما ناسخ للآخر، ولو لم يكن بينهما تناقض^(١).

فإن كان تعارض الدليلين لا يمنع الجمع بينهما وإعمالهما معاً، ولم ينص الشارع على النسخ - وجب إعمالهما، وعدم نسخ أحدهما الآخر؛ إذ الأصل هو إعمال الدليل، والنسخ بمنزلة الاستثناء منه.

وإن كان تعارضها على سبيل التناقض الذي يمنع الجمع بينهما وإعمالهما معاً؛ فإن كانا قطعيين فأحدهما ناسخ للآخر حتماً، والطريقة التي يعرف بها الناسخ والمنسوخ منها موجودة لا محالة.

وإن كانا ظنيين - فإن أمكن تمييز الناسخ من المنسوخ بإحدى الطرق السابقة - وجب إعمال الناسخ. وإن لم يوجد دليل على النسخ - وجبت الموازنة بينهما؛ للحكم بأن أحدهما راجح على الآخر، ثم إعماله. وقد ذكر الأصوليون مرجحات كثيرة، ووصل الأمدي بعدد ما ذكره منها إلى مائة وثمانية عشر مرجحاً: واحد وأربعون منها تعود إلى السند،

(١) انظر كلام عبد القاهر فيما سبق: ف ٣٠٣.

وواحد وخمسون تعود إلى المتن ، وأحد عشر تعود إلى المدلول ، وخمسة عشر تعود إلى أمر خارج ..

ونحن نكتفي هنا بهذه الإشارة العابرة لعدد المرجحات وأنواعها ، دون تعرض لها بالشرح أو التمثيل ؛ فإن تفصيل القول فيها يخرج هذا البحث عن المنهج الذي رسمناه له ، ويعتبر في نظرنا استطراداً ليس له ما يسوغه (١) !

٣١٢ - على أننا نحب أن نقرر هنا أن الترجيح يشبه النسخ من حيث إنه وسيلة لإعمال أحد الدليلين ، وإبطال العمل بالآخر [كله في النسخ وبعضه في التخصيص] ، لكنه يفترق عنه بأنه لا يكون إلا في الظنيات ، مع أن النسخ يكون في القطعي والظني . وبأن الدليل الراجح يظل بعد ترجيحه على معارضة ظنياً ؛ لأن الترجيح عمل اجتهادي ظني ، مع أن الدليل الناسخ قد يكون قطعياً ؛ لأن النسخ يتعين مخرجاً من تعارض السمعيات القطعية (٢) . ولأنه يقع بالدليل الظني أيضاً إذا كان دليل الحكم المنسوخ ظنياً ..

٣١٣ - كذلك نحب أن نسجل على الأصوليين هنا وهماً وقعوا فيه ، حين فرضوا إمكان وقوع التعارض بين نصين شرعيين دون دليل على النسخ ، ودون مرجع لأحدهما على الآخر ؛ فلأننا لم نجد واقعة أثر فيها مثل هذين النصين . ومن ثم فما قرروه من أن الحكم حينئذ هو التوقف أو التخير - حسب مذاهم فيه - لا يبدو أن يكون حُكماً فَرَضِيّاً ، كالوقائع الوهمية التي شرع لها (٣) .

(١) فصل الأمدي القول في المرجحات في الصفحات ٣٢٤ - ٣٦٥/٤ . وينبغي أن ننبه هنا على أن بعض ما ذكره يختلف فيه ، بعيداً عن أن يكون مرجحاً . وبعضه ليس من المرجحات في شيء كما ورد في اعتباره الخبر المتواتر مقدماً على خبر الآحاد ، مع أنه لا اعتبار لمثل هذا التعارض .

(٢) انظر ما نقلناه عن الفزاري فيما سبق : ف ٣١٠ .

(٣) تجد ذلك في جميع كتب الأصول ، عند الكلام عن التعارض .

ورحم الله أباه محمد ، ابن حزم ، حين قال في الكلمة التي نقلناها عنه منذ قليل : (لا يجوز ألبة أن يكون الله تعالى تركنا في عيباء وضلالة لا ندري معها أبداً : هل هذا الحكم منسوخ أو غير منسوخ ؟ هذا أمر قد أمننا وقوعه أبداً ؛ إذ لو كان ذلك لكان الدين قد بطل أكثره ...)^(١) .

وعفا الله عن أولئك الذين استأغوا أن يرد عن الشارع نصان متعارضان في موضوع واحد ، دون أن يكون أحدهما ناسخاً أو راجعاً ، ثم استباحوا أن يغير المكلف بينها فيعمل بأيهما شاء ، بل استباح فريق منهم التوقف عن العمل بكلتا النصين ، واعتبر الواقعة مجالاً للاجتهاد كالوقائع التي لا نص فيها ! ..

نسأل الله عز وجل أن يقينا من الزلل ، وأن يهديننا إلى الصواب .

(١) ص ٨٠/٤ من الإحكام ، وقد نقلنا النص كله فيما سبق ، ارجع إلى ف : ٣٠٩ .

الفصل الرابع

النسخ : حكمه ودليله

- النسخ جائز شرعاً وواقع ...
- أدلة الجواز ، وأدلة الوجوب ...
- بطلان مذهب أبي مسلم ، بعد مناقشة أدلته ...
- حكمة النسخ ، وأنواعه ...

٣١٤ - في التمهيد الذي سقناه بين يدي هذا البحث ، عرضنا لموقف اليهود من النسخ ، فأبطلنا ما أورده الشيعونية من شبه على جوازه عقلاً ، ثم أثبتنا بالوقائع التي استقيناهما من التوراة - كتابهم الذي يقدسونه - أن النسخ قد وقع فعلاً ، وأنه لا حجة لهم - ولا للحنانية - على إنكار وقوعه ...

كذلك عرضنا - في التمهيد - لموقف النصارى من النسخ ، فنقضنا بالبراهين ما يزعمه متأخروهم : من أن النسخ لا يجوز عقلاً ، وأنه من ثم لم يقع ، ولا يمكن أن يقع ...

وعندما انتهينا هناك إلى موقفنا نحن المسلمين من النسخ - قلنا :

إن المنطق السليم يقرر جواز النسخ عقلاً ؛ لأنه لا يترتب على وقوعه محال ، والجواز المقلي يكفي هذا ، فهو حسب من دليل .

والواقع التاريخي يؤكد وقوع النسخ سمعاً ، فقد شهد أمثلة على نوعيه : نسخ حكم لحكم في الشريعة الواحدة ، ونسخ شريعة للشريعة السابقة لها ، وليس أصدق من التاريخ شاهدأ حين يقرر الواقع .

ومن هذا وذاك ، قلنا نحن المسلمين يجوز النسخ ، ووقوعه .

فقد قرر القرآن أنه كتاب الله ودعوته إلى الناس جميعاً ، وأن على كل إنسان أن يؤمن به ، ويتبع ما جاء فيه . وهذا هو النسخ بمعناه العام : نسخ شريعة لشريعة سابقة .

وسجل تاريخ الشريعة الإسلامية أحكاماً نسخت أحكاماً سابقة عليها ، فأضاف إلى النسخ بمعناه العام - ذلك النوع الآخر من النسخ ، ونعني به نسخ حكم لحكم في الشريعة الواحدة .

ومضى المسلمون منذ عهد النبوة على هذا ^(١) ...

٣١٥ - وفي الفصول الثلاثة التي عقدناها بعد التمهيد؛ لنعالج فيها بعض جوانب النسخ - كنا نتحدث عنه وفي يقيننا أننا نتحدث عن واقع لا يمكن إنكاره ، ولا تجاهله ، ولا التشكيك في وقوعه : فعرضنا للدارس الأصولية واتجاهاتها المتميزة في تعريفه ، ثم بينا ما بينه وبين التخصص والتقيد وسائر أساليب البيان من فروق تجعل منه حقيقة مغايرة لحقيقة كل منها ، ثم فصلنا القول في الشروط التي يجب أن تتوافر لتحقيقه ، وفي الطرق التي لا يعرف إلا بواحدة منها ...

فإذا نحن عقدنا هذا الفصل هنا ، وآثرنا أن يكون موضوع البحث فيه هو حكم النسخ ، وأدلت ، وحكته - فإنما نفعل ذلك لنفصل القول في الآيات التي تحدثت عنه ، وفي حكمه كما يستنبط منها ، وفي الرد على منكريه - من المشركين واليهود - كما تولته هي . ثم لنبين إجماع المسلمين عليه ، وأن هذا الإجماع لا يبطله شذوذ أبي مسلم ، فباذهب إليه من أن النسخ لا يحوز ، ولم يقع في القرآن الكريم . ثم لنثبت أن المصلحة قد اقتضت أحياناً ، ولأنه إنما وقع الحكمة ...

٣١٦ - وقد أشرنا من قبل إلى أن القرآن الكريم عبر عن جواز

(١) ف ٥٥ - ٥٦ فباستق ، وتجدها كليهما في ص ٤٩ - ٥٠ .

الآية = ١٠٦ = في سورة البقرة، وهي سورة مدفعية كلها : بالنص الصحيح،
وبإجماع الروايات ، وبدلالة الموضوعات التي عالجتها ^(١) . وفي هذه الآية يقول
الله عز وجل :

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا
أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

٣١٨ - وقبل تفصيل القول في تفسير هذه الآيات واحدة واحدة، على
الترتيب الذي رجحنا أنها نزلت به - يجب أن نقف قليلاً عند كلمة (آية) ،
لنتبين المراد بها في آية النحل وآية البقرة، ثم عند مادة التبديل في آية النحل،
ومادتي المحو والإثبات في آية الرعد، لنرى مدى دلالة كل منهما على النسخ..
فلما كلمة (آية) - فالمراد بها الآية القرآنية، كما هو المتبادر منها في القرآن
الكريم . ومن ثم لم يحاول المفسرون - من التابعين وتابعيهم - أن يشرحوها
وهم يفسرون آيتي النحل والبقرة، فعبروا بها وهم يبينون المراد بالآيتين .

(١) أنا النص فهر ما أخرجه البخاري ، عن يوسف بن ماهك ، أنه قال : (إني عند
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها إذ جاءها عراقي فقال : (... يا أم المؤمنين ، أريني مصحفك
قالت : لم ؟ قال : لمي أولف القرآن عليه ، فإنه يقرأ غير مؤلف . قالت : وما يضريك أبه قرأت
قبل ؟ إنما نزل أول ما نزل سور من الفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا تاب الناس إلي
الإسلام نزل الحلال والحرام . ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً ، ولو
نزل لا تتنوا لقالوا لا ندع الزنى أبداً . لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم . وإني لجارية
ألب - (بل الساعة موعدهم والمباعة أدهى وأمر) . وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا
عنده . قال يوسف بن ماهك : فأخرجت له المصحف فأملت عليه آي السورة) ، انظر باب
تأليف القرآن من كتاب فضائل القرآن : ٣/٢٢٧ من صحيح البخاري .

ومعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبن بعائشة رضي الله عنها إلا بعد الهجرة .
وأما الموضوع فن بنه حديث السورة عن المنافقين ، وعن بني إسرائيل وإلهم ، وذلك
الأحكام التشريعية التي يقرها النصف الثاني منها ، فإن ما تدل عليه من استقرار أحوال المسلمين
لا يتفق ورضعهم القلت قبل الهجرة .

وأما الروايات فتجدها في البرهان للزركشي : ص ١٨٧ ، ١٩٤ ج ١ والإتقان السيوطي :
ص ١٢ زما بعدها ج ١ ، وفي غيرها من كتب علوم القرآن ، وكتب التفسير .

وإن هذا ليتضح فيما أخرجه ابن جرير بسنده ، عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (بعدة طرق) ، في قوله تعالى : وإذا بدلنا آية مكان آية ... فقد قال مجاهد : (رفعناها فأنزلنا غيرها) (١) . وفيما أخرجه بسنده عن ابن جريج عن مجاهد أيضاً : (نسخناها : بدلناها وأثبتنا غيرها) (٢) .

كذلك يتضح فيما أخرجه بسنده عن قتادة - وقد رفعه صاحب الدر المنثور إلى مجاهد ، وذكر أن ابن أبي شيبة ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم قد أخرجه أيضاً عن مجاهد - : (قوله وإذا بدلنا آية مكان آية ، هو كقوله : ما ننسخ من آية أو ننسها ...) (٣) .

(١) . أخرج الطبري هذه الرواية عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بعدة طرق ، من بينها : محمد بن عمرو قال : حدثنا أبو عاصم قال : حدثنا عيسى . وهؤلاء الرواة ثقات : أما محمد بن عمرو فهو أبو بكر الباهلي ، من شيوخ الطبري الثقات ، أكثر الطبري من الرواية عنه . ومات في سنة ٢٤٩ هـ ، وله ترجمة في تاريخ بغداد : ١٢٧ ج ٣ . وأما أبو عاصم الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري : أبو عاصم النخيل . فمقتل أنه : مولى بني شيان ، وقيل إنه من أنفسهم . حافظ ثبت أجمعوا على توثيقه ، وأخرج له الستة . وقد توفي سنة ٢١٢ هـ (وانظر : ٤٥٩ - ٤٥٣ / ٤ من تهذيب التهذيب) . وأما عيسى فهو ابن ميمون الجرشي المكي ، أبو موسى المعروف بابن دابسة . وهو صاحب التفسير ، توثقه رجال المرح والتعديل . (وانظر : ٢٣٥ - ٨ / ٢٣٦ في تهذيب التهذيب) . وسلامة هذا الإسناد كافية للحكم بصحة الرواية عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ولو كانت في الأسانيد الأخرى بعض الضعاف من الرواة (وانظر : ١٨ / ١٤ تفسير الطبري) .

(٢) . أخرج الطبري هذه الرواية بقوله : حدثنا القاسم قال ، ثنا الحسين قال : ثنا حجاج ولولا ضعف الحسين (وهو ابن داود المصيصي أبو علي المحتجب) - وخاصة في روايته عن حجاج - لقبطنا هذا الإسناد عن مجاهد ، لكن المعنى صحت روايته عنه كما رأينا ، فضعف الإسناد هنا لا يضره (وانظر : ٢٤٤ / ٤ تهذيب التهذيب) .

(٣) . أخرج الطبري هذه الرواية بقوله : حدثنا بشر قال : ثنا يزيد قال : ثنا سعيد عن قتادة . وهذا الإسناد إلى قتادة صحيح ، جميع رجاله عدول :

أما بشر شيخ الطبري فهو بشر بن معاذ المقدسي ، أبو سهل البصري الضرير ، المتوفى حول سنة ٢٤٥ هـ . وهو ثقة أخرجه له الترمذي والنسائي وابن ماجه (انظر : ٤٥٨ / ١ من تهذيب التهذيب) .

وأما يزيد فهو : يزيد بن زريع الميشتي ، روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من الكبار ، وأخرج له الستة وقد توفي سنة ١٧٩ هـ . (انظر : ٣٢٥ - ١١ / ٣٢٨ من تهذيب التهذيب) =

وهو يتضح أيضاً فيما أخرجه ابن أبي حاتم عن الشدتي (كما يقول صاحب الدر المنثور) ، في قوله : وإذا بدلنا آية مكان آية ؛ فقد قال السدي : هذا في الناسخ والنسخ ، قال : إذا نسخنا آية وجئنا بغيرها قالوا : ما بالك قلت كذا وكذا ثم نقضته ؟ أنت تقترى على الله . قال الله : « والله أعلم بما ينزل » . (١١) اهـ

٣١٩ - ولما كان النسخ إنما يقع على الأحكام دون الأخبار - قال الطبري في تأويل الآية : (وإذا نسخنا حكم آية فأبدلنا مكانه حكم أخرى ... والله أعلم بالذي هو أصلح لخلقها فيما يبدل ويغير من أحكامه .. - قال المشركون بالله ، المكذوبون رسوله ، [قالوا] لرسوله : إنما أنت يا محمد مفسر ، أي مكذوب تحرص بتقول الباطل على الله . يقول الله تعالى : بل أكثر هؤلاء القائلين لك يا محمد إنما أنت مفتر - جهال بأن الذي تأتبعهم به من عند الله ، فاسخ ومفسوخ ، لا يعلمون حقيقة صحته) (٢١) .

٣٢٠ - وكذلك يفعل الطبري إذ يفسر قوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها ...) : فإنه يقول : (يعني جل ثناؤه بقوله : ما ننسخ من آية - ما ننقل من حكم آية إلى غيره ،

= وأما سعيد فهو ابن أبي عروبة مهران العدري ، مولى بني عدي بن يشكر ، أبو النضر البصري . وهو من رجال الستة . لكنه فيما يقول يحیی القطان بدأ يختلط في الطاعون سنة ١٣٣ هـ وجميع ما روي عنه كان قبل اختلاطه كما يقول رجال الجرح والتعديل (انظر ٦٣ - ٦٦ / من تهذيب التهذيب) .

(١) انظر عدداً آخر من الروايات في الدر المنثور . وقد أغفلنا رواية في الطبري عن ابن زيد (عبد الرحمن) لضعفه الشديد . ونجد الرواية التي نقلناها عن الدر هنا في ٤/١٢١ والمراد بالسدي (الروي عنه فيها) السدي الكبير : اسماعيل بن عبد الرحمن المتوفى سنة ١٢٨ هـ ، صاحب التفسير والمغازي والسير ، وهو ثقة عند مسلم وأصحاب السنن الأربعة ، بدليل أنهم أخرجوا له . وكذلك ابن حبان فقد ذكره في الثقات . لكن الطبري قسالة فيه : (لا يحتاج بحديثه) . وقال حنين بن واقد : (سمعت من السدي فأقمت حتى سمعته يتناول أبا بكر وعمر فلم أعد إليه) . وحكى عن أحمد : (إنه ليحسن الحديث ، إلا أن هذا التفسير الذي يحیی به قد جعل له أسناداً واستكلفه) انظر ٣١٣ - ٣١٤ ج ١ من تهذيب التهذيب .

(٢) ١١٨ ج ١٤ من تفسير الطبري ، طبعة الأميرية . بتصرف يسير في العبارة .

فبذلك ونغويه ، وذلك أن يحول الحلال حراماً والحرام حلالاً ، والمباح محظوراً والمحظور مباحاً . ولا يكون ذلك إلا في الأمر والنهي ، والحظر والإطلاق ، والمنع والإباحة . فاما الأخبار ، فلا يكون فيها ناسخ ولا منسوخ (١) .

وهو يورد بعد ذلك روايات عن ابن عباس ، وأصحاب عبدالله بن مسعود ، يفسرون فيها نسخ الآية بإثبات خطها وتبديل حكمها ، دون أن يشرحوا كلمة (آية) ، وهذا يدل بوضوح على أن المتبادر من إطلاق لفظها في القرآن الكريم هو المراد بها هنا أيضاً .. (٢) .

٣٣١ - أما (النسخ) في هذه الآية ، و (التبديل) في الآية الأخرى - فلعله قد وضع من الكلام السابق أنها يؤيدان معنى واحداً هو الإزالة ، أو الرفع : رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر ؛ فإن الناسخ يرفع المنسوخ ليحل

(١) ٤٧١ - ٤٧٢ ج ٢ من تفسير الطبري ، بتحقيق وتخريج آل شاذان .
(٢) ٤٧٣ ج ٢ من تفسير الطبري . وإذا كانت الرواية عن ابن عباس منقطعة ؛ لأن رادها علي بن أبي طلحة ولم يلقه ولم يسمع منه التفسير - فإن الروايات عن أصحاب عبدالله بن مسعود (وهي الآثار ١٧٤٨ - ١٧٥٠) قد رويت الأولى منها بطريق محمد بن عمرو ، عن أبي عاصم ، عن عيسى ، عن ابن أبي نجیح ، عن أصحاب عبدالله بن مسعود ، وهذا الإسناد وثقناه فيما سبق (انظر هامش - ١ - في فقرة ٣١٨) . أما الرواية الثانية فقد رويت بطريق الثني عن أبي حذيفة عن شبيل ، وهي تلتقي مع الأولى عند ابن أبي نجیح . وأما الثالثة فقد رويت بطريق الثني أيضاً ، ولكن عن إسحاق ، عن بكر بن شاذان ، وثلثي هي أيضاً مع السابقتين عند ابن أبي نجیح .

والرواية الثانية - وهي التي رواها الطبري عن شيخه الثني ، عن أبي حذيفة ، عن شبيل - إسنادهما هي أيضاً سليم ؛ لأن أبا حذيفة النهدي هو موسى بن مسعود ، وهو ثقة روى عنه البخاري في صحيحه ، وترجمه في الكبير . وثقة ابن سعد والمعجلي . وشبيل هو ابن عباد المكي القاري ، وهو ثقة وثقه أحمد وابن معين وغيرهما .

أما الثالثة - وقد رواها الطبري عن شيخه الثني أيضاً - فقد رواها الثني عن إسحاق بن راهويه : شيخ البخاري وأحمد وغيرهما ، ورواها إسحاق عن بكر بن شاذان ، ورواها بكر عن ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، غير أن ابن أبي نجیح لم يلق مجاهداً ، فروايتة عنه رواية من غير سماع ، ومثله في ذلك ابن جريج (انظر ٦/٥٤) من تهذيب التهذيب ، في ترجمة عبدالله بن أبي نجیح) . ومن ثم نرى أن الروايتين الثانية والثالثة منقطعتان ، كرواية علي يقصد ابن أبي طلحة عن ابن عباس ، وما فيها من تفسير هو من تفسير ابن أبي نجیح ، وهو ثقة وإن وصفوه بأنه كان يرى القدر (انظر المصدر السابق ، وطبقات ابن سعد : ٥/٤٨٣) .

محله كالبدل لا يجتمع مع المبدل منه ، ولكنه يخلفه في مكانه .
 ومِثْلُ التبديل في هذا - أن يحو الله حكماً ويثبت مكانه حكماً آخر :
 فإن اقتضى السياق تفسير آية الرعد بهذا فهي دليل آخر من القرآن لجواز
 النسخ ، وإلا فحسبنا آية التبديل في سورة النحل ، وآية النسخ في سورة
 البقرة ، دليلاً لجواز النسخ شرعاً ، ولوقوعه أيضاً ...
 ٣٢٢ - ونعود إلى آية النحل ، لنرى كيف عالج المفسرون - بعد
 الطبري - تأويلها ، وكيف تدل على وقوع النسخ فضلاً عن جوازه كما أشرنا
 قبل ..

وقد وجدنا إجماعاً من المفسرين - إذا استثنينا أبا مسلم^(١) - على التزام
 نهج السلف في تفسيرها ، فإن كلمة (آية) فيها - وقد ذكرت مرتين - قد
 أريد بها الآية القرآنية التي تشرع حكماً . والتبديل مراد به النسخ . وكل من
 المنسوخ والناسخ قد شرعه الله في شريعة الإسلام ؛ ليحقق مصلحة نيطة به ،
 فكان هو الحق في زمنه ..

كذلك فسر الآية أبو الحسن علي بن محمد الماوردي^(٢) ، وجار الله
 الزمخشري^(٣) مع أنه من المعتزلة كأبي بيسلم ، وفخر الدين الرازي^(٤) مع أنه
 من أئمة المفسرين بالرأي ، وأبو عبد الله القرطبي^(٥) ، ونجم الدين الطوفي^(٦) ،

(١) أجبنا رأي أبي مسلم في التمهيد (انظر ف ٦٠ - ٦٤) وسنعرض له بالتفصيل في
 هذا الفصل ، بعد أن نفرغ من تفسير الآيات .

(٢) انظر ورقة ٥٦ من اختصار عز الدين بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ، لكتاب
 (النكت) الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ ، تحت رقم ٣٢ تفسير بدار الكتب ، وهو مخطوطة
 في ٢٣٠ ورقة .

(٣) انظر : ٢/٣٤٤ من الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
 التأويل ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، الأولى سنة ١٣٥٤ هـ .

(٤) انظر : ١١٥ - ٢٠/١١٦ من التفسير الكبير ، طبعة المطبعة البهية المصرية سنة
 ١٣٥٧ هـ .

(٥) انظر : ١٧٦ - ١٠/١٧٧ من الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة الثانية بدار الكتب
 المصرية .

(٦) انظر : ١٢٠ من الإشارات الإلهية للباحث الأصولية ، مخطوطة دار الكتب : ٦٨٧ تفسير .

وأبو حيان الفراتي الأندلسي^(١) ، والحافظ الدمشقي أبو الفداء بن كثير^(٢) ،
وأبو الحسن برهان الدين البقاعي^(٣) ، ونظام الدين النيسابوري^(٤) ، وأبو حفص
ابن عادل الحنبلي الدمشقي^(٥) ، وشهاب الدين الألوسي البغدادى^(٦) ، وغيرهم
من المفسرين ..

٣٣٣ - أما سبب نزول الآية ، فيذكر فيه بعض هؤلاء المفسرين قصة
ينسبونها إلى ابن عباس رضي الله عنها ، بهذه العبارة : (قال ابن عباس :
كان المشركون إذا نزلت آية فيها شدة ، ثم نزلت آية ألين منها - يقولون إن
محمداً يسخر بأصحابه : يأمرهم اليوم بأمر وينهاهم عنه غدأ . ما هو إلا مفتر
يتقوله من عند نفسه ، فأنزل الله الآية)^(٧) .

ولكن ، هل لدى هؤلاء المفسرين من الأدلة ما يحملنا على قبول نسبة هذه
القصة إلى ابن عباس ؟ .

لقد نسبوها إليه ، دون أن يذكروا له سنداً ، مع أن ابن جرير لم يروها
عنه . ولم يروها عنه - ولا عن غيره - صاحب الدر المنثور ، ولباب النقول .
ومع أن الواحدي النيسابوري حين أوردتها في كتابه سبباً لنزول الآية - لم
ينسبها إلى أحد . ومع أن أقدم من نسبوها إليه فيمن ذكرنا من المفسرين

(١) انظر البحر المحيط : ص ٥٣٥ وما بعدها ج ٥ .

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم له ص ٥٨٦ ج ٢ .

(٣) انظر ورقة ٢١٨ مجلد «٣» في : نظم الدرر في تناسب الآي والسور ، مخطوطة دار
الكتب : ٢١٣ وهي في ستة مجلدات .

(٤) انظر : ص ١٢٠ وما بعدها ج ١٤ من تفسيره المطبوع على هامش تفسير الطبري
(غرائب القرآن و غرائب الفرقان) .

(٥) انظر اللباب في علوم الكتاب ، مخطوطة دار الكتب رقم ٩٢ للجزء الخامس (والندخة
في ثمانية مجلدات بخطوط مختلفة) : ورقة ٢٢٧ .

(٦) انظر ص ٤٤١ وما بعدها ج ٤ في روح المعاني : ط. المطبعة الأميرية سنة ١٣٠٠ هـ .
وهي في تسعة أجزاء .

(٧) التفسير الكبير للبخاري الرازي : ص ١١٦ ج ٢٠ (المسألة الأولى) .

بدأت حياته قبيل منتصف القرن السادس ، واستمرت سنوات في القرن السابع ، وهو الفخر الرازي (١) ...

على أن نفي نسبتها إلى ابن عباس - لو وجدنا الدليل الذي يقتضيه - لا يعني نفي الحادثة نفسها ؛ فقد نسخ الله عز وجل بعض الأحكام في شريعته بأحكام أخرى ، ونزل القرآن بالأحكام المنسوخة ثم بنواسخها بعد ذلك . ورمى المشركون محمداً صلى الله عليه وسلم - نتيجة لهذا التبديل - بأنه مفتر : مختلق يقول الآيات من عند نفسه ، ثم يزعم أنها قد أوحيت إليه ..

وهذا الذي كان من تبديل آية بآية (أي من النسخ في القرآن الكريم) تسجله آية النحل هذه ؛ لتبين أنه إنما وقع من الله عز وجل ، لا من محمد كما زعموا . وأنه إنما وقع لحكمة يعلمها الله منذ الأزل كما يعلمه ، ولم يقع عبثاً بقوم محمد ولا سخرية بأصحابه ، كما زعم المشركون أيضاً .

لكن الآية وهي تسجل هذا - تسجل معه ذلك الموقف الذي وقفه المشركون منه . ثم هي لا تسجل ذلك الموقف إلا لترد عليه ، وتؤكد بطلانه وخطأ ما نسبته المشركون فيه إلى محمد .

وإنما - في هذا الرد - ليتنوع أسلوبها ، حتى ليبدو كل نوع من أنواعه رداً كاملاً ، كفيلاً وحده بإثبات نقيض ما زعموه .

فهي تبادر - قبل حكاية ما تورطوا فيه - بتقرير أن الله أعلم بما ينزل من منسوخ وناسخ ، وبالحكمة فيه .

ثم هي لا تكاد تحكي قولتهم المتهورة في اتهمهم الرسول بالافتراء - حتى تلحقها بما ثبت خطأها وبطلانها ، ويبين السبب فيها ، وذلك هو قوله عز وجل فيها : « بل أكثرهم لا يعلمون » .

وكان هذين الأسلوبين في الرد عليهم لا يكفیان ؛ فإن الآية التالية للآية

(١) سبق أن ذكرنا أن الفخر الرازي توفي سنة ٦٠٦ هـ .

تأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يواجههم بهذا الرد قائلة : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

٣٣٤ - ولا نغني مع الردود الأخرى التي تضمنها سياق الآيات من بعد ، فإن علينا قبل هذا أن نعود إلى السباق لنرى ماذا كان قبل الآية :

﴿ فَكَذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّهَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ... ﴾ (١) .

وكون المتحدث عنه في أولها هو القرآن ، ووجوب الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم عند قراءته - واضح وضوحاً شديداً ، فليس في حاجة إلى أن ننبه عليه .. وإنما نرى أن ننبه على ما عاجلته بعد ذلك : من نفي سلطان الشيطان على المؤمنين المتوكلين على ربهم (وهو نكرة . وقع في سياق النفي قيم) (٢) ، ومن حصر لهذا السلطان في الذين يتخذونه ولياً ، فطبعونه ويشركون بالله (٣) ، ذلك أن من مظاهر طاعتهم له ونتائجها - هذا الانقسام لمحمد صلى الله عليه وسلم بالافتراء ، إذا نسخ الله عز وجل آية من كتابه بآية ! .. إنه واقع حدث منهم ، نتيجة لسلطان الشيطان عليهم . وماذا عسى أن

(١) الآيات (٩٨ - ١٠٠) في سورة النحل .

(٢) تقول الآية التي تنفي سلطان الشيطان على المؤمنين : (إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا ...) وقد ذكر فيها لفظ سلطان منكراً بعد ليس .

(٣) تبدأ الآية بأداة الحصر (إنما) . وقوله عز وجل في آخرها (والذين هم به مشركون) قد يتبادر منه عودة الضمير في (به) إلى الشيطان ، وكذلك قال بعض العلماء والمفسرين ، على أن المعنى مشركون بسبب الشيطان . لكن الطبري رد هذا بأن المؤلف في مثل هذا الضمير في القرآن الكريم عود الضمير إلى الله ، فالمعنى : والذين هم مشركون بالله . وكان الآية تقرر أن سلطان الشيطان على الذين يتخذونه ولياً ، وعلى المشركين . ونحن نوافق الطبري على التفسير الذي ارتضاه ، وعلى ما علله به . (وانظر تفسيره : ١١٨ / ١٤ طبعة المطبعة الأميرية) .

تكون وسوسة الشيطان إلا خطأ ، وباطلاً ، وجهلاً ؟ . غير أنهم بسبب تسلطه غافلون عن هذا كله ، فسرعان ما يرمون بالافتراء أصدق الناس وأوثقهم وأمنهم ! ولكن هناك واقعا آخر كله صدق ، وحق ، وحكمة . وهذا الواقع هو النسخ . فقد نسخ الله عز وجل من كتابه الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - آيات بآيات أخرى ، وكان ذلك لحكمة اقتضته وإن جهلناها نحن أحيانا ، غير أن الله عز وجل - وهو أعلم بما ينزل - يعلمها منذ الأزل ، وقد جاء النسخ - حين جاء - تحقيقا لهذه الحكمة ، ولم يكن اعتراضا عليها .

٣٢٥ - ونعود لمتابعة السياق مرة أخرى بعد آية التبديل ، والآية التالية لها - وفيها الرد الذي يجب أن يجابههم به الرسول - فنجد أن الله عز وجل يقول : ﴿ وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي ، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ * إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * إِنَّمَا يَقْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ * مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ - إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ - وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا - فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ (١) .

وفي هذه الآية حكاية لدعواهم الباطلة : أن الذي يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هو بشر .

لكن بطلان هذه الدعوى وكذبها ونخطأها - هو أيضا - واضح شديد الوضوح ؛ فإن الذي ينسبون إليه أنه هو الذي يعلم النبي صلى الله عليه وسلم أعجمي اللسان ، والقرآن الذين يزعمون أنه من تعلم هذا الأعجمي عربي اللسان ،

(١) الآيات ١٠٣ - ١٠٧ في سورة النحل .

بل هو عربي مبين : في بلاغة ، وقوة ، وإعجاز . فكيف يصدر مثله عن مثل ذلك الأعجمي ؟!

وإنهم ليكذبون بما تدل عليه آيات الكتاب الحكيم : من حجج على وجود الله ، وعلى علمه ، وعلى قدرته ، وعلى أنه المنزّل لكتابه : النسخ والمنسوخ منه وغيره ، فكيف يهدون ؟ وكيف ينجون من العذاب الأليم ؟! على أن الذي يكذب على الله ليس هو محمداً وأصحابه الذين آمنوا به . وإنما يكذب ويفتري ويختلق على الله : من ينكر وحدانية الله ولا يؤمن بآياته ، من يكفر بالله ولا يطمئن قلبه بالإيمان ، من استحب الحياة الدنيا لزخرفها الباطل وغرورها وخداعها ، فأثرها لهذا السبب على الآخرة ..!

فهم الذين افترؤا ويفترون على الله بإذن : بإنكارهم للنسخ ، وبإدعائهم أن محمداً يفتری على ربه ، وبزعمهم أنه إنما يعلمه بشر !.. أما محمد فلم يفتر على الله شيئاً ، وما كان ليفتری وهو الصادق الأمين !..

٣٣٦ - وقد قررنا أن آية التبديل في سورة النحل ، تشهد لوقوع للنسخ في القرآن الكريم بالفعل ، ولا تدل لجوازه فحسب .

ونحن نرى هذا واضحاً في سباق الآية وسياقها ، وفيما فسرنا به مجاهد وقتادة وغيرهما من أئمة المفسرين الأولين ، كما نراه واضحاً فيما أجمع عليه المفسرون بالمأثور وبالرأي بعد ذلك ، إذا استثنينا أبا مسلم الأصفهاني كما أسلفنا .

غير أن في الآية نفسها دليلاً صريحاً على أن النسخ قد وقع ، وهو دليل لا ينكره ، ولا يشكك في دلالاته إلا مكابر مبطل متمنت !..

هذا الدليل هو بدء الآية بأداة شرط لم يستعملها القرآن إلا فيما يغلب وقوعه ، ونعني بها (إذا) ، ثم اختيار فعل الشرط لهذه الأداة من مادة التبديل مصحوباً بالبدل والمبدل منه ، ونعني به (بدّلنا آية مكان آية) . . . فإن أداة الشرط (إذا) بما فيها من معنى الظرفية - هي الوعاء الزماني لفعل

الشرط وهو التبديل . والفعل (بدل) بما صاحبه من البديل والمبدل منه هو الصورة الكاملة لعملية النسخ ، وما فيها من منسوخ ومنسوخ به .

فتأويل هذه الآية إذن : ونحن ننسخ آية من كتابنا بآية غيرها ، لحكمة اقتضت هذا النسخ نعلمها نحن وقد يحلها غيرنا - يقول المشركون إن محمداً يفترى على الله كذباً ، ويقول القرآن من عند نفسه ثم يزعم أن الله أوحاه إليه . وإنما دفعهم إلى هذا تسلط الشيطان عليهم ، بسبب جهلهم ... !

٣٣٧ - وإنك لتكاد تتحقق من استعمال (إذا) لإفادة التحقيق في كل موضع وردت فيه من آيات القرآن غالباً ، إذا أنت تلعبت بالاستقصاء مواضع ورودها في هذه الآيات ...

أما هنا فحسبنا أن نقدم لك بعض هذه المواضع ، بوصفها أمثلة فحسب :
يقول الله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ^(١) أَنْ تَرَكَ خَيْرًا - الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ، حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) ، ويقول : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ ^(٣) بِبَدَنِهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُتِبُوهُ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ ^(٤) ، ويقول : ﴿ وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ ﴾ ^(٥) ، ويقول : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاعَةُ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾ ^(٦) .

وحسبنا أن مجيء الأجل - أو حضور الموت - وغيره مما يعبر به القرآن عن انتهاء هذه الحياة الدنيا لم يقع شرطاً في القرآن إلا بعد (إذا) خاصة . وأن قيام

(١) الآية : ١٨٠ في سورة البقرة .

(٢) الآية : ٢٨٢ في سورة البقرة .

(٣) الآية : ١٨ في سورة النساء .

(٤) الآية : ٣٣ في سورة عبس .

الساعة - سواء عبر عنها بالواقعة ، أو الصاخة ، أو الطامة الكبرى ، أو وعد الله ، أو تكوير الشمس وما ذكر معه ، أو انفطار السماء وما عطف عليه ، أو انشقاقها .. الخ (١١) - لم يقع هو أيضاً شرطاً في القرآن إلا بعد (إذا) .

٣٢٨ - ومن هنا لم يحاول أبو مسلم - وهو ينكر دلالة الآية على وقوع النسخ في القرآن الكريم - أن يبطل دلالتها عليه من حيث إنها لا تدل على وقوع التبديل ، بل من حيث المراد بكلمة (آية) التي ذكرت مرتين فيها :

فنتقل عنه القرطبي أنه فسر كلمة (الآية) فيها بالشريعة ، ناسخة ومنسوخة . وأنه تأول الآية على أنها تدل لنسخ شريعة الإسلام لما قبلها من الشرائع (١٢) . لكن القرطبي لم يبين لنا في هذا الموضع من تفسيره : من الذين قالوا لمحمد - نتيجة لوقوع التبديل - ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ : أم المشركون (كفار قريش كما قال) (١٣) ، أم هم اليهود أصحاب الشريعة المنسوخة ؟ .

أم تراه قد سكت عن البيان هنا ، اعتماداً على ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ ،

(١) يقول الله تعالى : (إذا وقعت الواقعة) ، (فإذا جاءت الطامة الكبرى) : ٣٤ سورة النازعات ، (إذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم ...) ٧ سورة الإسراء ، (إذا الشمس كورت ، وإذا النجوم انكدرت . وإذا الجبال سيرت . وإذا العشار عطلت . وإذا الوحوش حشرت) : الآيات ١ - ١٤ سورة التكوير ، (إذا السماء انفطرت . وإذا الكواكب انتثرت . وإذا البحار فجرت . وإذا القبور بعثرت . علت نفس ما قدمت وأخرت) : ١ - ٥ سورة الانفطار ، (إذا السماء انشقت . وأذنت لربها وحقت . وإذا الأرض مدت . وألقت ما فيها وتخلت . وأذنت لربها وحقت ...) : ١ - ٥ سورة الانشقاق .

(٢) قال القرطبي وهو يصدد تفسير الآية : (قيل : المعنى بدلنا شريعة متقدمة بشريعة مستأنفة . قاله ابن جر ومجاهد . أي رفعا آية وجعلنا موضعها غيرها . وقال الجمهور : نسخنا آية بآية أشد منها عليهم (١٧٦/١٠ في تفسيره : الطبعة الثانية) نقول : إنه - فيما يبدو - قد ضمن الفعل بدل معنى نسخ ؛ لأن أسلوب القرآن في هذه المادة أن الباء تدخل على المتروك ولا يصح هذا في عبارته ؛ لأنه يفيد عكس ما أراه منها .

(٣) انظر المصدر السابق ، الموضع نفسه ، فقد قال القرطبي فيه : (قالوا) يريد كفار قريش .

وهو قوله : (وسببها أن اليهود لما جسدوا المسلمين في التوجه إلى الكعبة ، وطعنوا في الإسلام بذلك ، وقالوا إن محمداً يأمر أصحابه بشيء ثم ينهاهم عنه ، فما كان هذا القرآن إلا من جهته ، ولهذا يناقض بعضه بعضاً - أنزل الله : ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية... ﴾ ، وأنزل : ﴿ وما ننسخ من آية... ﴾ (١) ؟ .

٣٢٩ - ونقل الفخر الرازي عنه أنه فسر كلمة (الآية) فيها - بقصد الثانية وهي المنسوخة - بالآية في الكتب المتقدمة ، أي بحكم كان مقرراً في تلك الكتب . (والآية) الثانية وهي النسخة بالآية من القرآن ، أي بحكم قرره آية منه ، فقد قال - فيما نقل الفخر عنه - : (المراد ههنا إذا بدلنا آية مكان آية في الكتب المتقدمة ، مثل أنه حول القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة - قال المشركون (لمحمد) : أنت مفتر في هذا التبديل (٢)) ! .

وقد تابع الفخر على هذا النقل النظام النيسابوري في تفسيره (٣) .

٣٣٠ - لكن ما ذهب إليه أبو مسلم (من إنكار وقوع النسخ على بعض آيات القرآن الكريم) ظاهر البطлан ، على كلا التأويلين المنقولين عنه لآية التبديل .

فأما التأويل الأول - (وهو الذي يقوم على أن المراد بكلمة آية هو :

(١) ص ٦١ ج ٢ من الجامع لأحكام القرآن ، الطبعة الثانية . وفي كلامه - كما ورد في النسخة المطبوعة - خطأ ننبه عليه هنا ، وذلك أن الفعل (أنزل) الذي هو جواب الشرط (ونفعي المذكور أولاً) قد جاء مقروناً بالفاء . فثبت (لما) نتيجة لهذا بلا جواب .

(٢) انظر ص ١١٦ ج ٢٠ من التفسير الكبير ، طبعة المطبعة البهية المصرية . ونص عبارة الفخر في تصوير مذهب أبي مسلم هو : (قد ذكرنا أن مذهب أبي مسلم الأصماني أن النسخ غير واقع في هذه الشريعة ، فقال : المراد ههنا إذا بدلنا آية مكان آية في الكتب المتقدمة ، مثل أنه حول القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة - قال المشركون أنت مفتر في هذا التبديل) . ويضيف الفخر بعد هذا : (وأما سائر المفسرين فقالوا : واقع في هذه الشريعة ، والكلام فيه على الاستقصاء مذكور في سائر السور) .

(٣) انظر ص ١٢٠ وما بعدها في جزء ١٤ من تفسيره المطبوع على هامش تفسير الطبري .

الشريعة) - فينقضه أن اللغة العربية لا تعرف بين معاني كلمة (الآية) هذا المعنى ، وهي من ثم لا تفر استعمالها للدلالة عليه ، بدليل خلو معاجمها جميعاً منه^(١) فيما رأيت .

وإذا كان الراغب الأصمغاني لم يذكر - هو أيضاً - هذا المعنى لكلمة (الآية)^(٢) ، مع أنه يتتبع - في عناية ودقة - جميع المعاني لكل كلمة وردت في القرآن - فهل يقال بعد هذا إن معنى كلمة (الآية) في قوله تعالى : ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية ... ﴾ هو الشريعة ؟

﴿ إن اللغة إنما تتلقى من أصحابها ، فليس يجازئ أن نستخدم كلمة عربية في الدلالة على معنى لم يستخدمها فيه العرب أصحاب اللغة ، وخاصة إذا كانوا قد وضمو لهذا المعنى كلمة تعبر عنه ﴾

﴿ ٣٣١ ﴾ كذلك ينقض التأويل الأول أن الآية مكية النزول ، وأن كفار مكة كانوا من عبدة الأصنام والأوثان ، فلم يكونوا من أهل الكتاب ، ومن ثم لم يكن أمر الشرائع الساجية السابقة عامة والشريعة اليهودية خاصة ليعنيهم في كثير أو قليل .

فاتهام محمد صلى الله عليه وسلم بالافتراء ، لا يتصور صدوره - إذن - من مشركين يعبدون الأصنام من دون الله ، إلا على تفسير التبديل بما فسر به السلف : أي نسخ آية من القرآن الكريم لآية أخرى من القرآن الكريم ؛ إذ هو الذي يبدو لهؤلاء المشركين تراجعاً عما قرره الآية الأولى ، واضطراباً في التشريع ، وسخرية من محمد بأصحابه ..

أما تفسير التبديل هنا بأنه هو نسخ شريعة الإسلام للشريعة اليهودية -

(١) راجع كل معاجم اللغة التي ذكرناها في الفقرات الأولى من الفصل الأول (ف ٦٦ وما بعدهما) في المادة ، فستجد أنها خالية من هذا المعنى لكلمة (آية) .

(٢) انظر المادة في مفردات القرآن ، له .

وهو ما ذهب إليه أبو مسلم فيما نقل عنه القرطبي - فهو لا يعني كفار مكة كما أسلفنا . ولا يعمدو - في حقيقته - أن يكون هو الدعوة الإسلامية كلها . ورمي محمد صلى الله عليه وسلم بالافتراء لا يتضح بناء عليه ، إذ ليس فيه ما يدل على رفع حكم من شريعة الإسلام بحكم آخر منها . ويعد هذا كله ، ليس له ما يعززه من أسلوب القرآن في تصوير الدعوة الإسلامية والتعبير عنها ، بل أقرب أن يقال إن أسلوب القرآن في هذا يخالفه كل المخالفة ؛ فإن آياته تعبر عن الدعوة الإسلامية ، وتأمر الرسول بتبليغها ، وتؤكد عموم رسالته وفسخ شريعته لكل شريعة سابقة ، ثم تؤكد عدم قبولها هي لأن تنسخها شريعة بعدها ؛ إذ تصف النبي صلى الله عليه وسلم - وهو الذي حملها إلى الناس - بأنه (خاتم النبيين) ، فلا نبي بعده ^(١) .

٣٣٣ - وقبل أن ندع هذا الذي نقله القرطبي عن أبي مسلم ، في تأويل الآية هنا - نرى أن نقف قليلا عند سبب نزول الآية كما أورده في تفسيره لآية البقرة . وقد أسلفناه .

ذلك أنه اعتبر السبب في نزول الآيتين حادثةً بعينها هي تحويل القبلة إلى الكعبة ، مع أن آية النحل مكية كسورتها بإجماع الرواة . فكيف ساغ عنده أن تكون هذه الحادثة التي وقعت بعد الهجرة بستة عشر شهراً أو نحوها هي السبب في نزول آية مكية ؟ ومن أين استمد هذا مع أن الطبري لم يروه عن أحد من الصحابة أو التابعين ، بل لم يذكره أصلاً . ومع أن السيوطي لم يذكره هو أيضاً في الدر المنثور ، لا في آية النحل ولا في آية البقرة ! ^(٢)

على أننا لو سلمنا بما يستلزمه كلام القرطبي من نزول آية النحل بعد الهجرة ،

(١) شرحنا هذا المعنى عند ردها على العيسوية من اليهود (ارجع إلى الفقرات ٤٥ - ٤٧) .

(٢) راجع الروايات التي أوردها في تفسير آية النحل في الفقرة ٣٢٨ مما سبق ، والروايات التي أوردها في تفسير آية البقرة في الفقرات : ٣٦٢ وما بعدها مما يأتي . وستجد المرجع في كلا الموضعين .

وبعد تحويل القبلة عن بيت المقدس - فلا بد أن نعتبر خمير الجماعة ﴿ قالوا إنما أنت مفتر ﴾ عائدأ إلى اليهود ؛ إذ هم الذين كان يهيمهم أن تظل القبلة إلى بيت المقدس ، وهم الذين حكم الله عز وجل عليهم بأنهم سفهاء ، وحكى عنهم تساؤلهم بقوله : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟ ! ﴾ ^(١) . غير أن عودة الضمير في (قالوا) إلى اليهود لا يسمح بها سياق الآية إطلاقاً ؛ إذ الآية التي قبلها تقول : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ - أي الشيطان - عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ ، وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ ، وآخر كلمة فيها هي كلمة : (مشركون) ، فهم مرجع الضمير . والمراد بهم - على ما رجحه الطبري - المشركون بالله ، فقد جرى أسلوب القرآن على استعمال مادة (الشرك) في هذا دون غيره ^(٢) .

٣٣٣ - وكما لا يسمح سياق الآية برجوع الضمير في (قالوا) إلى اليهود الذين لم يذكروا قبل الآية - لا يسمح سياقها (هو أيضاً) بهذا ، فقد بينا فيما سبق ^(٣) أن الله قد رد تهمة الافتراء عن موجهيها إلى محمد بردود من بينها قوله : ﴿ بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ ، ومن بينها قوله أيضاً ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ، لِسَانُ السَّيِّدِ يُخَوِّبُونَ إِلَيْهِ أُعْجَبِيْ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ .

ونضيف هنا أن الحكم على أكثرهم بأنهم لا يعلمون - ينبع أن يكون المراد بهم اليهود ؛ لأنهم أهل كتاب لا يشكئون - وإن كابروا - في أن محمداً نبي ورسول ، فهم يعلمون يقيناً أن ما جاء به من دعوة إلى توحيد الله وعبادته ، وما أنزل عليه من آيات القرآن ناسخها ومنسوخها - هو الحق الذي لم يشبهه باطل ، والصدق الذي لم يخالطه افتراء ..

كذلك نضيف هنا أن واقعة اتهام محمد صلى الله عليه وسلم بأنه إنما يعلم

(١) الآية : ١٤٢ في سورة البقرة .

(٢) راجع هامش ٣ في الفقرة « ٣٢٨ » ما سبق .

(٣) راجع الفقرات : ٣٣٣ - ٣٣٥ .

بشر - حدثت (كما ثبت تاريخ الدعوة)^(١) من كفار مكة ، وكان ذلك قبل الهجرة إلى المدينة ... فالذين أسندت إليهم الآيات هذه الواقعة هم المشركون إذن لا اليهود ، ومثل هذه الواقعة لا يصدر عن اليهود ، وإنما يصدر عن مشركين لا يؤمنون بآيات الله ، ولا تستطيع عقولهم تصور عقيدة التوحيد !.

٣٣٤ - ونكتفي بهذا القدر في إبطال التأويل الأول لأبي مسلم ؛ لننظر فيما أسنده إليه - أو نقله عنه - الفخر الرازي بقوله : (المراد ههنا : إذا بدلنا آية مكان آية في الكتب المقدمة ، مثل أنه حول القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة - قال المشركون لمحمد عليه الصلاة والسلام : إنما أنت مفتر في هذا التبديل) . وهو تأويل أريد به - فيما نرى - التخلص من دلالة الآية على أن في القرآن منسوخاً ، فقد تأول صاحبه في الآية المنسوخة وأبقى الآية الناسخة قرآنية كما هو المتبادر منها . وعن طريق هذا التأويل قرر أن المراد بالآية الثانية إنما هو الآية في الكتب المقدمة ، ثم بين أنه يقصد بها وبالآية الناسخة ما تضمنته كليهما من حكم ؛ فقد مثل لكتبتها بالقبلة : كانت إلى بيت المقدس ، ثم صارت إلى الكعبة بعد التحويل .

٣٣٥ - ولا نحب أن نناقش هنا ذلك الخلط الذي وقع من أبي مسلم ، ثم نقله عنه الفخر الرازي ولم يعقب عليه ؛ فإن تحويل القبلة إلى الكعبة لم يقع إلا في المدينة ، بعد الهجرة بستة عشر شهراً أو نحوها . وقد كان التوجه قبل الكعبة إلى المسجد الأقصى بأمر الله عز وجل ، ولو أنه لم ينزل فيه قرآنًا يتلى ؛ فقد قال في القبلة الأولى بعد التحويل عنها : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَمْلِكَ مِنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ ﴾^(٢) . على أنه لم يستطع أن ينسى أن سياق الآية في المشركين ،

(١) هكذا قال جمهور المفسرين من التابعين . وقد رد العلماء قولاً بأنه سلمان الفارسي ؛ لأن سلمان إنما أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، وهذه الآية مكية . وانظر على سبيل المثال تفسير القرطبي ص ١٧٧ - ١٧٨ ج ١٠ .
(٢) الآية : ١٤٣ سورة البقرة .

وأن الآية مكينة ، فرجع الضمير في (قالوا) إلى المشركين ، لا إلى اليهود !..

كذلك لا نحب أن نعيد هنا ما قررناه قبلاً : من أن تحويل القبلة عن بيت المقدس ما كان ليثير كفار قريش ، أو ليحملهم على رمي محمد بالافتراء . فإذا ذكرنا مع هذا أن القبلة التي حول المسلمون إليها هي المسجد الحرام ، وهو في مكة حيث يقيم كفار قريش - أدر كنا أن ترجيب هؤلاء الكفار بالقبلة الجديدة للمسلمين هو الاحتمال الأقرب ، وأنه حري أن يرضيهم بقدر ما غاظ اليهود ... فهل تكون نتيجة هي رميهم لمحمد بالافتراء ؟

على أننا لو تجاوزنا لأبي مسلم عن هذا الخلط ، وطالبنا بالدليل الذي استند إليه وهو يتأول الآية ، ويغرب في تفسيره لها هذا الإغراب - ما وجدنا عنده دليلاً فكيف ونحن نجد الدليل يقوم على ضد ما تأولها به ، تعني به تلك الآثار التي صحت روايتها عن كبار المفسرين أمثال مجاهد وقنادة والسدي ، ثم إجماع المفسرين من بعدهم على ما فسروا الآية به ، كما رأينا في كتبهم ؟

٣٣٦ - فلا اعتبار لرأي أبي مسلم إذن في تأويل هذه الآية ، ولا في عدم دلالتها على النسخ في القرآن عنده . وسنعود إلى مذهبه في إنكار النسخ ، عندما نستعرض أدلته عليه ، إن صح أن تأويله المتكلف للآيات المنسوخة عند الجمهور يعتبر أدلة لهذا المذهب .

أما الآن ، فنعرض للمناقشة لرأي في تفسير آية النحل ، شذبه عن إجماع المفسرين معاصر هو الشيخ محمد جمال الدين القاسمي ؛ فقد ذهب إلى تفسير الآية الناسخة بأنها (آية نفسية علمية ، وهي كون المنزل هدى ورحمة وبشارة ، يدركها العقل إذا تقيها ، وجري على نظامه الفطري) ، والآية المنسوخة بأنها الآية (من آيات الأنبياء المتقدمين ، كآية موسى وعيسى وغيرهما ، من الآيات الكونية الآفاقية) ، وعلل لهذا النسخ بقوله : (وذلك لاستعداد

الإنسان وقتئذ لأن يخاطب عقله ، ويستصرخ فهمه ولبه . فلم يؤت من قبل الخوارق الكونية ويدهش بها كما كان لمن سلف . فبدلت تلك بآية هي كتاب العلم والهدى ، من نبي أُمي لم يقرأ ولم يكتب ، وكون الكتاب بين الصدق ، قاطع البرهان ، ناصع البيان بالنسبة لمن أوتي العلم ورزق الفهم (١١) .

والعجيب أن يسند القاسمي هذا التفسير إلى (قوم ؟ !) ، وأن يحكم برجحانه — على مذهب الأكثرين كما وصفهم — في تفسير الآية ؛ ليسبب هو (أن السورة مكية ، وليس في المكي منسوخ بالمعنى الذي يريدونه) (١٢) ، فإن في إسناد هذا التفسير إلى غيره مغالطة ينكرها الواقع ، ويكاد ينكرها القاسمي نفسه دون أن يشعر ... وإلا فمن هم القوم الذين حكى عنهم هذا المذهب ؟ .

وقد يكون مستنده في قوله إن المكي لا منسوخ فيه بالمعنى الذي يريدونه — ما روى عن ابن عباس : من أن القبة كانت أول ما نسخ في الإسلام . ولكن هل صحت نسبة هذه القضية إلى ابن عباس ؟ وعلى فرض صحة روايتها عنه — هل تشفع لهذا التفسير ؟ وكيف و (إذا) إنما تفيد الظرفية في الزمان المستقبل خاصة (١٣) ؟

(١) اوجع إلى ص ٣٨٥٨ - ٣٨٥٩ من محاسن التأويل (تفسير القاسمي) ، وما في الجزء العاشر منه لأنه طبع بأرقام متسلسلة ، وقد توفي القاسمي سنة ١٣٣٢ هـ .
(٢) ص ٣٨٥٩ في المرجع نفسه .

(٣) أورد الطبري عن ابن عباس رواية بطريق الثني ، قال حدثنا أبو صالح قال ، حدثني معاوية بن صالح ، عن علي عن ابن عباس قال : (كان أول ما نسخ من القرآن القبة ...) غير أن هذه الرواية عن ابن عباس منقطعة ؛ لأن ابن أبي طلحة لم يلقه ولم يسمع منه التفسير . ثم إن في متنها ما تردد به ؛ فإن القبة الأولى لم تشرع بالقرآن كما جاء فيها .

وسع ذلك ، فكون القبة الأولى هي أول ما نسخ — معنى ثابت عن ابن عباس ، من وجه صحيح ؛ ذلك أنه قد رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (التامخ والمنسوخ) — فيما نقل ابن كثير ١٥٧/١ بهذا الإسناد : (أخبرنا حجاج بن محمد ، أخبرنا ابن جريج وعثمان بن عطاء ، عن عطاء ، عن ابن عباس) فذكر نحوه ، وهذا إسناد صحيح من جهة رواية ابن جريج عن عطاء (وهو ابن أبي رباح) . وأما عثمان بن عطاء (الحراساني) ، فهو ضعيف . وحجاج بن محمد سمعه منها : من ثقة ومن ضعيف ، فلا بأس .
=

٣٣٧ - ونودع آية النحل إلى عودة ، عندما نتحدث عن أنواع النسخ في القرآن كما تستنبط منها ومن أختيها ؛ لتتحدث عن آية المحو والإثبات في سورة الرعد ، فقد رجحنا أنها هي الآية الثانية نزولاً (١) ...
وهذه الآية عرضنا لها أكثر من مرة فيما سبق من هذا البحث .
فقد ناقشنا استدلال الرافضة بها على ما انحرفوا إليه ، من القول بجواز البدء على الله سبحانه (٢) .

وسقناها - ونحن بصدد بيان المعنى الحقيقي لكلمة النسخ في اللغة - بوصفها هي وآيتي النسخ والتبديل ظاهرة تشهد لكون هذا المعنى هو الإزالة (٣) .
ثم عدنا فسقناها - هي وأختيها - دليلاً لنا على أن النسخ لا يكون إلا إلى بدل ، من حيث إن فيها محواً وإثباتاً ، وفي آيتي النحل والبقرة آية مكان آية (٤) .
٣٣٨ - وما نحن أولاء نسوقها هنا ؛ لنحاول تفسيرها وتبين المراد بها على ضوء السياق الذي جاءت فيه ، ثم تحديد صلتها بالنسخ ومقدار دلالتها عليه إن كانت قد سقت لذلك ...

وقد أسلفنا في هذا الفصل أن دلالة هذه الآية على النسخ متوقفة على السياق (٥) . وإنا لنؤكد هذا ويوضحه هنا ، بالاحتكام إلى السياق نفسه :

= ورواه الحاكم ٢ : ٢٦٧ - ٢٦٨ من طريق ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس وقال : (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذه السياقة . ووافقه الذهبي . وهو كما قلنا) .

وذكره السيوطي في الدر المنثور (١ : ١٠٨) ونسبه لأبي عبيد ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والحاكم وصححه ، والبيهقي في سننه .

(انظر تفسير الطبري ٢/٥٢٧ - ٥٢٨ ، وما علق به على الأثرين (المرحوم) الشيخ أحمد محمد شاكر . وتفسير ابن كثير ١/١٥٧ - ١٥٨ طبعة عيسى البابي الحلبي . والدر المنثور ١ : ١٠٨ ، سائر ومراجعته) .

(١) راجع فيما سبق : ف ٣١٧ .

(٢) راجع فيما سبق : ف ١٠ - ١٢ .

(٣) راجع فيما سبق : ف ٨٢ (الظاهرة الثالثة) .

(٤) راجع فيما سبق : ف ٢٨٠ .

(٥) راجع فيما سبق : ف ٣٢١ .

إن الآيات التي قبل هذه الآية تقول :

﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ، وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ . قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ . إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبٍ * وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا . وَلَتَجِدَنَّ أَشْقَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنْ النِّعَمِ مَا لِلَّهِ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ * وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ . لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ *﴾ (١)

والآيات التي بعدها تقول :

﴿وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّئَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْآرِضَ نَسْفُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ، وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ * وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا ، يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ، وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ * وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا . قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ *﴾

فإذا براد بالهو والإنبات في آية تقع بين هاتين المجموعتين من الآيات ؟ وما عسى أن يكون المحو والمثبت فيها ؟...

٣٣٩ - أما المراد بالهو والإنبات فقد اختلف فيه : أهو الإعدام والإيجاد في المحلوقات. أم هو التنويع في معجزات الأنبياء والرسل ، فتمحى معجزة رسول لتحل معجزة الرسول الآخر محلها ، أي لتثبت بدلا منها . أم هو النسخ العام لشريعة بشرية أخرى ، وقد تحقق للإسلام بنسخة كل شريعة سبقته .

(١) الآيات : ٣٦ - ٣٨ في سورة الرعد .

(٢) الآيات : ٤٠ - ٤٣ في السورة نفسها .

أم هو النسخ الجزئي لحكم في شريعة الإسلام بحكم آخر فيها ، وقد وقع هو أيضا في أحكام الشريعة الإسلامية . أم هو الغفران للذنوب والتعذيب عليها ؟ ..

وأما المحو والمثبت فإن المراد به تابع بطبيعته للمراد بالمحو والإثبات : فهو الخلوقات حين يراد بالمحو الإعدام ، وبالإثبات الإيجاد . وهو معجزات الأنبياء حين يراد بالمحو والإثبات التنويع فيها ، واختصاص كل رسول بنوع منها يناسب زمانه . وهو الشرائع حين يراد بالمحو والإثبات إحلال إحداها محل السابقة لها بعد أن ترفع . وهو الأحكام في الشريعة الواحدة حين يكون المراد بالمحو والإثبات تبديل حكم بحكم ، وهذا هو النسخ باصطلاح الأصوليين والفقهاء . وهو الذنوب إن أريد بالمحو غفرانها ، وبالإثبات محاسبتهم عليها وتعذيبهم بها .

ولعله قد لحظ أننا أغفلنا تلك الروايات الكثيرة التي توقع المحو والإثبات على الأقدار ، فلم نذكرها : سواء منها ما استثنى الحياة والموت والسعادة والشقاء وما لم يستثن ؛ لأننا لا نسيغ القول بتغير القدر ، وما يبنيني عليه من تغير فيما علم الله منذ الأزل ^(١) . وهذه الروايات إنما تقوم على افتراض وقوع هذا التغير .

وما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، برواية ثوبان ، من قوله صلى الله عليه وسلم : (إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه . ولا يرد القدر إلا الدعاء .

(١) تجدد قدوم الروايات مسنداً إلى مجاهد في تفسير الطبري . وفي الدر المنثور ، وفي تفسير ابن كثير : راجع ص ١١١ - ١١٣ ج ١٣ في الطبري ، ص ٦٦ ج ٤ في الدر ، ص ٥١٩ ج ٢ في ابن كثير . ومن عجب أن تسند روايات مائة إلى الخليفة الثاني عمر ، وإلى ابن مسعود ، وإلى ابن عباس رضي الله عنهم . وهذه الروايات ومثيلاتها لا تفلك إلا رفضاً من حيث معناها ، وإن صح السند في بعضها ؛ إذ نستبعد أن يصدر مثلاً عن عمر وابن مسعود وابن عباس ومجاهد في علمهم . . . وحسبك أن تعلم أن من بين الروايات رواية تحكي أن كعباً قال لعمر رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين ، لولا آية في كتاب الله لأبأئك بما هو كائن إلى يوم القيامة . قال : وما هي ؟ قال قول الله : (يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) . وإنا لنسأل ومكافأ يعني البدء إلا هذا ؟ . . . لكنه كعب الأخبار ، وحسبك به !

ونحب أن ننبه على أن الرواية عن عمر كانت بغير هذا السند ، وكان هو القائل فيها .

ولا يزيد في العمر إلا البر)^(١) - فلا دليل فيه على تبدل المقدور ؛ إذ كل ما ذكر فيه - وهو الحرمان من الرزق بسبب الذنب ، والنجاة من المصيبة بفضل الدعاء ، والزيادة في العمر بفضل صلة الرحم - مقلود لله ، سبق به وبسببه علمه الأزلي ، فليس في وقوعه تغيير لهذا العلم ، ولا للقدّر المترتب عليه .

٣٤٠ - ولكن ما الذي يشهد له السياق في بيان المراد بالحو والاثبات في الآية ؟ لقد رأينا كيف دار الكلام في الآيات التي قبلها حول القرآن ، والطريقة التي استقبل بها أهل الكتاب إنزاله ..

وحول رسالة محمد عليه الصلاة والسلام ، والطريقة التي ينبغي أن تبتلع بها : توحيداً وعبادة لله ، ودعوة إليه وحده ، وتنبيهاً على أن المرجع إليه وحده أيضاً .

ثم حول الشريعة الإسلامية ، وكيف يجب أن تستقبل ، وهي الحكم الذي نزل به القرآن العربي ، وارتضاء الله ، فليس فيه هوى ، ولا انحراف ، وما يلتقي مع أهوائهم التي يجب أن يحذرهما ويتقيها على نفسه ، وإلا فلن يجد نصيراً ولا واقياً من عقاب الله ...

وأخيراً حول الرسل الذين بعثهم الله عز وجل قبل محمد ، وكيف كانوا من البشر ولم يكونوا من الملائكة ، فكانت لهم أزواج وذرية . ولولا تأييد الله (تباركت ذاته) إياهم بالمعجزات ، ما استطاعوا أن يثبتوا لأقوامهم أنهم رسل الله إليهم ؛ فإنه (ما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله) ، وكل أمر قضاء الله فهو عند الله ، في كتاب كل ما فيه حق وصدق (لكل أجل كتاب) .

فجمال الحو والاثبات هو الشرائع إذن : يمحو الله ما يشاء محوه منها ليثبت بدلاً منه ما يشاء إثباته . وهو معجزات الرسل الذين بعثهم الله إلى خلقه دعاء

(١) ورواه الإمام أحمد عن وكيع ، عن سفيان (هو الثوري) عن عبد الله بن عيسى ، عن عبد الله بن أبي الجعد ، عن ثوبان . ورواه النسائي وابن ماجه من حديث سفيان الثوري بسنه ، وثبت في الصحيح أن صلة الرحم تزيد في العمر (وانظر ١٩/٥) عن تميم ابن كثير .

إلى توحيدهِ وعبادته : يمحو معجزة رسول منها ليثبت بدلاً منها معجزة أخرى ، للرسول الذي يبعث بعده . وبين المعنيين تلازم كما هو واضح ، فإن كل رسول يؤيده الله بمعجزة ، وكل رسول يدعو إلى شريعة هي التي أرسل بها .. وكما لا يملك أن يدعو إلى شريعة غير التي أمر بالدعوة إليها - لا يملك أن يأتي بمعجزة تثبت صدقه ، إلا أن يأذن الله فتظهر المعجزة على يديه ..

وقد يلحظ في الآية أنها ترد على الأحزاب من أهل الكتاب : أولئك الذين ينكرون بعض ما أنزل على محمد ؛ لأنه لم يحىء بما يوافق أهواءهم . وحينئذ ، فمقتضى السياق تفسير الحو والإثبات بالنسخ في أحكام الشريعة الإسلامية ، أي نسخ حكم يخالف أهواءهم لحكم آخر لم يكونوا يرون فيه هذه المخالفة لأهوائهم ! ... غير أن التفسير الأول أكثر اتساقاً مع الواقع ، وأعظم موافقة للسياق ، وخصوصاً حين نمضي مع السياق بعد الآية .. فهاذا تقرره الآيات التي بعدها ؟

٣٤١ - إن هذه الآيات تجدد واجب الرسول صلى الله عليه وسلم ، حيث تحصر هذا الواجب في التبليغ . أما الحساب فهو لله عز وجل . والظاهر أن المراد به في هذا السياق أخذهم بكفرهم في الدنيا ، بدليل (وإما نريك بعض الذي نعدم أو تتوفينك) .

وهذا الوعيد لهم على موقفهم من الدعوة - هو الذي تناوله الآيات بصورة مختلفة حتى نهاية السورة ، فهي توجه نظرهم إلى أثر عقاب الله حين ينقص الأرض من أطرافها ، تنفيذاً لما يحكم به و (لامعقب لحكمه) ، ومحاسبة للجرمين حين يميئون في الأرض فساداً (وهو سريع الحساب) .

ثم توجه نظرهم كذلك إلى الذين من قبلهم : كيف مكروا ، وكيف أبطل الله مكروهم ؛ لأنه يعلم ما تنطوي عليه الصدور من أسرار ، وما تكنه النفوس من نوايا . وإذن سيعلم الكفار في يوم البعث : لمن العقبي : عقبي الدار .

وهي أخيراً تحكي عنهم (أي عن هؤلاء الذين كذبوا محمداً حين دعاهم إلى الله) تكذيبهم للرسول صلى الله عليه وسلم ؛ لتوحي إليه الجواب ، فتأمره بأن يقول لهم : (كفى بالله شيداً بيني وبينكم ، ومن عنده علم الكتاب) . فلا عبرة إذن بتكذيبهم ؛ لأن الله الذي عنده علم الكتاب سيحكم بينه وبينهم ، وهو أعدل الحاكمين ! ..

٣٤٣ - وهكذا تحتم السورة بما ختمت به آيتنا ، أو بما عايناه في اللفظ .
فالله عز وجل - حين يدعو ما يشاء يحوه من الشرائع والمعجزات رسلاً ، وثبت مكانها ما يشاء إثباته منها - عنده أم الكتاب : أي أصله الذي يقع كل ذلك على وفقه .

وهو عز وجل - حين يوحى لنبية بما يرد به على منكري رسالته ، وهو أنه هو الذي سيشهد بين رسوله وبينهم - عنده علم الكتاب : أي التوراة والإنجيل والقرآن ، وكيف يبشر الأولان بالآخر ، وكيف يصدق هذا ما بين يديه منها ، ويؤمن عليه ..

وهنا نستطيع أن نقرر في شيء من الطمأنينة ما سبق أن قررناه ، وهو أن مجال الحو والإثبات في آيتنا هو الشرائع والمعجزات ، لا الأحكام في الشريعة الواحدة ، فقد عاجلت الآيات قبلها وبعدها إنزال القرآن ، وإرسال الرسل ، وتأييدهم بالمعجزات حسب مشيئة الله وبإذنه ، ثم توعدت أولئك الذين أنكروا رسالة محمد ، وتساءلت في إنكار قائلته : (أو لم يروا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها) ، ثم تحدثت عن مكر الذين كانوا قبل قوم محمد لتقول لهم : (قلله المكر جميعاً) ، ثم حكمت إنكارهم لرسالته لترد عليهم ، مؤكدة أنه الله - وهو الذي عنده علم ما كان في كتبهم على الحقيقة - سيشهد بينه وبينهم ، ويؤمند سيمم الكفار من الذي سينعم بالآخرة ، وستكون له العقبي ! ..

٣٤٤ - ونحسب أن دلالة السياق على هذا التفسير لا يضيفها اختلاف

المفسرين حول ما تفسر به بعض العبارات في الآيات .

فسواء أكان نقص الأرض من أطرافها بسبب موت أهلها وتخريب ديارهم وبلادهم ، أم كان السبب فيه هو إظهار دين الإسلام على بلاد الكفر ، وما يستتبعه من فتح المسكين لهذه البلاد ، وحرمان الكفار منها ..

وسواء أكان (من عنده علم الكتاب) هو الله عز وجل كما أسلفنا ، أم كان هو علماء أهل الكتاب لأنهم يحدون صفة النبي صلى الله عليه وسلم في كتابهم ، وفي بشارة أنبيائهم به ^(١) ..

سواء أكان هذا أم ذلك - فلن يتغير المعنى الذي قررناه في كثير ولا قليل ، ما دمنا نسترشد بالسياق في تفسير الآية ، وهو الأمر الذي لا يجوز - في نظرنا - إغفاله ولا تجاهله بحال !.

٣٤٤ - أما الروايات التي أثرت عن بعض السلف في تفسير الحو والإثبات في الآية بالنسخ ، أي تبديل حكم بحكم في الشريعة الإسلامية - فنذكر منها ما أخرجه الطبري في تفسيره بقوله :

حدثني المثنى قال : حدثنا عبد الله بن صالح قال : حدثني معاوية ، عن علي ، عن ابن عباس في قوله (يمحو الله ما يشاء) ، قال : من القرآن . يقول يبدل الله ما يشاء فينسخه ، ويثبت ما يشاء فلا يبدله . (وعنده أم الكتاب) ، يقول : وجملة ذلك عنده في أم الكتاب ، الناسخ والمنسوخ ، وما يبدل وما يثبت ، كل ذلك في كتاب ^(٢) .

حدثنا بشر ، قال : حدثنا يزيد ، قال : حدثنا سعيد عن قتادة : قوله (يمحو الله ما يشاء ويثبت) هي مثل قوله ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت

(١) هذه كلها تفسيرات للآية ، أوردها كتب المفسرين .

(٢) لا مطمئن في هذا الإسناد ، إلى علي (ابن أبي طلحة) ، لكن رواية علي عن ابن

عباس منقطعة كما أسلفنا . وانظر هامش (٣) في الفقرة (٣٣٦) مما سبق .

يُخبر منها أو مثلها ﴿ ١ 〉 ، وقوله (وعنده أم الكتاب) : أي جملة الكتاب وأصله ^(١) .

وبعد أن يورد الطبري كلام قتادة نفسه بطريق محمد بن عبد الأعلى ، عن محمد بن ثور ، عن معمر ^(٢) - يورد هاتين الروايتين :
حدثني يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : قال ابن زيد في قوله :
يحيو الله ما يشاء ، مما ينزل ^(٣) على الأنبياء ، ويثبت ما يشاء مما ينزل على
الأنبياء . قال : وعنده أم الكتاب لا يغير ولا يبديل .

(١) سبق أن وثقنا هذا الإسناد إلى قتادة (وانظر فيما أسلفنا ٢٨٣١٨) .

(٢) هذا الإسناد إلى قتادة صحيح ؛ لأن جميع رجاله عدول :

أما محمد بن عبد الأعلى فهو الصنعاني القيسي أبو عبدالله البصري : روى عنه مسلم ، وأبو داود في كتاب القدر ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وخلق بن العلاء الرقي ، وأبو زرعة وأبو حاتم ، وغيرهم . وقال فيه أبو زرعة وأبو حاتم : (ثقة) وذكر ابن حبان في الثقات أنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين (انظر تهذيب التهذيب ٩/٢٨٩) .

وأما محمد بن ثور فهو الصنعاني أبو عبدالله المابد : روى عن معمر ، وابن جريج ، وعوف الأعرابي ، ويحيى بن العلاء الرازي . وروى عنه : ابنه عبد الجبار ، وفضيل بن عياض (وهو من أقرانه) وعبد الرزاق ، وزيد بن المبارك ، ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني ، ومحمد بن عبيد ابن حساب وغيرهم . وأخرج له أبو داود والنسائي . وقد توفي حوالي عام ١٩٠ تسعين ومائة . (انظر تهذيب التهذيب ٩/٨٧) .

وأما معمر فهو ابن راشد الأزدي الحداثي بالولاء : أبو عروة فقيه حافظ للحديث متقن ، ثقة ، من أهل البصرة : ولد واشتهر فيها ، لكنه سكن اليمن ، ولما أراد العودة إلى البصرة كره ذلك أهل صنعاء ، فقال لم رجل : قيده . فزوجه فأقام هناك حتى مات سنة ١٥٣ وهو عند مؤرخي الحديث أول من صف باليمن . (انظر ٦/٥ : هـ في الطبقات الكبرى لابن سعد ، ١٠/٢٤٣ في تهذيب التهذيب ، ٣/١٨٨ ميزان الاعتدال ، ١/١٧٨ في تذكرة الحفاظ ، والجرح والتعديل لعبد الرحمن بن محمد الرازي (الجزء الرابع ، القسم الأول) .

وأما قتادة بن دعامة السدوسي ثقة معروف .

(٣) رغم أن يونس بن عبد الأعلى الصديقي شيخ الطبري ثقة معروف ، روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة الرازي . ورغم أن عبدالله بن وهب ليس ضعيفاً - فإن ابن زيد (عبد الرحمن) ضعيف جداً كما نذكر فيما بعد ، ولهذا يترك حديثه . وقد حرف (مما ينزل) الأولى - إلى (بما ينزل) .

حدثنا القاسم ، قال : حدثنا الحسين ، قال : حدثني حجاج ، قال : قال ابن جريج : (يمحو الله ما يشاء) قال : ينسخ . قال : (وعنده أم الكتاب) قال : الذكر (١) .

٣٤٥ - وهذه الروايات قد يعزرها العموم الذي يستفاد من قوله تعالى : (ما يشاء) لكنه لا يسوغ أن تغفل السياق ودلالته هنا ، وبخاصة أن ما صح منها (وهو الرواية عن قتادة دون غيرها) لا يعبرو أن يكون أولاً أحادياً صدر عن تابعي ، ومثله لا يتعين تفسيراً للآية حين يخالف السياق . أما الرواية عن ابن عباس بطريق علي بن أبي طلحة - فهي ضعيفة لأنها منقطعة ؛ إذ لم يلق علي ابن عباس ولم يسمع منه (٢) .

وأما الرواية عن ابن زيد (عبد الرحمن) - فهي أيضاً ضعيفة ؛ لأن عبد الرحمن متروك الحديث ، وقد ضعفه أحمد ، وابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم . وروى عن الشافعي أنه ذكر رجل لملك حديثاً منقطعاً فقال : (اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح ! ..) . وقال فيه ابن حبان : (كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم ، حتى كثر ذلك في روايته ، من رفع المراسيل وإسناد الموقوف ، فاستحق الترك) . وقال ابن سعد : (كان كثير الحديث ضعيفاً جداً) . وقال ابن خزيمة : (ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه . هو رجل صناعته العبادة والتقصيف ، ليس من أحلاس الحديث) ، وقال ابن الجوزي : (أجمعوا على ضعفه) (٣) .

(١) في هذا الإسناد ضعف سببه ضعف الحسين (سليم) ، وهو الحسين بن دارد المصيصي (أبو علي الهتسب) ، وقد اختلف فيه والراجح ضعفه . أما حجاج فهو ابن محمد المصيصي الأعور ، وهو ثقة أجمعوا على وثiquه . وأما ابن جريج فهو عبد الملك بن عبد العزيز وهو معروف . (وانظر على الترتيب : تهذيب التهذيب : ٤ / ٢٤٤ - ٢٤٥ / ٢ ، ٢٠٥ - ٢٠٦ ، تذكرة الحفاظ : ١٦٠ / ١ - ١٦٢) .

(٢) أسلفنا ذلك في جلة مواضع من الهامش ، متفرقة حسب الروايات .

(٣) أنشأنا إلى هذا في مواضع مما سبق (وانظر ١٧٧ / ٦ في تهذيب التهذيب ، ٥ / ١٣ في الطبقات الكبرى لابن سعد) .

وأما الرواية عن ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز) - فإن تركها أفضل ؛ للخلاف في الحسين (سنيد) . لقد كان الأثرم يرى أن أحاديث الناس عن حجاج (نب محمد) صحاح إلا ما روى سنيد . وضعفه ابن أبي حاتم عن أبيه . وقال النسائي فيه : (ليس بثقة) . لكن ابن حبان ذكره في الثقات ، وقال : كان قد صنف التفسير . أما أحد فقد قال - برواية الأثرم - : (كان سنيد لازم حجاجا قديما ؛ فقد رأيت حجاجا يلي عليه ، وأرجو ألا يكون حدث إلا بالصدق) (١) .

ومكذا ، لا يعترض المأثور في تفسير الآية طريق رعاية السياق ، وما يقتضيه في تفسيرها . وإخراج الآية من الآيات التي تدل على النسخ (جوازاً أو وقوعاً) لا بدعه دون دليل ؛ فقد رأينا كيف دلت آية النحل على وقوعه ، ونرى الآن إن شاء الله كيف تدل آية البقرة على جوازه شرعاً .

* * *

٣٤٦ - وقد أسلفنا أن الآية التي في سورة البقرة هي قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢) . فلننظر الآن في معناها ، على ضوء ما أثر من الأقوال الصحيحة في تفسيرها ، وعلى ضوء سياقها الذي جاءت فيه . ولنقف - وقفة المستكنة للحقيقة ما وسعه الجهد - عند تعبيرين ذكرنا فيها ، وكنا مثار خلاف بين المفسرين : قوله تعالى ﴿ أَوْ نُنسِهَا ﴾ عطفاً على ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ثم قوله : ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ جواباً للشرط الذي بدئت به الآية ..

٣٤٧ - وإنه ليقابدر إلى الذهن لأول وهلة - أن المراد بكلمة (آية) في قوله عز وجل : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ هي الآية القرآنية . غير أن ربط

(١) راجع في ترجمته وبيان الخلاف فيه : ٢٤٤/٤ - ٢٤٥ من تهذيب التهذيب .

(٢) أسلفنا أنها الآية : ١٠٦ في سورة البقرة .

الشرط يجوابه فيها يحتم أن تخص الآية هنا ، فيراد بها الآية التي تشرع حكماً عملياً جزئياً. وقصر فعل النسخ بفعل آخر هو الإنشاء - يحتم (في اعتقادنا) أن يقع النسخ على الحكم وحده مع بقاء التلاوة .

بيان ذلك أن خير ما فسر به الإنشاء - فيما رأينا - هو الموهو من الذاكرة ، وهو يقع على لفظ الآية ومعناها وحكمها جميعاً ، فالممنوخ نتيجة له هو اللفظ والحكم إذن .

وخير ما فسر به النسخ هنا - فيما رأينا أيضاً - هو تبديل حكم بحكم ، مع بقاء الآية التي شرع بها الحكم المنسوخ متلوة . وإنما يقبل النسخ من الأحكام ما كان عملياً جزئياً كما أسلفنا ^(١) ، فهو المراد بالآية إذن .

وإذا كان هذا الفهم للنسخ - هنا - قد استفيد من كون الناسخ خيراً من المنسوخ في بعض الأحوال ، مع أن كلام الله لا يتفاضل - فقد استفيد كون النسخ واقعاً على الحكم وحده من ذكر الإنشاء معه ، إذ المراد به (فيما نعتقد) نسخ اللفظ والحكم معاً ، وإذ هاب الآية (لفظها وحكمها) من عقولهم ^(٢) ..!

٣٤٨ - وقد يشهد لهذا التفسير ما أخرجه البخاري في صحيحه ، عن عمر رضي الله عنه : « أقرؤنا أبي ، وأفضانا علي . وإنا لندع من قول أبي ، وذلك أن أبا يقول : (لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وقد قال الله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسأها .. ﴾ ^(٣) .
فقد قرر عمر رضي الله عنه - وهو من هو - أنه يدع بعض قول أبي ،

(١) راجع شروط المنسوخ في الفصل الثالث (ف ٢٦٣) .

(٢) ذكر الفخر الرازي أن هذا هو تفسير الحسن والأصم وأكثر أئمة التفسيرين . وسرى أنه هو الذي يتفق والمأثور الثابت في تفسير الآية ، وأنه هو الذي يناسب السياق . (وانظر التفسير الكبير : ٣/٢٥٦) .

(٣) كتاب التفسير في صحيح البخاري ، سورة البقرة ، باب قوله (ما ننسخ من آية)

وعلل لهذا بأن أياً لا يدع شيئاً مما سمعه من الرسول ، مع أن بعض ما سمعه منه قد نسخ ، أو أنسيه المسلمون ، فلم يعد قرآناً يتلى ..!

ولسنا نشك في أن أياً إنما عني بقوله: لا أدع شيئاً سمعته - آيات القرآن لأحاديث الرسول ؛ فقد حكى عمر (رضي الله عنه) كلمته ، بعد أن وصفه بأنه أقرأ الصحابة . وعلل لتركه بعض ما سمعه منه بأنه قد نسخ ، لا بأن خطأ بينه وبين الحديث وقع من أبي . على أنه لو وقع شيء من هذا الخلط ما تردد عمر في ترك قول أبي كله ، جملة وتفصيلاً ، وما شهد له بأنه أقروهم . وشجاعة عمر في الحق واقع تاريخي لا يحمله أحد ، فهل كان يخشى أن يخالف أياً ، وهو الذي لم يكن يخشى أن يخالف الرسول وأبا بكر ، حين يجتمعون ليتشاوروا في بعض الأمور ، وقد أيده الوحي أكثر من مرة ؟

٣٤٩- وينذهب الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (رحمه الله) ، ومن قبله الشيخ الصوفي محيي الدين بن عربي- فيما علم صاحب تفسير القرآن الحكيم -^(١) إلى تفسير الآية بالمعجزة ؛

استناداً إلى فاصلة الآية ، (فإن ذكر القدرة والنقير بها لا يناسب موضوع الأحكام ونسخها ، وإنما يناسب هذا ذكر العلم والحكمة) ،

واستناداً إلى أنه (قد تحيز العلماء في فهم الإنشاء على الوجه الذي ذكروه ، حتى قال بعضهم إن معنى (ننسها) نتركها على ما هي عليه من غير نسخ . وأنت ترى أن هذا إن صح لغة لا يلتئم مع تفسيرهم ؛ إذ لا معنى للإتيان بتحيز منها مع تركها على حالها غير منسوخة ..) ،

(١) هكذا ذكر السيد محمد رشيد رضا ، في هامش ص ٤١٨ ج ١ من تفسيره عند حكاية تفسير الأستاذ الإمام . وهذه هي عبارته :

(بعد نشر هذا التحقيق في الناز بزم طويل - علمت أن الشيخ محيي الدين بن عربي سبق إلى مثله ، فذكره مختصراً في تفسير له كتبه على طريق المفسرين دون الصوفية) ، ونرى أنه لو قال في آخر عبارته : كتبه على طريقة المفسرين لا الصوفية - لكان أبلغ .

واعتماداً على أن الله عز وجل قال عقب الآية ودليلاً المتمثل في ملك الله
للسموات والأرض ، وفي كونه وحده هو الولي الناصر لهم : (أَمْ تُرِيدُونَ
أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ ..) ، وقد سئل موسى
المعجزات ، من قومه بني إسرائيل ومن قوم فرعون على السواء .. ،

واستدلالاً بقراءة ابن كثير وأبي عمرو (أو تنسأها) ، من النساء بمعنى
التأخير ، (ولا يظهر هذا المعنى في مقام نسخ الأحكام كما يظهر في نسخ الآيات
والمعجزات المقترحة على الأنبياء) ..

ويعقب الأستاذ الإمام على مترجه هذه المراجعات لتفسيره في رأيه قائلاً:
(هذا هو التفسير الذي تتصل به الآيات ، ويتمم بعضها مع بعض ، على
وجه يتدفق بالتلاوة . وهو الذي يتقبله العقل ، ويستحليه الذوق ، إذ لا
يحتاج إلى شيء من التكلف في فهم نظمه ، ولا في توجيه مفرداته كالإنشاء ،
والقدرة والملك ..) (١) .

٣٥٠ - وهناك مذهب رابع في تفسير الآية لا يقصد به صاحبه إلى
بيان المراد بها ، ولكنه يقصد إلى إبطال دلالتها على وقوع النسخ في القرآن
الكريم ، بكل وسيلة . ومن ثم لم يقتصر فيه على ذكر تفسير واحد للآية ،
بل ذكر أكثر من تفسير ، وفسر عبارة الآية وسياقها على ما أرادها أن تدل
عليه ، ولم يدعها تدل على ما سبقت للدلالة عليه فعلاً ! .

إن صاحب هذا المذهب هو أبو مسلم الأصفهاني ، وهذه هي كلته في
تفسير الآية ، وفي إبطال دلالتها على وقوع النسخ في القرآن الكريم :
(تأويل الآية أنه لم يقع في القرآن ، وأجاب عنه من وجوه :

(الأول : أن المراد من الآيات المنسوخة هي الشرائع التي في الكتب القديمة
من التوراة والإنجيل ، كالسبت ، والصلاة إلى المشرق والمغرب معاً ، مما وضعه

(١) تفسير القرآن الحكيم : هامش ص ٤١٨ ج ١ .

الله تعالى عنا ، وتعبدا بغيره ، فإن اليهود والنصارى كانوا يقولون : لا تؤمنوا إلا لمن تسب دينكم ، فأبطل الله عليهم ذلك بهذه الآية .

(الوجه الثاني : المراد من النسخ نقله من اللوح المحفوظ ، وتحويله عنه إلى سائر الكتب ، وهو كما يقال نسخت الكتب) .

(الوجه الثالث : أنا بينا أن هذه الآية لا تدل على وقوع النسخ ، بل على أنه لو وقع النسخ لوقع إلى خير منه) (١) .

٣٥١ - هذه فيما رأينا هي جملة المذاهب في تفسير الآية .

ولا بد من وقفة موازنة بينها ، تبين أولاها بأن يكون تفسيراً للآية : من حيث أسلوها ، ومن حيث سياقها ، ومن حيث أكثرها اتفاقاً مع ما صح من الآثار في تفسيرها .

وقد أسلفنا في بيان معنى النسخ لغة أن الأصل فيه هو الإزالة (٢) . وأسلوب الآية يحتم أن يكون هذا هو معناه فيها ، فإنه صريح في إفادة الإتيان بالبدل حين ينسخ . ولما كان البدل لا يجتمع مع المبدل منه - فإن تقرير الإتيان به (أي البدل) يستلزم أن يكون المبدل منه قد أزيل ، وهذا هو معنى نسخه . فتفسير النسخ هنا بأنه هو النقل من اللوح المحفوظ - كما ادعى أبو مسلم في الوجه الثاني من وجوه تأويل الآية عنده - تفسير له بغير حقيقته دون قرينة ، ثم هو لا يلتزم مع الجواب ، أي مع الإتيان بخير من الآية المنسوخة أو مثلها ؛ لأنه لا إزالة فيه . وكون النسخ قد ورد في القرآن الكريم بمعنى النقل - لا يسوغ تفسيره بالنقل في كل موضع ورد فيه من القرآن الكريم ، أو من غيره !

كذلك أسلفنا أن العرب لم يستعملوا كلمة (آية) بمعنى شريعة ، وأن القرآن الكريم - أيضاً - لم يستعملها في أداء هذا المعنى ، بدليل خلو معجم

(١) ص ٩ من الملتقط .

(٢) راجع الظواهر التي اعتمدنا عليها في هذا (ف ٧٩ - ٨٢) فيما سبق .

القرآن ومعاجم اللغة العربية منه فيما رأينا^(١) . فتفسير النسخ في الآية بأنه نسخ شريعة لشريعة مردود عندنا ؛ لأنه مبني على تفسير الآية بالشريعة ، وهو تفسير لا يقره العرب أصحاب اللغة !.

أما الوجه الثالث من وجوه إبطال الاستدلال بالآية على النسخ عند أبي مسلم - ومنبأه أن الآية لا تدل على وقوع النسخ ، بل على أنه لو وقع النسخ لوقع إلى خير منه - فهو يلتقي معناه كما هو واضح في تفسير النسخ ، والآية غير أنه يتشبث بشرطية الجملة ؛ لأنه يحذف فيها المخرج . وقد اقتضاه هذا أن يسلم بجواز النسخ شرعاً ، لكنه (فيما يبدو) لم يبال هذا ، ما دامت شرطية الجملة هنا قد مكنته من القول بأنها لا تفيد الوقوع !... وأما نحن ، فحسبنا أن تدل الآية لجواز النسخ ؛ لأن وقوعه قد تكفلت بالدلالة عليه آية سورة النحل .

٣٥٢ - وندع رأي أبي مسلم في تفسير الآية إلى تفسير الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، فنجد أنه يقوم على تفسير الآية بالمعجزة ، من حيث إنها أمانة على صدق من تظهر على يديه ، وأن القرآن الكريم قد استعملها كثيراً في هذا المعنى . غير أن الظواهر التي اعتبرها أدلة عليه لا تكفي في نظرنا لاعتباره هو التفسير الصحيح للآية ، وبخاصة أن الآية خطاب للمؤمنين بعد الهجرة ، وهم بوصفهم مؤمنين (سواء أكانوا من المهاجرين أم من الأنصار) ما كانوا ليطلبوا معجزة غير القرآن ! ثم إن الآيات التي سبقتها تتحدث عن عداوة اليهود لجبريل ، وكيف أن جبريل هو الذي نزل بالقرآن على قلب محمد ، وبإذن الله ؛ ليصدق ما سبقه من الكتب قبل أن تحرف ، وليهدي المؤمنين ، ويشرهم بشواب الله .

وتتحدث عن تلك العداوة لله ، ولرسله ، وللائكته (وجبريل وميكائيل

(١) راجع فيما سبق : ف ٣٤٠ .

منهم) وكيف أن أثرها هو عداوة الله للذين عادوا هؤلاء ، فإنه لا يعاديهم إلا الكافرون .

وهي تلتفت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لتؤكد له أن ما أنزل الله إليه من آيات القرآن الكريم فيه كل الدلالة الواضحة على أنه رسول من عند الله ، لا يكفر به وبما أنزل إليه إلا المنحرفون الضالون ، الخارجون على منطق العقل والفطرة ..

وهؤلاء الفاسقون (والمراد بهم هنا كفار اليهود) لا يفون بمعد قطعوه على أنفسهم ؛ فإن أكثرهم ينقضونه ، وقليل منهم هم الذي يفون به فيؤمنون .

٣٥٣ - وتمضي الآيات في حديثها عن أولئك الكافرين ، الناقضين للمعهود ، المعادين لله ولرسوله وملائكته وبخاصة جبريل وميكال ، فتبين موقفهم من الرسول الذي جاء مصدقاً لما معهم ، وكيف أنه كان موقفاً يظهر فيه العناد والجهل ؛ لأنهم طرحوا الكتاب وراء ظهورهم ، مع أنهم أهل كتاب . ثم لأنهم اتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ، وراحوا يتعلمون منها السحر ، مع أنه لا تأثير له ، ومع أنه - إن أذن الله أن يكون له تأثير - يضر ولا ينفع ، ومع أنهم يعلمون أنه لا نصيب في ثواب الآخرة لمن يزاوله ، وأنه صفقة خاسرة باعوا في سبيلها أنفسهم بيع البخس ، ومع أنهم لو آمنوا واتقوا فلن تضيع ثمرة إيمانهم وتقواهم ، لأن الله سيثيبهم عليها . ولكن ، هل يعلمون بعد كل هذا التخطيط في ظلمات الجاهلية ، أو الفباوة ، أو العناد ، أو هذه كلها مجتمعة ؟ .

٣٥٤ - وهنا ، يلتفت الله عز وجل إلى المؤمنين ؛ لينهاهم عن أن يقولوا لحمد صلى الله عليه وسلم (رائنا) ، مع أنهم يقصدون بها مناشدة الرسول صلى الله عليه وسلم أن يرعاهم . فهم منهيون عن الكلمة بعينها إذن ، لا عن طلب الرعاية ، بدليل قوله لهم بعد النهي : (وقولوا انظرونا) .

أما سبب النهي ، فهو ما تقتضيه صيغة المفاعلة غالباً من اشتراك في الفعل ،

كانهم - إذ يقولون للرسول راعنا - يقولون له : أرعنا ونرعك . وفي هذا الأسلوب سوء أدب لا ينبغي من مؤمن مع رسول الله .

ويحوز أن يكون السبب هو استعمال العرب لهذه المادة في قولهم : (راعي الحمار الجر) إذا رعى معها ، واحتمال أن يحرفها اليهود إلى هذا المعنى عندما يقولها المؤمنون للرسول ، مع ما فيها حينئذ من تقرير أن اليهود حمير ، لأن السبب يسبب نفسه كما يسبب غيره . على حد قول القائل :

اقتلوني ومالكاً واقتلوا مالكاً معي !

ومن ثم عطف على (قولوا انظرونا) - بمعنى ارعنا وأمهلنا - قوله عز وجل (اسمعوا) ، وهو أمر يتضمن الطاعة والاستجابة لكل ما يبلغه الرسول عن ربه ، وكل ما يبين به كتاب الله من سنة ، وكل ما يشرعه من أحكام لم يرد بها القرآن . فأما الكافرون الذين يرفضون - بدافع من كفرهم - أن يلتزموا الأدب الواجب للرسول حين يتحدثون إليه ، أو يعاملونه ، ويرفضون السماع له والاستجابة لما يدعومهم إليه ، والطاعة لله وله - أما هؤلاء الكافرون فلهم عذاب أليم : موجع ، شديد !..

٣٥٥ - وكانما أراد بعد هذا أن يملل لاستحقاقهم العذاب الأليم ، ببعض ما كان منهم ، فقال : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ، وهل هناك خير ينزل عليهم أعظم من القرآن ؟ فإذا كرهوا أن ينزل على المؤمنين أي خير من ربهم - فهل يرضيهم أن ينزل عليه جبريل بالقرآن آية تلو آية ، وآيات بعد آيات ، وسورة في إثر سورة ؟ !

إن معنى هذا عند أهل الكتاب (والمراد بهم هنا اليهود لأن الكلام فيهم) - أن النبوة قد انتقلت منهم إلى العرب ، وهذا أمر يروونه شديد الخطر على كيانهم . فليذكروا أن القرآن من عند الله إذن ، وليتخذوا كل وسيلة إلى هذه الغاية !.

ومعنى هذا عند المشركين أن أما لهم الموهومة في تربصهم الدوائر بالنبي صلى الله عليه وسلم ، قد خيبتها قوة الإسلام ورسوخه وانتشاره ، نتيجة لاستمرار التنزيل وعدم انقطاع الوحي !..

لكن الله عز وجل رد عليهم بالحق كله ما ادعوه بالباطل : فقرر لهم أولاً أنه هو وحده مرسل الرسل ، ومنزّل الكتب ، يختار لرسالته من يشاء ، ويختص برحمته من يشاء . ثم قرر لهم بعد ذلك أنه هو صاحب الفضل العظيم . . (والله) يختص برحمته من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .)

٣٥٦ - في هذا المكان يحىء قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ... ﴾ ، فإذا يعني في هذا السياق؟ إنه يعني أن أعداء الإسلام من المشركين وأهل الكتاب لما عجزوا عن منع الوحي من النزول على محمد - راحوا يشككون في كون القرآن من عند الله ، والذي يوحى به أسلوب الآية أنهم قد استغلوا في هذا التشكيك ظاهرة النسخ لبعض آيات الأحكام ببعضها الآخر ، فمضوا يقولون : إن محمداً يأمر أصحابه اليوم بأمر ، وغداً ينهاهم عنه . ما هو إلا مفتر يقوله من عند نفسه ! .

ولم يكن بد من الرد عليهم ، فكانت هذه الآية ...

ولمّا لتتحدث عن النسخ والإلغاء ، فتوقمها على (آية) ، وتجعل منها فعل شرط جوابه (نأت بنسخ منها أو مثلاً) . وبهذا تبين بعض الحكمة في النسخ ، وأن الحكم إنّما ينسخ حين يصبح غيره أوفى منه بالمصلحة (أو خيراً منه) ، فيرفع ليعمل هذا الحكم محله . أو حين يساويه غيره في الوفاء بالمصلحة ورعايتها ، ولكن يراد امتحان المؤمنين بنسخه ، فيرفع ليؤتي بدلاً منه بحكم مثله . ولا غربة في هذا ، وليست فيه دلالة — من قريب أو بعيد — على أن القرآن من اقتراء محمد ، بل هو دليل واضح الدلالة على أنه من عند الله ؛ إذ لا يستطيع هذا غيره : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۖ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكٌ ۚ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَمِمَّا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ .

٣٥٧ - فكون فاصلة الآية إذن من صفة القدرة لا من صفتي العلم والحكمة ، وكون الآية التي بعد آية النسخ للتقرير بإحاطة ملك الله للسماوات والأرض ، وبكونه هو الناصر الولي للمؤمنين ، فلا ناصر سواه ولا ولي غيره - هذا وذاك لا دليل فيها على صرف الآية عن المعنى المتبادر منها إلى معنى آخر هو المعجزة ؛ ذلك أن تبديل المعجزة بغيرها ليس بأقل من تبديل الحكم بغيره حاجة إلى العلم والحكمة . ونسخ حكم بحكم - مع أن كلا من الحكيم تفرره آية في كتاب الله - ليس بأقل حاجة إلى القدرة من نسخ معجزة نبي بمعجزة أخرى ، لنبي آخر .

٣٥٨ - أما تحير العلماء في فهم الإنشاء ، على إرادة الآية القرآنية بالآية ، فلا دليل فيه - هو أيضاً - على أن المراد بالآية هنا هو المعجزة .

نعم قال بعضهم - كما حكى الأستاذ الإمام - إن معنى (ننسأ) نتركها على ما هي عليه من غير نسخ ، وهو تفسير يتناقى مع جواب الشرط في الآية (نأت بغير منها أو مثلها) ؛ إذ لا مجال للإتيان بغير منها أو مثلها ما دامت قائمة لم تنسخ . ولكن هذا مردود من ناحيتين :

أولاهما أن هذا التفسير للإنشاء إنما يصلح دليلاً على بطلان مذهب الجمهور في فهمهم للآية ، لو كان هو التفسير الذي أجمعوا عليه ، أو كان هو التفسير المتعين على مذهبهم . أما وهو لا يعدو أن يكون قولاً لبعضهم - بشهادة الأستاذ الإمام نفسه فإنه لا يصلح دليلاً ؛ إذ لا إجماع عليه ، ويلزم هنا بالطبع ألا يكون هو التفسير المتعين ؛ لأن لبعض العلماء الآخر تفسيراً غيره ...

والناحية الثانية أن هذا الاعتراض نفسه يرد على تفسير الأستاذ الإمام بصورة أوضح ، وبشكل أكثر إلزاماً ؛ فإن النسخ إنما يرد على أمر موجود فعلاً ، والإنشاء لا يرد إلا على المذكور . ولم تكن معجزة من معجزات الأنبياء

السابقين موجودة حين بعث محمد حتى يرد عليها النسخ ، ولا كانت مذكورة للناس حتى يرد عليها الإنساء !..

لقد كانت لموسى معجزات تصلح لإقناع قومه ، فذهبت بذهاب موسى . وكانت لعيسى معجزات تناسب ما اشتهر به وبرع فيه أهل زمانه ، ثم ذهبت هي أيضاً منذ رفع عيسى إلى السماء . وعندما أرسل محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان أبرع ما اشتهر به قومه هو البلاغة وقوة البيان - أيده الله جلّت قدرته بمعجزة تصلح لإقناع قومه ، هي القرآن الكريم ... فهل يقال إن القرآن الكريم - بوصفه معجزة محمد - نسخ معجزة عيسى ، مع أن معجزة عيسى كانت خاصة به ؟ وهل يقال إن الله عز وجل لم يؤيد محمداً بالقرآن تحدياً للكفار إلا بعد أن أنساهم معجزات الأنبياء الذين أرسلوا قبله ؟ إننا لا نرى هذا سائفاً ولا مقبولا .

٣٥٩ - وأما الاعتماد في تفسير الآية بالمعجزة على قوله عز وجل : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلِ ﴾ - فهو في نظرنا اعتماد على غير دليل . ذلك أن الآية تحذير للمؤمنين - المخاطبين في الآيات - من التأثر بدعاوي اليهود الباطلة ، والانسحاق وراء أهوائهم ، فإن الشرط الثاني منها يقول : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ - أي يتخذه بديلاً للإيمان - فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ - أي نهجه ﴾ ، وقبلها بآيتين آية تقول : ﴿ مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ، والآية التي تليها تقول : ﴿ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَقُتَارَ أَحْسَدٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ، مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾ .

ويلحظ أن هذا التحذير قبل آية النسخ - يشمل المشركين وأهل الكتاب ، لأنهم جميعاً متفقون على كراهية إزال القرآن على محمد . ومن ثم كان الرد على مرحلتين : قرر الله عز وجل في أولها أنه يختار لرسالته من يشاء ، دون أكثرات بالمشركون ولا بأهل الكتاب . وقرر في المرحلة الثانية أن القرآن لا يعاب بنسخ

آيات منه لآيات أخرى ، فإن منزله هو الذي يرفع المنسوخ بالناسخ ، وهو الذي يُنْشِئُ عبادَه ما يشاء إن شاءه (أو ينسؤه بمعنى يبعده عن كتابه ، فيرفع نظمته وحكمه - على قراءة ابن كثير وأبي عمرو -) ؛ ليأتي بما هو خير منه : أصلح لعباده ، أو أسير عليهم إن كان النسخ إلى أخف ، أو أكثر ثواباً إن كان النسخ إلى أثقل . أو ليأتي بمثله ؛ لحكمة لا نعلمها .

وكما يلحظ هذا - يلحظ أن الآية التي تحذر المؤمنين بعد آية النسخ تقول : ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ، حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ، مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ . فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ . إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، فهي تقتصر على تحذير المؤمنين من أهل الكتاب ، وتأمر بالعفو والصفح عنهم حتى يأتي الله بأمره فيأذن بالقتال ، ثم هي تحتم بفاصلة من صفة القدرة كآية النسخ . فإذا يعني هذا كله هنا ؟ .

إنه - فيما نعتقد - يعني أن المؤمنين يجب أن يحذروا من اليهود ، حين يغروهم بطلب ما لا ينبغي لهم أن يطلبوه من المعجزات ، كما حذروا منهم حين حاولوا تشكيكهم في القرآن بسبب النسخ . والباعث على الحذر هو ما قررته الآية من أنهم قد ملأ صدورهم الحسد حتى فاض عنها ، فراحوا يتمنون لو عاد المؤمنون كفاراً ، مع علمهم بأن الذي دعا إليه محمد هو الحق ! ..

ومن أن هذه الحقيقة تثير في المؤمنين دوافع الانتقام - أمرهم الله عز وجل بعد تفسيرها بأن يصفحوا عنهم ، انتظاراً لأمر الله عز وجل فيهم .

وهكذا جاءت فاصلة الآية هنا كما جاءت في آية النسخ - من صفة القدرة دون غيرها ؛ إذ المقام في الموضعين كليهما لتهديد الكفار وتحذير المؤمنين منهم : من أولئك الذين لا يودون أن ينزل على المؤمنين خير - أي خير - من ربه ، وأولئك الذين ودوا لو أعادوا المؤمنين - بعد إيمانهم - كفاراً . الأولون هم

المشركون واليهود ، وقد لجأوا إلى النسخ واعتبروه قاصداً في القرآن؛ ليحملوا المؤمنين على الشك في كونه كلام الله . والآخرون هم اليهود خاصة ، وقد لجأوا إلى إغراء المؤمنين - الفاضل ! - بأن يسألوا محمداً بعض ما سألوا هم موسى ! وحذر الله عز وجل المؤمنين أن يخذعوا فيهم ، وتوعد الكفار وهددهم بقدرته ، ومعة ملكه .

٣٣٦ - بقي استدلال الأستاذ الإمام بقراءة ابن كثير وأبي عمرو : (أو ننسأها) من النساء بمعنى التأخير ؛ (إذ لا يظهر هذا المعنى في مقام نسخ الأحكام ، كما يظهر في نسخ الآيات والمعجزات المقترحة على الأنبياء) (٢٢) .
لكننا رأينا كيف يسوغ تفسير النساء هنا بالإبصار ، دون تكلف ولا اضطراب في المعنى ، ودون أن يتنافى مع جواب الشرط (٢٣) .

فهذا الدليل من أدلة الأستاذ الإمام على تفسيره - لا يدل له أيضاً . وعلى كلتا القراءتين يمكن تفسير الآية حزن أن تراء المعجزة بكلمة (الآية) فيها ، ودون مجافاة لما يقتضيه السياق .

٣٣٧ - لقد فسر الأستاذ الإمام الآيات البينات في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ بأنها هي آيات القرآن ، وفسر قوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ قائلا : وأي خير أعظم من القرآن ؟ .. (٣٤) .

ومع أن سياق آية النسخ - وهي بعد هذه الآية - يتبادر منه تفسير الآية بالآية القرآنية لا المعجزة - فنحن نسأل : هل نسخت آيات الأنبياء السابقين

(١) هكذا قال الأستاذ الإمام ، في التعليل لأفضلية تفسير الآية بالمعجزة ؛ اعتماداً على قوله عز وجل : (أو ننسأها) . ص ٤١٩ ج ١ من تفسير القرآن الحكيم .

(٢) راجع المادة في الجزء الثاني من أساس البلاغة ، ص ٤٣٧ عمود أول .

- (٣) انظر : ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ج ٢ في تفسير الآيات البينات ، ص ٤١٢ - ٤١٣ في تفسيره لقوله تعالى : (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم ..) وكلاماً في تفسير القرآن الحكيم .

أو أنسيت ؟ وهل كان تأييد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن مترتباً على إنساء آيات موسى وعيسى ؟ وكيف يقال هذا مع أن القرآن - وهو معجزة محمد - يذكر كثيراً بهذه الآيات ؟ وهل تتزاحم الآيات حتى يتوقف التأييد بإحداها على إزالة الأخرى أو إنساؤها أو تأخيرها ؟.

من أجل هذا لا نستطيع أن نقول في تفسير الأستاذ الإمام ما قاله هو ، من أنه (هو التفسير الذي تتصل به الآيات ، ويلتزم بعضها مع بعض على وجه يتدفق بالبلاغة ، وهو الذي يتقبله العقل ، ويستحليه الذوق ؛ إذ لا يحتاج إلى شيء من التكلف في فهم نظمه ، ولا في توجيه مفرداته ، كالإنساء ، والقدرة ، والملوك ..) (١) .

٣٣٢ - على أن التفسير الذي بدأنا به كلامنا عن الآية - وهو تفسير الحسن والأصم وأكثر المتكفين - تدعمه الروايات الثابتة عن جمهور المفسرين من الصحابة والتابعين ، وقد أسلفنا كلمة عمر (رضي الله عنه) في تعليقه لترك بعض ما كتبه أبي ، مع أنه بشهادة عمر نفسه أقرأ الصحابة (٢) . ونورد الآن بعض الروايات عن التابعين في تفسيرهم للآية (وقد أوردنا الطبري في تفسيره) : حدثني محمد بن عمرو ، قال : حدثنا أبو عاصم ، قال : حدثنا عيسى ، عن ابن أبي نجيح ، عن أصحاب عبد الله بن مسعود أنهم قالوا : ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ : ثبت خطها ونبدل حكمها (٣) .

حدثني المثني قال : حدثنا أبو حذيفة قال : حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد : ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ : ثبت خطها ، ونبدل حكمها . حدث به عن أصحاب ابن مسعود (٤) .

(١) انظر هذه الكلمة بنصها فيما سبق : ف ٣٤٩ ، وهي منقولة عن تفسير القرآن الحكيم :

٤١٨/١ .

(٢) ارجع فيما سبق إلى : ف ٣٤٨ ، وقد أسلفنا أن هذا الأثر أخرجه البخاري في صحيحه .

(٣) خرجنا هذا الإسناد ، ووثقنا رجاله فيما سبق : ف ٣١٨ ، ٢٥٠ .

(٤) خرجنا هذا الإسناد في ٢٥ من ف ٣٢٠ ص ٢٢٧ ، فيما سبق .

حدثني المثنى ، قال : حدثنا إسحق ، قال : حدثني بكر بن شاذب ،
عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أصحاب ابن مسعود : ﴿ ما ننسخ من
آية ﴾ : ثبت خطها وبديل حكمها ^(١) .

٣٦٣ - وإن الطبري ليورد ثلاثين أثراً تلتقي كلها - على اختلاف
عباراتها - عند هذا التفسير للآية ، في حين لا يورد أثراً واحداً فسرت فيه
الآية بغيره ^(٢) ، فإذا يعني هذا الإجماع من مفسري الصحابة والتابعين إن لم
يعن ما قررناه ؟

على أن ثمة إجماعاً أعم وأقوى ، هو إجماع الأمة الإسلامية منذ عصر
الصحابة على أن النسخ جائز وواقع ، وعلى أن من بين أحكام الفقه الإسلامي
في مذاهبه جميعاً - أحكاماً حلت محل أحكام كانت ثم نسخت ^(٣) .

وهذا الإجماع يلحظه بسهولة كل من يدرس الفقه المقارن ، وكل من يتصدى
لدراسة الأحكام الشرعية : دراسة تربطها بمصادرها الأولى ، وتبين تدرجها ،
وحلول أحكام منها محل أحكام كانت قد شرعت ثم رفعت ...!

كذلك يلحظه هذا الإجماع في يسر كل من يعنى بدراسة علوم القرآن ،
وبالنظر في تلك الكتب التي ألفت فيها ، على كثرتها واختلاف أزماتها ،
فإنها لم يخل كتاب منها - فيما رأينا من دراسة للنسخ ، بمجلة أو مفصلة حسب
منهج مصنفه ^(٤) ...

٣٦٤ - وقد أسلفنا في فصول هذا الباب ما يؤكد عناية علماء الأصول
بدراسة النسخ من جوانبه جميعاً ، فهم يبينون المراد به شرعاً ، وما يشترط
للقول به ، ويتحدثون عن حكمه ، وحكمته ، وأنواعه . بل يسرفون في البحث
أحياناً فيقتنولون بالدراسة نواحي فرضية بحثة ، قد يعجزون عن ذكر واقعة

(١) خرجنا هذا الإسناد فيما سبق : ف ٣٢٠ .

(٢) انظر الآثار : ١٧٤٥ - ١٧٧٦ في ٤٧٢ - ٤٨٢ ج ٢ من تفسيره .

(٣) تجد أمثلة كثيرة لهذا الإجماع فيما أثر عن الصحابة والتابعين ، وفي كتب التفسير والحديث
والفقه ، وفي النسخ والنسخ لعبد المظفر البغدادي .

(٤) انظر على سبيل المثال : البرهان للزركشي ، والإتقان للسيوطي وغيرها وهو كثير .

واحدة لها... ومن ثم لا تطيل هنا بالحديث عن النسخ وإجماع الأصوليين عليه^(١).

٣٦٥ - وفي الباب الثاني ، من هذا البحث ، نتحدث (إن شاء الله) عما ألف من الكتب في النسخ والمنسوخ في القرآن خاصة ، وعن مؤلفي هذه الكتب .. فلا نتعجل هنا فتحدث عن إجماع هؤلاء على النسخ - وهم خلق لا يحصون كما يقول السيوطي^(٢) - ما دام في منهجنا أن نخصص لهم الفصل الأول في الباب الثاني ...

٣٦٦ - ولكن علينا هنا أن نعرض لمذهب أبي مسلم^(٣) في النسخ ،

(١) في مراجعتنا التي رجعنا إليها في هذا الباب ما يقرر هذه الطائفة ، ويؤكد ما وارجع - إن شئت - إلى أبي فصل عاجلناه في هذا الباب الأول .

(٢) انظر النوع السابع والأربعين ، في الجزء الثاني من الإقتان ، من ٣٣ وما بعدهما .

(٣) أما أبو مسلم نفسه فهو محمد بن بحر الأصميهاني . كان كاتباً مترسلاً بليغاً ، ومتكلماً جلدًا ، ومعتزلاً علاناً بالتفسير وبغيره من العلوم . بل كانت له معرفة بالبحر ، وكان يقول الشعر .

أجمع الذين ترجموه على أنه كان عاملاً أصهباناً ، وعامل فارس - للقتدر بالله الخليفة العباسي ، وأنه كان يكتب له ، ويؤمل أمره .

وذكروا جميعاً أن الوزير أبا الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح - كان يشتاقه ويصفه ، وهو وزير عالم أديب : تصنف كتاب جامع الدعاء ، وكتاب معاني القرآن ، وتفسيره الذي استعان فيه بأبي الحسين الراسطي ، وأبي بكر بن مجاهد ، كما عرف له كتاب باسم كتاب وسائله . وقد روى للقتدر بالله دفعتين .

وم جميعاً متفقون على أنه ولد عام ٣٥٤ هـ وتوفي عام ٣٢٢ هـ ، وعلى أن كنيته التي عرف بها هي أمير مسلم . غير أن واحداً يشذ عنهم ، فيذكر أن كنيته أبو سلمة ، وأنه توفي عام اثنين وسبعين وثلاثمائة وهو ابن سبعين سنة ، فهو - إذن - ولد عام ٣٠٢ هـ . وهذا الشذوذ لا اعتبار له . بالرغم من علم صاحبه وفضله وهو الحافظ بن حجر ، فقد ذكر هذا في لسان الميزان ، ثم مات وهو مبين (مسودة بلغة عصرنا) ولم تراجع ما فيه ، وطبع فيها بعد كما تركه هو ، أي دون تحقيق ولا مراجعة ، فلم يعد في نظرنا صالحاً للاحتجاج به على ما خالف الإجماع فيه .

وقد صنف أبو مسلم تفسيراً كبيراً في أربعة عشر مجلداً ، وكتساب النسخ والمنسوخ كما ذكر ياقوت والصفدي والسيوطي (وذكر صاحب كشف الظنون أنه في السنة) ، وكتاب جسام رسائله بإتفاق الجميع . وكتاباً في النحو كما ذكر ياقوت والسيوطي .

وانظر في ترجمته: القهرست: ٢٠٢ ، ومعجم الأدباء: ٣٥/١٨ - ٣٦ ، والرائي بالوقبات: ٢٤٤/٣ - لسان الميزان : ٨٩/٥ ، وبنية الرعاة : ٢٣ . وانظر في ترجمه الوزير أبي الحسن =

ما دام قد انفرد بهذا المذهب فلم يتابع فيه جمهور المسلمين، ولم يوافق فيه المعتزلة مع أنه واحد منهم، ثم تكلف بسببه في تأويل آية النسخ في سورة البقرة، وآية التبديل في سورة النحل؛ ليبطل دلائلها على جواز النسخ ووقوعه، فخالف - كما رأينا - ما تعارف عليه العرب أصحاب اللغة في شرح بعض مفرداتها، وما تقتضيه بلاغة القرآن وإعجازه البياني، ولم يمتد بما صح من الآثار في بيان المراد بالآيتين (١) ..

ومع أنه ألف كتاباً في الناسخ والمنسوخ - كما ذكر الذين ترجموه (٢) - نجد أنه قد خالف جميع الذين ألفوا قبله في الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة، وخالفه جميع الذين ألفوا فيها بعده؛ لأن هؤلاء وأولئك يجمعون على وقوع النسخ، فلا يشذ عنهم غيره فيما رأينا ...

٣٣٧ - ولم يكن بد لأبي مسلم من أن يلتبس جميع وقائع النسخ، ليبطل بالدليل دعوى النسخ في كل منها، فينقض أقوى حجج الجمهور على وقوع نسخ، وهي الواقع التاريخي الذي تناقلته الأجيال عبر الزمن الطويل (٣). كذلك لم يكن لأبي مسلم بد من أن يقسم الدليل على صحة مذهبه، بعد نقضه لأدلة الجمهور على مذهبهم، أو هكذا فكر هو - فيما نمتد - بعد أن

= ابن الجراح : تاريخ بغداد : ١٢/١٤ ، ومعجم الأدباء : ٦٨/١٤ ، ودول الإسلام للنهي : ١٦٤/١ ، وسير النبلاء للنهي أيضاً : الطبقة التاسعة عشرة ، في مخطوطة دار الكتب المصرية . والمنظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي : ٣٥١/٦ ، ونجارب الأمم لابن مسكويه : ١٠٤/٦ .

(١) لنظر فيما سبق : ٣٢٨ - ٣٣٥ ، ف ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٢) انظر معجم الأدباء ، والروافى بالرفيات ، وبغية الوعاة - في ترجمته ، وقد بينا مواضعها في الهامش الذي ترجمناه فيه .

(٣) متجدد في العرض التاريخي للتأليف في المشكلة أنه بدأ في القرن الثاني الهجري ، ولم يتوقف ؛ وقبل التأليف كانت الآثار تروى في النسخ ، وتتناقل عبر الأجيال منذ عهد النبوة ، دون إنكار من أحد ؛ لا لجوازه . ولا لوقوعه في الجملة .

خيل إليه أن جميع الآيات التي وقع عليها النسخ محكمات لم تنسخ ، وأنه لا ناسخ في القرآن ولا منسوخ ...!

وإننا لنسجل لأبي مسلم ما بذل من جهد مضن في تأويل الآيات التي ادعى عليها النسخ، وفي محاولة التوفيق بينها وبين الآيات التي نسختها. لكننا نسجل عليه أنه قد تنكب الجادة وهو يؤول الآيات التي ثبت أنها منسوخة ، فلم يلتزم في فهمه لها طريقة العرب أصحاب اللغة التي نزل بها القرآن كله ، ولم يحتكم إلى ما أثر عن الصحابة والتابعين في بيانهم لها ، ولم يراع السياق الذي وردت فيه . ثم كان - فيما يبدو - يكره كلمة النسخ ، فقد مضى يتمحل في تأويل الآيات المنسوخة ، ليثبت أنها معمول بها في حالات شاذة ، وأن آيات منها مخصصة بالآيات المتأخرة ، لا منسوخة ...!

٣٦٨ - وقد أسلفنا أن أبا مسلم كان عليه أن ينقض دعوى النسخ في كل واقعة ثبت النسخ فيها ؛ ليسلم له مذهبه في إنكار النسخ . أما الجمهور فإن بحسبه أن يثبت النسخ في واقعة واحدة ؛ ليسلم مذهبه في جواز النسخ ووقوعه . ومن ثم كان يكفيننا لإثبات مذهب الجمهور أن نبطل محاولة أبي مسلم في واقعة واحدة فقط من وقائع النسخ . لكننا مع ذلك سنناقشه في أكثر من محاولة . حتى إذا أبطلنا هذه الحجة التي تدرع بها لنصرة مذهبه - عرضنا حجته الثانية وناقشناها أيضا .

٣٦٩ - وهذه المحاولات التي اخترناها لنناقش فيها أبا مسلم - وهي ثلاث - يبدو أنها في نظره هي أقوى ما حاول به نقض مذهب الجمهور ؛ فقد ذكرها وهو يفسر آية النسخ في سورة البقرة ، ثم عقب عليها بتفسيره لآية التبديل في سورة النحل ، وبديلته على ما ذهب إليه من بطلان القول بالنسخ^(١) .

٣٧٠ - وإنه ليقدم محاولته الأولى في هذا الكلام الذي ينقله عنه

(١) تجد ذلك في التفسير الكبير : ٢٥٦/٣ .

الإمام فخر الدين الرازي ، حيث يقول :
 (أما حجة القائلين بوقوع النسخ في القرآن: بأن الله تعالى أمر المتوفى عنها زوجها بالاعتداد حولاً كاملاً - وذلك في قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ، ثم نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر ، كما قال : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾ - فالاعتداد بالحول ما زال بالكيفية ؛ لأنها لو كانت حاملاً ومدة حملها حول كامل ، لكانت عدتها حولاً كاملاً . وإذا بقي هذا الحكم في بعض الصور - كان ذلك تخصيصاً لا ناسخاً) (١) .

والذي لا نشك فيه أن أبا مسلم قد جابه التوفيق في هذا التأويل ؛ إذ الآيات لم تنزل لتفسر بهذه الفروض الشاذة ، ثم إن للحامل عدتها التي بينها الله عز وجل في قوله : ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٢) ، وهي عدة تتفق فيها المطلقة والمتوفى عنها ما دامت حاملاً ، دون اعتبار للمدة التي لا تنتهي عدتها إلا بانقضائها ، فلتطُل هذه المدة أو تقصر ، ولتكن هي المألوفة أو تشذ ! .

ولو أن زوجة توفى عنها زوجها وهي حامل ، ومن عاداتها ألا تلد إلا بعد عام - ما قيل إن عدتها في هذه الحالة الشاذة هي الانتظار حتى ينتهي الحول ، إذ قد يمر الحول دون أن تلد فتبقى ممتدة . ولكن يقال إن عدتها هي وضع حملها ، وإن عليها أن تنتظر حتى تضع .

٣٧١ - على أن أبا مسلم قد نسي الآيتين موضوع النزاع ، فلم يتحدث عن الملاقة بينهما ، مع أنها تعالجان عدة المتوفى عنها إذا لم تكن حاملاً ؛ لأن

(١) التفسير الكبير . والآيتان بترتيب النزول هما : ٢٤٠ ، ٢٣٤ في سورة البقرة وأرلاما - فيما قالوا - منسوخة بالثانية .
 (٢) الآية : ٤ في سورة الطلاق .

عدة الحامل - على تنوع سببها - قد تكفلت بها آية ثالثة . وبهذا النسيان وقع في خطأ ما كان ينبغي للملأه أن يقع فيه ؛ فإن الآية التي كانت تحدد عدة المتوفى عنها بجول - وهي التي يقرر الجمهور أنها منسوخة - تعذر على تفسيره تكراراً لقوله عز وجل : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ، بل هي تكرار متكلف يقوم على افتراض شرط في الآية هو شرط الحمل ، مع أنه لا وجود له فيها . ويستلزم اعتبار مدة الحمل عاماً مع أنه شذوذ لا يقع إلا نادراً ، فلا يشرع له حكم خاص بآية مستقلة ، ثم إن عدة الحامل وضع حملها ولو كانت مدته أكثر من عام ، وكانت متوفى عنها ، بمقتضى آية عدة الحوامل وما فيها من عموم ، فأي داع لبيان هذه العدة في المتوفى عنها الحامل بخصوصها ، مع أن آيتنا عامة في كل متوفى عنها ، ومع أنها ليست في العدة كما سئري ؟ ! . من أجل هذا كله قررنا أن أبا مسلم قد جازبه التوفيق في هذا التأويل ! .

٣٧٢ - أما المحاولة الثانية لأبي مسلم فيقدمها في هذه العبارة التي ينقلها الإمام فخر الدين الرازي أيضاً . في الموضع نفسه :

(... وكذلك حجبتهم - يقصد القائلين بوقوع النسخ - بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَمَّعْتُمْ الرُّسُلَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ (١) ، وقولهم بنسخه ، فإنه إنما زال ذلك لزوال سببه ؛ لأن سبب التعبد فيها أن يمتاز المنافقون - من حيث لا يتصدقون - عن المؤمنين ، فلما حصل هذا الفرض سقط التعبد) .

وفي هذه المحاولة أيضاً جانب التوفيق أبا مسلم ، فإن الواقع الذي لا شك فيه أن المنافقين لم يمتازوا عن المؤمنين طوال حياة الرسول ، فلو كان السبب في التعبد بتقديم الصدقة هو تمييزهم لا جاز أن يرفع أو يلحقه النسخ ! ..

٣٧٣ - على أن في نص الآية الناسخة هنا ، وفي الروايات الثابتة التي

(١) الآية : ١٢ في سورة المجادلة . والآية التي تليها هي الناسخة لها .

رويت في تفسيرها - ما ينقض هذا التأويل الذي تحله أبو مسلم : أما النص فحيث يقول الله عز وجل خطاباً للذين آمنوا : ﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيَّ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ؟ فَبِأَظْهَرَ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ .. ﴾ ؛ ذلك أنه صريح في أن المؤمنين لم يقدموا بين يدي نجوهم صدقات ، وفي أن الله قد تاب عليهم . وغير ممكن - وهذا موقف المؤمنين من الأمر بتقديم الصدقة - أن يمتاز المنافقون عن المؤمنين نتيجة لهذا الأمر ، أو يكون تمييزهم هو السبب في التعبد به .

وأما الروايات فحسبنا منها تلك الرواية التي أجمع عليها المفسرون فيما رأينا ، وهي التي يقول فيها الإمام علي كرم الله وجهه : (آية في القرآن لم يعمل بها أحد قبلي ، ولن يعمل بها أحد بعدي - وذكر الآية المنسوخة هنا ، ثم قال - : في خفف الله عن هذه الأمة) ^(١) ؛ ذلك أنها صريحة في تقرير أن السبب في الأمر بتقديم الصدقة لم يكن هو تمييز المنافقين عن المؤمنين ، وإلا فهل كان الإمام علي هو وحده المؤمن ، لأنه هو الذي تصدق من بين المؤمنين جميعاً ؟ وهل يعتبر أبو مسلم جميع المؤمنين - باستثناء علي - منافقين لأنهم لم يتصدقوا ؟ .

من أجل هذا نرفض تأويل أبي مسلم ، ونرى مع الجمهور أن الآية منسوخة .
٣٧٤ - ويختار أبو مسلم محاولته الثالثة لإبطال وقائع النسخ ، حيث يقول - كما ينقل الإمام فخر الدين الرازي في الموضع نفسه أيضاً - :
 (... وكذا تمسكهم - يقصد القائلين بوقوع النسخ - بقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟ ﴾ ^(٢) ، وقولهم بأنه أزالهم عنها بقوله : ﴿ فَسَوَّلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؟ ﴾ ^(٣) ، فحكم تلك القبلة ما زال بالكلية ؛ لجواز التوجه إليها عند الإشكال ، أو مع العلم إذا كان هناك عذر) .

(١) أسلفنا هذه الرواية وغيرها من الروايات فيما سبق : ف ٢٦٥ ، ونجد مراجعها هناك .

(٢) الآية : ١٤٢ في سورة البقرة .

(٣) الآية : ١٤٤ في سورة البقرة .

وأبو مسلم في هذه المحاولة يحنج - كما هو واضح - إلى إبطال النسخ في واقعة تحويل القبلة ، بمثل ما حاول به إبطاله في واقعة عدة المتوفى عنها ، فإنه يرى أن التوجه إلى القبلة الأولى لم يرفع بالكلية . وكأنه يريد أن يقول هنا كما قال هناك إن هذا تخصيص لا نسخ ! .

لكنه قد فاته أن في النص الناسخ هنا ما يشعر بأن الحكم الأول - وهو وجوب التوجه في الصلاة إلى المسجد الأقصى - قد ارتفع كلية ؛ ذلك أن النص الناسخ يقول : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ، فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ .

فالتوجه شطر المسجد الحرام في الصلاة هو الواجب إذن حيثما كنا ، لكننا مُعْفَوْنَ من هذا الواجب حين يشكل الأمر فلا نجد الدليل عليه ، أو يكون لنا عذر مع العلم به فلا نستطيع التوجه إليه ، و ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(١) .

ولعله ليس أدل علي هذا من أن من أشكل عليه تحديد جهة الكعبة - فقبلته حيث هداه اجتهاده ، ولم يقل أحد من فقهاء المسلمين (فيما نعلم) إنها هي القبلة الأولى : بيت المقدس ^(٢) . ولو أن هذه القبلة بقيت ولم تنسخ - لوجب أن يصلي إليها ! . أما الجواز فشأنها فيه شأن غيرها من الجهات عند الإشكال ، أو عند العلم مع قيام العذر من التوجه إلى الكعبة .

٣٧٥ - نعم إنه قد يحتج في تحري الكعبة ، ويصلي إلى الجهة التي هداه اجتهاده إليها ، ثم يظهر له أن تلك الجهة كانت هي بيت المقدس . لكنه

(١) الآية : ٣٨٦ في سورة البقرة ، وهي الأخيرة فيها .

(٢) انظر في هذا - مثلاً - أبواب استقبال القبلة ، وما أخرجه فيها من الأحاديث والآثار الإمام ابن تيمية في منتقى الأخبار ، ثم شرحه الشوكاني في نيل الأوطار : ٢ / ١٦٥ - ١٧٢ طبعة المطبعة المئانية المصرية سنة ١٣٥٧ هـ .

لا يقال في مثل هذه الحال إنه صلى إليها بوصفها القبلة الأولى ، فإنه إنما صلى إليها وهو يحسبها جهة الكعبة ، بعد أن تحرى هذه الجهة وبذل في تحررها جهده كله . وقد كان ممكناً أن يهديه اجتهاده إلى جهة أخرى ، فيصلي إليها ، بل هذا هو الذي يحدث غالباً .. فهل يرى أبو مسلم أن هذه الجهة قبلة كبيت المقدس ؛ لأن الصلاة إليها جازت عند الإشكال ، أو العلم مع العذر ، كما جازت إليه عندهما ؟ . وأي ميزة لجهة بيت المقدس على سائر الجهات ، ما دامت الصلاة إليها لا تجوز إلا للضرورة ، كالصلاة إلى الجهات الأخرى ؟ !

٣٧٦ - من أجل هذا قررنا ، ونقرر هنا ، أن أبا مسلم قد أخفق في هذه المحاولة ، كما أخفق في سابقتها . ومن ثم نحكم بأنه قد عجز عن إنكار الواقع التاريخي الذي يؤكد أن النسخ قد وقع ، بما يروي من وقائعه .

غير أن واقعة النسخ في القبلة توحى بحديد نرى أن نسجله هنا ؛ لأن فيه تصحيحاً لمذهب أبي مسلم في النسخ ، كما تناقلناه ...

إن إنكاره لنسخ القبلة الأولى - مع أنها لم تشرع بالقرآن - يدلنا على أن مذهبه هو إنكار النسخ في الشريعة الإسلامية كلها ، لا في الأحكام التي تشرع بالقرآن فقط .

وبعبارة أخرى : يدلنا إنكار أبي مسلم لنسخ القبلة الأولى بالثانية ، على أن مذهبه هو إنكار أن يكون في القرآن ناسخ أو منسوخ ، فإن القرآن لم يأمر بالتوجه في الصلاة شطر بيت المقدس . وإذا كان الله عز وجل قد أقر رسوله على التوجه إليه عندما فعل - فإنه لم ينزل فيه حينذاك قرآناً يتلى ، وإنما أنزل حين نسخه بالتوجه إلى الكعبة قوله : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْتَظِلُ عَلَى

(١) الآية : ١٤٣ في سورة البقرة .

عَقِبْنَاهُ ﴿١١﴾ . فالحكم المنسوخ كان قد شرع بالسنة الفعلية إذن ، وقد بينت نسخ الآية له سنة أخرى ، ذكرناها فيما سبق .

ومع هذا ، ينكر أبو مسلم هذه الواقعة من وقائع النسخ ، وينذهب إلى أن القبة الأولى لم تنسخ ، فما زال التوجه إليها جائزاً عند الضرورة . أتراه كان يتمحل ، ويتكلف هكذا ، لو كان مذهبه هو إنكار أن يكون في القرآن منسوخ ، وإجازة أن يكون فيه ناسخ ؟

من أجل هذا ، نستطيع أن نرجح أن أبا مسلم كان يرى أن القرآن لا ناسخ فيه ولا منسوخ ، وأن هذا كان هو مذهبه في النسخ ..!

٣٧٧ - وقد بنى هذا المذهب ، بعد أن أبطل أدلة الجمهور فيها زعم ، على آية في كتاب الله عز وجل ، رأى فيها الدليل له . وهذه الآية هي قوله تعالى في وصف الكتاب العزيز : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (١) .

والذي لا نشك فيه ، هو أنه قد تكلف في تفسير هذه الآية ؛ لتدل بطريق إيجابي على خلو القرآن من الناسخ والمنسوخ ، كما تكلف في تفسير آيتي البقرة والنحل ؛ لينفي عن القرآن اشتغاله على الناسخ والمنسوخ أيضاً . ولكن هل استطاع هنا وقد عجز هناك ؟!

ولقد فسر الباطل بالمنسوخ الذي رفع نتيجة للنسخ ، فلم يعد العمل به جائزاً .. فهل كل منسوخ كذلك ؟

إن من المنسوخ أشياء كانت حراماً ، فأصبحت بعد نسخ التحريم حلالاً مباحة .

ومن المنسوخ أشياء كانت مباحة ، فصارت بعد نسخ الإباحة محرمة محظورة .

ومن المنسوخ أشياء كانت واجبة ، فلما ارتفع الوجوب بالنسخ صار حكمها

(١) الآية : ٢٢ في سورة السجدة (فصلت) .

هو الإبادة أو الندب (١).

وهذا كله إن فسر الباطل بالمنسوخ ، فهل يسوغ تفسيره بالناسخ ؟
على أن جميع المنسوخ في القرآن لم ينسخ منه إلا حكمه ، أما لفظه فما
زال قرآنًا يتعبد بتلاوته ، وغير ممكن أن يتعبد الله خلقه بباطل .
وقد شرطنا في الحكم المنسوخ أن يكون قد عمل به — أو تمكن المكلفون
من العمل به — قبل نسخه ، فهل يعقل أن يكلف الله عز وجل عباده بباطل
من العمل (٢) ؟

٣٧٨ — إن من الخطأ أن تفسر (الباطل) في هذه الآية بالمنسوخ ؛
فإن المعنى المتبادر من هذه الكلمة هو ضد الحق ، وسياق الآية يقضي بأن
نفهم من (الباطل) فيها هذا المعنى ، فالآية التي قبلها تقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا بِالَّذِ كَرَّمَا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ ، والآية التي
بعدها تقول : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ۖ ﴾ .
وإذا كانت الآية قد جاءت وصفاً للقرآن بعد وصفه بأنه (كتاب عزيز)
وكانت تكملتها تقول في وصفه أيضاً : ﴿ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ ،
وكان قد جاء في الآيات التي بعدها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا
يَخْشَوْنَ عِلَّيْنَآ ﴾ نقول : إذا كان هذا كله ، فإن أولى ما يفسر به
الباطل المنفي أن يوجد فيه — هو أن تكون يد البشر قد امتدت إلى بعض
آياته بالتبديل ، أو التفسير ، أو النسخ .

وقد أسلفنا في تفسير هذا الآية أنها تقرر — والله أعلم — (أن عقائد القرآن
موافقة للعقل ، وأحكامه مسايरे للحكمة ، وأخباره مطابقة للواقع ، وألفاظه

(١) ستمثل هذه الأنواع كلها إن شاء الله في الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٢) قال الشافعي : (وهكذا كل ما نسخ الله — ومعنى نسخ ترك فرضه — كان حقاً في
وقته ، وتركه حقاً إذا نسخه الله) ف ٣٦١ ص ١٢٢ من الرسالة .

محفوظة من التغيير والتبديل ، كما تقرر أنه لم يتقدمه من كتب الله ما يبطله ، ولا يأتي من بعده أيضاً ما يبطله (١) .

وواضح أن النسخ ليس شيئاً من هذا التبديل الذي يصدر عن غير الله ، في كثير أو قليل . وكيف يقع منه شيء في القرآن ، والله عز وجل يقول : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٢) ؟

ومن أجل هذا كله ، نؤكد أن الآية ليست دليلاً لأبي مسلم ، وأن مذهبه لا يستند إلى دليل على الإطلاق ما دامت هي دليله الوحيد !..

٣٧٩ - ولكنه لا بد من كلمة ننصف بها أبا مسلم ، فقد يفهم من إنكاره للنسخ في القرآن أنه ينكر نسخ الشريعة الإسلامية لما سبقها من الشرائع ، مع أن الحقيقة التي لا يتصور منه غيرها - بوصفه مسلماً - هو أن الإسلام قد نسخت شريعته جميع الشرائع التي سبقتها ، فلا قيام لأي شريعة معها . بيد أن تسليم أبي مسلم بهذه الحقيقة لا يحتم عليه التسليم بأن في الشريعة الإسلامية نفسها أحكاماً فاسخة ، وأن هذه الأحكام قد حلت محل أحكام أخرى في هذه الشريعة بعد أن نسختها ..

ونحن مع أبي مسلم في أنه لا تلازم بين الحقيقتين ، فإن العقل لا يأبى الانفصال بينهما . غير أننا نخالفه حين ينفي النسخ في القرآن ، فقد رأينا كيف يجوز وقوعه عقلاً ، وكيف سجل التاريخ الصادق وقائع منه . وهذا هو مجال الخلاف بيننا وبينه ، نحمد الله أن وفقنا فيه إلى كلمة الحق ، وإلى دعمها بما يؤكدها : من كتاب الله وسنة رسوله ، ومن المنطق الذي لا ينحاز عن هوى ، ومن الواقع الذي لا سبيل إلى إنكاره أو التشكيك فيه ..

* * *

(١) انظر فيما سبق : ف ٦٠ ، ومرجعها هناك .

(٢) الآية : ٩ في سورة الحجر .

٣٨٠ - وفوق ما أسلفنا ، نجد أن النسخ - كما يشير القرآن الكريم - لا يخلو من حكمة ، وليس فيه شيء من العبث في كثير أو قليل .

إن الله عز وجل يقول في آية البقرة : ﴿ مَا تَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ، فالحكم الناسخ إذن قد يكون خيراً من الحكم المنسوخ ، وقد يكون مثله ؛ ذلك أنه قد يكون أخف منه ، ومصدر الخيرية فيه - حين يكون كذلك - أنه أيسر في العمل . وقد يكون أشق منه ، ومصدر الخيرية فيه - إن كان من هذا النوع - أنه أعظم مشوبة ، وأكثر أجراً . وقد يكون هو والمنسوخ متماثلين في السهولة أو المشقة ، وفي مقدار الأجر ، فليس أحدهما أيسر أداء ولا أعظم أجراً ، ولكن أسبقهما استنفاد الغاية من شرعه ، وأصبح الثاني هو الذي تقتضيه المصلحة ، ويتطلبه المجتمع في وضعه الذي تطور إليه ...

٣٨١ - وهذه الحكم ، وغيرها مما لا نعلمه - تشير إليها كذلك آية النحل ، حيث تعقب على تبديل آية مكان آية قائلة : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ ، ثم تقول في الرد على الذين اتهموا الرسول نتيجة للتبديل : ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، وأخيراً حيث تشرح بعض الحكمة في التبديل بقولها : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

٣٨٢ - ولقد أوجز الشافعي رحمه الله هذه المعاني ، عندما أخذ يتحدث عن النسخ في رسالته ، تحت عنوان (ابتداء الناسخ والمنسوخ) ، كما روى الربيع ابن سليمان عنه قال :

(قال الشافعي : إن الله خلق الخلق لما سبق في علمه ، مما أراد بخلقهم .) ، لا معقب لحكمه ، وهو سريع الحساب .

(وأنزل عليهم الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة ، وفرض فيه فرائض أثبتنا ، وأخرى نسخها ؛ رحمة لخلقهم ؛ بالتخفيف عنهم ، وبالتوسعة عليهم ، زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه ، وأثابهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم : جنته ، والنجاة من عذابه . فعمتهم رحمته فيما أثبت ونسخ . فله الحمد على نعمه (١)) .

* * *

٣٨٣ - والآن ، لعلنا ما زلنا نذكر أننا قد وعدنا بالمودة إلى آية النحل (٢) ، عندما نتحدث عن أنواع النسخ في القرآن . فما هي هذه الأنواع كما توحى بها هذه الآية وآية البقرة ؟ ..

إنها نوعان لا أكثر : ما نسخ حكمه وبقي نظمه ، وما نسخ حكمه ونظمه معاً .

بيان هذا أن آية النحل تقول : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ۖ ﴾ ، فنسخ الحكم باقي اللفظ رفع فيه حكم وثبت مكانه حكم آخر . ومنسوخ الحكم واللفظ جميعاً أنسيت فيه آية ، وأنزلت بدلاً منها آية أخرى ..

وإن آية البقرة لتبدو أصرح من آية النحل ، في الدلالة على هذين النوعين حيث تقول : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۖ ﴾ فهي تذكر النسخ والإنشاء ، وتقرر أنه لا بد من البدل في كليهما : بدل في الحكم لمنسوخ الحكم باقي التلاوة ، وبدل في اللفظ والحكم لمنسوخ الحكم واللفظ جميعاً ، أي لما أنساهم الله عز وجل إياه فلم يعمدوا

(١) الرسالة : الفقرتان : ٣١٢ ، ٣١٣ ، في ص ١٠٦ ط مصطفى الباني الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ بتحقيق وشرح المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر .

(٢) انظر فيما سبق : ف ٣٣٨ ص ٢١٣ .

يذكرونه ، وعى كما تقول الآثار من صحفهم التي كانوا يكتبون فيها ..

٣٨٤ - وقد رأينا أن وقائع النوع الأول من هذين النوعين ثابتة لا يسوغ الشك فيها ، فضلاً عن إنكارها . أما النوع الثاني فإن وقائعه قليلة ، ثم هي بطبيعتها لا تذكر ؛ لأنها قد أنسيّت ومحييت من ذواكرهم .
ومن هنا ، نرى أن نذكر بعض الآثار التي تدل لوقوع هذا النوع من نوعي النسخ .

فمن ذلك ما رواه الطبري ، قال : حدثنا بشر بن معاذ ، قال : حدثنا يزيد ابن زريع قال : حدثنا سعيد ، عن قتادة : (قوله : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ﴾) كان ينسخ الآية بالآية التي بعدها ، ويقرأ نبي الله صلى الله عليه وسلم الآية أو أكثر من ذلك ثم تنسى وترفع (١) .

ومنه ما روى عن شيخه الحسن بن يحيى قال : حدثنا الحسن بن يحيى ؛ قال أخبرنا عبد الرزاق ، قال أخبرنا معمر ، عن قتادة في قوله : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها ... ﴾ قال : كان الله (تعالى ذكره) ينسى نبيه صلى الله عليه وسلم ما شاء ، وينسخ ما شاء (٢) .

ومنه ما روى عن شيخه المثني ، قال : حدثني المثني ، قال : حدثنا أبو حذيفة قال : حدثنا شبل ، عن ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، قال : كان عبيد

(١) الأثر ١٧٥١ ص ٢/٤٧٤ من تفسير الطبري . وقد خرجنا إسناده ووثقناه فيما سبق : انظر ٣٨٥ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ف ٣١٨ .

(٢) هذا الأثر - ورقه في تفسير الطبري ١٧٥٢ - إسناده إلى قتادة صحيح : فالحسن بن يحيى ، وهو الحسن بن أبي الربيع - هو أحد شيوخ الطبري الثقات . وعبد الرزاق هو ابن همام بن نافع الحميري ، مولاهم ، أبو بكر الصنعائي - ثقة ثبت ، من الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة .

أما معمر فقد ترجمناه فيما سبق : (انظر ف ٢٨٣٤٤) . وانظر في الحسن تفسير الطبري ، تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله . وفي عبد الرزاق - تهذيب التهذيب : ٣١٠/٦ - ٣١٥ .

بن عمير^(١) يقول : (ننسها) نرفعها من عندهم^(٢) .

ومنه ما روى عن شيخه سوار بن عبد الله ، قال : حدثنا سوار بن عبد الله ، قال : حدثنا خالد بن الحارث ، قال : حدثنا عوف عن الحسن أنه قال في قوله : أو ننسها ، قال : إن نبيكم صلى الله عليه وسلم أقرىء قرآنًا ثم نسيه^(٣) .

٣٨٥ - على أن الآثار المروية في هذا النوع لا تقف عند قتادة أو مجاهد ، فإن بعضها مروى عن بعض الصحابة ، كأنس بن مالك ، وابن عباس رضي الله عنهم . أما أنس فقد روى عنه هذا الأثر الذي يرويه الطبري بإسناد صحيح :

(حدثنا بشر بن معاذ ، قال : حدثنا يزيد بن زريع ، قال : حدثنا سعيد عن قتادة قال : حدثنا أنس بن مالك ، قال : إن أولئك السبعين من الأنصار الذين قتلوا ببئر معونة ، قرأنا بهم وفيهم كتاباً :) (بلغوا عنا قومنا أننا لقينا ربنا

(١) عبيد بن عمير (بالتصغير فيها) هو الليثي الجندعي المكي : ثقة من كبار التابعين ، بل ذكره بعضهم في الصحابة ، وأتى عليه الناس خيراً في مجلس ابن عمر . مترجم في التهذيب ، والإصابة : ٧٩/٥ ، وابن سعد : ٣٤١/٥ - ٣٤٢ ، وابن أبي حاتم : ٤٠٩/٢ . وقد عرف به وذكر مصادر ترجمته المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر في المسند : الحديث ٥٣٥٩ ، وتفسير الطبري : الأثر : ١٧٦٧ في ٤٧٨/٢ .

(٢) الأثر ١٧٥٣ في تفسير الطبري ، المكان نفسه . وهذا الإسناد فيه إلى مجاهد صحيح ، سبق أن وثقناه في (٢٥ ف : ٣٢٠) .

(٣) نترجم هنا في إيجاز رجال هذا الإسناد ، للأثر ١٧٥٤ في تفسير الطبري ، وهو إسناد صحيح إلى الحسن البصري :

أما سوار بن عبد الله بن سوار العبدي الغاضي - فهو شيخ من شيوخ الطبري ، ثقة مترجم في التهذيب .

وأما خالد بن الحارث المجيمي - فتثقة ثبت إمام روى عن حميد الطويل ، وأيوب ، وابن عون ، وهشام بن حسان ، وغيرهم . وروى عنه أحمد . وإسحق بن راهوية ، والفلان ، وغيرهم . كنيته أبو عثمان ، واسم جده عبيد . قال فيه أحمد بن حنبل : (إليه المنتهي في التثبت بالبصرة) . وأما عوف بن أبي جميلة الأعرابي - فهو ثقة معروف ، أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وعرف بالرواية عن الحسن البصري .

(انظر في سوار : التعليق على الأثر ١٢٨٤٨ ص ١١/١٣٨ ، وفي خالد بن الحارث : التعليق على الأثر ٧٥٠٧ ص ٧/٤٨ ، ثم على الأثر ٧٨١٨ ص ١٩٩ في الجزء نفسه . وفي عوف : التعليق على الأثر ٢٩٠٥ ص ٣/٤٨١) .

فرضى عنا وأرضانا) ، ثم إن ذلك رفع ^(١) .

وأما ابن عباس ، فيروي عنه مسلم ، في صحيحه أيضاً أثراً بهذا الإسناد :
(حدثني زهير بن حرب وهرون بن عبدالله ، قالوا : حدثنا حجاج بن محمد
عن ابن جريج ، قال : سمعت عطاء يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لو أن لأبن آدم ملاء واد مالا - لأحب
أن يكون إليه مثله . ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب ، والله يتوب على من تاب ،
(قال ابن عباس : فلا أدري ، أمن القرآن هو أم لا . وفي رواية زهير قال :
فلا أدري ، أمن القرآن هو أم لا ، لم يذكر ابن عباس) ^(٢) .

٣٨٦ - وقد أورد الطبري بعد الأثر الذي أوردناه عن أنس - أثراً
مختصراً عن أبي موسى الأشعري ، ثم قال معقبا :

(وغير مستحيل في فطرة ذي عقل صحيح ، ولا بحجة خبر - أن ينسي الله
نبيه صلى الله عليه وسلم ، بعض ما قد كان أنزله إليه . فإذا كان ذلك غير مستحيل
من أحد هذين الوجهين - فغير جائز لقائل أن يقول : ذلك غير جائز) ^(٣) .

٣٨٧ - ونحن نرى في تظاهر الأخبار على إثبات هذا النوع من نوعي
النسخ ، ما يدعم التفسير الذي ارتضيناه للإنشاء في آية البقرة . فسواء أكان
هو المحو من الذاكرة ، أم كان هو الإبعاد - فلن تختلف النتيجة التي تثبتها الآية ،
حيث تقرر أن هناك نسخاً ، وأن إلى جانب النسخ إنشاء ، وأن البديل مفروض
في النوعين ...

✓ على أن التسليم بأن هذا النوع (الثاني) قد وجد ، ورفعت نتيجة له آيات
وسور بنظمها وحكمها مما - لا يعتبر مطمناً ولا شبه مطمئن في القرآن الكريم ،

(١) الأثر ١٧٦٩ ص ٤٧٩/٢ في المصدر نفسه . وقد خرجنا هذا الإسناد ورتقناه فيما
سبق : ٣٥ ف ٣١٨ .

(٢) الحديث ١١٨ في كتاب الزكاة من صحيح مسلم : ص ٧٢٥ - ٧٢٦ وهو في الجزء
الثاني .

(٣) ص ٤٨٠/٢ من تفسيره .

الذي تكفل الله عز وجل بحفظه من التغيير والتبديل ، وهو الذي جُمع بين دفتي المصحف . ولا يعتبر مطعناً ولا شبه مطعن كذلك في الوحي السني تنزل به جبريل على قلب محمد ، ما دام المرفوع منه قد رفع في عهد التنزيل ، ولم ترفع منه كلمة واحدة بعد أن انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى . وما دام كل ما رفع قد أتى الله عز وجل بخير منه ، أو مثله .

٣٨٨ - ولا بد من وقفة هنا ، عند نوع ثالث للنسخ ذكره الأصوليون ، واعتمدوا فيه على آثار لا تنهض دليلاً له ، مع أن الآيتين اللتين تتحدثان عن النسخ في القرآن الكريم لا تسمحان بوجوده إلا على تكلف ، ومع أنه يخالف المقول والمنطق ، ومع أن مدلول النسخ وشروطه لا تتوافر فيه ... وهذا النوع هو منسوخ التلاوة باقي الحكم ، كما يعبر عنه الأصوليون .

أما الآثار التي يحتجون لها بها ، (وهي تنحصر في آبي رجم والشيخة إذا زنيا ، وتحريم الرضعات الخمس) - فمعظمها مروى عن عمر وعائشة رضي الله عنهما . ونحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار عنها ، بالرغم من ورودها في الكتب الصحاح ، فإن صفة السند لا تعني في كل الأحوال سلامة المتن ! ..

٣٨٩ - على أنه قد ورد في الرواية عن عمر قوله بشأن آية حد الرجم فيها زعموا : (ولولا أن يقال زاد عمر في المصحف لكتبتها) ، (وهو كلام يروى أنه لم ينسخ لفظها أيضاً) ، مع أنهم يقولون إنها منسوخة اللفظ باقية الحكم ! .. (كذلك ورد نص الآية في الروايات التي أوردها عبارات مختلفة ، فواحدة منها تذكر قيد الزنا بعد ذكر الشيخ والشيخة ، وواحدة لا تذكره ، وثالثة تذكر عبارة (نكلاً من الله) ، ورابعة لا تذكرها . وما هكذا تكونصوص الآيات القرآنية ولو نسخ لفظها ! ..)

وفي بعض هذه الروايات ، جاءت بعض العبارات التي لا تتفق ومكانة عمر ولا عائشة ، مما يجعلنا نطمئن إلى اختلافها ، ودسها على المسلمين ! ..

٣٩٠ - فإذا نحن تركنا الآثار إلى أقوال العلماء ، طالعنا أبو جعفر النحاس برأيه في الموضوع ، وفي هذا النوع من النسخ جملة حيث يقول - بعد أن يذكر أن أبا عبيد لم يذكر إلا ثلاثة أنواع للنسخ هي أن يزال الحكم بنقل العباد عنه ، وأن يزال النص فلا يثبت في المصحف ولا يتلى ، وأن يكون من نسخت الكتاب - يقول : (وذكر غيره رابعاً) ، قال : تنزل الآية وتتل في القرآن ، ثم تنسخ فلا تتلى في القرآن ولا تثبت في الخط ، ويكون حكمها ثابتاً ، كما روى الزهري عن ابن عباس قال : خطبنا عمر بن الخطاب ، قال : كنا نقرأ الشيخ والشيخة إذا فارجوها ألبته ، بما قضيا من اللذة . قال أبو جعفر : وإسناد الحديث صحيح ، إلا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة ، ولكنه سنة ثابتة . وقد يقول الإنسان : كنت أقرأ كذا ، لغير القرآن . والدليل على هذا أنه قال : ولولا أفي أكره أن يقال : زاد عمر في القرآن لزدته . اهـ) (١) .

وهذا الدليل الذي ساقه أخيراً ، هو الذي حمل ابن ظفر في البيهقي على إنكار نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، قائلاً : لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن .. وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما مما يلتبسان . والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضاً . وكذا قال غيره في القراءات الشاذة ، كإيجاب التتابع في صوم كفارة اليمين ونحوه : أنها كانت قرآناً فنسخت تلاوتها ، لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة (٢) .

٣٩١ - لكن هذا الإجماع على بقاء حكمه ، لم يعتبره (فيما يبدو) الحافظ ابن كثير ، فقد قال في تفسيره : (قال الإمام أحمد : حدثنا خلف بن هشام ، حدثنا

(١) ص ٨ : التامخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، له . ط الحانجي .

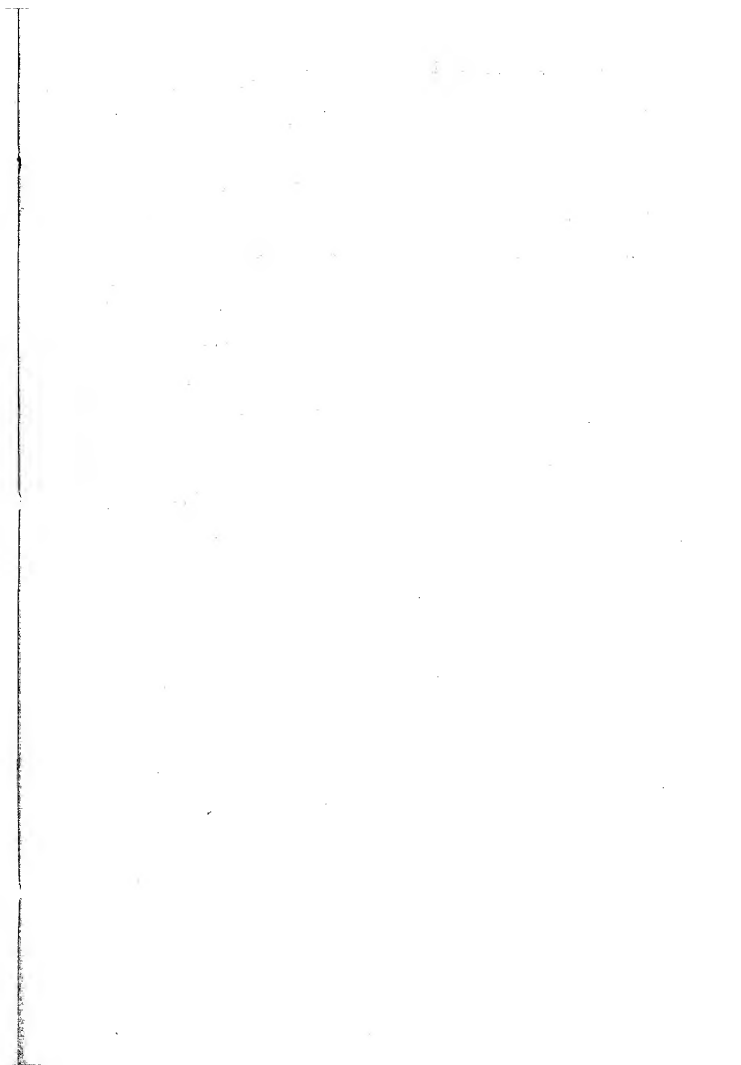
(٢) ابن ظفر هو أبو عبدالله بن زعفر محمد الصقلي ، المتوفى في سنة ٦٨٠ هـ ، وكتابه البيهقي في التفسير منه أجزاء متفرقة من نسخة خطبة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٣١٠ تفسير وانظر لبرهان الزركشي : ٣٦/٢ .

حماد بن زيد ، عن عاصم بن بهدلة ، عن زر قال : قال لي ابن أبي بن كعب :
 كأي سورة الأحزاب ؟ قال : قلت : ثلاثاً وسبعين آية . فقال : قط ؟
 لقد رأيتها وإنما لتعادل سورة البقرة . ولقد قرأنا فيها : الشيخ والشيخة إذا
 زنيا فأرجوهما ألينة ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم . ورواه النسائي من
 وجه آخر عن عاصم : (وهو ابن أبي النجود ، وهو أبو بهدلة) به ، وهذا
 إسناده حسن ، وهو يقتضي أنه قد كان فيها قرآن ، ثم نسخ لفظه وحكمه
 أيضاً ، والله أعلم (١) .

٣٩٢ - وفي الروايات التي تذكر أنه قد نسخ لفظ التحريم بخمس
 رضعات وبقي حكمها معمولاً به — وهي مروية عن عائشة رضي الله عنها — كثير
 من الاضطراب ، يحصلنا على رغبها من حيث متنها .

ومن ثم يبقى منسوخ التلاوة باقي الحكم مجرد فرض ، لم يتحقق في واقعة
 واحدة ، ولهذا نرفضه ، ونرى أنه غير معقول ولا مقبول .
 والله عز وجل أعلم .

(١) ص ٤٦٥ ج ٣ من تفسيره .



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

البَاب الثاني

عرض تاريخي للمشكلة

٣٩٣ - يتناول البحث في هذا الباب (إن شاء الله) مشكلة النسخ في القرآن الكريم ، من الناحية التاريخية ، فيدرسها في فصلين :

في الفصل الأول منها يعرض للتأليف في المشكلة عرضاً تاريخياً ، فيتبعها منذ نشأتها ، ويترجم العلماء الذين صنفوا كتباً فيها ، مبيناً ما قيل في كل منهم تعديلاً وتجريحاً ، وملتزمًا الترتيب الزمني في التعريف بهم ...

وفي الفصل الثاني يعرض بالوصف المنهجي ، وبالنقد لكل كتاب عثر عليه ، من الكتب التي صنف في المشكلة ، وقد يوازن بين كتاب منها وكتاب إذا اختلفا في المنهج ، أو في عدد دعاوي النسخ ، أو في تصور مؤلفيها لحقيقة النسخ ، ومدى اعتدادهما بالأثار الواردة في الدعواوي ، ومقدار تحفظ كل منها في قبولها ...



الفصل الأول

المصنفون في النسخ

- متى بدأ التصنيف في المشكلة ؟ وكيف بدأ ؟
- المصنفون الأول وهل كان لهم منهج ؟
- تتبع تاريخي للمصنفين منذ بدأ التصنيف حتى القرن الثاني عشر ...

٣٩٤ - بينا في الباب الأول أن للنسخ زمناً لا يتجاوزه هو زمن الرسالة، وأن الحق فيه لا يملكه الا الشارع ، دون غيره ^(١) .

وقد كانت الوسيلة الوحيدة لحفظ الآثار الواردة في النسخ - هي الرواية؛ اذ لم يعرف المسلمون التأليف طوال القرن الأول بعد الهجرة . فلما بدأ القرن الثاني ، وبدأ مع السنوات الأولى منه تدوين الكتب - كانت المسانيد والمصنفات تعتمد على الرواية ، وتعني بإيراد السند لكل أثر تسجله ..

ويدهي أن الصحابة واولي العلم من التابعين (رضى الله عنهم) قد وجهوا معظم اهتمامهم الى القرآن الكريم ، ففسروا آياته ، ويوردون لهذه الآيات ما وعته عقولهم من اسباب النزول . لكنهم كانوا على يقين من أن القرآن انما ازل ليعمل به ، فلم يكونوا يتركون سورة الى غيرها الا بعد ان يفهموا الأولى جيداً ، وينفذوا كل ما شرع فيها .. وهكذا ^(٢) .

(١) انظر فيما سبق ف : ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(٢) جاء في موطأ مالك : ص ٢٠٥ ج ١ (الحديث ١١ في كتاب القرآن) : وحدثني يحيى عن مالك ، أنه بلغه أن عبدالله بن عمر ، مكث على سورة البقرة ، ثمانين سنين يتعلمها . وهناك آثار أخرى تقرر الظاهرة نفسها ، في غير عبدالله بن عمر من الصحابة ، وغير سورة البقرة من السور .

ومن هنا كانت عنايتهم بمعرفة الناسخ والمنسوخ ؛ ليتحرزوا من السمل بما رفع من الأحكام ، ويعملوا بالحكم منها .

٣٩٥ - ولعله كان طبعياً ألا يفرد الناسخ والمنسوخ بالتصنيف من أول الأمر ؛ اكتفاء بذكر قضاياها ضمن ما ألف لذلك العهد من تفاسير للقرآن : كل عند تفسير الآية المدعي نسخها ..

ولعله كان طبعياً كذلك ألا يعكف بعض الصحابة والتابعين على درس هذه المشكلة دون سائر المشكلات الجديرة بالدرس في علوم القرآن ، فقد كانت علوم القرآن - حتى ذلك الحين - تدرس على أنها كل لا يتجزأ ، وإن يكن للنسخ ألصق هذه العلوم بالجانب التشريعي فيه .

ومن ثم كان النهي عن أن يتحدث في تفسير القرآن من لا يعرف ناسخة ومنسوخة ، وكان شرطاً فيمن ينصب نفسه للإفتاء - هو أيضاً - أن يعرف الناسخ والمنسوخ ^(١) .

٣٩٦ - وعندما بدأ التصنيف في علم أصول الفقه بعد ذلك ، لم يكن بد من العناية بدراسة النسخ ضمن موضوعاته ، بوصفه ظاهرة ترد على بعض النصوص التشريعية . وقد كانت هذه الدراسة وما تزال أقرب إلى الناحية النظرية ؛ إذ هي لا تكاد تمس ناحية التطبيق إلا عندما تحتاج إلى التمثيل ^(٢) .

(١) يتناول المصنفون في ناسخ القرآن ومنسوخه هذا الجانب من الموضوع ، فيوردون عن علي وابن عباس وغيرهما روايات في ذلك ، كما فعل أبو جعفر النحاس في مقدمات كتابه (ص ٤ - ٥) ، وابن الجوزي (ورقة ٧ - ٩ في نواسخ القرآن) ، وغيرهما .

(٢) لم يشذ عن هذه الظاهرة إلا الرحوم الشيخ محمد الحصري في كتابه : علم أصول الفقه ، فقد أورد الآيات التي ارتضى السيوطي في الإتيان القول بنسخها - وهي عشرون آية - وبين ما يمكن أن يتسلك به من يمتحج لرأي أبي مسلم . (انظر هامش ص ٣١٣ - ٣٢٠) . ونلاحظ أنه أورد اثنتين وعشرين آية ، ثم قال : (هذه هي المواضع التي اختار السيوطي أن فيها نسخاً ، وقد أسقط منها اثنتين ، فصار الباقي عشرين ، وهي كما ترى تحمل التأويل ، فأبو مسلم لا يستحق أن يشنع عليه إلى الحد الذي وصلوا إليه) . وانظر الآيات كما أوردتها السيوطي في ٣٧ - ٣٨ ج ٢ من الإتقان .

٣٩٧ - على أن فريقاً من العلماء في كل قرن ، منذ بدأ التصنيف في العلوم الإسلامية - لم يكتفوا بهذا الذي كتب عن النسخ ، وعن الناسخ والمنسوخ ، مفرقاً في بطون الكتب ، فأفردوه بالتأليف في كتب خاصة به ، ولم يدعوا قضية من قضاياها إلا عُنُوا بتسجيلها ، ثم وجدنا هذه القضايا تختلف قلة وكثرة بحسب تطور مدلوله ، ووجدنا مناهج هذه الكتب تتقارب وتباعد في طريقة تناولها له ، ثم وجدنا من بين مؤلفيها من يمنون بإيراد الروايات وأسانيدها ، ومن يورد القضايا ولا يرويهما اكتفاء بذكر مصادره من كتب الرواية في آخر كتابه ^(١) ... وهكذا .

٣٩٨ - ولقد حفظ لنا التاريخ عدداً كبيراً من أسماء هؤلاء الذين أفردوا الناسخ والمنسوخ بالتأليف ، غير أن الذين بقيت كتبهم من بين هؤلاء عدد جد قليل !

وأولئك الذين حفظ لنا التاريخ أسماءهم من المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه - لا يتسنى للدراس أن يجدهم في كتاب ، أو في نوع واحد من الكتب ؛ فقد توزعتهم كتب علوم القرآن ، وكتب الحديث ، وكتب التفسير ، وكتب التراجم : سواء أكانت تترجم للمفسرين وطبقاتهم ، أم كانت تترجم للأدباء ، والغويين ، والنحاة . حق الكتب التي تؤرخ لبعض البلدان ، فإنها لم تخل - هي أيضاً - من الترجمة لبعض هؤلاء المؤلفين ، وذكر كتبهم ...

٣٩٩ - أما الكتب - وقليل منها هو الذي عثرنا على نسخ منه كما أسلفنا - فمن الحق أن نسجل هنا دقة تثيلها للقرون التي ألفت فيها ، وصدق دلائها على تطور مدلول النسخ منذ عصر الصحابة حتى الآن ، بالرغم من أن

(١) فعل ذلك ابن سلامة في كتابه كما سنعرف عند التعريف بهذا الكتاب في الفصل الثاني من هذا الباب ، ومثل ابن سلامة جميع من تابعوه على منهجه ، ومنهم ابن بركات ، والكرومي ، والأجهوري .

أقدم ما وصل إلينا منها قد أُلّف في أوائل القرن الرابع^(١) .

وقد يبدو هذا الكلام لأول وهلة غريباً ، لكن ما يبدو من غرابته لن يلبث أن يزول إذا نحن ذكرنا حقيقتين هامتين :

أولاهما أن مادة هذه الكتب هي الآثار التي رويت عن الصحابة والتابعين ، وقد كانت مادة الكتب التي فقدت هي هذه الآثار عينها . فإن كان هناك فرق بين الكتب التي فقدناها والكتب التي وصلت إلينا - لم يعد هذا الفرق زيادة يسيرة في الكتب التي وصلتنا ، قد يكون مصدرها أقرأ لم يصح عند القدماء ، أو رأياً لمفسر حيث لا مجال للرأي ، أو بعض التفسيرات النظرية التي لا طائل وراءها ..

والحقيقة الثانية أن الكتب التي فقدت - كانت هي المصادر الأولى للكتب التي وصلت إلينا ، فقد اطلع معظم أولئك المؤلفين على تلك الكتب قبل أن تنقذ ، ورجعوا إليها وهم يؤلفون كتبهم . بل أتيح لهم فوق هذا أن يرجعوا إلى التفاسير التي عني أصحابها بالآثار وأن يفيدوا مما جاء فيها ..

٤٠٠ - على أن هذه التفاسير في مجموعها تكاد تقدم لنا من تلك الكتب التي فقدناها عدداً لا بأس به ، ولنضرب لهذه الحقيقة مثلاً بجامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ، وتفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ، والدر المنثور للسيوطي ..

فأما جامع البيان للطبري - شيخ المفسرين بالمأثور - فهو يورد الآثار التي تقرر النسخ ، كلما عرض لتفسير آية تحتمله . وهذه الآثار - وهو يسندوها دائماً إلى أصحابها - مروية عن ابن عباس رضي الله عنها ، وعن غيره من الصحابة رضوان الله عليهم ، وعن مفسري التابعين وتابعيهم : أمثال مجاهد بن جبر

(١) قصد كتاب أبي عبد الله محمد بن حزم ، المتوفى قريباً من سنة ٤٢٠ هـ فهو أول ما وصلنا من الكتب المصنفة في نسخ القرآن ومنسوخه . وسنعرف به ويؤلفه فيما بعد .

المكي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، ومحمد بن السائب الكلبي ، ومقاتل بن سليمان الخراساني ، وعبد الرحمن بن زيد ، وغيرهم^(١) . وهؤلاء التابعون جميعاً ألفوا في ناسخ القرآن ومنسوخه ، كما جاء في بعض كتب النسخ والمنسوخ^(٢) ، وبعض كتب علوم القرآن^(٣) ، وبعض كتب التراجم^(٤) ، وبعض الكتب التي صنفت في تاريخ العلوم وما ألف فيها كالفهرست ، وكشف الظنون^(٥) ..

١٠٤ - وأما تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير - فهو يورد من تلك الآثار كثيراً ، نقلاً عن ابن جرير ، وابن حاتم ، وابن مردويه ، وغيرهم . كما ينقل عن الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم بن سلام بعض ما ضمنه كتابه من الآثار ، بأسانيدهما^(٦) . وكما يورد ما صح لذيده من السنة في تفسير الآيات المدعى عليها بالنسخ ، وهو كثير ..

(١) منعرف إن شاء الله بقتادة ، والكلبي ، ومقاتل ، وابن زيد . أما مجاهد فهو التابعي الجليل الإمام أبو الحجاج مجاهد بن جبر ، مولى السائب بن أبي السائب الهذلي ، مكي ، مقرئ ، مفسر ، حافظ . جمع عدداً من الصحابة بينهم العبادة الأربعة ، ولازم من بينهم ابن عباس ، وقرأ عليه القرآن ، وتلقى عنه تفسيره . وكان أحد أوعية العلم . وقد توفي عام ١٠٣ هـ عن ثلاث وثلاثين سنة (انظر : تذكرة الحفاظ ٨٦/١) . وأما عكرمة فهو الخبر العالم أبو عبدالله البربري ، ثم المدني الهاشمي ، مولى ابن عباس ، روى عن مولاة وعائشة وأبي هريرة وغيرهم ، وأفق في حياة ابن عباس ، فقد كلف من بحور العلم كما يقول الذهبي . ولولا أنه تكلم فيه بأنه كان على رأي الخوارج لشدت إليه المطايا . ولهذا أعرض عنه الإمام مالك ، ومسلم . وقد توفي عام ١٠٧ هـ بالمدينة . (انظر تذكرة الحفاظ : ٨٩/١) .

(٢) انظر الورقة الأخيرة من كتاب هبة الله بن سلامة ، في النسخ والمنسوخ . (٣) انظر البرهان للزركشي : ٢٨/٢ ، والإتقان للسيوطي : ١١/١ ، ٣٣/٢ . (٤) انظر تذكرة الحفاظ وغيره في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام ... وتهذيب التهذيب ، ومعجم الأدباء ، وطبقات الشافعية ، وتاريخ بغداد ، ونزهة الألباب ، في ترجمة أبي داود صاحب السنن .

(٥) انظر ص ٦٢ - ٦٣ من الفهرست ، طبعة المكتبة التجارية ، وصفحات آخر مقترن . رص ٥٨٠ - ٥٨١ ج ٢ من كشف الظنون ، ط . در سمات . (٦) انظر ص ١٥٧ ج ١ في نسخ القبلة الأولى .

٤٠٢ - وأما الدر المنثور للسيوطي ، فهو يقوم كله على الآثار التي يستمدّها مما أخرجه ابن أبي شئبة ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وابن مردويه ، وابن جرير وأبو داود في ناسخه (كما يقول) ، وغيرهم ..

وهكذا يستطيع الدارس أن يجمع كتاب أبي داود صاحب السنن ، إذا هو تتبع الآثار التي نسب إليه السيوطي إخراجها في ناسخه . كما يستطيع أن يجمع كتاب أبي القاسم ابن سلام ، إذا هو تتبع الآثار التي نقلها عنه ابن كثير وغيره . أما مجاهد ، وعكرمه ، وقتادة ، والكلبي ، ومقاتل بن سليمان ، والإمام أحمد ، وغيرهم ^(١) - فن المستطاع جمع كتاب كل منهم (أو صورة تقريبية منه) ، إذا ما تتبع الدارس الآثار التي صححت روايتها عنهم : في جميع كتب السنة ، وكتب التفسير بالمأثور ، وكتب النامخ والنسوخ التي ألفها من بعدهم . وأني لأتمجّل فأقدم بهذا الاقتراح ، راجياً أن يثمر تنفيذه أطيّب الثمار ، إن شاء الله .

٤٠٣ - ولكن ، أكان للقدامي من هؤلاء تصانيف بالمعنى الذي نفهمه الآن ؟ ..

إن في تذكرة الحفاظ للذهبي خيرين قد يكون فيها جواب هذا السؤال : أما أولها فهو قول الإمام أحمد ، في أبي الوليد بن جريج : (كان من أوعية العلم ، وهو وابن أبي عروبة أول من صنف الكتب ^(٢)) . ومعلوم أن ابن جريج هذا توفي في أول ذي الحجة سنة خمسين ومائة ، وابن أبي عروبة (وهو سعيد) توفي سنة ست وخمسين ومائة .

وأما الخبر الثاني فهو قول الذهبي - وهو يترجم ابن أبي عروبة - : (وهو

(١) من هؤلاء الحسين بن راقد ، وعبد الوهاب بن عطاء ، والحجاج الأعور ، ومريج ابن يونس ، وإبراهيم الحربي ، وأبو مسلم الكجي .
(٢) تذكرة الحفاظ ١٦٠ - ١٦١ ج ١ .

أول من صنف الأبواب بالبصرة (١).

تصنيف الكتب إذن لم يبدأ إلا في النصف الأول من القرن الثاني ، بل هو لم يبدأ في السنين الأولى منه على ما نتوقع . ومن ثم ، نستبعد كثيراً أن يكون مجاهد وعكرمة ومعاصروهما قد صنفوا كتباً في الناسخ والمنسوخ أو غيره ، إنما كانوا يحفظون ما روي فيه من آثار ، عن ابن عباس وغيره ، فأطلق لفظ (كتاب) على بعض مرويات كل منهم ، وهي المرويات التي دونت آنذاك ، ثم ذكرت تلك المرويات على أنها كتب ، واعتبرت مصادر للكتب التي صفت في الموضوع من بعد .

٤ . ٤ - أما قتادة بن دعامة السدوسي - وقد توفي سنة سبع عشرة ومائة - فإن لكتابه شأناً آخر ...

لقد ذكر الزركشي قتادة على رأس الذين ألفوا في الناسخ والمنسوخ . وذكر ابن سلامة كتابه بين المصادر التي استمد منها كتابه ، غير أنه أضاف إلى هذه الحقيقة حقيقة أخرى حين قرر أن راوي كتاب قتادة عنه هو سعيد - يقصد ابن أبي عروبة - ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر وهو يترجم سعيداً هذا أنه مقدم في أصحاب قتادة ، ومن أثبت الناس عنه رواية ...

فقد صنف ابن أبي عروبة إذن مما سمع من قتادة كتاباً في الناسخ والمنسوخ ، ولا غرابة في أن يصنف ابن أبي عروبة ، ولا في أن يحفظ قتادة ؛ فقد كان ابن أبي عروبة أحد اثنين بدأ بها وعلى أيديهما تصنيف الكتب ، وكان قتادة من أحفظ أهل زمانه بشهادة جميع النقاد (٢) ...

(١) تذكرة الحفاظ : ١٦٧ ج ١ .

(٢) المرجع السابق ، في ترجمة ابن جريج ، ثم في ترجمة سعيد . أما قتادة فهو ابن دعامة ابن قتادة بن عزيز ، الحافظ العلامة أبو الخطاب السدوسي البصري ، الضرير الأكمه الفرس . حدث عن عبدالله بن سرجس ، وأنس بن مالك ، وسعيد بن المسيب ، ومعاذ ، وأبي الطفيل وحلق . وحدث عنه سمر ، وابن أبي عروبة ، وشيبان ، وشعبة ، ومعمر ، وأبان =

٤٠٥ - وأما ابن شهاب الزهري: محمد بن مسلم - وقد توفي سنة أربع وعشرين ومائة - فقد كان لكتابه شأن مختلف ؛ ذلك أن خزانة دار الكتب المصرية تضم بين كتب التفسير فيها - كتاباً مصوراً عن مخطوطة ، باسم كتاب الناسخ والمنسوخ للزهري: تأليف الإمام أبي عبد الرحمن الحسين بن محمد السلمي ، تحت رقم ١٠٨٤ تفسير^(١) ... لكننا لا نكاد نلقي نظرة على الصفحات الأولى في هذا الكتب - وهي التي تتحدث عن فضل معرفة الناسخ والمنسوخ ، بما تورد عن علي وابن عباس رضي الله عنهم من الروايات المشهورة في ذلك - حتى نجد سند قضايا النسخ المروية عن الزهري ينتهي إلى الوليد بن محمد الموقري ، فيسقط الكتاب كله بسقوط هذا الراوية الكذاب الذي اجمع النقاد على تجريحه ، ووصفوه بأنه كان يروي عن الزهري اشياء موضوعة لم يروها الزهري

= ابن يزيد ، وأبو عوانة ، وحامد بن سلمة ، وأمم سوام . وقد نسب إليه أنه قال : (ما قلت لحدث قط أعد علي ، وما سمعت أذني قط شيئاً إلا رعاه قلبي) . وقال ابن سيرين : قتادة أحفظ الناس وقال ميمر : سمعت قتادة يقول : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً . وقال سفيان الثوري : أو كان في الدنيا مثل قتادة ؟ . وقال أحمد بن حنبل : قتادة أعلم بالتفسير واختلاف العلماء ، ووصفه بالحفظ والفقه وأطنب في ذكره . وقال : قلل أن نجد من يتقدمه ، وقال أيضاً : كان قتادة أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه قرأت عليه صحيفة جابر مرة فيحفظها .

وجمع فضله هذا كان يرى القدر . قال ابن أبي عروبة والديستوائي : (قال قتادة : كل شيء بقدر إلا العامي) .

وقد توفي بالطاعون سنة ١١٧ ، أو ١١٨ في مدينة واسط ، (وانظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١١٥ - ١١٢ ، وطبقات ابن سعد ج ٧ ص ٢٣١ ، والبداية والنهاية ج ٩ ص ٣١٣ - ٣١٤ ، والأنايب للسماعي ٢٩٣ ب ، والكامل لابن الأثير ج ٤ ص ٢٢٤ ، وتذويب التهذيب ج ٨ ص ٣٥١ - ٣٥٦ ، ووفيات الأعيان : ت ٥١٤ ج ٣ ، وطبقات القراء : ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ ، وطبقات المفسرين ٢٠٤ (١) - ٢٠٧ (١) ، ونكت الحميان ٢٢٠ - ٢٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧ ص ٩ - ١٠) .

(١) يقع هذا الكتاب في ١٤ لوحة مصورة ، وهي مكتوبة بخط نسخ قديم ، وصورت لحساب دار الكتب عام ١٩٣١ ، وليس على النسخة ولا في فهرس الدار بيان النسخة التي صورت عنها . وأين هي . وهناك نسخة تحت رقم ١٠٨٧ منقولة عن الصورة بخط ناسخي الدار ، لكن فيها تحريفات كثيرة .

قط ، وبأنه كان يرفع المراسيل ، ويستند الموقوف ، فلا يجوز الاحتجاج به بحال^(١) .

٦٠٤ - وأما أن تلك الروايات التي نسبت إلى الزهري بطريق الموقري ، قد صنفها كتاباً شخص آخر ، هو الإمام أبو عبد الرحمن الحسين بن محمد السلمي^(٢) - فإن هذا لا يغير من الوضع شيئاً ، ذلك أن مادة الكتاب - وهي الآثار المروية عن ابن شهاب - ستظل بعد تصنيف هذا الإمام لها كما كانت قبله ؛ ضعيفة السند مردودة ، لا يصح الاحتجاج بها . ومن ثم ، سيبقى الحكم الذي أصدرناه على هذا الكتاب قائماً ، إلا إذا ثبتت الآثار التي فيه عن الزهري بطريق آخر لا مطعن فيه . وهذا ما يجب على المعنى بروايات ابن شهاب أن يفعله ؛ ليجمع ما صحت روايته عن ذلك الحافظ الثقة ، فيصنف منه ما يشبه أن يكون كتاباً صنفه هـ^(٣) !!

(١) الموقري هو أبو بشر البقاري ، شامي ، مولى يزيد بن عبد الملك ، روى عن الزهري وغيره ، ومات سنة ١٨٢ هـ . وقد حكى ابن حجر عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال لأبي : الموقري يروي عن الزهري العجائب أفعال : أه ! ليس ذلك بشيء . ونقل رأي يحيى بن معين وابن الديلمي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان فيه (وانظر تهذيب التهذيب ص ١٤٨ ج ١١) .

(٢) لم نجد بهذا الاسم مصنفاً ، لكننا وجدنا في فهرس مكتبة قرلة (بدار الكتب المصرية) الجزء الثاني مصنفاً باسم أبي عبد الرحمن محمد بن الحسن بن محمد السلمي النيسابوري المتوفى سنة ٤١٢ هـ ، وصاحب كتاب (طبقات الصوفية) ، وهو غير الذي معنا .

(٣) ابن شهاب الزهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي ، الفقيه ، أبو بكر ، الحافظ المديني ، أحد الأئمة الأعلام ، وعالم الحجاز والشام . روى عن خلق كثير من بينهم أنس بن مالك ، وكان أثبت أصحابه عنه ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن جعفر ، وروى عنه خلق كثير من بينهم عطاء بن أبي رباح ، وأبو الزبير المكي ، وعمر بن عبد العزيز ، وعمر بن دينار ، والأوزاعي ، وابن جريج ، ومالك ، وموسى ، والزيدي . قال البخاري عن علي بن المديني : له نحو ألفي حديث . وقد كان ثقة كثير الحديث والعلم والرواية ، فقيهاً جامعاً ، وقد خرج له أصحاب الكتب الستة . وتوفي سنة ١٢٤ هـ ، على الأرجح . (وانظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : ١٠٢/١ - ١٠٦ ، وقواعد الإسلام : ١٣٦/٥ - ١٥٢ والبداية والنهاية : ٣٤٠/٩ - ٣٤٨ ، وتهذيب التهذيب : ٤٤٥/٩ - ٤٥١ ، ووفيات الأعيان : ج ٣ ص ٥٣٥ - ٣١٧ - ٣١٩) .

٤٠٧ - وفندع الزهري إلى رواية آخر سنن في ناسخ القرآن ومنسوخه ،
 كما ذكره ابن سلام في آخر كتابه ، وكذا ذكر ابن النديم في الفهرست ..
 إنه أبو النضر محمد بن السائب الكلي ، النابه المعالم بالتفسير والأخبار وأيام
 العرب (كما يصفونه) . لكنه كان يزرف كما قال الأصمعي نقلاً عن قرّة بن خالد ،
 عن جماعة النقاد . وكان قد كبر وغلب عليه النسيان ، كما قال يزيد بن هرون .
 وقد قال فيه أبو حاتم : (الناس يجمعون على ترك حديثه ، وهو ذاهب الحديث
 لا يشتغل به) ، وقال النسائي : (ليس بثقة ولا يكتب حديثه) ، وقال علي بن
 الحنيد والحاكم أبو أحمد والدارقطني : (متروك) . وقال الجوزاني : (كذاب
 ساقط) . وقال ابن سبيان : (وضوح الكذب فيه أوضح من أن يحتاج إلى
 الإغراق في وصفه) (١١) .

لقد كان ضعيفاً لفرطه في التشيع ، ومن ثم اتفق ثقات أهل النقد على دمه ،
 وترك الرواية عنه في الأحكام والفروع . وقد روي عن أبي صالح أحاديث
 موضوعة (١٢) ! .

غير أن ابن عدي يقول فيه : (له غير ما ذكرت أحاديث صالحة ، وخاصة
 عن أبي صالح . وهو معروف بالتفسير ، وليس لأحد أطول من تفسيره . وحدث

(١) معنى يزرف : يكذب . وتوجد جميع هذه الأقوال التي جرح بها النقاد الكلي في ترجمة
 ابن حجر له : ١٢٨/٩ - ١٨١ تهذيب التهذيب . وابن الكلي هو عبد السائب بن بشر بن
 عمرو بن الحارث بن عبد العزى ، الكلي ، أبو النضر الكوفي ، من عبدة . وقد قال يزيد بن
 زريع فيه : (... رأيت يضرب صدره ويقول : أنا سبياني . قال العقيلي : ثم صنّف من الرافضة
 أصحاب عبد الله بن سبأ . وقال أبو حاتم : زعم لي سفيان الثوري قال : قال الكلي : (... وما
 حدثت عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب ، فلا تزوه) . وقد توفي سنة ١٤٦ هـ . (انظر
 في ترجمته : ٣٥٨/٦ : الطبقات الكبرى لابن سعد ، والفهرست : ١١٥ ، المصنف لابن
 قتيبة : ٢٢٣ ، الكامل لابن الأثير : ٢١٤/٥ . تهذيب التهذيب : الموضع المذكور أول هذا
 الموضع ، وميزان الاعتدال ٦١/٣ . ووفيات الأعيان : ٤٩٣/١ ، والوفيات بالوفيات ٨٣/٣) .
 (٢) انظر التهذيب في الموضع السابق .

عنه ثقات من الناس ووصفوه في التفسير . وأما في الحديث ففيه مناكير ،
ولشهرة فيما بين الضعفاء يكتب حديثه (١) .

٨٠٤ - وكيف كان الحكم على ابن الكلبي ، يوصفه مفسراً ، ثم يوصفه
محدثاً ، ويكفي منه قول البخاري : (تركه يحيى وابن مهدي) - فالذي
يبدو لنا بعد الإجماع على ضعفه في الحديث ، أن رواياته للأثار المتعلقة بالناسخ
والمسنوخ لا يسوغ القول بسلامتها من الوضع ، وبخاصة أنه يروى عن ابن عباس
مع أنه لم يسمع منه (٢) ..

ومن ثم قيل إن أوهى طريق عن ابن عباس في رواية تفسيره للقرآن هي
طريق الكلبي عن أبي صالح ، فإن انضم إليه رواية محمد بن مروان (السدي
الصغير المتوفى سنة ١٨٦ هـ) - فهي سلسلة الكذب (٣) ..

٩٠٤ - ولكن لهذا الذي قيل بقية تتعلق بمفسر آخر هو أبو الحسن
مقاتل بن سليمان البلخي ، الخراساني .. وهذه البقية هي قولهم : (.. وكذلك
طريق مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي ، المتوفى سنة ١٥٠ هـ ، إلا أن الكلبي
يفضل عليه ، لما في مقاتل من المذاهب الرديئة) (٤) ..

(١) تهذيب التهذيب في الموضع نفسه ، وعبارة (يكتب حديثه) يراد بها أن يثبه عليه :
ليعلم ضعفه .

(٢) انظر تفسير الطبري : ٦٦/١ .

(٣) انظر : ٢٩٩/١ في كشف الظنون ، عند الكلام عن ابن عباس رضي الله عنهما يوصفه
شيخ المفسرين للقرآن ، وحبر الأمة .

(٤) المصدر السابق نفسه . وقد ورد اسم جده طر أنه بشر في تاريخ بغداد : ١٣ / ١٦٠
وعلى أنه بشر في وفيات الأعيان : ت ٧٠٤ ، وتهذيب التهذيب : ١٠ / ٢٧٩ ، ومن الصعب
الجزم بشيء في سفيقته ؛ لأن المخطوطات القديمة كانت تهمل إعجام الحروف كثيراً ،

ومقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي الخراساني هو أبو الحسن البلخي ، صاحب التفسير . روى
عن نافع مولى ابن عمر ، وأبي إسحق السبيعي ، وأبي الزبير ، والزهري ، والفضالة ، ومجاهد ،
وابن سيرين ، وثابت البناني ، وزيد بن أسلم ، وعطاء بن أبي رباح ، وعطية بن سعد ، وعمر بن
ابن شبيب ، وجماعة . وعنه بقية بن الوليد ، وسعد بن الصلت ، وإسماعيل بن عياش .
وحرمي بن عمار ، وحاد بن قيراط ، ويحيى بن شبل ، وغيرهم ... (وانظر في ترجمته : =

وإنما نورد هذا الكلام عن مقاتل هنا ؛ لأنه من بين الذين صنّفوا في الناسخ والمنسوخ ، كما يذكر هبة الله بن سلامة في آخر كتابه ، وابن النديم في الفهرست . وإذا كان كتابه لم يصل إلينا - فقد وصلنا الكثير من رواياته في التفسير . وفي بعض هذه الآثار التي رواها ما يمثل كتابه الناسخ والمنسوخ ، ويقدم لنا صورة منه ..

٤١٠ - ولكن ، ما الذي يعيننا من كتاب مقاتل بن سليمان ، بعد أن أسلفنا أن الكلبي - بوصفه مفسراً - يفضل عليه ، وبعد أن عرفنا حكم النقاد على الكلبي ؟ ..

على أن مقاتلاً كان يكذب على الكلبي ، فينسب إليه من الروايات ما لم يقل . وقد ذكر الخطيب في تاريخ بغداد ، وابن حجر في تهذيب التهذيب - ما يؤكدهما حين أوردنا هذه الرواية عن أحمد بن سيار المروزي ، قال : (سمعت إسحق بن إبراهيم يقول ، أخبرني حمزة بن عتبة - وكان من أهل العلم - أن خارجة مرمقاتل وهو يحدث الناس ، فقال : حدثنا أبو النضر - يعني الكلبي - قال : فررت عليه مع الكلبي ، فقال الكلبي : والله ما حدثته قط بهذا ، ثم دنا منه فقال : يا أبا الحسن ، أنا أبو النضر وما حدثتك بهذا قط ! فقال اسكت يا أبا النضر ، فإن تزوين الحديث لنا إنما هو بالرجال) (١) .

ولعل هذه الحادثة تعلل لما روي عن سفيان بن عيينة ، قال : (قال لي مقاتل بن سليمان - وأردت أن أخرج إلى الكوفة - : إن كنت تريد التفسير فسل عن الكلبي . قال : فقدمت الكوفة فسألت عن الكلبي ، فقلت : إن

= الطبقات الكبرى لابن سعد ، ٣٧٣ / ٧ ، والتهذيب : ٢٧٩ / ١٠ - ٢٨٥ ، وتاريخ بغداد : ١٦٠ / ١٣ - ١٦٩ ، ووفيات الأعيان : ٧٠٤ ج ٤ ص ٣٤١ - ٣٤٣ وميزان الاعتدال : ١٩٦ / ٣) .

(١) انظر تاريخ بغداد للخطيب : ١٦٣ / ١٣ - ١٦٤ ، وتهذيب التهذيب : ٢٨٢ / ١٠ - ٢٨٣ .

بكرة رجلا يحسن الثناء عليك . قال : من هو ؟ قلت : مقاتل بن سليمان ، فلم يحمد^(١) ..

٤١١ - ومع ذلك ، روي عن خالد بن صبيح : (قيل لحماة بن أبي حنيفة : إن مقاتلا أخذ التفسير عن الكلبي . قال : كيف يكون هذا وهو أعلم من الكلبي^(٢) ؟) .

وروي عن الشافعي من وجوه : (الناس عيال على مقاتل في التفسير^(٣)) . وقال الذهبي فيه : (.. كان من أوعية العلم ، مجرأ في التفسير^(٤)) . وقال القاسم بن أحمد الصفار : (قلت لإبراهيم الحربي : ما بال الناس يطعنون على مقاتل ؟ قال : حسدا منهم له^(٥)) .

لكننا نجد إبراهيم الحربي نفسه يقول - فيما روى عنه سليمان بن إسحاق بن الجلاب - : (مات الضحاک قبل أن يولد مقاتل بأربع سنين . ولم يسمع (مقاتل) من مجاهد شيئا ولم يلقه . وإنما جمع تفسير الناس وفسر عليه من غير سماع . ولم أدخل في تفسيري عنه شيئا . وتفسير الكلبي مثل تفسير مقاتل سواء^(٦)) .

وهكذا نجد من يثني عليه في التفسير ، أما الحديث فلا يثني عليه في روايته له أحد ، حتى لقد عرفه صاحب الجرح والتعديل بصاحب التفسير والمناكير . وقال فيه البخاري: منكر الحديث سكتوا عنه ، وقال في موضع آخر: لا شيء

(١) ١٦٧/١٣ - ١٦٨ في تاريخ بغداد ، ٢٨١/١٠ في تهذيب التهذيب .

(٢) ٢٨٠/١٠ في تهذيب التهذيب . وخالد بن صبيح (وقيل صح) الجليلي . روى عن : نوف ، وروى عنه صفوان بن عمرو : (انظر الجرح والتعديل ج ١ قسم ٢ ص ٣٣٦) وقد ورد ابن حجر اسم أبيه على أنه صح .

(٣) ابن حجر في تهذيب التهذيب : ٢٧٩/١٠ ، وغيره .

(٤) ١/١٦٥ تذكرة الحفاظ .

(٥) ٢٨٠/١٠ في التهذيب . وسيأتي التعريف بإبراهيم الحربي .

(٦) ٢٨١/١٠ في التهذيب .

ألبنة . وقال ابن سعد : أصحاب الحديث يتشقون حديثه وينكروونه . وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشر بن سليمان : كان قاصدا ترك الناس حديثه . وقال النسائي : كذاب . وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : كان كذابا جسورا . وقال ابن عدي : عامة حديثه مما لا يتابع عليه ، على أن كثيرا من الثقات والمعروفين قد حدث عنه ، ومع ضعفه يكتب حديثه (١) !..

٤١٢ - ونعود إلى تفسيره مرة أخرى ؛ لنرى ماذا قالوا فيه مما صرفهم عنه ...

إننا نرجح أنه كانت هنالك عدة أسباب لسوء رأي العلماء في تفسير مقاتل ، مع شهادتهم له بأنه كان مجرأ في التفسير :
وأول هذه الأسباب هو ضعفه في الرواية ، وعدم تحريره سلامة الإسناد فيها ، ووضعه لما يحتاج إليه من الآثار ، ثم نسبتها إلى رواة لم يلقيهم ولم يسمع منهم : في جسارة ، وعدم مبالاة !

ومن أجل هذا قال ابن المبارك - وقد نظر في شيء من تفسيره - : (يا له من علم لو كان له إسناد) !.

ومن أجله أيضاً دهمش نعم بن حماد حين رأى عند ابن عينة كتاباً لمقاتل ، فقال له : يا أبا محمد ، تروي لمقاتل في التفسير ؟! وكان رد ابن عينة : (لا ، ولكن أستدل به وأستعين !) .

ومن أجله كذلك قال الخليلي : (محله عند أهل التفسير محل كبير ، وهو [بحر] واسع ، لكن العلماء ضعفوه في الرواية) (٢) !.

٤١٣ - والسبب الثاني هو أنه كان يتكلم في الصفات بما لا يحل ذكره ، وكان يقول بالتشبيه والتجسيم وبالإرجاء ، قال أبو حنيفة (فيما روى

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ص ٣٥٤ في قسم ١ ج ٤ ، والطبقات الكبرى لابن سعد : ٣٧٣/٧ ، والتذهيب : ٢٨٢/١٠ - ٢٨٤ .
(٢) ٢٧٩/١٠ - ٢٨٤ : تذهيب التذهيب .

عنه إسحاق بن إبراهيم (أثنان من المشرق رأيان خبيثان ، جهنم معطل ، ومقاتل مشبه . وقال (فيما روى محمد بن سماعة ، عن أبي يوسف ، عنه) : أفرط جهنم في النفي حتى قال إنه ليس بشيء ، وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه . وقال خارجة بن مصعب : كان جهنم ومقاتل عندنا فاسقين فاجرين ، وقال أيضاً : لم أستحل دم يهودي ولا ذممي ، ولو قدرت على مقاتل بن سليمان في موضع لا يرانا فيه أحد لقتلته ! . ولهذا السبب وقع النزاع بينه وبين جهنم ، فوضع كل منهما في الآخر كتاباً ، وراح كل منهما يتنقص خصمه في كتابه ، جهد ما يستطيع (١) ..!

١٤ ١ - والسبب الثالث أنه - كما قال ابن حبان - كانت يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم (٢) ، وأنه كان من الكذابين المعروفين بوضع الأحاديث ، وكان فيه ذكاء وسرعة بديهة (٣) ، فتماون هذا

(١) ٢٨١/١٠ في التهذيب .

(٢) ٣٨٤ في المصدر السابق .

(٣) أما أنه كان كذاباً معروفاً بوضع الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيشهد له قول النسائي : (الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة : إبراهيم بن أبي يحيى بلدينة ، ومقاتل بنجراسان ، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام ، والواقدي ببغداد) ٧٨٤/١٠ في التهذيب .

وأما أنه كان ذكياً سريع البديهة فيدل له هذان الحادثان :

الأول : ما حدث به مالك بن أنس أنه بلغه أن مقاتل بن سليمان جاءه إنسان فقال له إن إنساناً جاءني فسألني عن لون كلب أصحاب الكهف ، فلم أدر ما أقول له ، فقال له : (ألا قلت : أبيض ؟ فلو قتله لم تجد أحداً يرد عليك !) ، وقد علق على هذا الحادث نعيم بن حماد بقوله : (هذا أول ما ظهر لمقاتل من الكذب !) ٣٨٤/١٠ تهذيب التهذيب .

والثاني ما روي من أن أبا جعفر المنصور كان جالساً فسقط عليه الذباب . فطيره ، فعاد إليه ، وألح عليه ، وجعل يقيم على وجهه ، وأكثر من السقوط عليه مراراً ، حتى أضجره فقال المنصور : انظروا من في الباب ، فقيل له : مقاتل بن سليمان ، فقال : من به ، فأذن له . فلما دخل عليه قال له : هل تعلم لماذا خلق الله تعالى الذباب ؟ قال : (نعم نيزل به الجبارين !) فسكت المنصور . ١٦٠/١٣ تاريخ بغداد .

كله على ترويج مفتريات اليهود والنصارى عن القرآن ، وبهذا سقط تفسيره كله ، على الرغم من علمه ومعرفته الواسعة بالتفسير !.

وإذا لم نستطع أن نعتد على تفسير مقاتل ؛ لعدم اطمئناننا إلى الآثار التي بناه عليها - لم نستطع كذلك أن نعتد على كتابه (نسخ القرآن ومنسوخه) ؛ لأن القول بالنسخ لا يجوز أن ينسب على الرأي وحده ، بل لا بد فيه من أثر صحيح السند. ثم لأنه يرويه كله عن الضحاك بن مزاحم ، وقد قيل بأنه ولد بعد أن مات الضحاك بأربع سنين ...!

٤١٥ - بعد مقاتل بن سليمان ، نجد الحسين بن واقد المروزي ^(١) ، وهو راوية ثقة أخرج له مسلم وأصحاب السنن الأربعة ، كما أخرج له البخاري في التعليل . قال فيه ابن المبارك : ومن لنا مثل الحسين ؟ . وقال الأثرم عن أحمد : ليس به بأس ، وأثنى عليه وقال ابن أبي خيثمة ولحن معين : ثقة . وقال أبو زرعة والنسائي : ليس به بأس .

وقال فيه ابن حبان : كان على قضاء مرو ، وكان من خيار الناس ، وربما أخطأ في الروايات . وقال الساجي : فيه نظر ، وهو صدوق لهم . وقال الإمام أحمد (في رواية أخرى للأثرم) : في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي ^(٢) . فهو مختلف فيه إذن ، لكنّ الراجح توثيقه .

(١) انظر ٣/٣٧٣ في تهذيب التهذيب .

والحسين هذا هو أبو علي ، الحسين بن واقد المروزي ، قاضي مرو ، مولى عبدالله بن عامر بن كريب ، المتوفى سنة ١٥٩ ، أو ١٥٧ ، والتاريخ الأول هو الذي ذكره علي ابنه ، ويجزم به ابن حبان في الثقات ، فهو الراجح .

روي عن عبدالله بن بريدة ، وثابت البناني ، وثمامة بن عبدالله بن أنس ، وأبي اسحق السبيعي ، وأبي الزبير ، وعمر بن دينار ، وغيرهم ، وروى عنه الأعمش - وهو أكبر منه - والفضل بن موسى السنياني ، وأبناء علي والعلامة ابنا الحسين ، وعلي بن الحسن بن شقيق ، وأبو قتيلة ، وزيد بن الحباب ، وعبدالله بن المبارك وغيرهم .

(2) وانظر ترجمته ٢/٣٧٣ - ٣٧٤ من تهذيب التهذيب .

(٣) المصدر السابق ، نفس الموضع .

٤١٦ - وهذا القاضي المروزي الذي يوثقه النقاد ، في القول الراجح - ذكره ابن التديم في الفهرست ، بوصفه مؤلفاً في ناسخ القرآن ومنسوخه ، وإن لم يذكره تحت العنوان الذي يجمع هؤلاء المصنفين ^(١) .
ولسنا نشك في صدق ابن التديم فيما ذكره عن الحسين ، في هذا الموضوع .
لكننا لا نشك كذلك في أنه هذا الكتاب الذي صنفه راوية ثقة - قد فقد ، كما فقد غيره من الكتب الجيدة في موضوعه !..

على أنا نجد آثاراً متفرقة في النسخ هو راويها ، في كتاب نواسخ القرآن لابن الجوزي ^(٢) ، وفي غيره من كتب الناسخ والمنسوخ في القرآن ، وكتب التفسير بالمأثور . وسنعرض لكثير من هذه الآراء في الفصلين التاليين ، إن شاء الله ، ونبين ما عسى أن تقدمه لنا إذا جمعناها ، من صورة لهذا الكتاب المفقود ...

٤١٧ - أما الآن ، فنتحدث عن مؤلف آخر في ناسخ القرآن ومنسوخه ، هو عبد الرحمن بن زيد ، راوي تفسير والده زيد بن أسلم . وقد كان زيد هذا مولى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(٣) ... وكان عبد الرحمن من رواة الحديث

(١) ذكره ابن التديم في : ص ٥٧ عرفاً إلى الحسن ، وذكر المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخة تحت عنوان واحد في : ٦٢ - ٦٣ .
(٢) انظر على سبيل المثال ورقة ٢٧ ، ورقة ٤٣ ، ففي كليهما رواية عنه . وقد روى في الموضوعين عن يزيد النحوي ، وروى عنه ابنه علي .

(٣) ترجمة ابن سعد في الطبقات الكبرى : ٥ / ٤١٣ ، وابن حجر في تهذيب التهذيب : ١٧٧ / ١ - ١٧٩ . وهو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي ، مولاهم ، المدني . روى عن أبيه ، وابن المنكدر ، وصفوان بن سليم ، وأبي حازم سلمة بن دينار . وروى عنه ابن وهب ، وعبد الرزاق ، ووكيع ، والوليد بن مسلم ، وابن عيينة ، وعيسى غنجار ، وكثير غيرهم ... وقد تحدث النقاد كثيراً في ضعفه ، ووصفه الساجي بأنه (منكر الحديث) ، والطحاوي بأن (حديثه عند أهل العلم في النهاية من الضعف) . وقال فيه الحاكم وأبو نعيم : (روى عن أبيه أحاديث موضوعة) . وهو أحد راويين نقلاً إلينا تفسير أبيه زيد بن أسلم . أما الثاني فهو الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه . ولم يصلنا هذا التفسير إلا روايات متناثرة هنا وهناك ، غير أننا لا نستطيع أن نقبل منه إلا ما وافق الإمام مالك عبد الرحمن على روايته .

المكثرين ، لكنه كان ضعيفاً جداً . قال عنه الإمام أحمد إنه ضعيف ، وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء . وروى عن الشافعي أن رجلاً ذكر لملك حديثاً منقطعاً ، فقال له مالك : اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن فوح ..!

وكما ضعفه هؤلاء واتهموه بالوضع - ضعفه أبو زرعة ، وأبو حاتم . ووصفه ابن حبان بأنه كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته ، من رفع المراسيل ، وإسناد الموقوف ، فاستحق الترك . وقال فيه ابن خزيمة : ليس هو بمن يحتج أهل العلم بحديثه ؛ لسوء حفظه . هو رجل صناعته العبادة والتقصيف ، ليس من أحلاس الحديث . ونقل ابن الجوزي إجماع النقاد على ضعفه ! .

٤٩٨ - ومن هنا ! لا نشعر أننا قد خسرنا شيئاً ذا بال حين فقدنا هذا الكتاب ، فإن الآثار التي هي مادته لم تسلم في مجموعها من شبهة الوضع ، ومثل هذه الآثار ليس لها اعتبار عندنا في ناسخ القرآن ومنسوخه ...

على أن تفسير الطبري والدر المنثور ، وكتب الناسخ والمنسوخ التي صنفت بعد القرن الثاني - تتناثر فيها روايات كثيرة عن هذا الراوية الضعيف^(١) ، فقد أسلفنا أنه كانت من رواة الحديث المكثرين ، وأنه روى تفسير أبيه زيد بن أسلم^(٢) ... ولهذا يبدو لنا جمع مادة كتابه من تلك الكتب أمراً سهلاً ، لكننا لا نستطيع الاطمئنان إلى رواياته فيه إلا إذا تلقيناها عن رواة آخرين لم يتناولهم النقاد بالتجريح^(٣) ...

* * *

(١) انرجع إلى هذه الكتب ، في الآيات التي ادعى علي بن النسخ ، فستجد روايات كثيرة عن ابن زيد هذا بطريق ابن وهب .

(٢) أسلفنا أن هذا التفسير روى بطريق آخر ، هو طريق مالك بن أنس رضي الله عنه .

(٣) لا يلزم أن تكون الرواية بطريق مالك ؛ لاحتمال أن يكون كتاب عبد الرحمن في الناسخ والمنسوخ ليس كله مستخلصاً من تفسير أبيه زيد .

١٩٤ - ونكتفي من مؤلفي القرن الثاني هؤلاء الذين تحدثنا عنهم؛ لبتابع ركب المصنفين في القرن الثالث ...

لقد كانت القرن الأول كله ، والنصف الأول من القرن الثاني - للرواية والتلقي ، دون تدوين ولا تصنيف ، فقد كان الذين يملقون ويروون ما زالوا حتى ذلك العهد يعتمدون على حفاظتهم . أما حين تنصف القرن الثاني ، وبدأت الدراسات حول القرآن والسنة تتسع ، وتتفرع ، وتتوالد - فقد أصبح من الضروري أن يعنى علماء المسلمين في كل إقليم بتصنيف الكتب ؛ ليحفظوا للأجيال القادمة ما تلتقوه ، وما علموه .

وإن هذا ليتضح في بداية عهدهم بالتصنيف، انضاحه في العمود التالية لذلك العهد ، فبين هؤلاء الذين عرفنا بهم - على قلتهم في تلك الفترة القصيرة من الزمان - من كان يعيش في مكة كمجاهد . ومن كان يعيش في البصرة كقتادة . ومن كان من أهل المدينة كابن شهاب ، وابن زيد . ومن كان يحيا في الكوفة كالكلبي . ومن أمضى أيامه في خراسان كمقاتل . ومن قضى حياته في مرو كالخمين بن واقد . ومكذا .

٤٣ - فإذا نحن تركنا أولئك الذين توفوا قبل القرن الثالث ، إلى الذين عاشوا في هذا القرن ولو سنوات قليلة من أعمارهم - وجدنا في طبقة هؤلاء مكيًا قريشياً من خيرة الأئمة المجتهدين ، وهو محمد بن إدريس الشافعي ، الإمام^(١) .

(١) هو الإمام المجتهد صاحب المذهب المروفي باسمه : محمد بن إدريس بن العباس ، بن شافع ، بن السائب ، بن عبيد ، بن عبد يزيد ، بن هاشم ، بن عبد المطلب ، بن عبد مناف ، القرشي ، المظني ، أبو عبد الله الشافعي المكي ، تولى مصر . ولد سنة ١٥٠ هـ ، و توفي سنة ٢٠٤ هـ . وقد اختلف في مكان ولادته : أعقلان هو أم غرة أم اليمن ؟ غير أنه لا خلاف في أنه حل إلى مكة وهو ابن سنتين ، وفي أنه رحل إلى بغداد ، ثم إلى مصر ، وفيها توفي . وقد لقي في بغداد محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، وكتب عنه ، والإمام أحمد الذي أعجب به ونقل عنه . وقد كان آية في الذكاء وقوة الحجة وفصاحة اللسان ، حتى لقد قيل إنه حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، والموطأ وهو ابن عشر . (وارجع إلى تفصيل ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ، والشافعي : حياته وعصره . آراؤه وفقهه ، لأستاذة الجليل الشيخ =

ورأينا أنه قد تناول بالبيان الناسخ والمنسوخ من الكتاب العزيز، في كتابه: **احكام القرآن** (الذي جمعه الحافظ البيهقي ^(١) صاحب السنن الكبرى) من نصوص الإمام الشافعي في كتبه) ، والناسخ والمنسوخ من السنة الثمينة ، في كتابه: **اختلاف الحديث** . ثم عاد فتناول بالبيان النسخ في نصوص القرآن والسنة معاً ، حين أملى على الربيع المرادي ^(٢) رسالته التي أرسى بها الدعائم لمعلم أصول الفقه . ولم يكن هدف الشافعي من الحديث عن الناسخ والمنسوخ في القرآن ، والسنة - إحصاء وقائع النسخ ، أو تتبعها . إنما كان معظم همه موجّها نحو تحرير مدلول (النسخ) ، وتمييزه في اصطلاح الأصوليين عن تخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وبيان المبهم ، وتقصيل المجهول ^(٣) . ثم تقرير مذهبه في أن ناسخ القرآن لا يكون

= محمد أبو زهرة . وتاريخ الإسلام ، وتذكرة الحفاظ للذهبي . ومناقب الشافعي للإمام البيهقي : فيلم عن مخطوطة ، محفوظة بمعد المخطوطات العربية . وتهذيب التهذيب : ٢٥/٩ - ٣١ ، وغيرها من الكتب ...) .

(١) هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان ، وصاحب السنن الكبرى ، والسنن الصغرى ، ونصوص الشافعي ، وغيرها من الكتب القيمة . كان من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله بن البيع في الحديث ، وقد رحل في طلبه إلى العراق والجيل والحجاز ، وسمع بخراسان من علماء عصره ، وكذلك بقية البلاد التي انتهى إليها . وأخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي ، وهو أول من جمع نصوص الشافعي في عشر مجلدات . قال فيه إمام الحرمين : ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه منه إلا البيهقي ، فإن له على الشافعي منه ، لتصانيفه في نصرته مذهبه وأقواله . وقد توفي بنيسابور سنة ٤٥٨ هـ عن أربع وسبعين سنة ، وقفل تابوته إلى بيهق (وأرجع في ترجمته إلى الذهبي في طبقات الحفاظ ، والناظمي في مرآة الجنان ، وعبد القادر القرشي في طبقاته ، والسبكي في طبقات الشافعية ، وابن العماد في شذرات الذهب ، وابن خلكان في وفيات الأعيان ، وابن عساكر في تبين كذب المفتري) .

(٢) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المؤذن ، صاحب الشافعي وتأمل علمه . نسب إلى بني مراد لأنه كان مولاهم . ولد سنة ١٧٤ هـ . وسمع ابن وهب ، وسعيد بن الليث ، وبشر بن بكر ، ويحيى بن حسان ، وأسد السنة ، وطائفة ، وروى عنه أصحاب السنن ، لكن الترمذي بواسطة ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم ، وابن أبي حاتم ، وذكركم الساجي ، والطحاوي ، وأبو العباس الأصبغ ، وخلق كثير (انظر تذكرة الحفاظ ٢/ ١٤٨ - ١٤٩) ، وقد توفي سنة ٢٧٤ هـ : (وانظر ٢٤٦/٣ تهذيب التهذيب) .

(٣) بيتنا هذا بتفصيل في الباب الأول (ف ٩٩ - ١١٠) .

إلا قرآناً ، وتاسخ السنة لا يكون إلا سنة مثلها . وفي أن البديل ضروري للنسخ ، لا يتم النسخ بدونه ..

٤٢١ - ولم يدع الشافعي بيانه هذا للنسخ دون تمثيل ، فقد أورد له بعض الأمثلة من آيات القرآن الكريم ، وشرح على ضوءها كيف تدل السنة على التاسخ والمنسوخ منه ، بل كيف يحتاج إثباتها إلى بيان من السنة ، يتميز به ويتقرر فيه كل من التاسخ والمنسوخ ^(١) ...

ومع أنه لم يكن هدفه التتبع والإحصاء كما ذكرنا - أورد في (أحكام القرآن) إحدى عشرة واقعة من وقائع النسخ ، وذكر الآثار التي وردت في نسخها مصحوبة بأسانيدھا ، ثم شرح الدليل على النسخ في كل منها : سنة كان هذا الدليل أو اجماعاً... وأورد بعض دعاوى النسخ التي لم تثبت عنده ، وناقشها ، ثم رد زعم النسخ فيها ^(٢) .. ولم تخرج الأمثلة التي ذكرها في الرسالة عن هذه الوقائع ، بل لم تعد أن تكون بعضها ، مصحوبة بوقائع من تاسخ السنة ومنسوخها ..

٤٢٢ - وبعد ، فما ينبغي في هذا المقام أن ننسبنا شهرة الشافعي في الفقه مكانته في الحديث ، فقد تلمذ للإمام مالك ، وتلمذ عليه الإمام أحمد ، وجمعه حرمة يقول - وهو الثقة الصدوق - : (سميت ببغداد ناصر الحديث) .

وقد روى عن كثير غير مالك ، وروى عنه كثير غير أحمد . فمن روى عنهم : مسلم بن خالد الزنجي ، وإبراهيم بن سعد ، وسعيد بن سالم القداح ، وعبد الوهاب الثقفي ، وابن علية وابن عيينة .. ومن روى عنه سليمان بن داود الهاشمي ، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ، وأبو ثور إبراهيم بن خالد ، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي ، وحرمة ، وأبو الطاهر بن السرح ،

(١) ارجع إلى الرسالة له : (فقرات ٣٥٩ - ٢٠ : ٦٠١ ، ٦٠٣ - ٦٥٥ ، ٧٣٦ - ١١١٣ - ١١١٩) .

(٢) نجد مثلاً لهذه الدعاوى مسألة الأضحية والتي عن ادخار لحومها بعد ثلاث . وقد أسلفناها (انظر ف ١٩٥ - ٢٠٠ فيما سبق) .

وأبو إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى المزني ، والربيع بن سليمان المرادي ، والربيع بن سليمان الجبزي ...

كتب إليه عبد الرحمن بن مهدي أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ، وجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة الإجماع ، وبيان الناسخ والمنسوخ ، فوضع له - وكان ما يزال بعد شاباً - كتاب الرسالة ، فكان عبد الرحمن يقول : ما أصلي صلاة إلا وإني أدعو للشافعي فيها .

وقال أبو ثور فيه : (من زعم أنه رأى مثل محمد بن إدريس : في علمه وفصاحته ، وثباته وتمكنه ومعرفته - فقد كذب . كان منقطع القرن في حياته ، فلما مضى لسبيله لم يعتض منه) .

وقال أحمد بن سيار المروزي : (لولا الشافعي لدرس الإسلام) ، وقال الزعفراني عن يحيى بن معين : (لو كان الكذب له مطلقاً لكانت مروءته تمنعه أن يكذب) ^(١) ، رضي الله عنه .

٤٣٣ هـ - وقد عاصر الشافعي ، وتوفي معه في نفس السنة التي توفي فيها (سنة ٢٠٤ هـ) - مصنف آخر في ناسخ القرآن ومنسوخه ، هو عبد الوهاب بن عطاء المعجلي الحنفي ، أبو نصر البصري . وقد كان راوياً ثقة (فيما ترجح) ، لازم سعيد بن أبي عروبة ، وكان من أعلم الناس به ومحدثه ، ثم كتب عنه كتبه ، وكان كثير الحديث معروفاً . قدم بغداد وحدث بها ، ثم استوطنها ولزم السوق بالكسرخ حتى مات ^(٢) .

ولم تقتصر رواية الحنفي على سعيد ، فقد حدث عن خلق كثير من بينهم يونس بن عبيد ، وسليمان التيمي ، وحسين الطويل ، وعمرو بن عبيد ، وخالد الحذاء ،

(١) أنظر ترجمته في تهذيب التهذيب : ٢٥/٩ - ٣١ .

(٢) أنظر في ترجمته تاريخ بغداد : ٢١/١١ - ٢٥٠ ، وتذكرة الحفاظ ٣٠١/١ - ٣١٠ -

وتهذيب التهذيب ٤٥٠/٦ - ٤٥٣ .

وسعيد الجريري، وابن جريج، ومالك بن أنس... وروى عنه خلق كثير أيضاً من بيهم الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعمرو بن محمد الناقد... وأخرج له البخاري في: (خلق أفعال العباد)، كما أخرج له مسلم في صحيحه، وأصعاب السنن الأربعة^(١)...

٤٢٤ - وقد فقد كتاب الحفاف في ناسخ القرآن ومنسوخه، كما فقدت كتب كثيرة... غير أن فيما وصل إلينا من كتب الناسخ والمنسوخ، وفيما بين أيدينا من كتب التفسير بالمأثور - روايات كثيرة عنه^(٢). وهي روايات نستطيع إذا جمعناها أن نجد فيها صورة تمثل كتابه. وأغلب الظن أننا سنجد ما صورة مكررة لكتاب قتادة برواية سعيد بن أبي عروبة، فقد كان سعيد هذا أثبت أصحاب قتادة، وكان الحفاف أعلم الناس بمحدث سعيد، وأكثرهم له ملازمة..

٤٢٥ - وبعد المكي القرشي محمد بن إدريس، وذلك الراوية البصري عبد الوهاب بن عطاء - نجد راوية بصرية آخر، ترمذي الأصل ثقة صدوقاً - يصنف في ناسخ القرآن ومنسوخه كما يقرر ابن النديم، لكننا لم نثر على كتابه هو أيضاً...

إنه أبو محمد حجاج بن محمد الأعور^(٣)، وهو شيخ من شيوخ أبي عبيد القاسم ابن سلام، وأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ويحيى بن يحيى، وأبي معمر الهذلي، وأبي خيثمة، والذهلي، وابن المنادي، والدوري، وخلق غيرهم.. أما شيوخه هو فمن بينهم حريز بن عثمان، وابن أبي ذئب، وابن جريج، والليث، وشعبة، ويونس بن أبي إسحق، وإسرائيل بن يونس، وحزمة الزيات.

(١) أنظر المصادر السابقة في المواضع نفسها.

(٢) نجد في نواسخ القرآن روايات كثيرة عنه. وانظر على سبيل المثال ررقات: ٢١، ٤٧، ١٢١. وقد ذكره ضمن المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه ابن النديم في الفهرست ص ٣٣٣ منه.

(٣) هو ترمذي الأصل، سكن بغداد ثم تحول بولده وعياله إلى المصيصية، وفي آخر =

٤٢٦ - وصفه الإمام أحمد فقال (فيما يروي عنه صاحبه الأثرم) : ما كان أضبط حجاً - يعني ابن عمه - وأصح حديثه ، وأشد تعاضده للحروف . قال الأثرم : ورفع أمره جداً . قلت له : كان صاحب عربية ؟ فقال نعم .

وذكره الإمام أحمد ، فقال : كان مرة يقول : أنبأ ابن جريج . وإنما قرأ على ابن جريج ، ثم ترك ذلك ، فكان يقول : قال ابن جريج . وكان صحيح الأخذ . وقال : الكتب كلها قرأها على ابن جريج ، إلا كتاب التفسير ، فإنه سمعه إملاء من ابن جريج ، ولم يكن مع ابن جريج كتاب التفسير ، فأملأه .

ولعل هذا يفسر قول أبي ذكريا : قال لي المعلى الرازي : قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة ، ما رأيت فيهم أثبت من حجاج . قال أبو زكريا : فكنت أتعجب منه ، فلما تبينت ذلك - إذا هو كما قال : أثبتهم في ابن جريج ^(١) .

وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة ، ووثقه جميع النقاد ، حتى لقد قال فيه أحدهم : حجاج بن محمد ثامناً - أوثق من عبد الرزاق يقطان . لكن هذا كله كان قبل أن يخلط ، عندما قدم بغداد في آخر عمره ، وقد حدث قليلاً بعد اختلاطه ^(٢) .

٤٢٧ - وإذا كان حجاج قد توفي سنة ست ومائتين - فقد توفي سنة أربع وعشرين - أو خمس وعشرين - ومائتين : مصنف آخر في تاريخ القرآن ومنسوخه ، هو أبو عبيد القاسم بن سلام ^(٣) . لكن كتابه كان معروفًا لعدد من

= حياته قدم بغداد في حاجة له ، فاختلط ، ثم مات . (وانظر في ترجمته : تاريخ بغداد ، ت ٢٣٤٢ - ٢٣٦ - ٨ / ٢٣٩ ، وتهذيب التهذيب : ٢٠٥ - ٢ / ٢٠٦) .

(١) انظر تهذيب التهذيب ، في الموضع السابق .

(٢) المصدر السابق نفسه ، وتاريخ بغداد أيضاً .

(٣) تجد ترجمته في أكثر من ثلاثين كتاباً ، منها : تاريخ بغداد : ٤٠٣ / ١٣ - ٤١٦ ، والكمال لابن الأثير : ٢٩٥ / ٥ ، وتاريخ الإسلام للذهبي (وفيات سنة ٢٢٤) وتذكرة الحفاظ له ٥ / ٢ - ٦ ، والبداء والنهاية لابن كثير : ٢٩١ / ١٠ - ٢٩٢ ، وفيات الأعيان ت ٥٠٧ ص ٢ / ٢٥ ، وتهذيب التهذيب ٨ / ٣١٥ - ٣١٨ ، وطبقات الشافعية ١ / ٢٧٠ - ٢٧٤ =

العلماء، فقد نقل عنه ابن كثير في تفسيره^(١)، وذكر الذهبي - وهو يترجم له - أنه قد وقع له من تصانيفه كتاب الأموال وهذا الكتاب^(٢). هذا إلى أن جميع الذين رجعنا إليهم ممن عدوا المصنفين في النسخ والمفوسخ - ذكروا أبا عبيد ضمن هؤلاء المصنفين^(٣)، وبعض الذين ترجموه من غيرهم ذكروا كتاب النسخ والمفوسخ في ثبت مصنفاته^(٤)...

٤٢٨ - وقد أسلفنا في الكلام عن حجاج الأعور أن أبا عبيد قد تلقى عليه، وروى عنه^(٥). أما هنا فنذكر أنه روى أيضاً عن إسماعيل بن عياش، وإسماعيل ابن جعفر، وجريز بن عبد الحميد، وحفص بن غياث، ويحيى القطان، وابن المبارك، ووكيع، ويزيد بن هارون، وغيرهم.. وروى عنه سعيد بن أبي مريم المصري (وهو من شيوخه)، وعباس العنبري، وعباس الدوري، وعبدالله الدرامي، ومحمد بن إسماعيل الصغاني، وآخرون^(٦)..

= روضات الجنات ٥٢٦، شذرات الذهب ٥٤/٢ - ٥٥، طبقات المفسرين للدودي (الورقة ١١٩ (ب) - ١٢٠ (١))، والفهرست، ومراتب النحويين ١٥٠ - ١٥٢، معجم الأدباء ٢٥٤/١ - ٢٦١، ونزهة الألباء ٩٦ - ١٠١، وإنشابة الروايات ٥٥٠ - ص ١٢ وما بعدها ج ٣.

وهو - في إيجاز - الإمام المجتهد البحر: القاسم بن سلام البغدادي، اللغوي الفقيه، صاحب المصنفات. كان حافظاً للحديث وعلماً ومعرفةً متوسطة، عارفاً بالفقه والاختلاف، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات له فيها مصنف، وفي قضاء الثغور مدة. وسئل يحيى بن معين عنه فقال متعجباً: (أبو عبيد يسأل عنه؟!).

(١) انظر ١/١٥٧ في تفسيره.

(٢) ص ٢/٦ من تذكرة الحفاظ.

(٣) انظر: ٦٢ في الفهرست، ٢/٢٨ في البرهان (وقد ذكر محققه أنه مات في سنة ٢٢٣) ، ١/١١، ثم ٢/٣٣ في الإقتان، ٢/٥٨١ في كشف الظنون (وقد ورد اسمه فيه محرفاً إلى: أبو عبيدة (بالتاء) قاسم (بدون ال) بن سلام).

(٤) انظر ترجمته في معجم الأدباء: ج ١٦/٢٦٠.

(٥) انظر فيما سبق: ف ٤٢٥.

(٦) انظر ترجمته في تاريخ بغداد، وتذكرة الحفاظ، وتهذيب التهذيب: للمواضع السابقة.

قال أحمد بن سلمه النيسابوري : سمعت إسحق بن راهويه يقول : (الحق يحبه الله . أبو عبيدة أفقه مني ، وأعلم مني) ، وقال الحسن بن سفيان عن إسحق نحو ذلك ، وزاد (إننا نحتاج إلى أبي عبيد ، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا) . وأجمع النقاد والطاء على تركه ، حتى لقد قال الحاكم : (هو الإمام المقبول عند الكل) ، لكن شهرته في تفسير الغريب أعظم . وإن كان كما قال ابن حبان في الثقات : (أحد أئمة الدنيا ، صاحب حديث وفقه ودين وورع . ومعرفة بالأدب وأيام الناس . جمع وصف وذبح عن الحديث ونصره ، وقع من خالفه) (١) .

٤٣٩ - بعد أبي عبيد بعشر سنوات ، توفي أحد المعتزلة البغداديين ، وهو جعفر بن مبشر بن أحمد الثقفى المتكلم . وقد كان أحد الذين صنّفوا في النسخ والمنسوخ من القرآن الكريم ، كما ذكر ابن النديم (٢) . وكانت له مقالة انفرد بها كما قال ابن الأثير (٣) ، ونعتقد أنها مقالة في علم الكلام .

ومن كونه معتزلياً نتوقع أن يكون كتابه في ناسخ القرآن ومنسوخه - وهو أول كتاب ألف في موضوعه على منهج عقلي بحث ، أو يكاد ، ويعني هذا في نظرنا أنه لم يلتزم الآثار ، ولم يقف عندها ، لكننا لا نستطيع أن نجزم في هذا بشيء ، مادام الكتاب ليس في يدنا ، وليس فيما قرأناه من النسخ والمنسوخ - حتى الآن - رأي أو توجيه منقول عنه ...

٤٤٠ - وفي العام التالي للعام الذي توفي فيه جعفر - وهو عام ٢٣٥هـ - توفي محدث من جلة المحدثين وثقاتهم ، هو أبو الحارث المروزي : سريج بن يونس (٤) .

(١) قاله هلال بن الملاء الرقي : من الله على هذه الأمة بأربعة في زمانهم : بالشافعي تفقه في الحديث ، وبأحمد ثبت في الحق ، وبابن معين نفى الكذب عن الحديث ، وبأبي عبيد فسر الغريب (٣١٧/٨ تهذيب التهذيب .

(٢) انظر الفهرست : ٦٢ .

(٣) انظر الكامل : ١٥/٧ (في رفيات سنة ٢٣٤) .

(٤) هو أبو الحارث العابد ، سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي ، مروزي الأصل =

وقد كان إلى جانب علمه بالحديث من الفقهاء والقراء، كما يقول ابن النديم^(١).
 روى عن هشيم، والوليد بن مسلم، وابن إدريس، ومروان بن معاوية،
 ووكيعة، وابن عيينة وغيرهم. وروى عنه مسلم، وروى البخاري والنسائي له،
 بواسطة صاعقة وأبي بكر المروزي. كما روى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وعبد الله بن
 أحمد، وابن أبي الدنيا، وموسى بن هارون، وأبو القاسم البغوي، وغيرهم^(٢)..

وقد صنف - هو أيضاً - في ناسخ القرآن ومنسوخه كتاباً لم يصلنا، لكن
 الباحث يجد نقولاً عنه، متناثرة في كتب التفسير بالمأثور، وكتب ناسخ القرآن
 ومنسوخه. وفي وصفه أن يكون من هذه النقول صورة لهذا الكتاب.

٤٣٩ - في هذه الفترة، كان ملء سمع الدنيا وبصرها - إمام من أئمة
 المسلمين في السنة والفقه، هو الإمام أحمد بن حنبل^(٣)، فقد عاش بين سنتي
 ١٦٤ و ٢٤١ هـ، وأنقض حياته كلها منذ بدأ يصلح للدرس - طالباً للعلم، عاملاً
 على نشره. فكتب كتب الرأي وحفظها ثم لم يلفث إليها. وأتجه إلى رواية
 السنة وحفظها، حتى قال أبو داود: سمعت قتيبة يقول: (إذا رأيت الرجل يحب
 أحمد - فأعلم أنه صاحب سنة) ..

= فضله ابن معين على سريج بن النعمان، مع قوثيقه لكتيبها. وقد قال فيه الإمام أحمد: رجل
 صالح صاحب غير ما علمت. وقال فيه أبو حاتم: صدوق، وقال ابن سعد وابن قانع: ثقة
 ثبت. وذكره ابن حبان في الثقات. (وانظر في ترجمته وأقوال النقاد فيه: تاريخ بغداد
 ٢١٩/٩ - ٢٢١، وتهذيب التهذيب ٤٥٧/٣ - ٤٥٩، والفهرست: ٢٣٦ - ٢٣٧).

(١) الفهرست في الموضع السابق.

(٢) انظر تهذيب التهذيب في ترجمته: الموضع السابق نفسه.

(٣) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله، المروزي ثم
 البغدادي، خرجت به أمه من مرو وهي حامل، فولدته ببغداد، وبها طلب العلم، ثم طاف
 البلاد. فتلقى على شيوخ عصره في كل بلد رجل إله، وتلقى عليه خلق لا يحصون كثرة. وقد
 أنبل على طلب العلم فلم يتزوج إلا بعد الأربعين، وحج خمس مرات منها ثلاث ماشياً.
 وقد امتحن أحمد في آخر عهد المأمون، ثم في عهد الواثق بمحنة القول بخلق القرآن - وهي
 الفتنة التي حركها ابن أبي دؤاد - فأودى، وعذب، لكنه صبر حتى انتصر الحق.

وقد جمع بالكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة^(١).
 وبدأ بطلب العلم مبكراً، فقد عرف فضله وهو في السادسة عشرة.
 أما شيوخه فمنهم هشيم، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وجريور ابن
 عبد الحميد، ويحيى القطان، والوليد بن مسلم، وإسماعيل بن علية، وعلي بن
 هاشم بن البريد، ومعتمد بن سليمان، وعماد بن محمد ابن أخت الثوري، ويحيى
 بن سلم الطائفي، وعُندَر، وبشر بن المفضل، وزيايد البكائي، وأبو بكر بن
 عياش، وأبو خالد الأجر ويحيى بن أبي زائدة، والقاضي أبو يوسف، ووكيع،
 وابن غير، وعبد الرحمن ابن مهدي، ويزيد بن هرون، وعبد الرزاق،
 والشافعي، وخلق كثير...

وأما تلاميذه فمن بينهم ابنه: صالح وعبد الله. من بينهم أيضاً بمض شيوخه
 كعبد الرزاق، والحسن بن موسى الأشعثي، والشافعي، ولكن هذا قال (الثقة)
 ولم يسمه. وأقرانه: علي بن المدائني، ويحيى بن معين، ودحيتم الشامي، وأحمد
 ابن أبي الحواري، وأحمد بن صالح المصري. ومن القدماء: محمد بن يحيى الذهلي،
 وأبو زرعة الرازي، وأبو زرعة الدمشقي، وعباس الدوري، وأبو حاتم،
 وبقي ابن مخلد، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر الأثرم، وأبو بكر المروزي،
 وحرب الكيرماني، وموسى بن هرون، ومطين، وخلق آخرون أبو القاسم
 البغوي^(٢)..

٤٣٢ - وقد بلغ من حفظه للسنة وفقهه بأحكامها أن شهد له بالإمامة
 فيها كبار الحفاظ والنقاد في عصره، وبعده:
 قال أبو عبيد - وهو من شيوخه - : (انتهى العلم إلى أربعة أفقهم أحمد)
 وقال: (لست أعلم في الإسلام مثله).

وقال يحيى بن معين - وهو من أقرانه وتلاميذه - (والله ما تحت اديم السماء
 أفقه من أحمد بن حنبل، ليس في شرق ولا غرب مثله).

(١) انظر ترجمة الحافظ الذهبي له في تاريخ الإسلام، وقد نشرت مقدمة للجزء الأول من
 المسند (ص ٦٠).
 (٢) المصدر السابق (٥٩ - ٦٠).

وقال المزني : قال لي الشافعي : (رأيت بيفداد شاباً إذا قال : حدثنا . قال الناس كلهم : صدق . قلت : من هو ؟ قال : أحمد بن حنبل) (١) .

٤٣٣ - ويطول بنا الكلام لو ذكرنا كل ما قاله العلماء والتفاد في الثناء على هذا الإمام ، وبيان فضله . لكننا لا نملك إلا أن نذكر بالإعجاب والإجلال موقفه في محنة القول بخلق القرآن . وهذا الموقف هو الذي حمل ابن المديني على أن يقول : (إن الله تعالى أيّد هذا الدين بأبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم الردّة ، وبأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يوم الهنة) (٢) .

٤٣٤ - وقد تلقى أحمد على كثير من الشيوخ : كان أبرزهم في الحديث هُشَيْمًا ، وفي الفقه الشافعي . وسلك في دراسته من طرق من سبقوه : طريق سفيان الثوري ، وعبد الله بن المبارك . وكأبو البان يشبهه بأرطاة بن المنذر : ذلك الراوية الفقيه ، الحافظ الثقة (٣) .

ولم يكن علمه بالفقه إلا أثرًا من آثار فهمه للسنة وحفظه لها ، لذلك كان يتورع فنيهاً عن كتابة فتاويه (٤) .

(١) المصدر السابق : ٦٥ ، تهذيب التهذيب في ترجمته : ٧٢/١ - ٧٦ ، وتاريخ بغداد في ترجمته أيضاً : ٤/٤١٢ - ٤٢٣ ، ومناقب الإمام أحمد ، وابن حنبل لأستاذة الجليل الشيخ محمد أبو زهرة .

(٢) المصادر السابقة كلها .

(٣) أما أبو البان فهو الحكم بن نافع البهراني ، مولاهم ، الحمصي . كان ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة ، ومات سنة ٢١١ هـ (في قول محمد بن مصفى وغيره) ، وسنة ٢٢٢ هـ (في قول البخاري وغيره) . زاد ابن سعد على قول البخاري ومن معه : في ذي الحجة بجمص ، وزاد أبو زرعة على قول محمد بن مصفى ومن معه : وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة . (انظر : ٤٤١/٣ - ٤٤٣ في التهذيب) .

وأما أرطاة بن المنذر بن الأسود بن ثابت الألهاني ، أبو عدي ، الحمصي - فهو من أتباع التابعين ، أدرك ثوبان ، وأباً أمانة الباهلي ، وعبد الله بن بسر ، ووثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم وابن حبان ودحم . وقد قال فيه محمد بن كثير : (ما رأيت أحداً أعبد ، ولا أزهّد ، ولا الخوف عليه أبين - منه) . مات سنة ١٦٣ هـ ، وقيل سنة ١٦٢ هـ (وانظر : ١/١٦٨ في التهذيب) .

(٤) انظر مصادر ترجمته التي رجعنا إليها ، وقد أسلفناها . وفي التهذيب ٧٦/١ : (قال =

وقد صنف - عدا المسند المعروف - كتباً منها تفسير ضخيم للقرآن الكريم ، وناسخ القرآن ومنسوخه . وهذا الكتاب لم يصلنا ، غير أنه في وسع من يعني بجمعه أن يقتنع الآثار التي صحت روايتها عنه ، في نواسخ القرآن لابن الجوزي وغيره ، وسيجد من هذه الآثار الكثير برواية ابنه عبدالله عنه ^(١) .

٤٣٥ - ويجمع الذين رجعنا إلى كتبهم من المصنفين في علوم القرآن ، ومن المؤرخين ^(٢) على عدة الإمام أبي داود السجستاني (سليمان بن الأشعث) ^(٣) ، ضمن الذين أفردوا ناسخ القرآن ومنسوخه بالتصنيف . ويبدو أن كتاب أبي

= أبو عروافة عن أبي بكر المروزي سألته (يعني أحمد بن حنبل عن الأثر) قلت : نبيت أن يكتب عنه . قال : لم أقل إنه لا يكتب عنه الحديث ، إنما أكره هذه المسائل) .

(١) في نواسخ القرآن لابن الجوزي كثير من هذه الآثار ، فارجع إليها إن شئت . وقد ذهب أستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه عنه إلى أن له كتاباً في ناسخ السنة ومنسوخها (انظر ص ١١١ ، ١٦٨ فيه) ، ونحن لا نستبعد هذا على إمام في السنة كأحمد ، لكنه ليس هو الكتاب المنسوب إليه في المصادر التي ذكرناها .

(٢) ابن النديم : ٦٢ ، والزرقي : ٢/٢٨ ، والسيوطي : ١/١١ ، ٢/٣٣ في الإنفان ، وجايعي خليفة : ٢/٥٨٠ في كشف الظنون ، والعسقلاني في تهذيب التهذيب : في رموزه ، وفي ترجمته . وفي تراجم من روى عنهم أبو داود في ناسخه ، وغيرها من الكتب التي ترجمته .

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر (ويقال عمران) . وقال ابن دامة والأجوري : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ، أبو داود السجستاني الحافظ . يقال إن جمعه عمران قتل مع علي بصفين . وقد رجع أبو داود إلى البلاد ، وروى عن نحو ثلاثمائة شيخ ، من بينهم أبو سلمة التبوذكي ، وأبو الوليد الطيالسي ، ومحمد بن كثير المديني ، ومسلم بن إبراهيم ، وأبو عمر الحوضي ، وأبو قوبة الحلبي ، وشلق من العراقيين والحراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين . أما الذين روى عنه السن فكثير ، من بينهم أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأثثاني ، وأبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري ، وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي ، وأبو بكر محمد بن عبد الرزاق بن دامة ، وغيرهم ... وقد روى عنه كتب الأخرى رواة آخرون ذكرهم صاحب التهذيب : (ص ١٧٠ / ٤) ، وأصل أبي داود من سجستان ، ومات بالبصرة . وقد ولد سنة ٢٠٢ هـ ، ومات سنة ٢٧٥ هـ (وتجد ترجمة له في : تذكرة الحفاظ ١٥٢/٢ - ١٥٤ وتهذيب ابن عساکر ٢٤٤/٦ ، وتاريخ بغداد ٥٥/٩ - ٥٩ وطبقات الخبابة ١١٨ ، وتهذيب التهذيب : ١٦٩ / ٤ - ١٧٣ ، ووفيات الأعيان : ت ٢٥٨ ج ٢ / ١٣٨ ، وغيرها) .

داود - وهو صاحب السنن - كان معروفاً موجوداً حتى أوائل القرن العاشر الهجري، فإن السيوطي يرجع إليه وينقل عنه كثيراً في الدر المنثور، والحافظ ابن حجر العسقلاني - وقد توفي في القرن التاسع - يذكر بين الذين رَوَوْا عن أبي داود: أبابكر، أحمد بن سليمان^(١) النجاد على أنه راوي كتاب (الناسخ والمنسوخ) عنه، ثم هو يضع أمام الرواة الذين روى عنهم أبو داود في هذا الكتاب هذا الرمز: (خد)، كما فعل حين ترجم هؤلاء الرواة: خالد بن أسلم القرشي العدوي، (أخا زيد بن أسلم العدوي مولى عمر)، وخالد بن قيس بن رياح الأزدي الحُداني، ورياح بن عبيدة الباهلي مولاهم، وعيسى بن ميمون الجوشي المكي المعروف بابن داية... وغيرهم^(٢).

٤٣٦ - - كذلك نجد ابن الجوزي يروي في (نواسخ القرآن) عن أبي داود^(٣). ولا بد أن غيره من المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه قد صنعوا صنيعه،

(١) في الأصل المخطوط لتاريخ بغداد. وفي الأنساب للسماني، وفي ميزان الاعتدال: سلمان (بدون تصغير). وفي تذكرة الحفاظ، وتذهيب التذهيب، ولسان الميزان: سليمان (بضبة التصغير). ولا نستطيع الجزم في هذا الخلاف بشيء، لكننا نرجح أن أسم أبيه سليمان، اعتياداً على آت القدامى كثيراً ما كانوا يحملون إعجام الحروف (أنظر: ١٨٩/٤ - ١٩٢ في تاريخ بغداد، ٥٥٣ في الأنساب، ٢٨/١ في ميزان الاعتدال. ثم أنظر: ١٧٩/٣ - ١٨٠ في تذكرة الحفاظ، ١٧٠/٤ في ترجمة أبي داود) تذهيب التذهيب، وقد حرف فيه النجاد إلى النجار: بالراء بدل الدال: ١٨٠/١ - ١٨١ في لسان الميزان).

والنجاد بعد هذا بغدادي حنبلي ولد سنة ٢٥٣ ومات ٣٤٨، وقد سمع - عدا أبابكر - يحيى بن جعفر بن الزبيرقان، وأحمد بن ملاعب، والحسن بن مكرم، وأبابكر بن أبي الدنيا، وأحمد بن محمد البرقي، وأسماء بن إسحق، ومهمل بن العلاء، وطبقتهم... وحدث عنه أبو بكر القطيعي، والدردقطي، وابن شاهين، والحاكم، وابن مندة، وابن زرقويه، وأبو الحسن بن بثران وأخوه أبو علي بن شاذان، وأبو بكر بن مردويه، وخلق كثير، كانت صدوقاً عارفاً صنّف كتاباً كبيراً في السنن، كتاباً في الفقه والاختلاف، وكانت له حلقتان بمسجد المنصور بدمشق. أُولاهما قبل الصلاة للفتوي، والثانية للأُملاء. (أنظر تاريخ بغداد وتذكرة الحفاظ في الموضعين السابقين).

(٢) أنظر رموز صاحب التذهيب في مقدمته، ثم أنظر فيه على الترتيب: ١٩٢، ٢٩٩، ٣٣٦/٨.

(٣) أنظر على سبيل المثال: الروقات ٣٠، ٣٣، ٤٤، ١٠٣.

فنقلوا عن الناسخ والمسنوخ لأبي داود، ما دام قد عاش حتى عهد السيوطي .. وبعد ، فقد كان أبو داود (كما وصفه الحاكم) إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة . وقال فيه أبو حاتم بن حبان : كان أحد أئمة الدنيا فقها ، وعلماً ، وحفظاً ، ونسكاً ، وورعاً ، وإتقاناً ، جمع وصنف وذب عن السنن . روى عن ثلثمائة شيخ ، من العراقيين ، والخراسانيين ، والشاميين ، والمصريين ، والجزيريين . وروى عنه كذلك خلق كثير ...

وله عدا السنن ، وناسخ القرآن ومنسوخه - كتاب المسائل ، وكتاب مسند مالك ، وكتاب فضائل الأنصار ، وكتاب المراسيل ^(١) .

٤٣٧ - ويذكر ابن سلامة بين مصادر كتابه - كتاب محمد بن سعد العوفي نسبة إلى بنى عوف بن سعد : فخذ من بني بكر غياذ بن يشكر بن بكر ابن وائل . لكن محمد بن سعد هذا - وهو شيخ من شيوخ الطبري يروي عنه كثيراً - ليس في الحديث كما وصفه الخطيب ^(٢) . ثم أن سلسلة الرواة التي تصله بابن عباس - وهي من أسرة واحدة - كلها من الضعفاء ، حتى تنتهي إلى جده عطية بن سعد بن جنادة العوفي ، وهو مختلف فيه ، لكن الراجح ضعفه ، (فلا يحل كتبه حديثه إلا على وجه التمعجب) ، كما قال ابن حبان في كتاب المجروحين ^(٣) .

(١) أنظر في كُتبه : ومروز التهذيب في مقدمته ، وفيها وفي وصف العلماء والنقاد له : ١٧٠/٤ - ١٧٢ منه .

(٢) أنظر ترجمته في تاريخ بغداد : ٣٢٢/٥ - ٣٢٣ ، لسان الميزان : ١٧٤/٥ ، وهو غير محمد بن سعد بن منيع كاتب الراقي ، وصاحب كتاب (الطبقات) الكبير ، فهذا أحد الثقات الكبار المتبحرين ، قدم الوفاة : مات في جمادي الآخرة سنة ٢٣٠ هـ (المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر ، محدث العصر في مصر ، تعليقاً على الأثر ٣٠٥ في تفسير الطبري ، ص ١/٢٦٣) .

(٣) هذه السلسلة هي : (حديثي أبي ، قال حديثي عمي الحسين بن الحسن ، عن أبيه عن جده ، عن ابن عباس) .

فأما أبوه فهو سعد بن محمد بن الحسن العوفي : ضعيف جداً ، لم يره الإمام أحمد موضعاً =

ومن هنا ، لا نتلقى بالقبول ما رواه عنه الطبري وغيره في الآيات المدعى عليهم النسخ . أما كتابه فهو مفقود ، لم نثر على نسخة منه .. ولم يذكر أحد أنه اطلع عليه ، عدا ابن سلامة فيما علمنا .

٤٣٨ - كذلك لم نثر على كتاب أبي إسحق إبراهيم الحربي ^(١) ، ولا

= للرواية وقال ، وقد سئل عنه : (ذاك جهلي) . ثم قال : (لو لم يكن هذا أيضاً ، لم يكن من يستأهل أن يكتب عنه ، ولا كان موضعاً لذلك) وترجمته عند الخطيب ١٢٦/٩ - ١٢٧ ، ولسان الميزان : ١٨/٣ - ١٩ .

وأما عمه - عم سعد الأب - وهو الحسين بن الحسن بن عطية العوفي ، فكان على قضاء بغداد ، وقال فيه ابن معين : (كان ضعيفاً في القضاء ، ضعيفاً في الحديث) . وكذلك ضعفه أبو حاتم ، والنسائي ، وقال فيه ابن حبان في المجروحين : (منكر الحديث .. ولا يجوز الاحتجاج بخبره) ، وكان طويل اللحية جداً ، روى الخطيب من أخبارها طرائف . مات سنة ٢٠١ .

مترجم في الطبقات : ٧٤/٢/٧ ، والجرح والتعديل : ٤٨/٢/١ ، وكتاب المجروحين لابن حبان رقم ٢٢٨ ص ١٦٧ ، وتاريخ بغداد : ٢٩/٨ - ٣٢ ، ولسان الميزان : ٢٧٨/٢ .

وأما أبوه (أبو الحسين هذا) وهو الحسن بن عطية بن سعد العوفي - فهو ضعيف أيضاً . قال البخاري في الكبير : (ليس بذلك) وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث) ، وقال ابن حبان : (يروي عن أبيه ، وروى عنه ابنه محمد بن الحسن ، منكر الحديث ، فلا أدري : البلية في أحاديث منه ، أو من أبيه ، أو منها ؟ لأن أباه ليس بشيء في الحديث ، وأكثر رواياته عن أبيه ، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه) . مترجم في التاريخ الكبير : ٢٩٩/٢/١ ، وابن أبي حاتم : ٢٦/٢/١ ، والمجروحين لابن حبان : رقم ٢١٠ ص ١٥٨ ، والتذهيب .

وأما جده - عطية بن سعد بن جنادة - فهو ضعيف كذلك ، لكنه يختلف فيه : فقال ابن سعد : (كان ثقة إن شاء الله ، وله أحاديث سالحة ، ومن الناس من لا يحتج به) . وقال أحمد : (هو ضعيف الحديث . بلغني أن عطية كان يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير . وكان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية) ، وقال أبو حاتم : (ضعيف الحديث يكتب حديثه) ، وقد ضعفه النسائي في الضعفاء ، وصفه ابن حبان جداً في كتاب المجروحين . انظر ابن سعد : ٢١٢/٦ - ٢١٣ ، والتاريخ الكبير للبخاري : ٨/١/٤ - ٩ ، والصغير له أيضاً : ١٢٦ ، وابن أبي حاتم : ٣٨٣ - ٣٨٢/١/٣ .

والعوفي (بفتح فسكون) : منسوب إلى بني عوف بن سعد ، فخذ من (بني عمرو بن عباد ابن يشكر بن بكر بن وائل) . وانظر التعليق على تفسير الطبري ، في الموضع السابق . (١) هو الحافظ الشيخ أبو إسحق إبراهيم بن إسحق ، البغدادي ، أحد الأعلام . ولد سنة ١٩٨ ، ومات سنة ٢٨٥ . صحح أبانعم ، وهودة بن خليفة ، وعفان ، وعبدالله بن صالح العجلي ، وأبا عبيد ، ومسدداً ، وطبقتهم .. ونفق على الإمام أحمد ، فكان من جلة أصحابه . وحدث عنه : أبو بكر النجاد ، وأبو بكر الشافعي ، وعمر بن جعفر الحنظلي ، وعبد الرحمن =

على كتاب أبي مسلم الكجي (إبراهيم بن عبدالله بن مسلم) ^(١) ، وكلاهما من المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه ، ومن علماء القرن الثالث الذين عرفوا بالصدق ، ووثقتهم رجال الجرح والتعديل ، وسمعوا عدداً من كبار الحفاظ ، وروى عنهم خلق كثير من الرواة العدول ..

وقد مات إبراهيم الحربي سنة ٢٨٥ عن سبعة وثمانين عاماً ، كان خلال الشطر الأكبر منها (إماماً في العلم ، رأساً في الزهد ، عارفاً بالفقه ، بصيراً بالأحكام

= ابن العباس الذهبي ، وأبو بكر القطيعي ، وخلق ... قال الدارقطني : (كان يقاس بأحمد في زهده وعظه وورعه) ، وقال الحاكم : سمعت محمد بن صالح القاضي يقول : (لا نعلم أن بغداد أخرجت مثل إبراهيم الحربي في الفقه والحديث والأدب والزهد ، يعني : من جمع هذه الأشياء) ، وقال ثعلب : (ما فقدت إبراهيم الحربي من مجلس لفة ولا نحو ، من خمسين سنة) .

وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ : ١٤٧/٢ - ١٤٨ ، وتاريخ بغداد : ٢٧/٦ - ٤٠ ، ومعجم الأدباء : ٢١٢/١ - ١٢٩ ، وفهرست ابن النديم : ٢٣١ ، وفوات الوفيات : ٥/١ - ٧ وطبقات الشافعية ، فقد ترجمته في ٢٧/٢ - ٢٧ ثم قال : وذكره في الخبائلة أولى من ذكره في الشافعية - وإنهاء الرواة : ١٥٥/١ - ١٥٨ ، وشذرات الذهب : ١٩٠/٢ وغيرها ..

(١) هو الحافظ المسند إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن ماعز البصري ، صاحب كتاب السنن وبقية الشيوخ . سمع أبا عاصم النبيل ، ومحمد بن عبدالله الأنصاري ، وعبد الرحمن بن حماد الشعبي ، وحجاج بن غير الفساطيطي ، وحجاج بن منهال الأنطاقي ، ومسلم بن إبراهيم ، وعبدالله ابن مسلمة اللخمي ، وأبا الوليد الطيالسي ، وسليمان بن حرب ، وعمر بن مرزوق ، ومحمد بن عرعة ، وعبد الملك بن قريب الأصمعي ، وجماعة من أمثال هؤلاء . وروى عنه أبو القاسم البغوي ، وإسماعيل بن محمد الصغار ، وأبو عمرو بن السباك ، وأحمد بن سلمان النجاد ، وأبو سهيل بن زياد ، ومحمد بن جعفر الأدمي القاري . وأبو بكر الشافعي ، وجعفر الخالدي ، وخلق كثير... وحدث بشرى بن عبدالله الرومي قال : سمعت أبا بكر أحمد بن جعفر بن مسلم يقول : لما قدم علينا أبو مسلم الكجي - أملى الحديث في رجة غسان ، وكان في مجلسه سبعة مستمطين ، يبلغ كل منهم صاحبه الذي يليه ، وكتب الناس عنه قياماً بأيديهم الحبار ، ثم مسحت الرجة ، وحسب من حضر بمحبرة ، فبلغ ذلك نيفاً وأربعين ألف محبرة . وقد كان ثريا نبيلاً ، نذر أن يتصدق إذا حدث ، بمشرة آلاف درهم . ومات سنة اثنتين وتسعين ومائتين ، وكان ميلاده سنة مائتين ، ويقال له الكجي والكشي ، منسوباً إلى قرية (زركج) ، وإلى (كش) وهي قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان على جبل . وأصله من هناك ، ثم قدم البصرة ، وحدث ببغداد . (انظر : ١٧٦/٢ - ١٧٧ تذكرة الحفاظ ، ١٢٠/٦ - ١٢٤ تاريخ بغداد ، ٢١٩/٧ معجم البلدان) .

سافظاً للحديث ، يميزاً للغة ، قيماً بالأدب ، جتماعاً للغة) . وقد صنف كتباً كثيرة منها (غريب الحديث) ..

أما أبو مسلم الكجي فقد مات سنة ٢٩٢ عن اثنين وتسعين سنة ، (وكان من أهل الفضل والعلم والأمانة . نزل بغداد وروى بها حديثاً كثيراً) . وصفه أبو الحسن الدارقطني بأنه ثقة صدوق ، ووصفه عبد الغني بن سعيد الحافظ فقال : ثقة نبيل . وقد صنف كتاب (السنن) ، وكتاب (المسند) ، وغيرهما ...

* * *

٤٣٩ - ويطالعنا القرن الرابع الهجري ، فنجد عدداً من المصنفين في تاسخ القرآن ومنسوخه ، ذكر الكتب منه أحد عشر . لكننا لا نتوقع أن نجد في هذه الكتب وقائع لم ترد بها الآثار ، ولم تتكفل بإيرادها الكتب التي صنف في الموضوع خلال القرنين الثاني والثالث . فإن ذكرت كتب هذا القرن جديداً لم تسبق إليه - فهو لا يعدو أن يكون دعوى تنقصها الدليل ، ومثل هذه الدعاوى لا ينبغي أن يقام لها وزن في موضوع وثيق الصلة بنصوص القرآن وبالأحكام التي شرعتها هذه النصوص .

٤٤٠ - على أنا نجد معظم هؤلاء المصنفين قد توفوا في النصف الأول من هذا القرن ، فلم يتوف منهم في النصف الثاني إلا اثنان فقط . ونبحث عن كتبهم جميعاً ، فإذا هي مفقودة لم تصل إلينا ، ما عدا اثنين .

وهؤلاء المؤلفون هم بترتيب تاريخ وفياتهم :

الحسين بن منصور ، أبو مغيث ، المشهور باسم الحلّاج الزاهد ، وقد توفي سنة ٣٠٩ هـ (١) .

(١) ذكره بين المصنفين في تاسخ القرآن ومنسوخه - صاحب الفهرست ، وكناه أبا قاسم وترجمه (٢٨٣ - ٢٨٦) . أما الخطيب فقال في ترجمته : (يكنى أبا مغيث ، وقيل أبا عبد الله ، كان جده مجوسياً اسمه محمى من أهل بيضاء فارس . نشأ الحسين برواسط (وقيل بستر) . =

وعبد الله بن سليمان بن الأشعث ، الأزدي السجستاني ، أبو بكر بن أبي
دواد ، وقد توفي سنة ٣١٦ هـ^(١) .

والزبير بن أحمد بن سليمان الزبيري ، أبو عبد الله ، فقيه شافعي ثقة ،
من أحفاد الزبير بن العوام ، وقد توفي سنة ٣١٧ هـ^(٢) .

وأبو عبد الله محمد بن حزم ، المحدث الأندلسي ، المتوفى قريباً من سنة
٣٢٠ هـ ، وهو أحد الاثنين اللذين عثرنا على كتابيهما^(٣) .

= وقدم بغداد فعلاظه الصوفية . وصحب من مشيختهم الجنيدي بن محمد ، وأبا الحسين الثوري ،
وعمر بن المكي ... والصوفية مختلفون فيه ، فأكثرهم أبي أسيد يعده فيهم ، وبعضهم قبلوه ودوروا
كلامه . ومن نقاه عن الصوفية نسب إلى الشيعية في فعله ، والزندقية في عقيدته . وقد كان حسن
العبارة حلو المنطق . وقد أطال الخطيب في ذكر أخباره وحيله ، وأورد شيئاً من شعره فبلغ ما
كتبه فيه ثلاثين صفحة . فانظره إن شئت : ت ٣٢٣٢ ص ١١٢ - ١٤١ - ج ٨ (وانظر
أيضاً ٣٠٧ في طبقات الصوفية ، ٢٢٦ في روضات الجنات ، ٣٤٧/٢ في لسان الميزان ، ٢٥٦/١
ميزان الاعتدال) وفيه أن مقتله كان سنة ٣١١ هـ (٢٥٣/٢ - ٢٥٩ في مرآة الجنات ،
وحوادث سنة ٣٠٩ هـ في ابن السكنة ، ٩٢/١ في الشعراني ، ٣٤٧/٢ تاريخ الخلفاء . وكتاب
أخبار الحلاج ، وغيرها ..) .

(١) كان إمام أهل العراق فقيهاً على مذهب أحمد ، وعلمي في آخر عمره . وقد كان من حفاظ
الحديث ، رحل مع أبيه رحلة طويلة وشاركه في شيوخه بصر والشام وغيرها ، وتوفي ببغداد .
وقد ذكر كتابه الناسخ والمنسوخ الخطيب والذهبي ، واتبه الدارقطني بأنه كان كثير الخطأ في
الكلام على الحديث . ووصفه الذهبي بأنه كان مع سعة علمه مدلاً بنفسه . اتمم بالانحراف عن علي ،
والميل عليه ، ودفع عن نفسه هذه التهمة . (وانظر تفصيل ترجمته في ٢٨٩/٢ - ٣٠٣ تذكرة
الحناف ، ٤٣/٢ ميزان الاعتدال ، ٤٣٩/٧ تاريخ ابن عساكر ، ٢٩٣/٣ لسان الميزان ، ٤٦٤/٩
تاريخ بغداد ، ٥١/٢ طبقات الحنابلة) .

(٢) يعتبر أبو عبد الله الزبيري البصري أحد فقهاء الشافعية في بغداد ، وأحد المصنفين في
الفقه على مذهبهم . وقد حدث في بغداد عن داود بن سليمان المؤدب ، ومحمد بن سنان القزاز
ونحوهما ، وورى عنه محمد بن الحسن بن زياد النقاش ، وعمر بن بشران السكري ، وعلي بن
هرون السحار وغيرهم . وكان ثقة مكفوف البصر . (وانظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤٢١/٨ ،
وفيات الأعيان ٦٩/٢ ، ونكت الأعيان ١٥٣ ، وطبقات الشافعية ٢٢٤/٢ - ٢٢٥) .

(٣) ترجمه الحميدي في جذوة المقتبس ، فقال : (محمد بن أحمد بن حزم . بن قادم بن مصعب ،
بن عمرو بن عير بن محمد بن مسلمة ، الأنصاري ، يكنى أبا عبد الله . أندلسي ، محدث ، مات
قريباً من سنة ٣٢٠ هـ . ذكر ذلك عبد الرحمن بن أحمد الصيرفي) . ت ٨ ص ٣٧ في جذوة
المقتبس . ط م كتب نشر الثقافة الإسلامية .

ومحمد بن عثمان الشيباني، أبو بكر، المعروف بالجعد، وقد توفي عام ٣٢٢ هـ^(١).
 ومحمد بن القاسم بن بشار أبو بكر، المشهور بابن الأنباري، وقد توفي
 سنة ٣٢٨ هـ^(٢).
 وأحمد بن جعفر بن محمد بن عبدالله، أبو الحسين، المعروف بابن المنادي،
 وقد توفي سنة ٣٣٦ هـ^(٣).

(١) هو محمد بن عثمان بن مسيح، أبو بكر الشيباني، صاحب ابن كيسان النحوي. كان
 من علماء الناس وأفاضلهم، وقد اشتهر بلقب الجعد ففطن هذا اللقب على اسمه. أما كتابه ناسخ
 القرآن ومنسوخه فقد ذكره ابن النديم والخطيب بعبارة (وصف كتاباً في ناسخ القرآن ومنسوخه،
 حدث به أبو بكر أحمد بن علي بن جعفر بن سلم عنه. وهو من أحسن الكتب وأجودها)،
 وكذلك أتى عليه الفغطي في إنبشاه الرواة. وذكره أيضاً ياقوت في معجم الأدباء. وأخطأ
 صاحب كشف الظنون فذكر أنه في ناسخ السنة ومنسوخها. (وانظر ترجمته: ٧/٣ تاريخ
 بغداد، ٢٥٠/١٨ - ٢٥١ معجم الأدباء، ٢٦٩/١ ثم ١٨٤/٣ إنباه الرواة، ٦٤ فهرست
 ٨٠٠/٢ كشف الظنون، ٢٠٦ نزهة الألباء).

(٢) هو الأديب النحوي الحافظ: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن
 سماعة بن فروة بن فطن بن دعامة. كان صدوقاً فاضلاً خيراً ديناً من أهل السنة، ووصف كتباً
 كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء. والرد على من خالف
 مصحف العامة. وذكر كتابه في ناسخ القرآن ومنسوخه الزركشي والسيوطي. قال أبو علي
 القالي: كان أبو بكر بن الأنباري يحفظ ثلثمائة ألف بيت شاهد في القرآن. وأجمعوا على أنه
 كان يلي كتبه المصنفة من حفظه لا من كتاب، وذكروا أنه كان زاهداً متواضعاً، يرجع إلى الحق
 ويعلمه في حلقته إذا نبه إليه ولو سراً، وينسبه إلى صاحبه. قال فيه محمد بن جعفر التميمي
 النحوي إنه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن بأسانيدها، ووصفه أبو العباس بن
 يونس فقال: (كان آية من آيات الله في الحفظ) وحكى هو عن نفسه أنه كان يحفظ ثلاثة عشر
 صندوقاً (يقصد من الكتب)... وانظر تفصيل ترجمته في: (٧/٣ تذكرة الحفاظ، ٢٣٠/٢
 غاية النهاية، ٦٩/٢ طبقات الحنابلة، ١٨١/٣ تاريخ بغداد، ٥١٥ مناقب الإمام أحمد،
 ٢٠١/٣ إنباه الرواة، ١٧٨ نزهة الألباء، ت ٦١٤/٣ وفيات الأعيان).

(٣) وصفه الخطيب فقال: (كان ثقة أميناً ثبتاً صدوقاً ورعاً، حجة فياً يرويه، محصل لما
 يليه، صنف كتباً كثيرة، وجمع علوماً جمّة، وما يسمع الناس من مصنفاته إلا أغلبها). ثم
 حكى عن أبي الفضل عبيد الله بن أحمد بن علي الصيرفي أنه قال له: كان أبو الحسين بن المنادي
 سلب الدين، خشناً، ثمرس الأخلاق، فلذلك لم تنتشر الرواية عنه (وقد ولد لثمان عشرة ليلة
 خلت من شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين ومائتين، فقد توفي - إذن - عن ثمانين سنة كما
 يقول ابن كثير. (وانظر في ترجمته: ٦٩/٤ - ٧٠ تاريخ بغداد، ٥١١ مناقب الإمام =

وأحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي ، المصري ، النحوي ، المشهور بابن النحاس ، وقد توفي سنة ٣٣٨ هـ ، وهو ثاني الاثنين الذين عثرنا على كتابيهما^(١) .
ومحمد بن عبد الله ، أبو بكر ، المعروف بالبردعي ، أحد فقهاء الخوارج ، وقد كان يظهر مذهب الاعتزال ، وتوفي نحو سنة ٣٥٠ هـ^(٢) .
ومنذر بن سعيد البلوطي ، القاضي ، أبو الحكم ، وهو نحوي أندلسي ، وعالم فقيه ، ولي قضاء قرطبة ، وتوفي سنة ٣٥٥ هـ^(٣) .

= أحمد ، ٢٩١ : طبقات الحنابلة ، ٦٤ : الفهرست ، ٢١٩/١١ : البداية والنهاية ، ٢٩٥/٣ :
النجوم الزاهرة) .

(١) هو مصري رحل إلى بغداد ، وأخذ عن الأخفش الصغير ، والمبرد ، ونفطويه ، والزجاج ، ثم عاد إلى مصر ، وسع بها اللساني وغيره . وقد صنف كتباً كثيرة منها : إعراب القرآن ، ومعاني القرآن ... وكان قله أحسن من لسانه ، ولم يكن ينكر أن يسأل أهل النظر ويناقشهم فيما أشكل عليه في تصانيفه ، لكنه كان لئيم النفس شديد التقير على نفسه . ومع هذا حجب إلى الناس الأخذ عنه ، وانتفع به خلق . وكان سبب وفاته أنه جلس على درج القياس بالنيل يقطع شيئاً من الشعر ، فسمعه جاهل فقال : هذا سحر النيل حتى لا يزيد فتغل الأسماك ، ودفعه برجله فغرق ولم يدر أين ذهب . أما الثقة بكتبه فيبدو أن فيها كلاماً . مع أنه كان ينظر ابن الأنباري ونفطويه في بلده ، ذلك أن صاحب كشف الظنون يقول : (وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس فكثيراً ما استدرك الناس عليهما) ٣٠٠/١ . والنقاش هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد العالم بالقرآن وتفسيره . وهو موصل بنجدادي كثير التصانيف . وكثير من النقاش يشتمه . (انظر ت ٦٣٥ في ٢٠١/٢ - ٢٠٥ تاريخ بغداد) . وارجع في ترجمة النحاس إلى : ٣٦٣-٣٦٥ زهرة الألباء ، ١٠١/١ إنباء الرواة ، ٢٢٨/١١ البداية والنهاية ، ٦٠ روضات الجنات ، ٢٢٤/٤ - ٢٣٠ معجم الأدباء ، ت ٣٩ ج ١ ص ٨٢-٨٣ وفيات الأعيان ، ١٤٩-١٥٠ طبقات الزبيدي ، ٣٠٠/٣ النجوم الزاهرة ، ٢٣٦/١-٢٣٨ طبقات ابن قاضي شبة ، ١١ تلخيص ابن مكنوم وغيرها ..

(٢) لم يذكره ضمن المؤلفين في فاسخ القرآن ومنسوخه إلا ابن النديم ، وقال : (رأيته في سنة ٣٤٠ هـ ، وكان بي أنساً) . ولم نجد له ترجمة في غير الفهرست . ونجدته في ص ٣٤٤ منه .
(٣) ينسب إلى موضع قريب من قرطبة يقال له (فعص البارط) وقد ولي قضاء الجماعة بقرطبة وكان عالماً فقيهاً ، ميالاً إلى القول بالظاهر ، قريباً على الانتصار بذلك . لكنه كذب إذا جلس مجلس الحكم قضى بذهب مالك وأصحابه ، وكان عالماً بالقرآن ، حافظاً لما قالت العلماء في تفسيره وأحكامه ، ووجوه حلاله وسوامه ، كثير التلاوة له ، حاضر الشاهد لآياته ، وله فيه كتب مفيدة . وقد وصفوه بأنه كان ذا علم بالجدل ، حاذقاً فيه . وأنه كان في مجلس القضاء مهيباً ، =

والقاضي أبو سعيد النحوي ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، وقد توفي سنة ٣٦٨ هـ^(١) . وهو والبلطوطي هما اللذان توفيا بعد منتصف هذا القرن (الرابع) ، من بين المصنفين فيه ، في ناسخ القرآن ومنسوخه ، بين الذين ترجمناهم .

٤٤١ - ونرجى الكلام عن كتابي أبي عبد الله بن عزم ، وأبي جعفر النحاس (معرفة الناسخ والمنسوخ ، والناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم) إلى مكان آخر في هذا الفصل ؛ لنتابع ركب المصنفين في الموضوع ، ولتكون الموازنة بين هذين الكتابين وسائر الكتب التي عثرنا عليها في الموضوع أدق وأجدى ... فماذا نجد في القرن الخامس وما بعده حتى الآن ؟

* * *

= لم يحفظ له جور في قضية ، ولا نسب إلى غاية . وكتابه ناسخ القرآن ومنسوخه ذكره القفطي وياقوت . (وانظر في ترجمته جذوة المقتبس : ١٤٩-١٥٠ ، ومطعم الأنفس : ٣٧-٤٦ ، ومعجم الأدباء : ١٩٤/١٩-١٨٥ ، ونفح الطيب : ٣٤٥/١-٣٥٢ ، وتاريخ علماء الأندلس : ١٦/٢-١٨ ، وصفة جزيرة الأندلس : ١٤٠-١٤٢ ، وطبقات الزبيدي : ٢٠٣-٢٠٤ ، وإنشاء الرواة : ت ٣٢٥/٣) .

(١) ينسب إلى سیراف ، وهي مدينة فارسية على ساحل البحر مما يلي كرمان . وقد سكن بغداد وتولى القضاء بها . وكان أبوه مجوسياً فأسلم ، وسماه أبو سعيد وعبداه . حدث عن الحسن في بغداد عن محمد بن أبي الأزهر البشجني ، وأبو عبيد بن حريويه الفقيه ، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري ، ونحوهم ، وحدث عنه جماعة منهم الحسين بن محمد بن جعفر الخاليع ، وقرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد ، واللغة على أبي بكر بن دريد ، ودرسا جميعاً عليه النحو ، فقد كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، وهو شارح كتاب سيبويه . أما الفقه فكان ينتحل فيه مذهب أهل العراق . وكان يذكر عنه الاعتزال . ولم يظهر منه شيء . كذلك قرأ على أبي بكر بن السراج وعلى أبي البرمان النحو ، وقرأ عليه أحدهما القراءات ، ودرس الآخر عليه الحساب .

وقد كان السيرافي زاهداً لا يأكل إلا من كسب يده ، فلا يخرج من بيته كل يوم إلى مجلس القضاء أو التدريس إلا بعد أن ينسخ بيده عشر ورقات يأخذ أجراً عشرة دراهم ، هي قدر مؤنته . وكان زهياً عفيفاً جميل الأمر حسن الأخلاق ، وذكر الخطيب بسنده أنه كان يدرس القرآن ، والقراءات ، وعلوم القرآن ، والنحو واللغة ، والفقه والفرائض وغيرهما ، وأنه توفي عن أربع وثلاثين سنة في الثاني من رجب ، ودفن بمقبرة الخيزران . (وانظر في تفصيل ترجمته ٣٤١/٧ - ٣٤٢ تاريخ بغداد ، ٢٠٥-٢٠٦ زهرة الألباء ، ٣١٣/١-١٠٥ إنشاء الرواة =

٤٤٣ - في مطلع القرن الخامس ، وبعد مضي عشر سنوات فقط منه - توفي هبة الله بن سلامة ، أبو القاسم البغدادي ، المفسر الضرير ^(١) ، بعد أن صنف كتابه (الناسخ والمنسوخ) ، وهو أحد الكتب القلائل التي عثرنا عليها في ناسخ القرآن ومنسوخه ، والتي سنتناولها بالوصف والنقد والموازنة في الشطر الأخير من هذا الفصل ...

وبعد أقل من عشرين عاماً ، نجد عالماً بغدادياً آخر يتوفى بنيسابور بعد أن سافر هو وأبوه إليها ، إنه أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي ، الفقيه الشافعي الذي تفقه على أبي إسحق إبراهيم بن محمد الإسفراييني ، وقرأ عليه أصول الدين ، ثم ألف فيها وفي ناسخ القرآن ومنسوخه كتابين عثرنا عليها ، كما صنف تفسيراً للقرآن ، وتأويل متشابه الأخبار ، وفصائح المعتزلة ، والمثل والنحل ، والفرق بين الفرق ، والتحصيل في أصول الفقه ، وبلوغ المدى في أصول الهدى ، ونفى خلق القرآن ، والصفات ، وغيرها .. وبعض هذه

= للقطبي ، وقد ذكر أنه أفرد لأخباره مصنفاً مئماً سماه المفيد في أخبار أبي سعيد ، ١٤٥/٨ - ٢٣٢ معجم الأدباء ، ١٥٤ في ٣٦٠/١ - ٣٦١ وفيات الأعيان ٩٩٠ الفهرست ، وهو الذي ذكره بين الصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه ، ٢١٨/٢ لسان الميزان ، ١٩٣/٥ معجم البلدان ، ٩٧/٧ تاريخ ابن الأثير ، ٢٩٤/١١ البداية والنهاية ، ٢١٨ - ٢١٩ وفيات الجنات ، ٦٥/٣ - ٨٦ طبقات الزبيدي ، ١٣٣/٤ - ١٣٤ النجوم الزاهرة) .

(١) وصفه الخطيب بأنه كان من أحفظ الناس لتفسير القرآن ، وبأنه كان له حلقة في جامع المنصور ببغداد (وقد دفن في مقبرته) ، وبأنه سمع الحديث من أبي بكر بن مالك القطامي وغيره . وكذلك وصفه ياقوت في معجم الأدباء ، غير أنه زاد أنه كان أحفظ الناس للنحو والعربية أيضاً . وأنه قد قرأ عليه أبو الحسن علي بن القاسم الطاطبي ، وأنه صنف كتاب الناسخ والمنسوخ ، والمسائل المثورة في النحو والتفسير ، وأن أبا محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي أحدث ابن بنته .. وأخطأ محقق كتاب البرهان للزركشي ، فقال في التعريف به : (وهو هبة الله بن سلامة ابن أبي القاسم البغدادي) . بعد أن ضبط اسم أبيه في أصل الكتاب على أنه سلام (بتشديد اللام وبدون ثاء) . (وانظر : ٢٨/٢ وهامش (٥) بها) . وانظر ٧٠/٤ تاريخ بغداد ، ٢٧٦-٢٧٥/١٩ معجم الأدباء ، وشذرات الذهب ١٩٢/٣ وفيات سنة ٥٤١٠) .

المصنفات مطبوع معروف ، وبعضها ما زال مخطوطاً ، وبعضها فقد ^(١) ...
 ٤٤٣ - وندع الشرق إلى بلاد المغرب ، سنة ٤٢٩ التي توفي فيها عبد
 القاهر إلى سنة ٤٣٧ - فنجد عالماً مقرأً هو مكي بن أبي طالب ^(٢) يتوفى

(١) ترجمه ابن خلكان تحت عنوان: الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي
 الفقيه ، الأصولي ، الشافعي ، الأديب . وذكر أنه ورد مع أبيه نيسابور ، وكان ذا مال وثروة ،
 وأفقه على أهل العلم والحديث ، ولم يكتب بعلومه مالا . وأنه درس في سبعة عشر فناً ، وكان ماهراً
 في فنون عديدة خصوصاً علم الحساب ، وأنه صنف في العلوم ، وأرأس على أقرانه في الفنون ، ثم
 قال إنه جلس بعد أستاذه أبي إسحق للإملاء في مكانه بمسجد عقيل ، فأملئ سنين ، واختلف إليه
 الأئمة فقرأوا عليه ، مثل ناصر المروزي ، وزين الإسلام القشيري ، وغيرهما . وتوفي سنة تسع
 وعشرين وأربعمائة بمدينة اسفران ، ودفن إلى جانب شخه : ت ٣٦٥ في ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ .
 وزاد صاحب الفوائد أنه ولد بمدينة بغداد ونشأ بها ، وسافر مع أبيه إلى خراسان ، لكنه
 قال : وأقاما بنيسابور إلى أن ماتا : ت ٢٥٠ في ٦١٣/١ .

وقد ترجمه القفطي في إنباه الرواة : ١٨٥/٢ ، وابن مكرم في تلخيصه : ١١١ ، والسبكي
 في طبقات الشافعية ٢٣٨/٣ - ٢٤٢ ، وابن عساكر في تبين كتب المغربي : ٢٥٣ ، وصاحب
 كشف الظنون في مواضع كثيرة .

(٢) اسم أبي طالب (أبيه) محمد ، ويقال له حوش بن محمد بن مختار ، أبو محمد القيسي
 القبرواني الأصل ، القرطبي المسكن ، النحوي اللغوي المروي . كان إماماً عالماً بوجوه القراءات ،
 متبحراً في علوم القرآن ، فقيهاً ، أديباً ، متفنناً ، وغلبت عليه علوم القرآن فكان من الراسخين
 فيها ، وألف في القراءات والفقهاء ، وفي إعراب القرآن ، وتفسيره ، وأحكامه ، وناسخه ومنسوخه
 ومشكل معانيه ، وفي علوم كثيرة أخرى ...

وقد رحل إلى مصر أكثر من مرة وتلقى على شيوخها ، وإلى مكة حيث سمع طوال ثلاث
 سنوات من أكابر علمائها ، ثم إلى الأندلس ودخل قرطبة في أيام المظفر بن أبي زيد ، في مسجد
 النخيلة ، ثم نقل إلى المسجد الجامع فجلس فيه للقراءة ، ونشر علمه فعلا ذكره ورحل إليه . ثم
 نقل إلى المسجد الحارث بقرطبة ، فأقرى عليه ، وقصد الصلاة ، والخطبة بالمسجد الجامع إلى موته .
 وقد روى عنه الأئمة كأبي عبد الله بن عتاب ، وأبي الرييد الباجي ، وغيرهما . وتوفي بقرطبة ،
 سنة ٤٣٧ هـ عن واحد وعشرين عاماً . وقد أخطأ محقق كتاب البرهان للزركشي ، فذكر أنه
 وفاته كانت في سنة ٣١٣ ، مع أنه لم يولد إلا في سنة ٣٥٤ هـ (وانظر : ٢٨٨/٢ هامش « ٩ ») .
 (وانظر ترجمة مكي في : جذوة المقتبس ت ٨٢٠ ص ٣٢٩ ، ومعجم الأدباء : ١٦٧/١٩ - ١٧١ ،
 وطبقات القراء : ٣٠٩ - ٣١٠ ، وطبقات ابن قاضي شعبة : ٢ - ٢٥٦ - ٢٥٨ ،
 ومروءة الجنان : ٥٧/٣ - ٥٨ ، وإنباه الرواة : ٣١٣/٣ - ٣١٩ ت ٧٦٧ ، وتلخيص =

بقرطبة، إذ كانت هي مسكنه بعد أن ولد ونشأ في القيروان . ونجد أنه قد صنف كتابين في ناسخ القرآن ومنسوخه : أحدهما كبير في ثلاثة أجزاء باسم الإيضاح ، والثاني صغير باسم الإيجاز في جزء واحد . ولم يصل إلى يده أحد هذين الكتابين وإن كان أولهما قد سلم من الضياع ، فإن في مكتبات (القرويين) بفاس ، و (شهيد علي) بالآستانة ، و (صنعاء) باليمن - نسخاً مخطوطة منه ^(١) فيما علمنا .

٤٤٤ - ثم ندع قرطبة إلى باجة ، وسنة ٤٣٧ إلى سنة ٤٧٤ - فإذا عالم آخر يسجل التاريخ وفاته حينذاك . إنه الفقيه المتكلم ، المحدث المفسر ، الأديب الشاعر : أبو الوليد سليمان بن خلف ^(٢) . ولم يكن أندلسي الأصل وإن

= ابن مکتوم ٢٥١ - ٢٥٤ ، ووفيات الأعيان : ٢٦١/٤ - ٢٦٤ ت ٧٠٨ ، والنجوم الزاهرة : ٤١/٥ ، وشنوات الذهب : ٢٦٠/٣ - ٢٦١ ، وغيرها ...) .

(١) أما نسخة القرويين فهي تحت رقم ٢١٠ ، وأما نسخة شهيد علي فرقبها ٣٠٥ ، وأما نسخة صنعاء فهي برقم ٥٨ تفسير (وهذه للنسخة الأخيرة جميلة الخط ، تقع في ٤٨٠ ورقة) : راجع بروكلمان ، وجدائذات الزميل البعثة ، الأستاذ الدكتور يوسف العش ، استاذ التاريخ الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة دمشق . وقد شغل عدة سنوات منصب مدير معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، وقام بجولة في كثير من الدول لتصوير المخطوطات العربية النادرة : التي ليس في مصر نسخ منها .

(٢) ترجمة الذهبي في ذكره الحفاظ تحت عنوان (الباجي العلامة ذو الفنون) ، فقال : أبو الوليد سليمان بن خلف ، بن سعيد ، بن أيوب ، بن واث ، التجيبي القرطبي ، صاحب التصانيف . أصله من مدينة بطليوس ، فانتقل جده إلى باجة : المدينة التي بقرب إشبيلية ، فنسب إليها . وهو ليس من باجية القيروان التي ينسب إليها الحافظ أبو محمد الباجي المذكور (في ص ١٩٨ - ١٩٩) هكذا قال ، مع أن هذا يعرف بابن الباجي وليس بالباجي . وقد ولد سليمان سنة ٤٠٣ ، فقد مات إذن عن واحد وسبعين عاماً .

حل عن يونس بن عبدالله القاضي ، ومكي بن أبي طالب ، ومحمد بن إسماعيل ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الوارث ، وغيرهم ... ورحل إلى الحجاز فحج ولازم أبا ذر الحافظ ثلاثة أعوام ، ثم رحل إلى بغداد ودمشق ، فسمع أبا القاسم بن الطيبر ، وعلي بن موسى السمار ، والسكن بن جميع الصيداوي ، وأبا طالب عمر بن إبراهيم الزهري ، وغيرهم من طبقتهم ... وروى عنه الحافظان أبو بكر الخطيب ، وأبو عمر بن عبد البر - وهما أكبر منه - ، وأبو عبدالله الحيدري ، وعلي بن الفضل الصقلي ، وأحمد بن علي بن غزوان ، والحافظ أبو علي الصديقي =

كانت باجة بالأندلس هي التي شهدت مولده ، فإن أصل آبائه من بطليوس قبل أن يستوطنوا باجة . وقد ولى القضاء بمواضع من الأندلس ، وصنف في شرح الحديث والتفسير والتوحيد والفقه كتباً كثيرة ، من بينها كتاب الناسخ والمنسوخ ، ولم يصلنا هذا الكتاب ، فقدته المكتبة الإسلامية فيما فقدته من نقائس المصنفات !...

* * *

٤٤٥ - ويضي بعد الباجي نحو نصف قرن من الزمان ، دون أن يطالعنا التاريخ (فيما رأينا) بمؤلف في ناسخ القرآن ومنسوخه ... حتى إذا كانت سنة ٥٢٠ هـ ، طالعنا مؤلف كانت وفاته في ذلك العام ، وقدم لنا مخطوطة من كتابه .

أما ذلك المؤلف فهو محمد بن بركات بن هلال ، أبو عبدالله السعيد الصوفي الصقلي ثم المصري ^(١) ، وهو نحوي لغوي 'عمر' مائة عام وثلاثة أشهر ...

وخلق سوام ...

وقد تفقه بالقاضي أبي الطيب الطبري ، والقاضي أبي عبدالله الحسين الصيمري ، وأبي الفضل ابن عمرو السكي . وأخذ علم العقليات عن أبي جعفر السفناني ، في خلال سنة أقامها بالموصل . فبرع في الحديث وعلمه ورجاله ، وفي الفقه وغوامضه وخلافه ، وفي الكلام ومضائقه ، وجمع إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عاماً بعلم جم ، حصله مع الفقر والتفقه ، وقد قال الذهبي نقلاً عن القاضي عياض : (ولما قدم الأندلس وجد لكلام ابن حزم طلاوة ، إلا أنه كان خارجاً عن المذهب ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه ، فقضت السنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه ، واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل ، وحل بجزيرة ميورقة ، فرأس بها ، واتبعه أهلها . فلما قدم أبو الوليد كموه في ذلك فرحل إليه ، وتأظروه وشهد باطله . وله معه مجالس كثيرة) ١ هـ (٣/٣٤٩ - ٣٥٠ من تذكرة الحفاظ بتصرف يسير) .

وتجد له ترجمة في فوات الرقيات : ٣٥٦-٣٥٧ ، ومعجم الأدباء : ٢٤٦/١١ - ٢٥١ ، وهو الذي ذكر كتابه في التاسخ والفسوخ ، والوافي بالوقيات ج ٥ قسم أول ، وفي طبقات المفسرين للداردي (ونص ترجمته فيها أورده الناشر لمعجم الأدباء ، هامشاً لترجمته فيه) . وفي كتاب أستاذنا الجليل الشيخ محمد أبو زهرة عن ابن حزم ، إشارة إلى مناظراته للباجي (أنظر ص ٥٦ منه) .

(١) هو أبو عبدالله ، محمد بن بركات بن هلال بن عبد الواحد بن عبدالله ، السعيد =

وأما الكتاب ، فهو الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه : ألفه للملك الأفضل أمير الجيوش ، كما يقول هو في مقدمته ، ورواه عنه البوصيري ^(١) .
ومستأنوا به التعريف والنقد ، ونوازن بينه وبين سائر الكتب التي بين أيدينا ،
في الفصل التالي إن شاء الله .

٤٤٦ - بعد هذا المصنف المصري ، نجد عالماً أندلسياً آخر يختلف
المؤرخون في تحديد عام وفاته بين ٥٤٣ و ٥٤٧ ، لكنهم لا يختلفون في سعة
علمه ، وكثرة مصنفاته ، وتناولها للحديث والتفسير ، والفقه وأصوله ، وأحكام
القرآن : إنه أبو بكر بن العربي ، محمد بن عبد الله بن محمد المافري ، الأشبيلي ،
المالكي ، القاضي الحافظ الذي بلغ رتبة الاجتهاد في الدين ^(٢) ...

الصوفي ، المصري ، وهو نحوي لغوي مع من كريمة ، والقضاعي ، وعبد العزيز بن الضراب .
وعمر مائة عام وثلاثة أشهر . وقد أخذ النحو والأدب عن أبي الحسن بن بابشاذ فأنتقنه . وله
أيضاً معرفة حسنة بالأخبار والأشعار . من تصانيفه كتاب خطط مصر (وقد أجاد فيه كما يقول
ياقوت) ، وعدة كتب في النحو ، وكتابه الناسخ والمنسوخ وقد ساه : (كتاب الإيجاز في معرفة
ما في القرآن من ناسخ ومنسوخ) وقد أخطأ محقق كتاب إنباء الرواة فنسبه في العنوان إلى البصرة
لا إلى مصر ، ثم قال في صدر ترجمته إنه نحوي مصر ، وذكر أنه ولد بمصر ومات بها دون أن
يشير إلى أنه رسل عن مصر إلى البصرة أو غيرها (وانظر فيه ت ٧٨/٣ - ٧٩) .

ومن مصادر ترجمته : بغية الوعاة : ٢٤ ، وحسن المحاضرة : ٢٢٨/١ ، وشذرات الذهب
٦٢/٤ ، وطبقات ابن قاضي شعبة : ٢٨/١ - ٢٩ ، ومعجم الأدباء : ٣٩/١٨ - ٤٠ ، والروافي
بالوقفيات ٢٤٧/٢ طبع استانبول ، وكشف الظنون ، وغيرها ...

(١) انظر الورقة « ١٩ » في الإيجاز ، مخطوطة دار الكتب رقم ١٠٨٥ تفسير . وهي تبدأ
بالورقة « ١٧ » . وقد نسخت عام ٨٦٥٣ ، ونقلت عنها نسخة لمكتبي .

(٢) تجد ترجمة وافية له بقلم الأستاذ محب الدين الخطيب ، قدم بها للتحقيق كتابه (المواسم
من القوامس) ، وهي تقع في اثنتين وعشرين صفحة ، وفيها حدد حياته بين سنتي ٤٦٨ - ٥٤٣ ،
فقد عمر ، إذن ، خمسة وسبعين عاماً . وقد ترجمه بإيجاز الأستاذ علي البجاري في تحقيقه لكتابه
(أحكام القرآن) ، فجاءت ترجمته في ثلاث صفحات وأسطر . وترجمه من القدامي . فقع
الطيب : ٣٤٠/١ ، والمغرب في حل المغرب : ٢٤٩/١ ، وقضاة الأندلس : ١٠٥ ، وجذوة
الاقتباس : ١٦٠ ، والديباج المذهب : ٢٨١ ، والصلة لابن بشكوال : ٥٣١ ، والروافي
بالوقفيات ٣/٣٣٠ ، وفيه : (كان أبوه من وزراء المغرب ، وكان فصيحاً شاعراً ، توفي بمصر
منصرفاً عن الشرق سنة ٨٤٩٣) .

لقد عدّه الزركشي والسيوطي ^(١) ضمن المصنفين في نسخ القرآن ومنسوخه ، وقرر الشاطبي أنه أحفظ كثيرأ من قضايا النسخ بتحريره لمذلوله ^(٢) ...
ومع أن كتابه في النسخ لم تصل إلى يدها نسخة منه - نستطيع أن نجمع مادته كاملة ، أو تكاد ، إذا نحن تبنينا قضايا النسخ في كتابه (أحكام القرآن) ، وهو مطبوع معروف ^(٣) ...

٤٤٧ - وقبل أن ينتهي القرن السادس بثلاث سنوات فقط ، توفي قرشي بغدادي حافظ للحديث ، حجة في التعديل والتجريح ، مؤلف في التفسير ، وفي علوم القرآن ، مؤرخ كثير التصانيف (عد المؤرخون له نحو ثلاثمائة مصنف) :
هو الإمام ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ، بن محمد ^(٤) ...

= وقد رحل مع أبيه قاصداً دار الخلافة العباسية ببغداد ، فلما وصل إليها - بعد مروره بمصر ودمشق - أخذ يوسع ثقافته ويتلقى العلوم عن أهلها ، حتى برع في علوم السنة ، وتراجم الرواة ، وأصول الدين ، وأصول الفقه ، وعلوم العربية ، والآداب . وقد تلمذ لعدد كبير من الشيوخ ، واتصل بالإمام أبي حامد الغزالي. ثم حج وعاد إلى بغداد حيث قضى سنتين في صحبته ، واتجه عائداً إلى الأندلس بطريق الإسكندرية فمات والده فيها ، وعاد وحده . وفي طريق عودته من الإسكندرية بدأ التصنيف بكتابه (عارضة الأحوذى لشرح جامع الترمذي) ، ثم أتبعه كتبه الأخرى التي بلغ عددها ٣٥ كتاباً من بينها تفسير للقرآن باسم (أنوار الفجر في تفسير القرآن) في ثمانين أو تسعين مجلداً ، وقانون التأويل في تفسير القرآن وهو كتاب كبير ، وأحكام القرآن في أربعة مجلدات كبيرة ، وكتاب المشكلين : مشكل الكتاب ومشكل السنة ، والمحصل في علم الأصول ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، عشرون مجلداً ، ومن أواخر مؤلفاته : القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ...

(١) انظر الإقتان : ٢٨/٢ ، والبرهان ١١/١ ، ٣٣/٢ .

(٢) انظر : ٦٤/٣ من المواقفات .

(٣) ظهرت آخر طبعة منه عام (١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م) بتحقيق الزميل الأستاذ علي البجاري ، في دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي وشركاه) في أربعة أجزاء .

(٤) هو الإمام العلامة ، الحافظ ، عالم العراق وواعظ الأفاق : عبد الرحمن بن أبي الحسن علي ، بن محمد بن علي ، بن عبيد الله ، بن عبد الله ، بن حادي ، بن أحمد ، بن جعفر ، بن عبد الله ، بن القاسم ، بن النصر ، بن القاسم بن محمد ، بن عبد الله ، بن عبد الرحمن ، بن =

وقد الف في (نواسخ القرآن) ، وفيما صح نسخته من الحديث . وستناول
بالوصف ، والنقد ، والموازنة — الكتاب الأول من هذين الكتابين في مكانه ،
فقد اقتنينا مصورة منه ^(١) ..

* * *

= القاسم ، بن محمد ، بن أبي بكر الصديق : القرشي التيمي البكري ، البغدادى ، الحنبلى
الواعظ المفسر ، صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم) — هكذا ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ.
ولد تقريباً سنة عشر وخمسة أو قبلها . وأول سماعه في سنة ست عشرة .
وقد سمع من كثير ، وسمع منه كثير . وذكر الذهبي أن عدة من معجم سبعة وثمانون شخصاً
وأنه كتب بخطه ما لا يوصف كثرة ، ورعظ في حدود سنة عشرين وخمسة إلى أرب مائتين سنة
سبع وتسعين وخمسة ، فقد عمر إذن نحواً من تسعين عاماً .

أما تصانيفه فقد بلغ مجموعها مائتين وثلاثة وخمسين كتاباً كما ذكر سبطه ، وتناولت علوم القرآن
والحديث ورجاله أو علم الجرح والتعديل والتفسير ، والتاريخ ، والمناقب والوعظ . مات أبوه
وله ثلاث سنين ، فربته عنه . وأقاربه تجار في النحاس ، ولهذا يكتب اسمه في السماع أحياناً
عبد الرحمن بن علي الصفار . وقد ثلثه عنه في أواخر عمره . فحبس في واسط خمس سنين ما دخل
فيها حماماً . وقد قرأ بها وهو ابن ثمانين سنة بالمشعر على ابن الباقلاقي ، وتلا معه ولده يوسف
(قال الذهبي) : نقل ذلك ابن نقطة ، عن القاضي محمد بن أحمد بن الحسن .

وقد اختلف في الجوزي . أهو من أن جدهم قد لقب به لجوزة كانت في داره بواسط ، ولم
يكن في واسط جوزة سواها كما يرى الذهبي ؟ أم هو نسبة إلى فرضة من فرض البصرة يقال لها
جوزة (وفرضة النهر ثلثته التي يستقى منها) ، وقد نسب إليها جده السابع جعفر بن عبدالله ،
كما جاء في ذيل الروضتين ؟

وفي حين يقول رجال الحديث ونقاد الرواية : (لا عبرة بموضوعات ابن الجوزي) ، لتشدده
البالغ في قبيل الروايات — يقول ابن الأثير (في كلامه على أحمد بن محمد الغزالي الواعظ) : وقد
ذمه أبو الفرج بن الجوزي بأشياء كثيرة ، منها روايته في وعظه أحاديث غير صحيحة . والمعيب
أنه يقدر في هذا وتصانيفه هو ووعظه محشو به ملوه منه . ٥١ . وهو يلقب بيهال الدين كما يقول
ابن خلكان .

(وانظر في ترجمته : تذكرة الحفاظ : ١٣١/٤ — ١٣٧ ، وقد ذكر الذهبي فيها أنه ساق
كراسة من أخباره في تاريخ الإسلام . ووفيات الأعيان : ت ٣٤٣ في ٣٢١/٢ — ٣٢٢ ، وذيل
الروضتين : ٢١ ، ورمأة الزمان : ٤٨١/٨ ، والكمال لابن الأثير : ٢٢٨/١٠) .
(١) صوراً هذه المخطوطة عن (ميكرو فيلم) بمعهد المخطوطات العربية ، مصور عن نسخة
قديمة مخطوطة بمكتبة (مندية) باستانبول .

٤٤٨ - وفي بداية القرن السابع (في سنة ٦١١ هجرية) - توفي مؤلف في ناسخ القرآن ومنسوخه ، هو (الشيخ الفقيه الفاضل : أبو الحسن علي بن محمد ابن محمد ... الأنصاري الحزرجي ، الأندلسي الأصل ، القاسمي المنشأ ،) المعروف بأبن الحصار) . وكانت وفاته (بمدينة رسول الله صلى الله عليه) (١) .

لقد حدث بمصر عن أبي عبد الله محمد بن حميد . وسمع منه كتابه في ناسخ القرآن ومنسوخه - الحافظ المنذري (٢) . ثم ذكر السيوطي هذا الكتاب ضمن مراجع كتابه ، وعاد فنقل عنه حين عالج الناسخ والمنسوخ في النوع السابع

(١) سمع ابن الحصار - عدا ابن حميد - بعض شيوخ المصريين . وصنف - عدا الناسخ والمنسوخ - كتاباً أخرى ، ثم توجه إلى مكة شرفها الله تعالى ، وأقام بالحجاز إلى حين وفاته . قال المنذري : ورأيت بمكة شرفها الله تعالى ، ولم أسمع منه بها شيئاً . وكان فاضلاً وعنده معارف وله شعر . والحصار يفتح الحاء وتشديد الصاد والراء المهملة . وقد توفي في شعبان من سنة ٦١١ هـ (انظر التكملة لوفيات النقلة : ج ٢٧ ورقة ٢٠١ - ٢٠٢ من المجلد المخطوط . عن نسخة مكتبة البلدية بالإسكندرية ، وهو يشمل الأجزاء (٢١ - ٤٠) ، ويوجد بدار الكتب المصرية تحت رقم (ح ٦٠٦٠) .

وقد رجعنا إلى الميكرو فيلم الذي صورت عنه هذه المخطوطة لحساب دار الكتب ، بم عهد المخطوطات العربية ، تحت رقم ١٨٧ تاريخ ، فتأكد لنا هذا الذي نقلناه من هذه النسخة المصورة .

(٢) الحافظ المنذري هو زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله ، المصري الشافعي . ولد بمصر في غرة شعبان سنة ٥٨١ هـ ، وتفقّه ، وطلب هذا العلم بالحديث فبرع فيه ، وتخرج بالحافظ أبي الحسين بن الفضل ، وولي مشيخة الكاملية ، وانقطع بها عشرين سنة . وكان عديم النظر في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه ، متبحراً في معرفة أحكامه ومعاينه ومشكله ، قيساً بمعرفة غريبه ، إماماً حجة بارعاً في الفقه والعربية والقراءات ، ورعاً متهجداً .

قال الشيخ ابن دقيق العيد في حقه : كان أدب مني ، وأنا أعلم به . ألف الترغيب والترهيب ، واختصر صحيح مسلم وسنن أبي داود ، وشرح التنبية ، ورسالة شرح فيها أربعين حديثاً ، والتكملة لوفيات النقلة . وكان موته بمصر في يوم السبت رابع ذي القعدة سنة ست وخمسين وستة . (انظر : حسن المحاضرة ١٤٩/١ ، والبداية والنهاية ٢١٣/١٣ ، وقوات الرقيات ٢٩٦/١ ، وطبقات الشافعية ١٠٨/٥) .

والأربعين منه^(١)... ولهذا نجزم بأنه كان موجوداً حتى بداية القرن العاشر ،
فلم يفقد إلا بعد ذلك ...

* * *

٤٤٩ - ويضي القرنان الثامن والتاسع دون أن يذكر لنا المؤرخون
الذين رجعنا إليهم مصنفاً في ناسخ القرآن ومنسوخه ..

ثم لا يكاد يبدأ القرن العاشر حتى يتوفى السيوطي في سنة ٩١١ منه ،
وقد ذكر ثبت مصنفاته في (حسن المحاضرة) فلم يذكر بينها كتاباً في ناسخ
القرآن ومنسوخه^(٢) ، لكنه ذكر في (الإقتان) أنه أفرد الآيات التي صح
عنده أنها منسوخة - وهي عشرون آية - بأدلتها في تأليف لطيف^(٣) ، ثم
ذكر - بعد عددها في إجمال ونظمها في عشرة أبيات من الشعر - أن (ما ورد
في القرآن ناسخاً لما كان عليه الجاهلية ، أو كان في شرع من قبلنا ، أو في أول
الإسلام فهو أيضاً قليل العدد) ، وأنه حرره في كتابه المشار إليه^(٤) ..
ولم يقع في يده هذا الكتاب للسيوطي ، لكن الإقتان يغني عنه فيما
نعتقد ...

(١) انظر الإقتان : ١١/٨ ، ٤٠/٢ - ٤٤ .

(٢) انظر ثبت مصنفاته في حسن المحاضرة : ١٨٨/١ وما بعدها .

(٣) انظر ص ٣٧ في الجزء الثاني منه .

(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ٣٩ . والسيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن
سابق الدين الحضيري السيوطي ، جلال الدين ، الإمام الحافظ المؤرخ الأديب المصنف الكثير
التصانيف . قالوا إن له نحو ٦٠٠ مصنف ، منها الكتاب الكبير ، والرسالة الصغيرة . وقد
مات والده ، وهو ابن خمس سنوات . ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس وخلأ بنفسه في روضة
المقياس على النيل ، منزوياً عن أصحابه جميعاً كأنه لا يعرف واحداً منهم ، فالف أكثر كتبه .
وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها ، وطلبه السلطان مراراً
فلم يحضر إليه ، وأرسل إليه هدايا فيردها . وبقي على ذلك إلى أن توفي . وتجد ترجمته بتفصيل
في (الكواكب السائرة : ٢٢٦/١ ، وشنرات الذهب : ٥١/٨ . وحسن المحاضرة : ١٨٨/١) .

٤٥٠ - وفي القرن الحادي عشر ، نجد مؤلفاً في ناسخ القرآن ومنسوخه هو الكرمي : مرعي بن يوسف بن قدامة ، المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ (١) . وكتابه (قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن) منه مخطوطة بمخزاة دار الكتب في القاهرة (٢) نقتني نسخة منقولة عنها .. وسنحاوله بالوصف ، والنقد ، ثم نوازن بينه وبين سائر الكتب ، في الفصل التالي إن شاء الله ...

٤٥١ - وفي آواخر القرن الثاني عشر ، يطالعنا مصنف في ناسخ القرآن ومنسوخه (ضمن علوم أخرى من علوم القرآن) . وهذا المصنف هو الأجهوري : عطية الله بن عطية البرهاني الشافعي ، الفقيه الفاضل ، الضرير ، المتوفى سنة ١١٩٠ هـ (٣) .

وسنمرف بكتابه ، ونوازن بينه وبين غيره من الكتب ، في الفصل التالي أيضاً .

* * *

٤٥٢ - من هذا العرض التاريخي للتأليف في المشكلة : مشكلة الناسخ

(١) هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي القدسي الحنبلي : مؤرخ أديب من كبار الفقهاء . ولد في طور كرم بفلسطين ، وانتقل إلى القدس ، ثم إلى القاهرة ، حتى توفي فيها . له نحو سبعين كتاباً من بينها (غاية المنتهى ، في الجمع بين الإقناع والمنتهى) ، وقد طبع بدمشق في ثلاثة أجزاء أخيراً ، وهو في فقه الحنابلة . و (الكلمات السنيات) في التفسير . (وانظر ترجمته بتفصيل في خلاصة الأثر ٣٥٨/٤ ، وروض البشر : ٢٤٤ ، وعنوان المجد : ٣١/١ ، ومجلة المنهل : ٤٣٦/٧ ، وغيرها) .

(٢) تعرف بإسم (قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن) ، وقد نقلت منها نسخة لحسانا . وهي تقع في ١٣٩ ورقة بالقطع الصغير ، وتوجد تحت رقم (٢٣٠٥١ ب) .

(٣) هو منسوب إلى أجهور (بضم أوله) : قرية بقرب القليوبية بصر . وقد تعلم وتوفي بالقاهرة . صنف عدا كتابه المذكور عدة كتب ، من بينها كتاب الكوكبين المنيرين في حل ألقاظ الجلالين ، وهو حاشية على تفسير الجلالين ، مخطوطة . وشرح مختصر السنوسي في المنطق . وحاشية على شرح البيهقي في مصطلح الحديث ، وهي مطبوعة . (وارجع في ترجمته إلى سلك الدور : ٢٦٥/٣ - ٢٧٣ وفيه أن وفاته كانت سنة ١١٩٤ خلافاً لما في الجبرتي : ٤/٢ ، وقد سماه هذا عطية بن عطية . وخطط مبارك ٣٤/٨ ، ثبت ابن عابدين : ٦١ ، وغيرها) .

والممنوخ في القرآن الكريم - نستطيع أن نستخلص عدة حقائق ، نوجزها
فيما يلي :

الحقيقة الأولى : أن العناية بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه ، قد ظهرت
بوضوح منذ عني المسلمون في عهد النبوة ، بفهم القرآن الكريم ، وفقه أحكامه ،
والعمل بها . ولا عجب في هذا ، بل العجب في ألا يكون بعد أن تحدثت آيات
في القرآن عن إمكان النسخ ووقوعه ، وتكفلت السنة ببيان الناسخ والممنوخ
فيه ثم تناقل الصحابة قائلين وتابعون وتابعوهم هذا البيان جيلاً عن جيل ..

٤٥٣ - والحقيقة الثانية : أن عدداً من الرواة الثقات ، المعروفين بالحفظ ،
في كل جيل - قد تتبعوا بالجمع الآثار الواردة في النسخ ، ثم أودع كل منهم
محفوظه صحيفة أو مسنداً ، أو ألقاه في دروسه على تلاميذه . وبهذه الوسيلة وتلك -
أبقوا على ذلك الجانب الهام من جوانب فقه القرآن ، وبينوا لنا ما يجب العمل
به من أحكامه ، وما رفع فلم يعد يجوز لنا أن نعمل به بعد رفعه ..

٤٥٤ - والحقيقة الثالثة : أن أولئك الرواة الحفاظ قد صنفا في ناسخ
القرآن ومنسوخه ، منذ بدؤوا يصنفون في القرن الثاني للهجرة ، فلم يخل منهم
جيل بعد ذلك ، كما رأينا ونحن نتابع ركبتهم من قرن إلى قرن . على أننا
لم نعرف إلا بعدد يسير منهم ، هم الذين ذكرتهم بعض كتب علوم القرآن ؛
وكتب التراجم والطبقات . وقد عنيينا بحكم رجال الجرح والتعديل على كل
منهم ، ثم عنيينا ببيان المنزلة العلمية لهم واحداً واحداً ، إذ النسخ لا يجوز القول
به إلا عن توقيف كما هو مقرر ، ولا تقبل الآثار التي تقرره إلا إذا كان روايتها
عدولاً ...

٤٥٥ - والحقيقة الرابعة : أنهم كما لم يخل منهم زمن - لم يخل منهم
بلد من بلاد المسلمين ، على كثرتها وتمدها واتساع أرجائها ، فقد كان بينهم
الحجازي ، والشامي ، والعراقي ، والحراساني ، والمصري ، والمغربي ، والأندلسي .

بل كان في كل بلد من بلدان هذه الأقاليم حفاظ ومصنفون : في مكة والمدينة وغيرهما من الحجاز ، وفي دمشق وحلب ودير كرم والجزيرة وغيرها من الشام ، وفي البصرة والكوفة وبغداد وغيرها من العراق ، وفي مرو ونيسابور وإسفران وسجستان وسيراف وزركج وغيرها من بلاد ما وراء النهر ، وفي القاهرة المعزية وأسيوط والإسكندرية وغيرها من إقليم مصر ، وفي القيروان وغيرها من بلاد المغرب ، وفي قرطبة وباجة وإشبيلية وبلوط وغيرها من بلاد الأندلس ..

٤٥٦ - والحقيقة الخامسة : أن هؤلاء المصنفين كان فيهم - بعد ظهور الفرق والمذاهب الإسلامية - : السني والمعتزلي . وكان بين السنيين : أتباع الشافعي ، والشافعي نفسه . وأتباع أحمد بن حنبل ، وأحمد نفسه . وأتباع مالك وأبي حنيفة . بل كان منهم ظاهرة من أتباع أبي داود الظاهري ، ومجتهدون لا يتبعون مذهباً فقهياً من المذاهب المعروفة ..

٤٥٧ - والحقيقة السادسة : أن بعضهم غلب عليه طابع الدراسة النحوية ، وفريقاً منهم كان معروفاً بتبحره في العلوم اللغوية ، وطائفة منهم عرفوا بوصفهم أدباء : شعراء وكتاباً . أما كثرتهم فكانت من الحديثيين ، والحفاظ ، والقراء ، والمفسرين ، والفقهاء والأصوليين ..

٤٥٨ - والحقيقة السابعة : أن معظمهم كانوا من الثقات ، المدول ، المشهود لهم بالأمانة العلمية ، وقليل منهم أولئك الذين ضعفهم النقد ، وحكوا عليهم بالوضع ، أو بالكذب ، أو بعدم الضبط .

وقد أصبح من اليسير - بعد تلك الدراسة الموجزة لكل منهم - أن يضع الدارس كلا منهم في موضعه ، فيقبل من الآثار ما ثبتت روايته بطريق الحفاظ الثقات ، ويرد ما روي بطريق الوضاعين ، أو الكذابين ، أو الذين لا يضبطون ما يروونه !..

٤٥٩ - ولكن ، هل التزم هؤلاء المصنفون المنهج التوقيفي فيما عالجوا

في كتبهم من قضايا النسخ ؟ وهل تحروا جميعاً فيمن رووا عنهم أن يكونوا
ثقات عدولاً ؟ وهل حرروا مدلول النسخ كما انتهى إليه في عصر كل منهم ،
ثم التزموه عند التطبيق عليه ؟ ..

من العسير المجحف أن نجيب عن كل سؤال من هذه الأسئلة جواباً ينطبق
على جميع المصنفين . فلندرس كتاب كل منهم على حدة ، دراسة كاشفة عن
منهجه فيه ، ثم لننقد كلا من هذه الكتب على ضوء السمات العامة التي تميزه
عما سواه ، ولنوازن بين جميع هذه الكتب أخيراً ، مستهدين بما قلنا في
وصف كل منها ، وفي نقده ...

الفصل الثاني الكتب المصنفة في النسخ

- ما عثر عليه من هذه الكتب ، وهو قليل من كثير فقدته المكتبة الاسلامية .
- وصف منهجي نقدي لهذه الكتب ، مرتبة ترتيباً زمنياً .
- مؤلفون فقدت كتبهم ، وكتب لم يعثر على ترجمة لمصنفها .

٤٦٠ - أسلفنا أن الشافعي واضع علم الأصول هو أول من كتب في ناسخ القرآن ومنسوخه على منهج علمي ، حرر فيه مدلول النسخ ، وميزه عما كان داخلاً فيه ، مما ليس بنسخ في الحقيقة ^(١) . ونتناول هذا الإجمال بشيء من التفصيل ، فنقول :

بدأ الشافعي حديثه عن النسخ بذكر الحكمة فيه ، ثم بتقرير مذهبه في أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن ، والسنة لا تنسخها إلا سنة مثلها ، ثم استدل لهذا المذهب ، ولجواز النسخ ووقوعه ؛ ثم قرر أن النسخ لا يكون إلا إلى بدل ، وضرب لهذا مثلاً بنسخ القبلة الأولى بالقبلة الثانية (الكعبة) ، ثم استدل لمنع نسخ السنة بالقرآن ، دون أن تصحبه سنة تبين النسخ . ثم مضى يشرح هذا بأمثلة من النسخ ؛ فذكر واقعة نسخ قيام الليل بإيجاب قراءة ما تيسر من

(١) انظر فيما سبق : ف ٩٩ - ١١٠ .

القرآن ؛ لدلالة السنة على أنه لا واجب من الصلاة إلا الخمس . وهكذا
 - بالمنهج نفسه - عالج وقائع النسخ في آية سورة الأنفال : (يأيا النبي
 حرص المؤمنين على القتال ..) بآية : (الآن خفف الله عنكم ...) ، وفي آيتي
 سورة النساء : (واللاقي بآتين الفاحشة .. واللاذان بآتيانها منكم ...)
 بآية الجلد في سورة النور ، وفي آية الوصية من سورة البقرة للوالدين والأقربين ،
 وآية الوصية للزوجة المتوفى عنها من السورة نفسها ، بآيات الموارث في سورة
 النساء . وغيرها ...

٤٦١ - لكن الشافعي - في الرسالة - يعالج الناسخ والمنسوخ في كل
 من القرآن والسنة ، فيوجز ويحفل ، كأما اعتمد على ما في (أحكام القرآن) من
 عناية بنواسخ القرآن ، وعلى ما في (اختلاف الحديث) من عناية بنواسخ السنة .
 وهو في (أحكام القرآن) يلتزم المنهج نفسه أو يكاد ، فلا يرى ناسخاً
 للقرآن إلا في القرآن ، ولا يقول بالنسخ إلا عن توقيف .. ثم يورد بضع عشرة
 واقعة من وقائع النسخ ، فيستدل بالسنة على نسخها ، ويذكر بعض القضايا التي
 ادعى فيها النسخ فيناقشها ، ويبطل دعوى النسخ فيها ، غير أن هذا لا يعتبر
 - في نظرنا - حصراً لوقائع النسخ في القرآن عنده ، وإن لم يكن لدينا
 - حق الآن - دليل على أنه قد صحت عنده وقائع نسخ أخرى (١) .

٤٦٢ - والشافعي ، على أي حال ، ليس من بين الذين أفردوا الناسخ
 والمنسوخ في القرآن الكريم بالتصنيف ، فإذا فعل هؤلاء ؟ ..
 إن أبا عبد الله محمد بن حزم هو أول من عثرنا له على كتاب في هذا الموضوع
 خاصة ، بهذا الاسم . ومن ثم كان له في تصنيف كتابه منهج مخالف لمنهج
 الشافعي :

لقد ساق الشافعي ما ساقه من وقائع النسخ على أنها أمثلة تقرر مبدأ ،

(١) سنذكر موقف الشافعي من كل قضية عالجها ، عندما نعالج قضايا النسخ في الباب الثالث
 إن شاء الله . فتدع بياننا إلى مكانه ذاك .

وتشرح فكرة . أما أبو عبد الله بن حزم ومن صنفوا في الناسخ والمنسوخ بعده - فقد دارت كتبهم حول منهجين :

أولها : وهو الأسبق إلى الوجود - يتبع الناسخ والمنسوخ في القرآن بترتيب وروده في المصحف ، فيذكر أنواع السور في القرآن من حيث اشتغالها على الناسخ والمنسوخ معاً ، أو اقتصارها على المنسوخ فقط ، أو على الناسخ فقط ، أو خلوها من النوعين . ثم يضع تحت كل نوع عدداً من السور ، ويضي مع السور التي فيها منسوخ - أو ناسخ ومنسوخ - فيذكر ما في كل منها ، والنص الذي نسخه . وهكذا يفرغ من جميع السور ^(١) .

والمنهج الثاني : وهو يتمثل في كتاب عبد القاهر البغدادي فقط - يقوم على تخصيص باب للآيات المتفق على نسخها وناسخها ، وباب آخر للآيات المختلف في نسخها وناسخها ، وباب ثالث للآيات المتفق على نسخها والمختلف في ناسخها . وهو في كل من الأبواب الثلاثة يورد الآيات بترتيب ورودها في المصحف ، دون اعتبار لوحدة الموضوع ، أو غيرها ..

٤٦٣ - وهذه الكتب جميعاً تسوق ، بين يدي عرضها للناسخ والمنسوخ ، مقدمات تطول أو تقصر . وهي ، في هذه المقدمات ، تتناول عادة بعض جوانب النسخ بالبيان ، فتبين معنى الكلمة لغة ، واشتقاقها ، وما يريدونه بها في كتبهم ، وتقسيما مع الإسراف فيها أحياناً ، وقد تذكر الحكمة فيه .. حتى إذا بدأت تعرض قضايا الناسخ والمنسوخ - مهدت لهذا العرض غالباً بتقسيم سور القرآن إلى الأنواع التي ذكرناها ، ثم أخذت تذكر الآيات المنسوخة واحدة بعد واحدة ، ومع كل منها ناسخها ، مكثفية بالسرود حيناً ، ومستدلة له

(١) . يتمثل هذا المنهج أول ما يتمثل - فيما رأينا - في معرفة الناسخ والمنسوخ لابن حزم وقد تابعه فيه ابن سلامة ، ثم ابن هلال ، وحسبك وسخفه ابن الجوزي ، وذكره أيضاً الزركشي في البرهان والسرطاني في الإقتان ، والكرمي في قلانة الموجدان .

ببعض الآثار حيناً آخر. وهذه الكتب التي تذكر الآثار قد توردها بإسنادها، وقد تكفي بإيرادها دون سند. وكلنا الطائفتين اللتين تلتزمان ذكر الآثار - نجد فيها من يتجرى سلامة الإسناد، وصحة الرواية، ومن لا يلقي بالاً إلى هذه الناحية، فيورد إلى جانب الآثار الصحيحة آثاراً ضعيفة، وآثاراً موضوعة أيضاً. وإن هذا الإجمال ليحتاج إلى تفصيل، فلنعالجه في عرض كل كتاب على حدة ..

(١) معرفة الناسخ والمنسوخ لأبي عبد الله بن حزم :

٤٦٤ - ونبدأ بكتاب أبي عبد الله محمد بن حزم (معرفة النسخ والمنسوخ) ، فنجد أنه يفتتحه بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على نبيه ، بقوله : (اعلم أن هذا الفن من العلم - من جملات الاجتهاد ؛ إذ الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة النقل ، ومن فوائد النقل معرفة الناسخ والمنسوخ ؛ إذ الخطب في ظواهر الأخبار يسير ، وتحمل كلفها أمر غير عسير ، وإنما الإشكال في كيفية استنباط الأحكام من خفايا النصوص ، ومن التحقيق فيها معرفة أول الأمرين وآخرهما ، إلى غير ذلك من المعاني) .

وبعد هذا الكلام ، يسوق آثاراً في ضرورة معرفة الناسخ والمنسوخ، وفي تحذير من يجهلها من الفتوى . وهذه الآثار عن عليّ ، وحذيفة ، وابن عباس ، رضي الله عنهم . لكنه يورد بعد هذه الآثار حديثاً برواية المقسداد بن معديكرب يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه (ثلاثاً) . ألا ، يوشك رجل يجلس على أريكته (أي على سريره) يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه » . ولنا ندرى السر في إيراد هذا الحديث ، اللهم إلا أن يكون قد أراد به التنبيه على أن النسخ في القرآن إنما يصرف بالسنة ، فهي التي تبينه وتدل عليه .

٤٦٥ - وفي مقدمة هذا الكتاب (وقد اعتبرها مصنفه مدخلا إلى معرفة المطلوب) ذكر أن للنسخ اشتقاقاً عند أرباب اللسان ، وهداً عند أصحاب المعاني ، وشرائط عند العالمين بالأحكام .. ثم قال في بيان أصل النسخ كلاماً نقله عنه الحازمي في (الاعتبار) ، دون أن يشير إلى مصدره ، ونقلناه نحن فيما سبق منسوباً إلى الحازمي (١) .

وقال - وهو يحذ النسخ - : (وأما حده فمنهم من قال إنه بيان انتهاء مدة العبادة . وقيل : انقضاء العبادة التي ظاهرها الدوام . وقال بعضهم إنه رفع الحكم بعد ثبوته) .

ثم بين شرائط النسخ قائلاً إن مدارك معرفتها محصورة ..

٤٦٦ - وبمقد فصلاً يتحدث فيه عن إنكار اليهود للنسخ ، بحجة أنه يؤذن بالغلط والبداء ؛ ليبين بطلان ما ذهبوا إليه عقلاً وشرعاً .

ثم يعقد فصلاً ثانياً يتحدث فيه عن أن (النسخ إنما يقع في الأمر والنهي ، ولا يجوز أن يقع في الأخبار المحضة . والاستثناء ليس بنسخ ... ، وسمي بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً ، والفقهاء على خلاف ذلك) .

وفي فصل ثالث يتحدث عن أنواع النسخ ، فيذكر أنها ثلاثة : نسخ النسخ والحكم ، ونسخ الخط دون الحكم ، ونسخ الحكم دون الخط . وهو يؤيد النوع الأول بأثر مروي عن أنس بن مالك . ويسوق آية الشيخ والشيخة إذا زنيا دليلاً على النوع الثاني ، وقد أسلفنا رأينا فيه (٢) . أما النوع الثالث فيذكر أن أوله أمر القبلية الأولى ، ثم يقول : (ونظائرها كثيرة سيأتي ذكرها في موضعه ، إن شاء الله) .

(١) ف ٧٢ ص ٥٨ - ٥٩ في هذا الكتاب .

(٢) ف ٣٨٨ - ٣٩٢ ص ٢٨٣ - ٢٨٥ فيما سبق .

٤٦٧ - وفي فصل رابع يسمى السور التي لم يدخلها ناسخ ولا منسوخ ، ثم السور التي فيها ناسخ وليس فيها منسوخ ، ثم السور التي دخلها المنسوخ ولم يدخلها الناسخ ، ثم السور التي دخلها المنسوخ والناسخ معاً . لكننا نجد في ذكر الأنواع الثلاثة الأخيرة من أنواع السور تحت عنوان (باب تسعة السور التي ...) ويتبع هذا العنوان بقوله : وهي ست ، أو قوله : وعددها أربعون مثلاً ، ثم يسميها واحدة واحدة ...

وبعد أن يفرغ من عد سور النوع الأخير ، يعقد باباً للآيات المنسوخة عنده بالأمر بالقتال ، ويحمل عنوان هذا الباب : (باب الإعراض عن المشركين ، في مائة وأربع عشرة آية ، هن في ثمان وأربعين سورة) ، ثم يسرد هذه الآيات مردها في إيجاز شديد ، نذكر مثلاً له قوله في سورة البقرة : (أولها البقرة : وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ، نسخ عمومها : وَلَكِنَّا أَعْلَمُ الْغُيُوبِ * فَإِنْ أَسْتَهْوُوا ، 'نسخ معنى' ، لأن تحت الأمر بالصفح عن القتال لا (كثره)^(١) .

وهكذا يمضي في سرد الآيات التي يراها منسوخة بآية السيف ، حتى يصل إلى سورة الكافرون ، فيقول ﴿ الكافرون : لَكُمْ دِينُكُمْ ، دِينُكُمْ ، 'نسخ الكل' بقوله عز وجل : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ في سورة التوبة . وسنذكرها في مواضعها آية آية إن شاء الله تعالى) .

٤٦٨ - ثم يذكر الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم كله ، تحت باب واحد هو (باب الناسخ والمنسوخ على نظم القرآن) . ويبدأ هذا الباب بقوله : (اعلم أن نزول المنسوخ بمكة كثير ، ونزول الناسخ بالمدينة كثير ، وليس في أم الكتاب شيء منها ، فأما سورة البقرة - وهي مدنية - فقريباً مئة وعشرون موضعاً ...) . وبعد أن يفرغ من سرد الآيات المنسوخة عنده في سورة البقرة يقول تحت عنوان سورة آل عمران : (وهي مدنية فيها

(١) الآيات بقرئيبا في السورة هي : ٨٣ ، ١٣٨ ، ١٩٢ ، ٢٥٦ .

خمس آيات منسوخة ..) ثم يمضي هكذا في سرد الآيات المنسوخة من كل سورة دخلها المنسوخ ، أو الناسخ ، أو كلاهما ، حتى ينتهي من جميع سور القرآن ، مع التنبيه على السور المحكمة ، بكل في مكانها ..

٤٦٩ - ولنا على منهج ابن حزم (أبي عبد الله محمد) في هذا المصنف ملاحظات :

الأولى : أنه لم يعن بإيراد أدلة على نسخ ما عداه من المنسوخ ، ولم يبين التعارض الذي اقتضى النسخ في نظره . بل اكتفى بسرد الآيات على نحو ما فعل في هذه الآية من آيات سورة البقرة ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ الْعَفْوَ ﴾ قال : (يعني الفضل من أموالكم ، الآية منسوخة ، وناسخها قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ ^(١) وعلى نحو ما فعل في هذه الدعوى على آية من آيات سورة الشورى هي قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ .. الآية ﴾ نسخت بالآية التي في سورة المؤمن : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا .. الآية ﴾ ^(٢) .

٤٧٠ - والملاحظة الثانية : أنه مع تنبيهه في مقدمات كتابه على أن النسخ إنما يكون في الأمر والنهي دون الخبر - عد ضمن الآيات المنسوخة آيات إخبارية ، كآية الشورى السابقة ، وكآية (٦٢) في سورة البقرة ، وهي التي يقول الله عز وجل فيها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، فقد اعتبرها

(١) آية البقرة هي الآية ٢١٩ في السورة ، والآية المدعى أنها ناسخة لها هي الآية : ١٠٣ في سورة التوبة .
(٢) آية الشورى هي الآية : ٥ في السورة ، وآية المؤمن هي الآية : ٧ في السورة .

أول آية - بترتيب النظم - منسوخة في سورة البقرة ، وناسخها عنده قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ ^(١) .

٤٧١ - والملاحظة الثالثة : أنه قد نص في مقدمات كتابه على أن الاستثناء والتخصيص ليسا من النسخ ، ثم لم يلتزم هذا وهو يسرد الآيات المنسوخة ، فعد منها آيات ليس فيها إلا الاستثناء أو التخصيص ، كما فعل في قوله تعالى من سورة النساء : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهَهُمَا ، وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ ﴾ ؛ فقد قال : (ثم نسخت بالاستثناء بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ يَفَاحِشَةً مُبَيَّنَّةً ﴾ ^(٢) ..) ، وكما فعل في آيات كثيرة أخرى ليس فيها إلا الاستثناء !..

كذلك فعل في الآيات التي ليس فيها إلا تخصيص العام ، من مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ ، فقد قال بعد إيراد هذه الآية : (وليس في هذه شيء منسوخ إلا بعض حكم المشركين ، وجميعها محكم . وذلك أن المشركين بعم الكتابيات والورثيات ، ثم استثنى من جميع المشركين الكتابيات فقط ، وناسخها قوله تعالى (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) ^(٣) ، يعني بذلك اليهوديات والنصرانيات ، ثم شرط مع الإباحة عفتهم ، فإن كنَّ عواهر لم يجوز) .

٤٧٢ - والملاحظة الرابعة : أنه أسرف في ادعاء النسخ ، حتى بلغ بدعاويه عدداً لا يتفق مع حده له يأخذ التعريفات التي نقلناها عنه ، وإن لم يدع أنه هو صاحبها . وإن هذا الإسراف ليبدو بوضوح إذا نحن عرضنا دعاوى النسخ التي عدناها على شروط النسخ عنده ، فإنه لم يلتزم هذه الشروط

(١) الآية ٨٥ في سورة آل عمران .

(٢) الآية ١٩ في السورة .

(٣) الآية المدعى عليها النسخ هي الآية ٢٢١ في سورة البقرة . والآية المدعى أنها ناسخة لها هي الآية ٥ في سورة المائدة .

فما أورد من قضايا النسخ في كتابه : ويبدو أنه حرص على تضمين كتابه كل ما نقل عن السلف من دعاوى النسخ ، دون أن يتنبه إلى الفرق بين مدلول النسخ عندهم ، ومدلوله في عصره . فازدحم كتابه بالكثير من هذه الدعاوى . ونحسب أن ادعائه نسخ آية السيف لمائة وأربع عشرة آية مثال واضح لهذا الازدحام ، وهو ما لا نجد له وجهاً ولا مسوغاً^(١) ...

* * *

(٢) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النجاشي :

٤٧٣ - والكتاب الثاني الذي عثرنا عليه هو كتاب أبي جعفر النجاشي (الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم) ، وهو يقول في مقدمته :
(... فتكلم العلماء ، من الصحابة والتابعين ، في الناسخ والمنسوخ ، ثم اختلف المتأخرون : فمنهم من جرى على سنن المتقدمين فوفق ، ومنهم من خالف ذلك فاجتنب . فمن المتأخرين من قال : (ليس في كتاب الله عز وجل ناسخ ولا منسوخ) ، وكابر العيان ، واتبع غير سبيل المؤمنين . ومنهم من قال : (النسخ يكون في الأخبار والأمر والنهي) ، قال أبو جعفر : وهذا القول عظيم جداً يؤول الى الكفر وقال آخرون بأن (الناسخ والمنسوخ الى الإمام ، ينسخ ما يشاء) ، وهذا القول أعظم ؛ لأن النسخ لم يكن إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالوحي من الله : إما بقرآن مثله على قول قوم ، وإما بروحي من غير القرآن ، فلما ارتفع هذان يموت النبي صلى الله عليه وسلم - ارتفع النسخ . وقال قوم : (لا يكون النسخ في الأخبار إلا فيما فيه حكم ، وإذا

(١) توجد نسخة غخطوة من هذا المصنف ، تحت رقم ٣٦٩ مجاميع بدار الكتب المصرية . وقد طبع أكثر من مرة على هامش تفسير الجلالين ، مع ثلاثة كتب أخرى . وهو في طبعة دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٤٢ هـ يشغل هامش الصفحات من ١٤٩ - ٢٠٥ ج ٢ . وجميع ما نقلناه عنه هنا من التصوص نقلناه عن النسخة المطبوعة ؛ لسهولة الرجوع إليها لمن يشاء من القراء . وذلك بعد أن صوبنا ما وجدناه فيها من تحريف لبعض الكلمات .

كان فيه حكم جاز فيه النسخ وفي الأمر والنهي) ، وقال قوم : (النسخ في الأمر والنهي خاصة ...) وقول سادس عليه أئمة العلماء وهو (أن النسخ إنما يكون في المتعبدات ؛ لأن الله عز وجل أن يتعبد خلقه بما شاء ، إلى أي وقت شاء ، ثم يتعبدهم بغير ذلك ، فيكون النسخ في الأمر والنهي وما كان في معناهما ...) (١) .

٤٧٤ - وإذا كان واضحاً من تصويره للقول الأخير أنه هو الصواب عنده - فإن في أماكن متفرقة من كتابه ما يؤكد هذا ، ويزيده وضوحاً .. ومن ثم ، نراه يكتفي بهذا الإيجاز في المقدمة ، ليوجز منهجه في كتابه . ذلك حيث يقول : (... ونذكر اختلاف الناس في نسخ القرآن بالقرآن ، وفي نسخ القرآن بالقرآن والسنة ، وفي نسخ السنة بالقرآن ، (ونذكر أصل النسخ في كلام العرب ، لنبي الفروع على الأصول . ونذكر اشتقاقه . ونذكر على كم يأتي من ضرب ،

(ونذكر الفرق بين النسخ والبداء : فإننا لا نعلم أحداً ذكره في كتاب ناسخ ولا منسوخ ، وإنما يقع اللفظ على من لم يفرق بين النسخ والبداء ، والفرق بينهما مما يحتاج المسلمون إلى الوقوف عليه ؛ لمعارضة اليهود والجهال فيه ، (ونذكر الناسخ والمنسوخ على ما في السور ، ليقرب حفظه على من أراد تعلمه : فإذا كانت السورة فيها ناسخ ومنسوخ ذكرناها ، وإلا أضربنا عن ذكرها ..

(ونبدأ بباب الترغيب في علم الناسخ والمنسوخ ، عن العلماء الراشخين ، والأئمة المتقدمين) (٢) .

٤٧٥ - ونحب أن نسجل له أولاً أنه كان شديد الحرص في كتابه ، على أن يلتزم المنهج الذي رسمه في هذه المقدمة ، وأنه - في باب النسخ على

(١) ص ٢ - ٤ من النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، له .

(٢) ص ٣ - ٤ ، في المرجع السابق نفسه .

ثم يكون من ضرب - كان شجاعاً في الحق ، بادي القوة ، وهو يرد منسوخ التلاوة دون الحكم ، بقوله :

(وذكر غيره - يقصد غير أبي عبيد - رابعاً ، قال : تنزل الآية وتلى في القرآن ، ثم تنسخ فلا تلى في القرآن ولا تثبت في الخط ، ويكون حكمها ثابتاً . كما روى الزهري عن عبد الله بن عباس ، قال : خطبنا عمر بن الخطاب قال : (كنا نقرأ : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، بما قضيا من اللذة) . قال أبو جعفر : وإسناد الحديث صحيح ، إلا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة عن الجماعة ، ولكنه سنة ثابتة . وقد يقول الإنسان كنت أقرأ كذا ، لنسخ القرآن . والدليل على هذا أنه قال : (ولولا أني أكره أن يقال زاد عمر في القرآن لزدته)^(١) .

على أنا (ونحن بصدد هذا العرض الوصفي النقدي لكتابه) ، نرى أن نسجل فيه جملة ظواهر :

٤٧٦ - الظاهرة الاولى : أنه لم يعقد باباً لأنواع سور القرآن ، من حيث اشتغال بعضها على النسخ والمنسوخ ، واقتصار بعضها على النسخ ، وبعضها على المنسوخ ، وخلو طائفة منها من النوعين ، مع أن سائر كتب النسخ والمنسوخ تذكر هذه الأنواع ، وتعد السور التي تندرج تحت كل منها ، كما تذكر الحقائق المقررة . وقد ماثله في هذا عبد القادر البغدادى فلم يذكرها أصلاً . أما ابن الجوزي ، فإنه ذكرها ونقدها ، قال : (زعم جماعة من المفسرين أن السور التي تضمنت النسخ والمنسوخ خمس وعشرون سورة ... والسور التي دخلها المنسوخ دون النسخ أربعون ... قالوا : والسور التي اشتملت على النسخ دون المنسوخ ست ... والسور الخاليات عن نسخ ومنسوخ ثلاث وأربعون

(١) ص ٨ في المرجع نفسه ، وقد سبق هذا النص في ف : ٤٠٣ عندنا .

سورة ... قلت : وضع بيان التحقيق في الناسخ والمنسوخ يظهر أن هذا الحصر تخريف من الذين حصروه . والله الموفق (١١) .

٤٧٧ - والظاهرة الثانية : أنه حين ذكر الناسخ والمنسوخ (على ما في السور كما قال) - رتب الآيات المنسوخة في كل سورة ترتيباً موضوعياً ، فجمع الآيات الملحق نسخها في كل موضوع وناقشها واحدة إثر الأخرى ، ثم لم ينتقل إلى آية تعالج موضوعاً آخر إلا بعد الفراغ منها . وهكذا وجدناه يقول في نهاية الآية الثالثة من سورة البقرة - وهي الآية ٢٣٨ في السورة - : (قال أبو جعفر : فهذا ما في هذه السورة من الناسخ والمنسوخ في أمر الصلاة - وهي ثلاث آيات ...) (١٢) ، ويقول في نهاية الآية السادسة عشرة من السورة نفسها - وهي الآية ٢١٧ في السورة - : (... فهذا ما في القتال والجهاد ، من الناسخ والمنسوخ في هذه السورة ، مجموعاً بعضه إلى بعض . ثم نرجع إلى ما فيها من ذكر الحج في الآية السابعة عشرة) (١٣) .

٤٧٨ - والظاهرة الثالثة : أنه يختم عرضه لكل آية ، بتمهيد يستظهر فيه رأياً في التي تليها ، فهو يقول في آخر الآية الأولى من سورة البقرة : (فأما أن تكون الآية - يقصد قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَزَىٰ ثَقَلَبًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ - ناسخة لقوله تعالى : فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ - فبعيد ؛ لأنها تحتل أشياء سنينها في ذكر الآية الثانية) (١٤) .

وبعد أن يعقد باباً للآية الثانية - وهي قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْمُسْتَرْقِ وَالْمُفْرَبُ ، فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عِلْمٌ ﴾ -

(١) انظر في ورقة ١٣ - ١٤ من كتابه (نواسخ القرآن) . « باب ذكر السور التي تضمنت الناسخ والمنسوخ ، أو أحدهما أو دخلت عنها » .

(٢) ص ١٦ من كتابه (الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم) .

(٣) المصدر نفسه : ص ٣٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٤ .

ويرى القول بإحكامها هو الصواب (لأن العلماء قد تنازعوا القول فيها ، وهي محتملة لغير النسخ . وما كان محتملاً لغير النسخ لم يقل فيه ناسخ ولا منسوخ إلا بحجة يجب التسليم لها . فأما ما كان يحتمل الجمل والمفسر ، والعموم والخصوص - فمن النسخ بمعزل ، ولا سيما مع هذا الاختلاف) - بعد هذا يربط الآية الثانية بالثالثة إذ يقول : (وقد اختلفوا أيضاً في الآية الثالثة)^(١) .

وينتهي من إيراد الآية الثالثة بالعبارة التي أسلفناها^(٢) ، ليقول : (والآية الرابعة في القصاص) ثم ينتهي من الآية الرابعة ، فيصل بينها وبين الخامسة قائلا : (وقيل : كتب بمعنى فرض على التمثيل ، وقيل كتب عليكم في اللوح المحفوظ ... وكذا كتب في آية الوصية ، وهي الآية الخامسة^(٣))

وهكذا ينتقل إلى آيات الصيام لابتدائها هي أيضاً بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾^(٤) . وينتقل من أولى آيات الصيام إلى الثانية - وهي السابعة في عدّه بقوله : (وقد تكون الآية ينسخ منها شيء ، كما قيل في الآية السابعة)^(٥) . لكن الغالب أن يقرر في نهاية الآية حكماً على التي تليها ، بعبارة : والبين في الآية ... أنها منسوخة ، أو : أنها ناسخة ، أو أنها محكمة لا تاسخ فيها ولا منسوخ ، ثم لا بأس عنده في أن ينتهي من مناقشتها إلى نتيجة غير التي قررها بشأنها وهو عهد لها^(٦)

٤٧٩ - والظاهرة الرابعة : أنه كان أميناً على استيفاء شروط النسخ فيما قبل من قضاياه ، فرد نسخ الأخبار ، وآيات الوعيد والتهديد ، ولم يقبل قضية نسخ لم تؤثر عن السلف ، ما دام النسخ لا يجوز القول به إلا بناء على

(١) التاسخ والمنسوخ في القرآن الكريم : ص ١٥ .

(٢) الفقرة السابقة هنا ، وهي الفقرة ٤٧٧ .

(٣) المصدر السابق : ١٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩ .

(٥) نفس المصدر : ٢٠ .

(٦) انظر ص ٢٤ في الآية العاشرة وآخر التاسعة قبلها .

توقيف . وما حكم به عليه صاحب كشف الظنون^(١) من أن الناس قد استدرکوا عليه - قد سد هو عليه المنافذ ، بإيراده للأثار المروية مصحوبة بأسانيدها ، وبناقشته لبعض هذه الأسانيد مناقشة تبين ما أعلت به أحياناً ، كما فعل في دعوى النسخ على آية الخمر التي في سورة البقرة^(٢) ، وفي غيرها...

٤٨٠ - والظاهرة الخامسة : أنه يحكي خلاف الصحابة والتابعين والعلماء ، في الآيات التي يعالجها ، ما دامت مختلفاً فيها . وقد يرجع أحد القولين ، إن وجد دليل الترجيح . وقد يتوقف فلا يبيدي رأياً ، مكتفياً بما أورده من أقوال وأدلة تشهد لكل قول^(٣) .

٤٨١ - والظاهرة السادسة : أنه يتعرض للأحكام الفقهية ، في بعض الآيات التي عالجها ، وبخاصة الآيات التي اختلف في نسخها^(٤) . وهو يعني

(١) هو مصطفى بن عبدالله كاتب حلب ، المعروف بالحاج خليفة ، مؤرخ بحانة ، تركي الأصل مستعرب ، ولد بالقسطنطينية ، وذهب إلى بغداد ، والموصل ، وديار بكر ، والأستانة ، والشام وحج مع والي حلب حينذاك وزار خزان الكتب الكبرى ، ثم عاد إلى الأستانة ، وشهد حرب كريت سنة ١٠٥٥ ، ثم انقطع في السنوات الأخيرة من حياته إلى تدريس العلوم والتأليف ، وكتابة كشف الظنون مطبوع في جزئين كبيرين ، وهو من أنفع وأجمع ما كتب في أسامي العلوم والفنون بالعربية . وله كتب غيره : في التصوف ، والفقه ، والتراجم . وقد مات في القسطنطينية حيث ولد ١٦٠٧ هـ (وتجد ترجمة مفصلة له في دائرة المعارف الإسلامية بقلم « مورتمان » ٢٣٥/٧ - ٢٣٩ ، ومقالات الكورني : ٤٥٧ - ٤٨١ ، ومعجم المطبوعات : ٧٣٣ ، وفي غيرها) .
وتجد النص الذي نقلناه عنه في : ١/٣٠٠ ، وهو : (وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر للتحاس ، فهكثيراً ما استدرك الناس عليها) .

(٢) انظر كلامه في الآية الثامنة عشرة من آيات سورة البقرة المدعى عليها النسخ . وتجده في ص : ٣٩ ، ٥٣ من كتابه .

(٣) ينقلب على كتابه ألا يفرغ من معالجة آية حتى يرجع مذهبه فيها ، ومن ثم لا يتوقف إلا قليلاً كما فعل في الآيتين ١٣ و ١٤ من آيات سورة البقرة في ترتيبه ، وما قوله تعالى : (ولا تقاتلوا عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم فاقتلوهم) : ١٩١ ، وقوله : (الشهر الحرام بالشهر الحرام ، والحرمات قصاص ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) : ١٩٤ .

(٤) ارجع إلى ما قاله في آية الحج : ١٧ ص ٣٥ (في السورة) ثم في آية الخمر : ١٨ ص ٣٩ (في السورة) .

— حيث يتعرض للأحكام — بفقہ الصحابة والتابعين ، فلا يعتد بفقہ من بعدهم ما دام مخالفاً لفقہهم . وإنك لتجده صريحاً في هذا المنهج الفقہي الذي أخذ به نفسه ، حيث يقول : (... والقول الخامس أن يكون معنى « وآوا حقاً » يَوْمَ حَصَادِهِ ، على النذب . وهذا القول لا نعرف أحداً من المتقدمين قاله ، فإذا تكلم أحد من المتأخرين في معنى آية من القرآن ، قد تقدم كلام للمتقدمين فيها ، فخرج عن قولهم — لم يلتفت إلى قوله ، ولم يُعَدَّ خلافاً ، فبطل هذا) (١) .

٤٨٢ — والظاهرة السابعة : أنه فسر (نسختها) بمعنى نزلت بنسختها ، وذلك في مواضع من بينها مناقشته لدعوى النسخ في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُخَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ ، قال : (حدثنا محمد بن الأنباري ، قال : حدثنا صالح بن زياد الرقي ، قال : حدثنا يزيد ، قال : أنبأنا سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سالم : أن عبد الله بن عمر تلا : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُخَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ ، فدمعت عيناه فبلغ صنيعة ابن عباس ، فقال : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، صنع كما يصنع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حين أنزلت ونسختها الآية التي بعدها ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ : معنى نسختها نزلت بنسختها ، وليس هذا من الناسخ والمنسوخ في شيء) (٢) .

وقد أورد هذا التفسير بين دليلين يدعمانه عنده : أولهما : تقريره أن الأخبار لا يكون فيها ناسخ ولا منسوخ حيث قال : (ومن زعم أن في الأخبار ناسخاً أو منسوخاً فقد أجد أو جهل) (٣) ، وأن

(١) ١٣٩ في المصدر السابق نفسه .

(٢) الآية الثلاثون في سورة البقرة عنده ، وهي الآية ٢٨٤ في السورة . والآية للناسخة لها — عند القائلين بالنسخ وليس هو من بينهم — هي الآية ٢٨٦ في السورة . وقد عالج قضية النسخ هذه في ص ٨٥ — ٨٧ من كتابه . ونجد الأثر الذي نقشاه هنا وتعليقه عليه في ص ٨٦ . ورواضح أن هذا تكلف في التفسير لا داعي إليه .

(٣) المرجع السابق : ٨٥ .

الحكم إذا كان منسوخاً (فإنما ينسخ بنفيه بآخر ناسخ له ، ناف له من كل جهاته) (١) ..

وثانيها : يتمثل في أكثرين (أوردتهما بإسنادهما) .

وفي أولهما شرح آخر لنسختها بنسخ الشدة التي لحقتهم ، أي بإزالتها .
قال : كما يقال نسخت الشمس الظل أي أزالته .

أما الثاني فيبين حقيقة الآية ، وأنه لا نسخ فيها ، لأن ابن عمر رضي الله عنه سئل : كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى ؟ فقال : (سمعته يقول : « يدنى المؤمن من ربه عز وجل ، ويضع عليه كنفه ، فيقرره بذنوبه فيقول : هل تعرف ؟ فيقول : رب أعرف ! قال : فإنني قد سترتها عليك في الدنيا ، وإني أغفرها لك اليوم ، فيعطي صحيفة حسنة » . وأما الكفار والمنافقون فينادى بهم على رؤوس الخلائق : هؤلاء الذين كذبوا على الله » .) (٢) !

٤٨٣ - ويطول بنا الكلام لو ذهبنا نسجل كل ظاهرة تبينها ونحن ندرس هذا الكتاب . فلنكتف إذن بهذه المسات - أو الظواهر القليلة - ، ولننظر في كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي القاسم هبة الله بن سلامة (٣) ...

* * *

(٣) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة :

٤٨٤ - وقد بدأ ابن سلامة كتابه بمقدمة قصيرة ، تحدث فيها عن معرفة الناسخ والمنسوخ ، لمن أحب أن يتعلم شيئاً من علم الكتاب العزيز ، وأورد وقائع وكلمات منسوبة لبعض الصحابة تدل لهذا الوجوب (٤) ، ثم قال :

(١) المرجع السابق : ٨٥ - ٨٦ .

(٢) المرجع نفسه ، في الموضع نفسه .

(٣) ارجع إلى ترجمته في طليعة مصنفى القرن الخامس : ف ١٨٤٤٢ من ص ٢٣٨ .

(٤) هي ثلاث وقائع منسوبة إلى علي كرم الله وجهه ، وابن عباس ، وحذيفة بن اليمان (رضي الله عنهم) .

(لما رأيت تخطيط أكثر العلماء في علم ناسخ القرآن ومنسوخه - جمعت فيه كتاباً مهذباً عن زلهم ، سليماً من خلطهم ، يبين [صحيح] مذهبهم ، ويستغنى به عن كتبهم . ثم اختصرت منه جزءاً لطيفاً للحفظ يجمع عبونه ، ويحصل مضمونه) ^(١) .

٤٨٥ - ولكن ، هل سلم كتابه من الخلط الذي وقع المفسرون - أو أكثر العلماء - فيه كما قال ؟

إننا نؤجل الإجابة عن هذا السؤال ، حتى نرى ماذا قال في كتابه . وقد عقد باباً بعد المقدمة تحت عنوان : باب الناسخ والمنسوخ ، تحدث فيه بإيجاز عن النسخ في كلام العرب وفي الشرع حيث قال : (اعلم أن النسخ في كلام العرب هو الرفع للشيء ، وجاء الشرع بما تعرف العرب ، إذ كانت الناسخ يرفع حكم المنسوخ) ^(٢) . ثم تحدث فيه عن أنواع المنسوخ (فنه ما نسخ خطه وحكمه ، ومنه ما نسخ خطه وبقي حكمه ، ومنه ما نسخ حكمه وبقي خطه) ^(٣) . ومثل للوعين الأول والثاني ، وقال بالنسبة للنوع الثالث : (وأما ما نسخ حكمه وبقي خطه فهو في ثلاث وستين سورة ، مثل الصلاة إلى بيت المقدس ، والصوم الأول ، والصفح عن المشركين ، والإعراض عن الجاهلين) ^(٤) .

٤٨٦ - وفي الباب نفسه ، ذكر أنواع السور : من حيث خلوها من الناسخ والمنسوخ معاً ، أو اشتغالها لكليهما ، أو اقتصارها على أحدهما . وقد

(٢) رجعنا إلى ست مخطوطات من هذا الكتاب ، عدا المطبوعة بـطبعة هندية على هامش أسباب النزول . وفي عبارات كثيرة منها اضطراب . وقد وجدنا في هذه العبارة التي نقلناها عن مقدمته أخطاء كثيرة ، فنقلناها من النسخة ١٠٥٥ التي ألحق بها ما صح نقله من الحديث . وقد رجع لدينا أن هذا الملحق من تصنيف ابن الجوزي ، ألحقه بكتاب ابن سلام في ناسخ القرآن ومنسوخه بعض النساخ . وسنبين السر في هذا الذي رجحناه ، عند الكلام في ناسخ الحديث ومنسوخه إن شاء الله ، في بحث آخر .

(٣) نقلنا هذه العبارة عنه فيما سلف . انظر ف : ٧١ .

(٤) الناسخ والمنسوخ له ، النسخة رقم ٧٦ مجاميع بدار الكتب : ص ٩١ .

(٤) المصدر السابق ، المكان نفسه .

قرر أن السور التي لم يدخلها ناسخ ولا منسوخ ثلاث وأربعون سورة ، وأن السور التي دخلها الناسخ فقط ست سور ، والسور التي دخلها المنسوخ فقط أربعون ، والتي دخلها الناسخ والمنسوخ خمس وعشرون ^(١) ..

لكنه لم يلبث أن عقب على سور النوع الأول بعد أن فرغ من تسميتها بقوله : (فمن هذه السور التي ليس فيها ناسخ ولا منسوخ - سور ليس فيها أمر ولا نهي ، ومنها سور فيها نهي وليس فيها أمر ، ومنها سور فيها أمر وليس فيها نهي ، وسنذكره في مواضعه) ^(٢) ، فأوهم بهذا الكلام ، أن السورة التي يجتمع فيها الأمر والنهي ، لا بد أن يكون فيها ناسخ أو منسوخ أو كلاهما ، مع أن من السور التي ليس فيها عنده ناسخ ولا منسوخ - سور تي الحجرات والتحريم ، وفي كل منها أمر ونهي ^(٣) ! ...

وهناك خطأ ثان وقع فيه وهو يقسم سور القرآن بين الأنواع الأربعة ، هذا الخطأ هو زعمه أن السور التي فيها آية - أو آيات - نسخ حكمها وبقي لفظها عدتها ثلاث وستون سورة ، ثم زعمه بعد ذلك أن عدد هذه السور خمس وستون

(١) اتفقت جميع النسخ خطوطة ومطبوعة على عدد السور في كل نوع ، لكنها حين سمعت سور كل نوع لم تتفق ، فقد سمت المطبوعة السور التي دخلها المنسوخ فقط - في تقسيم المؤلف - تسماً وثلاثين ، مع أنها في عده أربعون . وعدت السور التي دخلها الناسخ فقط ثلاثاً وعشرين ، مع أنه عددها خمساً وعشرين ، وبهذا نقصت سور القرآن ثلاثاً .

على أنها حين عرضت السور تحدثت عن السور كما عددها وسماها في النسخ الصحاح ، فظهر بهذا أن الخطأ من الناشر لا من المؤلف .

(٢) تجد هذه العبارة لابن سلامة في ورقة ٩١ - ٩٢ - من المخطوطة (٧٦ مجاميع) ، وقد نقلها عنه ابن هلال في (الإيجاز) ، والزركشي في (البرهان) .

(٣) قال الله عز وجل في سورة الحجرات : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ، وَلَا تَجَسَّسُوا ، وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم مِّبْعًا) ، وفي هذه الآية فقط من آيات السورة أمر ونهي . وقد أحصينا ما في السورة من الأمر فوجدناه أحد عشر ، وما فيها من النهي فوجدناه ثمانية .

وقال تعالى في سورة التحريم : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اقْرَأُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ... يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ... يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ... يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ٦ - ٩) .

— وهو مجموع سور النوعين الثالث والرابع — ثم تسميته إياها كما عددها آخراً ،
خمساً وستين سورة ، هي الأربعون التي دخلها المنسوخ فقط ، والخمس
والعشرون التي دخلها الناسخ والمنسوخ معاً !^(١) .

وكل هذا يبدو للنظرة الأولى في المقدمة . فإذا نحن تركناها إلى الكتاب ،
وتابعنا عرضه للسور سورة — تبين لنا أنواع السور عنده على حقيقتها ،
وعلى ضوء هذه الحقيقة سنكتشف تصحيحاً لبعض تلك الأخطاء التي سجلناها
على مقدمته . لكننا قد نكتشف أخطاء غيرها ، مصدرها التناقض بين ما
أجمله أولاً وما فصله به بعد ! ...

والأمر — بعد — لن يفيدنا شيئاً أن نعلمه ، ولا يضيرنا في شيء أن نخجله ،
فمِمَّ الغناء ؟ ورسم الله أبا الفرج بن الجوزي حين قرر (أن هذا الحصر
تخريف من الذين حصروه) ! ...

٤٨٧ — ويعقد ابن سلامة باباً بعد هذا يجعل عنوانه (باب خلاف
المفسرين على أي شيء يقع النسخ في كلام الله) ، وفيه يتحدث عن المذاهب
فما يقبل النسخ :

فينسب إلى مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة بن عمار^(٢) — وهو غير عكرمة

(١) انظر ورقة ٩١ — ٩٢ من النسخة ٧٦ مجاميع .

(٢) هو عكرمة بن عمار المجلي ، أبو عمار اليامي ، بصري الأصل ، أخرج له البخاري في
التعاليق ، وأصحاب السنن الأربعة ومن روى عنه شعبة ، والثوري ، ووكيع ، ويحيى القطان ،
وابن المبارك ، وابن مهدي ، وغيرهم . لكن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال فيه عن أبيه : مضطرب
الحديث عن يحيى بن أبي كثير ، وقال أيضاً عن أبيه : عكرمة مضطرب الحديث عن غير إياس
ابن سعة ، وكان حديثه عن إياس صالحاً . وكذلك روى عن أحمد أبو زوعة الدمشقي ، والفضل
ابن زياد . وقد وثقه ابن معين ، وابن المديني ، والفيجلي ، وأبو داود ، والساجي ، والدارقطني ،
وقد مات سنة ١٥٩ في إمارة المهدي (انظر ٢٦١ — ٢٦٣ / تهذيب) .

وقد عرفنا مجاهد ، وعكرمة مولى ابن عباس فيما سبق (انظر : ٤٠٥ ف) .
أما سعيد بن جبير فـ : سعيد بن جبير بن هشام الزبيري ، مولاهم ، أبو محمد (ويقال أبو عبدالله)
الكوفي . روى عن ابن عباس ، وابن الزبير ، وابن عمر ، وابن مقبل ، وعدي بن حاتم ،
رأي مسعود الأنصاري ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وأبي موسى الأشعري ، والضحاك =

مولى ابن عباس - القول بأنه (لا يدخل النسخ إلا على الأمر والنهي فقط .
افعلوا ولا تفعلوا) ، ويذكر احتجاجهم على هذا بأشياء ، منها قولهم إن خبر
الله على ما هو به (١) .

وينسب إلى الضحاك بن مزاحم القول بأنه يدخل الأمر والنهي ، والأخبار
التي يراد بها الأمر أو النهي ، مثل قوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا
زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ... الآية ﴾ ، وقوله : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ
دَأْبًا ﴾ ؛ لأن المراد بالآية الأولى : لا تنكحوا زانية أو مشركة ، والمراد
بالثانية : ازرعوا سبع سنين دأبًا (٢) .

ثم ينسب إلى عبد الرحمن بن زيد القول بأنه قد يدخل الأمر والنهي وجميع
الأخبار دون تفصيل ، ويقول : (وأبهم على هذا جماعة ، ولا حجة لهم في
ذلك من الدراية ، وإنما يعتمدون على الرواية (٣) .

= ابن قيس للفهري ، وأنس ، وعمرو بن ميسون ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وعائشة . وروى
عنه ابنه عبد الملك وعبد الله ، ويعلى بن حكيم ، ويعلى بن مسلم ، وأبو إسحق السلمي ، وأبو
الزبير المكي ، وأدم بن سليمان ، وأسمث بن أبي الشعثاء ، وخلق كثير ، وأخرج له أصحاب
الكتب الستة . قتله الحجاج صبرا سنة خمس وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة ؛ لخروجه عليه .
(انظر : ١١/٤ - ١٤ في التهذيب) .

(١) ورقة ٩٢ في المخطوطة ٧٦ مجاميع .

(٢) انظر المصدر السابق ، في الموضع نفسه .

والضحاك بن مزاحم الهلالي ، أبو القاسم (ويقال أبو محمد) خراساني : روى عن ابن عمر ،
وابن عباس وأبي هريرة ، وأبي سعيد ، وزيد بن أرقم ، وأنس - وقيل لم يثبت له سماع من
أحد الصحابة - وعن الأسود بن يزيد النخعي ، وغيرهم . وروى عنه جوير بن سعيد البلخي
(وهو ضعيف جدا) ، والحسن بن يحيى البصري ، وحكيم بن الديلم ، وسليمان بن زيبد ، وغيرهم ،
ومع أنه قد أخرج له أصحاب السنن - قال فيه الحفاظ بن حجر نقلاً عن أبي قدامة عن يحيى
القطان : (تأملوا في أخذ التفسير عن قوم لا يؤثرونهم في الحديث ، ثم ذكر الضحاك ، وجوير ،
ومحمد بن السائب : ٢٨٤/١ في تفسير الطبري) . وانظر في ترجمته : ٤ / ٤٥٣ - ٤٥٥ من
تهذيب التهذيب .

والآيتان التان مثل بها الضحاك لمذهبهما بترتيب ذكرهما : ٣ سورة النور ، ٤٧ سورة يوسف .

(٣) ورقة ٩٢ - ٩٣ في المخطوطة السابقة .

وأخيراً يقول : (وقال آخرون لا يعدون خلافاً : ليس في القرآن منسوخ، وهؤلاء قوم عن الحق صدوا، وبإفكهم عن الحق ردوا.)^(١) ...

٤٨٨ - على أنا لا نرى أن ندع هذا الباب ، دون أن نعلق على كلمة ساقها بعد حكاية قول ابن زيد ، دون مناسبة ظاهرة ، وصورها بصورة قول مستقل فيما يقبل النسخ ، مع أنها لا تصلح قولاً . تلك هي عبارته التي يقول فيها : (وقال آخرون : كل جملة استثنى منها بيلاً فإن الاستثناء ناسخ لها)^(٢) .

ومع أنه لم يعقب على هذه العبارة بما يفهم منه أنها تمثل مذهبه - فقد جرى في كتابه على اعتبار كل استثناء نسخاً ، ولو لم يكن بإحدى أدوات الاستثناء . وإنه لما أخذ نسجه عليه وهو الذي عاش حتى أوائل القرن الخامس ، أي إلى العصر الذي ازدهر فيه التأليف ، وتميزت الحدود بين حقيقة علمية وحقيقة علمية أخرى ، وعرف المراد بكل مصطلح على وجه الدقة^(٣) .

٤٨٩ - فأما الباب الأخير في المقدمة ، فيعالج فيه ابن سلامة ناحيتين : الناحية الأولى هي الرد على الملحدّين والمنافقين ، من أجل معارضتهم في النسخ . والناحية الثانية هي ذكر المنسوخ في الشريعة على التوالي ...

وهو في رده على الملحدّين والمنافقين ، يعتمد على آتي البقرة والنحل ، فيفسر آية البقرة على اعتبار أنها (يحتاج مفسرها أن يقدرها قبل تفسيره لها ، لأن فيها مقدماً ومؤخراً ..) ، ويوجه (ثأت بخير منها) - على أن معنى (خير) : أنفع ؛ لأن الناسخ من وجهين : إما أن يكون أثقل في الحكم ، فيكون أوفى في الأجر . وإما أن يكون أخف في الحكم ، فيكون أبسر في العمل .

ثم يفسر آية النحل ، فيعمل لقوله تعالى : (بل أكثرهم لا يعقلون) ، قائلاً : (لأن إثبات الناسخ والمنسوخ في القرآن دال على الوجدانية ، والله عز وجل

(١) المصدر السابق نفسه : ورقة ٩٣ .

(٢) الورقة ٩٣ في المخطوطة السابقة .

(٣) سفين هذا وما يماثله في ملاحظة مستقلة .

يقول : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(١) ، وهو تعليل ليس معقولاً فيما نرى .
وفي إرواده - بعد هذا الرد - للمسنوخ في الشريعة على التوالي ، يقول :
(اعلم أن أول النسخ في الشريعة أمر الصلاة ، ثم أمر القبلة ، ثم أمر
الصيام الأول ، ثم الزكاة ، ثم أمر الإعراض عن المشركين ، ثم الأمر بجهادهم ،
ثم أعلم الله نبيه ما يفعل به ، ثم أمره بقتل المشركين ، ثم أمره بقتال أهل
الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، ثم ما كان أهل المقود عليه
من أمر الموارث ، نسخه بقوله تعالى : ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى
بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ ، ثم هدم منار الجاهلية ، ومنهم من غالطة
المسلمين في حجهم ، ثم نسخ المعاهدة التي كانت بينهم وبينه بالأربعة الأشهر
بعد يوم النحر .. فهذا جمل الترتيب ، ونزول المسنوخ بركة كثير ، ونزول
الناسخ بالمدينة قليل)^(٢) .

٤٩٠. - وهكذا تنتهي مقدمات الناسخ والمسنوخ لابن سلامة ، ويبدأ
عرضه لسور القرآن حسب ترتيب المصحف ، سورة سورة ، وما فيها من
المسنوخ حيناً ، ومن الناسخ حيناً آخر ... وللحكم عليها بأنها لا ناسخ فيها ولا
مسنوخ حين تكون كذلك ، وبأن فيها من كليهما إذا كانت كذلك في نظره .
ومن هذا العرض الموجز نستطيع أن نستخلص هذه الظواهر :

٤٩١ - الظاهرة الأولى : أنه مضى في عرضه للآيات على طريقة السرد ،
فلم يكشف لنا مذهبه فيما حكى فيه خلافاً ، ولم يعن غالباً بتوجيه المذاهب
وبيان منشأها ، ولم يرجح رواية على رواية حتى حين ينسب إحداها إلى راو
شديد الضعف كعبد الرحمن بن زيد ، بل لم يذكر غالباً سند رواية إلى صاحبها ،

(١) تجد هذا الباب في المصدر السابق ، الموضع نفسه .

(٢) المصدر نفسه ، في الموضع نفسه . ووازت هذا بما ذكره الشاطبي في الموافقات :
٦٣/٣ ، فقد قرر أن الاستقراء التام يدل على أن المسنوخ في مكة قليل ، وعلى ذلك بأن
(المنزل بركة من أحكام الشريعة هو ما كان من الأحكام الكلية ، والقواعد الأصولية في الدين ،
على غالب الأمر ... والنسخ لا يكون في الكليات وقراً وإن أمكن عقلاً) .

اكتفاء بنسبتها إليه . فهو يقول مثلاً : فعند مجاهد والضحاك بن مزاحم أنها
حكمة .. وقالت الجماعة هي منسوخة ، وما نسخها عندهم قوله تعالى (١) ..
ولله كان يعتمد في هذا على ما ذكره من مصادر لكتابه ، في آخره .
لكنه لم يستوعب فيما ذكره كل مصادره ، ثم هو لم يتحرر العدالة والثقة في
بعض من نقل عنهم (٢) .

٤٩٢ - والظاهرة الثانية : أنه لم يلتزم مدلول النسخ ولا شروطه ، كما
انتهينا إليها في عصره - وقد مات سنة ٤١٠ هـ كما أسلفنا - فمن النسخ عنده
الاستثناء والتخصيص والتقييد ، وشرع حكم في مسألة لم يشرع لها حكم في
الشرائع السابقة . ويتبع هذا عنده أن الأخبار تقبل النسخ ، ومثلها الآيات
التي لا تشرع أحكاماً على الإطلاق ، وآيات الوعيد والتهديد . كما يتبعه ذلك
التوسع العجيب في النسخ بآيات القتال ، وبخاصة آية السيف . والأمثلة على هذا
كثيرة في كتابه ، بل شديدة الكثرة إلى الحد الذي يبعث على الدهشة
والاستنكار في وقت معاً .. وسنمرض لكثير منها في الباب التالي إن شاء الله .

٤٩٣ - والظاهرة الثالثة : أنه في عرضه وتفسيره للآيات المنسوخة
ونواسخها - لم يراع سبب النزول ، ولا السياق ، ولا أسلوب القرآن . بل لم
يراع أحياناً أسلوب العرب في تعبيرهم ، ولا ما يفهمونه إذا قرأوا أو سمعوا
كلاماً بلفظهم . والأمثلة على هذا كله كثيرة في كتابه ، سنعرض لها بالمناقشة
في الباب التالي ، إن شاء الله .

٤٩٤ - وثمة ظاهرة رابعة : ينفرد بها كتابه فيما رأينا . هذه الظاهرة
هي تلك (الكليات) التي قصد بها ما يشبه أن يكون تعقيداً لقضايا النسخ ،

(١) ورقة ٩٤ من المخطوطة السابقة .

(٢) سنمرض لهذا بالتفصيل في ظاهرة مستقلة .

فذكرها في آخر كتابه ، كأنه خشي أن يكون قد نسي بعض وقائع النسخ ، وهو يستعرض هذه الوقائع ... !

إنه يقول :

(كل ما في القرآن من مثل : فأعرض عنهم ، وقول عنهم ، واخلوا سبيلهم ، وما شاكل ذلك - فناسخه آية السيف .

(وكل ما في القرآن من مثل : إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم - فناسخه : ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر .

(وكل ما في القرآن من خبر الذين أوتوا الكتاب ، والأمر بالعفو والصفح عنهم - نسخه قوله : قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ... الآية .

(وكل ما في القرآن من الأمر بالشهادة - نسخه : فإن أمن بعضهم بعضاً فليؤد الذي أوتى أمانته ...

(وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد - نسخه الله بقوله : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (١) .

٤٩٥ - ولا تناقش هنا هذه (الكليات) ، فسرى في الباب التالي - إن شاء الله - أنها في جملتها أخطاء تضاف الى قائمة أخطائه .

وقد أسلفنا أن من بين أخطائه إغفاله لذكر الأسانيد ، فيما أورد من آثار قليلة عن الصحابة وعن التابعين ، اعتماداً على أنه قد ذكر أهم مصادره بأسانيدها في آخر كتابه . فلننظر الآن في تلك المصادر : في مصنفها ، وفي أسانيد

٤٩٦ - وأول هذه المصادر يعبر عنه في قوله :

(وهذه الجمل - يقصد قضايا النسخ وكلياته - استخرجتها من كتب المحدثين ، وشيوخ المفسرين وعلمائهم : من كتاب أبي صالح ، مما رواه عنه

(١) الورقة الأخيرة - رمي الورقة ٣٣ - في المخطوطة ٢٤٨ تفسير ، بدار الكتب .

الكلي ... (١)

ولا نعيد هنا ما حكم به النقاد على الكلي ، وسجلنا بعضه عند حديثنا عنه بوصفه مصنفًا . لكننا نذكر فقط ، بما تعارفوا عليه : من أن أوهي طريق عن أبي صالح هي طريقه ، وأنه إن انضم إليه رواية محمد بن مروان (السدي الصغير المتوفي سنة ١٨٦ هـ) فهي سلسلة الكذب (٢) .

فهذا المصدر الأول لكتاب حبة الله بن سلامة لا يسوغ قبول ما جاء فيه ، ونقل بعضه في كتابه إذن (٣) .!

٤٩٧ - أما المصدر الثاني لكتاب ابن سلامة ، كما ذكر هو ، فقد عبر عنه بقوله :

(.. ومن كتاب مقاتل بن سليمان ، أنبأ به عبد الخالق بن الحسين السقطي ، أنبأ عبد الله بن ثابت ، عن أبيه ، عن الهذيل بن حبيب ، عن مقاتل) .
ولا يعنينا أو يفيدنا البحث في رجال هذا الإسناد ، فإنه إن كان الأثر مرويا عن مقاتل ولم يرو عن ثقة بطريق سليم - لم يمكن الاعتماد عليه ، أو قبوله . وإن روى عن ثقة - مع كونه مرويا عن مقاتل - أمكن قبوله والاعتماد عليه ، صح إسناده إلى مقاتل أو لم يصح ، لأنه إنما قبل لرواية الثقة إياه ، لا لرواية مقاتل . وقد أسلفنا ما حكم به النقاد على مقاتل ، فلا نعيده هنا (٤) .

(١) المرجع السابق في الموضع نفسه . ولم يرد في هذه المخطوطة من أسانيد ابن سلامة إلا هذا الإسناد ، وفي بعض النسخ الأخرى لم تذكر أسانيد إطلاقًا . وفي المخطوطة (٦٤٠) - وهي أقدم المخطوطات التي عثرنا عليها بدار الكتب - ذكرت أسانيد ، ما عدا هذا الإسناد .
(٢) انظر فيما سبق : ف ٤٠٨ .

(٣) الورقة الأخيرة في المخطوطة ٦٤٠ تفسير ، وهو أول ما ورد فيها من أسانيد ابن سلامة التي اعتمد عليها في كتابه ، كما يقول ، ومع أن هذه المخطوطة هي أقدم مخطوطة لهذا الكتاب بالدار - وقعت في الأسماء التي وردت في الأسانيد بها تحريفات وأخطاء ، تعذر معها الوصول إلى حكم على رجال هذه الأسانيد في جملتها . ومن ثم زجج أنها - برغم قدمها - منقولة عن نسخة أصح منها ، مع شيء من الإهمال أو الجهل بأسماء الرجال . وفي كثير من النسخين جهل بما يتسخون يتعجب الباحثين ، ولا يمكن بسببه الوصول إلى الحقيقة ، مع الأسف !

(٤) انظر فيما سبق : ف ٤١٠ ، وما بعدها .

٤٩٨ - وأما المصدر الثالث لكتاب ابن سلامة - فقد عبر عنه بقوله :

(ومن كتاب مجاهد بن جبر ، أنبأ به أبو بكر محمد بن الحضرمي بن زكريا المعروف بابن أبي حرام ، أنبأ جعفر بن أحمد القائلاني ، أنبأ أحمد بن عيسى البرقي ، عن أبي حذيفة عن شبل ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد) .

وهذا الإسناد إلى مجاهد نستطيع أن نحكم بسلامته وعدالة رواته : ابن أبي نجيح ، وشبل بن عباد ، وأبي حذيفة (موسى بن مسعود النهدي) وإن كان مختلفاً فيه . لكننا نستطيع الحكم بشيء على الباقيين - وهم الذين تلقاه عن آخرهم ابن سلامة - ، فقد وقعت في المخطوطة أخطاء لم نستطع بسببها العثور على ترجمة لأي منهم ! (١) .

٤٩٩ - وأما المصدر الرابع لكتاب ابن سلامة فهو - كما قال - كتاب النضر بن عربي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . وسنده كاملاً كما ورد في المخطوطة هو :

أنبأ به عمر بن أحمد الدوري ، وأبو بكر بن إبراهيم البزار ، قالوا : أنبأ به عمر بن أحمد البزوري ، عن محمد بن إسماعيل الحساني ، عن وكيع بن الجراح ، عن النضر بن عربي ، عن عكرمة (٢) .

وسلسلة هذا الإسناد إلى محمد بن إسماعيل الحساني سليمة ، رجالها من الثقات المشهود لهم ، فلا مطعن فيها (٣) . غير أنها - كما سبقنا - تنتهي إلى عمر بن أحمد

(١) هؤلاء الثلاثة المجهولون لنا ، بسبب أخطاء النسخ فيها ترجيح ، هم : أحمد بن عيسى البرقي ، ولا نعرف راوياً يلقب بالبرقي إلا أحمد بن عبد الرحيم . وأبو بكر محمد بن الحضرمي كجعفر بن أحمد القائلاني : كلاهما لم نستطع بعد البحث أن نجد له ترجمة فيها تحت أيدينا من كتب الرجال ، وكتب التراجم .

(٢) المصدر نفسه ، في اللوضع نفسه .

(٣) انظر ترجماتهم في تهذيب التهذيب ، على ترتيب ما ذكرناهم ، في : ٥٦/٩ - ٥٧ ، ١٢٣/١١ - ١٣١ ، ١٠٠/٤٤٢ - ٤٤٣ ، وقد عرفنا بعكرمة وذكرنا مصادر ترجمته فيما سبق .

البيزوري ، ولا ندري (بعد طول البحث) من يكون ، وكذلك الشأن فيمن روي عنه : عمر بن أحمد الدوري ، وأبي بكر بن إبراهيم البزار ^(١) ..

٥٠٠ - وأما خامس المصادر فهو كتاب محمد بن سعد العوفي ، وسلسلة الإسناد التي ذكرها ابن سلامة لهذا الكتاب تنتهي إلى عطية العوفي ، جد محمد ، وقد أسلفنا حكم النقاد على هذا الإسناد في هذه الأسرة الواحدة ، وكيف أن رجاله جميعاً من الضعفاء ^(٢) ...

٥٠١ - وأما المصدر السادس فهو - كما تذكر المخطوطة - :

(...) ومن كتاب سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة . أنبأ به أبو القاسم عبد الله بن حنيفة الدقاق ، أنبأ أبو الحسن علي بن محمد المصري الواعظ ، أنبأ الحسن بن عبد الله بن محمد ، عن محمد بن يحيى بن سلام ، عن سعيد ، عن قتادة ... ^(٣) .

وسعيد بن أبي عروبة ، كان أثبت الناس في قتادة . ومحمد بن يحيى بن سلام ليس في روايته مطعن ، ولا هو من المجهولين بسبب التحريف في اسمه ، أو بسبب آخر . ولكن هل سلم الإسناد من محمد هذا حتى وصل إلى ابن سلامة ؟ ومن عسى أن يكون أولئك الثلاثة الذين يتصل الإسناد بوساطتهم بين الرجلين : محمد بن يحيى بن سلام ، وربة الله بن سلامة ؟
إننا لم نستطع العثور على تراجم لهم ، ولعل منشأ ذلك أخطاء أو تحريفات وقعت في كتابة أسمائهم ... !

(١) في تاريخ بغداد ترجمة للراوية عمر بن أحمد الدوري ، فيها أنه مات سنة ٣٢٧ هـ ، فكيف يروي عنه ابن سلامة المتوفى سنة ٤١٠ ؟ (انظرت ٢٩٦٣ هـ في ١١/٢٢٩) . أما عمر ابن أحمد البيزوري ، وأبو بكر بن البزار - فيغلب على ظننا أنه قد وقع تحريف في اسميهما ، ومن ثم لم نستطع العثور على ترجمة كل منهما .

(٢) انظر فيما سبق : ف ٤٣٧ .

(٣) هذا الإسناد كالأسانيد السابقة : سلم فيه من التحريف اسم كل من قتادة ، وسعيد ، ومحمد ابن يحيى بن سلام . وجهل الآخرون بسبب التحريف فيما ترجمه .

٥٠٢ - وبعد ، فهل استطاع ابن سلامة بذكر مصادره هذه أن يحملنا على الثقة بما حشد في كتابه من قضايا نسخ كثيرة ، لا مسوغ للنسخ في معظمها؟ لقد أخذ في كتابه عن الكلبي ، ومقاتل ، والوفى ، كما أخذ عن مجاهد ، وعكرمة ، وقتادة ، ولم يذكر الإسناد مع كل قضية ، فاختلط بالصادق رواية - غيره مما ليس في درجته ، ولم يمكن التمييز بين النوعين ... فأصبح كتابه بهذا كأنه لم يسند فيه شيء بطريق سليم ، إلى صاحبه ، وبهذا سقطت قيمته العلمية في تقديرنا ، أو كادت ...

٥٠٣ - ومع هذا كان منهج ابن سلامة في كتابه هذا - هو المنهج الذي سار عليه في المشرق من بعده ابن بركت في (الإيماز) ، والكرمي في (قلائد المرجان) ، والأجهوري في (إرشاد الرحمن) ولم يخالفه كما أسلفنا إلا مصنفان جليلان هما عبد القادر البغدادي ، وأبو الفرج بن الجوزي .

* * *

(٤) الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر البغدادي :

٥٠٤ - أشرنا قبلاً إلى كتاب عبد القاهر البغدادي يعالج هذا الموضوع على منهج جديد ، وأنه ليس فيما عثرنا عليه من كتب الناسخ والمنسوخ كتاب آخر يماثله في هذا المنهج^(١) .

أما هنا ، فنوجز عرضه ، كما أوجزه مصنفه في مقدمته القصيرة ، حيث يقول :
(وقد استخرت الله جل ذكره في بيان ما في التنزيل ، من الناسخ

(١) انظر فيما سبق : ف ٧٩ ، وهذا الكتاب رواه عن عبد القاهر : الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الروزي . وسجل على غلاف الكتاب تحت عنوانه واسم مصنفه : (ونعت كتابه النسخة التي لدينا منه يوم الثلاثاء ، الخامس والعشرين من جمادي الأولى سنة اثني عشرة وستائة) ، كما سجل ناسخه في الصفحة الأخيرة منه . وهو يقع في سبع وسبعين ورقة ، وقد اقتنينا نخبتنا منه ، بتصويرها عن (ميكرو فيلم) في معهد المخطوطات العربية ، التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة .

والمسوخ على التفصيل . وقدمت عليه مقدمة يستعان بها على معرفة ما أردنا بيانه ، وهي إبانة حقيقة معنى النسخ وشروطه ، وأحكامه . وقسمت مضمون هذا الكتاب على ثمانية أبواب ، هذه ترجمتها :

- الباب الأول : في معنى النسخ ، وحده ، وحقيقته .
 - الباب الثاني : في بيان شروط النسخ ، وأحكامه .
 - الباب الثالث : في تفسير الآية الدالة على النسخ وبيان قراءاتها .
 - الباب الرابع : في بيان الآيات التي اجتمعوا على نسخها .
 - الباب الخامس : في بيان الآيات التي اختلفوا في نسخها .
 - الباب السادس : في بيان ما اتفقوا على نسخه واختلفوا في ناسخه .
 - الباب السابع : في بيان سنن منسوخة وسنن ناسخة .
 - الباب الثامن : في بيان معرفة الناسخ من المسوخ فيما يشتبهان فيه .
- فهذه أبواب مضمون هذا الكتاب . وسنذكر في كل باب منه ما يقتضيه شروطه ^(١) .

٥٠٥ - وما دمنا قد استعنا (في الباب الأول عنده) بما ذكره عبد القاهر في الأبواب الثلاثة الأولى ، من هذه الأبواب الثمانية - فسنبين هنا بكلمات قليلة نوجز فيها ما ضمنه كلا منها من مباحث ، وما عسى أن يكون له من آراء في المسائل المختلف فيها ...

٥٠٦ - فأما الباب الأول : فقد عرض فيه بعض تعريفات النسخ ، ثم اختار من بينها : أنه (بيان انتهاء مدة التعبد) ، وكر على التعريفات الثلاثة الأخرى بالإبطال ، وقرر أن في فسادها دليلا على صحة القول الرابع وهو الذي اختاره ^(٢) ...

(١) الورقة الثانية من المخطوطة ، وهي الأولى بعد ورقة الغلاف .

(٢) آخر الورقة الثانية ، والورقة الثالثة .

٥٠٧ - وأما الباب الثاني : فتحدث فيه عن شروط النسخ ، وفرق فيه بين الغاية المعلومة والمجهولة ، فاعتبر الشرط هو ألا يكون الحكم مغيياً بغاية مجهولة ، أما المغيى بغاية معلومة فلا يكون وجود غايته نسخاً له . ثم حكى الخلاف بين الأصوليين حول جواز نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن ، واختار رأي أبي إسحق بن محمد الإسفراييني (وهو إحالة ذلك من طريق العقل) . كذلك حكى شذوذ الأصم ومن تبعه من القدرية ، حين قالوا : يجوز نسخ شيء من القرآن والسنة بالقياس ، ثم عقب عليه بقوله : (ولا اعتبار باختلاف أهل الأهواء في الفقه وأصوله) . وحكى قول أبي القاسم الأنماطي جواز نسخ السنة وتخصيصها بالقياس الجلي ، دون القياس الخفي ، ثم قال : (والصحيح عندنا جواز التخصيص بالقياس الخفي والجلي ومنع النسخ بهما) ^(١) ...

وبعد أن ذكر الخلاف في النسخ بدليل الخطاب ، ونسخه بمثله - نفى جواز النسخ بالإجماع ، فإنما يستدل به حين يخالف خبراً على سقوط الخبر ، أو نسخه ، أو تأويله على غير ظاهره ^(٢) .

وفي هذا الباب أيضاً ذكر نوعين للنسخ : أحدهما نسخ جميع الحكم ، والآخر نسخ بعضه أو بعض أوصافه : كالصلاة إلى بيت المقدس ، نسخ منها التوجه إليه بالتوجه إلى الكعبة ، وسائر أوصاف الصلاة باقية على ما كانت عليه قبل هذا النسخ . ثم ذكر للنسخ ثلاثة أقسام : ما نسخ رسمه وبقي حكمه كآية الرجم ، وحديث عائشة في عدد الرضعات المحرمات (وخلاف مالك للشافعي في التجريم برضعة واحدة) ، ثم إنكار الخوارج للرجم لما لم يحده في كتاب الله وإنكاره عليهم ، إذ (لا اعتبار لخلافهم في الفقه) . وما نسخ حكمه ورسمه معاً كالعشر من الرضعات عند الشافعي وأصحابه . وما نسخ حكمه وبقي رسمه كآيات المنسوخة

(١) ١. في الورقة الثالثة ، ب في الورقة الرابعة ١٠ في الورقة الخامسة .

(٢) ١. في الورقة الخامسة .

أحكامها مع بقاء نظمها في القرآن^(١) ...

٥٠٨ - وأما الباب الثالث : فقد خصصه لتفسير الآية الدالة على جواز النسخ ، وبيان القراءات التي تجوز (وأثرت عن السلف) فيها ... ونلاحظ أنه قد أطنب في ذكر القراءات ، وأوجز كثيراً في التفسير^(٢) . لكنه على أية حال قد استوثق من كل ما قال فيها نرى ، ودعمه بالأثار العربية بأسانيد صحيحة غالباً . وكأما عني بالآية : تلك التي ورد فيها فعل النسخ بلفظه ، فلم يشر ولو من بعيد إلى آية النحل ، مع أنها - كما رأينا^(٣) - تدل على أن النسخ قد وقع فعلاً ، في حين لا تدل آية النسخ إلا على جواز وقوعه ...

٥٠٩ - وفي الأبواب الثلاثة التالية (وهي الرابع والخامس والسادس) ، يعالج دعاوي النسخ ، في الآيات التي قيل بأنها منسوخة . غير أنه لا يعالجها بترتيب ورودها في المصحف كما فعل غيره ، ولا بترتيبها موضوعياً ، ولو جزئياً كما فعل النحاس حين رتب آيات كل سورة . وإنما رتبها على حسب موقف الصحابة والتابعين ومن بعدهم من إدعاء النسخ فيها : فباب للآيات التي اتفقوا على نسخها وناسخها^(٤) ، وباب آخر للآيات التي اختلفوا في نسخها^(٥) ، وباب ثالث للآيات التي اختلفوا في ناسخها مع اتفاقهم على نسخها^(٦) ...

وقد عالج في كل باب عدداً من الآيات ، فلم يتجاوز مجموع ما عالج من الآيات عدد السور التي قيل إن فيها منسوخاً - وحده أو مع ناسخ^(٧) - ، في حين بلغ

(١) بعض السطر الأخير في ١ من الورقة الخامسة ، ب كلها في هذه الورقة ، و سطر من ١ في الورقة السادسة .

(٢) انظر الورقة السادسة كلها ، و ١ في الورقة السابعة .

(٣) انظر فيما سبق : ف ٣٢٣ - ٣٢٧ .

(٤) يبدأ هذا الباب بالوجه «ب» في الورقة ٧ ، وينتهي بأسطر في الوجه «ب» من الورقة ٤٦ .

(٥) ينتهي هذا الباب بأسطر في «١» من الورقة ٧٢ .

(٦) ينتهي هذا الباب في الورقة ٧٥ .

(٧) عد ابن سلامة السور التي دخلها الناسخ والمنسوخ معاً خاً وعشرين سررة ، وبعد =

عدد الآيات التي عدّها بعضهم منسوخة في سورة واحدة هي سورة البقرة : سبعة وثلاثين آية !...

٥١٠ - ولكننا نلاحظ في مناقشته للآيات التي عاجلها أنه لا يعني بإيراد السند لما يروي من الآثار ، فهو يقول : قال ابن عباس ، أو قال مجاهد ... دون أن يعني بإيراد السند الذي وصلت إلينا الرواية بطريقة ^(١) . بل يخلو كلامه في بعض الآيات - حتى التي حكى الإجماع على نسخها - من ذكر أثر يقرر النسخ على الإطلاق ، كما نرى في الآية الرابعة عند الحديث عن تحريم الخمر ، وحكايته الاتفاق على نسخ آية البقرة ، وآية النساء ، وآية النحل - بآية المائدة ^(٢) ..

٥١١ - ونلاحظ كذلك أن عنايته تكاد تنصرف كلها إلى حكاية أقوال الفقهاء - وبخاصة الأئمة أصحاب المذاهب - في الحكم الذي تضمنته الآية المنسوخة فهو يحكي مذهب الشافعي - إمامه - ومذهب مالك ، ومذهب أبي حنيفة ، ومذهب أحمد ، وقد يقتصر على حكاية بعض هذه المذاهب ، وكثيراً ما ينتصر لمذهب الشافعي في الحكم : نسخاً أو إحكاماً . وإنه ليطيل في هذا أحياناً ، حتى ليحسب قارئه أنه يقرأ كتاباً في الفقه المقارن ، لا في ناسخ القرآن ومنسوخه ^(٣) .

٥١٢ - ونحن نلاحظ ثالثاً أنه لم يلتزم - في عرضه للآيات - العدد الذي ذكره تحت كل باب ، فقد ذكر أن المتفق على نسخة عشرون آية ، ثم ذكر أن آيات

= السور التي دخلها المنسوخ فقط بأربعين سورة ، فالجُمُوعُ إذن خمس وستون . أما عبد القاهر فلم يتجاوز عدد الآيات التي ذكر دعاوى نسخ فيها - موافقاً ومخالفاً - هذا العدد .

(١) نجد هذا واضحاً في كل آية ناقشها ، إلا شذوذاً لا يذكر .
(٢) انظر الثالث الأسفل من ١ في الورقة ١٢ ، والوجه الثاني من الورقة ، والورقة ١٣ كلها ، و ١ في الورقة ١٤ ، و سطرين من ب فيها .

(٣) هذه الظاهرة تبدو بوضوح في كل آية تشريعية عرض لها بالمناقشة ، في الكتاب كله . وانظر على سبيل المثال : الآية الخامسة مما اتفق على نسخه (ولا تتكفوا الشركات حتى يؤمن) ، والآية السابعة (والطفقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ، والحادية عشرة (قل لا أجد فيها أروحي إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة... الآية) ورقة ١٤ « ب » - ١٧ « أ » ثم ورقة ٢٠ « ب » ورقة ٢٨ « ب » فستجد أمثلة لهذه الظاهرة ...

ثلاثاً نسخت بآية المائدة التي تحرم الخمر ^(١) ، وتحدث عن اثنين وعشرين آية جعل عنوان الأخيرة منها : (الآية الثانية والمشرون) ، وذكر تحت عنوان الآية الحادية والعشرين سبع آيات ، ثم عقب عليها بقوله : (قال ابن عباس في هذه الآيات كلها : قد نسختها آية السيف) ^(٢) .

٥١٣ - والملاحظة الرابعة أن الآيات التي حكى الاتفاق على نسخها - ليس نسخ جميعها موضع اتفاق ، فقول الله عز وجل : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ - ليس منسوخاً بقوله تعالى ذكره : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ وإنما هو مخصص به . وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ . وقوله : ﴿ وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لِبَئَالٍ وَلَهُوًّا ... ﴾ - لم تنسخها آية السيف كما يقول ؛ لأن الأمر في كليهما للوعيد والتهديد وليس أمراً حقيقياً ^(٣) . وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ لم ينسخه قوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالسَّائِلِينَ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٤) .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا .. ﴾ ^(٥) . وقوله عز وجل : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ .. ﴾ ^(٦) أثبتنا في الباب الرابع أنه منسوخ .

(١) انظر ب في الورقة ٧ ، ا ب من الورقة ٤٦ .

(٢) انظر ا في الورقة ٤٦ .

(٣) انظر الآية العاشرة في الباب الرابع ورقة ١٨ ب في الآيتين المنسوختين بآية السيف اتفاقاً فيما زعم . وانظر الآية السادسة في الباب نفسه (في آية العدة) ورقة ١٦ (١ ب) ١٧ .

(٤) انظر الآية الثانية عشرة ، ورقة ٢٨ .

(٥) انظر الآية الثالثة عشرة ، ورقة ٣٤ .

(٦) انظر الآية الرابعة عشرة ، ورقة ٣٨ .

وسرى في الباب الثالث كيف كان كثير منها محل خلاف ، فلم يكن النسخ فيها كلها موضع اتفاق كما زعم ! .

٥١٤ - ويمضى عبد القاهر على ذلك المنهج في كتابه ، حتى يفرغ من الأنواع الثلاثة التي نوع الآيات إليها : حتى إذا وصل إلى الباب السابع (وهو الذي خصه لبيان سنن ناسخة وأخرى منسوخة) - بدأه بقوله : « النسخ والمنسوخ من السنن كثير ، ونذكر منه ما يستدل به على نظائره . . » ثم ذكر أحاديث الوضوء مما غيرت النار ، وحديث النبي عن الأكل من الأضحية فوق ثلاثة أيام ، وحديث التقاء الحتاتين ، وناقش دعوى النسخ في كل منها ، وذكر ناسخه ، لكنه هنا لم يذكر آراء الأئمة من الفقهاء إلا ملاماً ، وشغل بإيراد الآثار المروية في كل موضوع ، عن التفصيل والتتبع الفقهي الذي يبدو طابعاً لكتابته . ثم ختم الباب كما بدأه بقوله : « فهذا وما أشبهه دليل على ما لم نذكره من السنن الناسخة ومنسوخها ، والله أعلم » (١) .

٥١٥ - وفي الباب الثامن (والأخير) : - تحدث عن طرق الدلالة المميزة بين النسخ والمنسوخ ، فقرر أنها تكون من وجهين : لفظي ومعنى . ثم ذكر أقسام كل منها ، ومثل له (وقد نقلنا هذا عنه في مكانه من هذا البحث) (٢) .

غير أنه لا يختم هذا الباب حتى يحكي خلاف العلماء ، في نسخ بعض الأحكام التي في شرائع المتقدمين ، بما حدث بعدها من الشرائع . وقد ذكر أربعة مذاهب ، وقرر أن الصحيح عنده منها هو قول من قال : (كان نبينا صلى الله عليه وسلم مأموراً قبل نبوته بشريعة إبراهيم عليه السلام ، ولزمه التمسك بها في كل شيء ، إلا فيما نسخ منها بشريعته بعد الوحي إليه) .

(١) انظر الورقة ١٧٥ ، ب .

(٢) انظر فيما سبق : ب ٣٠٣ ص ٢١٠ - ٢١١ .

ثم حكى في إيجاز مذهب الكرامية ، وأبطله . وبذلك ينتهي الكتاب ...

* * *

(٥) الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه لابن هلال :

٥١٦ - بعد الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر البغدادي ، وهو أحد كتابين صنفا في الثلث الأول من القرن الخامس - نجد نسخة مخطوطة من كتاب ألف قبل أن ينتهي الخمس الأول من القرن السادس ، وهو الإيجاز في معرفة ما في القرآن من ناسخ ومنسوخ ، لأبي عبدالله محمد بن بركات بن هلال السميدي ، المصري (١) .

وقد وصفه مؤلفه - أو راويه - بأنه (مستخرج من أقوال كل عالم ، في علمه راسخ) ثم بدأه بمقدمة قال فيها - بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله - :

(لما كنت من جملة رعايا الملك الكامل العادل ، المشتمل بسايف عدله العام الشامل ، السيد الأجل الأفضل ، أمير الجيوش ، سيف الإسلام ، ناصر الإمام ، كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين ، أطال الله للإسلام والمسلمين بقاءه ، وأصلح ملكه ، وخلص أرواحه ، وأعدائهم قاهراً ، وأعلى سلطانه للحق حقاً على الباطل مديلاً ، ومذلاً لأهل الجور والعدوان مزيلاً ، وأيد علاه ، وأدام نعماءه ، وكبت بالعدل شائثيه وأعداءه ...

ولما علن الأمر العالي منه - أدام الله علاه - لحضام المجلس الخالد السناء ، من كتاب الإنشاء ، بالنظر في الناسخ والمنسوخ ، فيما يخرج به الأمر والنهي في سائر الانحاء ...

(١) أسلفنا أن ابن بركات هذا توفي سنة ٥٢٠ هـ ، وأنه ألف كتابه للملك الأفضل أمير الجيوش .

(ولما كان ما أمر به من التجرّز فيما يستشهد به من الآي في سائر الأنحاء والتحفّظ واجباً ؛ لتكون الحجج بالغة ، والبراهين واضحة ، والأوامر محكمة ...

(فلما علم العبد (يقصد نفسه) بما أعلن من هذه الفضيلة ، والمنقبة الجليلة . وكان الناسخ والمنسوخ علمه علم الحلال والحرام .

(وكان فيه من الغموض ما يدق على كثير من ذوي الأفهام ، ولا يقوم بحقيقته غير الراسخين من العلماء في العلم ، الأعلام .

(وكان) ما صنف في معرفة الناسخ والمنسوخ من الكتب لا يحاط بمشاره كثرة .

(وكان المأمورون بالنظر فيه لا يجدون لما هم بصده سبيلاً إليه ، ولا [فراغاً] لاستيعاب الكتب المطولة بالأسانيد والحجج ..

(وكان العبد من عبيد طاعته ، المستظل بظل حسن إنالته ، العالم بفرض نصيحته - بادر بامثال ما أمر به ، ماحضاً للنصح من خالص قلبه) (١) ..

٥١٧ - وهكذا ، هوذ سيع ورقات من كتابه ، بذكر الباعث له على تصنيفه ، وإنه لكلام كان يجب ألا يصدر عن عالم مسلم ، لو كان لكرامة العلم أو الإنسانية مكان في حياته ، لكنه سجله على نفسه ، وحفظته لنا الأجيال والقرون !

على أنه يذكر لنا بعد هذا مصادره التي استمد منها ، فيقول :

(... واستخرجت من الكتب التي سمعتها ورويتها وأتقنتها علماً وفهمتها - جلا بحيلة يجميع الناسخ والمنسوخ ، وكتابان من جملة ما استخرجت

(١) يبدأ الكتاب بورقة ١٧ ، وقد شغلت المقدمة فيه من أوله إلى ورقة ٢٤ . وما نقلناه منها لا يمتد جزءاً جد يسير ، فهو أشبه بالعناوين المنتشرة خلالها ، دون أن تتخذ شكل العناوين .

منه المراد ، و (كان) عليه الاعتماد - ما رويته من كتاب هبة الله ، المفسر البغدادي ، الذي ذكر فيه أنه استخرج ما فيه من كتب التفسير ، وعدتها خمسة وتسعون كتاباً ، ذكر في كتابه ، أسانيداً ، وعزاها إلى مؤلفيها . ومن عدا ذلك من الكتب المشهورة عن أئمة العلماء المأخوذ بأقوالهم ، المقتدى في هذا العلم بهم ... وقللت حجه ليقرّب فهمه ، وإن كان كثيراً علمه . وأمنت بالإيجاز والاختصار ، من الزلل بالإطالة والمثار ، والإملال للناظر بالإكثار والإضجار ، وترك ما هو موجود في الكتب الكبار ، المصنفة فيه ، خوف الإسهاب والإكثار ؛ إذ كانت الأسانيد فيها مذكورة ، والأدلة والحجج هناك موجودة مسطورة ، يبيدها طالبها منها في مظانها ، ويأخذها من مكانها . ولم أودعه إلا ما وجب التنبيه عليه ودعت الحاجة إليه : من ترجيح القول الأقوى فيها اختلف فيه على الضعيف الأوهى ...) (١) .

٥١٨ - فمنهجه إذن يقوم على الإيجاز ، والاختصار على ما هو ضروري يجب التنبيه عليه ، وتدعو الحاجة إليه . ومن الإيجاز في تقديره ترك ما هو موجود في الكتب الكبار ، حتى الأسانيد لما يورد من آثار ، والأدلة والحجج على ما يذكر من قضايا ، برغم خطورة الموضوع الذي يصنف فيه باعترافه ، ومع أنه لا ينبغي أن يقال به إلا بناء على توقيف ! ..

ولكن ، أي غرابة في هذا وقد كان جل اعتماده على كتاب ابن سلامة ، وقد جرى هذا في كتابه على ألا يورد أثراً ، فإن أورد أثراً - وقلما يفعل - لم يذكر معه سنده ؟ .

لقد وجدنا بين الكتابين شبيهاً كبيراً ، سنقدم أمثلة له في الباب الثالث ، إن شاء الله ، فأما الآن فننظر في تلك الأبواب الكثيرة التي ذكرها بين يدي الناسخ والنسوخ .

(١) ورقة ٢٤ - ٢٥ من المخطوطة .

٥١٩ - وهذه الأبواب ، تبلغ عدتها أربعة عشر باباً ، وتشغل في الكتاب أكثر من خمس وعشرين ورقة ، وتعالج كلها معنى النسخ وتقسيماته الكثيرة :

ففي الباب الأول منها ذكر معنى النسخ في كلام العرب ، وقد أسلفنا دفاعه فيه عن أبي جعفر النحاس حين أخذ عليه مكي تفسيره له بالنقل ، وبيننا بطلانه^(١).

وفي الباب الثاني ذكر أقسام المنسوخ في كتاب الله تعالى ، وهي عنده وحده (فيما رأينا) ستة أقسام : الأول ما رفع رسمه وبقي حكمه مجعاً عليه نحو آية الرجم . والثاني : ما رفع حكمه بحكم آية أخرى مع بقاء التلاوة في الآيتين كما يقول . والثالث : ما فرض العمل به لعل ثم ترك العمل لزوال العلة الموجبة للعمل به ، وبقي اللفظ متلوأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ قَاتَلَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَاتَّبُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا... ﴾^(٢) . والرابع : ما رفع حكمه ورسمه وزال حفظه من القلوب ، وإنما علم ذلك من أخبار الآحاد فلم يثبت في المصحف . والخامس : ما رفع من الكتاب فلا يتلى ، وزال حكمه ، ولم يرفع جفظه من القلوب ، ومنع الإجماع على سواء من تلاوته ، وهذا أيضاً إنما علم من طريق أخبار الآحاد ، نحو ما ذكر عن عائشة رضي الله عنها في الشر رضعات والخمس رضعات ، والإجماع واقع على أن حكم العشر رضعات غير لازم ولا معمول به .. والسادس : ما حصل من مفهوم الخطاب بقرآن متلو ، ونسخ وبقي المفهوم منه متلوأ . وقد مثل له بقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾^(٣) ، فقد فهم منه أن السكر جائز إذا لم يقرب به الصلاة ، ثم نسخ ذلك المفهوم بقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ؟ ﴾ ، وبقي

(١) انظر فيما سبق : ف ، ٧٠ ، وتجدر هذا الباب في ورقة ٢٦ - ٢٨ من الأصل .

(٢) الآية : ١١ في سورة المتحنة .

(٣) الآية : ٤٣ في سورة النساء .

المفهوم منه ^(١) ذلك متلوا . قال : وبقي من المنسوخ قسم سابع وهو نسخ السنة بالقرآن المتلو ، نحو ما نسخ الله من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مما كانوا عليه من الكلام في الصلاة : نسخ بقوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ^(٢) ... وهو كثير في القرآن الكريم ^(٣) .

٥٢٠ - وفي باب ثالث يقسم الناسخ إلى فرض كان المنسوخ به فرضاً ولا سبيل إلى العمل به بعد نسخه . وفرض كان المنسوخ به فرضاً ما زلنا نخبرين في العمل به : لا يمنع من هذا أنه نسخ . والثالث أن يكون الثابت أمراً بترك العمل بالمنسوخ ، مع بقاء أفضلية فعل المنسوخ على تركه .

وقد مثل للقسم الأول بنسخ آية الحبس حتى الموت بآية الجلد ، في جريمة الزنا . ثم أضاف : (وهذه الآية - يقصد : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الشَّاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ .. - ما نسخ الله أولها بآخرها ، وهو قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَحْتَلِلْ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا ﴾ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ^(٤)) ، مع أن الناسخ لهذه الآية ولتي بعدها هي آية الحد في سورة النور ﴿ الزانية والزاني ﴾ كما سنقرر ذلك في الباب الرابع إن شاء الله .

ومثل للقسم الثاني بآتي الأنفال : ﴿ ... إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ... ﴾ ، ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ... ﴾ ^(٥) ، وبمثل ما شرحه به أن فصل الفرض الأول المنسوخ غير محرم علينا ، بل هو جائز لنا فعلة ، ونحن مأجورون عليه ^(٦) ..

(١) في الأصل المخطوط : (وبقي المفهوم من ذلك متلوا) ، وهو تحريف .

(٢) الآية : ٢٣٨ في سورة البقرة .

(٣) الورقة ٣٨ - ٣١ في الأصل .

(٤) انظر : ٣١ في المخطوطة . والحديث رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي (انظر ٨٧/٧ في نيل الأوطار) .

(٥) المصدر السابق ، في الموضع نفسه .

(٦) المصدر نفسه .

كذلك مثل له بصوم رمضان ، بعد صوم عاشوراء ، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر . لكنه عقب على هذا المثال بقوله : (وليس هذا من الأول في شيء إلا في إباحة أيها شئنا فعلنا : من مصابة العشرة وتركها ^(١) ، ومن صيام عاشوراء وتركه ، وصومه أفضل وأعظم أجراً . وليس في الأول فرض إلا القتال والصبر وتحريم التولية عند معاينة العدو) ^(٢) .

أما القسم الثالث فقد مثل له بنسخ قيام الليل تخفيفاً وقد كان فرضاً ، ونسخ تحريم الأكل والشرب والوطء في شهر رمضان بعد النوم ، وقد كانت ذلك فرضاً على من قبلهم من الأمم ..

٥٢١ - وهنا يذكر المصنف أن قوماً زادوا قسماً رابعاً ، وبين هذا القسم وبينه ، ثم يقرر أن ما ذكره من أقسام النسخ والمنسوخ هو ما قاله العلماء ، وفي بعضه نظر وخلاف ؛ ليقول بعد هذا : (وقد كنا شرطنا الإيجاز والاختصار . وذكر الحجج والأدلة داع إلى الإطالة والأسهاب ، ليتبين الخطأ من الصواب ، ولنحن إن شاء الله نفرد لذلك كتاباً نبين فيه ما كان من الأقوال خطأ ، وما كان صواباً ..) ^(٣) .

٥٢٢ - لكنه بعد هذا التذكير بمرصه على الإيجاز ، يعود إلى التقسيمات التي أسرف في عدها ، فيذكر - في باب رابع - أقسام ما يجوز أن يكون ناسخاً ومنسوخاً ، وهي عنده خمسة : الأول نسخ القرآن بالقرآن ، والسنة بالقرآن . والثاني نسخ القرآن بالسنة المتواترة . والثالث نسخ السنة بالسنة . والرابع نسخ القرآن بالاجماع . والخامس نسخ الاجماع بالاجماع بعده ، ونسخ القياس بالقياس . وقد قرر الاتفاق على نسخ القرآن بالقرآن ، والسنة بالسنة ، وحكمي الخلاف فيما سواهما ، ثم أطال في ذكر الحجج وإيراد الأدلة

(١) المصدر نفسه : ورقة ٣٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في الأصل : أو ما كان صواباً ، وهو تحريف . ونجد هذا النص في الورقة ٣٥ من كتابه .

لترجيح مذهب على مذهب ، دون أن تكون له في هذا كله شخصية مستقلة ^(١) .

٥٢٣ - وفي باب خامس عالج الفرق بين النسخ والتخصيص والاستثناء ، ثم عالج في باب سادس شروط الناسخ والمنسوخ ، وفي باب سابع ذكر الفرق بين النسخ والبداء ^(٢) ...

أما الباب الثامن فقد جعل عنوانه (هذا باب نذكر فيه من الآي المنسوخة بناسخ واحد ، يعني الناظر فيه عن طلبه إياها في مواضعها - يقصد من السور - ، ويعلمها جملة ثم يعلمها مفصلة ونذكر فيه ما يستدل به من الآي على المكي .. والمدني ... فالطريق إلى علم الناسخ من المنسوخ علم تاريخ نزول الناسخ ، [وأنه] بعد المنسوخ ، والمكي أكثر من المدني ، فاعرف ذلك ...) ^(٣) .

وذكر الآيات المنسوخة بالأمر بالقتال ، والمنسوخ مكي والناسخ مدني . ومن هذا الناسخ المدني أورد بضع آيات تأمر بقتال المشركين ، وأهل الكتاب ، وبالجهاد ... ثم قال : (والأمر بالقتال وإباحته في كل مكان وكل زمان - ناسخ لجميع ما جاء في القرآن فيه الصبر على الأذى من المشركين ، واللين لهم ، والصفح والإعراض عنهم ، والعفو والغفران لهم ، والجنوح للسلم إذا جنحوا لها ...) وعدّ من هذا بضعاً وعشرين آية ، ثم قال : (وفيما ذكرناه مفصلاً دليل على ما بقي) ... وأضاف بعد أسطر : (وإذا نظرت في الآي المكي وجدت كلها منسوخة بآية السيف والقتال ، وأعني بكلها ما فيه ذكر المشركين والصبر على أذاهم ، ومسالمتهم ، ومهادنتهم ، وغير ذلك مما أجمعنا القول فيه وفصلناه في مظانه) ^(٤) .

٥٢٤ - ومع أنه لم يعقد فصلاً ، ولم يخصص موضوعاً هنا بعنوان غير

(١) المصدر نفسه : ٣٥ - ٣٩ .

(٢) انظر هذه الأبواب في المصدر نفسه : ٣٩ - ٤٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٧ . (٤) المصدر نفسه : ٤٨ - ٥٠ .

عنوان الباب الثامن - نجد أنه يقول بعد كلامه السابق : (وأنا ذاكر في هذا الفصل ما أغفل المؤلفون في النسخ والمنسوخ ذكره ، ولم ينبهوا عليه ، فاقول ...)^(١) وخلاصة ما ذكره ونبه عليه أن ثمة أوامر بالعفو والصفح والغفران ، والوعظ والتذكير بآيات الله وأيامه ، يعني الملاحم التي كان فيها الظفر للمسلمين ، والقوارع التي تحمل بالكافرين ، والصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ، وصلة الرحم - هذه الأوامر بحكمة غير منسوخة ، مأجور على امتثالها أعظم الأجر . ومثالها امر الله للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين بصفح بعضهم عن بعض ، والغفران والصبر على الأذى (يقع من أحدهم على الآخر) وغير ذلك من أعمال البر ...

ويعود إلى ما ذكر أنه منسوخ بالأمر بالقتال ؛ لينبه على أن في بعضه خلافاً بين العلماء ، ثم ليعيد بأنه سيذكره في موضعه من السور المشتملة عليه ...^(٢)

٥٢٥ - في الأبواب التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر ، الثاني عشر ، والثالث عشر - يتحدث عما جاء من النسخ في الشريعة على التوالي ، ثم عن سور القرآن وأنواعها الأربعة من حيث الإحكام والنسخ ...

٥٣٦ - وهو في عده لكل نوع من أنواع سور القرآن - يذكر نفس العدد الذي ذكره ابن سلامة ، وإن وقعت أخطاء في تسمية سور كل نوع ، لكنها أخطاء نعتقد أنها من النسخ لا منه ، بدليل تكرار بعض السور في أكثر من نوع !^(٣) .

كذلك نراه يلتزم منهج ابن سلامة - أو يكاد - في عرضه للآيات بطريقة سردية ، وفي عدد الآيات المنسوخة إجمالاً ، وفي حكاية الخلاف حين يحكي شيخه خلافاً ..

(١) المصدر نفسه : ٥٠

(٢) المصدر نفسه ، في الموضع نفسه .

(٣) انظر ورقة ٥٣ منه ، نجد أنه عد سورة التحل ضمن السور التي فيها منسوخ وليس فيها ناسخ ، ثم ضمن السور التي فيها النسخ والمنسوخ .

غير أنه يبدأ عرضه للمنسوخ على نظم سور القرآن بقوله : (وجملة ماثنا آية وآية ، على اتفاق في بعضها ، واختلاف في بعض) ، ثم يعرض هذه الآيات ، فإذا جمعتها ماثنا آية وعشر آيات ، لا كما ذكر هو (١) ...

٥٢٧ - وقد روى هذا الكتاب عن مصنفه ابن بركات - أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود بن ثابت بن هاشم بن غالب ، الأنصاري الحزرجي المعروف بالبوصيري ، المتوفى سنة ٥٩٨ هـ (٢) . هكذا ذكر على غلاف الإيجاز ، تحت اسمه واسم مصنفه ، فإن صح هذا فقد تلفاه إذن وهو حدث صغير السن ، إذ كان مولده عام ٥٠٦ هـ ، وقد أسلفت أن ابن بركات توفي عام ٥٢٠ هـ (٣) .

على أن المخطوطة التي رجعت إلينا ، قد تم الفراغ من نسخها في العاشر من شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث وخمسين وستائة ، وقد كتبها (المبد الفقير إلى رحمة ربه : أحمد بن النصر) ، كما جاء في آخر ورقة منها . فإن صح هذا أيضاً - فقد كتبت بعد وفاة راويها بخمسة وخمسين عاماً ..

وخلاصة ما يقال فيها أنها - إن صرفنا النظر عن مقدماتها الطويلة - لا تعدو أن تكون صورة شبه كاملة لكتاب ابن سلامة ، بالرغم من ادعاء مصنفها أنها مستخرجة من أقوال كل عالم في علمه واسم ، وأن كتاب ابن سلامة هذا - وقد كان من جملة ما استخرج منه المراد ، وعليه الاعتماد - قد رجع

(١) انظر ورقة ٥٣ منه ، ثم مجموع الآيات المنسوخة عنده كما ذكرها مفرقة في السور .

(٢) هو الكاتب الأديب ، المصري المولد والدار . كان في آخر حياته مسند الديار المصرية ، وقد حدث في القاهرة والاسكندرية . ونقل ابن قاضي شبهة أنه كان ثقيل السمع شرس الأخلاق . وله مختصر مخطوط في علم النسخ والمنسوخ ذكره بروكلمان ، ولم نعر عليه . (انظر في ترجمته : الأعلام لابن قاضي شبهة الأمدي (أبي بكر بن أحمد المتوفى سنة ٨٥١ هـ) : النسخة التي رجع إليها خير الدين الزركلي صاحب الأعلام ، وشذرات الذهب : ٣٣٨/٤ ، ومروءة الجنان ٣/٤٠٩ (في وفيات سنة ٥٧٨ ، وهو خطأ منه) ، والنجوم الزاهرة : ١٨٢/٦ ، وبروكلمان : ١٨/٧٣ ، والأعلام لخير الدين الزركلي : ٦٣/٩ - ٦٤) .

(٣) انظر فيما سبق : ترجمة ابن هلال . وهو طليعة المصنفين في النسخ والمنسوخ بالقرن السادس .

فيه مصنفه إلى كتب التفسير ، وعدتها خمسة وتسعون كتاباً ! (١) ..

* * *

(٦) نواسخ القرآن لابن الجوزي :

٥٢٨ - وندع (الإيجاز) إلى (نواسخ القرآن) ، لأبي الفرج بن الجوزي ، فإذا نحن أمام طريقة جديدة في علاج الموضوع ، وإن لم يختلف المنهج عن منهج ابن سلامة : من حيث عرض الآيات حسب ترتيبها في المصحف ، دون رعاية لوحدة الموضوع .

لكنها طريقة في العرض لا تختفي في أي مرحلة من مراحلها شخصية المؤلف : فهو فيها يحدث حافظ ، لا تختلط عليه الأسانيد ، ولا يذكر أثراً دون السند الذي تلقاه به . وعالم بالتفسير يحسن فهم القرآن ، والاستنباط من آيات الأحكام فيه . ودارس لحقيقة النسخ ، وللشروط التي يتبني أن تتوافر حتى تقبل قضاياه . ومن اجتماع هذه العلوم وغيرها فيه - كان قوياً إلى درجة العنف وهو يناقش القضايا التي عرضها ، وكان مقتنعاً إلى الحد الذي يفحم فيه خصمه ، حين يخطئه هذا الخصم فيعد من المنسوخ ما لا يقبل النسخ !!

٥٢٩ - ولكن ، لماذا لا نسير معه في كتابه خطوة خطوة ؟ ولماذا لا نبداً وصفنا لهذا الكتاب القيم من حيث بدأه مصنفه ، أي من مقدماته وما عالج فيها من مشكلات ، وما رسم فيها لكتابه من منهج ؛ لنرى هل أخذ نفسه بما التزمه في كتابه كله ؟ أم التزمه حيناً وانحرف عنه حيناً ؟ أم نسيه بعد أن أخذ به نفسه ، فلم يلتزمه في شيء ، ولم يذكره ؟

٥٣٠ - إنه يبدوه بخطبة قصيرة يقول فيها :

(١) انظر ورقة الغلاف ، والورقة ٢٤ في المخطوطة .

(... ومعلوم أن نسخ الشيء رفع حكمه . وإطلاق القول برفع حكم آية لم يُرفع "جراً" عظيمة . ومن نظر في كتاب الناسخ والمنسوخ للسدي - رأى من التخليط المعجائب . ومن قرأ في كتاب هبة الله المفسر رأى العظام . وقد تداوله الناس لاختصاره ، ولم يفهموا دقائق أسرارهِ فرأيت كشف هذه الغمة عن الأمة ، ببيان المنهاج الصحيح ، وهتك ستر القبيح - متعيناً على من أنعم الله عليه بالرسوخ في العلم ، وأطلعته على أسرار النقل ، واستلب زمامه من أيدي التقليد ، فسلبه إلى يد الدليل ، فلا يحوله قول معظم ، فكيف بكلام جاهل مبرسم ؟) (١) .

ومن هذا الكلام الموجز ، يتضح الباعث له على تصنيف كتابه ، وبعض منهجه فيه ..

٥٣١ - لكنه يرى من واجبه ، بعد أن رمى السدي بالتخليط ، أن يضرب لهذا التخليط بعض الأمثلة . ومن هنا ، ومن ضرورة التمهيد لعرض الآيات بذكر بعض القواعد والأصول - عقد بعد كلامه السابق فصلاً قال فيه :

(.. وقدمت أبواباً قبل الشروع في بيان الآيات ، هي كالقواعد والأصول للكتاب ، ثم أتيت بالآيات المدعى [عليها] (٢) النسخ ، على ترتيب القرآن ، إلا أنني أعرضت عن ذكر آيات ادعى عليها النسخ ، حكاية لا تحصل إلا تضييع الزمان أفحش تضييع ، كقول السدي :

(وآتوا اليتامى أموالهم) نسخها : (ولا تؤتوا الفقهاء أموالكم) (٣) . وقوله : (والذين ينفقون أموالهم رثاء الناس) نسخها : (قل أنفقوا طوعاً أو كرها) (٤) .

(١) الورقة ٢ في المخطوطة .

(٢) سقطت هذه الكلمة من المخطوطة ، وقد زدها ليصح الكلام ، ملتزمين أسلوبه في نظائرها .

(٣) الآيتان : ٢ ، ٥ في سورة النساء .

(٤) الآية : ٣٨ في سورة النساء ، والآية : ٥٣ في سورة التوبة .

وقوله : (... إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان) نسخها : (أو آخران من غيركم ^(١)) .

وقوله : (ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق) نسخها : (ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا) ^(٢) .

وقوله : (ولذكر الله أكبر) نسخها : (فاذكروني أذكركم) ^(٣) . ونظائره كثيرة في الآيات ، لا أدري أي الأخطاء [الفاسدة] ^(٤) حملته على هذا التخليط . فلما كان هذا ظاهر الفساد - وريت عنه ، عبرة على الزمان أن يضيع ، وإن كنت قد ذكرت مما يقاربه طرفاً ، لأنبه بذكره على مفقده ^(٥) .

٥٣٢ - وهذه الأبواب التي وصفها بأنها كالأصول والقواعد للكتاب - تريد على ثمانية أبواب ، وتدرس النسخ من معظم نواحيه .

فواحد منها لبيان جوازه ، والفرق بينه وبين البداء . وهو يتناول هذا في خمسة فصول تعالج على الترتيب شرح الدليل على جوازه عقلاً ، ثم إقامة البرهان على جوازه شرعاً ، ثم تتولى الرد - في فصل منها - على من قال لا يجوز النسخ إلا إلى أنقل ؛ لأنه إنما يقع على وجه العقوبة . وفي فصل آخر يردّ على من قال كان عيسى ومحمد نبيين ولكن إلى غير بني إسرائيل أما الفصل الأخير منها فهو لبيان الفرق بين النسخ والبداء ، وأنه من جهتين ^(٦) ..

٥٣٣ - وفي باب آخر عقده بعد الباب السابق ، واختار له عنواناً هو (باب إن في القرآن منسوخاً) - يقرر أن إجماع علماء الأمة انعقد على هذا الأمر

(١) الآية : ١٠٦ في سورة المائدة .

(٢) الآية : ٦٢ في سورة الأنعام ، والآية : ١١ في سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

(٣) الآية : ٤٥ في سورة المنكيات ، والآية : ١٥٢ في سورة البقرة .

(٤) رست هذه الكلمة في المخطوطة مكثاً : الفاقية ، وقد رجحنا أنها تحريف عما سجلناه .

(٥) الورقة ٢ في المخطوطة ، وقد حرفت في النص هناك مخفلة إلى معقلة .

(٦) انظر الورقات ٣ - هـ في المخطوطة .

(إلا أنه قد شذ من لا يلتفت إليه، فحكى أبو جعفر النحاس أن قوماً قالوا: ليس في القرآن ناسخ ولا منسوخ، وهؤلاء قوم لا يمدون؛ لأنهم خالفوا نص الكتاب، وإجماع الأمة ...)^(١) ثم يسوق من الآيات التي تدل على جواز النسخ، ولا بد أنه جرى على المأثور في تفسيرها، ثم أتبع هذا التفسير بالأثار التي تدعاه وتؤكد جواز النسخ ووقوعه في القرآن، فإن بعد الورقة البيضاء في مصورتنا كلاماً يبدأ بقوله: (قال: المتشابه ما قد نسخ، والمحركات ما لم ينسخ) ، وبالحامش أمامها كلمتا (بلغة المقابلة)، كأنه تعليق على التفسير الذي نقله للمتشابه والمحكم. ثم يلي ذلك التفسير في الأصل قوله: (وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أبي أعلمنا بالنسخ) (٢).

وبهذا الأثر ينتهي الباب الذي لم نقف مما جاء فيه إلا على تلك الأسطر في أوله وآخره ...

٥٣٤ - وأما الباب الثالث فعنوانه عنده (باب حقيقة النسخ)، وقد بين فيه أن للنسخ في اللغة معنيين هما الإزالة والنقل^(٣)، واستشهد لكل منهما بآية من القرآن، ثم قال: (وإذا أطلق النسخ في الشريعة أريد به المعنى الأول؛ لأنه رفع الحكم الذي ثبت تكليفه للعباد، إما بإسقاطه إلى غير بدل، أو إلى بدل) (٤).

وقد نقل عن شيخه علي بن عبيد الله^(٥) أن الخطاب في التكليف على ضربين:

(١) الورقة ٥ الوجه ١ وقد ظهر الوجه ب من هذه الورقة، والوجه ١٠ من الورقة ٦ أبيضين، ليس فيها حرف واحد، فلم يتم لنا مع الأسف الاطسلاع على تفسيره للآيات التي تدل على جواز النسخ ووقوعه.

(٢) الورقة ٦ في المخطوطة.

(٣) عبر عن النقل بقوله: (والثاني تبصير مثل المكتوب في محل آخر، يقولون: نسخت الكتاب، ومنه قوله تعالى: إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون).

(٤) الرجوع السابق، في الموضع نفسه.

(٥) هو ابن الزاغوني: علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، أبو الحسن مؤرخ فقيه من =

أمر ونهي، وأن الأمر هو استدعاء الفعل، والنهي هو استدعاء الترك. ثم تحدث عن أضرب كل منها، وكيف يدخله النسخ، مع التمثيل. لكنه لم يأت بمثال للنسخ إلا ذكر فيه البديل، بل لم يأت بضرب من ضروب النسخ إلا ذكر فيه الحكم المنسوخ، والحكم المنسوخ به. فالضرب الأول من الأمر - وهو ما يكون على سبيل الإلزام والاحتتام، إما بكونه فرضاً أو واجباً - يقع نسخه على ثلاثة أوجه: أحدها أن يخرج من الوجوب إلى المنع... والثاني أن ينسخ من الوجوب إلى الاستحباب... والثالث أن ينسخ من الوجوب إلى الإباحة. وهكذا^(١).
فالبدل إذن لا بد منه في النسخ، وإن اقتضى ذلك التوسع في مدلوله وصوره، كما أسلفنا، وكما نقلنا عن الشافعي^(٢).. لا كما ذكر هو من أنه يكون إلى بدل، وإلى غير بدل.

٥٣٥ - وفي الباب الرابع، عالج شروط النسخ المتفق عليها. وفي الباب الخامس ذكر ما اختلف فيه: هل هو شرط في النسخ أم لا. وقد نقلنا عنه في الفصل الذي عقدها لشروط النسخ من الباب الأول مما يمثل موقفه من هذه الشروط، لكننا نحب أن ننبه هنا على أمرين ذكرهما:

= أعيان الحنابلة من أهل بغداد. قال فيه ابن رجب: كان متفتناً في علوم شتى من الأصول والفروع، والحديث والوعظ، وصنف في ذلك كله. من كتبه: الإقناع، والواضح، والخلاف الكبير، والمفردات - وكلها في الفقه -، والإيضاح في أصول الدين، وغرر البيان في أصول الفقه (وهو عدة مجلدات)، ومجالس في الوعظ، وفتاوى، والتلخيص في الفرائض وشجره في عريض المسائل الحسابية، إلى جانب تاريخ كبير على السنين: من أول ولاية المسترشد إلى حين وفاته سنة ٥٧٧ هـ (وانظر في ترجمته: الذيل على طبقات الحنابلة: ١/ ٢١٦)، والباب: ٤٨٩/١، وشذرات الذهب: ٨٠/٤، والأعلام لحبر الدين الزركلي: ١٢٤/٥ - ١٢٥).
وقد تلقى عنه ابن الجوزي رغم أنه عاش بعده سبعين عاماً؛ لأن ابن الجوزي بدأ يسمع في عام ٥١٦ هـ، أي قبل وفاة علي بأحد عشر عاماً.

(١) فرائض القرآن: ورقة ٦ - ٧. وفي النسخة هنا بياض بقدر البياض السابق، هو الوجه ب في ورقة ٧ والوجه ا في الورقة ٨.

(٢) انظر الفصل الثالث في الباب الأول، حيث عالجنا شروط النسخ ونقلنا عن الشافعي كلامه في اشتراط البديل: ف ٢٧٣ - ٢٧٧.

أولها: أنه يوافق الإمامين الشافعي وأحمد على أنه لا يفسخ القرآن إلا قرآن، أما ما استدل به القائلون بجواز نسخ السنة له فهو بيان لا نسخ .

وثانيها : أنه يقرر - نقلاً عن شيخه علي بن عبيد الله - أن الإمام أحمد قد رويت عنه في هذا الموضوع روايتان، والمشهور أنه لا يجوز، وهو مذهب الثوري والشافعي . أما الرواية بجوازه فهي قول أبي حنيفة ومالك .

وقد رد علي من استدل لجواز نسخ القرآن بخبر الأحاد ، بتحويل القبلة (حيث استدار أهل قباء بقول واحد) فقال : إن قبلة بيت المقدس لم تثبت بالقرآن ، فجاز أن تنسخ بخبر الواحد (١) .

٥٣٦ - وتحت الباب الخامس، يعقد فصلين لعلاج نسخ ما ثبت بدليل الخطاب وتنبيهه وفجواه، وقبول الحكم المأمور به للنسخ قبل العمل به. وكلتا المسألتين خلافة، ذكر وجهات النظر فيها، ثم رجع ما رآه هو .

وقد رجع في المسألة الأولى قبول دليل الخطاب للنسخ؛ لأنه ليس من باب القياس كما يقول الظاهرية (بل هو مفهوم من معنى النطق وتنبيهه) (٢). ورجع في المسألة الثانية قبول نسخ الحكم المأمور به للنسخ، حتى قبل العمل به؛ (لأن من منع من ذلك احتج لمذهبه بأن الله تعالى إنما يأمر عباده بالعبادة لكونها حسنة، فإذا أسقطها قبل فعلها خرجت عن كونها حسنة، وخروجها قبل الفعل يؤدي إلى البداء . وهذا الكلام مردود بما بينا من الإيمان والإمتثال، والعزم يكفي في تحصيل المقصود من التكليف بالعبادة) (٣) .

٥٣٧ - أما الباب السادس، فقد خصصه لبيان فضيلة علم الناسخ والمنسوخ والأمر بتعلمه . وفيه أورد تسعة آثار بأسانيدها، عن علي، وحذيفة بن اليان،

(١) انظر هذا الباب كله حتى هذه العبارة في ب من الورقة ٨، و ا من الورقة ٩، و سطرين من الوجه ب فيها .

(٢) المصدر السابق : آخر الورقة ٩ وأول الورقة ١٠ .

(٣) الورقة ١٠ في المصدر السابق .

وابن عباس رضى الله عنهم . وهي جميعها تلتقي عند وجوب معرفة الناسخ والمنسوخ: لمن يفتي الناس، أو يحدثهم في أحكام الدين، أو يعظهم. وفي الأخير منها يفسر ابن عباس «الحكمة» في قوله تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً» - بأنها: «المعرفة بالقرآن: ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحرامه وحلاله» وأمثاله (١) .

وهذا العدد من الآثار، في هذا الموضوع، لم نره مجموعاً في كتاب من كتب الناسخ والمنسوخ، عدا هذا الكتاب ثم هو لم يدع واحداً منها دون إسناد، ذكر فيه سلسلة الرواة التي تصله بقائمه ..

٥٣٨ - وأما الباب السابع فيتحدث فيه عن أقسام المنسوخ، وأنها في القرآن ثلاثة . ما نسخ رسمه وحكمه، وما نسخ رسمه وبقي حكمه، وما نسخ حكمه وبقي رسمه ..

وبعد أن أورد بعض الآثار التي تدل على وقوع النوعين الأول والثاني - قال بالقبة للقسم الثالث - وهو منسوخ الحكم باقي التلاوة - : «وله وضعنا هذا الكتاب. ونحن نذكره على ترتيب الآيات والسور، نذكر ما قيل، ونبين صحة لتصحيح، وفساد الفاسد إن شاء الله تعالى، وهو الموفق بفضله» (٢) .

٥٣٩ - لكنه قبل أن يبدأ عرض الآيات ومناقشتها، يعقد باباً ثامناً لذكر الأمور التي تضمنت الناسخ والمنسوخ، أو أحدهما، أو خلت عنها. وقد بدأ هذا الباب بقوله: (زعم جماعة من المفسرين)، وختمه بقوله: (قلت: وضع بيان التحقيق في الناسخ والمنسوخ يظهر أن هذا الحصر تحريف من الذين حصروه . والله الموفق) (٣)، وقد أشرنا إلى هذا من قبل .

(١) انظر الوجه ب في الورقة ٦٠، حتى ب في الورقة ١٢، من المصدر السابق .

(٢) تجد هذا الباب في المصدر السابق: الورقة ١٢ - ١٦ .

(٣) انظر هذا الباب في الورقتين ١٦ و ١٧ من المصدر السابق .

٥٤٠ - والآن ، لعلنا قد حق علينا أن نتبين موقف ابن الجوزي من قضايا النسخ ، بعد أن تبيننا موقفه في مقدمات كتابه .

لكننا مضطرون أن نوجز ، فنكتفي بتسجيل بعض الظواهر التي تميزه عن غيره أو تكاد ؛ اعتماداً على أننا سنعرض لرأيه ، في كل ما تناقش من القضايا ..
وأولى هذه الظواهر - أنه أكثر المصنفين إيراداً لقضايا النسخ ، مع أنه من أقلهم قبولاً لدعوى النسخ فيما أورد من قضاياها . ويبدو أن السر في هذا هو حرصه على أن يقول كلمة الحق ، فيما خلط فيه المفسرون ، فقد اقتضاه هذا أن يتعقبهم في كل ما قالوه ؛ ليناقشه في كتابه ، فيظهر فساد الفاسد منه ، وهو كثير ^(١) ..

٥٤١ - والظاهرة الثانية - وهي تبدو نتيجة للأولى - أنه خالف المصنفين في هذا الفن ، حين مضى يعرض الآيات «المدعى عليهن النسخ كما يقول» ، دون أن يذكر عددها في السورة . فهو يقول : «باب ذكر الآيات اللواتي ادعى عليهن النسخ في سورة البقرة . ذكر الآية الأولى ... » ، وهكذا في كل سورة ادعى النسخ على آية أو آيات فيها .. كأنه لم يرد أن يقيد نفسه بعدد من الآيات في أول السورة ، مع أنه قد يضطر لمناقشة آيات أكثر منها ...

٥٤٢ - والظاهرة الثالثة - أنه قد اعتمد على الآثار فيما قبل من قضايا النسخ وذكر الطرق التي تلقى بها هذه الآثار فلم يدعها دون إسناد . ثم لم يمنعه هذا من رفض بعض تلك الدعاوى المأثورة ، إذا لم يتبين فيها حقيقة النسخ كما ذكرها وهو يدعم هذا الرفض عادة بآثار أخرى تقرر أن الآية محكمة ، وتفسرها على هذا الأساس ...

٥٤٣ - والظاهرة الرابعة - أنه كان قوياً - إلى درجة العنف أحياناً - وهو يرفض بعض دعاوى النسخ ، كأن يقول : «وهذا كلام من لا يعي معنى ما

(١) بلغ عدد قضايا النسخ التي أوردتها في كتابه ٢٤٧ قضية . كما يتضح ذلك من الجدول الأول ، في الفصل الأول من الباب الثالث .

يقول ،^(١) ، ويقول : قلت (وهذا قول قبيح ، وإقدام بالرأي الذي لا يستند إلى معرفة اللغة العربية التي نزل بها القرآن على الحكم بنسخ القرآن ...) .^(٢) وأحياناً كان يرفض في قوة ، دون عنف ، كأن يقول : (وهذا القول لا يصح لوجهين : أحدهما أنه إن أشير بقوله تعالى : «والذين هادوا والناصري» ، إلى من كان تابعاً لنبيه قبل أن يبعث النبي الآخر - فأولئك على الصواب . وإن أشير إلى من كان في زمن نبينا صلى الله عليه وسلم ، فإن من ضرورة من لم يبدل دينه ولم يحرف أن يؤمن بحمد صلى الله عليه وسلم ويتبعه . والثاني أن هذه الآية خبر ، والأخبار لا يدخلها النسخ)^(٣) .

وأحياناً كان يسكت عن إبداء رأي في القضية ، ولكن بعد أن يوردها بمعبارة : «قال المفسرون ..» ، كأنه يرى أن كلام المفسرين في هذا الموضوع لا وزن له ، ما لم يستند إلى أثر صحيح !..

٥٤٤- والظاهرة الخامسة- أنه كان حريصاً على إيراد أوجه الخلاف في القضية ، إذا كان فيها خلاف . وكان يورد مع كل مذهب ما يعتمد عليه من آثار بأسانيدها ، فإذا كان له بعد هذا رأي في القضية - وهو غالباً ذو رأي في المسائل موضع الخلاف - أبداه ، ودعاه بالأدلة التي ترجحه عنده ..

٥٤٥- والظاهرة السادسة- أن هذا الكتاب يكاد يكون موسوعة لكل كتاب صنف قبله في موضوعه ، فإن فيه من الآثار المسندة ما روي عن معظم المفسرين من شيوخ التابعين وتابعيهم ، وعن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف ،

(١) انظر الوجه ١ في الورقة ٩ تجده يقول في الرد على السدي : (ومثل هذا ينبغي تنزيه الكتب عن ذكره ، فضلاً عن رده ، فإنه قول من لا يفهم ما يقول) ، وتجده عيثرات بمائة في أماكن متفرقة .

(٢) الورقة ٦٣ ، في رد القول بنسخ (من استطاع إليه سبيلاً) لصدر الآية قبله : (والله على الناس حج البيت ...) .

(٣) الورقة ١٦ ، في رد دعوى نسخ (إن الذين آمنوا والذين هادوا ... الآية) بقوله عز وجل في سورة آل عمران : (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) .

وأبي داود السجستاني ، وابنه عبدالله ، وعن شيوخ المذاهب الفقهية وأئمتها ، وعن أئمة المحدثين وشيوخهم ، وعن شيوخ المفسرين بالمتأثر ... والأمثلة على هذا كله كثيرة في هذا الكتاب الذي لا يغني عنه كتاب في موضوعه ، ويمكن الاستغناء به عن كثير مما صنف فيه ..

* * *

(٧) الالتقان للسيوطي :

٥٤٦ - وندع نواسخ القرآن وابن الجوزي ، إلى السيوطي في الإلتقان ، فنجد أنه يعالج النسخ في باب من أبواب كتابه البالغ عددها ثمانين باباً ، فيستبعد كثيراً مما ادعى النسخ فيه ؛ لأنه لم تتوافر فيه حقيقته الشرعية ، أو لأنه فقد شرطاً أو أكثر من شروط النسخ ، ومن ثم يحصر وقائعه في عشرين واقعة سردها بإيجاز ، ولم يناقشها ، ثم نظمها في أبيات من الشعر ... وهو اتجاه في التطبيق جديد أو يكاد ، ذكره السيوطي بعد أن مهد له بدراسة محررة وإن لم تكن واسعة ، ولا شاملة ...

(٨ ، ٩) قلاند المرجان للكرمي ، وإرشاد الرحمن للأجهوري :

٥٤٧ - لكن هذا الاتجاه ، بالرغم من وجاهة بواعثه وصحتها - لم يبق بعد السيوطي ، فإن الكرمي في (قلاند المرجان) لم يلبث أن عاد إلى نهج ابن سلامة ، وقضاياه الكثيرة التي ادعى فيها النسخ دون مسوغ ، ولا مقتض . وبعد الكرمي - جاء الأجهوري فأعاد النهج نفسه في (إرشاد الرحمن) ، ومن ثم نستطيع اعتبار هذين الكتابين امتداداً للاتجاه الذي بدأه ابن سلامة في بغداد ، وأحياء في مصر ابن بركات بعد قرن أو نحوه ، ثم أعاد إليه الحياة بعد خمسة قرون كتاب الكرمي ، ثم كتاب الأجهوري في أواخر القرن الثاني عشر .

ومن ثم ، نرى أن كلا من هذين الكتابين ليس جديراً بأن نقف عنده وقفة الدارس ، فقد انطمت من كليهما معالم شخصية المصنف ، ولم يضاف أيها

إلى الموضوع رأياً جديراً بأن نضعه موضع الدرس أو المناقشة ...
 وإنما نعي الطابع المميز لكل كتاب حين نعالج منهجه ، فإذا انعدم هذا
 الطابع بقيت القضايا وحدها ، وقد نعرض لما عسى أن يكون من خلاف بين
 الصورة التي قدمت فيها آخرأ ، والصورة التي ظهرت عليها أول مرة . لكن
 هذا - فيما نحسب - لا يفيد بشيء فيما نحن ببسيله !..

* * *

٥٤٨ - وثقة كتابان ظفرا بمناية الطابعين ، وتداولتهما أيدي القراء
 منسويين إلى اثنين من المصنفين ، وهما :

(١٠ ، ١١) الموجز لابن خزيمة ، والناسخ والمنسوخ للإسفرابيئي ؛

إن أول هذين الكتابين هو الموجز في الناسخ والمنسوخ لابن خزيمة (الشيخ
 الإمام الأجل الحافظ المظفر بن الحسين بن زيد بن علي بن خزيمة الفارسي، رحمه
 الله عليه - كما جاء على غلاف النسخة -) . وهو موجز حقاً كما سماه مؤلفه
 المجهول ، لكنه مليء بالأخطاء العملية .

وحسبنا أن تقدم مثلاً لهذه الأخطاء ما جاء في مقدمته القصيرة من أن
 عدد الآيات المنسوخة في القرآن ست وستون آية ، وأن عدد الآيات المنسوخة
 بآية السيف وحدها مائة وثلاثة عشر آية . وبآية القتال تسع آيات ، وبالإستثناء
 ثلاث وعشرون . ثم ذكره للآيات المنسوخة على النظم (يقصد بترتيب المصحف)
 على أنها مائتان وواحدة !..

ومع ذلك ففي آخره أنه (مستخرج من خمسة وسبعين كتاباً من كتب
 الأئمة المقرئين ، رحمه الله عليهم ، منقول عنهم بالأسانيد الصحيحة) !.

وقد طبع هذا الكتاب الذي أعيانا العشور على مصنف يحمل اسم مصنفه ،
 وألحق بكتاب أبي جعفر النحاس ، في نحو سبع عشرة صفحة من الصفحات
 الكبيرة !..

٥٤٩ - أما الكتاب الثاني ، فهو الناسخ والمنسوخ للأسفراييني (الشيخ الإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله ، الأسفراييني ، العامري الشفعوي رحمه الله كما جاء على خلاف الكتاب أيضاً -) وقد أورد الآيات المنسوخة - بعد المقدمات - على أنها أحكام ، ولم يورد آثاراً ، فإن هو أورد بعض الآثار ذكرها دون إسناد . وقد طبع هذا الكتاب وألحق بلباب النقول للسيوطي ، ويقع في ثلاث وثلاثين صفحة ، ولكن مصنفه مجهول لم نجد ترجمة له ، أو تعريفاً به ، في جميع ما رجعنا إليه من كتب التراجم ، وكتب الرجال والطبقات ، ولم يذكره السمعاني فيمن ذكر ممن ولدوا أو عاشوا أو ماتوا في (إسفران) ...

٥٥٠ - وهكذا وجدنا مصنفين في الناسخ والمنسوخ فقدت كتبهم ، وكتباً في الناسخ والمنسوخ مجهولاً مصنفوها رغم نسبتها إلى علماء ، ووجدنا إلى جانب هذين النوعين المتقابلين مصنفين وكتبهم غير أن معظمها ما زال مخطوطاً يحتاج إلى التحقيق ، والتعليق ، والنشر ..

ونحن نرشح من بين هذه الكتب المخطوطة للنشر كتاب عبد القاهر البندادي ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي . فمضى أن يوفقنا الله بفضلِهِ إلى بحث هذا التراث القيم بعد تحقيقه والتعليق عليه ، في فرصة قريبة ، إن شاء الله .

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

دَعَاوَى النسخ التي لم تصح

٥٥١ - يتناول هذا الباب دعاوى النسخ في القرآن الكريم ، فيحصيها كلها : ما صح منها وما لم يصح ، في الفصل الأول من فصوله السبعة .

وفي الفصل الثاني عرض ومناقشة لدعاوى النسخ في الآيات الإخبارية .

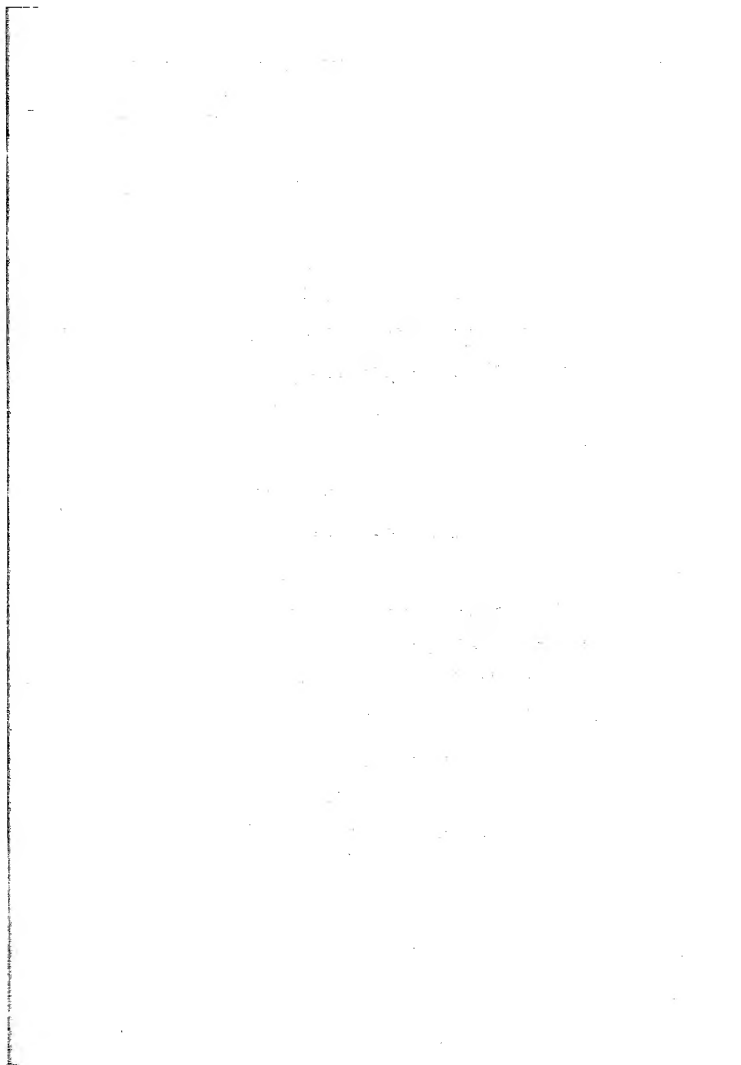
وفي الفصل الثالث عرض ومناقشة لدعاوى النسخ في آيات الوعيد .

وفي الفصل الرابع عرض ومناقشة لدعاوى النسخ بآية السيف .

وفي الفصل الخامس عرض ومناقشة للآيات التي ادعى عليها النسخ ، وليس فيها إلا تخصيص العام ، أو تقييد المطلق ، أو تفسير المبهم ، أو تفصيل المجمل .

وفي الفصل السادس عرض ومناقشة لدعاوى النسخ في الآيات التي ليس بينها وبين الآيات المدعى أنها ناسخة لها تعارض .

وفي الفصل السابع آيات اشتهرت بأنها منسوخة وليست كذلك .



الفصل الأول

احصاء وتصنيف

• عدد دعاوى النسخ في كل كتاب من كتب الناسخ والمنسوخ ، والبون الشاسع بين كل منها وغيره ، والسبب فيه .

• تصنيف لهذه الدعاوى على ضوء ما انتهينا إليه من نتائج .

• مناقشة الآيات التي لا نسخ فيها بعد تصنيفها إلى مجموعات ، تشترك كل مجموعة منها في ظاهرة أو أكثر .

٥٥٢ - رأينا في الفصل الأول من الباب الأول أن النسخ في اللغة العربية قد وضع ليؤدي معنى الإزالة ، وأنه في الشرع يدل على رفع حكم شرعي بحكم شرعي آخر ، ثبت كلاهما بنص الشارع ...

ورأينا في الفصل الثاني كيف فهم منه المتقدمون معنى مطلق التغيير ، فاعتبروا التخصيص والتقييد وبيان المبهم وتفصيل المجمل أنواعاً منه ، مع أنه لا إزالة فيها لحكم سابق ، ومع ما بينه وبين كل منها من فروق ...

وفي الفصل الثالث عرضنا بالبيان لشروط النسخ ، فرأينا كيف يجب أن يكون كل من المنسوخ والمنسوخ به حكماً ، شرعياً ، علمياً ، جزئياً . وكيف يجب أن يتأخر نزول الحكم المنسوخ به عن الحكم المنسوخ ، وأن يتمكن من العمل بهذا قبل أن ينسخ . ثم رأينا كيف لا يقبل النسخ إلا الحكم الذي ثبت بنص الشارع ، وكيف يجب ألا يقال به إلا عن توقيف ...

٥٥٣ - وفي الباب الثاني ، رأينا - ونحن نعرض بالوصف للكتب التي صفت في النسخ والمسنوخ منذ القرن الثاني الهجري حتى الآن - كيف تفاوت المصنفون لهذه الكتب في درجة الثقة بروايتهم ، وكيف اختلفت مناهجهم في عرض قضايا النسخ وتقبلها ..

ولعله كان من الطبيعي ، بعد هذا ، أن يختلف عدد دعاوى النسخ في كل كتاب عنه في الآخر ، وأن يحكي بعضهم الإتفاق على النسخ في دعاوى يحكي بعضهم الآخر خلافاً حولها ، وينكر النسخ فيها فريق ثالث ...

٥٥٤ - من هنا ، لم نلنا الأمر عندما وجدنا أن قضايا النسخ - كما جمعت لدينا - قد أربى عددها على مائتين وتسعين قضية ، فنحن نعلم أن من بين هذه القضايا دعاوى نسخ في آيات إخبارية لا تشريع فيها على الإطلاق ، ودعاوى أخرى في أحكام لم يشرع الإسلام غيرها في موضوعها ، ودعاوى في آيات ليس فيها إلا تخصيص العام أو تقييد المطلق ، أو بيان المبهم ، أو تفصيل المجهل. ودعاوى لم تقم أصلاً إلا على سؤ الفهم للنص القرآني (المسوخ أو الناسخ أو كليهما) ، بسبب تجاهل سبب النزول أو دلالة السياق ، أو بسبب التصور عن إدراك الأسلوب القرآني وإعجازه البليغ ، أو بسبب آخر غير هذا وذلك ...

٥٥٥ - ومن هنا أيضاً ، لم يدهشنا أن ينزل السيوطي في الإتقان بهذا العدد الكبير إلى أقل من 'عشره' ، حين قرر أن عدد الآيات المنسوخة في القرآن لا يتجاوز عشرين آية ، فقد تكشف مناقشتنا لدعاوى النسخ في هذه الآيات عن رفض بعض هذه الدعاوى ، وتنزل بهذا العدد الذي حدده السيوطي إلى مادون نصفه : ربعة أو نحوه !..

٥٥٦ - ولكن علينا قبل هذه المناقشة أن نخصى قضايا النسخ ، في كل كتاب من الكتب - التي عرفنا بها وباصحابها في الباب السابق - على حدة ؛

فإن نتيجة هذا الإحصاء هي التي تستطيع أن تحدد ما بعدها : من تصنيف للقضايا ، ثم مناقشة لما هو جدير بلا مناقشة من بينها ، وتسجيل للنتائج ..

٥٥٧ - ونبدأ من الإحصاء بهذا الأجمال ، ثم نلحقه - إن شاء الله - بتفصيل ما أجملناه ، حسب السور وعدد ما زعموه منسوخاً في كل منها :

فعدد القضايا التي عالجها أبو عبد الله محمد بن حزم في كتابه هو ٢١٤ قضية .

وعدد القضايا التي عالجها أبو جعفر النحاس في كتابه هو ١٣٤ قضية .

وعدد القضايا التي عالجها ابن سلامة في كتابه هو ٢١٣ قضية .

أما عبد القاهر البغدادي فلم يعالج في كتابه الا قضايا عددها ٦٦ قضية .

وأما ابن بركات فلا يكاد يختلف في عدد ما عالجه من القضايا عن شيخه

ابن سلامة ، إذ بلغ هذا العدد ٢١٠ بنقص ثلاث آيات فقط عما عالجه شيخه .

وبلغ عدد القضايا التي عالجها ابن الجوزي في نواسخ القرآن ٢٤٧ قضية .

ثم يحیی السيوطي بعد قرون ، فلا يلقي بالآ إلى هذه الأعداد ، ويهبط بعدد

وقائع النسخ إلى عشرين واقعة ذكرها في الإتيان كما أسلفنا .

لكن الكرمي لا يلبث في (قلائد المرجان) أن يعود إلى سنن ابن سلامة

ومنهجه ، إذ يعالج في كتابه هذا ٢١٨ قضية نسخ .

وكذلك يفعل الأجهوري في كتابه (إرشاد الرحمن) ، وإن كان عدد قضايا

النسخ عنده ٢١٣ ، كشيخه تماماً مع اختلافها في تعيين بعض الآيات .

٥٥٨ - ولا بد من تعقيب سريع على عدد السور أيضاً ، قبل تفصيل

هذا الإجمال ، ذلك أنهم يكادون يتفقون على أن عدد السور التي دخلها المنسوخ

فقط أربعون سورة ، والسور التي دخلها الناسخ والمنسوخ خمس وعشرون ،

فمجموع السور التي نسخت منها آية أو أكثر خمس وستون سورة لا أكثر ، مع

أن تتبع الآيات المنسوخة في كتبهم كما عدوها - أثبت أن السور التي فيها هذه

الآيات وصل عددها إلى ثنتين وسبعين سورة ، كما أثبت أن عدد الآيات أكبرهما

ذكره أي كتاب من كتبهم، فقد بلغ ٢٩٣ آية، مع أن كتاب ابن الجوزي - وهو أكثر هذه الكتب إيراداً لقضايا النسخ - لم يذكر إلا ٢٤٧ آية !.

٥٥٩ - ونأخذ الآن في تفصيل هذا الإجمال نوعاً من التفصيل، فنقدم هذين الجدولين : وأولهما تسجيل لعدد قضايا النسخ في كل سورة، ولكن في كل كتاب على حدة. أما الثاني فهو تسجيل لقضايا النسخ في كل سورة أيضاً، ولكن بعد جمع كل ما قيل في نسخ بعض آياتها، وترتيبه حسب موقعه فيها، ثم حصره بدقة ...

أما التفصيل بذكر الآيات نفسها، ونواسخها - مع التصنيف والمناقشة - فإن له مكانه في الفصول الستة التالية، ثم في الباب الرابع كله، إن شاء الله تعالى. ٥٦٠ - وهذا هو الجدول الأول :

الترتيب	اسم السورة ورقها في المصحف	سورة	آيات	نسخ	نسخ	نسخ	نسخ	نسخ	نسخ
١	سورة البقرة: ٢: ٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢	سورة آل عمران: ٣: ٥	٥	١٠	٥	١٠	٥	١٠	٥	١٠
٣	سورة النساء: ٤: ٢٤	٢٤	٢٦	٢٤	٢٦	٢٤	٢٦	٢٤	٢٦
٤	سورة المائدة: ٥: ٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
٥	سورة الأنعام: ٦: ١٤	١٤	١٨	١٤	١٨	١٤	١٨	١٤	١٨
٦	سورة الأعراف: ٧: ٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٧	سورة الأنفال: ٨: ٦	٦	٨	٦	٨	٦	٨	٦	٨
٨	سورة التوبة: ٩: ٧	٧	٩	٧	٩	٧	٩	٧	٩
٩	سورة يونس: ١٠: ١	١	٦	٥	٦	٥	٦	٥	٦
١٠	سورة هود: ١١: ٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
١١	سورة يوسف: ١٢: ١	١	—	—	—	—	—	—	—

مستقل	اسم السورة ورقمها في المصحف	آية	الطاهر	سلامة	آية	القاهر	عبد	ركان	آية	الجزى	السيوطي	السكري	الجزوي
١٢	سورة الرعد: ١٣	٢		٢				٢	٢			٢	٢
١٣	سورة إبراهيم: ١٤	١		١				١	١			١	١
١٤	سورة الحجر: ١٥	٢	٥	٤				٤	٥			٤	٤
١٥	سورة النحل: ١٦	٢	٥	٣	٢		٢	٣	٥			٣	٣
١٦	سورة الإسراء: ١٧	٣	٣	٢				٢	٤			٣	٣
١٧	سورة الكهف: ١٨	١		١				١	١			١	١
١٨	سورة مريم: ١٩		٥	٣				٤	٥			٤	٤
١٩	سورة طه: ٢٠		٣	٣				٣	٢			٣	٣
٢٠	سورة الأنبياء: ٢١	١	٢	٢				٢	٢			٢	٢
٢١	سورة الحج: ٢٢	٤	٢	٣				٣	٢			٣	٣
٢٢	سورة المؤمنون: ٢٣	١	٢	٢				٢	٢			٢	٢
٢٣	سورة النور: ٢٤	٤	٧	٦	٤		٤	٦	٧	٢	٢	٧	٦
٢٤	سورة الفرقان: ٢٥	١	٢	٢				٢	٣			٢	٢
٢٥	سورة الشعراء: ٢٦	١	١	١				١	١			١	١
٢٦	سورة النمل: ٢٧	١		١				١	١			١	١
٢٧	سورة القصص: ٢٨	١	١	١				١	١			١	١
٢٨	سورة العنكبوت: ٢٩	١	١	١			١	١	٢			٢	١
٢٩	سورة الروم: ٣٠		١	١				١	١			١	١
٣٠	سورة لقمان: ٣١	—		١				١	١			١	١
٣١	سورة السجدة: ٣٢	١	١	١				١	١			١	١
٣٢	سورة الأحزاب: ٣٣	٢	٢	٢			١	٢	٣			٢	٢

سلسل	اسم السورة ورقها في الصحف	ابن خزم	ابن النحاس	سلافة	ابن التمايم	عبد	بركان	ابن الجوزي	السيوطي	الكردي	الجمهوري
٣٣	سورة سبأ ١٣٤	١	١	١			١	١	١	١	١
٣٤	سورة فاطر ١٣٥	١	١	١			١	١	١	١	١
٣٥	سورة يس ٣٦	١	١	١							
٣٦	سورة الصافات ٤٣٧	١	٤	٤	٤		٤	٤	١	١	١
٣٧	سورة ص ٣٣٨	٣	٢	٢	٢		٢	٢	٢	٢	٢
٣٨	سورة الزمر ٧٣٩	٧	٧	٧	٧		٥	٧	٦	٦	٦
٣٩	سورة المؤمن ٢٤٠	٢	٢	٢	٢		٣	١	٣	٣	٣
٤٠	سورة فصلت ١٤١	١	١	١	١		١	١	١	١	١
٤١	سورة الشورى ٨٤٢	٥	٨	٨	٢	٢	٨	٩	٨	٨	٨
٤٢	سورة الزخرف ٢٤٣	١	٢	٢	١		٢	٢	٢	٢	٢
٤٣	سورة الدخان ١٤٤	١	١	١	١		١	١	١	١	١
٤٤	سورة الجاثية ١٥٥	١	١	١	١		١	١	١	١	١
٤٥	سورة الأحقاف ٢٤٦	١	٢	٢			٢	٢	٢	٢	٢
٤٦	سورة القتال ٢٤٧	٢	١	١	١		١	٢	٢	٢	٢
٤٧	سورة ق ٢٥٠	١	٢	٢	٢		٢	١	٢	٢	٢
٤٨	سورة الذاريات ٢٥١	٢	٢	٢	١		٢	٢	٢	٢	٢
٤٩	سورة الطور ١٥٢	١	١	١	١		١	٣	٣	٣	١
٥٠	سورة النجم ٢٥٣	١	٢	٢			٢	٢	٢	٢	٢
٥١	سورة القمر ١٥٤	—	١	١			١	١	١	١	١
٥٢	سورة الواقعة ١٥٦	١	١	١	١		١	١	١	١	١
٥٣	سورة المجادلة ١٥٨	٢	١	١	١		١	١	١	١	١

الاسم	رقمها	في المصحف	الغالب	سورة	الان	القائم	بلا	الجزء	الان	السر	السر	الاسم
٥٤	سورة الحشر	٥٩	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٥٥	سورة الممتحنة	٦٠	٣	٤	٣	١	٣	٤	٤	١	٣	٣
٥٥	سورة التغابن	٦٤										
٥٧	سورة القلم	٦٨	٣	٢								
٥٨	سورة المعارج	٧٠	١	٢								
٥٩	سورة المزمل	٧٣	٦	٢	٦	١	٦	٤	٦	١	٦	٦
٦٠	سورة المدثر	٧٤	١									
٦١	سورة القيامة	٧٥	١									
٦٢	سورة الدهر	٧٦	٢	١	٣		٣	٣	٣	٣	٣	٣
٦٣	سورة عبس	٨٠	١									
٦٤	سورة التكاوير	٨١										
٦٥	سورة الطارق	٨٦	١									
٦٦	سورة الأعلى	٨٧	١									
٦٧	سورة الفاشية	٨٨	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٦٨	سورة الانشراح	٩٤	١									
٦٩	سورة التين	٩٥	١									
٧٠	سورة العصر	١٠٣	٢									
٧١	سورة المعون	١٠٧										
٧٢	سورة الكافرون	١٠٩	١			٢	١					
المجموع ٧٢ سورة			٢١٤	١٣٤	٢١٣	٦٦	٢١٠	٢٤٧	٢٠	٢١٨	٢١٣	

٥٦١ - وينبغي أن يكون معلوماً أن المدد الذي عرضه كل مصنف في كتابه - ليس تحديداً دقيقاً لعدد وقائع النسخ عنده ، فهو لا يعدو في مجمله أن يكون قضايا كما عبرنا ، ومن بين هذه القضايا كثير حكوا في نسخه خلافاً ، ومن بين هذه القضايا التي اختلفوا في نسخها قليل انتهوا من مناقشة دعوى النسخ فيه إلى إثبات أنه محكم ، ومن بينها كذلك قضايا أثبتت مناقشتها أنها ناسخة وليست منسوخة ، حتى عندهم !..

٥٦٢ - كذلك ينبغي أن يكون معلوماً أن هؤلاء المصنفين لم يتفقوا على أعيان الآيات التي ادعوا أنها منسوخة ، وإن اتفقوا في بعض الأحيان على عددها ؛ فقد يذكر اثنان منهم أن في سورة ما آية واحدة منسوخة ، ثم يتضح أن كلا منها ذكر آية غير التي ذكرها الآخر ، وأن في السورة ثنتين من دعاوى النسخ لا واحدة ، وهكذا ...

وأحيانا يذكر اثنان منهم أن سورة من السور - مثلاً - فيها عشرون آية منسوخة ، فيبدو لأول وهلة أنها متفقان في هذه السورة . لكنك لا تلبث أن تبين اختلافها حين تتابع دعاوى النسخ في السورة عند كليهما ، فإذا أحدهما يذكر الآيات العشرين كاملة ، ولا يتجاوزها ، وإذا الآخر قد سمى أقل منها أو أكثر !..

من هذا كله ، كانت الآيات المدعى أنها منسوخة أكثر عدداً من الآيات التي ذكرها أي كتاب ، حتى أجمع هذه الكتب لقضايا النسخ وهو (نواسخ القرآن لابن الجوزي) ، فهو أكثر هذه الكتب إيراداً لقضايا النسخ كما أسلفنا .

٥٦٣ - ومن هنا أيضاً، كانت الضرورة قاضية بهذا الجدول الثاني :

عدد آيات النسخة	اسم السورة	رقم السورة	عدد آيات النسخة	اسم السورة	رقم السورة	عدد آيات النسخة
٢	سورة الأنبياء	٢١	٢٠	سورة البقرة	٢	١
٧	سورة الحج	٢٢	٢١	سورة آل عمران	٣	٢
٣	سورة المؤمنون	٢٣	٢٢	سورة النساء	٤	٣
٩	سورة النور	٢٤	٢٣	سورة المائدة	٥	٤
٣	سورة الفرقان	٢٥	٢٤	سورة الأنعام	٦	٥
١	سورة الشعراء	٢٦	٢٥	سورة الأعراف	٧	٦
١	سورة النمل	٢٧	٢٦	سورة الأنفال	٨	٧
١	سورة القصص	٢٨	٢٧	سورة التوبة	٩	٨
١	سورة العنكبوت	٢٩	٢٨	سورة يونس	١٠	٩
١	سورة الروم	٣٠	٢٩	سورة هود	١١	١٠
١	سورة لقمان	٣١	٣٠	سورة يوسف	١٢	١١
١	ألم السجدة	٣٢	٣١	سورة الرعد	١٣	١٢
٤	سورة الأحزاب	٣٣	٣٢	سورة إبراهيم	١٤	١٣
١	سورة صبا	٣٤	٣٣	سورة الحجر	١٥	١٤
١	سورة فاطر	٣٥	٣٤	سورة النحل	١٦	١٥
١	سورة يس	٣٦	٣٥	سورة الإسراء	١٧	١٦
٤	سورة الصافات	٣٧	٣٦	سورة الكهف	١٨	١٧
٥	سورة ص	٣٨	٣٧	سورة مريم	١٩	١٨
٨	سورة الزمر	٣٩	٣٨	سورة طه	٢٠	١٩

عدد الآيات النسخة	اسم السورة	رقم السورة	مسلسل	عدد الآيات النسخة	اسم السورة	رقم السورة	مسلسل
٢	سورة ف	٦٨	٥٧	٣	سورة المؤمن	٤٠	٣٩
٢	سورة المعارج	٧٠	٥٨	١	سورة السجدة	٤١	٤٠
٦	سورة المزمل	٧٣	٥٩	٥	سورة الشورى	٤٢	٤١
١	سورة المدثر	٧٤	٦٠	٢	سورة الزخرف	٤٣	٤٢
١	سورة القيامة	٧٥	٦١	١	سورة الدخان	٤٤	٤٣
٣	سورة الدهر	٧٦	٦٢	١	سورة الجاثية	٤٥	٤٤
١	سورة عبس	٨٠	٦٣	٢	سورة الأحقاف	٤٦	٤٥
١	سورة التكويد	٨١	٦٤	٣	سورة القتال	٤٧	٤٦
١	سورة الطارق	٨٦	٦٥	٢	سورة ق	٥٠	٤٧
١	سورة الأعلى	٨٧	٦٦	٢	سورة الذاريات	٥١	٤٨
١	سورة الفاشية	٨٨	٦٧	٣	سورة الطور	٥٢	٤٩
١	سورة الانشراح	٩٤	٦٨	٢	سورة النجم	٥٣	٥٠
١	سورة التين	٩٥	٦٩	١	سورة القمر	٥٤	٥١
١	سورة العصر	١٠٣	٧٠	١	سورة الواقعة	٥٦	٥٢
١	سورة الماعون	١٠٧	٧١	١	سورة المجادلة	٥٨	٥٣
١	سورة الكافرون	١٠٩	٧٢	٢	سورة الحشر	٥٩	٥٤
٢٩٣	سورة —————	٧٢		٤	سورة الممتحنة	٦٠	٥٥
				١	سورة التافان	٦٤	٥٦

٥٦٤ - بعد هذا، نبدأ المرحلة الثانية في هذا الفصل، فنصنف قضايا النسخ على ضوء ما أسلفنا من بيان مدلوله ، وللفرق بينه وبين ما قد يلتبس به ، وشروطه ...

وقد بينا أن النسخ هو رفع حكم شرعي بحكم شرعي متأخر ، فلا تقبله الأخبار - ومنها الوعد والوعيد - لأنها ليست حكماً شرعياً ، ولا تصلح الأخبار ناسخة أيضاً ؛ لأنها ليست أحكاماً شرعية كذلك .

وبينا كذلك أن الحكم الذي يمكن أن ينسخ وأن ينسخ به - هو الحكم الشرعي الفرعي ، العملي . فالأحكام الكلية لا تصلح منسوخة ولا ناسخة ، ومثلها الأحكام الخلقية ؛ لأنها جميعها كليات يندرج تحتها السلوك الإنساني كله ، أما الأحكام المعنوية فليست للعمل ، بل للاعتقاد ، ومن هنا لا تنسخ ، ولا تنسخ !..

٥٦٥ - وفي الفصل الذي عقدناه لبيان شروط النسخ - قررنا أن النسخ من حق الشارع وحده فالتوقيف فيه لا بد منه إذن .

وقررنا ضرورة البديل فيه ، ولزوم التمكن من العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ ، كما قررنا وجوب تأخر الناسخ عن المنسوخ في مشروعيتها : كانت هذه المشروعية بالوحي القرآني ، أو كانت بالسنة الكريمة ...

كذلك قررنا حتمية أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ؛ لأننا لا نسيغ أن يشرع الإسلام حكماً في مسألة لم تكن قد شرع لها فيه حكم ، ثم يقال إن هذا الحكم - الوحيد في المسألة - قد نسخ البراءة الأصلية .

وكل هذا كان بعد أن عرفنا التخصيص ، والتقييد ، وبيان المبهم ، وتفصيل الجمل ، وأثبتنا أن حقيقة النسخ الشرعي لا تتوافر في أي منها ، فليس في أي واحد منها إزالة للحكم السابق كلية ، وليس بين النصين في أي منها تعارض تام لا يخرج منه إلا بنسخ المتأخر من الحكمين للمتقدم ...

٥٦٦ - على ضوء هذا كله ، نتقدم لتصنيف قضايا النسخ التي تاهزت
المئات الثلاث . ومنهجنا في هذا التصنيف أن نجمع كل طائفة من الآيات
(تلتقي في أنها فقدت حقيقة النسخ أو أحد شروطه ، أو في أنها قامت أصلاً على
الخلط بينه وبين غيره ، أو ادّعت ولم تستند إلى أثر صحيح) ، ثم نعالجها طائفة
طائفة .. حتى إذا لم يبق منها إلا ما تحقق فيه النسخ - أفردنا لمناقشته باباً ،
ونهجنا في علاجه منهاجاً جديداً هو النهج الفقهي الموضوعي ...

الفصل الثاني

دعوى النسخ في الآيات الاخبارية

٥٦٧ - إن أول ما نعرضه من قضايا النسخ، لتبين بالدليل بطلان القول بنسخه - هو تلك القضايا التي تدور حول آيات إخبارية لا تشرع أحكاماً ..

لكننا نرى قبل أن نعرضها - أن ننبه على أنها قد ترفض دعوى النسخ فيها لأسباب أخرى ، مع هذا السبب الذي يجمع بينها في رأينا ، فقد يكون النسخ لها مستثنى من عمومها ، وقد يكون تأكيداً لمعناها وليس معارضاً له ، وقد يدعى النسخ فيها دون أثر يستند إليه ... وسنشير إلى هذا كله ونحن نعرضها آية بعد آية ، كما وردت في المصحف وبترتيبه .

٥٦٨ - وإنا لنجد من هذه الطائفة من الآيات في سورة البقرة خمساً ، فلنأخذ في عرضها ...

يقول الله تعالى في وصف المتقين وتحديد سماتهم : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (١) .

وقد اختلف المفسرون في المراد بالاتفاق الذي وصف به المتقون في هذه الآية ، فذهب ابن مسعود وحذيفة إلى أنه الإتفاق على الأهل والعيال . وذهب ابن عباس وقتادة إلى أنه هو الزكاة المفروضة . وذهب مجاهد والضحاك إلى أنه هو الصدقات والنوافل (٢) .

ومع أنه لا تمارض بين أي مذهب من هذه المذاهب في تفسير الآية وفرض

(١) الآية : ٣ سورة البقرة .

(٢) انظر تراجم القرآن لابن الجوزي : ورقة ١٥ .

الزكاة - فقد حكى ابن الجوزي أن بعض ناقلي التفسير (زعموا أنه كان فرض على الإنسان أن يسك ما في يده قدر كفايته، يومه وليلته، ويفرق بإقيه على الفقراء . ثم نسخ ذلك بآية الزكاة)^(١) .

ولعل هؤلاء القائلين بالنسخ قد اعتمدوا على ما قاله أبو جعفر يزيد بن القعقاع^(٢) ، من أنه (نسخت آية الزكاة كل صدقة كانت قبلها ، ونسخ صوم رمضان كل صوم كان قبله)^(٣) .

٥٦٩ - ولكن ، هل يتضمن نص الآية المدعى نسخها ما زعمه بعض ناقلي التفسير ، وحكاه ابن الجوزي عنهم ؟ .

وهل في هذا النص ما يحتم أن يراد بالإتفاق فيه الصدقة خاصة ، حتى تصدق على الآية كلمة يزيد بن القعقاع ؟ .

إن الأسلوب الذي صيغت فيه خبري محض ، لم يقصد به - فيما يبدو لنا - أن يشرح حكماً ، بل أريد به المدح والثناء للمتقين بذكر صفاتهم . ونسخ الخبر لا يجوز لأنه تكذيب للخبر ، ومحال أن يكذب الله سبحانه ! .
والمراد من الإتفاق فيها - وقد ذكر مدحاً للمتقين وثناء عليهم كما أسلفنا - لا يتنافى الزكاة المفروضة ، لأنه يشملها ، وبخاصة أنه ذكر بعد الإيمان بالتيب وإقام الصلاة ، وكلاهما فرض محتوم . فلا تعارض بين الآية وآية الزكاة إذن ! .

(١) فواسخ القرآن : الورقة ١٥ .

(٢) هو القارئ المدني الخزومي : مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، اسمه يزيد ، وقيل فيروز . وقيل جندب بن فيروز . والأول أشهر . روى عن مولاة ، وأبي هريرة . وابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ، وزيد بن أسلم - وهو من أقرانه - ودخل على أم سلمة وهو صغير فسخت على رأسه ، وروى عنه ثاقب بن أبي نعم القساري ، ومالك ، وعبيد الله بن عمر ، وإسماعيل بن جعفر وآخرون . وقد وثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن سعد وقال : كان قليل الحديث . وذكره ابن حبان في (الثقات) وأخرج له أبو داود في (السنن) . وقد سمي القارئ ، لأنه كان إمام أهل المدينة في القراءة . ووفى في خلافة مروان بن محمد . قبل سنة ١٢٧ هـ . وقيل سنة ١٣٠ هـ . (تهذيب التهذيب : ١٢/٥٩-٥٩) .

(٣) الورقة : ١٥ في فواسخ القرآن .

فإن نحن آثرنا أن نفسر الإنفاق في الآية بما ذهب إليه ابن مسعود وحذيفة : من أنه الإنفاق على الأهل والعيال ، أو آثرنا تفسيره بما ذهب إليه مجاهد والضحاك : من أنه هو الصدقات والنوافل — لم نجد على كلا المذهبين تعارضاً بينهما وبين الزكاة المفروضة . وحيث لا تعارض فلا مسوغ للنسخ .

٥٧٠ - ويقول الله تعالى ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ : مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١) .

وقد أورد الطبري في تفسيره — بعد أن ذكر مذهبين في تأويل الآية — هذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما ، بهذا الإسناد :

(حدثني المثني قال ، حدثنا أبو صالح قال ، حدثني معاوية بن صالح ، عن ابن أبي طلحة ، عن ابن عباس : (قوله : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ ... إلى قوله : وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . فأُتِيَ الله تعالى بعد هذا : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢) .

ثم عقب (الطبري) عليه بقوله : (وهذا الخبر يدل على أن ابن عباس كان يرى أن الله جل ثناؤه كان قد وعد من عمل صالحاً من اليهود والنصارى والصابئين ، على عمله في الآخرة — الجنة ، ثم نسخ ذلك بقوله : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (٣) .

٥٧١ - وهذا الأثر نفسه أورده ابن الجوزي في (نواسخ القرآن) ، ولكن بهذا الإسناد : (أخبرنا المبارك بن علي الصيرفي قال ، أخبرنا أحمد

(١) الآية : في سورة البقرة .

(٢) الآية : ٨٥ : في سورة آل عمران .

(٣) نجد هذا الأثر وتعقيب الطبري عليه في تفسيره : ١٥٥/٢ . وهو الأثر : ١١١٤ .

وقد أسلفنا تخريج إسناد ، وإنه منقطع عن ابن عباس : لأن علي بن أبي طلحة لم يلقه ولم يسمع منه التفسير . (انظر فيما سبق : ف ٣٣٦ ص ٢٤٢) .

ابن الحسن بن قريش قال ، أخبرنا إبراهيم بن عمر البرمكي قال ، أخبرنا محمد ابن إسماعيل الوراق قال ، حدثنا أبو بكر بن أبي داود قال ، حدثنا يعقوب ابن سفيان قال ، حدثنا أبو صالح قال ، حدثني معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ... (١) .

٥٧٢ - وإذا كان ابن الجوزي قد عقب (هو أيضاً) على هذا الخبر بقوله : (فكانه أشار بهذا إلى النسخ) - فقد رد القول بنسخ الآية ، وقرر أنه لا يصح لوجهين :

(أحدهما) أنه إن أشير بقوله : (وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى) إلى من كان تابعاً لنبيه قبل أن يبعث النبي الآخر - فأولئك على الصواب . وإن أشير إلى من كان في زمن نبينا صلى الله عليه وسلم فإن من ضرورة من لم يبدل دينه ولم يحرف - أن يؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ، ويتبعه) .

والثاني أن هذه الآية خبر ، والأخبار لا يدخلها النسخ (٢) .

٥٧٣ - ومن قبل ابن الجوزي ، رد الطبري هو أيضاً دعوى النسخ ؛ لوجه غير اللذين ذكرهما ابن الجوزي فيما بعد .

وقبل أن نذكر رده لدعوى النسخ - نرى أن نذكر الوجهين اللذين أوردتهما في تفسيرها ، على أساس أنها محكمة .

وأول هذين الوجهين يعبر عنه الطبري بقوله :

فإن قال لنا قائل : فأين تمام قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ ﴾ ؟ قيل تمامه جملة قوله : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ ؛ لأن مضاه : من آمن منهم بالله واليوم الآخر ، فتترك ذكر (منهم) لدلالة الكلام عليه ؛ استغناء عما ترك ذكره .

(١) الزرقعة : ١٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه . في الموضع نفسه .

فإن قال : وما معنى هذا الكلام ؟ - قيل : معناه : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصاري والصائبين ، من يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلهم أجرهم عند ربهم .

(فإن قال : وكيف يؤمن المؤمن ؟

قيل : ليس المعنى في المؤمن الذي ظننته ، من انتقال من دين إلى دين ، كانتقال اليهودي والنصراني إلى الإيمان - وإن كان قد قيل إن الذين عنوا بذلك من كان من أهل الكتاب على إيمانه بعتسي وبما جاء به ، حتى أدرك محمداً صلى الله عليه وسلم فأمن به وصدقه ، فقبل لأولئك الذين كانوا مؤمنين بعتسي وبما جاء به إذ أدركوا محمداً صلى الله عليه وسلم : آمنوا بمحمد وبما جاء به - ولكن معنى إيمان المؤمن في هذا الموضع ، ثباته على إيمانه وتركه تبديله . وأما إيمان اليهود والنصاري والصائبين - فالتصديق بمحمد صلى الله عليه وسلم وبما جاء به ، فمن يؤمن منهم بمحمد وبما جاء به واليوم الآخر ، ويعمل صالحاً ، فلم يبدل ولم يغير حتى توفي على ذلك - فله ثواب محله وأجره عند ربه ، كما وصف جل ثناؤه . اهـ (١) .

أما الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما الطبري في تفسير الآية على أساس أنها محكمة - فيعبر عنه بقوله - بعد أن أورد أثراً طويلاً عن السدي أنها نزلت في أصحاب سلمان الفارسي - :

(... فكان إيمان اليهود : أنه من تمسك بالتوراة وسنة موسى ، حتى جاء عيسى . فلما جاء عيسى كان من تمسك بالإنجيل منهم وشرائع عيسى - كان مؤمناً مقبولاً منه ، حتى جاء محمد صلى الله عليه وسلم . فمن لم يتبع محمداً صلى الله عليه وسلم وبدع ما كان عليه من سنة عيسى والإنجيل - كان هالكاً (٢) .

(١) انظر تفسيره ، في ١٤٨/٢ - ١٤٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ١٥٤/٢ .

وهو يورد بعد هذا الكلام أثراً عن مجاهد هذا نصه :

(قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ الآية، قال: سأل سلمان الفارسي النبي صلى الله عليه وسلم ، عن أولئك النصاري، وما رأى من أعمالهم ، قال: « لم يموتوا على الإسلام » ، قال سلمان : فأظلمت علي الأرض ، وذكرت اجتهدهم، فنزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾. فدعا سلمان فقال : « نزلت هذه الآية في أصحابك » . ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من مات على دين عيسى ومات على الإسلام قبل أن يسمع بي فهو على خير ، ومن سمع بي اليوم ولم يؤمن بي فقد هلك » (١) ...!

٥٧٤ - وهنا نذكر ما رد به الطبري دعوى النسخ في الآية. إنه يقول: (والذي قلنا من التأويل الأول أشبه بظاهر التنزيل ؛ لأن الله جل ثناؤه لم يختص - بالأجر على العمل الصالح مع الإيمان - بعض خلقه دون بعض منهم ، والخبر بقوله : (من آمن بالله واليوم الآخر) عن جميع ما ذكر في أول الآية (٢) .

٥٧٥ - ولكن هناك مفسراً ثالثاً هو الحافظ ابن كثير ، يرى في الخبر المروي عن ابن عباس غير ما يرى الطبري وابن الجوزي . وذلك حيث يقول في سبب نزول الآية ، والعلاقة بين التفسير المرضي لها عنده ، والرواية السابقة عن ابن عباس (وهى برواية علي بن أبي طلحة أيضاً) :

(نزلت في أصحاب سلمان الفارسي . بينما هو يحدث النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ ذكر أصحابه فأخبره خبرهم ، فقال : كانوا يصلون ، ويصومون ، ويؤمنون بك، ويشهدون أنك ستبعث نبياً، فلما فرغ سلمان من ثنائه عليهم - قال له نبي الله صلى الله عليه وسلم: «يا سلمان هم من أهل النار» ، فاشتد ذلك على

(١) المصدر السابق نفسه : ١٥٤/٢ - ١٥٥ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ١٥٥/٢ - ١٥٦ .

سلمان ، فأنزل الله هذه الآية . فكان إيمان اليهود أنه من تمسك بالتوراة وسنة موسى عليه السلام [كان مؤمناً مقبولاً منه ^(١)] حتى جاء عيسى . فلما جاء عيسى كان من تمسك بالتوراة فلم يدعها ولم يتبع عيسى هالكاً . وإيمان النصاري أن من تمسك بالإنجيل منهم وشرائع عيسى كان مؤمناً مقبولاً منه ، حتى جاء محمد صلى الله عليه وسلم . فمن لم يتبع محمداً صلى الله عليه وسلم ويدع ما كان عليه من سنة عيسى والإنجيل كان هالكاً قال ابن أبي حاتم : وروى عن سعيد بن جبير نحو هذا قلت : وهذا لا ينافي ما روى عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس - وذكر الرواية التي هي منشأ دعوى النسخ ، ثم قال - : (فإن هذا الذي قاله ابن عباس إخبار عن أنه لا يقبل من أحد طريقة ولا عملاً ، إلا ما كان موافقاً لشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، بعد أن بعث بمبعثه به . فأما قبل ذلك فكل من اتبع الرسول في زمانه فهو على هدى ، وسبيل ، ونجاة ... ^(٢)) .

٥٧٦- فهذه الرواية المنقطعة عن ابن عباس ليست - إذن - صريحة في ادعاء نسخ الآية ، فقد قال ابن الجوزي في تمقيبه عليها : (فكأنه أشار بهذا إلى النسخ) وأثبت ابن كثير أنه لا منافاة بينها وبين ما ارتضاه سبباً لبزول الآية وتفسير ألها . وإذا كانت عبارة الطبري صريحة في النسخ - فقد استظهر أن تأويل الآية على أنها محكمة أشبه بظاهر التنزيل ، وأن لهذه التأويل ما يرجحه كما سنبين .

٥٧٧ - ونحن نرى ، مع هؤلاء الحفاظ الثلاثة ، أن الآية ليست منسوخة ، ولا تقبل بحال أن تنسخ ؛ لأنها خبر ، والأخبار لا تقبل النسخ . ولأنه لا معنى لنسخها إن كان المراد باليهود والنصارى فيها من لم يدركوا محمداً منهم ؛ إذ لا يطلب الإسلام ممن ماتوا قبله . ولا معنى له أيضاً إن كان المراد بهم من أدركوه وطولبوا

(١) سقطت هذه الجملة من النسخة التي رجعنا إليها . وقد زدناها ملتزمين أسلوبه فيما عبر به إيمان النصاري ، بعدما .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ١٠٣/١ ، وهذا الأثر منقطع ؛ لأن علياً لم يلق ابن عباس كما أسلفنا .

بالإيمان به ، واتباع شريعته ؛ لأنهم إن آمنوا به لم يعودوا يهوداً ولا نصارى ، وإن لم يؤمنوا به لم يحز أن يعودوا بأن لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ؛ فإن هذا ينافي عموم الإسلام وبسخه لجميع الشرائع التي كانت قبله .!

٥٧٨ - لكننا نرى أن نضيف إلى هذين الوجهين أوجهاً أخرى ، يقضي كل منها كذلك ببطلان دعوى النسخ هنا .

وأول هذه الأوجه أن الآية تذكر الصابئين مع اليهود والنصارى ، وقد اختلفت أقوال المفسرين في بيان المراد بهم : فقيل هم عبدة الكواكب ، وقيل هم عبدة الملائكة ، وقيل هم قوم لا دين لهم ^(١) ... وغير ممكن أن يعد الله عز وجل هؤلاء بثواب ...!

والوجه الثاني أن ما تقرره من أن الطريق إلى الثواب هو الإيمان والعمل الصالح - تقرره آية أخرى في القرآن لم يزعم أحد أنها منسوخة فيما نعلم ، حتى الذين زعموا أن آيتنا هذه منسوخة اتلك الآية هي قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ^(٢) وسورة المائدة أنزلت بعد سورة آل عمران قطعاً ، بل روي ذلك عن ابن عباس نفسه ، وهو الذي نسبت إليه دعوى النسخ في آية البقرة ، فكيف تنسخ آية سورة آل عمران آية سورة البقرة ، ثم تقرر

(١) استظهر ابن كثير قول مجاهد ومتابعة ، وهب بن منبه : أنهم قوم ليسوا على دين اليهود ، ولا النصارى ، ولا المجوس ، ولا المشركين ، وإنما هم قوم باقون على فطرتهم ، ولا دين مقرر لهم بقدمونه وبقنوتهم ، ثم قال : (ولهذا كان المشركون يتبنون من أسلم بالصابي ، أي أنه قد خرج عن سائر أديان أهل الأرض إذ ذاك . وقال بعض العلماء : الصابئون الذين لم تبلغهم دعوة نبي . والله أعلم) : ١٠٤/١ ، وأنظر مذاهب التابعين في التعريف بهم ، والآثار المروية عنهم في ذلك ، في تفسير الطبري : الآثار ١٠٩٩ - ١١١١ ، ج ٢ ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) الآية ٦٩ ، وانظر جميع ما ذكرناه في كتب النسخ والنسخ التي وصفناه في الفصل السابق - نجد أنها لم تذكر هذه الآية ضمن الآيات المنسوخة في سورة المائدة .

ما تضمنته هذه الآية المنسوخة آية^١ في سورة المائدة التي أزلت بعد السورتين؟ وهل يعقل هذا أو يتصور وقوعه؟

والوجه الثالث أن في سورة الحج آية تتحدث عن اليهود والنصارى والصابئين، فتعكم عليهم بغير ما حكمت به عليهم آيتا البقرة والمائدة، إذ تقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ - إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ^(١) وقد فُسر فصل الله بين الذين آمنوا والأشزاب الحسة بإدخال هؤلاء النار، وإدخال المؤمنين به وبرسله الجنة، فدلّت هذه الآية وآية البقرة على أن لليهود والنصارى والصابئين حكيم، في حالين: أما الحكم الأول فهو إياهم، وطباعتهم على أن لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون. وأما الحكم الثاني فهو عقابهم بإدخالهم النار. الحكم الأول خاص بمن آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، وإنما يتم هذا لهم بالإسلام ما داموا قد أدركوا عهده، وعاشوا حتى يموت به خاتم النبيين. والحكم الثاني خاص بمن رفض الإسلام بعد أن ادعى إليه...

ولا يعترض على هذا المعنى بأن الآية لم تذكر إلا الإيمان بالله واليوم الآخر، وهذا الإيمان ثابت لأهل الكتاب ثباته للمسلمين؛ فإن أسلوب القرآن في وصف المؤمنين كثيراً ما يقتصر على ذكر الإيمان بالله واليوم الآخر، وهو يعني الإيمان بكل ما يجب الإيمان به، كما يقتصر على نفي الإيمان بالله واليوم الآخر كثيراً وهو يصف الكفار والمنافقين^(٢).

٥٧٩ - ومن الآيات التي ادعى عليها النسخ في سورة البقرة - وهي أخبار - قوله عز وجل: ﴿بَلَسَى مَنْ كَتَبَ سِتَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبَتُهُ﴾ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ^(٣).

(١) الآية ١٧ في سورة الحج. وانظر: ٩٧/١٧ تفسير الطبري، الطبعة الأميرية.

(٢) انظر المعجم الفهرس لألفاظ القرآن الكريم في مادة (آمن)، أو مادة (أخر) تجد هذه الحقيقة واضحة في كثير من الآيات.

(٣) الآية ٨١ في السورة.

ومنشأ دعوى النسخ في هذه الآية أمران :

أولهما ما روى عن السدي في بيان المراد بالسيئة ، وأخرجه الطبري في تفسيره بقوله: (حدثني موسى قال، حدثنا عمرو قال، حدثنا أسباط عن السدي : « بلى من كسب سيئة » ، أما السيئة فهي الذنوب التي وعد عليها النار (١) » .

وثانيهما تلك الأخبار التي تظاهرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن أهل الإيمان لا يخلدون في النار؛ إذ الخلود فيها لأهل الكفر دون أهل الإيمان . أما الناسخ لها عندهم فهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ٤٨ : النساء .

٥٨٠ - ونحب أن نعقب على هذه الدعوى بهذه الحقائق التي نسيها مدعو النسخ :

الحقيقة الأولى : أن الآية جاءت في سياق الحديث عن بني إسرائيل ، ورداً على قولهم الذي حكاه الله عز وجل في قوله قبلها : ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا

(١) تجد هذا الأثر في ٢/٢٨١ - ٢٨٢ من تفسيره . وقد اختلف النقاد في الحكم على أسباط (وهو ابن نصر الممداني ، أبو يوسف - ويقال أبو نصر -) فضممه أحمد ، وأبو نعيم ، والنسائي ، والساجي فيما رواه عن سمالك بن حرب . وحكى الحافظ ابن حجر قولين عن يحيى بن معين في الحكم عليه ، فقال فيه مرة : ليس بشيء ، ثم قال فيه مرة : ثقة . أما البخاري فوصفه في التاريخ الأوسط بأنه صدوق ، وأما ابن حبان فذكره في (الثقات) ، وأما موسى بن هرون فقال فيه لم يكن به بأس . (وانظر : ١/٢١١ - ٢١٢ في تهذيب التهذيب) . أما صاحب هذا التفسير وهو السدي فكثير فقد اختلف فيه - وهو أيضاً - النقاد . قال فيه أحمد : (إنه ليحسن الحديث ، إلا أن هذا التفسير الذي يحمي به قد جعل له إسناداً وأستكلفه) .

وقال عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت : (سمعت الشعبي وقيل له إن السدي قد أعطي حظاً من علم القرآن ، فقال : قد أعطي حظاً من جهل بالقرآن) . وانظر في آراء رجال الجرح والتعديل فيه : ١/٣١٣ - ٣١٤ تهذيب . وقد أسلفنا تعريفاً موجزاً به (انظر فيما سبق : هامش ف ٣١٨) .

النار إلا أثاماً معدودة ، قل : أتُخَذَنُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ؟ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَى مَنْ كَسَبَ .. ﴿ ١٠ 〉

والحقيقة الثانية : أن الآية التي بعدها تقول : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ، وهذا يؤكد أن الخلود في النار هناك يقابل الخلود في الجنة هنا ، فينبغي أن يكون (من كسب سيئة) في مقابلة (الذين آمنوا وعملوا الصالحات) .

والحقيقة الثالثة : أن الآية تعطف على (من كسب سيئة) قوله : (وأحاطت به خطيئته) ، والإحاطة بالشيء : الإحداق به . وقد فسروا : (أحاطت به خطيئته) هنا بمثل ما فسرنا به الإحاطة في اللغة ، فقالوا فيها : اجتمعت عليه ذنوبه ، فأت عليها قبل الإثابة عنها ، والتوبة منها .

والحقيقة الرابعة : أن شيوخ المفسرين من التابعين وتابعيهم فسروا السيئة بالشرك بالله ، ومن هؤلاء الشيوخ : جابر ، وائل ، ومجاهد ، وقتادة ، وابن جريج ، والربيع ^(١) .

له

(١) أما مجاهد وقتادة وابن جريج فقد عرّفنا لهم فيما سبق . وأما أبو وائل فهو شقيق ابن سلمة الأسدي ، الكوفي . أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، وروى عن الخلفاء الأربعة وعدد كبير من الصحابة والتابعين . وروى عنه كثير من بينهم عاصم بن بهدلة (وهو الرازي عنه هنا) . وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة ، ووثقه جميع النقاد (انظر في ترجمته تهذيب التهذيب : ٣٦١/٤ - ٣٦٣ ، وقد جاء فيه أن وفاته كانت في عام ٨٢ هـ ، وقال الواقدي : إنها كانت في خلافة عمر بن عبد العزيز) .

وأما الربيع فهو ابن خثيم الكوفي ، من كبار التابعين وخيارهم . وهو ثقة لا يسأل عن مثله (تجد ترجمته في تهذيب التهذيب : ٢١٢/٣ وفيه أن وفاته كانت بعد مقتل الحسين سنة ٦٣ هـ وأن ابن قانع أرخ وفاته عام ٦١ هـ) وأبو خثيم يضم الحساء المعجمة ، مصفر ، كما ضبطه ابن دريد في الاشتقاق : ٢١٢ - ٢١٣ . (انظر تفسير الطبري ، وتعليق الصديق الأستاذ محمود محمد شاكر على الأثر ١٤٣٠ فيه) .

والأثر المروية عن هؤلاء الشيوخ هي الآثار : (١٤٢١ - ١٤٢٨) : ٢/٢٨١ - ٢٨٢ في تفسير الطبري .

والحقيقة الخامسة : أن هذه الآية خبر للوعيد ، فليس فيها حكم عملي
فرعي يقبل النسخ .

من أجل هذا كله نرى أن هذه الآية محكمة لا يجوز أن تنسخ ^(١) .

٥٨١ - كذلك لا يجوز أن ينسخ قوله تعالى في الآية ١٣٩ من السورة :
﴿وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ .

ونص الآية بتمامها هو : ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا
وَرَبُّكُمْ ، وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ؟﴾ .

وقد بين ابن الجوزي منشأ دعوى النسخ هنا ، حين قال : (قد ذهب
بعض المفسرين الى أن هذا الكلام اقتضى نوع مساهلة للكفار ، ثم نسخ بآية
السيف) ^(٢) ، وهي قوله تعالى : ﴿فَإِذَا انشَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ
فَأَقْتَرِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ ، وَاحْضَرُوهُمْ
وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ : (٥) التوبة .

ولكن ، هل تقتضي الآية هذه المساهلة حقيقة ؟ وهل تتعارض مع آية
السيف ؟ وهل تقبل النسخ بعد هذا وذاك ؟ ..

إنها تأمر محمدأ صلى الله عليه وسلم بأن ينكر على اليهود زعمهم أنهم أولى
بالله منا ، بحجة أنهم أبناءه وأحباءه ، وأن أنبياءه كانوا منهم . وهي تقدم
البرهان تلو البرهان على بطلان دعواهم ، فهو رب المسلمين ورب اليهود دون
تفرقة ، وجميع هؤلاء وأولئك سواء في العبودية له . وهو 'بجائر' كلا منا ومنهم
بعمله دون اعتبار لدعواه ، ما دام لكل فريق أعماله التي هي صلة ما بينه

(١) قال ابن الجوزي ، بعد توجيهه لدعوى النسخ على أنها إنما تقوم على تفسير السيئة بما دون
الشرك : (على أنه يجوز أن يحمل ذلك على من أتى السيئة مستعلا ، فلا يكون نسخاً) ورقة ١٦
في نواسخ القرآن . ونرى أن هذا التأويل لا حاجة إليه بعد ما ذكرناه من حقائق .
(٢) الورقة ٢٣ في نواسخ القرآن .

ربين ربه ، فلا اختصاص لأحد به إلا من جهة الطاعة والعمل ... ثم إننا
 مخلصون له الطاعة والعبادة ، دونكم . فلنا ثوابه ، وعليكم عقابه !...
 وهذا الذي تقررره الآية ليس مما ينبغي بحال أن ينسخ ؛
 لأنه خبر خارج مخرج الوعيد والتهديد ، والأخبار لا تقبل النسخ ،
 ولأن ما تقررره من أن كل عامل فله جزاء عمله - لا يتغير ، ولا يزول
 والمنسوخ هو ما أزيل حكمه فلم يبق منه شيء .
 ولأننا قد علمنا أعمال اهل الكتاب واقروناهم عليها ، فلا تنسخ آية السيف
 الآية التي تحملهم تبعاتها .
 واخيراً لأن آية السيف تأمر بقتال المشركين ، وهذه الآية لا تتحدث إلا
 عن فريق من اهل الكتاب ، هم اليهود !..

٥٨٢ - وفي الآية الأخيرة من سورة البقرة يقول الله عز وجل :
 ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا
 اكْتَسَبَتْ﴾ ... ٢٨٦ . وقد ذهبت جماعة من المفسرين الى أن هذه الآية
 منسوخة ، وأن ناسخها هو قوله عز وجل في السورة نفسها : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ
 بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ ١٨٥ ، كان قصر
 التكليف على الوسع بحيث لا يتجاوزه - عسر تنسخه الآية التي تثبت إرادة
 اليسر ، وتنتفي عنه أنه يريد العسر بالمؤمنين !..
 ومن عجب أن هذه الآية التي زعموها منسوخة هنا ، قد اعتبروها من قبل
 ناسخة لآية أخرى ، كأنها - وهي الناسخة - ليست بمنجاة من أن ينسخها
 غيرها !.

ومن عجب كذلك أن يدعى النسخ فيها ، مع أنها تقرر حكماً كلياً لا يجوز
 أن يُنسخ !..
 على أنها - بعد هذا كله - أخبار من الله تعالى عما يكلف عباده القيام به ،
 والأخبار ليست مما يجوز أن ينسخ ؛ لأن نسخها تكذيب لها . وتعالى الله
 عن الكذب !..

٥٨٣ - ولكن ، ما منشأ دعوى النسخ هنا ؟

إن منشأها هو خطأ أولئك المفسرين في فهمهم لدلول أسلوب القصر فيها ؛ فقد ذكروا أن معنى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا رُسْمًا﴾ هو : لا ينقص الله عن الوسع في التكليف ، ورأوا أن الوسع لا يطاق ، فقالوا : خفف الوسع بقوله تباركت ذاته : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ ثم أبدوا هذا بذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله تعالى تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) .

وقد وصفنا هذا الفهم بأنه خاطيء لأسلوب القصر في الآية ، وقع فيه أولئك القائلون بالنسخ . ونزيد هنا أن الآية التي اعتبروها ناسخة لايتناهي في الحقيقة سبب لها ، وليست متعارضة معها ، بل هي الأصل الذي انبنى عليه ما قررته . فمن أن الله تعالى يريد بالمؤمنين اليسر ولا يريد بهم العسر - اقتصر تكليفه بإمام على ما تسعه طاقاتهم ، ولم يتجاوزوه . وهذا هو الفهم الذي يسفه الذوق العربي لبلاغة القرآن ، وإعجازه ! .

٥٨٤ - وفي سورة آل عمران ، نجد بين دعاوى النسخ أربعا في أخبار

لا تقبل النسخ :

وأول هذه الأخبار قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام في أهل الكتاب : ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ، وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ؟ فَإِنْ أَسْلَمْتُمْ فَقَدْ اهْتَدَوْا ، وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ٢٠ 〉 ، والمنسوخ منه عند القائلين بالنسخ هو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ : نسخته في نظرهم آية السيف .

٥٨٥ - وواضح أن منشأ دعوى النسخ هنا ، عند الثنائين بها ، هو أن

أسلوب القصر في الآية يقتضي في فهمهم حصر وظيفة الرسول صلى الله عليه وسلم

في التبليغ دون قتال . فلما أذن له في القتال نسخ هذا الإذن ذلك الحصر ، وصارت وظيفته أن يبلغ ، ويقاتل في سبيل ما كلف تبليغه !... على أن الحصر إضافي ، يراد به تقرير أن الرسول ليس مُكلفاً بإيجاد الإيمان في قلوبهم ؛ إذ هذا ليس في مقدور أحد سوى الله !..

لكننا نجد في القرآن الكريم آيات تؤكد للرسول صلى الله عليه وسلم أنه ليس جباراً ، ولا مسيطرأ على الكفار ، كما في قوله تباركت ذاته : ﴿لست عليهم بمسيطر﴾^(١) ، وقوله : ﴿وما أنت عليهم بجبار﴾^(٢) بل نجد ما يؤكد أنه ليس حفيظاً عليهم ، ولا وكيلاً عنهم ، وهو كثير ...

وقد كان صلى الله عليه وسلم يبلغ عن ربه ، فيعرض عنه الكفار ، ولا يستجيبون لدعوته إلى الهدى . وكان هذا يحزنه ويشد عليه ، فقال له ربه عز وجل : ﴿وما أنت بهادي الضالين ، إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا فهم ملون﴾^(٣) ، وقال له أيضاً : ﴿إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء﴾^(٤) ، وقال له كذلك : ﴿فلا تذهب نفسك عليهم حسرات﴾^(٥) ، ﴿لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين﴾^(٦) ..

٥٨٦ ~ فأيقنا هذه إذن حين قالت لمحمد صلى الله عليه وسلم في شأن أهل الكتاب : ﴿وإن كُوتِرُوا فإنا عليك البلاغ﴾ - لم تكن تقصد إلى إعفاء النبي عليه الصلاة والسلام من واجب القتال في سبيل الدعوة ، وإنما قصدت إلى تقرير أنه قد بلغ عن الله فأدى ما عليه . وشرع القتال قبلها ، ثم بعدما ،

(١) الآية : ٢٣ في سورة الغاشية .

(٢) الآية : ٤٥ في سورة ق .

(٣) الآية : ٨٦ في سورة النمل .

(٤) الآية : ٥٦ في سورة القصص .

(٥) الآية : ٨ في سورة المائدة (فاطر) .

(٦) الآية : ٣ في سورة الشعراء .

بآية السيف وغيرها - لم يغير شيئاً من حقيقة الوظيفة التي كلف القيام بها ، وإن كان قد زاد الوسائل إليها وسيلة جديدة هي مشروعية القتال في سبيلها ، لتأمين الدعاة وحماية أرواحهم من عدوان الكفار عليهم ، لا لمهلهم على الدخول في الاسلام بقوة السلاح ...!

وهي بعدُ خير لا يقبل النسخ ، إذ هي لا تذكر حكماً شرعياً عملياً فرعياً ، وإنما تذكر احتمالاً قد يقع ؛ لتهيء الرسول نفسياً لتقبله عندما يقع !. ومثلها في هذا آيات قررت ما قررت أو شبيهاً به ، وادعي فيها - هي أيضاً - أنها منسوخة بآية السيف ، مع أنها أخبار ، كما في هذه الآيات (ونحن نذكرها بترتيبها في المصحف) :

١ - ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ، وَمَنْ تَوَلَّى فَسًا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا ﴾ - ٨٠ : النساء - والمنسوخ منها عندهم بآية السيف هو شرطها الثاني ،

٢ - ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾ - ٩١ : المائدة - ،

٣ - ﴿ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ - ٦٦ : الأنعام - والمنسوخ منها عندهم هو ما بعد (قل) ،

٤ - ﴿ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا ، وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيطٍ ﴾ - ١٠٤ : الأنعام - والمنسوخ منها في نظرهم هو الجزء الأخير .

٥ - ﴿ وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا ، وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴾ - ١٠٧ : الأنعام - ،

٦ - ﴿ وَإِنَّمَا تَرِيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ ، أَوْ تَتَوَقَّعُكَ فَاَلَيْسَ أَمْرًا جَمِيعًا ﴾ - ٤٦ : يونس - ،

٧ - ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْذِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ - ٩٩ : يونس - ، والاستفهام فيها ليس حقيقياً ، إنما أريد به التوبيخ : نفى قدرته صلى الله عليه وسلم على ذلك ، أو تكليفه إياه ،

٨ - ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ - : ١٠٨ يونس - ،
والذي نسخ منها في مذهبهم هو الجملة الأخيرة ،

٩ - ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ، وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ - :
١٢ هود - والنسخ منها عندهم هو الجزء الأول ،

١٠ - ﴿وَمَا نُرِيكَ بِغَضِّ النَّذِيِّ نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوْفَّتِكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ - : ٤٠ الرعد - وقد
نسخ منها في مذهبهم الجملة التي تقتصر وظيفته على البلاغ ،

١١ - ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ النُّبِيُّ﴾ - : ٨٩ الحجر - ،
والمسوخ منها على قولهم هو ما بعد (قل) ،

١٢ - ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ النُّبِيُّ﴾ - :
٨٢ النحل - ،

١٣ - ﴿رَبُّكُمْ أَغْلَمُ بِكُمْ : إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ ، أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ، وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ - : ٥٤
الإسراء - ، والمسوخ منها عندهم هو الشطر الأخير ،

١٤ - ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ، أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا؟﴾ - : ٤٣ الفرقان - والمسوخ منها عندهم هو القدر
الأخير ، والاستفهام الظاهري فيه مراد به الاستبعاد ،

١٥ - ﴿وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ ، فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ - : ٩٢
النمل - ، قالوا : وقد نسخ معناها لا لفظها بآية السيف ،

١٦ - ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ ، قُلْ :
إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ - : ٥٠
المنكوت - ، والمسوخ منها عندهم بآية السيف هو شطرها الأخير ،

١٧ - ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزَنُكَ كُفْرُهُ﴾ ، إِنَّمَا مَرَجِعُهُمْ
فَتَنْبِتُهُمْ بِمَا عَمِلُوا ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿ - : ٢٣
لقمان - ، والنسخ منها في مذهبيهم هو شطرها الأول ، نسخته عندهم آية السيف ،
١٨ - ﴿قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرَمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا
تَعْمَلُونَ﴾ - : ٢٥ ب - ، وكلها منسوخة عندهم بآية السيف ،

١٩ - ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ - : ٢٣ فاطر - ،
٢٠ - ﴿إِنْ يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنْتُمْ أَنْتُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ - : ٧٠ ص - ،
وقد قالو : نسخ معناها ، لا لفظها ، بآية السيف ،

٢١ - ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ - : ٨٨ ص - ، والذين
قالوا بنسخها منهم هم الذين فسروا الحين فيها بأنه يوم بدر ،

٢٢ - ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ - : ٢٤ الزمر - ،
٢٣ - ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ
عَلَيْهَا ، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ - : ٤٢ الزمر - ، والنسخ
منها عندهم هو الجزء الأخير ،

٢٤ - ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ ، وَإِنْ
يُشْرَكَ بِهِ يُؤْمِنُوا ، فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ - : ١٢
المؤمن - ، وقد قالوا : نسخ معنى الحكم في الدنيا بآية السيف ،

٢٥ - ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيفٌ عَلَيْهِمْ ،
وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ - : ٦ الشورى - ، وقد قالوا : نسخ
آخرها بآية السيف ،

٢٦ - ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا ، إِنْ
عَلَيْكَ إِلَّا النَّبَإُ﴾ - : ٤٨ الشورى - ، وقد قالوا إنها منسوخة
بآية السيف ،

٢٧ - ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ - : ٦ الكافرون - ، وقد
قالوا إنها كذلك منسوخة بآية السيف .

٥٨٧ - فهذه الآيات الإخبارية إذن - وعددها ثمان وعشرون كما رأينا - قد نسختها جميعاً في نظرم آية السيف ، مع أن الأخبار لا يجوز نسخها ، ومع أنه ليس بين أي منها وآية السيف تعارض يسوغ النسخ !..

أفليست تدور حول معان ثابتة من بينها أن وظيفة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي التبليغ ، والإنذار ، وأنه ليس وكيلاً على الكفار ، ولا حفيظاً عليهم ، ولا جباراً ولا مسيطرأ ، وأن لكل منا ومنهم دينه وعمله الذي اختاره لنفسه ، وعليه سيكون حساب ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس من عمله الإتيان بالآيات التي تؤيده ، وأنه ما دام قد بلغهم دعوة الله فلا عليه من كفرهم ، وما ينبغي أن يحزنه ؟!.

ثم ، كيف تنسخ آية السيف هذه الآيات التي تقرر حقائق ، وهي إنما تأمر بقتال المشركين ، وحصارهم ، وأسرهم ، ومعاملتهم على أنهم أعداء ، ما داموا يحاربون الدعوة إلى الله ، ويعادون الفكرة الإسلامية ، ويصدون الناس عن سبيل الله ؟!

وأي منافاة بين حصر وظيفة الرسول في التبليغ عن الله ، وإنذار المبلّغين عاقبة كفرهم ، وبين قتالهم إذا تعين هذا القتال وسيلة للتبليغ والإنذار ، أي للدعوة ؟!.

٥٨٨ - ونتابع عرضنا لقضايا النسخ ، في الآيات الإخبارية ، فنجد من بينها تلك الدعوى المنسوبة إلى السدي ، وهي المتعلقة بقوله تعالى للمؤمنين ، عن أهل الكتاب : ﴿ كُنْ يَضْرُوكُمْ إِلَّا أَذَى ﴾ ١١١ : آل عمران . قال السدي : الإشارة إلى أهل الكتاب ، وذلك قبل أن يؤمر بقتالهم ، فنسخت بقوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ ٣٩ : التوبة .

ولكن جمهور المفسرين يفسرون الآية بمثل ما فسرهما به الطبري - نقلنا عن قتادة ، والربيع ، وابن جريج ، والحسن البصري - حين قال :

(يعني بذلك جل ثناؤه : لن يضركم ، يا أهل الإيمان بالله ورسوله ، هؤلاء ، الفاسقون من أهل الكتاب - بكفرهم ، وتكذيبهم نبيكم محمداً صلى الله عليه وسلم - شيئاً إلا أذى . يعني بذلك : ولكنهم يؤذونكم بشرهم ، وإسماعكم كفرهم ، وقوله في عيسى وأمه وعزير ، ودعائهم إياكم إلى الضلالة . ولن يضرؤكم بذلك .

(وهذا من الاستثناء المنقطع الذي هو مخالف معنى ما قبله ، كما قيل : ما اشتكى شيئاً إلا خيراً . وهذه كلمة محكية عن العرب سماعاً) (١) .

٥٨٩ - الآية إذن تقرر أن أهل الكتاب لن يستطيعوا إلحاق الضرر بالمؤمنين ، وإن استطاعوا إيذاؤهم بإسماعهم ما يكرهون سماعه . وهذا الإيذاء منهم للمؤمنين سريع الزوال ، يسير هين ، يثاب المؤمنون عليه ، دون أن يكون له أثر باق في مال أو جسد ! ..

على أن العجيب أن يدعى نسخه وهو خبر ، ثم يوعد المؤمنون عقبيه بالنصر عليهم إن هم قاتلوه ، مع أن النسخ - عند مدعي النسخ - هو الآية التي تأمر المؤمنين بقتالهم ! وإلا فأي منافاة بين ما تقرره الآية من خبر لا يمكن أن يتخلف ، وما تأمر به الآية الأخرى - وهي التي زعموها ناسخة - من قتال أهل الكتاب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . من أجل هذا كله نرفض دعوى النسخ في هذه الآية .

٥٩٠ - كذلك نرفض دعوى النسخ في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ، وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ . - ١٤٥ آل عمران ، وصاحب هذه الدعوى هو السدي ، فقد ذهب إلى أن هذا الخبر منسوخ بقوله عز وجل : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الثَّغَابَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ ، لِمَنْ نُرِيدُ ، ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُوماً مَدْحُوراً ﴾ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا

(١) تفسير الطبري : ١٠٨/٧ .

وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴿ - ١٨ ، ١٩
الإسراء - .

وإذا كان واضحاً أن الآية المدعى نسخها خبر لا يقبل النسخ - فإن واضحاً كذلك أنها لا تنافي الآية المدعى أنها ناسخة لها ؛ ذلك أن المعنى الذي تقرره الآيتان واحد لا يختلف في إحداها عنه في الأخرى : إنه الإخبار بأن كل إنسان ينال نصيبه المقدر له من الدنيا ، فلن يفوته ما قدر له ، وإذا كانت هي هم فسيعطيه الله منها ، ولكن ما يشاء الله لا ما يشاء هو ، ومن ثم كان قوله جل ثناؤه في الآية المدعى نسخها : (نؤته منها) وفي الآية الأخرى (عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد) ...

ولعله من أجل هذا الوضوح في اتفاق الآيتين على تقرير حقيقة واحدة - كان قول ابن الجوزي في التعقيب على دعوى النسخ هنا (بعد أن ذكر صاحبها هو السدي) : - وليس هذا بقول من يفهم الناسخ والمنسوخ ، فلا يعول عليه^(١).

٥٩١ - وفي الآيتين - ١٧ ، ١٨ - من سورة النساء آيتان تتحدثان عن نوعين من التوبة ، هما التوبة التي أوجب الله عز وجل على نفسه قبولها رحمة منه بعباده . والتوبة التي حكم بأنه لا يقبلها ؛ لأنها إلى ادعاء التوبة أقرب منها إلى أن تكون توبة حقيقية ...

وهاتان الآيتان اللتان أخبر الله عز وجل عباده فيها بحكم التوبة هما قوله : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ، فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ . وَلَيَسَّ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ ، وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ، أُولَئِكَ أَخْتِذُنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا .

(١) فواسخ القرآن له . الورقة ٦٩ . ولعل مصدر دعوى النسخ هنا أن في الآية المدعى عليها النسخ وعدا يعم كل من يريد ثواب الدنيا ، بأن يؤتيه الله منها . وفي الآية المدعى أنها ناسخة لها وعداً مقيداً ، خاصة بمن يريد الله إعطائه ، لقوله فيها : (لمن نريد) ، لكن هذا لا يشفع للمدعى النسخ ، إذ هو ليس النسخ في شيء ...

والمصنفون في ناسخ القرآن ومنسوخه يكادون يتفقون على أن في هاتين الآيتين منسوخاً ، لكنهم يختلفون في تمييزه : فابن سلامة يرى أن المنسوخ هو الآية الثانية : (نسخت في أهل الشرك ، وبقيت محكمة في أهل الإيمان)^(١) . وابن هلال يقول في هذا المعنى كلاماً غير واضح ولا مفهوم^(٢) .

أما ابن الجوزي فيقول في تفسير الآيتين وبيان موضع النسخ فيها : (... والتوبة من قريب ما كان قبل معاينة الملك ، فإذا حضر الملك لسوق الروح لم تقبل توبة ؛ لأن الإنسان حينئذ يصير كالمضطر إلى التوبة . فمن تاب قبل ذلك قبلت توبته ، أو أسلم من كفر قبل إسلامه . وهذا أمر ثابت محكم .) وقد زعم بعض من لا فهم له - أن هذا الأمر أقر على هذا في حق أرباب المعاصي من المسلمين ، ونسخ حكمه في حق الكفار بقوله : ﴿ ولا الذين يميؤتون وهم كفار ﴾ . وهذا ليس بشيء ، فإن حكم الفريقين واحد)^(٣) .

وأما الكرمي فهو يقول : (ووجه النسخ غير ظاهر ؛ لأن معنى الآية الأولى معارض للثانية ، وهو التوبة عند حضور الموت والوقوع في النزاع . وهذا لا فرق فيه بين توبة الكافر وغيره ، اللهم إلا أن تكون التفرقة طريقة لبعضهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ﴾ ، وبدليل قصة فرعون ..)^(٤) .

(١) ص ١٢٥ من الناسخ والمنسوخ له ، النسخة المطبوعة . والمعبارة في النسخة المخطوطة (قال الشيخ : فكان خبره في هذه الآية (يعني الآية الأولى) عاماً ، ثم احتججه أي منع التوبة في الآية الأخيرة ، فصارت ناسخة لبعض حكمها في أهل الشرك ، فقال الله تعالى : وليست التوبة للذين يعملون السيئات) : الورقة ١٠٣ .

(٢) الورقة ٦٨ ، وكلامه غير المفهوم هو : (ضمن الله تعالى لأهل التوحيد من المسلمين قبول توباتهم إذا لم يصروا ، وقابوا من قريب قبل الغرغرة وحشرجة النفس ، فكانت الآية الأولى خبراً عاماً ، ثم خصص بقوله تعالى : - من قريب - ، قصار ناسخاً بعض الحكم في أهل للشرك فقال : - وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن -) .

(٣) الورقة ٦٩ في نواسخ القرآن .

(٤) الورقة ١١٧ في قلائد المرجان .

٥٩٢ - وإنه ليسترعي اهتمامنا في قضية النسخ هذه - فوق ما في تصويرها من غموض - أنها لم تستند إلى أثر مروي ، عند أحد الذين أوردوها ، حتى ابن الجوزي لم يورد أيضاً أي أثر فيها ، مع عنايته بالأثار ، وحرصه على ذكرها في كتابه . فهل خلت القضية من أثر تستند إليه ؟

إننا نجد في تفسير الطبري هذا الأثر الذي أخرجه بإسناده عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، ثم أخرجه السيوطي ^(١) ونسبه - أيضاً - لأبي داود في ناسخه ، ولابن أبي حاتم :

(حدثني المثني قال ، حدثنا عبدالله بن صالح قال ، حدثني معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس : قوله (وليست التوبة للذين يعملون السيئات . حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار) فأنزل الله تبارك وتعالى بعد ذلك : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ - سورة النساء : ٤٨ ، ١١٦ - فحرّم الله تعالى المغفرة على من مات وهو كافر ، وأرجأ أهل التوحيد إلى مشيئته ، فلم يؤنسهم من المغفرة) ^(٢) .

٥٩٣ - ولعلّ أول ما يقرره هذا الأثر أن قضية النسخ فيه عكس ما ذكره المصنفون في الناسخ والمنسوخ ؛ فقد قرر هؤلاء أن الآية الثانية نسخت في أهل الشرك ، وبقيت محكمة في أهل الإيمان ، وقرر هذا الأثر أن الله تعالى قد حرّم - بالآية الناسخة - المغفرة على من مات وهو كافر ، وأرجأ أهل التوحيد إلى مشيئته فلم يؤنسهم من المغفرة ... ومعنى هذا أن الآية بقيت محكمة في أهل الشرك ، ونسخت في أهل الإيمان !

(١) الدر المنثور : ١٣١/٢ .

(٢) الأثر ٨٨٦٧ في تفسير الطبري : ١٠١/٨ .

ومن هذا التعارض التام بين دعوى النسخ كما قررها ابن سلامة ومن بعده، ودعوى النسخ كما يقررها الأثر المروي بسند صحيح عن علي بن أبي طلحة - نعتقد أن ابن الجوزي كان يقصد بكلامه في دعوى النسخ وفي صاحب هذه الدعوى - ما قاله ابن سلامة في بيانها، وأنه لم يطلع على الأثر المروي عن علي بن أبي طلحة، فلو أنه أطلع عليه لأورده ورداً على ما فيه من زعم النسخ. وإنه مما يرجح هذا في اعتقادنا أن ابن الجوزي قد نسب دعوى النسخ إلى (بعض من لا فهم له) ، مع أن علي بن أبي طلحة ليس ممن يصدق هذا الوصف عليهم في نظر ابن الجوزي ..!

٥٩٤ - ودعوى النسخ - بعد هذا كله - ليس لها أساس تقوم عليه، لأن معنى الآية ولا من سياقها .

أما المعنى فلأن الآية خبر من الله عز وجل، عن الذين لا تقبل منهم التوبة، وعن السر في رفضها. إنها ليست توبة، بل هي ادعاء، وبمجرد قول، بدليل أنها لم تصدر عنهم إلا حين رأوا ملك الموت، وأيقنوا بأنه لا مجال أمامهم للعمل، ولا للندم على ما فات ومحاولة محوه بالطاعة والعبادة ..!

وأما السياق فلأن الآية جاءت في أثر الحديث عن الفاحشة ، وعن اللواتي والذين انحدروا إلى هاويتها، وعن العقوبة التي شرعت لهم ولهم في هذه الحياة، ما لم يتوبوا ويصلحوا ، وقد جاءت متقابلة مع الآية التي قبلها وهي التي بينت شروط التوبة المقبولة ^(١) ، ففهم إذن كان ذلك الاشتراط في الآية التي سبقتها،

(١) في الآية الأولى - يعملون سوء - ، وفي الآية الثانية - يعملون السيئات - ، وفي الأولى - ينهال - ، ولم يذكر هذا القيد في الثانية ، وفي الأولى - ثم يتوبون من قريب وفي الثانية - حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن - .
ويلاحظ أن الآية الأولى تقول : - إنما التوبة على الله - ، ولم يذكر على الله في الآية الثانية ، ومن هذا الفرق بينها أفادت الأولى حتمية قبول التوبة في الأولى ، ورفضها قطعاً في الثانية ، ولو قال فيها - على الله - لاحتملت جواز القبول .

ما دام كل عاص يرجى أن تقبل توبته ، ولو لم يكن له من التوبة إلا اسمها ؟
وأي فرق بين العاصي يستمرىء المعاصي ، ويظل يرتكبها عن رضا حتى
يحضره الموت فيقول : إني تبت الآث - والكافر يَظَلُّ مصرّاً على كفره
حتى يفرغر فينطق بالشهادتين ؟ .

على أن الآية تؤكد ما قررت من رفض لهذه التوبة ؛ إذ تعطف على
أولئك الذين يعملون السيئات ، حتى يروا الموت بأعينهم - أولئك الكفار
الذين يموتون وهم كفار . وكأنها بهذا تقول لهم : لو كان قبول الإسلام ممن مات
على الكفر مرجواً أو محتملاً - لكان قبول التوبة من أولئك الذين استمروا
المعصية حتى حضرهم الموت ، أمراً مرجواً أو محتملاً كذلك ! ..

ومع أن توقع الإسلام من الكافر بعد أن مات ، أشد بعداً من توقع التوبة
من العاصي الذي حضره الموت ولم يمت بعد - فقد جعل رفض التوبة من
العاصي هنا هو الأصل ، وقيس عليه الكافر الذي مات ، فلم يعد ينتظر منه
بعد موته إيمان (أو توبة من الكفر) ! ..

أبعد هذا يقال إن الآية منسوخة ، كان مثلها في معناه يمكن أن ينسخ
بالآية التي اعتبروها ناسخة ، وكان الأخبار يمكن أن يرفع خبر منها ليحل
محل خبر آخر ؟! سبحان الله ، وتعالى عن أن يكذب !

٥٩٥ - ومن الأخبار التي ادعي أنها منسوخة كذلك ، قوله عز وجل
في الآية ١٠٥ من سورة المائدة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيكُمْ
أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ، إِلَى اللَّهِ
مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

والذين ذهبوا إلى أنها منسوخة قالوا إن المنسوخ منها هو قوله تعالى :
(لا يضركم من ضل) . ثم اختلفوا في ناسخه : فزعم فريق منهم أنه هو قوله

عز وجل (إذا اهتديتم) في الآية نفسها ، وزعم الفريق الآخر أنه هو آية السيف !.

ومنشأ دعوى النسخ عند الفريق الأول هو فهمهم الخاطيء للآية ، على أن فيها إعفاء للمؤمنين من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو فهم قديم حمل الخليفة الأول أبا بكر على أن يخطب المؤمنين ويقول لهم : (يا أيها الناس ، إنكم تقرءون هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾) ، وإنكم تضعونها على غير موضعها ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه - أو شك الله أن يعصم بعباقبه (١) .

٥٩٦ - ومع أن هذا الفريق قد تجاهل أن سياق الآية في الكفار (٢) ، وأنه قد روى في سبب نزولها أن المسلمين كانوا يتحصرون على الكفرة ويتمنون إيمانهم ، وأنهم كانوا إذا أسلم الواحد منهم قبل له سفهت أياك (٣) ، فنزلت تأسيه لهم على ما ما كانوا يألمون له : من بقاء الكفار من أهليهم وأصحابهم على كفرهم ، ومن رمى الكفار لهم بأنهم قد سفهوا آباءهم !... نقول : مع هذا وذاك - فاتهم أن الناسخ على مذهبهم وهو شرط وظرف لما اعتبروه منسوخاً ، ذلك أن قوله في الآية (إذا اهتديتم) لا يعمدو أن يكون قيداً في قوله (لا يضركم

(١) رواه أصحاب السنن الأربعة ، وابن حبان في صحيحه ، وأحمد في مسنده (ح ١٦ ص ١٦٣ ب ١) واللفظ له ، وغيرهم من طرق كثيرة ، ورجع رفعه الدارقطني وغيره . وانظر إن شئت شرحاً له ، في كتابنا (من هدي السنة) ص ٨٠ - ٨٨ من الطبعة الثالثة .

(٢) يقول الله تعالى في الآية التي قبلها : - وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ، أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يعتدون - : ١٠٤ .

(٣) انظر ٣٦٨/١ في الكشاف للزخشري : ط التجارية سنة ١٣٥٤ هـ / ١٠٨٠ / ٢٠٨ من أنوار التنزيل للبيضاوي ط الميمنية ٢ / ٣٩٨ من روح المعاني للأوسمي : ط الأميرية سنة ١٣٠١ هـ .

من ضل) ، وليس مما يقبله العقل أن يتأخر نزول هذا القيد عما قبله ، حتى ينسخه إن صحّ أنه يصلح ناسخاً .

٥٩٧ - على أن الجملة خبرية تقرر أنه ما دام المؤمنون قد اهتموا ، فأدوا ما يجب عليهم بمقتضى إيمانهم : من دعوة إلى الإيمان بالله وحسن عبادته ، ومن أمر بالمعروف ونهي عن المنكر - فلا عليهم بعد ذلك من إصرار المبطلين على باطلهم ، ولن يؤاخذوا على شيء من هذا الإصرار . نظيره : ﴿ فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ﴾ ^(١) ، ﴿ لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين ﴾ ^(٢) ، ﴿ أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ ^(٣) ، وآيات كثيرة أخرى ..

٥٩٨ - أما الفريق الثاني ، وهو الذي ذهب إلى أن الناسخ هنا آية السيف - فنفى دعوى النسخ عنده هو أن الآية لم تفرض على المؤمنين قتال الكفار ؛ لأنها تقرر أن كفرهم لا يضرنا ما دمنا قد اعتدنا ، وهذا في ظاهره لا يحتم علينا قتالهم إذا أصرروا على كفرهم .

لكن هذا الفريق نسي أن هذه الآية - كالسورة التي تضمنتها - مدنية تأخر نزولها عن مشروعية القتال في سبيل الدعوة ؛ وأن المؤمنين لا يعدّون - بهذا الاعتبار - مهتدين إذا تعين القتال وسيلة للدعوة ولم يقاتلوا . فكيف إذن تنسخها آية السيف لأنها تأمر بقتال المشركين ، مع أنها هي لا تعفي منه إذا تطلبته الدعوة ؟

هذا إلى أنها خبر كما أسلفنا ، فكيف يقال إنه منسوخ ^(٤) ؟ ..

(١) الآية : ٨ في سورة المائدة (فاطر) .

(٢) الآية : ٣ في سورة الشعراء .

(٣) الآية : ٩٩ في سورة يونس عليه السلام .

(٤) ذكر ابن الجوزي أربعة أشياء تدل على إحكامها ، وهي في إيجاز :

١ - أن قوله عليكم أنفسكم يقتضي إغراء الإنسان بمصالح نفسه ، ويتضمن الإخبار بأن لا يماقب بضلال غيره ، وليس من مقتضى ذلك ألا ينكر على غيره ، وإنما غاية الأمر أن يكون ذلك مسكوتاً عنه ، فيقف على الدليل .

٥٩٩ - وفي الآية الخامسة من سورة الأنعام ، والآية الخامسة عشرة من سورة يونس عليه السلام ، والآية الرابعة عشرة من سورة الزمر - يأمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله : ﴿ إِنِّي أَخَافُ - إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي - عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ .

وكما اتفقت هذه الآيات الثلاث في ألفاظها ، وفي الشرط الذي ذكر فيها - اتفقت في سياقها ، وفيما يفرضه هذا السياق من بيان للمعصية المسندة إليه صلى الله عليه وسلم لفظاً ، فيها :

أما آية سورة الأنعام فقد جاءت بعد قوله تعالى : ﴿ قُلْ : أَغَيَّرَ اللَّهُ اتَّخِذْ وَلِيًّا فَطَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يُطْعِمُ ؟ ﴾ * قُلْ : إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ، وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ : إِنِّي أَخَافُ .. الآية ﴾ .

أما آية سورة يونس ، فقد جاءت تكملة لقوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا أُنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا انْتِزِعْهُنَّ أَفْجَاءً غَيْرِ غَيْرٍ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ * قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ، إِنِّي أَخَافُ ... ﴾ .
وأما آية سورة الزمر ، فقد وردت في هذا السياق : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ

٢ - أن الآية تدل على وجوب الأمر بالمعروف ؛ لأن قوله - عليكم أنفسكم - أمر بإصلاحها وأداء ما عليها ، وقد ثبت وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فصار من جملة ما على الإنسان في نفسه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، بدليل قوله عز وجل فيها : « إذا هتدبتم » .

٣ - أن الآية قد حملها قوم على أهل الكتاب إذا أدوا الجزية ، فحينئذ لا يلزمون بغيرها .
٤ - أنه لما عليهم في تقليد آباءهم بالآية المقدمة ، أعلمهم بهذه الآية أن المكلف إنما يلزمه حكم نفسه ، وأنه لا يضره ضلال غيره إذا كان مهتدياً ، حتى يعلموا أنه لا يلزمهم من ضلال آباءهم شيء من الذم والعقاب .

قال : وإذا تلمحت هذه المناسبة بين الآيتين - لم يكن للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منها مدخل . وهذا أحسن الوجوه في الآية . (انظر الورقة ٨٥ في نواسخ القرآن) .

أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ * وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
 الْمُسْلِمِينَ * قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ *
 قُلْ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي * فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ ،
 قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ،
 أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْفُسْخَرَانُ الْمُنْبِئُ ﴿ ١١ - ١٥ 》

٦٠٠ - وما عسى أن تكون هذه المعصية كما يبينها ويحدد ما السباق؟

إنها الإشراك بالله ، وما يؤدي إلى هذا الإشراك من تبديل القرآن . وهل
 يغفر الله لرسوله أن يشرك به ، وهو الذي قال له : ﴿ لَسْتَ أَشْرَكَ كُنْتَ
 لِيخْبُطَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(١) ، وقال :
 ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ *
 ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْفُتُورَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزِينَ ﴾ ^(٢) .
 فليس ثم تعارض بين ما تقرره هذه الآيات الثلاث ، وما تقرره الآية المدعى
 أنها ناسخة لها وهي قوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ
 وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ - ٢ سورة الفتح - ؛ لأن الذنب الذي وعد الله تعالى نبيه
 أن يغفر له ما تقدم منه وما تأخر ليس هو الشرك ، ومعاذ الله أن يكون من
 الداعي إلى توحيد الله . والمعصية التي تحدثت عنها الآيات الثلاث هي الشرك
 خاصة ، بدليل السياق . ولا نسخ حيث لا تعارض ، فكيف يكون حيث
 لا حكم أيضاً ؟

إن الآيات الثلاث أخبار لا تشريع حكماً عملياً ، فلا ينبغي أن يقال في
 أي واحدة منها إنها منسوخة . والآية المدعى أنها ناسخة خبر هي أيضاً ،
 وليس فيها حكم عملي ، فلا ينبغي أن يقال إنها ناسخة ..!

٦٠١ - ونعود إلى الآيات الإخبارية ، فتتابع عرض ما ادعى عليه
 النسخ منها ، بترتيب ورودها في المصحف ...

(١) الآية : ٦٦ في سورة الزمر .

(٢) الآيات : ٤٤ - ٤٧ في سورة الحاقة .

ولما لتجد من هذه الآيات في سورة الأنعام ، قوله تعالى في الآية ٦٩ : ﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ فقد ادعى أنها منسوخة بقوله تعالى في سورة النساء ١٤٠ : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا - فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ، إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ .

ودعوى النسخ هنا مستندة إلى ابن عباس بطريق جوير ، وهو ضعيف جداً . وإلى ابن جريج بسند فيه الحسين (بنيد) ، وهو ضعيف . وإلى السدي بطريق أسباط ، وكلاهما مختلف فيه كما أسلفنا (١) .

وحكى ابن الجوزي أن هذه الدعوى مسندة إلى سعيد بن جبير وأبي مالك ، ثم قال بعد أن ذكر الآية الناسخة لها عندهم : (قلت : ولو قال هؤلاء إنها منسوخة بآية السيف كان أصح ، وكان معناها عندهم إباحة مجالستهم ، وترك الاعتراض عليهم . والصحيح أنها محكمة لأنها خبر ، وقد بينا أن المعنى : ما عليكم شيء من آثامهم ، إنما يلزمكم إنذارهم) (٢) .

٢٠٣ - وقد قال الطبري في تأويل الآية :

(يقول تعالى ذكره : ﴿ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ قال أبو جعفر : ومن اتقى الله فخافه ، فأطاعه

(١) أما جوير (بالتصغير) فهو ابن سعيد الأزدي البلخي ، ضعيف جداً ، ضعفه يحيى القطان ، فها روى عنه البخاري في الكبير : ١ / ٢ / ٥٦ . والصغير : ١٧٦ . وقال النسائي في الضعفاء ٨٢ (متروك الحديث) ، وفي التهذيب : ٢ / ١٢٤ - قال أبو قدامة السرخي قال يحيى القطان : نساهاوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث ، ثم ذكر الضحاك وجويراً ومحمد بن السائب ، وقال : هؤلاء لا يحتمل حديثهم ، ويكتب التفسير عنهم . (وانظر تعليق المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر على الأثر ٢٨٤ في تفسير الطبري : ص ٢٤٢ ج ١) .

وأما سديد فقد أسلفنا الكلام عنه في غير موضع .

وأما السدي وأسباط فانظرهما فيما سبق : ف ٥٧٩ .

(٢) ورقة ٨٧ في نواسخ القرآن .

فيا أمره به ، واجتنب ما نهاه عنه - فليس عليه بترك الإعراض عن هؤلاء الخائضين في آيات الله ، في حال خوضهم في آيات الله ، شيء من تبعة ، فيما بينه وبين الله ، إذا لم يكن تركه الإعراض عنهم رضا بما هم فيه ، وكان الله بحقوقه متقياً ، ولا عليه من إثمهم بذلك حرج ، ولكن ليعرضوا عنهم حينئذ ، ذكرى لأمر الله ، ﴿ لعلهم يتقون ﴾ يقول : ليتقوا (١) .

والطبري ، بهذا التأويل للآية ، يرى أن الآية محكمة . كما ذهب أبو جعفر النحاس إلى إحكامها ، وحكم باستحالة نسخها ، لأنها خبر ... وهكذا يلتقي هؤلاء الشيوخ الثلاثة عند حقيقتين : أن الآية خبر ، وأنها لا تقبل النسخ .

٦٠٣ - وفي سورة الأنعام أيضاً ، نجد هذه الآية الإخبارية التي زعموا أنها منسوخة ، وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ : ١٥٩ .

أما ناسخها عندهم فهو قوله تعالى في الآية : ٢٩ من سورة التوبة : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ .

٦٠٤ - ونحب أولاً أن نذكر أن شيوخ المفسرين ، من الصحابة والتابعين - قد اختلفوا في المعنيين بالآية المدعى عليها النسخ هنا ، فذهب مجاهد وقتادة والضحاك إلى أن الذين فرقوا دينهم هم اليهود والنصارى . وذهب أبو هريرة إلى أنهم (هم أهل البدع ، وأهل الشبهات ، وأهل الضلالة من هذه الأمة) أما الآية المدعى أنها ناسخة لها فهي - فيما حكى النحاس - صريحة في أهل الكتاب ، وفيما حكى الطبري عن السدي - وهو صاحب هذه

(١) ج ١١ / ٤٣٩ من تفسيره . وانظر أيضاً الدر المنثور : ٣ / ٢٠ - ٢١ .

الدعوى - : آية السيف ، وهي صريحة في المشركين .

وثانياً ، نحب أن نقرر أن أولئك الشيوخ قد اختطفوا في تأويل قوله عز وجل فيها : ﴿ لست منهم في شيء ﴾ إنما أمرهم إلى الله ﷻ ، فذهب السدي فيما روى عنه أسباط إلى أن تأويله أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر بقتالهم ، ثم نسخت ، فأمر بقتالهم في سورة براءة . وذهب أبو الأحوص ومالك بن مغول إلى أن تأويله : بريء نبيكم صلى الله عليه وسلم منهم . وقد صورت هذا المعنى أم سلمة رضي الله عنها بقولها : (ليتنى امرؤ ألا يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء . ثم قرأت الآية . قال عمرو بن قيس : قالها مرة الطيب ، وتلا هذه الآية) (١) .

ونرى أخيراً أن نذكر رأي ابن جرير في تأويل الآية ، وفي دعوى النسخ التي انفرد بها السدي ...

٦٠٥ - لماذا قال ابن جرير في الآية ؟

إنه يقول بعد أن أورد الآثار التي انبثت عليها المذاهب السابقة :

(والصواب من القول في ذلك أن يقال : إن قوله ﴿ لست منهم في شيء ﴾)

إعلام من الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ، أنه من مبتدعة أمته المملحة في

(١) الأثر : « ١٤٣٧٠ » في تفسير الطبري : ١٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، وفي إسناده الحسين (وهو ضعيف كما أسلفنا مراراً) . أما روايته عن أم سلمة فهو عمرو بن قيس الملائي ، وهو ثقة ، لكن روايته عن أم سلمة منقطعة لم يدركها ، فقد توفي سنة ١٤٦ هـ . وأما خبر مرة الطيب (وهو مرة بن شراحيل الحمداي البجلي ، أبو إساعيل الكوفي ، المعروف - أيضاً - بمرة الحنبل لم يبادته : ثقة وروى له أصحاب الكتب الستة ، ومات في زمان الحجاج بعد الجهاد في قول أبي حاتم ، وفي قول غيره : مات سنة ست وسبعين) نقول : وأما خبر مرة هذا فهو أيضاً منقطع ، لأن عمرو بن قيس لم يدركه .

وإنما أوردنا أثر أم سلمة هنا لأن السيوطي خرجها في الدر المنثور : ٣ / ٦٣ ، ونسبها إلى ابن منيع في مسنده : وأبي الشيخ . وأوردنا خبر مرة الطيب لأنه خرج ، ونسبها إلى ابن أبي حاتم (وانظر تعليق الأستاذ محمود محمد شاكر على أثر الطبري سالف الذكر ، في الموضوع نفسه) .

دينه برىء ، ومن الأحزاب من مشركي قومه ، ومن اليهود والنصارى . وليس في إعلامه ذلك ما يوجب أن يكون نهاء عن قتالهم ، لأنه غير محال أن يقال في الكلام : لست من دين اليهود والنصارى في شيء ، فقاتلهم ، فإن أمرهم إلى الله في أن يتفضل على من شاء منهم فيتوب عليه ، ويهلك من أراد إهلاكه منهم كافراً ، فيقبض روحه ، أو يقتله بيدك على كفره ، ثم ينبشهم بما كانوا يفعلون ، عند مقدمهم عليه .

(وإذا كان غير مستحيل اجتماع الأمر بقتالهم وقوله : ﴿ لست منهم في شيء ﴾ إنما أمرهم إلى الله ، ولم يكن في الآية دليل واضح على أنها منسوخة ، ولا ورد بأنها منسوخة عن الرسول خبر — كان غير جائز أن يقضي عليها بأنها منسوخة ، حتى تقوم حجة موجبة صحة القول بذلك ؛ لما قد بينا من أن المنسوخ هو ما لم يحز اجتماعه وناسخه في حال واحدة ...)^(١) .

وقبل هذا الكلام بقليل يقول — وهو يعرض أحد المذاهب في تأويل الآية — : (وقال آخرون : بل نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم ، إعلاماً من الله له أن من أمته من يحدث بعده في دينه ، وليست بمنسوخة ؛ لأنها خير لا أمر ، والنسخ إنما يكون في الأمر والنهي)^(٢) .

٦٠٦ - وفي سورة الأعراف ، يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وأْمَلِي لَهُمْ ، إِنْ كَيْدِي مَتَيْنٌ ﴾ : ١٨٣ . فيزعم بعض المفسرين أن قوله تعالى : ﴿ وأْمَلِي لَهُمْ ﴾ معناه : خل عنهم ودعهم ، وأنه منسوخ بآية السيف .

وحسبنا في الرد على دعوى النسخ هنا ما قاله ابن الجوزي في نواسخ القرآن ، فقد قرر أن المراد بكيد الله عز وجل مجازاته أهل الكيد والمكر ، ثم قال : (وهذه خبر ، فهي محكمة) .

(١) تفسير الطبري : ١٢ / ٢٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٧٢ .

وقد أثر أن يعرض دعوى النسخ بهذا الأسلوب الذي يصوره قوله بعد هذا :
(وقد ذهب من قل علمه من منتحلي التفسير إلى أن معنى الآية : الأمر
للنبي صلى الله عليه وسلم بشاركتهم ... قال : ونسخ معناها بآية السيف .
وهذا قول لا يلتفت إليه) .

٦٠٧ وفي سورة الأنفال آيتان متاليتان ، يزعم عكرمة والحسن
أن أولهما منسوخة بالثانية . وهاتان الآيتان هما قوله تعالى - (٣٣ ، ٣٤) - :
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ
وَهُمْ يَسْتَفْهِرُونَ ﴾ * وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ ، إِنْ أَوْلِيَائُهُ إِلَّا الْمُشْرِكُونَ ،
وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

وقد أورد الطبري الأثر الذي قرر فيه هذا التابعان الجليلان النسخ بهذا
الإستناد :

(حدثنا ابن حميد قال ، حدثنا يحيى بن واضح ، عن الحسين بن واقد ،
عن يزيد النحوي ، عن عكرمة والحسن البصري قالوا ، قال في (الأنفال) :
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ
وَهُمْ يَسْتَفْهِرُونَ ﴾ فنسختها الآية التي تليها : ﴿ وَمَا لَهُمْ أَلَّا
يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ .. إلى قوله : فَتَذَوَّقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ ،
فقوقلوا بمكة ، وأصابعهم فيها الجوع والحصر) (٢) .

(١) الورقة ٩٠ في نواسخ القرآن .

(٢) تفسير الطبري : ١٣ / ٥١٧ . وإسناده هذا الأثر صحيح :

(أما ابن حميد فهو محمد بن حميد بن حبان الرازي الحافظ ، وهو ثقة . مترجم في التهذيب .
والتواريخ الكبير للبخاري ١ / ١٦٩ - ٧٠ ، وابن أبي حاتم ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ،
والخطيب : ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٤ ، وتذكرة الحافظ ٢ / ٦٧ - ٦٩ .

وأما يحيى بن واضح فهو أبو قبيلة ، الأنصاري المروزي الحافظ ، من شيوخ أحمد وإسحاق
وغيرهما من الأئمة ، وهو ثقة احتج به البخاري ، وثقة ابن معين وابن سعد وأبو حاتم وغيرهم =

وعن الطبري ، وابن أبي حاتم الذي أخرجه - هو أيضاً - بهذا الإسناد الصحيح - نقله الحافظ ابن كثير ، غير أنه روى معه عن ابن عباس أثراً آخر يقول فيه : ﴿ وما كان الله يعذبهم وهم يستغفرون ﴾ ، ثم استثنى أهل الشرك فقال : ﴿ وما لهم ألا يعذبهم الله وهم يصدون عمن المسجد الحرام ... الآية ﴾ ^(١) وهذا الأثر مروى بسند فيه عثمان بن عطاء ، وهو ضعيف كما أسلفنا ^(٢) . فلا يعمل عليه ، ولو أن تعبير ابن عباس عن مثل هذا المعنى بالاستثناء لا يبعد صدوره عنه .

٦٠٨ - وعرض ابن الجوزي لهذه الدعوى ، فأورد الأثر الذي أورده الطبري ، غير أنه رفعه إلى ابن عباس بطريق عكرمة ، وذكر أن رواية عن الحسين ابن واقد هو ابنه علي ، وزاد أن أبا داود السجستاني قد أخرجه في ناسخه ، بدليل أن راويه عنه هو أبو بكر النجاد . ثم قال بعده : (وقد روي مثله عن الحسن وعكرمة . وهذا القول ليس بصحيح ؛ لأن النسخ لا يدخل على الأخبار ، وهذه الآية بينت أن كون الرسول فيهم منع نزول العذاب بهم ، وكون المؤمنين يستغفرون بينهم منع أيضاً . والآية التي تليها بينت استحقاتهم العذاب ، لصدم عن سبيل الله . غير أن كون الرسول والمؤمنين بينهم منع من تعجيل ذلك ، أو عمومته . فالمعجب من مدعي النسخ ^(٣) .

= وانظره في التاريخ الكبير للبخاري : ٣٠٩/٢/٤ . وفي ابن أبي حاتم : ٤٠٨/٢/٣ .
وأما يزيد النحوي فهو يزيد بن أبي سعيد النحوي المروزي ، مولى قريش ، وهو ثقة ، وثقة أبو زرعة ، وابن معين وغيرهما . قتله أبو مسلم سنة ١٣١ لأمرة إياه بالمعروف . والنحوي نسبة إلى (بني نحو) : بطن من الأزد : (انظر تعليق الاستاذ عمود محمد شاکر على الأثر ٦٣١١ في ٤٠/٦ : تفسير الطبري) .
أما الحسين بن واقد ، وعكرمة ، والحسن البصري - فقد ترجمناهم فيما سلف ، وبيننا مكانة كل منهم .

وهذا الإسناد صحيح كل رجاله ثقات كما رأينا .

(١) انظر تفسير القرآن العظيم : ٣٠٦/٢ .

(٢) الهامش الأخير ، في الفقرة (٣٣٦ ص ٢٤٢) .

(٣) الورقة ٩٢ في نواسخ القرآن .

٦٠٩ - ومن قبل ابن الجوزي ، رفض الطبري دعوى النسخ هنا ، لكنه يجافي تأويل الآية منحنى أولى بالصواب - في رأيه - مما ذهب إليه ابن الجوزي فلننقل هنا ما قاله الطبري ، ليتسنى الموازنة بين التأويلين :

قال الطبري :

(وأولى هذه الأقوال عندي في ذلك بالصواب - قول من قال : تأويله ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ يا محمد وبين أظهرهم مقيم ، حتى أخرجك من بين أظهرهم ، لأنني لا أهلك قرية وفيها نبيا ﴾ وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ ، من ذنوبهم وكفرهم ، ولكنهم لا يستغفرون من ذلك ، بل هم مصرون عليه ، فهم للعذاب مستحقون (كما يقال : ما كنت لأحسن إليك وأنت تسيء إلي) ، يراد بذلك : لا أحسن إليك إذا أسأت إلي ، ولو أسأت إلي لما أحسنت إليك ، ولكن أحسن إليك لأنك لا تسيء إلي ، وكذلك ذلك) ثم قيل : ﴿ وما لهم ألا يعذبهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام ﴾ ، بمعنى : وما شأنهم ، وما يمنعهم أن يعذبهم الله وهم لا يستغفرون الله من كفرهم ، فيؤمنوا به ، وهم يصدون المؤمنون بالله ورسوله عن المسجد الحرام ^(١) .

٦١٠ - وواضح أن بين التأويلين فرقا ظاهرا في بيان المراد بقوله عز وجل : ﴿ وهم يستغفرون ﴾ ، فقد ذهب الطبري إلى أن المعنيين بهذه الجملة هم المشركون ، وهي جملة حالية أريد بها الشرط ، في حين أريد التمثيل بقوله تعالى في الآية التالية : (وهم يصدون عن المسجد الحرام) ، مع أنها جملة حالية أيضا . والمعنى على هذا هو : وما كان الله معذبهم لو أنهم استغفروا من كفرهم ، وآمنوا بالله . وكيف لا يعذبهم الله ، لأنهم صدوا الناس عن المسجد الحرام ، مع أن هذا - بعد خروجك من بين أظهرهم ، وبعد إصرارهم على كفرهم - يقتضي تعذيبهم !

(١) تفسير الطبري : ١٣ / ٥١٧ .

أما ابن الجوزي ، فقد قرر أن المراد بالمستغفرين هنا هم المؤمنون الذين بين ظهرانيهم ، وأن وجودهم فيهم هو أيضاً من تعذيبهم ! .
ونحن نوافق الطبري في المراد بالمستغفرين ؛ لأن الكلام في الآيتين كليهما عن المشرّكين . والمؤمنون لم يذكروا فيها حتى يمكن رجوع الضمير إليهم ...
ونوافق الرجلين كليهما على تأويل العذاب الذي تتحدث عنه الآيتان ، بأنه هو العذاب الدنيوي ؛ ذلك أن مشركي مكة كانوا قد استعجلوا العذاب بقولهم . ﴿ اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك - فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو آتتنا بعذاب أليم : - ٣٢ - ﴾ وكان الجواب : ما كان الله ليعذبهم والرسول مقیم بين أظهرهم . وما كان معذبهم لو رجعوا عن كفرهم واستغفروا الله منه . فلما تركهم الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وأصرروا على كفرهم فلم يتوبوا منه ، وصدوا الناس (مع هذا) عن المسجد الحرام - عذبهم الله عز وجل في يوم بدر فأوقع بهم الهزيمة ، مع أنهم كانوا أكثر من المؤمنين عدداً ، وأعظم استعداداً للقتال ، وأوفر عدة ...

٦١١ - ونعود إلى الطبري ، فنجد أنه رفض دعوى النسخ كما أسلفنا ، وذلك حيث قال : (... لا وجه لقول من قال : ذلك منسوخ بقوله : ﴿ وما لهم ألا يعذبهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام .. ﴾ ؛ لأن قوله جل ثناؤه : ﴿ وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ خبر ، والخبر لا يجوز أن يكون فيه نسخ ، وإنما يكون النسخ للأمر أو النهي (١) .
وهو تعليل لرفض دعوى النسخ نوافقه عليه ، كما وافقه عليه أبو جعفر النحاس في قوله : (النسخ هنا محال ، لأنه خبر خبر خبر الله به . ولا نعلم أحداً روى عنه هذا إلا الحسن . وسائر العلماء على أنها محكمة) (٢) ، وكما وافقه عليه ابن الجوزي ، في العبارة التي أسلفناها عنه (٣) .

(١) تفسير الطبري : ١٣ / ٥١٨ .

(٢) التلخيص والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس : ١٥٣ .

(٣) انظر فيما سلف : ف ٦٠٨ .

٦١٢ - وندع سورة الأنفال إلى سورة التوبة فنجد فيها من الآيات الإخبارية المدعى عليها النسخ آيتين ، هما قوله تعالى : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ، وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ * وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ مَغْرَمًا ، وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمُ الدَّوَائِرَ ، عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ : - ٩٧ ، ٩٨ - .

وقد زعم مدعو النسخ أن ناسخ هاتين الآيتين هو قوله تعالى في السورة نفسها : ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَيَتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ ، أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ، سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، وهي الآية التالية للآيتين المنسوختين بها في نظرهم !..

٦١٣ - ويبدو أن منشأ دعوى النسخ هذه - هو ما رواه حجاج عن ابن جريج ، وأخرجه الطبري بسند فيه الحسين (وهو سنيد) ، قال حجاج ، قال ابن جريج : (قوله : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ ، ثم استثنى فقال : ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... الآية (١) ﴾ ، فقد كلوا يعتبرون الاستثناء نسخاً .

ومع أن سنيداً ضعيف كما أسلفنا - فإن الآية التي اعتبروها ناسخة تتحدث عن بعض الأعراب (وهم بنو مقرن من مزينة) ، كما قال مجاهد بالإسناد نفسه) . وبهذا الاعتبار تبدو كاستثناء من الآيتين قبلها ، فمعنى هذا الأثر صحيح إذن ، وإن لم يسلم سنده !..

على أن الآيتين المدعى عليهما ^{في بنو نضير} ، أخبر بها الله عز وجل : عن الأعراب في الآية الأولى ، وعن فريز منهم (ضالّ هو أيضاً) في الآية الثانية ، كما أخبر في الآية الثالثة عن فريق آخر هم الذين آمنوا وتقرّبوا إلى الله بإنفاق

(١) الأثر : ١٧٠٩٧ في ١٤/٤٣٣ .

أموالهم في سبيله . والأخبار لا تصلح منسوخة ولا ناسخة ؛ لأنها لا تشرع أحكاماً تقبل النسخ . ثم إن الخبر الناسخ هنا يتحدث عن بعض الأعراب ، فلا تعارض بينه وبين الآيتين قبله ؛ لأن أولهما يتحدث عن الأعراب جميعهم ، والثانية تتحدث عن فريق منهم معن في معاداة المؤمنين ... ولا منافاة بين الآيات الثلاث وما تقرره كل منها كما هو واضح ، فلا مقتضى للنسخ بحال .

٣١٤ - ويقول الله تعالى في سورة هود عليه السلام ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَاهُمْ فِيهَا ، وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ ١٥ وقد روى جوير ، عن الضحاك ، عن ابن عباس قال : (قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا ... ﴾ قال : أي ثواب الحياة الدنيا ، وزينتها : مالها - ﴿ نُوْفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَاهُمْ فِيهَا ﴾ قال : توفر لهم ثواب عملهم بالصحة والسرور في المال والأهل والولد ، ﴿ وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ قال : ينقصون . قال : ثم نسختها : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاثِلَةَ عَجَّلْنَا لَهَا فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾ (١) .

وفضلاً عن ضعف جوير الشديد (٢) - فإن الآية خبر لا يقبل النسخ ، كنظيرتها التي أسلفناها في سورة آل عمران . ومن ثم قال أبو جعفر النحاس : (محال أن يكون هنا نسخ ؛ لأنه خبر ، والنسخ في الأخبار محال . ولو جاز النسخ فيها - ما عرف حق من باطل ، ولا صدق من كذب ، ولبطلت المعاني ، ولجاز لرجل أن يقول : لقيت فلاناً ، ثم يقول : نسخته ، مالم يقته) (٣) .

٣١٥ - ويقول الله جل ثناؤه في سورة إبراهيم : ﴿ وَإِن تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ ٣٤ ، فيزعم بعض المؤلفين (٤)

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ، ص ١٧٧ .

(٢) انظر فيما سلف : ف ٦٠١ .

(٣) الناسخ والمنسوخ ص ١٧٧ .

(٤) م - فيها رأيت - ابن حزم ، وابن سلامة ، والكرمي ، والأجهوري . وانظر =

في ناسخ القرآن ومنسوخه أن هذه الآية قد نسختها آية في سورة النحل، هي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَغْضُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا، إِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ١٨. وعجيب أن يدعى النسخ على أولى الآيتين بالآخيرة منها، مع أنها خبران لا يقبلان للنسخ، ومع أنه لا تعارض بينهما؛ فإن الآية الأولى منها تتحدث عن الشركين بالله، وموقفهم من نعمه عليهم، وهو موقف الجاحدين، الظالمين، المنكرين للنعم ولواجب المنعم بها. والآية الثانية يقرر الله في أولها ما قرره في أول الآية الأخرى، ويبيد في آخرها - بالغفران والتوبة - من اهتدى، فآمن به بعد كفر، وشكر له أنعمه عليه بعد جحود.

على أن دعوى النسخ هنا - فوق هذا كله - لا تستند إلى أثر على الإطلاق^(١)، فهل يسوغ أن يدعى النسخ بالرأي، دون تعارض بين المنسوخ وناسخه؟ وهل يسوغ في الأخبار المؤكدة بأكثر من مؤكد^(٢)؟..؟ اللهم إنا نعوذ بك من الخطأ، والضلال !.

٦١٦ - وفي سورة النحل آية من الآيات الإخبارية المدعى عليها بالنسخ، هي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ تَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ ٦٧. والمنسوخ منها، في نظر القائلين بنسخها هو السُّكْرُ. قالوا إن المراد به الخمر،

= في كتبهم سورة إبراهيم عليه السلام، فستجد أنهم جميعاً يوردون هذه الدعوى، وينسبونها إلى عبدالرحمن بن زيد.

(١) راجعنا في تفسير الآيتين: تفسير الطبري، وتفسير ابن كثير، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس، ونواسخ القرآن لابن الجوزي، والدر المنثور للسيوطي، فلم نجد في أي منها أثراً يقرر النسخ، ولم نجد في كتاب النحاس وابن الجوزي كلاماً عن نسخ أولى الآيتين بالثانية. وفي رأينا أن ما أخبرت به الآية الأولى عن الإنسان (أو ما وصفته به) من الإسراف في الظلم والجحود - هو مقتضى لما وصف الله عز وجل به ذاته المقدسة من الغفران والرحمة، لا منسوخ به؛ إذ لا تعارض بين الخبرين.

(٢) في كل من الآيتين مؤكدات هي: إن، واسمية الجملة، وصيغتا المبالغة في الخبر، ولام الابتداء.

وقد نزلت الآية إذ كان شرب الخمر مباحاً ، ثم نسخت بالآية التي تحرمها في سورة المائدة ، وهي قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ : ٩٠ .

٦١٧ - وقبل أن تناقش دعوى النسخ هنا، علينا أن نتبين أولاً معنى السكر لغة؛ لنحدد على ضوءه ما عسى أن يكون المراد به في الآية فإن الحكم على الآية بالإحكام أو النسخ يحتاج - فيما يحتاج إليه - إلى تحديد هذا المراد... وقد جاء في لسان العرب أن (السكر هو الخمر نفسها، وأنه يطلق أيضاً على شراب يتخذ من التمر والكشوث والآنس و يحرم كتحرير الخمر... وقال المفردون في السكر الذي في التنزيل إنه الحل، وهذا شيء لا يعرفه أهل اللغة. الفراء في قوله ﴿ تتخذون منه سكراً ﴾ ورزقاً حسناً ﴿ قال : هو الخمر قبل أن يحرم. والرزق الحسن : الزبيب والتمر وما أشبهها وقال أبو عبيد : السكر تقيع التمر الذي لم تمسه النار وكان إبراهيم والشعبي وأبو رزین يقولون : السكر خمر. وروى عن ابن عمر أنه قال : السكر من التمر. وقال أبو عبيدة وحده : السكر الطعام : يقول الشاعر « جعلت أعراض الكرام سكراً » أي جعلت تتخمر بأعراض الكرام ، وهو أبين مما يقال للذي يبتارك في أعراض الناس . وروى الأزهري عن ابن عباس في هذه الآية قال : السكر ما حرم من ثمرتها، والرزق ما أحل من ثمرتها . ابن الأعرابي : السكر : الفضب ، والسكر : الامتلاء ، والسكر : الخمر ، والسكر : النبيذ... وفي الحديث . حرمت الخمر بعينها، والسكر من كل شراب . السكر بفتح السين والكاف : الخمر المعتصر من العنب ، قال ابن الأثير : هكذا رواه الأئمة (١) .

وجاء في مفردات الراغب الأصفهاني . (السكر اسم لما يكون منه السكر. قال تعالى : ﴿ تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ﴾ (٢) .

(١) لسان العرب : ٣٩/٦ ، طبعة المطبعة الاميرية .

(٢) المادة في المفردات : ص ٢٣٦ ، مطبعة الميمنية .

٦١٨ - فالسكر في اللغة إذن معان تدور حول: الخمر نفسها، والنبيذ، والغضب، والامتلاء؛ والطعام أو (الطعم بضم أوله فيما انفرد به أبو عبيدة). ولا محل هنا بطبيعة الحال لأن يراد به الغضب، أو الامتلاء؛ إذ لا يساعد السياق على أحد هذين المعنيين أما الطعام فيصلح أن يكون مراد به هنا، لكننا نستبعده لانفراد أبي عبيدة به، دون دليل قاطع من كلام العرب. وأما الخمر والنبيذ فيصلح كل منها، وبكليهما فسر به بعض شيوخ المفسرين من التابعين وتابعيهم ..

ومعلوم أن شرب النبيذ حلال لاشيء فيه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (فانتبذوا في كل إناء، غير ألا تشربوا مسكراً)^(١). فإن فسر به السكر في الآية لم يميز القول بنسخها؛ إذ الخمر التي حرمت بآية المائدة لا تتناولها. أما الخمر - وقد فسر بها في الآية - فلا يعني تفسيره بها أن الآية قد أباحتها لأنها خبر لم يسبق للتشريع، وإنما سبق لبيان نعمه عليهم والامتنان بها.

٦١٩ - وهذا الذي نقرره هنا: من أن (السكر) في الآية مراد به النبيذ، أو الخمر - يكاد يجمع عليه شيوخ المفسرين من الصحابة والتابعين غير أن أكثرهم يفسرونه بالخمر، وقليل منهم هم الذين يفسرونه بالنبيذ.

٦٢٠ - فأما الذين يفسرونه بالخمر فهم: ابن عباس رضي الله عنهما، روى عنه هذا عمرو بن سفيان بعبارة: (السكر ما حرم من شرابه، والرزق الحسن ما أحل من ثمرته)، وقد قال الحافظ ابن حجر في التهذيب، وهو يترجم لعمرو: (وصحح الحاكم من رواية عمرو بن سفيان عن ابن عباس، حديثاً علقه البخاري بالجزم في تفسير (السكر) من سورة النحل، فقال، قال ابن عباس: (السكر ما حرم من ثمرتها، والرزق الحسن ما أحل الله)، ووصله سفيان بن عيينة في تفسيره من رواية سعيد بن عبد الرحمن، عن الأسود بن قيس، عن

(١) انظر فيما سبق: ف ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٢.

عمرو بن سفيان، عن ابن عباس. وكذا وصله أبو داود في ناسخه، وعبد بن حميد في تفسيره من وجهين آخرين عن الأسود. وقال أبو جعفر النحاس في معاني القرآن له: (هي رواية ضعيفة لأجل رواها عمرو بن سفيان) (١).

ولعل مصدر كلمة أبي جعفر النحاس في تضعيف عمرو بن سفيان - هو أنه لم يخرج له إلا النسائي في مسند علي، وأبو داود في ناسخه، كما يفهم من الرموز التي وضعها أمام ترجمته صاحب التهذيب (٢).

كذلك رواه عن ابن عباس سعيد بن جبير (٣).

وصار هذا مذهباً لعدد من التابعين، من بينهم إبراهيم النخعي، والشامي، وأبو رزين، والحسن البصري، والضحاك، ومجاهد، وقتادة. غير أن بعض هؤلاء لم يقتصر على التفسير كما فعل ابن عباس، بل زادوا عليه، أن الآية منسوخة نسخها تحريم الخمر. أو: ذكر الله نعمته في السكر قبل تحريم الخمر. أو: هي الخمر قبل أن تحرم... وما أشبه ذلك.

٦٢١ - وأما الذين يفسرون السكر بالنبيذ فهم الشعبي ومجاهد، فقد روي عنهما أنها فسرهم بما كانوا يتخذون من العنب والتمر من النبيذ. بل روي عن الشعبي، برواية أبي روق قال: - قلت للشعي: أرأيت قوله تعالى: ﴿تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا﴾ أهو هذا السكر الذي تصنع النبط؟ قال: لا، هذا خمر. إنما السكر الذي قال الله تعالى ذكره: النبيذ والخمر. والرزق الحسن: التمر، والزبيب (٤).

ومثل هذا روي عن مجاهد.

(١) تهذيب التهذيب: ٤٠/٨.

(٢) وضع الحافظ بن جبير أمام ترجمة عمرو بن سفيان هذين الرمزين: (خسد، عس). والرمز الأول لأبي داود في ناسخه، والرمز الثاني لمسند علي.

(٣) ترجمنا سعيد بن جبير فيما سبق: انظر الفقرة ٨٧: ٥٣٩ - ٣٦٠.

(٤) الطبري في تفسيره: ٩٢/١٤ الطبعة الأميرية.

٦٢٢ - وهكذا نرى أن ما روي عن ابن عباس ليس فيه تصريح بالنسخ . وإذا كان قد فسر السكر بالخم ، فإن النسخ ليس نتيجة محتومة لهذا التفسير ، بعد أن بينا احتمال التوبيخ لهم والإنكار عليهم ، بذكر السكر مع الرزق الحسن .

ونرى أن ما روي عن بعض شيوخ المفسرين من القول بنسخ الآية ، اعتماداً على تفسير ابن عباس - لا يعدو أن يكون إجتهاذاً منهم . ونعتقد أنهم أخطأوا في هذا الاجتهاد ؛ لأن الآية خبر لم يُسَقِّ للتشريع !.. كذلك نجد أن من بين هؤلاء الشيوخ شيخين روي عنهما تفسير السكر بالنيذ ، وليس النيذ خمراً ، فلا ننسخه الآية التي تحرم الخمر !..

٦٢٣ - فإذا نحن تركنا هؤلاء إلى من بعدهم - وجدنا الطبري يقول تعقيباً على تفسير الشعبي ومجاهد للسكر بأنه النيذ : (وهذا التأويل عندي هو أولى الأقوال بتأويل هذه الآية) ، ثم يوجه هذا ويرفض دعوى النسخ في الآية بأنه ليس في التأويل دليل على أنه منسوخ ، وبأنه لم يرد بأنه منسوخ خبر من الرسول ، ولا أجمعت عليه الأمة ، وبأنه يجوز اجتماعه وناسخه ، مع أن الناسخ لا يجتمع مع المنسوخ بحال ^(١) .

ثم وجدنا أبا جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ يقول : (الحق في هذا أنه خبر لا يجوز فيه نسخ ، ولكن يتكلم العلماء في شيء ، ويتأول عليهم ما هو غلط ؛ لأن قول قتادة : ونسخت (يعني الخمر ، يعني نسخت) بإباحتها . والدليل على هذا أن سعيداً روى عن قتادة ، قال : نزلت هذه الآية : ﴿ ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ﴾ والخمر يومئذ حلال ، ثم أنزل الله تعالى بعد تحريمها في سورة المائدة : قال أبو جعفر : وهذا قول حسن صحيح : أخبر الله تعالى أنهم يفعلون هذا ، ونزل قبل

(١) انظر تفسير الطبري : ٩٣/١٤ .

تحريم الحر ... (١١) .

وبعد الطبري والنحاس ، قال ابن الجوزي - وكان قد شرح مذهب القائلين بنسخ الآية - : (ويمكن أن يقال على هذا القول : ليست بمنسوخة ، ويكون المعنى أنه خلق لكم هذه الثمار لتنتفعوا بها ، على وجه مباح ، فاتخذتم أنتم منها ما هو محرم عليكم . ويؤكد هذا أنها خبر ، والأخبار لا تنسخ . وقد ذكر هذا المعنى الذي ذكرته أبو الوفا بن عقيل ، فإنه قال : ليس في الآية ما يقتضي إباحة السكر ، إنما هي معاتبه أو توبيخ (١٢) .

وإنه ليحقق لنا ، بعد هذا كله ، أن نسأل عبد القاهر البغدادي عن ذلك الاتفاق الذي حكاه على نسخ الآية ، حين ذكرها في كتابه ضمن الآيات المتفق على نسخها (١٣) ، فأين هو ذلك الاتفاق ؟ ..

٦٢٤ - وندع هذه الآية عند هذا الحد الذي انتهينا فيه إلى رفض القول بنسخها ؛ لتتابع عرضنا للآيات الإخبارية المدعى عليها. النسخ ... وفي سورة مريم من هذه الآيات واحدة زعموا أنها منسوخة بآية السيف ، وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْنُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ : ٧٥ .

- وحسبنا في الرد على هذه الدعوى قول ابن الجوزي : (وزعم ذلك الجاهل - بشير إلى بعض المغفلين من ناقلي التفسير - أنها منسوخة بآية السيف ، وهذا باطل . قال الزجاج هذه الآية لفظها لفظ أمر ، ومعناها الخبر . والمعنى : أن الله تعالى جعل جزاء ضلalte أن يتركه فيها ، وعلى هذا لا وجه للنسخ (١٤) ،

(١) ص ١٨٠ في الناسخ والمنسوخ له . وقد حرف النص في الجملة التي قبل قوله قال أبو جعفر ، إذ سقطت منه (في) ، فصار هكذا : ثم أنزل الله تعالى بعد تحريمها سورة المائدة ، وهو يؤدي إلى خطأ في الحقيقة الثابتة .

(٢) الورقة ١٠٢ في نواسخ القرآن .

(٣) انظر الآية ١٨ من الآيات المتفق على نسخها وناسخها في كتابه التناسخ والمنسوخ . الورقة : ٣٢ .

(٤) الورقة ١٠٧ في نواسخ القرآن .

ولم نجد قائلًا بنسخ هذه الآية من الذين كانوا قبل ابن الجوزي إلا ابن سلامة ،
ثم تبعه فيها الكرمي في القرن الحادي عشر (١) .

٦٢٥ - وفي سورة الأنبياء كذلك آية ادعي عليها النسخ وهي خير .
هذه الآية هي قوله تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي
الْحَرْثِ ، إِذْ نَفَقَتِ فِيهِ الْغَنَمُ الْقَوْمَ ، وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ *
فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ، وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ : ٧٨ ،
وتكلفتها من ٧٩ .

وقد قال أبو جعفر النحاس - وهو وحده الذي أورد هذه الدعوى - :
(جماعة من الكوفيين يذهبون إلى أن هذا الحكم منسوخ ؛ فإن البهائم إذا
أفسدت زرعاً في ليل أو نهار لا يلزم صاحبها شيء ، وإن كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قد حكم بغير هذا ، فخالفوا حكمه ، وزعموا أنه منسوخ بقوله
عليه الصلاة والسلام : « المعجاء جبار » . ومنهم من يقول في الحديث :
المعجاء جرحها جبار . والمعجاء البهيمة . وأصله أنه يقال رجل أعجم وامرأة
عجماء : إذا كانا لا يفصحان في الكلام . أما جبار فعناه الهدر الذي لا شيء
فيه . ويقال إنه ما تقدم أبا حنيفة أحد بهذا القول ، حتى قال العلماء : هذا
الحكم أصله من كتاب الله تعالى ، وقد حكم به ثلاثة من الأنبياء ، فلا تجوز
مخالفته بتأويل) .

وهو ينقل بعد هذا عن ابن عباس قصة الكرم الذي دخلته الغنم ليلاً (إذ
النفش في كلام العرب لا يكون إلا بالليل) ، ويذكر كيف اختصم صاحبه وأصحاب
الغنم إلى داود عليه السلام ، وكيف قضى داود بالغنم لصاحب الكرم ؛ لأن ثمنها
قريب من قيمته . ثم كيف مروا على سليمان فأخبروه فقال : كان غيره أرفق بالجميع .
فدخل صاحب الغنم فأخبر داود ، فقال لسليمان : كيف الحكم عندك ؟ قال :
يا نبي الله ، تدفع الغنم إلى صاحب الحرث فيصيب من ألبانها وأصوافها وأولادها .
ويدفع الكرم إلى صاحب الغنم يقوم به حتى يرجع إلى حاله ، فإذا رجع إلى حاله

(١) انظر كتابيها في الآيات المنسوخة في سورة مريم .

سلم الكرم إلى صاحبه ، والغنم إلى صاحبها ، فقال الله تعالى : ﴿ ففهمناها سليمان ﴾ .

٦٣٣ - ويوازن أبو جعفر - بعد إيراد القصة وحكم سليمان الذي أقره الله عليه فيها - بين هذا الحكم ، وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة آل البراء - وقد أفسدت نبتاً - ، فقد قضى صلى الله عليه وسلم أن على أهل الثمار حفظها بالنهار ، وضمن أصحاب الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل . ثم دعم هذا بإجماع من تقوم به الحججة من العلماء ، على أن راكب الدابة يضمن ما أصابت يديها ، وقال : (فقد صح أن المعنى : « العجماء جبار » إذا لم يكن على صاحبها حفظها ، وإذا كان عليه فليست يجبار . وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الماشية حفظها بالليل ، فليس ما أفسدته بالليل إذن جباراً ، وقد حكم سليمان وداود بما ذكرناه ، فذهبها الله ، فقال تعالى : ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً ﴾ .)

وختم النحاس كلامه بأن تضمن أصحاب الماشية ما أصابت بالليل - مع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم - قول أكثر الفقهاء ، ومنهم مالك والشافعي (١) . فالآية محكمة إذن وليست بمنسوخة ، يؤكد هذا أنها خبر ، وأنه ليس في القرآن آية تعارضها حتى تنسخها ، وأن السنة تقرر ما قرره ولا تخالفها .

٦٣٤ - وفي سورة الحج يخبر الله عز وجل أنه سيحكم بين نبيه صلى الله عليه وسلم والمشركين ، وأن موعد هذا الحكم هو يوم القيامة . ذلك حيث يقول لنبيه : ﴿ وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلْ : أَعَلَيْكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ (٦٨) اللَّهُ يُحْكِمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٦٩) . ﴾ . وقد ذهب ابن سلامه - وتابعه الكرمي - إلى أن الآية الثانية من هاتين الآيتين منسوخة بآية السيف ، دون أن يوحها ما ذهب إليه (٢) .

(١) انظر : ١٨٤ - ١٨٦ في الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس .

(٢) ورقة ١١١ في ابن سلامة ، ورقة ١٢٦ في الكرمي ، وقد قال هذا بعد حكاية دعوى النسخ في الآية : (وقبل محكمة) .

وقال الطبري في تفسير الآية : (يقول تعالى ذكره : والله يقضى بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه من أمر دينكم تختلفون ، فتعلمون حينئذ أيها المشركون الحق من المبطل ^(١)) .

وبطلان دعوى النسخ في مثل هذا الخبر المؤكد غني عن أي كلام ، فلا حاجة بنا إلى الاستدلال عليه .

٦٢٨ - وقريب من هذه الآية قوله عز وجل في الآية الثالثة من سورة الزمر : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ - إِنَّ اللَّهَ يَخْصِمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ . وإنما قلنا إنه قريب من الآية السابقة ، وليس مثلها تماماً ؛ لأن آية الحج حدثت للحكم موعداً هو يوم القيامة ، وهذه الآية لم تحد ، فاحتملت أن يكون الحكم في الدنيا ، وأن يكون هو الأمر بقتالهم في آية السيف ، وهي التي زعموها ناسخة لقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَخْصِمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ .

ولكن الطبري يقول في تفسير هذا الذي زعموه منسوخاً : (يقول تعالى ذكره : إن الله يفصل بين هؤلاء الأحزاب الذين اتخذوا في الدنيا من دون الله أولياء ، يوم القيامة ، فيما هم فيه يختلفون في الدنيا ، عن عبادتهم ما كانوا يعبدون فيها ، بأن يُصليهم جميعاً جهنم إلا من أخلص الدين لله ، فوحده ، ولم يشرك به شيئاً ^(٢)) ، وبهذا الكلام يتعين موعد فصل الله بينهم ، وأنه هو يوم القيامة ، فكيف تنسخه آية السيف ؟ .

وبعد الطبري ، يقول ابن الجوزي : (قال المفسرون : هذا حكم الآخرة ، وهذا أمر محكم . وقد ادعى بعضهم نسخها بآية السيف ، وعلى هذا يكون الحكم حكم الدنيا ، بأن أمر بقتالهم) ^(٣) .

(١) تفسير الطبري : ١٧/١٣٩ من الطبعة الأميرية .

(٢) تفسير الطبري : ٢٣/١٢٣ ط الأميرية .

(٣) الورقة ١١٧ في نواسخ القرآن .

لكننا لا ننسى أن الآية خبر مؤكد ، لا يقبل النسخ .
 على أننا لو قلنا معهم بأن فصل الله - كما تقرره الآية - هو في الدنيا ، وأن
 الأمر بالقتال الذي تضمنته آية السيف كان هو حكم الله بينهم - لم يسغ أن
 يقال إن الآية منسوخة ، وإنما هي حينئذ مبهمة بيّنتها آية السيف ، وبيان المبهمة
 ليس من النسخ في شيء !

٦٢٩ - وفي سورة ص ، يقول الله تباركت ذاته ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا
 بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ : ٣٣ .

وقد أورد هذه الآية ضمن الآيات المنسوخة - أبو جعفر النحاس في
 كتابه ، وذكرها كذلك الحافظ ابن كثير في تفسيره .
 ولا بد من تفسير الآية ، وبيان مذاهب المفسرين في المراد بها ، قبل أن
 نتحدث عن دعوى النسخ فيها .

٦٣٠ - وأول ما نسجله بين يدي تفسيرها ، أنها قد وردت ضمن آيات
 تشي على سليمان عليه السلام ، وهذه الآيات يقول الله عز وجل فيها :
 ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ ، نِعْمَ الْعَبْدُ ، إِنَّهُ أَوَّابٌ * إِذْ عُرِضَ
 عَلَيْهِ بِالْعِشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ * فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ
 النَّخِيرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَيَّ ،
 فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ : ٣٠ - ٣٣ .

وثاني ما نسجله - بين يدي تفسيرها كذلك - أن من الصفات التي مدح الله
 سليمان بها في الآيات التي سبقتها - أنه أواب ، وأن خيله قد عرضت عليه بالعشي
 فشغل بها حتى غابت الشمس ^(١) ، وأنسى - وهو مشغول بسح سوقها وأعناقها -

(١) عود الضمير المستقر في (توارت) إلى الشمس - يشهد له ما روى عن قتادة بسند
 صحيح ، وأخرجه الطبري في تفسيره (٩٩/٢٣) وهو هذا - وقد وثقنا رجاله فيما سبق - :
 (حدثنا بشر قال ، حدثنا يزيد قال ، حدثنا سعيد عن قتادة : « حتى توارت بالحجاب »
 حتى دلكت براح) ، ومعنى دلكت : غربت ، وراح - على وزن حذام - اسم للشمس .
 وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن الضمير للخيل ، اعتماداً على أن الشمس لم يسبق لها ذكر
 في الآيات ، غير أن قوله قبلها : إذ عرض عليه بالعشي يوحى بأن التي توارت هي الشمس عند

أنه لم يكن قد أدى صلاة العصر^(١). وقد حكمت الآيات عنه أنه أسف لهذا حيث

= وقوله بعد ذلك : حتى تورات - وحتى للغاية - يرجعه ، فإن قواربها بالحجاب لم يكن هو غاية حبه لها أو نيايته ، وإلا فكيف عاد إلى تعديلها على تفسيرهم ؟ هذا إلى أنه ليس فيما قرأنا من الآثار أثر واحد يقرر أن التي تورات هي الخيل . (١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : ذكر غير واحد من السلف والمفسرين أنه اشتغل بعرضها حتى فات وقت صلاة العصر . والذي يقطع به أنه لم يتركها عمداً بل نسياناً (٣٣/٤) . وأخوج الطبري عن قتادة بالإسناد السابق - وهو صحيح - قال قتادة : (عن ذكر ربي : عن صلاة العصر) ٩٩/٢٣ .

كذلك أخرج الطبري في تفسيره (في المكان نفسه) : هذا الأثر عن علي رضي الله عنه : (حدثنا محمد بن عبدالله بن عبد الحكم قال ، حدثنا أبو زوزة قال ، حدثنا حيوة بن شريح قال ، حدثنا أبو صفير أنه سمع أبا معاوية البجلي من أهل الكوفة يقول : سمعت أبا الصهباء البكري يقول : سألت علي بن أبي طالب عن الصلاة الوسطى ، فقال : (هي صلاة العصر ، وهي التي فتن بها سليمان بن داود) .

وهذا الإسناد إلى علي صحيح ، جميع رواته ثقات :

أما محمد بن عبدالله بن عبد الحكم - شيخ الطبري - فهو الإمام الحافظ فقيه عصره ، أبو عبدالله المصري . ولد سنة ١٨٢ ومات سنة ٢٦٨ هـ . وقد روى عنه النسائي ، وابن خزيمة ، وابن صاعد ، وابن أبي حاتم ، وأبو بكر بن زباد ، والأصم ، ووثقه النسائي وابن أبي حاتم ، وقال فيه ابن خزيمة : ما رأيت في الفقهاء أعلم بأقاويل الصحابة والتابعين منه . وقد انتهت إليه الرياسة في العلم بمصر (١١٥/٢ - ١١٦ تذكرة الحفاظ) .

وأما أبو زوزة فهو وهب الله بن راشد المصري ، مؤذن القسطنطينية . ثقة قال فيه أبو حاتم : عمله الصدق . وقد ترجمه ابن أبي حاتم : ٢٧/٢/٤ وقال : روى عنه عبد الرحمن ، ومحمد ، وسعد : بنو عبدالله بن عبد الحكم . ومن روى عنه أيضاً الربيع بن سليمان الجيزي ، كما ذكر الدلاوي في الكنى والأسماء وهو يترجمه : ١٨٢/١ ، وكذلك ترجمه ابن حجر في لسان الميزان : ٢٣٥/٦ ، ونقل عن ابن يونس أنه مات في ربيع الأول سنة ٢١١ هـ (وكانت القضاة تقيه) انظر تعليق الصديق البعاني الأستاذ محمود محمد شاكر على الأثر (٢٣٧٧) في ٢٥٣/٣ تفسير الطبري ، ط دار المعارف .

وأما حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي أبو العباس الحنفي . فهو ثقة - روى له البخاري في الأدب ، والترمذي وابن ماجه بواسطة أحمد بن عاصم البلخي ، وإسحق بن منصور الكوسج ، وعبدالله الدارمي ، والذهلي وأبو حاتم الرازي ، وأبو وارة ، وأبو زرعة الدمشقي ، وأحمد . ويحيى ، وعثمان الدارمي ... وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه يحيى بن معين وبمعقوف ابن شيبة . وقال يعقوب بن سفيان : مات سنة ٣٢٤ هـ .

(وانظر تهذيب التهذيب : ٧٠/٣ - ٧١) .

=

قالت : « فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب ،
(ونعتقد أن معنى أحببت : أنبت ، وإن كان أصله آثرت ، لكنه عدى
بمعن) (١) ثم حكمت أمره برد الشمس عليه بعد أن كانت قد غابت .

فإذا كان منه عليه السلام عندما ردها عليه ؟ .

تقول الآيات : ﴿ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾ ، وهل يتصور منه -
وهو الأبواب الذي أسفه قوات. صلاة العصر عليه بسبب هذه الخيل - أن
يكون مسحه بسوقها وأعناقها عوداً منه إلى تدليلها والإعجاب بها ؟

لكن ، هكذا يقول فريق من المفسرين على رأسهم الطبري ، معتمدين على
أثر يرويه أبو صالح ، عن معاوية ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس (٢) . وقد
أسلفنا أن رواية علي عن ابن عباس منقطعة (٣) . فهذا الأثر ليس إذن ثابتاً
بيقين عن ابن عباس !..

٢٣٨ - على أن فريقاً آخر من المفسرين قالوا إن معنى « فطفق مسحاً

= وأما أبو صخر فهو حميد بن زياد المدني ، أبو صخر الحارث ، صاحب المباءة ، سكن
مصر . قال فيه يحيى وأحمد : ليس به بأس . وقال البغوي في كتاب الصحابة : « مدني صالح
الحديث . وقال الدارقطني : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقد مات حول سنة ١٩٠ هـ ،
قبلها أو بعدها بقليل . أخرج البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ،
وله في مسند علي أحاديث ، كما أخرج له ابن ماجه (وانظر تهذيب التهذيب : ٤١/٣ - ٤٢) .
وأما أبو معاوية البجلي فيقال إنه عمار الددني ، قاله أبو أحمد الحاكم ، ويقال غيره . روى
عن أبي الصهباء البكري ، وسعيد بن جابر الرعي ، وسعيد بن جبير ، وروى عنه أبو صخر
حميد بن زياد المدني ، وأبو مودود المدني . وقد أخرج له مسند علي (وانظر تهذيب التهذيب
٢٤٠/١٢) .

وأما أبو الصهباء البكري فهو صهيب البصري (ويقال المدني) ، مولى ابن عباس . روى عن
مولاه ، وابن مسعود ، وعلي . وروى عنه سعيد بن جبير ، ويحيى بن الجزار ، وأبو معاوية
البجلي ، وأبو نضرة العيني ، وطاوس . أخرج له مسلم ، وأبو داود النسائي . ووثقه أبو زرعة ،
وابن حبان ، ولم يصفه إلا النسائي . (وانظر تهذيب التهذيب : ٤٣٩/٤ - ٤٤٠) .

(١) انظر إرشاد العقل السليم ، وهو تفسير أبي السعود : ٢١١/٤ .

(٢) نص هذا الأثر : (قوله :) (فطفق مسحاً بالسوق والأعناق) يقول : جعل مسح أعراف
الخيل وعراقبها حياها) ١٠٠/٢٣ .

(٣) انظر فبا سلف : ف ٣٢٠ ص ٢٨٢٢٧ .

بالسوق والأعناق»: عقرها وضرب أعناقها، من قولهم: مسح علاوته إذا ضرب عنقه. وهذا الفريق يعتمد على أثر مروى عن قتادة والحسن بإسناد صحيح هو: بشر عن يزيد عن سعيد عن قتادة^(١)، وفتادة هو الذي يرويه عن الحسن - وبمثل هذا فسرهما السدي - فيما يرويه عنه أسباط^(٢).

وإذا كان الطبري قد رجح التفسير المنسوب إلى ابن عباس، (لأن نبي الله صلى الله عليه وسلم لم يكن - إن شاء الله - ليعذب حيواناً بالمرقبة، وبذلك مالا من ماله بغير سبب سوى أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها^(٣)) - فقد رد هذا ابن كثير بأنه (قد يكون في شرعهم جواز مثل هذا، ولا سيما إذا كان غضباً لله تعالى، بسبب أنه اشتغل بها حتى خرج وقت الصلاة. ولهذا لما خرج عنها الله تعالى، عوضه الله عز وجل ما هو خير منها، وهو الريح التي تجري بأمره رخاء حيث أصاب، غدوها شهر ورواحها شهر، فهذا أسرع وخير من الخيل^(٤)) .

٣٣٣ - والآن، بعد بيان مذهبي المفسرين في تأويل الآية - نتساءل: على أي أساس أقام القائلون بالنسخ دعوى النسخ فيها؟ وما ناسخها عندهم؟.. يقول الحافظ ابن كثير في تفسيره: (ويحتمل أنه كان سائغاً في ملتهم تأخير الصلاة لعذر الغزو والقتال، - والخيل تراد للقتال -، ولقد ادعى طائفة من العلماء أن هذا كان مشروعاً، فنسخ ذلك بصلاة الخوف^(٥)) .

لكن، هل في أسلوب الآية أو سياقها ما يشعر بأن حرباً كانت هناك؟ نقول: لا، ونحن مطمئنون كل الإطمئنان إلى هذا الجواب!.. ويقول أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ: (فن العلماء من قال أبيح

(١) أنظر فيما سلف: ف ٣١٨ ص ٣٨٢٢٥ .

(٢) تفسير الطبري: ١٠٠/٢٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) تفسير القرآن العظيم: ٣٤/٤ .

(٥) المصدر السابق .

هذا - يعني قتل الخيل - ثم نسخ وحظر علينا ، ثم حكى قول الحسن في تفسير الآية ، وفضل عليه التفسير المنسوب إلى ابن عباس ، للسبب الذي فضله به الطبري (١) .

ونقول نحن : إن هذه الدعوى كما صورها أبو جعفر ليست من النسخ في شيء ، فليس منه في مفهومنا نسخ حكم شرعه الإسلام لحكم كان في شريعة سابقة ، بينها وبين الشريعة الإسلامية شرائع وأزمان طويلة . هذا إلى أن الآية خبر لم يُسقى للشرع حكماً عملياً ، فلا يقبل النسخ !..

٣٣٣ - وفي سورة الزمر ، يقول الله عز وجل : ﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ۚ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَن يَأْتِهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ : ٣٨ - ٣٩ .

وقد زعم ابن سلامة أن الآية الثانية منسوخة بآية السيف ، دون أن يوجه هذه الدعوى . ولا ندري على أي أساس أقامها ؛ فإن الأمر في الآية الأولى للوعيد والتهديد ، وقوله عز وجل : ﴿ فسوف تعلمون * من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم ﴾ واضح في إفادة الوعيد - هو أيضاً - ، وذلك بالخزي في الدنيا ، والعذاب الدائم الذي لا يحيد عنه في يوم القيامة . هذا إلى أنه خبر ، والأخبار لا تقبل النسخ !..

٣٣٤ - وفي سورة الشورى ، نجد من الآيات الإخبارية المدعى عليها النسخ خساً :

وأولى هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقَيْنِ ، وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ ... ﴾ : ٥ .

وقد زعم القائلون بالنسخ فيها أنها منسوخة بقوله تعالى في وصف الملائكة (٢ غافر) : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾

(١) ٢١٣ - ٢١٤ في النسخ والمنسوخ .

ويسند ابن الجوزي زعم النسخ هنا إلى وهب بن منبه ، والسدي ، ومقاتل بن سليمان ، ثم يعقب عليه بقوله :

(وهذا قبيح ؛ لأن الآيتين خبر ، والخبر لا ينسخ . ثم ليس بين الآيتين تضاد ؛ لأن استغفارهم خاص لا يدخل فيه إلا من اتبع الطريق المستقيم ، فلا أولئك طلبوا الغفران ، والإعادة من النيران ، وإدخال الجنان . وإستغفارهم لمن في الأرض لا يخلو من أمرين : إما أن يريدوا به الحلم عنهم والرزق لهم ، والتوفيق ليسلّموا . وإما أن يريدوا به من في الأرض من المؤمنين ، فيكون اللفظ عاماً ، وقد دل على تخصيص عمومه قوله ﴿ ويستغفرون للذين آمنوا ﴾ . والدليل الموجب لصرفه عن العموم إلى الخصوص أن الكافر لا يستحق أن يغفر له ، فعلى هذا البيان لا وجه للنسخ . وكذلك قال قتادة : ويستغفرون لمن في الأرض قال : للمؤمنين منهم . وقال أبو الحسين بن المنادي : في الكلام مضمّر تقديره لمن في الأرض من المؤمنين . وقال أبو جعفر النحاس : يجوز أن يكون وهب بن منبه أراد أن هذه الآية على نسخة تلك الآية ؛ لأنه لا فرق بينهما (١) . ونحن نرى في هذا الكلام ما يكفي لإبطال دعوى النسخ في الآية .

٦٣٥ - والآية الثانية هي قوله تعالى في السورة (سورة الشوري) : ﴿ قُلْ لَكَ فَادَعُ ، وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ ، وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ ، اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ، لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ، لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ، اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ : ١٥ .

وقد اختلف القائلون بالنسخ في ناسخها ، فقليل : هو آية السيف ، وقيل : هو : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ .. الآية ﴾ - :

(١) الروقتان ١١٨ - ١١٩ في نواسخ القرآن . وقد حرف فيه (لا يدخل فيه) إلى لا مدخل فيه ، وهو خطأ من الناسخ .

٢٩ التوبة - أصحاب القول الأول هم الأكثرون ، أما القول الثاني فقد رواه الضحاك عن ابن عباس ، وروى عن مجاهد أيضاً .

ومنشأ دعوى النسخ هنا (وهي خاصة بقوله تعالى في الآية : ﴿لنا أعمالنا ولكم أعمالكم﴾ ، لا حجة بيننا وبينكم) هو ما زعموه من أنها اقتضت الاختصار على الإنذار ، وذلك قبل الأمر بالقتال .

لكن فريفاً من المفسرين قال إن معناها أن الكلام بعد ظهور الحجج والبراهين قد سقط بيننا ، فلم يبق إلا السيف . فعلى هذا هي محكمة . قال ابن الجوزي : (وهو الصحيح) (١) .

٦٣٦ - والطبري لا يورد دعوى النسخ هذه ؛ لأنه يذهب مذهب مجاهد في تأويل الآية ، فيفسر ﴿لنا أعمالنا ولكم أعمالكم﴾ قائلاً : (لنا ثواب ما اكتسبنا من الأعمال ، ولكم ثواب ما اكتسبتم منها) ، ثم يفسر ﴿لا حجة بيننا وبينكم﴾ ، الله يجمع بيننا ، وإليه المصير ﴿﴾ ، فيقول : (لا خصومة بيننا وبينكم ، الله يجمع بيننا يوم القيامة ، فيقضي بيننا بالحق فيما اختلفنا فيه ، وإليه المرجع والمعاد بعد مماتنا) (٢) .

على أن دعوى النسخ هنا صادرة عن السدي ، كما حكى ابن كثير في تفسيره (٣) ، وفيها تجاهل لخبرية الآية ، ولما تقرره من مبدأ لا يقبل النسخ ، وهو أن كل إنسان مشغول عن عمله ، بحاسب عليه ...

وقد عاجلنا نظيرة لها فيما عاجلناه من آيات سورة البقرة ، وأبطلنا دعوى النسخ فيها (٤) .

(١) انظر الورقة ١٩٩ في نواسخ القرآن .

(٢) تفسير الطبري : ١٢/٥ .

(٣) لم يذكر ابن كثير دعوى النسخ صراحة ، لكنها تفهم من قوله في تفسير لا حجة (قال مجاهد : أي لا خصومة . قال السدي : وذلك قبل نزول آية السيف . وهذا متجه لأن هذه الآية مكتبة ، وآية السيف بعد الهجرة) . هذا وقد فسر ابن كثير قوله تبارك وتعالى : (لنا أعمالنا ولكم أعمالكم ، أنتم بريئون مما أعمل ، وأنا بريء مما تعملون) : ٤١ في سورة يونس . وانظر تفسيره في ١٠٩/٤ .

(٤) انظر فيما سبق : ف ٥٨١ ص ٤٢٢ - ٢٢٣ .

٦٣٧ - أما الآية الثالثة من الآيات الإخبارية المدعى عليها النسخ في سورة الشورى - فهي قوله جل ثناؤه : ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصيبٍ ﴾ : ٢٠ . وزعم النسخ هنا مروى عن ابن عباس (بطريق جوير عن الضحاك) ، وجوير ضعيف جداً كما أسلفنا ، فلا تعتبر روايته .

على أن الآية المدعى أنها ناسخة هنا - وهي قوله تعالى في سورة الإسراء : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ، ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا ﴾ : ١٤ - هذه الآية لا تختلف عن الآية المدعى عليها النسخ إلا من حيث التقييد في هذه ، والإطلاق في تلك ، وتقييد المطلق ليس من النسخ حتى في الآيات التشريعية ، فكيف يكون من النسخ في آية إخبارية لا قبله مجال (١) ؟ . وأنظر مثلثتها التي أسلفنا في سورة آل عمران (٢) .

٦٣٨ - أما الآية الرابعة من الآيات الإخبارية المدعى عليها النسخ ، في سورة الشورى - فهي قوله عز وجل : ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا النُّعُودَ فِي الْقُرْبَى ﴾ : ٣٣ . زعموا أنها منسوخة بقوله تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ، إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ﴾ : ٤٧ . س .

وللمفسرين مذاهب في تأويل الآية المدعى عليها النسخ : أولها : لا أسألكم على تبليغ رسالة الله إليكم مالاً أو جعلاً ، إنما أسألكم أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة . قد روى البخاري هذا المعنى عن طاوس ، عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة ، ورواه الإمام أحمد عن يحيى القطان ، عن شعبة ،

(١) من أجل هذا قال أبو جعفر النحاس ، بعد أن أورد القول بالنسخ ، والأثر المردي عن ابن عباس فيه بطريق جوير : (والقول الآخر أنها غير منسوخة ، وهو الذي لا يجوز غيره ؛ لأن هذه الآية خير ، والأشياء كلها بإرادة الله تعالى) : ٢١٦ في النسخ والنسخ .
(٢) انظر فيما سبق : ف ٥٩٠ ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

عن عبد الملك بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس أيضاً. قال الحافظ ابن كثير: وهكذا روى عامر الشعبي، والضحاك، وعلي بن أبي طلحة، والعمري، ويوسف ابن مهران، وغير واحد، عن ابن عباس رضى الله عنهما - مثله. وبه قال مجاهد وعكرمة، وقتادة، والسدي، وأبو مالك، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم^(١).

وثانيها: لا أسألكم على ما آتيتكم من البيِّنات والهدى أجراً إلا أن توادوا الله تعالى، وأن تتقربوا إليه بطاعته. وقد روى هذا التأويل الإمام أحمد، عن حسن بن موسى، قال: حدثنا قزعة (يعني ابن سويد)، وابن أبي حاتم، عن أبيه، عن مسلم بن سويد عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس أيضاً. وروى قتادة عن الحسن البصري مثله. قال الحافظ ابن كثير: (وهذا كأنه تفسير لقول ثان، كأنه يقول: إلا المودة في القربى، أي إلا أن تعملوا بالطاعة التي تقرّبكم عند الله زلفى^(٢)). وقد وصف أبو النحاس هذا التفسير بأنه من أجمع الأقوال وأبينها^(٣)).

وثالثها: لا أسألكم عليه أجراً إلا أن تودوني في قرابتي وتحسنوا إليهم. وقد حكاه البخاري وغيره، رواية عن سميد بن جبير.

(١) تفسير القرآن العظيم: ١١٢/٤.

(٢) المصدر السابق، نفس الموضع.

(٣) ص ٢١٦ في النسخ والنسخ، وقد أورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً يؤيد هذا التفسير، ونصه: «قل لا أسألكم على ما آتيتكم به من البيان والهدى أجراً، إلا أن تودوا الله وتتقربوا إليه بطاعته» وقد حرف فيه أتيتكم إلى أنيتكم. أما سندُه فهو الطحاري، عن الربيع بن سليمان الرازي، عن أسد بن موسى، عن قزعة (وهو ابن سويد البصري)، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن رسول الله والطحاري والربيع قَتَّان معروفان، كلاهما من أهل مصر.

أما أسد بن موسى فهو أموي يقال له أسد السنة. قال البخاري: مشهور الحديث، ووثقه النسائي وابن يونس وابن قانع والمجلي، وزاد المجلي أنه صاحب سنة، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخليلي: مصري صالح. ولم يخالف فيه إلا ابن حزم وعبد الحق في الأحكام الوسطى، وابن يونس غير أنه وثقه وقال إن الآفة من غيره. (وانظر تهذيب التهذيب: ٢٦٠/١). وأما قزعة بن سويد الباهلي فهو أبو محمد المصري، أخرج له الترمذي، وابن ماجه، =

٦٣٩ - ونحن لا نتكرما لقراية رسول الله صلى الله عليه وسلم من واجب المودة على سائر المسلمين ، إذا جمعوا إلى هذه القراية تقوى الله وطاعته . غير أنا نستبعد أن يكون هذا المعنى - على صحته - هو المراد بالآية ؛ لأنها مكتبة النزول ، أنزلت حين كانت قريش - وبخاصة المتأفكيون - أقربها إلى الرسول - يتناصبونه العداء ، ويضطهدونه ، ويحاربون دعوته إلى الله . وكانت الغاية من إنزالها هي تذكيرهم بما كادوا يلسون من قرايته لهم ، وسحقه عليهم بمقتضى هذه القراية .

أما أن يراد بها مودة الله بطاعته ، والتقرب إليه بالعبادة التي هي حقه وحده - وهو المذهب الثاني في تأويلها - فهو معنى تتمثل فيه رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويصور ما بعثه الله به من دعوة إلى الحق ، في جميع صورته وأنواعه . ولا مانع من أن تفسر الآية به !..

وليس معنى رفضنا للتفسير الأخير - أننا نرفض الآثار التي تقرر معناها ، بوصفها حقيقة شرعية ؛ لأننا نقبل هذه الآثار ولا نربط بينها وبين الآية . ولعله ليس أدل على هذا من أن الرسول صلى الله عليه وسلم حين أنزلت الآية لم يكن بحاجة من أذى الكفار ، هو والذين آمنوا به ، حتى يطلب المودة لذوي قرياه وما زال أكثرهم مشركين بالله !..

هذا إلى أن أسلوب الآية الناسخة عندهم يبدو أشبه بأسلوب مودع ، يوشك أن ينتقل إلى الرقيق الأعلى . فأين هو من آية أنزلت بحكمة ، قبل أن ينصر الله دعوته بالهجرة !؟

٦٤٠ - والآن ، بحق لنا أن نتساءل : أين هي دعوى النسخ ؟ وما الحكم الذي رفع نتيجة لها ؟ . إن الآية التي زعموها ناسخة تقول : ﴿ قل ما سألتكم

= وقد ضعفه . (انظر تذييل التلخيص : ٣٧٦/٨ - ٣٧٧) وتبنيته يقطع هذا الحديث الذي أورده أبو جعفر النحاس .

من أجر فهو لكم، وإن أجري إلا على الله»، وقد تبينا الأجر الذي سألهم إياه، وأنه كان يره وصلته ومودته - بحكم القرابة - حتى يتمكن من الدعوة إلى الله وتبليغ رسالته. فمن الذي ينجي من هذه المودة؟ وبعبارة أخرى: لمن هذا الأجر الذي سألهم إياه^(١)؟

إنهم سيهتدون إذا تمكن من الدعوة في طمأنينة وأمن، ولهم وحدهم ثواب هدايتهم. وأما أجره هو فبند الله، لا عندهم.

ومن هنا، يتضح أنه لا تعارض بين الآيتين. فضلا عن أنها خبران، فلا يجوز أن تلغ أحدهما الأخرى!..

٦٤١ - والآية الخامسة من الآيات الاخبارية التي ادعي عليها النسخ في سورة الشورى هي: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ : ٣٩.

وقد زعم القائل بنسخها - وهو ابن زيد^(٢)، ومن قبل دعواه وحكامها في كتابه مسلما بها كلبن سلامة - أن الباغيين فيها هم المشركون خاصة، وأن الذين وقع عليهم البغي هم المؤمنون، وأن الآية نسخت بعد ذلك بالأمر بقتال المشركين، وهو كلام يبدو غير مفهوم؛ لأن الأمر بقتال المشركين لا يناقض الأمر بالانتصار منهم إذا بغوا، ومن لا ينسخه.

على أن الطبري، وأبا جعفر النحاس، وابن الجوزي، وابن كثير^(٣) - يذهبون في تفسير الآية مذهب قتادة، فيرون أنها عامة في كل باغ، وإن الانتصار للنفس من البغي والتعدي مدوح معها يكن التعدي، ومن ثم يرون أن الآية لا علاقة لها بقتال المشركين، فلا ينسخها الأمر بقتالهم!..

(١) انظر تفسير آية سبا - وهي المدعى أنها ناسخة - في تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥٤٣/٣ - ٥٤٤.

(٢) ذكر ذلك أبو جعفر النحاس في كتابه: ٢١٧.

(٣) انظر على الترتيب: ج ٢٥ ص ٢٣ في تفسير الطبري؛ ط الأميرية ٢١٧٠ في التناسخ والمنسوخ للنحاس، والورقة ١٢٠ في نواسخ القرآن لابن الجوزي، ١١٨/٤ في تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

ونحن نرى أن الانتصار للنفس قد يقتضي القتال ، فلا يعقل أن ينسخه الأمر بالقتال ..

على أنها خبر محض أريد به الثناء على المؤمنين ببيان سماتهم ، فكيف 'تُنسخ' (١) ؟ ..

٦٤٢ - ولا تخفى مع ابن زيد في دعواه نسخ الآيتين التاليتين لهذه الآية ، فإن هاتين مكانها بين الآيات المدعى عليها النسخ لعدم التعارض ، وما زالت هناك آيات إخبارية ادعى عليها النسخ ... فلنتابع عرضنا لها حتى نفرغ منها ، قبل أن تنتقل إلى طائفة أخرى ، أو نوع آخر ..

وفي سورة الأحقاف ، نجد من هذه الآيات الاخبارية واحدة ، هي قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدُعَا مِنَ الرُّسُلِ ، وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ، إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ، وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ : ٩ .

ودعوى النسخ لا تشمل هذه الآية كلها ، لكنها تتعلق بقوله عز وجل فيها : ﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ . وهي مبنية على تفسيره بأنه في الآخرة ، وكان الله عز وجل قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقول للمؤمنين به : لست أعلم ما يفعل بي ولا بكم يوم القيامة ، وإلام نصير هناك ؟ ! ثم نسخ هذا بقوله جل ثناؤه في : ٢ سورة الفتح ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ ، فأعلمه ما يفعل به . وقوله في : ٤ من السورة ﴿ لِيَدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ - وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ، وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ ، فأعلمه ما يفعل بالمؤمنين .

٦٤٣ - ولم يصرح بدعوى النسخ هنا إلا عكرمة ، والحسن البصري

(١) قال ابن كثير في تفسيره لها : (أي فيهم قوة الانتصار من ظلمهم واعتسدى عليهم ، ليسوا بالعاجزين ولا الأذلين ، بل يقدرون على الانتقام من بغى عليهم ، وإن كانوا مع هذا إذا قدروا عفو) : ١١٨/٤ .

في إحدى روايتين عنه . أما ابن عباس ، في رواية علي بن أبي طلحة عنه - وهي منقطعة - فعبارة : (قوله : ﴿ وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ﴾ ، فأنزل الله بعد هذا : ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ ، وأما قتادة فالمروي عنه بسند صحيح : ... ثم درى - أو علم - من رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بعد ذلك ما يفعل به . يقول : ﴿ إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً * ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ ^(١) .

٦٤٤ - لكن للآية تفسيراً آخر مروياً عن الحسن البصري ، بسند أوثق . وهذا التفسير ينبني على أن قوله تعالى : ﴿ وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ﴾ إنما هو في الدنيا ، وليس في الآخرة . قال الحسن : (أما في الآخرة فمعاذ الله ، قد علم أنه في الجنة حين أخذ ميثاقه في الرسل ، ولكن قال : وما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا : أخرج كما أخرجت الأنبياء قبلي ، أو أقتل كما قتلت الأنبياء من قبلي ؟ . ولا أدري ما يفعل بي ولا بكم : أمتي المكذبة ، أم أمتي المصدقة ، أم أمتي المرمية بالحجارة من السماء قذفاً ، أم تخسوف بها خسفاً ؟ . ثم أوحى إليه ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ ﴾ يقول : أحطت لك بالمرب ألا يقتلوك فمرف أنه لا يقتل . ثم أنزل الله عز وجل : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ، يقول : أشهد لك على نفسه أنه سيظهر دينك على الأديان . ثم قال له في أمته : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ فأخبره الله ما يصنع به ، وما يصنع بأمته ^(٢) .

٦٤٥ - والطبري يرجح هذا التفسير ، ويرى أنه أشبه التفاسير التي

(١) انظر تفسير الطبري : ج ٢٦ ص ٥٥ . والآيتان اللتان ذكرهما في آخر كلامه ما : ١ .

٢ في سورة الفتح .

(٢) تفسير الطبري : ج ٢٦ ص ٥٠ . والآية التي ذكرها هي الآية ٣٣ في سورة الأأنفال .

فسرت بها الآية - بما دل عليه التنزيل ، ثم يعلل لهذا بقوله : (لأن الخطاب من مبتدأ هذه السورة إلى هذه الآية ، والخبر خرج من الله عز وجل خطاباً للمشركون ، وخبراً عنهم ، وتوبيخاً لهم ، واحتجاجاً من الله تعالى ذكره لنبية صلى الله عليه وسلم . فإذا كان ذلك كذلك ، فمعلوم أن هذه الآية أيضاً سبيلها سبيل ما قبلها وما بعدها : في أنها احتجاج عليهم وتوبيخ لهم ، أو خبر عنهم . وإذا كان ذلك كذلك ، فمحال أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم : قل للمشركون ما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الآخرة ، وآيات كتاب الله عز وجل في تنزيله إليه - متتابعة بأن المشركون في النار مخلدون ، والمؤمنون به في الجنان منعمون . وبذلك يرهبهم مرة ، ويرغبهم أخرى ولو قال لهم ذلك لقالوا له : علام تتبعك إذن ؟ وأنت لا تدري إلى أي حال تصير غداً في القيامة : إلى خفض ودعة ، أم إلى شدة وعذاب ؟ وإنما اتبعنا إياك - إن اتبعناك - وتصديقنا بما تدعونا إليه - رغبة في نعمة وكرامة نصيبها ، أو رهبة من عقوبة وعذاب نهرب منها ، ولكن ذلك كما قال الحسن (١) .

وإنه لمن الواضح أن الآية لا تقبل النسخ على هذا التفسير ، وهو التفسير الذي لا يجوز مجال أن تفسر بغيره ، فإنها - عليه - خبر من الله عز وجل ، والأخبار لا تنسخ .

٦٤٦ - وفي سورة الذاريات آية من الآيات الإخبارية التي ادعي عليها النسخ ، هي قوله تعالى في وصف المتقين : ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ ١٩ .

وقد زعم القائلون بالنسخ أن آية الزكاة هي التي نسختها ، مع أن الزكاة هي المرادة بها ، في أحد التفسيرين اللذين ذكرهما ابن الجوزي ، وهو مروي عن ابن عباس . ومع أن ما تقرره على التفسير الآخر : من صلة الرحم ، وقرى

(١) تفسير الطبري : ٦/٢٦ . (وانظر الفقرة السابقة) .

الضعيف ، وحمل الكسأل العاجز ، وإعانة المحروم - وهو مروى عن زيد بن أسلم - لا يعارض الزكاة (١) .

على أنها خبر جاء في معرض الثناء على المتقين ، نظير قوله سبحانه في سورة البقرة ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ ، والأخبار لا تنسخ .

٦٤٧ - وفي سورة النجم كذلك آية من الآيات الإخبارية التي ادعي عليها النسخ، هذه الآية هي: ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى ﴾ : ٣٩ .

وقد روي عن ابن عباس أنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ، وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ : ٢١ سورة الطور (٢) .

ومبنى هذه الدعوى أن الآية الأولى تقرر أن كل إنسان لا يملك إلا سعيه ، فعمل غيره له ليس مما يثاب عليه . وأن الآية الثانية تقرر أن الذين آمنوا ، وآمن بعدهم ذريتهم ، سيدخلون الجنة بصلاح آباؤهم ، وهذا واضح في أن الأبناء قد أثبوا بصلاح الآباء ، مع أنه ليس من سعيهم !..

ومع أن الرواية التي تقرر النسخ منقطعة ، لأنها بطريق علي بن أبي طلحة - فقد أوردها الطبري ولم يعقب عليها ، ويوحى هذا بأنه قد قبلها (٣) .
غير أن ابن الجوزي لا يقبل هذه الدعوى ، لأنه يقول بعد إيرادها ، ومعها الأثر الذي يدل عليها :

(قلت : قول من قال إن هذا نسخ - غلط ، لأن الآيتين خبر ، والأخبار لا يدخلها النسخ . ثم إن إلحاق الأبناء بالآباء إدخالهم في حكم الآباء ، بسبب إيمان الآباء ، فهم كالعض تبع الجملة ، ثم ذاك ليس لهم ، إنما فعله الله تعالى بفضله

(١) المصدر السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) انظر الطبري في تفسيره : ٤٤/٢٧ ، وابن الجوزي في نواسخ القرآن : ١٢٦ .

(٣) انظر الطبري في تفسيره : ٤٤/٢٧ .

وهذه الآية تثبت ما للانسان ، لا ما يفضل الله به عليه (١) .

٦٤٨ - وفي سورة الواقعة آيتان ادعي عليهما النسخ وهما خبريتان ، والناسخ لهما هو أيضاً آيتان خبريتان ، أما الآيتان المدعى عليهما النسخ فهما قوله تعالى في الإخبار عن السابقين : ﴿ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْأَوَّلِينَ ﴾ * وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴿ ١٣ ، ١٤ . وأما الآيتان المدعى أنها ناسختان لهما - فقوله تعالى في وصف أصحاب اليمين : ﴿ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْأَوَّلِينَ ﴾ * وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴿ ٣٩ ، ٤٠ .

والذين قالوا بالنسخ غفلوا عن حقيقة هامة ، هي أن الآيات الأولى من السورة ، بل السورة كلها تتحدث عن السابقين - أو المقربين - وأصحاب اليمين ، والضالين . وقد سمعتم مرة بأصحاب المشأمة ، ومرة أخرى بأصحاب الشمال ، وفي آخرها بالمكذبين الضالين . وهذه هي أصناف الناس الثلاثة : الأولون - وهم السابقون ، المقربون - أخبرت عنهم بأنهم كثرة من الأمم السابقة ، وقلة من أمة محمد عليه الصلاة والسلام . وأصحاب اليمين أخبرت عنهم بأنهم كثير في الأمم السابقة وفي أمته صلى الله عليه وسلم . والصنف الثالث توعدت أصحابه بما أعد لهم من عذاب ، وبينت السرف فيه وهو ضلالهم وتكذيبهم بالبعث . ثم ألزمتهم الحجة بما ساقته من براهين على وحدة الله وأنه المنعم بالخلق وما بعده ، وبجديتها عن القرآن وتنزيله وخطئهم في الشك فيه .

وقد فسر السابقون بأنهم الذين سبقوا إلى الإيمان بالله ورسوله ، وهم المهاجرون الأولون . وفسر أصحاب اليمين - فيما روي عن علي رضي الله عنه - بأنهم أطفال المؤمنين ، يؤخذ بهم إلى اليمين ويدخلون الجنة . فيها صنفان إذن لا صنف واحد ، وأولهما كثير في الأمم السابقة قليل في أمتنا ، وثانيها كثير في

(١) فواسخ القرآن : الورقة ١٢٦ . وقد حُرف في الأصل (ما لا يفضل الله به عليه) فصار : (إلا ما ...) وهو خطأ . وانظر في تعليقه الأخير التماسخ والنسخ لأبي جعفر النحاس : ص ٢٣٠ .

الامم السابقة وفي أمتنا ^(١) . فكيف تنسخ آية في صنف آخر؟ وكيف توجب دعوى النسخ هذه وكلتا الآيتين خبر لا يجوز القول بنسخه...؟

من أجل هذا ، لم تؤثر هذه الدعوى عن أحد من شيوخ المفسرين ، وإنما قال بها ابن سلامة ومن نهج نهجه

٦٤٩ - وفي سورة الحشر آية من هذا النوع ، هي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا ﴾ : ٣ . وقد قالوا إنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ... إِلَى : حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ : ٢٩ سورة التوبة .

والآية في بني النضير كما تجمع الآثار، وهي تخبر عنهم أن الله قد كتب عليهم الجلاء عن المدينة ، أي مغادرة ديارهم فيها منفيين مطرودين ، لم يأخذوا معهم من أمتعتهم إلا ما حملت الإبل ، ولم يسمح لهم بأن يأخذوا أسلحتهم . وقد كانوا من سبب لم يصحبهم الجلاء من قبل . ولولا أن الله كتب عليهم الإذلال بهذا الجلاء - لعذبهم في الدنيا بالقتل والسي . أما عذابهم في الآخرة فهو ممد لهم ، حيث ينتظرهم مكانهم في النار ^(٢) .

ومثل هذا الخبر ، بهذه الآية ، عن أمر وقع - لا يقبل النسخ بحال ، ولهذا لم يرو فيه أثر عن صحابي ولا تابعي !...

٦٥٠ - وفي سورة المزمل آية كذلك من هذا النوع ، هي قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ : ١٩ . وحسبنا في تصوير دعوى النسخ عليها وإبطاها قول ابن الجوزي :

(زعم بعض من لا فهم له أنها نسخت بقوله : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ

(١) انظر الطبري في تفسير الآيات .

(٢) انظر المصدر نفسه .

يَشَاءَ اللهُ ﴿١﴾ ، وليس هذا بكلام من يدري ما يقول ؛ لأن الآية الأولى أثبتت للانسان مشيئة ، والثانية تثبت أنه لا يشاء حتى يشاء الله . وكيف يتصور النسخ ؟) .

ومثل هذه الآية المدعى أنها منسوخة ، آيات أخر ادعت عليها نفس الدعوى ، وهي قوله سبحانه في سورة الدھر : ﴿ قَمِنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ : ٢٩ ، وقوله في سورة عبس : ﴿ قَمِنْ شَاءَ ذَكَرَهُ ﴾ : ١٢ ، وقوله في سورة التكويد : ﴿ لَمِنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ : ٢٨ .

٦٥١ - وفي سورة الدھر آية أخرى ادعى عليها النسخ وهي خبر كذلك . هذه الآية هي قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ - عَلَى حُبِّهِ - مَسْكِينًا ، وَيَتِيمًا ، وَأَسِيرًا ﴾ : ٨ . وقد زعم القائلون بالنسخ فيها أن المنسوخ منها هو إطعام الأسير وأن ناسخه هو آية السيف . وهي مروية عن سعيد بن جبير ، بلفظ : (يعني من المشركين . نسخ السيف الأسير من المشركين ^(١)) .

وقد عقب عليها ابن الجوزي بقوله : (قلت : إنما أشار بهذا إلى أن الأسير يقتل ولا يفادى ، فأما إطعامه ففيه ثواب بالإجماع ؛ لقوله عليه السلام : « في كل كبد حرى أجر » . والآية محمولة على التطوع بالإطعام ، فأما الفرض فلا يجوز صرفه إلى الكفار ^(٢)) .

والآية بعد خبر جاء في معرض الثناء على الأبرار ، بذكر صفاتهم ، فلا يجوز أن تنسخ .

وإنه لمن المناسب أن ننقل هنا عن صاحب البرهان هذا الخبر ، قال : ومن ظريف ما حكى في كتاب هبة الله - يعني ابن سلامة ، وقد كان

(١) ابن الجوزي في نواسخ القرآن : الورقة ١٣٣ . وانظر الطبري في تفسير الأسير في الآية ، وفي الآثار التي ساقها عن شيوخ المفسرين - تجد فتادة وعكرمة والحسن يخصصونه في الآية بالمشركين . ثم تجد المأثور عن سعيد بن جبير في تفسيره أنه من أهل القبلة وغيرهم ، وهو ما اختاره الطبري إذ لم يخصه ما يجب التسليم له : ١٣٠/٢٩ .

(٢) نواسخ القرآن : ١٣٣ - ١٣٤ .

ضريراً كما أسلفنا - أنه قال: (وحكى هذه الدعوى، ثم قال:)، فقرأ عليه الكتاب وابتنه تسمع، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت: أخطأت يا أبت في هذا الكتاب. فقال لها: وكيف يا بنية؟ قالت: أجمع المسلمون على أن الأسير يطعم ولا يقتل جوعاً! (١).

٦٥٢ - وفي سورة الأعلى نجد آية من هذا النوع، هي قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾: ١٤. وقد قالوا إن المراد بالتزكي هنا إخراج زكاة الفطر، وأنه قد نسخ (أي جواب زكاة الفطر) بفرض الزكاة؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر وفرضها قبل أن تفرض الزكاة، كما روى قيس ابن سعد قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله. فجاز أن تظل واجبة بعد فرض الزكاة، وأن تنسخ بها.

٦٥٣ - ومع أن هذا الجواز لا يستفاد من الحديث؛ لأن الأمر مرة واحدة يكفي.

ومع أن المسلمين قد أجمعوا منذ عهد الصحابة على أن زكاة الفطر واجبة، لم تنسخها الزكاة التي فرضت بالقرآن وهي زكاة المال.

ومع أنه لم يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ناسخة للسنة التي أقرت عنه بإيجاب زكاة الفطر.

ومع أن الإجماع على وجوبها لم يعارضه إجماع بعد على أنها لم تعد واجبة بعد أن فرضت زكاة المال...

ومع أنه لا تعارض بين الزكاتين كما هو واضح.

نقول: ومع هذا كله، ذهب قوم إلى أنها منسوخة، كان من حقهم أن يقولوا بالنسخ، في حكم جاء به الشارع، ولم يصدر عنه ما يعارضه!..

(١) الزركشي في البرهان: ج ٢ ص ٢٩ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

٦٥٤ - على أن التزكي لغة يراد به التطهير، وهو يشمل التطهر من الشرك بالله، والتطهر من الشك في وجوده وكاله المطلق، والتطهر بالعمل الصالح والورع - ومنه إيتاء الزكاة بنوعيهما. فأي دليل على أن المراد به خصوص زكاة الفطر، وعلى أن الذكر والصلاة في الآية بعده مراد بهما صلاة العيد بخصوصها، مع أن الصلاة إذا أطلقت شملت كل صلاة، وكان المتبادر منها هو الصلوات الخمس؟!..

إن دعوى النسخ هنا لا تقوم على أساس، فهي مرفوضة لهذا، فوق أنها ادعيت على آية خبرية لا تحتمل النسخ ولا تقبله (١).

٦٥٥ - وفي سورة الماعون آية ادعي عليها النسخ وهي خبر. هذه الآية هي قوله تعالى في وصف الكاذبين بالدين: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ ٧. وقد حكى عبد القاهر البغدادي الخلاف في نسخ هذه الآية، دون أن يذكر لها ناسخاً على قول القائلين بالنسخ، ثم حكى عن علي (كرم الله وجهه) أن الآية محكمة.

ولعل التفسير الذي ذكره الآية على المذهبين هو مبناهما عنده، فقد قال أولاً: (قيل الماعون ثلاثة: الماء، والنار، والكلاء). ولا يجوز منع ذلك، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: الناس شركاء في ثلاثة: الماء، والنار، والكلاء. وقيل: الآلات الستة: القرية، والدلو، والقدر، والفسأس، والشفيرة، والقداحة، اللاتي من كن معهن حل حيث أحب، ثم قال بعد ذلك: (وقال علي عليه السلام: وقيل محكمة، والماعون: الزكاة (٢)).

٦٥٦ - ولكن، أهذا هو كل ما أثر في تفسير الماعون؟.

(١) انظر في هذه الدعوى وفي مناقشتها: ٢٥٤ - ٢٥٧ من النسخ والنسخ لأبي جعفر النحاس.

(٢) الورقة ٢٢ من النسخ والنسخ.

ولقد روى ابن أبي حاتم عن عكرمة : (رأس الماعون زكاة المال ، وأدناه
 المخل والدلو والإبرة) وعقب ابن كثير على هذا الأثر بقوله : (وهذا الذي قاله
 عكرمة حسن ، فإنه يشمل الأقوال كلها ، وترجع إلى شيء واحد ، وهو ترك
 المعاونة بمال أو منفعة . ولهذا قال محمد بن كعب : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ ،
 قال : المعروف . ولهذا جاء في الحديث : « كل معروف صدقة » . (١)

وهكذا نجد أن الأقوال متعددة في بيان المراد بالماعون ، وأنه لا مجال على
 أي منها - حتى الذي اعتبره عبد القاهر منشأ دعوى النسخ - لادعاء
 النسخ ، ولا وجه له . وبخاصة أن الآية خبر كما أسلفنا ، والأخبار لا تنسخ !..

(١) تفسير القرآن العظيم : ٥٥٦/٤ ، وتجد تفسير الآية في هذه الصفحة والتي قبلها .

الفصل الثالث

دعوى النسخ في آيات الوعيد

٦٥٧ - بعد هذه المجموعة - أو هذا النوع - من الآيات المدعى عليها النسخ، مع أنها لا تشرع أجكاماً، ومع أن ما قررته لا يمكن أن ينسخ؛ إذ هي أخبار من الله عز وجل واقعة لا محالة - تظالنا بمجموعة أخرى من الآيات، فيها الأمر وفيها النهي، لكنها مع ذلك لا يمكن أن تنسخ؛ لأن ما تضمنته لا بد أن يقع كذلك. وهذه الآيات هي آيات الوعيد والتهديد، فهي تشترك مع الأخبار في حتمية الوقوع، وإن خالفتهما - غالباً - في زمانة، ومن ثم تشترك معها في عدم قبولها للنسخ بحال.

وإنه ليسترعي النظران مدعي النسخ على هذه الآيات - وستعرض منها هنا ثمانين آية - قد ذكروا أن ناسخ ست وعشرين منها هو آية السيف، كأن هذه الآية بما فيها - من أمر بقتل المشركين، وأسرهم، وحصارهم، وتعقيبهم في كل مكان يتخذون منه قاعدة لحرب الدعوة - قد أزيلت لتتنسخ الوعيد بالعذاب في الآخرة أيضاً، وكل دعوة إلى الصبر، أو إلى العفو، أو مقابلة السيئة بالحسنة، حتى لقد زاد عدد الآيات المنسوخة بها عن مائة وثلاثين آية، عددنا بعضها في آيات الأخبار، ومنخصص لساؤها المجموعة التالية لهذه المجموعة إن شاء الله...!

وإنما نذكر من الآيات المنسوخة بها عندهم ستا وعشرين هنا؛ لأن طابع الوعيد والتهديد هو الغالب على ما سواه في كل منها...

٦٥٨ - وأولى آيات الوعيد التي ادعى عليها النسخ، هي قوله تعالى في سورة الأنعام: ٧٠ ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوَاً وَعِشْرَةً﴾

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَذَكَرْتُ بِهِ أَنَّ قُتِلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ، لَيْسَ
لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴿١﴾ .

ودعوى النسخ هنا مجالها هو صدر الآية ، وقد أخرج الطبري في تفسيره
عن مجاهد هذا الأثر :

(حدثني محمد بن عمرو قال ، حدثنا أبو عاصم قال ، حدثنا عيسى ، عن ابن
أبي نجيح ، عن مجاهد في قول الله : ﴿ وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا
وَلَهْوًا ﴾ قال : هو كقوله : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ (١) .
ثم أورد مثل هذا الأثر بإسناد آخر - صحيح كسابقه - هو :

حدثني المثنى قال ، حدثنا أبو حذيفة قال ، حدثنا شبل ، عن ابن أبي
نجيح ، عن مجاهد (٢) (....)
ومن ثم قال في تفسيرها :

يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : ذر هؤلاء الذين اتخذوا
دين الله ، وطاعتهم إياه - لعباً ولهواً ، فجعلوا حظوظهم من طاعتهم إياه
للعب بآياته ، واللغو والاستهزاء بها إذا جمعوها وتليت عليهم . فأعرض عنهم ،
فإني لهم بالمرصاد ، وإني لهم من وراء الانتقام منهم ، والمعقوبة لهم على ما يفعلون ،
وعلى اغترارهم بزينة الحياة الدنيا ، ونسيانهم المعاد إلى الله تعالى ذكره ، والمصير
إليه بعد الممات . (٣)

٦٥٩ - ولكن الطبري يقول بعد هذا التفسير ، والأثر الذي يدعمه
بإسناده الصحيحين عن مجاهد : (وقد نسخ الله تعالى ذكره هذه الآية بقوله :
﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾) ، وكذلك قال عدد
من أهل التأويل (٤) .

(١) الآية ١١ في سورة المائدة . وقد وثقنا إسناد هذا الأثر فيما سلف (انظر ف ٣١٨
ص ٢٢٥) .

(٢) وثقنا هذا الإسناد فيما سبق . (انظر ف ٣١٨ ص ٢٢٥) .

(٣) تفسير الطبري : ٤٤١/١١ ط دار المعارف .

(٤) المصدر السابق : ٤٤٢ .

غير أن لا يورد إلا أثرين كلاهما عن قتادة . ومع أن هذين الأثرين مرويان عن قتادة بإسنادين أحدهما صحيح ^(١) - فإنها لا يكفیان لقبول دعوى النسخ هنا، وبخاصة أن مجاهداً شيخ قتادة - وهو أوثق وأسبق منه - قرر الإحكام وأن الأثرين ليس فيهما تصريح بالنسخ ، فإن كل ما قرراه هو - بعبارة قتاده نفسه - (ثم أنزل الله تعالى ذكره « براءة » وأمر بقتالهم ، فقال : ﴿ اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ . وهل يعني الأمر بقتالهم عدم استحقاقهم لما توعدهم الله به في الآخرة ، إن هم أصرروا على كفرهم ، وماتوا وهم كفار ؟ ٧ . وفيه إذن قوله في وصفهم ﴿ وغرتهم الحياة الدنيا ﴾ ؟ ، ثم قوله له صلى الله عليه وسلم : ﴿ وذكر به (أي بالقرآن) أن تبسل نفس بما كسبت ^(٢) ، ليس لها من دون الله

(١) أول هذين الإسنادين (وهو الصحيح) هو : حدثني الثشي قال ، حدثني حجاج ابن المنهال قال ، حدثنا همام بن يحيى ، عن قتادة .

وقد عرفنا بالثشي ووثقناه فيما سبق (ف . ٣٢ ص ٢٢٧) .

أما الحجاج بن المنهال فهو أبو محمد السلمي ، وقيل البرساني مولاهم ، الأنطاقي ، البصري ثقة أخرج له رجال الكتب الستة ، ومات سنة ٢١٦ أو ٢١٧ . وتجد ترجمته في تهذيب التهذيب : ٢٠٦/٢ - ٢٠٧ .

وأما همام بن يحيى بن دينار الأزدي ، والعمودي ، الحلبي ، مولاهم أبو عبدالله (ويقال أبو بكر) البصري - فهو أيضاً ثقة أخرج له رجال الكتب الستة . وتجد ترجمته في تهذيب التهذيب : ٦٧/١١ - ٧٠ .

وفي هذين الإسنادين (وهو الضعيف) هو : حدثنا ابن وكيع قال ، حدثنا عبدة بن سليمان ، قرأت على ابن أبي عروبة هكذا سمعته من قتادة .

وقد بينا أن ابن أبي عروبة (سعيداً) هو أثبت الناس في قتادة .

أما عبدة بن سليمان فهو الكلبي أبو محمد الكوفي يقال : اسمه عبد الرحمن بن ظليان بن حاجب ابن زرارعة بن عبد الرحمن بن صرد ... كلاب . أدرك صرد (جده الرابع) الإسلام ، وهو ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة ، ومات سنة ١٨٧ أو ١٨٨ .

وتجد ترجمته في تهذيب التهذيب : ٤٥٨/٦ - ٤٥٩ .

وأما ابن وكيع (الرازي عنه) - فهو السبب في ضعف هذا الإسناد لأنه ضعيف ، واسمحه سفيان بن وكيع بن الجراح .

وتجد ترجمته في تهذيب التهذيب : ٤٥٧/٦ - ١٢٥ .

(٢) معنى أن تبسل نفس : مخافة أن تسلم إلى الهلكة والعذاب ، ترتهن بسوء كسبها .

وأصل الإبسال المنع ، لأن المسلم إليه يمنع المسلم : (٢/٢١ في الكشف) .

ولي ولا شفيح ﴿﴾ ، وهل يكون هذا كله - وهو البسائط على التذكير بالقرآن - إلا في الآخرة ؟ ...

٣٦٠ - من أجل هذا رفض دعوى النسخ هنا أبو جعفر النحاس قائلاً : (البين فيه أنه ليس منسوخ ، وأنه على معنى التهديد لمن فعل هذا ، أي ذره الله مطالبة ومعاقبة ^(١)) .

ثم رفض النسخ ابن الجوزي أيضاً ، حيث قال : (والقول الثاني أنه خرج للتهديد ، كقوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ ، فعلى هذا هو محكم وهذا مذهب مجاهد ، وهو الصحيح) ^(٢) .

ثم لم يذكر ابن كثير دعوى النسخ أصلاً وهو يفسر الآية ، فقد قال : (يقول تعالى : ﴿ وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِباً وَلَهْوَاً وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ ، أي دعم وأعرض عنهم ، وأمهلهم قليلاً ، فإنهم صائرون إلى عذاب عظيم . ولهذا قال : ﴿ وَذَكَرْ بِهِ ﴾ ، أي ذكر الناس بهذا القرآن ، وحذرهم نقمة الله وعذابه يوم القيامة ^(٣)) .

أبعد هذا كله ، يقال إن الآية منسوخة ؟ .

٣٦١ - والآية الثانية - هي أيضاً - في سورة الأنعام ، وفيها يقول عز وجل : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ . قُلْ : مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قِبَرًا طَيْسَ تُبَدُّونَهَا وَتُخَفَّفُونَ كَثِيرًا ، وَعَلَّمْتُمُ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ؟ قُلْ : اللَّهُ ، ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ : ٩١ .

ومناط دعوى النسخ هنا هو الأمر بتركهم في خوضهم يلعبون ، وهو ما بعد (ثم) في الآية .

(١) التاسخ والمنسوخ له : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ٨٧ .

(٣) تفسير القرآن العظيم : ١٤٤/٢ ، ويلاحظ أن الوعيد بالعقاب الأخروي . والتقاليد

- إن صح أنه عقاب - إنما يكون في الدنيا .

وهذه الآية كسابقتها ، غير أن الطبري لم يشر إلى دعوى نسخ فيها ؛ فقد قال في تفسيرها :

(وأما قوله: ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ فإنه يقول لنبية محمد صلى الله عليه وسلم: ثم ذر هؤلاء المشركين العادلين برهم الأوثان والأصنام، بعد احتجاجك في قلبهم: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ بقولك: ﴿مَنْ أُنْزِلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ؟﴾ ، وإجابتك ذلك بأن الذي أنزله هو الله الذي أنزل عليك كتابه ﴿فِي خَوْضِهِمْ﴾ ، يعني : فسيما يخوضون فيه من باطلهم ، وكفرهم بالله وآياته ﴿يَلْعَبُونَ﴾ ، يقول : يستهزئون ويسخرون .)

ثم عقب على هذا التفسير بقوله :

(وهذا من الله وعيد لهؤلاء المشركين، وتهديد لهم . يقول الله جل ثناؤه: ثم دعم لاعبين يا محمد، فلاني من وراء ما هم فيه من استهزائهم بآياتي - بالمرصاد: أذيقهم بأسى ، وأحل بهم - إن تمادوا في غيهم - سخطي (١)) .

٦٢٢ - ويقول أبو جعفر النحاس: ومثله ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (٢) وهو يقصد الآية التي ناقشنا دعوى النسخ فيها قبل هذه الآية. ثم يذكر ابن الجوزي قولين فيها ، كما ذكر في السابقة ، ثانيهما (أنه تهديد فهو محكم ، وهذا أصح (٣)) .

ثم يقول ابن كثير في تفسيرها : (وقوله ﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ ، أي ثم دعم في جهلهم وضلالهم يلعبون ، حتى يأتي من الله اليقين ، فسوف يلعبون : ألهم العاقبة أم لعباد الله المتقين ؟ (٤)) .

(١) تفسير الطبري : ٥٢٩/١١ .

(٢) التامخ والنسخ له : ١٣٨ .

(٣) نواصع القرآن : الورقة ٨٧ .

(٤) تفسير القرآن العظيم : ١٥٦/٢ .

ولا مجال لدعوى النسخ بعد أن تبين أن الآية للوعيد والتهديد .

٦٦٣ - وفي سورة الأنعام كذلك نجد الآية الثالثة من هذا النوع ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلْنَاهُ ، فَنَذَرُهُمْ ، وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ : ١١٢ .

والذين ذهبوا إلى نسخها قالوا إن المنسوخ منها هو ﴿ فذرم ﴾ وما يفترون ، وإن ناسخه هو آية السيف .

ولكن الطبري لا يشير في تفسيره إلى دعوى النسخ هنا ، بل يفسر الآية بقوله (يقول له صلى الله عليه وسلم : اصبر عليهم ، فإني من وراء عقابهم على افتراءهم على الله ، واختلاقهم عليه الكذب والزور ^(١)) .
وأبو جعفر النحاس لا يذكر هذه الآية أصلاً في كتابه ^(٢) .

وإن كثير يفسرها فيقول : (« فذرم » أي فدعهم ، « وما يفترون » أي يكذبون . أي دع أذاهم ، وتوكل على الله في عداوتهم ، فإن الله كافيك وتناصرك عليهم ^(٣)) .

أما ابن الجوزي فهو - من بينهم - الوحيد الذي ردّد فقال : إن قلنا هذا تهديد كما سبق ... فهو محكم ، وإن قلنا إنه أمر بترك قتالهم فهو منسوخ بآية السيف ^(٤) .

وهذا التردد من ابن الجوزي لا محل له هنا ، بعدما نقلنا من أقوال أئمة التفسير في تأويل الآية .

٦٦٤ - كذلك نجد الآية الرابعة من هذا النوع في سورة الأنعام ، وهي قوله تعالى : ١٣٥ ﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ، فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ، إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

(١) تفسير الطبري : ٥٧/١٢ .

(٢) انظر ١٣٨ من كتابه ، فقد ذكر بعد الآية ٩١ في السورة ، الآية ١٤١ .

(٣) تفسير القرآن العظيم : ١٦٧/٢ .

(٤) نواسخ القرآن : الورقة ٨٧ - ٨٨ .

والطبري لا يشير - في هذه الآية أيضاً - إلى دعوى النسخ، بل يقول بعد تفسير شطرها الأول: (وقوله تعالى ذكره لنبيه: قل لقومك يا قوم اعملوا على مكانتكم - يعني على ناحيتكم كما ذكر في تفسيرها - أمر منه له بوعيدهم وتهديدهم ، لا إطلاق لهم في عمل ما أرادوا من معاصي الله (١)) .

ويقول ابن كثير: (وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ إنني عامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿﴾ هذا تهديد شديد، ووعد أكيد، أي استمروا على طريقكم وناحياتكم إن كنتم تظنون أنكم على هدى: فأنما مستمر على طريقي ومنهجي، كقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ إِنَّا عَامِلُونَ * وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ ﴿﴾ (٢) .

أما ابن الجوزي فيذكر المفسرين فيها قولين: ثانيهما أن المراد بها التهديد ثم يقول: (فعلى هذا هي محكمة . وهو الأصح) (٣) .

ونحن لا نرى للقول بنسخها وجهاً ، بعد تقرير أنها وعيد وتهديد .

٦٦٥ - وفي سورة الأنعام أيضاً، نجد الآيتين الخامسة من السادسة هذا النوع .

وأولى هاتين الآيتين قول الله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُثَيْبٍ مِنَ الظَّمْثَرِ كَيْنَ قَتْلٍ أَوْ لَا دِيْهِمْ شُرَكَاءُ هُمْ لِيَبْرُدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ ، وَأَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ، فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿﴾ : ١٣٧ . وقد ادعى النسخ على قوله فيها : ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ ، كما ادعى على مثيله في الآية ١١٣ ، فهو هنا مرفوض كما رفض هناك (٤) .

٦٦٦ - أما ثانية الآيتين ، فهي قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا

(١) تفسير الطبري : ١٢ / ١٢٩ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ١٧٨ .

(٣) نواسخ القرآن : الورقة ٨٨ .

(٤) انظر فيما سلف : ف ٦٦٣ . فهناك ناقشنا دعوى النسخ في الآية ١١٢ من السورة .

أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ؟
يَوْمَ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ
آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ، قُلْ انْتَظِرُوا إِنَّا
مُنْتَظِرُونَ ﴿ ١٥٨ 〉 .

وقد ادعوا أن قوله تعالى فيها: ﴿ قُلْ انتظروا إِنَّا منتظرون ﴾ منسوخ بآية
السيف ؛ لأنهم - كما يحكي قولهم ابن الجوزي - رأوا أن معناها : لست من
قتالهم في شيء ، وآية السيف تأمر بقتالهم ، فهي - إذن - قد نسختها .
وابن الجوزي ينسب هذا القول الى السدي .

٦٦٧ - وإذا كان ابن الجوزي قد حكى للمفسرين قولاً ثانياً في الآية
هو أن المراد بها التهديد ، فهي محكمة ، ثم حكم بأن هذا القول هو الصحيح -
فقد اعتمد - في هذا القول ، وفيما رتبته عليه من أن الآية محكمة - على التفسير
بجاهد و قتادة لأول الآية ، وقد روى بإسناد صحيح عن كل منهما . وهذان هما
الأثران اللذان روايا عنهما فيه ، كما أخرجها الطبري :

حدثني المثنى قال ، حدثنا أبو حذينة قال ، حدثنا شبل ، عن أبي نجيع
عن مجاهد : ﴿ إلا أن تأتيتهم الملائكة ﴾ ، يقول : عند الموت حين توفاهم ،
﴿ أو يأتي ربك ﴾ : ذلك يوم القيامة ﴿ أو يأتي بعض آيات ربك ﴾ : طلوع
الشمس من مغربها (٢) .

حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال ، حدثنا محمد بن ثور ، عن معمر ، عن
قتادة : ﴿ إلا أن تأتيتهم الملائكة ﴾ : بالموت ﴿ أو يأتي ربك ﴾ : يوم القيامة
﴿ أو يأتي بعض آيات ربك ﴾ ، قال : آية موجبة ، طلوع الشمس من مغربها ،
أو ما شاء الله (٣) .

(١) الورقة ٩٠ في نواسخ القرآن .

(٢) وثقنا هذا الإسناد إلى مجاهد فيما سبق (انظر : ف ٣٢٠ ص ٢٨٢٢٧) .

(٣) وثقنا هذا الإسناد إلى قتادة فيما سلف (انظر : ف ٣٦٤ ص ٢٨٢٥٠) .

ذلك أن قوله : « يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل ، أو كتبت في إيمانها خيراً » قد وضع المراد به بعد قول مجاهد وقتادة في تفسير ما قبله . ثم هو قد ثبت بيانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيما رواه عنه أبو ذر رضى الله عنه بإسناد صحيح . وهذا نصه كما أخرجه الطبري في تفسيره ، بعد أن ذكر إسناده :

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً : « أتدرون أين تذهب هذه الشمس ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم أقال : إنها تذهب إلى مستقرها تحت المرش ،

فتخر ساجدة ، فلا تزال كذلك حتى يقال لها : « ارتفعي من حيث شئت » ، فتصبح طالعة من مطلعها . ثم تجري إلى أن تنتهي إلى مستقر لها تحت العرش ، فتصبح طالعة من مطلعها ، ثم تجري لا ينكر الناس منها شيئاً ، حتى تنتهي فتخر ساجدة في مستقر لها تحت العرش ، فيصبح الناس لا ينكرون منها شيئاً ، فيقال لها : « اطلمي من مغربك » ، فتصبح طالعة من مغربها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتدرون أي يوم ذلك ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ! قال : ذاك « يوم لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً » (١) .

(١) أورد الطبري هذا الحديث المرفوع بهذا الإسناد ، قال :

(حدثنا عبد الحميد بن بيان السكري وإسحق بن شاهين قالا : أخبرنا خالد بن عبد الله الطحان ، عن يونس ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ...

أما عبد الحميد بن بيان السكري فشيخ من شيوخ الطبري ، ويقال له القناد : نسبة إلى القنيد (يفتح القاف وسكون النون) وهو السكر المصنوع من غسل القصب . أخرجه له مسلم وأبو داود وابن ماجه ، وأجمع القناد على توثيقه . وروى سنة ٢٤٤ هـ . وتجد ترجمته في التهذيب : ١١١/٦ . وأما إسحق بن شاهين الواسطي فشيخ - هو أيضاً - من شيوخ الطبري ، أخرجه له البخاري والنسائي وروثه القناد أيضاً ، وعاش حتى جاوز المائة ، ثم مات بعد الحسين والماتنين (التهذيب : ٢٣٦/١ - ٢٣٧) .

٦٦٨ - وبعد ، فماذا بعد هذا كله !..

لقد بدأت الآية باستفهام للذي بينت فيه على سبيل الحصر ما ينتظرونه ، وأكدت لهم أنهم لن ينفعهم إيمانهم يوم يتحقق شيء من هذا الذي ينتظرون ، ما داموا لم يؤمنوا قبله ولم يكسبوا في إيمانهم خيراً . ثم وجهت الى الرسول صلى الله عليه وسلم أمراً أن يقول لهم متهدداً متوعداً : (انتظروا إنا منتظرون) فهل ينسخ مثل هذا الأمر بآية السيف؟ وكيف هو وعيد وتهديد لهم بما ينتظرون عند الموت ، أو عند طلوع الشمس من مغربها ، أو عذاب الله في الآخرة ؟

٦٦٩ - على أن خير ما فسرته به الآية - في رأينا - هو ما قاله الطبري في تفسيرها ، دون أن يشير الى دعوى النسخ أصلاً . وهذا هو :

(قال أبو جعفر : يقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : قل يا محمد ، هؤلاء العادلين برهم الأوثان والأصنام : انتظروا أن يأتيكم الملائكة بالموت ، فتقبض أرواحكم . أو أن يأتي ربكم لفصل القضاء بيننا وبينكم في موقف القيامة . أو أن يأتيكم طلوع الشمس من مغربها ، فتطوى الصحف الأعمال ، ولا ينفعكم إيمانكم حينئذ إن آمنتم ، حتى تعلموا حينئذ الحق منا من المبطل ، والمسيء من

= وأما خالد بن عبد الله الطحان فهو الهيثم المزني الراضي ، ويقال أبو محمد . ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة . ومات سنة ١٧٩ و ١٨٢ هـ . وتجد ترجمته في التهذيب : ٣ / ١٠٠ - ١٠١ .

وأما يونس فهو ابن عبيد بن دينار العبدي ، البصري . ثقة أخرج له الستة ، ومات سنة ١٣٩ هـ . وتجد ترجمته في التهذيب : ٤٤٢ / ١١ - ٤٤٥ .

وأما إبراهيم التيمي فهو لإبراهيم بن يزيد بن شريك ، تابعي ثقة . أخرج له الستة ، ومات سنة ٩٢ أو ٩٤ هـ . وتجد ترجمته في ١٧٦ / ١ - ١٧٧ من التهذيب .

وأما أبوه يزيد بن شريك بن طارق التيمي الكوفي فهو أيضاً ، ثقة أخرج له الستة ، وقال أبو موسى الديلمي في الدليل يقال إنه أدرك الجاهلية . وتجد ترجمته في : ٣٣٧ / ١١ تهذيب .

وقد روى هذا الحديث البخاري ، ومسلم ، والطبراني ، والترمذي ، وذكره ابن كثير في التفسير ، وخرجه السيوطي في الدر المنثور ، وزاد نسبته إلى عبد بن حميد ، وأبي داود ، والنسائي ، وابن التندر ، وابن أبي حاتم ، وأبي الشيخ ، وابن مردويه ، والبيهقي . وانظر تفسير الطبري : ٢٤٨ / ١٢ - ٢٤٩ .

الحسن ، والصادق من الكاذب ، وتبينوا عند ذلك ، بمن يحق عذاب الله وأليم نكاله ، ومن الناجي منا ومنكم من المهالك . إنا منتظرو ذلك ؛ ليجزل الله لنا ثوابه على طاعتنا إياه ، وإخلاصنا العبادة له ، وإفراقاته بالربوبية دون ما سواه ، ويفصل بيننا وبينكم بالحق ، وهو خير الفاصلين ^(١) .

٦٧٠ - والآية السابعة من آيات الرعيد المدعى عليها الذئخ - هي قوله تباركت أسماءه في سورة الأعراف : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ، وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَآئِهِۦ ﴾ : ١٨٠ والمنسوخ منها عندهم هو ﴿ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَآئِهِۦ ﴾ .

وقد صور الطبري هذه الدعوى ، وتولى الرد عليها في قوله :

(... وكان ابن زيد يقول في قوله : ﴿ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَآئِهِۦ ﴾ : إنه منسوخ . حدثني يونس قال ، أخبرنا ابن وهب قال ، قال ابن زيد في قوله : ﴿ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَآئِهِۦ ﴾ ، قال : هؤلاء أهل الكفر ، وقد نسخ ، نسخه القتال .

(ولا معنى لما قاله ابن زيد في ذلك من أنه منسوخ ، لأن قوله : ﴿ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَآئِهِۦ ﴾ ليس بأمر من الله لنبيه صلى الله عليه وسلم بترك المشركين أن يقولوا ذلك ، حتى يأذن له في قتالهم ، وإنما هو تهديد من الله للملحدون في أسمائه ، ووعيد منه لهم ، كما قال في موضع آخر : ﴿ ذَرَهُمْ يَٰٓأَكْثَلُوا وَيَتَّبِعُوا وَيَلْتَمِسْهُمُ ٱلْأَمَلُ ﴾ ^(٢) الآية ، وقوله : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَكْفُلُونَ ﴾ ^(٣) ، وهو كلام خرج بخرج الأمر بمعنى الوعيد والتهديد ، ومعناه أن مهمل الذين يلحدون ، يا محمد ،

(١) تفسير الطبري : ٢٦٧/١٢ ط دار المعارف .

(٢) الآية : ٣ المص .

(٣) الآية : ٦٦ المنكحوت .

في أسماء الله - إلى أجل هم الفعود ، فسوف يحزنون - إذا جاءهم أجل الله الذي أجلهم إليه - جزاء أعمالهم: التي كانوا يعملونها قبل ذلك : من الكفر بالله ، والإلحاد في أسمائه ، وتكذيب رسوله (١) .

ونحن نضيف إلى ما قاله الطبري في رد دعوى النسخ هنا - أن هذه الدعوى لم يقل بها إلا ابن زيد ، وقد أسلفنا أنه ضعف لا يحتاج به (٢٦) !..

٦٧١ - والآية الثامنة هي قوله تعالى في سورة يونس : (٢٠) :
 وَيَقُولُونَ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ ، فَقِيلَ إِنَّهَا الْعَذَابُ
 ُ اللَّهِ ، فَإِنَّ تَنْظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴿٢٠﴾ ، وقد زعموا أنها
 منسوخة بآية السيف . وردنا هذا الزعم في الآية السادسة ؛ إذ الأمر بالانتظار
 هنا كتمله هناك : أريد به الوعد والتهديد (٣) .

٦٧٣ - والآية التاسعة هي قوله تعالى في سورة يونس أيضاً (٤١) :
 وَإِنْ كَذَّبْنَاكَ فَقُلْ إِنِّي عَمَلِي وَإِلَيْكُمْ عَمَلُكُمْ ، أَنْتُمْ بَرِيئُونَ
 بِمَا أَعْمَلُوا وَأَنَا بَرِيءٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٤١﴾ ، وقد زعموا أنها كلها منسوخة
 بآية السيف . ادعى هذا ابن زيد ، وهو متروك الحديث ، وذكر الطبري
 أنها نظيرة قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾
 وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ .

أما ابن الجوزي فقد قال إن النسخ مردي عن ابن عباس بطريق أبي صالح، ثم قال : (وهذا بعد من ثلاثة أوجه :

(أحدهما : أنه لا يصح عن ابن عباس .

(والثاني : أنه ليس بين الآيتين تناقض ، والمنسوخ لا يصح اجتماعه مع الناسخ .

(والثالث: أنه لا يصح أن يدعى نسخ هذه الآية ، بلى إن قلل مفهومها

(۱) تفسیر الطبری : ۱۳/۲۸۵ - ۲۸۵.

(٢) ترجمناه وبيننا ضمه فيما سبق : انظر الفصل الأول من الباب الثاني : ف ١٧٤

ص: ۳۰۵-۳۰۶

(۳) انظر فيما سلف : ف ۶۶۶ - ۶۶۹ .

منسوخ - ومفهوما عندكم : فقل لي عملي ، واقتصر على ذلك ولا تقاتلهم - فليس الأمر كذلك ، إنما معنى الآية : لي جزء عملي ، فإن كنت كاذباً فويله علي . ولكم جزء عملكم في تكذيبكم لي . وفائدة هذا أنه لا يجازي أحد إلا بعمله ، ولا يؤخذ بجرم غيره . وهذا لا يمنع من قتالهم ، وهو أقرب إلى ما يفهم منها ، فلا وجه للنسخ (١) .

وواضح أن معنى الآية الوعيد والتهديد للكاذبين بأنهم سيجازون على تكذيبهم ، فلن يشار إليهم بحمل تبعته والمعقاب عليه أحد !.. وعيسى الله كحبره لا ينسخ !..

٦٧٣ - والآيات العاشرة والحادية عشرة مما قوله تعالى في سورة هود (١٢٢ ، ١٢١) : ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ آمَنُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ﴾ * وَأَنْتُمْ تَنْظِرُونَ إِنَّا نُنْظِرُونَ ﴿١٢٢﴾ . وقد صور ابن الجوزي دعوى النسخ فيها ، وتولى الرد عليها في قوله :

(قال بعض المفسرين : هاتان الآيتان اقتضتا تركهم على أعمالهم ، والافتناع بإنذارهم ، ثم نسختا بآية السيف .

(وقال المحققون : هذا تهديد ووعيد منقاد : اعملوا ما أنتمم أعمالكم فستعملون عاقبة أمركم ، وانتظروا ما يمدكم الشيطان إنا منتظرون ما بعدنا ربنا . وهذا لا ينافي قتالهم ، فلا وجه للنسخ (١٢) .

ويلحظ أن ابن الجوزي قد أسند دعوى النسخ إلى بعض المفسرين ، ولم يذكر أثر أقر النسخ . فهل خلت هذه الدعى من أثر تستند إليه ؟ .

لقد رجعنا إلى الطبري وابن كثير فلم نجد فيها إشارة إلى النسخ ، فضلا عن أثر يقرره (١٣) . ثم وجدنا في تفسير الطبري لها ما يقطع بأنه لا نسخ هنا ،

حيث يقول :

(١) الروقة ٩٩ - ١٠٠ في نواسخ القرآن .

(٢) المصدر السابق : ١٠١ .

(٣) انظر تفسير الطبري : ٤٤/١٥ ، وتفسير ابن كثير : ٤٦٦/٢ .

(يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : وقل ، يا محمد ، للذين لا يصدقونك ولا يقرون بوحداية الله : ﴿ اعملوا على مكاتبتكم ﴾ ، يقول : على هيتكم وتمكنكم ما أنتم عاملوه ، فإنما عاملون ما نحن عاملوه من الأعمال التي أمرنا الله بها ، وانتظروا ، ما وعدكم الشيطان ، فإنما ينتظرون ما وعدنا الله من حربكم ونصرتنا عليكم ^(١)) .

ألا ترى أنه قد جعل حربهم والانتصار عليهم بعض ما ينتظره الرسول والمؤمنون ؟ وهل تنسخ هذا آية السيف أو تحققه ؟ !

٦٧٤ - والآية الثانية عشرة هي قوله تعالى في سورة الحجز ٣ : ﴿ ذَرَهُمْ يَا كُذُّوا وَيَسَمِّتُوا وَيُلْهِمِ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ، وقد زعموا أنها منسوخة بآية السيف ، دون أن يستندوا إلى أثر صحيح يقرر النسخ ، مع أن الوعيد فيها واضح إلى الجبد الذي سَوَّغ للطبري أن ينظرها فيه وهو يفسر الآية السادسة ، كما رأينا في الكلام الذي نقلناه عنه هناك . فارجع إليه إن شئت ^(٢) .

٦٧٥ - والآية الثالثة عشرة هي قوله تعالى في سورة مريم (٨٤) : ﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا ﴾ ، وقد قال ابن الجوزي في بيان دعوى النسخ فيها وردّها :

(زعم بعض المفسرين أنها منسوخة بآية السيف ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه إن كان المعنى لا تعجل بطلب عذابهم الذي يكون في الآخرة - فإن المعنى أن أعمارهم سريعة الغناء ، فلا وجه للنسخ . وإن كان المعنى لا تعجل بطلب قتالهم - فإن هذه السورة نزلت بمكة ، ولم يؤمر حينئذ بالقتال ، فنهيه عن الاستعجال بطلب القتال واقع في موضعه ، ثم أمره بقتالهم ، وهذا لا ينافي النهي عن طلب القتال بمكة ، فكيف يتوجه النسخ ؟ ! فسيحان من

(١) تفسير الطبري : ٥٤٤/١٥ .

(٢) ف ٦٧٢ - ٦٧٦ فيما سبق .

قدر وجود قوم جهال يتلاعبون بالكلام في القرآن ، ويدعون نسخ ما ليس
بمنسوخ . وكل ذلك من سوء الفهم ، نعوذ بالله منه ! (١) . . .) .

أما الطبري فلم يشر إلى دعوى نسخ في الآية ، ثم آثر في تفسيرها ما يشبه
أن يكون هو أول التفسيرين اللذين ذكرهما ابن الجوزي لها ، حيث قال :

(يقول عز ذكره : فلا تعجل على هؤلاء الكافرين بطلب العذاب لهم
والهلاك يا محمد ، ﴿ إِنَّمَا نَعِدُّ لَهُمْ عَذَابًا ﴾ ، يقول : فَإِنَّمَا نُوَخِّرُ إِمْلَاكَهُمْ لِيَزِدَّادُوا
إِنَّمَا ، ونحن نعد أعمالهم كلها ونخصيها حتى أنفاسهم لنجازيهم على جميعها . ولم
نترك تعجيل هلاكهم لخير أردناه بهم (٢)) .

وهكذا يتضح أن هذه الآية - أيضاً - وعيد وتهديد للكفار ، لا يقبل
النسخ ! . .

٦٧٦ - والآية الرابعة عشرة هي قوله جل ثناؤه في سورة طه (١٣٥):
﴿ قُلْ كُلُّ مُتَرَبِّصٍ فَتَرَبِّصُوا ، فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ
الضُرَاطِ السُّورِيِّ وَمَنْ اهْتَدَى ﴾ ، والتربص معناه الانتظار ، وقد بينا
في الآية السادسة - هنا - أن الأمر به في مثل هذه السورة وهذا السياق ،
إِنَّمَا هو وعيد وتهديد ، ووعد الله لا يتخلف ، فلا يسوغ القول بأنه منسوخ (٣) .

٦٧٧ - والآية الخامسة عشرة هي قوله تعالى في سورة المؤمنين (٥٤):
﴿ فَذَرْنَهُمْ فِي غَمَرَاتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ ، وقد ادعوا أنها منسوخة ،
نسختها آية السيف .

والطبري يقول في تفسيرها : (يقول تعالى ذكره ، لنبيه محمد صلى الله
عليه وسلم : فسدع هؤلاء الذين تقطعوا أمرهم بينهم زبراً ، في غمرتهم ، في
ضلاتهم وغمهم ، حتى حين ، يعني إلى أجل سيأتيهم عند مجيئه عذابي (٤)) .

(١) الورقة ١٠٧ في نواسخ القرآن.

(٢) ٩٥/١٦ في تفسير الطبري .

(٣) ف ٦٦٦ - ٦٦٩ في سلف .

(٤) ٢٤/١٨ في تفسير الطبري .

وفي آيات سلفت، بينا أن هذا الأمر بتركهم لم يُؤد به حقيقته، وإنما أريد به الوعيد والتهديد. ومن هذه الآيات هنا: الآية الأولى، والثانية، والثالثة، والخامسة، فارجع إليها إن شئت (١).

وقد أسلفنا مراراً أن الوعيد لا ينسخ...!

٦٧٨ - والآية السادسة عشرة هي قوله عز وجل ثناؤه في سورة الزمر (١٦): ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾.

وقد أغفل الطبري دعوى النسخ هذه، وهو يفسر الآية، فاكتفى بأن قال (... فاعبدوا أنتم أيها القوم ما شئتم من الأوثان والأصنام، وغير ذلك مما تعبدون من سائر خلقه، فستعملون وبال عاقبة عبادتكم ذلك، إذا لقيتم ربكم (٢)). وهو كلام واضح في أن الآية أريد بها تهديد الكافرين ووعيدهم.

أما ابن الجوزي فذكر دعوى النسخ وردّها بقوله: (ليس هذا بأمر، وإنما هو تهديد. وهو محكم، فهو كقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾. وقد زعم بعض من لا فهم له أنه منسوخ بآية السيف. وإنما قال هذا لأنه ظن أنه أمر، وهذا ظن فاسد، وخيال رديء (٣)).

ونحن نضيف إلى ما قاله هذان الإمامان: أن دعوى النسخ هنا لا تستند إلى أثر، فكيف ساغ ادعاؤها، عند الذين قالوا بها؟ وهل يقال بالنسخ بناء على الاجتهاد؟!.

٦٧٩ - وفي سورة الزمر أيضاً، نجد الآيتين: السابعة عشرة والثامنة عشرة من آيات الوعيد المدعى عليها النسخ. وهاتان الآيتان هما قوله تعالى (٤٠-٤١): ﴿قُلْ يَاقَوْمِ اعْمَلُوا عَمَلَكُمْ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

(١) الفقرات ٦٥٨ - ٦٦٣ - ٦٦٥ فيما سبق.

(٢) ١٣١/٢٣ في تفسيره.

(٣) الورقة ١١٧ في نواسخ القرآن.

مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴿١﴾ ، والذين زعموا أن هاتين الآيتين منسوختان - ذهبوا إلى أن ناسخها هو آية السيف .

ونعتقد أننا لسنا بحاجة إلى مناقشة دعوى النسخ في هاتين الآيتين ، بعد الذي قلناه في مثيلتها من سورة الأنعام (وهي الآية الرابعة في عدنا) ، فارجع إليها إن شئت ^(١) .

٦٨٠ - والآية التاسعة عشرة من هذا النوع هي قوله تعالى في سورة الزخرف (٨٣): ﴿فَذَرَهُمْ يَسْخَوْضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ﴾ .

وقد ناقشنا مثيلاً لها الآية في سورة الأنعام ، وهي الآية الثانية في عدنا ، فارجع إليها أن شئت ^(٢) .

٦٨١ - أما الآية المتممة للعشرين فهي في سورة الطور، وفيها يقول الله عز وجل (٣١): ﴿قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَرِبِينَ﴾ . وقد ناقشنا من قبل آية تماثل هذه الآية في سورة طه، وهي الآية عشرة ، فارجع إليها إن شئت ^(٣) .

٦٨٢ - والآية الحادية والعشرون هي قوله تعالى، في سورة الطور أيضاً (٤٥): ﴿فَذَرَهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ . وهذه الآية تماثل قوله تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَاتِهِمْ حَتَّى حِينٍ﴾ وقوله: ﴿فَذَرِهِمْ يَخْضِبُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ﴾ ، وقد ناقشنا دعوى النسخ في كل منها وأثبتنا بطلانها ، فلا نعيد هنا ما قلناه هناك ! .

٦٨٣ - والآية الثانية والعشرون هي قوله تعالى في سورة القلم (٤٤):

(١) ف : ٦٦٤ فيا سبق .

(٢) ف : ٦٦١ - ٦٦٢ فيا سلف .

(٣) ف : ٦٦٦ فيا سبق .

﴿ذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهِذَا الْحَدِيثِ﴾ ، وهي واضحة كل الوضوح في إفادة الوعيد والتهديد للكاذبين ؛ لأن معناها كما يقول الطبري : (كل يا محمد أمر هؤلاء المكذبين بالقرآن إلي . وهذا كقول القائل لآخر غيره يتوعد رجلاً : دعني وإياه ، وخلي وإياه ، بمعنى أنه من وراء مسأته) (١) .
ومثل هذا الأسلوب لا يقبل النسخ لا بآية السيف ولا بغيرها ، لأن ما تضمنه من الوعيد لا يمكن أن يتخلف أو يرفع بغيره !.

٦٨٤ - والآية الثالثة والعشرون هي قوله تعالى في سورة الماعج (٤٢) ﴿فَنذَرَهُمْ نَحْوَ صُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ وقد ناقشنا فيما سبق آية كهذه تماماً ، وبيننا أن الوعيد الذي فيها بالموت أو بعتاب الله في الآخرة لا يمكن أن يتخلف ، ومن ثم لا تقبل الآية النسخ ، فلا نمسك هنا ما قلناه هناك !.

٦٨٥ - والآية الرابعة والعشرون هي قوله تعالى في سورة المزمل (١١) : ﴿ذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النِّمَمَةِ وَمَسَلْنَاهُمْ قَسِيلًا﴾ ، وهي نظيرة قوله عز وجل في سورة القلم ﴿ذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهِذَا الْحَدِيثِ﴾ ، وقد ناقشنا دعوى النسخ في هذه الآية وأبطلناها منذ قليل ، فدعوى النسخ هذه - أيضاً - باطلة مردودة !.

٦٨٦ - والآية الخامسة والعشرون هي قوله جل ثناؤه في سورة المدثر (١١) : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ ، وهي كسابقتها : لا وجه لإدعاء النسخ فيها !. هذا إلى أنها نزلت في الوليد بن المغيرة ، وقد هلك بمكة قبل نزول آية السيف !.

٦٨٧ - والآية السادسة والعشرون هي قوله تعالى في سورة الطارق (١٧) : ﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْمِلْنَهُمْ رُوْنِدًا﴾ ، وقد سبق معناها في قوله :

(١) ٢٨/٢٩ في تفسير .

﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ﴾، وفي الأمر بتركهم، وبالتبرص والانتظار. وتبين من مناقشة هذه الأساليب جميعاً أنها للوعيد والتهديد، فكذا الأمر بإمها لهم هنا.

٦٨٨ - أما الآيتان السابعة والعشرون، والثامنة والعشرون - فإن لها شأنًا آخر، ولهذا آفرنا أن نرجئها حتى نفرغ من الآيات كلها، مع أن مكانها في ترتيب المصحف يقضي بتقديمها على آيات كثيرة مما أسلفنا.

إنها مختلفان عن الآيات التي ناقشنا في ناسخ كل منها، فليس هو آية السيف كما في تلك الآيات، وليس آية واحدة في كتبها كذلك، لكنها تفيدان الوعيد، وهذه هي الظاهرة التي تدخلها في مجموعة آياته !.

وأولى هاتين الآيتين هي قوله تعالى في سورة التوبة (٣٤) : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنِّفْضَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وقد زعموا أنها منسوخة بالزكاة المفروضة، وقوله عز وجل في السورة نفسها : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (١٠٣).

أما الآية الثانية فهي قوله تعالى في سورة الكهف (٢٩) : ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾، وقد زعموا أنها منسوخة بقوله جل ثناؤه : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الذعر ٣٠، والتكوير ٢٩).

٦٨٩ - ولم يشر الطبري إلى دعوى النسخ في آية التوبة؛ لأنه استظهر قول ابن عمر رضي الله عنهما في بيان المراد بالكنز فيها : (أن كل مال أدبت زكاته فليس بكنز يحرم على صاحبه اكتنازه وإن كثر، وإن كل مال لم تؤد زكاته فصاحبه معاقب مستحق وعيد الله، إلا أن يتفضل الله عليه بمفوه. وإن قل، إذا كان مما يجب فيه الزكاة^(١)).

وسواء أكان المال الذي وجبت الزكاة فيه ولم يخرج منه مدفوناً في بطن

(١) ٢٢٣/١٤ في تفسيره.

الأرض أم كان على ظهرها - فهو كنز ، لأنه إنما سمي كنزاً من حيث إنه لم يخرج زكاته ، لا لدفعه في بطن الأرض ..

وسواء أكان المال الذي أخرجت زكاته مدفوناً كذلك في بطن الأرض أم كان على ظهرها - فهو لا يسمى كنزاً؛ لأنه إنما زالت عنه صفة الكنز بعد أن أخرجت زكاته ، لا لأنه لم يدفن في بطن الأرض ..

وقد يشفع لها التفسير الذي صح عن ابن عمر - عود الضمير إلى الذهب والفضة مؤنثاً باعتبارها أموالاً، وفي قوله جل ثناؤه: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فقد ذكرت الأموال قبل ذلك في الآية نفسها: ﴿يَبْتَائِيهَا السَّيِّئَاتُ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْيَارِ وَالرَّهْمَانِ لَيَبْتَائِيهَا كَلُّوا آمَنُوا النَّاسُ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ .

وسبيل الله على هذا هو ما بيّنته الآية التي حددت مصارف الزكاة، ونعني بها قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالْغَارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ...﴾ : ٦٠ التوبة .

٦٩٠ - ولعل هذا الإجمال الذي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ثم تفصيله ببيان مصارف الزكاة في الآية الأخرى - هو ما عنوه بالنسخ

(١) حكى ابن الجوزي عن الجمهور أن الضمير يعود إلى الزكاة الواجبة وهي مؤنثة . وقد حكى الطبري فيه وجهين آخرين : أحدهما أن يكون الذهب والفضة مراد بها الكنوز . كأنه قيل : والذين يكتنزون الكنوز ولا ينفقونها في سبيل الله ؛ لأن الذهب والفضة هي الكنوز في هذا الموضع . والآخر أن يكون استثنى الخبر عن إحداهما في هاتئ ذكرها . من الخبر عن الأخرى ؛ لدلالة الكلام على أن الخبر عن الأخرى مثل الخبر عنها . وذلك كثير موجود في كلام العرب وأشعارها . (وانظر الورقة ٩٦ - ٩٧ في نواسخ القرائن و ٢٢٨/١٤ - ٢٢٩ في تفسير الطبري) .

هنا ، فقد رأينا كيف كانوا في ذلك العهد يطلقون على تفصيل الجمل نسخاً ،
وإلا فقد أخرج البخاري عن خالد بن أسلم ، قال : خرجنا مع عبدالله بن عمر
فقال : « هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهرة للأموال » (١) .

وكذلك قال عمر بن عبد العزيز ، وعراك بن مالك (٢) ، فيما حكى الحافظ
ابن كثير في تفسيره ، وابن الجوزي في نواسخ القرآن ، ولا نجد ما نوفق به بين
هاتين الروایتين عن ابن عمر - وكلتاها صح إسنادهما إليه - إلا ما ذكرناه .
وإلا فكيف يقال إن آية الكنز منسوخة بآية الزكاة ، مع أن فرض الزكاة
في المال محرم لكنزه ؟ وكيف يدعى النسخ على آية صريحة في الوعيد ، مع
أن وعيد الله لا يمكن أن يتخلف ، فلا يقبل النسخ بحال ؟
من هذا كله ، نرفض دعوى النسخ هنا كما رفضناها في آيات الوعيد التي
اسلفناها ، والسبب نفسه .

٦٩١ - ولا يغير من حكننا هذا في شيء ما قاله ابن الجوزي في بيان
ملشاً دعوى النسخ هذه ، من (أن المراد بالإنتفاق - في الآية - إخراج ما فضل
عن الحاجة) ، ومن أنه (قد زعم بعض نقلة التفسير أنه كان يجب عليهم
إخراج ذلك في أول الإسلام ، ثم نسخ (الزكاة) ، فقد عتق هو على هذا
بقوله : (وفي هذا القول بعد) ، ونضيف نحن إلى تعليقه أنه ينافي منهج
الإسلام ، من التدرج في التشريع ، والبدء بالأخف والأيسر ، ثم الانتقال منه
إلى الأشق غالباً . فكيف إذا كان التشريع متعلقاً بالمال شقيق الروح ؟
ثم .. أليس في هذا التكليف المدعى أنه منسوخ هنا منافية لأصل دفع الحرج
أيضاً (٣) ١٩ .

(١) ١٣٥/٣ في الجامع الصحيح .

(٢) هو عراك بن مالك البخاري المدني . روى عن عدد من الصحابة والتابعين ، وروى عنه
خلق كثير ، وأخرج له أصحاب الكتب الستة . ومات بالمدينة في خلافة يزيد ابن عبد الملك .
وقد ترجمه الحافظ ابن حجر وغيره . أنظر : ١٧٢/٧ - ١٧١ في التهذيب .
(٣) نواسخ القرآن في الموضع السابق .

٦٩٣ - أما الآية الكهف ، وهي ثمانية الآيتين ، والثامنة والعشرون في آيات الوعيد المدعى عليها النسخ - فهي قوله تعالى في الآية (٢٩) : ﴿وَقُلْ : الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ، إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحْاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَأَن يَسْتَعِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي النُفُوسَ ، يَشْسُ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ ، وقد زعموا أن قوله فيها « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » منسوخ بقوله جل ثناؤه : « وما تشاءون إلا أن يشاء الله » (٣٠ : الدهر) . وقد نسب ابن الجوزي هذه الدعوى إلى السدي ، وبين منشأها عنده ، ورد عليها بقوله : (وأما سورة الكهف فليس فيها منسوخ ، إلا أن السدي يزعم أن في قوله تعالى : ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ تخيراً نسخ بقوله تعالى : ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾ . وهذا تخليط في الكلام . وإنما هو وعيد وتهديد وليس بأمر . كذلك قال الزجاج وغيره ، ولا وجه للنسخ ^(١)) .

ونحن نعتقد مع ابن الجوزي أن هذا من التخليط الذي لا ينبغي الوقوف عنده ومناقشته ، إن كان بحال النسخ كما قال السدي هو الأمر والتخير فيه . فإن كان الذين قالوا بالنسخ غير السدي - إن كان غيره قال به - قد أرادوا أن المنسوخ هو إسناد المشيئة إلى الإنسان - وهو ما توجي به الآية الناسخة كما زعموها جميعاً ومنهم السدي نفسه - فكل ما بين الآية المدعى أنها منسوخة ، والآيات التي تسند المشيئة إلى الله - هو الإطلاق في الأولى والتقييد في الثانية ، وهذا أيضاً ليس من النسخ في شيء عند جميع المحققين !..

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(١) الورقة ١٠٦ من فواسخ القرآن ، بنصرف يسير في العبارة .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الدكتور مصطفى زبير

أستاذ الشريعة الإسلامية ورئيس القسم
بجامعة القاهرة وبيروت العربية

النسخ في القرآن الحكيم

دراسة تشريعية تاريخية نقدية

المجلد الثاني

حقوق الطبع محفوظة للناسـر

الطبعة الثالثة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

مطابع الزمان للطباعة والنشر والتوزيع - ش.م.م. - القاهرة

التوزيع : شارع البحر أمام كلية الطب . ت : ٣٢٧٤٢٣
المطابع : شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب - عمارة الرفاء
ت : ٣٤٢٧٢١ - ص.ب. : ٢٣٠ - تلکس : ٢٤٠٠٤ DWFAUN



الفصل الرابع

دَعَاوَى النَّسْخَ بِآيَةِ السَّيْفِ

• آية السيف ، وتفسيرها ، والخلاف في كونها

محكمة ناسخة ، وكونها منسوخة ...

• آيات الصبر ، المدعى أنها منسوخة بها ..

• آيات الأمر بالإعراض عن المشركين ، ودعاوى

نسخها ...

• آيات الأمر بالمعفو والصفح ، ودفع السيئة بالتي

هي أحسن ، ومناقشة دعاوى النسخ عليها ...

• آيات ادعى عليها النسخ بها ، مرتبة حسب

نظم المصحف ...

٣٩٣ - بعد الآيات الإخبارية وآيات الوعيد ، نعرض قضايا النسخ في نوع ثالث قد تعدد فيه الموضوعات التي تعالجها الآيات ، أسكنها تلتقى - عند القائلين بنسخها - في أنها منسوخة بآية واحدة ، هي آية السيف ! ..

وقد أسلفنا عدداً من الآيات المدعى عليها النسخ بهذه الآية ، في كل من النوعين السابقين ؛ لأنها اتفقت في أنها أخبار ، أو في أنها تدل على الوعيد ، وآثرنا أن نعرض هنا من الآيات المدعى عليها النسخ بها ما ليس خبراً ، ولا وعيداً ؛ فإن القول بأنها هي الناسخة لها جميعاً هو أظهور ما يجمع بينها ، ويمكن أن ينتظمها في واحدة شبه موضوعية ...

٣٩٤ - ولا بد من التمهيد لهذا بكلمة مرسلة في تفسير هذه الآية ، وبيان

ما تدل عليه : بحسب عبارتها ، وبحسب سياقها ..

وآية السيف - في أصح الأقوال - هي قوله تعالى في سورة التوبة (٥) : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ، وَخُذُوا ، وَاحْضَرُوا ، واقعدوا أيهم كلَّ مرصدٍ . فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ ﴾ .

وهي - كما هو واضح - تأمر بقتل المشركين حيث وجدوا ، وبأسر من لم يقتل منهم ، وبحصارهم وتضييق الخناق عليهم . لكن : من هم هؤلاء المشركون ؟ ومتى يقتلون ؟ .

إن الآيات التي قبل هذه الآية تقول :

﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١) فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَعَالَمُوا أَنْكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ (٢) وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ، فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ حَبِيرٌ لَكُمْ ، وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنْكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ، وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣) إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا ، فَاتَّبِعُوا أَيْمَانَهُمْ عَاهِدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُبَيِّنُ الْمُتَّقِينَ (٤) ۝ ﴾ .

وبعد آية السيف مباشرة آية تقول :

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ (٦) . ۝ ﴾ ، ثم تليها آيات أخرى تعالج للأمر بقتلهم ، وكيف أنهم يصدون عن سبيل الله ، ولا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ، ثم كيف نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم ، وطلعنوا في دين الله ، وعصوا بإخراج الرسول ، وبدعوا المؤمنين بالقتال أول مرة ۱۱

٣٩٥ — فالمشركون الذين تتحدث عنهم آية السيف ، هم إذن فريق خاص من المشركين : كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينهم عهد ، فنقضوه ، وظاهروا عليه أعداءه . وقد برىء الله ورسوله منهم ، وأذنهم بالحرب إن لم يتوبوا عن كفرهم ، ويؤمنوا بالله رباً واحداً ، وبمحمد نبياً ورسولاً .

وهؤلاء المشركون أعداء الإسلام ونبيه ليسوا هم كل المشركين ، = بدليل قوله جل ثناؤه قبل آية السيف : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا ، وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا ، فَآتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ ، وبدليل الأخبار التي تظاهرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه حين بعث علياً رحمة الله عليه ببراءة إلى أهل العمود بينه وبينهم — أمره فيما أمره أن ينادى به فيهم : « ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد — فعهدته إلى مدته » ، ثم بدليل قوله تعالى بعد آية السيف (٧) : ﴿ كَذَٰلِكَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ النَّسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ =

وإنما هم قوم من المشركين ، كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينهم عهد إلى أجل ، فنقضوه قبل أن تنتهى مدته ... ، وقوم آخرون كان بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم عهد غير محدود الأجل . فهؤلاء وأولئك هم الذين أعلن الله عز وجل رآيته هو ورسوله منهم ، وأمهلتهم أربعة أشهر من يوم الحج الأكبر (والمراد به يوم عيد الفجر ، وهو اليوم الذى نبذ إليهم فيه العهد على سواه) : ليسيحوا في الأرض خللاً حيث شاءوا ، ثم ليحلدوا فيها مرققتهم من الدعوة إلى الإيمان بالله رباً واحداً : فلما تابوا فسكان في استعجاباتهم للداعى الله خيرهم ، وإلا ففى الحرب ، وما تستقيم من قتل وأسر وحصار وترقب (١) ..

٦٩٦ — وإن الله جل ثناؤه أَيْبَنُ لِمَ سَبَّ حَكَمَهُ هَذَا عَلَيْهِمْ ، فِي آيَاتِ تِلْكَ آيَةِ السَّيْفِ ..

أَلَسُوا هُمْ أُمَّةُ الْكَفَرِ ، يَطْعَنُونَ فِي دِينِ اللَّهِ ، وَيَصُدُّونَ النَّاسَ عَنْ سَبِيلِهِ ؟ !
يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، وَيُظَاهِرُونَ عَلَيْهِ أَعْدَاءَهُ ؟ ! يَنَاقِقُونَ الرَّسُولَ
وَالْمُؤْمِنِينَ ، فَيَرْضَوْنَهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ أَنْ تَعْتَقِدَ مَا يَقُولُونَ ؟ ! يَنْكُثُونَ
أَيْمَانَهُمْ ، فَيَهْمُونَ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ، وَيُبَدِّدُونَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْقِتَالِ فِي بَدْرٍ ؟ !
يَقْرَبُونَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَتَرَقَّبُونَ فُرْصَةً لِلْإِقْتِصَاصِ عَلَيْهِمْ ، دُونَ رِغَايَةِ لَعْنِهِ وَلَا ذِمَّةٍ ؟ !
بَلَى ، فَلْيَقَاتِلْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ إِذَنْ ؛ لِيَمْزِجَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِي مَنْ يَرِيدُونَ هُمْ أَنْ
يَعَذِّبَهُمْ ، وَلِيُخْزِيَهُمْ وَيَذْلَحَهُمْ ، وَلِيَنْصُرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمْ ، فَيَشْفَى صُدُورُ قَوْمِ
مُؤْمِنِينَ ، وَيَذْهَبَ غِيظُ قُلُوبِهِمْ ! .. ثُمَّ لِيَتُوبَ عَلَى مَنْ أَرَادَ لَهُ التَّوْبَةَ وَالسَّامَدَةَ
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (١) .

٦٩٧ — لَيْسَتْ لِلنَّيَاةِ إِذْنٌ مِنْ قِتَالِهِمْ هِيَ إِكْرَاهُهُمْ عَلَى الدَّخُولِ فِي
الْإِسْلَامِ بِقُوَّةِ السَّلَاحِ ، وَمَا كَانَتْ قَطُّ هَذَا الْإِكْرَاهَ ...

وَلَا أَدُلُّ عَلَى هَذَا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ، فِي الْآيَةِ الَّتِي تَلَى آيَةَ السَّيْفِ
دُونَ فَاصِلٍ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ
اللَّهِ ، ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ۚ ﴾ فَإِنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَمْرًا
مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِرَسُولِهِ أَنْ يُجِيرَ مَنْ يَسْتَجِيرُ بِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، ثُمَّ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِيمَانِ
بِاللَّهِ ، وَيُبَيِّنُ لَهُ مَا فِي هَذَا الْإِيمَانِ مِنْ خَيْرِهِ ، فَإِنْ هُوَ بَعْدَ هَذَا - أَصْرًا عَلَى ضَلَالِهِ ،
وَاسْتِمْرَارًا لِلْبَقَاءِ عَلَى كُفْرِهِ بِاللَّهِ ، وَطَلَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
يُبَلِّغَهُ الْمَسْكَانَ الَّذِي يَأْمَنُ فِيهِ - فَفَعَلَ الرَّسُولُ أَنْ يُجِيبَهُ إِلَى طَلَبِهِ ، وَأَنْ يُؤَمِّنَهُ
حَتَّى يَصِلَ إِلَى ذَلِكَ الْمَسْكَانِ ! ..

هَذَا إِلَى تِلْكَ الْآيَةِ الَّتِي تَتَنَفَّى جِنْسُ الْإِكْرَاهِ فِي الدِّينِ نَفْيًا صَرِيحًا قَاطِعًا ،

وتعلل لهذا النفي حيث تقول : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ، قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(١)
 ٢٥٦ : سورة البقرة ، والآية الأخرى التي تستبعد أن يستطیع الرسول
 صلى الله عليه وسلم إكراه الناس على الإيمان ، حتى لتحكم باستحالة هذا
 الإكراه إذ تقول : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا .
 أَفَأَنْتَ تُسْكَرُهُ النَّاسَ حَتَّى يَسْكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢) ٩٩ : سورة يونس عليه
 السلام .

٦٩٨ — وإنما شرع القتال في الإسلام لتأمين الدعاة إليه ، واخمان الحرية
 التي تكفل لهم إبلاغ دعوتهم ، ودرء الشبه عن عقيدته ، بالمنطق السليم ،
 والحجة المقنعة .

ومن أجل هذا خص أئمة السكفر بالأمر بقتالهم ؛ لأنهم يحولون بالقوة بين
 الدعاة والشعوب التي يجب أن تدعى . ومن أجابه علل الأمر بالقتال - ضمن
 ما علل به - بصد المشركين للناس عن سبيل الله ، وقتالهم المؤمنين به . ومن
 أجله كذلك كان السبب في نبذ عهد فريق من المشركين إليهم أنهم نقضوه ،
 فأعلنوا الحرب على الدعوة ، وظاهروا أعداءها عليها . . .

فإذا ما هيئت للدعاة وسائل الدعوة في أمن وحرية - فلا حرب ولا قتال ؛
 لأن دين الله حينئذ سيهدى بنوره كل ضال ، ولأن بطالان الشرك بالله سيتضح
 يومئذ لسكل مشرك ، فلن يصبر عليه إلا جاحد معاند مكابر في الحق ، وهؤلاء
 قلة لا يؤبه لها ، ولا بد منها في كل مجتمع ؛ لتحقيق كلمة الله جل ثناؤه :
 ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾^(٣) . . .

٦٩٩ — ومع هذا كله ، رأينا كيف عالج ابن سلامة في السكايات التي
 ختم بها كتابه : (كل ما في القرآن من مثل : فاعرض عنهم ، وقول عنهم ،
 وخوا سبيلهم ، وما شاكل ذلك - فناصفه آية السيف^(٤)) ، وكيف قال ابن العربي

لأنها ناسخة لمائة وأربع عشرة آية ، وإن آخرها مع ذلك قد نسخ أولها ^(١) . . .
وقد تتبعنا الآيات التي ادعى عليها النسخ بآية السيف ، فإذا هي تناهز
الأربعين بعد المائة ^(٢) . هذا مع أنها - في نظر القائلين بنسخها لهذا العدد
من الآيات - منسوخة بما أمر به آخرها من تخليّة سبيل المشركين ، إن هم تابوا
عن شركهم بالله ، فأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة . . . ولكن ، هل بقيت لم بعد
إيمانهم صفة الإشرāk بالله ، حتى يعتبر الأمر بإخلاء سبيلهم ناسخاً للأمر بقتلهم ؟
إن المشركين الذين يعادون الدعوة يقاتلون لأنهم حرب على الدعوة ،
والمؤمنون من هؤلاء يحلّ سبيلهم لأن صفة الشرك زالت عنهم ، فأى تعارض
بين هذين الحكمين يدّعى نسخ ثانيهما لأولهما ؟ .

ومن عجب أن يدعى النسخ على آية في سورة البقرة ، مع أنها تقرر الحكم
الذي يقرره الناسخ نفسها ، وأن يكون الناسخ عند القائلين بنسخها هو آية
السيف ، مع أن كلا منهما يتحدث عن طائفة من الناس . . . وهذه الآية هي
قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ١٩٢ : سورة البقرة .

وإلا ، فأى فرق بين قوله في آية السيف : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَاتَّوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، وقوله في آية سورة
البقرة : ﴿ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ؟ .

٧٠٠ - نعم حكى ابن الجوزي أن المفسرين اختلفوا في المراد بالآية ،
على قولين : (أحدهما أنه الانتهاء عن الكفر . والثاني أنه الانتهاء عن قتال
المسلمين لا عن الكفر) ، ثم رتب على الأول القول بإحكام الآية ، وعلى الثاني
القول بإحكامها أيضاً عند من يرون أن المراد بضران الله ورحمته أنه لم يأمرهم

(١) حكى ذلك الزركشي في البرهان : ٢ / ٤٠

(٢) أسلفنا منها ٣٦ في الآيات الإخبارية ، نوقشت دعاوى النسخ عليها في الفقرات :
٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ، ٥٩٥ ، ٦٠٦ ، ٦٢٤ ، ٦٢٧ (وهذا الرقم هو صواب الرقم
٦٣٤ في ص ٤٥٢ ، وصواب ما قبله ٦٢٦) ، ٦٢٨ ، ٦٣٣ ، ٦٣٥ . ثم أسلفنا منها ٣٦
هي آيات الوعيد ، وتناقش في هذا الفصل ٦٣ ، وفي الفصول التالية دعاوى نسخها متتابعة .

باعتقال في الحرم ، والقول بنسخها عند من يرون أن الخبر مراد به الأمر ، بمعنى فارحوم واعفوا عنهم . . . ؛ فإن هذا (كما يقول) منسوخ بآية السيف ^(١) .

لكننا نجد الطبري يفسر الآية بما يحسم القولين حيث يقول :

(يعني تعالى ذكره بذلك : فإن انتهى الكافرون الذين يقاتلونكم : عن قتالهم وكفرهم بالله ، فتركوا ذلك ، وتابوا - ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ﴾ لذنوب من آمن منهم ، وتاب عن شركه ، وأناب إلى الله من معاصيه التي سلفت منه ، وأبامه التي مضت ، ﴿ رَحِيمٌ ﴾ به في آخرته ، بفضلته عليه ، وإعطائه ما يعطى أهل طاعته من الثواب ، بإنابته إلى محبته من معصيته ، كما :

(حدثنا المنذرى قال ، حدثنا أبو حذيفة قال ، حدثنا شبل ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد : « فَإِنْ اتَّهَمُوا - فَإِنْ تَابُوا - فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ^(٢) .)

كذلك نجد ابن العربي يقول في تفسيرها :

(يعني اتهموا بالإيمان ، فإن الله يفر لهم جميع ما تقدم ، ويرحم كلا منهم بالعفو عما اجترم . وهذا ما لم يؤسر ، فإن أسر منه الإسلام عن القتل وبقي عليه الرق ؛ لما روى مسلم وغيره عن عمران بن حصين : أن ثقيفاً كانت حلفاء لبني عقيل في الجاهلية ، فأصاب المسلمون رجلاً من بني عقيل ومعه ناقة له ، فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم . فعقل : يا محمد ، بم أخذتني ، وأخذت مابقية الحاج ؟ قال : « أخذتكم بجزيرة حلفائكم ثقيف ، وقد كانوا أسروا رجلين من المسلمين » . فسكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر به وهو محبوس ، فيقول : يا محمد ، إني مسلم قال : « لو كنت قلت ذلك وأنت تملك أمرك - أفلحت كل الفلاح » ، ففداه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين من المسلمين ، وأمسك الذاقة لنفسه ^(٣) .)

(١) تواضع القرآن : ورقة ٣٨ - ٣٩ .

(٢) تفسير الطبري : ٥٦٩/٣ .

(٣) أحكام القرآن : ١٠٨/١ .

أما الحفاظ بن كثير ، فهو يفسر الآية بمثل ما فسر بها الطبري فيما سلف .^(١)
 ٧٠١ - وإذا كان أول آية السيف لم ينسخ بأخرها ، كما يزعم فريق

من المفسرين ...

وإذا كان قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ قَبْلَ أَنْ تَنْتَهُوا قَبْلَ أَنْ تَنْتَفِرُوا رَحِيمٌ ﴾
 لم ينسخ بآية السيف كذلك ؛ لأنه لا يبدو أن يكون إجمالا لما ذكر مفصلا في آخر
 هذه الآية ، ثم لأنهم بعد انتهابهم عن الكفر لم يعودوا متسركين ، كالتائبين في
 آخر آية السيف .

إذا كان هذا وذلك - فإن الغاية من القتال كما شرحناها - وقد حذوها
 الله عز وجل في قوله : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ -
 تبطل دعوى النسخ في قوله جل ثناؤه : ﴿ لَا إِكْرَاءَ فِي الدِّينِ ﴾ : ٢٥٦ في
 سورة البقرة .

٧٠٢ - وقيل أن مناقش هذه الدعوى من دعوى النسخ بآية السيف -
 ترى من واجبنا أن نقف قليلا عند الآية التي تحدد الغاية من القتال ، إذ نقول :
 ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ : ١٩٣ في سورة البقرة .
 فماذا فسرت الفتنة المراد منعها بالقتال ؟ وما معنى ﴿ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ ؟ .

٧٠٣ - لقد نقل عن ابن عباس ، وأبي العالية ، ومجاهد ، والحسن ،
 وقتادة ، والربيع ، ومقاتل بن حيان ، والسدي ، وزيد بن أسلم - أن الفتنة
 هي الشرك . وبهذا فسرهما الطبري ، والحافظ ابن كثير^(٢) . أما ابن العربي
 ففسرها بالكفر ، (بدليل قوله تعالى : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ ، يعنى
 الكفر ، فإذا كفروا في المسجد الحرام ، وعبدوا فيه الأصنام ، وعذبوا فيه أهل
 الإسلام ليردوهم عن دينهم - فشكل ذلك فتنة ، فإن الفتنة في أصل الامة :

(١) تفسير القرآن العظيم : ٢٢٧/١ .

(٢) انظر تفسير الطبري : ٥٧٠/٣ - ٥٧٤ ، وتفسير القرآن العظيم : ٢٢٧/١ .

الابتلاء والاختبار . وإتسا سعى الكفر فتنة لأن مآل الابتلاء كان إليه ، فلا تنكروا قتلهم وقتلهم ، فما فعلوا من الكفر أشد مما عابوه ^(١))
هكذا يفسر ابن العربي الفتنة ، وإنه ليربط الكلمة بأصل وضعها في اللغة ، فيقرر أن معناها الأصلي هو الابتلاء والاختبار ، وأن المشركين من عبدة الأصنام والأوثان في مكة كانوا يعذبون المسلمين ؛ ليفتنوهم عن الإسلام بعد أن صاروا من أهله ، فمنع هذه الفتنة غاية للقتال إذن . . .

وهذه الغاية تستتبع غاية أخرى ، هي أن يكون الدين لله . وكلمة الدين هنا معناها الطاعة والنظام . وإلا فكيف أعفى من القتل - إذا قاتل المشركون - الصبيان ، والنساء ، والرضى ، والشيوخ ؟ وكيف اعتبر قتلهم - إن وقع - اعتداء من المسلمين عليهم ؟ وكيف قبلت الجزية من كل كافر حتى الجورس ، مع بقائهم على الكفر ؟ . .

٧٠٤ - حقيقة لا يقبل من مشركي العرب الذين أعلنوها حرباً على الإسلام لا هودة فيها - إلا الإسلام ، فإن أبوا أن يسلموا قوتلوا حتى يقتلوا أو يؤسروا . لكنهم ليس مما يبيحه الإسلام أن يقاتل للمهاد الذي لم ينقص المسلمين شيئاً ، ولم يظاهر عليهم أحداً ^(٢) . فإذا بعنى هذا إن لم يعن أن الغاية من القتال ليست الإكراه في الدين ، ولا حمل الناس عليه بقوة السلاح ، وإنما هي أن يسرد نظام الإسلام المجتمع ، وألا يحال بين الدعاة وما كفوه من دعوة ، وألا يقف مسلم عن دينه ؟ ! .

ومن أجل هذا قال صلى الله عليه وسلم : « أُمرْتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم

(١) أحكام القرآن : ١ / ٥٠٩ في المسألة الأولى ، من الآية الثانية والأربعين في سورة البقرة عنده .
(٢) الآية ٤ في سورة التوبة .

على الله ، ثم قرأ : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ . أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطٍ ^(١) 》 . والناس لفظ عام أريد به المشركون ، كما جاء في رواية النسائي ، وقد رأينا كيف يجب علينا احترام ما بيننا وبين بعضهم من معاهدات . . .

٧٠٥ — لم يشرع القتال في الإسلام للإكراه على الدخول فيه إذن ، ومن ثم لا يسوغ ادعاء النسخ على قوله تعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ 》 ؛ لأنه عام في نفى الإكراه ، فهو خير لا يقبل النسخ . ولأنه إن أريد به النهي لا يعارض الأمر بالقتال ، من حيث إن غاية القتال ليست هي ألا إكراه في الدين كما أسلفنا . ودعوى النسخ هنا مروية عن ابن زيد ، وهو شديد الضعف لا يحتج به ، وعن السدي وقد أسلفنا حكم ابن الجوزي عليه ، وعن الضعاك وهو لم يلق ابن عباس ولم يسمع عنه ^(٢) .

وقد قيل في تفسير الآية إنها خاصة بأهل الكتاب الذين يُقرّون على الجزية ، وقيل إنها نزلت في الأنصار : كانت المرأة منهم إذا لم يمن لها ولد تجمل على نفسها إن عاش أن تهوّه ، وترجوه طول عمره . فلما أجلي الله تعالى بنى النصير قالوا : كيف نصنع بأبنائنا ؟ فأنزل الله تعالى الآية .

لكننا نقول إن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وإن لفظ الآية عام في نفي جنس الإكراه ، والتعميل الذي ذكرته لهذا النفي — أو النفي — أيضا ، ونعني به قوله : ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ 》

وهذه الآية — بعد هذا كله — تقرر مبدأ لا ينبغي أن يدعى عليه النسخ بحال ؛ إذ هو من المبادئ التي يعتز بها الإسلام في تاريخه الطويل ، وهو الدين

(١) أخرج هذا الحديث الترمذي والنسائي والحاكم ، وإسناده صحيح . ونجد شرحا له لأستاذنا الجليل علي حسب الله ، في كتاب ٥ من هدى السنة : ٧ - ١١

(٢) انظر ابن الجوزي في نواسخ القرآن : الورقة ٥٠ - ٥١ . ونجد رأيه في السدي في بديهة كتابه هذا ، وقد أشرنا إليه فيما سبق . انظر ف : ٢٦١ . أما حكم التراد على هؤلاء الثلاثة فقد أسلفناه في غير موضع .

الذى حرر النفس من ربة الهوى ، ورباً بالعقل عن عبودية التقليد . . .
 ٧٠٦ — ومن الآيات التى ادعوا عليها النسخ بآية السيف - قوله تعالى
 فى الآية الثانية من سورة التوبة ﴿ فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَاعْمَلُوا
 أَنْفُسَكُمْ فَتِيزُ الْمُعْجِزِى اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ يُخْزِى الْكَافِرِينَ ﴾
 وإنه لعجيب أن يدعى على هذه الآية النسخ بآية السيف ، مع أن المدة
 التى أمهلهم إليها قد اشترطت آية السيف انسلخها للأمر بقتلهم . أليست
 تقول : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ... ﴾ ؟ وهل الأشهر
 الحرم فى هذا المقام إلا الأشهر الأربعة التى أمهلوا إليها ، والتى تبدأ بالعاشر
 من ذى الحجة وتنتهى بالعاشر من ربيع الآخر ^(١) . . .

ومن أجل هذا قال ابن الجوزى فى حكاية هذه الدعوى وإبطالها : (زعم
 بعض ناقلى التفسير عن لا يدرى ما ينقل أن هذا التأجيل منسوخ بآية السيف .
 وقال بعضهم : منسوخ بقوله : ﴿ فَأَنْزِلْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ . وهذا سوء فهم :
 وخلاف لما عليه المفسرون - وبعد أن بين مذاهب المفسرين فى المراد بها قال : -
 وقوله : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾ قال الحسن : يعنى الأشهر التى قيل لهم
 فيها : ﴿ فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ . وعلى هذا البيان فلا نسخ أصلاً ^(٢) .
 ٧٠٧ — وقد أسلفنا أن من المفسرين من يدعى أن آية السيف منسوخة :
 نسخ آخرها أولها ، وبيننا هناك بطلان هذه الدعوى ^(٣) .

ونعرض هنا دعوى أخرى تقوم على أن آية السيف منسوخة كذلك ،
 ولكن ناستغنى عند أصحاب هذه الدعوى هو قوله تعالى فى سورة القتال : ﴿ قَاتِلُوا
 مَنْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَإِنَّمَا فِئَةٌ ﴾ : سورة القتال .

(١) استدلل الطبري لهذا بأنهم أمهلوا أربعة أشهر ، وإنما يكون هذا من وقت نزل
 عنهم إليهم وإعلانهم ذلك ، والآية الثالثة فى السورة صريحة فى أن هذا اليوم كان هو يوم
 الحج الأكبر ، وأن الأذان لهم بذلك كان فيه . وانظر تفسيره فى : ١٤ / ١١٠ - ١١١

(٢) نواسخ القرآن : ٩٥ - ٩٦ .

(٣) انظر فيما صلت : ف ٦٩٩ .

ومبنى هذه الدعوى أن حكم الأسارى كان وجوب قتلهم ، ثم نسخ بقوله ﴿ فَأَيُّهَا مَنَّا بَقْدٌ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ . وينسب ابن الجوزى هذه الدعوى الى الحسن والضحاك وعطاء في آخرين ، ثم يقول : (وهذا يردده قوله : ﴿ وَخَذُوهُمْ ﴾ ، والمبنى وأسيرهم)

لكن ابن الجوزى يحكي في الآية قولاً ثانياً : أن الحكم في الأسارى كان تحريم قتلهم صبراً ، وجوب المن أو الفداء بقوله : ﴿ فَأَيُّهَا مَنَّا بَقْدٌ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ ، ثم نسخ ذلك بقوله : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، قاله مجاهد وقتادة .

ويحكي ابن الجوزى بعد هذين القولين قولاً ثالثاً : (أن الآيتين محكمتان ؛ لأن قوله : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ أمر بالقتل ، وقوله : ﴿ وَخَذُوهُمْ ﴾ أى أسيرهم . فإذا حصل الأسير في يد الإمام - فهو مختار : إن شاء من عليه ، وإن شاء فاداه ، وإن شاء قتله صبراً ، أى ذلك رأى فيه المصلحة للمسلمين فعل . هذا قول جابر بن زيد ، وعليه عامة الفقهاء ^(١) .

وواضح أن هذه الدعوى بوجهيها لا تقوم على أساس سليم ، فلا يسوغ قبولها بحال .

٧٠٨ - وفي سياق آية السيف آية تقول : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَمَا اسْتَقَامُوا أَسْكُمُ فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ ﴾ : (٧) . وقد زعم جماعة من المفسرين أنها منسوخة بآية السيف .

وقبل أن نتناقش دعوى النسخ هذه - يجب أن نتبين أولئك الذين عاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم عند المسجد الحرام ؛ فقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنهم أهل مكة . وروى عن قتادة أنهم مشركو قريش الذين عاهدهم نبي الله زمن الحديبية ، ففككتوا وظاهروا المشركين . وروى عن مجاهد أنهم خزاعة ، دخلوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لمساهاهم المشركون يوم الحديبية .

وروى عن ابن اسحق أنهم بنو الدُّثُل من بكر من كنانة ، واستظهره الطبري في تفسيره ^(١) .

ويبرر أن منشأ دعوى النسخ هو قول قتادة فيهم : (فكنوا وظاهروا المشركين) لكن القائلين بها غفلوا عن قوله عز وجل في الحكم عليهم : ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ ومعناه : ما أقاموا على الوفاء بعهدهم لكم ، فأقيموا على الوفاء بعهدهم لهم . فإن هو النكث بالعهد ، ومظاهرة المشركين على المسلمين مع هذا القيد ؟ وما وجه تعقيب عز وجل حينئذ على الأمر بالاستقامة لهم بقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ؟ .

من أجل هذا نرفض دعوى النسخ في هذه الآية .

٧٠٩ - ونتابع عرضنا للآيات المدعى عليها النسخ بآية السيف ، بادئين بآيات الصبر التي جمل لها ابن سلامة كلمة خاصة بها ، من كلياته التي ختم بها كتابه :-

لكننا قبل أن نعرض ونناقش دعوى النسخ على هذه الآيات التي تدعو إلى الصبر ، بآية السيف التي تأمر بالقتال - نحب أن نسأل : هل يدخل في معنى الصبر عدم القتال ؟ ..

إن الذي نرفعه أن الإسلام يأمر بالصبر في وقت القتال كما يأمر به في وقت السلم ، بل لعله يتشدد في الأمر به وقت القتال أضعاف ما يطالب به في وقت السلم ، من ثم لا نستطيع أن نقبل ادعاء التماز بين الأمر بالصبر والأمر بالقتال ، وهو الذي انبنى عليه النسخ عند مدعيه ! ..

فهذا النوع من دعاوى النسخ على آيات الصبر مرفوض لهذا السبب عموماً . أما مناقشة دعوى النسخ على كل آية من هذه الآيات وحدها ، وتبيين ما عسى أن يكون هناك من أسباب خاصة لرفضها - فهذا ما نتكفل به الفقرات التالية .

٧١٠ - وأول ما يطالعنا من هذه الآيات قوله تعالى في سورة آل عمران (١٨٦) : ﴿ لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا . وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ . وإنما اعتبر ما فيها من حديث عن الصبر والتقوى أمرا بهما - لأن معنى ﴿ فإن ذلك من عزم الأمور ﴾ : فإن ذلك الصبر والتقوى مما عزم الله عليه ، وأمركم به .

وقد زعم بعض المفسرين أن قوله تعالى : ﴿ تصبروا ﴾ منسوخ بآية السيف ، وزعم بعضهم أنه منسوخ بقوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ .

٧١١ - ولنا على هذه الدعوى ردود نجملها فيما يلي :

الأول : أن الأمر بالصبر في الآية ليس خاصا بالصبر على ما يسمونه من أذى المشركين وأهل الكتاب ؛ لأن الآية ذكرت قبله الابتلاء في الأموال والأنفس ، والصبر على هذا الابتلاء واجب وجوبه على سماع أذى المشركين ، فهل نسخ بعض الصبر وبقي بعضه الآخر محكما غير منسوخ ؟ !

والثاني : أنه وقع هو والأمر بالتقوى فعلا للشرط ، وأشير إليهما في الآية باسم الإشارة الذي للمفرد حين قالت في جواب الشرط : ﴿ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ، فهل نسخ بعض الشرط وبقي بعضه الآخر محكما غير منسوخ ؟ !

والثالث : أن قتال الذين أوتوا الكتاب والمشركين يحتاج إلى الصبر ولا يستغنى عنه ، والصبر بصفة عامة - كاللغوى - ضروري للمؤمن ، حتى لقد اعتبر نصف الإيمان ، فهل ينسخه الأمر بالقتال مع أن شدائد القتال تستلزمه في كل لحظة ، ومع أن النصر لا يتحقق لمقاتل بدونه ؟ !

٧١٢ - بعد هذه الآية الأولى من آيات الصبر المدني عليها النسخ بآية

السيب - مجد بضع آيات تطلب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصبر على ما يقول أعداؤه ، بأسلوب واحد في جميعها ، مع تعدد السور التي وردت فيها :
 في سورة طه يقول الله عز وجل : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى * وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى * فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ ... ﴾ ١٢٨ - ١٣٠ .

٧١٣ - وفي سورة (ص) يقول سبحانه : ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَلْنَا لَنَا قِطْعًا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ * اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ ... ﴾ ١٦ - ١٧ .

٧١٤ - وفي سورة (ق) يقول : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قُرُونٍ مِنْهُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا ، فَنَقَّبُوا فِي بِلَادٍ هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِّمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ * وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ، وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ * فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ ... ﴾ ٣٦ - ٣٩ .

٧١٥ - وفي سورة المزمل : ﴿ وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا * وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولَى النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا * إِنَّ لِلدَّيْنِمَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا * وَطَعَامًا دَاغِصَةً وَعَذَابًا أَلِيمًا * يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا ﴾ ١٠ - ١٤ .

وهذه الآيات الأربع من آيات الصبر ادعى عليها النسخ بآية السيف فهل تقبل واحدة منها - أي واحد - أن تنسخ بهذه الآية ؟ ..

٧١٦ - لقد حرصنا ونحن نوردها على أن نورد معها من السياق ما يعين على بيان المراد بها ، وقد لاحظنا أن آية طه وآية ق جاءتا في سياق الكلام عن الأمم السابقة ، وما حاق بها من هلاك . وأن الآية الأولى من هاتين الآيتين ربطت بين أمة محمد وهذه الأمم ، بمحدثها عن مساكينهم التي يعيشون فيها

فذكرتهم بهم ، وأنها وعدهم باستمعة أقوم لمثل هذا الهلاك لولا كلمة سبقت من الله بتأجيله . كما يلاحظ في الثانية من هاتين الآيتين أنها تؤدي مثل هذا المعنى وإن اختلف أسلوب التعبير عنه ، وأنها مهتدة للأمر بالصبر على ما يقولون . بالكلام على قدرة الله ، إذ خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، ولم يحسه مع ذلك إعياء ولا تعب ! ..

أما آية سورة ص — فقد جاء الأمر فيها بالصبر على ما يقولون ، في سياق طلبهم تعجيل العذاب قبل يوم الحساب ، فإن (القط) هو الكتاب ، وقيل هو الحظ والنصيب . وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما ، ومجاهد ، والضحاك ، والحسن ، وغير واحد في تأويل هذه الآية : سألو تعجيل العذاب ^(١) .

وأما سورة المزمل ، فقد جاء فيها بعد الأمر بالصبر على ما يقولون أمر آخر بهجرهم هجراً جليلاً ، ثم وعيد من الله عز وجل لهم بما ينتظرهم من عقاب حين تقوم الساعة ، وحين ينصب الميزان لحسابهم في الآخرة . ثم حين يلقى بهم في الجحيم ! ..

٧١٧ — وهكذا يتبين من سياق الآيات الأربع أنها تأمر بمحمد صلى الله عليه وسلم بالصبر على ما كان المشركون يقولونه له ، ويتهمون به : من أنه ساحر ، وشاعر ، ومجنون .. لكنها إذ تأمره بالصبر على مفترياتهم — تنوعدهم بعقاب الله الشديد في الآخرة ، وبالهلاك الذى هم مستحقوه ، ولولا كلمة سبقت من الله بتأجيله لنزل بهم في هذه الدنيا ! ..

أف يقال بعد هذا إن آية السيف قد نستخت هذه الآيات ؟ أى تعارض بين الأمر بالصبر على ما يقولون وقتالهم ، حتى يسوغ هذه الدعوى التى لم يرد بها أثر ، ولم تقم على أساس سليم ؟

٧١٨ — وثمة مجموعة أخرى من الآيات التى تأمر بالصبر ، وادعى عليها

النسخ - أيضاً - بآية السيف . وقد جاءت كسابقتهما بأسلوب واحد .

هذه المجموعة تنظم ثلاث آيات هي :

الآية الأولى هي الآية (٤٨) في سورة الطور ، وقد جاءت في هذا السياق :
 ﴿ فَذَرْنَهُمْ حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴾ (٤٥) يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ
 كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (٤٦) وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ
 وَلَٰكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٤٧) وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ، وَسَبِّحْ
 بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ (٤٨) وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ النَّجْمِ (٤٩) . ﴿

٧١٩ - والآية الثانية هي الآية (٤٨) في سورة القم ، وقد جاءت في هذا
 السياق : ﴿ فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَلِّذْ بِهَذَا الْخُلْدِ ، سَنَشْتَدَرُ مِنْهُمْ مِنْ حَيْثُ
 لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٤٤) وَأَمَّا لِيْلَهُمْ إِنْ كَيْدِي مَتَيْنٌ ﴾ (٤٥) أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ
 مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ ﴾ (٤٦) أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾ (٤٧) فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ
 وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُوْتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ (٤٨) . ﴿

٧٢٠ - والآية الثالثة هي الآية (٢٤) في سورة الدهر ، وهذه هي مع
 سياقها : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا ﴾ (٢٣) فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ
 وَلَا تَطِعِ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (٢٤) وَإِذْ كَرِهَ إِمَامٌ رَبُّكَ بُكْرَةً
 وَأُصِيلًا ﴾ (٢٥) وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ﴾ (٢٦) . ﴿

٧٢١ - وإن الصبر لحكم الله هنا لكالصبر على ما يقول المشركون
 هناك : في أنه واجب قد كرر الله عز وجل مطالبة نبيه به ، فلا تنافي بينه وبين
 مطالبة له بعد ذلك بقتال المشركين ، فلا ينسحق به ! .

على أن الصبر لحكم الله واجب في القتال وجوبه فيما سبقه من ملاينة
 ومهادنة ؛ إذ القتال هو حكم الله حين أمر به ، ثم هو ليس أقل حاجة إلى الصبر
 من أذى المشركين لرسول الله ، قبل أن يؤذن له في قتالهم ، ويؤمر به ! .

وسياقه في المواضع الثلاثة هو سياق الوعيد للكفار ، والمواصلة لرسول الله

صلى الله عليه وسلم ، فقد سبقته أو لحقته آيات تهديد المشركين وتنويعهم بقاب الله الشديد في الآخرة ، ومثل هذا الوعيد لا يمكن أن يتخلف ، فلا ينسخ الأمر بالصبر المقرَّب عليه ! . . .

٧٢٢ — ومن آيات الصبر المدعى عليها النسخ بآية السيف — مجموعة ثلاثة تنفق أيضاً في الأسلوب الذى جاءت فيه ، وهى آيتان :

الآية الأولى هى الآية (٦٠) فى سورة الروم ، وقد وردت فى هذا السياق :

﴿ وَلَقَدْ خَرَيْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ، وَآيِنَ جُنُودَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ (٤٨) كَذَٰلِكَ يَظُنُّ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (٥٩) فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ، وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ (٦٠) ﴾ .

٧٢٣ — والآية الثانية هى الآية (٧٧) فى سورة المؤمن ، وهذا هو السياق الذى وردت فيه : ﴿ أَدْخُلُوا أَبْوََابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ، قَبِيسٌ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ (٧٦) فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ، فَإِنَّا نُرَبِّيكَ بِقَبْضِ الذِّى نَعْلَمُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّعُكَ فَإِلَيْنَا يَرْجِعُونَ (٧٧) ﴾ .

٧٢٤ — وبلاحظ فى آيتى هذه المجموعة ما لوحظ فى آيات المجموعتين السابقتين : من وعيد للمشركين ، ووعد للنبي صلى الله عليه وسلم . وإنه لوعيد بالمقاب الأليم فى الآخرة ، تدل عليه فى أولى الآيتين آيات سابقة تتحدث عن يوم تقوم الساعة ، وما أعد للمشركين فيها^(١) . وتدل عليه فى ثانيتهما الآية السابقة عليها ، وآيات قبلها تتحدث عن الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسل الله به رسوله ، وعما أعد لهم فى الآخرة من عذاب . . .

(١) قال الحافظ ابن كثير فى تفسير هذه الآية : « أى اصبر على مخالفتهم وعنادهم فإن الله تعالى ينجز لك ما وعده : من نصره إليك عليهم ، وجعل العاقبة لك ولئن أثبتك فى الدنيا والآخرة ، (ولا يستخفئك الذين لا يؤمنون) ، أى بل أثبت على ما بعتك الله به : فإنه الحق الذى لا مرية فيه ، ولا تعديل عنه ، وليس فيما سواه هدى يقيم ، بل الحق كله منحصر فيه :

أما قوله في الآية الثانية: ﴿ فَأَمَّا نُرِّيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي تَعْدُهُمْ أَوْ نَتَوَفِّيَنَّكَ ﴾ ، فهو تبشير له بما سيكون من نصره عليهم ، وهلاك كبرائهم وزعمائهم بأيدي المؤمنين ، وهذا ما حققته حروبه معهم في بدر وغيرها . فكيف ينسخه الأمر بقتلهم في آية السيف ؟ ١ .

٧٢٥ - وفي سورة النحل آية تأمر كذلك بالصبر ، لكن سياقها يختلف عن سياق الأمر به في آيات المجموعات السابقة حيث تقول : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ ، وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُمْ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ (١٢٦) وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ، وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ (١٢٧) ﴾ .

وقد زعموا أن هذا الأمر بالصبر منسوخ بآية السيف ، مع أنه صبر عن الانتقام من قريش في يوم الفتح ، كما جاء في مسند أحمد برواية ابنه عبد الله قال : حدثنا هذبة بن عبد الوهاب المروزي ، حدثنا الفضل بن موسى ، حدثنا عيسى بن عبيد ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، عن أبي بن كعب قال : (لما كان يوم أحد ، قتل من الأنصار ستون رجلاً ، ومن المهاجرين ستة ، فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : لئن كان لنا يوم مثل هذا من المشركين - لنمضن بهم . فلما كان يوم الفتح ، قال رجل : لا نعرف قريش بعد اليوم ! فنادى مناد : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن الأسود والأبيض ، إلا فلانا وفلاناً . ناصحاً سمام - فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ .. ﴾ إلى آخر السورة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نصبر ولا نعاقب » (١) . ومثل هذا الصبر لا تنسخه آية السيف ؛ لأنه صبر القوي الذي يملك وسائل الانتقام ، بعد النصر والفتح ، وإنما يكون النصر بعد قتال ، فلا ينسخه الأمر بالقتال في آية السيف .

٧٣٦ - ومن هنا كان تعقيب الحافظ ابن كثير على تفسير الآية - بعد أن أورد الحديث السابق - بقوله :

(وهذه الآية السكرية لها أمثال في القرآن ؛ فإنها مشتملة على مشروعية العدل ، والندب إلى الفضل ، كما في قوله : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا ﴾ ثم قال : ﴿ فَمَنْ عَمَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ، الآية . وقال : ﴿ وَالْخُرُوجُ قِصَاصٌ ﴾ ثم قال : ﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ . وقال في هذه الآية : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قَبْلُوهَا بِمِثْلِ مَا عَوْفَيْتُمْ بِهِ ﴾ . ثم قال : ﴿ وَإِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ تأكيده للامر بالصبر ، وإخبار بأن ذلك لا ينال إلا بمشيئة الله وإعانتة ، وحوله وقوته ^(١) .

٧٣٧ - وفي سورة يونس آية تأمر بالصبر كذلك ، وهذه هي مع سياقها الذي وردت فيه : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْخُلُقُ مِنْ رَبِّكُمْ ، فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ . وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا . وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ (١٠٨) وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ ، وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ (١٠٩) ﴾ .

وقد أخرج الطبري عن ابن زيد أنه قال في قوله : ﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ ، وقوله ﴿ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ : (هذا منسوخ . ﴿ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ﴾ : حكم الله بمجاهدكم ، وأمره بالملاحظة عليهم ^(٢)) . وفضلا عن أن ابن زيد شديد الضعف لا يحتج به - وهو القائل بالنسخ هنا - فإن الأمر بالصبر مضيا بحكم الله عز وجل ، والحكم المنفيا لا يعتبر انتهاء مدته نسخا له كما أسلفنا . فإن قلنا بأن حكم الله سيكون في الآخرة - وهو تفسير لا يأباه سياق الآية ، بل هو الأفضل لأن الآخرة هي موعد الحكم والحساب - فلا خلاف بين الأمر بالصبر والأمر بالقتال ، حتى يسوخ نسخ الصبر بأية السيف ! ..

(١) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٦٦٢

(٢) تفسير الطبري : ١٥ / ٢٢١

أما دعوى النسخ على قوله : ﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِبِزْوَكِلٍ ﴾ فقد عرضناها وأبطلناها في آيات الأخبار ، فلا نناقشها هنا اكتفاء بما قلناه هناك ^(١) . . .

٧٣٨ - وفي سورة الأحقاف كذلك آية تأمر بالصبر هي الآية (٣٥) ، وهذه هي مع سياقها : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ؟ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ، قَالَ : فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (٣٤) فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرِ الْأَوَّلُ الْمُزِيمِ مِنَ الرُّسُلِ ، وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ ، كَذَٰلِكَ يُؤَمَّرُ رِزْقُ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، فَأُولَٰئِكَ يُلْهَوْنَ عَنِ الْآيَاتِ أُولَٰئِكَ الْأَشْقٰٓءُ (٣٥) ﴾ .

ومن عجب أن يدعى على هذه الآية النسخ وهي في هذا السياق ، فإنها لا علاقة لها بالأمر بالقتال ، وقد سبقها ولحقها وعيد من الله للكفار بعذاب النار والهلاك . . . ولهذا قال بعض المفسرين لها - فيما حكى ابن الجوزي - : (كأنه ضجر من قومه ، فأحب أن ينزل العذاب بمن أبى منهم ، فأنمر بالصبر ^(٢)) .

٧٣٩ - وفي سورة الماعز أيضاً آية تأمر بالصبر ، وادعى عليها النسخ بآية السيف ، وهي الآية (٥) . وهذه هي في سياقها الذي جاءت فيه :

﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ (١) لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ (٢) مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ (٣) تَمْرُجُ الْمَلَأَمِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ (٤) فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا (٥) إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (٦) وَرَأَاهُ قَرِيبًا (٧) يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْهَيْلِ (٨) وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِزِيقِ (٩) وَلَا يَسْأَلُ حَسِيمٌ نَجِيًّا (١٠) ﴾ .

وفي هذا السياق - الذين يصفهم العذاب الواقع بالكافرين في الآخرة ، ويتمحدث عن قرب قيام الساعة وعلاماتها ، وما فيها من هول وفزع - يبدو جلياً

(١) انظر فيما سلف : ف ٥٨٦ ص ٤٢٧ وهي في الجهاد الأول .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ١٢٤ .

أن الأمر بالصبر لا علاقة له بالقتال ، فلا ينبغي بحال أن يقال إنه منسوخ
بآية السيف . . ١

٧٣٠ — ويتصل بالأمر بالصبر الأمر بالإعراض عن المشركين ، وما
يسبقه من وعظهم ونحو يفهم عذاب الله ، وما يصحبه ويلحقه من توكل على الله ،
وانتظار وترقب لحكم الله بينه وبينهم . وقد تتبع بعض المفسرين هذا الأمر
بالإعراض حيث جاء ، وادعوا عليه — أيضا — النسخ بآية السيف . . ١

ونحن نمرض هنا ثلاث عشرة دعوى نسخ من هذا النوع ، في ثلاث عشرة
آية ، بترتيب ورودها في المصحف كما عدوها ، ونناقش دعوى النسخ في كل منها
ملاحظين ما تدل عليه بحسب سياقها الخاص . .

٧٣١ — الآية الأولى هي قوله تعالى في سورة النساء (٦٣) : ﴿ أُولَٰئِكَ
الَّذِينَ يَتْلُمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ
قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ .

والإشارة في أولها إلى المنافقين ؛ لأن الكلام فيهم ، فهل يجب قتال
المنافقين مع أنهم مسلمون بحسب الظاهر ؟ إنما يجب أن يوعظوا ، ويذكروا
بمقاب الله الشديد ، ويخوفوه . فإن هم رفضوا الإيمان بعد هذا التخويف
— وجب الإعراض عنهم ، وترك أمر الانتقام منهم وعقوبتهم على إضمارهم
الكفر — إلى الله سبحانه ، وهو كفيل به ، قدير عليه .

فالأمر بقتال المشركين بآية السيف ، والأمر بقتال أهل الكتاب حتى
يسلموا أو يعطوا الجزية صفة قبالة — لا يستلزمان إذن هذا الأمر بالإعراض عن
المنافقين ، في الآية المدعى عليها النسخ هنا .

٧٣٢ — والآية الثانية هي قوله تعالى في سورة النساء أيضا (٨١) :
﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي

نَقُولُ ، وَاللّٰهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ، فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، وَكَفَى بِاللّٰهِ وَكِيلًا ﴿١٠٦﴾ .

وهذه الآية كسابقتها تتحدث عن المنافقين ، فلا ينسخها الأمر بالقتال ، لأنهم لا يقاتلون ، وإنما يوعظون ، ويعرض عنهم ، ويترك أمرهم إلى الله . . .
٧٣٣ — والآية الثالثة هي قوله تباركت ذاته في سورة الأنعام (١٠٦) :

﴿ إِنِّي نَسِيتُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١٠٦) وَأَوْشَاءَ رَبِّكَ مَا أَمَرَكُوا ، وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ، وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾ ﴿ .

ولعلنا مازانا نذكر أننا قد رددنا في الآيات الإخبارية ، دعوى النسخ في الآية التالية لهذه الآية ، وهي التي أوردناها معها هنا لتبين سياقها . أما الأمر بالإعراض عن المشركين فهو محكم كذلك غير منسوخ ؛ لأن الله عز وجل ذكر بعده أنه لو شاء لهم ألا يشركوا ما وقع الشرك منهم ، وقرر أن رسوله ليس حفيظاً ولا وكيلاً عليهم . ثم لأنه لم يصح خبر بقرر النسخ . ثم لأن النسخ لم يرو هنا إلا عن ابن عباس رضي الله عنهما ، بطريق علي بن أبي طلحة ، وهو لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه التفسير^(١) .

٧٣٤ — والآية الرابعة هي قوله تعالى في سورة الحجر (٩٤) : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٩٢) عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٩٣) فَأَصْدَعْ يَمَّا تُؤْمِرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٩٤) إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ (٩٥) الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، فَسَوْفَ يَنْصَلُونَ ﴾ (٩٦) ﴿ .

وقد وقع الأمر بالإعراض عن المشركين في هذه الآية بين آية تنوعدهم بسؤال الله إياهم عما انحدروا إليه من الشرك به ، وما تورطوا فيه من إيذاء لرسوله - وآية تنوعدهم بأنهم سوف يملحون . ثم إنه قد وقع بعد أمر الله تعالى

لنبيه أن يحجر بالدعوة إليه ، وهذا يرجح أن المراد به الأمر بالآيسالى بإصرار المشركين على ضلالهم ، وإذائهم على له وهو يبلغ عن ربه . فكيف ينسخه الأمر بقتلهم ، مع أنهم قد هددوا قبله وبعده بسؤال الله لهم عن أعمالهم ، ومحاسنتهم عليها ؟ وهل تقبل في مثله دعوى النسخ ، مع أن المتوعد به سوف يكون في الآخرة ؟

٧٣٥ — والآية الخامسة هي قوله تعالى في سورة القصص (٥٥) : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ، وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ ﴾ .

وقد أسلفنا في الآيات الإخبارية أن دعوى النسخ على قوله في سورة البقرة : ﴿ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ﴾ مردودة ، بسبب أن الآية خبرية . ونستطيع أن نلحق به الوصف بالإعراض عن اللغو وما بعده هنا ؛ لأنه أيضاً خبر ، فلا يقبل النسخ .

٧٣٦ — والآيتان السادسة والسابعة هما قوله تعالى في سورة الصافات (١٧٤ و ١٧٥) : ﴿ فَتَسْأَلُهُمْ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ (١٧٤) وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ (١٧٥) .

وقد اختلف المفسرون في الحين الذي جعلته الآية غاية للتولى عنهم ، فروى عن قتادة بسند صحيح أنه الموت ، وروى عن السدى - بطريق أسباط - وعن ابن زيد أنه يوم بدر . ورجح الطبري تفسير السدى قائلا إنه (أشبه بما دل عليه ظاهر التنزيل ، وذلك أن الله توعدهم بالمداب الذي كانوا يستعجلونه ، فقال : ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ ، أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يعرض عنهم إلى حين . فتأويل الكلام : فتول عنهم يا محمد إلى حين يحى عذابنا ونزوله بهم . وقوله ﴿ وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴾ : وأنظرهم ، فسوف يروى ما يحل بهم من عقابنا ^(١) .

وسواء أكان الحين الذي أمر بالإعراض عنهم إليه هو الموت ، أم كان هو يوم بدر - فالآية محكمة غير منسوخة . أما على تفسير قتادة له بالموت فلا نه لا قتال بعده . وأما على تفسير السدى له (يوم بدر ، فلا أن الأمر بالتولي معياً ، والمغيا لا يعتبر انتهاء مدته نسخاً له .

وكذلك يقال في الأمر بإنظارهم في الآية الثانية ، وإن كان الأرجح في تفسيره (وهو المتبادر من سوف) أنه إنظار إلى يوم القيامة ، فلا مجال على هذا لادعاء أنه منسوخ بآية السيف .

٧٣٧ - والآيتان الثامنة والتاسعة هما قوله تعالى في سورة الصافات أيضاً (١٧٨ و ١٧٩) : ﴿ وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ (١٧٨) وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ (١٧٩) ﴾

وهما تكرار للآيتين السابقتين ، فلا وجه للنسخ فيما بحال ، كسابقةيهما .

٧٣٨ - والآية العاشرة هي قوله تعالى في سورة الم السجدة (٣٠) ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٢٨) قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ (٢٩) فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانْتَظِرْ ، إِنَّهُمْ مُنْتَضِرُونَ (٣٠) ﴾ .

وواضح من سياق الآية أن يوم الفتح الذي يسألون عنه سؤال المستبعد وقوعه ليس هو يوم فتح مكة ؛ لأن الآيات أخبرت عنه بأن إيمانهم فيه لن ينفعهم ، وقد آمن كثيرون يوم فتح مكة وبعده ، ولم يقل أحد إن إيمانهم مررد عليهم ، أو إنه قد فات أوانه ! .

وأنا لجد القرآن الكريم يستعمل كلمة الفتح بمعنى الحكم فيقول : ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ^(١) ﴾ ، ويقول : ﴿ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبَّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ ، وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ^(٢) ﴾ .

(١) الآية ٢٦ في سورة سبا .

(٢) الآية ٥٩ في سورة الأعراف .

فهل عني الكفار بقولهم هنا : (متى هذا الفتح ؟) متى هذا الحكم الذي تتوعدوننا به ، وما بعده من حساب وعقاب ؟ ١

لقد روى عن قتادة بسند صحيح في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ؟ ﴾ أنه قال : (قال أصحاب نبي الله صلى الله عليه وسلم : إن لنا يوما أو شكا أن نستريح فيه ، وننعم فيه . فقال المشركون : متى هذا الفتح إن كنتم صادقين ؟) . وروى عن مجاهد بطريقتين أحدهما صحيح : (يوم الفتح : يوم القيامة)^(١) .

وقد فسر الطبري الفتح المسؤول عنه بأنه هو المذاب ، وقوله : إن كنتم صادقين - أى في الذي تقولون من أننا معاقبون على تكذيبنا محمدا صلى الله عليه وسلم ، وعبادتنا الآلهة والأوثان^(٢) .

٧٣٩ — فالآيات وعيد للمشركين إذ بعذاب الآخرة الذي يستعبدونه : بأنه آت لا ريب فيه ، وبأن إيمانهم فيه لن يفيدهم شيئا ، وبأنهم لن يفلحوا حين يحىء ليتداركوا ما فاتهم . وماذا يكون الأمر بالإعراض عنهم بعد هذا إلا تهديدا ووعيدا لهم ؟ . قيل يقبل مثله النسخ وبعده أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بأن ينتظر عليهم ؛ لأنهم منتظرون ما هددوا به قبله : من عذاب الله وشديد عقابه في الآخرة ؟ .. وما التعارض بين هذا كله وما تقرره آية السيف ؟ ..

٧٤٠ — والآية الحادية عشرة هي قوله تعالى في سورة الأنعام (٥٩) : ﴿ فَأَمَّا يَتَّبِعُهُ فَإِلَاسَاتِكَ لَعَنَهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٥٨) فَأَرْسَلْنَا إِلَهُهُمْ مُرْتَفِقُونَ (٥٩) ﴾ .

والارتعاب الانتظار ، والمنتظرون هم المشركون . قال الصيرى : (يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : فإنا ما سهلنا قراة هذا القرآن الذي

(١) انظر تفسير الطبري : ٣١ / ٢٢

(٢) المصدر السابق : الموضع نفسه .

أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِأَمْرِ بِلْسَانِكَ ؛ لِيَتَذَكَّرَ هَؤُلَاءُ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ أَرْسَلْنَاكَ إِلَيْهِمْ بِعِزِّهِ وَجَبَّجِهِ ، وَيَتَعَذَّلُوا بِعِظَاتِهِ ، وَيَتَفَكَّرُوا فِي آيَاتِهِ إِذَا أَنْتَ تَتْلُوهُ عَلَيْهِمْ ، فَيَنْبِئُوا إِلَى طَاعَةِ رَبِّهِمْ ، وَيَذْهَبُوا لِلْحَقِّ عِنْدَ تَبَيُّنِهِمْ مَوْهُ وَقَوْلُهُ : ﴿ فَأَرْتَقِبْ إِنْهُمْ مُرْتَقِبُونَ ﴾ يَقُولُ تَعَالَى ذَكَرَهُ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَأَنْتَظِرُ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ الْفَتْحَ مِنْ رَبِّكَ ، وَالنَّصْرَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ بِاللَّهِ : مَنْ قَوْمُكَ قَرِيشٌ ، لَهُمْ مُنْتَظَرُونَ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ قَهْرُكَ وَغَلَبَتُكَ ، بِصَدَمِ عَمَّا أَتَيْتَهُمْ بِهِ مِنَ الْحَقِّ مِنْ أَرَادَ قَبُولَهُ وَاتِّبَاعَكَ عَلَيْهِ ^(١) .

٧٤١ - وإِنَّهُ لَيَبْدُو مِنْ تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ لِلآيَةِ الْمَدْعَى عَلَيْهَا النِّسْخَ هُنَا - أَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ * يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ الْعَذَابُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ * ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَشِرْ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ قَوْلًا بِنِسْخِ الْآيَةِ ، وَبِدَلِيلٍ خَلَوِ الْأَثَرُ الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْ قِتَادَةِ بَعْدِ تَفْسِيرِهِ السَّابِقِ ، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، مِنْ ذِكْرِ مَفْعُولٍ لَارْتَقَبَ ، وَمُرْتَقِبُونَ .

وقد رد ابن الجوزي دعوى النسخ هنا بتقرير أنه لا تنافي بينها وبين آية السيف ؛ لأن ارتقاب عذابهم كما يقول إما عند القتل ، أو عند الموت ، أو في الآخرة . وليس في هذا نسخ ^(٢) . . .

كذلك لم يشِرِ الحافظ ابن كثير إلى دعوى نسخ في الآية ، عندما قال في تفسيرها : (لما كان مع هذا الوضوح والبيان - يقصد في القرآن - من الناس من كفر وخالف وعاهد ، قال الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ، مسليا له وواعدا له بالنصر ، ومتوعدا لمن كذبه بالعطب والهلاك : ﴿ فَأَرْتَقِبْ ﴾ أي انتظر ﴿ إِنْهُمْ مُرْتَقِبُونَ ﴾ ، أي فيصيحلون لمن تكون المنتصرة والظافر ، وعلموا السكامة في الدنيا

(١) انظر تفسير الطبري ٢٠٥ / ٨٣

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ١٢١

والآخرة ، فانها لك يا محمد وإخوانك من النبيين والمرسلين ، ومن اتبعكم من المؤمنين) ، ثم أورد الآيات التي رجحنا أن الطبرى يشير إليها بتفسيره ^(١) .

٧٤٣ - والآية الثانية عشرة هي قوله تعالى فى سورة النجم (٢٩) : ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْ تَوَلَّيَ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ .

وقد حكى ابن الجوزى دعوى النسخ هنا بقوله : (وقد زعموا أن هذه الآية منسوخة بآية السيف ^(٢)) ، ولم يورد أثراً يستند إليه هؤلاء الزاعمون . ولم يشير الطبرى إلى هذا الزعم عندما فسر الآية بقوله : (يقول جل ثناؤه لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : فدع من أدبر ، يا محمد ، عن ذكر الله ، ولم يؤمن به فيوحده . . . ولم يطلب ما عند الله فى الدار الآخرة ، ولكننه طلب زينة الحياة الدنيا ، والنفس البقاء فيها ^(٣))

كذلك فعل الحافظ ابن كثير وهو يفسرها بقوله : (أى أعرض عن الذى أعرض عن الحق ، واهجره . وقوله ﴿ وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ، أى وإنما أكثر هم ومبلغ علمه الدنيا ، فذاك هو غاية ما لا خير فيه . ولهذا قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ ، أى طلب الدنيا والسعى لها هو غاية ما وصلوا إليه . وقد روى الإمام أحمد عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدنيا دار من لا دار له ، ومال من لا مال له ، ولها يجمع من لا عقل له ^(٤) .)

ولعله ، بعد هذا التفسير للآية ، لا وجه لدعوى النسخ ، وبخاصة أنها لا تستند إلى خبر صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) تفسير التراكم العظيم : ٤ / ١٤٧

(٢) نواسخ قرآن : الورقة ١٢٦

(٣) تفسير الطبرى : ٢٧ / ٣٧

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٤ / ٣٥٥

٧٤٣ - والآية الثالثة عشرة هي قوله تعالى في سورة القمر: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا﴾ (٦) خُشْمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ (٧) .

وقد حكى ابن الجوزي عن الزجاج أن (الوقف التام فتول عنهم . ويوم منصوب بقوله ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾) . ثم قال : (وقال مقاتل : المني : فتول عنهم إلى يوم يدعو الداعي . وليس هذا بشيء . وقد زعم قوم أن هذا التول منسوخ بآية السيف ، وقد تكلمنا على نظائره ، وبيننا أنه ليس بمنسوخ^(١)) .

أما الطبري فقال في تفسيرها : (يعني تعالى ذكره بقوله : ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ فأعرض يا محمد عن هؤلاء المشركين من قومك ، الذين إن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ؛ فإنهم - يوم يدعو داعي الله إلى موقف القيامة (وذلك هو الشيء المنكر) ﴿خُشْمًا أَبْصَارُهُمْ﴾ ، يقول : ذليلة أبصارهم خاشعة لا ضرر بها - ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ وهي جمع جدث ، وهي القبور . وإنما وصف جدث ثنؤه بالخشوع الأبصار دون سائر أجسامهم ، والمراد به جميع أجسامهم ؛ لأن أثر ذلة كل ذليل وعزة كل عزيز يتبين في نظريه دون سائر جسده ، فإذ ذلك خص الأبصار بوصفها بالخشوع^(٢)) .

وأما الحافظ ابن كثير فقال : (فأعرض يا محمد عن هؤلاء . . . وانتظرهم ﴿يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا﴾ ، أي إلى شيء منكسر فظيع ، وهو موقف الحساب وما فيه من البلاء ، بل والزلازل والأحوال ، ﴿خُشْمًا أَبْصَارُهُمْ﴾ أي ذليلة أبصارهم ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ ، وهي القبور ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ﴾ أي كأنهم في انتشارهم وسرعة سيرهم إلى موقف الحساب ، إجابة للداعي - جراد منتشر

(١) نواسخ القرآن : المودة ١٢٦

(٢) تفسير الطبري : ٢٧ / ٥٣ وقد صيف فيه الفعل يتبين إلى تبيين .

عَنْ مَوَاضِيهِ ، وَتَسُوا حَظًا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ، وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ، فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠﴾

ويتضح من أسلوب هذه الآية ، ومن الحقائق والوقائع التي ذكرتها - وهي تصف المتحدث عنهم فيها ، وتبين السرف في استحقاقهم لعن الله لهم - أن المأمور بالعفو والصفح عنهم فيها هم بنو إسرائيل ، كما يتضح هذا من سياقها بعد الآية التي تتحدث عن أخذ الله ميثاقهم . . .

ولكن الطبري يرى - مع مجاهد وعكرمة وغيرهما من أهل التأويل - أن الله (عنى بهذه الآية القوم من بنى النضير ، الذين هموا بقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، إذ أنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعينهم في دية العامرين ، فأطلعه الله عز ذكره على ما قد هموا به - وكانوا قد هموا بقتله - ، ثم قال جل ثناؤه بعد تعريفه أخبار أوائلهم ، وإعلامه منهج أسلافهم ، وأن آخرهم على منهج أولهم في الفدر والخيانة ، لئلا يكبر فسلهم ذلك على نبي الله صلى الله عليه وسلم : وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى خِيَانَةٍ وَغَدْرٍ وَنَقْضِ عَهْدٍ . ولم يرد أنه لا زال يطلع على رجل منهم خائن ، وذلك أن الخبر ابتدئ به عن جماعتهم ، فقيل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ اللَّهُ نِعْمَةٌ عَلَيْكُمْ ، إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾ ، ثم قيل : ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ ﴾ . فإذا كان الابتداء عن الجماعة ، فالختم بالجماعة أولى ^(١٠) .

ثم يقول الطبري في تفسير الأمر بالعفو والصفح : (أعف يا محمد عن هؤلاء اليهود الذين هموا بما هموا به : من بسط أيديهم إليك وإلى أصحابك بالقتل ، واهتدوا لهم عن جرمهم بترك الفرض لمسكروهم ، فإني أحب من أحسن العفو والصفح إلى من أساء إليه) ^(١١) .

(١٠) تفسير الطبري : ١٠ / ١٣٣

(١١) المصدر السابق : ١٠ / ١٣٤

٧٤٦ — وكذلك يفسر الحافظ ابن كثير هذا الأمر بالعفو والصفح ، غير أنه يعقب عليه بقوله : (وهذا هو عين النصر والظفر . كما قال بعض السلف : ما علمت من عصى الله فيك ، بمثل أن تطيع الله فيه . وبهذا يحصل لهم تأليف وجمع على الحق ، ولعل الله أن يهديهم ، ولهذا قال ﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِالْمُحْسِنِينَ ﴾ يعني به الصلح عن إساء إليك ^(١) .

٧٤٧ — ودعوى النسخ على هذه الآية مروية عن قتادة بسند صحيح ، كما يقرر هذا الأثر الذي أورده الطبري (وهو الأثر رقم ١١٥٩٤) ، قال الطبري : (حدثني الثني قال ، حدثني حجاج بن المنهال قال ، حدثنا همام ، عن قتادة : ﴿ فَأَنفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، ولم يؤمر يومئذ بقتالهم ، فأمر الله عز ذكره أن يعفو عنهم ويصفح . ثم نسخ ذلك في (براءة) ، فقال : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٢٩) ، وهم أهل الكتاب ، فأمر الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقتاتلهم حتى يسلموا أو يقرؤا بالجزية ^(٢))

٧٤٨ — والسكن الطبري عقب على هذا الأثر — بعد أن أورده بثلاثة أسانيد أحسنها ما ذكرناه هنا — بما نصه :

(والذي قاله قتادة غير مدفوع بإمكانه ، غير أن الناسخ الذي لاشك فيه من الأمر هو ما كان نافياً كل معاني خلافه الذي كان قبله . فأنما ما كان غير نافٍ جميعه — فلا سبيل إلى العلم بأنه ناسخ إلا بخبر من الله جل وعز ، أو من رسوله صلى الله عليه وسلم . وليس في قوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ دلالة على الأمر بنفي معاني الصفح والعفو عن اليهود .

(١) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٣٣

(٢) تفسير الطبري : ١٠ / ١٢٤ - ١٣٥

(وإذ كان ذلك كذلك - وكان جائزاً مع إقرارهم بالصغار وأدائهم الجزية بعد القتال ، الأمرُ بالعفو عنهم ، في غيرة هموا بها ، أو نكتة عزمو عليها ، مالم ينصبوا حرباً دون أداء الجزية ، ويمتنعوا من الأحكام اللازمينهم - لم يكن واجباً أن يحكم لقوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ الآية ... بأنه ناسخ قوله : ﴿ فَأَغْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(١))

٧٤٩ - وقد رأينا كيف أهل الحافظ ابن كثير دعوى النسخ على الآية وهو يفسرها ^(٢) .

أما ابن الجوزي ، فذكر أن العلماء قد اختلفوا في الآية : فزعم الأكثرون أنها منسوخة ، واختلفوا في نسخها : فذهب ابن عباس (فيما روى عنه ابن أبي طلحة) إلى أنه آية السيف ، وذهب قتادة إلى أنه الآية التي تأمر بقتال أهل الكتاب . وقال قوم إنها محكمة ، وبنوا هذا على ما أسلفناه : من أنها نزلت في قوم كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد ، فقدروا بهذا العهد وأرادوا قتل النبي ، وعلى ما قاله ابن جرير الطبري من أنه يجوز أن يفي عنهم في غيرة فملوها ، مالم ينصبوا حرباً ، ولم يمتنعوا من أداء الجزية والإقرار بالصغار ^(٣) .

ونحن نرى أنه لا وجه للنسخ ؛ لهذين السببين ، ولأنه لم يصح خبر به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٧٥٠ - والآية الثانية من الآيات الثلاث التي تأمر بالصفح هي قوله تعالى في سورة الحجر (٨٥) : ﴿ فَأَصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴾ ، ودعوى النسخ على هذه الآية مروية عن قتادة بسند صحيح ، وعن الضحاك بسند فيه جويبر (وهو ضعيف

(١) تفسير الطبري : ١٠ / ١٣٥ ، وقد قال أبو جعفر النعمان : (وقال غيره - أي غير قتادة - ليست منسوخة ، لأنها نزلت في يهود غدروا برسول الله صلى الله عليه وسلم غيرة ، فأرادوا قتله ، فأمره الله بالصفح عنهم . قال أبو جعفر : وهذا لا يمنع أن يكون أمراً بالصفح عنهم ، بعد أن لحقهم الدلة والصغار ، فصاح عنهم في شيء . بسنده) ١٢٣ في النسخ والنسخ .

(٢) نجد كلامه كاملاً في تفسيرها ، فيما سبق ف ٧٤٦

(٣) انظر نواسخ القرآن : الورقة ٨٢ .

جداً كما أسلفنا) ، وعن مجاهد بسند فيه ابن وكيع (وهو ضعيف كما أسلفنا كذلك)
وعن سفيان بن عيينة بسند صحيح .

وقد أورد الطبري هذه الآثار التي تقرر النسخ ، بعد أن مهد لها بقوله :
(وكان جماعة من أهل التأويل تقول بأن هذه الآية منسوخة ^(١)) ، ولم يعقب على
دعوى النسخ بشيء ؛ اكتفاء منه فيما يبدو لنا بتفسيره لها قبل ذلك ^(٢) ، وهو
تفسير يعتمد على سياق الآية الذي لا يسوغ معه مجال ادعاء النسخ عليها ، ذلك أن
الآيات التي قبلها تقول : ﴿ وَاقْتُلُوا الَّذِينَ كَذَّبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ الَّذِينَ كَذَّبُوا
آيَاتِنَا فَكَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ (٨١) وَكَانُوا يَنْجِرُونَ مِنَ الْجِبَالِ
الَّتِي هُمْ يُبْنُونَ أَمْنَيْنِ (٨٢) فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّيْحَةَ مُضْطَرِبِينَ (٨٣) فَأَغْنَى عَنْهُمْ
مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (٨٤) وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ
وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ ۖ ﴾ ، فإذا بعد وعيدهم بمجيء الساعة وفيها الحساب والعقاب ،
وتذكيرهم بما كان من أصحاب الحجر وما أصابهم من هلاك في الدنيا ؟ وهل ينسخ
الأمر بالقتال الأمر بالصفح مع قرن هذا بالوعيد بمجيء الساعة ؟ . . .

٧٥١ - ومع هذا الوضوح في أن السياق هنا ينفي احتمال النسخ - يورد
ابن الجوزي الآية في كتابه ، فيحكي أن دعوى النسخ فيها مروية عن مجاهد
وعكرمة وقتادة ، ولا يعقب عليها بأنه يرتضيها ^(٣) . ثم يفسرها ابن كثير فيقول
دعوى النسخ حيث يقول : (ثم أخبر نبيه بقيام الساعة وأنها كائنة لا محالة ، ثم
أمره بالصفح لجيل عن المشركين في أذاهم له ، وتسكذيهم ما جاءهم به ، كقوله :
﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَتَنُوفَ يَقُولُونَ ﴾ . وقال مجاهد وقتادة وغيرهما :
« كان هذا قبل القتال » ، وهو كما قال ؛ فإن هذه مكية ، والقتال إنما شرع بعد
المعجزة . وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ تقرر للسداد ، وأنه تعالى

(١) تفسير الطبري : ١٤ / ٣٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١٤ / ٣٤ .

(٣) انظر نواسخ القرآن : الورقة ١٠١ - ١٠٢ .

قادر على إقامة الساعة ؛ فانه الخلاق الذى لا يعجزه خلق شئ . ، العليم بما تمزق من الأجساد ، وتفرق في سائر أقطار الأرض ، كقوله : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ؟ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَصَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ^(١) .

ونحن لا نرى تلازما بين كون هذه الآية مكية وكونها منسوحة ، فاذهب إليه ان كثير : من قبوله دعوى النسخ اعتمادا على مكية الآية ، ومشروعية القتال بعد الهجرة - ليس صحيحاً ولا لازماً عندنا ، وبخاصة أن الله عز وجل توعدهم - على أنه قد وقع منهم ما يقتضى الصفح عنهم - بعذابه في الآخرة .

فإن لم يكن بد من الربط بين الأمر بالصفح عنهم والأمر بقتالهم - فإن الأمر بالصفح إنساء للقتال فلا ينافيه . وهذا حسن وإبطال لدعوى النسخ لا سبيل للاعتراض عليه ! . . .

٧٥٣ - والآية الثالثة من آيات الصفح المدعى عليها النسخ بآية السيف ، هي قوله تعالى في سورة الزخرف (٨٩) : ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ .

وقد قال الطبرى في تفسيرها : (يقول تعالى ذكره لنبى محمد صلى الله عليه وسلم - جواباً له عن دعائه إياه إذ قال : ياربِّ إن هؤلاء قوم لا يؤمنون - : ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾ ، يا محمد ، وأعرض عن أذاهم ، ﴿ وَقُلْ ﴾ لهم ﴿ سَلَامٌ ﴾ عليكم ورفع سلام بضمير عليكم أو لاسم . واختلفت القراء في قراءة قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء المدينة بالتاء على وجه الخطأ ، بمعنى أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول ذلك للمشركين ، مع قوله سلام . وقراءة عامة قراء السكوفة وبعض قراء مكة ، ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ بالياء ، على وجه

(٦) تفسير القرآن العظيم : ٥٥٦/٢ ، وهذه الآيات هي الثلاث الأخيرة في سورة يس .

الخبر ، وأنه وعيد من الله المشركين ، فتأويله على هذه القراءة : فاصفح عنهم يا محمد وقل سلام ، ثم ابتدأ تعالى الوعيد لهم ، فقال : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ما يقولون من البلاء والنكال ، والعذاب على كفرهم .

لكن الطبري يقرر بعد هذا أن الآية منسوخة إذ يقول :

(ثم نسخ الله جل ثناؤه هذه الآية ، وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بقتالهم ، كما حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال ، حدثنا ابن ثور ، عن معمر ، عن قتادة : ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ ﴾ ، قال اصفح عنهم ، ثم أمره بقتالهم . حدثنا بشر قال ، حدثنا يزيد قال ، حدثنا سعيد عن قتادة : قال الله تبارك وتعالى يعزى نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾^(١) .

ومن مجموع هذين الأثرين اللويين عن قتادة - وكلاهما صح إسناده إليه - يتضح أن قتادة كان يرى أن الآية نزلت تسلياً للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم نسخت بآية السيف .

٧٥٣ - ولكننا نجد ابن الجوزي يسند دعوى النسخ في الآية إلى ابن عباس أيضاً ، ولكن بطريق الضعفاك الذي لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه^(٢) ، ثم يقول بعد أن يورد الأثر المروي عن قتادة بإسناده : (هذا مذهب قتادة ، ومقاتل بن سليمان)^(٣) ، ويعنى هذا أنه لا يقبل الأثر المروي عن ابن عباس بطريق الضعفاك . أما مقاتل فقد أسلفنا حكم النقاد عليه ، واتهامهم له بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومثله لا اعتبار لدعواه النسخ هنا . فدعوى النسخ محصورة في قتادة إذن .

ونحن نرى أن الآية من الحسك لا من المنسوخ ؛ لأنه - أولاً - توعد

(١) تفسير الطبري : ٤٥ / ٦٣

(٢) نجد هذا في ترجمة الحافظ ابن حجر له : ٤ / ٤٥٣ - ٤٥٤ من تهذيب التهذيب

(٣) نواسخ الفرائد : الورقة ١٢٩

المشركين فيها ، بعد أمر رسوله بالصفح عنهم ، وأمره بالإعراض عنهم المفهوم من قوله له : ﴿ وَقُلْ سَلَامٌ ﴾ - توعدهم بأنهم سوف يعطون في الآخرة عاقبة إصرارهم على الشرك ، وعلى إيذاء رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والمؤمنين به .

ولأنه - ثانياً - لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر بأنها منسوخة فيجب اتباعه .

ثم لأنه - ثالثاً - لا تعارض بين أمره بالصفح عن المشركين في مكة - وهو فيهم ، ولم ينقضوا عهده أبداً - وأمره بقتال طائفة من المشركين في المدينة ، نقضوا ما بينه وبينهم من عهد ، وظاهروا عليه أعداءه . . .

٧٥٤ - وبعد هذه الآيات الثلاث التي تأمر بالصفح - نجد آيتين تأمران بدفع السيئة بالتي هي أحسن ، وكلاهما من الآيات المدعى عليها النسخ بآية السيف كذلك .

أولى هاتين الآيتين هي قوله تعالى ذكره في سورة المؤمنون (٩٦) : ﴿ قُلْ رَبِّ إِنَّمَا تُرَبِّئِي مَا يُوعَدُونَ (٩٣) رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٩٤) وَإِنَّا عَلَى أَنْ تَرْيَا مَا نَعِدُهُمْ لَقَادِرُونَ (٩٥) اذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ ، نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ (٩٦) ﴾ .

وقد قال الطبري في تفسير الآية وهذه الآيات التي قبلها :

(قل يا محمد رب إن تربئني في هؤلاء المشركين ما تقدم من عذابك فلا تهلكني بما تهلكهم به ، ونجني من عذابك وسخطك ، فلا تجعلني في القوم المشركين ، ولكن اجعلني من رضىيت عنهم من أوليائك وإنا يا محمد على أن نرى في هؤلاء المشركين ما نعدهم : من تعجيل العذاب لهم - لقادرون ، فلا يحزننك تكذيبهم إياك بما نعدهم به ، وإنا نؤخر ذلك ليلج السكتاب أجله اذفع يا محمد بالحللة التي هي أحسن ، وذلك : الإغضاء والصفح عن المشركين ، والصبر على أذاهم ، وذلك أمره إياه قبل أمره بحربهم

بالسبئية أذى المشركين إياه ، وتسكذبهم له فيما أتاهم به من عند الله . يقول له تعالى ذكره : اصبر على ما تلقى منهم في ذات الله ^(١) .

لكنه أورد بعد ذلك آثارا ليس في أى واحد منها إشارة إلى النسخ ! .

٧٥٥ — أما ابن الجوزى فيقول في الآية :

(الفسرين في معنى هذا أربعة أقوال :

(أحدها : ادفع إساءة المسيء بالصفح ، قاله الحسن .

(والثاني : ادفع الفحش بالإسلام ، قاله عطاء والضحاك .

(والثالث : ادفع الشرك بالتوحيد ، قاله ابن السائب .

(والرابع : ادفع المنكر بالموعظة ، حكاه الماوردى .

(وقد ذكر بعض المفسرين أن هذه الآية منسوخة . وقال بعض المحققين من

العلماء : لا حاجة بنا إلى القول بالنسخ ؛ لأنه المداراة لمحودة ما لم تضر بالدين ،

ولم تؤد ^(٢) إلى إبطال حق وإثبات باطل ^(٣) .)

٧٥٦ — وأما الحافظ ابن كثير فلا يشير إلى دعوى النسخ أصلا ، وهو

يفسر الآيات بقوله :

(يقول تعالى أمراً نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أن يدعو بهذا الدعاء عند

حلول النقم : ﴿ رَبِّ إِنَّمَا نُرِيَّتِي مَا يُوْعَدُونَ .. ﴾ أى إن عاقبتهم وأنا أشاهد ذلك

فلا تحطنى فيهم ، كما جاء في الحديث الذى رواه الإمام أحمد ، والترمذى وصححه .

« وإذا أردت بدوم فتنة فتوفنى إليك غير مفتون » . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا هَلَى

أَنْ نُرِيَنَّكَ مَا نَعِدُّهُمْ أَقَادِرُونَ ﴾ ، أى لو شئنا لأريناك ما نُحِلُّ بهم من النقم

والبلاء والحن . ثم قال تعالى مرشدا له إلى الترياق النافع في مخالطة الناس ، وهو

(١) تفسير الطبري : ١٨ / ٣٦ . ويلاحظ أنه يقول : (وذلك قبل أمره بحريم) مما

يفسر بأنه يرى الآية منسوخة . ومن أجل هذا استدركنا عليه بخلو الآثار التى أوردناها من

أى إشارة إلى النسخ .

(٢) في الأصل : ولم تؤدى بإثبات الباء ، وهو تحريف من النسخ .

(٣) نواسخ القرآن : الورقة ١٠٦ .

الإحسان إلى من يسيء إليه ؛ ليستجلب خاطره ، فتعود عداوته صداقة ، وبفضه محبة ، قال تعالى : ﴿ اذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ ﴾ ، وهذا كما في الآية الأخرى : ﴿ اذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ^(١) ... الآية ﴾ ، أى ما يلهم هذه الوصية - أو هذه الخلة أو الصفة - إلا الذين صبروا ، أى على أذى الناس ، فعاملوهم بالجميل ، مع إسدائهم إليهم القبيح ، ﴿ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ ، أى في الدنيا والآخرة ^(٢) .

٧٥٧ - وهذا الذى يسميه ابن كثير الترياق النافع في مخالطة الناس ، بعد أن سماه ابن الجوزى مداراة وصفها بأنها محمودة ما لم تضر بالدين - هو الذى ادعى عليه النسخ هنا ، دون خبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم تستند إليه هذه الدعوى ، مع أن سياقه واضح في الوعيد للمسيئين بمقاب الله في الآخرة ، ومع أنه مبدأ خلقى يقرر قاعدة عامة في معاملة الناس ، فلا يستوغ أن يدعى عليه النسخ ! ...

٧٥٨ - أما ثمانية الآيتين اللتين تأمران بدفع السيئة بالتي هي أحسن - ففي قوله تعالى ذكره في سورة حم السجدة (٣٤) : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (٣٣) وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ، اذْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٥) وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ، وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (٣)

وقد مضى في تفسير ابن كثير لمثلها في سورة (المؤمن) تفسيرها هى أيضاً

عنده ^(٣).

(١) الآيتان : ٣٤ و ٣٥ في سورة فصلت .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٢٥٤ .

(٣) انظر فيما سبق : ف ٧٥٦ .

أما الطبري فقد قال في تفسيرها : (ادفع يا محمد بجلتك جهل من جهل عليك ، وبغفوك عن أساء إليك إساءة المسى ، وبصبرك عليهم مكره ما تجدد منهم ، ويلقاك من قبيحهم .) وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ، على اختلاف منهم في تأويله ...) . ثم أسند إلى ابن عباس بطريق ابن أبي طلحة : « قوله ادفع بالتّي هي أحسن . قال : أمر الله المؤمنين بالصبر عند الغضب ، والعفو والحلم عند الإساءة ، فإذا فعلوا ذلك عصمهم الله من الشيطان ، وخضع لهم عدوهم كأنه ولي حميم » . وأسند إلى آخرين أن معنى ذلك : ادفع بالسلام على من أساء إليك إساءته ، ثم ذكر أن هؤلاء الآخرين هم عطاء ، ومجاهد ، وقبادة الذي قسر الجهم بالقرّيب ^(١) ...

وأما ابن الجوزي فأسند دعوى النسخ إلى السدي ، ثم قال : (وقال أكثر المفسرين هو كدفع الغضب بالصبر ، والإساءة بالعفو . وهذا يدل على أنه ليس المراد بذلك معاملة الكفار ، فلا يتوجه النسخ) ، وأخرج عن مجاهد أنه هو السلام : يسلم عليه . وفي رواية أخرى عنه أنه المصافحة ^(٢) .

٧٥٩ — ويبدو أن ابن الجوزي كان يشير - بما حكى عن أكثر المفسرين وبما استنبط منه - إلى حقيقة غفل عنها السدي وهو يزعم أن الآية منسوخة . هذه الحقيقة هي أن الآية وردت في سياق الكلام عن الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ، فهي إذن تقرر مبدأ خفياً في المعاملة ، حتى بين بعض المسلمين وبعضهم الآخر ، ولا علاقة لها بالكفار .

ومن ثم ، ومن أن دعوى النسخ عليها لم تؤثر إلا عن السدي ، ولم يتابعه عليها شيوخ المفسرين ، ومن أن السدي (كما حكى ابن الجوزي في مقدمة كتابه) كان يدعى النسخ كثيراً دون مقتضى - لا نرى وجهاً للقول بالنسخ في الآية ! .

(١) انظر تفسير الطبري : ٢٤ / ٧٥ - ٧٦ .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ١٦٨ .

٧٣٠ - ونحة أمر ثالث لبني إسرائيل بأن يدفعوا السبئة بالتي هي أحسن، أو قريب منه في معناه (وإن اختلف أسلوبه عن أسلوب الأمرين السابقين . إنه قوله تعالى ذكره في سورة البقرة (٨٣) : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ، وقد ادعى عليه - أيضاً - النسخ بآية السيف . . .

والمفسرون يذكرون لهذه الآية - التي جاءت خطاباً لبني إسرائيل - هذه التأويلات الأربعة :

الأول : أن المراد بها (مروا الناس بأن يقولوا لا إله إلا الله ، حتى يقلوها من لم يقلها منهم) ، وهو منسوب إلى ابن عباس رضي الله عنهما برواية الضحاك ، غير أن الضحاك لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه كما أسلفنا .

والثاني : أن معناها (قولوا للناس صدقاً في شأن محمد صلى الله عليه وسلم) ، وهو مسند إلى ابن جريج ^(١) .

والثالث : أن المعنى بها (مروا الناس بالمعروف ، وانهموم عن المنكر) ، وهو مسند إلى سفيان الثوري .

والرابع : أن الحُسن فيها - وهو الذي أمروا أن يقولوه - مراد به (اللين من القول ، أو المعروف الذي يأنف الناس سماعه ولا يتكبرونه ، وهو الذي تحبون أن يقولوه لكم) ، وهو مسند إلى أبي العالية ، وأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي ، وعطاء بن أبي رباح .

(١) ذكر ابن الجوزي أن المفسرين اختلفوا في الخطابين بهما على قولين : أحدهما : أنهم اليهود ، والتقدير : من سألكم عن شأن محمد فاصدقوه ، وبينوا له صفته ، ولا تكتموه أمره . قاله ابن عباس ، وابن جبير ، وابن جريج ، ومقاتل . والثاني : أمة محمد صلى الله عليه وسلم : ثم اختلف أرباب هذا القول : فقال الحسن : مروهم بالمعروف وانهموم عن المنكر . وقال أبو العالية : وقولوا للناس معروفًا . وقال محمد ابن علي بن الحسين : كلهم بما تحبون أن يقولوا لكم . فعلى هذا : الآية محكمة . وذهب قوم إلى أن المراد بذلك مساهلة المشركين في دعائهم إلى الإسلام ، فالآية عند هؤلاء منسوخة بآية السيف . وهذا قول بعيد ؟ لأن لفظ الناس عام ، فنفضه بالكفار يفتر إلى دليل ، ولا دليل هنا . ثم إن إندثار الكفار من الحسن . (المورقة ١٦ - ١٧ في نواسخ القرآن) .

٧٦١ - وللإمام فخر الدين الرازي هنا كلام ينقله عن (أهل التحقيق)؛
 ليثبت به أن جميع آداب الدين والدنيا داخله في هذا الأمر، أي تحت قوله تعالى:
 ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ كما يقول هو، وهذا الكلام مبني على المذهب الرابع
 من مذاهب المفسرين في تأويل الآية، مع أن هذا المذهب هو الذي اعتمد عليه
 القائلون بنسخ الآية.

يقول الفخر الرازي: (قال أهل التحقيق: كلام الناس مع الناس إما أن
 يكون في الأمور الدينية، أو الأمور الدنيوية.

(فإن كان في الأمور الدينية - فإما أن يكون في الدعوة إلى الإيمان، وهو
 مع الكفار. وإما أن يكون في الدعوة إلى الطاعة وهو مع الفاسق. أما الدعوة
 إلى الإيمان فلا بد أن تكون بالقول الحسن، كما قال تعالى لموسى وهرون:
 ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَتَّقِي﴾، أمهما الله تعالى بالرفق مع
 فرعون، مع جلالتها ونهاية كفر فرعون، وتمرده وعززه على الله تعالى، وقال
 محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ
 حَوْلِكَ... الآية﴾. وأما دعوة الفاسق فالقول الحسن فيها معتبر، قال تعالى:
 ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾، وقال: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي
 هِيَ أَحْسَنُ، فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.

(وأما في الأمور الدنيوية - فمن المسلم بالضرورة أنه إذا أمكن التوصل
 إلى الغرض، بالتلطاف من القول، لم يحسن سواه.

(فتثبت أن جميع آداب الدين والدنيا داخله تحت قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا
 لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(١).

٧٦٢ - ونعود إلى دعوى الشيخ، فنجد أنها لا مكان لها على المذاهب
 الثلاثة الأولى في تأويل الآية؛ ذلك أن الدعوة إلى توحيد الله، وإلى تصديق

محمد صلى الله عليه وسلم (أو قول الصدق الذي يعرفونه من شأنه للفاس) ، والأمير بالمعروف والنهي عن المنكر - كل هذه مبادئه لا تقبل النسخ بآية السيف ؛ إذ لم تنزل هذه الآية وغيرها من آيات القتال إلا لإقرارها ، والتسكين لها .

أما المذهب الرابع - فقد أسلفنا الإشارة إلى أنه هو الذي انبنت عليه دعوى النسخ في نظر القائلين به ؛ فإنهم يرون أن ما تأمر به الآية - بناء عليه - من لبث القول وإحسان المعاملة مع الناس كلهم ، ينافيه ما تأمر به آية السيف من القتال . وآية السيف في سورة التوبة التي تأخر نزولها عن سورة البقرة ، فهي الناسخة إذن لآية سورة البقرة ^(١) .

٧٦٣ - ولنا على هذه الدعوى ردود نجملها فيما يلي :

الرد الأول : أن الخطاب في الآية المدعى نسخها لبنى إسرائيل ، وفي آية السيف للمسلمين . فاحتمال التعارض بين الآيتين منتف إذن .

والرد الثاني : أن المأمور بملايتهم في الآية المدعى عليها النسخ - حتى على فرض أننا المخاطبون بها - هم الناس جميعاً ، والمأمور بقتلهم في آية السيف هم ناقضو العهد من المشركين ، وليسوا جميع المشركين ، فضلاً عن جميع الناس . فلو فرض التعارض بين الآيتين فهو بين عام وخاص ، ونتيجته التخصيص لا النسخ .

والرد الثالث : أنه لا تعارض بين الآيتين حتى على فرض أن المراد بالناس في الآية المدعى عليها النسخ هم المشركون ، ذلك أن الأمر بالقتال لا يعنى في الإسلام أمراً بإساءة المعاملة لمن نقاتلهم ، ولا يعنى أمراً بإساءة القول . . . بل لا يعنى السماح بهذا وذلك ، دون أمر بهما ؛ فقد أمر الله عز وجل رسوله أن يلتزم في دعوته إلى سبيل ربه الحكمة والموعظة الحسنة ، ونهى المسلمين عن

(١) انظر التاسخ والنسخ لمبدى الماهر : الورقة ٤٨ .

أَنْ يَسْتَبُوا أَصْنَافَ الْمُشْرِكِينَ الَّتِي يَعْبُدُونَهَا ، وَوَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ يَمْرُونَ بِاللَّغْوِ - إِذَا مَرَّوَاهُ - كَرَامَا . . .

ولعلنا لم ننس ما نقله الفخر الرازي عن أهل التحقيق ، مما أثبت به أن جميع آداب الدين والدنيا داخلة تحت قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ؛ لئلا نذكر أن الأمر بالقتال ليس نسخاً لجميع آداب الدين والدنيا ، على أى حال . . .

٧٦٤ - ومن الآيات المدعى عليها النسخ بالأمر بالقتال في آية السيف ثلاث آيات تتحدث عن جدال الكفار ، فتأمر أن يكون بالتي هي أحسن ، أو تأمر بترك أمرهم لله . وهذه الآيات هي قوله تعالى في سورة النحل (١٢٥) : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ، وقوله تباركت ذاته في سورة العنكبوت (٢٩) : ﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ ، وقوله عز اسمه في سورة الحج (٦٨) : ﴿ وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ .

٧٦٥ - فأما الآية الأولى ، وهي قوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، إِنْ رَيْكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ ، فقد قال الطبري في تفسيرها :

(« ادع » يا محمد من أرسلك إليه ربك ، بالدعاء إلى طاعته ، « إلى سبيل ربك » ، يقول إلى شريعة ربك التي شرعها لخلقك ، وهو الإسلام . « بالأسككة » يقول : بوحى الله الذي يوحيه إليك ، وكتابه الذي ينزله عليك ، « والموعظة الحسنة » يقول : وبالعبر الجميلة التي جعلها الله حجة عليهم في كتابه ، وذكرهم بها في تنزيله ، كآتي عدد عليهم في هذه السورة من حججه ، وذكرهم فيها ما ذكرهم من آلائه . « وجادلهم بالتي هي أحسن » ، يقول : وخاصمهم بالخصومة التي هي أحسن من غيرها : أن تصفح عما نالوا به عرضك من الأذى . ولا تعصيه في القيام بالواجب عليك من تبليغ رسالة ربك إن ربك ، يا محمد ، هو أعلم بمن جار عن قصد السبيل ، من المختلفين في السبب وغيره من خلقه ، وحادّ

الله ، وهو أعلم بمن كان منهم سالكاً قصد السبيل ، وبحجة الحق . وهو بخير
جميعهم جزاءهم عند ورودهم عليه ^(١) .

٧٦٦ — وإذا كان أبو جعفر النحاس قد أورد الآية ضمن المنسوخ في كتابه ، وقال عنها : (هي الانتهاء إلى ما أمر الله به ، وهذا نسخ) دون أن يوجه دعوى النسخ أو يدعها بأثر ^(٢) . فقد قال ابن الجوزي بصددها ، بعد أن ذكر أقوال المفسرين في تأويلها : (وقد ذهب كثير من المفسرين إلى أن هذه الآية منسوخة بآية السيف ^{سُمِّيَ} ، وفيه بعد ؛ لأن المجادلة لا تنافي القتال ، ولم يقل له : اقتصر على جداتهم ، فيكون المعنى : جادلهم ، فإن أبوا فالسيف . فلا يتوجه نسخ ^(٣) . ثم جاء بعدهما الحافظ ابن كثير ، ففسر الآية ولم يشر إلى دعوى نسخ عليها ^(٤) ، كما فعل الطبري من قبله ! . .

وهكذا يتضح أنه لا أثر يقرر أن الآية منسوخة ، وأن دعوى النسخ على الآية لم تصدر إلا عن بعض المفسرين ، دون وجه مقبول . . .

٧٦٧ — وأما الآية الثانية — وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ — فقد أسند الطبري دعوى النسخ عليها إلى قتادة بهذا الأثر :

(حدثنا بشر قال ، حدثنا يزيد قال ، حدثنا سعيد عن قتادة : قوله : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ، ثم نسخ بعد ذلك فأمر بقتالهم في سورة براءة ، ولا مجادلة أشد من السيف ، أن يقاتلوا حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، أو يقرأوا بالخروج ^(٥) .)

(١) تفسير الطبري : ١٤ / ١٣١ .

(٢) انظر النسخ والنسوخ : ١٨٠ .

(٣) نواسخ القرآن : الورقة ١٠٤ .

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٢ / ٥٩١ .

(٥) تفسير الطبري : ٣ / ٢١ .

غير أن الطبري عقب على هذا الأثر ، وعلى خلاف أهل التأويل في المراد بالذين ظلموا منهم - بقوله :

(وأولى هذه الأقوال بالصواب قول من قال : عني بقوله ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ إلا الذين امتنعوا من أداء الجزية ، ونصبوا دونها الحرب . فإن قال قائل : أو غير ظالم من أهل الكتاب إلا من لم يؤد الجزية ؟ قيل : إن جميعهم وإن كانوا لأنفسهم - بكفرهم بالله ، وتسكذيبهم رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم - ظلمة ، فإنه لم يعن بقوله (إلا الذين ظلموا) ظلم أنفسهم ، وإنما عني به إلا الذين ظلموا منهم أهل الإيمان بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، فإن أولئك جادلهم بالقتال ^(١) .

وهو يوجه تصويبه لهذا القول ، وقبوله له دون غيره ، بقوله :

(وإنما قلنا : ذلك أولى الأقوال فيه بالصواب ، لأن الله تعالى ذكره أذن للمؤمنين بجidal أهل الكتاب ، بغير التي هي أحسن ، بقوله : (إلا الذين ظلموا منهم) فمعلوم ، إذ كان قد أذن لهم في جدالهم ، أن الذين لم يؤذن لهم جدالهم إلا بالتي هي أحسن ، غير الذين أذن لهم بذلك فيهم ، وأنهم غير المؤمنين ؛ لأن المؤمنين منهم غير جائز جداله إلا في غير الحق ، لأنه إذا جاء بغير الحق فقد صار في معنى الظلمة ، في الذي خالف فيه الحق ؛ فإذا كان ذلك كذلك ، تبين أنه لا معنى لقول من قال ﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾ : أهل الإيمان منهم . وكذلك لا معنى لقول من قال : نزلت هذه الآية قبل الأمر بالقتال ، وزعم أنها منسوخة ؛ لأنه لا خبر بذلك يقطع المذر ، ولا دلالة على صحته من فطرة عقل ... ^(٢))

(١) تفسير الطبري : ٣ / ٢١ .

(٢) تفسير الطبري : ٣ / ٢١ .

٧٦٨ - وكذلك يرجح أبو جعفر النحاس أن الآية محكمة وليست بنسوخة^(١). أما ابن الجوزي فحكي القولين ، ولم يرجح أحدهما على الآخر^(٢). وأما ابن كثير فحكاهما كذلك ، وعلق على القول بالإحكام قائلا : (واختاره ابن جرير ، وحكاه عن ابن زيد^(٣)) .

ونرى نحن أن ما قاله ابن جرير في ردّ دعوى النسخ كاف لإبطالها ، وأنه لم يستند فيه كما رأينا إلى كلام ابن زيد ، وإن كان قد حكي مذهبه في الآية وأنها محكمة ، قبل أن يذكر رأيه هو ويوجهه .

٧٦٩ - وأما الآية الثالثة ، من آيات الجدل - وهي قوله تعالى ذكره : ﴿ وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ - فقد جاءت في سياق الكلام عن نعم الله على الكفار ، ومظاهر قدرته التي تستلزم الإيمان به ، وعن موقف الإنسان الجاحد منها ، وعما ينتظره من عذاب الله في الآخرة . ذلك أن الآيات التي قبلها تقول : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ خُضْرَةً ، إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ (٦٣) لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ (٦٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ ، وَانْفَلَكَ تَجَرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ، وَبِمَسِكَ السَّمَاءِ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ (٦٥) وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ (٦٦) لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ ، فَلَا بُدَّازِعَتِكَ فِي الْأَمْرِ ، وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ ، إِنَّكَ لَتَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٌ (٦٧) ، ، والآية التي بعدها تقول : ﴿ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ (٦٩) .

(١) انظر التاسخ والنسوخ : ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) انظر نواسخ القرآن : الورقة ١١٣ - ١١٤ .

(٣) انظر تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٤١٥ .

ومن ثم قال الطبري في تفسيرها وتفسير الآية التي بعدها :

(يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : وإن جادلَكَ ، يا محمد ، هؤلاء المشركون بالله في نسكَك - فقل الله أعلم بما تعملون ونعمل . . . وقوله : ﴿ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ يقول تعالى ذكره : والله يقضى بينكم يوم القيامة ، فيما كنتم فيه من أمر دينكم تختلفون ، فتعلمون حينئذ أيها المشركون الحق من المبطل ^(١) .

٧٧٠ - وكذلك يفسرها الحافظ ابن كثير ، حيث يقول :

(. . . وقوله : ﴿ وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ كقوله : ﴿ وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ، أَنْتُمْ بَرِيثُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ تهديد شديد ووعيد أكيد ، كقوله : ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ، كَفَى بِهِ شُهيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ . ولهذا قال : ﴿ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ ، وهذه كقوله تعالى : ﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ ، وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابِهِ .. الآية ^(٢) ﴾ .

٧٧١ - وإنه لواضح من تفسير الطبري وابن كثير الآية ، وعدم إشارتهما إلى دعوى نسخ فيها - أن دعوى النسخ عليها لا تستند إلى أثر . ولذلك حكى ابن الجوزي فيها قولين ، أحدهما أنها محكمة . ووجهه بأنها نزلت في حق المناققين ، إذ كانت تظهر منهم فتنات تنم عن نفاقهم فيجادلون عنها ، فأمر بأن يكفل أمرهم إلى الله تعالى . ولم يحدث عن منشأ دعوى النسخ ، ولا عن المراد بالآية بناء عليها ، ولا عن الذين ادعواها ^(٣) .

(١) تفسير الطبري : ١٣٩/١٧ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٢٣٤/٣ .

(٣) انظر الورقة ١٥٧ في نواسخ القرآن .

ودعوى كهذه لا تحتمل المناقشة ، فضلا عن التسليم بها ! . .

٧٧٢ - بقيت آيتان من الآيات المدعى عليها النسخ بآية السيف ، نستطيع أن نأحقهما بالآيات السابقة في أنهما تأمران بحسن المعاملة للكفار .

وأولى هاتين الآيتين هي قوله تعالى في سورة الجاثية (١٤) : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ، لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (١٣) مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ (١٥) ﴾

٧٧٣ - والآية الثانية هي قوله تعالى في سورة الممتحنة (٨) : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ ، وَظَلَّهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ : أَن تَقُولُوا لَهُمْ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٩) ﴾ .

٧٧٤ - فأما الآية الأولى - وهي آية الجاثية - فقد قبل الطبري وابن كثير دعوى النسخ عليها ، وقال الطبري في تعليقه للقول بأنها منسوخة : (وإنما قلنا هي منسوخة لإجماع أهل التأويل على أن ذلك كذلك) ، ثم أخرج بسند صحيح أمرا عن قتادة أن ناسخها مافى الأنفال : ﴿ فَإِنَّمَا تَتَفَقَّهُم فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَّنْ خَلَقَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ، وفي براءة : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ ، وأما آخر عنه بسند صحيح كذلك أن ناسخها : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ .. ﴾ ، وهي آية السيف . ثم أخرج أمرا عن الضحاك أن ناسخها هو أمر الله به في العلم في براءة ثم أمرا رابعا عن أبي صالح يقول فيه : ناسخها التي في الحجج ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ ، وأما خامسا عن أحمد بن زيد (وقد بينا ضعفه الشديد من

قبل) يقول فيه : وقد نسخ هذا فرضُ جهادهم والغلبة عليهم ^(١) .
وعجيب من الطبري أن يقبل دعوى النسخ ؛ لورود هذه الآثار بها ، مع أنه
يقول في تفسير الآية :

(يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : قل ، يا محمد ، للذين
صدقوا الله واتبعوك : يغفروا للذين لا يخافون بأس الله وفوائمه ونقمه ، إذا هم
نالهم بالأذى والمكرره ؛ ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾) ، يقول :
ليجزى الله هؤلاء الذين يؤذونهم من الشركين في الآخرة ، فيصيبهم عذابه بما كانوا
في الدنيا يكسبون من الإثم ، بأذاهم أهل الإيمان بالله ، وبنحو الذي قلنا في ذلك
قال أهل التأويل . . .) ^(٢) .

ذلك أن التعليل الذي ذكرته الآية للأمر بغفران المؤمنين لهم لا يمكن أن
يتخلف ، فلا يقبل النسخ ، فسا حل به من أمر بالفقرات ينبغى ألا يقبل
النسخ كذلك .

٧٧٥ — على أن ماحكاه الطبري من إجماع أهل التأويل على أن الآية
منسوخة — ينقضه ما رواه عطاء عن ابن عباس ، في سبب نزول الآية .
وذلك أن المسلمين نزلوا في غزاة بنى المصطلق على بئر ، فأرسل عبد الله
ابن أبي غلامه ليستقي الماء ، فأبطأ عليه . فلما أتى قال له : ما حبسك ؟ قال :
غلام عمر ، مترك أحداً يستقي حتى ملأ قرب النبي وقرب أبي بكر ، وملأ لمولاه .
فقال عبد الله : ما متلفنا ومثل هؤلاء إلا كما قيل : سَمْنٌ كَنَيْكَ يَا كَلَّكُ . فبلغ
قوله عمر ، فاشتمل بسيفه يريد التوجه إليه ، فنزلت هذه الآية .

وقد ذكر هذه الرواية عن ابن عباس — أبو الفرج بن الجوزي ^(٣) ؛ تعليلاً
للقول بإحكام الآية ، فليس للقول بنسخها موضع إجماع إذن .

(١) تفسير الطبري : ٨٧ / ٢٥ .

(٢) للمصدر السابق نفسه : ٨٦ / ٢٥ .

(٣) نواسخ القرآن : الورقة ١٢٢ - ١٢٣ .

على أننا قد رأينا كيف اختلف في نسخها وناسخها أولئك الذين أخرج للطبرى آثاراً عنهم ، فكيف يقال بمد هذا الخلاف إن نسخها موضع إجماع ؟! وفي الآية التي بمد هذه الآية دليل آخر على أنها محكمة لا منسوخة ، فإنها تقرر أن كل إنسان مجزى بعمله : فمن عمل صالحاً فتواب هذا العمل الصالح له لا لغيره ، ومن أساء فعقاب إساءته عليه لا على سواه . وإلى الله وجده المرجع والمصير ، فهو محاسب الجميع على أعمالهم ، في الآخرة لا في الدنيا .

٧٧٦ — وأما الآية الثانية — وهي آية المتعنة — فقد حكى عبد القاهر الاتفاق على أنها منسوخة بآية السيف ، هي وست آيات ذكرها . وزعم أن ابن عباس قال في هذه الآيات كلها : (قد نسختها آية السيف)^(١) .

إسكن الطبرى يرد على دعوى النسخ هذه ، حيث يقول :

(ولا معنى لقول من قال : ذلك منسوخ ؛ لأن بر اللؤم من أهل الحرب ممن بينه وبينه قرابة [أو] نسب ، أو ممن لا قرابة بينه وبينه ، ولا نسب — غير محرم ، ولا منهى عنه ، إذا لم يكن في ذلك دلالة له أو لأهل الحرب على عورة لأهل الإسلام ، أو تقوية لهم بكراع أو سلاح . وقد بين صحة ما قلنا في ذلك — الخبر الذى ذكرناه عن ابن الزبير ، في قصة أسماء وأمها . وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ يقول إن الله يحب المتصفين الذين ينصفون الناس ، ويعطونهم الحق والعدل من أنفسهم ، فيبرون من برهم ، ويحسنون إلى من أحسن إليهم)^(٢) .

(١) انظر الناسخ والمنسوخ له : الورقة ٤٦ . والآيات الست التي ذكرها معها هي : قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ٤٠ الشورى ، وستجى . وقوله تعالى : (فاصفع عنهم وقل سلام فسوف يظلمون) ٨٩ في سورة الزخرف ، وقد مضت . وقوله تعالى : (قل للذين آمنوا ينفروا للذين لا يرجون أيام الله) ١٣ في سورة المجاة ، وقد مضت . وقوله تعالى : (فتول عنهم فإنت تعلم) ٥٤ في سورة الداريات ، وقد مضت في آيات الوعيد . وقوله تعالى : (لست عليهم بمسيطر) ٢٢ في سورة النافذة ، وقد مضت في الآيات الإخبارية .

والخبر الذي ذكره عن ابن الزبير ، واستدل به لصحة ماذهب إليه من أن الآية محكمة - هو بعبارة عبد الله : (نزلت - بقصد الآية - في أسماء بنت أبي بكر ، وكانت لها أم في الجاهلية ، يقال لها قتيلة بنت عبد العزى ، فأتتها هدايا : صناد ، وأقط ، وسمن . فقالت : لا أقبل لك هدية ، ولا تدخل على ، حتى يأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذكرت ذلك عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله : ﴿ لَا يَنْبَغُ كُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ... - إلى قوله - : الْمُفْسِطِينَ ﴾ ^(١) .

٧٧٧ - وأبو جعفر النحاس يذكر أن في الآية لأهل العلم أربعة أقوال : منهم من قال : هي منسوخة ، ومنهم من قال : هي مخصوصة للذين آمنوا ولم يهاجروا . ومنهم من قال : هي في حلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بينه وبينه عهد لم ينقضه . ومنهم من قال : هي عامة محكمة .

وقد ذكر أن من قال (هي منسوخة) قتادة ، وأورد أثرًا صحيح الإسناد إليه يقرر هذا ، وذكر أن القول الثاني قول مجاهد ، وأن القول الثالث قول أبي صالح الذي عين الحلفاء وحصرهم في خزاعة ، وقول الحسن الذي أضاف إلى خزاعة بنى الحارث بن عبد مناف . ثم قال النحاس مبيِّنًا المراد ببرهم والإقسط إلىهم [في] ﴿ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ : توفروا لهم بالمعهد الذي بينكم وبينهم . أما القول بأن الآية عامة محكمة فقد وصفه بأنه قول حسن بين ، ثم قال في ترجيحته : وفيه أربع حجج :

منها : أن ظاهر الآية يدل على العموم .

ومنها : أن الأقوال الثلاثة مطعون فيها ؛ لأن قول قتادة إنها منسوخة قد رده عليه ؛ لأن مثل هذا ليس محظوراً . وأن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ

(١) تفسير الطبري : ٢٨ / ٤٣ . والسناب : المرحلة المسول بالزيت وهو صباغ يؤتمن .

به ، وأما الأقطابين جفت يابس مستحجر يطبخ به : (النهاية لابن الأثير) .

الْحَرُمُ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ - ليس بعام لجميع المشركين ، ولا هو على ظاهره فيكون كما قال قتادة . وإنما هو مثل قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا ﴾ الآية ، ثم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم القطع في ربع دينار خصاصدا ، فصارت الآية ، لبعض الشرائع ؛ لأن رسول الله [هو] للبين عن الله . فكذا ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ - قد خرج منه أهل الكتاب إن أدوا الجزية لرسول الله كما قال أبو وائل ، عن عبد الله بن مسعود : « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، حين وافاه رسولان من مسيلة ، فقال لهما تشهدان أئني رسول الله ، فقالا : اشهد أنت أن مسيلة رسول الله . فقال : آمنت بالله ، لولا أن الرسول لا يقتل لقتلتكما ! » ، ونهى صلى الله عليه وسلم عن قتل المسيف . فهذا كله خارج عن الآية .

(وقد علم أن المعنى ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ على ما أمرتم ، فلا يتمتع أن يكون ما أمرنا به - من الإقساط إليهم (وهو العدل فيهم) ، ومن برهم (أى الإحسان إليهم) ، بوعظهم أو غير ذلك - ثابتاً^(١) .

(فن ذلك أنه قد أجمع العلماء على أن العدو إذا بُعد وجب ألا يقتل ، حتى يدعى ويمرض عليه الإسلام ، فهذا من الإحسان إليهم والعدل فيهم . وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان إذا أغزى^(٢) قوما إلى بلاد ، أمرهم ألا يقتلوا حتى يدعوا من عزموا على قتاله إلى الإسلام . وهذا قول مالك بن أنس في كل من هزم على قتاله ، وهو مروى عن حذيفة . وقول الحسن والنعنى وريصة والزهرى والليث بن سعد : أنه لا يدعى من بلغته الدعوة ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحق .

(والقول الثانى أنها خاصة بالمومنين الذين لم يهاجروا - معطون فيه ؛ لأن

(١) في النسخة المطبوعة : ثانيا ، وهو تصحيف .

(٢) في النسخة المطبوعة : غزا ، وهو تحريف .

أول السورة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ،
والكلام متصل ، فليس من آمن ولم يهاجر يكون عدوا لله وللمؤمنين .

(والقول الثالث بُرد بهذا ، فصح القول الرابع .

(وفيه من الحجة أيضا أن ير المؤمن من بينه وبينه نسب أو قرابة من أهل
الحرب غير منهي عنه ولا محرم ؛ لأنه ليس في ذلك تقوية له ولا لأهل دينه
بسلح ولا كراع ، ولا فيه إظهار عورة للمسلمين .

(والحجة الرابعة أن تفسير الآية إذا جاء عن صحابي لم يسع أحدا مخالفته ،
ولا سيما إذا كان مع قوله توقيف سبب نزول الآية . ثم أورد بإسناده ^(١)
إلى أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ، قالت : قدمت على أمي وهي في عهد قرش ،
إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فقلت : يا رسول الله ، إن أمي قدمت على وهي مشركة ، أفأصلها ؟ قال :
نعم صلى أمك ، وأورد الأثر الذي أورده الطبري عن ابنها عبد الله ، ثم قال :
(فقد بان ما قلنا بهذين الحديثين ، وبما ذكرنا من الحجج) ^(٢) .

٧٧٨ — وإنما قلنا كلام أبي جعفر النحاس على طوله ؛ لأن فيه بيانا
للمذاهب المفسرين في الآية ، ونقضا بالحجة للمذاهب التي لم تصح منها ، ثم دعما
لإحكام الآية بأربع حجج لم نرها مجتمعة في كلام غيره .

على أنا نجد ابن الجوزي يذكر أن دعوى النسخ هنا ليست على هذه الآية
وحدھا ؛ فقد ادعى النسخ على التي تليها أيضا ، ادعاء غير قتادة حيث زعم أن
معنى الآيتين منسوخ بآية السيف . وقد رد ابن الجوزي هذه الدعوى بما قاله
ابن جرير ، فلم يأت بجديد ^(٣) .

(١) هذا الإسناد هو : حدثنا أحمد بن عبد الأزدي الطحاوي ، قال : حدثنا إسماعيل
ابن يحيى ، قال : حدثنا محمد بن ادريس ، عن أنس بن عياض ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ،
عن أسماء بنت أبي بكر . وهو غير الإسناد الذي رده الحافظ ابن كثير في تفسيره .

(٢) النسخ والمنسوخ : ٢٣٥ - ٢٣٧ .

(٣) انظر نواسخ القرآن : الورقة ١٦٩ .

وقد أهل ابن كثير دعوى النسخ ، على هاتين الآيتين فلم بشر إليها ، وهذا يدل على أنها مردودة عنده ^(١) .

٧٧٩ — ونتابع عرضنا للآيات المدعى عليها النسخ بآية السيف ، حسب ورودها في المصحف ، بعد أن فرغنا من تلك الآيات التي يجتمع كل عدد منها في شبه وحدة موضوعية .

وأول ما يطالعنا من هذه الآيات ، قول الله تباركت أسماؤه في سورة آل عمران (٢٨) : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ، وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ .

ودعوى النسخ على قوله عز وجل في هذه الآية ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ مروية عن (قوم ١) ، كما يقول ابن الجوزي ^(٢) . أما الطبري فلم بشر إليها وهو يفسر الآية ويذكر الآثار التي رويت عن شيوخ المفسرين في تأويلها ^(٣) ، وكذلك فعل الحافظ ابن كثير في تفسيره ^(٤) .

ومن هنا ، قال ابن الجوزي في حكاية هذه الدعوى وردّها :
(قد ذهب قوم إلى أن المراد بالآية اتقاء الشركين أن يوقعوا فتنة ، أو ما يوجب القتل والفرقة ، ثم نسخ ذلك بآية السيف . وليس هذا بشيء ، وإنما المراد من الآية جواز اتقائهم إذا أكرهوا المؤمن على الكفر ، بالقول الذي لا يعتقده . وهذا الحكم باق غير منسوخ ، وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَدْ جُهِدَ عَلَيْهِ مُطْمَئِنِّ بِالْإِيمَانِ ﴾ .) ثم أورد أنرا عن ابن عباس يقول فيه : فالنسخة باللسان من محل على أمر يتسكّم به هو معصية الله ،

(١) تفسير القرآن العظيم : ٤ / ٣٢٩ .

(٢) انظر نواسخ القرآن : الورقة ٥٨ .

(٣) انظر تفسير الطبري : ٦ / ٣١٣-٣١٧ .

(٤) انظر تفسير القرآن العظيم : ١ / ٣٥٧ .

فتكلم به مخافة الناس ، وقلبه مطمئن بالإيمان ، فإن ذلك لا يضره . وأورد أمرا آخر عن مجاهد يفسر فيه ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ بقوله : إلا مصانعة في الدين ، وقال :

(وقد زعم إسماعيل السدي أن قوله : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ منسوخة بقوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ .

(ومثل هذا ينبغي تنزيه الكتب عن ذكره ، فضلا عن رده ؛ فإنه قول من لا يفهم ما يقول ^(١)).

٧٨٠ - ونحن نلاحظ في كلام ابن الجوزي اضطرابا في تحديد المنسوخ من الآية ، عند القائلين بأن فيها منسوخا ؛ فقد بدأ كلامه بأن المنسوخ هو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ ، ثم نسب إلى السدي في آخر كلامه أن هذا هو الناسخ ، وأن المنسوخ هو : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فيقول هما قضيتا يسبح في الآية ١٩ . .

أما القضية الأولى فهي التي ينبغي تنزيه الكتب عن ذكرها ؛ لأنها قول من لا يفهم ما يقول .

وأما القضية الثانية - وهي التي زعم السدي أن الاستثناء هو الناسخ فيها - فإن لها نظائر في كلامهم ؛ إذ كانوا يعتبرون الاستثناء نسخا . وقد أسلفنا أنه ليس من النسخ في شيء ^(٢) .

٧٨١ - وثاني ما يبطالنا من هذه الآيات ، قوله تعالى في سورة النساء (٨٤) : ﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ ، وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ ، عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾ .

(١) فوالسبح للقرآن : الورقة ٥٨ - ٥٩ وقد وقع فيه تحريف في أمر ابن عباس ، فذكر فيه لفظ : الله ، بدل لله في قوله : هو معصية لله . وأنت كلمة منسوخ في حكاية زعم السدي ، باعتبار الآية ، مع أنها خبر لأن واسمها مذكر هو (قول) .

(٢) تجد ذلك في الفصل الثاني من الباب الأول عندنا : ف ١٧٢ - ١٧٣ .

وقد قال ابن الجوزي في حكاية هذه الدعوى وإبطالها :
(قال المفسرون : معناه لا تكلف إلا الجهادة بنفسك ، ولا يلزمك^(١)
فعل غيرك . وهذا محكم .

(وقد زعم بعض منتحلي التفسير أنه منسوخ بآية السيف ، فكأنه استشعر
أن معنى الكلام : لا تكلف أن تقايل أحدا ، وليس كذلك . إنما المعنى :
لا تكلف في الجهاد إلا فعل نفسك)^(٢) .

ومن هنا أغفل الطبري وابن كثير هذه الدعوى ، فلم يشيرا إليها وهما
يفسران الآية^(٣) .

٧٨٢ - والآية الثالثة هي قوله تعالى في سورة النساء أيضا (٩٢) :
﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغِيكُمْ وَيَبْتَغِيكُمْ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مَسْلُومَةٍ إِلَى أَهْلِ
وَتُخْرِجُ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ،
وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ، وهو القدر الأخير من الآية التي تبدأ بقوله :
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ ، ثم تتحدث عن دية القتل
خطأ ..

ولم يشير الطبري إلى دعوى النسخ هذه ، مع أنه كتب في تفسير الآية
ستة وعشرين صفحة ، من بينها أربع عشرة في القدر المدعى عليه النسخ منها ،
وأورد فيه أربعة وخمسين أمرا^(٤)

كذلك أغفل الحافظ ابن كثير هذه الدعوى ، فلم يشير إليها في تفسيره^(٥) .

(١) في المخطوطة : ولا يلزم ، والصواب ما ذكرناه .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ٧٥ .

(٣) انظر تفسير الطبري : ٥٧٩/٨ - ٥٨٠ ، وتفسير القرآن العظيم : ٥٣٠/١ - ٥٣١ .

(٤) فسر الطبري الآية في الصفحات : ٣٠ - ٩٦ ، وفسر القدر المدعى أنه منسوخ

في الصفحات : ٤١ - ٥٤ ، وأورد فيه الآثار : ١٠١٦ - ١٠١٧ .

(٥) انظر تفسير القرآن العظيم : ٥٣٤/١ - ٥٣٥ .

أما ابن الجوزي ، فقد حكى الدعوى ، وبين المذاهب فيها ، بعد أن مهد
لذلك بتفسير الآية ، في قوله :

(جمهور أهل العلم على أن الإشارة بهذا إلى الذي يقتل خطأ ، فعلى قاتله
الدية والكفارة . وهذا قول ابن عباس ، والشعبي ، وقتادة ، والزهري ،
وأبي حنيفة ، والشافعي . وهو قول أصحابنا ، فالآية على هذا محكمة .

(وقد ذهب بعض مفسري القرآن إلى أن المراد به : من كان من المشركين
بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد وهدنة ^(١) إلى أجل ، ثم نسخ ذلك بقوله :
﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ وبقوله :
﴿ فَأَنذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ ٥٨ : الأنفال ^(٢))

ونحن نرفض هذه الدعوى من دعاوى النسخ ؛ لأن موضوع الآيتين مختلف ،
فآية النساء في قتل الذي خطأ ، دون حرب ولا قتال . وكل من أتى التوبة
والأنفال المدعى أنهما ناسختان في المعاهدتين من المشركين ، وبراءة الله ورسوله
منهم ، وجوب نذر العهد إليهم على سواء إن خيف منهم الخدر . آية النساء
في الذميين بعد استقرار الأمر بيننا وبينهم ، وآية التوبة كآية الأنفال في المعاهدتين
الذين غدروا ، وفي إيجاب قتالهم وهذا لا ينافي وجوب دية من قتل منهم خطأ .

إن الذي إذا قتل خطأ فعلى قاتله الدية . هذا هو حكم الإسلام في المسألة ،
لم ينسخ ولم يبدل . وبه قال الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ،
وأحمد ، وجمهور الفقهاء من التابعين على اختلاف بينهم في مقدارها . لا كما قال
ابن الجوزي عندما حكى أن ثلاثة فقط من الأئمة الأربعة هم الذين قالوا به ؛
فقد جاء في الموطأ : (وحدثني يحيى عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن سليمان

(١) حرفة في المخطوطة إلى : هدية .

(٢) نواسخ القرآن الورقة : ٧٦ .

ابن يسار كان يقول : « دية الجوسى ثمانمائة درهم » قال مالك : وهو الأمر ههنا ^(١) .

٧٨٣ - والآية الرابعة هى قوله تعالى فى سورة الأنعام (٦٨) : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فى آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فى حَدِيثٍ غَيْرِهِ ، وَإِمَّا يُنسِيتَكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بِهِدْ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۝ ﴾ .

وقد حكى ابن الجوزى دعوى النسخ على هذه الآية بقوله : (والمراد بهذا الخوض : الخوض بالكذب . وبشبهه أن يكون الإعراض المذكور ههنا منسوخاً بآية السيف .) ^(٢) غير أننا نجد الطبرى لا يشير إلى أن الآية منسوخة وهو يفسرها . وكذلك يفعل المحافظ ابن كثير ^(٣) . ونرى أن الأمر بالإعراض عنهم مضمياً بنهاية هى أن يخوضوا فى حديث غيره ، وقد قالوا إن السر فيه هو أنهم كانوا يكبرهون قيامه عنهم ، فقال الله له : إذا خاضوا فى آيات الله فقم عنهم ؛ ليقفوا الخوض فيها ويتركوا ذلك ^(٤) .

وفى تفسير الطبرى للآية ما يبطل دعوى النسخ عليها . قال :

(١) الموطأ : كتاب القول ، باب ما جاء فى ذبة أهل الذمة : ٢ / ٨٦٤ .

(٢) انظر تفسير الطبرى : ١١ / ٤٣٦ - ٤٣٨ ، وتفسير ابن كثير : ٢ / ١٤٤ .

(٣) نواسخ القرآن : الورقة ٨٦ .

(٤) الطبرى : ١١ / ٤٣٩ فى تفسيره للآية التى بعدها . وقد زعم هو وابن كثير أن فى هذه الآية (٦٩) دعوى نسخ بقوله تعالى فى سورة النساء (١٤٠) : (وقد نزل عليكم فى الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله تكفروا بها ، ويستهزأ بها ، فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حديث غيره ، لمنكم إذن مثلهم . إن الله جامع المنافقين والكافرين فى جهنم جميعاً) ، وهذه الدعوى مروية عن مجاهد والسدى وابن جريج فيما حكى ابن كثير . وقد رأينا فى الإسناد إلى ابن جريج الحسين (وهو سديد) ، وفى الإسناد إلى السدى أسباط . ولم نجد فى الطبرى أثراً عن مجاهد يقول فيه بالنسخ ، فافيه من آثار عنه لا يشير إلى النسخ ، ولا يحتمله . وقد ناقشنا هذه الدعوى فى مكانها من الآيات الإخبارية (ارجع إلى ف ٦٠١ - ٦٠٢ فى سابق) .

(٣٦ ... النسخ فى القرآن)

(يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ﴾ يا محمد ،
المشركين ﴿ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ التي أنزلناها إليك ، ووحينا الذي
أوحيناها إليك - وخوضهم فيها كان استهزاء بهم بها ، وسبهم من أنزلها وتكليم بها ،
وتكذيبهم بها - ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ، يقول : فصد عنهم بوجهك ، وقم عنهم ،
ولا تجلس معهم ﴿ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ ، يقول : حتى يأخذوا
في حديث غير الاستهزاء بآيات الله من حديثهم بينهم ﴿ وَإِنَّمَا يُنِشِئُكَ الشَّيْطَانُ ﴾
يقول : وإن أنساك الشيطان نهيبا إياك عن الجلوس معهم ، والإعراض عنهم في حال
خوضهم في آياتنا ، ثم ذكرت ذلك - فقم عنهم ولا تقعد بعد ذكرك ذلك مع القوم
الظالمين ، الذين خاضوا في غير الذي لهم الخوض فيه . وذلك هو معنى ظلمهم
في هذا الموضع .^(١)

٧/٨٤ - والآية الخالصة هي قوله تباركت ذاته في سورة الأنعام
أيضاً (١٠٨) : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا
بغیرِ عِلْمٍ . كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ، ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ
بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

وقد قال ابن سلامة في توجيه دعوى النسخ على هذه الآية :
(نهام الله تعالى عن سب المشركين بما ظاهره الإحكام وباطنه مذبوح ؛
لأن الله تعالى أمر بقتلهم ، والسب يدخل في جنب القتل ، وهو أغلظ وأشنع .
نسخ ذلك بآية السيف .)^(٢)

وقال ابن الجوزي في حكايتها وردها :
(قال المفسرون : هذه نسخت بتنبیه الخطاب في آية السيف ؛ لأنها تضمنت
الأمر بقتلهم ، والقتل أشنع من السب . ولا أرى هذه الآية منسوخة ، بل يكره

(١) تفسير الطبري : ٤٣٦/١١

(٢) الناسخ والمنسوخ له : ١٦٥ - ١٦٦ في النسخة المطبوعة على هامش أسباب النزول .

عقد وردت في العبارة أخطاء صححتها ؛ ليلزم المعنى المراد بها .

للإنسان أن يتعرض بما يوجب ذكر معبوده بسوء ، أو نبيه صلى الله عليه وسلم^(١) ولم يشر الطبري في تفسيره إلى دعوى نسخ على الآية ، وكذلك فعل ابن كثير^(٢)

ونرى نحن أن الأمر بقتلهم في آية السيف لا يسوّغ سب آلهتهم ، مادام هذا سيقابل بمثله ، فيسبوا الله ونبيه .

فالتى عن سب آلهتهم قائم إذن بعد الأمر بقتلهم قيامه قبله ، وهو (من باب ترك المصلحة لمفسدة أرجح منها . نظيره قوله صلى الله عليه وسلم : « ملعون من سب والديه » قالوا : يا رسول الله ، وكيف يسب الرجل والديه ؟ قال : « يسب أبا الرجل فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه » أو كما قال صلى الله عليه وسلم^(٣) .
وحيث لا تعارض بين التهى عن سب آلهتهم هنا ، والأمر بقتلهم في آية السيف — فلا مقتضى للنسخ .

٧/٨٥ — والآية السادسة هي قوله عز وجل في سورة الأنفال (٦١) :
﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ .

وقد قبل دعوى النسخ عليها أبو جعفر النحاس حيث قال : (والبيّن في باب النظر أن تكون منسوخة ، وأن تكون الثانية مثبتة الأولى) ،^(٤) ولعله يعنى بالثانية قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ ، وبالأولى : آية السيف ، فقد أورد عن ابن عباس أثراً بأن الثانية هي الناسخة ، بعد أن أورد عن قتادة أثراً بأن الناسخة هي الآية الأولى .

أما ابن الجوزي فذكر أن المفسرين اختلفوا فيمن عني بهذه الآية ، فذهب

(١) نواصح القرآن : الورقة ٨٧ .

(٢) انظر تفسير الطبري : ٣٧-٣٢/١٢ ، وتفسير القرآن العظيم : ١٦٣/٢-١٦٤ .

(٣) ابن كثير : ١٦٤/٢ ، تصريف يسير في اللفظ .

(٤) الناسخ والمنسوخ : ١٥٥ .

جماعة إلى أنهم المشركون ، وجماعة إلى أنهم أهل الكتاب .

والأولون هم ابن عباس ، والحسن ، وعكرمة ، وقتادة في آخرين . وقد قالوا
إن الآية منسوخة بآية السيف ، وبعضهم يقول : بقوله : ﴿ فَأَتَلُوا لَدُنَّ
لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... ﴾ ، ثم أورد أنراً عن ابن عباس أن الناسخ هو الآية التي
تأمر بقتال أهل الكتاب ، وأنراً مثله عن عكرمة عن ابن عباس ، وأنراً ثالثاً
عن مجاهد بأن الناسخ هو آية السيف .

والآخرون هم مجاهد ، وابن أبي نجيح ... وعن هذين أورد أنراً بأنهم
بنو قريظة ...

ثم قال ابن الجوزي : (فعلى هذا القول : إن قلنا إنها نزلت في ترك حرب
أهل الكتاب إذا بذلوا الجزية ، وقاموا بشرط الذمة - فهي محكمة . وإن قيل :
[إنها] نزلت في موادعتهم على غير جزية - توجه النسخ لها بآية الجزية ،
وهي قوله تعالى : ﴿ فَأَتَلُوا لَدُنَّ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... ﴾ الآية ...)^(١)

٧٨٦ - لكن الطبري يقول في تفسيرها : (... وإن مالوا إلى مسالمتك
ومتاركتك الحرب : إما بالدخول في الإسلام ، وإما بإعطائه الجزية ،
وإما بموادعة ونحو ذلك من أسباب السلم والصلح - ﴿ فَأَجْنَحْ لَهَا ﴾ ، يقول :
قل إليها ، وابدل لهم ما مالوا إليه من ذلك ، وسألوكه) .^(٢) ثم يورد دعوى
النسخ عن قتادة بإسنادين صحيحين ، يقول في أولهما : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ ﴾
أى للصلح ، ونسخها قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ... ﴾ الآية .
ويقول في الثاني : وكانت هذه قبل (براءة) ، وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم
يرادع القوم إلى أجل : فإذا أن يسلموا ، وإما أن يقتلهم . ثم نسخ ذلك بعد
في براءة ، فقال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ، وقال : ﴿ وَقَاتِلُوا

(١) نواسخ القرآن : الورقة ٩٢ - ٩٣ .

(٢) تفسير الطبري : ٤٠ / ١٤ .

الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴿٣٦﴾ : التوبة ، ونبذ إلى كل ذى عهد عهد ، وأمره بقتالهم حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، ويسلموا ، وألا يقبل منهم إلا ذلك . وكل عهد كان في هذه السورة وفي غيرها ، وكل صلح يصلح به المسلمون المشركين يتواعدون به . فإن (براءة) جاءت بنسخ ذلك ، فأمر بقتالهم على كل حال ، حتى يقولوا لا إله إلا الله .

وبعد هذين الأثرين عن قتادة - يورد أثراً ثالثاً بإسناد صحيح أيضاً ، عن عكرمة والحسن البصرى ، يقولان فيه : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ نسخها الآية التي في براءة ، (يعنينا) قوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ . . . إِلَى قَوْلِهِ : وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(١) ٢٩ : التوبة .

٧٨٧ - ولا يقتصر الطبرى على هذه الآثار الثلاثة : بل يورد أثراً عن السدى يفسر فيه الآية بقوله : وإن أرادوا الصلح فأرده . وأثراً آخر عن ابن إسحق يقول فيه : إن دعوك إلى السلم - إلى الإسلام - فصالحهم عليه . وأثراً ثالثاً عن ابن زيد يقول فيه : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ ، قال : فصالحهم ، قال : وهذا قد نسخه الجهاد ^(٢) .

٧٨٨ - وبرد الطبرى دعوى النسخ ، بعد هذا ، حيث يقول : (فأما ما قاله قتادة ومن قال مثل قوله : من أن هذه الآية منسوخة - فتقول لا دلالة عليه من كتاب ، ولا سنة ، ولا فطرة عقل .

(وقد دللنا في غير موضع من كتابنا هذا وغيره ، على أن النسخ لا يكون إلا ما نفي حكم المنسوخ من كل وجه . فأما ما كان بخلاف ذلك - فغير كائن ناسخاً .

(١) المصدر السابق : ٤١/٢٤ .

(٢) المصدر السابق : ٤٦/١٤ .

(وقول الله في براءة: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرِيعَةَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ غير ناف حكمة حكم قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾؛ لأن قوله ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ إنما عني به بنو قريظة، وكانوا يهودا أهل كتاب، وقد أذن الله جل ثناؤه للمؤمنين بصلح أهل الكتاب ومطاركتهم الحرب، على أخذ الجزية منهم. وأما قوله: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرِيعَةَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ فإنما عني به مشركو العرب من عبدة الأوثان، الذين لا يجوز قبول الجزية منهم. فليس في إحدى الآيتين نفي حكم الأخرى، بل كل واحدة منهما محكمة فيما أنزلت فيه). (١)

٧٨٩ — بقيت لنا كلمة في ردِّ دعوى النسخ، هي أن الآية التي تأمر بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية — لا يمكن أن تنسخ آيتنا؛ ذلك أنه لا يتصور جنوحهم للسلم — إن فسرناه بالصلح — مع رفضهم إعطاء الجزية. فإن فسرناه بالإسلام — وهو أحد المعاني التي فسر بها — لم يبق للأمر بقتالهم معنى، ولا مجال. ولا ننسى أن الآية تأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقبول السلم منهم إذا هم عرضوه عليه، فشرط الصغار متوافر فيهم إن كان المراد به الصلح. كذلك لا ننسى أن الآية تقرر مبدأ يعتز به الإسلام، وهو أنه دين سلام، وأن الحرب فيه ضرورة لا يلجأ إليها إلا حين يعترض الكفار طريق الدعوة، ويحولوا بين الدعوة إليه وواجب الدعوة في طائفة... فكيف يقال إن الآية التي تشرح هذا المبدأ منسوخة؟!.

٧٨٠ — والآية السابعة هي قوله تعالى في سورة الحجر (٨٨): ﴿لَا تَدْنِ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ، وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ، وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وقد قال الطبري في تفسير هذه الآية:

(يقول الله تعالى ذكره ، لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : لا تمنين يا محمد ما جعلنا من زينة هذه الدنيا متاعاً للأغنياء من قومك ، الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، يتمتعون فيها ، فإن من ورائهم عذاباً غليظاً ، ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾) يقول : ولا تحزن على مامتوا به ، فمُجَلِّ لِم ، فإن لك في الآخرة ما هو خير منه ، مع الذى قد جعلنا لك في الدنيا من السكراماة : بإعطائنا السبع المثاني والقرآن العظيم . يقال منه : مد فلان عينه إلى مال فلان : إذا اشتهاه وتمناه وأرادته . وذكر عن ابن عيينة أنه كان يتأول بهذه الآية قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » أى من لم يستغن به ، ويقول : ألا تراه يقول : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ التَّنْزِيلِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ (٨٧) لَا تَعْدُنَّ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾ ، فأمره بالاستغناء بالقرآن عن المال . قال : ومنه قول الآخر : من أوفى القرآن ، فرأى أن أحداً أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِمَّا أُعْطِيَ - فقد عَظُمَ صَغِيرًا ، وصَغُرَ عَظِيمًا .^(١)

وهكذا نجد الطبري قد أغفل دعوى النسخ في الآية فلم يذكرها : إذ لم يعتبرها جديدة بالمناقشة .

٧٩١ - أما ابن الجوزي ، فيحكي دعوى النسخ ويردها بقوله :

(قد زعم قوم أن هذا كان قبل أن يؤمر بقتالهم ، ثم نسخ بآية السيف . وهذا ليس بشيء ؛ لأن المعنى : لا تحزن عليهم إن لم يؤمنوا . وقيل : لا تحزن بما أنعمت عليهم في الدنيا . ولا وجه للنسخ . وكذلك قال أبو الوفاء عجيل : قد ذهب قوم إلى أن هذه الآية منسوخة بآية السيف ، وليس بصحيح)^(٢)

ونحن نرى أن سياق الآية بعد قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ التَّنْزِيلِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ ، وقبل أمره بأن يقول لهم : ﴿ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ﴾

(١) تفسير الطبري : ٤٢/١٤ الطبعة الأميرية .

(٢) دواصح القرآت : الورقة ١٠٦

وما بعده من وعيد لهم بالسؤال عما كانوا يعملونه - هذا السياق لا يسمح بأن تكون الآية منسوخة ! ..

٧٩٣ - والآية الثامنة هي قوله تعالى في سورة النحل (١٢٦) : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ .

ودعوى النسخ على هذه الآية مروية عن ابن عباس ، بسند محمد بن ساعد العوفي إلى جده عطية^(١) ، وهو سند ضعيف كما أسلفنا .

على أنه مهما يكن من خلاف بين أهل التأويل في السبب الذي نزلت من أجله الآية - فإن خير ما فسرته به هو ما قاله الطبري : (إن الله تعالى ذكره أمر من عوقب من المؤمنين بمقوبة ، أن يعاقب من عاقبه بمثل الذي عوقب به ، إن اختار عقوبته . وأعلمه أن الصبر على ترك عقوبته على ما كان منه خير . وعزم على نبيه صلى الله عليه وسلم أن يصبر . وذلك أن ذلك هو ظاهر التنزيل . والتأويلات التي ذكرناها ممن ذكروها عنه محتمة الآية كلها . فإذا كانت كذلك ، ولم يكن في الآية دلالة على أي ذلك عنى بها : من خبر ولا عقل - كان الواجب علينا تعميم الحكم بها ، لا تأويلها إلى خاص لا دلالة عليه ، وأن يقال هي آية محكمة : أمر الله تعالى ذكره عباده ، ألا يتجاوزوا - فيما وجب لهم قبيل غيرهم من حق ، في مال أو نفس - الحق الذي جعله الله لهم إلى غيره ، وأنها غير منسوخة ؛ إذ كان لا دلالة على نسخها ، وأن للقول بأنها محكمة وجهاً صحيحاً مفهوماً^(٢) .

٧٩٣ - كذلك يذهب ابن الجوزي إلى القول بإحكام الآية ، بعد أن ينسب القول بنسخها إلى ابن عباس بالإسناد نفسه . وقد صور القول بإحكامها في هذه المباراة التي سكت فيها المذهب الثاني للمفسرين ، قال :

(١) تفسير الطبري : ١٣٢/١٤ ، ونواسخ القرآن : الورقة ١٠٤ .

(٢) تفسير الطبري : ١٣٣/١٤ .

(والثاني أنها محكمة ، وإنما نزلت فيمن ظلم ظلامه ، فلا يحل له أن يقال من ظلمه أكثر مما نال الظالم منه . قاله الشعبي ، والنخعي ، وابن سيرين ، والثوري) ، ثم ساق أرباً بإسناده عن مجاهد يفسر فيه الآية بقوله : لا تعتدوا ، يعني محمداً وأصحابه ، وقال : (وعلى هذا القول يكون المعنى : ولئن صبرتم عن المثلة ، لا عن القتال . وهذا أصح من القول الأول) ^(١) .

ونحن نرى أن الآية - بما نقرره - تشبه آية سورة البقرة (١٩٠) : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾

٧٩٣م - والآية التاسعة هي قوله تعالى في سورة مريم (٣٩) : ﴿ وَأَنذَرْتَهُمْ يَوْمَ أُخْرِجُوا إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

ووضح أنها وعيد للمشركين بعذاب الله الخالد في الآخرة ، ومن ثم لم يشر الطبري ولا حافظ ابن كثير إلى دعوى نسخ عليها ^(٢) ، وقال ابن الجوزي في حكايته لدعوى النسخ ونقضها : (زعم بعض المغفلين من ناقل التفسير أن الإنذار منسوخ بآية السيف . وهذا تلاعب من هؤلاء بالقرآن ، ومن أين يقع الغشاق بين إنذاره القيامة وفتاها في الدنيا ^(٣)) ؟ !

وقد أسلفنا أن وعيد الله - كخبره - لا يتخلف ، فلا يقبل النسخ ! ..

٧٩٤م - والآية العاشرة هي قوله تعالى في سورة النور (٥٤) : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَآ حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَآ حُمِّلْتُمْ ، وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ . وقد ادعى النسخ على قوله فيها : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَآ حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَآ حُمِّلْتُمْ ﴾ ، غير أن الطبري أغفل هذه الدعوى فلم يشر إليها ^(٤) ،

(١) نواسخ القرآن : الورقة ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) انظر : ١٦ / ٦٦ - ٦٧ في تفسير الطبري ، ٣ / ١٢٢ في تفسير القرآن العظيم .

(٣) الورقة ١٠٦ في نواسخ القرآن . وقد جاء فيه : ومن أين يقع التنافس بين إنذارهم القيامة وبين قتالهم في الدنيا - ولم تر لتفكر (بين) مسوفاً ، فخذوا الثانية منهما .

(٤) انظر تفسير الطبري : ١٨ / ١٢١ .

وكذلك فعل الحافظ ابن كثير حين فسر الآية بقوله : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ أى تتولوا عنه ، وتتركوا ما جاءكم به « فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَاجِلٌ » أى إبلاغ الرسالة ، وإداء الأمانة ، « وَعَلَيْكُمْ مَاجِلَتُمْ » ، أى بقبول ذلك ، وتعظيمه ، والقيام بمقتضاه ، « وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا » ، وذلك لأنه يدعو إلى الصراط المستقيم : ﴿ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(١) . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ﴾^(٣) .^(٤)

أما ابن الجوزى فقد حكى الدعوى وردها بقوله :

(زعم بعضهم أنها منسوخة بآية السيف . وليس هذا صحيحاً : فإن الأمر يقتضاه لا ينافي أن يكون عليه ما حمل وعليهم ما حملوا ، ومتى لم يقع التناهي بين المنسوخ والمنسوخ لم يكن نسخ)^(٥) .

وهكذا يتضح أن هذه الآية كسابقاتها ، ليست منسوخة بآية السيف ! ..

٧٩٥ — والآية الحادية عشرة هي قوله تعالى في سورة الفرقان (٦٣) :

﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ .

وقد جاءت صفة لعباد الرحمن ، وأريد بها - والله أعلم - وإذا خاطبهم الجاهلون بالله ، بما يكرهونه من القول ، أجابوهم بالمعروف من القول ، والسداد من الخطاب^(٦) . فأى تناف بين هذا وآية السيف ؟

(١) الآية ٥٣ في الشورى وهى الآية الأخيرة .

(٢) الآية ٤٠ في سورة الرعد .

(٣) الأيات ٢١ - ٢٢ في سورة النازية .

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣ / ٣٩٩

(٥) نواسخ القرآن : الورقة ١١٠ ، وقد سقطت كلمة نسخ في آخر العبارة من المصنفين .

(٦) الطبرى في تفسيره : ١٩ / ٢٢

يقول ابن الجوزي في تصوير هذا التناقض المزعوم عند مدعى النسخ ، وفي الرد عليهم بنفيه :

(وقد زعم قوم أن المراد بها أنهم يقولون للكفار : ليس بينكم وبيننا غير السلام وليس المراد السلام الذي هو التحية ، وإنما المراد بالسلام التسليم : أي تسليماً منكم ، ومشاركة لكم ، كما يقول : براء منك ، أي لا أتلبس بشيء من أمرك ، ثم نسخت بآية السيف . وهذا باطل ؛ لأن اسم الجاهل يسمي المشرك وغيره ، فإذا خاطبهم مشرك قالوا السداد والصواب في الرد عليه . وحسن المحاورة في الخطاب لا ينافي القتال ، فلا وجه للنسخ ^(١) .

أما الطبري ، والحافظ ابن كثير - فلم يشيرا إلى دعوى النسخ في تفسيرهما للآية . وفيما أورد الطبري من آثار في تفسيرها عن الحسن البصري ومجاهد - ما يقطع بأن معناها لا يقبل النسخ ^(٢) .

وأما أبو جعفر النعمان - فقد استنبط دعوى النسخ من كلمة لمحمد بن يزيد ، في تخطئة سيبويه ، عند ما ادعى النسخ على الآية ، محتجاً لهذا بأن الآية مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلّموا على المشركين . قال محمد بن يزيد ، فيما حكى أبو جعفر : (وإنما كان ينبغي أن يقول : ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يحاربوا المشركين ، ثم أمروا بحربهم) .

وقول أبي جعفر بعد هذا : (وإنما جاز أن تكون منسوخة ؛ لأن معناها معنى الأمر : إذا خاطبكم الجاهلون فقولوا سلاماً ، فعلى هذا يكون النسخ فيها ^(٣)) .
وقول أبي جعفر بعد هذا لا ينبغي شيئاً مما قررناه : لا في معنى الآية ، ولا في بطلان دعوى النسخ عليها . وهذا واضح لا يحتاج إلى كلام بعد ما قلناه .

(١) نواحي القرآن : الورقة ١١١ ، وقد حرف فيه لا أتلبس فكتب : لا أتلبس ، وتصحيحه من الناسخ والمنسوخ للنعمان .

(٢) الطبري في الموضع السابق ، وابن كثير في : ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٣) طالع أبو جعفر النعمان هذه الدعوى في الناسخ والمنسوخ : ٢٠٢ - ٢٠٣ .

٧٩٦ - والآية الثانية عشرة هي قوله تعالى في سورة الأحزاب (٤٨) : ﴿وَلَا تَطْعَمُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ، وَدَعِ أَذَاهُمْ ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ۝﴾ .

وظاهر أن الخطاب فيها للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأن معناها : (ولا تطعم لقول كافر ولا منافق : فتسمع منه دعاءه إياك إلى التقصير ، في تبليغ آيات الله ، إلى من أرسلك بها إليه من خلقه ، ﴿وَدَعِ أَذَاهُمْ﴾ ، يقول : وأعرض عن أذاهم لك ، واصبر عليه ، ولا يمنعك ذلك عن القيام بأمر الله في عباده ، والنفوذ لما كلفك .)^(١) فأى تمارض بين هذا المعنى وآية السيف ؟

إن هذه الآية تحدث النبي صلى الله عليه وسلم عن الكفار وعن المنافقين ، فتنهاه عن طاعتهم ، وتأمره بالإعراض عن أذاهم . وآية السيف تأمر بقتل طائفة من المشركين كما أسلفنا ، فموضوع الآيتين ليس واحدا حتى يصح نسخ إحداها للأخرى .

ومن هنا أغفل الطبري دعوى النسخ فيما فسر به الآية كما رأينا ، ولم يورد - فيما أورد من آثار في تفسيرها - أثرا واحدا يفهم منه النسخ^(٢) . ومن هنا أيضا حكى ابن الجوزي دعوى النسخ عن المفسرين ، ولم يسفدها إلى أحد من التابعين^(٣) . ومن هنا كذلك أغفل الحافظ ابن كثير دعوى النسخ فلم يشر إليها بكلمة واحدة^(٤) . وبعد هذا كله يحى قوله تعالى - بعد النهي عن طاعة الكافرين والمنافقين ، والأمر بترك أذاهم : ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ أشبه بالإنداز لهم ، وهو إنداز لهم بالانتقام الشديد منهم في الآخرة ، لا يقبل النسخ ! .

٧٩٧ - والآية الثالثة عشرة هي قوله تعالى في سورة يس (٧٦) :

(١) الطبري في تفسيره : ٢٢ / ١٤ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر ترواسخ القرآن : الورقة ١١٤

(٤) انظر تفسير القرآن العظيم . ٣ / ٤٦٢

﴿ فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ . إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ .
ولم يحك دعوى النسخ على النعى الذى فى أولها إلا ابن سلامة، على أنه رده
بعد أن حكاه ، وآثر عليه القول بأن السورة كلها محكمة لا منسوخ فيها^(١) .
ونرى أنه لا وجه لما حكاه ابن سلامة عن (بعضهم) : من أن الآية
منسوخة بآية السيف ؛ فإن الأمر بقتل المشركين ليس معناه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قد سمح له بأن يحزونه ما يقول المشركون ، بعد أن كان منهيًا عن أن
يحزونه هذا القول . ونعتقد أن هذا يبيّن لا يحتاج إلى شرح . . .

٧٩٨ — والآية الرابعة عشرة هى قوله تعالى فى سورة الزمر (٤٦) : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ
فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ فَيَكُونُ ﴾ .
وقد حكى ابن الجوزى دعوى النسخ على هذه الآية ، ويبيّن بطلانها بقوله :
(زعم بعض ناقلى التفسير أن معناها نسخ بآية السيف ، وليس هذا بصحيح ؛
لأن حكم الله بين عباده فى الدنيا : بإظهار حجج المؤمنين وإبطال شبه الملحدين ،
وفى الآخرة : بإدخال هؤلاء الجنة ، وهؤلاء النار . وهذا لا ينافى قتالهم^(٢)) .
ونرى نحن أن حكم الله بين عباده فيما اختلفوا فيه ، ليس حكمًا تكليفيًا
يقبل النسخ ، فادعاء النسخ على الآية التى تقرره لا وجه له . . .

٧٩٩ — والآية الخامسة عشرة هى قوله تعالى فى سورة الشورى (٤٠) :
﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَمَّا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ
الظَّالِمِينَ ﴾ .

وقد روى عن ابن زيد أنه منسوخ بالجهاد ، ولا وجه له ؛ فإن معنى الآية
كما فسرها الطبرى : (وجزاء سيئة السيئة عقوبته بما أوجبته الله عليه ، فهى
مساواة له . والسيئة إما هى الفعلية من السوء . وذلك نظير قول الله عز وجل :

(١) انظر النسخ والمنسوخ لابن سلامة : ٢٦٠ فى النسخة المطبوعة .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ١١٧ - ١١٨ .

﴿وَمِنْ جَاءِ بِالسِّيئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾^(١)

غير أن الطبري يوجه كلام ابن زيد ، ثم يردده إذ يقول بعد ذلك :
(فلم يقل قول ابن زيد هذا - وهو : ليس أمركم أن تغفوا عنهم لأنه أحبهم ،
﴿وَلَمْ يَنْتَصِرْ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ ، ثم نسخ هذا كله
وأمره بالجهاد - فأويل الكلام : وجزاء سيئة المشركين إليكم ، سيئة مثلها منكم
إليهم . وإن عفوتهم وأصلحتهم في العفو - فأجركم في عفوك عنهم إلى الله ، إنه
لا يحب الكافرين . وهذا ، على قوله ، كقول الله عز وجل : ﴿فَمَنْ اعْتَدَى
عَلَيْكُمْ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ .

(وللذي قال من ذلك وجه . غير أن الصواب عندنا أن تحمل الآية على
الظاهر ، فلم ينقله إلى الباطن ما يجب التسليم له ، وألا يحكم لحكم في الآية
بالنسخ إلا بخبر يقطع العذر ، أو حجة يجب التسليم لها . ولم تثبت حجة في قوله :
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ أنه مراد به المشركون دون المسلمين ، ولا بأن هذه
الآية منسوخة ، فلملها بأن ذلك كذلك)^(٢) .

وقد قال أبو جعفر النحاس : (وأكثر العلماء على أن هذا في العقوبات
والفصاحص ، وأخذ المال ، لا في الكلام ، إلا ابن أبي نجیح) ثم أورد عن
ابن أبي نجیح أثرا يقول فيه تفسيراً للآية : فإذا قال له أخراك الله - قال له
أخراك الله^(٣) .

ونرى أنه لا منسوخ للقول بالنسخ هنا ، حيث لا دليل عليه من خبر أو عقل ،
وحيث لا تعارض بينه المجازاة على السيئة بالسيئة والأمر بجهاد المشركين ،
وبخاصة أن الآية المدعى عليها النسخ نعم المسلمين والمشركين ، والأمر بالقتال
خاص بالكافرين .

(١) تفسير الطبري : ٢٥ / ٢٤

(٢) تفسير الطبري : ٢٥ / ٢٤

(٣) الناسخ والمنسوخ للنحاس : ٢١٧

٨٠٠ — أما ابن الجوزى فينقل هذه الدعوى ، لكنه يحكى فى الآية دعوى نسخ أخرى ، ويردها كذلك إذ يقول :

(زعم بعض من لا فهم له أن هذا الكلام - بقصد : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ - منسوخ بقوله : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ . وليس هذا بكلام من يفهم الناسخ والمنسوخ ؛ لأن معنى الآية أن من جازى مسيئاً فليجازه بمثل إساءته ، ومن عفا فهو أفضل .)^(١)

وهذا كلام واضح ليس فى حاجة إلى بيان .

٨٠١ — والآية السادسة عشرة هى قوله تبارك وتعالى فى سورة الزخرف (٨٣) : ﴿ فَدَرَبَتْهُمْ يَحْزُونَ وَيُلْعَبُونَ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ .

والذين زعموا أن الأمر الذى فى أول الآية منسوخ بآية السيف - لم يلتفتوا إلى النافية التى غيىها الله عز وجل بها ، وهى قوله : ﴿ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِى يُوعَدُونَ ﴾ ؛ فإن المتبادر من هذا اليوم أنه يوم القيامة ، ولا مجال لنسخ آية تنوعد الكفار بملاقاة هذا اليوم . وهذا هو المأثور عن السدى فى تفسير الآية كما روى الطبرى عنه ، وبه فسرناها هو وابن كثير .^(٢)

فإذا قلنا إن هذا اليوم هو اليوم الذى يؤمر المؤمنون فيه بقتلهم ، وأسرهم ، وحصرهم ، وتضييق الخناق عليهم - لم يبق للنسخ أيضاً وجه ؛ إذ الحكم المفعى لا يعتبر انتهاء مدته بحلول غايته نسخاً له .

٨٠٢ — والآية السابعة عشرة هى قوله تعالى فى سورة القتال (٤) : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ ، حَتَّى إِذَا أَتَخَسَّنْتَهُمْ فَشُدُّوا النُّوَثَاقَ ، فَلَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءُ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ قالوا : إنها فى أهل الأوثان ، ولا يجوز أن يفادوا ، ولا أن يُمنَّ عليهم . والناسخ لما عندهم هو آية السيف .

(١) نواسخ القرآن : الورقة ٢٠

(٢) انظر الطبرى : ٢٥ / ٦٢ ، وابن كثير : ٤ / ١٣٦

ولكن هذا القول — وهو مروى عن ابن جريج والسدى وكثير من السكوفيين — ليس هو القول الوحيد للمفسرين في الآية ؛ فإن فيها أربعة أقوال أخرى :

أولها : أنها في الكفار جميعاً ، وأنها منسوخة كذلك : نسختها آية السيف عند جماعة من بينهم مجاهد. ونسخها عند قتادة قوله : ﴿ فَتَرْذِئَهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ (٥٧) في سورة الأنفال ، وعليه يجب أن يقتل الأسير من المشركين ، إلا من قام الدليل على تركه من النساء والصبيان ، ومن تؤخذ منهم الجزية .

وثانيها : أنها في المشرك ، وفي كل أسير ، وأنها ناسخة لا منسوخة . وهو مروى عن الحسن ، وعطاء : روى عنهما أن الأسير لا يقتل ، ولكن يمن عليه أو يفادى ، وكان الحسن يكره أن يقتل الأسير ، ويتلو : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ، ولم يذكر الآية التي نسخت بها .

والقول الثالث — : أنه لا يجوز الفداء والأسر إلا بعد الإيثار والقتل بالسيف ، وهو مروى عن سعيد بن جبير .

والقول الرابع — : وهو مروى عن ابن عباس بطريق ابن أبي طلحة ، وبه قال كثير من العلماء — أن الآية محكمة ، وأن قوله تعالى فيها : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ جعل النبي صلى الله عليه وسلم بالخيار في الأسارى : إن شاء قتلهم ، وإن شاء استعبدهم ، وإن شاء فادى بهم ، وإن شاء من عليهم .

قال أبو جعفر النحاس : (وهذا على أن الآيتين محكمتان معمول بهما ، وهو قول حسن ؛ لأن النسخ إنما يكون بشيء قاطع . فأنما إذا أمكن العمل بالآيتين — فلا معنى في القول بالنسخ ؛ إذ كان يجوز أن يقع التعبد إذا لقينا الذين كفروا قبل الأسر قتلناهم ، فإذا كان الأسر جاز القتل والمفاداة والمن ، على ما فيه الصلاح للمسلمين . وهذا القول يروى عن أهل المدينة ، والشافعي ، وأبي عبيد^(١) .

٨٠٣ - وابن الجوزي يذكر في الآية قولين :

القول الأول : أنها محكمة . وهو ينسبه إلى ابن عمر ، والحسين ، وابن سيرين ، ومجاهد ، وأحمد ، والشافعي .

والقول الثاني أنها منسوخة . وقد أسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، وإلى قتادة بعدة طرق ، وإلى السدي ، وإلى مجاهد (بطريق إيث وهو ضعيف) ، وإلى سميد بن أبي عروبة . وذلك بعد أن قرر أنه مذهب ابن جريج ، والسدي ، وأبي حنيفة .

لكنه يدع القضية معاقة ، فلا يذكر رأيه فيها ، ولا يبين مع أي الفريقين هو ، وإن كان قد ذكر أن إمامه أحمد يرى إحكام الآية ، والمتبادر من هذا أنه كشيخه يرى أنها محكمة .

٨٠٤ - ويحكى الطبري - هو أيضاً - دعوى النسخ ، فيورد آثاراً فيها عن ابن جريج ، والسدي ، وقاتادة ، ويسند إلى أبي بكر رضي الله عنه أنه قال في أسير أميرٍ وكتب إليه في مفاداته : (اقتلوه . لقتل رجل من المشركين أحب إلى من كذا وكذا .) ، ثم يروي عن ابن عباس بطريق محمد بن سعد العمري - إلى جده عطية ، (والسند ضعيف ؛ لأن جميع رجاله ضعفاء كما أسلفنا) أنه قال : الفداء منسوخ ، نسختها - أي نسخت آيته - (فإذا انسلخ الأشهر الحرم ... إلى كل مرصد) قال : فلم يبق لأحد من المشركين عهد ولا حرمة بعد براءة ، وانسلخ الأشهر الحرم) : ثم يسند الطبري دعوى النسخ إلى الضحاك أيضاً . غير أن الطبري لا يلتفتي بذكر هذه الآثار التي يدعى أصحابها النسخ على الآية ، فيذكر آثاراً يذهب أصحابها إلى أن الآية محكمة وليست بمنسوخة ويقولون : لا يجوز قتل الأسير ، وإنما يجوز للن عليه والفداء . وأصحاب هذا المذهب هم : ابن عمر رضي الله عنهما (كما روى الحسن البصري) ، والحسن نفسه ، وعطاء ، وعمر بن عبد العزيز .

(٣٧ - النسخ في القرآن)

ثم يقول الطبرى : (والضواب من القول عندنا فى ذلك - أن هذه الآية محكمة غير منسوخة ، وذلك أن صفة الناسخ والمنسوخ ما قد بينا فى غير موضع فى كتابنا : أنه ما لم يجز اجتماع حكميهما فى حال واحدة ، أو ما قامت الحجة بأن أحدهما ناسخ الآخر . وغير مستنكر أن يكون جعل الخيار فى المن والغداء والقتل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإلى القائمين بعده بأمر الأمة ، وإن لم يكن القتل المذكوراً فى هذه الآية ؛ لأنه قد أذن بقتلهم فى آية أخرى ، وذلك قوله : ﴿ فَأَوْشُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ الآية . بل ذلك كذلك ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل ، فبمن صار أسيراً فى يده من أهل الحرب ، فيقتل بعضاً ، ويفادى ببعض ، ويمن على بعض ، مثل : يوم بدر قتل عقبة ابن أبى معيط وقد أتى به أسيراً . وقتل بنى قريظة وقد نزلوا على حكم سعد ، وصاروا فى يده سلباً ، وهو على فدائهم والمن عليهم قادر . وفادى بمجاعة أسارى المشركين الذين أسروا ببدر . ومن على ثمامة بن أثال الحنفي وهو أسير فى يده . ولم يزل ذلك ثابتاً من سيره فى أهل الحرب ، من لدن أذن الله له بحربهم إلى أن قبضه إليه ، صلى الله عليه وسلم ، دائماً ذلك فيهم .)^(١)

٨٠٥ — كذلك يرجح البغوى فى معالم التنزيل أن الآية محكمة ، و (أن الإمام بالخيار فى الرجال العاقلين من الكفار إذا وقعوا فى الأمر : بين أن يقتلهم ، أو يسترقهم ، أو يمن عليهم فيطلقهم بلا عوض ، أو يفادىهم بالمسال أو بأسارى المسلمين . وإليه ذهب ابن عمر ، وبه قال الحسن وعطاء وأكثر الصحابة والسلفاء ، وهو قول الثورى والشافعى وأحمد وإسحق . قال ابن عباس : لما كثر المسلمون واشتد سلطانهم - أنزل الله عز وجل فى الأسارى ﴿ فَأَيُّهَا مَنَّا بِمَدْوٍ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ ، وهذا هو الأصح والاختيار ؛ لأنه عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده .)^(٢)

(١) تفسير الطبرى : ٢٦ / ٢٦ - ٢٧

(٢) معالم التنزيل للبغوى : ٧ / ٤٩٦ ، طبعة دار المنار ، وقد أسند هذا المذهب

٨٠٦- أما ابن كثير فيحكي الدعوى. ويذكر أنها مروية عن ابن عباس بطريق العوفى، وأن الذين قالوا بها هم قتادة والضحاك والسدى وابن جريج، ثم يقول :

(وقال الآخرون - وهم الأكثرون - : ليست بمسوخة ، ثم قال بعضهم : إنما الإمام مخير بين المن على الأسير ومفادته فقط ، ولا يجوز له قتله . وقال آخرون منهم : بل له أن يقتله إن شاء ؛ لحديث قتل النبي صلى الله عليه وسلم النضر بن الحارث ، وعقبة بن أبي معيط من أسارى بدر . وقال ثمامة بن أثال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال له : ما عندك يا ثمامة ؟ فقال : (إن تقتل تقتل ذا دم ، وإن تمنن تمنن على شاكر ، وإن كنت تريد المال فاسأل تعط منه ما شئت) ، وزاد الشافعى رحمة الله عليه فقال : الإمام مخير بين قتله ، أو المن عليه ، أو مفادته ، أو استرقاقه أيضاً . وهذه المسألة مجردة في علم الفروع . وقد دللنا على ذلك في كتابنا الأحكام . والله سبحانه وتعالى الحمد والمنة) .^(١)

٨٠٧ - والآية الثامنة عشرة هي قوله تعالى في سورة التفاضل (١٤) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ، وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

حكى ابن الجوزى بإسناده إلى ابن عباس ، بطريق ابن أبى طلحة ، أن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وبحو هذا من القرآن : مما أمر الله المؤمنين بالعمو عن المشركين - فإنه نسخ ذلك قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ، ثم قال :

(قلت : قد روينا عن جماعة من المفسرين منهم ابن عباس : أن سبب نزول هذه الآية أن الرجل كان إذا أراد أن يهاجر من مكة إلى المدينة - منعه

= إلى ابن عمر ، والحسن ، وعطاء كما رأينا ، مع أن الآثار التي أوردها الطبرى في تفسيره ، والسيوطى في الدر المنثور تقر أنهم ممنون بقتل الأسير . (وانظر الدر المنثور : ٤٦/٦ - ٤٧) .

زوجته وولده . وعلى هذا يمكن أن يكونوا قد آمنوا معه ، ولسكنهم بمنعونه حباً لإقامته . فلا يتوجه نسخ ^(١) .

٨٠٨ — وهذا الذى ذكره ابن الجوزى سبباً لنزول الآية ، وقرر أنه رواه عن ابن عباس — ذكره الطبرى ، ورواه عن ابن عباس بطريق عكرمة ، ولكن فى نطقه ما يبعد احتمال الإسلام عن الزوجة والأولاد . قال الطبرى :

(حدثنا أبو كريب قال ، حدثنا يحيى بن آدم وعبيد الله بن موسى ، عن إسرائيل - عن سمك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : سأله رجل عن هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوٌّ لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ ، قال : هؤلاء رجال أسلموا ، فأرادوا أن يأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأبى أزواجهم وأولادهم أن يدعوهم يأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأوا الناس قد فقهوا فى الدين — هموا أن يعاقبوه (يقصد : يعاقبوا أزواجهم وأولادهم) ، فأنزل الله جل ثناؤه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ . . . الآية ﴾ .

كذلك رواه الطبرى عن عكرمة ، بإسناد غير السابق . وعن ابن عباس بطريق العوفى (وقد أسلفنا تضعيف التفادله) . وعن عطاء بن يسار . وعن مجاهد ، بإسنادين أحدهما صحيح وهما : حدثنى محمد بن عمرو قال ، حدثنا أبو عاصم قال ، حدثنا عيسى . وحدثنى الحارث قال ، حدثنا الحسن قال ، حدثنا ورقاء : جميعاً عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد . وعن قتادة بإسناد صحيح هو : حدثنا ابن عبد الأعلى قال ، حدثنا ابن ثور ، عن معمر ، عن قتادة . ^(٢)

وبأنه لو اوضح من كل ما قاله الطبرى فى الآية — أنه قد أعفل دعوى النسخ عليها ، فلم يورد أثرًا يقول بها ، بل لم يشر إليها أصلاً . وماذا يعنى هذا فى نظره إن لم يعن بطلانها عنده ، وعدم قيامها على أساس من الفهم للآية ؟ !

(١) ناسخ القرآن : الورقة ١٣١ .

(٢) انظر تفسير الطبرى : ٢٨ / ٨٠ - ٨١ .

إن هذه الآية ترغَّب في العفو والصفح والمغفرة عن الأذى والأولاد، بالتجاوز عما كان من تشبيطهم لأزواجهم ، عند ما أراد المسلمون منهم الاتحاق برسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة ، وعندما أراد بعض المشركين منهم - وقد شرح الله صدورهم للإسلام - أن يهاجروا إليه ؛ ليسلوا على يديه . الآية تدعوهم إلى الصفح عنهم وعدم معاقبتهم ، بعد أن أسفوا على ما فاتهم من الفقه في الدين بسبب منعهم لهم ، فتدعوهم ليفعلن بهم ويفعلن . . . وآية السيف تأمر بقتل طائفة خاصة من المشركين ، نقضوا ما كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من عهد . فأى تعارض بين الآيتين ، وللسأور يقتلهم في إحداها غير المسأور بالعفو عنهم في الأخرى ؟ وما القدي يقتضى النسخ حيث لا تعارض ، ولا خبر به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ ١ .

٨٠٩ - ومن هنا كان تفسير الحافظ ابن كثير للآية بقوله :

(يقول تعالى مخبراً عن الأزواج والأولاد : إنا منكم من هو عدو الزوج والوالد ، بمعنى أنه يتلوى به عن العمل الصالح ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ ^(١) ، ولهذا قال تعالى ههنا : ﴿ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ . قال ابن زيد : يعنى على دينكم . وقال مجاهد : ﴿ إنا من أزواجكم وأولادكم عدووا لكم ﴾ ، قال : يحمل الرجل على قطيعة الرحم ، أو معصية ربه ، فلا يستطيع الرجل مع حبه إلا أن يعطيه . قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي ، حدثنا محمد بن خلف الصيدلاني ، حدثنا الفرابي ، حدثنا إسرائيل ، حدثنا سماعة بن حرب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس - وأورد الأثر الذي أسلفناه نقلاً عن الطبري ثم قال - : وكذا رواه الترمذي عن محمد بن يحيى ، عن الفرابي - به ، وقال : حسن صحيح . ورواه ابن جرير ، والطبراني ، من حديث إسرائيل به . وروى عن

طريق الدوفى عن ابن عباس نحوه . وهكذا قال عكرمة مولاة^(١) .

٨١٠ - ولآية التاسعة عشرة هى قوله تعالى فى سورة التين (٨) :

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ وقد قال ابن الجوزى فى حكاية دعوى النسخ فيها وإبطالها :

(زعم بعضهم أنه نسخ معناها بآية السيف ؛ لأنه ظن أن معناها دعمهم وخل عنهم . وليس الأمر كما ظن ، فلا وجه للنسخ .)^(٢)

ولسكن فى قول ابن الجوزى : (وليس الأمر كما ظن) - إجمالا يقتضينا أن فصله بتفسير الآية . فإذا قال الطبرى وابن كثير فى تفسيرها ؟ .

٨١١ - قال الطبرى : (. . .) وقوله : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ

الْحَاكِمِينَ ﴾ ، يقول تعالى ذكره : أليس الله ، يا محمد ، بأحكم من حكم ، فى أحكامه وفصل قضائه بين عباده . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ ذلك (فبنا بلقنا) قال : بلى .

(حدثنا بشر قال ، حدثنا يزيد قال ، حدثنا سعيد ، عن قتادة : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأها قال : ﴿ بلى وأنا على ذلك من الشاهدين ﴾ .

(حدثنا أبو كريب قال ، حدثنا وكيع ، عن أبي إسحق ، عن سعيد بن جبيرة ، قال : كان ابن عباس إذا قرأ ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ قال : سبحانك اللهم ، وبلى .

(حدثنا ابن عبد الأعلى قال ، حدثنا أبو ثور ، عن . . . ، قال : كان قتادة إذا تلا ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ قال : بلى وأنا على ذلك من الشاهدين . أحسبه كان يرفع ذلك . وإذا قرأ ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقادر على أن

(١) تفسير القرآن العظيم : ٤ / ٢٧٦

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ١٣٤

يحيى الموتى ؟ - قال : بلى ، وإذا تلا : ﴿ فبأى حديث بعده يؤمنون ﴾ قال :
أومن بالله وبما أنزل ^(١) .

٨١٢ - وقال ابن كثير : (وقوله تعالى : ﴿ أليس الله بأحكم الحاكمين ؟ ﴾
أى أما هو أحكم الحاكمين الذى لا يجرور ، ولا يظلم أحداً . ومن عدله أن يقيم
القيامة ، فينتصف للظالم فى الدنيا ممن ظلمه . وقد قدمنا فى حديث أبى هريرة
مرفوعاً : « فإذا قرأ أحدكم : ﴿ والتين والزيتون ﴾ ، فأتى على آخرها : ﴿ أليس
الله بأحكم الحاكمين ﴾ فليقل : بلى ، وأنا على ذلك من الشاهدين ^(٢)) .

٨١٣ - وبعد ، فهذا آخر ما تناقشه هنا من الآيات المدعى عليها النسخ
بآية السيف ، بعد ما ناقشنا من آيات ادعى عليها النسخ بها فى آيات الأخيار ،
وآيات الوعيد . وبقيت آيات أخر مما ادعى عليه النسخ بهذه الآية ، يقتضيها
منهجننا فى هذه الرسالة لأن تناقضها فى غير هذا المكان ، وإنا نرجو أن نوفق
إلى ما نريد من ذلك إن شاء الله .

أما الآن ، فنناقش نوعاً آخر من الآيات المدعى عليها النسخ ، هو الآيات
التي ليس بينها وبين الآيات التي ادعى أنها ناسخة لها إلا تخصيص عامه ، أو تقييد
مطلقه ، أو تفسير مبهمه ، أو تفصيل مجمله . وسنعرضها ونناقشها بهذا الترتيب
فبما بلى من فقرات الفصل الخامس ، إن شاء الله . . .

* * *

(١) تفسير الطبري : ١٦٠/٣٠ - ١٦١ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٥٢٧/٤ .

آيَاتُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا التَّخْصِصُ وَنَحْوُهُ

- دعاوى النسخ بآيات ليس فيها
إلا التخصيص ...
- دعاوى النسخ بآيات ليس فيها
إلا التقييد ...
- دعاوى النسخ بآيات ليس فيها
إلا التفسير ...
- دعاوى النسخ بآيات ليس فيها
إلا التفصيل ...

٨١٤ — ارتضينا فيما سبق مذهب الجمهور في التخصيص ، وعلم
اشتراطه أن يكون الخاص مستقلا عن العام ، مع إجازته أن يكون الخاص
مقارنا للعام في النزول ، أو في الصدور عن الرسول صلى الله عليه وسلم . فلا استثناء ،
والغاية ، والشرط ، والصفة ، ويدل البمض — من المخصصات بهذا الاعتبار عنده .
ونحن نناقش هنا — أولا — ما هو جدير بالمناقشة من الآيات التي ليس فيها
إلا واحد من هذه الخمسة ، ثم نناقش بعد الفراغ من هذه الآيات — الآيات التي
ادعى عليها النسخ ؛ من التي توافرت فيها شروط التخصيص عند الحنفية .

وقبل أن نعرض آيات الاستثناء — نعيد لها بقول ابن الجوزي ، وهو يرد

إحداها .

قال ابن الجوزي :

(قد زعم قوم من القراء الذين قل حظهم من العربية والفقه أن هذه الآية منسوخة بالاستثناء بعدها . ولو كان لم نصيب من ذلك - لعلوا أن الاستثناء ليس بنسخ ، وإنما هو إخراج بعض ما شمله اللفظ . وينكشف هذا من وجهين : (أحدهما أن الناسخ والمنسوخ لا يمكن العمل بأحدهما إلا بترك العمل بالآخر ، وهما يمكن العمل بالمستثنى والمستثنى منه .

(والثاني أن الجمل إذا دخلها الاستثناء يثبت أن المستثنى لم يكن مراداً دخوله في الجملة الباقية ، وما لا يكون مراداً باللفظ الأول لا يدخله النسخ) (١) .

٨١٥ - وهذه هي الآيات المدعى عليها النسخ بالاستثناء ، نعرضها

حسب ورودها في المصحف :

(١) ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ - أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾
نسخها عندهم قوله بعدها : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ، وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ١٥٩ - ١٦٠ : سورة البقرة .

وفضلاً عن أن الاستثناء لا يعتبر نسخاً - فإن الآية خبر مؤكد لا يقبل

النسخ

(٢) ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهِلَ بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ ، وَنَاسِخُهُمْ هُوَ : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾

١٧٣ : سورة البقرة .

(٣) ﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ، وَنَاسِخُهُ فِي مَذْمُومِهِمْ هُوَ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ ١٩٦ : سورة البقرة .

(٤) ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ ، نسخها في قولهم : ﴿إِلَّا أَنْ يَخْتَارَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ٢٣٩ : سورة البقرة .

(٥) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَيْسِمَ الرِّضَاعَةَ ، وَطَلَى الْمَوْلُودَ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ، لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ، وَطَلَى الْوَارِثُ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ قالوا : هي منسوخة بقوله : ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٢٣٣ : سورة البقرة .

(٦) ﴿كَفَيْتَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * أُولَئِكَ جَزَاءُكُمْ أَنْ عَنِتُّمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْعَلَّاسِكِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ قالوا : هي منسوخة بقوله بعدها : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٨٦ — ٨٩ : آل عمران .

(٧) ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ زعموا أن هذا منسوخ بقوله تعالى بعده : ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٢٢ : النساء .

(٨) ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخَوَتَيْنِ﴾ قالوا : إن هذا منسوخ بالاستثناء بعده ، أي بقوله : ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٢٢ : النساء .

(٩) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ، نسخ عندهم بقوله عز وجل بعده : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ٢٩ : النساء .

(١٠) ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾
ادعوا أنه منسوخ بقوله تبارك وتعالى بعده : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا
وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ ، فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَسَوْفَ يُؤْتِي
اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ١٤٥ ، ١٤٦ : النساء .

(١١) ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ
فَسَادًا ، أَنْ يُقَتَّلُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ،
أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ . ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ
عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ، قالوا : هي منسوخة بقوله عز وجل بعدها : ﴿إِلَّا الَّذِينَ
تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ ، فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٣٣ ، ٣٤ :
المائدة .

(١٢) ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ﴾ نسخها عندهم ﴿إِلَّا مَنْ أَشْرَكَ
وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ١٦٠ : النحل .

(١٣) ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ
فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ قالوا : هي منسوخة بقوله تعالى بعدها : ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ
وَأَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾
٥٩ و ٦٠ : مريم .

(١٤) ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ زعموا
أنها منسوخة بقوله جل ثناؤه بعدها : ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ
فِيهَا جِثْيًا﴾ (٧١ و ٧٢ : مريم) . وقد قال ابن الجوزي في رد هذه الدعوى :
(« زعم ذلك الجاهل أنها نسخت بقوله : ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ ، وهذا من
أفحش الإقدام على السكلام في كتاب الله سبحانه بالجهل ، وهل بين الآيتين
تنافٍ ؟ فإن الأولى تثبت أن السكلى يردونها ، والثانية تثبت أنه ينجو

منهم من اتقى . ثم ما خبرنا ، والأخبار لا تنسخ .^(١)

(١٥) ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ * لَوْ كَانَ هَؤُلَاءَ آلَهِ مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ * لَهُمْ فِيهَا زَوْجٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْتَمُونَ ﴾ قالوا : هذه الآيات منسوخة بقوله تعالى بعدها : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ . . . ﴾ (٩٨ - ١٠١ : الأنبياء) ، وذلك أن اليهود قد عبدت عزيراً ، والنصارى عبدت المسيح ومريم .

(١٦) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ زعموا أنها منسوخة بقوله تعالى بعدها : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٥ و ٥ : النور .

(١٧) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ، وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ ، قالوا نسخ من الذهبي عن إبداء الزينة ما ظهر منها بقوله : ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ ٣١ : النور .

(١٨) ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، وَلَا يَقُولُونَ النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَلَا يَزْنُونَ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنَلِكْ أُنْثَىٰ * بَعْضَهُنَّ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ قالوا : هي منسوخة بقوله تعالى بعدها : ﴿إِلَّا مِنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا ، فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ٦٨ - ٧٠ : الفرقان .

وقد حكى ابن الجوزي أن في هاتين الآيتين ثلاثة أقوال أخرى :

(١) الردة ١٠٧ في فرائض القرآن .

(الأول : أنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَعَنَهُ ، وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ ٩٣ : النساء . قاله ابن عباس ، والآكثرون على خلافه في أن القتل لا يوجب الخلود في النار . وقال أبو جعفر النحاس : من قال إن قوله ﴿ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ ... الآيات ﴾ نسخها قوله : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ فَمَعْنَاهُ نَزَلَ بِنَسْخِهَا والآياتان واحد ؛ لأن هذا لا يقع فيه ناسخ ولا منسوخ ؛ لأنه خبر .

(والثاني : أنها منسوخة أيضا ، ولكن بقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ٤٨ : النساء ، وهذا لا يصح ؛ لأن الشرك لا يغفر إذا مات للمشرك عليه .

(والثالث : أنها محكمة ، والخلود إنما كان لانضمام الشرك إلى القتل والزنا)^(١) .

هذا فوق حكايته للذهب القائلين بأن ناسخها هو الاستثناء ، وردّه له بقوله : (وهذا باطل ؛ لأن الاستثناء ليس بنسخ) .

(١٩) ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَأَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ * وَأَنْهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * ﴾ زعموا أنها منسوخة بقوله عز وجل بعدها : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ، وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا ﴾ ١٣٤ - ١٣٧ : الشعراء .

(٢٠) ﴿ سَقَرْنَاكَ فَلَا تَدْنِي ﴾ زعموا أنها منسوخة بقوله بعدها : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ... ﴾ ٦ - ٧ : الأعلى .

(٢١) ﴿ وَالنَّصِر * إِنَّ الْإِنْسَانَ آفِي خُسْرٍ ﴾ قالوا : هي منسوخة بقوله تعالى بعدها : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ ، وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ : سورة العصر .

* * *

٨١٦ - وأما الآيات التي زعموا أنها منسوخة مع أنها مغيية : ينهى حكمها عند حلول الغاية التي حُذرت إليها - فهي ثنتان ، أولاً قوله تعالى في سورة البقرة - ١٠٩ - :

﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ، مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ، فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ١٠٩ : البقرة .

وقد حكى ابن الجوزي دعوى النسخ عليها وردّها بقوله :

(قال المفسرون : أمر الله بالعمو والصفح عن أهل الكتاب ، قبل أن يأمر بقتالهم . ثم نسخ العمو والصفح بقوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۖ ﴾ ٣٩ : التوبة . وهذا مروى عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وغيرهما ...) وأورد أنراً بإسناد صحيح إلى قتادة يقرره ، ثم أورد عنه أنراً بإسناد آخر صحيح أيضاً يقول فيه إن الناسخ هنا هو قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ، ثم أنراً صحيح الإسناد إلى أبي العالية يقول فيه مثل الذي روى عن ابن مسعود وابن عباس ، ثم قال : (فصل : واعلم أن تحقيق السلام دون التحريف فيه أن يقال إن هذه الآية ليست بمنسوخة ؛ لأنه لم يأمر بالعمو مطلقاً ، وإنما أمر به إلى غاية ، وبين الغاية بقوله : ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ، وما بعد الغاية يكون حكمه مخالفاً لما قبلها ، وما هذا سبيله لا يكون أحدهما ناسخاً للآخر ، بل يكون الأول قد انقضت مدته لغيته ، والآخر محتاجاً إلى حكم آخر .

(وقد ذهب إلى ما قلت جماعة من فقهاء المفسرين ، وهو الصحيح . وهذا إذا قلنا إن المراد العمو عن قتالهم . وقد قال الحسن : هذا فيما ينفك وبينهم دون ترك حق الله تعالى ، حتى يأتي الله بالقيامة . وقال غيره : بالعقوبة . فعلى هذا يكون الأمر بالعمو محكماً لا منسوخاً .)^(١)

٨١٧ - وثانية الآيتين المدعى عليهما النسخ، مع أن كلا منهما مغيية -

هي قوله تعالى في سورة الأنفال (٦٧) : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ وقد ادعوا عليها النسخ بقوله تعالى في سورة القتال (٤) : ﴿ حَتَّى إِذَا أَنْخَضْتُمْوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكُ فَاِمْأَمْنَا بَعْدُ وَإِمْأَفِدَاءُ ﴾ وقد رد هذه الدعوى أبو جعفر النحاس بقوله :

(وهذا كله من الناسخ والمنسوخ بعزل ؛ لأنه قد قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ فأخبر بهذا ، فلما أنخن في الأرض كان له أسرى . .) ^(١)

كذلك ردها ابن الجوزي ، بعد أن حكاها ونسبها إلى ابن عباس ومجاهد وآخرين ، بقوله :

(وليس للنسخ وجه ؛ لأن غزاة بدر كانت وفي المسلمين قلة ، فلما كثروا واشتد سلطانهم نزلت الآية الأخرى ، ويبين هذا قوله ﴿ حَتَّى يُنْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ . ثم نقل عن أبي جعفر كلفه التي نقلها عنه ^(٢) . . .

٨١٨ - وأما الآيات المدعى عليها النسخ بشرط فيها - فقد عثرنا منها على واحدة ، هي قوله تعالى في سورة النساء (٢٥) : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ روى عن ابن عباس (فيما حكى الشاطبي) أنها منسوخة بقوله في الآية نفسها : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ .

وقد تولى الشاطبي رد هذه الدعوى بقوله : (وإنما هو بيان لشرط نكاح الإمامة المؤمنات .) ، وذكرنا نحن هذا ، عند ما كنا نبين مدلول النسخ عند المتقدمين ، وعند ما كنا نمثل للتخصيص بغير المستقل ^(٣) .

(١) الناسخ والمنسوخ له : ١٥٦ .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ٩٤ .

(٣) الرافعات : ٦٩/٣ ، وهذا الكتاب : ف ٩٦ ص ٧٢ ، ف ٢٠٨ - ٢٠٩ .

ص ١٣٧ - ١٣٨ فيما سبق .

٨١٩ - وأما الآيات المدعى عليها النسخ يبدل البعض - فلم نثر منها إلا على واحدة كذلك ، وهذه أيضاً ذكرناها فيما سبق . نعى بها قوله تعالى في سورة آل عمران (٩٧) : ﴿ وَهُدًى عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

وقد حكى ابن الجوزى عن السدى قوله : هذا الكلام تضمن وجوب الحج على جميع الخلق : الغنى والفقير ، والقادر والعاجز ، ثم نسخ في حق عادم الاستطاعة بقوله : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

وعقب ابن الجوزى على كلمة السدى هذه بقوله :

(قلت : وهذا قول قبيح ، وإقدام بالرأى الذى لا يستند إلى معرفة باللغة العربية لى نزل بها القرآن . وإنما الصحيح ما قاله النحويون كافة في هذه الآية ، فإنهم قالوا : (من) بدل من (الناس) ، وهذا بدل البعض ، كما تقول : ضربت زيداً رأسه . فيصير تقدير الآية : والله على من استطاع من الناس الحج - أن يحج^(١) .

* * *

٨٢٠ - وأما الآيات التى ادعى عليها النسخ بخاص مستقل منفصل -

ففى اثنتا عشرة آية ، نعرضها هنا حسب ورودها فى المصحف ..

وأولى هذه الآيات قوله تعالى فى سورة البقرة (١٨٠) : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا ضَعِفَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ - إِنْ تَرَكَ خَيْرًا - الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ، حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ .

وقد اختلف الناس فى الوصية التى قررتها الآية - كما يترى ابن العربى -

على قولين :

(١) نواسخ القرآت : الورقة ٦٣ - ٦٤ وما سبق : ف ٢٠٧ ، ص ١٣٦ .

(قال بعضهم : إنها واجبة ، لما رواه مسلم وغيره ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « ما حق امرئ مسلم ، له شيء يوصي فيه ، يبيت ليلتين — وفي رواية : ثلاث ليل — إلا ووصيته مكتوبة عنده » .)

(وقال آخرون : هي منسوخة ، واختلفوا في نسخها . فمنهم من قال : نسخ جميعها . ومنهم من قال : نسخ بعضها ، وهي الوصية للوالدين . والصحيح نسخها وأنها مستحبة إلا فيما يجب على المكلف بيانه ، أو الخروج بأداء عنه . وعليه يدل لفظ الحديث بظاهره ، وذكر حديث ابن عمر بلفظ الحق الذي يقتضى الحث ، وبشمل الواجب والندب ^(١) .)

٨٣١ — لكننا نلاحظ على القول الأول أن الوصية التي أوجبها الآية وصية خاصة ، والوصية التي أوجبها الحديث وصية عامة .
أما القول بأن الآية منسوخة ، فنرى — قبل مناقشته — أن ينظر في تفسير الآية .

وبين المفسرين اتفاق على أن المراد بالكتب هنا الوجوب . وبالخير المال . وبقوله عز وجل فيها ﴿ بالتقوى ﴾ : ما أذن الله فيه وأجازه في الوصية مما لم يجاوز الثالث ، ولم يعتمد به الموصى ظلم ورثته . وأما قوله ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ فالمراد به لإيجاب الوصية . فعلى من اتقى الله وأطاعه ألا يترك الإيصاء لوالديه وأقربائه إذن .

أما مذاهب المفسرين في تأويل الآية فهي ثلاثة :

أولها : أن ظاهر الآية العموم في كل والد ووالدة وكل قريب ، والمراد بها في الحكم البعض منهم دون الجميع ، وهو من لا يرث منهم دون من يرث والآية على هذا المذهب محكمة لم ينسخ منها شيء ، وعلى ذى المال ألا يدع أقرباءه

(١) أحكام القرآن لابن العربي : ص ٧١ في القسم الأول .

المتحاجين من غير ورثته دون أن يوصى لهم . فإن هو أوصى لغيرهم بثلاث ماله — انتزِعَ كلُّه من أوصى له ، وَرُدَّ إلى ذوى قرابته (في رأى) ، وانتزِعَ ثلثاه لذوى قرابته وترك للآخرين ثلثه (في رأى آخر)^(١) .

وثانيها : أن الآية على ظاهرها ، غير أن الحكم الذى يستفاد منها — وهو وجوب الوصية للوالدين والأقربين ولو كانوا وارثين — قد عمل به برهة ، ثم نسخ الله منه بآية الموارث الوصية لوالدى الموصى وأقرباته الذين يرثونه ، وأقر فرض الوصية لمن كان منهم لا يرثه . غير أن هذا التفسير (ثم نسخ الله منه) يؤكد أن الذى وقع كان استثناء من الحكم الذى تقرره الآية ، ولم يسكن نسخاً له حتى فى نظر القائلين بالنسخ هنا ؛ فإن النسخ لإزالة للحكم كله عن جميع أفرادها ، ولم يحدث هذا هنا^(٢) .

وثالثها : أن الآية على ظاهرها : وقد نسخ الله حكمها كله ، وفرض الفرائض والموارث ، فلا وصية تجب لأحد على أحد^(٣) .

وهذا المذهب هو الذى تقوم عليه دعوى النسخ فى الآية .

٨٢٢ — وكان هذه الدعوى تقوم عند القائلين بها ، على هاتين الحقيقتين معاً :

(١) أسند الطبرى هذا المذهب فى تأويل الآية إلى : الحسن ، وجابر بن زيد ، وعبد الملك بن يعلى ، وطاوس ، والضحاك ، ومسروق ، وأبى العالية ، والشعبى ، وعبد الملك بن عمرو ، وإلحاق بن حيد . والقائلون بنزع ثلثي الثلث وردهما إلى ذوى قرابته هم : الحسن ، وجابر ، وعبد الملك بن يعلى . والقائل بنزعه كله وردده إلى أقربيه هو طاوس (انظر الطبرى : ٣٨٥/٣ — ٣٨٨)

(٢) أسند الطبرى هذا المذهب إلى ابن عباس (برواية عكرمة وعلى بن أبى طلحة) ، وإلى طاوس ، والحسن ، وقتادة ، والربيع ، ومسلم بن يسار ، والملاء بن زيد ، وإلياس بن معاوية . وقد وردت عبارة (فنسخ الله من . . .) فى معظم الروايات عنهم ، وجاء فى الروايات التى لم ترد فيها ما يؤدى مؤداه : (انظر الطبرى : ٣ / ٣٨٨ — ٣٩٠) .

(٣) أسند الطبرى هذا المذهب الذى تنبى عليه دعوى النسخ فى الآية إلى ابن عباس (برواية ابن سيرين) ، وإلى ابن عمر ، وعكرمة ، والحسن ، وشريح ، وقتادة ، ومجاهد ، ونسفى ، وقاتع ، وإبراهيم النخعى . (انظر المصدر السابق : ٣٩٠ — ٣٩٣) .

الحقيقة الأولى : أن وجوب الوصية — كما تقرره الآية — ظاهر في كل والد ووالدة ، وفي كل قريب ولو كان وارثاً . ولا يسوغ التخصيص بغير الوارثين حيث لا مخصص .

والحقيقة الثانية : أن الوالدين وبعض الأقربين يخلفون الميت خلافة إجبارية في ماله ، بعد وفاته . ولا حاجة مع هذه الخلافة المقرضة إلى أن يفرض لهم شيء من هذا المال بطريق الوصية أيضاً . ففرض الميراث ، وتحديد الأنصبة للوالدين والأقربين بآيات المواريث — هو الذي أبطل إذن ما كان لهم من وصية في مال مورثهم . وقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بقوله : « لا وصية لوارث » .

٨٢٣ — ولكن ، أحقيقة ليس هناك ما يخص عموم ظاهر الآية ؟ وهل في الآية دليل على أن الوالدين والأقربين الذين أوجبت لهم الوصية وارثون فعلاً ؟ . أما أن في الآية عموماً فهذا ما يقيده ظاهرها . هذه حقيقة لا نشك فيها . وأما أن آيات المواريث قد نسخت الآية كلها ولم تخصص ما فيها من عموم — فهذا ما ننسكه ؛ ذلك أن مقتضى العموم الذي في الآية إيجاب الوصية لكل قريب ، ومقتضى آيات المواريث منح بعض الأقربين حق خلافة الميت في ماله دون بعضهم الآخر ، فليس بين الآيتين إذن ذلك التعارض الذي يسوغ النسخ ؛ إذ ما زال هناك بعض الأقربين ممن وجبت لهم الوصية بمقتضى الآية الأولى ولم تورثهم الآيات الناسخة . فإذا عسى أن يكون حكم هؤلاء ؟ من هنا نرى أن آيات المواريث يمكن إعمالها مع آية الوصية .

ومن هنا أيضاً ، يمكن أن يقال : إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » ليس نسخاً لآية الوصية ، وإنما هو تخصيص لها ، عند من يميز تخصيص السكتاب بالحديث المشهور .

على أن معظم علماء القرآن وأصول الفقه متفقون على أن السنة لا تنسخ القرآن إذا لم تكن متواترة ، وهذا الحديث لم يصل رواه إلى درجة التواتر ، حتى في نظر القائلين بأنه ناسخ للآية ! . .

٨٢٤ - وبعد ، فإن لنا في الحديث الذي رواه ابن عمر^(١) - وأوردناه فيما سبق نقلا عن ابن العربي - ما يردُّ دعوى النسخ ؛ فهو حديث صحيح يؤكد ما نقره الآية من وجوب الوصية ، وأن هذا الوجوب لم يُنسخ بل خُصص ؛ ذلك أن القائلين بالنسخ هنا يرون أن الوصية لا تجب في أى حال ؛ إذ لو وجبت في حال دون حال لكان أولى أن تجب للأقربين ، وهو ما يرفضونه ولو كان الأقربون غير وارثين !

٨٢٥ - والآية الثانية هي قوله تعالى في سورة البقرة أيضاً (١٩١) : ﴿ وَلَا تَقَاتِلْهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَوكُمْ فِيهِ ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ، كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴾ .

وقد روى عن قتادة أنها منسوخة بآية السيف ؛ لأن هذه تقول : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ، ولأنها آخر الآيتين نزولاً باتفاق جميع علماء القرآن .

وروى عن الربيع بن أنس أنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ .

وروى عن مقاتل أن ناسخها هو قوله جل ثناؤه : ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقَعْتُمُوهُمْ ﴾ وهو صدر الآية نفسها .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الوصايا ، باب الوصية وقول النبي وصية الرجل مكتوبة عنده (٢٦٣ - ٢٦٧ / ٥ من فتح البارى) ، وسلم في كتاب الوصايا أيضا ، والنسائي ، والدارقطني . وقد أمال ابن حجر السكلام عن علاقة الحديث بالآية ، وبدعوى النسخ عليها ، فانظره إن شئت .

فهل هناك تعارض بين هذه الآيات والآيات المدعى أنها ناسخة لها يسوِّغ نسخ هذه الآيات لتلك الآيات ؟

٨٣٦ - إن آية السيف تأمر بقتال الناكثين للعهد من المشركين حيث كانوا ، والناكث للعهد مقاتل يجب على المسلمين أن يقاتلوه في كل مكان حتى عند المسجد الحرام ، بنص الآية التي يزعمونها منسوخة هنا ؛ إذ تجعل للنهي المسلمين عن قتال أعدائهم عند المسجد الحرام غاية هي ألا يقاتلوه فيها .

على أن النهي عن القتال عند المسجد الحرام في هذه الآية لا ينافيه الأمر بقتل المشركين الناكثين حيث وجدوهم ، أي في كل مكان ؛ فإن النهي خاص بالحرم ، والأمراءم خصص به . ومذهب الجمهور في التخصيص أنه يجوز بالسابق ، وباللاحق ، كما يجوز بالمقارن .

ومثل آية السيف في هذا كله ، قوله تعالى : ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ ﴾ ، فإن فيه العموم نفسه . وهو الجزء الأول من الآية المدعى فيها النسخ هنا ! .

أما آية ﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ سَلَامًا ﴾ فهي لا تتعرض لمكان القتال ، وإنما تبين الغاية منه . ولا تعارض بين هذه الغاية والنهي من قتالهم عند المسجد الحرام .

حقيقة يوم الأمر بالقتال لمنع فتنة المسلمين عن دينهم - أن القتال لتحقيق هذه الغاية مسموح به في كل مكان . ولكن أُنبتني دعوى النسخ - مع خطرهما - على وم ؟ وهل يجوز أن ينسخ نص صريح في حكم بتفسير ليس هو الأولى ولا المتبادر من آية أخرى ؟ ..

٨٣٧ - على أن لنا بعد نقض دعوى النسخ بهذه المناقشة - دليلا آخر على بطلان هذه الدعوى ، وهذا الدليل - وهو لا يُنقض - هو ما جاء في خطبة حجة

الرداع - وقد كانت في آخر حياته صلى الله عليه وسلم - ؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم فيها :

« أما بعد ، أيها الناس ، اسمعوا مني أئين لكم ، فإني لأدري لعلي لا ألقاكم بعد عاى هذا ، في موقفى هذا . أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم ، كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا . ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد » .

وقال فيها عن مكة (برواية أبى هريرة) : « إنها لا تحل لأحد من بعدى ، وإنما أحلت لى ساعة من نهار » ، (و برواية ابن عباس) : « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلى ، ولم يحل إلا ساعة من نهار » ^(١) .

أبعد هذا يقال : إن النهى عن القتال عند المسجد الحرام منسوخ ؟ ..
من أجل هذا وصف ابن الجوزى قول من ذهبوا إلى أن الآية محكمة بأنه قول الحقين ، بعد أن نسه إلى مجاهد ^(٢) .

٨٢٨ - والآية الثالثة من آيات التخصيص المدعى عليها النسخ - هو قوله تعالى فى سورة البقرة كذلك (٢٢١) : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يَزِينَ ﴾ .

وقد قال الله جل ثناؤه فى سورة المائدة (٥) : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَمَأَنَّ الَّذِينَ أُتُوا بَالِكِتَابِ لِكُمْ . وَطَمَأَنَّكُمْ لِحِلِّ لِهِنَّ ، وَلَمْ حَصِّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا بَالِكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ . إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ... ﴾ ، فزعم القوم من المفسرين أن هذه الآية فى سورة المائدة - بما

(١) أخرج خطبة حجة الوداع بروايتها - الصحيحان .

(٢) الورقة ٣٨ فى نواسخ القرآن .

أحلت من نكاح الكتابيات يوم أنزلت — ناسخة الآية البقرة التي نهى عن نكاح المشركات . ولا بد لصحة هذه الدعوى من أن يكون المراد بالمشركات في آية البقرة هو نفس المراد بالكتابيات في آية المائدة ، فهل الأمر كذلك فعلا ؟ .

٨٢٩ — لننظر في تفسير الآيتين أولا :

والمأثور عن أئمة المفسرين في المراد بالمشركات لا يعدو هذه الأقوال الثلاثة :
الأول — وهو مروى عن ابن عباس بطريق علي بن أبي طلحة ، وعن هكرمة والحسن البصري بسند صحيح ، وعن مجاهد بسند صحيح أيضا ، وعن الربيع بسند مشكوك فيه^(١) — أن المراد بهن كل مشركة ، من أى أجناس الشرك كانت — : عابدة وثن ، أو يهودية ، أو نصرانية ، أو مجوسية ، أو صابئة . وأصحاب هذا القول هم الذين حاولوا التوفيق بين الآية وآية المائدة ، ثم كانت عبارة ابن عباس والربيع : (ثم استثنى نساء أهل الكتاب) ، وعبارة

(١) أما السند إلى عكرمة والحسن فرجاله هم : محمد بن حيد ، عن يحيى بن واضح ، عن الحسين بن واقد ، عن يزيد النحوى ، عن عكرمة والحسن البصري . . .
وأما السند إلى مجاهد فرجاله هم : محمد بن عمرو ، عن أبي عامر (الضحاك بن مخلد) عن عيسى ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد . . .
وأما السند إلى الربيع فرجاله هم : عمار ، عن ابن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن الربيع (انظر الطبري ٣٦٢/٤ - ٣٦٣) .

وقد عرفنا فيما سبق بالإسنادين الأول والثاني . أما الثالث فأبو جعفر (الراوى عن الربيع فيه) هو الرازى التميمي عيسى بن أبي عيسى ، وهو ثقة تكلم فيه بعضهم ، وقال ابن عبد البر : هو عندهم ثقة ، عالم بتفسير القرآن . وله ترجمة وافية في تاريخ بغداد : ١١ / ١٤٣ - ١٤٧ (انظر تطبيق المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر على الأثر ١٦٤ في الطبري : ١ / ١٤٦) .
وابنه هو عبد الله الرازى ، وهو ثقة ، وثقه أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهما . مترجم في التهذيب ، وابن أبي حاتم : ١٢٧ / ٢ / ٢ .

وأما عمار الراوى عن عبد الله — فهو عمار بن محمد الثوري ، ابن أخت ابن سفيان الثوري . لا بأس به ، روى عنه أحمد ، وأبو عبيد القاسم بن سلام . مترجم في التهذيب ، والتاريخ الكبير : ٢٩ / ١ / ٤ ، وابن أبي حاتم : ٣٩٣ / ١ / ٣ (وانظر في الذى قبله التعليق على الأثر ٧٠٣٠ ، وفيه هو : التطبيق على الأثر : ١٧٧٢٨ في تفسير الطبري .)

ونأخذ قلنا إن هذا الأثر مشكوك فيه ؛ لأن الطبري أووهه بلفظ (حدثت عن عمار) ، دون أن يبين هذا الذى حدثه ، ففيه جهل بأحد الرواة .

عكرمة والحسن — والسند إليهما واحد — هي : (فسخ من ذلك نساء أهل الكتاب : أحلن للمسلمين) ، وعبارة مجاهد : (ثم أحل منهن نساء أهل الكتاب) .

والقول الثاني — وهو مروى عن قتادة بسند صحيح ، وعن سعيد بن جبير بسند ضعيف^(١) — أن المراد بالمشركات مشركات العرب خاصة ، فهو لفظ عام أريد به خاص . وعبارة قتادة : (مشركات العرب اللاتي ليس فيهن كتاب يقرأنه) ، والعبارة المنسوبة لسعيد بن جبير هي : (مشركات أهل الأوثان) . والآية على هذا التفسير لم يُنسخ منها شيء ، ولم يُستثن .

والقول الثالث في تأويل الآية — وهو مروى عن ابن عباس بطريق شهر ابن حوشب^(٢) — أن المراد بالمشركات كل مشركة ، من أى أصناف أهل

(١) أما السند عن قتادة فرجانه ثم : بشر بن معاذ ، ويزيد بن زريع ، وسعيد بن أبي عروبة في طريق . والحسن بن يحيى ، وعبد الرزاق ، ومعمري في طريق ثان . وعمار ، وعبد الله بن أبي جعفر الرازي ، وأبو داود في طريق ثالث . وثلاثها صحيحة .

وأما السند عن سعيد بن جبير فرجاله ثم : أبو كريب (وهو ثقة) ، ووكيع (وهو ثقة أيضا) ، وسفيان الثوري ، وحاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري ، مولايم ، أبو اسحاق السكوني ، شيخ أبي حنيفة ، وكان يرى بالإرجاء ، وكان لا يحفظ . قال فيه أبو حاتم : هو صدوق لا يحتاج بمحدثه ، وهو مستقيم في الفقه ، فإذا جاء الأمر شوش . وكان ألقبه أصحاب إبراهيم . وقال شعبة : كنت مع زيد ، فررنا بمجاهد ، فقال : نتج عن هذا فإنه قد أحدث . وقال مالك بن أنس : كان الناس عندنا هم أهل العراق ، حتى وثب إنسان يقال له حاد ، فاعتزى هذا الدين فقال فيه برأيه .

وبسبب ضعف حد في الرواية لضعفه وحفظه وثقوبته سقرنا ضعف هذا الإسناد عن سعيد . واقتل في ترجمته : ١٦/٣ — ١٨ تهذيب التهذيب .

(٢) هو شهر بن حوشب الأشعري أبو سعيد ، ويقال أبو عبد الله ، ويقال أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو الجهد : الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن . روى عن عدد من الصحابة ، وروى عنه عبد الحميد بن هيرام (كما هنا) ، وعدد من التابعين وتلاميذهم من بينهم قتادة وعاصم بن بهدلة . وقد اختلف النقاد في المسك عليه ، غير أن حسب توثيقه أنه عبد الرحمن بن مهاد ، وعلي بن النعماني ، ويحيى بن معين ، والبخاري — من بين الذين وثقوه . وقد توفي سنة ١١١ هـ . (٣٦٩-٣٧٧ تهذيب)

الشرك كانت ، غير مخصوص منها مشركة دون مشركة ، فيشمل الجوسية والسكابية والصائبية ومشركة العرب التي تعبد الأوثان . وعيسارة ابن عباس في هذا : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أصناف النساء ، إلا ما كان من المؤمنات المهاجرات ، وحرم كل ذات دين غير الإسلام ، وقد قال الله تعالى ذكره : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ ، وقد نسكح طلحة بن عبيد الله يهودية ، ونسكح حذيفة بن اليمان نصرانية ، فغضب عمر بن الخطاب رضى الله عنه غضباً شديداً ، حتى تمَّ بأن يسطو عليهما ، فقالا : نحن نطلق يا أمير المؤمنين ولا تنفضب . فقال : لئن حلَّ طلاقهن لقد حلَّ نسكحهن ، ولسكن أنترهن منكم صخرة قباء ^(١) » ، غير أن ابن كثير يصف هذا الأثر عن عمر بأنه غريب جداً ، كما يصف الحديث بأنه غريب جداً ^(٢) .

ولعل هذه الرواية عن ابن عباس هي مصدر الرأي الذي ذهب اليه بعض المفسرين : من أن آية البقرة ناسخة لآية المائدة ، وليست منسوخة بها .

== وأما سائر رجال هذا الإسناد فهم : عبيد بن آدم بن أبي إلياس السقلاقي ، عن أبيه ، عن عبد الحميد بن بهرام .

وقد حكم النقاد على عبد الحميد حكمهم على شهر (١١٠/٦) تهذيب .
أما آدم بن أبي إلياس السقلاقي (واسم أبي إلياس عبد الرحمن بن محمد ، ويقال غامية بن شعيب الخراساني) أبو الحسن السقلاقي - نفسه أن من رويوا عنه البخاري ، والنازي ، وأبو حاتم ، وأبازرعة الدمشقي ، ويزيد بن محمد بن عبد الصمد ، كما روى عنه ابنه عبيد . وقد وثقه أبو داود ، وشعبة ، وأحمد ، وابن معين وقال : ربما حدث عن قوم ضغفاء ، وأبو حاتم وأثنى عليه ، وقال النسائي لا بأس به . وقد توفي سنة ٢٢٠ أو ٢٢١ (انظر ١٩٦/١ تهذيب) .

وأما ابنه عبيد فقال فيه أبو حاتم والنسائي : صدوق . وأخرج له البخاري في جزء وفق الدين ، والنسائي . مات سنة ٢٥٨ (٢٥٨/٧ تهذيب التهذيب) .

(١) الصخرة جمع صخور وهو الدليل الراسخ بالقل . والبناء جمع قبة وهو القليل الصاغر وإن لم يكن قصيرا . والقصير أينما . وهذا الأثر والروايات التي قبله من الطبري : ٣٦٢/٤ - ٣٦٥ .

(٢) انظر تفسيره : ٢٥٠/١ .

٨٣٠ — نحن إذن أمام ثلاثة مذاهب في العلاقة بين الآيتين :

المذهب الأول : أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة . ومبناء في نظر القائلين به أن آية المائدة أحلت بعض النساء ، وكن حراما بمقتضى آية البقرة .

والثاني : أن الآيتين محكمتان ؛ لأن آية البقرة في المشركات من غير أهل الكتاب ، وآية المائدة في الكتابيات خاصة .

والثالث : أن آية البقرة هي النافذة ؛ لأن الكتابيات اللاتي أحلهن آية المائدة بمنطوقها — حرمهن آية البقرة بهما عن المشركات عامة . ومبنى هذا القول كلمة ابن عباس السابقة ، وقول ابن عمر « حرم الله المشركات » . ولا أعرف شيئا من الإشراك أعظم من أن تقسول المرأة ربها عيسى ، أو عبد من عباد الله » .

٨٣١ — ولا نستطيع بأي حال أن نقبل تلك الدعوى القائلة بأن آية البقرة ناسخة لآية المائدة ، ومستندنا في هذا الرفض أمران :

أولهما : أن فيه تجاهلا للمقرر المتعارف ، من أن سورة المائدة هي آخر السورتين نزولا . وهذا مروى عن ابن عباس ، ولم يخالف فيه أحدا فيما نعلم ، والتأخر ينسخ المتقدم ، ولا عكس .

وثانيهما : أن القول بتعريم الكتابيات على المسلمين — وهو ما يقتضيه نسخ آية البقرة لآية المائدة — خروج على قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة ، ومن بينهم (من الصحابة) : عمر ، وعثمان ، وطلحة ، وابن عباس ، وجابر ، وحذيفة و (من التابعين) : سعيد بن المسيب ، ومهدي بن جبير ، وطاوس ، وعكرمة ، والشعبي ، والضحاك .

أما رواية شهر بن حوشب عن ابن عباس — وهي التي حقلناها في القول الثالث للفسرين في الآية — وما ورد فيها من تخرييق عمر بين طلحة وزبيبة

اليهودية ، وحذيفة وزوجه النصرانية - فقد روى عن عمر رضى الله عنه بإسناد أصح من إسناده^(١) : « المسلم يتزوج النصرانية ، ولا يتزوج النصراني المسلمة » ، وروى عنه شقيق بن سلمة أنه كتب إلى حذيفة عندما تزوج اليهودية : « خلّ سبيلها » فكتب إليه حذيفة : « أترغم أنها حرام فأخلّ سبيلها ؟ » وإذا جواب عمر : « لا أترغم أنها حرام ، ولكن أخاف أن تعاطوا اللومسات منهن^(٢) » .. فصر رضى الله عنه لم يكره لطلحة وحذيفة التزوج بكتبايتين لأنه حرام ، ولكن لأهلها لأن يقتدى بهما الناس ، فيزهدوا في المسلمات . ثم لأن التزوج بالمحصنات الضعيفات منهن قد يؤدى إلى التزوج بفهرهن ، وفيه من الخطر ما فيه .. ٨٣٣ - وإذا كنا قد انتهينا إلى أن آية المائدة محكمة لم تنسخها آية البقرة - فهل يعنى هذا أن آية البقرة منسوخة بها ؟ .

إن هذا هو أصل الدعوى . وقد رأينا أنه الأساس الذى قام عليه القول الأول من أقوال المفسرين كما أوردناها .

لكننا نلاحظ أن ابن عباس والربيع يسيمان هذا استثناء . وعكرمة والحسن يسميانه نسخا ، غير أنهما يقولان : فنسخ من ذلك نساء أهل الكتاب . ومجاهد يؤثر التعبير بأحلّ منهنّ . فإذا يعنى هذا ؟ .

(١) هذا الإسناد هو (بلفظ الطبرى) : حدثني به موسى بن عبد الرحمن السروقي قال ، حدثنا محمد بن بشر قال ، حدثنا سفيان بن سعيد ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن زيد بن وهب قال : قال عمر . . . وهو إسناد صحيح متصل إلى عمر . فصح بن بشر بن القرافضة بن المختار المدي المافظ : ثقة باتفاقهم . وسفيان بن سعيد : هو الثوري .

وزيد بن وهب الجهني تابعي كبير مخضرم ، رُحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقبض وهو في الطريق . وهو ثقة كثير الحديث ، له ترجمة في تاريخ بغداد : ٤٤٠/٨ - ٤٤٣ ، والإصابة : ٤٦/٣ - ٤٧ .

وهذا الخبر رواه البيهقي في السنن الكبرى : ١٧٢/٧ من طريق سفيان ، وهو الثوري بهذا الإسناد . وذكره ابن كثير عن رواية الطبرى وصحح إسناده (٧٥٧/١) الفهار التلخيص على الأثر ٤٧٢٢ في ٤/٣٦٦ تفسير الطبرى .

(٢) تفسير الطبرى : ٣١١/٤ - ٣١٧ .

إنه بمعنى في نظارم جميعا أن في الآية الأولى عموما خصصته الآية الثانية ؛ لأنها استنتجت الكتابيات من عموم المشركات . وإيراد (من) التمييزية في عبارة عكرمة والحسن وعبارة مجاهد - ينفي أن يكون المراد بالنسخ الإزالة ؛ لأن الآية المنسوخة لا يجوز العمل بها ، وتحريم المشركات غير أهل الكتاب ما زال قائما ، وسيظل قائما حتى يرث الله الأرض ومن عليها . وما حرمتهن إلا آية البقرة المدعى أنها منسوخة .

أما في نظر الأحناف فهو بمعنى نستأ جزئيا ؛ لأنه عندم إخراج لبعض ما شمله النص الأول ، وقد تأخر عنه في النزول .

٨٣٣ - على أن الطبري إذ برفض دعوى النسخ ، يؤثر تفسير قتادة للآية ، فيقرر أن لفظ المشركات فيها عام أريد به خاص من المشركات من غير أهل الكتاب . ونحن نخالفه في هذا ؛ لأن إرادة الخاص هنا لا دليل عليها (المدعى دعوى لا برهان له عليها متحكما ، والتحكم لا يميز عنه أحد) كما يقول هو نفسه .^(١) بل يكاد الدليل يقوم على أن العام هو المراد في الآية ، ونعني بهذا الدليل قوله : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ ﴾ ، فإن هذا التعبير يكاد يقطع بأن الآية قد أحدثت تغييرا في حكم سابق ، ولكن هذا التعبير لا يصل إلى حد النسخ ، إلا إذا كانت المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من جميع المشركات . ولا قائل بهذا^(٢) .

٨٣٤ - والآية الرابعة من آيات التخصيص المدعى عليها النسخ هي قوله تعالى في سورة البقرة ٢٢٨ : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ . قالوا : نسخت هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَتَبَسَّنَ مِنْ التَّخَفُّضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ زَنَبْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ، وَأُولَاتُ الْأَمْثَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضْمَنَّ تَحْلِينَ ﴾ ٤ : الطلاق . وبقوله جل ثناؤه : ﴿ يَا أَيُّهَا

(١) تفسير الطبري : ٤ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، وقد قلنا وهو يرد على دعوى النسخ في هذه الآية .

(٢) يوضح هذا من مذاهب المفسرين في الآية ، كما قرأناها .

الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا فَكَّعْتُمْ التَّوْمِنَاتِ مِنْهُمْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تُمْتَدُّونَهَا ﴿٤٩﴾ : الأحزاب ، وبقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الأمة : « وَعِدَّتْهَا حَيْضَتَانِ » .

ذلك أن الآية تقرر - بما فيها من عموم - أن كل مطلقة فعدتها ثلاثة أقراء (على الاختلاف في المراد بالقراءة) . وآية سورة الطلاق تقرر أن عدة الياسة من الحيض وعدة الصغيرة التي لم تحض ، إذا طلقتا - ثلاثة أشهر ، كما تقرر أن عدة الحامل (مطلقة أو متوفى عنها) هي وضع حملها . أما آية الأحزاب فتقرر أن المطلقة قبل الدخول لا عدة عليها . وأما الحديث فيقرر أن عدة الأمة التي تحيض حيضتان ، لا ثلاث . وكل ذلك مخالف لما في الآية من اعتداد المطلقات بثلاثة قروء ، معارض مع ما في هذا الحكم ، فهو ناسخ لها إذن .

والواقع أن دعوى النسخ هنا - وهي مروية عن ابن عباس وقاعدة - تنقض نفسها بنفسها ، فإن العبارة التي حكمتها عن ابن عباس وقاعدة هي : ثم استثنى . . . ، فنسخ منها . . . ، وهذا تخصيص لا نسخ : خصص الله عموم المطلقات ، بمقتضى الآيات التي زعموها ناسخة ، بمقتضى الحديث المروي في عدة الأمة ، فأصبحت مقصورات على ذوات الأقراء ، للدخول بهن ، الحرائر غير الحوامل ، وتولت تلك الآيات وذلك الحديث عدة الآيسات ، والهيضات ، والإماء ، والحوامل ، وقررت أن المطلقة غير المدخول بها لا عدة عليها ^(١) .

٨٣٥ - وفي الآية موضع آخر ادعى عليه النسخ ، هو قوله تعالى فيها : ﴿وَيُؤْمِنُ كَلِمَاتُ اللَّهِ أَتَتْكَ مِنْ رَبِّكَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ؛ فقد ادعى أنه منسوخ بقوله بل ذكره : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدُلٍ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ ٢٣٠ : البقرة .

(١) انظر تفسير الطبري: ٤/ ٥٠٠ وما بعدها . وأحكام القرآن لابن العربي في الآية : (١٨٥/١) . وانظر توسع القرآن : الورقة ٤٦ ، ٤٧ .

وهذه الدعوى — أيضاً — تخصيص وابست نسخاً ؛ ذلك أنها خصصت
الذين يحق لهم أن يراجعوا زوجاتهم بأنهم الذين طلقوا مرتين أو واحدة ، بعد
أن كان عموم قوله : ﴿ وَبُعُوثَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ شاملاً لكل مطلق
ولو ثلاثاً ^(١) .

٨٣٦ — والآية الخامسة هي أيضاً في سورة البقرة ، وهي قوله تعالى (٢٥٩)
﴿ أَطْلَاقٌ مَرَّتَانٍ ، فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ .
قالوا : هي منسوخة بطلاق العبد ، فهو واحدة ، وإن طلق الثانية حرمت
عليه ^(٢) ، والصحيح أنها مخصوصة به .

وقالوا : هي منسوخة بقوله تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِيمَانَهُنَّ ﴾ (١ : الطلاق) ،
والواقع أن ما في الآية المسمى أنها ناسخة إنما هو بيان لكيفية إيقاع الطلاق :
وقالوا : هي ناسخة لما كان عليه العرب في الجاهلية من إباحة رجعة المطلقة
ولو ثلاثاً ، والصحيح أنه ابتداءُ شرع ، وإبطالُ الحكم العادة ، وليس نسخاً ^(٣) .
٨٣٧ — والآية السادسة هي قوله تعالى في سورة البقرة (٢٨٤) : ﴿ وَإِنْ
تَبَدَّلَا مَتَاهُ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ خَبَايَسِكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَتَعَفَّرْ أَمِنْ بَشَاءٍ وَيُعَذِّبُ
مَنْ بَشَاءَ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

زعموا أنها عندما أنزلت ، فزع الصحابة رضوان الله عليهم ، إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، يقولون له : إنا لمؤاخذون بما نُحدث به أنفسنا ؟ هل كنّا
فأنزل الله عز وجل : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلًّا وَشَقًّا ﴾ .
وإذا كان بعضهم قد فهم أن الآية الثانية ناسخة للأولى ؛ لأنها قررت

(١) أسند الطبري هذه الدعوى إلى الحسن البصري وعكرمة . وانظره في الموضع السابق .

(٢) انظر الموا ، في باب طلاق العبد . من كتاب الطلاق . وهو في ص ٥٧٤ ، وفتح
في الجزء الثاني منه .

(٣) انظر في الدعوى الأولى أحكام القرآن لابن العربي : ١/١٩١ ، وفي الثانية والثالثة
تواضع القرآن لابن الجوزي : الوردتين ٤٧ ، ٤٨ . وانظر أيضاً : النسخ والمنسوخ لابن جعفر
الشمس : ٦٧ - ٧٠ .

أن التكليف لا يتجاوز الوسع ، بعد أن قررت الآية الأولى أنهم محاسبون حتى على حديث النفس^(١) - فإن الآية الثانية (على هذا التفسير) إنما خصصت المصوم الذي في الأولى ولم تنسخه ! . . .

٨٣٨ - على أن للآية تأويلات أخرى ، تبعد عنها دعوى النسخ ؛ لأنها بمقتضاها تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه الآية الثانية ، ولا تتعارض معها .
وأول هذه التأويلات أن المراد بقوله عز وجل في الآية (أو تخفوه) :
ما لم يعلموه مما أصرروا عليه ، وهو ما به . وكان المؤاخذة عليه حينئذ بسبب أنهم هموا به ، لا بسببهم . أنهم حدثوا أنفسهم به أو وسوس لهم به الشيطان . ونظيره في رأيهم قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ٧٧٥ : البقرة . والآية عليه محكمة ؛ لأن المصم بالمصيبة مما يسع الإنسان أن يتركه ، فالتكليف بتركه تكليف بما في الوسع ، لا يتنافى قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٢)

والتأويل الثاني أن المراد بقوله عز وجل في الآية : ﴿ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ : يُعْرِفُكُمْ به ويخبركم ، فليس المراد به المؤاخذة . وهو مروى عن ابن عباس ، والربيع . والآية على هذا أيضا محكمة ؛ لأنه لا تكليف بحديث النفس ، فلا مؤاخذة عليه^(٣) .

(١) أسند الطبري دعوى النسخ هنا إلى ابن مسعود ، وعائشة ، وابن عمر ، وسعيد ابن جبير ، والشمي ، ومجاهد ، وقتادة ، والحسن البصري ، والسندي ، وابن زيد (وانظر الروايات التي تقرر ذلك فيه : ١٠٣/٦ - ١١٢) .

(٢) أسند الطبري هذا التأويل إلى ابن عباس ، والضحاك ، وقيس بن أبي جازم ، والربيع ، والحسن ، ومجاهد . لكن الرواية عن ابن عباس هنا بطريق ابن أبي لطفة وهو منقطعة ، وبطريق آخر هو طريق آل العوف وهو ضعيف . والرواية عن الضحاك بطريق جوير وهو ضعيف جدا . وهناك طريقان عندنا في كليهما سديد (بالصغير) وهو ضعيف ، وقد سمعت الأصانيد إلى أبي قيس ، والربيع ، والحسن ، ومجاهد ، فهو مذموم إذن . (وانظر المصدر السابق : ١١٣/٦ - ١١٥) .

(٣) المصدر السابق نفسه .

والتأويل الثالث : أن المراد في الآية بقوله « أو تخفوه » هو حديث النفس

ولو لم يكن هما ، وأنه مؤاخذ عليه ، غير أن هفوتهم عليه هي ما يحدث لهم في الدنيا من المصائب والأمور التي تتخزّنهم ، وتؤلمهم . وهذا التأويل يعتمد على حديث حسن غريب عن عائشة ؛ فقد سألتها أمية عن هذه الآية - وعن ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ سُوءًا يَمُزَّ بِهِ ﴾ ١٢٣ : النساء ، فقالت : ﴿ ما سألتني عنها أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا عائشة ، هذه متاعاة الله العبد بما يصيبه من الحصى والنسكة والشوكة ، حتى البضاعة بضمها في كنه ، فيفتلها ، فيفرغ لها ، فيجدها في ضنبه . حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج الثبر الأحر من الكبر » ، والآية على رأى هذا الفريق محكمة ؛ لأن التكليف يستلزم العقاب الأخرى على مخالفة ، والآية لا تقره ^(١) .

٨٣٩ - وثمة ردان آخران على دعوى النسخ ، غير الردود التي أسلفناها .

وأولها لابن الأنباري - وقد ذكره ابن الجوزي - أن الآية خبر ، والنسخ إنما يدخل على الأمر والنهي ^(٢) . أما الثاني فهو لأبي جعفر النعمان ، وهو يستدل على أن الآية خبر ، ويؤول قول مدعى النسخ : (فنسخ ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعًا ﴾) بقوله : أي نسخ ما وقع بقلوبهم منه ، أي أزاله ورفعه ^(٣) .

(١) تفسير الطبري ١١٦/٦ - ١١٧ والضم ما بين الإبط والكشح ، والمراد بالبضاعة السلة ، وأصل التكة أن ينكب الإنسان الحجير ، إذا أصاب ظفره أو أصبعه ، ثم سمي بها كل ما يصيب الإنسان بما يسوء .
(٢) تراجم القرآن : الورقة ٥٨ .

(٣) انظر ٨٦ في النسخ والنسوخ . وقد أنهى كلامه عن الآية بترجيح قول ابن عباس أنها عامّة ، ثم استدل لهذا بحديث أووده بإسناده ، قال رجل لابن عمر : كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النبوي ؟ قال : سمعته يقول :

« يدعى المؤمن من ربه عز وجل ، ويضع عليه كنفه ، فيقرؤه بذنوبه ، فيقول : هل تعرف ؟ فيقول : وبه أعرف ، قال : فإن قد سترتها عليك في الدنيا ، وإن أغترها لك اليوم ، فبطلت صحيفة حسناته . وأما السكاثر وإنما فتنون فينادي بهم على رهوس الخلائق : هؤلاء الذين كذبوا على الله » .

هذا إلى أن لمجاهد تأويل آخر للآية ، أى لقوله : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوْا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ ﴾ ، قال مجاهد : من الشك واليقين . ولأوجه للنسخ على هذا التأويل .^(١)
 كذلك روى عن ابن عباس وعكرمة والشعبي أن الآية فى الشهادة ؛ لأنها جاءت بعد النهى عن كتمانها ، والوعيد عليه ، ومعناها : إن تبدوا أيها الشهود ما فى أنفسكم من كتمان الشهادة ، أو تخفوه^(٢) . . .

وهكذا تنزاحم الأدلة على بطلان دهمى النسخ على الآية ، وفى كل منها على حدة ما يكفى لردّها .

٨٤٠ — والآية السابعة هى قوله تعالى فى سورة النساء (٣٤) : ﴿ وَرَاحِلُكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ ، والمشار إليه فيها هو المحرمات من النساء .
 قالوا : هى منسوخة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا »^(٣) .

ومع أن القرآن لا تنسخه السنة ؛ لأنها ليست فى الثبوت متواترة اللفظ ولأخفى مثله — لا يبدو هذا الحديث أن يكون تخصيصاً عموم الآية ، فإن (عا) فيها إحدى صيغ العموم ؛ ومقتضى هذا العموم — لولا الحديث المخصص جواز — الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها .

٨٤١ — والآية الثامنة هى قوله تعالى فى سورة الأنفال (١٦) : ﴿ وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِّفِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ ، فَقَدْ بَاءَ بِنَقِصٍ مِّنَ اللَّهِ ، وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ .

ثم يعقب عليه بقوله (فى هذا الحديث معنى حقيقة الآية ، وأنه لا نسخ فيها . وإستناد لإستناد لا يشغل القلب منه ليس ، وهو من أحاديث أهل السنة والجماعة) .

(١) انظر تفسير الطبرى : ١١٥/٨ ، ونواسخ القرآن لابن الجوزى : الورقة ٥٨ .
 (٢) انظر تفسير الطبرى : ١٠٧/٦ — ١٠٣ ونواسخ القرآن لابن الجوزى : الورقة ٥٨ .
 (٣) الموطأ : كتاب النكاح ، باب مالا يجمع من النساء : ص ٣٢٢ ، ونفع فى الجزء الثانى . وقد أخرجه البضاوى أيضاً فى كتابه النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمتها . ومسلم فى كتابه النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها .

(٣٩ النسخ فى القرآن)

زعموا أنها منسوخة بقوله تعالى في السورة نفسها : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ . إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾
الآيتين ٦٤ ، ٦٥ .

والصحيح أن العموم الذي يفيدُه قوله : ﴿ وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ ﴾
قد خُصَّصَ بما في الآيتين ، فلم يُؤْذَ كل من يولى الكفار دبره في القتال مستحقاً
للعقوبة الذي في الآية ، وإنما قُصِرَ هذا الوعيد على من فوّاه أمام عدو يزيد على
مثليه ، بمقتضى ثمانية الآيتين المدعى أنها ناسختان . وهذا تخصيص وليس
نسخاً^(١) .

٨٤٢ — والآية التاسعة هي قوله تعالى في سورة الإسراء (٢٤) :
﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا ﴾ ، والضمير للوالدين كما هو واضح .
وروى عن ابن عباس (بطريق ابن أبي طلحة) وعن عكرمة بسند صحيح ،
وعن ابن جريج بسند فيه الحسين (سفيذ) : (نسختها الآية التي في براءة :
﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي
قُرْبَى ، مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَحْبَابُ الْكُفْرِ * وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ
مِنْهُ ، إِنْ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ ١١٣ و ١١٤ .

ولما كان من البدهي أنه ليس جميع الآباء مشركين ، وأن الآية التي
اعتبروها ناسخة هنا إنما تحظر على النبي والمؤمنين الاستغفار للآباء المشركين
فحسب . فإن الصحيح أن تعتبر هذه الآية مخصوصة للآية الأولى ، لا ناسخة لها ؛
إذ لم ترفع حكماً كله ، وما زال المؤمنون من الآباء بعد نزولها مأموراً بطالب
لرحمة لهم .

(١) انظر في عرض هذه الدعوى وردّها : النسخ والنسخ لأبي جعفر النحاس ١٤٣ -
١٥٣ ، ونواصيح القرآن : الورق ٩١ و ٩٢ ، وانظر أيضاً تفسير الطبري للآية :
١٥٠/٨ ؛ فإنه لم يتعرض لدعوى النسخ أصلاً ، ولا لملاقاة الآية بالمديح .

والخاص المتصل بالعام لم يرد دخوله في العام من أول الأمر ، فكيف يعتبر
لتصريح بمحكمه المخالف لحكم العام نسخاً لهذا الحكم ؟ .

٨٤٣ — والآية العاشرة هي قوله تعالى في سورة النور (٤) : ﴿ وَالَّذِينَ
يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ،
وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ مَهْرَةٌ أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ
بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٥) ﴾ ، زعموا أنها منسوخة بقوله
جل ثناؤه بعدها (٦ - ٩) :

﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ —
فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ... ﴾ إلى آخر
آيات اللعان .

وواضح أن الآية الأولى تبين حكم كل قاذف لمحصنة ، وأن آيات اللعان
تبين حكم الأزواج حين يقدفون أزواجهن ، وكلتا الآيتين عامة ، غير أن المصوم
الذي في الثانية نسي ، فهي بالرغم من شمولها لكل زوج يقذف زوجته —
خاصة إذا هي قرنت إلى الآية الأولى ، ومن ثم فالحكم الذي تشرعه بمخصص
الحكم الذي تشرعه تلك الآية ، بمعنى أنه يقصره على من عدا الأزواج . فهو
من تخصيص العام ، عند غير الحنفية لامن النسخ . أما عند الحنفية فهو نسخ جزئي ،
ونحن نرجح هذا الواقعة هلال بن أمية مع زوجه ، وهي ثابتة .

٨٤٤ — والآية الحادية عشرة هي قوله تعالى في سورة النور أيضاً (٢٧) :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَاسْتَأْذِنُوا
عَلَى أَهْلِهَا ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٢٧) فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا
فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ، وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ازْجِرُوا
فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ عَلَيْهِ (٢٨) ﴾ .

روى عن ابن عباس ، وعكرمة ، والحسن البصري ، والضحاك : أنه نسخ واستثنى من ذلك : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ (٢٩) .

وقال ابن الجوزي في حكاية دعوى النسخ والرد عليها : (ذهب بعض المفسرين إلى أنه نسخ من حكم هذا النهي العام - حكم البيوت التي ليس لها أهل يستأذنون) - وبعد أن ذكر الآية الناصغة في نظرهم ، وأورد الأثر المروي عن ابن عباس بسند صحيح قال - : (وليس هذا بنسخ ، إنما هو تخصيص) . غير أنه عاد فقرر أن (الاستئذان شرط في الأولى إذا كان للدار أهل ، والثانية وردت في بيوت لا سكن لها ، والإذن لا يتصور من غير إذن . فإذا بطل الاستئذان لم تكن البيوت الخالية داخلة في الأولى ، وهذا أصح)^(١) ، والآية عليه أيضا محكمة .

ومع ابن الجوزي في هذا ، وإنما ذكرنا الآية في الآيات التي خصص عمومها ؛ لشبهة التخصيص كما قررها أولا .

٨٤٥ - والآية الثانية عشرة هي قوله تعالى في سورة الممتحنة (١٠) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ، لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ... ﴾ .

وهذه الآية تخالف جميع الآيات السابقة في أنها - عندهم - ناصغة وليست بنسوخة ؛ فقد قالوا إنها نسخت ما تضمنه عهد النبي صلى الله عليه وسلم مع المشركين من أهل مكة عام الحديبية ؛ إذ تضمن هذا العهد أن يرد الرسول

(١) تراخى القرآن : الورقة ١٠٩ . وقد رقت في المخطوطة عدة تحريكات ، فقد جاء فيها (وليس لهذا نسخ) ، وصوابه : وليس هذا بنسخ . وجاء فيها (والثاني) ، وصوابه : والثانية ، لأنه قصد الآية . وجاء فيها : (لم يكن البيوت الخالية) ، وإنما هو : (لم تكن) بابتداء ؛ بدليل الخبر .

صلى الله عليه وسلم إليهم من لحق به منهم ، دون تفريق بين الرجال والنساء بمقتضى الصوم ، أرمع النص على النساء . ثم لحقت بالنبي صلى الله عليه وسلم بعض المؤمنات من مكة ، فأمره الله بامتحانهن ، حتى إذا تبين له أنهن مؤمنات حقا كان عليه ألا يرجعهن إلى الكفار ؛ لحمة الإسلام التي حرمتهن عليهم ، ثم لأنهن رقيقات ضعيفات^(١) .

والصحيح أن الآية خصصت عموم المهد في هذا الشرط ، ولم تنسخه .

* * *

٨٤٦ — وأما تقييد المطلق ، فقد أسلفنا آياته التي ادعى عليها النسخ ، عند ما كنا نناقش آيات الأخبار ، وآيات الوعيد ، والآيات التي ادعى عليها النسخ بآية السيف ؛ فقد تناثرت بين آيات هذه الأنواع الثلاثة . وهناك يثنا ما فيها من إطلاق وتقييد ، فلسنا نرى حاجة لإعادتها هنا .

غير أننا نستدرك على الآية (٢٤) في سورة النساء ، وهي التي تحرم على الأحرار من المؤمنين الزواج بإمائهم ، وتشترط للإباحة خشية الوقوع في الزنا ؛ فقد أوردناها في الفصل الأول من الباب الأول : وقررنا هناك أن ذلك الشرط قيد ما فيها من إطلاق^(٢) ، مع أنه تخصيص لما فيها من عموم . وقد صححنا هذا بصددنا ونحن نمثل للتخصيص ، بعد أن بينا الفروق بينه وبين النسخ ، في الفصل الذي عقدناه لبيان الفروق بين النسخ وغيره^(٣) .

أما سبب الخطأ الذي وقعنا فيه أول الأمر فهو نقلنا هذا المثال وتخريجنا عن المواقفات الشاملي ، دون استدراك عليه .

* * *

٨٤٧ — ونذع الآن تقييد المطلق إلى تفسير المجهول .

(١) انظر أحكام القرآن لابن العربي : ص ١٧٧٥ وتقع في القسم الرابع منه .

(٢) انظر ف ٩٦ ص ٧٢ فيما سبق .

(٣) انظر ف ٢٠٨ - ٢٠٩ ص ١٣٧ - ١٣٨ فيما سبق .

وإن تفسير المبهم ليوضح في ثلاث من الآيات المدعى عليها النسخ :
أولاهما هي قوله تعالى في سورة آل عمران (١٠٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ، قالوا : هي منسوخة بقوله تعالى في سورة التغابن
(١٦) : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَقْتُمْ ﴾ .

ودعوى النسخ على هذه الآية مروية عن ابن عباس بطريق عكرمة ،
وعن قتادة ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن كعب ، والسدي ، والربيع بن أنس ،
وابن زيد ، ومقاتل بن سليمان . وخلاصة ما قالوه في توجيهها أن قوله عز وجل
﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ يراد به القيام بجميع ما استحقه من طاعة ، واجتناب معصيته .
وهذا أمر تمجيز عنه الخلائق فكيف بالواحد منهم ؟ ، فوجب أن تكون
منسوخة ، وأن يطلق الأمر بها بالاستطاعة ، ويوضح هذا ما روى عن ابن
مسعود رضي الله عنه في تفسيره بأنه : « أن يطاع فلا يعصى ، وأن يذكر فلا ينسى ،
وأن يشكر فلا يكفر »^(١) .

ولكننا نجد رواية أخرى عن ابن عباس بطريق علي بن أبي طلحة يقول
فيها بصدد الآية : لم تنسخ ، ولكن حق تقاته أن يُجاهدوا في الله حَقَّ جهاده ،
ولا تأخذهم في الله لومة لائم ، ويقوموا لله بالقسط ولو على أنفسهم وآبائهم .
وهذا هو مذهب طائفة أيضاً ، وهو الصحيح^(٢) .

وقد ذهب إلى هذا من العلماء : أبو جعفر النحاس ، وابن عقيل ، وابن
الجوزي ، وعليه جمهورهم . . .

أما أبو جعفر النحاس فقد قال في رده لدعوى النسخ على الآية : (معنى
قول الأولين : نعتت آية التغابن هذه الآية أي نزلت بنسخها وهما واحد .

(١) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي : الورقة ٦٤ - ٦٥ .

(٢) للصدر السابق نفسه .

وإلا فهذا لا يجوز أن يُنسخ ؛ لأن النسخ هو المخالف للنسخ من جميع جهاته ،
الرائع له ، المزيلُ حكمه .^(١)

وأما ابن عَقِيل فقال : (ليست منسوخة ؛ لأن قوله : ﴿ مَا اسْتَظَفْتُمْ ﴾ بيان
لحقِّ تَقَاتِهِ وَأَنَّهُ بحسب الطاقة . فن سَمِيَ بيان القرآن نسخاً فقد أخطأ^(٢)) .

وأما ابن الجوزي فقال تمقيهاً على الكلمتين السابقتين : (وهذا في تحقيق
الفقهاء يسى تفسير مجمل ، وبيان مشكل . وذلك أن القوم ظنوا أن ذلك
تكليف ما لا يطاق ، فأزال الله إشكالهم . فلو قال : لا تنقوه حق تقاته — كان
نسخاً ، وإنما يَبَيَّن أنه لم يَرُدَّ بحق التقاة ما ليس في الطاقة^(٣)) .

ونحن نعقب على كلمة ابن الجوزي بأن ما سماه تفسير مجمل في تحقيق الفقهاء
— هو تفسير مبهم ، أما المجل فيبيانه تفصيل له ، وسنعالج آياته بعد .

٨٤٨ — وأما الآية الثانية فهي قوله تعالى في سورة الحج (٧٨)
﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ ، وواضح أن الأمر فيها جاء بأسلوب الأمر
في آية التقوى السابقة عليها ، وهي المبينة بالآية التي تقيده بالاستطاعة . ولكن
ما ناسخها عندهم ؟

اختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أنه هو قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَظَقْتُمْ ﴾
وهو نفس النسخ الذي زعموه في الآية السابقة أيضاً . وذهب آخرون إلى أنه
هو قوله تعالى في الآية الأخيرة من سورة البقرة : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا
إِلًّا وَوُجْهَهَا ﴾^(٤) .

(١) النسخ والمنسوخ له : ٨٨ — ٨٩ ، وقد نقلها عنه ابن الجوزي في نواسخ القرآن

الورقة ٥٦ .

(٢) نقل هنا عنه ابن الجوزي : الورقة ٦٥ في نواسخ القرآن .

(٣) المصدر السابق فقه .

(٤) انظر النسخ والمنسوخ لأبي جعفر النجاشي : ١٩٢ ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي

الورقة ١٠٧ — ١٠٨ .

وكلفا الآيتين بيان لإيهام حق جهاده ، وأنه لا يتجاوز الوسع ! .

٨٤٩ - وأما الآية الثالثة فهي قوله جل ثناؤه في سورة النساء ١٠ :

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ،
وَيَصِفُّونَ سَعِيرًا﴾ .

وقد زعموا أنها منسوخة بقوله عز وجل في سورة البقرة ٢٢٠ : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ
عَنِ الْيَتَامَىٰ ، قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ، وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ
الْغَيْبَ مِنَ الْمُصْلِحِ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ .
ويتبين ابن كثير منشأ دهمي النسخ حيث قال ، نقلًا عن الطبري :

(قال ابن جرير : حدثنا سفيان بن وكيع ، حدثنا جرير ، عن عطاء بن
السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « لما نزلت : ﴿ولا تقر بوا
مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾ و ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً﴾ .
الآية - انطلق من كان عنده يتيم ففزل طعامه من طعامه ، وشرابه من شرابه ،
فجعل يفضل له الشيء من طعامه ، فيمضيه له حتى يأكله أو يفسد . فاشتد ذلك
عليهم ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله : ﴿وَسأَلُونَكَ
عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ، وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ ، ففزلوا طعامهم
بطعامهم ، وشرابهم بشرابهم » ، وهكذا رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن
أبي حاتم ، وابن مردويه ، والحاكم في مستدركه ، من طرق ، عن عطاء بن
السائب به ، وكذا رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وكذا رواه الترمذي
عن أبي مالك ، وعن أبي صالح عن ابن عباس ، وعن مرة عن ابن مسعود بمثله .
وهكذا ذكر غير واحد ، في سبب نزول الآية ، كجهاد ، وعطاء ، والشيء ،
وابن أبي ليلى ، وهشام ، وغير واحد من السلف والخلف (١) .

(١) تفسر القرآن العظيم : ٢٥٦/١ - ٢٥٧ في تفسير آية البقرة ، ونحوها في

٢٥٦/١ - ٢٥٧ في تفسير آية النساء . وانظر تفسير الطبري : ٣٤٩/٤ - ٣٥٧ .

وهذا الذى ذكره الطبرى وابن كثير - نقلا عن المتقدمين - فى بيان سبب نزول الآية ، يؤكد ما ذهبنا إليه من أن فى آية النساء إيهاماً بفسرته آية البقرة ؛ لأنها بينت لهم كيف ينجون من ذلك الوعيد الشديد الذى فى آية سورة النساء لآكل مال اليتيم ، وكيف يرعون مصالحه مع ذلك ، فخلصتهم من ورطة كانوا يعانون من حيرتهم حيالها ، ولا يجدون منها لأنفسهم ولا لليتيم مخرجاً .
والوعيد مع ذلك ما زال سيفه مصلتاً على آكل مال اليتيم ظلماً ، فما زالت آيته محكمة لم تنسخ ^(١) ! . . .

٨٥٠ - وندع تفسير المبهم إلى تفصيل الجمل ، فنجد من آيات المدعى عليها النسخ آيتين :

أولاهما هى قوله تعالى فى الآية السابعة من سورة النساء : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ، نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ . . .

وقد زعموا أنها منسوخة بالآيات الثلاث التى تبين أنصاء الوراثين فى القرعة ، وهى الآيات : ١١ ، ١٢ ، ١٧٦ فى السورة . والواقع أن هذه الآيات تفصل الإجمال الذى قرره الآية الأولى ، عند ما ذكرت أن للرجال نصيباً من القرعة ، وللنساء منها نصيب ، والمراد به أن كلا من الجنسين يرث ، فالأنثى ليست مانعاً للنساء من الميراث كما كانت تفعل العرب فى الجاهلية . وذلك واضح ما دام سبب الميراث (وهو القرابة) يتحقق فى الجنسين ، ولا يختص به الرجال دون النساء .

(١) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزى : الورقة ٦٧ ، فستجد أنه يقول : (هذه الآية لا يجوز فيها فاسخ ولا منسوخ ؛ لأنها خبر ووعيد ونهى عن الظلم والتعدي ، وعمل لسخ هذا . فإن صرح ما ذكروه عن ابن عباس فتأويله من اللغة أن هذه الآية على نسخة تلك الآية) ، لكنه يذكر أن بعضهم زعم أن ناسخ الآية هو قوله تعالى : « ومن كان فقيراً فليأكل مما فى المعروف » ويستحب عليه بقوله : (وهذا قبيح ؛ لأن الأكل بالعرف ليس ظلم ، وإنما جازى بين الآيتين) .

ومثل هذا التفصيل للإجمال الذي في الآية الأولى لا يعتبر نسخاً لها ؛ لأنه لا يرفع حكمها ولا يزيله ، وإنما يقرره ، ويؤكدده ، ويبين طريقة تحقيقه ^(١) .

٨٥١ — والآية الثانية هي قوله تعالى في الآية الأولى من سورة الأنفال :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ . قالوا : هي منسوخة بقوله جل ثناؤه في السورة نفسها (٤١) : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِلَّهِ حُكْمُهُ ، وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالسَّائِلِينَ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ .

والصحيح أن الآية الأولى أجملت الجواب عن سؤالهم ، فقالت : ﴿ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ، بمعنى حكم الأنفال لله يحكم فيها بما يشاء ، ويقسمها الرسول على ما يحكم به الله ؛ فإن فيه وحده ما يكفل المصلحة . ثم جاءت الآية الثانية فتصلت هذا الإجمال ، حيث قررت أن الغنيمة توزع أخماساً ، وأن خمساً واحداً منها للذين ذكروا في الآية ، أما الأخماس الأربعة الباقية فإن سكوتها عنها يشعر بأنها حق الغنائم ، يقسم عليهم : للرجال سهم ، وللنساء سهمان أو ثلاثة (حسب مذاهب الفقهاء) .

ويلاحظ أننا اعتمدنا في تفسيرنا للأنفال هنا — مذهب القائلين من شيوخ أهل التأويل بأنها هي الغنيمة ، ولم نذكر غيره . ذلك أن الغنيمة هي خير ما فسرت به الأنفال هنا ؛ فإن سورة الأنفال هي سورة بدر كما سماها ابن عباس ، وكل ما حصل عليه المسلمون في بدر من أموال أعدائهم إنما حصلوا عليه ببدر . فقال ، وهذا هو الذي اصطاحه علماء المسلمين على تخصيصه باسم الغنيمة .

(١) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي : الورقة ٦٦ ، نستجد أن ابن الجوزي يحكي من جري النسخ ولا يفسرها لأحد معين ، ثم يردّها بقوله : (وهذا قول مردود في الآية ، وإنما أجمعت هذه الآية مبرات النساء في الجملة وتبعت آية الموارث مقابله . ولا وجه للنسخ بحال) .

فإن قيل : وماذا نقول في دعوى النسخ عند من يفسرون الأفعال بأنها هي ما فعله الإمام بعض المجاهدين ؟ قلنا : هذا حق الإمام لا اعتراض لأحد عليه ، ولا ينافيه تقسيم الغنائم على النحو الذي بينته آيتها ، فلا مجال لقول بالنسخ ، بناء عليه .

وإن قيل : إنها هي الفداء - قلنا : وهل تنسخ آية في الغنيمة آية في الفداء مع اختلاف الموضوعين ^(١) ؟ .

* * *

٨٥٢ - وثمة خمس آيات ادعى أنها ناسخة ، مع أنها لم تنسخ حكماً شرعياً ، وإنما أنزلت لتشريع أحكاماً جديدة ، في موضوعات لم تشرع لها أحكام من قبل . أولئك حكى حكماً كان في شريعة هريقة في القدم ، وليس في شريعتنا مثيل له ، ولا في حياتنا ما يحتاج إلى شرعه لنا . . .

وأولى هذه الآيات هي قوله جل ثناؤه في سورة البقرة (١٠٤) :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعَيْنَا ، وَقُولُوا انظُرْنَا ، وَاسْمَعُوا ، وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

(١) أورد عبد القاهر هذه الآية في الآيات المتفق على نسخها وناسخها ، ونسب ابن الجوزي القول بنسخها إلى السدي ، ثم ردها . وكذلك ردها ابن جرير الطبري في تفسيره . وإنما قلنا إن خير ما فسرت به الأفعال هنا هي الغنيمة لا ذكرناه ، من أن السورة كلها أنزلت لتحكي ما كان في بدر . ونحن أن نعلم لتسميتها الأفعال ، ولهذا عدان : أولاً أنها زيادة على ما شرع القتال لأجله ومن إعلاء كلمة الله ، وبحق الباطل .

والثانية هو أن هذه الأمة اختصت بإباحتها لها ، بعد أن كانت محرمة على الأمم السابقة . بنص الحديث : « وأُحلت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي » .

وانظر الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر : الورقة ٢٨ .

وتفسير الطبري : ٣٦١/١٣ - ٣٨٣ .

وكتابنا سمرة الأفعال : عرض وتفسير : للطبعة الثالثة ، في التمهيد وفي تفسير الآيتين .

فقد زعم أبو جعفر النحاس أن البين في هذه الآية أنها منسوخة ، ثم قرر أنها نسخت ما كان مباحاً أن يقولوه ، فجعلها ناسخة ...
 وللفسرين أقوال في المراد بهذه الآية ، فلننظر أولاً في هذه الأقوال ،
 ولنعثر من بينها ما يقضيه أو يشهد له السياق ، ثم ننظر بعد في دعوى النسخ ...
 ٨٥٣ — والطبري يحمل أقوال المفسرين في تأويل ﴿ لا تقولوا راعنا ﴾ في مذهبي :

أولها : أن تأويله لا تقولوا خلافاً ، وهو مسند إلى عطاء ومجاهد بإسناد صحيح .

وثانيها : أن تأويله لا تقولوا أرعنا سمك ، أى اسمع منا وتسمع منك . وهو مسند إلى ابن عباس ومجاهد (بالإسناد الأول نفسه) ، وإلى الضحاك أيضاً . كذلك يحمل الطبري مذاهب أهل التأويل ، في السبب الذي من أجله نهى الله المؤمنين أن يقولوا راعنا ، في ثلاثة مذاهب :

الأول : أن كلمة (راعنا) كلمة كانت اليهود تقولها على وجه الاستهزاء والسبة ، فنهى الله - تعالى ذكره - المؤمنين أن يقولوا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . وهذا المذهب منسوب إلى ابن عباس ، وقد ذهب إلى أن معناه : أرعنا سمك .

والثاني : أن كلمة (راعنا) كلمة كانت الأنصار تقولها في الجاهلية ، فنهاهم الله في الإسلام أن يقولوها للنبي صلى الله عليه وسلم . وهذا المذهب منسوب إلى عطاء ، وأبى المالكية ، وابن جرير . وعبارة هذا كما يرويها الطبري : راعنا : قول الساحر ، فنهاهم أن يستخروا من قول النبي صلى الله عليه وسلم .

والثالث : أن كلمة (راعنا) كانت لغة يهودى بئينه ، هو رعاة ابن زيد بن ثابت ، وكان يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بها ، على وجه

السب له . وكان المسلمون أخذوا ذلك عنه . فنبى الله المؤمنين عن قبيله
لنبي صلى الله عليه وسلم . وهذا المذهب منسوب إلى السدى ^(١) .

٨٥٤ — ويعقب الطبرى على هذه التأويلات بأن الصواب أن يقال :
(إنها كلمة كرهها الله لهم أن يقولوها لنبيه صلى الله عليه وسلم . نظير الذى
ذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تقولوا لعنبت السكرم ولكن قولوا :
الحبلَةُ ، لا تقولوا عبدى ولكن قولوا فتاى » وما أشبه ذلك من السكلمتين
اللتين تكونان مستعملتين فى كلام العرب ، فتأنى الكراهة أو النهى باستعمال
إحدهما ، واختيار الأخرى عليهما فى المحاطبات) .

وهو يوجه هذا بما فى قول (راعنا) : من احتمال أن يكون بمعنى احفظنا
ونحفظك ، وارقنا ونرتبك ، إذ كانت للفاعلة لا تكون إلا من اثنين ، وفى
هذا جناء يتنافى ما أصهرهم به من توقيف النبى صلى الله عليه وسلم وتعظيمه ،
وما نهاهم عنه من رفع صوته فوق صوته ، وجهرهم له بالقول كجهر بعضهم
لبعض ، وقد خوفهم على ذلك حُيُوطَ أعمالهم ^(١) .

٨٥٥ — وهذا الذى يختاره الطبرى فى توجيه النهى عن قول (راعنا) ،
وفى تأويله — يشهد له السياق ، أو يدل على صحته كما يقول هو : فإن الآية التى
تلى هذه الآية تقول : ﴿ مَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا
الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ، وهى تدل على أن
ما عوتب عليه المؤمنون من قولهم : (راعنا) — مما يسر اليهود والمشركين .

أما أن راعيت بمعنى خالفت فلا وجه له فى كلام العرب .

وأما أن نأومنين أخذوا السكامة عن اليهود — فهو غير جائز فى صفة المؤمنين ،

(١) انظر تفسير الصدى : ٢ / ٤٦٠ — ٤٦٢ .

(٢) المصدر السابق .

فضلا عن أنه تأويل لم يأت به الخبر من الوجه الذى تقوم به الحجة كما يقول ،
فلا ينبغي قبوله .

وهنا نسأل : أين ذلك النص الذى عارض هذه الآية فنسخها ، أو عارضته
هذه الآية فنسخته ؟

إننا نجد مثل هذا النص فدعوى النسخ - بوجهها - لامسوخ لها إذن ،
ولا أدل على هذا من اضطراب صاحب الدعوى نفسه فى إيرادها ؛ فقد قرر أن
الذين فى الآية أنها منسوخة ، ثم كان كلامه بعد هذا صريحا فى أنها
هى النسخة .

وما قرره من أنها نسخت ما كان مباحا قوله - يهدم دعوى النسخ كما يجب
أن يفهم النسخ^(١) . وإلا فكل آية شرعت حكما جديدا ناسخة بهذا الاعتبار
وما يحسب أحدا يقول بهذا حتى أبو جعفر نفسه ...

٨٥٦ - والآية الثامنة هى قوله تعالى فى سورة البقرة (٢٢٢) :
﴿ وَإِسْأَلُوا نَكَاتِ الْيَتَامَىٰ ، فَاعْتَرُوا النِّسَاءَ فِي الْيَتَامَىٰ ،
وَلَا تَقْرَبُوا حَتَّىٰ يَطْهَرُوا ، فَإِذَا يَطْهَرُوا فَأَنْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ،
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

وقد قرر أبو جعفر النحاس أن هذه الآية نسخت ما كان فى شريعة
بنى إسرائيل ، من عدم الاجتماع مع الحائض فى بيت ، وعدم مؤاكلتها ومشاربتها
مستندا فى ذلك إلى أثر أسنده إلى أنس بن مالك ، يقول فيه أنس : (كانت
اليهود يعترفون النساء فى الحيض ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَإِسْأَلُوا نَكَاتِ
الْيَتَامَىٰ ... الآية ﴾ ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نؤاكلهن ،

(١) تجد هذه الدعوى فى النسخ والنسخ لأبى جعفر النحاس ، وانظر : ٢٥-٢٦ منه .

حوشاربهين ، ونصنع كل شيء إلا النكاح . قالت اليهود : ما يريد محمد أن يدع شيئا من أمرنا إلا خالفنا فيه .^(١)

٨٥٧ - وقال ابن الجوزي :

(نؤمن قوم قل علمهم أن هذه الآية منسوخة ، فقالوا : هي تقتضي مجانية الحائض على الإطلاق ، كما يفعله اليهود ، ثم نسخت ، وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أباح الاستمتاع بالحائض إلا النكاح ، وكان صلى الله عليه وسلم يستمتع من الحائض بما دون الإزار . وهذا ظن منهم قاسد ؛ لأنه لا خلاف بين الآية والأحاديث . قال أحمد بن حنبل : الحيض موضع الدم ويوضح هذا التمليل النهي بأنه أذى ، فخص بالمنع مكان الأذى . ثم لو كانت الأحاديث تضاد الآية قدمت الآية ؛ لما بينا في أول الكتاب : من أن الناسخ يبنى أن يشابه المنسوخ في قوته ، والقرآن أقوى من السنة^(٢))

٨٥٨ - والحقيقة أن الآية ليست منسوخة بالسنة ؛ لأن الصحيح أن السنة لا القرآن ، ولأنه ليست هناك آية تعارضها في الحكم . وليست فاسخة ؛ لأنه ليس في شريعتنا حكم آخر يعارض الحكم الذي قرره . وتفسيرها لما كان عليه اليهود من عدم مساكنتهم الحائض ، وعدم مؤاكلتها وشاربتها ، لا يقترن نسخا ؛ لأن ما كان عليه اليهود ليس حكما إسلاميا طولبنا به ، وكلفناه ، ثم جاءت هذه الآية فأزالتها . . .

٨٥٩ - والآية الثالثة هي قوله تعالى في سورة آل عمران (٤١) : ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ، قَالَ : آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۖ ، وللمترجم بهذا الدعاء هو زكريا عليه السلام ، كما يقضى السياق .

(١) انظر الناسخ والمنسوخ : ٥٩ - ٦١ .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ٤٦ .

وقد أورد هذه الآية أبو جعفر النحاس في كتابه ، وقال : (... فزعم بعض الناس أن هذا منسوخ ، وذلك أنها شريعة ، فذكرها الله تعالى ، فكان لنا أن نستعملها ما لم تنسخ . ثم أنها نسخت على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم — وأورد سندا إلى جابر بن عبد الله ، قال : — قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صمتَ يوما إلى الليل » ، قال : فنسخ بإباحة الصمت^(١) .)

وقول نحن : إن هذا ليس من النسخ في شيء ؛ فإن حكاية القرآن لمنه — وهو آية لنبي — لا تعني أن الله تعالى يكلفنا إياه ، ولو فرضنا جدلا أن حكايته منها التكليف به — فهل تنسخه سنة وهو قرآن ؟ وهل غاب عن أبي جعفر — وهو يورد دعوى النسخ ويقلها — أن أسلوب الآية خبري تقريري لا يقبل النسخ ؟ وأن ما تقرره إمامة وآية من الله عز وجل لنبيه زكريا : أنه سيرزقه يبيحي ، هل الرغم من أن امرأته عاقرة ؟
فأى تكليف فيه إذن حتى يُنسخ ؟ ..

٨٦٠ — والآية الرابعة هي قوله تعالى في سورة النساء (٣) : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ثَلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْدِرُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعْمَلُوا ۚ ﴾ .

أوردها أبو جعفر النحاس في النسخ والمنسوخ ، وقال : « على مذهب جماعة من الفقهاء ناسخة ، وذلك أن الناس كانوا في الجاهلية وبرهة من الإسلام يتزوج الرجل ماشاء من الحرائر ، فنسخ الله ذلك بالقرآن والسنة والعمل ، وأنه لا يحل لأحد أن يتزوج فوق أربع ، ونسخ ما كانوا عليه : من الحسن والفضيحة : « كان الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ، فمنهن من قد تزوجها في الجاهلية ، ومنهن

من تزوجها في الإسلام ، أو أكثر أو أقل ، حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اليتامى ، فنزلت : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ﴾ أى ألا تعدلوا ﴿ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ، أى كما خفتم في اليتامى ، فأنكحوا من نكاح أكثر من أربع ، في نكاح النساء ^(١) .

ولكن هذا الذي قاله أبو جعفر لا يقبل منه عدله إياه نسخاً ، فهو في اعتباره : نسخ لما كانوا عليه ، لم يرفع به حكم شرعى سابق . والأثر الذي أورده منسوبا إلى الحسن والضحاك لا ينتج ما استنتجه هو منه ، على فرض صحته ؛ فإن السؤال فيه - كما حكاه - كان عن اليتامى ، لا عن العدد الذي يجوز التزوج به من النساء . وما دام الإسلام لم يشرع في المسألة حكماً قبل هذا الحكم ، فكيف يقال إن هذا الحكم ناسخ ؟

٨٦١ - والآية الخامسة هي قوله تعالى في سورة ص (٤٤) : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا قَاصِرِينَ ﴾ ، والضم : الحزمة من الشجر ، أو الخشيش ، أو الشماريج ، ونحوها ، والخطاب في الآية لنبي الله أيوب ، وقد أورد الطبري هذا الأثر بإسناد صحيح عن قتادة ، وفيه القصة كاملة .

قال قتادة :

(كانت امرأته قد عرضت له بأمر ، وأرادها إبليس على شيء ، فقال : لو تكلمت بكذا وكذا ، وإني أحملها عليها الجزع ، خلف نبي الله : إن شفاء الله ليعجلها مائة جلدة . قال : فأمر بخصم فيه تسعة وتسعون قضيباً ، والأصل تسعة المائة ، فضر بها ضربة واحدة ، فأمر نبي الله : وحقق الله من أمقه ، والله رحيم) ^(٢) .

ومع أن هذا الحكم خاص بنبي سابق - قال أبو جعفر النخاس . (من

(١) التامس والمزوج : ٩١ .

(٢) تفسير الطبري : ١٥٨ / ٢٤٣ .

(٤٠) النسخ في القرآن)

العلماء من قال هذا منسوخ في شريعتنا ، فإذا حلف رجل أن يضرب إنسانا عشر مرات ثم لم يضربه عشر مرات حثث . وقال قوم : بل لا يبحث إذا ضرب به بما فيه عشر ، بعد أن تصيبه العشرة . وهذا قول الشافعي ، ومن قبله عطاء ، قال : هي عامة . وقال مجاهد : هي خاصة ، وأهل المدينة إلى هذا القول يميلون ^(١) ونحن نرفض أن يكون عطاء والشافعي قد أفتيا بما أفتيا به ؛ اعتماداً على هذه الآية التي يتضح من أسلوها اختصاص أيوب عليه السلام بها ، كما يتضح هذا من قوله تعالى بعدها (وهو كالتمليل لها) : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ، نِعْمَ الْعَبْدُ ، إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ .

كذلك نرفض أن يكون الذين رفضوا الإفتاء بمثل ما أفتى به عطاء والشافعي — قد بنوا رفضهم هذا على أن الآية منسوخة ؛ فإنها لم تشرع لنا حكماً نسخ بعد ذلك بآية تعارضها ، وإنما يقبل النسخ الحكم الذي شرعه الله في الإسلام ، أو شرعه رسوله ، ثم شرع بعده — في موضوعه — حكماً آخر يخالفه ويناقضه . إن الآية خاصة كما قال مجاهد ، وهذا — في رأينا — هو الحق الذي لا يجوز الخلاف فيه . . .

٨٦٢ — وفي سورة الأحزاب آيتان ترمي أن نلحقهما بهذه الآيات الخمس فقد ادعى أنهما ناسختان لحكم لم تقرره شريعتنا ، وهو القيني . هاتان الآيتان هما قوله تعالى (٥ ، ٤) : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ، وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ إِلَّا فِي بُطُونِ غُلَامٍ مِنْهُمْ أَنْتُمْ تَدْعِيَهُمْ قُلُوبُهُمْ قَوْلَكُمْ قَوْلَهُمْ ، وَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَهْدِي السَّبِيلَ * ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَتَّعْتُمْ قُلُوبَكُمْ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

وقد حكى هذه الدعوى وقبلها أبو جعفر النحاس ، وقال إنها من نسخ السنة بالقرآن^(١) . والبغوي في (معالم التنزيل) ، وبيّنها بقوله : (وذلك أن الرجل في الجاهلية كان يتبنى الرجل فيجعله كالابن المولود له ، يدعوه الناس إليه ، ويرث ميراثه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعتق زيد بن حارثة بن شراحيل السكابي ، وتبناه قبل الوحي ، وأخى بينه وبين حرة بن عبد المطلب^(٢)) ، ثم حكاه وقبلها كذلك الحافظ ابن كثير ، وشرحها بقوله : (هذا أمر ناسخ لما كان في ابتداء الإسلام ، من جواز ادعاء الأبناء الأجانب ، وهم الأدهياء^(٣)) . . .

أما الطبري في تفسيره ، والسيوطي في الدر المنثور - فلم يشيرا إلى أن الآيتين ناسختان للقبى ، ولم يوردا - فيما أوردا من آثار كثيرة - أثراً واحداً عن صحابي أو تابعي بأن الآيتين ناسختان . وكذلك لم يذكرها ابن الجوزي في كتابه^(٤) . وأما ابن العربي في أحكام القرآن ، فذكر دعوى النسخ ، وردّها بقوله : (. . . وقد بينا في القسم الثاني أن هذا لا يكون نسخاً ، لعدم شروط النسخ فيه ، ولأن ما جاء من الشريعة لا يقال إنه نسخ لباطل الخلق ، وما كانوا عليه من الحال والضلال ، وقبيح الأفعال ، ومسترسل الأعمال ، إلا أن يريد بذلك نسخ الاشتقاق ، بمعنى الرفع المطلق ، والإزالة للمهمة^(٥)) .

* * *

(١) انظر التامخ والمنسوخ : ٢٠٧ .

(٢) معالم التنزيل : ٤٩٩/٧ - ٥٠٠ .

(٣) تفسير القرآن العظيم : ٤٦٦/٣ .

(٤) انظر تفسير الطبري ٧٥/٢١ - ٧٦ ، والدر المنثور ١٨١/٥ - ١٨٢ ونواسخ

القرآن ١١٤ - ١١٦ .

(٥) أحكام القرآن : ١٤٩٥ وهي في القسم الثالث منه ، وأرقام الصفحات في أقسامه

الأربعة متصلة .

الفصل السادس

آيَاتُ لَا تَعَارِضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا

٨٦٣ - وبعد ، فاعالجنا حتى الآن دعاوى النسخ في الآيات التي ليس بينها وبين نواسخها - فيما زعموا - تعارض على الإطلاق ، وإن عدد هذه الدعاوى ليرى على المحسن . فلنعالجها فيما بقي لنا من هذا الفصل ، حسب ترتيبها في المصحف :

وأولى هذه الآيات هي قوله تعالى في سورة البقرة (١١٥) : ﴿ وَفِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَجْهَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ ، قالوا : هي منسوخة بقوله جل ثناؤه في السورة نفسها (١٤٤) : ﴿ خُذْ زَيْتُ الْقَلْبِ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ ، فَلَنُؤَلِّقَنَّ قَيْلَةً تَرْضَاهَا ، فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ، وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾

٨٦٤ - ولما نشك في أن المسلمين قد صلَّوا إلى المسجد الأقصى ، قبل أن يؤمروا في الآية الناسخة هنا بالتوجه في صلاتهم شطر المسجد الحرام ، فلإن القرآن صريح في هذا ، إذ يقول الله عز وجل : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ^(١) ﴾ ، وإذا يقول : ﴿ وَمَا جَاءَنَا الْقِبْلَةُ الَّتِي كُنْتُمْ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ^(٢) ﴾ ، لسكنا نرى أن المأثور في تفسير الآية عن ابن عباس ، يبارق هذا ابن أبي رباح ، وعلى بن أبي طلحة ، - يقطع بأن الآية المدعى عليها النسخ هنا

(١) الآية ١٤١ في سورة البقرة .

(٢) الآية ١٤٣ في سورة البقرة .

قد أنزلت بعد الآية التي رُجموها ناسخة لها ، بل أنزلت شاهداً لها ، ودليلاً عليها ؛ ذلك أنه يقول :

(كان أول ما نسخ من القرآن القبلية ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة - وكان أكثر أهلها اليهود - أمره الله عز وجل أن يستقبل بيت المقدس ، ففرحت اليهود ، فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عشر شهراً ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب قبلة إبراهيم عليه السلام ، فكان يدعو وينظر في السماء ، فأُنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ۚ إِلَىٰ قَوْلِهِ : قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ ، فارتاب من ذلك اليهود ، وقالوا : ﴿ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ ، فَأُنزل الله عز وجل : ﴿ قُلِ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ (١٤٢) ، وقال : ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قِمَّةً وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (١).

٨٦٥ - هذا إلى أن مجاهداً يفسر الآية بأن المراد بها : أينما كنتم من مشرق أو مغرب فلكم قبلة واحدة تستقبلونها ، وفي رواية أخرى عنه أن المراد بها التوجه في الدعاء . وابن عمر روى عنه بسند صحيح أنها نزلت في صلاة التطوع ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يُحرِّم في السفر على المراكلة ، مستقبل القبلة ، ثم يصلي حيث توجهت به بقية الصلاة ، وهو صحيح (٢).

٨٦٦ - على أن سياق الآية - بعد الآية التي تدفع بأشد الظلم من يمنح أن يذكر الله في مضاجده ، ويسمى في خرابها - يصف بها من موضوع القبلة كذا ؛ لأن مضاجعها عليه : لا يمنحكم تخريب من خرب مساجد الله عن ذكر الله حيث كنتم من أرضه ؛ فإن له المشرق والمغرب والجهات كلها (٣). أو : إن منكم من

(١) تفسير الطبري : ٥٢٦/٧ وما بعدها .

(٢) تفسير الطبري : ٥٢٦/٢ وما بعدها .

(٣) الشنفر الرازي في تفسيره : وهو ينسبه إلى ابن عباس . انظر : ٣٣/٤ منه .

تصلوا في المسجد الحرام أو المسجد الأقصى - فإن الأرض لكم مسجد ، حيث كنتم من شرق أو غرب^(١) . ومن ثم فسرها الزنجشیری والألوسی بقولها : (ففي أى مكان فعلمت القولية خطر القبلة^(٢)) ثم قال الألوسی : (والجملة على هذا اعتراض لتسليمة المؤمنين بحل الذكر والصلاة في جميع الأرض ، لا في المساجد خاصة . وفي الحديث الصحيح : « وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » ، ولعل غيره عليه الصلاة والسلام لم تبح له الصلاة في غير البيع والكفائس) . لكن هذا الذى استظهره الألوسی حين قال : (ولعل غيره عليه الصلاة والسلام لم تبح له الصلاة في غير البيع والكفائس) - ثابت بنص الحديث الصحيح الذى أورد جزءاً منه ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم يقول فى أوله : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلى » ، ومن هذه الخمس : « وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً »^(٣) .

٨٦٧ - والآية الثانية هى قوله تعالى فى سورة البقرة أيضاً (١٥٨) : ﴿ إِنَّ الصَّامَ وَالْمُرْتَدَّ مِنْ شِعَارِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ، وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرٌ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ ، قالوا : هى منسوخة بقوله جل ثناؤه : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَاةٍ نَفْسِهِ ﴾ : ١٣٠ فى السورة نفسها .

ومنشأ دعوى النسخ هنا هو هذا التفسير : ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ . فبما يقتضى الإباحة ، وقد كان السعى بينهما فى ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام . فهو ناسخ لهذه الإباحة بالإيجاب .

٨٦٨ - لكن لنا على هذه الدعوى ردوداً نجملها فيما يلى :

(١) البيضاوى فى تفسيره : ٥٨/١ .

(٢) الكشاف : ٩٠/١ ، وروح المعاني : ١٩٨/١ .

(٣) أخرج الحديث الشيخان واللفظان .

الرد الأول : أن سبب نزول هذه الآية كما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها يقطع بأن المراد بنفي الجناح في الآية عن الساعي بينهما - ليس هو إباحة السعي ، إنما هو رفع الحرج عن كانوا من الأنصار يهلون لمناة ، وكانت مناة حذو قديد ، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأنزل الله الآية . ولقد جاء في بعض روايات البخاري أن عروة قال لخاتمة عائشة في سؤاله : (فإرى على أحد جناحاً ألا يطوف بهما) ، فقالت له عائشة : بئس ما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت : لا جناح عليه ألا يطوف بهما - ثم قالت بعد أن ذكرت قصة السؤال الذي كان سبباً لنزول الآية - : وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما ^(١) .

والرد الثاني : أن قراءة : ﴿ فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ﴾ قراءة شاذة ، ردها الطبري بقوله : (هي خلاف رسوم مصاحف المسلمين ، وما لو قرأه اليوم قارئ كان مستحقاً العقوبة ؛ لزيادته في كتاب الله عز وجل ما ليس منه) ^(٢) .
والرد الثالث : أن الله تعالى ذكره يقول في أول الآية : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ ، وهو خبر مؤكد أريد به الأمر المؤكد ، لأن مثل هذه التسمية مأمور بها ، واجب أن تؤدي ^(٣) .

والرد الرابع : أن قوله تعالى في آخر الآية : ﴿ ومن تطوع خيراً . . . ﴾ قد وضع معناه ، بعد بيان المراد برفع الجناح ، إذ هو (إشارة إلى أن السعي واجب

(١) كتاب الحج ، باب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله : ١/ ٣٨٥ ، وكتاب التفسير إن الصفا والمروة من شعائر الله : ٣/ ١٠١ . والنس الذي أوردها لمائة رضي الله عنها (وهي ترد على عروة) ورد في الموضع الأول .

(٢) تفسير الطبري : ٣/ ٢٤٦ .

(٣) قالت عائشة رضي الله عنها : (لصرى ما حج من لم يسع بين الصفا والمروة ؛ لأن الله قال : (إن الصفا والمروة من شعائر الله) : ٣/ ٢٤٠ في تفسير الطبري . بإسناد صحيح .

فمن تطوع بالزيادة عليه - فإن الله بشكر ذلك له ^(١) .

والرد الخامس : أنه لم يصح خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الآية منسوخة ، ولم يبق مجال لادعاء القعارض بين الآيتين ، بعد ما ذكرناه من سبب نزول الآية المدعى عليها النسخ ، ومن بيان المراد بنفي الجناح فيها عن الساعى بين الصفا والمروة ، ومن تقرير أولها لكون السعى بينهما من شعائر الله ، وقيامه صلى الله عليه وسلم بالسعى بينهما كلما حج البيت أو اعتمر ...

فأى معنى لدعوى النسخ إذن ؟

٨٦٩ - والآية الثالثة هي قوله تعالى في سورة البقرة أيضاً (١٧٨) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ : النَّحْرُ بِالنَّحْرِ ، وَالتَّعْبُدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأَنْتَى بِالْأُنْثَى ، فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَقْبَاغَ يَتَعَرَّوْفُ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ . فَمَنْ اعْتَدَى بِمَعْدٍ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝ . قالوا : هي منسوخة ، ثم اختلفوا في ناسخها ، فذهب فريق إلى أنه هو قوله تعالى في سورة المائدة (٤٥) : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْ " النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ... ۝ ، وذهب الفريق الآخر إلى أنه قوله تعالى في سورة الإسراء (٣٣) : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا ، فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ، إِنَّهُ كَانَ مُنْصُورًا ۝ .

٨٧٠ - وفي معنا أن نرد دعوى النسخ هنا ، بكل من الآيتين ؛ فإن آية المائدة تحكى ما كتبه الله عز وجل في القرارة ، وآية البقرة تقرر حكم القصاص وتحمده في شريعتنا . وماروى عن الإمام أحمد - وحكاها ابن الجوزي -

(١) ابن العربي في أحكام القرآن : ٤٨/٩ .

من قوله إن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ^(١) - يحجب عنه بأب آية البقرة قد نسخت ما كان في التوراة من أمر القصاص. أما آية الإبراء فهي ميكية النزول كسورتها، فلا تنسخ آية البقرة المتأخرة عنها في النزول بحكم كونها مدنية.

٨٧١ - لكننا نؤثر أن ننظر في مذاهب المفسرين التي وردت بها الآثار في الآية؛ ليكون إبطالنا لدعوى النسخ مستمداً مما تشرعه هي نفسها، لا من الرد السابق وحده...

وقد ذكر الطبري أربعة مذاهب في تأويل الآية:
يقوم الأول منها على تحديد المسموح به من القصاص: بأنه هو الذي لا يعتمد القاتل فيه إلى غيره.

ويقوم الثاني على أن القتل في الآية كان نتيجة قتال، ولهذا كان القتل من كل فريق جماعة، وكان في كل جماعة رجال ونساء، ثم كان القصاص فيها قصاصاً في الديات: فدية الحر بذية الحر، ودية الصبي بذية الصبي، ودية المرأة بذية المرأة.

أما الثالث من مذاهب المفسرين فيقوم على أن الآية تأمر بقدر فوق القصاص هو التراجع بالفضل والزيادة، بين دية القتل ولقتل من، إذا كان أحدهما حراً والآخر عبداً. أو كان أحدهما ذكراً والثاني أنثى.

وأما المذهب الرابع فيقرر أن ظاهر الآية - وهو اشتراط التنازل التام للقصاص، بحيث لا يقتل بالحر إلا حر مثله، وبالصبي إلا صبي مثله، وبالأشعي إلا أشعي مثله - كان هو الحكم عندما نزلت، ثم سوى الله بين الأحرار والعبيد وبين الذكور والإناث في هذا، عندما أنزل آية المائدة: ﴿وكتبنا

عليهم فيها أن النفس بالنفس . . . (١)

٨٧٢ — وقد كان حسبنا أن نقول في ردّ دعوى النسخ هنا : إنها لا تقوم إلا على مذهب من أربعة مذاهب في تفسير الآية — وهو مروى عن ابن عباس بسند منقطع (٢) — غير أننا نحب أن نضيف أن هذا للمذهب يعارض ما تظاهرت الأخبار بنقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقلاً عاماً : أن نفس الرجل الحر قودّ قصاصاً بنفس المرأة الحرة . كما يعارض ما أجمع عليه العلماء من أن الله عز وجل لم يقض في حكم القصاص قضاء ثم نسخته (٣) .

على أن هنا حقيقة تاريخية ترجح القول الأول في نظرنا ، ونحسم القول في دعوى النسخ . هذه الحقيقة هي أن العرب كان فيهم حرص شديد على الانتقام والأخذ بالتأثر ، وكانوا عادة يتجاوزون الحد حين ينتصرون لأنفسهم (٤) . فإذا فرض الله عز وجل لهم القصاص — فهو لا يمنحهم حقاً لم يكن لهم ، وإنما يقيد هذا الحق . وغير سائح أن يقيد هذا الحق في موضعين هذا أولها ، ثم يكون القيد الذي فيه هو الأشد .

٨٧٣ — وفي سورة البقرة كذلك نجد الآيتين الرابعة والخامسة ، وكلتاها من آيات العيصام في السورة . وأولى هاتين الآيتين هي الآية الأولى في آيات

(١) تجد هذه المذاهب مبسولة في تفسير الطبري : ٣/٣٨٨ — ٣٦٣ . والمذهب الأول منها مروى عن الشعبي ، ومجاهد ، وعطاء ، وقتادة . والثاني مروى عن الشعبي (أيضاً) وأبي مالك ، والسدي ، وشعبة ، وأبي بشر . والثالث مروى عن الشعبي (كذلك) ، ومن قتادة (أيضاً) ، وعين الحسن ، والربيع . والرابع منسوب إلى ابن عباس (رضي الله عنهما) وهو مروى عنه بسند منقطع ؛ لأنه بطريق علي بن أبي طلحة وهو لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه التفسير .

(٢) هو المذهب الرابع ، وقد بينا سبب إقصاء سنده في المباحث السابق .

(٣) تجد القضيتين كاتبتين في الطبري : ٣/٣٦٣ — ٣٦٤ .

(٤) كانوا يتعدون بالقصاص إلى غير القتلى والجاني ، فأخذون بالآتي ذكره ، وبأبيد الحر ؛ فتمزأ قصصهم على غيرهم في نظر أنفسهم . وانظر الطبري في المواضع السابقة .

الصيام ، وهى قوله تعالى (١٨٣) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ، قالوا : نُسَخَ التشبيه الذى فيها بقوله جل ثناؤه فى السورة نفسها : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ، هُنَّ لِيَاسٍ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٍ لَهُنَّ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَكَأَبَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَكُلُوا وَامْرَؤُوا حَتَّى يَبْقِيََنَّ لَكُمْ مِنَ الْخَبِطِ الْاَبْيَضُ مِنَ الْخَبِطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ... ﴾ .

٨٧٤ — أما الآية الثانية فهى قوله عز وجل فى الآية (١٨٤) : ﴿ وَقَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ ، قالوا إنها كانت تخيير المقيم الصحيح بين الصيام والإنظار ، على أن يقضى يطعام مسكين عن كل يوم يقطر فيه ، ثم نسخها الله عز وجل بقوله فى الآية (١٨٥) : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ، فقد أوجبت هذه الآية الصوم على الصحيح المقيم على التميمين ، بعد أن كان واجبا على التخيير بينه وبين القدية .

ومناقش هنا كلا من الدعويين على حدة ؛ بعد أن تبين مذاهب أهل التأويل فى تفسير آيتها ...

٨٧٥ — ومذاهب أهل التأويل فى الآية الأولى تدور حول وجه الشبه فيها ، وحول الذين كتب عليهم الصوم من قبلنا : فهل هم النصارى خاصة ، أو أهل الكتاب عامة ، أو الناس جميعاً ؟ وهل وجه الشبه بين صيامنا وصيامهم هو الوقت ، والسكيفية ، والمقدار ، أو مطلق الوجوب ؟

٨٧٦ — لقد روى عن السدى والربيع أن الذين من قبلنا هم النصارى ، وأن وجه الشبه بين صيامنا وصيامهم هو الاتفاق فى الصفة ؛ فقد كانوا يصومون من العمة إلى العمة ، فإذا نام أحدهم بعد الإفطار ، أو وجبت العشاء الآخرة

حرم عليه الطعام والشراب والمباشرة حتى تغرب شمس اليوم التالي ، فلم يزل المسلمون على ذلك حتى كان من أمر أبي قيس صرمة بن قيس وعمر بن الخطاب ما كان^(١) ، فأحل الله لهم الأكل والشرب والجماع حتى الفجر^(٢) ...

وروى عن مجاهد بطريق ابن أبي نجيح - أن الذين من قبلنا هم أهل الكتاب عامة ، غير أنه لم يتعرض لبيان وجه الشبه بين صيامنا وصيامهم^(٣) ... وروى عن قتادة بطريق معمر ، و بطريق سعيد - أنهم الناس كلهم ، وأن وجه الشبه هو وقت الصوم ، أي شهر رمضان^(٤) .

٨٧٧ - ويعقب الطبري على هذه المذاهب بقوله :

(وأولى هذه الأقوال بالصواب قول من قال : معنى الآية يأبى الذين آمنوا فرض عليكم الصيام كما فرض على الذين من قبلكم من أهل الكتاب ﴿١٨٥﴾ إيانا مطبوعات) وهي شهر رمضان كله .

ثم يقول معللاً لهذا :

(... لأن من بعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم كان مأموراً باتباع إبراهيم ، وذلك أن الله جل ثناؤه كان جعله للناس إماماً ، وقد أخبرنا الله عز وجل أن دينه كان الحنيفية السمحة ، فأمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم بمثل الذي أمر به من قبله من الأنبياء) .

ثم يقول في بيان وجه الشبه :

(أما التشبيه فإنما وقع على الوقت ، وذلك أن من قبلنا إنما فرض عليهم شهر رمضان ، مثل الذي فرض علينا منواه)^(٥) .

(١) سنذكر الأثرين الواردين في قصة صرمة وعمر في الفقرتين : ٨٧٩ و ٨٨٠ إن شاء الله تعالى .

(٢) انظر تفسير الطبري : ٤١١/٣ .

(٣) المصدر السابق : ٤١٢/٣ .

(٤) المصدر السابق ، في الموضع نفسه .

(٥) تفسير الطبري : ٤١٢/٣ - ٤١٣ .

٨٧٨ - ولقد كتبنا أحرياء أن نجد في هذا الذي اختاره الطبري رداً لدعوى النسخ نكتفي به ؛ إذ لا تعارض عليه بين ما تقرره الآية المدعى عليها النسخ ، والآية التي زعموها ناسخة لها . لكن من حق مدعى النسخ علينا أن ننصفهم ، فنقرر أن أسلوب الآية الثانية في بيان حل الأكل والشرب والمباشرة (في ليل رمضان) يؤكد أنه لم يكن هو الحكم الأول في المسألة ، فقد كان قبل الإحلال منع ، وكان مع الامتنال مخالفة واختيان من بعض الصحابة رضوان الله عليهم . ثم إن في السنة ما يزيد هذا تأكيداً ، ونعني به هذين الأثرين الصحيحين :

٨٧٩ - الأثر الأول (ويرويه أبو إسحق السبيعي عن البراء بن عازب الأنصاري) : كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل صائماً فنام قبل أن يفطر لم يأكل إلى مثلها . وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً ، وكان تَوَجَّهَ ذلك اليوم فعمل في أرضه ، فلما حضر الإفطار أتى إلى امرأته فقال : هل عندكم طعام ؟ فقالت : لا ، ولكن أنطأق فأطلب لك ، فمأبته عينه فنام . وجاءت امرأته فقالت : قد نمت ! فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فنزلت فيه هذه الآية : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ إلى ﴿ من الخيط الأسود ﴾ ، ففرحوا بذلك فرحاً شديداً ^(١) .

(١) أما أبو إسحق السبيعي فهو عمرو بن عبد الله بن عبيد ، ويقال على ، ويقال ابن أبي شميرة الكوفي . والسبيعي من همدان . ثقة أخرج له الستة . وقد ولد لستين بنتاً من خلافة عثمان ، ومات سنة ست وعشرين ومائة ، عن ستة وتسعين عاماً . وقد روى عن عدد من الصحابة ، وروى عنه خلق كثير . (تهذيب التهذيب : ٦٣/٨ - ٦٧) .
وأما البراء بن عازب ، الأنصاري ، فهو : البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جعدة ابن حارثة الأوسي ، أبو عمارة ، ويقال أبو عمرو ، ويقال أبو الطفيل ، المدني ، الصحابي ابن الصحابي . نزل الكوفة ومات بها زمن مصعب بن الزبير . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وعجل وأبي أيوب ، وبلال وغيرهم ، وروى عنه كثير من التابعين ، وهو ثقة أخرج له الستة . حضر أحدنا والحدائق ، وشهد مع علي الجبل وصفين والتهروان ، وكان يلقبه ذا القرة (تهذيب التهذيب ٤٢٥/١) .

٨٨٠ - والأثر الثاني (و يرويه عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه) :

كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فأُمسى فنام - حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد . فرجع عمر بن الخطاب من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وقد سمر عنده ، فوجد امرأته قد نامت ، فأرادها ، فقالت : إني قد نمت ، فقال : ما نمت ، ثم وقع بها . وصنع كعب بن مالك مثل ذلك ، ففندا عمر بن الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره ، فأُمر الله تعالى ذكره : ﴿ علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ، فتأب عليكم وعفا عنكم ، فالآن باثروهن ... الآية ﴾ ^(١) .

== وبهذا الحديث إسناده صحيح ، وقد رواه أحمد في المسند ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، بل رواه البخاري أيضا ولكن مختصرا (انظر فتح الباري ١٣٦/٨) .
وقيس بن صرمة هو أبو قيس صرمة بن قيس الأنصاري ، وقع في اسمه تحريف من الراوي ، لعل مصدره أن كنيته أبو قيس ، وأن اسم أبيه قيس (وانظر : أسيد الغابة ١٢/٣ - ١٨) ورواية الحديث كما ذكرناه هي في تفسير الطبري ٤٩٥/٣ .
(١) عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي المدني كان فائدا أبيه حين عمى ، وهو ثقة أخرج له البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . قال الواقدي إنه ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . ومات في ولاية سليمان سنة سبع أو ثمان وخمسين ، وقد روى عن عدد من الصحابة ، وروى عنه كثير من التابعين (انظر تهذيب التهذيب : ٣٦٩ ، ٥) .

وأبو كعب بن مالك أبو عبد الله - ويقال أبو عبد الرحمن ، ويقال أبو محمد ، ويقال أبو بشير - المدني الشاعر . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أسيد بن حضير . وروى عنه خلق كثير : وهو أحد الثلاثة الذين كانوا يهاجون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والآخران حسان وابن رواحة . كذلك هو أحد الذين تاب الله عليهم وأُمرزل قيمهم : (وعلى الثلاثة الذين خلفوا ..) التوبة : ١٦٨ : التوبة : وهو أحد السبعين الذي شهدوا العقبة ، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين الزبير ، وقيل طلحة . وقد اختلف في عام وفاته بين سنتي ٤٠ و ٥١ هـ . (وانظر تهذيب التهذيب : ٤٤٠/٨ - ٤٤١) .

والحديث الذي رواه عنه ابنه عبد الله هنا تعديت صحيح الإسناد ، وقد ورد في روايات أخر بعبارة مختلفة ، وجاء في بعضها أن عمر : (ظن أنها تمثل) ، وفي بعضها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « لقد كنت يا عمر جفيرا ألا تفعل » ، وفي بعضها : أن عمر لما حكى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مشيئة ذلك غره ممن وقع في مثل خطائه ، فهدكواهم أيضا إلى الله ، فترتل الآية (انظر تفسير الطبري : ٤٩٧/٣) .

٨٨١ — فقد أحدثت الآية الثانية إذن تغييراً في بعض أحكام الصوم، أو نسخت بعض أحكامه . وهذا القدر من دعوى القائلين بالنسخ هنا صحيح . لا شك في صحته عندنا . ونسكن ، هل يستطيع أحد أن يقطع بأن الحكم المنسوخ هنا بعض ما تقرره الآية الأولى من أحكام ... ؟

٨٨٢ — إن ما تقرره هذه الآية لا يبدو إيجاب الصوم ، وبيان المسكنة في هذا الإيجاب . وما يقرره التشبيه الذي فيها لا يتجاوز — فيما نرى — أن الصوم فرض علينا ، كما كان مفروضاً على الذين من قبلنا . فوجه الشبه هو مطلق الوجوب ، دون تقيد بوقت أو مقدار أو صفة . وإنما ذكرته الآية لتبين أن لهذه الأمة ، في هذا التكليف ، أسوة بالأمة المتقدمة ، حتى يهون عليها ما فيه من المشقة ؛ فإن الأمور الشاقة إذا عمت خفت ^(١)

ولا بد إذن من أن يكون الحكم الذي نسخته الآية الثانية هنا قد ثبت بالسنة العملية — كما يقول السيوطي نقلاً عن ابن العربي ^(٢) — وإليه أشار الطبري في عبارته السابقة . ولم يثبت بالآية الأولى ، كما يقول مدعو النسخ عليها هنا ! .

٨٨٣ — وتدع هذه الآية ، عند هذا الحد ؛ لنناقش الآية الثانية المدعى عليها النسخ هنا — ونعني بها قوله تعالى : ﴿ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ ، — على ضوء مذاهب المفسرين فيها :

والمذهب الأول — وهو الذي اتبى عليه زعم النسخ هنا — أن المطيعين للطعام هنا هم القادرون عليه دون مشقة ؛ إذ السرب لا يعرفون الإطاقة — في نظر أصحاب هذا المذهب — إلا بمعنى القدرة . فالآية عليه تبيح للقادرين على الصوم

(١) هكذا يقول الفقهاء فيها ينقل عنه الفخر الرازي (انظر التفسير الكبير ٨٠/٥) .
والليثاوي في تفسير الآية كلام شبيه به ، حيث يقول : (وفيه تأكيد للحكم ، وترغيب في العمل .
بوتطيل للنفس) أنوار التنزيل : ٧٤/١ .

(٢) انظر الإقناع : ٣٧/٢ .

من المقيمين الأصحاء أن يفطروا إذا شاءوا ، على أن يفدوا فيقطعوا عن كل يوم مسكيتاً^(١) .

٨٨٤ — ولكننا لا ندري : كيف يسوغ في نظر هؤلاء الذين يرون تخيير المقيم الصحيح بين الصوم والفدية — أن يوجب الله عز وجل (في الآية نفسها) الصوم على المريض والمسافر ، بدليل إيجاب القضاء عليهما إذا أفطرا ؟ وبعبارة أخرى : كيف يسوغ في نظرهم أن تكفى الفدية من لا عذر له ، ويتعظم القضاء على المذمور الذي يباح له الإفطار بسبب عذره ؟

كذلك لا ندري : كيف يفهم هؤلاء ما تقرره أولى آيات الصيام : من أن الصيام قد كتب علينا ، وهي إنما تخاطب المطيعين : لأنه لا تسكليف إلا بما

(١) أسند الطبري في تفسيره هذا المذهب إلى معاذ بن جبل ، وسلمة بن الأكوع (وهو ابن عمرو بن الأكوع) ، وابن عمر من الصحابة رضوان الله عليهم . وإلى عكرمة ، وعلقمة ، والحسن ، وعطاء ، والزهرى ، والضحاك (من التابعين وثباتهم) . وقد أسنده إلى ابن عباس أيضا ، ولكن بطريق آل العوف (من محمد بن سعد . . . إلى عطية) ، وهو إسناد وجاله جميعا من الضعفاء كما أسلفنا (ف : ٤٧٧ من ٣٢٠ - ٣٢١) فلا يثبت به عن ابن عباس قول بالنسخ ، وخاصة أن البخاري أخرجه في كتاب التفسير ، باب قوله : « أياها معدودات » ، أما آخر عنه برواية عطاء ، وبإسناد صحيح ، يقرر فيه أن الآية ليست منسوخة . وسنورد هذا الأثر في المذهب التالي ، إن شاء الله .

أما الأثر الذي اعتمد عليه الفائلون بالنسخ ، فهو أثر صحيح أخرجه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه تلا فدية طامام مساكين ، فقال : هي منسوخة . أما رواية البخاري (حديث الأعمش ، حديث عمرو بن مرة ، حديثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم : نزل رمضان فشق عليهم ، فسكران من أطعم كل يوم مسكيتا ترك الصوم من بطيخه ، ورخص لهم في ذلك ، فتنسختها ، وأن تصوموا خير لكم » فأمرُوا بالصوم) — نقول : أما هذه الرواية ، فقد جعل فيها بعض المنسوخ هو التماسخ ، لأن قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم يتبادر منه على القول بالنسخ : وأنصوم خير لكم من الفدية مع الإطعام . وأما الأثر المروي عن سلمة فقد أورده البخاري بسند فيه بكير بن عبد الله عن يزيد بن مولى سلمة ، وعنه عليه بقوله : (مات بكير قبل يزيد) . وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج القرشي ، مولاهم : اختلف في وفاته بين سنتي ١١٧ و ١٢٧ هـ : (١/٩١ - ٩٣ تهذيب) . أما يزيد فهو ابن أبي عبيد البخاري أبو خالد الأسدي . وقد مات سنة ١٤٦ هـ ، مع أن بكيرا الراوي عنه توفي عام ١٢٧ هـ على أقصى تقدير : (١/٣٤٩ تهذيب) .

يطاق . وما تقرره الآية الثانية . من أن الصيام قد كتب على التخخير ، لا على الإلزام ، مع أنهم لم يزعموا أن آية التخخير ناسخة لآية الإلزام ؟

ونحن لا ندرى ثالثاً : كيف يسوغ على تفسيرهم هذا أن يقول الله عز وجل ، في الآية التي تنسخ التخخير بالتهيين - وهي الآية التي تحتم الصوم على كل مطيق ، ولا تقبل بدلا منه الفدية - : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ، مع أن الإلزام بعد التخخير عسر وليس يسرا ١٩

من أجل هذا نرفض دعوى النسخ هنا ، بالرغم من الآثار الكثيرة التي استند إليها أصحاب هذه الدعوى ، ومن ترجيح الطبرى لها ، ومن قول أبي عبيد القاسم بن سلام : (لا تسكون الآية على قراءة يطبقونه إلا منسوخة) ! .

٨٨٥ - ونعود إلى مذاهب المفسرين في بيان المراد بالذين يطبقونه هنا ، فنجد هذين المذهبين ، اللذين ينبنيان على أن الآية محكمة :

وأولها : أن المراد بالذين يطبقونه (في الآية) هم الشيخ الكبير ، والمعجوز اللذان لا يطيقان الصوم ، أو يطبقانه بمشقة وعلى جهد . أو المراد بهما هذان والحامل والمرضع اللتان تخافان على نفسيهما أو ولديهما إن صامتا ، والمرضى الذي لا يرجى برؤه .

وأصحاب (١) هذا المذهب يختلفون في تفسير الإطاقة :

فيري بعضهم أنها القدرة على الفعل دون جهد ، ومن ثم يقولون هنا محذوفاً هو : (لا) النافية ، أو (كانوا) .

(١) ثم كما ذكرهم الطبرى : ابن عباس من الصعابة . وعكزمة ، وبجاهد ، وسعيد ابن جبير ، وقتادة ، والسدى ، والربيع - من التابعين وتابعهم . وقد أشرنا في الهامش السابق إلى أثر أخرجه البخارى برواية عطاء عن ابن عباس ، أنه سمع ابن عباس يقول : وعلى الذين يطبقونه فدية . . . فقال ابن عباس : (ليست بمنسوخة ، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما ، فليضاعبا مكان كل يوم مسكناً) : كتاب التفسير ، باب قوله أيأينا من ذوات : ١٠٣/٣ في صحيح البخارى . وانظر تفسيرى الطبرى : ٤٤/٣ - ٤٣٤ . (١٩ من النسخ في القرآن)

ويرى بعضهم أن الإطاقة هي القدرة مع جهد ومشقة ، فليست هي القدرة دون جهد كما يرى الآخرون ، وكما تقرر معاجم اللغة ^(١) . وهؤلاء لا يرون حاجة إلى تقدير مخدوف ؛ لأن المشقة هي المذر المبيح للفطر في نظرم . ويدعم هذا التفسير قراءة يَطِيقُونَهُ (يفتح الياء الأولى وتشديد الطاء والياء الثانية مفتوحتين) ، وقراءة يطيقونه (بضم ياء المضارعة على البناء للمجهول ، وتشديد الياء الثانية) ، وقراءة يطوقونه (بضم أوله وتشديد الواو المفتوحة) ؛ لأن معناها على هذه القراءات كلها - وهي صحيحة مروية - يُحْسِنُونَهُ وَيُكَلِّفُونَهُ ، وفيه معنى المشقة والجهد .

٨٨ - والمذهب الثاني : أن المراد بالذين يطيقونه في الآية هم فريق من المرضى والسافرين ، لا يشق عليهم الصيام ، ولهم مع هذا رخصة الإفطار ^(٢) . وكأن الآية هي هذا التأويل تقرر في شأن المريض والمسافر حكيم لا يحكما واحداً : أول هذين الحكيمين خاص بالمريض والمسافر اللذين لا يطيقان الصوم ، أو يطيقانه بمشقة عظيمة ، وهو وجوب الإفطار والقضاء .

وثانيهما خاص بالمسافر والمريض اللذين يستطيعان الصوم دون مشقة ، وهو التخيير بين الصوم والإفطار ، ولكن على أن يضيءا إلى القضاء القدية إذا أفطرا . الحكم الأول يقرره قوله تعالى في الآية : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ، والحكم الثاني يقرره قوله جل ثناؤه بعد هذا : ﴿ وَهُلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ قَدِيدَةً حَلَامٌ مُسْكِينٌ ﴾ .

(١) جاء في مفردات الراغب الأصفهاني : (الطاقة اسم لقدر ما يمكن للإنسان أن يفعله بمشقة ، وذلك تشبيه بالطوق المحيط بالنوى . فقله : ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به - أي ما يصعب علينا مزاولته ، وليس معناه : ولا تحملنا ما لا قدرة لنا به) ، وآخره يناقض أوله ؛ فقد كان المناسب بناء على تفسيره الأول للطاقة أن يكون المدعو به هو ولا تحملنا ما نطيع ، أي ما نتصله بمشقة .

(٢) ارجع إلى التفسير الكبير للشيخ الرازي : (٨٦/٥ - ٨٨) .

وقد يشهد لهذا المذهب السياق^(١).

٨٨٧ — نحن إذن أمام ثلاثة مذاهب في تأويل هذه الآية :

الأول : أنها عامة تخير كل مطبق للصوم من المكلفين بين أن يصوم أو يفطر ، على أن يطعم مسكيناً عن كل يوم إذا أفطر . وقد كان هذا في أول عهد المسلمين بالصوم ، ثم نسخته الآية التي أنزلت بعد ، وفيها : *فمن شهد منكم الشهر فليصمه* .

والثاني : أنها خاصة بالشيخ الكبير والعجوز وأمثالها ممن يعجزون عن الصوم ، أو يقدرون عليه بمشقة وجهد ، على تقدير كانوا يطيقونه ، أو لا يطيقونه ، أو على أن معنى يطيقونه يحشمونه ويكفونهم ؛ لأنه لا يقال : فلان يطيق حمل الإبرة ، وإنما يقال : يطيق عناء البحث العلمى مثلاً . والآية في رأى أصحاب هذا المذهب محكمة ثابت حكمها .

والثالث : أنها خاصة بالمرضى والمسافرين ممن يستطيعون الصوم دون مشقة ، وهم مع ذلك يترخصون فيفطرون ، فإن عليهم مع القضاء القديمة . والآية على هذا المذهب أيضاً محكمة لم تنسخ .

(١) نريد بقولنا هذا أن هذا القدر من الآية جاء بعد قوله : « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » . لسكتنا رأينا في تفسير المنار ما يجعل شهادة السياق لمذهب ابن عباس أوضح وأقوى ، حيث اعتبر ما قرره الآية من أعذار المرضى والمسافرين وقبول القضاء منهم بياناً للمعنى الأول ، ثم ما قرره من قبول القديمة من الحرم الذى يعجز عن الصوم ، أو يشق الصوم عليه مشقة شديدة — بياناً للمعنى الثانى ، وانظر تفسيره للإية (٢/ ١٥٠-١٥٨) وعبارته هي : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » : هذا هو القسم الثانى من المستثنى — وهو من لا يستطيع الصوم إلا بمشقة شديدة : (٣ / ١٥٥) ، وقد نقل عن الأستاذ الإمام أن (الإطاعة : أدنى درجات المسكنة والتدرة على الشيء ، فلا تقول العرب أطاع الشيء إلا إذا كانت قدرته عليه في نهاية الضعف بحيث يتحمل به مشقة شديدة ، فالمراد بالذين يطيقونه هنا : الشيوخ الضعفاء والزمى الذين لا يرجى برء أمراضهم ، ونحوهم : كالنحلة الذين جعل الله مآشيتهم الدائم بالأشغال الشاقة ، كاستخراج الفحم الحجري من مناجم ، ومنهم الجبرمون الذين يحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان الصيام يشق عليهم بالفعل ، وكانوا عسكروا القديمة (٢ / ١٥٦)

٨٨٨ — وقد أسلفنا أننا نرفض المذهب الأول ؛ لما أوردنا عليه من اعتراضات ، وبخاصة أن الآثار التي يستند إليها القائلون به تعارضها آثار في مثل قوتها لأصحاب المذهب الثاني . فإذا أضفنا إلى هذا أن الآية عليه منسوخة ، وأن النسخ لا ينبغي أن يصار إليه إلا حين يتعين مخرجاً من تعارض محقق — رأينا أن تفسير ابن عباس للآية بأنها خاصة بالشيخ الكبير والمعجوز ، اللذين لا يستطيعان الصوم — أولى منه بالقبول ، ولكن على تفسير الإطاقة بالقدرة مع الجهد — كما يتحتم في القراءات الأخرى — ، لا على تقدير محذوف .

٨٨٩ — وفي سورة البقرة كذلك نجد الآية السادسة ، وهي قول الله عز وجل (١٩٠) : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ ، وقد ادعوا النسخ على موضعين فيها : أولهما هو الأمر بالقتال فيها لمن يقاتلنا دون غيرهم ، والثاني هو النهي عن الاعتداء ... ثم اختلفوا في النسخ للأمر بالقتال على أربعة أقوال :

أحدها : أنه قوله تعالى في الآية التي بعدها ﴿ وَاقْتُلُواهُمْ حَيْثُ نَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ (١٩١) .

والثاني : أنه قوله جل ثناؤه في سورة براءة : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْمِلَّةِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ : (٢٩) .

والثالث : أنه هو قوله عز وجل في سورة براءة أيضاً : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ : ٣٩ .

والرابع : أنه هو قوله تبارك وتعالى : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ، وهي آية السيف .

أما انتهى عن الاعتداء فقد قالوا إن ناسخه هو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ : ١٩٤ في السورة نفسها .
 ٨٩٠ — ولا بد لنا من وقفة عند مذاهب المفسرين في الآية ، قبل أن نعرض بالمناقشة لدعوى النسخ فيها .

وللمفسرين في بيان المراد بهذه الآية مذهبان :

أولها - وينسبه الطبري والفخر الرازي إلى الربيع ، وابن زيد - أن الله عز وجل يأمرنا ذمياً بقتال من يقاتلونا من الكفار ، وبينانا عن مقاتلة سواهم . وهذا انتهى عن مقاتلة غير المقاتلين هو المراد عندهما بقوله تعالى في الآية : ﴿ ولا تمتدوا ﴾ ؛ ذلك أنه ما دام القتال المسموح به للمسلمين هو قتال الذين يقاتلونهم فحسب - فإن قتال غيرهم يعتبر اعتداء ؛ لأنه تجاوز للقدر المسموح به . والآية على هذا التأويل عندهما هي أول آية أنزلت في القتال ، ثم نسختها براءة كما يقولان ^(١) .

وثانيهما - وينسبه الطبري إلى ابن عباس ، ومجاهد ، وعمر بن عبد العزيز - أن الله عز وجل يأمر المؤمنين في الآية بقتال أعدائهم جميعاً ؛ لأنهم يقاتلونهم . وينهاهم عن قتل النساء والصبيان والرضبان والشيوخ من الأعداء ؛ لأن قتلهم اعتداء لا يسوغ أن يقع من المؤمنين ^(٢) . وكان أصحاب هذا المذهب يرون أن التعبير بالذين يقاتلونكم في الآية مراد به الذين يشاركون في القتال عادة ، ولو لم يقاتلوا فضلاً . وأن انتهى عن الاعتداء فيها مراد به انتهى عن قتل سواهم ، وهم الذين ليس من شأنهم أن يحملوا السلاح ، أو يشاركون في القتال . ومن ثم

(١) انظر تفسير الطبري : ٥٦١ / ٢ - ٥٦٤ ، والتفسير الكبير للرازي : ١٣٩ / ٥ -

(٢) انظر تفسير الطبري : ٥٦٤ / ٢ - ٥٦٥

قالوا إن الآية محكمة ؛ إذ التعبير بالذين يقاتلونكم فيها لا يعنى أنهم قد قاتلوا بالفعل ، وأما إنما سمح لنا بأن نقاتلهم دفاعا ، فهي تلتقي إذن مع الآيات التي زعموها ناسخة ، في أن كلا منها تأمر بقتال جميع الأعداء ، ولو لم يبدؤونا بالقتال

إن المروى عن ابن عباس - بطريق على بن أبي طلحة الهاشمي - في تفسير الأمر بالقتال ، والنهي عن الاعتداء في الآية هو : (لا تقتلوا النساء ، ولا الصبيان ولا الشيخ الكبير ، ولا من ألقى إليكم السلم وكف يده ؛ فإن فعلتم هذا فقد اعتدتم) . وعبرة (ولا من ألقى إليكم السلم وكف يده) في تفسيره هذا تُشعرُ بأن الذين يقاتلوننا مراد بهم جميع الأعداء عنده : كان منهم قتال أو لم يكن ، ما داموا لم يلقوا إلينا السلم ^(١) ! . . .

٨٩١ - ونعود إلى دعوى النسخ لنذكرُ بأنها تنبئ على مذهب واحد من مذهبي التفسيرين في الآية ، فهي إذن مبنية على احتمال . وهذا الاحتمال ليس هو أقوى الاحتمالين ، بدليل السياق ؛ فإن الآية التي بعدها تقول : **وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ ، وَآخِرُ جَوْهَرٍ مِنْ حَيْثُ آخَرُ جُوكُمْ ، وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ، وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ،** ففأمرنا بقتالهم حيث وجدناهم ، وبإخراجهم من مكة - أو من منازلهم - كما أخرجونا ، ثم تعلق لهذا وذلك بأن ما كان منهم - حين فتنوا الناس عن دينهم - أعظم بمرء من القتل الذي سيقع عليهم ، وتنتهى من قتالهم عند المسجد الحرام إلا إذا قاتلونا فيه ، ولو أنهم كانوا مقاتلين عند المسجد الحرام بالفعل من أول الأمر - ما كان لقوله تعالى : (حتى يقاتلوكم فيه) مستطابا ولا ممقيا ! . . . فتزده كلام الله عن أن يكون كذلك ! . . .

٨٩٢ — على أنما لا نجد كبير فرق بين هذه الآية التي زعموها منسوخة ، وآية التوبة التي تأمر بقتال المشركين كافة ؛ ذلك أن الأمر بقتال المشركين كافة قد ذكر بعده ﴿ كما يقاتلونكم كافة ﴾ ، فهو أمر بقتال الذين يقاتلون المسلمين إذن ، وإن كانت الآية قد جمعت المقاتلين من الطرفين هم الجميع ، لا بعضهم بحسب . . .

٨٩٣ — أما آية السيف فهي تأمر بقتال فئة من المشركين نقضت عودها مع المسلمين ، وناقض العهد مقاتل وإن لم يعلن حرباً ولم يخض معركة !

٨٩٤ — بقي النهي عن الاعتداء . والطبري يرجح في تفسيره مذهب عمر بن عبد العزيز ومن معه ، فهو إذن نهى عن قتل الشيوخ ، والرهبان ، والنساء ، والصبيان^(١) . وليس في آية التوبة ما يميز قتل هؤلاء . . .

٨٩٥ — وأخيراً ، فلعل أقل دعاوى النسخ — في هذه الآية — خطراً : تلك الدعوى التي تزعم أن النهي عن الاعتداء فيها منسوخ بالأمر به في قوله عز وجل : ﴿ فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ ؛ ذلك أن هذا الذي تأمر به الآية ليس اعتداءً ، وإنما هو انتصار أو رد على الاعتداء ، وسمى اعتداء من باب المشاكلة . وإلا ، فقد وقع في الآية بين فعلين ، كلاهما يسند الاعتداء على المسلمين إلى من أمروا بالاعتداء عليه ، أى بالانتصار منه . وعطف على الأمر به قوله عز وجل : ﴿ وَأَنفُوا اللَّهَ وَأَعْلُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

وهل يسد هذا من دليل على أن الاعتداء ما زال — بعد الأمر به في الآية — منهيًا عنه ، وعلى أن الله عز وجل لا يحب المعتدين ، كما تؤكد الآية الأولى ، حتى يسد أن قالت الآية الثانية : ﴿ فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ .

٨٩٦ - والآية السابعة نجدها أيضاً في سورة البقرة ، وهي قوله تعالى :
 (١٩٤) : ﴿ الشُّرُ الْحَرَامُ بِالشُّرِ الْحَرَامِ ، وَالْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنْ
 اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ
 وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ۝ ﴾ ، وهم يدعون أن المنسوخ فيها هو قوله
 عز وجل : ﴿ والحرمات قصاص ﴾ ، وينسبون هذه الدعوى إلى ابن عباس
 رضي الله عنهما ، حيث يروون أنه قال : ﴿ والحرمات قصاص ﴾ منسوخة ، كان
 الله تعالى قد أطلق للمسلمين إذا اعتدى عليهم أحد أن يقتضوا منه ، فنسخ الله
 ذلك وصيره إلى السلطان ، فلا يجوز لأحد أن يقتض من أحد إلا بالسلطان^(١) .

٨٩٧ - على أنه إذا صح أن هذه الكلمة هي مصدر دعوى النسخ
 هنا ، فمن الواضح أن هذه الدعوى تثبت على أمرين :

الأول هو تفسير القصاص في الآية بمثل ما فسر به في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ
 فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ۝ ﴾ : ١٧٩ ؛ إذ هو الذي لا يجوز لأحد أن يقتض بنفسه
 عند جمهور الفقهاء .

والثاني هو تفسير قوله تعالى في الآية : ﴿ والحرمات قصاص ﴾ ، على أنها
 كانت إذناً لأولياء الدم أن يقتضوا بأنفسهم ، فإن هذا الحكم - لو صح - هو
 الذي يمكن أن ينسخه جيل الحق في القصاص للسلطان ، لا لولي الدم .

ولكن هل يساعد سياق الآية وحسب نزولها على هذا الفهم؟ وإلى أي آية
 استند القائلون بالنسخ فيما زعموه ؟

٨٩٨ - إن قبل هذه الجملة في الآية : ﴿ للشُّرِ الْحَرَامِ بِالشُّرِ الْحَرَامِ ﴾ ،
 وقيل الآية كلها يقول الله عز وجل : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكْفِرَ فِتْنَةٌ ۚ ﴾

(١) نسب هذا إلى ابن عباس ولم يستد - أبو جعفر النعمان في التامخ والمنسوخ : ٧٨ ،
 ولم يره فيه . بل وجدنا أن الطبري يروي عن ابن عباس بإسناده صحيح ما يعارضه (انظر الأثر
 ٣١٣٠ في تفسيره : ٣/ ٥٧٥ - ٥٧٦)

وَيَكُونُ الدِّبْنُ لِلَّهِ ، فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١﴾ ، فأنى علاقة بين القصاص من القاتل والشهر الحرام ؟ ثم ... بماذا يوحى وقوع هذه الآية بعد الآية التى تأمر بالقتال ؟ منعاً للفتنة ، وإعزازاً للإسلام ؟

أما سبب النزول فالمفسرون - وعلى رأسهم ابن عباس - يكادون يجمعون على أن الآية نزلت فى قصة الحديبية : صد المشركون محمداً صلى الله عليه وسلم سنة ست ، ولم يدخلوه مكة ليعتمر ، فأدخله الله عز وجل مكة فى العام الذى بعده ، وبهذا جعل له مكان الشهر الذى صد فيه شهراً لم يصد فيه ، وكان الشهر كما نجمع الروايات هو ذا القعدة فى العامين ! .

٨٩٩ - ومضى السياق وسبب النزول معاً أن يقال فى تفسير الآية :

إن الله جل ثناؤه يقول لنبىه محمد صلى الله عليه وسلم والمؤمنين معه : إن دخولكم الحرم ، بإحرامكم هذا ، فى شهركم الحرام هذا - عَوْضٌ عما منعمتم من مثله فى العام الماضى . فهى ثلاث حرمان إذن : حرمة الشهر الحرام ، وحرمة الجبل الحرام ، وحرمة الإحرام^(١) .

٩٠٠ - وإذا كان هذا هو التفسير الذى يقتضيه السياق وسبب النزول معاً - كان من غير الجائز أن تفسر الآية بغيره ، وأن يقال - بناء على هذا التفسير الذى يخالف سبب النزول والسياق جميعاً - إن الآية منسوخة ، وبخاصة أن ابن الجوزى نفى ما نسب إلى ابن عباس ، مما انبثت عليه دعوى النسخ ، حيث قال : (وهذا لا يثبت عن ابن عباس ؛ ولا يعرف له صحة ؛ فإن الناس ما زالوا يرجعون إلى رؤسائهم وسلاطينهم فى الجاهلية والإسلام . إلا أنه لو أن إنساناً استخفى حتى نفسه من خصمه من غير سلطان أجزأ ذلك . وهل يجوز له ذلك ؟

(١) راجع كتب التفسير فى الآية ، وارجع فى الروايات عن ذكرنا ثم إلى تفسير الطبري :

فيه روايتان عن أحد (١)

٩٠١ — والسكن الطبرى ينقل عن ابن زيد أن الآية كلها قد نسخت ، وأن ناسخها هو الآيات التي تأمر النبي صلى الله عليه وسلم بجهاد المشركين : العرب بمثل قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ ، وقوله : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ : ٣٦ و ١٢٣ : التوبة ، والروم بقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ... ﴾ الآية : ٢٩ : التوبة (٢) .

٩٠٢ — وهذه الدعوى تبدو معقولة من حيث اتفاق الموضوع في الآية والآيات الدعى أنها ناسخة لها ؛ فإنها جميعاً في القتال . اسكنا مع هذا لا نجد لها مسوغاً ؛ فإن الحكم الذى تضمنته الآية لا يقبل الإلغاء ، ولا يراض ما تقرره تلك الآيات . ولا معنى للنسخ إلا إلغاء الحكم عند التمازى المقطوع به .

٩٠٣ — إن الآية تأمر بالانتصار ورد العدوان بمثله ، فهل يعنى الأمر بقتال عامة الكفار قبول العدوان وعدم رده بمثله ؟ وهل يراد بقتال المؤمنين لمن يلونهم من الكفار أن الحرمات ليست قصاصاً ، وأن الشهر الحرام ليس بالشهر الحرام ؟ ثم ... ما شأن الروم بالأشهر الحرم ، وبالقصاص في الحرمات ؟

٩٠٤ — لقد انفرد ابن زيد بهذه الدعوى من دون المفسرين جميعاً ، وهو

من نعلم ضعفه الشديد . على حين روى سبب نزول الآية — كما أوردها — عن ابن عباس ، وابن أبى نعيم ، وقتادة ، ومقسم ، والسدى ، والضياء خاله ، وعطاء ، وعكرمة ، فلم يقل أحد منهم إن الآية منسوخة ، ولم يقل دعوى النسخ عن أيهم أحد من المفسرين فيما نعلم . فالآية إذن محكمة عند جميعهم ؛ إذ لا تعارضها آية

(١) نواسخ القرآن ، الورقة : ٣٩ — ٤٠ . ومضى أجزاء كثيرة : كفى ، من الإجزاء وهو غير الجواز بداهة .

(٢) تفسير الطبرى : ٥٧٨/٣ .

متأخرة عنها في النزول . وحكمها ثابت لم ينسخ ! ..

٩٠٥ - والآية الثامنة هي أيضا في سورة البقرة ، وهي قوله تعالى (١٩٦) :

﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ . فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .

وقد أوجز ابن الجوزي في بيان مذاهب المفسرين ، في المراد بإتمام الحج والعمرة ، الأمور به في هذه الآية ، ثم في حكاية دعوى النسخ عليها ، وفي ردّها ؛

إذ قال :

(اختلف المفسرون في المراد بإتمامها على خمسة أقوال :

(أحدها : أن يحرم بهما من ديرة أهله . قاله هلى ، وصعيد بن جبير ،

وطاوس .

(والثاني : الإتيان بما أمر الله فيهما . قاله مجاهد .

(والثالث : أفراد كل واحد عن الآخر . قاله الحسن ، وعطاء .

(والرابع : ألا ينسخهما بعد الشروع فيهما . رواه عطاء عن ابن عباس .

(والخامس : أن يخرج قاصدا لهما ، لا يقصد شيئا آخر من تجارة أو غيرها ،

وهذا القول فيه بعد .

(وقد ادعى بعض العلماء على قائله أنه يزعم أن الآية نسخت بقوله تعالى :

﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ : ١٩٨ في السورة

نفسا .

(والصحيح في تفسير الآية ما قاله ابن عباس ، وهو محمول على النهي عن

فسخها لغير عذر أو قصد صحيح . وليست هذه الآية بدخلة في المنسوخ أصلا^(١) .

٩٠٦ - - سكن أبا جعفر النحاس أمثال في كلامه عن الآية ، بعد أن أوجز

مذاهب المفسرين فيها على نحو قريب مما قاله ابن الجوزي ؛ ذلك أنه ذكر للعلماء

أربعة أقوال في فسخ الحج إلى العمرة :

(١) نواسخ التراكم : الورقة ٤٩ .

غسكى عن أبى عبيد القاسم بن سلام أن فسح الحج إلى العمرة منسوخ بما فعله الخلفاء الراشدون المهديون ؛ لأنهم لم يفسخوا حجهم ، ولم يُعَلُّوا إلى يوم النحر .

٩٠٧ — وحكى عن ابن عباس أن فسح الحج إنما كان لعملة ، وذلك أن العرب قبل الإسلام كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج ، ويرون أن ذلك عظيم . وقد روى عنه طاووس في هذا أنه قال : « كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أخير الفجور في الأرض ، ويميلون الحرم صفرا ، ويقولون : (إذا برأ الذبتر ، وعفا الوتر ، وانسلخ صفر — أو قال « دخل صفر — فقد حلت العمرة لمن اعتمر) ، فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة ^(١) ، مهلين بالحج ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحملوها عمرة ، فتماخض ذلك عندهم ، فقالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أيّ الحِل نَحِل ؟ قال : « الحِل كله » . فهذا هو القول الثاني .

٩٠٨ — والقول الثالث عند أبى جعفر النحاس : أن ابن عباس كان يرى الفسخ جائزا ، ويقول : « من حج فطاف بالبيت فقد حل » ، لا اختلاف في ذلك عنه . قال ابن أبى مليكة : قال له عروة : يا ابن عباس ، أضللت الناس ! قال : بم ذلك يا عروة ؟ قال : تفق الناس بأنهم إذا طافوا بالبيت حلوا ، وقد حج أبو بكر وعمر فلم يحلا إلى يوم النحر ! فقال له ابن عباس : « قال الله عز وجل : ﴿ ثُمَّ حَرَّمْنَا إِلَى الْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ ﴾ » ، فأقول لك : قال الله ، ثم تقول لى : قال أبو بكر وعمر ؟ ! وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفسخ .

(١) يريد : صبيحة الليلة الرابعة من ذي الحجة ، فقد روى ابن ماجه عن جابر بن عبد الله (رابع فسح الحج ، في كتاب المناسك : ٩٩٢ وهي في الجزء الثاني من السنن) : « أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقالوا : لا نخطئ بعمرة . قدسنا مكة لأربع ليال خلت من ذي الحجة »

٩٠٩ - وقد عقب على هذا القول بأنه قد انفرد به ابن عباس ، كما انفرد بأشياء غيره . وبأن قوله هو وجل : ﴿ ثم حملها إلى البيت العتيق ﴾ ليس فيه حجة ؛ لأن الضمير لبدن لا للناس ، ومحل الناس يوم النحر على قول الجماعة ، ولهذا سمى يوم الحج الأكبر ، وذلك صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ، وعن ابن عباس ، وإن كان قد روى عنه أيضا أنه يوم هرات ^(١) .

٩١٠ - ويذكر أبو جعفر النحاس ، بعد أن يبين حكم العمرة واختلاف فيه ، قضية نسخ أخرى في الآية حيث يقول :
(وفي الآية ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ، فكان هذا ناسخا لما كانوا يعتقدونه : من أن العمرة لا تجوز في أشهر الحج ، وجاز القرآن ولم يكونوا يستعملونه ^(٢) .

٩١١ - فأبو جعفر النحاس يرى الآية ناسخة لأمرين :

الأول : فسخ الحج إلى العمرة ، وهذا نسخه الأمر بإتمام الحج والعمرة في أول الآية ، وهو مذهب أبي عبيد القاسم بن سلام أيضا . . . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أصحابه بعد أن أحرموا بالحج ، فتنسخوه وجعلوه عمرة .

والثاني : أداء العمرة في أشهر الحج ، وهذا نسخته قوله تعالى في الآية :
(﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾) .

والصحيح أن الآية لم تنسخ شيئا ؛ لأنها تشرع حكما في الحج لم يستوف بحكم مخالفه . وما دام للشارع في الموضع حكم واحد ، فكيف يكون ناسخا ؟ وما الحكم الذي نسخ بهذا الحكم ؟ .

(١) تجد منه المذهب الأربعة في الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس : ٣٦ - ٣٤ .

(٢) المصدر السابق : ٣٥ .

وقد أسلفنا رد ابن الجوزي على من ادعى النسخ على الآية ، لا بها .
ومن ثم نقرر مطمئنين أن الآية محكمة لم ينسخها حكم ، كما أنها لم ينسخ
بها حكم ! .

٩١٣ — والآية التاسعة — أيضا — في سورة البقرة ، وهي قوله تعالى
(٢١٥) : ﴿ بِأَلْوَنِكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ وَاللِّبِّ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ
اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ۝ ﴾ ، وقد ادعى عليها النسخ بآية الزكاة .

وقبل أن نناقش هذه الدعوى — نرى أولا أن تبين مذاهب المفسرين
في الآية ، على ضوء ما أثار عنهم من روايات في تفسيرها :

٩١٣ — والمأثور عن المفسرين في تأويل هذه الآية يمكن إجماله في مذاهب
ثلاثة :

الأول : مذهب السدي ، عن أشواخه ، وبصوره قوله : (يوم نزلت هذه
الآية لم تكن زكاة ، وإنما هي نفقة الرجل على أهله ، والصدقة يتصدق بها .
فمنسختها الزكاة ^(١)) .

ويلتقي مع هذا المذهب في القول بالنسخ ما رواه علي بن أبي طلحة عن ابن
عباس ، أنه قال : (نسخت هذه بآية الصدقات في براءة ^(٢)) ، لسكونه يفتقر
عنه في أن المنسوخ هم المستحقون للاتفاق في هذه الآية ، نسخه المستحقون للزكاة
في آية الصدقات . وكأنه يرى أن الآية أيضا في الزكاة .

٩١٤ — والثاني : مذهب ابن عباس (فيما روى عنه أبو صالح) ، قال :
« نسخ منها الصدقة على الوالدین ، وصارت الصدقة لغيرهم الذين لا يرثون :

(١) تفسیر الطبري : ٣٩٣/٤ — ٣٩٤ .

(٢) تواسخ القرآن لابن الجوزي : الورقة ٤٢ .

من الفقراء ، والمساكين ، والأقربين^(١) . وهو يُشعرُ بأن الذى نسخ الصدقة على الوالدين هو آياتُ الموارث ، بدليل قوله : (وصارت الصدقة لغيرهم الذين لا يرثون) .

٩١٥ — والثالث : مذهب الحسن البصرى : أن المراد بها التطوع على من لا يجوز إعطاؤه الزكاة كالوالدين والمولودين ، وهو غير منسوخة^(٢) .

ويلتقى معه فى القول بإحكام الآية ماروى عن ابن جريج - بطريق حجاج - (سأل المؤمنون رسول الله صلى الله عليه وسلم : أين يضعون أموالهم ، فنزلت : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ؟ قل : ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما نفقوا من خير فإن الله به عليم ﴾ ، فذلك النفقة فى التطوع . والزكاة سوى ذلك كله . قال : وقال مجاهد : رأوا فأنتاهم فى ذلك : ﴿ ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين ﴾ وما ذكر معهما^(٣) . وكذلك قال ابن زيد : (. هذا فى النوافل . يقول : هم أحق بفضلك من غيرهم)^(٤) .

٩١٦ — أما دعوى النسخ على الآية بآيات الموارث - فقد تولى الرد عليها الفخر الرازى بقوله :

(هذا ضعيف ؛ لأنه يحتمل حمل الآية على وجوه لا يتطرق للنسخ إليها : أحدها : قال أبو مسلم : الإنفاق على الوالدين واجب عند قصورها عن الكسب والمالك . والمراد بالأقربين الولد وولد الولد ، وقد تلزم نفقتهم عند فقد المالك . وإذا حملنا الآية على هذا الوجه - فقول من قال إنها منسوخة بآية الموارث لا وجه له ، لأن هذه النفقة تلزم فى حال الحياة ، والميراث يصل بعد

(١) نواسخ القرآن : الورقة ٢ .

(٢) المصدر السابق أيضا .

(٣) تفسير الطبرى : ٣٩٣/٤ - ٣٩٤ ، ونواسخ القرآن فى الموضع السابق .

(٤) المصدران السابقان .

الموت . وأيضاً فما يصل بعد الموت لا يوصف بأنه نفقة .
 (وثانيها : أن يكون المراد : من أحب التقرب إلى الله تعالى في باب النفقة
 فالأولى له أن ينفقه في هذه الجهات ، فيقدم الأولى فالأولى . فيكون المراد
 به التطوع .

(وثالثها : أن يكون المراد الوجوب فيما يتصل بالوالدين والأقربين من حيث
 السكفانية ، وفيما يتصل باليتامى والمساكين مما يكون زكاة .
 (ورابعها : يحتمل أن يريد بالإلفاق على الوالدين والأقربين ما يكون بمثابة
 (حثا) على صلة الرحم ، وبما يصرفه لليتامى ، المساكين ما يخلص للصدقة .
 (فظاهر الآية محتمل لكل هذه الوجوه من غير نسخ)^(١) .

٩١٧ — وأما دعوى النسخ كما يقررها السدى ، فنحن نسأله — بين يدي
 مناقشتها — : أى الأمرين نسخته الزكاة : النفقة على الأهل ، أم الصدقة على
 اليتامى والمساكين ؟

إنه يقول : (يوم نزلت هذه الآية لم تسكن زكاة ، وإنما هي النفقة ينفقها
 الرجل على أهله ، والصدقة يتصدق بها ، فنسختها الزكاة) . وهو يستوحى
 أصناف المنفق عليهم في الآية إذ يذكر هذين النوعين ؛ ذلك أن الوالدين
 والأقربين لا يتصدق عليهم ، واليتامى والمساكين وابن السبيل لا ينفق عليهم .

٩١٨ — ولكن ... هل الوالدان والأقربون من مستحقي الزكاة حتى
 تنسخ الزكاة الإلفاق عليهم ؟ وهل كانت الصدقة على اليتامى والمساكين
 وابن السبيل واجبة حتى فرضت الزكاة فاعتبرت بديلها ؟

إن الآية تقول : ﴿ قل : ما أنفقتم من خير فلولوالدين ... ﴾ ، ثم تقول :
 ﴿ وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم ﴾ . ولم يراد هاتين الجملتين شرطيتين يومى
 بأن الإلفاق الذى في الآية ليس مفروضاً ، كما يحس بهذا إرادته في الآية جبراً

عن سؤالهم ؛ إذ لو كان مفروضاً لما أصر بيانه حتى يسألوا عنه ! ..
ومن البدهى أنه ليس كل والدين يجب الإنفاق عليهما ، وأن الأقربين
في هذا كالأولدين ، فإنما يجب الإنفاق على الفقير عاجز عن الكسب من
هؤلاء جميعاً ، وبشرط أن يكون هو مستغنياً قادراً على الإنفاق عليهم ! ..

٩١٩ — لاصلة للآية إذن بآية الزكاة ، وما ينبغي بحال أن تعتبر منسوخة
بهذه الآية . وإلا ، فهل نستطيع القول بأن الإنفاق على والدين المحتاجين
والأقر بين المحتاجين لم يعد واجباً بعد فرض الزكاة ؟ وهل منعت فرضية الزكاة
الإنفاق تطوعاً ، وهو الصدقة ^(١) ؟ !

٩٢٠ — وفي سورة البقرة كذلك نجد الآية العاشرة ، وهي قوله تعالى
(٢١٦) : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا
شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ
وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

وقد قال أبو جعفر النحاس في هذه الآية :

(قال قوم : هي ناسخة لحظر القتال عليهم ، ولما أمروا به من الصفح
والمعروف بمكة .

(وقال قوم : هي منسوخة ... والناسخ لها : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ
لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ . الآية) .

(وقال قوم : هي على الندب لاعلى الوجوب .

(وقال قوم : هي واجبة ، والجهد فرض .

(وقال عطاء : هي فرض ، إلا أنهم على غيرنا ، يعني أن الذي خولف

بهذا [هم] الصحابة .)

٩٢١ — وقد عقب على هذه الأقوال ، بقوله :

(١) انظر فواسخ القرآن : الورقة ٤٢ .

(فَمَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَأَنْهَا نَاسِخَةٌ فَبَيَّنَ صَحِيحٌ .

(وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ نَسْخٌ لِفَرْضِ الْقِتَالِ .

(وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ هِيَ عَلَى النَّدْبِ فَقِيرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا وَقَعَ بِشَيْءٍ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى غَيْرِ الْوَاجِبِ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ .

(وَأَمَّا قَوْلُ عَطَاءٍ إِنَّهَا فَرَضُ عَلَى الصَّحَابَةِ - فَقَوْلُ مَرْغُوبٍ عَنْهُ ، وَقَدْ رَدَّهُ الْعُلَمَاءُ حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الرَّامَةِ (كَذًا) : (وَمَنْ قَالَ : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ، فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ ، وَلَا يَصَلِّي صَلَاةَ الْخُوفِ بَعْدَهُ - فَمَارَضُهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ ، يَعْنِي بِهِذَا أَنَّ مَنْ رَفَضَ صَلَاةَ الْخُوفِ بَعْدَ الرَّسُولِ ، تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ النَّصِّ - فَرَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْخُذُ هُوَ الزَّكَاةَ بَعْدَ اسْتِقَالِهِ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، وَمَعَ ذَلِكَ مَا زَالَتْ الزَّكَاةُ فَرِيضَةً كَمَا كَانَتْ عَلَى عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(فَقَوْلُ عَطَاءٍ أَسْهَلَ رَدًا مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ : هِيَ عَلَى النَّدْبِ ؛ لِأَنَّ الْقَدْرَ قَالَ هِيَ عَلَى النَّدْبِ قَالَ : هِيَ مِثْلُ قَوْلِهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ . . . ﴾ ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَلَيْسَ هَذَا عَلَى النَّدْبِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ .

(وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْجِهَادَ فَرَضَ بِالْآيَةِ فَقَوْلُ صَحِيحٌ ، وَهَذَا قَوْلُ حَذِيفَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، وَقَوْلُ النَّقَّاشِ الَّذِينَ تَدُورُ عَلَيْهِمُ الْفِتْيَا ، إِلَّا أَنَّهُ فَرَضَ بِحُجْلٍ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ ، فَإِنْ احْتِجِجَ إِلَى الْجَمَاعَةِ نَفَرُوا فَرَضًا وَاجِبًا ؛ لِأَنَّ نَظِيرَ ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ - ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ . . .)

٩٣٣ - أَمَّا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَيُنَسِّبُ الْقَوْلَ بِفَرِيضَةِ الْقِتَالِ عَلَى الصَّحَابَةِ

بومئذ إلى مجاهد ، مع عطاء . ثم يحكى خلافاً - بين القائلين بأن الآية منسوخة -
في ناسخها عندهم :

فقال بعضهم : إنه قوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ ، قاله
عكرمة .

وقال بعضهم : إنه ﴿ فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ... ﴾ ثم يقول :
(وقد زعم بعضهم أنها ناسخة من وجه ، ومنسوخة من وجه ؛ وذلك أن
الجهاد كان على ثلاث طبقات :

(الأولى : النزع من القتال ، وذلك مفهوم من قوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى
الذين قيل لهم كففوا أيديكم ﴾ ، فنسخت بهذه الآية ، ووجب بها التمييز
على السكل - وهي الثانية - ، وساعدها قوله تعالى : ﴿ انفروا خِفَافاً وَثِقَالاً ﴾ .
(ثم استقر الأمر على أنه إذا قام بالجهاد قوم سقط عن الباقين ، بقوله تعالى :
﴿ فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ﴾ ، - وهي الثالثة - . . .

(والصحيح أن قوله : ﴿ كتب عليكم القتال ﴾ محكم ، وأن فرض الجهاد
لازم للسكل ، إلا أنه من فروض الكفايات : إذا قام به البعض سقط عن الباقين .
فلا وجه للنسخ .^(١)

٥٣٣ - ونرى أن نقب على ما قبله أبو جعفر النحاس ، وقرر أنه بين
صحيح ، من أن الآية ناسخة لحظر القتال على المؤمنين ، ولما أمروا به في مكة من
الغزو والفتح ؛ ذلك أننا قد أسلفنا رأينا في هذا ، وقلنا إنه من النساء لا من
المنسوخ .

والفرق بين النساء والمنسوخ : (أن النساء ما أمر به لسبب ثم يزول السبب ،
كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والمقبرة للذين لا يرجون لقاء الله ، ونحوه من
عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد ، ونحوها . والمنسوخ

ما أزيل حكمه ، حتى لا يجوز امتثاله أبداً . فالحكم للنسأ هو الذى يدور مع علته وجوداً وعدمًا : كاللهى عن ادخار لحوم الأضاحى من أجل الدافة ، والحكم للزال أبداً هو للنسخ ^(١) .

٩٢٤ - فهذه الآية كسابقها إذن ، ليست منسوخة الحكم ، ولا هى ناسخة لحكم كان قبلها . وإنما شرع الصبر والاحتفال فى مكة لأنه لم يكن غيره ممكناً ، وشرع القتال والجهاد فى المدينة لأن الجوع كان مهياً لقبوله وتنفيذه . فقد أنسى شرع القتال إذن ولم ينسخ الأمر بالصبر ؛ إذ لا يستغنى القتال عن الصبر على شدائده ، وعلى أذى المشركين خلاله . كذلك لم ينسخ الأمر بالعفو والصفح ؛ لأن الكفار أعداء بحكم كفرهم ، فلن يدخروا وسماً فى الإساءة إلى المؤمنين ، حتى يسد شرع القتال . ولا بد من العفو والصفح عنهم فى سبيل الغاية العليا من القتال ، وهى إعلال كلمة الله ونصر دينه . . .

وحيث لا تمارض بين القتال وكل من الصبر والعفو - فكيف يسوغ أن يُستَبدل ناسخاً لهما ؟ وهل يُقبل مثل هذا الادعاء إن صدر من أحد ؟ !

٩٢٥ - والآية الحادية عشرة هى قوله تعالى فى سورة البقرة كذلك (٢١٧) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ : قِتَالٍ فِيهِ . قُلْ : قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ... ﴾ الآية .

وقد ادعوا عليها النسخ ، واختلفوا فى ناسختها :

فقال بعضهم : هو قوله تعالى فى سورة براءة (٣٦) : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ .

وقال بعضهم : هو آية السيف (٥ : براءة) .

(١) انظر البرهان للزركشى : ٤٧/٢ ، وقد أخطأ محقق فى كلمة الدافة ، فكتب بدلاً منها (الرافة) .

وقال بعضهم : هو الآية التي تأمر بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية (٢٩ : برامة) .

وقال بعضهم : هو غزو النبي صلى الله عليه وسلم ثقيفا ، وإغزاه أبي عامر أوطاس ، فقد وقع كلاهما في شهر حرام .

وقبل أن نناقش هذه الدعوى - نرى أن ننظر فيما تشرعه الآية من أحكام ، ثم ننظر فيما عسى أن يكون بين هذه الأحكام ، وتلك الأحكام الأخرى التي تشرعه الآيات الناسخة عندهم - من تعارض يحتم القول بالنسخ ، أو بسوؤه ...

٩٣٦ - والذي عليه المفسرون جميعا ، أن الشهر الحرام الذي كان السؤال في الآية عن القتال فيه - هو شهر رجب ، وأن سبب نزول الآية هو قتل ابن الحضرمي ، وقد وقع في أول رجب ، أو آخر جمادى الآخرة ، من السنة الثانية للهجرة . أما الحكم الذي تقرره فهو حرمة القتال في رجب ، الشهر الحرام ، ولم يختلف المفسرون في أنه يستفاد من نص الآية ، لكنهم اختلفوا فيما بعد هذا ، فرأى بعضهم أنه قد نسخ بشرع القتال في كل زمان ، وهو ما تقرره في نظرم الآيات التي اعتبروها ناسخة هنا . ورأى بعضهم الآخر أنه حكم مثبت لم ينسخ ؛ لأن الآيات التي زعم مدعو النسخ أنها نسخته - لا تشرع القتال في كل زمان كما يدعون ، فلا تعارض بينها وبين الآية التي تحرم القتال في الأشهر الحرم ، فلا نسخ .

٩٣٧ - ونحب أن ننبه هنا على أن الطبري يرجح دعوى النسخ ويوجهها ، بعد أن ينسب القول بها إلى عطاء بن ميسرة ، والزهرى . وهو يرى مع عطاء - أن ناسخها هو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ

حُرْمٌ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ، فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ ، وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴿ ٣٦ 〉 التوبة .

٩٢٨ - والمفسرون يروون قصة عبد الله بن جحش وأصحابه ، سببا لنزول الآية . وهذه القصة برويها أبو مالك النخعي بقوله :

(بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش في جيش ، فاقى ناسا من المشركين بطن نخلة ، والمسلمون يحسبون أنه آخر يوم من جهادى ، وهو أول يوم من رجب . فقتل المسلمون ابن الحضرمي (أحد المشركين الذين لقوم) ، فقال المشركون : ألستم تزعمون أنكم تحرمون الشهر الحرام ، والبلد الحرام ؟ فقد قتلتم في الشهر الحرام . فأرسل الله : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام : قتال فيه . قل : قتال فيه كبير ﴾ إلى قوله : ﴿ أكبر عند الله ﴾ من الذي استكبرتم من قتل ابن الحضرمي ، ﴿ والفقنة ﴾ التي أنتم عليها مقيمون ، يعنى الشريك ﴿ أكبر من القتل ﴾ . ^(١))

٩٢٩ - وعلى ضوء هذه القصة التي يكاد يجمع المفسرون على أنها هي سبب النزول نستطيع أن نفسير الآية ، وأن نقطع برأى في دعوى النسخ عليها . ونص الآية كاملة : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل : قتال فيه كبير . وصد عن سبيل الله ، وكفر به والمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله . والفقنة أكبر من القتل . ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر - فأولئك سبغت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك أصحاب النار ، هم فيها خالدون ﴾ .

فاذا يعنى التوقيف على تحريم القتال في الشهر الحرام بما كان من الكفار ؟ أرى الآية توازن حالا بحال ، وعملا بعمل ؟ لننظر ..

أما القتال في الشهر الحرام - وهو الذي يسألون عن حكمه ، أو يعيرون

المسلمين بأنه وقع منهم - فحكمه أنه كبير : ذنب عظيم ، يظلم عند الله ارتكابه ، لا يخالف في هذا مسلم حتى الذين وقعوا في الذنب ، بل هم لم يقموا فيه إلا من أنهم ظنوا الآية لآخر يوم في جادى ، مع أنها كانت لأول يوم في رجب ، ولكن ... أليس الصد عن سبيل الله ، والكفر به ، والحيلولة بين الناس والمسجد الحرام - أليست هذه أيضاً ذنوباً كبيرة ؟ ، وذلك الذى وقع من المشركين ، حين أخرجوا من المسجد الحرام أهله - أليس أعظم من القتل في الشهر الحرام ؟ ... وإشراكهم بالله ، وادعائهم أن معه آلهة ، وأن هذه الآلهة مثل ما له عليهم من حق .. أليس أشد وأخطر من القتل ؟ ... وأخيراً ، هذا الذى يصفهم الله به حين يقول : ﴿ ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ﴾ ، أليس هو أيضاً أخطر من القتال في الشهر الحرام ؟

بلى ، وإن الله . ليجيب إذ يقول : ﴿ وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ، فَبِمَتَ رُءُوسُهُمْ فَالِئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ، هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ، فقيم إذن يعيرون المسلمين ، مع أنهم لو نجحوا في رد المسلمين عن دينهم ، لبطلت كل أعمال المسلمين ، وخلدوا في النار !!

٩٣٠ - الآية إذن ، لا تغفل هداء الكفار المستحکم للمسلمين ، ولا

تشرع حكماً يقبل النسخ ، حين تحرم القتال في الشهر الحرام . لأنها تقرر أن الكفار سيظلون على عداوة شديدة للمسلمين ، وسيحرضون على قتالهم حتى يردوهم عن دينهم إلى الكفر إن استطاعوا . وهى إذ تحكم بحرمة القتال في الشهر الحرام ، بل بحرمة الشديدة - تذكر الكفار بأنهم قد وقعوا فيها هو أشد من هذا القتال ، فأشركوا بالله ، وحاولوا فتنه المسلمين عن دينهم ، وأخرجوا من المسجد الحرام أهله . فهل جد - بعد هذا الذى أخبرت به ، وأخذت عليه المشركين - ما يستدعى إبادة قتال المسلمين لهم في الشهر الحرام ؟ .

٩٣١ - لقد زعم عطاء بن ميسرة أن هذا الحكم قد نساه قوله تعالى :

﴿إِنْ عَدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ ، يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حرم . ذلك الدين القيم ، فلا تظلموا فيه أنفسكم ، وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ، واعدوا أن الله مع التقين ، ولكن ... هل يعتبر الأمر في هذه الآية بقتال المشركين كافة ناسخاً لتحريم القتال في الأشهر الحرم ، مع أن عمومها في الأشخاص ، والنهي عن القتال في الشهر الحرام ينصب على زمان القتال ، لا على أشخاص المقاتلين ؟ .

وزعم بعض المفسرين أن تحريم القتال في الشهر الحرام قد نسخته آية السيف ، مع أن عموم آية السيف في الأمكنة ، وهو لا ينافي تخصيص بعض الأزمنة بتحريم القتال فيه .

وذهب بعضهم إلى أن ناسخه هو الآية التي تأمر بقتال أهل الكتاب ، مع أن سبب النزول يقطع بأن الآية نزلت في قتال المشركين ، لا في قتال غيرهم . وسياق الآية يؤكد هذا الذي يقطع به سبب النزول : ..

٩٣٢ - أما أولئك الذين يرون أن السنة العملية هي التي نسخت الآية ، أو دلت على نسخها : حيث عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون بيعة الرضوان ، على مقاتلة قريش ، في ذي القعدة سنة ست . وحيث غزا هوازن يمينين وثقيفا بالطائف في ذي القعدة سنة ثمانى - وذو القعدة من الأشهر الحرم كما هو معروف - . نقول : أما الذين ينسخون بهذه السنة ، أو يستدلون بها على النسخ - فقد فاتهم أن خطبة الوداع تقطع بالتحريم ، وهي متأخرة عن هذا كله ، ودوايتها يملكون حمد التواتر ، أو يكادون ، وفيها ما يؤكد عدم قابلية التحريم للنسخ ، نحى قوله صلى الله عليه وسلم فيها : « ... إلى أن تلقوا ربكم » .

٩٣٣ - وهكذا يخلص لنا أن دعوى النسخ هنا تخالف المعروف المقرر : من أن القتال في الأشهر الحرم غير مباح إلا أن يكون دفاعاً ، أو ردّاً على اعتداء وقع على المسلمين . ولعل أقرب شاهد لهذا أن بيعة الرضوان لم تتمم إلا نتيجة لما

أشيع آنذاك من قتل المشركين لعثمان رضى الله عنه ؛ فإنه لو كان قد وقع كما أشيع لسكان اعتداء على المسلمين وغدراً بهم ، فى البلد الحرام ، فى الشهر الحرام . وقد قال الله عز وجل : ﴿ فَمَن اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ .

٩٣٤ - - لقد زوى حجاج عن ابن جريج أنه قال : قلت لعطاء (ابن أبى رباح) : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل : قتال فيه كبير » قلت : ما لهم ؟ وإذ ذاك لا يحل لهم أن يفزوا أهل الشرك فى الشهر الحرام ، ثم غزوه بعد فيه ؟ خلف لى عطاء بالله (ما يحل للناس أن يفزوا فى الشهر الحرام ، ولا أن يقاتلوا فيه ، وما يستحب) قال : (ولا يدعون إلى الإسلام قبل أن يقاتلوا ، ولا إلى الجزية ، تركوا ذلك)^(١) .

٩٣٥ - والآية الثانية عشرة هى قوله تعالى فى سورة البقرة أيضاً (٢١٩) : ﴿ بَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ؟ قُلِ الْمَغْفُورُ ﴾ ، وقد زعم القائلون بنسخها أنها منسوخة بآية الزكاة . فإذا يعنى (المغفور) المأمور بإتفائه فيها ؟ وهل يدل وقوعه جواباً هنا على أن إتفائه واجب ؟ .

٩٣٦ - إن للمفسرين مذاهب فى بيان المراد بالمغفور فى الآية ، فلنذكرها أولاً :

المذهب الأول : أن المراد به الفضل : فضل المال ، أى ما فضل عن الأهل وزاد عن حاجتهم . وهو مروى عن ابن عباس بطريقين فى كليهما ابن أبى ليلى (وقد بينا ضعفه فى الحديث قبل) ، وفى أحدهما معه ابن وكيع (وهو ضعيف أيضاً) ، وصروى عن قتادة بطريقين كلاهما صحيح الإسناد ، وعن عطاء بسند صحيح ، وعن الحسن بسند صحيح كذلك ، وعن السدى بطريق أسباط ، وعن ابن زيد .

والمذهب الثانى : أن المراد به التيسير من المال ، فهو مغفور من أنه لا يتبين فى

أموالهم . وهو مروى عن ابن عباس بطريق علي بن أبي طلحة ، وهو منقطع ،
وهو طائس بسند صحيح .

والمذهب الثالث : أن المعنى به الوسط من النفقة ، أى مائس إسرافاً ولا
إتقاراً ، وهو مروى عن الحسن بسند صحيح ، ولفظ الحسن (يقول : لا تجهد مالك
حتى ينفد الناس) . وعن عطاء بسند فيه الحسين (سنيد) ، ولفظه : (العفو :
ما لم يسرقوا ولم يقتروا فى الحق)

والمذهب الرابع : أن تأويل « قل العفو » : خذ منهم ما أتوك به من شيء ،
قليلاً أو كثيراً ، وهو مروى عن ابن عباس بطريق العوفى ، وهو ضعيف .

والمذهب الخامس : أن العفو فى الآية مراد به ما طالب من أموالهم . يقول
الربيع : أفضل مالك وأطيبه ، وكذلك يقول قتادة . وإسناد الأثرين صحيح .

والمذهب السادس : أن العفو هنا مراد به الصدقة المفروضة ، وهو مروى
عن مجاهد بسند صحيح ^(١) .

٩٣٧ — ولا بد لنا من وقفة عند هذه المذاهب ، لفثنين أكثرها مناسبة
لمعنى العفو فى اللغة ، ولما أدب به رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته فى الإنفاق .
أما معنى العفو لعله فيصوره قول ابن العربي :

(... وللعفو فى اللغة خمسة موارد :

(الأول : العطاء ، يقال جاد بالمال عفوا عفوا أى مبدولاً من غير هوى .

(الثانى : الإسقاط ، ونحوه . « وافق عنا » ، و« فوّت لكم عن سدقة

الليل والريق

(الثالث : السكتة ، ومنه قوله تعالى : « حتى عفوا »^(٢) أى كثروا . ويقال :

هذا الزوج ، أى طال .

(١) تحريم هذه المذاهب ، والآثار التى فيها فى تفسير التفسير : ٣٦٧/٤ .

(٢) الآية ٥٥ فى سورة الأعراف .

(الرابع : الذهاب ، ومنه قوله : عفت الديار .
 (الخامس : الطالب ، يقال : عفتته واعتفيتها ، ومنه قوله : ما أكلت العافية
 فهو صدقة ، ومنه قول الأعشى :

تطوف العنقاء بأبوابه كطوف النصارى ببيت الوثن^(١)
 ٩٣٨ — وأما الأدب النبوي الكريم في الإنفاق — فتصوره آثار كثيرة
 من بينها هذا الحديث :

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، قال : أتى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رجل بيضة من ذهب أصابها في بعض المادن ، فقال : يا رسول الله ، خذ
 هذه منى صدقة ، فو الله ما أملك غيرها ! فأعرض عنه . فأتاه من ركنه الأيمن
 فقال له مثل ذلك ، فأعرض عنه . ثم قال له مثل ذلك ، فأعرض عنه . ثم قال له
 مثل ذلك ، فقال : « هاتها » مُنْضَبًا ، فأخذها فحذفه بها حذفة لو أصابه شجره
 أو عقره ، ثم قال : « يحىء أحدكم بماله يتصدق به ، ويجلس يتكفف الناس .
 إنما الصدقة عن ظهر غنى » .)^(٢)

٩٣٩ — وإذا كان من صفات (العفو) في اللغة السكينة والزيادة ،
 وكان أدب الرسول صلى الله عليه وسلم في الإنفاق والتصدق إنما يتحقق حين
 تكون الصدقة عن ظهر غنى — كان أول المذاهب التي أسلفنا روايتها عن شيوخ
 المفسرين ، في بيان المراد بالعفو في الآية ، هو أولاهها بالصواب .

٩٤٠ — أما المذاهب الأخرى في بيان المراد به — فواضح أن أولها —
 ونفى به اليسير من المال — مهدود بأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في التصديق
 بثلاث المال^(٣) ، مع أن الثالث ليس يسيراً .

(١) ابن العربي في أحكام القرآن : ٦٦ — ٦٧ في القسم الأول ، وقد أكل البيت
 بحق الكتاب .

(٢) تيسر الطبري : ٣٤١/٤ . والحديث رواه أبو داود والحاكم في المستدرک ، وقال :
 هذا حديث صحيح على شرط مسلم .

(٣) أرجع إلى حديث سمد بن أبي وقاص في هذا . وهو حديث متفق عليه أخرجه —

وأن ثانياً - وهو الوسط من النفقة - يلتقى مع المذهب الأول ، وإن لم يكن إياه .

وأن المذهب الرابع - وتأويل الآية عليه : خذ منهم ما أتوك به من شيء قليلاً أو كثيراً - لا يمكن قبوله على إطلاقه ؛ لأن القليل الذى يتصدقون به قد لا يكون زائداً عما يحتاجون إليه ، والكثير قد يكون فيه جهد ينافى ما توسى به تسميته عفواً : من أنه لا جهد فيه ولا اعتناء .

أما المذهب الخامس - والمراد بالعفو عليه ما طاب من أموالهم - فهو وثيق الصلة بالمذهب الأول ؛ إذ لا تطيب النفوس عادة إلا بما زاد عن حاجتها ، ولا يحسن فى الشرع أن تكون من الخبيث الذى يحرم ، أو الردى الذى يُرهد فيه .

وأما المذهب السادس - ومعنى العفو عليه الصدقة المفروضة - فهو مردود ؛ إذ الزكاة تجب على من يملك النصاب ، ولو كان القدر الذى سيخرجه زكاة بعض ما يحتاج إليه وليس عفواً .

٩٤٩ - والآن ، هل تنسخ آية الزكاة هذه الآية ؟ .

إن دهوى النسخ هنا منسوبة إلى ابن عباس ، والسدى .

وعبارة ابن عباس فى تقريرها كما رواها العوفى : (﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ الْغَفْوُ ﴾) ، لم تفرض فيه فريضة معلومة : ثم قال : (﴿ خُذِ الْغَفْوَ ، وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ ، وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَسَّاعِينَ ﴾ ١٩٩ : الأعراف ، ثم تولت . انقراضى بعد ذلك مساة) .

أما عبارة السدى فى : (قوله : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل الغفو ﴾) ، هذه فسحتها الزكاة (١) .

== الجامعة . وتجد شرحاً له فى كتابنا (من هدى السنة) ، كعبه أستاذنا الجليل الأستاذ على حسب الله : ص ١٩ - ٢٥ فى هذا الكتاب ، الطبعة الثالثة .

(١) تجد هاتين الروايتين فى تفسير الطبرى : ٣٤٥/٤ .

وإذا كانت عبارة السدى صريحة في تقرير النسخ - فإن عبارة ابن عباس هذه لا تحتمله ، فضلا عن أن تكون صريحة فيه ؛ إذ هو يقرر فيها أن قوله عز وجل : ﴿ قل العفو ﴾ لم تفرض فيه فريضة معلومة . ويعنى هذا أنه لا يمكن أن تنسخه الزكاة ، فإن الفرض لا ينسخ التطوع ؛ لأنه لا يعارضه .

٩٤٢ - ولكن لابن عباس كلمة أخرى يرويها عنه على بن أبي طلحة ، وفيها يقول تعليقا على هذه الآية : (كان هذا - يقصد إنفاق العفو - قبل أن تفرض الزكاة) ، فهل كانت هذه الكلمة هي مصدر نسبة القول بالنسخ إليه ؟ إن الطبري يقرر هذا ، إذ يسوق الرواية دليلا على النسخ في نظر القائلين به في الآية ، مع أن سندها منقطع ، ومع أنها ليست قطعية الدلالة عليه ، فيما نرى ؛ فإن الإشارة فيها يحتمل أن تكون إلى السؤال وجوابه معا ، ثم إن معناها يقرره قوله في الرواية الأخرى عنه : (ثم نزلت الفرائض بعد ذلك معاجلة) ، وتفسير العفو في الآية بالصدقة المفروضة لم يرو إلا عن مجاهد كما أسلفنا ، فليس ابن عباس من القائلين به ^(١) .

٩٤٣ - بقيت كلمة السدى . وفضلا عما وصفه به ابن الجوزي من أنه قد أكثر من دعاوى النسخ في آيات لا تنبئ ولا تحتمله بحال - فلسنا ندري كيف ادعى النسخ على هذه الآية ، مع أنه قد فسر العفو فيها (كما أسلفنا) بما فضل عن الأهل ؟

إن الواجب لا ينسخ التطوع ، فهل كان السدى يرى أن إنفاق العفو كان هو الواجب في المال ، حتى فرضت الزكاة فنسخته ؟ ، لسكن هذا لادل عليه .

٩٤٤ - إننا نرى - مع الطبري - أن الآية (إعلام من الله عز وجل ما يرضيه من الصدقة عما يستعمله ، جواباً لمن سأل نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم عما فيه له رضا ، فهو أدب من الله لجميع خلقه - على ما أدبهم به في الصدقات غير المفروضات -

(١) تفسير الطبري : ٤/٣٤٥ ، وانظر المذهب السادس للتفسيرين في الآية ، ق. ٣٦٠ .

ثابت الحكم، غير ناسخ الحكم كان قبله ، ولا منسوخ بحكم حدث بعده .
فلا ينبغي لدى ورع ودين أن يتجاوز في صدقاته وهباته وعطاياه ما أدبه به نبيه
صلى الله عليه وسلم ، بقوله : « إذا كان عند أحدكم فضل - فليبدأ بنفسه ، ثم
بأهله ، ثم بولده » ثم يسلك حينئذ في الفضل مسالكه التي ترضى الله ويحبها ،
وذلك هو القوام بين الإسراف والإقتار الذي ذكره الله عز وجل في
كتابه . (١)

٩٤٥ — والآية الثالثة عشرة هي قوله تعالى في سورة البقرة (٢٣٣) :
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ إِمَّا أَرَادَ أَنْ يُنْعِمَ الرِّضَاعَةَ
وَعَلَى التَّمْوِيدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكُسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ
إِلَّا وُسْعَهَا ، لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ، وَعَلَى الْوَارِثِ
مِثْلُ ذَلِكَ . . . ﴾ والقدر المسمى عليه النسخ فيها هو الأخير .

قال أبو جعفر النعمان : (حكى عبد الرحمن بن القاسم في الأسدية ، عن
مالك بن أنس ، أنه قال : « لا يلزم الرجل نفقة أخ ولا ذى قرابة ، ولا ذى رحم
محرم منه . قال : وقول الله جل ثناؤه : « وعلى الوارث مثل ذلك » منسوخ) .
وقد عقب أبو جعفر على هذا الكلام قائلا :

(هذا لفظ مالك ، ولم يبين ما الناسخ لها ، ولا عبد الرحمن بن القاسم) . (٢)
٩٤٦ — والطبري لا يشير إلى دعوى النسخ في تفسيره ، ولعل هذا نتيجة
لترجيحه تفسير الوارث بأنه هو الصبي نفسه ؛ فإن هذا لا يعارض مذهب مالك :
من أنه لا يبحر على نفقة الصبي إلا الوالدان ، وقد وافق الشافعي مالك في
هذا الحكم . (٣)

(١) تفسير الطبري : ٣٤٥/٤ - ٣٤٦ ، بتصرف يسير في اللفظ .

(٢) الناسخ والمنسوخ له : ٧٢ .

(٣) انظر معام التتزيل للبشوي : ٥٦١/١ ، ولم يذكر هو أيضا - ولا ابن كثير في
تفسيره - إلى دعوى النسخ .

٩٤٧ — أما ترجيح الطبرى لهذا التفسير ، فقد قرره وعال له حيث قال :
 (قال أبو جعفر : وأولى الأقوال بالصواب في تأويل قوله : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ أن يكون المعنى بالوارث ما قاله قبيصة بن ذؤيب ، والضحاك بن مزاحم ، وبشير بن النصير المزني من أنه معنى بالوارث : المولود . وفي قوله ﴿ مثل ذلك ﴾ أن يكون معنيا به : مثل الذى كان على والده . من رزق والدته وكسوتها بالمعروف ، إن كانت من أهل الحاجة ، ومن هى ذات زمانة وعاهة ، ومن لا احترام فيها ، ولا زوج لها تستغنى به . وإن كانت من أهل الفنى والصحة ، فمثل الذى كان على والده لها من أجر رضاعة .

(وإنا قلنا : هذا التأويل أولى بالصواب مما عساه من سائر التأويلات انتهى ذكرنا ، لأنه غير جائز أن يقال في تأويل كتاب الله - تعالى ذكره - قول الآية بحجة واضحة ، على ما قد بينا . . . وإذ كان ذلك كذلك ، وكان قوله ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ محتملا ظاهره : وعلى وارث الصبي المولود مثل الذى كان على المولود له . ومحتملا : وعلى وارث المولود له مثل الذى كان عليه في حياته : من ترك ضرار الوالدة ، ومن نفقة المولود ، وغير ذلك من التأويلات ، على نحو ما قدمنا ذكرها . . وكان الجميع من الحجة قد أجمعوا على أن من ورتة المولود من لا شيء عليه من نفقته وأجر رضاعة — صح بذلك من الدلالة على أن سائر ورثته ، غير آباءه وأمهاته ، وأجداده وجداته من قبل أبيه أو أمه ، في حكمه : في أنهم لا يلزمهم له نفقة ولا أجر رضاع ، إذ كان مولى النعمة من ورثته ، وهو ممن لا يلزمه له نفقة ولا أجر رضاع ، فوجب بإجماعهم على ذلك أن حكم مائر ورثته غير من استغنى في حكمه .

(وكان إذا بطل أن يكون ذلك معنى ما وصفنا — من أنه معنى بـ : ورتة المولود — فبطل القول الآخر — وهو أنه معنى به ورتة المولود له سوى المولود - آخرى ؛ لأن الذى هو أقرب بالمولود قرابة هو المولود منه — إذا لم يصح

وجوب نفقة وأجر رضاعه عليه ، فالذي هو أبعد منه قرابة أخرى ألا يصح وجوب ذلك عليه .

(وأما الذي قلنا من وجوب رزق الوالدة وكسوتها بالمعروف على ولدها — إذا كانت الوالدة بالصفة التي وصفنا — على مثل الذي كان يجب لها من ذلك على الولود له ، فلا خلاف فيه من أهل العلم جميعاً . فصح ما قلنا في الآية من التأويل ، بالنقل المستفيض وارثه عن لا يجوز خلافه . وما عدا ذلك من التأويلات فتتنازع فيه ، وقد دللنا على فسادها .^(١))

٩٤٨ — والآية الرابعة عشرة هي قوله جل ثناؤه في سورة البقرة (٢٣٦): ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُخْشِينَ﴾ .

والذين يبدونها من آيات النسخ في سورة البقرة يضطربون في فهمها بها ناسخة أو منسوخة ، وفي المنسوخ بها على القول الأول وناسخها على القول الثاني . . .

أما المفسرون فيختلفون في الأمر بالمعنة فيها : الوجوب هو أم الندب؟ ولكل معاملة تلك المعنة التي هي متطابقة أم لبعض المطلقات دون بعضهم الآخر؟ ومن هذا الخلاف يخلص لنا أربعة مذاهب في تتبع المطلقة ، نرى عرضها هنا ضرورياً لمناقشة دعوى النسخ على الآية .
وهذه هي منسوبة إلى القائلين بها ، مستخلصة مما قاله الطبري في تفسير الآية :

٩٤٩ — المذهب الأول : أن الأمر بالمعنة في الآية للوجوب ، فيقتضي بها

(١) تفسير الطبري : ٦٥/٥ — ٦٦ . والآثار التي تقرر هذا الرأي هي الآثار : ٥٠٠٥ — ٥٠٠٨ في ص ٥٨ — ٥٩ من هذا الجزء .

في مال المطلق ، كما يقضى عليه بسائر الديون الواجبة عليه لغيره . وذلك واجب عليه لكل مطلقة ، كائنة من كانت من نسائه .

وأحاب هذا المذهب هم الحسن البصري ، وأبو العالية ، وسعيد بن جبير . غير أن المروي عن سعيد هو - كما يحكيه الطبري بإسناده - (عن سعيد ابن جبير في هذه الآية : ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين ﴾ ٢٤١ : في السورة نفسها . قال : لكل مطلقة متاع ، حقا على المتقين) ، وهذا يؤكد أن سعيدا بنى هذا المذهب على آية في السورة غير الآية التي نحن بصدددها ، فكأنها لا تفيد العموم عنده . وإنما استحدثت المطلقة قبل الدخول وفرض مهر لها - وهي موضوع آيتنا - أن تمتع بوصف كونها مطلقة عنده ، لا بوصف آخر . . .

كذلك يفهم هذا المعنى - أو معنى قريب منه - من الأثر المروي عن الحسن ، فقد مثل عن مطلق امرأته قبل أن يدخل بها وقد فرض لها : هل لها متاع ؟ فقال الحسن : نعم والله . فقيل للسائل - وهو أبو بكر الهذلي - أو ما نقرأ هذه الآية ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ ^(١) قال : نعم والله ^(٢) . . .

٩٥ - المذهب الثاني : أن الأمر بالتمتع هنا للوجوب ، وليسكنه ليس عاما في كل مطلقة ؛ لأن المطلقة قبل الدخول لا متمتع لها إذا كان قد سعى لها مهر ، وإنما لها نصف الصداق المسمى .

وأحاب هذا المذهب هم : ابن عمر ، وسعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وقتادة ،

(١) الآية ٢٣٧ في سورة البقرة .

(٢) تفسير الطبري : ١٢٥/٥ - ١٢٦ ، ويبدو أن التي قاله له : أو ما نقرأ هذه الآية . . . كان يريد التثبت من أن أبا بكر الهذلي قد قرأ هذه الآية التي تنص على المطلقة المفروض لها مهر قبل الدخول نصف ما فرض لها ، ونسكت عن التبعة ؛ لأنه خشي ألا يكون قد قرأها ثم يقرأها بعد فهم أن نصف الصداق فيها بدل عن التبعة ، وهو حريص على أن يقرر وجوب التبعة بمقتضى قوله تعالى : « وللمطلقات متاع بالمعروف » .

(٩٣ - النسخ في القرآن)

وعطاء ، ونافع ، وابن أبي نجیح . والأثر المروى عن سعيد بن المسيب عن طريق قتادة وبلفظه : (كان سعيد بن المسيب يقول : إذا لم يدخل بها جعل لها في سورة الأحزاب المتاع ، ثم أنزلت الآية التي في سورة البقرة ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم ﴾ (٢٣٧) ، فنسخت هذه الآية ما كان قبلها ، إذا كان لم يدخل بها ، وكان قد سمي لها صداقاً فجعل لها [نصف] الصداق ، ولا متاع لها) وقد عيّن سعيد آية الأحزاب ؛ حيث روى عنه بطريق قتادة أيضاً أنها هي قوله تعالى : ﴿ يأيتها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن - فإلكن عليهن من عدة تعتدونها ، فتصوهن ﴾ : ٤٩ (١) .

٩٥١ - المذهب الثالث : (وهو مذهب ابن شهاب الزهري) : أن المتعة حق لكل مطلقة ، غير أن منها ما يقضى به على المطلق ، ومنها ما لا يقضى به عليه ويؤزمه فيها بينه وبين الله إعطاؤه . الأولى هي متعة المطلقة قبل الدخول ، إذا لم يكن سمي لها صداقاً . والثانية هي متعة كل مطلقة سواها . والآية التي تأمر بالأولى هي الآية التي معنا ، وهي تجعل المتعة حقاً على المحسنين . أما الآية التي تأمر بالثانية فهي قوله عز وجل في الآية ٢٤١ من السورة : ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ (٢) .

٩٥٢ - المذهب الرابع (وهو مذهب شريح) : أن الأمر بالمتعة هنا نذوب وإرشاد من الله عز وجل ، فليست المتعة واجبة على المطلق ، وليس للعالم أو السلطان أن يأمره بشيء منها . والمروى عن شريح في هذا أنه كان يقول في مقام المصلحة : (لا تأب أن تسكون من المحسنين . لا تأب أن تسكون من المتقين) وكان يقول : (إن كنت من المتقين فتتبع) وكان يقرأ إذا سئل عن المتعة قوله

(١) تفسير الطبري : ١٢٦ - ١٢٨ .

(٢) المصدر السابق : ١٢٨/٥ - ١٢٩ .

تعالى : ﴿ والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين ﴾^(١).

٩٥٣ — وأما أئمة الفقهاء أصحاب المذاهب — فإن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً وزفر من الحنفية ، والشافعي ، وأحمد ، وابن العربي من علماء المذهب المالكي — لا يرون وجوب المتعة إلا للمطلقة قبل الدخول إذا لم يكن قد سمي لها صداق ، فإن سمي لها فلها نصف المسمى ، وإن دخل بها فلها مهر مثلها ، ولا تجب لها في الحالين متعة .

وبرى مالك ، والليث ، وابن أبي ليلى — أن المتعة مستحبة غير واجبة ؛ لأن الله تعالى قال : « حقا على الحسنين » ، فخصهم بها ، فدل على أنها على سبيل الإحسان والتفضل ، والإحسان ليس بواجب ، ولأنها لو كانت واجبة لم تختص الحسنين دون غيرهم .

لسكن هذا مردود بقوله ﴿ ومتعوهن ﴾ ، إذ هو أمر ، والأمر يقتضي الوجوب . وبأنه طلاق في نكاح يقتضي عرضها ، فلم يفر عن العرض كما لو سمي مهرأ . وبأن أداء الواجب من الإحسان ، فلا تعارض بينهما .

٩٥٤ — هكذا يقول ابن قدامة الحنبلي . أما الجصاص فيضيف الأوزاعي إلى أبي حنيفة ومن ذكروا معه ، ويضيف أبا الزناد إلى ابن أبي ليلى . وأما ابن العربي فيصحح مذهب القائلين بوجوب المتعة المطلقة قبل الدخول إذا لم يكن قد سمي لها ، ثم يحكي عن علماء المذهب ما حكينا عن مالك فيها . وأما الشافعي فيقول :

(. . . فقال عامة من لقيت من أصحابنا : المتعة هي التي لم يدخل بها قط ، ولم يفرض لها مهر ، ومطلقت)^(٢) .

(١) تفسير الطبري : ١٧٩/٥ .

(٢) انظر : ٧١٣/٦ — ٧١٤ في المنى لابن قدامة ، ٤٢٨/١ في أحكام التزكيات للجماع ، ٢١٧/١ في أحكام التزكيات لابن العربي ، ٢٠٩/١ في أحكام التزكيات للشافعي ، ٥٧٣/٢ باب وما جاء في متعة الطلاق ، من كتابه الطلاق في الوجوه للأمام .

ومن هذا يتبين أن الفقهاء يذهب منهم أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ،
وزفر ، والشافعي ، والأوزاعي ، وأحمد - مذهب ابن عمر ومن معه . ويذهب
مالك ، والليث ، وابن أبي ليلى ، وأبو الزناد - مذهب شرح . أما القول
بوجوبها السكل مطلقه فهو رواية عن أحمد ^(١) ، ويبدو أنه انفرد بها ، فإننا
لم نرها غيره من فقهاء المذاهب ، وظاهر المذهب الحنبلي نفسه يحل خلافه .

٩٥٥ - بعد هذا العرض للمذاهب المفسرين في تأويل الآية ، ومذاهب
الفقهاء في كمالها التي تأمر الأكثريتها - نضال : أين هي دعوى النسخ على
الآية ، أو مباحها ؟ .

إن أبا جعفر النعمان يضطرب وهو يوردها ، فيزعم أن الآية منسوخة ،
ثم ينقل عن سعيد أنها ناسخة لآية الأحزاب ، ثم يقول : (والناسخة لها عنده -
يقصد سعيدا - التي في البقرة : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ
وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَبْتُمْ مَا كَرِهْتُمْ ﴾ (٢٣٧) ، وهذا لا يجب فيه
نسخ ولا منسوخ ؛ لأنه ليس في الآية - يقصد الناسخة - (لا تمتعهن) ،
ولكن القول الصحيح أنه أخبر بذكر المتعة ، ثم لم يذكرها هنا ، ولا سيما أن
بطله : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مِمَّا عَصَى بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٢٤١) ، فهذا - يقصد نصف
المهر - أو كد من ممتوهن ؛ لأن ممتوهن قد يقع على النكاح ^(٢) .

٩٥٦ - وهكذا يخلص لنا من أقوال المفسرين والفقهاء أن الآية محكمة ،
لم تنسخ ، ولم تنسخ غيرها ، وأن ما أمرت به الهف تنصيح المطلقة قبل الدخول
إذا كانت لم يسم لها صداق - هو حكم ثابت ، وإن اختلف الأئمة في اعتبار
هذا الأمر للوجوب أو للنهي . وأن آية الأحزاب التي تأمر بتمتع المطلقات
قبل الدخول - دون تعرض للتسمية إطلاقا - قد خصت بآيتنا والتي قبلها ،

(١) الفري لاين قدامة : ٧١٤/٦ .

(٢) الناسخ والمنسوخ له : ٨٠ - ٨١ .

فأعطيتن آيتنا المنة وجوبا إذا لم يسم لمن قبل الطلاق مهر ، وأعطيتن الآية التي تليها نصف المسمى إذا سمى لمن مهر قبل الطلاق ، فلم يَمَزَّ النكاح في الحالين عن عوض ، وهذا حسن ! . . .

٩٥٧ — والآيتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة كلتاها في موضوع الدين ، من سورة البقرة . وأولاهما هي الآية (٢٨٠) ، وفيها يقول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ، وقد زعموا أنها ناسخة لما كان قبلها : من بيع المدين المعسر في دينه ! . . .

والثانية هي قوله تعالى (٢٨٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ ، وقد ادعوا عليها النسخ بقوله تعالى في الآية التي بعدها : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَمُخْصَكُمُ بَعْضًا فَلَئِنَّ الَّذِي أَوْثَقَ أَمَانَتَهُ ، وَلَيَسِّرَ اللَّهُ رِبَّهٗ ﴾ .

وقبل أن نعرض لدعوى النسخ في كل من الآيتين بالمناقشة — نرى أن نقف قليلا عند السياق ، وعند مذاهب المفسرين في تأويل كل منهما . . .

٩٥٨ — وأولى هاتين الآيتين تتحدث عن المدين المعسر ، ووجوب إيماله حتى يوسر ، لسكن سياقه يرجح أن المدين فيها مراد به المدين في الدين الربوي خاصة ؛ ذلك أن الآيات قبلها تقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ ، لَا تَنظُرُونَ وَلَا تَنظُرُونَ ﴾ ، والآية التي بعدها تقول : ﴿ وَأَنقِضُوا بُيُوتَكُمْ بِهٖ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ .

ومن هنا ، كان جمهور المفسرين من الصحابة والتابعين على هذا التخصيص الذي يقتضيه السياق ، ومن بينهم ابن عباس ، وعطاء ، وشريح ، والشعبي ،

وإبراهيم النخعي، وقتادة، وابن جريج، والضحاك، والسدي. بل حرص بعض هؤلاء على التخصيص بأداته وهو يبين المراد بللمدين في الآية، كشریح الذي روى عنه ابن سيرين: (أن رجلاً خاض إليه رجلاً، فقصى عليه، وأسر بحبه. فقال رجل عند شريح: إنه معسر، والله يقول في كتابه: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾، فقال شريح: إنما ذلك في الربا، وإن الله قال في كتابه: ﴿ إِنْ اللَّهُ يَمُرُّكُمْ أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ غُلَامٍ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ ٥٨: النساء، ولا يأمرنا الله بشيء ثم يعذبنا عليه ^(١)).

٩٥٩ — ولكن الطبري يقرر أن من بين المفسرين من يرى أن الآية عامة في كل مدين معسر: كان الدين الذي عليه هو رأس المال الذي استدانه في الربا أو كان غيره. وهو يسند هذا الرأي إلى ابن عباس برواية يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عنه، وإلى الضحاك برواية جوير، وكلا الإسنادين ضعيف تعارضه أسانيد أقوى منه: أن ابن عباس قال (إن الآية نزلت في الربا)، وقد تابعه على هذا مجاهد، وإبراهيم النخعي، وشريح، والشعبي، وقتادة، والسدي، وغيرهم ^(٢).

(١) نجد الروايات التي يستند إليها هذا المذهب في تفسير الطبري: ٣٠/٦ - ٣٢. وقد اعترض عليه بعضهم بأنه كان يلزم عليه نصب (ذو)؛ لأن اسم كان حينئذ ضمير يعود إلى المدين في الربا، غير أن هذا الاعتراض يمكن رده بأن التقدير: (وإن كان منهم ذو عسرة)، على أن هناك قراءات بنصب (ذو)، وهي تبرز أن المراد بنى العسرة للمدين في الربا خاصة. ومن هنا نجد القرطبي والشوكاني والفتنوي يبدعون تفسير الآية بهذه العبارة أو مثلاً: (لما حكم الله سبحانه لأهل الربا بربوس أموالهم عند الواجدين للمال - حكم في ذوى العسرة بالنظرة إلى حال الميسرة): ٣٦٨/١ من فتح القدير. وانظر: ٣٧١/٣ من الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٣٦٦/١ من فتح البيان للفتنوي.

(٢) نحن نرى أولى هذه الروايات عن ابن عباس (وهي التي تقرر أن الآية نزلت في الربا) هي الرواية الصحيحة عن ابن عباس من هذا الطريق؛ لأن مجاهداً من بينه القائلين بأن الآية نزلت في الربا، ثم لأن من السبغ على من في مثل علمه وفضله أن يروي عن ابن عباس في مسألة واحدة روايتين متعارضتين. على أنه لو سلم هذا، فإن رأي رجوع أحدهما الروايتين

٩٦٠ - وهنا نعرض دعوى النسخ كما يصورها القائلون بها ؛ لنرى إلى
 أى مدى تتفق مع سياق الآية ، أو يسمح بها ما قاله المفسرون في تأويلها . . .
 وقد أسلفنا أن القائلين بها هنا يرون أن الآية ناسخة لما كان قبل نزولها :
 من بيع المدين العسرى دينه ؛ وفاء به . أما الآن ، فنذكر القصة التي يسوقونها
 دليلاً على ما زعموه . وهذه هي كما يحكيها عبد الرحمن بن البيهقي :

(كنت بمصر ، فقال رجل : ألا أدلك على رجل من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ؟ فقلت : بلى . فأشار إلى رجل فجئته ، فقلت : من أنت
 يرحمك الله ؟ فقال : أنا سُرَّق . فقلت : سبحان الله ! ما ينبغي أن تسمى بهذا
 الاسم ، وأنت رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ! فقال : إن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سماني (سرقاً) ، فلن أدع ذلك أبداً . قلت : ولم
 سماك (سرقاً) ؟ قال : لقيت رجلاً من أهل البادية يبيعون له يبيعهما ، فابتعتهما
 وقلت له : انطلق معي حتى أعطيك ، فدخلت بيتي ثم خرجت من خلف خراج
 لي ^(١) ، وقضيت بشمن البعيرين حاجة لي ، وتفتيت حتى ظننت أن الأعرابي قد
 خرج ، فعدت ^(٢) والأعرابي مقيم ، فأخذني فقدم إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، فأخبره الخبر ، فقال صلى الله عليه وسلم : « ما حملك على ما صنعت ؟ »
 قلت : قضيت بشمنه حاجة يا رسول الله . قال : « فاقضه » ، قالت : ليس
 عندي ! قال : « أنت سُرَّق ! اذهب به يا أعرابي فبعه حتى تستوفي حملك » ،
 فجعل الناس يسامونه بي ، وابتغيت لإلهم فيقول : ما تريدون ؟ فيقولون :

== وهو من القائلين بأنها نزلت في الربا . (وانظر الرواية عن ابن عباس بأنها نزلت في الدين ،
 والرواية عن الضحاك أيضاً في تفسير الطبري : ٢٣/٦) ولا تنس ضعف يزيد في الرواية عن
 مجاهد ، عن ابن عباس ، وضعف جوهر الشدبد في الرواية عن الضحاك (وانظر في يزيد :
 ٣٢٩/١١ - ٣٣١ تهذيب) .

(١) لعله يقصد : من بابي خلني أو ما أشبه ذلك .

(٢) في المطبوعة : نحر جث ، وهو خطأ ينشأ عن تحريف المصنف بتصريحه بما أئتمنته .

تريد أن نبتاعه ! فقال : والله ما منكم أحد أحوج إليه مني ! اذهب فقد أعفقتك !^(١)

٩٦١ - ولكن : هل صحت هذه القصة من حيث سندها ؟

وهل يتفق ما تقرره من بيع المذنب المعسر في دينه مع ما يقرره الإسلام من كراهية للرق ، وحرص على تحرير الرقيق ؟ ..

أما السند الذي رويت به القصة ، ففيه مسلم بن خالد الزنجي ، وعبد الرحمن ابن أبي العدي . وكلاهما لا يحتاج به^(٢) .

وأما المبدأ الذي تقرره ، فإنه ينفى كل المناهضة ما قرره الإسلام ، بأكثر من أسلوب ، وفي أكثر من موضع : وهو أن تحرير الرقيق من أهم ما يحرص عليه ، ويأنس له السبل والوسائل . فكيف يتصور أن يكون من أحكامه هذا الحكم الذي يحبل الحر رقياً ، بسبب دين عليه عجز عن وفائه ؟ !
إن الإسلام الذي حارب الرق في غير هواة - لا يتصور أنه كان من بين أحكامه هذا الحكم .

فدعوى أن الآية قد نسفتها لأساس لها إذن ، ومن غير الممكن أن تقبل !

٩٦٢ - والآية الثانية من آيتي الدين ، وهي التي ادعى عليها النسخ -

هي قول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى إِلَهِ أَجَلٍ

(١) تجد هذه القصة في النسخ والنسخ لأبي جعفر النحاس : ٨٠ - ٨١ ، وهي برواية عن الطحاوي ، أحمد بن محمد الأزدي ، وبهذا هذا التعقيب من الطحاوي كما نقله أبو جعفر النحاس : (في هذا الحديث بيع الحر في الدين . وقد كان ذلك في أول الإسلام : يباع من عليه دين فيما عليه من الدين ، إذا لم يكن له مال يفضيه عن نفسه ، حتى تسخ الله تعالى ذلك فقال : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » .

(٢) انظر ترجمة مسلم في تذكرة الحفاظ : ٢/٣٣٥ - ٣٣٦ ، وتهذيب التهذيب : ١٠٨/١٠ - ١٣٠ . وترجمة عبد الرحمن في تهذيب التهذيب : ١٤٩/٥ - ١٥٠ ، ومخطوط التتاد على تصنيفهما في الرواية . وترجمة سرق في التهذيب أيضا : ١٥٦/٣ - ١٥٧ . وفيها : (ترد عنه الرواية عبد الله بن يزيد ، وقال ابن أبي العدي عن سرق ولا يصح) ، ولم يرو له من أصحاب السكت الستة إلا ابن ماجه . روى له حديثا واحدا في التتاد يشاهد ويتبين .

عَسَىٰ فَا كَتُبُوهُ... : ٢٨٢ ، وهم يدعون عليها النسخ بقوله تعالى في الآية التي بعدها : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِفُضَاءٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ ﴾ .
وقبل أن نناقش هذه الدعوى على الآية - يحسن بنا أن ننظر فيما قاله المفسرون فيها :

والذي عليه المفسرون في تأويل الأمر بكتابة الدين ، والإشهاد عليه في الآية - تلخصه هذه المذاهب الثلاثة :

٩٦٣ - المذهب الأول : أنه أمر للوجوب ، مثبت لم ينسخ ، فكتابة الدين حق واجب ، وفرض لازم . وهذا المذهب مروى عن الضحاك ، وابن جريج ، والربيع ، وقتادة . غير أن إحدى الروایتين عن الربيع تقول : (نكأن هذا واجباً) ، والرواية الثانية تزيد : (ثم قامت الرخصة والسعة ، قال : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِفُضَاءٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ ﴾ .)^(١)

٩٦٤ - والمذهب الثاني : أن الأمر بالكتابة للوجوب ، غير أنه نسخ بعد فلم تعد الكتابة واجبة ، وناسخه هو قوله تعالى في الآية التي بعده : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِفُضَاءٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ ﴾ . والقائلون بهذا هم الشعبي ، والحسن البصري ، وأبو سعيد الخدري ، وابن زيد . غير أن عبارة الشعبي في رواية هي : (رخص من ذلك ، فمن شاء أن يأمن صاحبه فليأمنه) ، وعبارته في رواية ثانية هي : (لا بأس إذا أمنتها ألا تسكتب ولا تشهد ، لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِفُضَاءٍ ... ﴾ .) وعبارته في رواية ثالثة هي : (إن أشهدت فخرم ، وإن لم تشهد فني حل وسعة) . وهذه العبارات في هذه الروايات الثلاث منه تنمى مراده بالنسخ في العبارة التي وردت في رواية رابعة عنه : (... ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِفُضَاءٍ ﴾ قد نسخ ما كان قبله) .

أما الحسن فإن الرواية عنه أنه قال (وقد سأله سليمان التيمي) : (كل من

باع بيعاً يتبني له أن يشهد ، ألم تر أن الله عز وجل يقول : ﴿ فليؤد الذي
أؤتمن أمانته ﴾ ^(١)

٩٦٥ — والمذهب الثالث : أن الأمر بالكتابة للنسب والإرشاد ، ولم
ينسبه الطبري لأحد ، وإنما قال تمبيراً عنه ، واعتراضاً عليه : (وأما الذين زعموا
أن قوله : ﴿ فاكتبوه ﴾ ، وقوله : ﴿ ولا يأت كاتب ﴾ : على وجه النسب
والإرشاد - فإنهم يسألون البرهان على دعواهم في ذلك ، ثم يُعارضون سائر
أمر الله عز وجل ، الذي أمر في كتابه . ويسألون القرينة بين ما ادعوا في ذلك
وأنكروه في غيره ، فلم يقولوا في شيء من ذلك قولاً إلا ألزموا في الآخر مثله ^(٢))
٩٦٦ — على ضوء هذه المذاهب ، نستطيع أن نتبين الأساس الذي
قامت عليه دعوى النسخ في الآية ؛ فإن واضحاً أن هذه الدعوى لا يمكن أن
تقوم على المذهب الثالث ؛ لأن كتابة الدين على هذا المذهب ليست واجبة حتى
ينسخها الاثنان .

فإذا نحن نظرنا إلى المذهب الأول - رأينا أن القائلين به يقررون أن الآية
محكمة ، وأن الحكم الذي شرعته - وهو وجوب كتابة الدين والإشهاد عليه -
ما زال قائماً ، وإن يكن قد صار هو العزيمة ، بعد أن شرعت رخصة الاثنان ؛
للتوسعة والتيسير .

فقد أثبت دعوى النسخ إذن على ما قاله أصحاب المذهب الثاني في تفسير
الآية . ولكن ... أمر يقولون حقيقة بأن الاثنان قد نسخ وجوب الكتابة
والإشهاد ؟

٩٦٧ — لقد رأينا أن الروايات عن الشعبي - وهو أحد القائلين بهذا
المذهب - تكاد تنفق على أمراده بالنسخ هنا للتوسعة بشرع رخصة الاثنان ؛

(١) تفسير الطبري . ٢٨١/٢ .

(٢) المصدر نفسه . ٥٥/٩ .

فأما أبو سعيد الخدري - وهو أيضاً قد روى عنه القول بالنسخ - فإن في بعض الرواة عنه مقالا ؛ إذ لم يوثقهم بعض النقاد كأحمد بن حنبل ، وابن حبان . وأما الحسن فإن عبارته كما أوردناها ليست صريحة في أنه يقول بالنسخ ؛ إذ يحتمل أنه كان يريد الترخيص لا النسخ عندما قال : ألم تر أن الله عز وجل يقول : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ ... ﴾ ؟

لم يبق إذن إلا ابن زيد ، ومثله في ضعفه الشديد لا يحتاج به ، فكيف إذا كان الأثر المروي عنه معارضاً بكل ما أسلفنا ، عن الشعبي ، والحسن ، وأضرابهما ؟ ..

٩٦٨ - على أن لنا بعد هذا كله أن نسأل : ما الحكم إذا لم يأمن

اللائق مدينه ؟

ذلك أن الآية تقول : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ ﴾ ، وهذا الشرط بطبيعته يقتضي أن الائتمان حالة ، وليس كل الحالات . وأن الحكم الذي يقترب عليه خاص بحالته ، لا يتمناها إلى الحالات الأخرى . فكيف إذن ينسخ الحكم بوجود الكتابة والإشهاد ، مع ما فيه من عموم ؟ ..

وفي الآية المدعى أنها ناسخة - شرط آخر ، هو : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ ، فهل يسوغ أن يقال ، تطبيقاً لهذا الشرط : إن الرهن نسخ الكتابة ، مع اختلاف الحال التي تجب فيها الكتابة ، عن الحال التي يجب فيها الرهن ؟

٩٦٩ - إن الآية التي تشرع رخصة التيمم تقول : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَاءِ أَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ^(١) فهل يمكن أن يقال : إن رخصة التيمم نسخت الزمة وهي الوضوء ، والنسب للجنب ؟ .

(١) الآية ٦ في سورة المائدة .

٩٧٠ — والآية التي تنشر كفارة الظهار تقول : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ ^(١) فهل يُقبلُ من أحد أن يزعم هذا ناسخاً لما قبله من قوله عز وجل : ﴿فَتَحْزِرُوا فِتْنَةَ مَنْ قَبْلُ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ^(٢) ؟ .

٩٧١ — كذلك الآية التي تقول : ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ﴾ ، فإنها ترخص للدائنين في حال الائتمان ألا يكتبوا بدينهم وثيقة ، ولا يأخذوا به رهنا . وهذه الرخصة لا يمكن أن تُفتتَرَ ناسخة لما قرره الآية الأولى من إيجاب الكتابة والإشهاد ؛ لأنه هو المزيمة ، والرخصة لا تنسخ المزيمة ؛ لأنها لا تعارضها . .

٩٧٢ — والآية السابعة عشرة هي قوله تعالى في سورة آل عمران (١٢٨) : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ ، زعم بعض الكوفيين أنها ناسخة للنفوت الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ، بعد الركوع في الركعة الأخيرة من الصبح ، واحتج بقول ابن عمر رضي الله عنهما (وقد روى عنه بإسناد صحيح) : إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن في صلاة الفجر بعد الركوع في الركعة الأخيرة ، فقال : اللهم العن فلانا وفلاناً — ناسا من المنافقين — ، فأنزل الله عز وجل : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ..﴾ الآية . .

ومثل هذا الأثر عن ابن عمر — أثر عن أبي هريرة رضي الله عنه ، يقول : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدعو على أحد ، أو يدعو لأحد — قمت بعد الركوع ، فرمى قال — إذا قال : سمع الله لمن حمده — : «ربنا لك الحمد . اللهم أجمع الوليد بن الوليد ، وسلة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين من المؤمنين . اللهم اشد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم . سنين كمنى يوسف » ، حتى أنزلت ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ

(١) الآية ٤ في سورة المجادلة .

(٢) الآية ٣ في سورة المجادلة .

عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَلَا تُهِنُّمُ ظَالِمُونَ»^(١).

٩٧٣ — ولكن ، هل في أمر من هذين الأثرين دليل على ناسخ أو منسوخ ؟ ..

إن كل ما في الأمر أن الله عز وجل نبّأ نبيه صلى الله عليه وسلم ، على أن الأمر إليه . ولو كان هذا ناسخاً لما جاز أن يُبلّغ المنافقون .

وقد روى كذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هم أن يدعو على قومه ، عندما كُسرَتْ رُبَاعِيَّتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية ، فكفّ عليه الصلاة والسلام عن الدعاء عليهم ، بعد أن قال : « كيف يقلع قوم أدمروا وجه نبيهم ، وهو يدعوهم إلى الله وهم يدعونهم إلى الشيطان ، ويدعونهم إلى الجنة ويدعونهم إلى النار ؟ »

كذلك روى أنه صلى الله عليه وسلم دعا على عتبة بن أبي وقاص ، فقال : « اللهم لا يَحْمِلْ عليه الحول حتى يموت كافراً » ، قال الرازي : فإسحال عليه الحول حتى مات كافراً ! ..

٩٧٤ — ولو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتقد أن له شيئاً من الأمر حين هم أن يدعو ، أو حين دعا عليهم ، أو حين دعا على عتبة بن أبي وقاص — لعلنا إن قوله تعالى له : ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ قد غير هذا الاعتقاد (ولا نقول : نسخ حكمه ؛ لأنه ليس حكماً تكليفياً) ، لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان لمعتقد هذا وهو رسول الله ، الساعى إلى توحيدِهِ وعبادته . فليس في الآية إذن إلا ذلك التنبيه الذي أشرنا إليه ، ومن ثم حسن أن يساق صدق الجملة

(١) تفسير الطبري : ٧/٢٠٢ ، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس : ٨٩ . وقد أخرج هذا الحديث البخاري ومسلم في صحيحيهما ، والبيهقي في السنن الكبرى ، وأحمد في السنن ، والطحاوي في معاني الآثار ، وقلته ابن كثير في تفسيره ، والسيوطي في الدر المنثور . (وانظر تعليق أستاذنا الصديق محمود محمد شاكر على الأثر : ٧٨٢١ في الموضع السابق من تفسير الطبري) .

المتمرزة في الآيتين ^(١).

٩٧٥ — والآية الثامنة عشرة هي قوله تعالى في سورة النساء (٢) :
﴿ وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَالِصَ بِالْغُلِيِّ ، وَلَا نَأْكُلُوا
أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ ، زعموا أن انتهى فيها عن أكل أموال اليتامى
مضمومة إلى أموالهم قد نسخ ، وأن ناسخه هو قوله تعالى في سورة البقرة
(٢٢٠) : ﴿ وَبَسَّأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ، وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ
فَأَخْوَانُكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَكُمْ ﴾
ويبدو أن منشأ دعوى النسخ هنا ، هو ما روى عن الحسن ، وأخرجه
الطبري في تفسيره ، وهو : (لما نزلت هذه الآية في أموال اليتامى ، كرهوا أن
يخالطوهم ، وجعل ولي اليتيم يمزل مال اليتيم عن ماله ، فشكروا ذلك إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله : ﴿ وَبَسَّأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ،
وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَأَخْوَانُكُمْ ﴾ قال الحسن : فخالطوهم واتقوا ^(٢) .

٩٧٦ — غير أن هناك آثارا كثيرة يقرر أصحابها أن آية البقرة نزلت
عند ما نزلت آياتان أخريان ، هما قوله جل ثناؤه : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (١٥٢) الأنعام ، وقوله تباركت أسماؤه (١٠) النساء :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا
وَيَصِفُلُونَ سِفْرًا ﴾ ^(٣) ، فهل نسخت هاتان الآيتان — أيضا — بآية البقرة ؟

وهذه الآثار مروية بأسانيد صحيحة عن ابن عباس ، وسعيد بن جبير ،
وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقتادة ، والربيع ، وعطاء بن أبي رباح ، وجماعة . فهل
يقول هؤلاء جميعا بنسخ آية البقرة لآية الأنعام ، وللآية العاشرة في سورة النساء ؟

(١) انظر في هذه الآثار النامخ والنسخ لأبي جعفر الطحاوي : ٨٩ — ٩٠ .

(٢) تفسير الطبري : ٥٢٨/٧ — ٥٢٩ .

(٣) تفسير الطبري : ٤٤٩/٤ — ٣٥٣ ، عند تفسيره لآية البقرة .

٩٧٧ — أما عبد القاهر فينسب إلى عائشة رضى الله عنها أنها قالت :
 ﴿ لما نزلت هذه الآية - تعنى : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ ، عمد كل
 من عنده يتيم إلى إفراز طعامه ، وأضر ذلك بهم ، فأنزل الله تعالى قوله :
 « ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير ، الآية » ، ثم هو
 يرتب على هذا أن الآية منسوخة باتفاق ، لا خلاف في نسخها ولا في ناسخها^(١).
 ٩٧٨ — وأما أبو جعفر النحاس فيقرر أن زعم النسخ مروي عن ابن عباس ،
 ولكنه نسخ آية البقرة لقوله تعالى في سورة النساء (١٠) : « إن الذين يأكلون
 أموال اليتامى ظلماً . . . » ، لا آيتنا ، ثم يقول :

(وهذا مما لا يجوز فيه ناسخ ولا منسوخ ؛ لأنه خبر ووعيد ونهى عن الظلم
 والتعدي ، فمحال نسخه ، فإن صح ذلك عن ابن عباس فتأويله من الآية أن هذه
 الآية على نسخة تلك الآية ، فهذا جواب أوضح ما عليه أهل التأويل . قال سعيد
 ابن جبیر : « لما نزلت ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ﴾ اشتد على الناس
 وامتنعوا عن مخالطة اليتامى ، حتى نزلت : ﴿ ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح
 لهم خير » الآية » ، وللمعنى على هذا القول : أنه لما وقع بقلوبهم أنه لا ينبغي
 أن تخالطوا اليتامى في شيء ؛ لئلا يهرجوا بذلك ، نسخ الله ما وقع بقلوبهم عنه ،
 أى أزاله ، بأن أباح لهم مخالطة اليتامى^(٢) .

٩٧٩ — وأما الطبري فلم يشر إلى دعوى النسخ لا في آيتنا ، ولا في آية
 البقرة ، مع أنه أورد في تأويلهما - على النحو الذي أسلفناه - آثاراً كثيرة^(٣) .
 فلا قائل بالنسخ إذن إلا عبد القاهر ، وعجيب بعد هذا أن يزعم أنه محل اتفاق !
 ٩٨٠ — حقيقة تخرج القوم عندما نزلت آيتنا النساء بعد آية الأنعام ، وفي
 ثلاثها رعاية لليتيم تقتضي الوعيد على أكل ماله ظلماً ، ولينهى عن القرب من ماله

(١) الناسخ والمنسوخ له : الورقة ١٨ .

(٢) الناسخ والمنسوخ للنحاس : ٥٤ - ٥٥ . وقد حرفت نسخ في كلامه إلى نسخ .

(٣) انظر تفسيره في الموضوعين السابقين .

إلا بالتي هي أحسن، وعن أكل أمواله مضافة إلى أموال القوام عليه، فترت آية البقرة لتبين لهم حقيقة ما تَوَعَّدَهُمُ اللهُ عليه، ومانعهم عنه، وأنه لا يراد به عزل طعام اليتيم وشرابه عن طعامهم وشرابهم، وترك ما يبقى منه حتى يفسد؛ فإن المخاطلة بقصد الإصلاح ليست محرمة عليهم، وفيها توسعة من حرج، وترخيص وتيسير عليهم.

لكن هذا لا يفي بحال أن آية البقرة ناسخة لتلك الآيات أو إحداها. وإلا فهل يسوغ بعد نزولها أن يأكل القوام أموال اليتيم إلى أموالهم ظلماً؟ وهل يسوغ أن يقرّبوها بشيء التي هي أحسن؟ وهل أصبح أكلها ظلماً بعد نزول آية البقرة جائزاً لا وعيد عليه، ولا إنكار له من الشارع حين يقع؟

وهل تبدو شبهة تعارض بين آية من هذه الآيات الأربع وآية أخرى، مع أنها كلها تلتقي عند وجوب رعاية اليتيم، وحفظ أمواله له؟

٩/٨١ — والآية التاسعة عشرة هي قوله تعالى في سورة النساء أيضاً (٦): ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قال أبو جعفر النحاس: (منع جماعة من أهل العلم الوصي من أخذ شيء من مال اليتيم. فحكى بشر بن الوليد عن أبي يوسف، فقال: لا أدرى، لعل هذه الآية منسوخة بقوله: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم﴾ بالنابطل، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم. ٢٩: النساء. وقال أبو يوسف: لا يمل أن يأخذ من مال اليتيم شيئاً إذا كان معه في المنزلة، فإن احتاج أن يسافر من أجله فله أن يأخذ ما يحتاج إليه، ولا يقبض شيئاً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. وحدثنا جعفر بن مجاشع قال، حدثنا إبراهيم بن إسحاق قال، حدثنا إبراهيم بن عبد الله قال: ﴿ومن كان غنياً فليستعفف. ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف﴾، قال: نسخ الظلم والاعتداء، ونسختها ﴿إِنْ الَّذِينَ

يأكلون أوال يتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا، وسيصلون سعيرا»^(١)
١٠ : النساء .

ولسنا نقفل كيف تنسخ هذه الآية الظلم والاعتداء ، ثم تنسخها آية أخرى
ليس فيها إلا الوعيد على الظلم والاعتداء ؟

٩٨٢ — لننظر في مذاهب المفسرين في تأويل الآية ؛ فإن بيان المراد
بها كفيلا بإبطال هذه الدعوى ، وتحقيق ما قاله ابن عباس وغيره في إحكامها
أو نسخها ! . . .

أما القنى من الأوصياء ، فقد أمره الله عز وجل في الآية أمرا مؤكدا بأن
يستقم . وواضح أن استغفاره إنما يكون بالله ، حتى يستغنى به عن مال اليتيم .
كذلك قال ابن عباس وإبراهيم النخعي فيما روى الطبري عنهما ، ودعوى النسخ
لا تعلق لها بهذا القدر من الآية^(٢) . . .

وأما الوصى المحتاج ، فقد أمره الله عز وجل في الآية بأن يأكل من مال
اليتيم المعروف ، وواضح أن الأمر في هذا إنما يفيد الإباحة لا غيرها .

٩٨٣ — ولكن ما المعروف الذى قيد به الأكل من مال اليتيم ؟ وعلى
أى وجه يباح للوصى الأكل من هذا المال ؟

هنا يختلف شيوخ أهل التأويل ، فيروى الطبري عنهم خمسة مذاهب :
المذهب الأول : أن (المعروف) الذى أذن الله جل ثناؤه لولاء أموال
اليتامى ، أكلها به إذا كانوا أهل فقر وحاجة إليها — هو القرض يستقرضه الولي
من مال اليتيم ثم يقضيه . وهذا المذهب مروي عن صومع الخطاطب رضى الله
عنه ، وابن عباس رضى الله عنهما ، وعبيدة السلماني ، وصهيد بن جبير ،
والشبي ، ومجاهد ، والحكم ، والثوري ، وأبي أنسالية ، وأبي وائل^(٣) .

(١) الناسخ والنسخ للنحاس : ٩٢

(٢) تفسير الطبري : ٥٨١/٧ - ٥٨٢

(٣) تفسير الطبري : ٥٧٢/٧ - ٥٨٦ .

ويبدو أن منشأ هذا القول هو هذا الأثر الذي أخرجه الطبري ، عن عمر
رضي الله عنه :

(حدثنا أبو كريب قال ، حدثنا وكيع ، عن صفيان وإسرائيل ،
عن أبي إسحق ، عن حارثة بن مضرب ، قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله
عنه : « إني أنزلت مال الله تعالى في منزلة مال اليتيم : إن استغفيت استغففت ،
وإن افترقت أكلت بالمعروف ، فإذا أسرت قضيت) .^(١)

٩٨٤ — والمذهب الثاني : أن (المعروف) هو أن يأكل من مال اليتيم
بأطراف أصابعه ، ولا يلبس منه . وهو مروى عن ابن عباس (بطريق السدي
عن سمع ابن عباس) ، وعن السدي نفسه ، وعن عكرمة ، ولفظ عكرمة :
(يدك مع أيديهم ، ولا تتخذ منه قلنسوة) . وإسناد هذا المذهب إلى ابن عباس
فيه السدي ، وفيه مجهول^(٢) ١ ..

٩٨٥ — والمذهب الثالث : أن (المعروف) في أكل الولي المحتاج من مال
اليتيم - هو أن يأكل ما يسد جوعه ، ويلبس ما يوراء العورة . وهو مروى
عن إبراهيم ، ومكحول . ولفظ إبراهيم : (إن المعروف ليس بلبس الكتان
ولا الخلل ، ولكن ما سد الجوع ووراء العورة) .^(٣)

٩٨٦ — والمذهب الرابع : هو أنه أكل تمره ، وشرب رطل (ابن)
ماشية - بقيامه على ذلك . فأما الذهب والفضة ، ورقاب المال ، وأصوله - فليس
له أن يأخذ من الذهب والفضة إلا على وجه القرض ، وليس له أن يستهلك
رقاب المال وأصوله . وأصحاب هذا المذهب هم : ابن عباس رضي الله عنهما ،
وأبو العالية ، والحسن ، والشمي ، وقتادة ، والضحاك . وقد روى فيه قتادة
(بإسناد صحيح عنه) حديثا مرسلًا ، قال :

(١) تفسير العايزي : ٥٨٣/٧ .

(٢) المصدر السابق : ٥٨٦/٧ - ٥٨٧ .

(٣) المصدر السابق : ٥٨٧/٧ - ٥٨٨ .

(ذكر لنا أن عم ثابت بن رطاعة - وثابت يومئذ يتيم في حجره - أتى نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا نبي الله ، إن ابن أخي يتيم في حجرى ، فما يحمل لى من ماله ؟ قال : « أن تأكل بالمعروف ، من غير أن تبقى مالك بماله ، ولا تتخذ منه وفرا » ، وكان اليتيم يكون له الحائط من النخل ، فيقوم عليه على صلاحه وسقيه ، فيصيب من ثمرته . أو تكون له الماشية ، فيقوم عليه على صلاحها ومؤوتها ، فيصيب من جزائها ، وعوارضها ، ورسلها . فأما رقاب المال ، وأصول المال - فليس له أن يستملكه ^(١) .

٩٨٧ — والمذهب الخامس : للوصى أن يأكل من جميع المال ، إذا كان بلى ذلك ، وإن أتى على المال ، (كذا ...) . ولا قضاء عليه . وهو مروى عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، بإسنادين ثانيهما صحيح ، وعن عطاء بن أبى رباح ، وعكرمة والحسن ، وإبراهيم ، وعائشة رضى الله عنها ، وعن ابن زيد ، لكنه شديد الضعف كما أسلفنا ، ولولا أن أباه ضمن رواه عن عمر ما ذكرناه ولنظ أسلم العدوى - وهو ثقة أخرج له الستة - فى بيان مذهب عمر ، وقد رواه عنه ابنه زيد - وهو أيضا ثقة أخرج له الستة - : كان عمر بن الخطاب يقول : يحمل لولى الأمر ما يحمل لولى اليتيم : « ومن كان غنيا فليستعفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف » ^(٢) .

٩٨٨ — والطبرى يرجح أول هذه المذاهب ، ويراه أولى الأقوال بالصواب ؛ للاجماع على أن والى اليتيم لا يملك مال اليتيم ، وإنما يملك القيام بمصلحته . وللإجماع على أنه غير جائز لأحد أن يستهلك مال غيره ، فإن تعدى فاستهلكه - بأكل أو غيره - فعليه ضمانه لمن استهلكه عليه ، بإجماع أيضا . وإذا كان والى اليتيم قد اختص بأن له الاستقراض من مال اليتيم عند الحاجة - فإن عليه فى هذا ما على المقرض من غير مال يتيمة ، وهو سداد هذا القرض .

(١) تفسير الطبرى ٥٨٨/٧ - ٥٩١ ، وتجد الحديث المرسل فيه (٥٩٠ - ٥٩١) .

(٢) المصدر السابق : ٥٩٢/٧ .

فأما قول من قال إن ذلك أجره للولى على قيامه بمصلحة اليتيم - فردود بأن هذا ليس خاصا بالمولى المحتاج ؛ لأن الغنى يستحق هو أيضا مثل هذه الأجرة ، وقد أمر بالاستغفار ^(١) .

وأما سائر المذاهب الأخرى ، فهي لا تمارض رد المال الذى أكله الوصى المحتاج من مال اليتيم ، حين يروى ويستطيع رد القرض . وبهذا يمكن توجيه ما روى عن عمر وغيره ، فى أكثر من مذهب ؛ إذ لا يعقل أن يناقض عمر رضى الله عنه نفسه فى روايتين صحيحتين عنه ، وبخاصة أنه لم يتعرض فى الرواية الأخيرة منهما لردّ الوصى ما أكل من مال اليتيم إليه ، لا بالإثبات ولا بالنفى . . .

٩٨٩ - وهذا نمود إلى دعوى النسخ ، فنجده ابن العربى يقيمها على مذهب فى الآية لم يذكره الطبرى ، وهو (أنه لا يأكل من مال اليتيم شيئا بحال . وهذه الرخصة فى قوله سبحانه ﴿ فليأكل بالمعروف ﴾ منسوخة بقوله تعالى : ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما . . . ﴾ ، واختاره زيد ابن أسلم ، واحتج به .

غير أنا قد رأينا ما رواه زيد بن أسلم عن أبيه فى تصوير المذهب الثانى لعمر (وهو جواز الأكل دون قضاء كما يقول الطبرى) ، فهل يكون لزيد مذهب يخالف به مولاة عمر رضى الله عنه ؟ .

٩٩٠ - إننا نجد ابن العربى بمد هذا يناقش المذاهب فى أكل الوصى من مال اليتيم ، فيقول عن مذهب زيد هذا :

(أما من قال إنه منسوخ فبيد لا أرضاه ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ فليأكل بالمعروف ﴾ ، وهو الجائز الحسن ، وقال : ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ﴾ فكيف ينسخ الظلم المعروف ؟ بل هو تأكيد له فى التجويز ؛ لأنه خارج عنه ،

مفابر له. وإذا كان المباح غير المحطور لم يصح دعوى نسخ فيه، وهذا أبين من الإطّاف^(١).

وإنه ليدل لهذا خلو الآثار التي أخرجها الطبري في تفسير الآية من إشارة إلى النسخ، مع أنها تبلغ خمسة وخمسين أثراً، معظمها بأسانيد صحيحة إلى من رويت عنهم من شيوخ أهل القنابل، كما يشير إلى هذا أيضاً إغفال الطبري للمذهب الذي انبنى عليه للنسخ عند القائلين به، مما يدل على أنه لا يرتضيه.

٩٩١ — ومرة ثانية، لا ندري كيف تنسخ هذه الآية الظلم والاعتداء (بمعنى تحريمها)؛ لأيهما لم يكونا قط مباحين؟ وكيف تنسخها آية تتوعد على الظلم والاعتداء مع أن الوعيد هو معناها؟
وأي من الآكل بالمعروف — على أي المذاهب في تفسيره — الأكل ظلماً، وعداناً، بدار أن يسكب اليتيم فيستعيد فاله؟

إن الآية عندنا محكمة لا تعارضها آية أخرى، وحكمها باق لم يرفع.
٩٩٢ — والآية اللقمة للمشرى هي قول الله جل ثناؤه في سورة النساء كذلك (٨): ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ، وَالْيَتَامَىٰ، وَالْمَسَاكِينُ — فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾.

ذهب ابن عباس في إحدى الروايتين عنه إلى أنها منسوخة بآية الموارث، وهي بإسنادين أحدهما بطريق مجاهد، والآخر بطريق عطاء الخراساني. وذهب مذهب ابن عباس هذا — سعيد بن المسيب، وأبو مالك، والضحاك بن مزاحم، وعكرمة، وقتادة، وأبو الشفاء، وأبو صالح، وعطاء في رواية.

لسكن ابن عباس (برواية سعيد بن جبير وعكرمة)، وأبا موسى الأشعري (برواية قتادة)، والحسن، ومحمد، وإبراهيم، والشعبي، والزهري، وعطاء (في رواية ثانية)، وأبا النعمان، ويحيى بن يضر — يرون أن الآية محكمة، ثم

(١) أحكام القرآن له: ٣٢٥ في القسم الأول.

يذهب أكثرهم إلى أن الأمر فيها على سبيل الاستحباب والندب وهو الصحيح ،
وبعضهم إلى أنه على سبيل الوجوب ^(١) .

٩٩٣ - وابن العربي يوجز في بيان الآية وإبطال دعوى النسخ عليها
فيحسِّن ، إذ يقول :
(في هذه الآية ثلاثة أقوال :

(الأول : أنها منسوخة . قاله سعيد وقتادة ، وهو أحد قولى ابن عباس .
(الثانى : أنها محكمة ، والمعنى فيها الإرضاخ للقراءة الذين لا يرمون إذا
كان المال وافرًا ، والاعتذار إليهم إن كان المال قليلا . ويكون هذا الترتيب بيانا
لتخصيص قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا ﴾ : ٧ ، وأنه في بعض الورثة غير
معين ، فيكون تخصيصا غير معين ، ثم يتعين في آية الموارث . وهذا ترتيب
بديع ؛ لأنه عموم ، ثم تخصيص ، ثم تعيين .

(والثالث : أنها نازلة في الوصية : يوصى الميت لمولاه ، على اختلاف في
نقل الوصية لا معنى له .

(وأكثر أقوال المفسرين أضغاث ، وآثار ضعاف .
(والصحيح أنها مبينة استحقاق الورثة أنفسهم ، واستحباب المشاركة لمن
لا نصيب له منهم (يقصد من أولى القرى) بأن يسهم لهم من التركة ، ويذكر
لهم من القول ما يؤنسهم وتطيب به نفوسهم .
(وهذا محمول على الندب ، من وجهين :

(أحدهما : أنه لو كان فرضاً لكان ذلك استحقاقاً في التركة ومشاركة في
الميراث لإحدى الجبهتين معلوم ، وللآخرين مجهول . وذلك مناقض للحكمة ،
وإفساد لوجه التكليف .

(والثانى : أن التصود من ذلك الصلة ، ولو كان فرضاً يستحقونه لتنازعوا
منازعة القطعية ^(٢) .

(١) انظر نواسخ القرآن : الزوائد ٦١ - ٦٣ .

(٢) أحكام القرآن : ٣٤٩ في القسم الأول .

٩٩٤ — وبدهى أنه لا مجال للنسخ إلا على اعتبار الأمر في الآية للوجوب ،
غير أن هذا باطل للوجهين اللذين ذكرهما ابن العربي ، ولوجه ثالث لم يذكره ،
وهو عطف اليتامى والمساكين على أولى القربى . فبطل ما ترتب عليه وهو
ادعاء النسخ على الآية .

٩٩٥ — والآية الحادية والعشرون هي قوله تعالى في سورة النساء أيضاً (٩):
﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ، فَلْيَتَّقُوا
اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ .

قالوا : إن الخطاب في الآية موجه لأولياء اليتامى ، وللمأمر به فيها هو إجراء
الوصية على مارسم الموصون دون تعديل ، ولو كان فيها جنف أو إنم^(١) . ومن
ثم نسخها عندهم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِتْكَاءً فَاصْلَحْ
بَيْنَهُمْ فَلَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنِمْ عَلَيْهِمْ ﴾ ١٨٢ : سورة البقرة .

لكن في هذا التأويل للآية تكلفا واضحا ؛ فإن خوف الإنسان من عدم
تنفيذ وصيته على مارسم لا يماثل خوفه على أولاده الضعاف إن هو خلفهم وراهم ! .
٩٩٦ — ثم إن المأثور في تأويلها عن شيوخ أهل التأويل يخالفه مخالفة
تامة ، وهو ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن معناها (وليخف الذين يحضرون موصيا بوصى في
ماله ، أن يأمره أحدهم بتفريق ماله وصية منه فيمن لا يرثه . ولسكن ليأمره أن
يبقى ماله لولده ، كما لو كان هو الموصى : يسره أن يحثه من يحضره على حفظ
ماله لولده ، وألا يدعمه حالة ، مع ضمهم وعجزهم عن التصرف والاحتياط)^(٢) .
وهذا المذهب مروى عن ابن عباس (بطريق علي بن أبي طلحة) ، وعن قتادة
بسندين صحيحين ، وعن السدي بطريق أصباط ، وعن سعيد بن جبير بسندين

(١) حكاه ابن الجوزي عن شيخه ابن الزاغوني ، ورده . انظر نواسخ القرآن : ٦٧ .

(٢) تفسير الطبري : ١٩/٨ - ٢٢ .

صحيحين ، وعن الضحاك (بطريق جوير) ، وعن مجاهد بسند صحيح .

٩٩٧ — والمذهب الثاني : أن معناها (وليخش الذين يحضرون الموصى

وهو يوصى = الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم الضيعة من ضمنتهم وطفولتهم = أن ينهوه عن الوصية لأقربائه ، وأن يأمره بإسلاك ماله والتخفظ به لولده ، وهم لو كانوا من أقرباء الموصى لسرهم أن يوصى لهم)^(١) .

وهذا للمذهب مروى عن مقسم وسليمان التيمي ، والإسناد إلى كليهما صحيح .

٩٩٨ — والمذهب الثالث : أن معنى الآية (أمر من الله ولاية اليتامى أن

يلوم بالإحسان إليهم في أنفسهم وأموالهم ، ولا يأكلوا أموالهم إسرافاً وبداراً أن يكبروا ، وأن يكونوا لهم كما يحبون أن يكون ولاية ولده الصغار بعدهم لهم ، بالإحسان إليهم ، كما لو كانوا هم الذين ماتوا وتركوا أولادهم يتامى صغاراً)^(٢) .

وهذا المذهب مروى عن ابن عباس بسند آل العوف ، وهو سند ضعيف .

٩٩٩ — ونزع هذه الآية ، بعد أن تبيننا مذاهب شيوخ أهل التأويل في

المراد بها ؛ لننظر في تأويل الآية المدعى أنها ناسخة لها ، ونفى بها قوله عز وجل في سورة البقرة (١٨٢) : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بِيَذِهِمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

وأولى ما أولت به الآية وأصحها هو ما ذهب إليه الطبري ، وبصوره قوله :

(فمن خاف من موص جفنا أو إثماً — وهو أن يميل إلى غير الحق خطأ منه ، أو يقصد إثماً في وصيته ، بأن يوصى لوالديه وأقربيه الذين لا يرثونه بأكثر مما يجوز له أن يوصى لهم به من ماله ، وغير ما أذن الله له به مما جاوز الثلث ، أو بالثلث كله وفي المال قلة وفي الورثة كثرة — فلا بأس على من حضره أن يصلح بين الذين يوصى لهم ، وبين ورثة الميت ، وبين الميت ، بأن يأمر الميت في ذلك بالمعروف ، ويرفعه ما أباح الله له في ذلك ، وأذن له فيه ، من الرعية في ماله ، وينهاه أن

(١) تفسير الطبري : ٢٢/٨ — ٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٣/٨ .

بماور في وصيته المعروف الذي قال الله تعالى ذكره في كتابه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالأَقْرَبِينَ بِالمَعْرُوفِ ﴾ . وذلك هو (الإصلاح) الذي قال الله تعالى ذكره : ﴿ فأصلح بينهم فلا إثم عليه ﴾ . وكذلك لمن كان في المال فضل وكثرة ، وفي الورثة قلة ، فأراد أن يقتصر في وصيته لوالديه وأقربه عن ثلثه ، فأصلح من حضر بينه وبين ورثته وبين والديه وأقربه الذين يريد أن يوصي لهم ، بأن يأمر المريض أن يزيد في وصيته لهم ، ويبلغ بها ما رخص الله فيه من الثلث ، فذلك أيضاً هو من الإصلاح بينهم بالمعروف ^(١) .

١٠٠٠ — ويوجه الطبرى هذا التفسير ، فيقول :

(وإنما اخترنا هذا القول ؛ لأن الله تعالى ذكره قال : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا ﴾ ، يعني بذلك : فمن خاف من موص أن يجنف أو يأتهم . فخوف الجنف والإثم من الموصي إنما هو كائن قبل وقوع الجنف والإثم . فأما بعد وجوده منه — فلا وجه للخوف منه بأن يجنف أو يأتهم ، بل تلك حال من قد جنف أو أتهم . ولو كان ذلك معناه لقليل : فمن تبين من موص جنفًا أو إثمًا ، — أو أتى ، أو علم — ولم يقل : فمن خاف منه جنفًا ^(٢) .)

والإصلاح بين الفريقين حينئذ ، مراد به الإصلاح (فيما كان مخفوقاً بحدوث الاختلاف بينهم فيه ، بما يؤمن معه حدوث الاختلاف) ^(٣)

والجنف في كلام العرب معناه الجور والصدور عن الحق ، وهو في الآية مراد به الجور خطأ ؛ لأن الإثم مراد به الجور عملاً ^(٤) .

(١) تفسير الطبرى : ٤٠٣/٣ — ٤٠٤ .

(٢) تفسير الطبرى : ٤٠٣/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٠٤/٣ ، ويجب أن يلاحظ أن الضمير في (بينهم) يرجع إلى الوالدين والأقربين ، في آية الوصية (١٨٠) .

(٤) المصدر نفسه : ٤٠٥/٣ — ٤٠٨ .

١٠٠١ — وإنه ليتضح من تأويل الآيتين أنه لا تعارض بينهما إطلاقاً ؛ لأن الآية التي بعدها فيمن يأكل أموال اليتامى ظلماً فإن نظرنا إلى الآية التي قبلها ، كما فعل الطبري - رجحنا معه أن الخطاب للذين يحضرون الموصى ساعة الوصية ، على أنه تحذير لهم من أن يأمرؤه بتفريق ماله كله وصية ، أو إبقائه كله لأولاده وعدم الإبضاء بشيء منه ؛ فإن هذا وذلك هو الإصلاح الذي ترغّب فيه الآية التي زعموها ناسخة ، ولا تعارض بين الآيتين عليه أيضاً كما هو واضح .

١٠٠٢ — والآية الثانية والعشرون هي قوله تعالى في سورة النساء أيضاً (٢٤) : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ : فسر الاستمتاع فيها مجاهد والسدي بأنه هو نكاح المتعة . وقرأها أبيّ ، وابن عباس ، وسعيد بن جبير : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ ثم رتبوا على هذه القراءة وذلك التفسير أن الآية منسوخة : نسختها الآية الأولى في سورة الطلاق ، أو آية ميراث الزوجين . أو نسختها الشئ . أو نسختها تلك الآيات والسنة جميعاً . (١) ولكن : هل صحت تلك القراءة ؟ وهل يتعين هذا تفسيراً للآية ؟ وإذا لم يكن متعيناً فهل هو خير ما فسرته به ؟ .

١٠٠٣ — أما قراءة أبيّ وابن عباس وابن جبير : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى . . . ﴾ (فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين . وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر ،

(١) انظر تفسير الطبري : ١٧٦/٨ - ١٧٩ ، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس : ١٠٢ - ١٠٥ ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي : ٧٠ . أما دعوى أنها منسوخة بالآية الأولى في سورة الطلاق ، أو بآية الميراث - فبناها أن نكاح المتعة أن يقول لها : أتزوجك ، وما أومأ أشبه ذلك ، على أن لأعدة عليك . ولا ميراث بينهما ، ولا طلاق . ولا شاهد يشهد على ذلك . وهذا هو المزنأ بعينه .

وأما دعوى أنها منسوخة بالمتعة فصدرها عند القائلين بها نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، مع أنها في نظرهم تنبئها .
هكذا يقول النحاس في تصوير دعاوى النسخ . وانظر كتابه في الموضع المذكور .

عن لا يجوز خلافه) : هكذا يقول الطبري ،^(١) وما تحب هذا موضع خلاف بين علماء المسلمين . . . !

١٠٠٤ — وأما ذلك التفسير المروى عن مجاهد والسدى بأن الاستمتاع في الآية مراد به نكاح المتعة — فليس هو التفسير المتعين للآية ، وليس هو خير ما فسرت به ؛ ذلك أنه قد روى عن ابن عباس (بطريق علي بن أبي طلحة) ، وعن الحسن ومجاهد بسندين صحيحين — وهو مذهب الجمهور — : أن الاستمتاع في الآية هو الوطء في نكاح صحيح ، وأن الأجور المأمور بإيقاعها هي المهور . فالآية تحتم إعطاء الزوجة مهرها إذا دخل الزوج بها ، بدليل قوله جل ثناؤه فيها : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ : أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ ، وقوله في الآية الرابعة من السورة : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ ، فالصدقات والأجور كلاهما أريد به المهور ، ولا خلاف بين فقهاء المسلمين أن الدخول يوجب إكمالها ، وهذا ما تقرره آيتنا ، وتقيد به بشرط هو الدخول . . . !^(٢)

١٠٠٥ — فالآية إذن لا علاقة لها بنكاح المتعة ؛ إذ هي إنما تشكم من الدخول بالزوجة ، في النكاح المراد به الإحصان . (أما نكاح المتعة فإنما أجازته النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم نهى عنه) ، ولا يتسع المجال هنا لذكر ما صحح من السنة في إباحته ، ثم في نسخ هذه الإباحة بالتحريم^(٣) .

١٠٠٦ — والآية الثالثة والعشرون هي قوله تعالى في سورة النساء

(١) جامع البيان وهو تفسيره : ١٧٩/٨

(٢) انظر المصدر السابق : ١٧٥/٨ — ١٧٦ ، والناسخ والنسخ ، ونواسخ القرآن :

في الموضوعين السابقين .

(٣) تجد بعض هذه الأحاديث في الناسخ والنسخ للنحاس : ١٠٤ — ١٠٥ . واقتل

الموضوع في جميع كتب السنة من صحاح ومصنفات . وتجد التضيعة التي وضعناها بين قوسين في غواصق القرآن : ٧١ .

كذلك (٣٣) : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ ﴾ .

ومنشأ دعوى النسخ هنا - عند القائلين بها - أن الأمر في الآية بقوله : « فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ » يشمل الميراث ، أو يخصه ، ثم نسخ ذلك وجعل الميراث من حق أولى القربى وحدهم بقوله تعالى : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ٧٥ : الأنفال .

وإذا كان هذا المذهب في تفسير الآية يقوم على ما أثر (بأسانيد صحيحة) عن عكرمة ، والحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، وعن ابن عباس (بطريق على وهو منقطع) ، ومن قتادة ، والضحالك - فإن هناك مذهبا أصح منه في تفسير الآية ، يقرر أصحابه أن المأمور به في الآية هو النصرة ، والنصيحة ، والرفادة ، والوصية ، ولا ميراث . وهذا المذهب يعتمد على أحاديث صحاح ، صرح فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا حلف في الإسلام ، وما كان من حلف في الجاهلية فلم يرد الإسلام إلا شدة » .

١٠٠٧ - وقد عاق الطبري على هذه الأحاديث بقوله :

(فإذا كان ما ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيحا ، وكانت الآية - إذا اختلف في حكمها : منسوخ هو أم غير منسوخ - غير جائز القضاء عليه بأنه منسوخ مع اختلاف المحققين فيه ، ولوجوب حكمها ونفي النسخ عنها وجه صحيح - إلا بحجة يجب التسليم لها ؛ لما قد بينا في غير موضع فالواجب أن يكون الصحيح من القول في تأويل قوله : « وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ » هو ما ذكرنا من التأويل ، وهو أن قوله : « عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ » من الحلف ، وقوله : « فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ » من النصرة والمعونة والنصيحة والرأى ، على ما أسره به من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في الأخبار التي ذكرناها عنه - دون قول من قال : معنى قوله « فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ » من الميراث ، وأن ذلك

كان حكماً ثم نسخ بقوله : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » ، ودون ما سوى القول الذى قلناه فى تأويل ذلك .

(وإذ صح ما قلنا فى ذلك - وجب أن تكون الآية محكمة لامنسوخة)^(١) .
 ١٠٠٨ - والآية الرابعة والعشرون هى قوله تعالى فى السورة نفسها (١٤) : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ - تَوَجَّدُوا اللَّهَ تَوَابًا رَحِيمًا ﴾ . وقد حكى ابن الجوزى دعوى النسخ على هذه الآية ، وردها بقوله :

(قال المفسرون : اختصم يهودى ونافق - وقيل بل مؤمن ونافق - فأراد لليهودى (وقيل المؤمن) أن تكون الحكومة بين يدى الرسول ، فأبى المنافق ، فنزل قوله تعالى : ﴿ بَرِّدُونْ أَنْ يَتَجَا كَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ... ﴾ إلى آخر هذه الآية . وكأن معنى هذه الآية : ولو أن المنافقين جاءوك فاستغفروا من صنيعهم ، واستغفر لهم الرسول ...

(وقد زعم بعض منتحلى التفسير أن هذه الآية نسخت بقوله : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ . إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ ٨٠ : التوبة .

(وهذا قول مردول ؛ لأنه إنما قيل : فلن يغفر لهم لإصرارهم على النفاق .

(١) تفسير الطبرى : ٢٨٨/٨ . وتجد الآثار التى يقرر أصحابها النسخ فيه : ٢٧٤ - ٢٧٨ . وهى تنبى على اتجاهاين فى المراد بالذين عقدت أيمانكم : أم أهل الخلف ، أم المهاجرون والأنصار الذين آخى بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة ؟ أما الآثار والأحاديث التى يعتمد عليها المذهب الصحيح فى تفسير الآية - فتجدها فى ٢٧٨ - ٢٨٧ . وانظر فى مناقشة دعوى النسخ هنا : الناسخ والمنسوخ للنجاش : ١٠٥ - ١٠٧ ، والورقطين : ٦٠ و ٦١ فى الناسخ والمنسوخ لمبدى القاهر ، والورقات ٧١ - ٧٣ فى نواسخ القرآن لابن الجوزى .

فأما إذا جاء ذلك فاستغفروا ، واستغفر لهم الرسول - فقد ارتفع الإصرار ، فلا وجه للنسخ ^(١) .

وقد أغفل دعوى النسخ هنا: الطبري ، والنحاس ، والبغوي ، وابن كثير ^(٢) ، فهمي كما وصفها ابن الجوزي لا تعدوا أن تكون زعماء من بعض منتحلي التفسير . وحسبها هذا ردًا عليها ، وإبطالاً لها .

١٠٠٩ - والآية الخامسة والعشرون هي قوله تعالى في سورة النساء أيضاً (٧١) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا بِجَمِيعٍ ﴾ فسرت ثببات فيها بالفرق ، أو المصعب ، بمعنى الجماعات .

وقد أسند قوم إلى ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه تلا هذه الآية ، وقوله جل ثناؤه : ﴿ انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ ، وقوله : ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ، وقال : ثم نسخ هذه الآيات فقال : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ، فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ، وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ .

لكن ابن الجوزي يصف هذه الرواية بأن فيها مضمراً ، وهذا المذهب بأنه لا يعمل عليه .

وعبد التاهر يحكي عن آخرين - وهو يقصد غير ابن عباس - أن الآية محكمة ، وإنما أوجب الله بها النفير العام : مع النبي صلى الله عليه وسلم ، أو في حال محاصرة العدو وعجز من يليهم عنهم . أما قوله : « فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة » - فالمراد به النفير لطلب العلم ، لا للقتال .

وقد أغفل الطبري ، وأبو جعفر النحاس ، والقاضي ابن العربي - دعوى

(١) الورقة ٧٤ في نواسخ القرآن .

(٢) انظر تفسير الطبري : ٥١٢/٨ ، وآيات سورة النساء في النسخ والنسخ للنحاس ، وتفسير البغوي : ٥٠٠/٣ - ٥٠٤ ، وتفسير ابن كثير : ١٩٩/١ - ٢٠١ .

النسخ على الآية ، فلم يذكروها . ونحسب أن فيما ذكرناه ما يكفي لإبطالها ، وخاصة بعد أن تبين أن في إسنادها إلى ابن عباس مضمراً ، كما ذكر ابن الجوزي ، فإن الكلمة المنسوبة إلى ابن عباس هي منشؤها فيما رأينا^(١) .

١٠١٠ — والآية السادسة والعشرون هي قوله تعالى في سورة للنساء (٩٣) : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ ، قال فريق : هي منسوخة بقوله تعالى : « إن الله لا يغير أن يشرك به ، ويغير ما دون ذلك لمن يشاء » ، وقال فريق آخر : بل هي منسوخة بقوله جل ثناؤه في سورة الفرقان : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ، إلى قوله : إلا من تاب ... » ، وقال المحققون : هي محكمة . وقد اختلف المفسرون في المراد بالآية :

ف قيل : المراد بها فجزاؤه جهنم إن جازاه .
وقيل : المراد بها ومن يقتل مؤمناً مستحلاً قتله .

وقيل : المراد بها إلا من تاب .

وقيل : بل المراد بها إيجاب من الله الوعيد لقاتل المؤمن متعمداً ، كأننا من كان القاتل ، على ما وصفه في كتابه ، ولم يحمل له توبة من فعله . قالوا : فشكل قاتل مؤمن عمداً ، فله ما أوعده الله من العذاب والخلود في النار ، ولا توبة له . وقالوا : زات هذه الآية بمد التي في سورة الفرقان^(٢) .

(١) انظر الورقة ٦١ في التلخيص والنسخ لعبد القاهر ، ٧٤ - ٧٥ في نواسخ القرآن ، وتفسير الطبري للآية في : ٥٢٦/٨ - ٥٣٨ ، وآيات سورة النباء في التلخيص والنسخ للنحاس ، وأحكام القرآن للقاضي ابن العربي : ٤٥٨/١ .

(٢) انظر الآثار المروية عن أصحاب القول الأول (وعما أبو جيز ، وأبو صالح) في تفسير الطبري : ٦١/٩ ، والآثار المروية عن أصحاب القول الثاني (ولم يذكر الطبري منها إلا عكرمة) في المصدر نفسه : ٦١/٩ - ٦٢ ، والقول الثالث مسند إلى سعيد بن جبير (٦٢ - ٦٣) ، أما القول الرابع فهو مروى عن ابن عباس بعدة طرق ، وعن ابن جبير . وزيد بن ثابت ، وعن الضمك بسند ضعيف (وانظر الآثار عن جميع هؤلاء في ٦٣/٩ - ٦٩ في تفسير الطبري) .

والطبري يرى أن (أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : معناه ومن يقتل مؤمناً متعمداً ، فجزاؤه - إن جزاءه - جهنم خالداً فيها ، ولكنه يغفر ويفضل على أهل الإيمان به ورسوله ، فلا يجازيهم بالخلود فيها ، ولكنه عز ذكره إما أن يغفر بفضل فلا يدخله النار ، وإما أن يدخله إياها ثم يخرجها منها بفضل رحته ؛ لما سلف من وعده عباده المؤمنين بقوله : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ٥٣ : الزمر .

(فإن ظن ظان أن القاتل إن وجب أن يهلك داخل في هذه الآية - فقد يجب أن يكون المشرك داخل فيه ؛ لأن الشرك من الذنوب - فإن الله عز ذكره قد أخبر أنه غير غافر الشرك لأحد ، بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٤٨ ، ١١٦ : النساء) ، والقتل دون الشرك^(١) .

١٠١١ - ولا بد من التنبيه هنا على حقيقتين غفل عنهما مدعو النسخ على الآية ، أو بها (وقد ذكر قوم منهم أنها ناسخة لآية سورة الفرقان) :
أما أولى هاتين الحقيقتين فهي أن الآية خبر مؤكد ؛ والأخبار لا تقبل النسخ كما أسلفنا .

وأما الحقيقة الثانية فهي أن الآية لا تشرع حكماً تكافئياً يرتفع إذا هي نسخت فلا يجوز العمل به . إنما تتوعد قاتل المؤمن عمداً بالخلود في النار ، ويغضب الله عليه ، ولعنته إياه ، وبالغضب العظيم الذي أعدّه الله له . وسواء أفسر الخلود بالخلود الحقيقي أم أريد به طول المسكث - فإن الذي لا ينبغي

(١) المصدر السابق منه : ٦٩/٩ - ٧٠ . ويبدو أنه إنما دمر الضعيف قوله (داخل فيه) مع أنه عائد إلى الآية ؛ لأنه أراد الرعيد المسمى في الآية ، ولم يرد الآية نفسها .

الشك فيه أن توبة هذا القاتل مأمور بها ، وأن الله جل علاه له وحده أن يقبلها وأن يرفضها ، وإن كان تفضله على المؤمنين يتسع لغفران ذنوبهم جميعاً إذا تابوا إليه منها ! فما الذى يعنيه النسخ هنا ؟ وما ثمرته ؟ ولماذا لا يكون العموم في هذه الآية مخصوصاً بغير الثائبين ، فينتفى ذلك التعارض الظاهري بين الآيتين ^(١) ؟ ! من هنا لا نستطيع بحال أن يدعى النسخ في هذا النوع من الآيات !..

١٠١٢ — والآية السابعة والعشرون هي قوله عز وجل في سورة النساء (١٠١) : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ، إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ۝ ﴾ .

وقد ذكر أبو جعفر النحاس دعوى النسخ هذه على أنها من قول بعض المتأخرين ، ولم يفرد لها باباً — كما يقول — لأنه لم يصح عنده أنها

(١) - ناقش هذه الدعوى من دعوى النسخ : أبو جعفر النحاس في كتابه (١١٠ - ١١٤) ، وعبد القاهر في مخطوطته (٦٢ - ٦٣) ، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (٢٦ - ٢٨) . وقد خطأ النحاس القول الأول من أقوال المفسرين في الآية (أن المراد بها إن جازاه) لأن بعبه : « وغضب الله عليه » وهو محمول على معنى (جزاه) . وغلط القول الثاني (وهو المبني على استحلال القاتل القتل) ؛ لأن (من) لفظ عام لا يخص إلا بتوقيف أو دليل قاطع . ثم صور الخلاف في موقف ابن عباس بقوله : (وقد اختلف [القتل] عن ابن عباس : فروى عنه [أنه] قال : (نزلت في أهل الشرك) — يعنى التي في الفرقان — ، وعنه : (نسخها التي في النساء) فقال بعض العلماء : معنى نسخها : نزلت بنسخها .

أما ابن الجوزي فذكر في الآية — عند الفاتحين بإحكامها — قولين : الأول هو أن الآية خبر مؤكّد لا يقبل النسخ ، وأورد آثاراً كثيرة في هذا المعنى . والثاني أنها عامة دخلها التخصيص ، بدليل أنه لو قتله كافر ثم أسلم الكافر — سقطت عنه العقوبة في الدنيا والآخرة . فإذا ثبت كونها من العام المخصص فأى دليل صالح للتخصيص وجب العمل به .

ومن أدق وأطرب ما قيل في الجمع بين آيتنا وآية الفرقان : أنه إن كانت التي في النساء (وهي آيتنا) أنزلت أولاً — فانها محكمة تركت على حكم الوعيد غير مستوفاة الحكم ، ثم بين حكمها في الآية التي في الفرقان . (قال أبو عبيد) : وإن كان التي في الفرقان الأولى (يقصد في النزول) — فقد استغنى بما فيها عن إعادته في سورة النساء ، فلا وجه للنسخ بحال . (انظر : الورقة ٧٨ في نواسخ القرآن) .

ناسخة ولا منسوخة ، ولأنها لم يذكرها أحد من المتقدمين بشيء فيذكر ...
 ١٠١٣ — وهذا هو كلام أبي جعفر في تفسير الآية ، وإبطال دعوى
 النسخ عليها ، نوجزه فيما يلي :

قال أبو جعفر : أما الذين قالوا إن الآية منسوخة فقد قالوا : إن المراد بها
 للنسخ من قصر الصلاة إلا في الخوف ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 ذلك أنه قصر في غير الخوف ، آمن ما كان في السفر ، ففعله إذن ناسخ للآية .
 وهذا غلط بين ؛ لأنه ليس في الآية منع للقصر في الأمن ، وإنما فيها إباحة القصر
 في الخوف فقط . ثم إن العلماء اختلفوا في المراد بالقصر حال الخوف : فقيل :
 هو قصر من حدود الصلاة ، وذلك ترك إقامة الركوع والسجود ، واستقبال
 القبلة إذا اضطرب ، وأداؤها كيف أمكن . وقيل : بل هو أداؤها ركعة واحدة .
 وقيل : أن تكون صلاة الخوف ركعتين مقصورة من أربع في كتاب الله
 عز وجل ، وصلاة السفر في الأمن ركعتان . مقصورة في سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، لا بالقرآن ، ولا بنسخ القرآن . وقد سئل عمر رضي الله عنه :
 أرايت قول الله عز وجل : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصِرُوا مِنْ الصَّلَاةِ
 إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، فقد زال الخوف فما بال القصر ؟
 فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
 « صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوهَا » ، وعلى هذا القول أكثر
 الفقهاء (١).

ويحتم أبو جعفر كلامه بقوله :

(فلم يقل صلى الله عليه وسلم قد نسخ ذلك ، وإنما نسبته إلي الرخصة .
 فصح قول من قال : قصر صلاة السفر بالنسخة ، وقصر صلاة الخوف بالقرآن .

(١) انظر النسخ والنسخ له : ١١٢ - ١١٤ ، بإيجاز في عبارته . ويتصرف
 اقتضاء هذا الإيجاز .

ولا يقال منسوخ لما ثبت في التنزيل وصح في التأويل - إلا بتوقيف ، أو دليل قاطع^(١) .

١٠١٤ - والآية الثامنة والعشرون هي قوله تعالى في سورة المائدة (٦) : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ، وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾

والذين ادعوا عليها النسخ قالوا إنها توجب الوضوء على كل من يريد الصلاة ، ولو لم يحدث . وإن هذا كان هو الحكم حتى عام الفتح ، ثم نسخ بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يعد الوضوء واجباً على من يريد الصلاة إذا كان على وضوء ، وإنما يجب عليه إذا أحدث ..

١٠١٥ - وهم يوردون من هذه السنة أخباراً صحيحة ، تدور في جنبها

حول خبرين ثابتين نذكرهما هنا ، كما أخرجهما الطبري في تفسيره . قال :

(حدثني عبد الله بن أبي زياد القطواني قال ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال ، حدثني أبي عن ابن إسحاق قال ، حدثني محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري ، ثم المازني - مازن بن النجار - فقال لعبيد الله بن عبد الله بن عمر أخيرني عن وضوء عبد الله لكل صلاة ، طاهراً كان أو غير طاهر ، تَمَنُّهُ ؟ قال : حَدَّثَنِيهِ أَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ ابْنَ أَبِي عَامِرٍ ، - الْغَسِيلِ - حَدَّثَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، فَفَسَّيَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَ بِالسَّوَاكِ ، وَرَفَعَ عَنْهُ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةَ عَلَيْهِ ، فَكَانَ يَقْتَضِي^(٢)) .

(١) النسخ والمنسوخ له : ١٤ .

(٢) عبد الله بن أبي زياد القطواني هو : عبد الله بن الحكم ، بن زياد ، شيخ الطبري منسوب إلى جده . نقه روى عنه أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن خزيمة ، وغيرهم ، مترجم في التهذيب ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٣٨٠/٢/٢ (وانظر تعليق أستاذنا الفجاءة الأستاذ محمود محمد شاكر على الأثر ٧٢٤٧ في تفسير الطبري : ١٧٧/٤)

والأثر الثاني هو هذا كما أورده الطبري . قال :

(حدثنا ابن بشار قال ، حدثنا يحيى وعبد الرحمن قالوا ، حدثنا سفيان عن
 علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه قال : (كان رسول الله صلى الله

== وعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري هو أبو يوسف
 المدني ، نزيل بغداد ، روى عن أبيه ، وشعبة ، وابن أخى الزهري ، والليث . وعنه ابن
 أخيه عبيد الله بن سعد ، وأحمد ، وإسحق ، وابن معين . كان ثقة مأمونا كتب عنه الناس
 علما جليلا ، ومات سنة ٢٠٨ هـ .

وأما أبوه فهو إبراهيم بن سعد الزهري ، أبو إسحق المدني ، نزيل بغداد . روى عن
 أبيه ، وعن الزهري ، وهشام بن عروة ، ومحمد بن إسحق ، وشعبة ، وزيد بن الحاد .
 وروى عنه أبناء يعقوب وسعد ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهم . قال أحمد : ثقة . أحاديثه
 مستقيمة . مات سنة ١٨٤ هـ ، وقد أخرج له السنة . مترجم في التهذيب ١/١٢١ - ١٢٣ .
 أما يعقوب ابنه فمترجم في التهذيب أيضا : ٣٨٠/١١ - ٣٨١ . (وانظر تعليق أستاذنا
 الصديق الأستاذ محمود شاكر على الأثر ٤٢١٤ في تفسير الطبري : ٣٩٩/٤) .

وأما ابن إسحق فهو محمد بن إسحق بن يسار بن خبار (ويقال كومان) المدني ، أبو بكر
 (ويقال أبو عبد الله الملقب مولاهم) نزيل العراق . وهو صاحب المغازي : ثقة معروف .
 وتوفي سنة ١٥٢ هـ . مترجم في التهذيب : ٣٨٠/٩ - ٤٦ .

وأما محمد بن يحيى بن حبان الأنصارى المازني - فهو فقيه ثقة كثير الحديث ، روى له
 الأئمة ، مترجم في التهذيب : ٥٠٧/٩ - ٥٠٨ ، وهو يكنى بأبي عبد الله المدني ، مات سنة
 ١٢١ هـ عن أربع وسبعين سنة . (وانظر أيضا في تفسير الطبري التعليق على الأثر الذي أخرجه) .
 وأما عبيد الله بن عبد الله بن عمر - فهو حفيد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه ، ثقة قليل الحديث . يقال إنه كان أسن من أخيه عبد الله بن عبد الله بن عمر .
 ولم يذكره في ترجمة أنه روى عن أسماء بنت زيد بن الخطاب ، ولا أن محمد بن يحيى بن
 حبان روى عنه ، بل ذكروا ذلك في ترجمة أخيه عبد الله . فيبدو أنه هو الراوى هنا .

وأما روث عن عبد الله بن حنظلة ، وروى عنها عبد الله بن عبد الله بن عمر (وقد
 قيل إنه كان أكبر ولد عبد الله بن عمر) وكانت زوجا لابن عمها عبد الله بن عمر ، فلما قبل
 لم تتزوج بعده حتى مات . ذكرها ابن حبان وابن منده في الصحابة ، ولكن الحفاظ ابن
 حجر رد ذلك ، وانظر ترجمتها في الإصابة ، في القسم الثاني من تراجم النساء . وفي التهذيب
 ٣٩٧/١٢ - ٣٩٨ .

وعبد الله بن حنظلة هو ابن أبو عامر الراهم . وأبوه حنظلة بن أبي عامر هو غسيل الملائكة ،
 غسسته يوم قتل في أحد . وكان الأجود أن يقال : (. . . ابن حنظلة ابن أبي عامر ، ابن
 النسيل ، فان أبا عامر هو الراهم الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم « الفاسق » .
 وأما عبد الله روية ، وقال إبراهيم الحارثي : ليست له محبة ، قتل يوم الحرة ، يوم الأربعاء ،
 ثلاث بقين من ذي الحجة سنة ١٢٠ هـ . وكانت الأنصار قد باعته يومئذ . وانظر في ترجمة ==

عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان عام الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، ومسح على خفيه . فقال عمر : إنك فلتت شيئاً لم تكن تفعله ... قال : « عمداً ففعلته » .^(١)

١٠١٦ — ومع أنه قد رويت في تأويل الآية آثار كثيرة تفسرها بغير ما فسرنا به مدعو النسخ ، فتقرر أنه ليس المراد بها إيجاب الوضوء على كل من يريد الصلاة ، بل على كل من يريدها وهو على غير وضوء عند فريق ، وعلى من يقوم إليها من نومه خاصة عند فريق ثان ، وتحديد بلا إيجاب على من يقوم إليها دون أن يحدث ، عند فريق ثالث^(٢) — مع كل هذا لاتعدو الأخبار الصحيحة الثابتة التي استند إليها مدعو النسخ أن تكون بياناً لمفروض عليهم

== عبد الله : ١٩٣/٥ في التهذيب ، والتعليق على هذا الأثر في تفسير الطبري .
وعبد الله الذي ذكر في هذا الأثر غير منسوب هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، صاحب رسول الله .

وهذا الأثر أخرجه أبو داود في سننه ، والبيهقي في سننه ، وأخرجه ابن كثير في تفسيره .
(وانظر التعليق عليه في تفسير الطبري : ١٤/١٠ — ١٥) .

(١) يحيى هو : يحيى بن سعيد القطان . وعبد الرحمن هو عبد الرحمن بن مهدي وسفيان هو الثوري .

وعلقمة بن مرثد الحضرمي : روى عن زر بن حبیش ، وطارق بن شهاب ، وسليمان ابن بريدة ، وغيرهم . وروى عنه شعبة ، وسفيان الثوري ، ومسلم . ثقة ثبت في الحديث .
مترجم في التهذيب : ٢٧٨/٨ — ٢٧٩ .

وسليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي ، أخو عبد الله بن بريدة ، روى عن أبيه ، ومحمود بن حصين ، وعائشة . وروى عنه علقمة بن مرثد ، ومجاور بن دينار ، وغيرهم . قال أحمد عن وكيع : يقولون إن سليمان بن بريدة كان أصح حديثاً من أخيه وأوثق . ثقة .
مترجم في التهذيب : ١٧٤/٤ — ١٧٥ .

وأبو بريدة بن الحصيب الأسلمي أسلم قبل بدر ولم يشهدا ، وشهد خيبر وفتح مكة ، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ، وسكن المدينة ، ثم انتقل إلى البصرة ، ثم إلى مرو فأت بها .

وهذا الأثر رواه أحمد في مسنده من طريق يحيى وعبد الرحمن . ومن طريق وكيع . ورواه مسلم ، وأبو داود في سننه ، والنسائي ، والبيهقي ، والترمذي في سننهم . (وانظر تطبيق استاذنا الصديق المصنف محمود محمد شاكر عليه في تفسير الطبري : ١٦/١٠ — ١٧) .

(٢) الفريق الأول هو ابن عباس ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبيدة السلماني ، وأبو موسى الأشعري ، وأبو النازة ، ومحمد بن السائب ، وإبراهيم ، والحسن ، والفضال ، والشمس ، والصدقي ، وجابر بن عبد الله .

الوضوء في الآية ، وأنهم هم الذين ليسوا على وضوء دون غيرهم . والبيان ليس من النسخ كما أسلفنا .

١٠١٧ — على أن الطبري يرى أن أولى الأقوال التي قبلت في تأويل الآية بالصواب قول من قال :

(إن الله عني بقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ ، جميع أحوال قيام القائم إلى الصلاة . غير أنه أمرُ فرض ، بفصل ما أمر بفعله - القائم إلى صلاته ، بعد حدث كان منه ناقص طهارته ، وقبل إحداث الوضوء منه . وأمرُ نذير لمن كان على طهر قد تقدم منه ، ولم يكن منه بعده حدث ينقص طهارته . ولذلك كان عليه السلام يتوضأ لكل صلاة قبل فتح مكة ، ثم صلى يومئذ الصلوات كلها بوضوء واحد ، ليعلم أمته أن ما كان يفعل عليه السلام من تجديد الطهر لكل صلاة - إنما كان منه أخذاً بالفضل ، وإيثاراً منه لأحب الأمرين إلى الله ، ومسارة منه إلى ما نذبه إليه ربه ، لا على أن ذلك كان عليه فرضاً واجباً^(١) .

١٠١٨ — وينهج البخوي وابن كثير منهج الطبري في تأويل الآية^(٢) . وكذلك يفعل ابن الجوزي^(٣) .

أما ابن العربي في أحكام القرآن ، فيخالف إمامه مالكاً في أن المراد بالآية : إذا قمتم إلى الصلاة من نومكم خاصة ، ولا يشير إلى دعوى النسخ أصلاً ؛ ذلك إذ يقول :

= والفرق الثاني هو زيد بن أسلم فيما روى مالك بن أنس ، والسدي برواية أسباط . والفرق الثالث هو على كرم الله وجهه ، وعمر . وابن سيرين كان يحدث (أن الخلفاء الأربعة كانوا يتوضأون لكل صلاة) .

(واظفر في تفسير الطبري : الآثار المروية عن أصحاب القرنين الثلاثة : ٧/١٠ - ١٤) .

(١) تفسير الطبري : ١٩/١٠ .

(٢) انظر تفسيريهما المطبوعين مما يدار المنار في الآية .

(٣) انظر نواسخ القرآن : الورتين : ٨١ - ٨٢ .

(ظاهر الآية يقتضى أن الوضوء على كل قائم إليها ، وإن كانت قد نزلت في النائمين ، وإيام صادف الخطاب . ولكننا ممن يأخذ بمطلق الخطاب ، ولا يربط الحكم بالأسباب . وكذلك كنا نقول إن الوضوء يلزم لكل قائم إلى الصلاة ، محدثاً كان أو غير محدث ، لولا أن أنس بن مالك روى : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة . قلت : كيف كنتم تصنعون أتم ؟ قال : كان يمزى أحدنا الوضوء ما لم يحدث ، أخرجه جميع الأئمة - ثم يذكر الحديث الذي أسلفناه عن ابن بريده ، ويقول : - أخرجه النسائي وأبو داود والترمذي)^(١) . . .

ونرى أن ما ذكره أبو جعفر النحاس من أن في الآية سبعة أقوال ، تدور حول كونها ناسخة أو منسوخة أو محكمة - ليس له في جلته ما يسرّغه ، بعد ما ذكرناه^(٢) .

١٠١٩ - والآية التاسعة والعشرون هي قوله تعالى في سورة المائدة (٥٢): ﴿ فَإِنْ جَاهِدْكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ، وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً ، وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾

(١) أحكام القرآن له : ٥٥٨/٢ - ٥٥٩ بتحقيق الأستاذ علي البجاوي . وقد حرف فيه (لولا أن أنس) إلى : (لأن أنس) .. ، وحرف ابن بريده إلى ابن أبي بريده ، وذكر المحقق في المامش أن النسخة (أ) ابن أبي مريم ، وكان جديراً به (ما دام المؤلف قد ذكر أن الحديث أخرجه النسائي وأبو داود والترمذي) أن يرجع إلى أي واحد من هؤلاء في سننه ؛ ليصحح اسم الراوي من أحد مصادره الأصلية .

(٢) حكى النحاس عن بعض العلماء أن الآية ناسخة لقوله تعالى في سورة النساء (٤٣) : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ، ثم رده . وعن بعضهم أنها ناسخة لما كانوا عليه من ترك الكلام بعد الحدث حتى يتوضأوا ، ثم رده أيضاً . وعن فريق ثالث أنها ناسخة لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنها لو لم تنسخ لوجب على كل قائم إلى الصلاة الطهارة ، وإن كانت طاهراً . وعن فريق رابع أن الأمر للرجوع ، وعلى كل من يريد الصلاة أن يتوضأ ، أخذاً بظاهر الآية . وعن فريق خامس أن الأمر للندب ، والمراد به طلب الفصل . وعن فريق سادس أن الآية خاصة بمن قام من النوم . وعن فريق سابع أن الآية يراد بها من لم يكن على طهاره . (وانظر : ١١٩ - ١٢٠ في النسخ والمنسوخ) .

وساق الآية يقطع بأنها في اليهود . وأسلوبها واضح صريح في تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أن يحكم بينهم أو يمرض عنهم ، إذا هم احتكموا إليه . وهذا التخيير هو الذي ادعى عليه النسخ بقوله جل ثفاؤه في السورة نفسها (٤٨) : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ، وَمُفَصِّلًا فَتَاهِ ، فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ ۖ أَوْ يَقُولُ فِي آيَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ آيَةِ (٤٩) : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ، وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۚ ۖ فَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ - عِنْدَ مَدْعَى النسخ - الْحُكْمَ بَيْنَهُمْ ، بِمُقْتَضَى النَّاسِخِ هَذَا ، وَرَفَعَ مَا كَانَتْ قَبْلَهُ مِنْ تَخْيِيرٍ بَيْنَ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُمْ

١٠٣٠ - ومدعو النسخ هنا : هم كما ذكر الطبري في تفسيره - عكرمة والحسن البصري (بإسناد واحد صحيح^(١)) ، ومجاهد بإسناد صحيح أيضا^(٢) ، وقهاده

(١) هذا الإسناد هو : (حدثنا ابن حميد قال ، حدثنا يحيى بن واضح ، قال حدثنا الحسين بن واقد ، عن يزيد النحوي ، عن عكرمة والحسن البصري . . .) وقد عرفنا برجاله وصحته فيما سبق : ف ٦٠٧ من ٤٤٤-٤٤٥ .

(٢) هذا الإسناد هو (حدثني المثنى قال ، حدثنا عمرو بن عون قال ، أخبرنا هشيم ، عن منصور ، عن الحكم ، عن مجاهد ، قال . . .) . وهو إسناد عال رفيع ، فالتنقيح أحد شيوخ الطبري الثقات ، وعمرو بن عون هو ابن أوس بن الجعد أبو عثمان الواسطي ، الزائر الحافظ ، مولى أبي السقاء السلمي ، سكن البصرة . وهو ثقة ثبت أخرج له الستة - مترجم في التهذيب : ٨/ ٨٦ - ٨٧ ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال مات سنة ٢٢٥ هـ . وهشيم هو ابن بشير بن القاسم بن دينار السلمي ، أبو معاوية بن أبي خازم الراسطي . قبل إتهامه بخاري الأصل . وهو شيخ أحمد بن حنبل ، وقد روى عنه مالك وشعبة والثوري (وهم أكبر منه) ، وابن المبارك ووكيع ويزيد بن هرون ، وعلي بن المهدي ، وأبنا أبي شيبة ، وعمرو بن عون ، وكثير غيرهم . وقد أخرج له الستة - مترجم في التهذيب : ١١/ ٥٩ - ٩٤ . وقد مات في سنة ١٨٣ هـ .

كذلك^(١) ، وعمر بن عبد العزيز كذلك^(٢) . وقد روى عن السدي ، والزهري ،
أيضاً ، ولكن بأسانيد ضعيفة^(٣) ، وبضيف ابن الجوزي إلى هؤلاء ابن عباس ،
وعطاء الخراساني^(٤) .

١٠٣١ - أما أبو جعفر النحاس فيحكي عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم
قالوا : إذا تحاكم أهل الكتاب إلى الإمام ، فليس له أن يمرض عنهم . غير أن
أبا حنيفة قال : إذا جاءت المرأة والزوج فعليه أن يحكم بينهما بالعدل ، وإن
جاءت المرأة وحدها ولم يرض الزوج - لم يحكم . وقال أصحابه : بل يحكم . وهو
لا يحكي هذا عن الكوفيين إلا بعد أن يروي عن ابن عباس قوله :

== ومنصور هو ابن زاذان الواسطي ، أبو المنيرة الثقفي ، مولاهم ، روى عن أنس .
يقال مرسل ، وأبي العالبة رفيع بن مهران ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن ، وابن سيرين ،
وميبون ، وقنادة ، والحكم بن عتيبة ، وغيرهم . وروى عنه هشيم ، وأبو حزة السكري ،
وأبو عوانة ، وغيرهم . ثقة ثبت ، أخرج له الستة . ومات سنة ١٢٩ هـ (مترجم في التهذيب
٣٠٦/١٠ - ٣٠٧)

والحكم هو ابن عتيبة السكندی ، مولاهم . كوفي تابعي ثقة ، روى عن مجاهد
وسعيد بن جبير وكثير غيرهما ، وروى عنه الأعمش ومنصور وخلق من بينهم الأوزاعي
ومسعر وشعبة وأبو عوانة . أخرج له الستة ، ومات بين سنة ١١٣ و ١١٥ هـ (مترجم في
التهذيب : ٤٣٢/٢ - ٤٣٤) .

(١) هذا الإسناد هو (حدثني الثقي قال ، حدثنا حجاج بن منهال قال ، حدثنا حماد ،
عن قتادة . . .) وقد عرفنا برجال هذا الإسناد ووثقناه فيما سبق : انظر ف ٣٢٠ ،
ثم انظر ف ٦٥٩ .

(٢) هذا الإسناد هو (حدثنا الحسن بن يحيى قال ، أخبرنا عبد الرزاق قال ، أخبرنا
مسعر ، عن عبد الكريم الجزري . . .) وقد عرفنا بالحسن وعبد الرزاق ومسعر من رجاله
فيما سبق : انظر على الترتيب هامش (٧) ف ٣٨٤ ، وهامش (٢) ف ٣٤٤ . أما عبد
الكريم الجزري فهو أبو سعيد الحراني مولى بني أمية ، ثقة أخرج له الستة ، ومات سنة ١٢٧ هـ
مترجم في التهذيب : ٣٧٣/٦ - ٣٧٥ .

(٣) أما الإسناد إلى السدي ففيه أسباط ، وقد بينا ما فيه قبلاً . وأما الإسناد إلى
الزهري ففيه الحسين (سديد) وقد صفناه من قبل . وقد روى عن السدي بسند آخر فيه
ابن وكيع ، وهو أيضاً ضعيف .

(٤) انظر نواسخ القرآن : الزرقعة ٨٣ .

(...) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخيراً : إن شاء حكم ، وإن شاء أعرض عنهم فودهم إلى أحكامهم ، فنزلت : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهم بما في كتابنا) ، وبعد أن يحكم على الإسناد الذي روى به هذا الأثر عن ابن عباس بأنه (إسناد مستقيم ، وأهل الحديث يدخلونه في للسند)^(١) يقول : (وهو مع هذا قول جماعة من العلماء)^(٢)

١٠٢٢ - ويقرر أبو جعفر النحاس كذلك أن القول بأن الآية منسوخة هو الصحيح من قول الشافعي ، بدليل أن الشافعي (قال في كتاب الجزية : ولا خيار له إذا تعاكوا إليه ، لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ٢٩ : التوبة . ثم يصف هذا الدليل بأنه (من أصلح الاحتجاجات ؛ لأنه إذا كان معنى وهم صاغرون أن تجرى عليهم أحكام المسلمين - وجب ألا يردوا إلى أحكامهم . فإذا وجب هذا فالآية منسوخة)^(٣) .

١٠٢٣ - وإذا كان مدعو النسخ هنا قد بنوه على أن الآية (إنما نزلت أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، واليهود فيها كثير ، فكان الأدي لم والأصلح أن يردوا إلى أحكامهم ، حتى إذا قوى الإسلام أنزل الله : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾)^(٤) - فإن الذي يبدو لنا أن الآية لم تنزل أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كما يقولون ، وبخاصة أنه قد روى في سبب نزولها ، بسند صحيح عن مجاهد ، أن (يهود زني رجل منهم له نسب حثير فرجهوه ، ثم زني منهم شريف فحسموه ثم طافوا به ، ثم استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليوافقهم ، فأفتاهم فيه بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يدعوا أحبارهم وورهبانهم ، فناشدتهم بالله : أتجدونه في التوراة ؟ فسكتهموه ،

(١) النسخ والمنسوخ له : ص ٢٢٩ .

(٢) أبو جعفر النحاس حكاية عن الثاقفين بالنسخ : ١٢٩ في النسخ والمنسوخ .

إلا رجلا من أصغرم أعور ، فقال : كذبوك يا رسول الله ، إنه لفي التوراة^(١) .

١٠٣٤ — ولعله ليس بعيداً ولا خفياً أن الرجم لم يشرع في الإسلام إلا بعد الحجارة بسنوات ؛ فقد فرضت سورة النساء على الزواني والزناة عقوبة غيره ، ثم شرع الحلد (وهو الجلد) بعد ذلك بآية سورة النور ، وشرعت السنة مع الجلد لغير المحصنين والمحصنات الرجم للمحصن والمحصنة — فكيف يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم على الشريف اليهودي قبل أن يشرع الرجم في الإسلام ؟ وهل يُقتصور هذا منه وقد أمر بأن يحكم بينهم — حين يحكم — بشرعته هو ، ما داموا قد اختصموا إليه ؟؟ . . .

من أجل هذا نرفض زعم مدعى النسخ : أن الآية المدعى عليها النسخ نزلت أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة .

١٠٣٥ — فإذا ما نظرنا في المراد بالآيتين المدعى نسخ إحداها هنا للآخرى — لم نجد بينهما من التعارض ما يسوغ النسخ على الإطلاق ؛ ذلك أن أولاهما — وهى المدعى عليها النسخ — تحذر النبي صلى الله عليه وسلم لم ين الحكم في خصومتهم والإعراض عنهم . والثانية — وهى المدعى أنها ناسخة — تأمره بأن يحكم بينهم بما أنزل الله ، وتنهاه عن أن يتبع أهواهم . ثم تحذره منهم : أن يفتنوه عن بعض الذى أنزل الله إليه . فقد ذكر الحكم مطلقاً في الآية الأولى ، وقيد في الآية الثانية ، فوجب أن يكون بما أنزل الله ، وألا يكون فيه اتباع أهواهم ، وأن تكون معه يقظة لم حتى لا يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه . . . وإن هذا النهى عن اتباع أهوائهم ، وهذا التحذير عن فتنتهم له عن الحكم

(١) تفسير الطبرى ١٠/٢٢٥ . والإسناد إلى مجاهد هنا هو كما ذكره الطبرى : (حدثني محمد بن عمرو قال ، حدثنا أبو عاصم قال ، حدثنا عيسى ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ...) وقد عرفنا هؤلاء الرواة ووثقنا إسنادهم فيما سلف ف ٣٦٨ ، ص ٧٢٥ .

بينهم بما أنزل الله عليه - ليرتبطان بسبب النزول كما روى عن مجاهد ؛ فقد جاء فيه : (ثم استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليوافقهم ١) ، كما يرتبطان بقوله في الآية المدعى أنها ناسخة : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُفَسِّحًا عَنْكَ ﴾ ، وبقوله فيها : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ .

١٠٣٦ - الآيتان إذن لا تعارض بينهما ؛ فإن تغيير النبي صلى الله عليه وسلم بين أن يحكم في الخصومة التي رفعوها إليه ، وأن يعرض عنها فلا يحكم فيها - لا ينافي أن يؤمر بالحكم بما أنزل الله ، إن هو أثر أن يحكم ، بل يُلَبِّسُهُ وَيُحَقِّقُهُ ! ...

وحيث لا تعارض بين الآيتين ، ولا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسخ - فلا معنى لادعاء النسخ . كذلك أفتى عطاء بن أبي رباح ، ومالك بن أنس ، وأحمد من الفقهاء ^(١) . وقال به من السلف : إبراهيم ، والشعبي ، وقتادة (في أصح الأسانيد عنه ^(٢)) ، وسعيد بن جبير ^(٣) ، وقد روى عن الحسن والزهرى أيضاً ^(٤) ، واختاره الطبري ؛ لعدم التعارض بين الآيتين ، ولأنه لم يصح

(١) أما عطاء بن أبي رباح ومالك بن أنس فقد ذكرهما أبو جعفر النحاس في كتابه : ص ١٢٩ ، وأما أحمد بن حنبل فذكره ابن الجوزي في نواسخ القرآن : الورقة ٨٤ .

(٢) انظر الآثار المروية عنهم بأسانيدنا الصحيحة في تفسير الطبري : ٣٢٩/١٠ - ٣٣٠ . ونحن نفي بأصح الأسانيد عن قتادة : بعمر بن معاذ ، عن يزيد بن زريع ، عن سعيد بن أبي عروبة . وقد مضى كثيراً ، ومضى كذلك أن سعيداً من أثبت الناس في قتادة . وانظر فيما سلف : ف ٣١٨ ثم انظر ف ٤٠٤ في قوله الحافظ ابن حجر في سعيد : (إنه مقدم في أصحاب قتادة ، ومن أثبت الناس عنه رواية) .

(٣) ذكره ابن الجوزي وأورد عنه في هذا أثراً صحيح الإسناد . وانظر الورقتين ٨٤، ٨٣ .

(٤) أورد ابن الجوزي أثراً صحيح الإسناد عن الحسن ، ثم قال : وهذا مروى عن الزهرى أيضاً . الورقة : ٨٤ في المصدر السابق .

به خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يجمع عليه علماء المسلمين ^(١) . ثم قرر ابن الجوزي أنه هو الصحيح ^(٢)

١٠٢٧ — والآية التامة لثلاثين هي قوله تعالى في سورة المائدة أيضاً ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا قُلُوبٍ مِّنْكُمْ ، أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ ﴾ . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله تعالى : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ :

فذهب إلى أن المراد بقوله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ : من أهل ملكتكم ، أي المسلمين — سعيد ابن المسيب ، ويعقوب بن يعمر ، وعبيدة ، ومجاهد ، وقد روى عن ابن عباس بسند الموفى وهو ضعيف كما أسلفنا ^(٣) .

وذهب إلى أن المراد به : من حي الموصى وعشيرته — عكرمة ، وعبيدة ، وعدة غيرها ^(٤) .

١٠٢٨ — كذلك اختلف أهل التأويل في صفة (الاثنين) الذين ذكرهما الله تعالى في هذه الآية : ما هي ؟ وما هما ؟

فقال بعضهم : هما شاهدان بشهدان على وصية الموصى ، فعني قوله ﴿ شهادة بينكم ﴾ : يشهد شاهدان . ذنوا عدل منكم على وصيتكم . وقال آخرون : هما وصيان ، فعني قوله ﴿ شهادة بينكم ﴾ بمعنى الحضور والشهود لما يوصيهما به الموصى ، من تولك : شهدت وصية فلان ، بمعنى حضرته ^(٥) .

١٠٢٩ — والطبري بصورب في تأويل (منكم) أنه بمعنى من أهل ملكتكم :

(١) انظر تفسير الطبري : ٣٣٤/١٠ .

(٢) نواسخ القرآن : الورقة ٨٤ . وقد طلل لصحته بقوله : (لأنه لا تنافي بين الآيتين من جهة أن أحدهما خيرت بين المسك وتركه ، والآخرى ثبتت كيفية المسك إذا كان) .

(٣) انظر تفسير الطبري : ١٥٥/١١ — ١٥٦ .

(٤) تفسير الطبري : ١٥٦/١١ .

(٥) تفسير الطبري : ١٥٦/١١ — ١٥٧ .

لأن الخطاب في الآية عام ، ولا دليل على التخصيص . وفي تأويل الشهادة المذكورة في الآية أن المراد بها اليمين ؛ (لأننا لا نعلم الله تعالى ذكره حكما يجب فيه على الشاهد اليمين ، فيكون جائزا صرف (الشهادة) في هذا الموضع إلى الشهادة التي يقوم بها بعض الناس عند الأحكام والأئمة .

(وفي حكم الآية في هذه - اليمين على ذوى العدل ، وعلى من قام مقامهم باليمين ، بقوله ﴿ تَخْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ، فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ ﴾ - أوضح الدلائل على صحة ما قلنا في ذلك من أن الشهادة فيه الأيمان ، دون الشهادة التي يقضى بها للشهود له على الشهود عليه ، وفساد ما خالفه)^(١).

١٠٣٠ - أما قوله جل ثناؤه ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ فقد اختلف فيه على قولين : أن المراد بغيرهم أهل الكتاب ، أو المراد بهم غير الحى والعشيرة . لكن الطبرى يرجح أن المراد به من غير المسلمين ، ولو كانوا عبادا ومن ؛ إذ (لم يخص الله تعالى ذكره ، آخرين من أهل ملة بعينها دون ملة ، بعد أن يكونا من [غير] أهل الإسلام)^(٢).

١٠٣١ - وقد روى عن ابن عباس أن (أو) ليست للتخصيص ، وأن المعنى : أو آخران من غيركم إن لم تجدوا منكم . فهو إذن حكم الضرورة ، ودعوى النسخ على هذا القدر من الآية بقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ دعوى باطلة بحسب أن ترفض ؛ لأن حكم حال الاختيار لا ينسخ حكم حال الضرورة ، ما دام التماز بينهما مجرد فرض لا قيمة له ، ولا وزن ، ولا أثر ! .

١٠٣٢ - إن زيد بن أسلم يقول بالنسخ . وأبو حنيفة ومالك والشافعى يميلون إلى ما قاله زيد ؛ لأنهم يقولون إن أهل الكفر ليسوا بمشركين^(٣) .

(١) تفسير الطبرى : ١٥٧/١١ - ١٥٨ .

(٢) تفسير الطبرى : ١٦٩/١١ . والزيادة التي بين قوسين مرعيت من من نصيب

أستاذنا للصدوق محمد شاكرك ، وبدونها يفسد الكلام .

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزى : الورقة ٨٦ .

ولكن : ما الحكم إذا لم نجد مسلماً يشهد الوصية ، وكان معنا كفار من أى
ملل أهل الكفر كانوا ؟ ..

وما الذى يمنع شهودهم الوصية فى هذه الحال ، وقد عينتهم وفرضتهم الضرورة
شهوداً لها ؟ !

وأى تناف بين شهودهم الوصية حيث لا مسلم يشهدا ، وشهود المسلمين
الوصية إذا حضرها اثنان منهم ؟ .

ثم : هل صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر بالنسخ ، أو أجمع
المسلمون عليه ؟ ..

وكيف يمكن ادعاء الإجماع على النسخ وقد ذهب إلى إحكام الآية ابن عباس ،
وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وقتادة ، والشامي ، والثوري ،
وأحمد بن حنبل ، والطبري ، وأبو جعفر النحاس ، وابن الجوزي ، والحافظ
ابن كثير^(١) ؟ ..

١٠٣٣ - والآيات الحادية والثانية والثالثة والرابعة والثلاثون — هى قوله
تعالى فى سورة الأنعام (١٢١) : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اِسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ
لَفِسْقٌ ﴾ ، وقوله فى سورة البقرة (١٧٣) : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ
وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ ، وَمَا أَهْلُ بَيْتٍ لِيَغْتَرِبَ اللَّهُ ﴾ ، وقوله فى سورة المائدة (٣) :
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمَ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلُ بَيْتٍ لِيَغْتَرِبَ اللَّهُ بِهِ ﴾ ،

(١) أما الطبري فتجد رأيه فى تفسيره : ٢٠٧/١١ - ٢٠٩ . وقد انتهى هناك إلى أنه
(غير جائز أن يقضى على حكم من أحكام الله تعالى ذكره أنه منسوخ ، إلا بنجر يقطع المغز :
إما من عند الله ، أو من عند رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو بمرور النقل المستفيض بذلك .
فأما ولا خبر بذلك ، ولا يدفع به علة عقل — فغير جائز أن يقضى عليه بأنه منسوخ) .

وأما أبو جعفر النحاس فتجد رأيه فى التناسخ والمنسوخ : ١٣٥ .

وأما الحافظ ابن كثير فرأيه فى تفسيره للآية ، من كتابه : ١١١/٣ .

وأما الإمام أحمد بن حنبل فتجد رأيه هذا فى تفسير ابن كثير (الوضع السابق) وفى
نواصخ التتران ، كما تجد فى هذه : ابن عباس ومن بعده حتى أحمد : الورقة ٨٦ . ومأخذه ..
وهو ابن الجوزي — يصصح القول بالإحكام كهؤلاء ، نجيها .

وقوله في سورة الفحل (١١٥): ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ
وَمَا أَهْلَ لِفَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ .

قالوا: هذه الآيات منسوخة ، نسخها قوله تعالى في سورة المائدة (٥) :
﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ .

١٠٣٤ — ومبنى دعوى النسخ على هذه الآيات الأربع — أن كلا منها
تنهى المؤمنين عن الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه (ومنه ما أهل لفير الله به ، بل
هو أولى) . وآية المائدة الناسخة عندهم تحل للمؤمنين طعام الكتابيين على
الإطلاق ، وهو يشمل ذبائحهم : سواء ما ذكر عليه اسم الله منها ، وما لم يذكر
عليه ، بل هو يشملها ولو ذكر عليها اسم غير الله ، فهي تبيح الأكل من ذبائح لم
يذكر اسم الله عبا ، ومن ذبائح ذكر عليها اسم غير الله ، مع أن الآيات الأربع
تحرم الأكل من هذه الذبائح ، وتلك ...

١٠٣٥ — من هنا جاء التمازى الذى اقتضى النسخ ، في زعم القائلين
به ، ثم كانت آية الإحلال للذبائح الكتابيين هى الناسخة ؛ لأنها متأخرة عن
الآيات الأربع في النزول ، ولأن أسلوبها يشعر بأن الحكم الذى تشرعه قد جاء
تغييراً لحكم كان قبله .

ولكن ، أحقيقة هناك تمازى بين آية المائدة التى زعموها ناسخة ، وكل
من الآيات الأربع ؟ ..

١٠٣٦ — إن الآيات الأربع المدهى عليها النسخ ، وهى التى تنهى المؤمنين
عن الأكل مما أهل به لفير الله ، ومما لم يذكر اسم الله عليه — تحرم عليهم ذبائح أهل الكتاب
وغيرهم: عباد الأوثان والأصنام ، وعباد النجوم والكواكب ، وعباد النار ، وعباد
الملائكة ، وكل من يشرك بالله أو يعبد غيره . . . والآية التى تحل لهم ذبائح أهل
الكتاب ، بحكم أن هذه الذبائح بعض طعامهم — تستثنى منها ذبائح الكتابيين .

لأن الأصل أن يذكر اسم الله عليها ، فهو تخصيص عام إذن وليس نسخاً^(١) ...
 اللهم إلا إذا علم أن بين نزول الآيات فارقاً زمنياً ، يسمح بالعمل بأسبق النصين
 فترة من الزمان ، وإلا فهو حينئذ نسخ جزئي كما يرى الحنفية ، وليس تخصيصاً .
 ١٠٣٧ - على أن الطبري يرى أن الآية الأولى من الآيات الأربع المدعى
 عليها النسخ هنا إنما تنهى عن أكل الميتة ، وهذه لا علاقة لها بذبائح الكنائيين ،
 فإنه يقول :

(والصواب من القول في ذلك عندنا : أن هذه الآية محكية فيما أنزلت ، لم
 ينسخ منها شيء ، وأن طعام أهل الكتاب حلال وذبائحهم ذكية ، وذلك مما
 حرم الله على المؤمنين أكله - بقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ -
 بمعزل ؛ لأن الله إنما حرم علينا بهذه الآية الميتة ، وما أهل به للطواغيت . وذبائح
 أهل الكتاب ذكية سموها عليها أولم يشؤا ؛ لأنهم أهل توحيد وأصحاب كتب
 الله ، يدينون بأحكامها وذبائح الذبائح بأديانهم ، كما يذبح المسلم بدينه : سَمَّى
 الله على ذبيحته أولم بسمه ، إلا أن يكون ترك من ذكر تسمية الله على ذبيحته
 على التدينونة باللعطيل ، أو بعبادة شيء سوى الله ، فيحرم حينئذ أكل ذبيحته ،
 سَمَّى الله عليها أولم بسم^(٢)) .

وإنما رجحنا أن يكون كلامه هذا عن الآية الأولى خاصة ؛ لأن الميتة
 ذكرت بالنص في الآيات الثلاث الأخرى ، وعطف عليها (ما أهل لتبخر الله به) ،
 فلا يكون إياها .

(١) انظر تفسير الطبري : ٨٧/١٢ . وقد أورد أثراً عن عكرمة والحسن البصري ،
 هذا إسناداً ولفظه : (حدثنا به ابن حميد قال ، حدثنا يحيى بن واضح ، عن الحسن بن واقد
 عن يزيد ، عن عكرمة والحسن البصري ، قال : قال : « فسكوا عما ذكر اسم الله عليه من
 كنتم بأبائهم مؤمنين . ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق » ، ففسخ واستثنى من
 ذلك ، فقال : « وطعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم وما أمكنكم حلهم » . ففي هذا الأثر عطف
 عكرمة والحسن استثنى على نسخ ، فأوضح هذا مفهوم النسخ عندهما ...

(٢) انظر تفسير الطبري : ٨٨/١٧ .

١٠٣٨ — والآية الخامسة والثلاثون هي قوله تعالى في سورة الأنعام أيضاً (١٤١): ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ، وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ ، وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ . كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ وَاتَّقُوا ، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ .﴾

قالوا : نسخ قوله في هذه الآية : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، نسخه فرض الصدقة المعلومة ، فلا فرض في مال كائنا ما كان ، زرعاً كان أو غرساً ، إلا الصدقة التي فرضها الله فيه . وهو مذهب إبراهيم النخعي ، والحسن البصري ، والسدي . وروى عن ابن عباس وابن الحنفية ، وسعيد بن جبير : بأسانيد في كل منها ابن وكيع ^(١) !

وقبل أن نتاقل هذه الدعوى — نرى أن نقرر أولاً مذاهب أهل التأويل في المراد بالآية .

١٠٣٩ — وقد ذكر الطبري في تأويل الآية مذهبين اشيوخ أهل التأويل عدا مذهب القائلين بالنسخ ، وهما :

الأول : أن هذا أمر من الله بإيقاد الصدقة المفروضة من الثمر والحب . وأصحاب هذا المذهب هم بترتيب ذكره لهم فيما أورد عنهم من آثار : الحسن ، وأنس بن مالك ، وابن عباس ، وطاوس ، وجابر بن زيد ، وسعيد بن المسيب (بسند فيه ابن وكيع !) ، وقتادة ، ومحمد بن الحنفية ، والضحاك ، وزيد بن أسلم عن أبيه وغيره كما قال ^(٢) ..

(١) تفسير الطبري : ١٦٨/١٢ - ١٧٠ -

(٢) تفسير الطبري : ١٥٨/١٢ - ١٦١ ، وقد أورد فيه الآثار من ١٣٩٦٢ - ١٣٩٨٤ ، ومطابها بأسانيد صحيحة ، وهو ثابت عن ابن عباس من عدة طرق صحيحة ، وعن محمد بن الحنفية كذلك ، وعن قتادة وطاوس كذلك ، وعن أنس ، والحسن ، وجابر بن زيد . وقد جاء في إسناده الأثر ١٣٩٦٦ : . . . عن ابن عباس عن أبيه . وعليه عليه =

١٠٤٠ - والثاني : أن ذلك حق أوجبه الله في أموال أهل الأموال ،
غير الصدقة المفروضة . وأصحاب هذا المذهب هم - كما ذكرهم الطبري - محمد بن
جعفر عن أبيه ، قال : وكان في كتابه « عن علي بن الحسين » ، وعطاء بن أبي
رباح (بطريق ابن جريج ، و بطريق عبد الملك بن أبي سليمان العزمي) ، وحماد
(بطريق ابن وكيع) ، ومجاهد ، وعبد الله بن عمر ، وإبراهيم ، ويزيد بن الأصم ،
وميمون ، والربيع بن أنس (بطريق ابن وكيع) ، وسميد بن جبير ، ومحمد بن
كعب ، وابن أبي نجیح^(١) . . .

١٠٤١ - ونرى أن نقف قليلا عند المذهب الأول من هذين المذهبين
في تأويل الآية ، قبل أن نعرض للمناقشة لقبول الطبري دعوى النسخ . . .
وأول ما يستعري اهتمامنا في هذا المذهب - وهو الذي يفسر الحق في الآية
بالزكاة - أنه قد أثر بأسانيد صحيحة عن عدد من الصحابة والتابعين ، بينهم ابن عباس
ترجمان القرآن وحبر الأمة ، وأنس بن مالك ، وجابر بن زيد ، وزيد بن أسلم ،

== أستاذنا الصديق الأستاذ محمود محمد شاكر بقوله : (وأما « ابن عباس عن أبيه » فلا أدري
ما هو ؟ وهو بلا شك ليس عبد الله بن عباس حبر الأمة . وأخشى أن يكون الصواب : « عن
ابن طاوس ، عن أبيه » .

وأقول : وكذلك وجدته في نواسخ القرآن لابن الجوزي : فهناك نفس الأمر ، بالإسناد نفسه
ولكن صحيفا : عن ابن طاوس عن أبيه : الورقة ٨٨ . وقد نهت عليه أساتذتنا . . .
محمد شاكر ، فكتبته في مكانه من الكتاب ، عنده .

(١) تفسير الطبري : ١٢/١٦٢ - ١٦٨ وقد أورد فيه الآثار من ١٣٩٨٥ -
١٤٠١٩ . وقد حسدته الآثار بالفتن ، وهو ملء اليد من الحفش المختلط وما أشبهه من
القبول ، وبالقصة من الطعام ، وأن يطرح فهم من التفاريق (يريدون بها المناقب يخرط
ما عليها ، فتبقى عليها الثمرة والتمران والثلاث ، يخطئها الخبث الذي يخرط به فتلقى للمساكين) .
وفسره مجاهد فقال بلقى إلى السؤال عند المصايد من السبل ، فإذا طين ألقى للإهم ، يريد إذا
أدخله البيدر كما جاء في رواية أخرى عنه (والبيدر : الموضع الذي يداس فيه الطعام ، أو الجرن
بلغة قرى شمال الدلتا) فإذا حله فأراد أن يجمعه كدسا (يضم فكون : وهو كومة البر إذا
جمع ألقى الإهم ، وإذا داس أطعم منه ، وإذا فرغ وعرف كم كبله عزم زكاته . وقال في الغفل
منه الجهاد يطعم من التمر والشماريج . فإذا كان عند كبله أطعم من التمر . فإذا فرغ غزل
زكاته ١٦٤/١٦٣ .

والحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، إن صحت الرواية عنه ، وقد قبلها ابن الجوزي وابن العربي وهذا من أصحاب هذا المذهب ...

١٠٤٣ — وثاني ما يستعرج اهتمامنا في هذا المذهب أنه أصلح ما يفسر به هذا التعبير : « وآتوا حقه » ؛ فإن الزكاة حق المال . هكذا قال أبو بكر لمصر رضى الله عنهما وهو يحتاج في قتال مانعي الزكاة^(١) . وقد اقتنع عمر يومذاك بقول أبي بكر ، فوافقه على فهمه ، وعلى وجوب قتالهم . فإذا قالت الآية : « وآتوا حقه يوم حصاده » ؛ فإنما تريد الزكاة ؛ إذ هي حقه !

١٠٤٣ — وثالث ما يستعرج اهتمامنا ونحن ننعم النظر في هذا المذهب — أن الأمر بإيتاء الواجب في المال قد جاء في الآية مطبوعاً على الأكل منه ، والأمر بالأكل للاباحة ، وإيتاء حق المال للوجوب ، (وليس يمتنع في الشريعة اقتران المباح والواجب ، لما يأتي في ذلك من الفوائد ، ويتركب عليه من الأحكام . فأمّا الأكل فلفقضاء الفضة ، وأما إيتاء الحق فلفقضاء حق النعمة . فله على العبد نعمتان : نعمة في البدن بالصحة ، واستقامة الأعضاء ، وصلامة الخواص . ونعمة في المال بالتعميل ، والاستغناء ، وقضاء اللذات ، وبلوغ الآمال . وفرض الصلاة كفاء نعمة البدن ، وفرض الزكاة كفاء نعمة المال . وبدأ بذكر نعمة الأكل قبل الأمر بإيتاء الحق ؛ ليبين أن الابتداء بالنعمة كان من فضله قبل التكليف^(٢) .

١٠٤٤ — وقد يقال إن قبول هذا المذهب يقتضى أن تكون الآية مدنية لتنزل في هذه السورة المسكية ؛ لأن الزكاة إنما شرعت بالمدنية . غير أن ابن العربي أجاب عن هذا ، بعد أن أورد الاعتراض عليه بصورة أخرى ، حيث قال :

(١) نجد هذه الحاجة في حديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا ظفروا عصموا عن دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » وهو الحديث الأول في كتابنا (من هدى السنة) بشرح أساتذتنا الجليل على حسب الله ، فارجع إليه إن شئت .
(٢) ما بين القوسين هو من كلام القاضي أبي بكر بن العربي في أحكام القرآن : ٨٤٨ ، وهي في القسم الثاني .

(فإن قيل : الآية منسوخة بأنها مكية ؛ وآية الزكاة مدنية - قلنا : قد قال مالك : إن المراد به الزكاة المفروضة ، وتحقيقه في نسكتة بدعية ، وهى أن القول في أنها مكية أو مدنية يطول ، فهبكم أنها مكية ، إن الله أوجب الزكاة بها إيجاباً مجعلاً ، فتمين فرض اعتقادها ، ووقف العمل بها على بيان الجنس والقدر والوقت ، فلم تسكن بمكة حتى تمهد الإسلام بالمدينة ، فوقع البيان ، فتمين الامتثال ، وهذا لا يقفه إلا العلماء بالأصول^(١) .

١٠٤٥ - كذلك قد يقال إن الآية تمين وقت الحصاد لإيتاء حق المال ، ووقت إخراج الزكاة هو وقت القدياس والتذرية والتنقية كما يقول الطبري^(٢) ، فوجب أن يكون الأمر في الآية منسوخاً بالزكاة . لكن ابن العربي يقول إن العلماء اختلفوا في وقت وجوب الزكاة في هذه الأموال النباتية على ثلاثة أقوال : (الأول : أنها تجب وقت الجداد ، قاله محمد بن مسلمة ؛ بقوله : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ .

(الثانى : أنها تجب يوم الطيب ؛ لأن ما قبل الطيب يكون علقاً ، لا قوتا ولا طعاماً . فإذا طابت وكان الأكل الذى أنعم به - وجب الحق الذى أمر الله به ، ويكون الإيتاء يوم الحصاد لما قد وجب يوم الطيب .

(الثالث : أنه يكون بعد تمام الخرص ، قاله المغيرة ؛ لأنه حينئذ يتحقق الواجب فيه من الزكاة ، فيكون شرطاً لوجوبها أصله مجئ الساعى في النعم .)
(ولكل قول وجه كما ترون ، لكن الصحيح وجوب الزكاة بالطيب ؛ لما يثبت من الدليل . ولما خرس عليهم ليعلم قدر الواجب في ثمارهم)^(٣) .

(١) أحكام القرآن : ٧٥٢ وقد يقال : كيف يكون حقاً غير مقدر ويبقى على هذا التمسك زمناً غير معمول به ؟ لكن هذا يجاب عنه بأن الذى فرض أولاً كان هو اعتقاد هذا الحق ، لا تنفيذه . ثم لانسى أن كون الآية مكية لا يبدو أن يكون فرضاً ، وهو فرض يستبعد وقوعه ؛ لأن مكة ليس فيها ولا فيها حولها أرض زراعية .

(٢) تفسير الطبري : ١٢٠/١٢٠ .

(٣) أحكام القرآن له : ٧٥٣ .

١٠٤٦ - وإنما تظهر ثمرة هذا الخلاف إذا تلفت الثمار ، قبل أن تخرج زكاتها : (فإن تلفت بعد الطيب فلا شيء فيها على المالك ، فقد ذهب الله بماله وما عليه ، ولم يلزمه أن يخرجها من غيره . وإن تلفت بعد الخرص فلا بد له أن يقيم البينة على تلفها . وقال الشافعي : يخاف لأنها أمانة عنده . وليس كذلك ، بل هي واجبة عليه ، فلا يبرئ منها إلا بإيجاد البراءة . وإنما ذلك في الأمانات التي تكون مستحفظة عنده من غيره . وفي ذلك تفصيل ذكره في القروع ^(١) .

١٠٤٧ - وهنا ، يحسن أن نسوق كلام الطبري في توجيه أن الآية منسوخة ؛ لتبين دليله على النسخ ، تقدمه لمناقشته :

يقول الطبري : (وأولى الأقوال في ذلك عندى بالصواب - قول من قال : كان ذلك فرضا فرضه الله على المؤمنين في طعامهم وثمارهم التي تخربها زروعهم وغروسهم ، ونسخه الله بالصدقة المفروضة ، والوظيفة المألوقة : من العشر ، ونصف العشر .

(وذلك أن الجميع مجمعون ، لا خلاف بينهم : أن صدقة الحرث لا تؤخذ إلا بعد الدياس والتنقية والتذرية ، وأن صدقة التمر لا تؤخذ إلا بعد الإجازاز .) فإذا كان ذلك كذلك ، وكان قوله - جل ثناؤه : وآتوا حقه يوم حصاده - ينهى عن أنه أمر من الله جل ثناؤه بإيتاء حقه يوم حصاده ، وكان يوم حصاده هو يوم حده وقطعه ، والحب لا ثلث أنه في ذلك اليوم في سنبله ، والتمر - وإن كان تمر نخل أو كرم - غير مستحكم جفوفه وبسه وكانت الصدقة من الحب إنما تؤخذ بعد دياسه وتذريته وتنقيته كيلا ، والتمر إنما تؤخذ صدقته بعد استحكام بيسه وجفوفه كيلا - علم أن ما يؤخذ صدقة بعد حين حصاده ، غير الذي يجب إيتاؤه المساكين يوم حصاده ^(٢) .)

(١) أحكام القرآن ٤ : ٧٥٤ .

(٢) تحرير العالين ١٢ / ١٧٥ - ١٧٦ .

١٠٤٨ - وواضح أن الطبرى في هذا الكلام يقيم دعوى النسخ على أمرين :

أولهما هو تفسيره ليوم حصاد الزرع بأنه يوم جده وقطعه ، (والحب لا شك أنه في ذلك اليوم في سنبله . والتمر وإن كان تمر نخل أو كرم غير مستحكم جفوفه وييسه) ، مع أن الآية تأمر بإبقاء حق الزرع في ذلك اليوم . ١ .
وثانيهما هو : (أن الجميع مجمعون لا خلاف بينهم : أن صدقة الحرث لا تؤخذ إلا بعد الدياس والتنقية والتذرية ، وأن صدقة التمر لا تؤخذ إلا بعد الإجازة) .

ولسكن ، هل سلمت للطبرى هاتان المقدمتان ؟ . .

١٠٤٩ - أما تفسيره لـ (يوم حصاده) بأنه هو يوم جده وقطعه - فليس فيه دليل على أن المراد به : الزرع ، إذ هو عام في كل نبت في الأرض (وأصل الحصاد إذهاب الشيء عن موضعه الذي هو فيه ، قال تعالى : ﴿ منها قائم وحصيد ﴾ : ١٠١ هود ، وقال : ﴿ حتى جعلناهم حصيدا حامدين ﴾ : ١٥ : الأنبياء ، وقال : ﴿ فجعلناها حصيدا كآن لم تغن بالأساس ﴾ : ٢٤ يونس ، وفي الحديث : « وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟ » .

(فان قيل : هذا مجاز وأصله في الزرع - قلنا : هذا كله حقيقة ، وأصلها الذهاب .

(فان قيل : أليس يقال جداد النخل ، وحصاد الزرع ، وجذاذ البقل ؟) قلنا : الاسم العام الحصاد ، وهذه خواص العام على بعض مقتولاته . وقد أجاب عنه بعض العلماء بأنه ذكر الحصاد فيما يحصد ، دليلا على الجداد فيما يجدد ؛ لأن أحدهما يكفي عن الآخر . ولسكن النبات كان أملا ، لقوله : ﴿ فأنبثنا به جنات (فجعلناها قمحا) وحب الحصيد ﴾ فجعله قمحا آخر . قلنا عاقل الجميع اكتفى بذكره عن ذكر غيره ^(١)) .

١٠٥٠ — وإذا لم يكن يوم الحصاد خاصا بالزراع (أى بالحب والتمر) كما يقول الطبري، فسكيف إذن يتيسر الإجماع — الذى حكاه — على أن صدقة الحرث لا تؤخذ إلا بعد الدياس، والتفقية، والتذرية؟

إن من بين ما يحرث الخضر، والفواكه كالرمان وغيره، والتين والزبيب والزيتون، وهذه كلها يجب أن تركى فور جنيها، وقطع الخضر. فأين هو الإجماع على ضرورة انتظار الدياس والتفقية والتذرية؟

١٠٥١ — على أنا نسلم له أن إخراج زكاة الجبوب لا يتسنى إلا بعد تنقيتها وتذريتها، ولا ترى في هذا دليلا على أن الحق المأمور بإبائه في الآية كان صدقة موقوفة قبل الزكاة، ثم نسفها الزكاة؛ ذلك أن قوله جل ثناؤه في الآية: ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ليس نصا في أن يوم الحصاد يجب أن يكون هو يوم إيتاء الحق، إذ يحتمل أن يكون (يوم حصاده) قد أريد به تمديد وقت الوجوب لا وقت الإخراج، (فهو ظرف لحقه، كأنه تعالى قال: وأتوا الحق الذى وجب فيه يوم حصاده، بعد التفقية) ^(١).

١٠٥٢ — وأظننا لم ننس بعد ما أسلفناه، من اختلاف العلماء في تعيين الوقت الذى تجب فيه زكاة الزروع والثمار، على ثلاثة أقوال أولها أنه وقت الجداد استنباطا من الآية، وأن هذا القول قد نسب إلى محمد بن مسلمة، رضى الله عنه ^(٢).

(١) أبو بكر الحنبل في أحكام القرآن: ١٠/٣

(٢) قلنا هذا في مقرة سابقة على هذا (انظر ١٠٤٥). ومحمد بن مسلمة صاحب هذا القول هو الأصمري الحارثي أبو عبد الله، ويقال أبو عبد الرحمن، ويقال أبو سعيد، المدنى. وهو من المخرج، صحابى روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عنه ابنه محمود، والمصور بن حزمة، وسهل بن أبي حشة، وأبو بردة بن أبي موسى، وقبيصة بن ذؤيب، وهشيمة بن حصين، وهروبة بن الربيع، وغيرهم. أخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، واستنطقه في بعض غزواته على المدينة، ولم يشهد الجبل ولا صفين. وكان من أفضل الصحابة، وهو أحد الثلاثة الذين قتلوا كعب بن الأشرف. اختلف في سنة وفاته من سنة ٤٢ إلى سنة ٤٧. وهو ثقة أخرجه له السنة، وترجمه ابن حجر في التهذيب: ٤٥٤/٩ - ٤٥٥.

١٠٥٣ - وبعد ، فلمله قد آن لنا أن نسأل الطبري : أين هو الخبر الذي
 صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الآية منسوخة ؟ وأين هو التعارض
 بين الآيتين المنسوخة والناسخة عنده هنا ، ذلك التعارض الذي لا يصح معه
 اجتماعهما في حال واحدة ؟ !

إننا نوافقه كما نوافق أبا بكر الجصاص ، والقاضي أبا بكر بن العربي - على
 أن المذهب الثاني من مذاهب المفسرين في الآية يجب أن يرفض ؛ لأنه ليس في
 المال حق واجب سوى الزكاة ، ولأنه لا يجوز حل الأمر في الآية هنا على التنبه
 دون دليل . . . !

لكننا نخالفه ونوافق الإمامين : الجصاص وابن العربي فيما وراء هذا . .
 نخالفه حينما فسر الحق الأمور بإثباته في الآية وجوباً بغير الزكاة المعلومة ،
 ثم قرر أنه منسوخ !

ونخالفه حينما استدلل للنسخ بهذا الظرف الزماني (يوم حصاده) ، مع أنه
 يحتمل غير ما فسر به ، وكل دليل تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .
 ونخالفه حين حصر المزكي من الزروع في الجبوب والتمر ، مع أن الآية تأمر
 بالأكل من جميع ما ذكرته ، وبإيتاء حقه ، وقد ذكرت الجفات معروشات وغير
 معروشات ، والنخل والزرع مختلفاً أكله ، والزيتون ، والزمان متشابهة وغير متشابهة
 هذا إلى ما أسلفناه من أن الأمر بالأكل للاباحة ، والأمر بإيتاء حقه للجوب ،
 فهل يعم الأمر الذي للاباحة ويخص الأمر الذي للجوب ؟ .

١٠٥٤ - إن الحق شديد الوضوح ؛ فان قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
 حَصَادِهِ ﴾ لا يعارض قرآننا ولا سنة ؛ ليكون منسوخاً بأحدهما . إنه محكم ثابت .
 نفيذه قوله جل ثناؤه : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ، وقد بينت السنة مقدار الخرج من
 الزرع كما بينت ما يجب إخراجه من غيره . وهذا غير أبي حنيفة أنه لا بد من
 توافر النسب في الزرع والثمار لتجب الزكاة فيها ؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم :

« ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » ، ولم ير هذا أبو حنيفة مخصصا لعموم قوله
« فيها سقت السماء العشر » ، وفيما سقى بالنضح والدالية نصف العشر » ، فأرجب
الزكاة في كثير الزرع والثمار وقليلها .

وفي كتب أحكام القرآن على المذاهب ، وكتب الفروع في كل مذهب
بسط هذا الموضوع ، لمن أراد الوقوف على أصوله وجميع أحكامه الجزئية ...

١٠٥٥ — والآية السادسة والثلاثون هي قوله تعالى في سورة الأنعام كذلك
(١٤٥) : ﴿ قُلْ لَا أُحَدِّثُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ

يَكُونَ مَيْتَةً ، أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ، أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ، أَوْ فِئَةً
أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾
وهذه الآية تعالج الموضوع الذي عالجته من قبل الآية الثانية والثلاثون في

عدنا ، ونعني بها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾

(١٣١ في السورة) ، وقد قلنا هناك إنها قد ادعى عليها النسخ هي وقوله : ﴿ وَمَا

أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ وإن الناسخ لها في زعمهم هو الآية (٥) في المائدة :

﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ ^(١)

أما هذه الآية - فنشأ دعوى النسخ عليها أنها حصرت المحرم أكله من

الحيوان فيما ذكرته : من الميتة ، والدم المسفوح ، ولحم الخنزير ، وما ذبح غير الله

من آلهتهم الباطلة ، مع أن هناك محرما غير هذه ...

ومن ثم ، اختلف أصحاب دعوى النسخ على الآية في الناسخ لها :

فذهب قوم منهم إلى أنه هو آية المائدة التي يقول الله جل ثناؤه فيها (٣) :

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ،

وَالْمُنْجَنِتُّةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَاللَّزْدِيَّةُ وَالنَّطِيلِيَّةُ وَمَا أُكْلِيَ السَّيْعُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ

وَمَا ذُبحَ عَلَى النُّصُبِ ... ﴾ ؛ إذ أضاف الله عز وجل بعض ما حرم بهذه الآية

إلى ما حرم بآية الأنعام ، وهذا نسخ لها ، أو لأسلوب الحصر فيها . . .
 وذهب قوم آخرون منهم إلى أنه هو ماصح من السنة التي حرمت الحر
 للأهلية ، وكل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير^(١) . . .
 ١٠٥٦ — والصواب أن الآية محكمة وليست منسوخة .

أما الذين قالوا إنها منسوخة بآية المائدة — فقد فاتهم أن آية المائدة داخله
 فيها ، وليست متعارضة معها في شيء ؛ فإن المنخقة والموقودة والمتردية والنطيحة
 من الميتة ، وقد اجتمعت الآيتان على تحريم الميتة . ومن الميتة أيضا ما أكله السبع
 خائفيه . ومن الفسق الذي أهل لعير الله به : ما أهل به لعير الله ، وما ذبح على النصب .
 أما الدم ولحم الخنزير فقد ذكرتهما الآيتان ، وقيدت آية الأنعام بإطلاق
 الدم في آية المسائدة بأن يكون مسفوحا ، وهو شرط لا بد منه للتحريم .
 وأما الذين قالوا إنها منسوخة بالسنة فقد غاب عنهم أن السنة لا تنسخ القرآن
 إطلاقا عند بعض الأئمة ، ولا ينسخ منها إلا المتواتر عند بعضهم الآخر ، والسنة
 التي حرمت الحر الأهلية وكل ذى ناب من السباع وذي مخلب من الطير ليست
 متواترة ، فهي لا تنسخ القرآن ، ولسكنها تبينه . . .

وهؤلاء وأولئك لم يلتفتوا إلى أن أسلوب الآية يسمح بإضافة محرمات
 جديدة إلى ما حرّمته ؛ فإن عبارة ﴿لَا أَحَدٌ فِيهَا أَوْحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمَاتٍ﴾

(١) أما المنخقة فهي التي تموت خنقا ؛ إما في وثاقها ، وإما بإدخال رأسها في الموضع الذي
 لا تقدر على التخلص منه ، فتختنق حتى تموت .
 وأما الموقودة فهي التي تضرب حتى تموت من الضرب (وكان أهل الجاهلية يضربونها
 بالصي ، حتى إذا ماتت أكلوها . قاله قتادة) .
 وأما المتردية فهي التي تتردى من الجبل أو في بئر فتصوت (وكانوا يأكلونها في الجاهلية
 كما يقول قتادة والسدى والضحاك) .
 وأما النطيحة فهي التي تنطحها غيرها فتموت ، شاة أو كبش أو بقرة أو غيرها . وكانوا
 يأكلونها .

والنصب هي الأنثوان من الحجارة ، جماعة أنصاب كانت تجمع في الموضع من الأرض ،
 يسكنان المعركون يقربون لها ، وليست بأصنام . انظر تفسير الطبري : (٤٩٤/٩ - ٥٠٩)

تفتح الباب للتحريم بعد نزولها : بغيرها من الآيات ، وبالسنة ؛ ذلك أن الآية مكية ، ومعناها حصر الحرم إلى حين نزلت فيها ذكرته . ولعله من أجل هذا اختير الفصل من مادة الوحي ماضياً ؛ ليقرر أن هذا هو الذي حرم حتى وقته ^(١) ..

١٠٥٧ — والآية السابعة والثلاثون هي قوله تعالى في سورة الأعراف (١٩٩) : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ . حكى ابن سلامة أن أولها منسوخ ، وآخرها منسوخ ، ووسطها محكم ، فأولها (وهو : ﴿ خذ العفو ﴾) منسوخ : نسخته آية الزكاة . وآخرها (وهو : ﴿ وأعرض عن الجاهلين ﴾) منسوخ هو أيضاً : نسخته آية السيف . أما وسطها فهو محكم ؛ لأن العرف معناه المعروف ^(٢) .

١٠٥٨ — وهذا الذي أوجزه ابن سلامة ، ذكره وغيره مفصلاً أبو الفرج ابن الجوزي ، في قوله :

(العفو : الميسور . وفي الذي أمر بأخذ العفو منه ثلاث : أقوال :
(أحدها : أخلاق الناس . قاله ابن عمر ، وابن الزبير ، والحسن ، ومجاهد .
فعل هذا يكون المعنى : قبل الميسور من أخلاق الناس ، ولانستقص عليهم فيظهر منهم البفضاء . فعلى هذا هو محكم .

(والقول الثاني : أنه المال ، ثم فيه قولان : أحدهما أن المراد بالعفو [من] المال : الزكاة قاله مجاهد في رواية ، والضحاك والثاني أنها صدقة كانت تؤخذ قبل فرض الزكاة ثم نسخت بالزكاة . روى عن ابن عباس . وقال القاسم وما :

(١) انظر المذاهب في الآية كما حكاهما أبو جعفر النحاس ، وأبو الفرج ابن الجوزي : في النسخ والمنسوخ : ١٤٢ - ١٤٤ ، ونواسخ القرآن : الورق ٨٩ - ٩٠ وكلاهما يرى أن الآية محكمة .

(٢) انظر النسخ والمنسوخ له ، النسخة المطبوعة على هامش أسباب النزول : ١٢٥ - ١٢٧ .

العفو شيء في المال سوى الزكاة ، وهو فضل المال ، ما كان عن ظهر غنى .
(والقول الثالث : أن المراد به مساهلة المشركين والعفو عنهم ، ثم نسخ
بآية السيف ، قاله ابن زيد .

(وقوله : ﴿ وأعرض عن الجاهلين ﴾ - فيهم قولان :
(أحدهما : أنهم المشركون ، أمر بالإعراض عنهم ، ثم نسخ ذلك بآية
السيف .

(والثاني : أنه عام فيمن جهل ، أمر بصيانة النفس عن مقاتلتهم على سفهمهم ،
وإن وجب الإنكار عليهم . وعلى هذا تكون الآية محكمة .)^(١)
١٠٥٩ - وقيل ابن سلامة وابن الجوزي ، نجد المفسر الجليل أبا جعفر
ابن جرير الطبري ، وصاحب الناسخ والمنسوخ أبا جعفر بن النحاس - يلتقيان
عند تفسير العفو بأنه هو عفو أخلاق الناس ، وما لا يجهدهم . ويرى أن هذا
هو التأويل الصحيح للآية ؛ استناد إلى ما صح عن عروة وعبد الله بن الزبير
وعن مجاهد أيضا ، فقد صح عن هشام بن عروة ، عن عبد الله بن الزبير ، قال :
(ما أنزل الله هذه الآية إلا في أخلاق الناس : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف ﴾
الآية)^(٢) ، هكذا قالها بألحوب القصر ! .

وقد صوّب الطبري هذا التأويل ، وقال : (أمر بذلك نبي الله صلى الله عليه
وسلم في المشركين ؛ لأن الله جل ثناؤه أتبع ذلك تعليمه نبيه صلى الله عليه وسلم
محاجته المشركين في الكلام ، وذلك قوله : ﴿ قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون
فلا تظفرون ﴾ ١٩٥ ، وعقبه بقوله : ﴿ وإخوانهم يمدّونهم في التي هم
لا يقدرون . وإذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبتهم ﴾ ٢٠٢ - ٢٠٣ ، فها بين
ذلك ، بأن يكون من تأديبه نبيه صلى الله عليه وسلم في عشرتهم به ، أشبه وأولى

(١) الورقتان : ٩٠ ، ٩١ في نواسخ المرقآن .

(٢) تفسير الطبري : ٣٢٧/١٣ .

من الاعتراض بأمره بأخذ الصدقة من المسلمين ^(١).

١٠٦٠ — أما أبو جعفر النحاس ، فهو يقول بعد أن يورد أنكرًا عن ابن الزبير (أورده الطبري أيضًا) في معنى الأثر السابق : (وهذا أولى ما قيل في الآية ؛ لصحة إسناده ، وأنه عن صحابي بخبر بنزول الآية . وإذا جاء الشيء هذا المحجى لم يسمع أحداً مخالفته . والنفي عليه : خذ العفو أي السهل من أخلاق الناس ، ولا تغلظ عليهم ، ولا تعنف بهم . وكذا كانت أخلاقه صلى الله عليه وسلم : أنه ما لقي أحداً بمكروه في وجهه ، ولا ضرب أحداً بيده . وقيل لعائشة رضي الله عنها : ما كان خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي مدحه الله تعالى به فقال : ﴿ وإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ ﴾ ٤ : القلم ، فقالت : « كان خلقه القرآن » ^(٢)).

١٠٦١ — وقد نقد أبو جعفر النحاس - ابن جرير الطبري فيما استدلل به لا اختياره أنه في للمشركين ، فقال :

(وزعم محمد بن جرير أن هذا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم في التكفار : أمره بالرفق بهم ، واستدل على أنه في للمشركين ، بأن ما قبله وما بعده فيهم . قال : لأن قبله احتجاجاً عليهم : ﴿ قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تَنْظُرُوا ﴾ ، وبعده : ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْقَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ ، وخالفه غيره فقال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأخلاق السهلة اللينة لجميع الناس ، بل هذا للمسلمين أولى . وقد قال ابن الزبير (وهو الذي فسر الآية) : « والله لأستعملن الأخلاق السهلة ما حييت » ^(٣) ١ هـ .

١٠٦٢ — أما الأمر بالإعراض عن الجاهلين - وقد ادعى عليه النسخ بآية السيف - فهو (أمر من الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم : أن يعرض عن

(١) تفسير الطبري : ٣٢٩/١٣ .

(٢) التامخ والنسوخ له : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) المصدر السابق : ١٤٨ .

جهل ، وذلك وإن كان أمراً من الله نبيّه ، فإنه تأديب منه عزّ ذكره تخلقه ،
 باحتمال من ظلمهم واعتدى عليهم ، لا بالإعراض عن جهل الواجب عليه من
 حق الله ، ولا بالصفتح عن كفر بالله وجهل وحدانيته ، وهو للمسلمين حرب^(١) .
 ويعني هذا الكلام من الطبري أن الجهل هنا بمعنى السفه والتمرد والعدوان ،
 لا بمعنى الجهل الذي هو ضد العلم والمعرفة ، كما يقول محقق نصه في طبعته
 الأخيرة^(٢)

ونظير هذا الأمر بالإعراض - أمره عز وجل بالإعراض عن المشركين ، في
 عدد من الآيات ناقشنا دعاوى النسخ عليها من قبل فأبطلناها^(٣) .
 أما دعوى النسخ على ما هنا فنحن نرى أنها لا تحتل المناقشة ؛ لأنها ظاهرة
 البطلان ما دامت الآية في أخلاق الناس كما يقول ابن الزبير ، وما دام الجهل
 بالمعنى الذي بيناه يقع من غير المشركين كما يقع من المشركين ! ..

١٠٦٣ - وكذلك لا مجال لدعوى النسخ على الأمر بأخذ المغو ، لنفس
 السبب ، ولأنه لم تصح دعواه على قوله جل ثناؤه : ﴿ قل المغو ﴾ ، مع أنها
 جواب لـ ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ؟ ﴾^(٤) ، ثم لأنه لا دليل على أن المراد به
 المساهلة مع المشركين حتى تنسخه في زعمهم آية السيف ! ..

ومن هذا كله ، يخلص لنا أن الآية محكمة ، دون فرق بين أولها ووسطها
 وآخرها في هذا . لا كما يقول ابن سلامة : من أن أولها وآخرها منسوخان ،
 ووسطها محكم ! ..

١٠٦٤ - لقد أخرج الطبري هذا الأمر الذي نرى أن نحتم به مناقشتنا
 لهذه الآية ، قال :

(١) تفسير الطبري : ٣٣٢/١٣ .

(٢) تفسير الطبري : ٣٣٢/١٣ تعاقب في الصفحة نفسها لحققة المناضل أستاذنا محمود

محمد شاكر ، مد الله في عمره .

(٣) انظر فيما سبق : ف ٢٣٥ وما بعدها . . .

(٤) انظر فيما سبق : ف ٩٣٥ - ٩٤٤ .

(حدثنا بشر قال ، حدثنا يزيد قال ، حدثنا سعيد ، عن قتادة : (قوله : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین ﴾ ، قال : أخلاق أمر الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم . ودله عليها ^(١) .

١٠٦٥ — والآية الثامنة والثلاثون هي قوله تعالى في سورة الأنفال (٣٨) : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ، وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ . قالوا : هي منسوخة بقوله جل ثناؤه بعدما : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ، فَإِنَّ انْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ * وَإِنْ تَوَلَّوْا فاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ ، نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ .

وسدوا أن منشأ دعوى النسخ هنا عند القائلين به ، أنهم فعمروا الانتهاء بالمهادنة أو ما يشبهها ، مع البقاء على الكفر . فعنى : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ عندهم : إن يرجعوا عن عداوتهم لكم ، وقتلهم إياكم — يتجاوز الله عما كان منهم من عداوة وقتال في الماضي ، فلا يؤاخذهم به ، ولا يعاقبهم عليه . وكأنهم قد رأوا في الآية — بناء على هذا التفسير — إقراراً للكفار على كفرهم ، إذا لم يعادوا المؤمنين ولم يقاتلهم ، فيكونوا حرباً عليهم . . ثم وجدوا الآية التي نلّي هذه الآية صريحة في الأمر بمقاتلتهم إلى أن يسلموا ، كيلا تكون هناك فتنة ، ويكون الدين كله خالصاً لله . وهذا في فهمهم معارض لما قررته الآية الأولى من إقرار الكفار المهادين على كفرهم ، فهو إذن ناسخ له !

١٠٦٦ — وأمكن الذين ادعوا النسخ هنا — وهم فيما رأينا : هبة الله ابن سلامة ، وابن هلال ، والسكري ، دون غيرهم ^(٢) — لم يلتفتوا إلى ما في الآية من وعيد ، إلى عذاب ذلك الوحد الذي ادعوا عليه النسخ ، فقد قالت بعده :

(١) تفسير الطبري : ٣٣٢/١٣ .

١٣

(٢) الناسخ والنسخ لابن سلامة : الورقة ١٠٨ في المخطوطة (٨٦٠ مجاميع) والإيجاز لابن هلال : الورقة ٧٧ ، وقلائد المرجان : الورقة ١٤١ .

﴿ وَإِنْ يَمُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأُولِينَ ﴾ ، وفسر مجاهد وابن إسحاق والسديّ -
الأولين بقرش يوم بدر ، وزاد مجاهد : وغيرها من الأمم قبل ذلك ^(١) .

١٠٦٧ - كذلك لم يلفت مدعو النسخ على الآية إلى المراد بقوله عز وجل فيها : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا ﴾ وأنه الرجوع عن القتال والكفر معاً ، لا عن القتال وحده ، فإن الله لا يغفر لكافر مصرّ على كفره ، وإنما يغفر له ما كان منه أيام كفره إذا أسلم ، فإن الإسلام هو الذي يجب ما قبله ! .

١٠٦٨ - على أن التعبير بفعل الانتهاء قد جاء أيضاً في الآية المدعى أنها ناسخة ، وجاء كذلك بصيغة الشرط ، ثم جاء دليل جوابه هنا كما جاء هناك ، من مادة النفران ؛ ذلك حيث يقول الله عز وجل تعقيباً على أمره المؤمنين بقتالهم : ﴿ إِنْ أَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ ، نِعِمَّ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرُ ﴾ .

أفيقال بعد كل هذا إن ثمانية الآيتين نستخت الأولى ، مع أن ما ترتب فيها على الأمر بالقتال ، هو عين ما أمر الرسول بأن يقوله لهم في أخذها ١٩ . .
إن دعوى النسخ هنا لا تقوم على أساس من المنطق ، كما أنها لا تستند إلى أثر على الإطلاقي !

١٠٦٩ - والآية التاسعة والثلاثون هي قوله تعالى في سورة الأنفال أيضاً (٧٢) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾ ، قالوا : هي منسوخة بقوله جل ثناؤه : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ٧٥ : الأنفال ، ٦ : الأحزاب .

ومنشأ دعوى النسخ هنا هو تفسير الولاية بالميراث ، وترتبه على الهجرة بالآية الأولى ، ثم نسخ الهجرة بالقرابة الرحمة وترتب الميراث عليها في الآية الثانية .
يبين هذا ما روى عن قتادة بطريق معمر ، من قوله : (كان المسلمون

(١) تفسير الصديقي : ٥٣٦/١٣ - ٥٣٧ (الآثار : ١٦٠٧٠ - ١٦٠٧٥) .

(٧) - النسخ في القرآن

يتوارثون بالمهجرة ، وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ، فكانوا يتوارثون بالإسلام والمهجرة ، وكان الرجل يسل ولا يهاجر - لا يرث أخاه ، فنسخ ذلك قوله : ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ﴾ ^(١) ٦ : الأحزاب .

١٠٧٠ - ولقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : (قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِكُلِّ بَعْضٍ ﴾ يعني : في الميراث ، جعل الميراث للمهاجرين والأنصار ، دون ذوي الأرحام . قال الله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهِاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ ، يقول : ما لكم من ميراثهم من شيء . وكانوا يعملون بذلك حتى أنزل الله هذه الآية : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ، فنسخت التي قبلها ، وصار الميراث لذوي الأرحام ^(٢) .

١٠٧١ - كذلك روى عن مجاهد بسند صحيح : (الثلاث الآيات خواتيم الأنفال ، فيهن ذكر ما كان من ولاية رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مهاجري المسلمين وبين الأنصار في الميراث ، ثم نسخ ذلك آخرها : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ . إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) .

ومثل هذا روى عن عكرمة والحسن ، بسند صحيح أيضاً ، وروى عن السدي بطريق أسباط ^(٤) .

١٠٧٢ - لسكنا نرى معمرأ يروي عن الزهري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ على رجل دخل في الإسلام ، فقال : « تقيم الصلاة » ، وتؤتي

(١) تفسير الطبري : ٨٢/١٤ .

(٢) المصدر السابق : ٧٨/١٤ .

(٣) المصدر السابق : ٧٩/١٤ .

(٤) المصدر السابق : ٨٠/١٤ - ٨١ .

الزكاة ، وتحج البيت ، وتصوم رمضان ، وأنت لا ترى نار مشرك إلا وأنت حرب هـ ، (يعنى بذلك : أن يبعد منزله عن منزل المشرك حتى لا يرى ناره ، نهى الله عليه وسلم عن جوار المشرك)^(١) .

ونرى سعيداً يروى عن قتادة : (كان الرجل ينزل بين المسلمين والمشركين ، فيقول : إن ظهر هؤلاء كفت معهم ، وإن ظهر هؤلاء كفت معهم ! فأبى الله عليهم ذلك ، وأنزل الله في ذلك ، فلا تراه نار مسلم ونار مشرك ، إلا صاحب جزية مقر بالخراج)^(٢) .

١٠٧٣ — هذان الأثران — وغيرها مما روى في تفسير الآيات الثلاث خواتيم الأنفال كما يسميها مجاهد — يتضح منهما أنه قد أثر تفسير الولاية بالتناصر ، كما أثر تفسيرها بالتوارث ، فأبى التفسيرين هو الصحيح المناسب للسياق ؟

١٠٧٤ — يقول الإمام فخر الدين الرازى : (احتج المذهبون إلى أن المراد من هذه الولاية للميراث ، بأن قالوا : لا يجوز أن يكون المراد منها الولاية بمعنى النصرة . والدليل عليه أنه تعالى عطف عليه قوله : ﴿ وَإِنْ أَشْتَصَرُكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ ﴾ ، ولا شك أن ذلك عبارة عن الموالاة في الدين ، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه ، فوجب أن يكون المراد بالولاية المذكورة أمراً مغايراً لمعنى النصرة .

(وهذا الاستدلال ضعيف ؛ لأننا حملنا تلك الولاية على التعظيم والإكرام ، وهو أمر مغاير للنصرة . ألا ترى أن الإنسان قد ينصر بعض أهل التهمة في بعض الحالات ، وقد ينصر عبده وأمه بمعنى الإعانة ، مع أنه لا يواليه بمعنى التعظيم والإجلال . فسقط هذا الدليل)^(٣) .

١٠٧٥ — ونحن نرى أن السياق لا يناسبه تفسير الولاية بالتعظيم

(١) تفسير الطبري : ٨٢/١٤ — ٨٣ ، تطبيق لأستاذنا محمود محمد شاكر .

(٢) المصدر السابق : ٨٥/١٤ .

(٣) التفسير الكبير : ٢١٠/١٥ .

والإكرام ، فهي هنا بمعنى النصرة ، كما في قوله جل ثناؤه في المهاجرين والأنصار
 قَبْلُ ﴿أُولَئِكَ بَنَصْنَهُمْ أُولَئِكَ بَنَصْنَهُمْ﴾ ، وكما في قوله في الكفار بعدد : ﴿وَالَّذِينَ
 كَفَرُوا بَنَصْنَهُمْ أُولَئِكَ بَنَصْنَهُمْ﴾ .

١٠٧٦ - أما ما أناره بعض المفسرين ، ونقله عنهم الفخر الرازي :
 من أن مفارقة المعطوف المعطوف عليه تقتضي تفسير الولاية هنا بالميراث -
 فلا وجه له في رأينا ؛ ذلك أن الآية تقول : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ شَيْءٍ
 حَتَّى يَهَاجَرُوا﴾ ، ولا تقول : ما لهم من ولا يتكلم من شيء فيعارضها ما بعدها .
 ويتضح من هذا أن قوله جل ثناؤه بعد نفى ولا يتكلم للمؤمنين : ﴿وَأَنْ اسْتَصْرَوْكُمْ
 فِي الدِّينِ فَلْيُكَلِّمُكُمُ النَّصْرَ ، إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ - ليس مخصصا
 لمعوم ما قبله كما قال صاحب المنار^(١) ، وإنما هو مقابل له .

١٠٧٧ - ومعنى الآية على هذا - وهو التفسير الصحيح المناسب لسياقها
 في اعتقادنا - أن المؤمنين غير المهاجرين لن ينصروكم بشيء إلا بعد أن يهاجروا
 إليكم ، وأن عليكم أتم نصرهم إذا اعتدى عليهم بسبب الدين وهو معنى لا
 يفضيه ولا يعارضه قوله تعالى في الآية الأخيرة من السورة : ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ
 بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ ؛ لأن اختيار الصيغة الدالة على التفضيل ،
 لوصفهم بالولاية في هذا المكان بذاته - يشير إلى الغرض الذي سبقت الآية
 لتقريره ، والذي تقرره معها الفطرة السليمة : من أن أولى الأرحام أشد تناسرا ؛
 لأنهم يجمعون إلى ولاية الإيمان والهجرة ولاية القرابة ! .

١٠٧٨ - على أنه يمكن أن يراد بالولاية فيه خاصة ولاية الإرث ،
 دون أن يكون ناسخا لما قبله ؛ ذلك أن الولاية في الآيات قبل - وقد فسرناها
 بولاية النصرة - تحتل ولاية الميراث ، فلما كان ذلك كذلك ، بين الله تعالى في
 هذه الآية أن ولاية الإرث إنما تحصل بسبب القرابة ، إلا ما خصه التليل ، فزال

يهذا البيان احتمال إرادة الميراث بالولاية الثبته للمؤمنين : مهاجرين وأنصارا ،
وللاسكران فيما بينهم أيضا^(١)...

١٠٧٩ — بقي تفسير الفخر الرازي للولاية بالتعظيم والإكرام . ونحسب
أن إثبات هذه الولاية للاسكران فيما بينهم بعد ذلك ينفي أن يكون هذا هو
المراد بها ، ثم إنه فوق هذا معنى لا يلائم ما عالجته السورة من موضوع القتال
وأحكامه ، في أول غزوة قاتل المؤمنون الكفار فيها ، وهي غزوة بدر .

١٠٨٠ — ونحن نرى أن هذا التعليل الأخير يدعم تفسير الولاية بالنصرة
في الآيات الثلاث ، بقدر ما يضيف تفسيرها بالميراث ؛ إذ لا مكان للميراث في
آيات تتحدث عن ولاية بعض المؤمنين لبعض ، بعد أن تحدثت عن أسباب
القتال ، وغاياته ، ونتائجه ، في أول سورة تعالج موضوعه بشيء من التفصيل ...
ونتيجة لهذا كله ، نقرر مطمئنين أن قوله تعالى : ﴿ والذين آمنوا ولم يهاجروا ﴾
مالكهم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ﴿ محكم ، وليس بمنسوخ ... !

١٠٨١ — والآيتان المتممة للاربعين والحادية والأربعون ، هما قوله تعالى
في سورة التوبة : ٣٩ ، ١٢٠ : ﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ،
وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ، وَلَا تَنْصُرُوهُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ،
﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ ، وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ .

— قال عكرمة والحسن البصري (فيما أخرجه عنهما الطبري بسند صحيح) :
نسختها قوله جل ثناؤه : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ، فَلَوْلَا نَفَرَ
مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ، وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا
إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾^(٢) : ١٢٢ : التوبة .

(١) التفسير الكبير : ١٥ / ٢١٣ .

(٢) انظر الأثر (١٦٧٢٤) في تاج الطبري : ١٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

ومنشأ دعوى النسخ عند عكرمة والحسن — فيما يبدو — أن الآيتين المدعى عليهما النسخ تحمان نفرَ جميع المؤمنين للقتال . والآية المدعى النسخ بها تنصكر على المؤمنين أن ينفروا جميعهم ، ونخص على نفر طائفة من كل فرقة ؛ ليقاتلوا في سبيل الله ، ويدعوا إليه ، ويروا آياته ، حتى إذا عادوا إلى قومهم أنذروهم ، وحذروهم عاقبة الكفر والضلال ...

١٠٨٢ — ولكن دعوى النسخ على كلتا الآيتين مردودة ، لبطالتها :

أما الآية الأولى فهي وعيد ظاهر للذين لا ينفرون . وهم إنما يستحقون هذا الوعيد الشديد إذا تخلفوا عن النفر وقد دعوا إليه كما هنا ، فإن قبل هذه الآية: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ افْعَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ ؟ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ؟ فَمَا مَتَاعُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَبِيلٌ ﴾ . وقد أسلفنا أن الوعيد لا يمكن أن ينسخ ؛ لأنه لا يتخلف .

وأما الآية الثانية فهي عتاب لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب ، بسبب تخلفهم عن النفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ رغبة بأنفسهم عن نفسه . وهذا لا يعنى بطبيعة الحال فرض النفر على جميعهم ، دون أن يهاجمهم عدوهم ؛ فإن الضرورة تقضى ببقاء جماعة منهم في المدينة لحمايتها ، وضمان استقرار الأمر فيها . وهذا ما تقرره الآية المدعى أنها ناسخة لها ، فلا تضارب بين الآيتين ، فلا نسخ .

١٠٨٣ — وابن الجوزي يذكر احتمالين في المراد بكل من الآيتين ، حيث يقول :

(فإن قلنا إن قوله : ﴿ لَا تَنْفَرُوا ... ﴾ أريد به غزوة تبوك ... فإنه كان قد فرض على الناس كافةً النفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا عاتب المشركين ، وجرت قصة الثلاثة الذين خلفوا .

(وإن قلنا إن الذين استنَفَرُوا حتى من العرب معروف ، كما ذكرنا في التفسير عن ابن عباس - فإنه قال : استنفر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا من أحياء العرب ، فقتلوا عنه ، وأمسك الله عنهم المطر فكان عذابهم - فإن أولئك وجب عليهم النفير حين استنَفَرُوا .

(وقد ذهب إلى إحكام الآيتين ، ومنع النسخ جماعة منهم : ابن جرير الطبري وأبو سليمان الدمشقي . وحكى القاضي أبو يعلى عن بعض العلماء أنهم قالوا : ليس ههنا نسخ ، ومتى لم يقاوم أهل النفور العدو - ففرض على الناس النفير إليهم ، ومتى استغنوا عن إعانة من وراءهم - حذر القاعدون عنهم)^(١) ثم حيث يقول في قوله : « ما كان لأهل المدينة ... » :

(قال أبو سليمان الدمشقي : « لكل آية وجهها ، وليس للنسخ على إحدى الآيتين طريق » ، وهذا هو الصحيح على ما بيننا في الآية الخامسة .)
يقصد : « لا تنفروا ... »^(٢) ، وقد أسلفنا كلامه فيها ...^(٣)

١٠٨٤ - ولكن هذا الذي ذكره ابن الجوزي من أن كون محل النفير غزوة تبوك لا يعدو أن يكون احتمالا . وابن العربي يقطع به حيث يقول :
(لا خلاف بين العلماء أن المراد به غزوة تبوك : دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إليها في حمارة القيط ، وطيب الثمار ، وبرد الظلال ،

(١) نواسخ القرآن : الورقان ٩٧ ، ٩٨ . وقد حُرف في الأصل النفير إلى اليقين ، ورسمت فيه استغنوا هكذا : استغنوا (بواو) .

(٢) المصدر السابق : الورقة ٩٩ . وأبو سليمان الدمشقي هو الحافظ الكبير ، سليمان ابن عبد الرحمن ، ابن بنت شرجيل بن مسلم الحولاني . سمع إسماعيل بن عياش ، ويحيى بن حمزة ، والوليد بن مسلم ، وابن عيينة ، وطبقهم . وروى عنه أبو زرعة ، والبخاري ، وأبو داود ، وجمعة القرياني . وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه عن رجل عنه . كان يحدث دمشق ومفتيا . وثقه ابن معين والدارقطني وقال : (له منكر) وزاد الدارقطني : (عن الضعفاء) . وقد مات في صفر سنة ٢٣٣ بمشقة . ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ : ٢/ ٢٣ - ٢٤ ، وابن حجر في تهذيب التهذيب : ٤/ ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وكناه أبا أيوب .

(٣) انظر أول هذه الفقرة .

فاستولى على الناس السكسل ، وغلبهم على الميل إليها الأمل ، فتقاعدوا عنه ،
وتناقلوا عليه ، فوبخهم الله على ذلك بقوله هذا ، وعاب عليهم الإيثار للدنيا
على ثواب الآخرة ^(١) .

والاحتمالان اللذان ذكرهما ابن الجوزي ، بعد هذا ، لا تقابل بينهما ،
فان من الممكن كما هو واضح أن يكون محل التنفير غزوة تبوك ، وللمستنفرون
الذين اتفقوا حيا من أحياء العرب بعينه .

١٠٨٥ — وبعد : فقد ذكر ابن العربي في الآية المدعى أنها ناسخة
للآيتين السابقتين ، أربعة أقوال وصفها بأنها جماع أقوال كثيرة في سبب
نزول الآية . ومن بين هذه الأربعة التي ذكرها أن الآية منسوخة ، نسختها :
« انفروا خفافا وثقالا » : ٤١ في السورة . وقد ذكر أن هذا مروى عن ابن
عباس ^(٢) .

وذكر ابن الجوزي أن عطاء الخرساني روى عن ابن عباس قوله : (قال
في براءة : « انفروا خفافا وثقالا » ، وقال : « إلا تنفروا يذهبكم عذابا أليبا » ،
فدسخ هؤلاء الآيات : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة ») . ثم ذكر أن
الصدى قال : (نسخت بقوله : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى .. ») ^(٣)
وهكذا تضطرب الرواية عن ابن عباس ، فرة يروى عنه أن الآية
منسوخة ، ومرة يروى عنه أنها ناسخة . والحقيقة أنها محكمة ، ليست بناسخة
ولا منسوخة ، لما أسلفنا .

١٠٨٦ — والآية الثانية والأربعون هي قوله تعالى في السورة نفسها (٤١) :
« انفروا خفافا وثقالا » ، وقد أسلفنا الرواية التي أخرجها ابن الجوزي عن ابن

(١) أحكام القرآن : ص ٩٣٦ وهي في القسم الثاني منه .

(٢) أحكام القرآن : ص ١٠١٨ .

(٣) نواسخ القرآن : الورقة ٦٨ .

عباس في دعوى أنها منسوخة ، وأن ناسخها هو الآية الناسخة للابنتين السابقتين . كما أسلفنا قول السدى (فيما حكى ابن الجوزى أيضاً) : أن ناسخها هو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ ، وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ، وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ . مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ ... الآية : ٩١ و ٩٢ في السورة .

١٠٨٧ — والصحيح أن الآية محكمة لم تنسخها إحدى هاتين الآيتين : أما الآية التي قال ابن عباس إنها هي الناسخة لها — فقد بينا فيما سبق أنها لا تمارض بينها وبين هذه الآية ، فضلاً عن أن ابن عباس قد روى عنه أنها هي الناسخة ، وأن الآية المدعى في قوله هنا أنها ناسخة هي المنسوخة بها . وأما الآية التي قال السدى إنها هي الناسخة لها — فهي مخصصة لما فيها من عموم ، وليست ناسخة لها ؛ لأن النفي مطلوب مأمور به أمراً عاماً ، مع نفي المخرج عن لا يستطيعه لضعف ، أو مرض ، أو حاجة ، أو لأنه لا يجد ما يحمله الرسول عليه وهو صادق الرغبة في النفي ، بمقتضى الآية التالية لآية الضعفاء والمرضى ؛ إذ هي تكملة لها ...

وهكذا يخلص لنا أن آيات النفي في سورة براءة محكمة كلياً ، فليس غيبن ناسخ ولا منسوخ . . .

١٠٨٨ — والآيتان الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون من الآيات التي ادعى عليها النسخ ، دون تمارض بينها وبين نواسخها — هما الآيتان الثانية والثالثة في قوله جل ثناؤه من سورة التوبة أيضاً (٤٣ - ٤٥) : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ ، لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَذَبِّحُوا لِلَّهِ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ السَّكَادِينَ ﴾ * لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ * إِنَّا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ

لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآزَلَّتْ قُلُوبُهُمْ ، فَهُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ يَقَرِّدُونَ ﴿

١٠٨٩ - ودعوى النسخ هنا مروية عن ابن عباس بسند صحيح

كما أخرج عنه ابن الجوزي ، وعن عكرمة والحسن البصري بسند واحد صحيح
كما أخرج عنهما الطبري^(١) . أما قتادة فيرى أن قوله جل ثناؤه في سورة
النور (٦٢) : ﴿ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لَتَبْغِضَ شَأْنَهُمْ فَأَذَنْ لَعَنَ شَيْئًا مِنْهُمْ ﴾
إنما هو ترخيص للنبي صلى الله عليه وسلم ، في أن يأذن لهم إن شاء الله ، بعد
أن عاتبه على إذنه لهم^(٢) ...

والآية الناسخة هنا عند مدعى النسخ ، هي آية سورة النور التي رأى فيها
قتادة ترخيصاً له بعد عتابه ..

١٠٩٠ - ولكن الطبري قد أخرج عن ابن عباس أنراً آخر ، برواية

على بن أبي طلحة ، يقول فيه على : (عن ابن عباس قوله : ﴿ لَا يُسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ
يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ فهذا تعبير المتناقضين ، حين استأذنوا في القعود عن الجهاد ،
من غير عذر . وعذر الله المؤمنين فقال : ﴿ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يُسْتَأْذِنُوهُ ﴾^(٣)) .
٦٣ : سورة النور .

وإله ليبنى على هذا الأثر تفسيره للآيتين ، فيقول : (يقول جل ثناؤه ،
لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : يا محمد ، لا تأذن في التخلف عنك إذا خرجت
لنزوع عدوك ، لمن استأذنتك في التخلف من غير عذر ، فإنه لا يستأذنتك في
ذلك إلا منسافق لا يؤمن بالله واليوم الآخر . فأما الذي يصدق بالله ، ويقر
بوحديته ، وبالبعث والدار الآخرة ، والثواب والعقاب - فإنه لا يستأذنتك في
ترك النزوح جهاد أعداء الله ، بماله ونفسه^(٤)) ...

(١) انظر نواسخ القرآن : الروقة ٩٨ ، وتفسير الطبري : ٢٧٦/١٤ .

(٢) انظر تفسير الطبري : ٢٧٣/١٤ .

(٣) تفسير الطبري : ٢٧٥/١٤ .

(٤) للمصدر السابق : ٢٧٤/١٤ - ٢٧٥ .

١٠٩١ - وهذا الاستئذان الذي اعتبر سمة للمنافقين ، ورفق عن المؤمنين - هو الاستئذان الذي لا يدفع إليه بعض شأنهم ، ثم يكون المتخلف عن القتال بعده منوباً ، سواء قبله الرسول أو لم يقبله . وهو غير الاستئذان الذي يصدر من المؤمنين ، بدافع الحاجة إليه ، وبقصد الحصول على إذن الرسول بالعودة قبل أن يقدموا . يقرر هذا قوله جل ثناؤه في آية سورة النور : « إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه ، إن الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله ، فإذا استأذنتكم لبعض شأنهم فأذن لمن شئتم منهم ، واستغفر لهم الله ، إن الله غفور رحيم » . ثم يفسره هذا الذي روى عن مجاهد بسند صحيح : « عفا الله عنك ، لم أذنت لهم . . . » قال : فاس قالوا : استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أذن لكم فاقعدوا ، وإن لم يأذن لكم فاقعدوا ^(١) .

١٠٩٢ - على أن الآية الأولى من الآيات الثلاث - وهي التي تعتب على النبي صلى الله عليه وسلم إذنه للمنافقين ، عندما استأذنوه في نيتهم أن يقدموا ولو لم يأذن لهم - هذه الآية إنما عتبت عليه إذنه لهم قبل أن يعلم الصادق منهم في هذه من الكاذب ، فهي إذن معضية ، ومن ثم بيّن الله عز وجل في الآيتين اللتين بعده أن المؤمنين لا يستأذنون ، وأن المنافقين هم الذين يستأذنون بسبب كفرهم ، وخيرة قلوبهم ، وترددهم في ريبهم . بل هم يدعون الاستئذان ، كما ادعوا الإيمان ، وهم كاذبون يخادعون في كلا الموقفين . . .

١٠٩٣ - والآيتان اللتان عليهما النسخ بعد هذا صريحان في نفي الاستئذان عن المؤمنين ، وإثباته - على سبيل الحصر - لعنهم . ولعل فنيه عن المؤمنين هو المنسوخ في نظر مدعي النسخ ؛ فإن آية النور تثبتهم لهم . لسكن هذا لا معنى للنسخ ، فإن استئذان المؤمنين غير استئذان المنافقين ، ثم هو برغم

جَدِيدٌ قَدْ جَاءَ بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ ١ .

فَأَيُّمَا التَّوْبَةِ إِذْنٌ تَنْفِيَانِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَانُ الصَّادِرُ عَنِ الْمُنَاقِبِينَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دُفِعَ إِلَيْهِ الْكُفْرُ ، وَارْتِيَسَابَ الْقُلُوبُ . وَآيَةُ النُّورِ تَثَبَّتْ لَمْ أَنَّهُمْ قَدْ يَطْلُبُونَ الْإِذْنَ لَمْ بِالْخُفَافِ ، لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ، مَعَ الرِّبْطِ بَيْنِ التَّخَلُّفِ وَإِذْنِ الرَّسُولِ لَمْ بِهِ . وَحَيْثُ لَا تَعَارِضُ بَيْنَ الْآيَاتِ فَلَا نَاسِخَ فِيهَا وَلَا مَنْسُوخَ .
إِلَى هَذَا ذَهَبَ الطَّبْرِيُّ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ النَّخَعِيُّ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ ^(١) . وَحَكَاهُ هَذَا عَنْ أَبِي سَالِمَانَ الدِّمَشْقِيِّ أَيْضًا ، وَفِي رَأْيِنَا أَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ .

١٠٩٤ — وَالْآيَةُ الْخَامِسَةُ وَالْأَرْبَعُونَ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقُوْبَةِ كَذَلِكَ (٨٠) : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِرَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ ، وَبِأَصْحَاحِ إِسْنَادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (وَهُوَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ، وَبِرَوَايَةِ أُخْرَى عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ اللَّيْثِ ، عَنْ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ (أَيْ هُمُ) قَالَ : « لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنْدَةَ ، دَعَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثَبْتُ إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتُصَلِّيُ عَلَى ابْنِ أَبِي بَنْدَةَ وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا : كَذَا وَكَذَا (قَالَ : أَعَدَّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ) ، فَجَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَ : أُخْرَى عَنْ يَافِعٍ ، فَلَمَّا أَكْثُرَتْ عَلَيْهِ قَالَ : إِنِّي خَيْرْتُ فَاخْتَرْتُ . لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يَغْفِرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهِ » ، قَالَ : فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَلَمْ يَمُكِّثْ إِلَّا بِسِيرًا حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ مِنَ بَرَاءَةِ :

(١) تفسیر الطبري : ٢٧٦/١٤ ، والناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النخعي : ١٦٥ - ١٦٦ ،
وفراسخ القرآن لابن الجوزي : الورقة ٦٨ .

﴿ ولا نصل على أحد منهم مات أبداً ... - إلى قوله - : وهم فاسقون ﴾ ، قال :
 فمجتبت بعد من جرائى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله ورسوله أعلم ^(١) .
 ١٠٩٥ - ومن هنا ، ذهب جماعة من العلماء إلى أن هذه الآية ﴿ استغفر ﴾ استغفر
 لهم ﴾ منسوخة بقوله تعالى في السورة : ﴿ ولا تصل على أحد ﴾
 منهم ... الآية ، لكن جويرا يروى عن الضحاك عن ابن عباس أن
 ناسخها هو قوله جل ثناؤه في سورة المنافقون : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ
 أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنَّ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ . . ﴾ ^(٢) .

١٠٩٦ - ولكن أسلوب الأمر والنهى ، في الآية المدعى عليها النسخ ،
 لم يُرَدَّ به الأمر والنهى على ظاهره ، وإنما أريد به الظاهر ^(٣) ، ومعناه : إن
 استغفرت لهم يا محمد أو لم تستغفر لهم - فلن يغفر الله لهم .

وقوله : ﴿ إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ﴾ معناه : إن
 نَسَأَلْ لَهُمْ أَنْ تَسْتَغْفِرَ عَلَيْهِمْ ذُنُوبَهُمْ بِالْعَفْوِ لَهُمْ عَنْهَا ، وَتَرْكُ فُضِيحَتِهِمْ بِهَا - فَلَنْ
 يَسْتَرِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَلَنْ يَغْفِرَ لَهُمْ عَنْهَا ، وَلَكِنَّهُ يَفْضَحُهُمْ بِهَا عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهُادِ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ ...

وقوله : ﴿ ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله ﴾ بيان للسبب الذى من أجله
 استحقوا ألا يبقَى لهم عن ذُنُوبِهِمْ ، وَأَنْ يَفْضَحُوا بِهَا ، وَهُوَ بِجُودِهِمْ تَوْحِيدُ
 اللَّهِ وَرِسَالَةَ رَسُولِهِ .

وقوله : ﴿ والله لا يهدي القوم الفاسقين ﴾ معناه : والله لا يوفق للإيمان به
 ورسوله ، من آثر الكفر به واخترج عن طاعته ، على الإيمان به ورسوله ...

(١) الجامع الصحيح للبخارى : ١٣٧/٣ .

(٢) النسخ والنسوخ لأبى جعفر النخاس : ١٢٥ . ولا ننسى أن جويرا ضعيف جدا .

(٣) انظر تفسير الطبرى : ٣٩٤/١٤ ، والنسخ والنسوخ للنخاس : ١٧٤ ، ونواسخ

١٠٩٧ — أفخبرنا الله عز وجل بأنه لن يغفر لهم ، وإن استغفر لهم الرسول فأكفر من استغفاره ؛ لأنهم جحدوا وحدانية الله ورسالة رسوله ، فأثروا الكفر على الإيمان - ثم يقول إن هذا الخبر منسوخ ، وإن ناسخه هو الآية التي تقرر معناه نفسه : ﴿ سواء عليهم أاستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم . إن الله لا يهدي القوم الفاسقين ﴾ ^(١) ؟ ١ .

١٠٩٨ — والآية السادسة والأربعون هي قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام : ١٠١ ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ ، وقد زعموا أنها منسوخة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به » .

أورد هذه الدعوى أبو جعفر النحاس في كتابه على أنها قول لبعض المتأخرين ^(٢) ، وقال تعقيباً عليه :

(وهذا قول لا معنى له . ولولا أنا أردنا أن يكون كتابنا متقصياً لما ذكرناه) ^(٣) .

وقد كان يكفي لإبطال هذا الزعم أن نقول : إن السفة لا تنسخ القرآن بإطلاق عند بعض الأئمة ، لا تنسخه إلا إذا كانت متواترة عند جميعهم . وهذا الحديث لم يتوافر له شرط التواتر ، فهو لا يصلح ناسخاً للقرآن عند جميع الأئمة .

١٠٩٩ — لكننا نحب أن ننبه مع هذا على أمرين كل منهما يبطل أيضاً - هذا الزعم :

أما أولهما فهو أن الحديث ينهى عن تمنى الموت بسبب الضر ، ونهى الله يوسف عليه السلام إنما تمنى الموت في آية يقول في أولها : ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي

(١) انظر تفسير الطبري للآية : ١٤ / ٣٩٤ - ٣٩٥ .

(٢) لعلنا مازلنا نذكر أن أبا جعفر النحاس مات سنة ٣٣٨ هـ .

(٣) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس : ١٧٧ .

مِنَ الثُّلُكِ وَعَلَّمَتْنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، أَنْتَ وَرَبِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ ، فهو منعم عليه ، شاكر للنعم ، ليس متمنيا للموت المطلق ، وإنما هو متمنٍ للموت على الإسلام ، راج أن يلتحق بالصالحين .. ١١٠٠ — وأما الأمر الثاني فهو أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد

تمنى الموت هو أيضا ، بنفس الروح التي أملت على نبي الله يوسف أميته ؛ فإنه لما فتح الله على يديه القفوح ، وأسلم ببركته خلق لا يحصون ، واستقر الأمر للمسلمين في أنحاء المعمورة على عهده - قال : « اللهم كبرت سنى ، ودق عظمي ، وانتشرت رعيتي ، فاقبضني إليك ، غير مفروط ولا مضجع » . ومن هنا كان قوله صلى الله عليه وسلم (فيما روى مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة) : « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه » (١) .

١١٠١ — والآية السابعة والأربعون هي قوله تعالى في سورة الرعد (٦) : ﴿ وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ، وَإِنْ رَبُّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ۖ ﴾ . فسرنا الظلم بالشرك ، ثم زعموا أن الجملة التي وصفت الله عز وجل بالمغفرة للظالمين - منسوخة بقوله جل ثناؤه : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ۖ ﴾ (٤٨ و ١١٦ : النساء) .

ولسنا ننسكرك على زاعى النسخ هنا أن معنى الظلم كما يتبادر من سياق الآية هو الشرك ، ولكنا لا نرتب على هذا التفسير قبول دعوى النسخ . ذلك أن الله عز وجل وصف نفسه في الآية بأنه ﴿ شديد العقاب ۖ ﴾ ، كما وصف نفسه بأنه ﴿ ذو مغفرة للناس ۖ ﴾ ، ومعنى هذا - كما هو واضح - أنه إنما يغفر لمن رجع عن الشرك ، وأتاب إلى الله . أما المصرون على الكفر فإنه شديد العقاب لهم على كفرهم (٢) .

(١) انظر في هذا الأمر الثاني : النسخ والمنسوخ للنحاس : ١٧٧ - ١٧٨ وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان ، والأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز .
(٢) انظر تفسير الطبري للآية : ١٣ / ٧٠ - ٧١ من الطبعة الأميرية ، وانظر أيضا نواسخ القرآن : الورقة ١٠٦ .

١١٠٢ - الآية إذن ترغَّب الكفار في الإيمان ، إذ تؤكد لهم أن الله سيستر عليهم سيئاتهم ولا يعاقبهم عليها ، بالرغم من أنهم كانوا قبل إسلامهم مشركين به . وهي تحذر المشركين من الإصرار على الشرك ؛ فإن الله شديد العقاب ، ولن يفر لهم أنهم أشركوا به حتى ماتوا على الشرك . . .

١١٠٣ - على أن الآية - فوق منهاها الذي تتفق به مع الآية المنسوخة لها عندهم - ليست من آيات التشريع ، وإنما هي خبر من الله عز وجل ، يقتضين الوعد للتائبين والعيد لعيرهم . فكيف يقال إنها منسوخة مع أنها خبر مؤكد يؤدي الحنفى الذي يؤديه ناسخه ، حتى عند من دعى النسخ ^(١) ؟

١١٠٤ - والآية النامنة والأربعون هي قوله تعالى في سورة الإسراء (٣٤) : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ، زعموا أنها منسوخة بقوله جل ثناؤه في سورة البقرة (٢٠) : ﴿ وَبِالنَّارِ كَيْفَ لَا يُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنِ اللَّهُ يَسْمَعَ الْعَوَامَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْمُوعِينَ ﴾ ، والله يعلم المقصد من المصالح .

ولعل مصدر دعوى النسخ هنا هو فهم بعض المفسرين لقول فقادة - وقد أخرجه الطبري بإسناد صحيح - : (لما نزلت هذه الآية اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانوا لا يخالطونهم في طعام أو أكل ولا غيره ، فانزل الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَاغْوَانَكُمْ ﴾ ، والله يعلم المقصد من المصالح) ، فسكات هذه لهم فيها رخصة ^(٢) .

ولكن هذا بيان للبراد بالآية ليس معناه النسخ على أي حال . وإلا فهل يجوز - بناء على اعتباره نسخاً - أن نقرب مال اليتيم بذير التي هي أحسن ؟ !

١١٠٥ - إن الآية المدعى عليها النسخ تنهى عن قرب مال اليتيم بغير

(١) انظر النسخ والمنسوخ لابن سلامة : ٢٠١ - ٢٠٢ من النسخة المطبوعة .

(٢) تفسير الطبري : ٦٠/١٥ - ٦١ من الطبعة الأميرية .

التي هي أحسن ، وهذا النهي لا يعارض مانقرره الآية المدعى أنها ناسخة ، من الإذن للأولياء بمخالطة اليتامى ، بشرط الإصلاح لهم ، وحتى لا يفسد شيء من طعامهم إذا لم يخاطبهم ، وعلى ألا يكون الدافع إليهم هو استغلال أموالهم لصالح الأولياء ، وبالأولى : أكل أموالهم ظلماً . . .

فالآيتان إذن تلتقيان عند الاحتياط لحفظ مال اليتيم ، وحمايته من الاعتداء عليه وأكله ظلماً . وبدهى أنه لا مجال للنسخ حيث لا تعارض ^(١) ! .

١١٠٦ - والآية التاسعة والأربعون هي قوله تعالى في سورة الإسراء أيضاً (١١٠) : ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا ، وَابْتَغُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ ، زعموا أنها منسوخة بقوله جل ثناؤه : ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ، وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ ٢٠٥ : الأعراف .

١١٠٧ - وسواء أفسرت الصلاة في الآية بالدعاء كما قالت عائشة ، وابن عباس ، وعطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعروة بن الزبير ، ومكحول . أم فسرت بالصلاة المروفة ، وأريد بالمنهي عن الجهر والخافتة به فيها : القراءة أو التشهد - وقد ذهب إلى كل منهما بعض شيوخ أهل التأويل ^(٢) - فإنا لا نرى تعارضاً بين الآيتين على الإطلاق ؛ ذلك أن الآية الأولى تنهى عن الجهر ، وعن الخافتة بالقراءة والتشهد والدعاء في الصلاة ، وتأمر بالتوسط بينهما حتى يسمعه أصحابه فيتعلموا منه ، ولا يسمعه المشركون فيؤذوه وأصحابه . والآية الثانية تأمر بأن يذكر الله في النفس ، عند الاستماع إلى القرآن وهو يتلى ، ذكرًا فيه

(١) ذكرت هذه الآية في الآية الثامنة عشرة من هذه الآيات : ف ٩٧٦ - ٩٨٠ ، ص ٦٨٦ - ٦٨٨ فيما سبق .

(٢) انظر مذاهب هؤلاء الشيوخ في تفسير الطبري : ١٢١/١٦ - ١٢٥ ، من الطبعة الأخيرة .

(٤٨ - النسخ في القرآن)

خشوع لله وتواضع ، وفيه خوف من عقاب الله ورهبة ، على أن يكون هذا الذكر مصحوباً بدعاء لا جهر به ، ولا إعلان له . فعند الجهر ملاحظ في الآيتين ، مع اختلاف المطالب به في كل من الآيتين : ففي إحداهما - وهى الأولى - مُصَلِّ يَقْرَأُ ، ويتشهد ، ويدعو (على الأصل الشرعى فى استعمال كلمة الصلاة) ، وفى الثانية مستمع للقرآن ، يحسن الإنصات إليه ، ويتفكر فيما يتلى عليه ، فيذكر الله فى نفسه ، ويتوجه إليه تعالى بالدعاء فى خشوع وإجلال ورهبة . . . وفى كلتيهما نهى عن الجهر ، وفى الأولى نهى عن المخافتة أيضاً ، وأمر بابتغاء سبيل بينهما ، فأى تعارض بين الآيتين يسوغ أن تنسخ إحداهما الأخرى ؟

١١٠٨ - والآيتان المتممة للخمسين والحادية والحسون هما قوله تعالى فى سورة الحج : ﴿ اٰتَشْهَدُوْا مَنَافِعَ اٰمَنُمْ ، وَبَذَرُوْا اَسْمَ اللّٰهِ فِىْ اَيَّامٍ مَّفْلُوْمَاتٍ طٰى مَا رَزَقْنٰهُمْ مِنْ بَرِيْةٍ الْاَنْعَامِ ، فَكَلَوْا مِنْهَا وَاَطْعِمُوا الْبٰنِيْنَ الْفَقِيْرَ ۝ (٢٨) ، وقوله فيها ايضاً : ﴿ وَالْبَذَنَ جَعَلْنٰهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرَ اللّٰهِ لَكُمْ فِيْهَا حَبِيْرٌ ، فَاذْكُرُوْا اَسْمَ اللّٰهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ ، فَاِذَا رَجِيتُمْ جُنُوْبَهَا فَكَلَوْا مِنْهَا وَاَطْعِمُوا الْقَارِيْعَ وَالْمَغْتَرَّ ۝ (١) ٣٦ .

١١٠٩ - أورد دعوى النسخ على الآيتين أبو جعفر النحاس ، وصورها بقوله :

(فمن العداء من قال : ذبح الضحايا ناسخ لسكل ذبح كان قبله ، حتى قال محمد بن الحسن فى إسناده : كانت للمقيدة تفعل فى الجاهلية ، ثم فعلت فى أول الإسلام ، ثم نسخت بذبح الضحية ، فمن شاء فعلها ، ومن شاء تركها . واحتج بعض السكوفيين بقول محمد بن على بن الحسين بنسخ ذبح الضحية لما قبله .

(١) القانع هو السائل ، من فتح فلان إلى فلان بمعنى سأله وخضع إليه ، فهو يقع قنوعاً . والغز هو الذى يعتريك ينصرع ولا يسألك ؛ لخطبه وطمعه . (انظر تفسير الصبرى : ١٢٠/١٧ - ١٢١)

وقد خولف محمد بن علي بن الحسين في هذا ، واحتج عليه بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله في العقيقة .. (١) .

١١١٠ — غير أن أبا جعفر حكى بعد هذا قولاً آخر عن بعض العلماء هو :
(أن قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ ناسخ لفعلهم ؛ لأنهم كانوا يجرهون لحوم الضحية على أنفسهم ، ولا يأكلون منها شيئاً ، فنسخ ذلك بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ ، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من ضحى فليأكل كل من أضحيته » ، إلا أن العلماء على أن هذا الأمر نذب ، لا إيجاب (٢) .

وبعد أن ذكر أبو جعفر حديث النهي عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، وأن هذا النهي إنما كان من أجل الدافة ، فلما زالت زال معها - وهو عكس المذهب القائم على أن الآية ناسخة لفعلهم - أخذ برد دعوى النسخ على الآيتين ، فقال :

(... وقول محمد بن الحسن إن الضحية نسخت العقيقة قول لا دليل معه فيه .

(والذي روى عن محمد بن علي : « نسخت الضحية كل ذبح » - معناه : كل ذبح مكروه ، وأما العقيقة فذبح مندوب [إليه] كالضحية) (٣) .

ثم استدلل لهذا النذب بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله ، حيث عني عن كل من الحسن والحسين بكبشين ، وحيث قال فيما روت أم كرز : هن الظلام شأنان متكافئتان ، وعن الجارية شاه (٤) ، وفيما روى سلطان بن عامر :

(١) النسخ والمنسوخ للنحاس : ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) المصدر السابق : ١٨٧ .

(٣) النسخ والمنسوخ له : ١٨٨ . وفيه : وأما العقيقة فذبح مندوب كالضحية بدون (إليه) .

(٤) المصدر السابق ، في المكان نفسه .

« إن مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دماً ، وأميطوا عنه الأذى » وفيما روى
سيرة : « كل غلام مرتين بهقيقته . تذبح عنه يوم السابع ، ويحلق رأسه ،
ويسمى »^(١) .

وعلى هذا كثير من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد
وأبي ثور .

١١١١ — غير أن الآيتين لا يتحدثان عن العقيقة كما هو واضح ،
وإنما يتحدثان عن الأكل والإطعام من الهدى ، فهل نسخت الضحية الهدى
كما نسخت العقيقة عند القائلين بالنسخ ؟

لقد شرع كل من الضحية والعقيقة بالسنة ، فادعاء نسخ إحداهما للأخرى
سائح إن قام الدليل عليه ، لكن الدليل قام على أن كليهما مندوب إليها ، بل
ذهب بعضهم إلى الوجوب : فأوجب الحسن البصري العقيقة ، وأوجب أبو حنيفة
الأضحية ..

أما الهدى فقد شرع بهاتين الآيتين ، وقد كنى فيهما عن الذبح والنحر
بذكر اسم الله ، كما كنى في الثانية منهما عن الموت بقوله : ﴿ وجبت جنوبها ﴾
بمعنى سقطت ، ومن الهدى التطوع ، ومنه الواجب . ولانقضاء في حكم الأكل
والإطعام من كل منهما مذاهب . فكيف تنسخ مشروعيته . وقد ثبت بهاتين
الآيتين - سنة ، بل سنة تشرع ذبحاً آخر هو الضحية ؟ ولو سلمنا جديلاً أن القرآن
ينسخ بالسنة - فأى تعارض بين ذبح الضحية وذبح الهدى ، حتى ينسخ أولها
الثاني ؟ ..

إن دعوى النسخ هنا بوجوبها لا معنى لها .

(١) صان ابن ماجه ، كتاب الذبائح ، باب العقيقة : حديث ٣١٦٢ - ٣١٦٦ ، ص
١٠٥٦ ، وهو في الجزء الثاني من الطبعة التي حقق نصوصها ، ورقم كتبها وأبوابها
وأدبها ، وعليها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، شفاء الله .

١١١٢ — والآية الثانية والمؤمنون من الآيات التي ادعى عليها النسخ دون تعارض بينها وبين نواسخها — هي قوله تعالى في سورة النور (٥٨) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ﴾ ، قالوا هي منسوخة ثم اختلفوا في ناسخها ، فذهب بعضهم إلى أنه هو الآية التي تليها : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ، وذهب بعضهم إلى أنه هو قوله جل ثناؤه في السورة نفسها (٦١) : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْأَنْعَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْغُرُجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَنفُسِ أَنْ تَكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ... الآية ﴾ .

١١١٣ — والصواب أنه لا وجه لادعاء النسخ بأي من الآيتين على هذه الآية : لأنه لا تعارض بينها وبين أي منها . . .

إنها توجب الاستئذان للدخول على المؤمنين ، في أوقات ثلاثة تسميها ثلاث عورات . وهذه الأوقات الثلاثة هي وقت السحر قبل صلاة الفجر ، ووقت القبلولة حين يخلع المؤمن ثيابه ليستربح هو وأهله ، ووقت الليل من بعد أن يصلي العشاء . أما الذين يجب عليهم أن يستأذنوا في هذه الأوقات الثلاثة دون غيرها — فهم عبيد المؤمنين وإماؤهم ، والأطفال قبل بلوغ الحلم . وأما على الإذن العام لهؤلاء جميعاً ، في غير هذه العورات الثلاث — فهي أنهم طوافون على المؤمنين والمؤمنات ، يدخلون ويخرجون على مواليمهم وأقربائهم في منازلهم ، غدوة وعشية ، بغير إذن ، بطوافون عليهم . ليس عليهم جناح في الدخول عليهم ، وليس عليهم جناح في الدخول عليهم ، بعد هذه الأوقات . . .

١١١٤ — وهكذا تسوى بين العبيد والإماء من جهة ، والأطفال قبل أن يبلغوا الحلم من جهة أخرى ، في ذلك الإذن العام ، بالدخول على المؤمنين والمؤمنات في غير العورات الثلاث . ثم نجيء الآية التي تليها ، فتقرر أن الأطفال إذا تجاوزوا سن الطفولة وبلغوا الحلم — أصبح حكمهم حكم سائر الأحرار البالغين ، فوجب عليهم الاستئذان كلما أرادوا الدخول ، لا في العورات الثلاث فحسب ... أفيقال إن هذا نسخ الآية الأولى ؟ :

١١١٥ — من أجل هذا قال ابن العربي في حكاية دعوى النسخ على الآية وفي إبطالها :

(... وقال ابن عباس : قد ذهب حكمها . روى عكرمة أن نفرأ من أهل العراق سألوا ابن عباس ، فقالوا : يا ابن عباس ، كيف ترى في هذه الآية التي أمرنا فيها بما أمرنا ، فلا يعمل بها أحد . قول الله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم ﴾ ، وقرأها إلى قوله تعالى : ﴿ على بعض ﴾ . فقال ابن عباس : إن الله رفيق بجميع المؤمنين يجب السر .

(وكان الناس ليس لبيوتهم ستور ولا حجاب ، فر بما دخل الخادم ، أو ولده ، أو يتيمة ، والرجل على أهله ، فأمر الله بالاستئذان في تلك العورات ، فجاءم الله بالستور والخير ، فلم أر أحداً يعمل بذلك . ٥١ .

(وهذا ضعيف جداً ، بما بيناه في غير موضع ، من أن شروط النسخ لم تجتمع فيه : من المارضة ، ومن التقدم والتأخر . فكيف يصح لناظر أن يحكم به ؟)^(١) .

١١١٦ — ومن أجل هذا أيضاً ، قال ابن الجوزي بمد أن أسند القول بالنسخ إلى سعيد بن المسيب .

(١) أحكام القرآن له : ١٣٨٤ - ١٣٨٥ ، وهي في القسم الثالث منه . والحجاب جميع حجاب ، وهي : بوم كالفية يستر بالتياب .

(وهذا ليس بشيء ، لأن معنى الآية : ﴿ وإذا بلغ الأطفال منك ﴾ أى من الأحرار ﴾ الحلم فليستأذنوا ﴾ ، أى فى جميع الأوقات ، فى الدخول علىكم ، ﴾ كما استأذن الذين من قبلهم ﴾ ، يعنى كما استأذن الأحرار الكبار الذين بلغوا قبلهم . فالبالغ يستأذن فى كل وقت ، والطفل والمملوك يستأذنان فى العمورات الثلاث ^(١) .

١١١٧ — ومن هنا ، كان قول أبى جعفر النحاس فى الحسبك على القول بأن الآية محكمة : (هو قول أكثر أهل العلم) ، وقد رواه عن ابن عباس بطريق عطاء ، ونسبه إلى القاسم بن محمد ، وجابر بن زيد ، والشعبي ^(٢) . أما ابن الجوزى فرواه عن ابن عباس بطريق سعيد بن جبير بعد أن وصفه بأنه قول الأكثرين ، ثم قال : (وهذا قول القاسم بن محمد ، وجابر بن زيد ^(٣)) . وأما الطبرى فرواه عن ابن عباس بطريق عطاء ، وعن ابن جبير ، وعن القاسم بن محمد ، وعن الشعبي ^(٤) . وأما ابن العربى فنسبه إلى ابن عمر ^(٥) . . .

١١١٨ — أما الآية التى تنفى الحرج عن الأعمى والأعرج والمريض - وهى النافذة عند سعيد بن المسيب كما حكى عبد القاهر ^(٦) - فهى لا تنفى الحرج فى الدخول دون إذن ، وإنما تنفى الحرج عن هؤلاء فى الأكل من بيوت أهلهم وأصدقائهم ، ومن البيوت التى أعطوا مغانيحها بسبب تخلفهم لأعذارهم عن النزول ، وخروج غير المذخورين . وقد كانوا يهتفون بأن يأكلوا معاً فى تلك البيوت ، وأصحابها يعيدون عنها . فنزلت الآية تقرر لهم أن هذه البيوت بمثابة بيوتهم ،

(١) نواسخ القرآن : الورقتان : ١١٠ و ١١١ .

(٢) الناسخ والمنسوخ له : ١٩٨ .

(٣) نواسخ القرآن : الورقة ١١٠ .

(٤) تفسير الطبرى : ١٨ / ١٢٤ و ١٢٥ .

(٥) أحكام القرآن له : ١٣٨٤ .

(٦) الناسخ والمنسوخ له : الورقة ٧١ .

في إباحة الأكل مما فيها ، دون تخرج ولا تأثم ^(١) .

وفي تأويل الآية مذهب آخر ضعيف : أن نفي الحرج عن المذكورين في الآية إنما هو في التخلف عن الخروج للغزو ^(٢) .

وعلى كلا التأويلين ، فاحتمال التعارض بين الآيتين لا مجال له ، بسبب اختلاف الموضوع الذي تعالجه الأولى منهما ، عن الموضوع الذي تعالجه الأخرى ، وحيث لا تعارض بين الآيتين ، ولا خبر بالنسخ - فلا معنى لادعائه . . .

١١١٩ - والآية الثالثة والخمسون هي قوله تعالى في سورة النور (٦١) :

﴿ لَيْسَ عَلَى الْأُنْثَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْأُنْثَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمَرْيُومِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ : أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ ، أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، أَوْ صَدِيقِكُمْ ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ .

وقد أسلفنا تأويل هذه الآية ، في الآية السابقة . وبقي أن نناقش ادعاء النسخ عليها ^(٣) .

١١٢٠ - وكما اختلف في ناسخ الآية السابقة ، اختلف في ناسخ هذه الآية :

فذهب عبد الرحمن بن زيد إلى أن قوله تعالى : « وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ . . . » إلى آخرها منسوخ ، قال : (هذا شيء قد انقطع . كانوا في أول الأمر ليست على

(١) انظر أحكام القرآن لابن العربي : ١٣٩٠ ، وهي في القسم الثالث .

(٢) ينسب الطبري هذا التفسير إلى ابن زيد (١٢٩/١٨) ، وينسب ابن العربي إلى الحسن البصري (س ١٢٩١ وهي في القسم الثالث) .

(٣) انظر الفقرة السابقة : ١١١٨ .

أبوابهم أغلق على البيوت ، فلا يحل لأحد أن يفتحها ، فذهب هذا وانقطع^(١) .
وقد بين هذا أبو جعفر النحاس بقوله :

(ربما يدل على حظر هذا ما حدثنا بكر بن سهل ، قال حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال أنبأنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجتلبن أحدكم ماشية أخيه إلا بإذنه . أيجب أحدكم أن تؤثى مشربته ، فتكسر خزانتها ، فينقل طعامه ؟ ، فأما تحزير لهم ضروع مواشيهم أطعمتهم ، فلا يجتلبن أحدكم ماشية أحد إلا بإذنه »^(٢) . قال أبو جعفر : فكان في هذا الحديث حظر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا .)

١١٢١ — وفضلا عن أن عبد الرحمن بن زيد شديد الضعف ، لا يحتاج بروايته كما أسلفنا كثيرا .

وفضلا عن أن القرآن لا ينسخ بالسنة ، كما هو مذهب الحققين ؛ لأن السنة دونه في درجة الثبوت — فضلا عن هذا وذلك ينهى الحديث عن شيء غير ما تأذن به الآية ؛ لأن الحديث ينهى عن أخذ مال الفير بدون إذنه ، والآية تبيح الأكل من بيوت الآباء ومن ذكر معهم
ولا مجال للتمارض حيث اختلف للوضوع ، ولا لادعاء النسخ . . .

١١٢٢ — والمذهب الثاني أن ناسخها هو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ ٢٩ : النساء .

وقد أوجز ابن الجوزي في الرد عليه ، فقال : (وليس هذا بقول فقيه)^(٣) .
ونحن نضيف إلى هذا الذي قاله ابن الجوزي ، أو نعلل له ؛ إذ نورد هذه الرواية عن ابن عباس في سبب نزول الآية ، نقلا عن ابن العربي :

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس : ١٩٩ ، وتفسير الطبري في الموضع السابق .

(٢) الناسخ والمنسوخ في الموضع السابق .

(٣) نواسخ القرآن : الروقة ١٩١ .

(روى على بن أبي طلحة عن ابن عباس : لما أنزل الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ، قال المسلمون : إن الله قد نهانا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ، والطعام هو من أفضل هذه الأموال ، فلا يحل لأحد منا أن يأكل عند أحد . فكف الناس عن ذلك ، فأنزل الله هذه الآية إلى قوله ... ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاحِشُهُ﴾ ، وهو الرجل يوكل الرجل بضيقه ^(١) .

١١٢٣ — وإنما نورد هذه الرواية لأنها صريحة في تقرير سبق الآية التي تنهى عن أكل أموال المسلمين بينهم بالباطل ، للآية المدعى أنها منسوخة بها ، قبل ينسخ المتقدم للتأخر ؟ ثم هل يعتبر أكلهم من بيوت أنفسهم أو آبائهم وأمهاتهم — إلى آخر المذكورين في الآية — أكلا لأموال غيرهم بالباطل ؟ إن القول بالنسخ (كما قال ابن الجوزي) ليس بقول فقيه ١ .

١١٢٤ — والآية الرابعة والخمسون هي قوله تعالى في سورة الأحزاب (٥٢) : ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ، وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَغْنَتْكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾

أورد عبد القاهر هذه الآية ضمن الآيات المتفق على نسخها وناسخها ، وقال في تصوير دعوى النسخ عليها :

(... وكان سبب نزول هذه الآية ، أن الله تعالى كان خير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بين أن يعطيه كنوز الأرض ولا ينقصه بذلك مما له عند الله جناح بعوضة ، وبين القناعة بالقوت . فاختار الصبر ، فأمره الله تعالى بتغيير نسائه على آية التخيير ، فاختارن المقام معه ، إلا امرأة اسمها أم جميل ، اختارت فراقه ففارقها ، فشقيت بعد ذلك بالفقر إلى أن ماتت . ومن اختارت منهن المقام معه ، عرضها الله تعالى على ذلك في الدنيا : أن يحرم على النبي صلى الله عليه وسلم

أن يتزوج عليهن ، بقوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾ .
 (فلما اتسع نطاق الإسلام ، وكثرت الفنائم — أباح الله لنبيه صلى الله عليه وسلم ما حظر عليه : من نسكاح غير أزواجه ، بقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ آخِذْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ . . . ﴾ إلى آخر الآية (٥٠) . وقالت عائشة رضى الله عنها : « ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحلت له النساء » ، يعنى اللاتي حرمن عليه .

(وأما قوله : ﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَيْنَ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ نسخها قوله تعالى : ﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (٥١) .^(١)

١١٢٥ — واسكنا نلاحظ في الآية الأولى ﴿ لا يحل لك النساء من بعد . . . ﴾ ظاهرة ذات دلالة خاصة هنا ، تلك هى قوله جل ثناؤه فيها : ﴿ مِنْ بَعْدُ ﴾ ، إذ لا يسوغ أن يقال هذا في الآية ، ثم يقال إنها منسوخة بآيتين سابقتين عليها فى النزول كما سنرى فى تفسيرها .

١١٢٦ — كذلك نلاحظ أنه قدر تب نسخ تحريم النساء على النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد نساؤه اللاتي اخترهن — على سبب هو اتساع نطاق الإسلام ، وكثرة الفنائم ، فأوهم أنه إنما قصر على زوجاته بسبب فقره عليه الصلاة والسلام ، مع أنه قرر فى سبب نزول الآية أنه إنما شرع تعويضا من الله لأهبات المؤمنين ، على صبرهم فى الدنيا . . . وهذا فى دعوى النسخ الثانية أكثر وضوحاً .

١١٢٧ — ونحن نلاحظ ثالثاً أن هذا الذى حكاه على أنه محل اتفاق — يفتضه ما اختاره الطبرى فى تأويل الآية ، إذ قد ذهب إلى أنها محكمة . كما يفتضه ما حكاه أبو جعفر الفحاح من ثمانية أقوال فى الآية ، تقوم خمسة منها على أن الآية محكمة . . .

(١) النسخ والنسوخ لبد القاهر ، الورقة ٤٣ . وقد جاء جواب أما يدون القاه ، فى الأصل المخطوط . وهو كثير فى كلامهم آنذاك .

الاتفاق على أن الآية منسوخة — خلفه من بعده ، وأهدروا دعواه الاتفاق ، فلم يحكموها . ثم لم يكونوا مجتهدين به ، كما كان هو مجتهداً بمن قبله ، فقد بنوا حكمهم بأن الآية محكمة على آثار صحت روايتها عن بعض الصحابة والتابعين ..

١١٣٠ — ومن بين هؤلاء القاضي ابن العربي ، فقد نقل عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾ معناه : من بعد ما أحلنا لك ، وهى الآية المتقدمة . ثم قال : (فإذا قلنا بقول أبي ، وحكمنا أن المراد بالآية : لا يحل لك النساء من بعد ما أحلنا لك ، من أزواجك اللاتي آتيت أجورهن : قرابتك المؤمنات المهاجرات ، والواهبه أنفسها — بقي على التحريم من عداهن ^(١) .

١١٣١ — ونقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أن معناه : (لا يحل لك النساء من بعد من عندك منهن ، اللواتي اخترتك على الدنيا ، فقصر عليهن من أجل اختيارهن له) ^(٢) .

ثم نقل عن سعيد بن جبير ، وعكرمة ، ومجاهد ، أن معناه : لا يحل لك نسكاح غير المسلمات ^(٣) .

١١٣٢ — وسكن ابن العربي استدرك على هذا القول بأن قول أبي يشمل ، وهذا صحيح ، فلم يبق في الآية إلا قولان تحتكماهما ، هما قول أبي وقول ابن عباس ، ثم اختار قول ابن عباس فقال :

(ويقوى في النفس قول ابن عباس — والله أعلم — كيف وقع الأمر :

(وقد اختلف العلماء في ذلك : فقالت عائشة وأم سلمة : لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء . وبه قال ابن عباس ، والشافعي ، وجعاعة . وكان الله لما أحل له النساء حتى الموت قصر عليهن كما قصرن عليه ..

(١) أحكام القرآن له : ١٠٥٩ ، وهى في القسم الثالث .

(٢) المصدر السابق : ١٠٥٨ .

(٣) المصدر السابق : ١٠٥٩ .

قاله ابن عباس في روايته . وأبو حنيفة وجماعة جعلوا حديث عائشة سنة ناسخة ، وهو حديث واه ، ومتعلق ضعيف ^(١) .

١١٣٣ — ومن بين هؤلاء المتأخرين عن عبد القاهر — أبو الفرج ابن الجوزي ، فقد حكى للمفسرين قولين في الآية :

(الأول : أنها منسوخة بقوله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ... ﴾) وهذا مروى عن علي ، وابن عباس ، وعائشة ، وأم سلمة ، وعلي بن الحسين ، والضحاك ...

(والثاني : أنها محكمة ، وتحته قولان ، أحدهما : أن الله تعالى أثنى نساءه حين اخترته بأن قصره عليهن ، فلم يحل له غيرهن ، ولم ينسخ هذا . وهو مروى عن ابن عباس (بطريق عكرمة) وعن الحسن البصري ، وابن سيرين ، وأبي أمامة ، وابن سہل ، وأبي بكر عبد الرحمن بن الحارث ، والبدى . وثانيهما : أن المراد بالنساء همنا الكافرات ، ولم يحز له أن يتزوج بكافرة . قاله مجاهد ، وسعيد ابن جبیر ، وعكرمة ، وجابر بن زيد ^(٢) .

وقد أسلفنا أن ابن العربي يدخل قول مجاهد ومن معه تحت قول أبي ابن كعب ، وأسلفنا حكم الطبري عليه (بأنه ليس له معنى مفهوم) ، وسببه .

ونحسب أننا قد أبدينا رأينا في دعوى النسخ على الآية بوجهيها ، عندما سجلنا ملاحظاتنا على هذه الدعوى كما أوردها عبد القاهر ^(٣) . فحسبنا ما قلناه هناك ، مضموما إلى ما قاله أولئك الأئمة الثلاثة : الطبري ، وابن العربي ، وابن الجوزي ^(٤) ...

(١) للمصدر نفسه : ١٥٥٩ .

(٢) نواسخ القرآن : ١١٥ — ١١٦ .

(٣) انظر فيما سبق : ف : ١١٣٥ — ١١٣٧ .

(٤) أما ما قاله الطبري فتجده فيما سلف : ف : ١١٢٨ . وأما ما قاله ابن العربي فتجده في : ف : ١٦٣٠ — ١١٣٢ . وتجده ما قاله ابن الجوزي في صدر فقرتنا هذه .

سورة النحل : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاذُوا بِمَثَلِ مَا عُوذْتُمْ بِهِ .. الآية ﴾ ثم قال :
 (فشرح العدل وهو القصاص ، ونذب إلى الفضل وهو العفو ، كقوله
 جل وعلا : ﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾ ، ولهذا
 قال ههنا : ﴿ فَمَنْ عَمَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ، أى لا يضيع ذلك عند
 الله ، كما صح ذلك فى الحديث : « وما زاد الله تعالى عبداً بقفو إلا عزاً » .
 وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ أى المعتدين ، وهو المبتدئ
 بالسيئة ^(١) .

١١٣٨ — وأوجز ابن الجوزى فى رضى دعوى النسخ على الآية ،
 كما أوجز فى ردها ، حيث قال :

(زعم بعض من لا فهم له أن هذا الكلام منسوخ بقوله : ﴿ فَمَنْ عَمَا
 وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ . وليس هذا بقول من يفهم الناسخ والمنسوخ : لأن
 معنى الآية : أن من جازى مسيئاً فليجازه بمنزلة إساءته ، ومن عفا فهو أفضل ^(٢) .
 ويفهم من كلامه أن بعضهم اعتبر آخر الآية ناسخاً لأولها ، وهذا واضح .

١١٣٩ — أما دعوى النسخ على الآية الثانية وهى قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا
 انْتَصَرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ فحسبنا فى تصويرها وإبطالها
 ما قاله ابن الجوزى على جازته . ونحسب أن رفض الطبرى وابن كثير لها ينتضح
 مما قلناه فى تأويل الآية الأولى .

قال ابن الجوزى :

(قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا انْتَصَرَ بَعْدَ ظَلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾
 زعم بعض من لا يفهم أنها نسخت بقوله : ﴿ وَلَمَّا صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ
 عَظِيمٌ الْأُمُورِ ﴾ : ٤٣ فى السورة ، وليس هذا بكلام من يفهم الناسخ والمنسوخ ؛

(١) تفسير القرآن العظيم : ١١٨ / ٤ .

(٢) نواسخ القرآن : ١٢٠ .

لأن الآية الأولى تثبت جواز الانتصار ، وهذه تثبت أن الصبر أفضل^(١) .
 ١١٤٠ — والآية السابعة والخمسون هي قوله تعالى في سورة القتال (٣٦) :
 ﴿وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ﴾ ، زعم بعضهم أنها منسوخة بآية الزكاة ، وهذا باطل ؛ لأن المعنى لا يسألكم جميع أموالكم . قال السدي : إن يسألكم جميع ما في أيديكم تبخلوا .

(زعم بعض المغفلين من نقلة التفسير أنها منسوخة بقوله : ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ مَوْلَاكُمْ﴾ فيخففكم تبخلوا) ، وهذا ليس معه حديث^(٢) .

١١٤١ — والطبري يقول في تفسير الآية : (يقول : ولا يسألكم ربكم أموالكم ، ولكنه يكلفكم توحيدكم ، وخلع ما سواه من الأنداد ، وإفراد الألوهة والطاعة له . ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ مَوْلَاكُمْ﴾ ، يقول جل ثناؤه : إن يسألكم ربكم أموالكم ﴿فَيَخْفِفْكُمْ﴾ يقول : فيجهدكم بالمسألة ، ويلتج عليكم بطلبها منكم ، فيلطف ﴿تَبَخَّلُوا﴾ يقول : تبخلوا بها ، وتمنعوها إياه ، ضنا منكم بها ، ولكنه علم ذلك منكم ، ومن ضيق أنفسكم ، فلم يسألكموها ، وقوله : ﴿وَيُخْرِجُ أَضْعَافًا نَسَكُكُمْ﴾ ، يقول : ويخرج جل ثناؤه لو سألكم أموالكم ، بمساكنة ذلك منكم ، أضعة نسكم . قال : قد علم الله أن في مسألته المال خروج الأضغان^(٣) .

١١٤٢ — وهكذا يفعل الطبري دعوى النسخ على الآية وهو يؤولها ، فيؤكده يوسف ابن الجوزي للذين زعموا أن النسخ هو آخر الآية بأنهم بعض المغفلين من نقلة التفسير . . أما زعم أن النسخ هو آية الزكاة ، فيبطله ما قاله السدي من أن المراد بالآية : إن يسألكم جميع ما في أيديكم . و (أموالكم) من صغ العموم كما هو معلوم .

(١) نواسخ القرآن : ١٢٠ .

(٢) ابن الجوزي في نواسخ القرآن : ١٢٥ .

(٣) تفسير الطبري : ٤١/٢٦ .

١١٤٣ - والآية الثامنة والحسون هي قوله تعالى في سورة ق (٤٥) : ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ حكى ابن الجوزي دعوى النسخ عليها بقوله : (.. وقال ابن عباس : لم تبث لتجبرهم على الإسلام ، وذلك قبل أن يؤمر بقتالهم . قالوا : ونسخ هذا بآية السيف) .^(١)

وقد أسلفنا بيان المراد بآية السيف ، ولانفاية من القتال . وأبطلنا أن تكون النفاية من القتال في الإسلام هي جبر الكفار على الدخول فيه^(٢) .

كذلك أبطلنا دعوى النسخ على الآيات الخبرية ، ومن بينها آيات تلتقى مع هذه الآية في معناها ، كما التقت هذه معها في كونها خبرية . وتستطيع الرجوع إليها فيما سبق^(٣) .

١١٤٤ - والآية التاسعة والحسون هي قوله تعالى في سورة الذاريات (٥٤) : ﴿فَقَوْلَ عَلَيْهِمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلَكُومٍ﴾ ، زعموا أنها مذبذبة ثم اختلفوا في ناسخها : فقال بعضهم إنه هو آية السيف ، وقال بعضهم إنه هو قوله جل ثناؤه بعدها : ﴿وَذَكَّرَ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥٥) ، وقال الضحاك : إنه هو الأمر بالإقبال عليهم بالموعظة في قوله جل وعلا : ﴿يَأَيُّهَا ارْسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ : ٦٧ المائدة .

١١٤٥ - ونحن نرى أن هذا الأمر من الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم بالتولى عن الكفار ، هو من نوع أمره له بالإعراض عنهم ، في الآيات التي ادعى النسخ عليها بآية السيف ، وقد أبطلنا دعوى النسخ على ثلاث عشرة منها ،

(١) نواسخ القرآن : الورقة ١٢٥ .

(٢) انظر فيما سبق : ف ٦٩٤ - ٧٠٥ .

(٣) انظر : ف ٥٨٦ .

ونحن نناقش ما ادعى عليه النسخ بهذه الآية ^(١) . وإنما آثرنا علاج هذه الآية هنا ، لأن في ناسخها عندهم ثلاثة أقوال كما رأينا .

أما أن يكون منسوخاً بقوله جل ثناؤه بعده : ﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ اللَّهَ كَرِيءٌ تَذَفُّعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فيبطله أن تذكير المؤمنين لا يعارض التولى عن المشركين بعد أن أصروا على كفرهم ، ولم يستمعوا إلى دعوته ..

وأما أن يكون منسوخاً بآية المائدة التي تأمره بالتبليغ - فيبطله أنه لم يؤمر بالإعراض عنهم إلا بعد أن بلغهم ما أنزل إليه من ربه ، فرموه بأنه ساحر ، وجنون ، كما يقرر السابق قبله : ﴿ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ * أَنْتَوَا صَاوِتُوا بِهِ ؟ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ * فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ .. ﴾

وهكذا يبطل ادعاء النسخ على هذه الآية ، بكل من النواسخ التي ذكروها ؛ لعدم التعارض .

١١٤٦ - والآية المنسوخة للستين هي قوله تعالى في سورة الحشر (٧) : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ، وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَلِالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَإِنَّ السَّبِيلَ ، كَيْلًا يَكُونُ ذُوقَ بَيْنِ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا أَنَا كُمُ الرَّسُولِ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

ومصاحب دعوى النسخ على هذه الآية هو قتادة ، فقد فسر الآية فيها بالغنيمة ، وزعم أن الحكم الذي تقرره قد نسخها الحكم الذي قرره الله عز وجل في سورة الأنفال بقوله : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ، وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَلِالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَإِنَّ السَّبِيلَ ﴾ .

(١) انظر فيما سبق : ف ٧٣١ - ٧٤٣ ، فقد ناقشنا فيها آيات الإعراض الدعي عليها النسخ بآية السيف ، ومن بينها آيات فيها أمر بالتولى .

هكذا يقول الطبري . أما ابن الجوري فيسند دعوى النسخ كذلك إلى
يزيد بن رومان ، وإلى مجاهد وعكرمة^(١)

لكن هذا ليس إلا مذهبا من مذاهب شيوخ أهل التزويل والآية ، فما
سائر مذاهبهم فيها ؟ .

١١٤٧ — إن الطبري يروي عن أهل العلم في المراد بالفاء في الآية
ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنه عز وجل عني بذلك الجزية والخراج ؛ فقد أخرج
عن بدر بسند صحيح : (قوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾
القرى ؛ يلفظ أنها الجزية والخراج : خراج أهل القرى)^(٢) .

١١٤٨ — والمذهب الثاني : أنه جل ثناؤه عني بذلك الفتيمة التي بصيبتها
المسلمون من عدوم ، من أهل الحرب ، بالقتل عنوة . وقد أورد عن يزيد بن
رومان بسند صحيح في ذلك : (﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ :
ما يوجب عليه المسلمون بالغيل والركاب ، وفتح بالحرب عنوة ، ﴿ قَدْ لِمَ
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ ، كَذَلَا يَسْكُونُ
دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ، وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
فَانْتَهُوا ﴾ ، قال : هذا قسم آخر ، فيما أصيب بالحرب بين المسلمين ، وعلى
ما وضعه الله عليه)^(٣) .

١١٤٩ — والمذهب الثالث : أنه تعالى عني بذلك ما صالح عليه أهل
الحرب المسلمين من أموالهم . وقال أصحاب هذا المذهب : (قوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ
عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى وَاللَّهُ وَالرَّسُولُ ﴾ . . . الآيات . بيان قسم المال

(١) انظر تفسير الطبري : ٢٨ / ٢٥ ، ونواسخ القرآن : ١٢٨ .

(٢) تفسير الطبري : ٢٨ / ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه .

الذى ذكره الله ، في الآية التى قبل هذه الآية ، وذلك قوله : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ . وهذا قول كان يقوله بعض المتفقهة من المتأخرين ^(١) . ١١٥٠ هـ .

١١٥٠ - وإذا كان الطبرى قد صوب أن يكون المراد بهذه الآية غير المراد بالتي قبلها ، فقد اختار ابن العربى أن يكون المراد بها شيئاً آخر غير المراد بالتي قبلها ، والمراد بآية الأنفال أيضاً . . . ذلك أن آية الأنفال اقتضت أن ما أفاء الله على رسوله حاصل بقتال ، واقتضت الآية التى قبل آيتنا أنه حاصل بغير قتال ، وعريت آيتنا من ذكر حصوله لقتال أو لغير قتال ، فنشأ الخلاف من ههنا . . .

١١٥١ - ونحن نرى أن آية الحشر لا تعارض آية الأنفال ، فلا ننسخ بها ، وبخاصة أن سورة الحشر نزلت بعد الأنفال بسنة ، كما يقول ابن الجوزى نقلاً عن بعض شيوخ السلف ^(٢) ، ومحال أن يندسخ المتقدم المتأخر كما يقول . . . وقد ذهب الطبرى ، وأبو جعفر النحاس ، وابن العربى - إلى أنها محكمة ^(٣) . ١١٥٢ - والآية الحادية والستون من قوله تعالى في سورة الممتحنة (١٢) :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى الْأَلْأَيْمِ شَيْئاً ، وَلَا يُسِرْنَ ، وَلَا يُزْنِينَ ، وَلَا يَفْتَنَنَّ أَوْلَادَهُنَّ ، وَلَا يَأْخُذْنَ بِبُيُوتَانِ يَفْتَرِيهِنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ، وَلَا يَفْصِيصَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ ، فَبَايِعْهُنَّ ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ ، إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

قال أبو جعفر النحاس : (من العلماء من قال هى منسوخة بالإجماع ،

(١) تفسير الطبرى : ٢٨/٢٦

(٢) نواسخ القرآن : ١٣٨ .

(٣) انظر تفسير الطبرى ٢٨/٢٥ - ٢٦ ، والناسخ والنسخ : ٢٣٢ - ٢٣٣ ،

وأحكام القرآن لابن العربى : ١٧٦٠ - ١٧٦١ وهما في القسم الرابع .

أجمع العلماء على أنه ليس على الإمام أن يشترط عليهم هذا عند المبايعة ، إلا أن
أبا حاتم فرق بين هذا وبين النسخ ، فقال : هذا هو إطلاق الترك من غير أن
ينسخ بابه . واحتج بقوله : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَاهَا ﴾ قال : نسأها :
نطلق لكم تركها . وهو قول حسن ، وأصله عن ابن عباس ، وهو الذي فرق
بين نسأ ونسخ ونسى ^(١) .

وقد أسلفنا أن الإجماع لا ينسخ نصاً . ومن ثم لا نرى لدعوى النسخ هنا
مكاناً ولا معنى !..

ومن ثم كان إغفال الطبري ، وابن العربي ، وابن الجوزي ^(٢) لها ،
فيما نمتد .

١١٥٣ — والآية الثانية والستون هي قوله تعالى في سورة الفعاشية (٢١):
﴿ قَدْ كَرَّ إِيمًا أَنْتَ مُذْ كَرَّ أَشْتَ عَلَيْهِمْ بِمُضْطَرِ ﴾ .

روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنها منسوخة بآية السيف ^(٣) .
وقال ابن زيد : إنها منسوخة بقوله جل ثناؤه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ
وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وبآية السيف أيضاً ^(٤) .

وبدهى أن مدعى النسخ لا يقولون إن الأمر بالتذكير منسوخ ، فللمنسخ
عندهم هو ما بعده . لكنه خبر ، والأخبار لا تنسخ .

وقد أسلفنا نظائر كثيرة لهذه الدعوى في الآيات المدعى عليها النسخ وهي
أخبار ، وحسبك أن ترجع إلى دعوى النسخ على قوله تعالى في سورة آل عمران:

(١) النسخ والمنسوخ للنحاس : ٢٥٠ .

(٢) انظر تفسير الطبري : ٤٤/٢٨ - ٤٥ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١٧٧٩ -

١٧٨٦ وهي في القسم الرابع منه ، ونواسخ القرآن في السورة .

(٣) انظر نواسخ القرآن لابن الجوزي : ١٣٤ .

(٤) انظر النسخ والمنسوخ للنحاس : ٢٥٨ .

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾ ، والآيات التي ذكرت معها ^(١) .
 ١١٥٤ — والآية الثالثة والستون هي قوله تعالى في سورة الانشراح (٧):
 ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ .

أوردها أبو جعفر النحاس في كتابه ، وقال في تعليل هذا : (وإِنَّمَا أُدْخِلَ
 هذا في الناسخ والنسخ لأن عبد الله بن مسعود قال في معنى ﴿فَانصَبْ﴾ : لقيام
 الليل ، وفرض قيام الليل منسوخ . على أن هذا غير واجب ، والمعاني في الآية
 متقاربة ، أي إذا فرغت من شغلك بما يجوز أن تشغل به من أمور الدنيا
 والآخرة — فانصب ، أي انتصب لله تعالى واشتغل بذكره ، ودعائه ، والصلاة
 له ، ولا تشغل بالله وما يؤتم . وقد بين ابن مسعود ما أراد بقوله : ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ﴾
 من القراءة ﴿فَانصَبْ﴾ لقيام الليل ^(٢) .

ونرى نحن أن هذا التفسير غير متعين ، فقد فسرهما مجاهد بقوله : (إذا فرغت
 من شغلك بأمور الدنيا فصل ، واجعل رغبتك إلى الله تعالى) . وفسرها قتادة
 بقوله : (إذا فرغت من صلواتك فانصب في الدعاء) . وفسرها حسن البصري
 بقوله : (إذا فرغت من غزوك وجهادك فتعبد الله عز وجل) ^(٣) .

وحيث أمكن تفسير الآية على غير الوجه الذي فسرته عند مدعى النسخ
 عليها — فلا معنى للدعوى النسخ ولا إمكان ؛ إذ يتحقق التعارض حينئذ بينها وبين
 ما ادعى أنه ناسخ لها . . .

* * *

(١) انظر النقرة : ٥٨٦

(٢) الناسخ والنسخ النحاس : ٢٥٨

(٣) المصدر السابق ، في الموضع نفسه .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
السلمة (ابن) الفروسي

الفصل السابع

آيات اشتهرت بأنها منسوخة وليست كذلك

١١٥٥ — وبعد ، فقد بقيت بضع آيات تتميز بإجماع المؤلفين على أنها منسوخة ، مع أن شروط النسخ لا تتوافر فيها .

وأول هذه الآيات هي قوله تعالى في سورة البقرة (٢٤٠) : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخُلُوفِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ .

١١٥٦ — والذين يَرَوْنَ أن هذه الآية منسوخة يذكرون لها ناسخين : الأول : هو قوله تعالى في الآية (٢٣٤) من السورة : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ، والمنسوخ بهذه الآية في نظرم هو الحول : نسخ بأربعة أشهر وعشر .

والثاني : هو قوله تعالى في الآية (١٢) من سورة النساء : ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ ، والمنسوخ بهذه الآية في نظرم هو الوصية والنفقة : نسخها الميراث . قالوا : إن سكنى حول كامل كان حقاً لأزواج الموفين ، يجب لمن بعد وفاة أزواجهن ، أو صوا بذلك أو لم يوصوا . ثم نسخ ذلك باعتدادهن بأربعة أشهر وعشر ، وبإحباب الميراث لمن بمقدار الثمن إن كان للزوج ولد ، وبمقدار الربع إن لم يكن له ولد . . .

وقيل أن تناقض دهمي النسخ هنا يشهد بها — نرى أن نقف قليلا عند ما صحت من الآثار ، ثم عند المذاهب في تأويل آية المتوفى عنها

زوجها . أما آية الميراث فليست في حاجة إلى تأويل أشده وضوحها .

١١٥٧ - ولعل أول ما يجدر بنا الوقوف عنده من الآثار المروية في الآية ما أورده البخاري في صحيحه ، ومنه :

« قال ابن الزبير : قلت لثمان بن عفان : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ قد نسختها الآية الأخرى ^(١) ، فلم تكتبها ؟ قال : تدعها يا ابن أخي ؟ لا أغير شيئا منه من مكانه . »

وعن ابن أبي نجيح عن مجاهد : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا » قال : كانت هذه - العدة - تمتد عند أهل زوجها واجب ، فأنزل الله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ قال : جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية ، إن شادت سكنت في وصيتها ، وإن شادت خرجت ، وهو قول الله تعالى : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ ، فالعدة كما هي واجب عليها .

« وقال عطاء : قال ابن عباس : نسخت هذه الآية ﴿ ... متاعاً إلى الخول ﴾ عدتها عند أهلها ، فتمتد حيث شادت ، وهو قول الله تعالى ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ . قال عطاء : إن شادت اعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها ، وإن شادت تخرجت ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ ﴾ . قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكنى ، فتمتد حيث شادت ولا سكنى لها » ^(٢) .

١١٥٨ - وهذان الآثاران الاذان يرويهما البخاري عن مجاهد وابن عباس

(١) يقصد بالآية الأولى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يترهبون ...) ، وبالآية الأخرى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم ...) .
(٢) صحيح البخاري : ١٠٦/٣ - ١٠٧ كتاب التفسير ، باب (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) .

(رضي الله عنهم) يقرر أن الآية متأخرة في النزول عن الآية التي ذكرها بعض المفسرين على أنها ناسخة لها ، فكيف ينسخ المتأخر بالمقدم ؟ .

١١٥٩ - من هنا لم يجمع المفسرون على القول بأن الآية (. . .) معاً إلى الحول . . .) منسوخة ، وإن مال أكثرهم إلى هذا القول . ونستطيع أن نجعل مذهبهم في الآية إذ نذكر هذه المذاهب :

الأول : هو مذهب القائلين بأنها منسوخة : نسخ منها الحول بالعدة التي حددتها الآية الأخرى في قوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَن يَأْتِيَنَّهِنَّ أُنَافِقَةٌ أَشْهُرٌ أَوْ عَشْرًا ﴾ ، ونسخت النفقة والسكنى بآية الموازيت التي جعلت لمن الربع والنصف .

وأصحاب هذا المذهب - كما يذكرهم الطبري ويروي عنهم - هم : قتادة ، والربيع ، وابن عباس ، والضحاك ، وعطاء ، والسدي ، والنخعي ، وعكرمة ، والحسن ، وابن زيد^(١) .

والثاني : هو مذهب القائلين بأن المنسوخ منها هو النفقة والسكنى فقط ، وهو مروى عن ابن عباس ، ومجاهد ، وعطاء ، لسكنى في الرواية عن ابن عباس اضطراباً^(٢) .

والثالث : هو مذهب القائلين بأنها محكمة لم ينسخ منها شيء ، وهو مذهب لمجاهد في رواية ابن أبي نجيح عنه ، بطريقين^(٣) .

(١) تجد الآثار الروية عن هؤلاء في تفسير الطبري : ٤ / ٢٥٤ - ٢٥٦ ، لكن الرواية عن ابن عباس بطريق علي بن أبي طلحة ، وقد بينا إقطاعها فيما سبق . أما الرواية عن عطاء فبها الحسين (سفيد) ، وهو ضعيف كما أسلفنا . وأما ابن زيد فهو شديد الضعف كما بينا قبلًا .

(٢) تفسير الطبري : ٥ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وقد ذكرهم الطبري ضمن القائلين بالمذهب الأول ، وإن كانت الآثار التي رواها عنهم صريحة فيما جعلناه نحن مذهباً ثانياً . وسنرى أن الرأي الذي رجحه هو يعتمد على هذه الآثار .

(٣) كلا الطريقين عن ابن أبي نجيح صحيح ، لسكنى رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد مقطوعة كما بينا فيما سلف . (انظر ف : ٣١٨ ، ٣٢٠) .

١١٦٠ - والطبري يرجح المذهب الثاني عندنا وإن لم يجعله هو مذهباً ،

حيث يقول تعقيباً على المذاهب كما أوردها :

(وأولى هذه الأقوال عندي في ذلك بالصواب أن يقال : « إن الله تعالى ذكره ، كان جعل لأزواج من مات من الرجال بعد موتهم ، سكنى حول في منزله ، ونفقتها في مال زوجها الميت إلى انقضاء السنة ، ووجب على ورثة الميت ألا يخرجوهن قبل تمام الحول من المسكن الذي يَسْكُنُهُ ، وإن هُنَّ تركن حقهن من ذلك وخرجن - لم تكن ورثة الميت من خروجهن في حرج . ثم إن الله تعالى ذكره نسخ النفقة بآية الميراث ، وأبطل مما كان جعل لمن من سكنى حول سبعة أشهر وعشرين ليلة ، وَرَدَّ هُنَّ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ ، على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهو يروى هذا الحديث بإسناده عن فُرَيْعَةَ أخت أبي سعيد الخدري : أن زوجها خرج في طلب عبد له ، فلاحقه بمكان قريب فقائله ، وأعاناه عليه أبعد معه فقتلوه ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إن زوجها خرج في طلب عبد له فلقينه علوج فقتلوه . وإني في مكان ليس فيه أحد غيري ، وإنَّ أَتَجَمَّ لِأُمْرِي أَنْ أَتَقَلَّ إِلَى أَهْلِي ! فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بل اسكني مكانك حتى يبلغ الكتاب أجله » ^(١) .

١١٦١ - غير أن هذا الحديث الصحيح لا يدل على ما ذهب إليه الطبري من إبطال حق الزوجة في السكنى حولا ، ورده إلى أربعة أشهر وعشر ^(٢) ، ذلك أن

(١) تفسير الطبري : ٢٥٩/٥ .

(٢) لا يقال إن قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « حتى يبلغ الكتاب أجله » يشير إلى صحة قول الطبري ، بسبب أن لفظ (الأجل) لم يذكر إلا في آية الأربعة أشهر وعشر . لأنه لا خلاف في وجوب بقاء الزوجة في منزل الزوجية مدة الأربعة أشهر وعشر ، وإعانة الحملات فيها وزراءه : أو اجب عليها أن تبقى حيث كانت إلى تمام الحول ، أم هو وصية لها منسوخة بالميراث ، أم وصية بآية أهلها الناس وهي واجبة ؟ إذ لا تناقض بين الميراث والوصية بالسكنى ؟ إِنَّمَا نَحْنُ الْأَخِيرُ .

فريضة طلبت من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسمح لها بترك منزل الزوج إلى منزل أهلها قبل أن تتم المدة ، فلم يسمح لها . وما كانت إقامة الزوجة المتوفى عنها في منزل زوجها مدة العدة بالأمر المختلف فيه حتى يحسم الحديث أمر هذا الخلاف ، إنما كان الخلاف - حتى عند الطبري - في حق السكنى من تمام أربعة أشهر وعشر إلى الحول ، والحديث لا يعرض لهذا الحق من قريب أو بعيد .

١١٦٢ - على أن السؤال لو كان عن هذه المدة ، وسُمح الرسول صلى الله عليه وسلم لفريضة بمغادرة منزل أهلها - ما صح دليلاً على سقوط حق السكنى في الحول ، أو على إبطاله ، ذلك أنه حتى الزوجة تملك أن تتنازل عنه ، وليس في إقرار الرسول صلى الله عليه وسلم لهذا التنازل ما يبطل الحق كلية . . .

١١٦٣ - أترى الطبري يبني ترجيعه لهذا المذهب على أن آية الحول هي المتأخرة في النزول ، وعلى أن قوله جل ذكره فيها : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ - قد يفهم منه جواز الخروج حتى لو كان في مدة العدة ، ففي الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الفهم حين أمر فريضة بالبقاء حتى يبلغ الكتاب أجله ؟

ربما ، ولكن هل يعني هذا إبطال حق المعتدة من وفاة في السكنى بقية الحول ؟ . ثم أي تناقض بين الميراث وحق السكنى والنفقة ؟ . . .

١١٦٤ - إن هذا الحديث الذي يسميه الطبري يعني تمام الاخفاق مع ما تقرره آية العدة ، فإن واجبا على المتوفى عنها زوجها أن تترخص بنفسها أربعة أشهر وعشراً ، وعليها ألا تدع منزل الزوج إلى غيره خلال هذه المدة ، بل عليها ألا تخرج منه لأي سبب إلا مضطرة ، وبقدر الضرورة فقط . وهذا هو واجب المتوفى عنها زوجها : تقرره الآية الأولى ، ويؤكد الحديث .

أما حق هذه المرأة - وهو ما تقرره الآية الثانية - فهو أن تبقى في منزل الزوج حتى يمر حول على وفاته ، وأن يكون الإنفاق عليها من ماله الذي خلفه

وراءه . ومن طبيعة الحق ألا يجبر عليه صاحبه ، فإن هي شئت أن تنفازل عن حق السكني والنفقة كان لها ذلك ، ولكن في باقي الحول بمد العدة ، لافي الحول كله : توفيقاً بين الآيتين .

١١٦٥ — الآية الأولى تتحدث إذن عن واجب الزوجة التي يتوفى عنها زوجها ، والآية الثانية تتحدث عن حق هذه الزوجة . وفي الأولى ما يقرر هذا الواجب ؛ لأنها تأمرهن أن يتربصن بأنفسهن ، ثم تقول : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ﴾ . أما الثانية فإن أسلوها يؤكد أن ما شرعه حق لمن وليس واجباً عليهن ؛ ذلك أنها تقرره على أنه وصية لمن ، وعلى أنه متاع لمن إلى الحول ، ثم تمنع إخراجهن إذ تقول : ﴿ غير إخراج ﴾ ثم تزيد هذا المنع تأكيداً إذ تقول : ﴿ فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف ﴾ .

وكأن من البدهي أن الحق لا يعارض الواجب — فإن من البدهي ألا تعارض آية تقرر الحق مع آية تقرر الواجب . وحيث اتفق التعارض بين ما تقرره الآيتان فلا مجال لادعاء أن إحداها منسوخة بالأخرى ^(١) .

١١٦٦ — والآيتان الثانية والثالثة هما قوله تعالى في سورة النساء : (٩٠ و ٩١) : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ، أَوْ جَاءُوكُمْ حُدُودُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ ، أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَا عَلَيْهِمْ مَا فَلَفَا تَلَوْكُمْ ، فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جُنَّ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا * سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ

(١) تجد دعوى النسخ هنا في هذه السكتب أيضاً : الناسخ والفسوخ لأبي جعفر النحاس ٧٩ - ٧٧ ، وابن سلامة : ٩٢ - ٩٦ في النسخة المطبوعة ، والإيجاز لابن هلال : الورقة ٦٤ ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي : المرتين ٤٩ - ٥٠ ، والإتقان للسيوطي : ٣٧/٢ ، وقلاند المرحان للسكري ، وجميع كتب التفسير المروفة . كما أن معظم كتب أصول الفقه تذكرها مثلاً للنسخ .

أَنْ يَأْتِيَتْكُمْ وَيَأْمِنُوا قَوْمَهُمْ، كُلَّمَا رُذِّدُوا إِلَى الْفِتْنَةِ أَرَكُوا فِيهَا، فَإِنْ لَمْ يَمْتَرِ لَوْكُمْ، وَيَقْلُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْلُواهُمْ حَيْثُ قَفَيْتُمُوهُمْ، وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿١﴾ .

والآيتان - كما هو واضح من السياق - يتحدثان عن فريقين من المنافقين :
 - أولهما : أولئك الذين وصلوا إلى قوم بينهم وبين المؤمنين موادة وهم - وميثاق ، فدخلوا فيهم ، وصاروا منهم ، ورضوا بحكمهم - فإن لهم ألا نسيئ ساؤم وذرايرهم ، ولا تقم أموالهم ^(١) .

والفريق الثاني من المنافقين : جماعة كانوا يظهرن الإسلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليأمنوا به عند أصحابه من القتل والسياء وأخذ الأموال، وهم كفار يعلم ذلك منهم قومهم : إذا لقوهم كانوا معهم وعبدوا ما يعبدونه من دون الله ؛ ليأمنوهم على أنفسهم وأموالهم ونساءهم وذرايرهم . يقول الله : ﴿ كُلَّمَا رُذِّدُوا إِلَى الْفِتْنَةِ أَرَكُوا فِيهَا ﴾ ، يعنى : كلما دعاهم قومهم إلى الشرك بالله - ارتدوا فصاروا مشركين مثلهم ^(٢) .

١١٦٧ - وتبدأ الآية الأولى من هاتين الآيتين بأداة الاستثناء (إلا) ،

فما المستثنى منه ؟

إنه ضمير المنافقين في الآية قبلها ، حيث يقول الله عز وجل ﴿ وَرُذِّدُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ، فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يَهَابُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْلُواهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ، وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ .

فالحكم المستثنى منه إذن هو الأمر بأخذهم أسرى ، وقتلهم حيث وجدناهم ، وانهم عن اتخاذ ولي أو نصير منهم ... لكن هذا الحكم وقع في الآية السابقة

(١) انظر تفسير الطبري : ١٩/١٩ .

(٢) انظر المصدر السابق نفسه : ٢٦/١٩ .

جواباً لشرط فعله هو توليهم عن الهجرة : هجرة الشرك إلى الإسلام ، وهجرة دار الكفر إلى دار الإسلام .

ولم يخل الحكم للترتب على الاستثناء - هو أيضاً - من شرط ، لا يستحقون يدونه أن يعاملوا معاملة أولئك الذين بيننا وبينهم عهد . وهذا الشرط هو أن يعتزلونا فلا يقاتلونا ، وأن يلقوا إلينا قيادهم ويستسلموا لنا ، صلحاً منهم لنا وسلماً .

وفي الآية الثانية - وهي التي نتحدث عن الفريق الثاني - نجد هذا الشرط نفسه ، حيث يقول الله جل ثناؤه : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِزُوا عَنْكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ يَدِينُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ ، وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ ، وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴾ .

١١٦٨ - وهكذا تختم الآية بما ختمت به الآية التي قبلها . ففي ختام تلك الآية أمر بأخذ المنافقين ، وبقتلهم حيث وجدناهم . وفي ختام هاتين الآيتين أمر بأخذهم ، وبقتلهم حيث وجدناهم كذلك . وكلا الختامين مقرب على شرط هو هناك توليهم عن الإسلام والهجرة ، وهو هنا عدم اعتراضهم ومصالحتهم لنا ، وعدم كفهم أيديهم عن قتالنا ...

١١٦٩ - وهنا نعرض دعوى النسخ ، فنجد الطبري يقول في تقريرها - بعد تأويل الآية الأولى - : (ثم نسخ الله جميع حكم هذه الآية والتي بعدها ، بقوله تعالى ذكره : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا سَبِيلَهُمْ إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، وهي آية السيف : (٥) في سورة التوبة .

وهو يروي هذا بإسناد صحيح من عكرمة والحسن ، وعن قتادة بطريقين كلاهما صحيح ، ثم يروي عن ابن زيد وهو شديد الضعف كما أسلفنا أنه قد نسخناه الجهاد ^(١) .

١١٧٠ — ثم نجد أبا جعفر النحاس يقول : (أهل التأويل على أن الآية منسوخة بالأمر بالقتال) ، ثم يروي هذا عن ابن عباس بطريق عطاء الخراساني ، وعن قتادة ، وعن ابن زيد . ويقول في بيان المراد بالآية : (والتقدير على قول أهل التأويل : فخذوم واقتلوم حيث وجدتموم ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ : أولئك خزاعة ، صالحهم النبي صلى الله عليه وسلم ، على أنهم لا يقاتلون ، وأعطاهم الدمام والأمان . ومن وصل إليهم فدخل في الصلح معهم — كان حكمه حكمهم ، ﴿ أو جاؤكم حصرت صدورهم ﴾ ، أي وإلا الذين جاؤكم حصرت صدورهم ، وهم بنو مدلج وبنو خزيمه : ضاقت صدورهم أن يقاتلوا المسلمين ، أو يقاتلوا قومهم بنو مدلج ... ثم قال الله تعالى : ﴿ ولو شاء الله لسلطهم عليكم فلقاتلوكم ﴾ ، أي لسلط هؤلاء الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، والذين جاؤكم حصرت صدورهم . أي فاشكروا نعمة الله عليكم ، فاقبلوا أمره ولا تقاتلوم . ﴿ فإن اعزولكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم ﴾ أي الصلح ﴿ فاجعل الله لكم عليهم سبيلا ﴾ ، أي طريقاً إلى قتلهم وسبي ذرارهم ^(١) .

وبعد هذا يعود أبو جعفر النحاس فيقول : (ثم نسخ هذا كله كما قال أهل التأويل ، فنبذ إلى كل ذي عهد عهده ، فقبل لهم ﴿ فسيحوا في الأرض ﴾ أربعة أشهر) ، ليس بعد ذلك إلا الإسلام أو القتل لغير أهل الكتاب ^(٢) .

١١٧١ — وكذلك يفعل ابن سلامة ، وابن هلال ، والكسرى ... وكذلك يفعل ابن الجوزي فلا يحكي في دعوى النسخ خلافاً ، ولا يناقشها . أما ابن كثير فقد اقتصر على قوله وهو يفسر الآية : (وقد روى عن ابن عباس أنه قال : نسخها قوله : ﴿ فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث

(١) النسخ والمنسوخ للنحاس : ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) المصدر السابق نفسه : ١١٠ .

وجدتهم) ، ثم لم يزد على هذه السكلة شيئاً^(١) .

وأما عبد القاهر الحنكي دعوى النسخ عن ابن عباس كذلك ، ثم قال :
(وقال غيره : الآية محكمة ، وإنما نزلت في قوم مخصوصين ، وهم بنو خزاعة
وبنو مدلج ، عاهدوا حلفاء المسلمين من خزاعة ، فنهى عن قتلهم . ونزلت آية
السيف بعد إسلام الذين ذكرناهم)^(٢) .

١١٧٣ — فليس نسخ هاتين الآيتين محل اتفاق إذن ؛ لأن بعض شيوخ
السلف لم يقلوه .

وإن هذا ليبدو هو الصواب ؛ لظواهر في الآيتين لا نستطيع إغفالها :
الظاهرة الأولى : أن كلتا الآيتين تتحدث عن المنافقين كأهلنا ، والمنافقون
مسلمون من حيث الظاهر ، وإن كانت قلوبهم منطوية على الكفر وقد سجل
تاريخ الدعوة الإسلامية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأبى أن يقتلهم ؛
حتى لا يقال إن محمداً يقتل أصحابه ..

والظاهرة الثانية : أن أولى الآيتين تشترط لترك مقاتلتهم أن يتم الصلح بينهم
وبين المسلمين ، والآية الثانية تقول : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَمُتْزَلُكُمْ وَيَقُولُوا إِنَّمَا السَّلَامُ وَيَكْفُوا
أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ ، وهو عين الحكم المستثنى منه الذين
صالحوا في الآية الأولى ، وقد أهلكنا أن قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَفَحُوا لِلِّسْلَمِ
فَأَجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ بحكم وليس بمنسوخ ، فسكنا ما هنا ..

والظاهرة الثالثة : أن بعض شيوخ أهل التأويل — كما ذكر عبد القاهر —
يقررون أن الآية نزلت في قوم مخصوصين أسلموا قبل أن تنزل آية السياف ، فلا
مجال لقول بنسخها ..

(١) انظر : ١٣٩ — ١٤٠ في ابن سلامة ، والورقة ٧٢ في ابن هلال ، و ١١٨ في
السكري ، ٢٥ — ٢٦ في نواسخ القرآن لابن الجوزى ، و ٣٣/١ في تفسير القرآن العظيم
لابن كثير .

(٢) الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر : الورقة ٦١ .

والظاهرة الرابعة : أن آية السيف نزلت - هي أيضاً - في قوم مخصوصين ومن ثم أقرت السورة في سياقها بعض المعاهدات ، فلم تنبهها إلى أصحابها . وقد أسلفنا هذا كله في حديثنا عنها . ولا دليل على أن هذه المعاهدة بخصوصها كانت من المعاهدات التي يرى الله ورسوله من أصحابها ، فنبذوها إليهم ! .. من أجل هذا كله ، نرى أن الآيتين محكمتان ، وأن ما قرره ابن عباس من أنهما منسوختان يعوزه الدلائل ! ..

١١٧٣ - والآية الرابعة هي قوله تعالى في سورة المائدة (٢) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا سُكَّاتِ اللَّهِ ، وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ، وَلَا الْهَدْيَ ، وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ... ﴾

وقد قال الطبري بعد أن ذكر أقوال شيوخ أهل التأويل في تأويلها :
(ثم اختلف أهل العلم فيما نسخ من هذه الآية ، بعد إجماعهم على أن منها منسوخاً :

(فقال بعضهم : نسخ جميعها وقال آخرون : الذي نسخ من هذه الآية قوله : ﴿ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ، وَلَا الْهَدْيَ ، وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾ وقال آخرون : لم ينسخ من ذلك شيء إلا القلائد التي كانت في الجاهلية ، يتقلدها من لحاء الشجر ^(١)) . .

١١٧٤ - وبعد أن ذكر - على منهجه - الآثار التي يستند إليها كل مذهب ، ومن رويت عنهم هذه الآثار بأسانيدها بين قوى وضعيف - بين ما يختاره من هذه المذاهب حيث قال :

(وأولى الأقوال في ذلك بالصحة قول من قال : نسخ الله من هذه الآية قوله : ﴿ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ، وَلَا الْهَدْيَ ، وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾

لإجماع الجميع على أن الله قد أحل قتال أهل الشرك ، في الأشهر الحرم وغيرها من شهور السنة كلها . وكذلك أجمعوا على أن للشرك لو قلد عنقه أو ذراعيه لحاء جميع أشجار الحرم لم يكن ذلك له أماناً من القتل ، إذا لم يكن تقدم له عقد ذمة من المسلمين أو أمان^(١)

١١٧٥ - وبمضى الطبري في بيان أدلته لنسخ الآية ، تمييزاً لآيه فيقول :

(وأما قوله ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ - فإنه محتمل ظاهره : ولا نحلوا حرمة آمين البيت الحرام ، من أهل الشرك والإسلام ؛ لعمومه جميع من أم البيت . وإذا احتل ذلك ، فكان أهل الشرك داخلين في جملتهم - فلا شك أن قوله : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ ناسخ له ؛ لأنه غير جائز اجتماع الأمر بقتلهم وترك قتلهم في حال واحد . وفي إجماع الجميع على أن حكم الله في أهل الحرب من المشركين قتلهم - أموا البيت الحرام أو البيت للقدس ، في الأشهر الحرم وغيرها - ما يُعْلَمُ أن اللع من قتلهم إذا أموا البيت الحرام منسوخ . ومحتمل أيضاً . ولا آمين البيت الحرام من أهل الشرك .
(وأكثر أهل التأويل على ذلك .

(وإن كان عني بذلك للشركهف من أهل الحرب - فهو أيضاً لا شك منسوخ)^(٢) .

١١٧٦ - ونحن نرى أن هذه الآية لم ينسخ منها شيء ؛ لأن ما حكاه الطبري من إجماع أهل العلم على أن منها منسوخاً - ينقضه ما أخرجه أبو جعفر النحاس عن جبير بن نفير ، قال : (حببت فدخلت على عائشة رضي الله عنها ،

(١) تفسير الطبري ٤٧٩/٩ .

(٢) تفسير الطبري ٤٧٩/٩ .

فقلت : هل تقرأ سورة المائدة ، قلت : نعم . قالت : أما إنها آخر سورة نزلت ، فما وجدتم فيها حلالات فاستحلوه ، وما وجدتم فيها حراماً فحرّموه^(١) . وما أخرجه أيضاً عن أبي مبصرة ، قال : (لم ينسخ من المائدة شيء)^(٢) .

كذلك ينقصه ما أخرجه أبو الفرج بن الجوزي عن عمرو بن شرحبيل أنه قال : (المائدة ليس فيها منسوخ) . وما أخرجه عن ابن عون أنه قال : قلت لأحسن : نسخ من المائدة شيء ؟ قال : لا^(٣) .

ذلك أنه ما دامت سورة المائدة ليس فيها منسوخ كما يقول الحسن وأبو مبصرة ، وهي آخر سورة نزلت كما تقول عائشة . فكيف يقال إن في الآية الثانية منها منسوخاً بإجماع أهل العلم ، وإن الخلاف بينهم إنما هو في تعيينه ؟ .

(١) النسخ والنسخ له : ١١٤ . وجير بن نفيح هو : أبو عبد الرحمن - ويقال أبو عبد الله - الحمصي ، جدير بن نفيح بن مالك بن عامر الحضرمي . أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه ، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه مراسلاً ، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وفي سماعه منه نظر ، وعن أبيه ، وأبي برداء ، والنفاد بن الأسود ، وخالد بن الوليد ، وعبد بن الصامت ، وابن عمرو ، ومعاوية ، وعدد آخر من الصحابة . وروى عنه خلق ، وقد وثقه رجال الجرح والتعديل ، وأصحاب السنن الأربعة (انظر : ٦٤/٢ - ٦٥ في تهذيب التهذيب) .

(٢) المصدر السابق . وأبو مبصرة هو عمرو بن شرحبيل الهمداني البكوي ، روى عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسلمان ، وقيس بن سمي بن عبادة ، ومقل بن مقرن المزني ، وعائشة ، والنعيمان بن بشير ، وآخرين . وروى عنه أبو وائل ، وأبو إسحق السبيعي ، وأبو عمار الهمداني ، والقاسم بن مخيمرة ، وغيرهم . وأخرج له البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي (انظر : ٤٧/٨ في تهذيب التهذيب) .

(٣) انظر الزورقة ٧٩ في نواسخ القرآن ، وقد عرفنا عمرو بن شرحبيل في الهامش السابق . أما ابن عون فهو عبد الله بن عون بن أرتطبان المزني ، مولاهم ، أبو عون الخزاز البصري . رأى أنس بن مالك ، وروى عن جماعة بن عبد الله بن أنس ، وأنس بن سيرين ، ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، وزيد بن جبير بن حبة ، والحسن البصري ، والشامي ، وكثير غيرهم . وروى عنه الأعمش وحادود بن أبي هند (وهما من أقرانه) ، والثوري ، وشعبة ، والثقفان ، وابن المبارك ، ووكيع ، وعبد بن الموام ، وهشيم ، وزيد بن زريع ، وابن علية ، وبشر بن الفضل ، وكثير غيرهم . كان راوياً ثقة أخرج له أصحاب الكتب الستة . وكان ورعاً عالماً بالسنن ، فقيهاً . وقد مات سنة إحدى وخمسين ومائة ، عن خمسة وثلاثين عاماً (انظر تهذيب التهذيب : ٣٤٦/٥ - ٣٤٩) . وواضح أن الحسن مراد به الحسن الإسعري .

١١٧٧ - وتدع أمر هذا الخلاف ؛ ننظر فيما صححه الطبري من بين أقوال المختلفين في تعيين المنسوخ منها ، فإننا إذا أبطلناه أبطلنا سائر الأقوال الأخرى ؛ لأنها جميعاً تندرج تحته .

وقد رأينا كيف يدخل في المنسوخ من الآية عند الطبري النهي عن إحلال الشهر الحرام (بمعنى إباحة القتال فيه) ، وكيف علل لهذا بقوله : (لإجماع الجميع على أن الله قد أحل قتال أهل الشرك في الأشهر الحرم وغيرها ، من شهور السنة كلها) ^(١) .

١١٧٨ - ونحن نرفض دعوى الطبري الإجماع هنا ، كما نقلناها عنه ؛ لسببين :

أما أولهما فهو أن الطبري نفسه عند تأويله لقوله تعالى في سورة البقرة (٢١٧) : ﴿ يَأْتُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ ، قل : قتال فيه كبير ﴿ قال : (ثم اختلف أهل التأويل في قوله - وذكر هذه الآية - هل هو منسوخ أو ثابت الحكم ؟) ^(٢) ، ولا يتصور الإجماع مع ما حكاه هناك من خلاف بين شيوخ أهل التأويل .

وأما الثاني فهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد روى عنه عدد يكاد يبلغ حد التواتر ، أنه قال في حجة الوداع : « أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا . ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد » ، ولو لم تكن حجة الرداع في آخر حياته صلى الله عليه وسلم ، ولو لم تكن بعد نزول آية المائدة - مع أن كلا هذين واقع ثابت - لكان قوله صلى الله عليه وسلم : « إلى أن تلقوا ربكم » - وهو صريح

(١) ارجع إلى ما نقلناه عنه فيما سبق : ف ١١٧٤ .

(٢) تفسير الطبري : ٣١٣/٤ .

في التأنيد - كافيًا في تأكيد أن هذا الحكم لم يقع إجماع على خلافه ، ولم يندسخ . وإنما نمنى التشبه به في التشبيه الذي تضمنته كفته صلى الله عليه وسلم هنا ، فإنه أدخل من تشبه وأقوى منه في وجه التشبه ، وهو التحريم هنا .

١١٧٩ - وينبغي أن يلاحظ أن (ال) في قوله جل ثناؤه : ﴿ ولا الشهر الحرام ﴾ هي للجنس ، وليست للعمد . فما ذكره الطبري من أن المراد به رجب مضر ، أو ذو القعدة - ليس صحيحًا ؛ لأن المراد به الأشهر الأربعة الحرم دون تفرقة . وهذا هو المروي عن ابن عباس بطريق علي بن أبي طلحة ، وعن قتادة بطريق معمر^(١) .

ونحب أن ننبه على أننا قد ناقشنا فيما سلف دعوى نسخ على آية البقرة (٢١٧) ، وهي الآية التي تحرم القتال في الأشهر الحرم ، وأن هذه المناقشة قد انتهت بنا إلى رد هذه الدعوى هناك^(٢) .

١١٨٠ - وأما (القلائد) - وهي أيضًا من اللبس عند الطبري - فليس في الآية دليل على ما فسر بها ، وهم المقلدون أنفسهم بقلائد الحرم ؛ ذلك أن الهدى أيضًا يُقَلَّدُ . وكما يرجع أنها قلائد المشركين قوله تعالى بعدها : ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ - يرجع أنها قلائد الهدى وقوعها في الآية بعد لفظ (الهدى) . وكما تنهى الآية عن إحلال شعائر الله (بمعنى حرمة الله) - تنهى عن إحلال الهدى الذي يسوقه معه الحاج ، وعن إحلال القلادة التي تعلق عليه ، لتبين أنه سيتقرب بذبحه - أو نحره - إلى الله . وقد روى الطبري نفسه أثرًا في هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وسكن بطريق العوفي^(٣) !

١١٨١ - حقيقة كان المشركين في الجاهلية يتقلدون من طاه السحر

(١) انظر الأثرين : ١٠٩٤٥ ، ١٠٩٤٦ في تفسير الطبري : ٤٦٥/٩ .

(٢) ارجع إن شئت فيما سبق إلى : ف ٩٢٥ - ٩٣٤ .

(٣) انظر في تفسير الطبري : ٤٦٧/٩ - ٤٦٩ .

إذا قدموا إلى مكة ، ومن الشعر إذا انصرفوا منها إلى منازلهم ، فيأمنون بذلك أن يمرض لهم سائر قبائل العرب بسوء^(١) . ولكن ، هل بقي لهم هذا طوال عهد الرسالة حتى أنزلت هذه الآية في هذه السورة ؟ إننا لا ننقل هذا ، ولا نقله ، وبخاصة بعد أن صار للقلائد في الإسلام مفهوم غير الذي كان يعرفه الجاهليون ! ومن هنا نرفض هذا التفسير للقلائد ، وما اتبني عليه من دعوى النسخ ! .

١١٨٢ — وأما قوله : ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ — فإن شموله للمسلمين والمشركين لا يعني أنه منسوخ بقوله تعالى : ﴿ إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ ٣٧ : التوبة ، ولا بقوله : ﴿ ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر ﴾ ١٧ : التوبة ، ولا بآية السيف (٥ : التوبة) ؛ ذلك أنه لفظ عام خصص بهذه الآيات ولم ينسخ . كونه قيل : ولا تحلوا حرمة آمين البيت الحرام من المسلمين ، بقرينة النهي عن قرب المشركين من المسجد الحرام ، والإنكار عليهم أن يعمروه ! ..

١١٨٣ — وإنه لعجيب من الطبري أن يقول : (وأما قوله : « ولا آمين البيت الحرام » فإنه محتمل ظاهره ولا تحلوا حرمة آمين البيت الحرام ، من أهل الشرك والإسلام ، لعمومه جميع من أم البيت . وإذا احتل ذلك ، فكان أهل الشرك داخلين في جملتهم — فلا شك أن قوله : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ ناسخ له^(٢) ؛ ذلك أن الطبري يرى أن النسخ لا يشمل تخصيص العام ، وقد ذكر هذا في تفسيره مرات كثيرة ، ونقلناه عنه ، ثم هو هنا يحكم بالنسخ مع تصريحه بأن الملاقة بين الآيتين منشؤها عموم إحداها وخصوص الأخرى ؟ !

(١) انظر تفسير الطبري : ٤٦٧/٩ — ٣٦٩ . والبسر — بفتح السين وضم الميم هو كما شرحه الأستاذان محمود محمد شاكر : ضرب من الشجر صغار الورق ، فصار الشوك ، له برمة صفراء يأكلها الناس ، وليس في المضاه شيء أجود خضبا منه . ينقل إلى القرى ، فتمنى به البيوت . وارجع إلى هامش من ٩/٤٦٧ في تفسير الطبري .

(٢) ارجع إلى كتابته السابقة ، في ف : ١٩٧٤ .

١١٨٤ — وهكذا ثبت لنا بالدليل أنه لم يفسخ من هذه الآية شيء ، ولا من سورة المائدة كلها كما بينا فيما سلف . ويصح قول عائشة والحسن وأبي ميسرة (عروبن شرحبيل) ، ويبطل ما سواه مما يخالفه . . .

١١٨٥ — والآية الخامسة هي قوله تعالى في سورة النور (٣) : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، أوردها جميع المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه في كتبهم ، وحكى دعوى النسخ عليها جميع من رجحنا إليهم من المفسرين ، وهم كثير . . .

١١٨٦ — ودعوى النسخ عليها مروية عن سعيد بن المسيب . وبالنسخ قال عامة الفقهاء كما قال عبد القاهر ^(١) . والقول به هو (القول الذى عليه أكثر العلماء وأهل الفتيا : يقولون إن من زنى بامرأة فله أن يتزوجها ، وبغيره أن يتزوجها . وهو قول ابن عمر ، وسالم ، وجابر بن زيد ، وعطاء ، وطاوس ، ومالك ابن أنس . روى عنه ابن رهب أنه سئل عن الرجل يزنى بامرأة ثم يريد نكاحها ، قال : ذلك له بعد أن يستبرى من وطئها - وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وقال الشافعى في الآية : القول فيها كما قال سعيد بن المسيب ، إن شاء الله تعالى بأنها منسوخة .) ^(٢)

١١٨٧ — والناسخ لهذه الآية عند ابن المسيب ومن تابعه ، هو قوله جل ثناؤه في السورة نفسها (٣٢) : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ ؛ فقد روى عنه من ثلاث طرق صحيحة أنه قال في

(١) انظر الناسخ والمنسوخ له : الورقة ٦٨ .

(٢) الناسخ والمنسوخ للنعاس : ١٩٣ ، وما نقله عن أبي حنيفة وأصحابه لا يتفق مع ما هو منصوب عليه في كتب الحنفية ؛ فقد جاء في شرح الدر المختار ج ٢ ص ٣١٧ ط الحلبي مانعه : (وماز نكاح من رآها تزنى ، وله وطؤها بلا استبراء) . وإذا كان هذا المحكم في القرآن مباهن غيره - فأقول أن يكون فيمن زنى هو بها .

الآية : (يرون الآية التي بعدها نسختها) وأنسكحوا الأيامى منكم) ، وقال :
 فهي من أيامى المسلمين) ، وفي رواية أخرى : (قد نسختها التي بعدها ، ثم
 قرأها سعيد قال : يقول الله (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة) ، ثم يقول
 الله : (وأنسكحوا الأيامى منكم) ، فمن من أيامى المسلمين) .^(١)

١١٨٨ — وقبل أن تناقش دعوى النسخ هنا ، نرى أن تبين أولا

مذاهب المفسرين في الآية . . .

وقد ذكر الطبري في تأويلها مذهبين ، عدا مذهب القائلين بأنها منسوخة .

أولهما : أنها نزلت في نساء معلومات بالزنا ، أصحاب رايات ، كأنهم مهزول
 وعناق ، أراد رجال من قراء المسلمين في المدينة التزوج بهن ؛ لينفق عليهم ،
 فاستأذنوا رسول الله فيهن ، فلم يفهمهم حتى نزلت الآية ، فكان فيها الجواب ...
 ١١٨٩ — وأنه يشهد لهذا المذهب — (الذي أخرجه الطبري عن

عبد الله بن عمرو ، وسعيد بن المسيب ، وعمر بن شعيب ، ومجاهد ، وابن عباس
 بطريق عطاء بن أبي رباح ، وعن عطاء ، وابن جريج ، وعكرمة ، والزهرى ،
 وقتادة ، والقاسم بن أبي بزة ، وسعيد بن جبير ، والشعبي)^(٢) — يشهد له
 ما أخرجه أبو داود ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، والبيهقي ، وابن المنذر ،
 وغيرهم : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : (كان رجل يقال له
 مرثد ، يحمل الأسارى من مكة ، حتى يأتي بهم المدينة . وكانت امرأة بنى بمكة
 يقال لها عناق ، وكانت صديقة له . وأنه وعد رجلا من أمارى مكة بحمله ، قال :
 فنجت حتى انتهت إلى خلل حائط من حوائط مكة ، في ليلة مقمرة ، فقامت عناق
 فأبصرت سواد ظل بجانب الحائط ، فلما انتهت إلى عرفتي ، فقالت : مرثد ؟
 فقلت : مرثد . فقالت : مرحبا وأهلا ، هلم فبت عندنا الليلة . قلت : يا عناق ،

(١) انظر هذه الطرق في تفسير الطبري : ٥٩/١٨ .

(٢) تجد الآثار المروية عن هؤلاء بأسانيدنا في تفسير الطبري : ٥٦/١٨ - ٥٨ .

حرم الله تعالى الزنا ، قالت : يا أهل الخيام ، هذا الرجل يحمل أسراك ! ، قال :
 فتبعني ثمانية ، وسلكت الخفدمة فانتهيت إلى غار (أو كهف) فدخلت ،
 فجأوا حتى قاموا على رأسي ، فطال يولهم على رأسي وأعمام الله عني ، ثم رجعوا .
 ورجعت إلى صاحبي فحمله ، وكان رجلا ثقيلا ، حتى انتهيت إلى الإذخر ،
 ففككت عنه كيله ، فجعلت أحمله وبعينني حتى قدمت المدينة ، فقلت : يا رسول الله
 أنكح عناقا ؟ فأمسك رسول الله فلم يرد علي شيئا ، حتى نزلت : ﴿ الزاني
 لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، وحرم ذلك
 على المؤمنين ﴾ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الزاني لا ينكح إلا زانية
 أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ، فلا تنكحها » .^(١)

١١٩٠ - والمذهب الثاني يقوم على تفسير النكاح في الآية بالوطء - أو
 الجماع كما يعبر الطبري - وقد رواه عن ابن عباس بطريق عكرمة ، وعن سعيد بن
 جبير ، ومجاهد ، وعن ابن زيد ، ثم قرر أنه أولى الأقوال عنده بالصواب ، وعمل
 لهذا بأن المسلم لا يحل له الزواج بالمشركة ، والمشرك لا يحل له الزواج بالمسلمة ،
 مع أن الآية تذكر مع الزواني والزناة - المشركات والمشركين^(٢) .

١١٩١ - ولكن الزنجشري ينقد هذا التأويل حيث يقول : (وقيل
 المراد بالنكاح الوطء ، وليس بقول : لأمرين :

(أحدهما : أن هذه الكلمة أبنيا وردت في القرآن لم ترد إلا في معنى العقد .
 والثاني : فساد المعنى ، وأدأوه إلى قولك : الزاني لا يزني إلا بزانية ، والزانية
 لا يزني بها إلا زان^(٣) .

(١) صحيح الترمذي : ٤٢/١٢ - ط مطبعة الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م
 بصرح القاضي ابن العربي . وروح المعاني : ١٠/٦ - ١١ ط بولاق سنة ١٣٠١ هـ .

(٢) تفسير الطبري : ٥٨/١٨ - ٥٩ .

(٣) الكشف : ٣٠١/٢ ط بولاق سنة ١٣١٨ هـ .

١١٩٣ — وكذلك يفعل الآلوسى إذ يقول : (وقال أبو مسلم ، وأبو حنيفة ، وأخبرني أبو داود في ناسخه ، والبيهقي في سننه ، والاضياء في المحقرة ، وجماعة من طريق ابن جبير عن ابن عباس : أن الفكاح بمعنى الوطء ، أى الزنا ، وذلك إشارة إليه ، والمعنى : الزانى لا يوطأ في وقت زناه إلا زانية من المسلمين ، أو أخس منها وهى المشركة . والزانية لا يوطأها حين زناها إلا زان من المسلمين ، أو أخس منه وهو المشرك . وحرم الله تعالى الزنا على المؤمنين .

(وتُتَقَبَّ بأنه لا يعرف الفكاح في كتاب الله تعالى إلا بمعنى الزوج ، وأنه يؤدى إلى قولك : الزانى لا يزن إلا بزانية ، والزانية لا تزن إلا بزنان ، وهو غير مسلم ؛ إذ قد يزن الزانى بغير زانية : يعلم أحدهما بالزنا ، والآخر جاهل به يظن الحل . وإذا ادعى أن ذلك خارج مخرج الغالب — كان من الإخبار بالوضوحات . وإن حل النفي على النفي كان المعنى نهي الزانى عن الزنا إلا بزانية ، وبالعكس ، وهو ظاهر الفساد .^(١)

١١٩٣ — ونحن نرى أن المراد بالفكاح في هذه الآية الفساد ، على ما ألف في استعمال القرآن الكريم لمادته . ونؤثر المذهب الأول في تفسير الآية . وهو الذى يقوم على تحريم زواج الأعفأ من المسلمين بالزواني ، والزناة بالعقوبات . ونرى أن الآية محكمة لم تفسح ، وأن التحريم ما زال باقياً . . .

١١٩٤ — ولعل من أوضح ما قيل في تفسير هذا المعنى قول الزمخشري : (الفاسق الخبيث الذى من شأنه الزنا والفقه ، لا يرغب في نكاح الصالح من النساء ، واللاتى على خلاف صفته ، وإنما يرغب في فاسقة خبيثة من شكله ، أو من مشركه . والفاسقة الخبيثة المسالفة كذلك ، لا يرغب في نكاحها الصالح من الرجال ، ويفترون فيها ، وإنما يرغب فيها من هو من شكلها : من الفسقة أو المشركين . ونكاح المؤمن المذوح عند الله الزانية ، ورغبته فيها ،

(١) روى الشيخان : ١٢/٦ . وقد ورد في الأصل لفظ (الزوج) ؛ مرفوعاً إلى (الزوج) .

وانخراطه بذلك في سلك الفسقة المقسمين بالزنا - محرم عليه محظور ؛ لما فيه من التشبه بالفاسق ، وحضور موقع التهمة ، والتسبب لسوء الفالة فيه ، والفتنة وأنواع المفاسد . وبجاسة الخطأين كم فيها من التعرض لاقتراف الآثام ، فكيف بزوجة الزواني والفتاح ؟ وقد نهى على ذلك بقوله : ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم ، والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ ^(١)

١١٩٥ - وأوضح من كلام الزمخشري في التعبير من هذا الزواج وبيان أنه لا يليق بالمسلم - قول الألويسي :

(﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ﴾ : تقييح لأسر الزاني أشد تقييح ، ببيان أنه بعد أن رضى بالزنا لا يليق به أن ينكح العفيفة المؤمنة ، فينبها كما بين سميل والثريا . فتري هذه شامية إذا ما استقلت ، وتري ذاك إذا ما استقل عانياً . وإنما يليق به أن ينكح زانية هي في ذلك طبقه ؛ ليوافق شن طبقة ، أو مشركة هي أسوأ منه حالاً ، وأقبح أفئلاً . ذ (لا ينكح) خبر مراد به لا يليق به أن ينكح ، كما تقول السلطان لا يكذب ، أى لا يليق به أن يكذب ، نزل فيه عدم لياقة الفعل منزلة عدمه ، وهو كثير في الكلام . ثم المراد اللياقة وعدم اللياقة من حيث الزنا ، فيسكون فيه من تقييح الزنا ما فيه . ولا يشكل صحة نكاح المسلم الزانية المسلمة ، وكذا العفيفة المسلمة ، وعدم صحة نكاحه المشركة المذكورة في الآية إذا فسرت بالوثنية بالإجماع ؛ لأن ذلك ليس من اللياقة وعدم اللياقة من حيث الزنا ، بل من حيثية أخرى يملها الشارع كما لا يخفى .

(وعلى هذا الطرز قوله تعالى : ﴿ والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ﴾ ، أى الزانية بعد أن رضيت بالزنا ، فولغ فيها كلب شهوة الزاني ، لا يليق أن ينكحها من حيث إنها كذلك إلا من هو مثله ، وهو الزاني ، أو من هو

السوا حلالاً منها وهو المشترك . وأما المسلم العقيف فأشدُّ غيرةً بآبى ورُودَ جفرتها :

وتجنب الأسود ورُودَ ماء . إذا كان السكالبُ وَلَقِّنَ فِيهِ !
(.....) والإشارة في قوله سبحانه - وحرّم ذلك على المؤمنين - يحتمل أن تكون للزنا المفهوم مما تقدم ، والتحرّيم عليه على ظاهره ، وكذا المؤمنين ويحتمل أن تكون لنكاح الزانية ، وعليه فالمراد من التحريم المنع ، وبالمؤمنين المؤمنون الكاملون . ومعنى منعهم عن نكاح الزواني - جعل نفوسهم آبية عن الميل إليه ، فلا يليق ذلك بهم^(١) .

١١٩٦ - وأخيراً ، فلنناجى في الآية المدعى أنها ناسخة هنا ما يعارض آيتنا ، أو يورّغ أن تكون ناسخة لها .

إنّ ما تدل عليه لا يمدو الأمر بالنكاح الأباي منّا (والأيم من لا زوج له ، ذكرأ أو أنى) ، وبالنكاح الصالحين من عبيدنا وإمائنا دون غيرهم .

والذي لا شك فيه - أن في كلمة (الأباي) عموماً لم يرد به حقيقته ، وإنما أريد به خاص هو الأعفاء الذين لم يعتادوا الزنا ، والعقوبات اللاتي لم يعتدنه ، من الأباي ، فقد خصص العموم الذي في (الأباي) بالآية التي تنفّر من زواج المسلم العقيف بالزانية ، والمسلة العقيفة بالزاني .

فملاقة الآية المدعى عليها النسخ ، بالآية الناسخة لها عند القائلين بالنسخ - هي إذن من نوع علاقة الخاص الإضافي بالعام ، تخصّص عمومية ولا تنسخ به ! وقد أسلفنا أن الحنفية يسمون مثل هذا نسخاً ، إذا كان العمل بالصام فيه ممكناً قبل نزول الخاص ، فإن الخاص حينئذ يعتبر ناسخاً للعام ، بمعنى أنه رفع الحكم عن أفراد كان العام يشملهم قبل أن ينزل الخاص . أما إذا لم يكن

العمل بالعام محسباً قبل نزول الخاص - فلا خلاف بين الأئمة في أن نزول الخاص بعده يخص له ، لا ناسخ .

١١٩٧ - والآية السادسة هي قوله تعالى في سورة المتحنة (١١) :

﴿ وَإِنْ فَاتَكُمْ فِتْنَةٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَمَا يَقْبَلَنَّهَا فَاَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا ، وَأَنْفَقُوا اللَّهُ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾ .

وقيل أن نمرض دعوى النسخ على الآية ونناقشها - نرى أن نقف قليلاً عند تفسيرها .

وقد دارت أقوال المفسرين جملة حول تفسيرين لها .

أولها : أن كلمة (فما يقبلن) فيها مراد بها : (لجأت عفتكم) ، أي نوبتكم من أداء المهر . شبه ما حكم به على المسلمين والكافرين من أداء هؤلاء مهور نساء أولئك ، وأداء أولئك مهور نساء هؤلاء [مرة] أخرى . يفسر ينفقون فيه ، كما يتماق في الركوب وغيره ^(١) .

والثاني : أن معناها (فأصبتم من الكفار عفتي هي النفقة) ^(٢) .

والأمور به - على كلا التفسيرين - هو إعطاء الأزواج المؤمنين ، الذين لحقت أزواجهن بالكفار (مثل ما أنفقوا) ، أي مثل مهور نساءهم اللاتي لحقن بالكفار ، من المال الذي يستحقه الكفار عندكم إذا لحقت أزواجهن بكم بعد إيمانهم ، أو من المال الذي تقبضونه من قتالكم مع الكفار الذين ليس بينكم وبينهم عهد .

(١) قاضى القضاة أبو السمود في تفسيره : ١٥٨ ، ٥ .

(٢) المصدر السابق ، في للسكان قسمة . وقد نسب الحافظ ابن كثير التفسير الأول إلى ابن عباس برواية النوفى ، وإلى مجاهد . أما التفسير الثاني فنسبه إلى مسروق ، وإبراهيم وقفاة ، ومقاتل ، والنضجك ، وسفيان بن حسين الواسطي ، والزهري . وانظر تفسيره : ٣٥٧ / ٤ .

١١٩٨ - أما دعوى النسخ على الآية فقد قال أبو جعفر النحاس

في تصويرها :

(... وأكثر العلماء على أنها منسوخة . قال قتادة : وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار الذين ليس بينكم وبينهم عهد - فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا ، ثم نسخ هذا في سورة براءة . وقال الزهري : انقطع هذا يوم الفتح . وقال سفيان الثوري : لا يعمل به اليوم . وقال مجاهد : ﴿ وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار ﴾ الذين بينكم وبينهم عهد ، أو ليس بينكم وبينهم عهد ، ﴿ فمعاقبتم ﴾ أي فافتصصتم ﴿ فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا ﴾ ، أي الصدقات (بضم الدال) . فصار قول مجاهد أنها في الكفار . وقول قتادة أنها فيمن لم يكن له عهد .

(وقول ثالث : أنها نزلت في قريش حين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد ، فقال [الله] : ﴿ واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا ﴾ ١٦٠ ، وكتب إليهم المسلمون - قد حكم الله بأنه إن جاءكم امرأة منا أن توجوهوا إلينا بصدقاتها ، وإن جاءتنا امرأة منكم وجهنا إليكم بصدقاتها . فكتبوا إليهم : أما نحن فلا نعلم لكم هندنا شيئاً ، وإن كان لنا عندهم شيء فوجهوا به . فأنزل الله : ﴿ وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فمعاقبتم ، فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا ﴾ ^(١)

١١٩٩ - وإذا كان أبو جعفر النحاس لم يصور الحكم المنسوخ ، ولم يبين الآية الناسخة ، ولم يشرح التعارض بين المنسوخ والناسخ عند القائلين بالنسخ - فقد حدد ابن العربي الحكم المنسوخ ههنا ، بعد أن فسر الآية بقوله :

(فيها) (الآية) ثلاث مسائل :

(المسألة الأولى - قال علماؤنا : المعنى : إن ارتدت امرأة ولم يرَدَّ السكفار صدقها إلى زوجها كما أمروا - فردوا أنتم إلى زوجها مثل ما أنفق . . .)
 (المسألة الثانية - قوله تعالى : ﴿ فَعَاقِبْتُمْ ﴾ قال علماؤنا : العاقبة : المناقلة على تصوير كل واحد من الشينين مكان الآخر ، عقيب إذ هاب عينه ، فأراد : فَعَوَّضْتُمْ مكان الذهاب لم عوضاً ، أو عوضوكم مكان الذهاب لكم عوضاً - فليكن من مثل الذى خرج عنكم أو عنهم ، عوضاً من الفاتت لكم أو لهم .
 (المسألة الثالثة - فى محل العاقبة ، وفيه ثلاثة أقوال :
 (أحدها : من ألفى ، قاله الزهرى .

(الثانى : من مهر إن وجب للسكفار فى زوج أحد منهم ، على مذهب اقتصاص الرجل من مال خصمه إذا قدر عليه ، دون إذنه .

(الثالث : أنه يرَدُّ من الغنيمة ، وفى كيفية رده من الغنيمة قولان :

أحدهما : أنه يخرج المهر والحس ، ثم تقع القسمة . وهذا منسوخ - إن صح .
 (والثانى : أنه يخرج من الحس ، وهو أيضاً منسوخ) (١) هـ .

١٢٠٠ - ووضح أن ابن العربى يحصر دعوى النسخ فى المردود منه إذا فسر بالغنيمة ، مع أن هذا التفسير واحد من ثلاثة أقوال فسر بها (محل العاقبة) بتعبيره . ثم هو يتحفظ فى الحكم بالنسخ فى ربطه بشرط هو صحة التفسير . على أنه - كما رأينا - تفسير ليس متعيناً ولا مقبولاً ؛ لمناقضاته لصريح ما قررته بشأن الغنيمة آيتها فى سورة الأنفال (٤١) ، وقد أسلفناها .

١٢٠١ - أما ابن الجوزى فهو يفسر للماقبة بقوله : (﴿ فَعَاقِبْتُمْ ﴾ : أى صلبوهم فى القتال بمقوبة حتى غنمتم) ، وهو يبين ما يرَدُّ منه بقوله (...) ﴿ فَاَنْتَوَا لِّلَّذِينَ ذَهَبَتْ اَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا اَنْفَقُوا ﴾ ، أى أعطوا الأزواج من رأس الغنيمة (أنفقوا من المهر) وهو يحتج لهذا التفسير بأثر يرويه عن قتادة بإسناده ، يقول

(١) أحكام القرآن له : ١٧٧٨ وفى القسم الرابع منه .

فيه قتادة : (كن إذا فررن من المشركين الذين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ، إلى أصحاب نبي الله فتزوجوهن ، بعثوا بصداقهن إلى أزواجهن ، من المشركين الذين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ، فإذا فررن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كفار ليس بينهم وبين نبي الله عهد فتزوجوهن ، فأصاب المسلمون غنيمة أعطى زوجها ماساق من جميع الغنيمة ، ثم اقسموا بعد ذلك . ثم نسخ هذا الحكم ، ونهذ إلى كل ذى عهد عهده ، وأمر بقتال المشركين كافة)^(١).

وقتادة في هذا الأثر يبين لنا الناسخ عند القائلين بالنسخ - وهو منهم - ، فهو عنده آية لل سيف التي تقتضاها نيهذ إلى كل ذى عهد عهده ، وطواب المسلمون بقتال جميع المشركين . وقد رأينا كيف تأمر آية السيف بقتال طائفة خاصة من المشركين ، نقضت ما كان بينها وبين المسلمين من عهد ، فهي ليست عامة كما يفهم جمهور المفسرين . . .

١٢٠٢ - لعله ليس عذيباً بعد هذا الاضطراب في تحديد المنسوخ من الآية ، وناسخه - أن يغفل ابن جرير الطبري دعوى النسخ على الآية فلا يذكرها ، مع أنه أورد في تأويل الآية عدداً كبيراً من الآثار . على أنه يجتم كلامه في الآية بقوله :

(وأولى الأقوال في ذلك بالصواب - أن يقال : أمر الله عز وجل في هذه الآية المؤمنين ، أن يعطوا من فرت زوجته من المؤمنين إلى أهل الكفر ، إذا هم كانت لهم على أهل الكفر عتي : إما بغنيمة يصيبونها منهم ، أو بلحاق نساء بعضهم بهم - مثل الذي أنفقوا على الفارة منهم إليهم . ولم يخص إيتاءهم ذلك من مال دون مال ، فماليهم أن يعطوهم ذلك ، من كل الأموال التي ذكرناها)^(٢).

(١) نواسخ القرآن : الورق ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) تفسير الطبري : ٢٨ / ٥٠ .

١٢٠٣ - ونرى أن دعوى النسخ على الآية ، بعد هذا الذي نقلناه عن جميع من ذكرناهم - لا تعتمد على أساس قوى ، ولا تستند إلى نقل صريح ، ولا تتوفر لها شروط النسخ التي لا بد منها لقبولها . . . ودعوى نسخ هذا شأنها لا نجد بداً من رفضها ؛ لبطئها ، وتبوت أن الآية التي هي مناطها - محكمة . . . وإن الأمر لكذلك إن شاء الله .

١٢٠٤ - وأخيراً ، فهنا تنهى مناقشتنا للآيات التي ادعى عليها النسخ وليست منسوخة . عرضنا منها حياً مر بنا :

حساً وسببين آية بطلت دعوى النسخ عليها لأنها أخبار ، وثمان وعشرين بطلت دعوى النسخ عليها لأنها للوعيد ، وثلاث وستين ادعى عليها النسخ خطأ بآية السيف ، مع أنها جميعا محكمة ، وثمان وأربعين ادعى عليها النسخ مع أن علاقة نواسخها بها إنما هي التخصيص بأنواعه ، أو التقييد ، أو التفسير ، أو التفصيل .
وثلاث وستين لم تصح دعوى النسخ عليها ؛ لعدم التعارض بينها وبين نواسخها ،

وستألم تصح دعوى النسخ عليها مع أن المؤلفين في الفاسخ والمنسوخ يجمعون عليها ، والأصوليون يمثلون ببعضها على أن النسخ فيه مسلم .

١٢٠٥ - ولقد أحسننا ونحن نتالج كل مجموعة من هذه المجموعات أن بعضها يتداخل في بعضها الآخر ، فليس كل منها قسماً لغيره بالمعنى الحقيقي المفهوم للتقسيم . لكننا كنا نشعر منذ بدأنا نتالج الآيات أن هذا التداخل واقع لا مفر منه ، وأنه لا مانع على الإطلاق من أن تبطل دعوى النسخ على آية لأنها خير ، ولأنه لا تعارض بينها وبين الآية الناسخة لها في زعمهم ، ولأنها لا تعدو أن تكون من الأولى بمنزلة الاختصاص من التام ، أو التقييد من المطلق ، أو التفسير من المبيهم ،

أو المفضل من الجمل ، وأنها مع هذا سقت لتدل على الوعيد ، ثم ادعى عليه
النسخ بمد هذا كله بأية السيف ! . .

ومن هنا تعددت فصول هذا الباب (الثالث) حتى لأوشك أن يكون
وحده نصف هذا الكتاب ! . .

١٢٠٦ — على أننا نحب أن ننبه على حقيقتين هامتين ، قبل أن نختم
هذا الفصل :

أولهما أننا قد أغفلنا قصدا مناقشة ثلاث من دعاوى النسخ مكانها هذا
الباب ، والسبب هو أنها تقوم على أساس لا ترتضى أن نسود بدكره أسطر
في هذه الرسالة ^(١) ! .

والحقيقة الثانية أن الآيات التي لم نناقشها هنا ، مما ادعى عليه النسخ ، ولم نقصد
إغفالها — هي مادة الباب التالي . وإنما نردها بباب خاص تحت عنوان (وقائع
النسخ) ؛ لأن ما ادعى عليها من النسخ ليس مجرد دعوى ؛ فإن مناقشتها أثبتت
أنها منسوخة . وهي على أى حال لا تزيد عدتها على ست آيات .

١٢٠٧ — ونحن نتقدم إلى مناقشتها ، مستعينين بالله ، ضارعين إليه أن
يوفقنا إلى أن نقول كلمة الحق ، فيما ادعى عليها من النسخ ، ونعتقد حتى الآن
أنه صحيح .

ونحب أن ننبه على أننا سنتناولها بترتيب فقهي ، إن شاء الله ، دون أن
نلجأ بالآل إلى ترتيبها في المصحف ؛ فإن طبيعة الترتيب الفقهي تقتضى أن تناقش
آيات الأحكام عامة على وفقه ، دون تقييد ، بترتيب المصحف .

والله المستعان ، وهو ولي التوفيق .

* * *

(١) هي دعاوى النسخ على الآيات : ١٤١ في طه ، ٥٢ في الحج ، ١٦ في القيامة ، ونسب
هو قيامها على قصة الترافيق ، وهي مختلفة من أساسها ، فلا ينبغي الالتفات إليها بحال .

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations

which are satisfied by the functions $u_i(x, y, z)$ and $v_i(x, y, z)$ in the domain D of the space E_3 .

2. In the second part of the paper we shall consider the problem of the existence of solutions of the system of equations

which are satisfied by the functions $u_i(x, y, z)$ and $v_i(x, y, z)$ in the domain D of the space E_3 .

3. In the third part of the paper we shall consider the problem of the existence of solutions of the system of equations

which are satisfied by the functions $u_i(x, y, z)$ and $v_i(x, y, z)$ in the domain D of the space E_3 .

4. In the fourth part of the paper we shall consider the problem of the existence of solutions of the system of equations

which are satisfied by the functions $u_i(x, y, z)$ and $v_i(x, y, z)$ in the domain D of the space E_3 .

5. In the fifth part of the paper we shall consider the problem of the existence of solutions of the system of equations

which are satisfied by the functions $u_i(x, y, z)$ and $v_i(x, y, z)$ in the domain D of the space E_3 .

6. In the sixth part of the paper we shall consider the problem of the existence of solutions of the system of equations

which are satisfied by the functions $u_i(x, y, z)$ and $v_i(x, y, z)$ in the domain D of the space E_3 .

7. In the seventh part of the paper we shall consider the problem of the existence of solutions of the system of equations

which are satisfied by the functions $u_i(x, y, z)$ and $v_i(x, y, z)$ in the domain D of the space E_3 .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الرابع وفنايع النسخ

فصل وحيد

• عرض فقهي للناسخ والمنسوخ في القرآن
الكريم .

- شروط النسخ وهل تحققت في كل واقعة ؟
- الأدلة على النسخ ، والطرق المعروفة له هنا .
- نتائج فقهية للنسخ ، في وقائعه التي صحت .

١٢٠٨ — عالجنا في الباب السابق ، دعاوى النسخ التي لم تصح ، ورأينا كيف أربى عددها على مائتين وثمانين دعوى ، وكيف ادهى النسخ فيما دون أن تتوافر شروطه ، أو يقوم الدليل الصحيح على وقوعه ! ..

وفي هذا الباب ، نماذج - إن شاء الله - وقائع النسخ التي توافرت فيها شروطه ، وقام الدليل الصحيح على النسخ فيها ، بترتيب فقهي ، لا بترتيب ورودها في المصحف .

وهذه الوقائع تشمل نوعين :

أولها هو الوقائع التي نسخت فيها أحكام ثبتت بالسنة ، وكان الناسخ لها آيات من القرآن الكريم شرعت في موضوعها غير ما شرعته هي ، وصحبت هذه الآيات سنة تبين النسخ ؛ إذ لا بد من السنة المبيّنة للنسخ في مثل هذه الحالة ...

والنوع الثاني هو لوقائع التي نسخت فيها أحكام ثبتت بالقرآن ، وكان الناسخ لها آيات من القرآن كذلك . . .

وسنعرض كلا النوعين ، بهذا الترتيب ، في كل موضوع فقهي ثبت فيه واقعة نسخ ، مع عرض موجز لما ترتب على النسخ من أحكام جديدة ، حلت محل أحكام كانت قبلها . . .

في الصلاة :

١٢٠٩ - وحين يذكر ما نسخ من أحكام الصلاة ، يذكر تحويل القبلة من المسجد الأقصى إلى السكبة . وقد مر بنا ونحن نقاش دهوى للنسخ على قوله تعالى في سورة البقرة (١١٥) : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ ، فقد زعموا أنه منسوخ بالآية التي تأمر بالتوجه شطر المسجد الحرام ، وأبطلنا هذا الزعم هناك ، وإن كنا قد أثبتنا واقعة تحويل القبلة ، ونسخ القبلة الأولى^(١).

وإنما نعود لمرضه هنا ؛ لنقرر أن هذا الحكم من أحكام الصلاة قد نسخ ، وكان قد شرع باجتهاد من الرسول صلى الله عليه وسلم أقره الله عليه ، أو يوحى غير متلو (أى بأمر من الله نزل به جبريل على الرسول صلى الله عليه وسلم دون أن تتضمنه آية) فنسخه الله عز وجل بالقرآن ، وأحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تبين أن الآية قد نسخت سنته السابقة ، وكل ذلك ثابت بالسنة الصحيحة ، في صحيحى البخارى ومسلم ، وكتب السنن الأربعة ، وموطأ مالك^(٢).

(١) انظر فيما سبق : ف ٨٦٣ - ٨٦٦ .

(٢) انظر صحيح البخارى : ١٠٠/٣ - ١٠١ ، باب قد نرى قلبك وجهك في السماء ، في كتاب التفسير . وصحيح مسلم : ٣٧٤/١ - ٣٧٥ ، باب تحويل القبلة من القدس إلى السكبة . وسنن النسائي : ٦٥/٢ - ٦٦ ، باب استقبال القبلة في كتاب القبلة . وصحيح الترمذى : ١٣٧/٢ - ١٣٨ باب ماجاء في ابتداء القبلة . وسنن ابن ماجه : ١/٣٢٢ - ٣٢٣ ، باب القبلة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها . وموطأ مالك : ١/١٩٥ - ١٩٦ باب ماجاء في القبلة ، في كتاب القبلة .

فهذه واقعة نسخ الحسك من أحكام الصلاة ، كان قد شرع باليسنة ونسخه القرآن ، وبينت السنة حين نزلت الآية الناسخة أن ما كان قد شرع بها قد نسخ ، فاستبدلت السكفة بالمسجد الأقصى في الصلاة .

١٣١٠ — وثمة واقعة ثانية تشترك مع هذه الواقعة في أنها كانت مشروعة بالسنة ، ووقع فيها النسخ بالقرآن ، ونعني بهذه الواقعة تحريم الكلام في الصلاة ، بعد أن كان مباحا بالسنة العملية .

وقد أسلفنا الإشارة إلى هذه الواقعة ، فيما نقلناه عن الإمام الظاهري أبي محمد ابن حزم ، وهو يشرح مذهبه في جواز نسخ الأخف بالأنقل ، ثم أعيدت الإشارة إليها عند الحديث عن لفظ المنسوخ به (الناسخ) ، وأنه لا يشترط أن يكون من مادة المنسوخ ، أو يذكر فيه أنه نسخ^(١) .

أما هنا فنقرر أن الكلام في الصلاة كان مباحا ، فسكان الرجل من المسلمين يكلم صاحبه بحاجته ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عودهم أن يرد عليهم السلام وهو يصلي ، حتى سلم عليه عبد الله بن مسعود ذات يوم ، فلم يرد عليه ، وقال : « إن الله يحدث في أمره ما يشاء ، وأنه قد أخذت لكم في الصلاة ألا يتكلم أحد إلا بذكر الله ، وما ينهى من تسبيح وتمجيد ﴿وقوموا لله قانتين﴾^(٢) .

(١) انظر فيما سلف : ٢٨٦ ، ٢٩٠ .

(٢) هذا الحديث الصحيح أخرجه الطبري بهذا الإسناد :

(حدثنا ابن حميد قال ، حدثنا هرون بن أنيسة ، عن عنبسة ، عن الزبير بن عدى ، عن كلثوم بن الصطلق ، عن عبد الله بن مسعود ...) وقد ذكره السيوطي في الدر المنثور ٣٠٦/١ ولم ينسبه أمير الطبري ، مع أن النسائي أخرجه : ١٨١/١ . وأصل المتن ثابت عن ابن مسعود ، في مسند أحمد والصحيحين وغيرهما ، إلا أن رواية المسند ليس فيها النص على آية (وقوموا لله قانتين) ، وانظر الحديث : ٣٥٦٣ فيه . وانظر في البخاري : كتاب التفسير ، باب وقوموا لله قانتين : ١٠٧/٣ ، ثم انظر الروايتين في مسلم : ٣٨٢/١ — ٣٨٣ باب تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان من حاجته ، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة . وانظر تفسير الطبري : ٢٣٢/٥ — ٢٣٥ ، وتعليق أستاذنا محمود محمد شاكر على الآثار والأحاديث (٥٥٢٣ — ٥٥٣٣) .

١٣١١ - وهذه الواقعة التي تقوم على أن قوله تعالى : ﴿ وَتُؤْمِرُوا فِيهِ قَاتِنِينَ ﴾ ٢٣٨ : سورة البقرة ناسخ لإباحة الكلام في الصلاة - تعتمد على ما أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين ، عن أبي عمرو الشيباني ، قال : « قال لي زيد بن أرقم : إن كنا لتتكم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، يكلم أحدنا صاحبه بمحاجته ، حتى نزلت : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ... الآية ﴾ ، فأمرنا بالسكوت » ، زاد مسلم : « ونهينا عن الكلام » ^(١) .

فأما الحديث الصحيح الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، وهو الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل حرف في القرآن فيه القنوت فإنما هو الطاعة » ^(٢) - فهو لا ينافي واقعة النسخ هذه ؛ لأن من الطاعة ترك الكلام في الصلاة ، وبخاصة أن من معاني القنوت لغة : السكوت .

١٣١٢ - ونذكر هاتين الواقعتين من وقائع النسخ في الصلاة ، إلى واقعة نسخ ثالثة فيها ، تختلف عنهما بأن الفاسخ المنسوخ فيها كليهما من القرآن ، ونفخ بها نسخ فرض قيام الليل - الذي أوجبه وحتمه قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمُلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ... ﴾ (١ - ٣ : سورة المزمل) - بقوله تعالى في آخر السورة نفسها - وقد أنزل بعد نزول أولها بصفة - : ﴿ إِنْ رَبَّكَ يَقَامُ أَنْتَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ ، وَنِصْفَهُ ، وَثُلُثُهُ ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ . وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَأْتِي عَلَيْكُمْ فَاذْكُرُوا مَا تَبَسَّرَ

(١) صحيح البخاري : ١٠٧/٢ ، وصحيح مسلم : ٣٨٣/١ .

(٢) تفسير الطبري : ٢٣٠/٥ - ٢٣١ والمحدث رواه أحمد في مسند أبي سعيد (٣ : ٧٥ ط المولى) ، وذكره الميثمي في مجمع الزوائد ، وقال : رواه أحمد ، وأبو يعلى ، والطبراني في الأوسط . وقد أورد الطبري برواية أخرى ، عند تفسير قوله تعالى في الآية (١٧) من سورة آل عمران : « الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار » ، وانظر : ٤٠٢/٦ منه .

مِنَ الْقُرْآنِ . عَلَّمَ أَنْ سَيَسْكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي
الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا
مَا نَزَّلَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا .
وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ذُوْ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا .
وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٢١٣﴾ .

١٢١٣ — وهذه الواقعة من وقائع النسخ ، تعتمد على حديث صحيح
عن عائشة رضي الله عنها ، أخرجه مسلم في كتاب الصلاة : باب جامع صلاة الليل
ومن نام غنه أو مرض ، وهذا نصه بإسناده ، نقلنا عن صحيح مسلم :

قال مسلم :

(حدثنا محمد بن المنني العنزي ، حدثنا محمد بن أبي عدي ، عن سعيد ،
عن قتادة ، عن زرارة ، أن سعد بن هشام بن عامر أراد أن يرضو في سبيل الله ،
فقدم المدينة ، فأراد أن يبيع عقاراً له بها ، فيجعله في السلاح والكراع ، ويجهده
الروم حتى يموت . فلما قدم المدينة لقي ناساً من أهل المدينة ، فبهوه عن ذلك ،
وأخبروه أن رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فبهام
نبي الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : « أليس لكم في أسوة ؟ » . فلما حدثوه
بذلك راجع أمراته — وقد كان طلقها — وأشهد على رجعتها . فأتى ابن عباس ،
فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال ابن عباس : ألا أدلك على
أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : من ؟ قال : عائشة ،
فأتها فامأملها ، ثم اتني فأخبرني بردها عليك . فانطلقت إليها ، فأتيت على حكيم
ابن أفلح ، فاستلحقته إليها . فقال : ما أنا بقاربها ؛ لأنني نهيتها أن تقول في هاتين
الشيعتين شيئاً ، فأبت فيهما إلا مضياً . قال : فأقدمت عليه فجاء ، فانطلقنا إلى
عائشة ، فاستأذنا عليها ، فأذنت لنا ، فدخلنا عليها . فقالت : أحكيتم ؟ (فمرفته)
فقال : نعم . فنقلت : من ملك ؟ قال : سعيد بن هشام . قالت : من هشام ؟

قال : ابن عامر . فترحم عليه وقالت خيراً . (قال قتادة : وكان أصيب يوم أحد) ، فقلت : يا أم المؤمنين ، أنبئني عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم . قالت : ألست تقرأ القرآن ؟ قلت : بلى . قالت : فإن خلق نبي الله صلى الله عليه وسلم كان القرآن . قال : فهممت أن أقوم ، ولا أسأل أحداً عن شيء حتى أموت ! ثم بدأني ، فقلت أنبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : ألست تقرأ ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ ... ﴾ ؟ ، قلت : بلى . قالت : فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة ، فقام نبي الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه سوياً ، وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء ، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف ، فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة .

وبعد أن سألتها عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوصفته له - قال : (فانطلقت إلى ابن عباس لحديثه بحديثها ، فقال : صدقت . لو كنت أقربها أو أدخل عليها - لأيتها حتى تشافيني به . قال : قلت : لو علمت أنك لا تدخل عليها ، ما حدثتك حديثها)^(١) .

١٢١٤ — وهذا الحديث الصحيح أخرجه مسلم كما أسلفنا ، والنسائي في سننه ، وأورده السيوطي في الدر المنثور ، وذكر أنه قد أخرجه عدا مسلم والنسائي - أحمد ، وأبو داود ، ومحمد بن نصر في كتاب الصلاة ، والبيهقي في سننه .

وهو صريح كما ترى في أن قيام الليل قد فرض أولاً ، بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ... ﴾ ثم نسخ هذا الفرض بعد اثني عشر شهراً ، فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة . . .

(١) . هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه : ٥١٣/١ - ٥١٤ ، والنسائي في سننه :

١٢١٥ - على أنه يكاد يكون صريحاً كذلك في أنه فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ولم يفرض عليه وحده ، فإن فيه : « فقام نبى الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حولاً » ، ويتفق هذا مع نص الآية الناسخة هنا ، فإن قوله عز وجل فيها : ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ فَتَأْتِيَكُمْ فَافِرُوهَا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ » ، عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ، وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَافِرُوهَا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ - قوله هذا صريح في أنه قد رفع عنهم معه ، ويعنى هذا بالطبع أنه كان مفروضاً عليهم معه أيضاً .

١٢١٦ - وإن الشافعى ليتناول هذه الواقعة من وقائع النسخ في الرسالة ، فيقول :

(مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله أنزل فرضاً في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس ، فقال : ﴿ بآيها المزمحل قم الليل إلا قليلاً * نصفه أو انقص منه قليلاً * أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلاً ﴾ ، ثم نسخ هذا في السورة معه ، فقال : ﴿ إن ربك يعلم (إلى) وآتوا الزكاة ﴾ .

(ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل ، نصفه إلا قليلاً أو الزيادة عليه ، فقال : ﴿ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنُصْفَهُ وَثُلُثُهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ ﴾ ، فحذف فقال : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ قرأ إلى ﴿ فَافِرُوهَا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ .

(قال الشافعى : فكان بيننا في كتاب الله نسخ قيام الليل ، ونصفه ، والنقصان من النصف والزيادة عليه ، بقول الله : ﴿ فَافِرُوهَا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ ^(١) .

١٢١٧ - وإذا كان الشافعي قد ذكر احتمالين ، في مدلول هذا الأمر ﴿ فافروا ما تيسر منه ﴾ هما : أن يكون فرضاً ثابتاً أزلي به فرض غيره ، أو يكون فرضاً منسوخاً أزلي بغيره كما أزلي به غيره - فقد احتج لهذا الاحتمال الثاني بقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَمَجِّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ ٧٩ : الإسراء . قال : (فاحتمل قوله : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَمَجِّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ ، أن يتمجد بغير الذي فرض عليه ، مما تيسر منه) . ثم مضى يطلب الاستدلال بالسنة على أحد الاحتمالين ، حتى وجد الدليل في حديث طلحة بن عبيد الله : « جاء أعرابي من أهل نجد نثر الرأس ، نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول ، حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام . فقال لأنبي : خمس صلوات في اليوم والليلة . قال : هل على غيرها ؟ فقال : لا ، إلا أن تطَّوَّعَ . قال : وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام شهر رمضان ، فقال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطَّوَّعَ . فأدبر الرجل وهو يقول : لا أزيد على هذا ، ولا أنقص منه . فقال رسول الله : أفلح إن صدق . »

١٢١٨ - كذلك وجده في هذا الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « خمس صلوات كتبهن الله على خلقه ، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافا بحقهن - كان له عند الله عهداً أن يدخله الجنة . »

ومن ثم قرر الحكم الذي ارتضاه بقوله : (فوجدنا سنة رسول الله تدل على أن لا واجب من الصلاة إلا الخمس ، فصرنا إلى أن الواجب الخمس ، وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها فهو منسوخ بها ؛ استدلالاً بقول الله : ﴿ فَتَمَجِّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ ، وأنها ناسخة لقيام الليل ، ونصفه وثلثه ، وما تيسر ^(١) .

(١) انظر الفقرات ٣٣٩ - ٣٤٢ . في ص ١١٥ - ١١٦ من الرسالة . والآية هي (٧٩) في سورة الإسراء .

١٢١٩ - ولكن الشافعى فسر النافلة فى الآية بالتطوع ، كما اصطلاح الفقهاء أن يفهموا منها وأن يستعملوها ، مع أن المأثور فى تفسيرها يخالف هذا الذى فسرهما به ، فإن خير ما فُسرَّت به ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما - وأخرجه ابن جرير وابن أبى حاتم وابن مردويه - : قوله : ﴿ نَافِلَةٌ لَّكَ ﴾ .
يعنى خاصة للنبي صلى الله عليه وسلم ، أمر بقيام الليل وكتب عليه (١) .

وما روى عن أبى أمامة رضى الله عنه ، وأخرجه أحمد ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبى حاتم ، والطبرانى ، وابن مردويه ، فى قوله ﴿ نَافِلَةٌ لَّكَ ﴾ قال : « كانت للنبي صلى الله عليه وسلم نافلة ، ولنا فضيلة . وفى لفظ : إنما كانت النافلة خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذه الرواية الثانية عن أبى أمامة تؤيدها رواية أخرى عنه ، أخرجه الطيالسى ، وابن نصر ، والطبرانى ، وابن مردويه ، والبيهقى فى شعب الإيمان ، والخطيب فى تاريخه ، أنه - أى أبى أمامة - قال : (إذا توضأ الرجل المسلم فأحسن الوضوء : فإن قدم قدمه مغفورا له ، وإن قام يصلى كانت له فضيلة) . قيل له : نافلة ، قال : (إنما النافلة للنبي صلى الله عليه وسلم . كيف يكون له نافلة وهو يصوم فى الخطايا والذنوب ؟ ولكن فضيلة .)

١٢٢٠ - فهذه الآية ﴿ ومن الليل فتهجد به ﴾ ليست ناسخة إذن لفرض قيام الليل كما يقول الشافعى ؛ لأن قوله تعالى فيها ﴿ نافلة لك ﴾ : بمعنى زيادة لك ، ليس بمعنى التطوع . فقيام الليل ما زل فريضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، وإن دل الحديث على أنه قد نسخ عن سائر المسلمين ، فصار تطوعا بعد أن كان فريضة .

ومن هنا كان ما روى عن الضحاك ، وأخرجه ابن أبى حاتم ، أنه قال :

(١) إنما فرس عليه صلى الله عليه وسلم قيام الليل بعد أن نسخ ، لقوله تعالى : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك ، عسى أن يثيبك ربك مقام محمودا » ، لكنه لم يفرض عليه أن يقوم نصف الليل أو ثلثيه ، بل غواب بالقيام ، دون تحديد الوقت الذى يجب للقيام فيه . . .

(نسخ قيام الليل ، إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم) .^(١)

١٢٢١ — أما قول الشافعي إن قول الله تعالى : ﴿ فاقربوا ما تبسر منه ﴾ قد أحل فرضاً محل الفرض المزال بالنسخ ﴿ وهو قيام الليل ﴾ — فهو مخالف لقول عائشة رضى الله عنها ، في الرواية التي أسلفناها : (حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف ، فصار قيام الليل تعاموا بعد فريضة) .

وحقيقة انتهى الشافعي إلى أن هذا الفرض قد نسخ بغيره ، كما نسخ به غيره ، وقرر أن ناسخه هو آية الإسماء . لكننا بينا أن كلمة (نافلة) في آية الإسماء هذه لا تعني التطوع ، وأن التهجد الذي أمرت به خصائص برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عاماً ، فلا منافاة تقتضي النسخ ! .

١٢٢٢ — وقد ذهب البخاري مذهب الشافعي ، في شطره الأول ، فرأى أن قوله تعالى : ﴿ فاقربوا ما تبسر منه ﴾ معناه : صلوا ما أمكن . وأن فرض قيام الليل بقي في ركعتين من هذه الآية .

وعقد البخاري باب (يعقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل) ، وذكر في حديث آخر : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد ، يضرب مكان كل عقدة : عليك ليل طويل طارق . فإن استيقظ فذكر الله تعالى انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن صلى انحلت عقدة ، فأصبح نشيطاً طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان » .

لكنه ذكر حديث سمرة بن جندب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرواية ، قال : « أما الذي يبلغ رأسه بالحجر فإنه الذي يأخذ القرآن فيرفضه ، وينام عن الصلاة المكتوبة » . كذلك ذكر حديث عبد الله بن مسعود ، قال : « ذكر

(١) انظر في جميع هذه الآثار : ١٩٦/٤ — ١٩٧ من الدرر النور ، وانظر في طائفة منها تفسير الطبري : ٩٦/١٥ ، وأحكام القرآن لابن العربي : ١٢١٠ — ١٢١١ وهي في القسم الثالث منه .

عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل نام الليل إلى الصباح ، فقال : « ذاك رجل بال الشيطان في أذنه » .

وهذان الحديثان يقتضيان حمل مطلق الصلاة على المكتوبة ، فيحمل المطلق على المقيد لاجتماعه له . وتسقط الدعوى ممن عينه لقيام الليل^(١) .

١٢٢٣ - على أنا نذهب في تفسير الأمر بالقراءة في الآية غير مذهب الشافعي ، فنرى أن المرد بها في الآية - والله أعلم - هو القراءة الحقيقية ، لا الصلاة^(٢) . ومستندنا في هذا ظاهران :

الظاهرة الأولى : أن الآيتين اللتين تأمران بقيام الليل (أمرأا أو خاصا) قد استعملت إحداهما مادة القيام ، واستعملت الثانية مادة التهجّد . وما استدلل به الجمهور لاستعمال مادة القراءة بمعنى الصلاة - وهو قوله تعالى : ﴿ وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ - ليس فيه ما يمنع أن يراد بالقراءة معناها الحقيقي ، بل هذا أولى ؛ فإن الآية عليه تتحدث عن نوعين من العبادة هما الصلاة وتلاوة القرآن ، لا عن نوع واحد هو القراءة كما في التفسير الآخر .

والظاهرة الثانية : أن آية سورة المزمل تعطف على الأمر بقراءة ما تيسر منه (والضمير للقرآن) الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة . ومن التكسّف في تشاويل أن يقال إن الصلاة للأمور بها في قوله تعالى ﴿ فافرقوا ما تيسر منه ﴾ ، في غير الصلاة للأمور بها في قوله ﴿ وأقربوا الصلاة ﴾ ، وإن المراد بالأولى قيام الليل - والثانية

(١) انظر في تصوير مذهب البخاري هنا : ١٨٧٠ في أحكام القرآن ، وهي في القسم الرابع منه . ويرد عليه أن حديث سمرة قد روى مطلقا من طريق آخر ، فهو الذي يحمل على المقيد في روايته التي معنا . أما حديث ابن مسعود فيلحق مع الحديث الذي بدأ به كلامه ، والذي اتخذ منه عنوانا للباب . وكلاهما يمكن حمله على التفسير من ترك التهجّد ، وإن لم يكن هذا وجوه .

(٢) يفهم من كلام الشافعي بوضوح أنه فسر القراءة بالصلاة ، من تقريره بقاء فرض قيام الليل في ركعتين ؛ أخذنا من قوله تعالى : ﴿ فافرقوا ما تيسر منه ﴾ . وذكره بعد ذلك احتياجا في بقاء هذا أو نسخه بآية الإسراء ، يؤكد هذا الفهم ولا يضيفه .

الحسن المكتوبة ، وبخاصة أن الذين يفسرون القراءة بالصلاة يرون وجوب قيام الليل ، ولو بركتين فقط .

١٣٢٤ — وهذا الذي ذهبنا إليه في تفسير الأمر بالقراءة في الآية — قد سبقنا إليه من شيوخ أهل التأويل كعب الأحبار ، والحسن البصري ، والسدي . وقد اتفقت الرواية عنهم في تحديد أقل ما يتيسر من القرآن بمائة آية ، فيما عدا رواية من روايتين عن الحسن حدد فيها خمسين آية . وتراوحت عباراتهم بين : (من قرأ مائة آية في ليلة لم يحاجه القرآن) ، (من قرأ في ليلة مائة آية كتب من العابدين) ، (قال الله : ﴿ فاقرءوا ما تيسر من القرآن ﴾) ، قال الحسن : نعم ، ولو خمسين آية . وقال السدي : مائة آية ^(١) .

١٣٢٥ — وهكذا يخلص لنا أن ما ذهب إليه الشافعي والبخاري من بقاء فرض قيام الليل ولو في ركعتين ، بمقتضى الأمر بقراءة ما تيسر من القرآن ، ثم ما ذهب إليه الشافعي من أن هذا أيضا قد نسخه قوله تعالى : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك ﴾ — كلاهما ليس صحيحا ؛ لأن القراءة في آية الإسراء (٧٨) : ﴿ وقرآن الفجر . . ﴾ لم يرد بها الصلاة ، والنافلة في آية الإسراء (٧٩) : ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك . . ﴾ لم يرد بها ما يقابل الفرض وهو التطوع . وهكذا يخلص لنا أخيرا أن قيام الليل كان قد فرض أولا على جميع الأمة ، ثم نسخ بعد اثني عشر شهرا ، فأصبح تطوعا بعد أن كان فريضة ، كما قالت عائشة رضي الله عنها . وأن التهجد قد فرض على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، بمقتضى آية الإسراء ، وبقي فرضا عليه حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى ، فلم ينسخ . في الصيام :

١٣٣٦ — أسلفنا أن آيات الصيام في سورة البقرة محكمة لم ينسخ شيء منها ، لسكن فيها آيتين كل منهما نسخت حكمها ثبت بالسنة .

أما أولى هاتين الآيتين فهي قوله تعالى (١٨٥) : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ، وقد نسخ بها صيام يوم عاشوراء الذي كان مفروضاً بالسنة ، كما نقلنا عن ابن حزم في جواز نسخ الأخف إلى الأثقل^(١) . وكما يصرح ما روى عن عائشة رضي الله عنها وأخرجها البخاري ، قالت : (كان عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ، وكان للنبي صلى الله عليه وسلم بصومه ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما نزل رمضان كان رمضان الفريضة وترك عاشوراء ، فكان من شاء صامه ومن شاء لم يصمه)^(٢) .

١٣٣٧ — وأما الآية الثانية فهي قوله تعالى (١٨٧) : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ، هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَمَّا عَنْكُمْ ، فَاَلآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبِقَ لَكُمْ الْغَلِيظُ مِنَ اللَّيْلِ مِنَ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ .

وقد أعلفنا أنها ناسخة للسنة العملية ، وأوردنا الأثرين الصحيحين المرويين في هذا ، وأخذها عن أبي إسحق السبيعي عن البراء بن عازب الأنصاري ، والثاني عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه ، وهذان الأثران هما اللذان يقرران السنة العملية التي كانت قبل نزول هذه الآية ، وفيهما الحادثان اللتان كانتا سبب نزولها .^(٣)

١٣٣٨ — ولا يقال إن صيام المسلمين الأول لم يكن بالسنة للعملية ،

(١) انظر قبا سلف : ف ٢٨٦ ص ٢٠٠ .

(٢) الجامع الصحيح : ١٠٢/٣ - ١٠٣ ، كتاب التفسير ، باب (بأيها الدين آمنوا كتب عليكم الصيام . . .) .

(٣) انظر فيما سلف : ف ٣٠٢ - ٣٠٣ ص ٣٠٩ - ٢١٠ ، ف : ٨٧٩ - ٨٨٠ .

ص ٦٢٤ - ٦٢٨ .

(٥٢ - النسخ في القرآن)

بل كان استعرازا لما كان في الجاهلية ؛ لأن قوله تعالى في الآية : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أُنْكُمْ كُنْتُمْ نَجْوَائُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ﴾ صريح في أنه كانت هناك مخالفة يعاقب عليها لولا عفو الله ، وقبوله التوبة من المخالفين . وإنما تُتصور المخالفة إذا كان هناك شرع مأمور باتباعه ، وهذا الشرع هو المنسوخ هنا ! . .

١٢٢٩ - كذلك لا يقال - هنا وفي الآية الأولى - إن القرآن قد استقل بنسخ السنة ؛ فقد صحب كلا من الآيتين الناشختين هنا سنة مبيدة للنسخ ، فقول عائشة رضي الله عنها : « فلما نزل رمضان كان رمضان الفريضة ، وترك عاشوراء ، فكان من شاء صامه ومن شاء لم يصمه » - أثر صحيح مبيد للنسخ الآية الأولى لفرض صيام عاشوراء ، وأن البديل لهذا الحكم المنسوخ هو فرض صوم رمضان .

١٢٣٠ - ويبين أن الآية الثانية نسخت كيفية الصوم التي كانت : بته بالسنة العملية - قول عائشة وأم سلمة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان من جماع غير احتلام ، ثم يصوم في رمضان) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » ، وقد رواه عمرو بن العاص ، وأخرجه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه ^(١) . وما رواه أنس عن زيد بن ثابت ، وأخرجه مسلم في صحيحه ، أنه قال : تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قمنا إلى الصلاة قال أنس : كم كان قدر ما بينهما ؟ قال زيد : خمسين آية ، (أي قدر قراءة خمسين آية) ^(٢) .

(١) أما حديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فقد حكى ابن تيمية في المنتقى أنه متفق عليه (نيل الأوطار : ٢١٢/٥) . وأما حديث عمرو بن العاص فقد أخرجه مسلم في صحيحه : ٢ / ٧٧٠ - ٧٧١ ، حديث ٤٦ في كتاب الصيام ، وابن تيمية في المنتقى : ٤ / ٢٢١ نيل الأوطار .

(٢) حديث ٤٧ في كتاب الصيام بصحيح مسلم : ٢ / ٧٧١ .

وهكذا بينت السنة العملية والقولية نسخ القرآن للحكم الثابت بالسنة ، فلم يستقل القرآن بالنسخ . وتحقق شرط الشافعي .

في الصدقة بين بدى نجوى الرسول :

١٣٣١ — وقد أسلفنا في أكثر من موضع واقعة نسخ الأمر بالصدقة بين بدى نجوى الرسول .

ناقشناها من حيث اشتراط التمكن من الفعل قبل النسخ ، وأوردنا من الآثار ما يثبت أن هذا الشرط متحقق فيها ، وأن ظاهر هذه الآية يؤكد .
وناقشناها من حيث اشتراط أن يكون النسخ إلى بدل ، فأثبتنا أن هذا الشرط متوافر فيها ، و بينا أن البديل هنا هو التخيير بين تقديم الصدقة وعدمه ، لمن أراد أن يفاجى الرسول ، بعد أن كان تقديم الصدقة فرضاً واجباً بمقتضى أولى الآيتين .

ثم ذكرنا ما ضمن كلام عبد القاهر عن الطوق المرفقة للنسخ ؛ لأن الآية الناسخة تقول : « فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » ، وهو كلام يدل على النسخ .
ثم أوردناها ونحن نقاش إنكار أبى مسلم للنسخ ، فأبطلنا ما اعترض به على واقعة النسخ فيها ، ونقضنا بهذا دليلاً من أدلته التي حاول أن يدعم بها مذهبه (١) .

١٣٣٢ — وهذه الواقعة من وقائع النسخ - نسخ فيها حكم ثبت بالقرآن ، بحكم آخر ثبت أيضاً بالقرآن . والآيتان المنسوخة والناسخة هما قوله تعالى في سورة الحادة (١٢ و ١٣) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقَدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاهُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * أَلَسْتُمْ أَنْ تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاهُمْ صَدَقَاتٍ ؟ فَإِذَا

(١) ارجع إلى ما سبق : ص ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٣٠٣ ، ٣٧٢ - ٣٧٣ .

لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣٣﴾ .

١٢٣٣ - ويلاحظ في الآيتين التابختين في هذه الواقعة وفي واقعة نسخ فرض قيام الليل - أن كلا منهما تأمر بإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة .

فآية التي نسخ بها فرض قيام الليل تقول : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَآخَرُونَ بِضُرٍّ بُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَفِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَقْرُوا مَا نَفْسَمَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ... ﴾ .

والآية التي نسخ بها الأمر بتقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول تقول : ﴿ أَشْنَعُمْ أَنْ نَقْدُمَا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ؟ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ... ﴾ .

فهل كان مصدر هذا الاتفاق في الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة اتفاق الآيتين في أن كلا منهما قد نسخ بها حكم تكليفي ، هو فرض قدر زائد على الفرض الأصلي من الصلاة والزكاة ؟ .

١٢٣٤ - بحسب أن هذا هو المراد ؟ فقد فرضت آية قيام الليل صلاة فوق الخمس المكتوبة ، وفرضت آية الصدقة بين يدي نجوى الرسول صدقة غير الزكاة المفروضة ، ثم جاءت الآيتان التابختان لهذا القدر الزائد وذلك تأمران بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؛ لتشعرا ببقاء الأصل المفروض ، وبأنه هو وحده المفروض لا غيره ! .

١٢٣٥ - ونحن نجد فيما أسلفناه عن هذه الواقعة ، في المواضع الأربعة التي أشرنا إليها ، ما يفنى عن شرحها هنا ، وعن إعادة الروايات التي تقررها ، أو الزيادة على ما ذكرناه منها ، فحسبنا ما ذكرناه هناك ، وعلى من طلب المزيد من الآثار أن يرجع إلى كتب التفسير التي تعنى بالمأثور ، وإلى كتب أحكام

القرآن ، وإلى كتب النسخ والنسوخ في القرآن الكريم ، فيسجد في هذه السكتب كثيراً من الآثار ، ويسجد في هذه الآثار ما يؤكد له أن الآية الثانية قد نزلت بعد الآية الأولى بزمن يكفي للعمل بالأمر الأول الذي فيها ، بل يسجد أن هذا الأمر الأول قد عمل به فترة قبل أن ينسخ ^(١) . . .

في أحكام القتال :

١٣٣٦ — أسلفنا ونحن نمثل لمداول النسخ عند الشافعي ، واقعة النسخ في قوله تعالى من سورة الأنفال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ، إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ حِشْرٌ صَابِرُونَ فَلْيُكَلِّبُوا مَائِدَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَائِدَةٌ فَلْيُكَلِّبُوا النَّفَائِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (٦٥) ، وبيننا هناك ناسخها ، ودليل النسخ ^(٢)

وفي الوقائع التي سبقها الأمدى ، واستدل بها على جواز النسخ لا إلى بدل - ناقشنا هذه الواقعة ، على ضوء كلام الشافعي فيها ، فأنبتنا أن النسخ فيها إلى بدل ، وأبطلنا استدلال الأمدى بها لمذهب جمهور الأصوليين ^(٣) . . .

وعند كلامنا عن الطرق المرفقة للنسخ عند عبد القاهر ، نقلنا عنه أن (منها أن يقتصر بالآية لفظ بدل على أنها ناسخة للأولى) ، ونمثله لهذا اللفظ بثلاثة أمثلة هي : قول الله تعالى : ﴿ الْآنَ خَفَّتْ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ كَفَرُوا فَكَفَرُوا عَنْكُمْ فَتَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَإِذَا أَمَّ تَقَعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) .

(١) ارجع على سبيل المثال إلى تفسير الطبري : ١٥/٢٨ - ١٦ ، وابن كثير : ٤/ ٣٢٦ - ٣٢٨ ، والدر المنثور : ١٨٥/٦ - ١٨٦ . ثم إلى أحكام القرآن للجصاص : ٣/ ٤٢٨ ، ولابن العربي : ١٧٤٩/٤ ، والناسخ والنسوخ للجصاص : ٢٣١ ، ونواسخ القرآن لابن الجوزي : الورقات ١٢٦ - ١٢٨ .

(٢) ارجع إلى ما سبق ف ١٠٣ - ١٠٦ .

(٣) ارجع إلى ف ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٤) ارجع إلى ف ٣٠٣ .

١٣٣٧ - وقد رأينا كيف نسخت آية الصدقة بين يدي نبوى الرسول - وهى التى تشتمل على المثال الأخير - الآية التى تأمر بهذه الصدقة^(١) . وكيف نسخت آية الصيام - ومن ألغائها المثال الثانى - ما كان مشروعاً بالسنة الفعلية فى كيفية الصيام^(٢) . ونبين هنا إن شاء الله كيف نسخت آية الأنفال التى تبدأ بقوله عز وجل : ﴿الآن خفف الله عنكم﴾ ، - وهو المثال الأول - الآية التى قبلها ، فصار جائزاً للمقاتلين من المسلمين بعد نزولها أن يفروا أمام أكثر من مثليهم ، بعد أن كان ثباتهم أمام عشرة أمثالهم واجباً عليهم ! . . .

١٣٣٨ - وشيوخ أهل التأويل ، وجهور المفسرين من بعدهم - متفقون على أن الآيتين المنسوخة والمناسخة تتحدثان عن وجوب الثبات ، وتحريم الفرار أمام الكفار ، كما تحدثت آيتان أخريان فى السورة ، مع فرق فى علاج الموضوع هو أن الآيتين السابقتين وهما : ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار﴾ و ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا﴾ .. تنهى أولاهما عن الفرار بإطلاق ، وتأسر الثانية بالثبات دون قيد . أما هاتان الآيتان فتخصضان المؤمنين على القتال وعدم الفرار مقيداً . وقد كان القيد فى أولاهما ألا يعجوز المقاتلون من الكفار عشرة أمثال للمقاتلين من المؤمنين ، ثم نسخ هذا تخفيفاً من الله عنهم ، ورحمة بهم ، فصار القيد (فى الآية المناسخة) ألا يتجاوز الكفار مثلي المؤمنين ! . . .

١٣٣٩ - وإذا كان الشافعى قد روى القول بالنسخ فى هذه القائمة من ابن عباس ، بطريق عمرو بن دينار - فقد أخرجه البغوارى فى الصحيح بهذا لفظريق ، و بطريق عكرمة ، ثم أخرجه الطبرى بطريق عطاء بن أبى رباح ،

(١) ارجع إلى ما سبق فى هذا الباب ف : ١٢٣١ - ١٢٣٥ .

(٢) ارجع إلى ما سبق فى هذا الباب ف : ١٢٢٧ - ١٢٣٠ .

والعوفى ، وقادة ، ثم أخرجه عن مجاهد ، وعكرمة ، والحسن البصرى ، وابن أبى نجيح ، والسدى ، وعطاء ، والضحاك ...

ويقول الشافعى بعد أن يورد الرواية عن ابن عباس : (وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله ، وقد بين الله هذا فى الآية ، وليست تحتاج إلى تفسير) .

١٢٤٠ — لا يقال إن الآيتين متجاورتان فى المصحف الكريم ، فليس بينهما فاصل زمنى يسمح بنسخ الثانية للأولى ؛

أولاً — لأن التجاور فى المصحف ليس دليلاً على أن نزولها كان معاً ، فقد أسلفنا فى آيتى الصدقة بين يدى نجوى الرسول أن ثانيتهما ناسخة للأولى ، مع أنها — أيضاً — متجاورتان فى المصحف .

وثانياً — لأنه قد ورد فى الآثار الصحيحة : (لما نزلت : ﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبون مائتين ﴾ شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم ألا يفر واحد من عشرة ، فجاء التخفيف ؛ فقال : ﴿ الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً ، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبون ألفين بإذن الله ، والله مع الصابرين ﴾ ، قال ابن عباس : (فلما خفف الله عنهم من العدة — نقص من النصر بقدر ما خفف عنهم) .

وهذا الأثر يدل بوضوح على أن الآية الناسخة نزلت بعد الأولى ، بمدة كانت (فى الأقل) كافية للاحساس بما فى الحسم الأول من المشقة والجهد ، واشكوى هذا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

ومن ثم نستظهر أن هذا الحسم قد عمل به فترة قبل أن ينسخ ، وإلا فقيم كان نهى المؤمنين عن الفرار فى بدر ، مع أن الكفار كانوا ثلاثة أمثالهم ، ولم يكونوا مثابهم لحسب ؟ !

١٢٤١ — كذلك لا يقال إن الحسم الأول لم يرفع ؛ بل دليل أن من شاء

من المؤمنين أن يثبت أمام عشرة من الكفار فله ذلك :
لأننا نقول أولا : إن الذي رفع هو وجوب الثبات أمام عشرة أمثال المسلمين
لا جوازهم .

وثانيا : إننا قد أسلفنا لهذا نظيرا هو نسخ وجوب قيام الليل ؛ فإن هذا لا يعني
أن للمسلمين قد حظر عليهم قيام الليل ، بل يعنى أنه أصبح نافذة بعد أن كان
فرضا ، فلمن شاء من المسلمين أن يقوم ما شاء من الليل ، دون حظر ! . . .

١٢٤٢ - والحكم الذى شرع بالآية الثانية هنا - وهو التخفيف
بإيجاب الثبات على كل مسلم أمام اثنين بدلا من عشرة - لم يشرع على أنه رخصة
لا يجوز العمل بها إلا عند تعذر العمل بالعزيمة التى هى الحكم الأول ، وإنما شرع
ليحل محل الحكم الأول فى كل حال . فلا يقال إن المسلمين فى حال القوة يجب
عليهم الثبات لعشرة أمثالهم من الكفار ؛ لأن هذا الحكم قد نسخ ، فلم يعد
محل تكليف . ولا يمتنع المؤمنون مخالفين إذا قرؤوا فى حال قوتهم أمام ثلاثة
أمثالهم أو أكثر ؛ لأنه لم يعد الثبات واجبا عليهم - بعد النسخ - أمام أكثر
من مثليهم ! . . .

١٢٤٣ - وبعد ، فقد انفرد الإمام الظاهري : أبو محمد علي بن حزم ،
بمذهب فى المراد بالآية ، وفى ادعائه أنها محكمة ، حيث قال :

(وقد ادعى قوم فى قوله تعالى : ﴿ الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا ﴾
أنه نسخ قوله تعالى : ﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ﴾ . وهذا
خطأ ؛ لأنه ليس إجماعا ، ولا فيه بيان نسخ . ولا نسخ عندنا فى هذه الآيات
أصلا ، وإنما هى فى فرض البراز إلى المشركين . وأما بعد اللقاء ، فلا يحل لواحد
مفان يولى دبره جميع من على وجه الأرض من المشركين ، إلا متحرفا لقتال
أو متصمرا إلى فتنة

(والعجب ممن يقول: إن هذه الآية مبهيحة لهروب واحد أمام ثلاثة ، فليت شعري من أين وقع لهم ذلك ؟ وهل في الآية ذكر فرار أو تولية دبر بوجه من الوجوه ، أو إشارة إليه ودلائل عليه ؟ ما في الآية شيء من ذلك البتة ، وإنما فيها إخبار عن الغلبة فقط بشرط الصبر ، وتبشير بالفصر مع الثبات .

(ولقد كان ينبغي أن يكون أشد الناس حياء من الاحتجاج بهذه الآيات ، في إباحة الفرار عن ثلاثة - أصحاب القياس المحتجون علينا بقول الله تعالى: ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدُّ إِلَيْكَ ﴾ ، ويقولون لنا : إن مافوق القنطار بمنزلة القنطار ، فهلاً جعلوا همنا مافوق الاثنين بمنزلة الاثنين ؟ ١٠ ولكن هكذا يفعل الله بمن ركب ردهه ^(١) واتبع هواه ، وأضرب عن الحقيقة جانباً . وأما نحن فلو رأينا في الآيات المذكورة ذكر إباحة فرار قتلنا به ، ولسلنا لأمر ربنا . ولسكننا لا نجد فيها إلا إباحة الفرار أنرا ولا دليلاً بوجه من الوجوه ، وإنما وجدنا فيها أننا إن صبرنا غلب المائة من المائتين . وصدق الله عز وجل ، فليس في ذلك ما يمنع أن يكون أقل من مائة أو أكثر من مائة يغلبون العشرة آلاف منهم ، وأقل ، وأكثر ، كما قال تعالى : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ . وهذا كله إخبار عن فعل الله تعالى ، ونصره عز وجل لمن صبر مننا . فتلك الآية التي فيها أن المائة منقلب المائتين - هي إخبار عن بعض ما في الآية التي فيها أن المائة تغلب الألف . وهاتين الآيتين معاً ما إخبار عن بعض ما في الآية الثالثة التي فيها : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَالَةِ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾ ، فلم يخص في هذه الآية عدداً من عدد ، بل قسم عموماً تاماً ^(٢) . اهـ

١٢٤٤ — وفي هذا الكلام من ابن حزم مغالطات ترى أن نبين وجه الزيف فيها ؛ ليتضح الحق في المراد بالآيتين ، وفي إنكاره لنسخ الثانية للاولى منهما:

(١) يقال ركب ردهه إذا رجع فلم يرتدع ، وفعل ماردع عنه . انظر الأساس: ١/٣٣٣ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام له : ٨٩/٤ - ٩٠ .

فهو أولاً يفكر أن يكون في الآية الثانية ذكر للفرار، أو إشارة إليه ، أو دليل عليه برجه من الوجوه، ويؤكد على -بديل القصر أن الذي فيها هو الإخبار هي الغلبة بشرط الصبر، والتبشير بالنصر مع الثبات .

ونحن لا نوافق على إنكاره ؛ فإن في الآية الأولى أصراً للرسول بتحريض المؤمنين على القتال ، وحيث ذكر هذا الأمر فالمفهوم منه ثبات في الحركة ، أو هذا (على الأقل) أولى مما فهمه هو ، ونحن به البراز إلى المشرّكين . . .

كذلك لا نوافق على ما قرره بصيغة الحصر من أن في الآية إخباراً عن الثبلة فقط بشرط الصبر ، (فإنها - وإن كانت بلفظ الخبر - قد أريد بها الأمر ، لسببين : أحدهما أنها لو كانت خبراً محضاً لازم وقوع خلاف الخبر به ، وهو محال ، فدل هذا على أنها أمر . والثاني : طريقة التخييف ، فإنه لا يقع إلا بعد تكليف . ولما زاد بالتخييف هنا التكليف بالأخف ، لارفع الحكم أصلاً^(١) .

١٢٤٥ - وهو ثانياً يحمل على أصحاب القياس دون حق ، فيربهم بقلة الحياء إذ يحتجون بهذه الآيات في إباحة الفرار للواحد أمام ثلاثة ، ثم هو يحاول أن يلزهم الحجة ، من الآية التي احتجّوا عليها بها ، وهي قول الله تعالى : ﴿ من أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك ﴾ حيث يقولون : إن ما فوق القنطار بمنزلة القنطار . . ويقول هو : (فملاً جعلوا ههنا ما فوق الاثنين بمنزلة الاثنين ١٢) . . .

١٢٤٦ - ولنا ندرى بأى منطق استساغ أن يقول هذا ؟ . . . لقد ادعى أن أصحاب القياس قالوا (إن ما فوق القنطار بمنزلة القنطار) مع أن الذي قالوه هو : إن مادون القنطار يعطى حكمه من باب أولى ، كما أن ما فوق القنطار يعطى حكمه من باب أولى . فما دون القنطار يعطى حكمه إذن ، من حيث

(١) الحافظ ابن حجر السبكي في فتح الباري : ٤٣٣/٨ .

لأنه سيؤدى إلى صاحبه، إذا كان اللودع من أهل الكذاب أمينا، وما فوق الدينار يعطى حكمه أيضا، من حيث إن غير الأمين لن يرده إلا ما دمت عليه قائما...

أما القاتلون من المؤمنين فإن أمرهم يختلف عن هذا كثيرا. لقد فرض على كل واحد منهم أن يثبت عشرة، فشق هذا عليهم. وخفف الله عنهم فرفع عنهم وجوب الثبات لعشرة أمثالهم، وأوجب بدلا منه الثبات لمثلهم. فمن أين يحىء التخفيف إذا نحن جعلنا ما فوق الاثنين بمنزلة الاثنين، فلم نحمل لأحدنا أن يولى دبره جميع من على وجه الأرض من المشركين؟ أن تكون حينئذ قد خففنا، أم نكون قد ثقلنا؟ وهل يسوغ هذا وقد ثبت التخفيف بالنص الصريح ١٩.

١٢٤٧ - وبعضى ابن حزم فى مخالفاته، فيزعم أن (تلك الآية التى فيها أن المائة تغلب المائتين، هى إخبار عن بعض ما فى الآية التى فيها أن المائة تغلب الألف. وهاتان الآيتان مما هما فى الخبرين بعض ما فى الآية الثالثة، التى فيها: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة﴾، فلم يخص فى هذه الآية عددا من عدد، بل عم عموما تاما).

١٢٤٨ - ونحن لا ندرى كيف تكون الآية الثانية إخبارا عن بعض ما فى الآية الأولى، مع أن بينهما هذا التعبير الفاصل، الموحى بالتفسير: ﴿الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا﴾، وبعده تفريع للحكام بشرع حكما جديدا فى المسألة. أجزد أن المائة والمائتين بعض الألف - يقال إن الآية التى توجب على المائة الثبات لمائتين، هى بعض الآية التى توجب عليهم الثبات لألف؟ ثم كيف تعتبر الآيتان إخباريتين كآية البقرة التى فى أولها (كم) الخيرية ١٩. وماذا يعنى التخفيف، والتفريع المبنى عليه هذه ١٩؟

١٢٤٩ - من أجل هذا كله نمك بطلان ما تأول به الآيتين، ونرى

المسكف ، أو إلى النسخ ، فهي غاية كلا غاية ، ومن ثم يقرر نسخ الحكم بآية النور^(١) .

١٢٥١ - ونحن كذلك نرى أن آيتي سورة النساء في عقوبة الزواني والزناة - منسوختان بآية الحد في سورة النور ، دون اعتبار لتلك الغاية التي هي في حقيقتها كلا غاية ؛ فإنها ليست غاية هذا الحكم بخصوصه ، بل غاية كل حكم شرعي . ثم هي إحدى السمات الحقيقية للهدف من تلك العقوبة ؛ لأن هذا الهدف كما أسلفنا هو حماية المجتمع من الزواني ، ولا يحمي من هذا الخطر إلا إبعادهم عنه .
 ١٢٥٢ - وحقيقة لا تشرع آية سورة النور من حد الزنا إلا الجلد ، أما الرجم - وهو بعض هذا الحد - فقد شرعته السنة ، بما صح وثبت من قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله . لكن هذا ليس معناه أن السنة هنا قد نسخت آيتي النساء ، أو شاركت في نسخهما ؛ ذلك أن آية سورة النور هي النسخة لسكتا الآيتين . وما في هذه الآية من عموم يشمل كل زانية وكل زان - قد خصصته السنة بقوله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لمن - يبلا : البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم »

وإلى هذا يشير الشافعي بقوله :

(نم نسخ الله الحبس والإيذاء في كتابه ، فقال : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ ، فدلّت السنة على أن جلد المائة للزانيين البكرين . أخبرنا عبد الوهاب عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن عباد بن الصامت ، أن رسول الله قال : (وذكر الحديث الذي أسلفناه)^(٢) . . .

(٢) الرسالة للشافعي : ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) ارجع إلى ما سبق : ف ، ٢١٢ ، ٢١٤ .

وإنما كان هذا تخصيصاً ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني ﴾ عام في كل زانية ، وكل زان ، بموجب (ال) الجنسية . وقوله صلى الله عليه وسلم : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » (وإن أفاد للعموم في كل بكر زنى أوزنت) . - هو خاص بالإضافة إلى الزانية والزاني ، فقصر عليه حكم العام وهو الجلد .

١٢٥٣ - وسكت القرآن الكريم عن الثيب إذا زنى ، فضلت السنة شرع الحد له ، وكان هو الجلد والرحم بمقتضى الحديث السابق ، ثم نسخ فعل الرسول الجلد فبقى الرجم وحده .

وفي بيان فعل الرسول الثابت قطعاً يقول الشافعي :

(فلما رجم النبي ماعزاً ولم يجلده ، وأمر أنيساً أن يندو على امرأة الأسلى : فإن اعترفت رجمها - دل على نسخ الجلد عن الزانيين الحريين الثيبين ، وثبت الرجم عليهما ؛ لأن كل شيء أبداً بعد أول فهو آخر)^(١) .

١٢٥٤ - ومن أجل أن القرآن سكت عن الرجم ، فلم يذكره كما ذكر الجلد ...

ومن أجل أن الرجم إنما شرع بالسنة ، وقد يتهاون بعض المسلمين في اتباع السنة ، مع أن الله يقول في القرآن الكريم الذي يدعى هؤلاء الاكتفاء به عن السنة : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾^(٢) ، ويقول : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾^(٣) .

من أجل هذا وذاك قال عمر رضي الله عنه (فيما روى عنه ابن عباس) : « لقد خشيت أن يطول بالناس زمان ، حتى يقول قائل : (لا نجد الرجم

(١) الرسالة للشافعي : ف ٣٨٢ ص ١٣٢ .

(٢) الآية ٧ في سورة الحج .

(٣) الآية ٨٠ في سورة النساء .

في كتاب الله ، ففضلوا بترك فريضة أنزلها الله ! ألا وإن الرجم حق على من زنى
وقد أحصن ، إذا قامت البينة ، أو كان الحمل أو الاعتراف - (قال سفيان وهو
الراوى عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس : كذا حفظت) - ألا ،
وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجعنا بعده ^(١) .

١٢٥٥ - وليس من هنا هنا أن نتحدث عن نسخ الجلد للمحصن ،
اكتفاء بالرجم ؛ فإن كلا الحكمين ثبت بالسنة ، ونحن إنما نتحدث عن النسخ
من القرآن ، وما اتصل بموضوعه من منسوخ السنة بالقرآن ! ^(٢).

كذلك ليس من هنا هنا أن نتحدث عن تفريب الزاني البكر ، وخلاف
الأئمة فيه ، فإن هذا أيضاً لم يثبت هو ، ولا ناسخه - إن صح أنه منسوخ -
بالقرآن ^(٣) .

(١) فتح الباري : ١٢٦/١٢ - ١٢٧ . وأظن فيما سبق : ف ٣٨٨ - ٣٩١ .

(٢) قال أبو جعفر النحاس بعد أن أورد نس كلام ابن عباس ، في أن المحصنين يرجان :
(حين أن قوله : « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم » عام لكل من زنى من النساء ، وأن
قوله تعالى : « واللاتي يأتينها منكم فأذوها » عام لكل من زنى من الرجال ، ونسخ الله
الآيتين في كتابه ، وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بمحدث عبادة . . . فاستمر
بعض العلماء على استعمال حديث عبادة : أنه يجب على الزاني والزانية البكرين جلد مائة وتفريب
عام ، وأنه يجب على التيبين جلد مائة والرجم ، هذا قول على بن أبي طالب رضى الله عنه ،
لا اختلاف عنه في ذلك أنه جلد (سراحة) مائة ورجعها بعد ذلك ، فقال : (جلدتها بكتاب
الله عز وجل ، ورجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، فقال بهذا القول من الفقهاء
الحسن بن صالح بن حي ، وهو قول الحسن بن الحسن ، وإسحاق بن راهويه ، والحجة فيه
قول الله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » ، ثبت الجلد بالقرآن
والرجم بالسنة ، ومع هذا فقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ولتيب بالتيب جلد مائة
والرجم . . . » .

(٣) والله جاهد من العلماء : بل على التيب الرجم بلا جلد . وهذا يروى عن عمر رضى
الله عنه ، وهو قول الزهري ، والنعنى ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ،
وأصحاب الرأي ، وابن نور . ومنهم من احتج بأن الجلد منسوخ عن المحصن بالرجم . ومنهم
من قال : محدث عبادة منسوخ منه الجلد الذي على التيب . واحتجوا بأحاديث
٩٨ - ٩٩ في النسخ والمنسوخ -

إنما يعيننا هنا أن ننظر فيما عدا هذه الواقعة من وقائع النسخ ، بعد الشافعي .
 ١٣٥٦ — لقد رواها الطبري في تفسيره عن مجاهد ، وعكرمة والحسن البصري (بإسناد واحد) ، وابن عباس (برواية على بن أبي طلحة) ، والسدّي ، والضحاك ، وقتادة ، وابن زيد . لكنه مهمل للأثر التي أخرجهما هؤلاء ، بقوله : (وقال جماعة من أهل التأويل : إن الله سبحانه نسخ بقوله : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ — قوله : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾) ، وكان هذه الآية لم يسلم بنسخها إلا جماعة فقط من أهل التأويل ، وكأنها هي وحدها المنسوخة عنده ، أما الآية الأولى فقد أورد آثاراً كثيرة في تفسير قوله تعالى في آخرها : ﴿ أَوْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ ، وهي في جملتها تدور حول تفسير السبيل بالحد ، وفي بعضها بيان للحد بأنه الرجم والجلد ، دون ذكر للنسخ ، مما يوحي بأن الآية مغيية عنده ، وأن آية سورة النور هي بيان لهذه الغاية !

وأما نحن ، فنرى أن من الخطأ تجزئة الآيتين هكذا : لأنهما متماثلتان في نظرنا مشكلة واحدة ، ثم لأن الإيذاء المأمور به في ثانيتهما يجب إيقاعه على الزانية والزاني المذكورين فيها ، والحبس المأمور به في الأولى يتناول هذه الزانية فيمن يتناول من الزواني ، فالمقوبة أيضاً مشتركة في الآيتين ^(١) ! .

☆ ١٣٥٧ — ويمضي المفسرون ، والمؤلفون في ناسخ القرآن ومنسوخه ، من بعد — على أن النسخ واقع مقرر ، ويصرح ابن كثير بهذا حين يقول : (وهو أمر متفق عليه) ، غير أن بعضهم يحسب في ناسخ الآيتين خلافاً ، ثم ينسب

== (وقال قوم في البكر : يجلد وينق . وقال قوم مجاهد ولا ينق . وقال قوم : النبي إلى الإمام على حسب ما يرى . فمن قال يجلد وينق المتفاء الراشدون المهديون : أبو بكر ، وعمر ، وصفيان ، وعلي ، وهو قول ابن عمر ، وقول بعض الفقهاء : عطاء ، ومطامس ، وسفيان الثوري ، ومالك ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، وأبي نور . وقال بترك النبي حاد بن أبي سلة ، وأبو حنيفة ، وعبد بن الحسن ...) من ٩٩ — ١٠٠ في الناسخ والنسوخ .

(١) انظر نواسخ القرآن : ٦٧ — ٦٨ .

إلى جماعة القول بأن النسخ هو حديث عبادة بن الصامت ، ويرد هذا القول بمثل ما قاله ابن الجوزي في رده : (قالوا : فنسخت الآية بهذا الحديث . وهؤلاء يميزون نسخ القرآن بالسنة . وهذا قول مُطَرَّح ؛ لأنه لو جاز نسخ القرآن بالسنة لكان ينبغي أن يشترط التواتر في ذلك الحديث ، فأما أن ينسخ القرآن بأخبار الأحاد فلا يجوز ذلك ، وهذا من أخبار الأحاد ^(١) .

١٢٥٨ — مفسر واحد يخالف في النسخ هنا ، وفي تأويل الآيتين تأويلاً يقصد به إلى تقرير إحكامهما ، لكنه يتكلف ، ويشتط ، ويركب الصعب في تأويله . إنه أبو مسلم الأصفهاني . ونحن نقول هنا كلامه في تأويل الآيتين ، ثم نبطله بالدليل إن شاء الله .

١٢٥٩ — قال أبو مسلم :

(أراد بقوله : ﴿ واللّاتى يأتين الفاحشة ﴾ السعاقات ، وحدثن الحبس إلى الموت . وبقوله ﴿ واللذان يأتيناها منكم ﴾ أهل اللواط ، وحدثهما الأذى بالقول والفعل . والمراد بالآية المذكورة في سورة النور الزنا بين الرجل والمرأة ، وحده في البكر الجلد ، وفي الحصن الرجم .

(واحتج عليه بوجوه :

(الأول : أن قوله : ﴿ واللّاتى يأتين الفاحشة من ناسككم ﴾ مخصوص بالنساء . وقوله : ﴿ واللذان يأتيناها منكم ﴾ مخصوص بالرجال ؛ لأن قوله (واللذان) تنفية المذكور . فإن قيل لم لا يجوز أن يكون المراد بقوله (واللذان) الذكر والأنثى ، إلا أنه غلب لفظ المذكور — قلنا لو كان كذلك لما أفرد ذكر النساء من قبل ، فلما أفرد ذكرهن ، ثم ذكر بعده قوله : ﴿ واللذان يأتيناها منكم ﴾ سقط هذا الاحتمال .

(١) المصدر نفسه : ٦٩ .

(الثاني : أن على هذا التقدير لا يحتاج إلى التزام النسخ في شيء من الآيات ، بل يكون حكم كل منها باقياً مقررأ . وعلى هذا التقدير الذي ذكرتم يحتاج إلى التزام النسخ ، فكان هذا القول أولى .

(الثالث : أن على الوجه الذي ذكرتم يكون قوله : ﴿ واللذان يأتيانها منكم ﴾ يكون أيضاً في الزنا ، فيفيض إلى تكرار الشيء الواحد في الموضع الواحد مرتين ، وإنه قبيح . وعلى الوجه الذي قلناه لا يفيض إلى ذلك ، فكان أولى .

(الرابع : أن القائلين بأن هذه الآية نزلت في الزنا - فسروا قوله ﴿ أو يحمل الله لمن سبيل ﴾ بالرجم ، والجلد والتغريب . وهذا لا يصح ؛ لأن هذه الأشياء تكون عليهن لا لمن . قال تعالى : ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ ٢٨٦ : سورة البقرة . وأما نحن فإننا نفسر ذلك بأن يسهل الله لها قضاء الشهوة بطريق النكاح) .

ثم قال أبو مسلم :

(وما يدل على صحة ما ذكرناه - قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان ، وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان »)^(١) .

١٣٦٠ - هذا كلام أبي مسلم في تأويل آيتي النساء ، نعتقد أنه إنما شئ به على نفسه ليظال واقعة النسخ هنا ، فهل يسلم له ؟ أو يقبل منه ؟ أو يستند إليه دليل ؟

لقد تعقبه الشنفر الرازي بالنقد ، فقال :

(واحتجوا على إبطال كلام أبي مسلم بوجوه :

(الأول : أن هذا قول لم يقله أحد من المفسرين المتقدمين ، فكان باطلا .

(١) ٤٤ - ٤٥ في ملخص جامع التأويل . وانظر هذا الكلام مفرقا في التفسير الكبير :

(والثاني : أنه روى في الحديث « قد جعل الله لمن سبىلا : الثيب ترجيم ، والبكر نجلد » ، وهذا يدل على أن هذه الآية نازلة في حق الزناة .

(الثالث : أن الصحابة اختلفوا في أحكام اللواط ، ولم يتمسك أحد منهم بهذه الآية . فعدم تمسكهم بها - مع شدة احتياجهم إلى نص يدل على هذا الحكم - من أقوى الدلائل على أن هذه الآية ليست في اللواط)^(١) .

١٢٦١ - ونحن نضيف إن شاء الله إلى ما قاله الرازي وجوها تبطل ما استدله به أبو مسلم ، وتنقض تأويله للآيات ، وإنكاره لواقعة النسخ :

الوجه الأول : أن تأويله للآية الثانية على أنها في اللواط ، لا يستند إلى أساس سليم ؛ فإن الحديث الذي ذكره تأييداً لتسمية اللواط زنا - وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان » - في إسناده محمد بن عبد الرحمن ، وقد كذبه أبو حاتم ، وقال البيهقي لا أعرفه ، والحديث منكر بهذا الإسناد . ورواه أبو الفتح الأزدي في الضعفاء ، والطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي موسى ، وفيه بشر بن المفضل البجلي ، وهو مجهول^(٢) .

والوجه الثاني : أنه لا يسوغ لغة أن تذكر الفاحشة في الآية الأولى بمعنى المساحقة ، ثم يعاد الضمير عليها بمعنى اللواط في الآية الثانية ، مع أن العقوبة التي تشرعها الآيتان مختلفة ١ .

والوجه الثالث : أن هذا التأويل لا يبطل واقعة النسخ ، على فرض قبوله والتسليم بصحته ؛ فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم (برواية عكرمة ، عن ابن عباس ، عنه) أنه قال : « من وجسدتوه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به »^(٣) ، مع أن الآية تأمر بإبذاء الذين يأتیان الفاحشة ، لا بقتلها ،

(١) التفسير الكبير : ٤٣١/٩ .

(٢) الشوكاني في نيل الأوطار : ١١٧/٧ .

(٣) رواه أحمد وأحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه . وانظر نيل الأوطار ١١٦/٧ .

فيجب إذن أن تكون الآية - على تأويل أبي مسلم - منسوخة بالسنة ، مع أنه لم يتكلف في تأويل الآية كل هذا التكلف إلا ليقفادى القول بأنها منسوخة ! ..
والوجه الرابع : أنه لا يعقل ولا يتصور أن تكون عقوبة المساحقة الحبس حتى الموت ، وعقوبة اللواط مجرد الإيذاء ، مع أن جريمة اللواط أخطر على كيان المجتمع من المساحقة . ومع أن المساحقة لم بشرع لها حد ، وشرع اللواط قتل الفاعل والمفعول به . ومع أن الله عز وجل قد خسف الأرض بمرتكبها ، واستأصلهم بالمذاب بكرم وثيبهم ، ولم يوقع بالمساحقات بعض هذا ! .

١٣٦٣ - أما ما ادعاه أبو مسلم من أن أفراد النساء بالنص عليهن في الآية الأولى يقتضى أن يكون المراد بقوله (واللذان) الذكرين ، لا الذكر والأنثى تظليها - فغير صحيح ؛ لأن النساء إنما أفردن بالذكر لأنهن ينفردن بعقوبة الحبس ، لا بارتكاب الفاحشة وحدهن دون مشاركة من الرجال . . .
وأما ما زعمه من التكرار إذا فسرت الفاحشة في كل من الآيتين بالزنا - فهو أيضا غير صحيح ؛ لأن الآية الثانية تبين العقوبة المشتركة ، بعد أن بينت الآية الأولى ما يخص النساء من عقوبة الحبس . ثم إنه لا مكان لادعاء التكرار ، مع أن الذى في الثانية هو ضمير الفاحشة المذكورة في الأولى . . .

وأما ما غلط به من تفسير السبيل بأنها السبيل إلى قضاء الشهوة بطريق النكاح - فإن القرآن قد أنكره على المؤمنين في قوله : ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا الْآزَانِ أَوْ مُشْرِكٌ ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، فكيف تكون السبيل التى يشرعها الله لمن هنا موضع إنكار وتحريم في آية أخرى ؟ ثم . . . ما قيمة تلك الشهوة التى وقعت بسببها فى الفاحشة ؛ حتى يهتم القرآن بإشباعها فيهن ، وبالسبيل التى تيسر لهن إشباعها ؟ ! .

أكل هذا من أجل أنه قال ﴿ أو يحمل الله لمن ﴾ ولم يقل عليهن ؟

ولسكن ، الا يقال للمخلص من الشيء هو سبيل له ، سواء كان أخف أو أثقل . ١٤ .

من هذا كله ، نرد تفسير أبي مسلم لآيتي النساء ، ودعواه إحتكامهما ؛ لأنهما منسوختان أنزلنا لنشرعا عقوبة الزنا ، ثم نسختا بشرع الحد . والله أعلم .

في تحريم الخمر :

١٣٦٣ — وقد قال الله تعالى في سورة النساء (٤٣) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ ، فأفادت هذه الآية بنصها تحريم شرب الخمر في أوقات الصلاة ، لسكنها بمفهومها أفادت أن شربها ليس حراما في غير هذه الأوقات . وهكذا فهم بعض السلف منها ، فكانوا يتمتعون عن الشرب طوال النهار ، حتى إذا صلاوا العشاء الآخرة لم يجدوا بأسا في أن يشربوا قبل أن يناموا . . .

ثم أنزل الله تعالى في سورة المائدة (٩٠) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴾ ، فأمرهم باجتناب الخمر ، كما أمرهم باجتناب الميسر والأنصاب والأزلام ، ووصف كل ذلك بأنه رجس من عمل الشيطان ، فأصبح الشرب حراما في كل وقت من ليل أو نهار ، كان وقت صلاة أو لم يكن . وكان عمر قبل نزول هذه الآية يكثر من التوجه إلى الله عز وجل ، وهو يردد في دعائه : (اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا) ، فلما نزلت هذه الآية قال : ﴿ ضَيْمَةٌ لَكَ ! ! . . الْيَوْمَ قُرِئَتْ بِالْمَيْسِرِ ! ! ﴾ . وكان هذا ناسخا للمفهوم من تخصيص وقت الصلاة بالنهي عن الشرب فيه ! . .

* * *

١٣٦٤ — من هذه الوقائع الناجمة للنسخ في القرآن - وهي كل ما صح

لدينا نستطيع أن نستخلص حقيقة هامة ، هي أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن مثله ، كما هو مذهب الإمامين الشافعي وأحمد . . .

أما الأحكام التي شرعتها السنة ونسخها القرآن - فقد رأينا كيف صحبت الآية الناسخة في كل حكم منها سنة تبين النسخ ، ومن ثم نستطيع أن نقرر أن بالقرآن لم ينسخ سنة ، إلا بعد أن صحبته سنة تبين النسخ ، وأن كل دعوى نسخ بالقرآن ، على قول أو فعل من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي مرفوضة ، إلا إذا بينت السنة هذه الدعوى . وهذا بعض ما قرره الشافعي وأحمد في مذهبيهما . . .

١٣٦٥ - وأما نسخ السنة بالسنة لجوازه موضع اتفاق بين الجميع ، وقد أيد هذا الجواز وقوعه في بعض الأحكام ، لكنه ليس من موضوع بحثنا هنا . . .
١٣٦٦ - وأما نسخ القرآن بالسنة فلم نجد له واقعة واحدة فيما أسلفنا من وقائع النسخ ، ومن هذا نرى أن الخلاف الذي قام حول جوازه . خلاف نظري ، يحسم الواقع الحكم عليه ، إذ يرفضه بحملته وتفصيله .

١٣٦٧ - وهذا فيما نرى هو الحق الذي لا ينبغي الخلاف فيه ؛ فإن البحث في ناسخ القرآن وما يشترط فيه - يجب أن يستمد من وقائع النسخ في القرآن ، ما دام الهدف من هذا البحث هو تبين ما وقع وفرغ من أمره ، لا وضع قانون للنسخ فيما يستقبل ! . .

١٣٦٨ - والبحث في ناسخ السنة حين يكون قرآنا ، وما يشترط فيه حينذاك - يجب أن يستقى من وقائع النسخ في السنة ؛ للسبب نفسه ، ثم لسبب آخر خاص بالسنة ، وهو ألا يتخذ النسخ ذريعة لرفض أحكامها ، بحجة أنها منسوخة بالقرآن ، فيترك العمل بها ! . .

رضي الله عن الشافعي وأحمد ، وجزى الإمامين على حفظ شريعتهم السعة وحمايتهم خير الجزاء .

خاتمة الكتاب

- أم ما انتهى إليه البحث من نتائج . . .
- مقترحات هدى إليهم البحث . . .
- كلمة اعتذار، يحتمها جلال الموضوع . . .

١٣٦٩ - والآن ، ونحن نوشك أن ننفض عنا غبار السفر ، بعد تلك الرحلة التي بدأت منذ عشرة أعوام مضت - نرى من حق البحث علينا أن نسجل بعض النتائج التي انتهى إليها ، وبعض المقترحات التي أسفر عنها ، وأن نقدم بكلمة اعتذار تراها واجبة علينا . . .

١٣٧٠ - ونبدأ بالنتائج التي انتهى التمهيد إليها ، فبعد من أهمها إبطال ما زعمته الرافضة وفريق من اليهود ، من الربط بين النسخ والبداء : سواء أكان هذا الربط بقصد إجازة البداء على الله - سبحانه - ، نتيجة لجواز النسخ ، وهو ما ذهب إليه الرافضة . أم كان الهدف منه هو إحالة النسخ عقلا ، نتيجة لإحالة البداء على الله تعالى ، وهو ما ذهب إليه الشمعونية من اليهود . . .

ومن بين هذه النتائج كذلك إبطال دعوى الشمعونية والعنانية من اليهود عدم وقوع النسخ ، بوقائع نسخ من التوراة نفسها ! .

ومن بينها كذلك إثبات التناقض فيما ذهب إليه الميسورية من اليهود : من أن محمداً رسول ولكن إلى العرب خاصة ؛ فإن مقتضى تسليمهم برسالته أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن أهمه أنه رسول الله إلى الناس كافة ، فشرعيته ناسخة لشريعة اليهود ، ضرورة أنه مرسل إليهم كما هو مرسل إلى غيرهم ! . . .
ومن أهم هذه النتائج أنه لم يربط بين النسخ والبداء من اليهود إلا الشمعونية ،

فهم الذين لم يميزوا النسخ عقلا . وفي هذا تصحيح لخطأ شائع عن اليهود! ..
ومن أهمها كذلك كشف النقاب عن الغاية التي حرص عليها اليهود ، على
اختلاف فرقهم ، عندما أنكر الشيعونية جواز النسخ عقلا ، وأنكر العنانية
وقوعه فقط ، وأنكر المبسووية نسخ الإسلام لشريعتهم مع تسليمهم بجواز
النسخ ووقوعه . وهل تكون هذه الغاية إلا أن يقرروا لشريعتهم الدوام ، وأن
ينفوا نسخ شريعة الإسلام لها ؟ !

١٢٧١ - كذلك انتهى التمهيد إلى الرد على المتأخرين من النصارى ،
في إنكارهم للنسخ ، وكانت الأدلة - هنا أيضا - من كتبهم ، نقصد الأنجيل
الأربعة . . .

وبين أن المنطق ، والواقع التاريخي - يؤكدان جواز النسخ ووقوعه ، وهذا
ما ذهب إليه المسلمون بإجماع إذا استثنينا أبا مسلم الأصفهاني ! .

١٢٧٢ - وقد سجل الفصل الأول ، من الباب الأول هذه النتائج التي
تدور حول بيان معنى النسخ لغة ، ومدارس الأصوليين في تعريفه
النتيجة الأولى : إثبات أن المعنى الحقيقي للنسخ لغة هو الإزالة ، بأدلة من
استعمال المهد القديم للكلمة في اللغة العبرية ، ومن الأصول الأم للمادة في اللغة
العربية ، ومن استخدام القرآن الكريم لها ، في الآيات الدالة على جواز النسخ
ووقوعه ، ومن رأى علماء فقه اللغة العربية في نشأتها . وقد ترتب على هذه النتيجة
تصحيح أخطاء وقع فيها بعض الأصوليين وعلماء اللغة العربية ! .

والنتيجة الثانية : هي ما أسفر عنه تتبع التاريخي لمداول النسخ في الشرع ،
منذ عهد الرسالة حتى هذا العصر . فقد أسفر عن ثلاث مدارس في تعريف
النسخ ، وبين منشأ كل مدرسة ، وأصحابها في الأزمان المختلفة ، ثم نقد من
تمريعات النسخ ما وجدته غير صالح ، وزكي الصالح منها ! .

والنتيجة الثالثة : أنه في تتبعه التاريخي لمداول النسخ عند المدارس المختلفة -

بين كيف اتسع مدلوله أول الأمر ، فمثل التخصيص والتقييد وسائر أساليب البيان . حتى جاء الشافعي فجرد مدلوله وميزه مما اختلط به . ومن ثم كان قبول الباحث لما صح إسناده إلى الصحابة بفهمهم الواسع للنسخ ، ورفضه في الوقت نفسه الاستدلال بهذه الآثار للنسخ كما حرر مدلوله أخيراً ..

وفي سبيل الوصول إلى هذه النتائج - أود الفصل بضعا وعشرين تعريفاً للنسخ ، يبدأ أولها في القرن الرابع ، وتقف عند أواخر القرن التاسع أو منتصف العاشر ! ..

١٢٧٣ - وسجل الفصل الثاني (وهو الذى يدور البحث فيه حول الفرق بين النسخ وغيره) هذه النتائج :

سجل أولاً عشرة فروق بين النسخ والتخصيص ، ولم تر هذا العدد من الفروق مجتمعا في كتاب من قبل . وقد وضع هذه الفروق بأمثلة للنسخ ، وأمثلة للتخصيص بأنواعه المختلفة .

وسجل ثانيا خمسة فروق بين النسخ والتقييد ، ولم تر من المتقدمين من عنى ببحث الفروق بين النسخ والتقييد . ومثل لسجل من وقائع النسخ والتقييد - كما مثل للنسخ والتخصيص - ؛ ليوضح الفروق بينهما أيضاً .

أما تفسير المبهم وتفصيل الجمل ، والفرقة بين كل منهما والنسخ - فقد تكفلت بها الأمثلة التى قدمها لسكليهما ، وهى أمثلة مشروحة سجلت فيها الفروق ...

١٢٧٤ - وكان الفصل الثالث من فصول الباب الأول هو الفصل الذى يدور البحث فيه حول شروط النسخ . وقد سجل هذه النتائج :

الأولى : بين أن منشأ النسخ هو التعارض المقطوع به بين نصين شرعيين ، وبين كذلك أنه ليس هناك تعارض قطعى بين النصوص التشريعية . وأثبت أن هاتين الحقيقتين لا تناقض بينهما ؛ فإن السرفى انتفاء التعارض هو وقوع

النسخ بين النصوص المتعارضة ، وهو أمر مؤكد . . .
 والثانية : حسم القول في الشروط المختلف فيها ، على ضوء مناقشة الوقائع
 التي استدلت بها ، لمذهب غير صحيح فيها . . .
 والثالثة : نوع الشروط إلى شروط في الحكم المنسوخ ، وشروط في الحكم
 المنسوخ به ، وشروط في النسخ نفسه ، وشروط في الناسخ . وبين أنه لا حق في
 القول بالنسخ لغیر الشارع ، وأن زمن القول به هو عصر الرسالة ، لا غيره ! ..
 والرابعة : تهقيب السكرخي في أصلين من أصوله بالنقد ، وأبطال بالدليل
 ما ذهب إليه فيهما ! ..

والخامسة : بين الطرق المرفقة للناسخ والمنسوخ ومثل لها ، ثم أشار إلى وجوه
 الترجيح ، وبين أنه لا مجال لها في القطعيات ! ..
 والسادسة : سجل على الأصوليين وهما وقعوا فيه ، حين فرضوا إمكان وقوع
 التعارض بين نصين شرعيين ، دون دليل على النسخ ، ودون مرجح ، ثم بنوا
 على هذا الفرض حكماً هو التوقف أو التخيير ! ..

١٢٧٥ — وفي الفصل الرابع من فصول هذا الباب ، سجل البحث
 هذه النتائج :

الأول : أثبت أن حكم النسخ هو الجواز شرعاً ، وأثبت أنه واقع لا يستطاع
 إنكاره .

والثانية : جمع المذاهب في تأويل آية الفحل التي تدل لوقوعه ، وأبطل تأويل
 أبي مسلم لها ، وناقش تأويل القاسمي ورده . ثم بين وجه دلالة الآية على وقوع
 النسخ ، بما لم يسبق إليه فيما نستقد .

والثالثة : أثبت أن سياق آية الرد يرجح أن المحو والإثبات فيها لا يراد بهما
 النسخ ! ..

والرابعة : درس آية البقرة ، وبين دلالتها على جواز النسخ شرعاً . ثم رد

تأويل كل من أبى مسلم والإمام محمد عبده لها بأدلة قوية . . .
 والخامسة : بين كيف بدل الإجماع لجواز النسخ ووقوعه . . .
 والسادسة : عرّف بأبى مسلم الأصفهاني ، تعريفاً مستمداً من المراجع الأصلية
 التي ترجمته . ثم ناقش أدلته للمذهب فأبطلها بالدليل .
 والسابعة : بين حكمة النسخ مستقاة مما ورد في الآيات الدالة لجوازه ووقوعه .
 والثامنة : بين أنواع النسخ كما ذكرها الأصوليون ، ونفى من بينها منسوخ
 التلاوة دون الحكم ، ورد الوقائع التي ساقوها أدلة عليه .
 ١٢٧٦ - وبعد الباب الأول ، جاء الباب الثاني بعنوان (عرض تاريخي
 للمشكلة) ، فانتظم فصلين :

سجل أولها - وعنوانه للمصنفون في النسخ - هذه النتائج :

(١) أن علم النسخ والمنسوخ بدأ روايات يتفقا لها الصحابة والتابعون ،
 ثم تضمنتها التفاسير الأولى ، ثم عولج النسخ بوصفه ظاهرة ترد على بعض النصوص
 التشريعية عند ما بدأ التأليف في أصول الفقه بعد ذلك ، ثم أفرد بالتصنيف .

(٢) أن التاريخ حفظ لنا عدداً من المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه ،
 لا يتجنى المتور عليه في كتاب ، ولا في نوع واحد من المصنفين ، فقد توزعتهم
 كتب علوم القرآن ، وكتب الحديث ، وكتب التفسير ، وكتب التراجم
 والطبقات على اختلافها . حتى المكتبة التي تؤرخ لبعض البلدان لم تحل أيضاً
 أن تذكر بعضهم .

(٣) أن المكتبة التي عثرنا على نسخ منها لهؤلاء المصنفين قليلة ، لكنها
 قيمة التمثيل للقرون التي ألفت فيها ، صادقة الدلالة على تطور مدلول النسخ
 في عصر الصحابة حتى الآن . . .

(٤) أن تفسير الطبري ، وتفسير ابن كثير ، والدر المنثور ليسوا على -

تورد الكثير من الآثار عن السلف ، فتموض عن بعض ما فات حين ضاع كثير من المصنفات في النسخ والنسوخ .

(٥) أن التصنيف بدأ بأبي الوليد بن جريح المتوفى سنة ١٥٠ هـ ، وسعيد ابن أبي عروبة المتوفى سنة ١٥٦ هـ ، كما يقول الذهبي في تذكرة الحفاظ .

١٢٧٧ — وقد ترجم هذا الفصل لعتادة ، وابن شهاب الزهري ، وابن السائب الكلبي ، ومقاتل بن سليمان ، والحسن بن واقد المروزي ، وعبد الرحمن ابن زيد : من المصنفين في القرن الثاني .

وللامام الشافعي ، وعبد الوهاب بن عطاء المجلي الخفاف ، وحجاج بن محمد الأعور ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، وجعفر بن مبشر النقي المتكلم المعتزلي ، وسريح بن يونس المروزي ، والإمام أحمد ، وأبي داود السجستاني صاحب السنن (سليمان بن الأشعث) ، ومحمد بن سعد العوفي ، وإبراهيم الحربي ، وأبي مسلم الكجي : من المصنفين في القرن الثالث .

ولأبي عبد الله محمد بن حزم ، وللحلاج ، وعبد الله بن سليمان بن الأشعث ، والزيير بن أحمد الزبير ، ومحمد بن عثمان الشيماني المعروف بالجد ، ومحمد بن القاسم بن بشار المشهور بابن الأنباري ، وأحمد بن جعفر المعروف بابن المفادي ، وأبي جعفر النحاس ، ومحمد بن عبد الله البردعي ، ومنذر بن سعيد البلوطي ، والقاضي أبي سعيد النحوي : من المصنفين في القرن الرابع .

ولهبه الله بن سلامة ، وعبد القاهر البغدادي ، ومكي بن أبي طالب القرطبي ، وأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي : من المصنفين في القرن الخامس .

ولمحمد بن بركات بن هلال المصري ، والقاضي أبي بكر بن العربي ، وأبي الفرج بن الجوزي : من المصنفين في القرن السادس .

ولعلي بن محمد الأندلسي القاسمي المعروف بابن الحصار : من المصنفين في القرن السابع .

ولجلال الدين السيوطى من المصنفين فى القرن العاشر .

ولرمعى بن يوسف بن قدامة الكرمى ، فى القرن الحادى عشر .

ولعطية الله بن عطية الأجهورى فى القرن الثانى عشر .

١٢٧٨ — ولم ينس وهو يترجم لهؤلاء المصنفين أن يعدل ويحرج ،

معتمداً على أوثق المصادر .

وقد أثبت خطأ نسبة مخطوطة بمخرانة دار الكتب إلى ابن شهاب الزهري ؛

لأن راويها عنه كما سُميَ فيها معروف بالكذب فى الرواية ، وبأنه يروى عن

الزهري الأعاجيب ! . . .

١٢٧٩ — وسجل الفصل الثانى من الباب الثانى هذه النتائج :

(١) عَرَّفَ بكتاب أبى عبد الله محمد بن حزم : معرفة الناسخ والمنسوخ ،

ثم بكتاب أبى جعفر النحاس ، وهبه الله بن سلامة ، وعبدالقاهر البغدادى . وهذه

الثلاثة تحمل اسم الناسخ والمنسوخ ، ثم بالإيجاز لابن هلال ، ونواسخ القرآن

لابن الجوزى ، وباب الناسخ والمنسوخ فى الإتيان للسيوطى ، وقلائد المرجان

للكرمى ، وإرشاد الرحمن للأجهورى ، وهذا بعد التعريف بما أُملى الشافعى

فى رسالته خاصا بالنسخ ، وفى أحكام القرآن له . وقد جاء التعريف بهذه الآثار

وصفيا ، فيه موازنة ونقد . .

(٢) نبه على أن هناك كتابين لم نعتبر على تراجم لمؤلفيهما ، كما أن هناك

مصنفين كثيرين لم نعتبر على نسخ من مصنفاتهم . . .

١٢٨٠ — بعد الباب الثانى جاء الباب الثالث بعنوان (دعاوى النسخ

التي لم تصح) ، وقد انتظم سبعة فصول :

فى الفصل الأول منها وعنوانه (إحصاء وتحقيق) إحصاء لدعاوى النسخ ،

فى الكتب التى وصفناها فى الفصل الثانى من الباب السابق ، وبيان للسور التى

فيها منسوخ ، ولعدد الآيات المنسوخة فى كل منها . وقد أودعنا هذا الإحصاء

جدولاً رتبته فيه الكتب حسب وفيات مصنفها ، واتخذت أسماء رموزاً لها
كذلك فيه إحصاء آخر لدعاوى النسخ في كل سورة دخلها النسخ ، مستقى
من دعاوى النسخ كما ذكرها المصنفون . وقد بلغ فيه عدد الآيات المنسوخة
٢٩٣ آية في ٧٢ سورة .

١٢٨١ — وفي هذا الفصل أيضاً تصنيف لدعاوى النسخ التي لم تصح ،
على ضوء ما ارتضيناه له من مدلول ، وما اشترطناه لوقوعه . وكان منهننا في هذا
التصنيف أن نجمع كل طائفة من الآيات تلتقي في أنها فقدت حقيقة النسخ أو
أحد شروطه ، أو في أنها قامت أصلاً على الخلط بينه وبين غيره ، أو ادعيت ولم
تستند إلى أثر صحيح ؛ تمهيداً لمعالجتها ومناقشتها موضوعية .

١٢٨٢ — وقد خصص الفصل الثاني لمناقشة دعاوى النسخ على الآيات
الإخبارية ، وعددها خمس وسبعون آية . وقد التزم تفسير هذه الآيات ، وبيان
السياق الذي جاءت فيه كل منها ، وأثبت أنها كلها أخبار ، ثم أبطل دعاوى
النسخ عليها بالدليل . . .

١٢٨٣ — وخصص الفصل الثالث لمناقشة دعاوى النسخ على آيات
الوعيد ، وعددها ثمان وعشرون ، ففسر كلامها ، وبين سياقها ، وشرح أسلوب
الوعيد فيها ثم قرر أن دعاوى النسخ عليها باطلة ؛ لأن وعيد الله كعبره لا يتخلف
فلا ينسخ . ثم هو ليس حكماً تكليفياً . . .

١٢٨٤ — أما الفصل الرابع فقد نوّشت فيه دعاوى النسخ على ثلاث
وستين آية ، بآية واحدة هي آية السيف . وقد اقتضت هذه المناقشة تفسير آية
السيف ، وبيان المراد بها ، وشرح الغاية من القتال في الإسلام ، ثم عرضا لدعاوى
النسخ بها على مجموعات من الآيات تتفق فيما تأمر به أو تنهى عنه كل منها ، وفي
كلماتها أحياناً . وعلى ثلاث عشرة آية بترتيب المصحف لا يجمعها موضوع واحد .
وانتهت المناقشة إلى إبطال هذه الدعاوى جميعاً . . .

١٢٨٥ — وأما الفصل الخامس فقد عرضت فيه الآيات المدعى عليها للنسخ وليس فيها إلا تخصيص العام ، أو تقييد المطلق ، أو تفسير المبهم ، أو تفصيل الجمل . وهذه الآيات يبلغ عددها ثمانى وأربعين ، وقد بينت مناقشتها أن مدلول النسخ لم يتحقق فيها ! . . .

١٢٨٦ — وأما الفصل السادس فقد خصص لمناقشة آيات ادعى عليها للنسخ ، دون تعارض بينها وبين الآيات المدعى أنها ناسخة لها ، وعدد هذه الآيات ثلاث وستون ، وقد أثبتت مناقشة كل منها أنها لا تعارض الآية المدهى أنها ناسخة لها . فلم يبق بعد هذا مجال لادعاء النسخ عليها ! . . .

١٢٨٧ — بقى الفصل السابع . وفيه ناقشنا دعاوى نسخ على ست آيات اشتهرت بأنها منسوخة ، فثبت من المناقشة أنها محكمة لا منسوخة ، وبطلت دعاوى النسخ عليها .

وقد أشار هذا الفصل إلى ثلاث دعاوى نسخ ، على ثلاث آيات ، ولم يشأ أن يسود بمناقشتها أسطرا فى هذا الكتاب ؛ لإنكاره الأساس الذى انبثت عليه هذه الدعاوى ، وعدم قبوله له بمجال ! .

١٢٨٨ — وقد اعتمدت هذه المناقشة فى جميع الفصول على ما روى من السلف من الآثار . بعد تخريج الأسانيد التى احتاجت إلى التصريح . وعلى بعض كتب الناسخ والنسخ ، وبخاصة كتاب أبى جعفر النعمان ، وكتاب ابن الجوزى .

١٢٨٩ — وفى تأويله للآيات ، وفى مناقشته لدعاوى النسخ عليها . لم يخل قط من طابع الباحث ، ذلك الطابع الذى يقوم على الإفادة من أسلوب الآية ، ومن سياقها ، ومن تنوع الموضوع الذى تعالجه فى القرآن الكريم كله ، ثم من السنة التى تبين المراد من الآية ، ونحسم القول فى دهوى النسخ عليها متى جاءت وصح سندها عن الرسول .

وبفضل هذا الطابع ، أثبت تهافت كثير من دعاوى النسخ على الآيات ،

واضطراب المصنفين في الناسخ والمنسوخ وفي التفسير أمام عدد من الدعاوى. وقد حسم القول في جميع هذه الدعاوى ، بما نحسب أن فيه الكفاية لإبطالها .

١٣٩٠ — ونتيجة لهذا الطابع أيضا ، خالف في بعض الدعاوى بعض شيوخ المفسرين كالطبري ، و بعض شيوخ المصنفين في الناسخ والمنسوخ كالنحاس وابن الجوزي ، وخالف في معظم الدعاوى هبة الله بن سلامة ومددسته ، وهبه القاهر البغدادي ؛ فقد رأى الحق في مخالفتهم فيما خالفهم فيه . وقد نضيا الحق بعمله فلم يبال أن يخالف في سبيله ، وأن يوافق . لكنه لم يخالف أو يوافق دون استدلال ومناقشة ! . .

١٣٩١ — أما الباب الرابع والأخير فقد عرض في فصل وحيد وقائع النسخ التي صحت ، بعد ترتيبها ترتيبا موضوعيا فقهيا . وهي خمس وقائع في ست آيات : واقعة وجوب التهجيد ثم نسخه ، في سورة المزمل .

واقعة فرض الصدقة بين يدي نجوى الرسول ثم رفعه ، في سورة المجادلة . وواقعة وجوب الثبات في القتال أمام عشرة أمثالهم من الكفار ، ثم نسخه بوجوب الثبات أمام مثليهم فقط ، في سورة الأنفال .

واقعة عقوبة الزنا في آيتي سورة النساء ، ونسخها بالحد في آية سورة النور . وواقعة نسخ مفهوم قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ، بالأمر باجتناب الخمر مطلقا عن القيود في سورة المائدة . ١٣٩٢ — وقد ختم هذا الباب بتسجيل النتيجة التي انتهى إليها البحث فيه ، وهي أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن مثله ، ولا ينسخ القرآن سنة إلا إذا صحته سنة تبين النسخ . وهو مذهب الشافعي وأحمد . . .

وسجل كذلك بعض وقائع النسخ بالقرآن لبعض السنن ، وذكر السنن المبينة للنسخ في كل واقعة . وهذه الوقائع هي نسخ الفيلة الأولى ، ونسخ إبادة

الكلام في الصلاة ، ونسخ صيام عاشوراء بفرض صيام رمضان ، ثم نسخ كيفية الصيام الأول .

١٢٩٣ - وبعد ، فقد تبدت في أثناء البحث مقترحات ، نتقدم بها هنا .
الأول : أن الناسخ والمنسوخ في السنة النبوية الكريمة يجب أن يدرس في كتاب مستقل ، كهذا الكتاب ؛ فإن السنة هي التي تشرع الأحكام الفرعية العملية عادة ، وهذه الأحكام هي التي تقبل النسخ لاغيرها . وإني لأضرع إلى الله أن يهيئ لي فرصة هذه الدراسة ؛ لأتم العمل الذي بدأت به بكتابي هذا ، وأن يوفقني لاستكمال ما جمعته من مصادر . . .

والثالث . أن تحقّق وتُنشر بعض الكتب المخطوطة التي حصلنا على صور منها ، على أن نخرّج جميع الأسانيد التي ورد ذكرها فيها ، وتبين قيمة الآثار التي تضمنتها من ناحية المتن بعد ناحية السند ! . .

والرابع : أن تقوم إدارة دار الكتب المصرية بتصحيح فهرسها فيما ثبت أنها قد أخطأت فيه ، فلا تنسب للزهري تلك المصورة المندوسة عليه . ولا تنسب لابن حزم (الإمام) ، الكتاب الذي ألفه أبو عبد الله محمد بن حزم ، المحدث الأندلسي المتوفى حوالي سنة ٥٣٠ هـ . ولا للاسفراييني ، وابن خزيمة - ذينك الكتابين المنسوبين إليهما ، دون ترجمة دقيقة صادقة لمؤلفيهما . . .

والرابع : أن يعيد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، النظر في قراره الذي اتخذته بين يدي تفسيره ، وهو ينص على أن القرآن الكريم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ؛ فقد ثبت أن فيه ناسخاً ومنسوخاً وإن يكن قليلاً ! . .

١٢٩٤ - وأخيراً فلا بد لي من كلمة اعتذار ، أمام جلال الموضوع

وخطره . . .

لقد تقدمت لهذا البحث ، وأنا أعلم أنه يحتاج إلى كثير من الأناة ، والصبر ،

والجهد السائب . . .

ولقد أخذت نفسى بكثير من الأناة والمهودة والصبر وأنا أبحث مشكلاته
واحدة واحدة . ثم حاولت أن أبذل من الجهد كفاء ما يستحق ، فلم أستطع
بسبب للرض ، وإن كنت ، علم الله - لم أدخر وسعا في البذل ! . .
ولم يكن بد من أن أطاول كلما أعجزتني المحاولة ؛ فإن الجهد المحدود
في الزمن الطويل كفييل أن يبلغ بالباحث الغاية ، أو يقارب . . .

وهذا هو البحث ، بعد طول انتظار منى ومن المشقة على صحتى . فإن
أكن وقتت فيه إلى ما أرجو فله وحده الحمد والمنة ، وإلا فحسبى طمأنيتى إلى أنى
لم أدخر جهداً ، ولم أتعبل جنى ثمرة قبل زمن القطاف .

١٣٩٥ - وإني لأشهد الله أن أستاذى الجليل الشيخ محمد الزنارف قد
أحسن الإشراف على إعداد هذه الكتاب ، فتعمدنى بتوجيهه الحكيم ، وأمدنى
ببعض ما احتجت إليه من مراجع ، ولم يصفق بى وأنا أناقشه فى مشكلات
الموضوع فأثقل . ومن ثم يقتضيتى واجب عرفان الجليل أن أسجل فضله على هنا ،
وأن أشكره له .

كذلك أجد من واجبى أن أشكر لأستاذى الكبيرين : على الخفيف ،
وعلى حسب الله ، ما وجهاه من نقد لبعض ما جاء فى أصل هذا الكتاب خلال
مناقشتها له ؛ فقد أفدت الكثير من ملاحظاتهم ، وكان لهذه الملاحظات أثرها
الذى لا ينكر ، فى إخراج الكتاب على هذه الصورة .

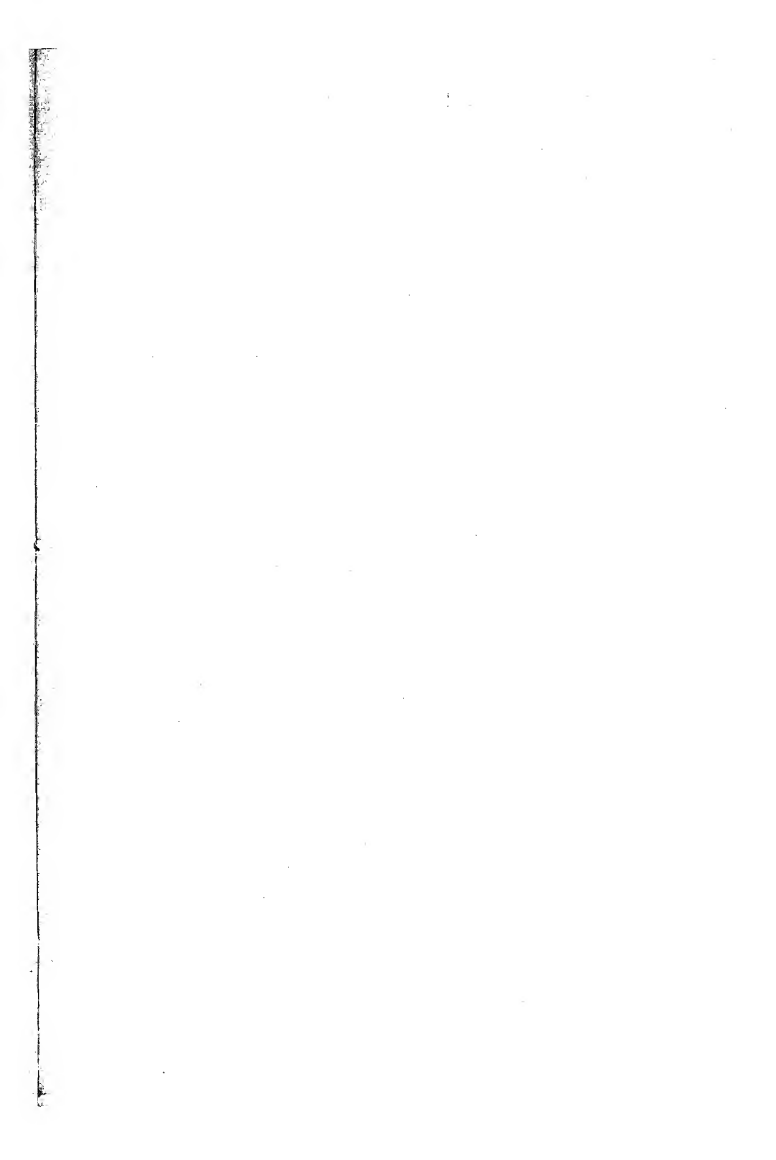
والله أسأل أن يوفقنى لخدمة كتابه وسنة نبيه ، وأن يمدنى بمونه ، وأن
يرزقنى الصحة وسلامة القلب . إنه نعم المولى ونعم النصير . وهو ولى التوفيق .



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المراجع والفهارس



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ثبت المراجع

روعى في هذا التبت ما يأتى :

- (أ) ذكر الكتب السماوية أولاً باسم كل منها .
 - (ب) ترتيب المراجع حسب المؤلفين لها ، مع التعريف بهؤلاء المؤلفين .
 - (ج) حذف (آل) ، (ابن) من الأسماء المبدوءة بهما .
 - (د) حذف كلمة أب أيضاً ، إلا إذا كان الاسم مبدوءاً بـ (ابن أبى)
- فيكتفى فيه بحذف ابن .
- (هـ) وضع خط تحت اسم كل مخطوطة .

أولاً - المراجع العربية

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - العهد القديم (التوراة) .
- ٣ - العهد الجديد : إنجيل لوقا | تعرف باسم أسفار العهد الجديد ،
- ٤ - « متى » وأعمال الرسل ، ومجموعة الرسائل ،
- ٥ - « مرقس » وعدد هذه الأسفار (٣٧) سفرًا ، فيها
- ٦ - « يوحنا » (٢٦٠) إصحاحًا

[وضع العهدان نفقة جمعية التوراة الأميركية]

الآلوسى . (أبو الفصل . شهاب الدين ، السيد / محمود بن عبد الله الحسينى
الآلوسى البغدادي ، المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ) :

٧ - روح المعاني ، وهو تفسيره . ط المطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ . في تسعة أجزاء .

الأمدي : (أبو الحسن ، سيف الدين ، علي بن أبي علي بن محمد . الأمدي ، الشافعي ، المتوفى سنة ٦٣١ هـ) :

٨ - الإحكام في أصول الأحكام ، ط مطبعة المعارف مصر سنة ١٣٣٢ هـ (١٩١٤ م) على نفقة دار الكتب الخديوية ، في أربعة أجزاء .

ابن أبي أصيبعة : (الشيخ موفق الدين أحمد بن قاسم ، المتوفى سنة ٦٦٨ هـ) :

٩ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ط مصر سنتي ١٢٩٩ - ١٣٠٠ هـ ، في مجلدين .

أبو البقاء : (أيوب بن موسى الحسيني ، قاض حنفى . توفى بالقدس سنة ١٠٩٥ هـ) :

١٠ - السكيات ، مطبوع ببولاق سنة ١٢٨١ هـ .

ابن أبي حاتم : (الخافض أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ، المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) :

١١ - الجرح والتعديل . ط الهند . في مقدمة وتدبيه أجز . . بين سنتي ١٣٧١ و ١٣٧٣ هـ .

بن أبي الحديد : (عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن حسين بن أبي الحديد ، أبو حامد ، عز الدين ، من كبار المعتزلة . توفى سنة ٦٥٥ هـ) :

١٢ - شرح نهج البلاغة . مطبوع بالقاهرة .

ابن لأثير : (علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، الجزري ، أبو الحسن ، عز الدين بن الأثير . المتوفى سنة ٦٣٠ هـ) :

١٣ - الكامل (وهو تاريخه) في اثني عشر جزءاً ، طبع مصر سنة ١٢٠٣ هـ .

١٤ - اللباب في تهذيب الأنساب ، في ثلاثة أجزاء ، طبع مصر بين سنتي

١٣٥٩ - ١٣٦٩ هـ .

١٥ - النهاية في غريب الحديث ، في أربعة أجزاء ، طبع المطبعة العثمانية

سنة ١٣١١ هـ .

الأجهوري : (عطية الله بن عطية البرهاني الشافعي ، فقيه فاضل ضرير ،

من أهل أجهور ، تعلم وتوفي بالقاهرة سنة ١١٩٠ هـ) :

١٦ - إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمثابه من القرآن ،

مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٤٢ تفسير .

أدمر : (جون ...) :

١٧ - حضارة الإسلام في القرن الرابع الهجري : ترجمة الأستاذ محمد

عبد الهادي أبو ريدة ، طلحة التاليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٠ هـ

في جزئين .

الأزدى : (أبو مخنف لوط بن يحيى . راوية عالم بالسيد والأخبار ، إمامي

من أهل الكوفة ، توفي سنة ١٥٧ هـ) :

١٨ - أخبار المختار ، مطبوع .

الإسفرائيني : (أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، الإسفرائيني العامري الشفعوي

- هكذا ! - ولم نجد من آل الإسفرائيني شخصا بهذا الاسم) :

١٩ - الناسخ والمنسوخ ، مطبوع ملحقا بكتاب لسان القول للسيوطي ،

ولم يبين به اسم المطبعة ، ولا تاريخ الطبع .

الاسنوي : (عبد الرحيم بن الحسن بن علي ، الأسنوي ، الشافعي ، أبو محمد

جمال الدين ، فقيه أصول من علماء العربية . ولد بإسنا و قدم القاهرة ،

وانتهت إليه رئاسة الشفعية ، توفي سنة ٧٧٢ هـ) :

٢٠ - نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي ،

مطبوع بهامش التقرير والتجبر ، في ثلاثة أجزاء ، بالمطبعة الأميرية
سنة ١٣١٦ هـ .

الأنباري : (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ،
كمال الدين الأنباري ، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال ،
توفي سنة ٥٧٥ هـ) :

٢١ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، طبع جمعية إحياء آثار علماء العرب ،
بإشراف الأستاذ على يوسف بمصر .

أبي أنجب : (الشيخ تاج الدين علي بن أنجب البغدادي ، المتوفى سنة ٦٧٤ هـ) :
٢٢ - أخبار الحلاج ، مطبوع في مجلد واحد .

الأندلسي : (علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد الأندلسي ، من ذرية
عمار بن ياسر ، مؤرخ أندلسي ، توفي سنة ٦٨٥ هـ) :

٢٣ - المغرب في حلى المغرب ، مطبوع منه الجزء ١ ، ٢ في مصر سنتي
١٩٤٣ ، ١٩٥٥ ، والجزء السابع منه في لندن سنة ١٩٩٨ م .

الأنصاري : (الشيخ سعيد . . . هندی تخرج في الأزهر ، في هذا القرن
الرابع عشر) :

٢٤ - ملقط جامع التأويل لحكم التنزيل ، مطبوع بالهند سنة ١٣٣٣ هـ
بمطبعة البلاغ (دين لين كلكته) . وقد نقلت منه نسخة لحابي ،
نظراً لعدم العثور على نسخ تباع .

الإيجي : (القاضي عضد الملة والدين ، عبد الرحمن بن أحمد ، من أهل إيج
بقارس ، توفي سنة ٧٥٦ هـ) :

٢٥ - شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب ، طبع دار الخلافة سنة ١٣٠٧ هـ ،
جزءان في مجلد .

الباقلائي : (الإمام أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلائي ، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ) :

٢٦ - التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة ، والرافضة ، والخواارج ، والمعتزلة .

نشر دار الفكر العربي ، وطبع مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

سنة ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) ، بضبط وتقديم وتعليق الأستاذين

المرحوم محمود محمد الخضيرى ، ومحمد عبد الهادى أبو ريدة .

البخارى : (الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) :

٢٧ - التاريخ الصغير ، مطبوع بالهند سنة ١٣٢٥ هـ .

٢٨ - التاريخ الكبير ، مطبوع منه بالهند الجزءان الأول والرابع ، فى سنتى

١٣٦٠ هـ ، ٣٦١ هـ .

٢٩ - الجامع الصحيح ، بحاشية السندى ، فى أربعة أجزاء ، طبع دار إحياء

الكتب العربية : (عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر) .

بدران : (الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدمشقى ، معاصر توفى

سنة ١٣٤٦ هـ) :

٣٠ - تهذيب تاريخ ابن عساكر ، طبع منه سبعة أجزاء فى دمشق من

سنة ١٣٢٩ هـ إلى سنة ١٣٥١ هـ .

ابن بركات : (محمد بن بركات بن هلال بن عبد الواحد السعيدى المصرى ،

شيخ مصر فى عصره فى اللغة ، عمر طويلا ، وتوفى سنة ٥٢٠ هـ) :

٣١ - الإيجاز فى الناسخ والمنسوخ ، مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم

١٠٨٥ تفسير . وروجعت على المخطوطة ١٤٤ تفسير بالدار . وقد

نقلت عن الأولى نسخة لحسابى ؛ لأنها أقدم النسختين .

بروكلمان : (كارل) :

٣٢ - تاريخ آداب العرب ، ترجم منه الأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار ،

الأجزاء الأول والثانى والثالث ، وطبعت على التوالى فى سنوات

١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ م ، بمطبعة دار المعارف بمصر وما زال

يؤلى ترجمة باقى أجزاءه ونشرها .

البزدوى : (على بن محمد بن الحسن بن عبد الكريم ، أبو الحسن ، نجر الإسلام . منسوب إلى بزرده قرب نصف . فقيه أصولى من كبار الحنفية ، توفى سنة ٤٨٣ هـ) :

٣٣ - كنز الوصول فى أصول الفقه ، ويعرف بأصول البزدوى ، مطبوع فى أربعة أجزاء بشرح عبد العزيز البخارى المسمى بكشف الأسرار . بزرک : (محمد محسن آغا ، نزيل سامراء ، طهرانى شيعى ، معاصر ...) :

٣٤ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، طبع منه ١٣ جزءاً فى ١٣ مجلداً ، بمطبعة العزى فى النجف ، إلى سنة ١٣٥٥ هـ .

ابن بشكوال : (خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزر جى الأنصارى الأندلسى أبو القاسم ، مؤرخ بحائنه من أهل قرطبة ، ولد وتوفى فيها ، وكانت وفاته سنة ٥٧٨ هـ) :

٣٥ - الصلة فى تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم ، طبع فى مجريد سنة ١٨٨٢ هـ .

البغوى : (الحسن بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعى ، أبو محمد البغوى ، حافظ مفسر ، توفى سنة ٥١٦ هـ) :

٣٦ - معالم التنزيل ، وهو تفسيره . مطبوع مع تفسير ابن كثير فى تسعة أجزاء ، بمطبعة المنار فى مصر ، سنة ١٣٤٣ هـ .

البقاعى : (إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن على بن أبى بكر ، أبو الحسن برهان الدين ، مؤرخ مفسر أديب ، أصله من البقاع فى سوريا . توفى سنة ٨٨٥ هـ) :

٣٧ - نظم الدرر فى تناسب الآى والهوى ، مخطوطة تحت رقم ٢١٣ تفسير

بدار الكتب المصرية ، وهى فى ستة مجلدات .

البيضاوى : (القاضى عبد الله بن عمر ، المتوفى سنة ٦٨٥ هـ) :

٣٨ - أنوار التنزيل ، وهو تفسيره . طبع المطبعة الميمنية فى جزئين ، سنة ١٣٢٠ هـ وبهامشه تفسير الجلالين .

٣٩ - منهاج الوصول إلى علم الأصول = انظر الاسنوى فيما سبق :

البيهقى : (أبو بكر أحمد بن الحسين بن على ، من أئمة الحديث ، توفى سنة ٤٤٨ هـ) :

٤٠ - مناقب الشافعى ، عن ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

الترمذى : (محمد بن عيسى بن سورة السلمى البوغى الترمذى ، أبو عيسى . من أئمة الحديث وحفاظه . توفى سنة ٢٧٩ هـ) :

٤١ - سنن الترمذى بشرح القاضى ابن العربى ، ط المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ ، ١٩٣١ م .

ابن تغرى بردى : (يوسف بن تغرى بردى بن عبد الله ، الظاهرى ، الحنفى ، مؤرخ نجاعة من أهل القاهرة مولداً ووفاته . توفى سنة ٨٧٤ هـ) :

٤٢ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . طبع منه فى دار الكتب المصرية اثنا عشر جزءاً سنة ١٣٤٨ - ١٣٧٥ هـ .

التفتازانى : (سعد الدين ، مسعود بن عمر بن عبد الله ، التفتازانى ، المتوفى سنة ٧٩٣ هـ) :

٤٣ - التلويح على التوضيح ، جزآن ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦ هـ .

التوحيدى : (على بن محمد العباسى التوحيدى ، أبو حيان ، فيلسوف متصوف معتزلى ، توفى سنة ٤٠٠ هـ) :

٤٤ - الإمتاع والمؤانسة ، مطبوع فى ثلاثة أجزاء بمصر ، سنة ١٩٣٩ م .

ابن تيمية : (تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
ابن عبد الله ، بن أبي القاسم ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ) :

٤٥ - منتقى الأخبار ، بشرح نيل الأوطار ، طعثمان خليفة في ثمانية أجزاء
بالمطبعة العثمانية المصرية سنة ١٣٥٧ هـ .

الشمالي : (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور النعالي ، من أئمة اللغة
والأدب ، من أهل نيسابور ، كان فراء يخطط جلود الثعالب فنسب
إلى صناعته ، توفي سنة ٤٢٩ هـ) :

٤٦ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، مطبوع بمطبعة الظاهر
سنة ١٣٢٦ هـ .

الجبerty : (عبد الرحمن بن حسن ، مؤرخ مصر ، ومدون وقائمه وسير رجالها
في عصره . توفي سنة ١٢٧٧ هـ) :

٤٧ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار . طبعة مصر سنة ١٢٩٧ هـ في
أربعة مجلدات .

ابن الجزري : (محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ، أبو الخير شمس الدين
العمري ، الدمشقي ، ثم الشيرازي ، الشافعي ، شيخ الإقراء في زمانه ،
ومن حفاظ الحديث . توفي سنة ٨٣٣ هـ) :

٤٨ - غاية النهاية في طبقات القراء ، بتحقيق راجتراس ، ط الخانجي
سنة ١٣٥١ هـ .

الخصاص : (أبو بكر أحمد بن علي الرازي الخصاص الحنفي ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) :

٤٩ - أحكام القرآن ، ط مطبعة الأوقاف الإسلامية بدار الخلافة العلية
سنة ١٣٣٥ هـ ، في ثلاثة أجزاء .

الجمبري : (برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل ، أبو إسحق ،

عالم بالقراءات ومن فقهاء الشافعية ، ويقال له شيخ الخليل . توفي
سنة (٥٧٣٢هـ) :

٥٠ - رسوخ الأخبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار ، مخطوطة بالخزانة

التيمورية تحت رقم ١٥٣ حديث ، وقد نقلت منها نسخة لحسابي .

ابن الجوزي : (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ، المتوفى سنة ٥٩٧هـ) :

٥١ - مناقب الإمام أحمد ، طبع القاهرة سنة ١٣٤٩هـ في مجلد .

٥٢ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، طبعت منه أجزاء بحيدرآباد ، بين

سنتي ١٣٥٧ ، ١٣٥٩ هـ .

٥٣ - نواسخ القرآن ، مخطوطة مصورة لحسابنا عن « ميكرو فيلم » بمهد

المخطوطات العربية ، بالقاهرة ، عن مخطوطة بمكتبة مدينة تحت

رقم ٨٢ « ١ » .

٥٤ - الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم ، وهو مختصر عن الراسخ ،

نسخة مخطوطة في مجموعة تحت رقم ١٤٨ تفسير التيمورية .

الجويني : (إمام الحرمين أبو المعالي ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف

ابن محمد ، المتوفى سنة ٤٧٨هـ) :

٥٥ - البرهان في أصول الفقه ، مخطوطة مصورة بدار الكتب في مجلدين ،

تحت رقم ٧١٤ أصول الفقه . وقد نقل منها كتاب النسخ لحسابي .

ابن الحاجب : (عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين

ابن الحاجب ، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية . توفي سنة ٦٤٦هـ) :

٥٦ - مختصر المنتهى = انظر الإيجي فيما سبق .

حاجي خليفة : (مصطفى بن عبد الله كاتب شلبي ، مؤرخ تركي الأصل

مغرب ، توفي سنة ١٠٦٦هـ) :

٥٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، طبعة أولى بدر سعادت

سنة ١٣١٠ هـ في مجلدين .

الحازمي : (أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني ، المتوفى

سنة ٥٨٤ هـ) :

٥٨ - الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ، ط مجلس دائرة المعارف

النظامية بمجيد آباد الدكن ، سنة ١٣١٩ هـ .

الحاكم النيسابوري : (محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني

النيسابوري ، الشهير بالحاكم ، وابن البيع ، أبو عبد الله . من أكابر

علماء الحديث والمصنفين فيه . توفي سنة ٤٠٥ هـ) :

٥٩ - المستدرك على الصحيحين ، مطبوع في أربعة مجلدات .

ابن حزم : (أبو محمد ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، الظاهري ،

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ) :

٦٠ - الإحكام في أصول الأحكام ، مطبوع في ثمانية أجزاء ، بمطبعة

السعادة بمصر سنة ١٣٤٥ هـ .

ابن حزم : (أبو عبد الله محمد بن أحمد ، الأنصاري ، أبو عبد الله ، محدث

أندلسي توفي قريباً من سنة ٣٢٠ هـ) .

٦١ - معرفة النسخ والمنسوخ : مطبوع على هامش تفسير الجلالين ، ومعه

بعض الكتب الأخرى .

حسب الله : (الأستاذ الشيخ علي محمد بن حسين . . . مد الله في عمره) :

٦٢ - أصول التشريع الإسلامي ، الطبعة الثانية بمطبعة دار المعارف

سنة ١٣٧٩ هـ .

٦٣ - محاضرات في علم التوحيد ، الطبعة الخامسة بمطبعة العلوم

سنة ١٣٧٢ هـ .

٦٤ - من هدى السنة (ويشترك معه فيه صاحب هذا الكتاب) الطبعة

الثانية بمطبعة تخيمر سنة ١٣٧٧ هـ .

حسن ابراهيم حسن (الأستاذ الدكتور ... مد الله في عمره) :

٦٥ - الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص ، مطبوع

بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٣٢ م .

الحميدى : (محمد بن فتوح بن عبد الله ، مؤرخ محدث أندلسي ، من أهل جزيرة

ميورقة ، وأصله من قرطبة . كان ظاهري المذهب كأستاذه ابن حزم ،

وتوفي سنة ٤٨٨ هـ) :

٦٦ - جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، طبع بمصر سنة ١٣٧٢ هـ .

الحميري : (محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد المنعم بن عبد النور ، أبو عبد الله

الحميري الأندلسي ، المتوفى سنة ٩٠٠ هـ) :

٦٧ - صفة جزيرة الأندلس (مختار من كتابه الروض المطار) ، مطبوع

بمصر سنة ١٩٣٧ م .

الحميري : (نشوان بن سعيد ، من أهل بلدة (جوث) ، من بلاد حاشد ،

شمالي صنعاء توفي سنة ٥٧٣ هـ) :

٦٨ - الحور العين : مطبوع بمصر سنة ١٩٤٨ م .

٦٩ - منتخبات في أخبار اليمن من كتاب شمس العلوم : طبع في ليدن

سنة ١٩١٦ م .

ابن حنبل : (الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، إمام المذهب الفقهي

المنسوب إليه ، وحافظ السنة ، توفي سنة ٢٤١ هـ) .

٧٠ - المسند : طبع منه بدار المعارف ١٦ جزءاً ، بتحقيق وتعليق وتخريج

المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر .

أبو حيان : (أبو عبد الله ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي
الفرناطلي المتوفى سنة ٦٥٤ هـ) :

٧١ - البحر المحيط ، وهو تفسيره : ط مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣٨ هـ ،
في ثمانية أجزاء ، وبهامشه النهر المساد من البحر ، والدر اللقيط .

ابن خاقان : (الفتح بن محمد بن عبد الله بن خاقان بن عبد الله القيسي ،
أبو نصر ، كاتب مؤرخ من أهل إشبيلية ، توفي سنة ٥٢٨ هـ) :

٧٢ - مطمح الأنفس ومسرح التأنس ، في مدح أهل الأندلس : مطبوع
بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣٥ هـ .

الخضري : (محمد الخضري بن الشيخ عفيفي الباجوري ، من أعلام دار العلوم
ومدرسة القضاء الشرعي ، ودرس التاريخ في الجامعة المصرية أول
نشأتها ، وتوفى سنة ١٣٤٥ هـ) :

٧٣ - علم أصول الفقه : ط المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٥٢ هـ .
الخطيب البغدادي : (الحافظ المؤرخ ، أبو بكر أحمد بن علي . . . المتوفى
سنة ٤٦٣ هـ) :

٧٤ - تاريخ بغداد ، في أربعة عشر مجلداً ، ط مطبعة السعادة بمصر
سنة ١٣٤٩ هـ .

ابن خلكان : (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ، المتوفى
سنة ٦٨١ هـ) :

٧٥ - وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان : مطبوع في ستة أجزاء ،
بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مد الله في عمره . طبعته
مطبعة السعادة سنة ١٩٤٨ م .

انطوان ساري : (الإمام ميرزا محمد باقر الموسوي ، أصفهاني توفي سنة ١٣١٣ هـ) :

٧٦ - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : طبع حجر بطهران .

سنة ١٣٠٧ هـ .

خورشيد : (إبراهيم زكي . مترجم ... مد الله في عمره) .

٧٧ - دائرة المعارف الإسلامية ، بترجمة خورشيد وآخرين ، مطبوع

سنة ١٩٣٠ م .

ابن دريد : (محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، من أئمة اللغة والأدب .

توفي سنة ٣٢١ هـ) :

٧٨ - الاشتقاق في مجلد واحد . طبع مطبعة الخانجي بتحقيق الأستاذ

عبد السلام هرون .

داود : (الأب عبد الأحد داود الأشوري العراقي) :

٧٩ - الإنجيل والصلب . مترجم عن التركيبة . طبع بالقاهرة

سنة ١٣٥١ هـ .

الداودي : (محمد بن علي بن أحمد المالكي ، شيخ أهل الحديث في عصره .

مصري من تلاميذ جلال الدين السيوطي . توفي سنة ٩٤٥ هـ) .

٨٠ - طبقات المفسرين : مخطوطة بدار الكتب ، تحت رقم ١٦٨ تاريخ .

الدهلوي : (الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله المحدث الدهلوي ، المتوفى

سنة ١١٧٦ هـ أو ١١٧٩ هـ) :

٨١ - حجة الله البالغة : مطبوع بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ هـ ، جزآن

في مجلد واحد .

الدواليبي : (الأستاذ الدكتور محمد معروف .. مد الله في عمره) :

٨٢ - المدخل إلى علم أصول الفقه : الطبعة الثالثة بمطبعة جامعة دمشق

سنة ١٩٥٩ م .

الديار بكري : (حسين بن محمد بن الحسن . مؤرخ توفي سنة ٩٦٦ هـ) :

(٥٥ - النسخ في القرآن)

٨٣ - تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس : مجلدات ، طبع بمصر
سنة ١٢٨٣ هـ .

الدينوري : (أحمد بن داود بن وَنْدُ الدينوري ، أبو حنيفة ، مهندس ، مؤرخ ،
نباقي ، توفي سنة ٢٧٢ هـ) :

٨٤ - الأخبار الطوال : طبع بمصر سنة ١٣٣٠ هـ .
الذهبي : (الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي ، المتوفى
سنة ٧٤٨ هـ) :

٨٥ - تاريخ الإسلام : في ستة وثلاثين مجلداً ، طبع منها أخيراً خمسة .
٨٦ - تذكرة الحفاظ : في أربعة أجزاء ، الطبعة الثانية ، طبع الهند
سنة ١٣٣٣ هـ .

٨٧ - دول الإسلام ، طبع بالهند ١٣٣٧ هـ في جزئين .
٨٨ - سير النبلاء : نسخة مصورة عن مكتبة أحمد الثالث في استانبول ،
توجد منها بدار الكتب المجلدات من ٢-١٣ تحت رقم ١٢١٩٥ ح ،
وطبع منها الأول والثاني والثالث بمصر أخيراً باسم سير أعلام النبلاء .
٨٩ - ميزان الاعتدال ، في ثلاثة أجزاء ، مطبوع بالهند ، وله طبعة أخرى
بمصر ، وقد رجعنا إلى الطبعة الهندية .

الرازي : (محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله
نفر الدين الرازي ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) :

٩٠ - التفسير الكبير : الطبعة الأولى بالمطبعة المصرية سنة ١٣٥٢ هـ ،
ولم تتم فأكلنا النسخة من الطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٨٩ هـ .
٩١ - المحصول في الأصول : مخطوطة مصورة لحسابي عن مخطوطة
المسكبة الأهلية بباريس تحت رقم ٧٩٠

الراغب الأصفهاني : (أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل المتوفى سنة ٥٠٢ هـ) :

- ٩٢ - مفردات الراغب . مطبوع .
- ابن رجب : (الشيخ زين الدين ، عبد الرحمن بن أحمد ، الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٩٥ هـ) :
- ٩٣ - الذيل على طبقات الحنابلة (وصل فيه إلى سنة ٧٥٠ هـ) : طبع مطبعة أنصار السنة المحمدية ، في جزءين ، سنة ١٣٧٢ هـ
- رشيد رضا : (السيد / محمد رشيد بن علي رضا ، المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ) :
- ٩٤ - تفسير القرآن الحكيم : الطبعة الثالثة بدار المنار في ١٢ مجلدا ، وهو لم يكمل .
- الزيدي : (أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني ، الملقب بمرتضى ، المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ) :
- ٩٥ - تاج العروس : مطبوع بمصر سنة ١٣٠٧ هـ .
- الزيدي - بالتصغير - : (محمد بن الحسن بن أبي بكر ، المتوفى سنة ٣٧٩ هـ) :
- ٩٦ - طبقات النحويين واللغويين : بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ومطبوع بمطبعة السعادة سنة ١٣٧٣ هـ .
- الزركشي : (محمد بن بهادر بن عبد الله ، أبو عبد الله ، بدر الدين . المتوفى سنة ٧٩٤ هـ) :
- ٩٧ - البرهان في علوم القرآن ، في أربعة أجزاء ، بمطبعة دار إحياء الكتب العربية وبتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، سنة ١٣٧٦ هـ .
- الزركلي : (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الدمشقي ، .. مد الله في عمره) :
- ٩٨ - الأعلام ، الطبعة الثانية في عشرة أجزاء ، بين سنتي ١٣٧٣ - ١٣٧٨ هـ ، بمطبعة كوستا فسوماش وشركاه بمصر .
- الزفراف : (الأستاذ الشيخ محمد بن محمد بن علي .. مد الله في عمره) :
- ٩٩ - مذكرات لطلبة معهد الشريعة الإسلامية بكلية حقوق القاهرة ، مطبوعة على الآلة الكاتبة .

الزيتسرى: (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) :

١٠٠ - أساس البلاغة ، جريان في مجلدين ، ط دار الكتب سنة ١٣٣٣ هـ

١٠١ - الكشف عن حقائق التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل :

ط المكتبة التجارية سنة ١٣٥٤ هـ ، وط المطبعة الأميرية سنة ١٣١٨ هـ

أبو زهرة: (الأستاذ الشيخ محمد بن أحمد . . . مد الله في عمره) :

١٠٢ - ابن حزم : حياته وعمره ، آراؤه وفقهه ، ط مطبعة نخير بالقاهرة

سنة ١٣٧٣ هـ

١٠٣ - ابن حنبل : حياته وعمره ، آراؤه وفقهه ، ط مطبعة الاعتماد

سنة ١٣٦٧ هـ

١٠٤ - أبو حنيفة : حياته وعمره ، آراؤه وفقهه ، ط ثانية سنة ١٣٧٤ هـ ،

(١٩٥٥ م) .

١٠٥ - الشافعي : حياته وعمره ، آراؤه وفقهه ، ط مطبعة نخير سنة ١٩٤٨ م .

١٠٦ - محاضرات في النصرانية ، الطبعة الثانية بمطبعة نخير سنة ١٩٤٩ م

الزهري: (ابن شهاب ، محمد بن مسلم ، المتوفى سنة ١٢٤ هـ) :

١٠٧ - الناسخ والمنسوخ ، المندسوس عليه . مصورة بدار الكتب تحت

رقم ١٠٨٤ تفسير .

الزيلي: (عبد الله بن يوسف بن محمد ، أبو محمد ، جمال الدين : فقيه عالم

بالحديث ، أصله من ريلع بالضمومال ، ووفاته في القاهرة وهو غير

الزيلي (عثمان) شارح السكر . توفي سنة ٧٦٢ هـ) :

١٠٨ - نصب الزاية في تخريج أحاديث الهداية ، طبعة أولى للمجلس العلمي ،

مطبعة دار المأمور ، بشبرا مصر

سبط ابن الجوزي: (الشيخ أبو المظفر يوسف بن قزأوغلي ، المتوفى سنة ٦٥٤ هـ) :

١٠٩ - مرآة الزمان ، في تاريخ الأعيان : ثمانية مجلدات ، طبع الهند سنة ١٩٥١ م

السبكي : (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، السبكي ، نسبة إلى سبك الضحاك التي ولد فيها ، من أعمال التنوفية ، لكنه عاش ومات بدمشق ، وكانت وفاته سنة ٧٧١ هـ) :

١١٠ - طبقات الشافعية الكبرى ، الطبعة الأولى في ستة أجزاء ، بالمطبعة الحسينية .

السرخسي : (محمد بن أحمد بن سهل ، شمس الأئمة ، قاض من كبار الأحناف ، مجتهد ، توفي سنة ٤٩٠ هـ أو حولها) :

١١١ - أصول السرخسي : مطبوع بدار الكتاب العربي ، بتحقيق الأستاذ أبو الوفا الأصفهاني ، في جزئين ، سنة ١٣٧٢ هـ .

١١٢ - المبسوط : مطبوع في ثلاثين جزءاً ، بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٤ هـ .
سركيس : (يوسف بن اليان بن موسى ، المتوفى سنة ١٣٥١ هـ) :

١١٣ - معجم المطبوعات العربية والمعرية ، أحد عشر جزءاً . طبع في مجلدين متسلسلة أرقام الصفحات قيما ، بتمصر سنة ١٣٦٤ - ١٣٧١ هـ
ابن سعد : (محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء ، كاتب الواقدي وأحد الحفاظ ، وتوفي سنة ٢٣٠ هـ) :

١١٤ - الطبقات الكبرى ، ط دار صادر ببيروت في ثمانية أجزاء .
ابن سلامة : (أبو القاسم هبة الله بن سلامة البغدادي ، المفسر الضريع ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ) :

١١٥ - الناسخ والنسخ : النسخة المطبوعة بمطبعة هندية ، ومخطوطات منه بدار الكتب المصرية ، تحت أرقام مختلفة

السلمى : أبو عبد الرحمن ، محمد بن حسين السلمى النيسابوري ، المتوفى سنة ٤١٢ هـ) :

١١٦ - طبقات الصوفية ، مطبوع بتمصر سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م .

السماعى : (القاضى أبو سعيد عبد الكريم بن أبى بكر ، محمد بن أبى المظفر
للنصور التميمى المروزى ، المتوفى سنة ٥٦٢ هـ) :

١١٧ - الأنساب ، طبعة لندن سنة ١٩١٢ فى مجلد كبير . منشورات
جب التذكارية .

السيوطى : (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين ،
الخضيرى السيوطى . أمام خافض مؤرخ أديب ، توفى سنة ٩١١ هـ) .

١١٨ - الإقتان فى علوم القرآن ، جزءان فى مجلد ، الطبعة الثالثة
سنة ١٣٦٠ هـ .

١١٩ - بنية الواة ، الطبعة الأولى بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .

١٢٠ - الجامع الصغير ، مطبوع بتحقيق وضبط الشيخ محيى الدين
عبد الحميد سنة ١٣٥٢ هـ فى جزئين .

١٢١ - حسن المحاضرة ، فى أخبار مصر والقاهرة ، مطبوع بالمطبعة
الشرقية بمصر سنة ١٣٢٧ هـ جزءان فى مجلد .

١٢٢ - الدر المنثور ، مطبوع بالمطبعة الميمنية سنة ١٣١٤ هـ ، فى
ستة أجزاء .

١٢٣ - لباب النقول ، طبعة سنة ١٢٩٠ هـ ، ولم يبين به
اسم المطبعة .

الشاطبى : (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخنى الفرناطى ، أصولى حافظ من أئمة
المالكية توفى سنة ٧٩٠ هـ) .

١٢٤ - الموافقات ، فى أصول الفقه : مطبوع فى أربعة أجزاء بالمطبعة السلفية
بمصر سنة ١٣٤١ هـ .

الشافعى : (الإمام محمد بن إدريس . القرشى . صاحب المذهب المعروف باسمه .
توفى سنة ٢٠٤ هـ) :

١٢٥ - أحكام القرآن ، جمع الإمام البيهقي . مطبوع في جزئين ، مطبعة

السعادة ، سنة ١٣٧١ هـ .

١٢٦ - الرسالة ، ط مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٨-١٩٤٠ م ، بتحقيق

وشرح المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر .

شاكر : (المرحوم الشيخ أحمد محمد ... المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ) :

١٢٧ - التعليقات على تفسير الطبري (نقصد منها ما يختص بتخريج

آثاره) ، النسخة المطبوعة بدار المعارف ، من الجزء ١ - ٣ ،

ولم يتمه ، فأتمه شقيقه الأستاذ البحانة : محمود .

١٢٨ - ترقيم وتخريج للسند (ج ١ - ١٦) ط دار المعارف بمصر .

شاكر : (الأستاذ محمود محمد ... مد الله في عمره) :

١٢٩ - تخريج آثار الطبري (ج ٤ - ١٥ وما يجد إن شاء الله) ، مع تحقيق

نصوصه ، وشرح الغريب منها ، ووضع فهرسه العلمية .

ابن شاكر : (محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي .. المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) :

١٣٠ - فوات الوفيات : مطبوع في جزئين بمطبعة السعادة بمصر ، بتحقيق

الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .

أبو شامة : (عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي ، المتوفى سنة ٦٦٥ هـ) :

١٣١ - ذيل الروضتين ، طبع بمصر سنة ١٣٦٦ هـ .

ابن شاهين : (أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي ،

الواعظ ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) :

١٣٢ - الناسخ والنسخ من الحديث : مخطوطة مصورة لحسابي ، عن

مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٧١٨ .

ابن الشحنة : (أبو الوليد محمد بن محمد بن الشحنة الحلبي ، فقيه حنفي ، له اشتغال

بالأدب والتاريخ . توفي سنة ٨١٥ هـ) :

سورة يوسف عليه السلام إلى النسخة المطبوعة بال مطبعة الأميرية
سنة ١٣٢٨ هـ .

الطحاوى : (أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ، المصري ، الطحاوى
المتوفى سنة ٣٢١ هـ) :

١٤٦ - معاني الآثار : طبع في دهلي بأهند في جزين ، سنة ١٣٤٨ هـ .

الطوفي : (أبو الربيع سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم بن سعيد ،
المصرى ، البغدادى ، الفقيه الحنبلى ، المتوفى سنة ٧١٦ هـ) :

١٤٧ - الإشارات الإلهية للمباحث الأصولية : مخطوطة دار الكتب
تحت رقم ٦٨٧ تفسير .

١٤٨ - شرح الأربعين النووية : نسختان مخطوطتان بدار الكتب

تحت رقمي ٣٢٨ ، ٤٤٦ حديث التيمورية ، وقد حققنا نص الحديث
الثاني والثلاثين منه ، وألقناه بكتابنا (المصلحة في التبشيع
الإسلامي ونجم الدين الطوفي) .

ابن ظفر : (أبو عبد الله محمد بن عبد الله أبي محمد بن ظفر ، الصقلي ، المكي ،
أديب ، رحالة ، مفسر ، توفى سنة ٥٦٨ هـ) :

١٤٩ - الينبوع في التفسير : مخطوطة تحت رقم ٣١٠ تفسير بدار الكتب .

ابن عابدين : (محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين ، الدمشقي ، إمام الحنفية
في عصره ، المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ) :

١٥٠ - ثبت ابن عابدين المسمى (عقود الآلى ، فى الأسانيد العوالى) :
طبع بدمشق سنة ١٣٠٢ هـ .

ابن عادل : (أبو حفص عمر بن علي بن عادل ، الحنبلى ، الدمشقي . ولم نعرله
على تاريخ وفاة) :

١٥١ - اللباب فى علم الكتاب ، مخطوطة فى ثمانية مجلدات ، وهى بخطوط

مختلفة وأرقام مختلفة ، بدار الكتب المصرية .

العباسي : (عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبو الفتح : عالم بالأدب ، من
المشتغلين بالحديث . مصرى توفى بالقسطنطينية سنة ٩٦٣ هـ) :

١٥٢ - معاهد التنصيص في شرح شواهد التخليص : طبع بمصر
سنة ١٣٦٧ هـ ، في أربعة أجزاء .

عبد الباقي : (الأستاذ محمد فؤاد . . . عافاه الله ومدّ في عمره) :

١٥٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ط دارالكتب المصرية .
ابن عبد الشكور : (محب الله بن عبد الشكور ، البهاري ، الهندي ، قاض من
الأعيان . توفى سنة ١١١٩ هـ) :

١٥٤ - مسلم الثبوت ، بشرح فوائح الرحوت . مطبوع ذيلًا للمستصفي ،
بالمطبعة الأميرية ، سنة ١٣٢٤ هـ ، في جزئين .

١٥٥ - كشف الأسرار على أصول البزدوى = انظر البزدوى فيما سبق .
عبد العلى : (عبد العلى ، محمد بن نظام الدين الأنصارى ، المتوفى حول سنة
١١٨٠ هـ) :

١٥٦ - فوائح الرحوت شرح مسلم الثبوت = انظر ابن عبد الشكور .
عبد القاهر البغدادي : (أبو منصور ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد ، البغدادي ،
المتوفى سنة ٤٢٩ هـ) :

١٥٧ - أصول الدين ، مطبوع بمطبعة الدولة بآستانبول سنة ١٣٤٦ هـ .
١٥٨ - الناسخ والمنسوخ ، مخطوطة لخسابي عن (ميكروفيلم) ، بمعهد
المخطوطات العربية .

١٥٩ - الفرق بين الفرق ، مطبوع بمطبعة المعارف ، بشارع الفجالة بمصر
سنة ١٩١٠ م .

ابن العربي : (القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله ، القرطبي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ) :

١٦٠ - أحكام القرآن ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، في أربعة مجلدات
أرقام صفحاتها مسلسلة ، بتحقيق الأستاذ علي البحاروي .

١٦١ - العواصم من القواصم ، بتحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب ، وطبع
المطبعة السلفية سنة ١٣٧١ هـ .

العزيز بن عبد السلام : (أبو محمد عز الدين بن عبد السلام المصري ، سلطان العلماء
المتوفى سنة ٦٦٠ هـ) :

١٦٢ - اختصار نكت الماوردي في تفسير القرآن : مخطوطة بدار الكتب
تحت رقم ٣٢ تفسير .

ابن عساكر : (علي بن الحسن ، المؤرخ ، المتوفى سنة ٥٧١ هـ) :

١٦٣ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها ، وتسمية من حل بها من
الأماثل ، أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها : طبع منه جزءان
في دمشق سنة ١٩٥١ م ، ١٩٥٤ م .

١٦٤ - تبين كذب المفترى فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري طبع
بدمشق سنة ١٣٤٧ هـ .

المسقلاني : (أحمد بن علي بن محمد بن حجر السكناي . . المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) :

١٦٥ - الإصابة في تمييز الصحابة ، طبعة سنة ١٩٣٩ م ، في أربعة أجزاء بمصر .

١٦٦ - تهذيب التهذيب في اثني عشر مجلداً ، الطبعة الأولى بدار المعارف
النظامية بحدید آباد الدکن في الهند سنة ١٣٢٧ هـ .

١٦٧ - لسان الميزان مطبوع بحدید آباد الدکن سنة ١٣٢٣ هـ في ستة أجزاء .

الشيخ : (الأستاذ الدكتور يوسف ، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة دمشق) كلية
الشريعة) ، مد الله في عمره :

١٦٨ - جذازات في الأعلام .

ابن العماد : (عبد الحى بن أحمد بن محمد بن العماد : العكرى ، الحنبلى أبو الفلاح المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ) :

١٦٩ - شذرات الذهب ، نشر مكتبة القدسي ، طبع مطبعة الصدق الخيرية سنة ١٣٥٠ هـ فى ثمانية أجزاء .

الغزالى : (محمد بن محمد بن محمد الغزالى الطوسى ، أبو حامد ، حجة الإسلام ، توفى سنة ٥٠٥ هـ) :

١٧٠ - المستصفى جزءان فى مجلدين ، طبع المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٢ هـ وبذيله فوائد الرحمت .

الغزى : (محمد بن محمد بن محمد الغزى العامرى القرشى الدمشقى ، أبو المكارم ، نجم الدين : مؤرخ ، باحث ، أديب ، توفى سنة ١٠٦١ هـ) :

١٧١ - السكواكب السائرة فى تراجم أعيان المائة العاشرة طبع فى بيروت جزءان مئة سنة ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ م ثم طبع الثالث وهو الأخير سنة ١٩٥٩ م .

ابن فارس : (أبو الحسين أحمد بن فارس ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ) :

١٧٢ - مقاييس اللغة ، مطبوع بالقاهرة فى ستة مجلدات تحقيق الأستاذ : عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٦ هـ

الفتوحى : (شيخ الإسلام تقي الدين أبو البقاء محمد بن أفضى القضاة المصرية أبى العباس أحمد بن عبد العزيز بن على بن إبراهيم الفتوحى : الفقيه الأصولى الحنبلى المتوفى سنة ٩٧٩ هـ) :

١٧٣ - شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، فى أصول الحنابلة ط مطبعة السنة الحمديد لأول مرة سنة ١٣٧٢ هـ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد حامد الفقى .

الفرهيدى : (الخليل بن أحمد ، المتوفى سنة ١٧٠ هـ) :

١٧٤ - معجم العين، نسخة مصوّة بمكتبة كلية دار العلوم، تحت رقم ٦٣١٣
عن مخطوطة بالعراق .

ابن فرحون : (إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون ، برهان الدين اليعمرى ،
المغربى الأصل ، المدنى منشأ وموطنا ، من شيوخ المذهب المالكي ،
توفى سنة ٧٩٠ هـ) :

١٧٥ - الديباج المذهب فى تراجم أعيان المذهب ، مطبوع .
ابن الفرضى : (أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي ،
المتوفى سنة ٤٠٣ هـ) :

١٧٦ - تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ، جزءان ، طبع فى مدريد
سنة ١٨٩٠ م .

الفيروزابادى : (مجد الدين محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن عمر الفيروزابادى
الشيرازى المتوفى سنة ٨١٦ هـ) :

١٧٧ - القاموس المحيط ، طبع بمصر فى أربعة أجزاء .

الفيومى : (أحمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ) :

١٧٨ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى . ط المطبعة
الأميرية سنة ١٩٣١ م ، جزءان فى مجلد واحد كبير .

القاسمى : (محمد جمال الدين القاسمى . دمشق توفى سنة ١٣٣٢ هـ) :

١٧٩ - محاسن التأويل ، طبع دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٥٧ ،

بتخرىج وتعليق وضبط وتصحيح محمد فؤاد عبد الباقي فى ١٧ جزءاً .

ابن القاضى : (أحمد بن محمد بن محمد بن أبى العافية السكناسى ، الزناتى ، المتوفى
سنة ١٠٢٥ هـ) :

١٨٠ - جذوة الاقتباس فىمن حل من الأعلام مدينة فاس ، طبع بفاس

على الحجر سنة ١٣٠٩ هـ .

ابن قاضي شهبه : (أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبه الأسدي، المتوفى سنة ٨٥١هـ):

١٨١ - الإعلام بتاريخ أهل الإسلام ، مخطوط في ثمانى مجلدات (نسخة

السيد خير الدين الزركلى، وهى بخط المؤلف من اثنائى إلى الخامس ،
ونصف السادس ، والسابع) .

١٨٢ - طبقات الشافعية مخطوط فى مجلد واحد .

ابن قتيبة : (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، توفى سنة ٢٧٦ هـ) :

١٨٣ - المعارف ، طبع بمصر سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .

القراقى : (شهاب الدين أبو العباس بن أحمد بن إدريس القراقى المالكي ، المتوفى
سنة ٦٨٤ هـ) :

١٨٤ - تنقيح الفصول فى الأصول ، جزءان ، الطبعة الأولى ، مطبعة

النهضة بتونس سنة ١٣٤٠ هـ .

القرشى : (عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشى ، أبو محمد محيى الدين ، عالم
بالتراجم ، من حفاظ الحديث وفقهاء الحنفية . توفى سنة ٧٧٥ هـ) :

١٨٥ - الجواهر المنضية فى طبقات الحنفية : طبع حيدر آباد سنة ١٣٣٢ هـ ،

فى مجلدين .

القرطبى : (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى المتوفى سنة ٦٧١ هـ) :

١٨٦ - الجامع لأحكام القرآن الكريم : الطبعة الثانية ، بمطبعة دار

الكتب فى عشرين جزءا .

القفطى : (على بن يوسف بن إبراهيم الشيبانى القفطى ، جمال الدين ، وزير مؤرخ

من الكتاب ، ولد بقط من الصعيد الأعلى بمصر ، وتوفى بحلب

سنة ٦٤٦ هـ) :

١٨٧ - إنباه الرواة على أنباء النحاة طبعة دار الكتب ، بتحقيق الأستاذ

محمد أبو الفتح إبراهيم ، الأجزاء ١ ، ٢ ، ٣ منه .

ابن القيم : (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي
الدمشقي ، الحنبلي ، تلميذ ابن تيمية ، المتوفى سنة ٧٥١ هـ) :

١٨٨ - أعلام الموقعين ، طبعة محمد منير الدمشقي .

١٨٩ - زاد المعاد في هدى خير العباد ، جزءان بها مشهرا سيرة ابن هشام ،

ط الميمنية سنة ١٣٢٣ هـ - ١٣٢٤ هـ .

الكرخي : (الشيخ المجتهد أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دهم ،
من كرخ جدان ، اتمت إليه رئاسة الحنفية في عصره ، وتوفى
سنة ٣٤٠ هـ) :

١٩٠ - أصول الكرخي : ط أولى بالمطبعة الأدبية بسوق الخضر القديم

بمصر . وقد مثل لها وذكر نظائرها النسفي .

الكرمي : (مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي ، المقدسي ،
الحنبلي مؤرخ أديب من كبار الفقهاء ، توفى سنة ١٠٣٣ هـ) :

١٩١ - قلائد المرجان ، مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٠٥١

ب ، وقد نسخت منها نسخة لحسابي .

ابن كثير : (أبو الغداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، المتوفى سنة
٧٧٤ هـ) :

١٩٢ - البداية والنهاية ، الطبعة الأولى : مطبعة السعادة سنة ١٣٥١ هـ في

١٤ جزءاً .

١٩٣ - تفسير القرآن العظيم في أربعة أجزاء ، طبعة الحلبي سنة ١٣٧٦ هـ

الكمال بن الهمام : (كمال الدين بن الهمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن

مسعود ، السيواسي ثم الإسكندري ، المتوفى سنة ٨٦١ هـ) :

١٩٤ - التحرير بشرح التقرير والتحجير = انظر نهاية السؤل للأسنوي .

الكوثري : (المرحوم الشيخ محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري ، فقيه

حنفى جر كسى الأصل ، له اشتغال بالأدب والسير ، توفى سنة
١٣٧١ هـ) :

١٩٥ - مقالات الكوترى من مطبوعات أحمد خيرى . ط أولى سنة ١٣٧٢ هـ
اللقوى : (عبد الواحد بن على الحاي ، أبو الطيب اللقوى ، المتوفى سنة ٣٥١ هـ) :

١٩٦ - مراتب النحويين ، طبع مصر سنة ١٣٧٥ هـ .
ابن ماجه : (الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) :
١٩٧ - سنن ابن ماجه ط دار أحياء الكتب العربية سنة ١٣٧٢ هـ
بتحقيق وترقيم وضبط وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي فى جزئين .
مالك : (مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى النخعي ، إمام دار الهجرة
المتوفى سنة ١٧٩ هـ) .

١٩٨ - الموطأ : ط دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٧٠ هـ (محمد فؤاد

عبد الباقي) فى جزئين
الحجى : (محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحجى ، الحوى الأصل
الدمشقى ، مؤرخ باحث أديب ، عنى كثيراً بتراجم أهل عصره ،
وتوفى سنة ١١١١ هـ) .

١٩٩ - خلاصة الأثر فى أعيان القرى الحادى عشر ، أربعة مجلدات ،
طبعة مصر سنة ١٢٨٤ هـ .

المرادى : (محمد خليل بن على بن محمد بن محمد مراد الحسنى ، أبو الفضل المؤرخ ،
مفتى الشام ونقيب أشرافها . بخارى الأصل ، ولد ونشأ فى دمشق ،
وتوفى سنة ١٢٠٦ هـ)

٢٠٠ - سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر ، أربعة أجزاء ، طبعة مصر

سنة ١٣٠١ هـ .

(٥٦ - النسخ فى الفرق)

المرداوى : (علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوى ،
المتوفى سنة ٨٨٥ هـ) :

٣٠١ - تحرير المقول وتهذيب علم الأصول : مخطوط بدار الكتب
تحت رقم ٣٠٢ أصول الفقه .

المرزبانى : (محمد بن عمران بن موسى ، أبو عبيد الله . مؤرخ أديب ، بغدادى
توفى سنة ٣٨٤ هـ) :

٢٠٢ - معجم الشعراء ، طبع مصر سنة ١٣٥٤ هـ ، مع المؤلف والمختلف
للأمدى .

المرغينانى (أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشدانى المرغينانى ، المتوفى
سنة ٥٩٣ هـ) .

٢٠٣ - الهداية ، شرح بداية المهتدى . طبع مطبعة محمد علي صبيح بالأزهر ،
في أربعة أجزاء .

المسعودى (على بن الحسين بن على ، أبو الحسن . من ذرية عبد الله بن مسعود
مؤرخ بغدادى ، توفى سنة ٣٤٦ هـ) :

٢٠٤ - مروج الذهب ومعادن الجوهر . طبع مصر سنة ٢٨٣ هـ في جزئين .
ابن مسكويه : (أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه ، أبو على ، مؤرخ بحاث
توفى سنة ٤٢١ هـ) :

٢٠٥ - تجارب الأمم وتعاقب الأمم : الجزء السادس ، طبع بمصر سنة ١٣٣٣ هـ .
مسلم : (الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، المتوفى
سنة ٢٦١ هـ) :

٢٠٦ - صحيح مسلم : ط دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٧٤ هـ بترقيم
محمد فؤاد عبد الباقي في خمسة أجزاء خامسها كله قهارس ، وأرقام
الأربعة الأولى منها سلسلة .

المعري : (أبو العلاء ، أحمد بن عبد الله ، المتوفى سنة ٥٤٤٩ هـ) :

٢٠٧ - رسالة الغفران : ط دار المعارف بمصر .

المقريزي : (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد ، المتوفى سنة ٨٤٥ هـ) :

٢٠٨ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ويعرف باسم (خطط

المقريزي) ط مصر سنة ١٣٢٧ هـ في مجلدين كبيرين .

المقري : (أحمد بن محمد المقري المغربي المالكي الأشعري ، المتوفى سنة ١٠٤١ هـ) :

٢٠٩ - نفع الطيب في غصن الأندلس الرطيب : مطبوع بالمطبعة الأزهرية

المصرية سنة ١٣٠٢ هـ في أربعة أجزاء .

ابن مكتوم : (أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي ، عالم بالتراجم ،

مصري ، له معرفة بالتفسير وفقه الحنفية ، ناب في الحكم بالقاهرة ،

ومات بها سنة ٧٤٩ هـ

٢١٠ - تلخيص ابن مكتوم ، مخطوطة دار الكتب .

المنذري : (زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذري ، المتوفى

سنة ٦٥٦ هـ) :

٢١١ - التكملة لوفيات النقلة : أصله المخطوط في مكتبة البلدية بالاسكندرية ،

وأخذ منه مكرو فيلم لحساب معهد المخطوطات العربية برقم ١٨٧

تاريخ ، ونسخت منه صورة لدار الكتب برقم (٦٠٦٠ ح)

٢١٢ - مختصر سنن أبي داود بتحقيق المرحومين : أحمد محمد شاكر ،

ومحمد حامد الفقي ، مطبوع في ثمانية أجزاء ، بمطبعة أنصار السنة

الحمدية ٦٦ - ١٣٦٧ هـ (٤٧ - ١٩٤٨ م) .

ابن منظور : (محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين بن منظور

الأنصاري ، الرويفعي ، الإفريقي ، المتوفى سنة ٧١١ هـ) :

- ٢١٣ - لسان العرب . ط المطبعة الأميرية ١٣٠٠ هـ في عشرين جزءاً .
 النابلسي : (محمد بن عبد القادر بن عثمان بن عبد الرحمن الجعفرى النابلسي ،
 شمس الدين ، فاضل من فقهاء الحنابلة . توفى سنة ٧٩٧ هـ) :
 ٢١٤ - طبقات الحنابلة ، مختصر من طبقات الأصحاب لابن أبي يعلى
 المشهور بابن الفراء ، ومطبوع في دمشق سنة ١٣٥٠ هـ .
 النباهي : (علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن ، الجذامي المالقي ، أبو الحسن
 المدروف بابن الحسن ، قاض من الأدباء المؤرخين ، توفى بعد
 سنة ٧٩٢ هـ) :
 ٢١٥ - تاريخ قضاء الأندلس ، أو (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا
 كما سماه مؤلفه) طبع بمصر سنة ١٩٤٨ م .
 النجار : (المرحوم الشيخ عبد الوهاب بن الشيخ سيد أحمد النجار ، باحث
 مؤرخ من فقهاء مصر ، توفى سنة ١٣٦٠ هـ) :
 ٢١٦ - قصص الأنبياء ، الطبعة الثانية .
 النجدي : (عثمان بن عبد الله بن عثمان بن حمد بن بشر ، الناصري التيمي النجدي
 الحنبلي ، مؤرخ نجد وآل سعود ، المتوفى سنة ١٣٨٨ هـ) :
 ٢١٧ - عنوان المجد في تاريخ نجد : جزآن ، طبع مصر سنة ١٣٤٩ هـ .
 النطاس : (أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار المرادي ، أبو جعفر النحوي ،
 المصري ، المتوفى سنة ٣٣٨ هـ) :
 ٢١٨ - الناسخ والمسنوخ في القرآن الكريم : طبعة الخانجي بمطبعة
 دار السعادة بمصر سنة ١٣٢٣ هـ ، وملحق به :
 ٢١٩ - الموجز في الناسخ والمسنوخ لابن خزيمة (المظفر بن الحسين بن
 زيد بن علي بن خزيمة الفارسي - كما يترجمه الطابع -) ولم نجد
 ترجمة له فيما بين أيدينا من مراجع .

ابن النديم : (أحمد بن إسحق بن محمد بن إسحق بن أبي يعقوب ، ، بغدادى ، معتزلى متشيع . يظن أنه كان وزاقا يبيع الكتب ، توفى سنة ٤٣٨ هـ) :

٢٢٠ - الفهرست ، طبعة المكتبة التجارية .

النسائي : (الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان ابن دينار النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ) :

٢٢١ - سنن النسائي بشرح السيوطى وحاشية السندى . طبع المطبعة المصرية بالأزهر ، ونشر المكتبة التجارية فى ٨ أجزاء .

النسفى : (أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل ، المولود بنسف فيما وراء النهر ، والمتوفى سنة ٥٣٧ هـ) :

٢٢٢ - تمثيل وشرح وذكر نظائر لأصول الكرخى = انظر الكرخى فيما سبق .

النوبختى : (الحسن بن موسى بن الحسن بن محمد النوبختى ، أبو محمد ، من أهل بغداد ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ) :

٢٢٣ - فرق الشيعة ، طبعة استامبول .

النووى : (يحيى بن شرف بن مرى بن حسن الخزامى ، النووى ، الشافعى ، أبو زكريا ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) :

٢٢٤ - تهذيب الأسماء واللغات ، طبع مصر فى أربعة أجزاء .

النيسابورى : (نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمى ، المتوفى بعد سنة ٨٥٠ هـ) :

٢٢٥ - غرائب القرآن و رغائب الفرقان بهامش تفسير الطبرى ، الطبعة القديمة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٨ هـ .

ابن الوردى : (عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس ، أبو حفص ،
المتوفى سنة ٧٤٩ هـ) :

٢٢٦ - تمة المختصر فى أخبار البشر ويعرف بتاريخ ابن الوردى ، جعله
ذيلًا لتاريخ أبى الفداء وخلاصة له . مطبوع بمصر فى مجلدين
سنة ١٢٨٥ هـ :

اليافى : (عبد الله بن أسعد بن على ، مؤرخ باحث متصوف من شافعية الين ،
توفى سنة ٧٦٨ هـ) .

٢٢٧ - مرآة الجنان ، وعبرة اليقظان ، فى معرفة حوادث الزمان . مطبوع
بميدرا آباد سنة ١٣٣٧ هـ فى أربعة أجزاء .

ياقوت : (أبو عبد الله ، ياقوت بن عبد الله ، الرومى ، الحموى ، البغدادى ،
شهاب الدين ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) :

٢٢٨ - معجم الأدباء : فى عشرين جزءا ، طبعة أحمد فريد الرفاعى بمصر .

٢٢٩ - معجم البلدان فى ثمانية أجزاء ، طبعة مطبعة السعادة بمصر

سنة ١٣٢٣ هـ ، ١٩٠٦ م .

ثانيا : المراجع الأجنبية

- 1) Hebrew and English lexicon of the old testament
bassed on the lexicon of beilliam Gesenius Oxford
1906.
- 2) Hebrew and Chaldee lexicon by Gesenius ard Furst.

فهرس السور

١ - الآيات التي ادعى عليها النسخ

روعى في هذا الفهرس أن يكون جامعاً
للآيات التي ادعى عليها النسخ ، ونوقشت في
في الباب الثالث من هذا الكتاب . وقد التزم
في ترتيب الآيات في كل سورة أن يكون موافقاً
لترتيبها في المصحف ، ووضع أمام كل آية رقم
الفقرة أو الفقرات التي نوقشت فيها من الكتاب .

رقم الآية رقم الفقرة

ادعى عليه النسخ منها

٢ - سورة البقرة

٣	وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ	٥٦٨-٥٦٩
٦٢	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى	٥٧٠-٥٧٨
٨١	بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ	٥٧٩-٥٨٠
٨٣	وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا	٧٦٠-٧٦٣
١٠٤	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا [ادعى أنها ناسخة]	٨٥٢-٨٥٥
١٠٩	فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ	٨١٦
١١٥	فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ	٨٦٣-٨٦٦
١٥٨	فَمَنْ حُجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ	٨٦٧-٨٦٨
١٥٩	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ	٨١٥
١٧٣	إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ	١٠٣٣، ١٠٣٣-١٠٣٧
١٧٨	الْمُرَّ بِالْمُرِّ وَالْمَيْدَ بِالْمَيْدِ وَالْأَنثَىٰ بِالْأَنثَىٰ	٧٦٩-٨٧٣

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
١٨٢	كتب عليكم إذا ... الوصية للوالدين ..	٨٢٠—٨٢٤
١٨٣—١٨٤	كما كتب على الذين - وعلى الذين يطيقونه ..	٨٧٣—٨٨٨
١٩٠	وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ..	٨٨٩—٨٩٥
١٩١	ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم ..	٨٢٥—٨٢٧
١٩٢	فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم	٦٩٩—٧٠٠
١٩٤	والحرقات قصاص ، فمن اعتدى عليكم ..	٨٩٦—٩٠٤
١٩٦	وأتموا الحج والعمرة لله	٩٠٥، ٨١٥—٩١١
٢١٥	يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير ..	٩١٢—٩١٩
٢١٦	كتب عليكم القتال وهو كره لكم ..	٩٢٠—٩٢٤
٢١٧	يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل ..	٩٢٥—٩٣٤
٢١٩	ويسألونك ماذا ينفقون قل : العفو ..	٩٣٥—٩٤٤
٢٢١	ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ..	٨٢٨—٨٣٣
٢٢٢	نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ..	
	[ادعى أنها ناسخة]	٨٥٦—٨٥٨
٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ..	٨٣٤
٢٢٩	ويعوتن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا ..	٨٣٥
٢٢٩	ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ..	٨١٥
٢٣٣	والوالدات يرضعن أولادهن حولين ..	٩٤٥، ٨١٥—٩٤٧
٢٣٦	ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ..	٩٤٨—٩٥٦
٢٤٠	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية ..	١١٥٤—١١٦٥
٢٥٦	لا إكراه في الدين	٧٠١—٧٠٥
٢٨٠	وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ..	٩٥٧—٩٦١

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
٢٨٣	يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين	٩٦٣—٩٧١ ..
٢٨٤	وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم	٧٣٧—٨٣٩ ..
٢٨٦	لا يكلف الله نفساً إلا وسعها	٥٨٢—٥٨٣

٣ — سورة آل عمران

٢٠	.. وإن تولوا فإنما عليك البلاغ	٥٨٤—٥٨٧ ..
٤٨	لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء	٧٧٩—٧٨٠ ..
٤٩	قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام	٨٥٩
٨٦—٨٨	كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم	٨١٥ ..
٩٧	والله على الناس حج البيت	٨١٩ ..
١٠٣	يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته	٨٤٧ ..
١١١	لن يضرركم إلا أذى	٥٨٨—٥٨٩ ..
١٢٨	ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم	٩٧٢—٩٧٤ ..
١٤٥	ومن يرد ثواب الدنيا فثوته منها	٥٩٠
١٨٦	وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور	٧١٠—٧١٢ ..

٤ — سورة النساء

٥	.. ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	٩٧٥—٩٨٠ ..
٣	فانكحوا ما طاب لكم (ادعى أنها ناسخة)	٨٦٠ ص ٦٢٤
٦	ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف	٩٨١—٩٩١ ..
٧	للرجال نصيب مما ترك الوالدان	٨٥٠
٨	وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى	٩٩٢—٩٩٤ ..

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
٩	وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية .. ٩٩٥-١٠٠١	
١٠	إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً .. ٨٤٩	
١٨-١٧	إنما التوبة على الله .. وليست التوبة .. ٥٩١-٥٩٤	
٢٢	ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء .. ٨١٥	
٢٣	... وأن تجمعوا بين الأختين .. ٨١٥	
٢٤	فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن ... ١٠٠٢-١٠٠٥	
٢٥	ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات ... ٨١٨	
٢٩	يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم ... ٨١٥	
٣٣	والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصابهم .. ١٠٠٦-١٠٠٨	
٦٣	... فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم .. ٧٣١	
٦٤	ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك ... ١٠٠٨	
٧١	... فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً .. ١٠٠٩	
٨٠	ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيفاً .. ٥٨٤-٥٨٧	
٨١	فأعرض عنهم وتوكل على الله .. ٧٣٢	
٨٤	فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك .. ٧٨١	
٩٠	إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ... ١١٦٦-١١٧٢	
٩١	ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم .. ١١٦٦-١١٧٢	
٩٢	وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية ... ٧٨٢	
٩٣	ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً .. ١٠١٠-١٠١١	
١٠١	فليس عليكم جناح أن تقصروا ... ١٠١٢-١٠١٣	
٩٤٥	إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار .. ٨١٥	

٥ - سورة المائدة

يأيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ..	١١٧٣-١١٨٤	٣
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ..	١٠٣٣-١٠٣٧	٣
يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ..	١٠١٤-١٠١٨	٦
... فاعف عنهم واصفح إن الله يحب المحسنين	٧٤٥-٧٤٩	١٣
إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله	٨١٥	٣٣
فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم	١٠١٩-١٠٢٦	٤٢
ما على الرسول إلا البلاغ	٥٨٤-٥٨٧	٩٩
عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل	٥٩٥-٥٩٨	١٠٥
يأيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا	١٠٢٧-١٠٣٣	١٠٦

٦ - سورة الأنعام

قل إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم	٥٩٩-٦٠٠	١٥
... قل لست عليكم بوكيل .	٥٨٤-٥٨٧	٦٦
وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض ..	٧٨٣	٦٨
وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ..	٦٠١-٦٠٢	٦٩
وذروا الذين اتخذوا دينهم لعبا ولهوا	٦٥٨-٦٦٠	٧٠
... ثم ذروهم في خوضهم يلعبون .	٦٦١-٦٦٢	٩١
... وما أنا عليكم بحفيظ .	٥٨٤-٥٨٧	١٠٤
... وأعرض عن المشركين ..	٧٣٣	١٠٦
وما جعلناك عليهم حفيظا وما أنت عليهم بوكيل	٥٨٤-٥٨٧	١٠٧
ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا ..	٧٨٤	١٠٨

رقم الآية	ما ادعى عليه الذبح منها	رقم الفقرة
١١٢	... فذرهم وما يفترون .	٦٦٣
١٢١	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ . . .	١٠٣٣—١٠٣٧
١٣٥	قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ..	٦٦٤
١٣٧	... فذرهم وما يفترون	٦٦٥
١٤١	... وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ...	١٠٣٨—١٠٥٤
١٤٥	قُلْ لَا أُجَدِّفُ أَوْحَىٰ إِلَيَّ مَحْرَمًا عَلَىٰ طَلْعِ ...	١٠٥٥—١٠٥٦
١٥٨	... قُلْ أَنْتَظِرُوا إِنَّا مُتَنَظِّرُونَ .	٦٦٦—٦٦٩
١٥٩	إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتُ ...	٦٠٣—٦٠٥

٧ — سورة الأعراف

١٨٠	... وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ .	٦٧٠
١٨٣	وَأُمْلِ لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ .	٦٠٦
١٩٩	خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ	١٠٥٧—١٠٦٤

٨ — سورة الأنفال

١	قُلِ الْآنفالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ	٨٥١
١٦	وَمَنْ يُولَمْ يَوْمئذٍ دَبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا	٨٤١
٣٣	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ . . .	٦٠٧—٦١١
٣٨	قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ . . .	١٠٦٥—١٠٦٨
٦١	وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ	٧٨٥—٧٨٩
٦٧	مَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ . . .	٨١٧
٧٢	... وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يِهَاجِرُوا مَا لَكُمْ . . .	١٠٦٩—١٠٨٠

٩ — سورة التوبة

٢	فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَاعْمَلُوا ..	٧٠٩
---	--	-----

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
٥	فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ..	٦٩٩
٧	إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ..	٧٠٨-٧٠٧
٣٤	والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها... ..	٦٨٨-٦٩١
٣٩	إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً	١٠٨١-١٠٨٥
٤١	انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا	١٠٨١-١٠٨٥
٤٤-٤٥	لا يستأذنك الذين يؤمنون ..	١٠٨٨-١٠٩٣
٨٠	استغفر لهم أولاً تستغفر لهم إن تستغفر ..	١٠٩٤-١٠٩٧
٩٧-٩٨	الأعراب أشد كفرةً .. ومن الأعراب ...	٦١٢-٦١٤
١٢٢	وما كان المؤمنون لينفروا كافة	١٠٨١-١٠٨٥

١٠ - سورة يونس

١٥	إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم	٥٩٩-٦٠٠
٢٠	... فانتظروا إني معكم من المنتظرين .	٦٧١
٤١	وإن كذبوك فقل لي عملي ولکم عملکم ...	٦٧٢
٤٦	وإما نربنك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك ..	٥٨٦-٥٨٧
٩٩	... أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ؟	٥٨٦-٥٨٧
١٠٨	... وما أنا عليكم بوكيل .	٥٨٦-٥٨٧
١٠٩	... واصبر حتى يحكم الله ..	٧٢٧

١١ - سورة هود

١٢	إنما أنت نذير والله على كل شيء وكيل .	٥٨٦-٥٨٧
١٥	من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف ...	٦١٤
١٢١-١٢٢	وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم إنا عاملون * وانتظروا إنا منتظرون	٦٧٣

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
	١٢ - سورة يوسف	
١٠١	... توفي مسلماً وألحقني بالصالحين .	١٠٩٨ - ١١٠٠
	١٣ - سورة الرعد	
٦	... وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم	١١٠١ - ١١٠٣
٤٠	... فإنما عليك البلاغ ..	٥٨٦ - ٥٨٧
	١٤ - سورة إبراهيم	
٣٤	وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان ...	٦١٥
	١٥ - سورة الحجر	
٣	ذرهم يأكلوا ويتمتعوا وبلههم الأمل الخ ..	٦٧٤
٨٥	... فاصفح الصفح الجميل	٧٥١ - ٧٥٢
٨٨	... ولا تحزن عليهم	٧٩٠ - ٧٩١
٨٩	وقل إني أنا النذير المبين	٥٨٧ - ٥٨٧
٩٤	... وأعرض عن المشركين	٧٣٤
	١٦ - سورة النحل	
٦٧	ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون ..	٦١٦ - ٦٢٣
٨٢	فإن تولوا فإنما عليك البلاغ المبين	٥٨٦ - ٥٨٧
١٠٦	من كفر بالله من بعد إيمانه	٨١٥
١١٥	إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ..	١٠٣٣ - ١٠٣٧
١٢٥	وجادلهم بالتى هى أحسن	٧٦٤
١٢٧ - ١٢٩	{ ولئن صبرت لم هو خير للصابرين * واصبر } { وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ... }	٧٢٥ - ٧٢٦

رقم الآية ما ادعى عليه النسخ منها رقم النقرة

١٧ - سورة الإسراء

٢٤	... وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً .	٨٤٢
٣٤	ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن	١١٠٥-١١٠٤
٥٤	وما أرسلناك عليهم وكيلًا .	٥٨٧-٥٨٦
١١٠	ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها . . .	١١٠٧-١١٠٦

١٨ - سورة الكهف

٢٩	فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .	٦٩٢
----	---------------------------------	-----

١٩ - سورة مريم

٣٩	وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر . . .	٧٩٣
٥٩	... فسوف يلقون غيا .	٨١٥
٧١	وإن منكم إلا وادها ، كان على ربك . . .	٨١٥
٧٥	قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن . . .	٦٢٤
٨٤	فلا تعجل عليهم إننا نعد لهم عداً .	٦٧٥

٢٠ - سورة طه

١٣٠	فاصبر على ما يقولون .	٧١٢-٧١٧
١٣٥	قل كل متربص فتربصوا . . .	٦٧٦

٢١ - سورة الأنبياء

٧٨ - ٧٩	وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث . .	٦٢٥-٦٢٦
٩٨ - ١٠١	إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم . . .	٨١٥

٢٢ - سورة الحج

٣٨ ، ٣٩	ليشهدوا مذابحهم . . . والبلدان جعلناها . . .	١١٠٨-١١١١
---------	--	-----------

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
٦٨	وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون .	٧٧١-٧٦٩
٦٩	الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم ..	٣٢٧ ص ٤٥٧
٧٨	وجاهدوا في الله حق جهاده	٨٤٨

٣٣- سورة المؤمنون

٥٤	فذرهم في عمرتهم حتى حين ...	٦٧٧
٩٦	ادفع بالتي هي أحسن السيئة ...	٧٥٤-٧٥٧

٣٤- سورة النور

٢	الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ...	١١٨٥-١١٩٦
٤	والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا ...	٨١٥ ، ٨٤٣
٢٧	بأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتنا ...	٨٤٤
٣١	وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ...	٨١٥
٥٤	فإن تولوا فإنما عليه ماحل وعليكم ماحلتم	٧٩٤
٥٨	بأيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ...	١١١٢-١١١٨
٦١	ليس على الأعمى حرج ولا ..	١١١٩-١١٢٣

٣٥- سورة الفرقان

٤٣	أرأيت من اتخذ إلهه هواه أفانت ..	٥٨٦-٥٨٧
٦٣	وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً .	٧٩٥
٦٨ - ٦٩	... ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . . .	٨١٥

٣٦- سورة الشعراء

١١٣٤ - ١١٣٦	والشعراء يتبعهم الغافلون ألم تر أنهم ...	٨١٥
-------------	--	-----

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
	٢٧- سورة النمل	
٩٢	... ومن ضل قتل إنما أنا من المندرين .	٥٨٦-٥٨٧
	٢٨- سورة القصص	
٥٥	وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا . . .	٧٣٥
	٢٩- سورة العنكبوت	
٤٦	ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا . . .	٧٦٧-٧٦٨
٥٠	ومن ضل قتل إنما أنذير مبين .	٥٨٦-٥٨٧
	٣٠- سورة الروم	
٦٠	فاصبر إن وعد الله حق . .	٧٢٢-٧٢٤
	٣١- سورة لقمان	
٢٣	ومن كفر فلا يحزنك كفره .	٥٨٦-٥٨٧
	٣٢- سورة ألم السجدة	
٣٠	فأعرض عنهم وانتظر إنهم منتظرون .	٧٣٨-٧٣٩
	٣٣- سورة الأحزاب	
٥-٤	وما جعل أدياءكم ... الآيتين، (وقد ادعى أنهما ناسختان)	٨٦٢
٤٨	ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم . . .	٧٩٦
٥٢	لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبديل بهن . .	١١٢٤-١١٣٣
	٣٤- سورة سبأ	
٢٥	قل لا تسألون عما أجرمتنا ولا نسأل . . .	٥٨٦-٥٨٧
	٣٥- سورة فاطر	
٢٢	إن أنت إلا نذير .	٥٨٦-٥٨٧
	(٥٧ - النسخ في القرآن)	

رقم الآية ما ادعى عليه النسخ منها رقم الفقرة

٣٦ - سورة يس

٧٦ فلا يحزنك قولهم . ٧٩٧

٣٧ - سورة الصافات

١٧٤ - ١٧٥ فتول عنهم حتى حين * وأبصرهم فسوف يبصرون ٧٣٦

١٧٨ - ١٧٩ وتول عنهم حتى حين * وأبصرهم فسوف يبصرون ٧٣٧

٣٨ - سورة صاد

١٧ اصبر على ما يقولون . ٧١٣ - ٧١٧

٣٣ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق . ٦٢٩ - ٦٣٢

٤٤ وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحنث .. ٨٦١

٧٠ إن يوحى إلى إلا أننا أنا نذير مبين .. ٥٨٦ - ٥٨٧

٨٨ ولتأمين نبأه بعد حين .. ٥٨٦ - ٥٨٧

٣٩ - سورة الزمر

٣ ... إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه مختلفون ٦٢٨

١٤ إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ٥٩٩ - ٦٠٠

١٥ .. فاعبدوا ما شئتم من دونه ٦٧٨

٢٤ ومن يضلل الله فماله من هاد ٥٨٦ - ٥٨٧

٣٩ - ٤٠ { قل يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل .. }
{ من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب .. }

٤٢ ... وما أنت عليهم بوكيل ٥٨٦ - ٥٨٧

٤٦ أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ٧٩٨

٤٠ - سورة المؤمن

٥٨٧ - ٥٨٦

... فالحكم لله العلى الكبير .

١٢

٧٢٤ - ٧٢٣

. فاصبر إن وعد الله حق .

٧٧

٤١ - حم السجدة

٧٥٩ - ٧٥٨

... ادفع بالتي هي أحسن .

٣٤

٤٢ - سورة الشورى

٦٣٤

... ويستغفرون لمن في الأرض .

٥

٥٨٧ - ٥٨٦

... وما أنت عليهم بوكيل .

٦

٦٣٦ - ٦٣٥

... لنا أعمالنا ولكم أعمالكم .

١٥

٦٣٧

ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها .

٢٠

٦٤٠ - ٦٣٨

قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى

٣٣

٦٤١

والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون .

٣٩

٨٠٠ - ٧٩٩

وجزاء سيئة سيئة مثليها .

٤٠

٤٠ - ٤١ { فمن عفا وأصلح فأجره على الله }
 { ولمن اتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل }

٥٨٧ - ٥٨٦

... فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً .

٤٨

٤٣ - سورة الزخرف

٦٨٠

فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا .

٨٣

٧٥٢

فاصفح عنهم وقل سلام فسوف يعلمون .

٨٩

٤٤ - سورة الدخان

٧٤٠

فارتقب إنهم مرتقبون .

٥٩

رقم الآية ما ادعى عليه النسخ منها رقم الفقرة

٤٥ - سورة الجاثية

١٣ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ٧٧٢-٧٧٥

٤٦ - سورة الأحقاف

٣٥ فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ٧٢٨

٤٧ - سورة القتال

٤ فلما مضى بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ٨٠٢-٨٠٦

٥٠ - سورة قاف

٣٩ فاصبر على ما يقولون ٧١٤-٧١٧

٤٥ وما أنت عليهم بجبار ١١٤٣

٥١ - سورة الذريات

١٩ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ٦٤٦

٥٤ فتول عنهم فما أنت بملوم ١١٤٤-١١٤٥

٥٢ - سورة الطور

٣١ قل تربصوا فإنى معكم من المتربصين ٦٨١

٤٥ فذرهم حتى يلاقوا يومهم الذى فيه يصعقون ٦٨٢

٤٨ واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا ٧١٨-٧٢١

٥٣ - سورة النجم

٢٩ فأعرض عن تولى عن ذكرنا ٧٤٢

٢٩ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ٦٤٧

٥٤ — سورة القمر

٦ فتول عنهم يوم يدع الداعي إلى شيء نكر . ٧٤٣

٥٦ — سورة الواقعة

١٣-١٤ ثلثة من الأولين * وقليل من الآخرين . ٦٤٨

٥٩ — سورة الحشر

٣ ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم .. ٦٤٩

٧٠ ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى ... ١١٤٦-١١٥١

٦٠ — سورة الممتحنة

٨ لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين .. ٧٧٣-٧٧٨

١٠ يأيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات .. ٨٤٥

١١ وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار . ١١٩٧-١٢٠٣

١٢ يأيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك .. ١١٥٢

٦٤ — سورة التغابن

١٤ إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم ٨٠٧-٨٠٩

٦٨ — سورة القلم

٤٤ ذرني ومن يكذب بهذا الحديث . ٦٨٣

٤٨ فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت ٧١٩-٧٢١

٧٠ — سورة المعارج

٥ فاصبر صبرا جيلا .. ٧٢٩

٤٤ فذرهم يخوضو ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم .. ٦٨٤

رقم الآية	ما ادعى عليه النسخ منها	رقم الفقرة
	٧٣ - سورة المزمل	
١٠	واصبر على ما يقولون . .	٧١٥
١١	ذرى والمكذبين أولى النعمة ومهلهم قليلا .	٦٨٥
١٩	فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا .	٦٥٠
	٧٤ - سورة المدثر	
١١	ذرى ومن خلقت وحيدا .	٦٨٦
	٧٦ - سورة الدهر	
٨	ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتريا . .	٦٥١
٢٤	فاصبر لحكم ربك . . .	٧٢١-٧٢٠
٢٩	فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا .	٦٥٠
	٨٠ - سورة عبس	
١٢	فمن شاء ذكره .	٦٥٠
	٨١ - سورة التكوير	
٢٨	لمن شاء منكم أن يستقيم .	٦٥٠
	٨٦ - سورة الطارق	
١٧	فهل الكافرين أمهلهم رويدا .	٦٨٥
	٨٧ - سورة الأعلى	
٦	سفرئك فلا تنسى .	٨١٥
١٤	قد أفلح من تركزى .	٦٥٢-٦٥٤
	٨٨ - سورة الفاشية	
٢١	لست عليهم بمسيطر .	٩١٥٣

٩٤ — سورة الانشراح

١١٥٣

فإذا فرغت فانصب .

٧

٩٥ — سورة التين

٨١٠—٨١٢

أليس الله بأحكم الحاكمين ! .

٨

١٠٣ — سورة المص

٨١٥

والمصر . إن الإنسان لفي خسر ..

٢—١

١٠٧ — سورة الماعون

٦٥٥—٦٥٦

ويمنعون الماعون .

٧

١٠٩ — سورة الكافرون

٥٨٦—٥٨٧

لكم دينكم ولي دين .

٦

٢ - الآيات التي وقع فيها النسخ

رقم الآية ما وقع عليه النسخ منها رقم الفقرة

٤ - سورة النساء

١٥ واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا ١٢٦٢-١٢٥٠
١٦ واللدان يأتينها منكم فآذوها . . . ١٢٦٢ - ١٢٥٠
٤٣ لا تقر بها الصلاة وأنتم سكارى حتى . . . ١٢٦٣

٩ - سورة الأنفال

٦٥ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ١٢٤٩-١٢٣٦

٥٨ - سورة المجادلة

١٣ إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم . . . ١٢٣٥ - ١٢٣١

٧٣ - سورة المزمل

٣-١ يأتيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه . . . ١٢٢٥-١٢١٢

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
السلم النبوي المروسي

فهرس الأسانيد

الأرقام التي أمام كل إسناد هي أرقام الفقرات لا الصفحات .

(الهمة)

أبو ذر :

الطبري : حدثنا عبد الحميد بن بيان السكري وإسحق بن شاهين قالا ، أخبرنا
خالد بن عبد الله الطحان ، عن يونس ، عن إبراهيم التيمي ، عن
أبيه ، عن أبي ذر ٦٦٧ .

أبو سعيد الخدري :

مالك ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد ٢٥٣ .

أبو شريح العدوي :

البخاري ومسلم بسندهما عن أبي شريح ٢٦٨ .

أبو هريرة :

أبو جعفر النحاس : مالك بن أنس ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن
أبي هريرة ١١٠٠ .

أبي بن كعب :

الإمام أحمد : حدثنا خلف بن هشام قال ، حدثنا حماد بن زيد ، عن عاصم
ابن بهلة ، عن زر قال : قال لي أبي بن كعب ٣٩١ .

الإمام أحمد (عبد الله بن أحمد) : حدثنا هدية بن عبد الوهاب المروزي ،

حدثنا الفضل بن موسى ، حدثنا عيسى بن عبيد ، عن الربيع بن

أنس ، عن أبي العالية ، عن أبي بن كعب ٧٢٥

ابن أبي ليلى (عبد الرحمن) :

الطبري : حدثنا هشام ، عن حصين بن عبد الرحمن ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ٢٧٨ .

أسماء بنت أبي بكر :

أبو جعفر النحاس : حدثنا أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي قال ، حدثنا إسماعيل بن يحيى قال ، حدثنا محمد بن إدريس ، عن أنس بن عياض ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أسماء بنت أبي بكر ٧٧ .

أنس بن مالك :

الشافعي : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ١٠٧ ، ٢٣٢ .
الطبري : حدثنا بشر بن معاذ قال ، حدثنا يزيد بن زريع قال ، حدثنا سميد عن قتادة قال ، حدثنا أنس بن مالك ٣٨٥ .

(ب)

البراء بن عازب :

أصحاب الكتب الستة بأسانيدهم ، عن أبي إسحق السبيعي ، عن البراء بن عازب الأنصاري ٨٧٩ .

بريدة :

مسلم بإسناده ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ١٩٣ .

الطبري : حدثنا ابن بشار قال ، حدثنا يحيى وعبد الرحمن قالا ، حدثنا صفيان ، عن علقمة بن مرتد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ١٥٠١٥ .

(ث)

ثوبان :

الإمام أحمد : عن وكيع ، عن سفيان الثوري ، عن عبد الله بن عيسى ،
عن عبد الله بن أبي الجعد ، عن ثوبان ٣٣٩ .

(ج)

جابر بن عبد الله :

البخاري : حدثنا علي ، حدثنا سفيان ، قال عمر : سمعت جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما يقول ٩٠ .

مسلم بسنده عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ١٩٧ .

جبير بن نفيير :

أبو جعفر النحاس بسنده عن جبير بن نفيير ١١٧٦ .

ابن جريج :

الطبري : حدثنا القاسم قال ، حدثنا الحسين قال ، حدثني الحجاج قال ، قال
ابن جريج ٣٤٤ .

(ح)

الحسن البصري :

الطبري : حدثنا سوار بن عبد الله قال ، حدثنا خالد بن الحرث قال ، حدثنا
عوف ، عن الحسن ٣٨٤ .

الطبري : حدثنا بشر ، عن يزيد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ٦٣١ .
الطبري : حدثنا محمد بن حميد ، عن يحيى بن واضح ، عن الحسين بن واقد ،
عن يزيد النخعي ، عن عكرمة والحسن البصري ٦٠٧ ، ٨٢٩ .

١٠٢٠ ، ١٠٣٦ .

(ر)

الربيع بن أنس البكري :

الطبري : حدثنا عمار ، عن أبي جعفر (عيسى بن أبي عيسى) ، عن أبيه
(عبد الله الرازي) عن الربيع ٨٢٩ .

(ز)

زرارة بن أوفى العامري :

الطبري : حدثنا محمد بن اللثمي الغنزي قال ، حدثنا محمد بن أبي عدي ،
عن سعيد ، عن قتادة ، عن زرارة ١٣١٣ .

زيد بن ثابت :

مسلم بسنده عن أنس ، عن زيد بن ثابت ١٢٣٠ .

(س)

سالم بن عبد الله بن عمر :

أبو جعفر النعمان : حدثنا محمد بن جعفر الأنباري قال ، حدثنا صالح بن زياد
الرق قال ، حدثنا يزيد قال ، أنبأنا سفيان بن حسين ، عن الزهري ،
عن سالم ٤٨٢ .

السدي (الكبير) :

الطبري : حدثني موسى قال ، حدثنا عمرو قال ، حدثنا أسباط ، عن
السدي ٥٧٩ .

سعيد بن جبير :

الطبري : حدثنا أبو كريب قال ، حدثنا وكيع ، عن أبيه ، عن إبي إسحق ،
عن سعيد بن جبير ٨١٩ .

الطبري : حدثنا أبو كريب ، عن وكيع ، عن سفيان الثوري ، عن حماد
ابن أبي سليمان مسلم الأشعري ، عن سعيد بن بدير . ٨٢٩ .

الطبري : بإسناده إلى سعيد بن جبيرة ٩٤٩ .

سليمان بن يسار :

في الموطأ : حدثني يحيى ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد ، أن سليمان
ابن يسار كان يقول ٧٨٢ (ص ٥٦٠ - ٥٦١) .

(ش)

شرح (القاضي) :

الطبري بإسناده عن ابن سيرين ، عن شرح ٩٥٨ .

(ع)

عائشة بن أبي بكر :

مسلم : حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي قال ، أخبرنا روح قال ، حدثنا
مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة ١٩٦ .

الشيخان (البخاري ومسلم) بسندهما عن عائشة ٢٥٣ .

البخاري بسنده عن يوسف بن ماهك ، عن عائشة ٣١٧ .

الطبري بسنده عن أمية ، عن عائشة ٨٣٨ .

البخاري بسنده عن عروة ، عن عائشة ٨٦٨ .

مسلم : حدثنا محمد بن اللثمي العنزي قال ، حدثنا محمد بن أبي عدي ، عن

سعيد ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن سعد بن هشام بن عامر ، عن

عائشة ١٢١٣ .

البخاري بسنده عن عائشة ١٢٢٦ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ .

عبادة بن الصامت :

الشافعي : أخبرنا عبد الوهاب ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن
عبادة بن الصامت ١٢٥٢ .

عبد الرحمن بن البيهقي :

أبو جعفر النحاس : مسلم بن خالد الزنجي ، عن زيد بن أسلم ، عن عبد الرحمن
ابن البيهقي ٩٦١ .

عبد الله بن حنظلة :

الطبري : عن عبد الله بن أبي زياد القطواني ، عن يعقوب بن إبراهيم ، عن
أبيه ، عن ابن إسحق ، عن محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري ،
عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أسماء بنت زيد بن الخطاب ،
عن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر ١٠١٥ .

عبد الرحمن بن زيد :

الطبري : حدثني يونس قال ، أخبرنا ابن وهب قال ، قال ابن زيد ٣٤٤ ، ٦٧٠ .
عبد الله بن عباس :

أبو جعفر النحاس : جبير بن نفير ، عن الضحاك ، عن ابن عباس ٩٠ .

الشافعي : أخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ١٠٥ ، ٢٧٦ .

الحاكم : عن ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس ٣٣٦ .

ابن كثير : ثعلاب (كتاب) أبي عبيد : أخبرنا حجاج بن محمد قال ، أخبرنا
ابن جريج وعثمان بن عطاء ، عن عطاء (هو ابن أبي رباح) ،

عن ابن عباس ٣٣٦ .

مسلم : حدثني زهير بن حرب وهرون بن عبد الله قال ، حدثني حجاج بن

محمد ، عن ابن جريج قال : سمعت عطاء يقول ، سمعت ابن عباس

يقول ٣٨٥ .

الطبري : حدثني محمد بن سعد العوفي قال ، حدثني أبي قال ، حدثني عمي
الحسين بن الحسن ، عن أبيه ، عن جده عطية ، عن ابن عباس
، ٤٣٧ ، ٨٠٤ ، ٨٣٨ ، ٨٨٣ ، ٩٣٦ ، ٩٤١ ، ٩٩٨ ، ١٠٢٧ ،

١١٨٠ ، ١٢٣٩

الطبري : حدثني المنثي قال ، حدثنا أبو صالح (وهو عبد الله بن صالح
الجنبي) قال ، حدثني معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ،
عن ابن عباس : ٢٤٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٥٧٠ ، ٥٩٢ ، ٦٣٠ ،
٨٣٨ ، ٨٤٢ ، ٨٤٧ ، ٨٤٩ ، ٨٧١ ، ٨٩٠ ، ٩٠٣ ، ٩٣٦ ،

٩٤٢ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٦ ، ١٠٧٠ ، ١٠٩٠ ، ١١٢٢ .

ابن الجوزي : أخبرنا المبارك بن علي الصيرفي قال ، أخبرنا أحمد بن الحسن
ابن قريش قال ، أخبرنا إبراهيم بن عمر البرمكي قال ، أخبرنا محمد
ابن إسماعيل الوراق قال ، حدثنا أبو بكر بن أبي داود قال ،
حدثنا يعقوب بن سفيان قال ، حدثنا أبو صالح قال ، حدثني
معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ٥٧١ .
ابن حجر : نقلا عن تفسير سفيان بن عيينة : عن سعيد بن عبد الرحمن ، عن
الأسود بن قيس ، عن عمرو بن سفيان ، عن ابن عباس ٦٣٠ .

الإمام أحمد : حدثني حسن بن موسى قال ، حدثنا قزعة بن سويد ، وحدثنا
ابن أبي حاتم ، عن أبيه ، عن مسلم بن سويد ، عن قزعة ، عن
ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ٦٣٨ .

أبو جعفر النحاس : عن الطحاوي ، عن الربيع بن سليمان المرادي ، عن
أسد بن موسى ، عن قزعة (وهو ابن سويد البصري) ، عن عبد الله
ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ٦٣٨ .

الطبري : بسنده عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ٩٥٩ .

الطبري : حدثنا أبو كريب قال ، حدثنا يحيى بن آدم وعبيد الله بن موسى ،
عن إسرائيل ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ٨٠٨ .

ابن كثير نقلا عن ابن أبي حاتم : حدثنا أبي ، حدثنا محمد بن خلف
الصيدلاني ، حدثنا القرطبي ، حدثنا إسرائيل .. الخ السابق ٨٠٩ .

ابن كثير نقلا عن الطبري : حدثنا سفيان بن وكيع قال ، حدثنا جرير ،
عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ٨٤٩ .

ابن الجوزي بسنده عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ١١١٧ .

أبو جعفر النحاس : حدثنا جعفر بن مجاشع قال ، حدثنا إبراهيم بن اسحاق
قال ، حدثنا إبراهيم بن عبد الله قال ، حدثنا حجاج ، عن ابن
جرير ، عن عطاء الخراساني ، عن ابن عباس ٩٨١ .

الطبري بسنده عن عطاء عن ابن عباس ١١١٧ .

أبو جعفر النحاس بسنده عن عطاء عن ابن عباس ١١١٧ .

الإمام أحمد : عن يحيى القطان ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن ابن عباس ٦٣٨
البخاري بسنده عن طاووس ، عن ابن عباس ٦٣٨ .

أبو جعفر النحاس بسنده ، عن طاووس ، عن ابن عباس ٩٠٧ .

أبو جعفر النحاس بسنده عن جويبر عن الضحاك ، عن ابن عباس ١٠٩٥ .

الطبري : السدي عن أبي مالك ، وعن أبي صالح ، عن ابن عباس ٨٤٩ .

الطبري : السدي عن سمع ابن عباس ، عن ابن عباس ٩٨٤ .

أبو جعفر النحاس بسنده ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس ٩٠٨ .

عكرمة عن ابن عباس : ٨٤٧ ، ١١١٥ ، ١١٣٣ ، ١١٩٠ .

عطاء عن ابن عباس : ٨٨١ ، ٩٠٥ ، ١١٥٧ .

علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : ٢٤١ ، ٨٣٨ ، ٨٤٢ ، ٨٤٧ ، ٨٤٩ ،

٨٧١ ، ٨٩٠ ، ٩١٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٦ ، ١٠٩٠ ، ١١٢٣ ،

١١٥٩ .

الطبري : عن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني ، عن أبيه ، عن
عبد الحميد بن بهرام ، عن شهر بن حوشب ، عن ابن عباس ٨٢٩ .
عبد الله بن عمر :

البخاري : حدثنا محمد ، حدثنا النفيلي ، حدثنا مسكين ، عن شعبة ، عن
خالد الحذاء ، عن مروان الأصغر ، عن رجل من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو ابن عمر ٨٩ .

البخاري : عن عبيد بن إسماعيل ، عن أبي أسامة ، عن عبيد الله ، عن نافع ،
عن ابن عمر ٩٠ .

مسلم بسنده إلى سالم عن ابن عمر ١٩٦ .

مسلم بسنده إلى نافع عن ابن عمر ١٩٦ .

مسلم عن عبيد الله بن معاذ ، عن أبيه ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ،
عن زاذان ، عن ابن عمر ٢٠ .

أبو جعفر النحاس : حدثنا محمد بن جعفر الأنباري قال ، حدثنا صالح بن زياد
الرقى قال ، حدثنا يزيد قال ، أنبأنا سفيان بن حسين ، عن الزهري ،
عن سالم ، عن ابن عمر ٤٨٢ .

أبو جعفر النحاس : حدثنا بكر بن سهل قال ، حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أنبأنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ١١٢٠ .

عبد الله بن عمرو :

ابن ماجه بسنده إلى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده (وهو عبد الله
ابن عمرو) ٢٥٣ ، ١١٨٩ .

عبد الله بن مسعود :

ابن كثير بسنده إلى السدي ، عن مرة ، عن ابن مسعود ٨٤٩ .
(٥٥ - النسخ في القرآن)

الطبري: حدثنا ابن حميد قال ، حدثنا هرون بن المغيرة ، عن عَنَبَسَةَ ، عن الزبير بن عدى ، عن كلثوم بن المصطلق ، عن عبد الله بن مسعود ١٢١٠ .
عبد الله بن مسعود (أصحابه) :

الطبري : عن محمد بن عمرو ، عن أبي عاصم ، عن عيسى ، عن ابن أبي نجيح ، عن أصحاب عبد الله بن مسعود ٣٢٠ ، ٣٦٢ .
الطبري : عن المثني ، عن إسحق ، عن بكر بن شاذب ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أصحاب ابن مسعود ٣٦٢ .
عبد الله بن واقد :

مسلم : حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي قال ، أخبرنا روح قال ، حدثنا مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عبد الله بن واقد ١٩٦ .
عثمان بن عفان (رضى الله عنه) :
البخاري بسنده إلى ابن الزبير ، عن عثمان بن عفان ١١٥٧ .
عروة بن الزبير :

الشافعي ، عن مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عروة ١٠٨ ، ٢٣٢ .
عطاء بن أبي رباح :

الطبري بسنده إلى حجاج ، عن ابن جريح ، عن عطاء ٩٣٤ .
عقيل بن خالد الإملي :

البخاري بسنده إلى يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن عقيل ١٠٩٦ .
عكرمة (مولى بن عباس) :

ان كثير نقلا عن ابن أبي حاتم ، وهذا بسنده إلى عكرمة ٦٥٦ .
الطبري : حدثنا ابن حميد قال ، حدثنا يحيى بن واضح ، عن الحسين بن واقد ، عن يزيد النخعي ، عن عكرمة (والحسن البصري) ٦٠٧ ،

علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) :

مسلم بسنده عن علي ١٩٦ .

الطبري : حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال ، حدثنا أبو زرعة

قال ، حدثنا حياة بن شريح قال ، حدثنا أبو صخر أنه سمع أبا معاوية

الجلبي من أهل الكوفة يقول ، سمعت أبا الصهباء البكري يقول ،

سألت علياً فقال ٦٣٠ .

عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) :

البخاري بسنده عن عمر ٣٤٨ .

الطبري : حدثني به موسى بن عبد الرحمن المسروقي قال ، حدثنا محمد

ابن بشر قال ، حدثنا سفيان بن سعيد ، عن يزيد بن أبي زياد ،

عن زيد بن وهب قال : قال عمر ٨٣١ .

الطبري بسنده إلى شقيق بن سلمة عن عمر ٨٣١ .

الطبري : عن أبي كريب ، عن وكيع ، عن سفيان وإسرائيل ، عن

أبي إسحق ، عن حارثة بن مضرب ، عن عمر بن الخطاب ٩٨٣ .

البخاري بسنده إلى ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ،

عن عمر بن الخطاب ١٠٩٤ .

البخاري بسنده عن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن عقيل ، عن عمر ١٠٩٤ .

البخاري بسنده عن سفيان ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ،

عن عمر ١٢٥٤ .

عمر بن عبد العزيز :

الطبري : حدثنا الحسن بن يحيى قال ، أخبرنا عبد الرزاق قال ، أخبرنا

مهم ، عن عبد الكريم الجزري ، عن عمر بن عبد العزيز ١٠٢٠ .

عمران بن الحصين :

ابن ماجه بسنده إلى عمران بن الحصين ٢٥٣ .

ابن العري : مسلم وغيره بأسنادهم إلى عمران بن الحصين ٧٠٠ .

عمرو بن شرحبيل (أبو ميسرة) :

ابن الجوزي بسنده إلى عمرو بن شرحبيل ١١٧٦ .

(ق)

قتادة بن دعامة :

الطبري : حدثنا بشر بن معاذ قال ، حدثنا يزيد بن زريع قال ، حدثنا سعيد بن

أبي عروبة ، عن قتادة ٣١٨ ، ٣٤٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٦٣٠ ،

٧٥٢ ، ٧٦٧ ، ٨١١ ، ٨٢٩ ، ١٠٢٦ ، ١٠٦٤ .

الطبري : حدثنا ابن وكيع قال ، حدثنا عبدة بن سليمان قال : قرأت على ابن

أبي عروبة هكذا سمعته من قتادة ٦٥٩ .

الطبري : بإسناده إلى سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ٨٧٦ ، ١٠٧٢ ،

الطبري : حدثني المثنى قال ، حدثني حجاج بن المنهال قال ، حدثني همام بن

يحيى ، عن قتادة ٦٥٩ ، ٧٤٧ ، ١٠٢٠ .

الطبري : حدثنا الحسن بن يحيى قال ، أخبرنا عبد الرزاق قال ، أخبرنا معمر

عن قتادة ٣٨٤ ، ٨٢٩ .

الطبري : حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال ، حدثنا محمد بن ثور ، عن معمر ،

عن قتادة ٣٤٤ ، ٦٦٧ ، ٧٥٢ ، ٨٠٨ ، ٨١١ .

الطبري : بسنده إلى معمر ، عن قتادة ٨٧٦ ، ١١٧٩ .

الطبري : عن عمار بن محمد الثوري ، عن عبد الله بن أبي جعفر الرازي ، عن

أبيه عيسى بن أبي عيسى ، عن قتادة ٨٢٩ .

(ك)

كعب بن مالك :

الطبري بسنده إلى عبد الله بن كعب بن مالك ، عن أبيه كعب ٨٨٠ ،

. ١٢٢٧

(م)

مالك بن أنس :

عبد الرحمن بن القاسم في الأسدية ، عن مالك ٩٤٥ .

مجاهد بن جبر :

الطبري : حدثنا بشر بن معاذ قال ، حدثنا يزيد بن زريع قال ، حدثنا سعيد

ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن مجاهد ٣٠٨ .

الطبري : حدثنا الثني قال ، حدثنا أبو حذيفة قال ، حدثنا شبل بن عباد ،

عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ٣٢٠ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ، ٦٥٨ ،

. ٦٦٧ ، ٧٠٠

الطبري : حدثنا محمد بن عمرو قال ، حدثنا أبو بصير قال ، حدثنا عيسى ،

عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٦٥٨ ، ٨٠٨ ، ٨٢٩ ،

. ١٠٢٣

الطبري : حدثني الثني قال ، حدثني إسحق بن راهويه قال ، حدثنا بكر

ابن شاذب ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ٣٢٠ .

الطبري بأسانيد إلى ابن أبي نجيح عن مجاهد ٨٧٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٩ .

الطبري : حدثني الثني قال ، حدثنا عمرو بن عون قال ، حدثنا هشيم قال ،

حدثنا منصور ، عن الحكم ، عن مجاهد ١٠٢٠ .

الطبري : حدثنا القاسم قال ، حدثنا الحسين قال ، حدثني حجاج ، عن ابن

جريح ، عن مجاهد ٣١٨ .

الطبري بإسناده إلى مجاهد ٩٣٦ .

محمد صلى الله عليه وسلم (أصحابه) :

البخاري : حدثنا الأعمش ، حدثنا عمرو بن مرة ، حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ٨٨٣ .

محمد بن مسلم الزهري = ابن شهاب :

الطبري : بسنده إلى معمر بن راشد ، عن ابن شهاب ١٠٧٢ .

* * *

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أبو القاسم النخعي

فهرس الأعلام

روعى في هذا الفهرس ما يأتى :

- ١ — أنه اقتصر على المترجمين ، فلم يذكر فيه غيرهم رغم كثرتهم .
- ٢ — أنه قد رتب الأعلام فيه بحسب شهرة أصحابها ، دون اعتبار لغيرها .
- ٣ — أنه لم تراعى في هذا الترتيب (ال) ، ولا (ابن) ، في الأعلام المدونة بهما أو بواحدة منهما .
- ٤ — أن الأرقام التي أمام الأعلام فيه هي لل فقرات لغيرها ، أعدا المسبوقة بالحرف (م) فعلى للمراجع .
- ٥ — أنه قد أشير فيه إلى الفقرة التي ترجم صاحب العلم فيها — تيسيراً للقارىء — بوضع نجمة بأعلى رقمها ، إلا إذا كان أمام العلم رقم واحد .

شريك (٦٦٧ .

إبراهيم الحارثي (أبو إسحق إبراهيم
ابن إسحق) ٤١١ ، ٤٣١ ،

٤٣٨ ، ١٠١٥ ، ١٢٧٧

أبو إسحق السبيعي (عمرو بن عبد الله
ابن عبيد) ٤٨٧ ، ٤٠٩ ،

٨١١ ، ٨٧٩ ، ٩٨٣ ، ١١١٧٦

أبو إسحق المدني (إبراهيم بن سعد
الزاهري) ١٠١٥ .

أبو البقاء (أيوب بن موسى الحسيني)
٦٩ ، ١٠٠ .

(الهمة)

آدم بن أبي إلياس الصقلاني ٨٢٩ .
الأمدي (علي بن محمد التغلبي) ٧٤ ،

٧٧ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،

١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،

١٤٤ ، ١٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ،

٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،

٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ،

٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ١٢٣٦ ،

م ٨ .

إبراهيم التيمي (إبراهيم بن يزيد بن

أبو جعفر (عيسى بن أبي عيسى
الرازي التميمي) ٨٢٩ .

أبو الحارث المروزي (سريج بن
يونس) ٤٣٠ ، ١٢٧٧ .

أبو حتيان (محمد بن يوسف الغرناطي)
٣٢٢ ، ١١٩٢ ، ٧١٠ .

أبو داود السجستاني (سليمان بن
الأشعث) ٣٢٩ ، ٣٤٤ ، ٤٠٢ ،

٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ،

٤٣٦ ، ٤٨٧ ، ٤٤٥ ، ٥٦٨ ،

٥٩٢ ، ٦٠٨ ، ٦٢٠ ، ٦٣٠ ،

٨٢٩ ، ٨٤٩ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ،

٩٣٨ ، ١٠١٥ ، ١٠١٨ ،

١٠٨٣ ، ١١٨٩ ، ١١٩٢ ،

١٢١٤ ، ١٢٦١ ، ١٢٧٧ .

أبو زرعة (وهب الله بن راشد
المصري - مؤذن القسطاط)

٦٣٠ .

أبو الزناد (عبد الله بن ذكوان)
٩٥٤ ، ١١٠٠ .

أبو سعيد التميمي (الحسن بن عبد الله
السيراقي) ٤٤٠ ، ١٢٧٧ .

أبو سليمان التميمي (سليمان بن

عبد الرحمن) ١٠٨٣ ، ١٠٩٣ .

أبو صخر (حميد بن زياد المدني) ٦٣٠

أبو الصهباء (صهيب البكري ، مولى

ابن عباس) ٦٣٠ .

أبو عاصم (الضحاك بن مخلد) ٣١٨ ،

٣٦٢ ، ٤٠٧ ، ٤٣٨ ، ٨٠٨ ،

٨٢٩ .

أبو عبد الله المدني (محمد بن يحيى بن

حيان الأنصاري المازني) ١٠١٥

أبو عبد الله المصري (محمد بن عبد الله

ابن عبد الحكم) ٦٣٠

أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٩٦ ،

٩٧ ، ٣٩٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ،

٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ،

٤٧٥ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٨٠٢ ،

٨٢٩ ، ٨٨٤ ، ٩٠٦ ، ٩١١ ،

١٠١١ ، ١٢٧٧

أبو عيسى (إسحق بن يعقوب

الأصفهاني) ١٨ .

أبو مخنف (لوط بن يحيى الأزدي)

١٦ ، ١٦٠

أبو مسلم (محمد بن بحر الأصفهاني)

٥٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ،

هبة الله (م ١٢
ابن الأثير (على بن محمد الشيباني)
١٣م ٦١٧، ٤٤٧، ٤٢٩، ٦٩
الأجهوري (عطية الله بن عطية)
٥٢٦، ٥٠٣، ٤٥١، ٣٩٧
٦١٥، ٥٦٠، ٥٥٧، ٥٤٧

١٦م ١٣٧٩

أدمن (جون) م ١٧
أرطاة بن للنذر ٤٣٤
أسباط بن نصر الهمداني ٥٧٩،
٦٠١، ٦٠٤، ٦٣١، ٧٣٦،
٧٨٣، ٩٣٦، ٩٩٦، ١٠١٦،
١٠٢٠، ١٠٧١

إسحق بن شاهين الواسطي ٦٦٧.
ابن إسحق (محمد بن إسحق بن يسار
المدني) ٧٨٧، ١٠١٥، ١٠٦٦.
أسد بن موسى الأموي (أسد السنة)
٦٣٨.

الإسفرائيني (أبو عبد الله محمد بن
عبد الله) ٥٤٩، م ١٩.
أسماء بنت زيد بن الخطاب ١٠١٥.
الأنسوي (عبد الرحيم بن الحسن)
٧٧، ٧٨، ٩١٧، م ٢٠.

٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤،
٣٣٥، ٣٣٦، ٣٥٠، ٣٥١،
٣٥٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨،
٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢،
٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦،
٣٧٨، ٣٧٩، ٣٩٦، ٦١٦،
١١٩٢، ١٢٣١، ١٢٥٨،
١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١،
١٢٦٢، ١٢٧١، ١٢٧٥.
أبو مسلم الكجي (إبراهيم بن عبد الله
البصري) ٤٣٨، ١٢٧٧.
أبو معاوية البجلي (عمار الدهني) ٦٣٠.
أبو مبصرة = عمرو بن شرحبيل.
أبو وائل (شقيق بن سلمة الأسدي)
٥٨٠، ٧٧٧، ٩٨٣، ١١٧٦.
أبو اليمان (الحكم بن نافع) ٤٣٤.
طعن أبي جعفر (عبد الله الرازي) ٨٢٩.
بابن أبي حاتم (عبد الرحمن بن محمد
الرازي) ٣٤٥، ٤٠١، ٤٠٢،
٤١١، ٥٧٥، ٥٩٢، ٦٠٤،
٦٠٧، ٦٣٠، ٨٠٩، ٨٤٩،
١٣١٩، ١٣٢٠، م ١١.
ابن أبي الحديد (عبد الحيد بن

الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ٦٨،

٤٣٨

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) ٦٨،

٦٠٧

الأعرج (عبد الرحمن بن هرم بن

١١٠٠

الأوسي (محمود بن عبد الله) ٣٢٢،

٨٦٦، ١١٩٢، ١١٩٥ م. ٧.

ابن أمير الحاج ٧٨، ١٢٨،

الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) م ٢١

ابن الأنباري (محمد بن القاسم)

٤٤٠، ٨٣٩، ١٢٧٧.

ابن آجب (تاج الدين علي ..

البغدادى) م ٢٢.

الأندلسي (علي بن موسى .. المؤرخ

الأندلسي) م ٢٣.

الأنصاري (الشيخ سميد .. الهندي)

٥٨، م ٢٤

الإيجي (عضد الملة والدين، عبد الرحمن

ابن أحمد) ١٣٣، م ٢٥.

(ب)

الباجي (سليمان بن خلف) ٤٤٤،

١٢٧٧.

الباقلائي (محمد بن الطيب) ٨٤، ٧٧،

١٢٤، ١٢٥، ١٣٥، ١٤٢،

١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٦١،

١٦٣، م ٢٦.

البخاري (محمد بن إسماعيل) ٣١٧،

٣٤٨، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١١،

٤١٥، ٤٢٣، ٤٣٠، ٥٧٩،

٦٠١، ٦٠٧، ٦٢٠، ٦٣٨،

٨٢٤، ٨٢٩، ٨٤٠، ٨٦٨،

٨٨٠، ٨٨٣، ٨٨٥، ٩٧٢،

١٠٨٣، ١٠٩٤، ١١٥٧،

١١٧٦، ١٢٠٩، ١٢١٠،

١٢١١، ١٢٢٢، ١٢٢٥،

١٢٢٦، ١٢٣٠، ١٢٣٩،

م ٢٧.

بدران (الشيخ عبد القادر بن أحمد،

الدمشقي) م ٣٠.

البراء بن عازب الأنصاري ٨٧٩،

١٢٢٧.

البرذعي (محمد بن عبد الله) ٤٤٠،

١٢٢٧

ابن بركات (محمد بن بركات بن هلال

السعيدى) ٧٠، ١٣١، ٢٠٥،

البوطي (منذر بن سعيد) ٤٤٠ ،

١٢٧٧ .

البوصيري (هبة الله بن علي) ٧٠ ،

٥٢٧ ، ٤٤٥

البيضاوي (القاضي عبد الله بن عمر)

١٤٠ ، ١٢٠ ، ١١٧ ، ٧٨

١٢١ ، ٣٠٤ ، ٨٦٦ ، ٨٨٣ ،

م ٣٨ .

البيهقي (الحافظ أحمد بن الحسين)

٤٢٠ ، ٨٣١ ، ٩٧٢ ، ١٠١٥ ،

١١٨٩ ، ١١٩٢ ، ١٢١٤ ، ١٢١٩ ،

١٢٦١ ، م ٢٠

(ت)

الترمذي (الحافظ محمد بن عيسى)

٢٢٩ ، ٣٤٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ،

٦٣٨ ، ٧٠٤ ، ٧٥٦ ، ٨٠٩ ،

١٠١٥ ، ١٠١٨ ، ١٠٨٣ ، ١١٨٩ ،

١٣٠٩ ، ١٣٦١ ، م ٤١ .

ابن تقي بردي (يوسف) م ٤٢

الفتناني (سعد الدين بن مسعود)

١٢٨ ، ١٥٨ ، م ٤٣

الفيحيدي (علي بن محمد) م ٤٤ .

٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٣٩٧ ، ٤٤٥ ،

٤٦٣ ، ٤٨٦ ، ٥٠٣ ، ٥١٦ ،

٥٢٧ ، ٥٤٧ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ،

٥٩١ ، ١١٦٥ ، ١١٧١ ،

١٢٧٧ ، ١٢٧٩ ، م ٣١

بروكلان (كارل) م ٣٢ .

بريدة بن الحبيب الأسلمي ١٠١٥ .

ابن بريدة (سليمان) ١٠١٥ ، ١٠١٨ ،

البرزدي (علي بن محمد) ١٣٧ ،

م ٣٣ .

بزك (محمد محسن أغا) م ٣٤ .

بشر بن معاذ (المقدسي) ٣١٨ ،

٣٤٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٦٣٠ ،

٧٥٢ ، ٧٦٧ ، ٨١٦ ، ٨٢٩ ،

١٠٣٦ ، ١٠٦٤ .

بشير بشكوال (خلف بن عبد الملك)

م ٣٥

البغوي (الحسن بن مسعود) ٨٠٥ ،

٨٦٢ ، ٩٤٦ ، ١٠٠٨ ، ١٠١٨ ،

م ٣٦ .

البقاعي (إبراهيم بن عمر) ٣٢٢ ،

م ٣٧ .

بكير بن عبد الله (القرشي ، مولا)

٨٨٣

ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم)

١٤٧ ، ٣٧٤ ، ١٢٣٠ ، م ٤٥٠

النبهاني (يزيد بن شريك بن طازق)

الكويتي (٦٦٧)

(ث)

الثعالبي (عبد الملك بن محمد) م ٤٦

التقني (المختار بن أبي عبيد) ١٦ -

الثوري (سفيان بن سعيد) ٤٠٤ ،

٤٠٧ ، ٤٣٤ ، ٤٨٧ ، ٥٣٥ ،

٧٦٠ ، ٧٩٣ ، ٨٠٥ ، ٨٢٩ ،

٨٣١ ، ٩٨٣ ، ١٠١٥ ، ١٠٢٠ ،

١٠٣٢ ، ١١٧٦ ، ١١٩٨ ،

١٢٥٤ ، ١٣٥٥

(ج)

الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن)

م ٤٧

جبر بن نفيير (الحضري) ١١٧٦ -

ابن الجراح (الوزير علي بن عيسى بن

داود) ٣٦٦ -

الجرجاني (الشريف علي بن محمد بن

علي) م ٦٩ ، ١٢٤

ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز)

٣٤٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ،

٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ،

٤٢٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٨ ، ٦٠١ ،

٦١٣ ، ٧٦٠ ، ٧٨٣ ، ٨٠٢ ،

٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨٤٢ ،

٨٥٣ ، ٩١٥ ، ٩٣٤ ، ٩٥٨ ،

٩٦٣ ، ٩٨١ ، ١٠٤٠ ، ١١٨٩ ،

١٢٧٦

ابن الجزري (محمد بن محمد) م ٤٨

الخصاص (أحمد بن علي الرازي)

١١٦ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٤٠ ،

١٦١ ، ٣٠٥ ، ٩٥٤ ، ١٠٥ ،

١٠٥٣ ، ١٢٣٦ ، م ٤٩

الجعيري (إبراهيم بن عمر) ٧٢ ،

١١٧ ، ١٢٠ ، م ٥٠

الجمد الشيباني (محمد بن عثمان) ٤٤٠ ،

١٢٧٧

جعفر بن مبشر (التقني) ٤٢٩ ،

١٢٧٧

ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي)

١٣٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٣١٣ ،

٣١٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ،

٨٤٧ ، ٨٤٤ ، ٨٣٩ ، ٨٣٦

٨٥١ ، ٨٥٠ ، ٨٤٩ ، ٨٤٨

٩٠٠ ، ٨٧٠ ، ٨٦٢ ، ٨٥٧

٩١٣ ، ٩١١ ، ٩٠٦ ، ٩٠٥

١٠٠٢ ، ٩٩٥ ، ٩٤٣ ، ٩٢٢

١٠٠٩ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٧

١٠٢٠ ، ١٠١٨ ، ١٠١١

١٠٣٩ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٦

١٠٥٨ ، ١٠٥٦ ، ١٠٤١

١٠٨٤ ، ١٠٨٣ ، ١٠٥٩

١٠٨٩ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٥

١١١٧ ، ١١١٦ ، ١٠٩٣

١١٣٣ ، ١١٢٣ ، ١١٢٢

١١٤٠ ، ١١٣٩ ، ١١٣٧

١١٤٦ ، ١١٤٣ ، ١١٤٢

١١٥٣ ، ١١٥٢ ، ١١٥١

١١٧٦ ، ١١٧١ ، ١١٦٥

١٢٥٠ ، ١٢٣٦ ، ١٢٠١

١٢٧٩ ، ١٢٧٧ ، ١٢٥٧

١٢٨٨ ، ١٢٩٠ ، م ٥١

جويبر (ابن سعيد البختي) ٤٨٧ ،

٦٠١ ، ٦١٢ ، ٧٥٠ ، ٨٣٨

٩٥٩ ، ٩٩٦ ، ٩٩٥

٢٤٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧

٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦

٥٠٣ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤ ، ٥٤٠

٥٤٦ ، ٥٥٠ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨

٥٦٠ ، ٥٦٨ ، ٥٧١ ، ٥٧٢

٥٧٣ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٨٠

٥٨١ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢

٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧

٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١

٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٣٤

٦٣٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧

٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٧٠٠ ، ٧٠٥

٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٢٨ ، ٧٣٣

٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٩

٧٥١ ، ٧٥٣ ، ٧٥٥ ، ٧٥٧

٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦٦

٧٦٨ ، ٧٧١ ، ٧٧٥ ، ٧٧٨

٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢

٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٩١

٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦

٧٩٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠٣ ، ٨٠٧

٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٥

٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٩ ، ٨٢٧

ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي)

٢٢٤ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥ ، ٤١٠ ،

٤٣٥ ، ٤٨٧ ، ٥٧٩ ، ٦٢٠ ،

٧٥٣ ، ٨٢٤ ، ١٠١٥ ، ١٠٢٦ ،

١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٨٣ ،

١٢٤٤ م ، ١٦٥٠ .

ابن حزم (الإمام الظاهري، أبو محمد علي)

١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٤٠ ،

١٩٩ ، ٢٥٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ،

٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،

٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٤٤٤ ، ٦٣٨ ،

١٢١٠ ، ١٢٢٦ ، ١٢٤٣ ،

١٢٤٤ ، ١٢٤٧ ، ١٢٩٣ م ،

٦٠ .

ابن حزم (أبو عبد الله محمد) ١١٣ ،

١٢٢ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢٤٤ ،

٣٩٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٦٢ ،

٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ،

٥٦٢ ، ٦١٥ ، ١٢٧٧ ،

١٢٧٩ ، ١٢٩٣ م ، ٦٩٠ .

الحسن بن يحيى (الحسن بن أبي

الربيع) ٣٨٤ ، ٨٢٩ ، ٩٠٢٠ .

الجويني (إمام الحرمين عبد الملك

ابن عبد الله) ١٢٣ ، ١٤١ ،

٣٠٤ ، ٤٢٠ م ، ٥٥٠ .

(ح)

ابن الحاجب (عُمان بن عمر) ١٢٤ ،

١٣٣ ، ١٣٦ م ، ٥٦٠ .

حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)

٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٧٩ م ، ٥٧٠ .

الحازمي (محمد بن موسى) ٧١ ، ١٢٤ ،

١٢٥ ، ١٤٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،

٢٥٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٤٦٥ ،

٥٨٠ م .

الحاكم النيسابوري (محمد بن عبد الله)

٣٣٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٧ ، ٤٢٨ ،

٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٦٢٠ ، ٧٠٤ ،

٩٣٨ ، ٩٨٣ ، ١١٨٩ م ، ٥٩٠ .

حجاج بن محمد (المصيصي الأعور)

٣٤٥ ، ٣٤٥ ، ٣٨٥ ، ٤٢٥ ،

٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٦١٣ ، ٩١٥ ،

٩٣٤ ، ٩٨١ ، ١٢٦٧ .

حجاج بن النبال (أبو محمد السلي)

٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٧٤٧ ،

١٠٢٠ .

٣٩١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ،

٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ،

(٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤)

٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٨٧ ، ٥١١ ،

٥٣٥ ، ٥٧٩ ، ٥٩٥ ، ٦٠٧ ،

٧٢٥ ، ٧٤٢ ، ٧٥٦ ، ٧٧٧ ،

٧٨٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ، ٨٢٩ ،

٨٥٧ ، ٨٧٠ ، ٨٧٩ ، ٩٥٣ ،

٩٥٤ ، ٩٦٧ ، ٩٧٢ ، ١١٥ ،

١٠٢٠ ، ١٠٢٦ ، ١٠٣٢ ،

١١١٠ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ،

١٢١٤ ، ١٢١٩ ، ١٢٥٥ ،

١٢٦١ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٨ ،

١٢٧٧ ، ١٢٩٢ ، م ٧٠

حياة بن شريح (أبو العباس الحمصي)

٦٣٠ .

(خ)

خالد بن الحرث (المجيب) ٣٨٤ .

خالد بن صبيح (الجليلاني) ٤١٦ .

خالد بن عبد الله الطحان (المزنه)

٦٦٧ .

الحسين بن واقد (الروزي) ٤١٥ ،

٤١٦ ، ٤١٩ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،

٨٢٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٦ ،

١٢٧٧ .

ابن الحصار (علي بن محمد) ٤٤٨ ،

١٢٧٧ .

الحكم (ابن عتبة الكندي) ١٠٢٠

الحلاج (الحسين بن منصور) ٤٤٠

١٢٧٧ .

حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري

٨٢٩ ، ١٠٤٠ ، ١٢٥٥ .

الحيدى (محمد بن فتوح) ١١٣ ، ٤٤٠ ،

٤٤٤ ، م ٦٦ .

ابن حميد (محمد الرازي الحافظ) ٤٤٨ ،

٦٠٧ ، ٨٢٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٦ ،

١٢١٠ .

الحيدى (محمد بن محمد بن عبد الله)

٤١٠ ، م ٦٧ .

الحيري (نشوان بن سعيد) م ٦٨ .

ابن حنبل (الإمام أحمد بن محمد)

٩٨٥ ، ٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٩٩ ،

٢٩٢ ، ٣١٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٥ ،

الدهلوی (الشیخ أحمد، شاه ولی الله)
 ١٦١، ١٦٢، ٢١٣، م ٨١.
 الديار بکری (حسین بن محمد) م ٨٣.
 الدينوري (أحمد بن دواد بن وند)
 م ٨٤.

(ذ)

الذهبي (الخافظ محمد بن أحمد الدمشقي)
 ٣٣٦، ٤٠٣، ٤١١، ٤٢٧،
 ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٤٧، ١٠٨٣،
 م ٨٥، ١٢٧٦.

(ر)

الرازي (نضر الدين محمد بن عمر) ١٤٢،
 ١٢٥، ١٥٠، ٢١٣، ٢٦٠،
 ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٣٤،
 ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٢،
 ٣٧٤، ٧٦١، ٧٦٣، ٨٦٦،
 ٨٨٢، ٨٨٦، ٨٩٠، ٩١٦،
 ١٠٧٣، ١٠٧٦، ١٠٧٩،
 ١٢٦٠، ١٢٦١، م ٩٠.
 الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد)
 ٦٩، ٣٤٠، ٩١٧، ٨٨٥،
 م ٩٢.

ابن خاقان (الفتح بن محمد) م ٧٢.
 الخضرى (المرحوم الشيخ محمد)
 م ٣٩٦، ٧٣.

الخطيب البغدادي (الخافظ أحمد بن
 علي) ٤١٠، ٤٣٧، ٤٤٠،
 ٤٤٢، ٤٤٤، ١٢١٩، م ٧٤.
 الخفاف (عبد الوهاب بن عطاء العجلي)
 ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٥٤٥،
 ١٢٧٧، ١٢٥٢.

ابن خلكان (أحمد بن محمد) ٤٤٢،
 ٤٤٧، م ٧٥.

الخليل بن أجد (الفراهيدي) ٦٥.
 الخوانساري (ميرزا محمد باقر الموسوي)
 ٤٤٠، م ٧٦.

(د)

الداودي (محمد بن علي بن أحمد
 المالكي) م ٨٠.

ابن داية (عيسى بن ميمون الجرشى)
 ٣١٨، ٣٢٢، ٣٣٥، ٤٣٥،

٦٥٨، ٨٠٨، ٨٢٩، ١٠٢٣.

ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن)
 ٤٤٠، ٥٨٠، م ٧٨.

الزخشرى (جار الله محمود بن عمر)

٦٧ ، ٨٣ ، ٣٢٢ ، ٨٦٦ ،

١١٩١ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ،

م ١٠٠ .

زيد بن وهب (الجهني) ٨٣١ .

ابن زيد (عبد الرحمن) ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،

٤٠٠ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٨٧ ،

٤٩١ ، ٦١٥ ، ٦٣٨ ، ٦٤١ ،

٦٤٢ ، ٧٠٥ ، ٧٢٧ ، ٧٣٦ ،

٧٦٨ ، ٧٧٤ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ،

٧٨٧ ، ٧٩٩ ، ٨٠٩ ، ٨٣٧ ،

٨٤٧ ، ٨٩٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٤ ،

٩١٥ ، ٩٣٦ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ،

٩٨٧ ، ١٠٥٨ ، ١١١٨ ، ١١٢٠ ،

١١٢١ ، ١١٣٤ ، ١١٥٣ ،

١١٥٩ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ،

١١٩٠ ، ١٢٥٦ ، ١٢٧٧ ،

الزيلي (عبد الله بن يوسف)

م ١٠٨ .

(س)

سبط ابن الجوزي (يوسف بن قز

أوغلي) م ١٠٩ .

(٥٩ - النسخ في القرآن)

ابن الراوندي (أحمد بن يحيى) ٤٣ .

الربيع بن خثيم الكوفي ٥٨٠ ، ٥٨٨ ،

٧٠٣ ، ٨٢١ ، ٨٢٩ ، ٨٣٨ ،

٨٧١ ، ٨٧٦ ، ٨٨٥ ، ٨٩٠ ،

٩٣٦ ، ٩٦٣ ، ٩٧٦ ، ١١٥٩ .

الربيع بن سليمان المرادي ٣٨٢ ، ٤٢٠ ،

٤٢٢ ، ٦٣٨ .

ابن رجب (عبد الرحمن بن أحمد)

م ٩٣ .

رشيد رضا (السيد محمد) ٣٤٩ ،

م ٩٤ .

(ز)

ابن الزاغوني (علي بن عبيد الله)

٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٩٩٥ .

الزبيدي (محمد بن محمد، أبو الفيص)

٦٩ ، ٤٠٦ ، م ٩٥ .

الزبيدي - بالتصغير - (محمد بن الحسن)

م ٩٦ .

الزيري (الزبير بن أحمد) ٤٤٠ ،

١٢٧٧ .

الزركشي (محمد بن بهادر) ٤٤٠ ،

٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٦٢ ، ٤٨٩ ،

٦٥١ ، ٦٩٥ ، ٩٣٣ ، م ٩٧ .

السدی الصغير (محمد بن مروان)

٤٠٨ ، ٤٩٦ .

المرخسی (محمد بن أحمد) ، ٧٤ ، ٧٥ ،

٨٣ ، ١٣٧ ، م ١١١ .

سرکیس (یوسف بن إلیان بن موسی)

م ١١٣ .

ابن سعد (محمد .. الهاشمی) ، ٣٤٥ ،

٤١١ ، ٤٣٧ ، ٤٣٠ ، ٥٦٨ ،

٦٠٧ ، م ١١٤ .

سعید بن أبی عروبة ٣١٨ ، ٣٤٤ ،

٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٣ ، ٤٢٣ ،

٤٢٤ ، ٥٠١ ، ٦٣١ ، ٧٥٢ ،

٧٦٧ ، ٨٠٣ ، ٨١١ ، ٨٢٩ ،

٨٧٦ ، ١٠٢٦ ، ١٠٦٤ ، ١٠٧٢ ،

١٢١٣ ، ١٢٧٦ .

سعید بن جبیر ٤٨٧ ، ٥٧٥ ، ٦٠١ ،

٦٢٠ ، ٦٣٨ ، ٦٥١ ، ٧٦٠ ،

٨٠٢ ، ٨١١ ، ٨٢٩ ، ٨٣١ ،

٨٣٧ ، ٨٤٧ ، ٨٤٩ ، ٨٨٥ ،

٩٠٥ ، ٩٤٩ ، ٩٧٦ ، ٩٧٨ ،

٩٨٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٢ ،

١٠٠٣ ، ١٠٠٦ ، ١٠٣٤ ،

١٠٤٠ ، ١٠٤٦ ، ١٠٣٢ ،

السبکی (عبد الوهاب بن علی) ٤٤٢ ،

م ١١٠ .

السدی (السکیر ، إسماعیل بن عبد

الرحمن) ٢٠٧ ، ٣١٨ ، ٣٣٥ ،

٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٤٣ ، ٥٧٣ ،

٥٧٩ ، ٥٨٨ ، ٤٩٠ ، ٦٠١ ،

٦٠٤ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ ،

٦٣٨ ، ٧٠٣ ، ٧٠٥ ، ٧٣٦ ،

٧٤٩ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨٣ ،

٧٨٧ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ،

٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨١٩ ، ٨٢١ ،

٨٣٧ ، ٨٤٧ ، ٨٤٩ ، ٨٥١ ،

٨٥٣ ، ٨٧١ ، ٨٧٦ ، ٨٨٥ ،

٩٠٤ ، ٩١٣ ، ٩١٧ ، ٩٣٦ ،

٩٤٩ ، ٩٤٣ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ،

٩٨٤ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٤ ،

١٠١٦ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٨ ،

١٠٥٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧١ ،

١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ،

١١٣٣ ، ١١٤٠ ، ١١٤٢ ،

١١٥٩ ، ١٢٢٤ ، ١٢٣٩ ،

١٢٥٦ .

٥٤٩ م ١١٧

سنيد (الحسين بن داود المصيصي)

٣١٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٦٠١ ،

٦١٣ ، ٨٣٨ ، ٨٤٢ ، ٩٣٦ ،

١٠٢٠ .

سوار بن عبد الله (الفبري) ٣٨٤ .

السيرافي (الحسن بن عبد الله) =

أبو سعيد النحوي

السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)

٣١٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٦٥ ،

٣٦٦ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ،

٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ،

٤٤٩ ، ٤٦٢ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ،

٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ،

٥٩٢ ، ٨٠٥ ، ٨٦٢ ، ٨٨٢ ،

٩٧٢ ، ٩١٦٥ ، ١٢١٠ ، ١٢١٤ ،

١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٩ ،

١١٨ م

(ش)

للشاطبي (إبراهيم بن موسى اللخمي)

٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٣٤ ،

١٦١ ، ١٧٥ ، ٢٠٩ ، ٣١٢ ،

٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٨ ، ٤٨٩ ،

١٠٣٨ ، ١٠٤٠ ، ١١٠٧ ،

١١١٧ ، ١١٣١ ، ١١٣٣ ،

١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩٢ ،

ابن سلامة (أبو القاسم هبة الله) ٧١

٨٣ ، ١٣٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ،

٣١٢ ، ٣٤٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ،

٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢ ،

٤٦٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ،

٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ،

٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ،

٥٠٣ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٦ ،

٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٤٧ ، ٥٥٧ ،

٥٦٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٦١٥ ،

٦٢٤ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣ ، ٦٤١ ،

٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٩٩ ، ٧٠٩ ،

٧٨٤ ، ٧٩٧ ، ١٠٥ ، ١٠٥٩ ،

١٠٦٣ ، ١٠٦٦ ، ١١٠٣ ،

١١٦٥ ، ١١٧١ ، ١٢٧٧ ،

١٢٧٩ ، ١٢٩٠ م ١١٤ .

السلمي (محمد بن الحسين النيسابوري)

٤٠٥ ، ٤٠٦ م ١١٦

سليمان بن بريدة ١٠١٥ .

السمطاني (عبد الكريم بن أبي بكر)

١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ،

١٢٥٥ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٨ ،

١٢٧٢ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٩ ،

١٢٩٢ ، م ١٢٥

شاكر (الشيخ أحمد محمد . المرحوم)

٣٣٦ ، م ١٢٧

ابن شاكر (محمد بن شاكر بن أحمد

الكنبي) م ١٣٠

ابن شاهين (أبو حفص عمر بن أحمد)

١٩٧ ، ٤٣٥ ، م ١٣٢

أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل

المقدسي) م ١٣١

شبل (ابن عباد المكي) ٣٢٠ ، ٣٦٢

٣٨٤ ، ٤٩٨ ، ٦٥٨ ، ٦٦٧ ،

٧٠٠

ابن الشحنة (محمد بن محمد بن الشحنة

الخللي) م ١٣٣

الشریف الجرجاني = الجرجاني .

الشطی (محمد جميل) م ١٣٥

الشرافی (عبد الوهاب بن أحمد)

م ١٣٦

ابن شهاب الزهري (محمد بن مسلم)

٨١٨ ، ٨٤٦ ، م ١٢٤

الشافعی (الإمام محمد بن إدريس)

٧٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ،

١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ،

١٤٧ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٢٤ ،

٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،

٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ،

٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،

٣٠٧ ، ٣٤٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ،

٤١١ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ،

٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ،

٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٦٠ ،

٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ،

٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٧٧٧ ، ٧٨٢ ،

٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ،

٨٦١ ، ٩٢١ ، ٩٤٦ ، ٩٥٣ ،

٩٥٤ ، ١٠٢٢ ، ١٠٣٢ ، ١٠٤٦ ،

١١١٠ ، ١١٣٢ ، ١١٨٦ ،

١١٨٩ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ،

١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ،

١٢٢٣ ، ١٢٢٥ ،

١٢٣٠ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٩ ،

أبو عاصم النبيل .

الضحاك بن مزاحم (الهلالى) ٤٠٩ ،

٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ،

٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٤ ،

٦١٤ ، ٦٢٠ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ،

٦٣٨ ، ٧٠٥ ، ٧٠٧ ، ٧١٦ ،

٧٥٠ ، ٧٥٣ ، ٧٥٥ ، ٧٦٠ ،

٧٧٤ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨٢١ ،

٨٣١ ، ٨٣٨ ، ٨٤٤ ، ٨٥٣ ،

٨٦٠ ، ٨٨٣ ، ٩٠٤ ، ٩٤٧ ،

٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٣ ، ٩٨٦ ،

٩٩٢ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٦ ، ١٠١٠ ،

١٠١٦ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٥ ،

١٠٥٨ ، ١٠٩٥ ، ١١٣٣ ،

١١٥٩ ، ١١٩٧ ، ١٢٢٠ ،

١٢٣٩ ، ١٢٥٦ ،

(ط)

طاش كبرى زاده (أحمد بن مسطفي)

م ١٤٣ .

الطبرى (محمد بن جرير) ١١١ ، ١١٢ ،

١١٣ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ٢٠٧ ،

٢١٢ ، ٢٥٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،

٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،

٢١٢ ، ٢٩٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،

٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٩ ، ٤٧٥ ،

٧٧٧ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٩٢٧ ،

٩٥١ ، ٩٩٢ ، ١٠١٥ ، ١٠٢٠ ،

١٠٢٦ ، ١٠٧٢ ، ١٠٩٤ ،

١١٨٩ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ،

١١٩٩ ، ١٢٥٤ ، ١٢٧٧ ،

١٢٧٨ ، ١٢٩٣ ، م ١٠٧ .

شهر بن حوشب ٨٢٩ .

الشهرستانى (محمد بن عبد الكريم)

م ١٣٧ .

الشوكانى (محمد بن على) ٢٢٤ ،

٣٧٤ ، ٩٥٨ ، ١٢٦١ ، م ١٣٨

(ص)

صدر الشريعة (عبد الله بن مسعود)

١٢٨ ، ١٥٢ ، م ١٤٠ .

صرمه بن قيس (أبو قيس) ٨٧٩ .

الصفدى (خليل بن أيبك) ٣٦٩ ،

م ١٤٩ .

الصيرفى (محمد بن عبد الله) ٢٨٢ ،

٢٨٣ .

(ض)

الضحاك بن محمد — أبو عاصم ،

6 A.9. A.10. A.11. A.12.
 6 A29. A31. A11. A1.
 6 A30. A32. A33. A31.
 6 A21. A39. A38. A37.
 6 A02. A03. A01. A29.
 6 A72. A73. A71. A00.
 6 A76. A71. A78. A70.
 6 A82. A79. A78. A77.
 6 A9. A80. A82. A83.
 6 9.1. A99. A98. A97.
 6 928. 927. 910. 913.
 6 921. 928. 927. 922.
 6 927. 927. 922. 922.
 6 902. 90. 929. 928.
 6 972. 973. 909. 908.
 6 976. 970. 972. 970.
 6 987. 983. 982. 979.
 6 996. 990. 989. 988.
 6 1001. 1000. 999. 997.
 6 1007. 1003. 1002.
 6 1010. 1009. 1008.
 6 1017. 1017. 1010.
 6 1022. 1020. 1018.

6 F72. F79. F77. F77.
 6 200. F87. F82. F73.
 6 070. 237. 203. 201.
 6 076. 070. 072. 073.
 6 092. 088. 080. 079.
 6 707. 700. 702. 702.
 6 711. 710. 709. 708.
 6 727. 723. 713.
 6 732. 731. 730. 728.
 6 727. 720. 721. 727.
 6 700. 797. 790. 701.
 6 727. 708. 707. 703.
 6 720. 728. 727. 723.
 6 720. 723. 722. 721.
 6 700. 729. 728. 727.
 6 770. 708. 702. 702.
 6 779. 778. 777. 777.
 6 777. 770. 772. 771.
 6 781. 779. 778. 777.
 6 782. 783. 782.
 6 790. 788. 787. 787.
 6 790. 792. 793. 792.
 6 801. 799. 797. 797.

١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ،

١١٩٠ ، ١٢٠٢ ، ١٢١١ ،

١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢٤ ،

١٢٣٥ ، ١٢٣٩ ، ١٢٥٦ ،

١٢٧٦ ، ١٢٩٠ ، م ١٤٤٠ .

الطحاوى (أحمد بن محمد الأزدي)

٤١٧ ، ٦٣٨ ، ٧٧٧ ، ٩٦٠ ،

٩٧٢ ، م ١٤٦٠ .

الطوفي (سليمان بن عبد القوي)

٣٢٢ ، م ١٢٧٠ .

(ظ)

ابن ظفر (محمد بن أبي محمد بن محمد

ابن ظفر الصقلي) ٣٩٠ ،

م ١٤٩٠ .

(ع)

ابن عاتق (محمد أمين بن عمر)

م ١٥٠٠ .

ابن عادل (عمر بن علي بن عادل)

٣٢٢ ، م ١٥١٠ .

العباسي (عبد الرحيم بن عبد الرحمن)

م ٥١٢

١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ،

١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٢ ،

١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ،

١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٤ ،

١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٥٠ ،

١٠٥٣ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٩ ،

١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ،

١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٦ ،

١٠٦٩ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٣ ،

١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ،

١٠٩٣ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ،

١١٠١ ، ١١٠٤ ، ١١٠٧ ،

١١٠٨ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ،

١١٢٠ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ،

١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٣٩ ،

١١٤١ ، ١١٤٣ ، ١١٤٦ ،

١١٤٧ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ،

١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٩ ،

١١٦١ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ،

١١٦٦ ، ١١٦٦ ، ١١٧٣ ،

١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ،

١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ،

١١٨٠ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ،

١٣٥٠ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٩ ،

١٢٩٠ م ، ١٥٧ .

عبد الكريم الجزري (أبو سعيد

الحداني) ١٠٢٠ .

عبد الله بن أبي داود ٤٤٠ ، ٥٤٥ ،

١٢٧٧ .

عبد الله بن أبي زياد القطواني ١٠١٥ .

عبد الله بن بريدة = سليمان

ابن بريدة .

عبد الله بن حنظلة ١٠١٥ .

عبد الله بن عون (أبو عون الخزار

البصري) ١١٧٦

عبد الله بن كعب بن مالك ٨٨٠ .

عبد الملك بن حبيب (الأزوي) ٩٧

عبيد بن آدم بن أبي إياس ٨٢٩ .

عبيد الله بن عبد الله بن عمر ١٠١٥ ،

١٠٩٤ ، ١٣٥٤ .

عبيد بن عمير ٣٧٤ .

عراك بن مالك ٦٩٠ .

ابن العربي (محمّد عبد الله الاشيلي)

٢٥٨ ، ٤٤٦ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ،

٧٠٣ ، ٨٢٠ ، ٨٢٤ ، ٨٣٤ ،

٨٣٦ ، ٨٤٥ ، ٨٦٢ ، ٨٦٨ ،

عبد الأحد داود (الأب الأشوري

العراقي) م ٧٩ .

ابن عبد الأعلى = محمد بن عبد الأعلى

عبد بن سليمان ٦٥٩ .

عبد الحميد بن بيان السكري ٦٦٧ .

ابن عبد الشكور (محب الله)

م ١٥٤ .

عبد العلي (محمد بن نظام الدين)

م ١٥٦ .

عبد آقاهر البغدادى (أبو منصور

القيمي) ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ،

١٢١ ، ١٤٠ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ،

٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٨٥ ،

٢٨٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٤٠٤ ،

٤٤٢ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٧٦ ،

٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٤ ،

٥١٦ ، ٥٥٠ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ،

٦٢٣ ، ٧٦٢ ، ٧٧٦ ، ٨٥١ ،

٩٧٧ ، ٩٧٩ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٩ ،

١٠١١ ، ١١١٨ ، ١١٢٤ ،

١١٢٩ ، ١١٣٣ ، ١١٧١ ،

١١٧٣ ، ١١٨٦ ، ١٢٣١ ،

٩٢٣ ، ٩٠٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٣

١٠٠٦ ، ٩٩٢ ، ٩٨٧ ، ٩٨٤

١٠٣٧ ، ١٠٢٠ ، ١٠١٠

١٠٨١ ، ١٠٧١ ، ١٠٣٦

١١٣١ ، ١١١٥ ، ١٠٨٩

١١٥٩ ، ١١٤٦ ، ١١٣٣

١١٩٠ ، ١١٨٩ ، ١١٦٩

١٢٦١ ، ١٢٥٦ ، ١٢٣٩

علقمة بن مرثد (الخصري) ٨٨٣ ،

١٠١٥

ابن العباد (عبد الحى بن أحمد) ١٤٧ ،

م ١٦٩ .

عمار بن محمد (الثوري) ٨٣٩ .

عمرو بن شرجيل الهمداني (أبوميسرة)

١١٨٤ ، ١١٧٦ .

عمرو بن عون ١٠٣٠

عمرو بن قيس الملائي ٦٠٤

عنان بن داود ١٨

عوف بن أبي جميلة (الأعرجي)

٣٨٤

العوفي (الحسن بن عطية)

(الحسين بن الحسن)

(سعد بن محمد)

٩٥٤ ، ٩٥٣ ، ٩٣٧ ، ٨٨٣

١٠٠٩ ، ٩٩٣ ، ٩٩٠ ، ٩٨٩

١٠٤٢ ، ١٠٤١ ، ١٠١٨

١٠٤٩ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٤

١٠٨٥ ، ١٠٨٤ ، ١٠٥٣

١١١٨ ، ١١١٧ ، ١١١٥

١١٣٢ ، ١١٣٠ ، ١١٢٢

١١٥١ ، ١١٥٠ ، ١١٣٣

١١٩٩ ، ١١٨٩ ، ١١٥٢

١٢٣٦ ، ١٢٢٠ ، ١٢٠٠

١٢٧٧ ، م ١٦٠ .

عز الدين بن عيد السلام المصري

٣٢٢ ، م ١٦٢ .

ابن عساكر (علي بن الحسن)

٤٤٢ ، م ١٦٢ .

عكرمة بن عمار (العجلي) ٤٨٧ .

عكرمة (مولى ابن عباس) ٢٠٠ ،

٤٠٣ ، ٤٩٩ ، ٥٠٣ ،

٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٤٣ ، ٦٥١ ،

٦٥٦ ، ٧٤٥ ، ٧٥١ ، ٧٨٥ ،

٧٨٦ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨٣١ ،

٨٣٩ ، ٨٣٢ ، ٨٣٥ ،

٨٣٩ ، ٨٤٢ ، ٨٤٤ ، ٨٤٧ ،

(عطية بن سعد)

(محمد بن سعد) :

٤٣٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٦٣٨ ،

١٩٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ،

٨٣٨ ، ٨٨٣ ، ٩٣٦ ، ٩٤١ ، ٩٩٨ ،

١٠٢٧ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٩٧ ،

١٢٣٧ ، ١٢٧٧ .

(غ)

الغزالي (حجة الإسلام محمد بن محمد)

٧٤ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ،

١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٥٠ ، ٢٥٦ ،

٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٤٤٦ ، ١٧٠ .

الغزالي (محمد بن محمد العامري) ١٧١ .

(ف)

ابن فارس (أحمد) ٨٥ ، ٢٠٨ ،

١٧٢ م

الفتوحى (أبو البقاء محمد) ١٣٥ ،

١٣٦ ، ٢٨٢ ، ١٧٣ م

الفخر = الرازي

انقرا (يحيى بن زياد) ٦٨ ، ٦١٧ .

الفرهيدى (الخليل بن أحمد) ٦٥ ،

١٧٤ .

ابن فرحون (إبراهيم بن علي) م ١٧٥ .

ابن الفرغى (عبد الله بن محمد) م ١٧٦ .

الفيروز ابادى (محمد بن يعقوب) ٦٩ ،

١٧٧ م

الفيومى (أحمد بن محمد بن علي) ٦٩ ،

١٧٨ م

(ق)

القاسمى (محمد جمال الدين) ١٦١ ،

٣٣٦ ، ١٢٧٥ ، ١٧٩ م .

ابن القاضى (أحمد بن محمد) م ١٨٠ .

ابن قاضى شبيهة (أحمد . . الأسدى)

٥٣٧ م ١٨١ .

قتادة بن دعامة (السدوسى) ٣١٨ ،

٣٢٦ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،

٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ،

٤٠٤ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٥٠١ ،

٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٨ ،

٦٠٤ ، ٦٢٠ ، ٦٢٣ ، ٦٣٠ ،

٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٨ ، ٦٤١ ،

٦٤٣ ، ٦٥١ ، ٦٥٩ ، ٧٠٣ ،

٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤١ ،

٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ،

٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٨ ، ٧٦٧ ،

٧٧٤ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٨٣ ،

قرعة بن سويد الباهلي (أبو محمد

البصري) ٦٣٨ .

ابن القعقاع (أبو جعفر يزيد) ٥٦٨ .

القفال (الكبير) = محمد بن علي ...

الشاشي (٧٧ ، ٢٨٢ ، ٨٨٢)

القفطي (علي بن يوسف) ٤٤٠ ،

٤٤٣ ، م ١٨٧ .

ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر)

١٦١ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، م ١٨٨ .

(ك)

ابن كثير (أبو القداء إسماعيل)

القرشي الدمشقي (٢١٤ ، ٣٢٢ ،

٣٣٩ ، ٣٩١ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ،

٤٢٧ ، ٤٤٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧١ ، ٦٠٧ ،

٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٦ ،

٦٤١ ، ٧٠٠ ، ٧٠٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٦ ،

٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٦ ، ٧٤٩ ،

٧٥١ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٦٦ ،

٧٦٨ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٤ ، ٧٧٧ ،

٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ،

٧٨٤ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ،

٨٠١ ، ٨٠٦ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ،

٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ،

٨١١ ، ٨٢١ ، ٨٢٥ ، ٨٢٩ ،

٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٧ ، ٨٤٧ ،

٨٤٩ ، ٨٥٣ ، ٨٦١ ، ٨٧١ ،

٨٧٦ ، ٨٨٥ ، ٩٠٤ ، ٩٣٦ ،

٩٥٠ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٣ ،

٩٧٦ ، ٩٨٦ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ،

٩٩٦ ، ١٠٠٦ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٦ ،

١٠٣٣ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٥ ، ١٠٦٤ ،

١٠٦٩ ، ١٠٧٢ ، ١٠٨٩ ، ١١٠٤ ،

١١٤٦ ، ١١٥٩ ، ١١٦٧ ، ١١٦٩ ،

١١٧٠ ، ١١٧٩ ، ١١٨٩ ، ١٢٠١ ،

١٢١٣ ، ١٢٣٩ ، ١٢٥٦ ، ١٢٧٧ ،

ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) م ١٨٣ .

القرافي (شهاب الدين أبو العباس بن

أحمد) ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١ ،

١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،

٣٠٤ ، م ١٨٤ .

القرشي (عبد القادر بن محمد) م ١٨٥ .

القرطبي (محمد بن أحمد الأنصاري)

٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ،

٩٥٨ ، م ١٨٦ .

(ل)

اللقوى (عبد الواحد بن علي، الحلبي)

١٩٦ م.

(م)

ابن ماجه (الحافظ محمد بن يزيد

القزويني) ٣٣٩، ٣٣٤، ٣٣٩،

٤١٥، ٤٢٣، ٤٣٨، ٨٨٠،

٩٠٧، ٩٦١، ١٠٨٣، ١١١٠،

١٣٠٩، ١٣٣٠، ١٣٦١،

١٩٧ م.

طالك بن أنس (إمام دار الهجرة)

٢٠١، ٣٢٩، ٣٤٥، ٤٠٦،

٤١٤، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٣،

٤٣٣، ٥٠٧، ٥١١، ٥٣٥،

٥٦٨، ٧٧٧، ٧٨٢، ٨٢٩،

٩٤٥، ٩٤٦، ٩٥٣، ٩٥٤،

١٠١٦، ١٠١٨، ١٠٢٠،

١٠٢٦، ١٠٣٢، ١٠٤٤،

١١٠٠، ١١٨٠، ١١٣٠،

١١٨٦، ١٣٠٩، ١٢٥٤،

١٢٥٥، ١٩٨ م.

عجايد (ابن جبر اللسكي) ٣٣٦،

٨٢٩، ٨٣١، ٨٤٩، ٨٦٢، ٩٤٦،

٩٧٢، ١٠٠٨، ١٠١٨، ١٠٣٢،

١١٣٧، ١١٣٩، ١١٧١، ١١٩٧،

١٢٣٦، ١٢٥٧، ١٢٧٦، ١٩٣ م.

الكرخي (عبيد الله بن الحسن)

٣٠٥، ٣٠٨، ١٢٧٤، ١٩٠ م.

الكرمي (مرعي بن يوسف المقدسي)

٣٩٧، ٤٥٠، ٤٦٣، ٥٠٣،

٥٤٧، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٩١، ٦١٥،

٦٢٤، ٦٣٧، ١٠٦٦، ١١٦٥،

١١٧١، ١٢٧٧، ١٢٧٩، ١٩١ م.

كعب بن مالك ٨٨٠.

الكلبي (أبو النضر محمد بن السائب)

٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨،

٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٩،

٤٨٧، ٤٩٦، ٥٠٢، ٦٠١،

٧٥٥، ١٢٧٧ م.

الكل بن الهمام (محمد بن عبد الواحد)

٧٨، ١٢٨، ١٥٢، ١٥٣،

١٩٤ م.

الكوثرى (الشيخ محمد زاهد بن

الحسن) ١٩٥ م.

١٠٩١ ، ١١٠٧ ، ١١٣١

١١٣٣ ، ١١٤٦ ، ١١٥٧

١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٨٩

١١٩٠ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨

١٢٣٩ .

الحجى (محمد أمين بن فضل الله)

١٩٩ م .

محمد بن بشر (ابن القرافصة) ٨٣١ .

محمد بن ثور (الصنعاني) ٣٤٤ .

٦٦٧ ، ٧٥٢ ، ٨٠٨ ، ٨١٩ .

محمد بن حميد الرازي = ابن حميد .

محمد بن عبد الأعلى (الصنعاني) ٣٤٤ .

٦٦٧ ، ٧٥٢ ، ٨٠٨ ، ٨١٩ .

محمد بن عمرو (أبو بكر الباهلي)

١٣٨ ، ٣٢٠ ، ٣٦٢ ، ٦٥٨ ،

٨٠٨ ، ٨٢٩ ، ١٠٢٣ .

محمد بن مسلمة (الأنصاري الحارثي)

١٠٤٥ ، ١٠٥٢ .

محمد بن يحيى بن حبان (الأنصاري)

٨٠٩ ، ١٠١٥ .

المختار بن أبي عبيد (النقي) ١٦ .

المراذى (محمد خليل بن علي الحسيني)

٣٠٠ م .

٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ،

٣٨٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ،

٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٩ ، ٤٨٧ ،

٤٩١ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ،

٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣ ، ٥٨٠ ،

٦٠٤ ، ٦١٣ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ،

٦٢٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٨ ،

٧٠٠ ، ٧٠٣ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ،

٧١٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٥ ، ٧٥٠ ،

٧٥١ ، ٧٥٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٩ ،

٧٨٣ ، ٧٨٥ ، ٧٩٣ ، ٧٩٥ ،

٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ،

٨١٧ ، ٨٢١ ، ٨٢٧ ، ٨٢٩ ،

٨٣٢ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ،

٨٤٩ ، ٨٥٣ ، ٨٦١ ، ٨٦٥ ،

٨٧١ ، ٨٧٦ ، ٨٨٥ ، ٨٩٠ ، ٩٠٥ ،

٩١٥ ، ٩٢٢ ، ٩٣٦ ، ٩٤٢ ،

٩٥٠ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٧٦ ،

٩٨٣ ، ٩٩٢ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٢ ،

١٠٠٤ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٣ ،

١٠٢٣ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٧ ،

١٠٤٠ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ،

١٠٦٦ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٣ ،

٣٨٤ ، ٤٠٦ ، ٦٦٧ ، ٧٥٢ ،

٨٠٨ ، ٨١١ ، ٨٢٩ ، ٨٧٦ ،

١٠٢٠ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٢ ،

١١٤٧ ، ١١٧٩ .

مقاتل بن سليمان (البليخي الخراساني)

٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ،

٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،

٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٩٧ ، ٥٠٣ ،

٧٤٣ ، ٧٥٣ ، ٧٦٠ ، ٨٢٥ ،

٨٤٧ ، ١١٩٧ ، ١٢٧٧ .

المقريزي (أحمد بن علي بن عبد القادر)

م ٢٠٨ .

المقري (أحمد بن محمد) م ٢٠٩ .

ابن مكتوم (أحمد بن عبد القادر)

٤٤٢ ، م ٢١٠ .

مكي بن أبي طالب (مكي بن حموش)

ابن محمد بن مختار القرطبي) ٧٠ ،

٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٥١٩ ، ١٢٧٧ .

ابن المنادي (أحمد بن جعفر) ٤٤٠ ،

١٢٧٧ .

المنذري (عبد العظيم بن عبد القوي)

٤٤٨ ، م ٣١١ .

منصور بن زاذان (الواسطي) ١٠٢٠ .

مرة الطيب (مرة بن شراحيل الحمداني)

البكيلي) ٦٠٤ ، ٨٤٩ .

المرداوي (علي بن سليمان) ١١٧ ،

١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ،

١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ،

٢١٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٤ ، م ٢٠١ .

المرزباني (محمد بن عمران بن موسى)

م ٢٠٢ .

المرغيناني (علي بن أبي بكر) م ٢٠٣ .

المسمودي (علي بن الحسن) م ٢٠٤ .

ابن مسكويه (أحمد بن محمد بن يعقوب)

م ٢٠٥ .

مسلم (الإمام أبو الحسين مسلم بن

الحجاج القشيري) ٣١٨ ، ٢٠٠ ،

٣٤٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ،

٧٠٠ ، ٨٢٠ ، ٨٢٤ ، ٨٤١ ،

٨٨٠ ، ٩٧٢ ، ١٠١٦ ، ١١٧٦ ،

١٢٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ،

١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢٣٠ ،

م ٢٠٦ .

المعري (أبو العلاء أحمد بن عبد الله)

م ٢٠٧ .

معمر بن راشد (الأزري) ٣٤٤ ،

٧٦٨ ، ٧٦٦ ، ٧٠٨ ، ٦٤٧
 ٧٩٩ ، ٧٩٥ ، ٧٨٨ ، ٧٧٧
 ٨٣٦ ، ٨١٧ ، ٨١٥ ، ٨٠٣
 ٨٤٨ ، ٨٤٧ ، ٨٤١ ، ٨٣٩
 ٨٥٦ ، ٨٥٦ ، ٨٥٥ ، ٨٥٢
 ٨٩٦ ، ٨٦٢ ، ٨٦١ ، ٨٦٠
 ٩١١ ، ٩١٠ ، ٩٠٨ ، ٩٠٦
 ٩٤٥ ، ٩٢٣ ، ٩٢١ ، ٩٢٠
 ٩٧٢ ، ٩٦٠ ، ٩٥٥ ، ٩٤٧
 ٩٨١ ، ٩٧٨ ، ٩٧٤ ، ٩٠٢
 ١٠٠٨ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٥
 ١٠١٢ ، ١٠١١ ، ١٠٠٩
 ١٠٢١ ، ١٠١٨ ، ١٠١٣
 ١٠٣٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٢
 ١٠٦٠ ، ١٠٥٩ ، ١٠٥٦
 ١٠٩٥ ، ١٠٩٣ ، ١٠٦١
 ١١٠٩ ، ١١٠٠ ، ١٠٩٦
 ١١٢٠ ، ١١١٧ ، ١١١٠
 ١١٥٢ ، ١١٥١ ، ١١٢٧
 ١١٧٠ ، ١١٦٥ ، ١١٥٣
 ١١٩٨ ، ١١٨٩ ، ١١٧٦
 ١٢٥٤ ، ١٢٣٦ ، ١١٩٩

ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)

٦٨ ، م ٢١٣ .

الموقري (أبو بشر البلقاوي الوليد بن

محمد) ٤٠٦ ، ٤٠٥ .

(ن)

الناقلي (محمد بن عبد القادر الجعفري)

م ٢١٤ .

النباهي (علي بن عبد الله) م ٢١٥

التجاد (أبو بكر أحمد بن سليمان)

٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٦٠٨

التجار (المرحوم الشيخ عبد الوهاب

ابن الشيخ سيد أحمد) م ٣١٦ .

التجدي (عثمان بن عبد الله) م ٣١٧ .

التحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد)

٦٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٢

٢١٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٣٩٠

٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥

٤٧٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٩ ، ٥٣٣

٥٤٨ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٦٠٢

٦٠٤ ، ٦١١ ، ٦١٤ ، ٦٢٠

٦٢٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٩

٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٧ ، ٦٤١

النوبختي (الحسن بن موسى) م ٢٢٣.

النووي (يحيى بن شرف بن مري.

بن حسن ، أبو زكريا) م ٢٢٤.

(هـ)

هشيم (ابن بشير بن القاسم ... السلمي.

١١٧٦ ، ١٠٢٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣١

ابن هلال = ابن بركات .

هام بن يحيى (الأزدي العوزي.

(المصري ٦٩٥ ، ٧٤٧ ،

١٠٢٠ .

(و)

ابن الوردي (عمر بن مظفر) م ٢٢٦.

ابن وكيع (سفيان بن وكيع بن الجراح).

٦٥٩ ، ٧٥٠ ، ٩٣٦ ، ١٠٢٠ ،

١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ .

وهب بن منبه (اليماني الصنعاني).

٩٧ ، ٩٥ .

(ي)

اليافعي (عبد الله بن أسعد) م ٢٢٦.

ياقوت (ابن عبد الله الرومي الحلبي)

٣٦٦ ، ٤٢٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ،

م ٢٢٨ .

١٢٧٧ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٨ ،

١٢٩٠ م ، ٢١٨ .

ابن النديم (أحمد بن اسحق)

٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٦ ، ٤٢٥ ،

٤٢٩ ، ٤٤٠ م ، ٢٢٠ .

النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد

ابن شبيب) ٩٨ ، ٢٤٤ ، ٣٣٩ .

٣٤٤ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ ،

٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ،

٤٣٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٥٦٨ ،

٥٧٩ ، ٦٣٨ ، ٧٠٤ ، ٨٢٤ ،

٨٢٩ ، ٨٤٩ ، ٨٦٦ ، ٨٧٩ ،

٨٨٠ ، ١٠١٥ ، ١٠١٨ ، ١٠٨٣ ،

١١١٤ ، ١١٧٦ ، ١٢٠٩ ،

١٢١٠ ، ١٢١٣ ، م ٢٢١ .

النسفي (عمر بن محمد) ٣٠٥ ،

م ٢٢٢ .

النظام النيسابوري (نظام الدين

الحسن بن محمد القمي) ٣٢٢ ،

٣٢٩ م ، ٢٢٥ .

النقاش (أبو بكر محمد بن الحسن)

٤٤٠ .

- يزيد بن القمقاع ٥٦٨ ، ٥٦٩ .
- ابن يسار = ابن إسحاق .
- بمقوب بن إبراهيم الزهري (أبو يوسف
المدني) ١٠١٥ .
- يونس عبد الأعلى الصدقي ٣٤٤ ،
٦٧٠ .
- يونس بن عبيد (ابن دينار العبدى)
٦٦٧ .
- يحيى بن واضح ٦٠٧ ، ٨٢٩ ،
١٠٣٦ ، ١٠٢٠ .
- يزيد بن أبي سعيد (النحوى) ٦٠٧ ،
٨٢٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٦ .
- يزيد بن أبي عبيد الحجازي (مولى
سلمة) ٨٨٣
- يزيد بن زريع (العيشي) ٣١٨ ،
٣٨٤ ، ٤٠٧ ، ٧٥٣ ،
- ٧٦٧ ، ٨١١ ، ٨٢٩ ، ١٠٢٦ ،
١٠٦٤ ، ١١٧٦ .

* * *

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الموضوعات

الأرقام في هذا الفهرس للفقرات ، لا للصفحات

الموضوع
الفهرس الإجمالي
رقم الفقرات

مقدمة

(١ - ٢٠ فقرة خاصة)

كيف اخترت الموضوع - ١ ، اضطرارى إلى قصره على القرآن الكريم ،
وسيه - ٢ ، أسباب تعقد المشكلة ٣-٦ ، خطة البحث في الكتاب ٧-١٨ ،
بعض ما أنا مدين به للكتاب ، وبيان مجمل بالفهارس التي ألحقها به - ١٩ ،
كلمات للإمام ابن حزم والقاضى ابن العربى تتعلقان بموضوع الكتاب - ٢٠

تمهيد

(١ - ٦٢)

فكرة النسب : موازنة بين النسخ في القوانين الوضعية

ولنسخ في الشريعة الإلهية ٣-١

قبول الشرائع الوضعية للبداء دون الشريعة الإلهية .. ٤

النسخ في الشريعة الإلهية يكشف عن علم الله السابق .. ٥

استحالة البداء على الله عقلا ونقلا ، والبراهين عليها .. ٦-٨

بين الرافضة واليهود - شبه للرافضة وإبطالها .. ٩-١٦

- اليهود والنسخ : فرقم الثلاث والتعريف بها - اتفقهم على
 أن الشريعة الإسلامية لم تنسخ شريعهم وافتراقهم فيما عدا ذلك -
 لم يتفق اليهود على الربط بين النسخ والبداء خلافا لما درج عليه
 المؤلفون - الحقيقة التي حاولوا تمويهها ١٧ - ٢٠
- إبطال مذهب الشعونية إبطال لمذهب العنانية والعيسوية أيضا ٢١
- شبه الشعونية الأربع وإبطالها ٢٢ - ٢٣
- وقائع نسخ من التوراة تثبت وقوعه - ثلاثة أنواع من
 هذه الوقائع ٣٤ - ٤١
- العيسوية يبنون مذهبهم على نص دسه على التوراة ابن
 الراوندى - إظهار تناقضهم في قبولهم رسالة محمد ، ولكن
 للعرب خاصة ، ثم رفضهم الإيمان به لهذا ٤٢ - ٤٦
- النصارى والنسخ : إنكار نصارى هذا العصر للنسخ
 والسبب فيه - وقائع للنسخ من الأناجيل لبعض الأحكام التي في
 التوراة ، احتجاجهم للنسخ بكلام ينسبونه للمسيح ، وإبطاله من
 ثلاثة أوجه ٤٧ - ٥٤
- نحن والنسخ : إجمال حكمه عندنا ، ولأوجه بطلان مذهب
 أبى مسلم في منعه ٥٥ - ٦٢

الباب الأول

النسخ عند الأصوليين (٦٣ - ٣٩٢)

تمهيد في بيان فصول هذا الباب ٦٣

الفصل الأول : ما هو النسخ ؟ (٦٤ — ١٦١)

معاني النسخ لغة (عند الخليل ، وابن فارس ، والزحشرى ،

وابن منظور) ٦٤ — ٦٨

معنى النسخ لغة عند المؤلفين فى النسخ والنسخ = (عند

الانحاص ، ومكي ، وابن هلال ، وابن سلامة ، والحازمى ،

والجعبرى) ومعنى النسخ عند الأصوليين ٦٩ — ٧٣

الاتجاه إلى المجاز وعنوانه تعريف السرخسى ، والاتجاه

إلى الحقيقة وعنوانه رأى الغزالى ، وموقف الآمدى فى تلخيص

مذاهب الأصوايين ، وميله إلى تقرير أنه من المشترك ٧٤ — ٧٧

موقفنا نحن وأدلتنا (من استعمال المسادة فى العهد القديم ،

بذكر النصوص التى تشتمل عليها فيه — ومن الأصل الأم للكلمة

ومعناه — ومن استعمال القرآن الكريم للمادة — ومن اعتماد اللغة

فى أصول معانيها على الأمور المسادية الطبيعية) ٧٨ — ٨٢

بيان لموقف بعض المؤلفين فى النسخ أو فى الأصول على ضوء

ما سبق ٨٣ — ٨٥

الحقيقة الشرعية للنسخ منذ عصر الرسالة — ضرورة الاعتقاد

على قضايا النسخ فى تحديدها — آثار عن ابن عمر وابن عباس

وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم يروونها البخارى فى صحيحه .. ٨٦ — ٩٠

الشاطبى ومدلول النسخ عند الصحابة والتابعين — ست قضايا

من المواضع له — تعليقه لاتساع مدلوله — تحديده له عندهم وعندنا ٩١ — ٩٨

للشافعى يحدد مدلول النسخ ويميزه عن غيره — كتمان

- لشافعي تعرفان النسخ - مثالان من الأمثلة التي بيّن بها الشافعي
 النسخ : في القرآن والسنة ٩٩ - ١١٠
- الطبري وتحديد مدلول النسخ ١١١ - ١١٣
- تعريف النسخ عند أبي عبد الله بن حزم - عند النحاس -
 عند الجصاص ١١٣ - ١١٦
- تعريف الجصاص للنسخ كان نواة لتعريفه عند : عبد القاهر ؛
 والإمام ابن حزم ، والقرافي ، والبيضاوي ، والجعبري ، والمرداوي
 حكاية عن غيره - تحليل ونقد لهذه التعريفات ١١٧ - ١٢٢
- تعريف إمام الحرمين الجويني ، ونقده ١٢٣
- النسخ عند الباقلاني (صاحب المدرسة الثانية في تعريف النسخ)
 النسخ عند الرازي - تنقيح الأمدي له - النسخ عند ناو عند المعترلة -
 نقد لهذا التعريف بعد تنقيحه - تعريف صدر الشريعة وتعريف
 الكمال ابن الهمام ١٢٤ - ١٢٨
- الشافعي يضع الأساس للمدرسة الثالثة في تعريف النسخ -
 الطبري - ابن هلال - ابن الجوزي - ابن الحاجب - الشاطبي -
 المرادوي وشارحه الفتوحى ١٢٩ - ١٣٦
- ابن سلامة لم يعرف النسخ - وكذلك البزدوي والسرخسي ١٣٧
- نقد لهذه التعاريف (ثلاث حقائق بين يدي هذا النقد) -
 الجصاص أمضى كل حياته في منطقة يكثر فيها اليهود - الباقلاني
 من متكلمي الأشاعرة في عصر المعترلة - مرجحات تعريف
 المدرسة الثالثة ومحاسنه ١٣٨ - ١٤٦

خمس حقائق جديدة بالتسجيل ١٦١

الفصل الثانی : النسخ وأساليب البيان (١٦٣ — ٢٤٧)

لماذا عقدنا هذا الفصل في مكانه من الكتاب ؟ ١٦٣—١٦٢

التعريف الذى ارتضيناه للنسخ - تعريف التخصيص - تعريف

التقييد - المخصصات وأنواعها - المخصصات غير المستقلة :

الاستثناء ، بدل البعض ، الصفة ، الشرط ، الغاية (معلومة

ومجهولة) شرح وتمثيل لكل مخصص منها ١٦٤—١٧٠

المخصصات المستقلة متصلة ومنفصلة - الاتفاق على عد الأول

من المخصصات دون الثانى - النسخ الجزئى عند الحنفية - مثال

لكل مخصص منها ١٧١—١٧٣

بيان التفسير وبيان التبديل - مذهب الحنفية والشاطبى

قطعية حجية العام قبل تخصيصه - مذهب المالكية والشافعية

والحنابلة ظنية حجته - الاتفاق على ظنية حجته بعد تخصيصه ١٧٤—١٧٨

نحن أمام اتجاهين فى علاقة الخاص بالعام - الحنفية والأسس

نقى يقيمون مذهبهم عليها - الباؤون والأسس التى يبنون اتجاههم

عليها - عام الكتاب وبماذا يخص - اشتراك النسخ والتخصيص

فى أن كلا منهما بيان ، وقيام عشرة فروق بينها .. ١٧٩—١٩١

النسخ لا يلتبس بغيره على ضوء هذه الفروق - أمثلة للنسخ

من السنة - أمثلة للتخصيص - مناقشة وقد لبعض مقالة السابقون ١٩٢—٢٠٢

حقيقة التقييد - خمس حالات للعلاقة بين المطلق والتقييد -

تمثيل لكل حالة وبيان حكمها ٢١٧—٢٣٠

السرفى خلط المتقدمين بين التقييد والنسخ - ليس ما بين المطلق
والمقيد تعارضاً ، وهذا هو الفرق الأول - مثال للتعارض المقتضى
للسنخ (من السنة) - موازنة بينه وبين شبهة التعارض المقتضية
للتقييد، موضحة بمثال للتقييد أربعة فروق أخرى بين النسخ والتقييد ٢٣١ - ٢٤٠
تفسير المبهم ومثال له - تفصيل الجمل ومثال له - عود إلى السرفى
فى عقد هذا الفصل ٢٤١ - ٢٤٧

الفصل الثالث : شروط النسخ (٢٤٨ - ٣١٣)

مدخل إلى الحديث عن شروط النسخ - التعارض بين نصين
هو الأساس (تعريف الزركشى للتعارض وبيانه لشروطه - هامش)
تعريف الأصوليين له وشروطه عندهم - هل بين نصوص الشريعة
تعارض بعد النسخ ؟ . وهل يقبل كل نص شرعى التعارض قبل
النسخ ؟ ٢٤٨ - ٢٥٣
هل يكتفى التعارض - حين يقع - مسوغاً للنسخ ؟ .. ٣٥٤
متى يجوز النسخ ؟ ولمن حق القول به ؟ وبأى أسلوب يتحقق ؟
كلمتان للإمام ابن حزم والشاطبى . كلمة لأبى جعفر النحاس ومناقشتها ٢٥٥ - ٢٥٩
هل تقبل النسخ أحكام تنبئت بالإجماع ، أو بالقياس ؟ .. ٢٦٠ - ٢٦١
وقائع النسخ هى التى تحكم فى هذا ، لا غيرها .. ٢٦٢
شروط الحكم بالنسخ - هل يشترط فيه أن يتم التمكن من
الفعل بدخول وقته ؟ أدلة المجيزين من وقائع النسخ - فى نظرهم -
وإبطالها واحداً واحداً ٢٦٣ - ٢٧١
شروط الحكم بالنسخ به (الناسخ تجوزاً) - هل يجب أن
يكون النسخ فى كل واقعة إلى بدل ؟ - معنى البديل - مناقشة

مذهب الآمدى فى جواز النسخ لا إلى بدل ، مع توسعه فى مدلول
البدل - إبطال خلو الوقائع التى استدلت بها من البدل للحكم
للمنسخ - كلة للشافى فى لزوم البدل وشرح الصيرفى لها وتعقيب

الفتوحى عليها - تعقيب لنا ٢٧٢ - ٢٨٤

وقوع النسخ بالمساوى ، وبالأثقل - وقائع أوردها الإمام
ابن حزم ، ومناقشة ادعائه النسخ فيها - الأضعف لا ينسخ
الأقوى - لا يلزم أن يثبت للمنسخ به بلفظ مثل لفظ المنسخ -
الظنية أو القطعية فى النسخ والمنسخ به - مذهب الشافى وأحد
فى أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن ، والسنة لا ينسخها إلا سنة -

إجمال لشروط المنسخ به ٢٨٥ - ٢٩٣

من شروط النسخ توافر حقيقته الشرعية - ليس كل حكم
شرعى يقابل للنسخ - الحكم الذى يقبل النسخ (إجمال لشروطه) -
الناسخ هو الشارع - النسخ إنما يكون بخطاب منه - الإجماع

لا ينسخ ولا ينسخ به ، وكذلك القياس ٢٩٣ - ٢٩٩

الطرق للمعرفة للنسخ - الإمام ابن حزم وهذه الطرق -

عبد القاهر - القرافى ٣٠٠ - ٣٠٤

أصلان للسكركشى - مناقشتها وإبطالهما - ابن حزم مرة)
أخرى - الغزالى - الآمدى - النسخ والترجيح - وهم وقع فيه

الأصوليون ٣٠٥ - ٣١٣

الفصل الرابع : النسخ حكمه ودليله (٣١٤ - ٣٩٣)

موضوع هذا الفصل - الآيات التى عبرت عن جواز النسخ
شرعا مرتبة بحسب النزول - المراد بكلمة (آية) فى آيتى النحل
والبقرة - كلة للطبرى فى أن النسخ إنما يقع على الأحكام دون

الأخبار - النسخ ، والتبديل ، والحو والإثبات ٣١٤ - ٣٢١
 المفسرون وآية النحل - سبب نزولها - الآية تثبت حادثة
 اتهام المشركين لحمد بالافتراء ، فتثبت وقوع النسخ - ردها لاتهام
 للمشركين بعدة أساليب - سباق الآية وسياقها - ليس محمد هو
 الذى يفترى على الله ، لكنهم (وهم الذين لا يؤمنون بآيات الله)
 هم المفترون الكاذبون - إجماع المفسرين عدا أبى مسلم على أن
 الآية تقرر أن النسخ قد وقع - أسلوب الآية يؤكد هذا - إذا
 وإفادتها غلبة وقوع الشرط - أبو مسلم يخطئ ويتنكب الجادة
 فى تفسيره للآية - نقض أدلته وإبطالها - تأويل القاسمى للآية
 ومناقشته ٣٢٢ - ٣٣٦

آية الرد وتفسيرها الذى يقتضيه السياق - مجال الحو
 والإثبات فيها وهل هو الشرائع والمعجزات ؟ - آثار فى تفسير الحو
 والإثبات بالنسخ - نقد لأسانيد هذه الآثار - المأثور لا يعترض
 طريق رعاية السياق ٣٣٧ - ٣٤٥

آية البقرة وما ينبغى أن تفسر به - السياق والمأثور يلتقيان
 فيها - أثر يرويه البخارى عن عمر يفسر عمر فيه (ما نسخ من
 آية أو نسخها) - تعقيب لنا على هذا الأثر ٣٤٦ - ٣٤٨
 مذهب الإمام الشيخ محمد عبده فى تفسير النسخ فى الآية

ومناقشته ، ورد ٣٤٩ - ٣٦١
 آثار عن الصحابة والتابعين فى تفسير الآية ، تدعيم ما ذهبنا
 إليه - الإجماع على جواز النسخ ووقوعه - عناية علماء الأصول
 بدراسته من جميع جوانبه - خلق لا يحصون ألفوا فيه ٣٦٢ - ٣٦٥
 مذهب أبى مسلم فى تفسير الآية وفى النسخ - تنكبه الجادة
 (٦١ - النسخ فى القرآن)

في تأويل الآيات المدعى عليها النسخ - ثلاث محاولات للتوفيق
توضح بطلان مذهبه - هل كان مذهب أبي مسلم هو إنكار
النسخ في الشريعة الإسلامية كلها ؟ - الآية التي بنى عليها مذهبه
وخطؤه في تأويلها - التأويل السليم لهذه الآية - أبو مسلم لا ينكر

نسخ شريعة الإسلام لما قبلها ٣٦٦ - ٣٧٩

بعض الحكمة في النسخ ٣٨٠ - ٣٨٢

أنواع النسخ كما تفهم من آيتي النحل والبقرة : منسوخ التلاوة
والحكم ، ومنسوخ الحكم باقي التلاوة - لا وجود لمنسوخ التلاوة

مع بقاء حكمه ، والدليل على هذا ٣٨٣ - ٣٩٢

الباب الثاني

عرض تاريخي للمشكلة (٣٩٣ - ٥٥٠)

تمهيد في موضوع هذا الباب ، وتوزعه بين فصليه .. ٣٩٣

الفصل الأول : المصنفون في النسخ (٣٩٤ - ٤٥٩)

كان للرواية الفضل الأول في حفظ الآثار الواردة في النسخ -
اهتمام الصحابة والتابعين بدراسة القرآن والعمل به - أثر عن
ابن عمر رضي الله عنهما (هامش) - سر اهتمامهم بمعرفة الناسخ
والمسوخ - تضمنت التفاسير في ذلك العهد قضايا النسخ - دراسة
علوم القرآن على أنها كل لا يتجزأ - النهي عن أن يتحدث
في القرآن من لا يعرف الناسخ من المسوخ - أصول الفقه والنسخ -
إفراد الناسخ والمسوخ بالتأليف - كثرة المصنفين وقلة الكتب

التي عثرنا عليها - توزع المصنفين بين عدة أنواع من الكتب ٣٩٤ - ٣٩٨

- الكتب التي عثرنا عليها وهل تمثل القرون التي ألفت فيها -
 حقيقتان هامتان - تفسير الطبري ، وتفسير ابن كثير ، والدر
 المنثور وما أمدنا به كل منها - متى بدأ التصنيف وبمن ؟ - لفظ
 (كتاب) وما كان يطلق عليه قبل أن يبدأ التأليف - قتادة
 ابن دعامة : ترجمته وكتابه - ابن شهاب الزهري وهل تحت نسبة
 المخطوطة التي بدار الكتب إليه - ترجمة للموقري والحكم على
 روايته - ترجمة الزهري ٣٩٩ - ٤٠٦
- الكلبي : ترجمته - قيمة كتابه لوجود ٤٠٧ - ٤٠٨
- مقاتل بن سليمان : ترجمته - اختلاف النقاد في الحكم عليه
 أسباب ترجمتها لسوء رأى العلماء في تفسيره ٤٠٩ - ٤١٢
- الحسين بن واقد : ترجمته - تركية النقاد له - قيمة كتابه
 وآثار بروايته في بعض الكتب ٤١٥ - ٤١٦
- عبد الرحمن بن زيد : ترجمته - تضعيف النقاد له - آثار
 بروايته في بعض الكتب - المصنفون في النسخ والأقاليم . . . ٤١٧ - ٤١٩
- في طليعة المصنفين في القرن الثالث الإمام الشافعي - ترجمته -
 لم يفرّد الشافعي النسخ بالتصنيف ، لكنه تحدث عنه في كتب له
 أخرى - وقائع النسخ القرآنية التي أوردتها في الرسالة وفي أحكام
 القرآن - مكانة الشافعي في الحديث ٤٢٠ - ٤٢٢
- الخفاف : ترجمته وثوبقه - ملازمته لابن أبي عروبة وكتابه
 عنه - يوشك كتابه أن يكون صورة من كتاب قتادة - روايات
 وآثار منه في كتب أخرى ٤٢٣ - ٤٢٤
- حجاج الأعور - بعض تلاميذه وشيوخه - ترجمته - فقد كتابه ٤٢٥ - ٤٢٦

- أبو عبيد القاسم بن سلام - ترجمته - بقاء كتابه حتى عهد
 الذهبي - إجماع النقاد على تركيته ٢٢٧ - ٢٢٨
- جعفر بن مبشر المعتزلي: ترجمته - هل كان كتابه على منهج
 عقلي ؟ ٢٢٩
- سريج بن يونس المروزي: ترجمته - بعض شيوخه وتلاميذه -
 في بعض الكتب نقول من كتابه ٢٣٠
- الإمام أحمد: ترجمته - بعض شيوخه وتلاميذه - أقوال بعض
 كبار الحفاظ والنقاد فيه - علمه بالحديث وفقهه - نقول عن كتابه
 برواية ابنه عبد الله عنه ، في نواسخ القرآن لابن الجوزي ،
 وفي غيره ٢٣١ - ٢٣٤
- الإمام أبو داود صاحب السنن - ترجمته - كان كتابه معروفا
 حتى أوائل القرن العاشر - كان روايته عنه هو أبا بكر بن النجاد -
 شهادة بعض كبار الحفاظ فيه - كثرة شيوخه وتنوعهم - كثرة
 تلاميذه كذلك ٢٣٥ - ٢٣٦
- محمد بن سعد العوفي - لينه في الحديث كما وصفه الخطيب -
 ضعف سلسلة الرواة التي تصله بابن عباس (وكلها من أسرته) -
 التعريف به وبهم - لا ينبغي قبول روايته ٢٣٧
- أبو إسحق إبراهيم الحربي ، وأبو مسلم الكجي : ترجمة كل
 منهما - مقدار الثقة بهما - فقد كتابيهما ٢٣٨
- التصنيف في القرن الرابع الهجري ، وترديد المؤلفين فيه
 للآثار التي ذكرها المصنفون قبله - الدعاوى التي جددت دعاوى
 ينقصها الدليل - المؤلفون في هذا القرن ، تراجمهم وأحكام النقاد

- عليهم : (الحلاج - عبدالله بن أبي داود - الزبير بن أحمد - أبو
عبد الله محمد بن حزم (المحدث) - الجعد الشيباني - ابن الأنباري -
ابن المنادي - أبو جعفر النحاس - البردعي - منذر بن سعيد
البلوطي - أبو سعيد النحوي) العنور على كتابي ابن حزم (أبي
عبد الله) ، والنحاس ، دون غيرهما ٤٣٩ - ٤٤١
- هبة الله بن سلامة : ترجمته - العنور على كتابه . عبد القاهر
٤٤٢
- مكي بن أبي طالب : ترجمته - الإيضاح والإيجاز - أين توجد
٤٤٣
- الباجي (سليمان بن خلف) - ترجمته - ضياع كتابه ..
٤٤٤
- ابن هلال (ابن بركات) : ترجمته - الإيجاز - لم يقصد هذا
٤٤٥
- الكتاب
- ابن العربي : ترجمته - في أحكام القرآن صورة لكتابته .
٤٤٦
- ابن الجوزي : ترجمته - نواسخ القرآن ونسختنا منه ..
٤٤٧
- ابن الحصار : ترجمته - ترجمة الحافظ المنذري راوي كتابه
٤٤٨
- السيوطي : ترجمته - كلامه عن النسخ في الإتيان - ضياع
٤٤٩
- مؤلفه في الناسخ والنسوخ
- الكرمي : ترجمته - قلائد المرجان ونسختنا منه ..
٤٥٠
- الأجهوري : ترجمته - رجوعنا إلى كتابه ..
٤٥١
- سبع حقائق نستخلصها من دراسة للمصنفين ٤٥٢ - ٤٥٨
- هل الزنم هؤلاء المصنفون المنهج التوقيفي فيما عالجوه من
٤٥٩

الفصل الثاني : الكتب المصنفة في النسخ (٤٦٠ - ٥٥٠)

- منهج الشافعي فيما عالج من دعاوى النسخ ووقائمه ٤٦٠ - ٤٦١
- أبو عبد الله بن حزم أول من عثرنا على كتابه (معرفة
الناسخ والنسوخ) - منهجان للمصنفين في الناسخ والنسوخ -
- مقدمات تسوقها كتبهم بين يدي دعاوى النسخ ٤٦٢ - ٤٦٣
- معرفة الناسخ والنسوخ : شرح لمنهجه ، وتحليل ، ونقد .. ٤٦٤ - ٤٧٢
- الناسخ والنسوخ للنحاس : شرح لمنهجه ، تحليل ، ونقد .. ٤٧٣ - ٤٨٣
- الناسخ والنسوخ لابن سلامة : شرح لمنهجه ، تحليل ، ونقد ٤٨٤ - ٥٠٣
- الناسخ والنسوخ لعبد القاهر : شرح لمنهجه ، تحليل ، ونقد ٥٠٤ - ٥١٥
- الإيجاز لابن هلال : شرح لمنهجه ، تحليل ، ونقد . تعريف
برأويه (البوصري) ٥١٦ - ٦٢٧
- نواسخ القرآن لابن الجوزي : شرح لمنهجه - تحليل ، ونقد -
- تعريف بشيخ مؤلفه : ابن الزاغوني ٥٢٨ - ٥٤٥
- السيوطي والنسخ في الإتيان ٥٤٦
- قلائد المرجان للسكري ، وإرشاد الرحمن للأجهوري .. ٥٤٧
- الموجز لابن خزيمة ، والناسخ والنسوخ للإسفرائيلي .. ٥٤٨ - ٥٤٩
- كتب مخطوطة ترشحها للنشر ٥٥٠

الباب الثالث

دعاوى النسخ التي لم تصح (٥٥١ - ١٢٠٧)

مدخل لهذا الباب يبين فصوله السبعة ٥٥١

الفصل الأول : إحصاء وتصنيف (٥٥٢ - ٥٦٦) :

كثرة قضايا النسخ كما تجمعت لنا - السيوطي ينزل هذا العدد إلى أقل بكثير من عشرة - عدد قضايا النسخ في كل كتاب - تعقيب سريع على عدد السور - جدولان لقضايا النسخ : الأول لعدد القضايا في كل سورة ، عند كل مؤلف . والثاني لعدد القضايا في كل سورة مستخلصة من جميع الكتب ٥٥٢ - ٥٦٣
 عود إلى شروط النسخ لتصنيف القضايا على ضوءها - منهجنا في هذا التصنيف ٥٦٥ - ٥٦٦

الفصل الثاني : دعاوى النسخ في الآيات الإخبارية (٥٦٧ - ٦٥٦) :

قد ترفض دعوى النسخ على هذه الآيات لأسباب أخرى مع هذا السبب - في الآية ٣ من سورة البقرة (وعمارزقناهم ينفقون) فهل نسخته آية الزكاة ؟ - أسلوب الآية والمراد بالإففاق فيها - إبطال التعارض بين الآيتين ٥٦٧ - ٥٦٩
 الآية (٦٢) في سورة البقرة - الناسخ لها عند القائلين بنسخها - تفسيرها وإبطال دعوى النسخ عليها - أوجه لبطلانها عندنا ٥٧٠ - ٥٧٨
 الآية (٨١) في سورة البقرة وناسخها عندهم - منشأ دعوى النسخ - خمس حقائق تبطلها عندنا ٥٧٩ - ٥٨٠
 الآية (١٣٩) في سورة البقرة وناسخها عندهم - أدلة على بطلان دعوى النسخ ٥٨١
 الآية (٢٨٦) في سورة البقرة وهل هي ناسخة أو منسوخة ؟ - منشأ الدعويين - ردنا لسلكتيهما ٥٨٢ - ٥٨٣

الآية (٢٠) في سورة آل عمران وهل نسخ شيء منها ؟ -
 النصوص القرآنية كثير في معنى ما ادعى عليه النسخ - بيان
 هذا المعنى وتقريره في آية آل عمران - سبع وعشرون آية تقاربها
 في معناها، وتشاركها في دعوى النسخ عليها : (٨٠ في النساء ،
 ٩١ في المائدة ، ٦٦ ، ١٠٤ ، ١٠٧ في الأنعام ، ٤٦ ، ٩٩ ، ١٠٨
 في يونس ، ١٢ في هود ، ٤٠ في الرعد ، ٨٩ في الحجر ، ٨٢ في
 النحل ، ٥٤ في الإسراء ، ٤٣ في الفرقان ، ٩٢ في النمل ، ٥٠ في
 العنكبوت ، ٢٣ في لقان ، ٢٥ في سبأ ، ٢٣ في فاطر ، ٧٠ ،
 ٨٨ في ص ، ٢٤ ، ٤٢ في الزمر ، ١٢ في المؤمن ، ٦ ، ٤٨ في
 الشورى ، ٦ في الكافرون) ٥٨٧ - ٥٨٤

الآية (١١١) في سورة آل عمران وناسخها عندهم - تفسير
 الآية عند الطبري وجمهور المفسرين - ما تفرره الآية بناء على
 هذا التفسير - أسباب لرفض الدعوى ٥٨٩ - ٥٨٨

الآية (١٤٥) في سورة آل عمران ورفض دعوى النسخ عليها
 الآيتان (١٧ و ١٨) في سورة النساء وهل نسختا ؟ -

اضطراب المؤلفين في ناسخهما بعد اتفاقهم على النسخ - هل هناك
 أثر يؤيد دعوى النسخ ؟ - هل لدعوى النسخ أساس ترتكز

عليه ؟ - معنى الآيتين وسياقهما - رأينا في هذه الدعوى وأسبابه
 الآيات (١٠٥) في سورة المائدة ودعوى النسخ عليها - اختلاف

مدعى النسخ في الناسخ هنا - رد الدعوى على كلا المذهبين في

تعيينه ٥٩٥ - ٥٩٨

الآيات (١٥) في سورة الأنعام ، ١٥ في سورة يونس ، ١٤ في

سورة الزمر (تتفق في ألفاظها وفي دعوى النسخ عليها - سياق

- كل منها وبيان المراد بـ (عصيت ربى) فيها - الناسخ لها عندهم
 ٥٩٩ - ٦٠٠ رفض الدعوى - بيان أنه لا يعارضها -
 الآية (٩٦) في سورة الأنعام وناسخها عندهم - آثار
 ضعيفة الأسانيد تقرر أنها منسوخة - كلمة لابن الجوزى في رد
 دعوى النسخ - تفسير الطبرى للآية يقوم على أنها محكمة ،
 وتصريح النحاس باستحالة نسخها ٦٠١ - ٦٠٢
 الآية (١٥٩) في سورة الأنعام وناسخها عندهم - المعنوي
 بالآية في نظر الصحابة والتابعين - تأويلها - مقال ابن جرير فيها ٦٠٣ - ٦٠٥
 الآية (١٨٣) في سورة الأعراف وناسخها عندهم - ابن
 الجوزى يتولى الرد على هذه الدعوى ٦٠٦
 الآية (٣٣) في سورة الأنفال وهل نسخها الآية التي تليها؟ -
 الأثر الذى تستند إليه الدعوى - ابن الجوزى يرفض الدعوى -
 الطبرى يرفض هو أيضاً الدعوى ، مع اختلاف تفسيره للآية عن
 تفسير ابن الجوزى - الفرق بين التأويلين - موقفنا نحن بينهما . ٦٠٧ - ٦١١
 الآيتان (٩٧ ، ٩٨) في سورة التوبة وناسخها عندهم منشا
 هذه الدعوى - العلاقة بينهما وبين الآية المدعى أنها ناسخة -
 رفض الدعوى وأسبابه ٦١٢ - ٦١٣
 الآية (١٥) في سورة هود ودعوى النسخ عليها - رفض
 هذه الدعوى ٦١٤
 الآية (٣٤) في سورة إبراهيم وناسخها عندهم - رفض
 دعوى النسخ وأسبابه ٦١٥
 الآية (٦٧) في سورة النحل ودعوى النسخ عليها - المراد
 بالسكر - القائلون بأنه هو الخمر ، والقائلون بأنه البهيد - رفض

- الطبرى للنسخ وأسبابه - أبو جعفر النحاس ورأيه فى الدعوى -
 ابن الجوزى كذلك - رفض دعوى عبد القاهر الاتقاق على النسخ ٦١٦ - ٦٢٣
 - الآية (٧٥) فى سورة مريم ودعوى النسخ عليها - إبطال
 ابن الجوزى لهذه الدعوى ٦٢٤
 الآية (٧٨) وتكملتها من سورة الأنبياء - مناقشة دعوى
 النسخ عليها ٦٢٥ - ٦٢٦
 الآية (٦٩) فى سورة الحج - إبطال دعوى النسخ عليها -
 والآية (٣) فى سورة الزمر كذلك ٦٢٧ - ٦٢٨
 الآية (٣٣) فى سورة ص ودعوى النسخ عليها - بيان
 مذاهب المفسرين فى تفسيرها - قصة سليمان والخيل وصلاة العصر -
 رأى لابن كثير ومناقشته - التفسير الذى نختاره ، ورأينا فى
 دعوى النسخ ٦٢٩ - ٦٣٢
 الأيتان (٣٩ ، ٤٠) فى سورة الزمر - دعوى النسخ عليهما
 ورفضها ٦٣٣
 الآية (٥) فى سورة الشورى ودعوى النسخ عليها - ابن
 الجوزى يتولى ردها ٦٣٤
 الآية (١٥) فى سورة الشورى ودعوى عليها - ابن الجوزى
 يصحح الإحكام - الطبرى لا يورد دعوى النسخ على الآية -
 الدعوى منسوبة إلى السدى - رفضها ٦٣٥ - ٦٣٦
 الآية (٣٠) فى سورة الشورى وزعم أنها منسوخة - رفض
 هذا الزعم وأسبابه ٦٣٧
 الآية (٣٣) فى سورة الشورى ودعوى النسخ عليها -

- هذه المذاهب للفسرين في تأويل الآية - موقفنا من هذه المذاهب -
 رد دعوى النسخ وأسبابه ٦٣٨ - ٦٤٠
- الآية (٣٩) ودعوى النسخ عليها - ابن زيد يزعم النسخ
 وقتادة يرفضه - جمهور المفسرين يوافق قتادة - رفضنا للدعوى
 النسخ وأسبابه ٦٤١
- الآية (٩) في سورة الأحقاف ودعوى النسخ عليها - الحسن
 البصري يفسر الآية - الطبري يرجح تفسير الحسن - رفض دعوى
 النسخ بناء على هذا التفسير ٦٤٢ - ٦٤٥
- الآية (١٩) في سورة الذاريات - دعوى النسخ عليها ورفضها ٦٤٦
- الآية (٣٩) في سورة النجم ودعوى النسخ عليها - رواية
 هذه الدعوى عن ابن عباس ومبناها - الطبري لا يعقب عليها -
 ابن الجوزي يرفضها ٦٤٧
- الآيتان (١٣ ، ١٤) في سورة الواقعة ودعوى النسخ عليها -
 رد هذه الدعوى ٦٤٨
- الآية (٣) في سورة الحشر - دعوى النسخ عليها ، وموضوعها -
 رفض الدعوى ٦٤٩
- الآية (١٩) في سورة المزمل - زعم النسخ فيها ورفضه -
 الآيات ٣٩ في الدهر ، ١٢ في عبس ، ٢٨ في التكويم مثل
 هذه الآية ٦٥٠
- الآية (٨) في الدهر ودعوى النسخ عليها - إبطال الدعوى ٦٥١
- الآية (١٤) في الأعلى ودعوى النسخ عليها - المراد بالترك
 فيها عند مدعى النسخ - التزكي لغة ومعنى الآية عليه . دعوى

- النسخ لا أسس لها - رفضها وسببه ٦٥٢ - ٦٥٤
- الآية ٧ في سورة الماعون ودعوى النسخ عليها - مناقشة
- الدعوى وإبطالها ٦٥٥ - ٦٥٦
- الفصل الثالث : دعاوى النسخ في آيات الوعيد (٦٥٧ - ٦٩٢)**
- لماذا لا تقبل آيات الوعيد النسخ ؟ بين هذه الآيات عموما
- وآية السيف ٦٥٧
- الآية (٧٠) في الأنعام ودعوى النسخ عليها - مناقشة هذه
- الدعوى ورفضها ٦٥٨ - ٦٦٠
- الآية (٩١) في الأنعام ودعوى النسخ عليها - مناقشة هذه
- الدعوى وإبطالها ٦٦١ - ٦٦٢
- الآية (١١٢) في الأنعام ودعوى النسخ عليها - مناقشة
- وإبطال ٦٦٣
- الآية (١٣٥) في الأنعام وعدم قبولها للنسخ - الآية (١٣٧)
- فيها كذلك - الآية (١٥٨) أيضا - مناقشة لدعوى النسخ فيها
- وإبطال لها ٦٦٤ - ٦٦٢
- الآية (١٨٠) في الأعراف ودعوى النسخ عليها - رفض
- الطبرى لهذه الدعوى وسببه - سبب نضيفه نحن ٦٧٠
- الآية (٢٠) في يونس - دعوى النسخ عليها وإبطالها .. ٦٧١
- الآية (٤١) في يونس - دعوى النسخ ورفض ابن الجوزي لها
- وأسبابه - سبب نضيفه يقتضى الرفض ٦٧٢
- الآيات (١٢١ ، ١٢٢) في سورة هود - مناقشة دعوى
- لنسخ عليها ورفضها ٦٧٣

- ٦٧٤ الآية (٣) في الحجر - زعم أنها منسوخة ورفضه ..
- الآية (٨٢) في مريم - بيان ابن الجوزي لدعوى النسخ
 ورفضه لها - الطبري يغفل الدعوى فلا يذكرها وهو يفسر الآية
- ٦٧٥ الآية (١٣٥) في طه - إبطال دعوى النسخ عليها . . .
- ٦٧٦ الآية (٥٤) في المؤمنون - رفض دعوى النسخ عليها . .
- ٦٧٧ الآية (١٥) في الزمر - الطبري يغفل دعوى النسخ عليها
 وابن الجوزي يوردها ويردها - سبب نضيفه إلى ما قاله الطبري
 وابن الجوزي يقتضى الرفض
- ٦٧٨ الآيتين (٣٩ ، ٤٠) في السورة ورفض دعوى النسخ عليها
- ٦٧٩ الآية (٨٣) في الزخرف - الآية (٣١) في الطور - الآية
 (٤٥) في الطور - الآية (٤٤) في القلم - الآية (٤٢) في المعارج -
 الآية (١١) في المزمل - الآية (١١) في المدثر - الآية (١٧)
 في الطارق - رفض دعاوى النسخ عليهن
- ٦٨٠ - ٦٨٧ الآية (٣٤) في التوبة وناسخها عندهم - الآية (٢٩) في
 الكهف وناسخها عندهم - تفسير آية التوبة ، ومناقشة دعوى
 النسخ عليها ، ورفضها - تفسير آية الكهف ومناقشة دعوى
 النسخ عليها ، ورفضها
- ٦٩٨ - ٦٩٩

الفصل الرابع : (و به يبدأ المجلد الثاني)

دعاوى النسخ بآية السيف (٦٩٣ - ٨١٣)

- ٦٩٨ - ٦٩٣ سياق الآية - تفسيرها - الغاية من القتال في الإسلام . . .
- ٧٠٠ - ٦٩٩ الآية ١٩٢ في سورة البقرة ودعوى النسخ عليها . . .
- الآية ٢٥٦ في سورة النور - دعوى النسخ عليها - عود إلى
 الغاية من القتال في الإسلام - نفي أن تكون هذه الغاية هي

- الإكراه في الدين ٧٠٥-٧٠١
- الآية (٢) في سورة التوبة ودعوى النسخ عليها .. ٧٠٦
- دعوى أن آية السيف منسوخة ٧٠٧
- الآية (٧) في سورة التوبة ودعوى النسخ عليها .. ٧٠٨
- من آيات الصبر المدعى عليها النسخ : ١٨٦ في سورة
آل عمران - ١٣٠ في سورة طه - ١٧ في سورة ص - ٣٩
في سورة ق - ١٠ في سورة المزمل ٧١١ - ٧٠٩
- من آيات الصبر المدعى عليها النسخ : ٤٨ في سورة الطور -
٤٨ في سورة القلم - ٢٤ في سورة الدهر ٧٢١ - ٧١٨
- مجموعة ثلاثة من آيات الصبر : ٦٠ في سورة الروم - ٧٧
في سورة المؤمن ٧٢٤ - ٧٢٢
- الآية (١٢٧) في سورة النحل ، ودعوى النسخ عليها .. ٧٢٦ - ٧٢٥
- لآية (١٠٩) في سورة يونس ، دعوى النسخ عليها .. ٧٢٧
- الآية (٣٥) في سورة الأخفاف ، ودعوى النسخ عليها .. ٧٢٨
- الآية (٥) في سورة المعارج ، ودعوى النسخ عليها .. ٧٢٩
- من آيات الأمر بالإعراض عن المشركين وما في معناه :
٦٣ في سورة النساء - ٨١ في سورة النساء - ١٠٦ في سورة
الأنعام - ٩٤ في سورة الحجر - الآية ٥٥ في سورة القصص -
الأيتان ١٧٤ و ١٧٥ في سورة الصافات - الأيتان ١٨٨ و ١٧٩
في سورة الصافات - الآية (٣٠) في ألم السجدة - الآية ٥٩
في سورة الدخان - الآية ٢٩ في سورة النجم - الآية ١٣ في
سورة القمر ٧٤٣ - ٧٣٠
- من الآيات التي تأمر بالعفو والصفح عن المشركين وما

- في معناها: الآية ١٣ في سورة المائدة - الآية ٨٥ في سورة الحجر -
- الآية ٨٩ في سورة الزخرف ٧٤٥ - ٧٤٩
- آيتان تأمران بدفع السيئة بالتي هي أحسن: الآية ٩٦ في سورة
- المؤمنون - الآية ٣٤ في سورة حم السجدة ٧٥٤ - ٧٥٩
- الآية ٨٣ في سورة البقرة ٧٦٠ - ٧٦٣
- آيات تتحدث عن جدال الكفار ، فتعلم بأن يكون بالتي
- هي أحسن ، أو بترك أمرهم لله عز وجل : ١٢٥ في سورة النحل ،
- ٤٦ في سورة العنكبوت ، ٦٨ في سورة الحج ٧٦٤ - ٧٧١
- آيتان تأمران بحسن معاملة الكفار : ١٤ في سورة الجاثية -
- ٨ في المتحنة ٧٧٢ - ٧٧٨
- آيات أخرى مدعى عليها النسخ حسب ورودها في المصحف :
- ٢٨ في آل عمران - ٨٤ في النساء - ٦٨ في سورة الأنعام -
- ١٠٨ في سورة الأنعام - ٦١ في الأنفال - ٨٨ في سورة الحجر -
- ١٢٦ في سورة النحل - ٣٩ في سورة مريم - ٥٤ في النور -
- ٦٣ في الفرقان - ٤٨ في الأحزاب - ٧٦ في سورة يس - ٤٦
- في الزمر - ٤٠ في الشورى - ٨٣ في الزخرف - ٤ في القتال -
- ١٤ في التغابن - ٨ في التين - ٧٧٩ - ٨١٣
- الفصل الخامس : آيات ليس فيها إلا التخصيص ونحوه (٨١٤ - ٨٦٢)
- الآيات المدعى عليها النسخ بالاستثناء (إحدى وعشرون
- آية) ٨١٤ - ٨١٥
- آيتان مدعى عليهما النسخ مع أن كلا منهما مغيية : ١٠٩
- في سورة البقرة - ٦٧ في الأنفال ٨١٦ - ٨١٧
- آية ادعى عليها النسخ بشرط فيها (٢٥ سورة النساء) .. ٨١٨

آية ادعى عليها النسخ ببدل البعض (٩٧ في سورة آل عمران) . ٨١٩

الآيات التي ادعى عليها النسخ بخاص مستقل : ١٨٠ في سورة

البقرة ٨٢٤ - ٨٢٠

الآية ١٩١ في سورة البقرة ٨٢٧ - ٨٢٥

الآية ٢٣١ في سورة البقرة ٨٣٣ - ٨٢٨

الآية ٢٢٨ في سورة البقرة ٨٣٥ - ٨٣٤

الآية ٢٢٩ في سورة البقرة - ٢٨٤ في سورة البقرة .. ٨٣٩ - ٨٣٦

الآية ٣٤ في سورة النساء - ١٦ في الأنفال - ٢٤ في الإسراء

٤ في سورة النور - ٢٧ في سورة النور - ١٠ في سورة الممتحنة . ٨٤٥ - ٨٤٠

استدراك على ما قلناه عن الآية ٢٤ في سورة النساء .. ٨٤٦

آيات ادعى عليها النسخ وليس فيها إلا تفسير المبهم : ١٠٢

في سورة آل عمران - ٧٨ في سورة الحج - ١٠ في سورة النساء . ٨٤٩ - ٨٤٧

آيتان فيهما تفصيل مجمل : ٧ في سورة النساء - الأولى في الأنفال ٨٥١ - ٨٥٠

آيات ادعى أنها ناسخة ، مع أنها لم تنسخ حكما شرعيا :

١٠٤ في سورة البقرة ٨٥٥ - ٨٥٢

٢٢٢ في سورة البقرة ٨٥٨ - ٨٥٦

٤١ في سورة آل عمران ٨٥٩

٣ في سورة النساء ٨٦٠

٤٤ في سورة ص ٨٦١

٤ و ٥ في سورة الأحزاب ٨٦٢

الفصل السادس : آيات لا تعارض بينها وبين غيرها (٨٦٣ - ١١٥٣ م)

الآية ١١٥ في سورة البقرة ٨٦٦ - ٨٦٣

الآية ١٥٨ في سورة البقرة ٨٦٨ - ٨٦٧

٨٧٢ - ٨٦٩	الآية ١٧٨ في سورة البقرة ..
٨٨٨ -	الآيتان ١٨٣ و ١٨٤ في السورة ..
٨٩٥ - ٨٨٩	الآية ١٩٠ في السورة ..
٩٠٤ - ٨٩٦	الآية ١٩٤ في السورة ..
٩١٢ - ٦٠٥	الآية ١٩٦ في السورة ..
٩١٩ - ٩١٢	الآية ٢١٥ في السورة ..
٩٢٤ - ٩٢٠	الآية ٢١٦ في السورة ..
٩٣٤ - ٩٢٥	الآية ٢١٧ في السورة ..
٩٤٥ - ٩٣٥	الآية ٢١٩ في السورة ..
٩٤٧ - ٩٤٦	الآية ٢٢٣ في السورة ..
٩٥٦ - ٩٤٨	الآية ٢٣٦ في السورة ..
٩٧١ - ٩٥٧	الآيتان ٢٨٠ و ٢٨٢ في السورة ..
٩٧٤ - ٩٧٢	الآية ١٢٨ في سورة آل عمران ..
٩٨٠ - ٩٧٥	الآية ٢ في سورة النساء ..
٩٩١ - ٩٨١	الآية ٦ في سورة النساء ..
٩٩٤ - ٩٩٣	الآية ٨ في سورة النساء ..
١٠٠١ - ٩٩٥	الآية ٩ في سورة النساء ..
١٠٠٥ - ١٠٠٢	الآية ٢٤ في سورة النساء ..
١٠٠٧ - ١٠٠٦	الآية ٣٣ في سورة النساء ..
١٠٠٨	الآية ٦٤ في سورة النساء ..
١٠٠٩	الآية ٧١ في سورة النساء ..
١٠١١ - ١٠١٠	الآية ٩٣ في سورة النساء ..
١٠١٣ - ١٠١٢	الآية ١٠١ في سورة النساء ..

- الآية ٦ في سورة المائدة ١٠١٨-١٠١٤
- الآية ٤٢ في سورة المائدة ١٠٢٦-١٠١٩
- الآية ١٠٦ في سورة المائدة ١٠٣٢-١٠٢٧
- الآيات ١٢١ في سورة الأنعام ، ١٧٣ في سورة البقرة ،
- ٣ في سورة المائدة ، ١١٥ في سورة النحل ١٠٣٧-١٠٣٣
- الآية ١٤١ في سورة الأنعام ١٠٥٤-١٠٣٨
- الآية ١٤٥ في سورة الأنعام ١٠٥٦-١٠٥٥
- الآية ١٩٩ في سورة الأعراف ١٠٦٤-١٠٥٧
- الآية ٣٨ في سورة الأنفال ١٠٦٨-١٠٦٥
- الآية ٧٣ في سورة الأنفال ١٠٨٠-١٠٦٩
- الآيتان ٣٩ و ١٢٠ في سورة التوبة ١٠٨٥-١٠٨١
- الآية ٤١ في سورة التوبة ١٠٨٧-١٠٨٦
- الآيتان ٤٤ و ٤٥ في سورة التوبة ١٠٩٣-١٠٨٨
- الآية ٨٠ في سورة التوبة ١٠٩٧-١٠٩٤
- الآية ١٠١ في سورة يوسف عليه السلام ١١٠٠-١٠٩٨
- الآية ٦ في سورة الرعد ١١٠٣-١١٠١
- الآية ٣٤ في سورة الإسراء ١١٠٥-١١٠٤
- الآية ١١٠ في سورة الإسراء ١١٠٧-١١٠٦
- الآيتان ٣٨ و ٣٦ في سورة الحج ١١١١-١١٠٨
- الآية ٥٨ في سورة النور ١١١٨-١١١٢
- الآية ٦١ في سورة النور ١١٢٣-١١١٩
- الآية ٥٢ في سورة الأحزاب ١١٣٣-١١٢٤
- الآيتان ٣٩ و ٤٠ في سورة الشورى ١١٣٩-١١٣٤

الآية ٣٦ في سورة القتال	١١٤٠ - ١١٤٢
الآية ٤٥ في سورة ق	١١٤٣
الآية ٥٤ في سورة الذاريات	١١٤٤ - ١١٢٥
الآية ٧ في سورة الحشر	١١٤٦ - ١١٥١
الآية ١٢ في سورة المتحنة	١١٥٢
الآية ٣١ في سورة الغاشية	١٥٥٣
الآية ٧ في سورة الانشراح	١١٥٣ مكرر (٧٧٥)

الفصل السابع :

آيات اشتهرت بأنها منسوخة وليست كذلك (١١٥٤ - ١٢٠٧)	
الآية الأولى : ٢٤٠ في سورة البقرة	١١٥٤ - ١١٦٥
الآيتان الثانية والثالثة : ٩٠ و ٩١ في سورة النساء	١١٦٦ - ١١٧٢
الآية الرابعة : ٢ في سورة المائدة	١١٧٣ - ١١٨٤
الآية الخامسة : ٣ في سورة النور	١١٨٥ - ١١٩٦
الآية السادسة : ١١ في سورة المتحنة	١١٩٧ - ١٢٠٣
حصر آيات كل مجموعة ، وتنبيه على تداخل بعضها	
في بعض ، وعلى أننا قد أغفلنا قصداً مناقشة ثلاث دعاوى ،	
لسبب أبديناه	١٢٠٤ - ١٢٠٧

الباب الرابع

وقائع النسخ (فصل وحيد : ١٢٠٨ - ١٣٦٨)

تمهيد لابدمته	١٢٠٨
في الصلوة : واقعة تحويل القبلة وما فيها من نسخ للسنن	
بالقرآن	١٣٠٩

- واقعة تحريم الكلام في الصلاة بعدد أن كان
 مباحا بالسنة ١٢١١-١٢١٠
- واقعة نسخ فرض قيام الليل (الآيات ١ - ٣)
 سورة المزمل (. ١٢٢٥-١٢١٢)
- في الصيام : نسخ فرض صيام عاشوراء بفرض صيام رمضان . . ١٢٢٦
- نسخ كيفية الصوم الأول ، مع ثبوتها بالسنة .. ١٢٣٧-١٢٣٠
- في الصرفة بين يرى نجوى الرسول : (الآية ١٢ في سورة المجادلة) .. ١٢٣١-١٢٣٥
- في أحكام القتال : الآية ٦٥ في سورة الأنفال ، ومناقشة مذهب
 ابن حزم فيها ١٢٤٩-١٢٣٦
- في عقوبة الزانية والرائي : الآيتان ١٥ و ١٦ في سورة النساء .
 مناقشة مذهب أبي مسلم فيهما ١٢٥٠-١٢٦٢
- في تحريم الحر : الآية ٤٣ في سورة النساء ونسخ مفهومها . . ١٢٦٣
- هل ينسخ القرآن بالسنة ؟ وهل تنسخ السنة بالقرآن ؟
 استخلاص مما سبق ١٢٦٤ - ١٢٦٨

خاتمة الكتاب

- أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج - مقترحات هدى
 إليها البحث - كلمة اعتذار يحتمها جلال الموضوع ١٢٦٩ - ١٢٩٥

المراجع والفهارس

- رقم الصفحة
- ثبت المراجع ٨٥٣ - ٨٨٦
- فهرس السور ٨٨٧ - ٩٠٤
- فهرس الأسانيد ٩٠٥ - ٩١٨
- فهرس الأعلام ٩١٩ - ٩٤٥
- المستدرک ٩٤٦ - ٩٥٣
- فهرس الموضوعات ٩٥٤ - ٩٨٠